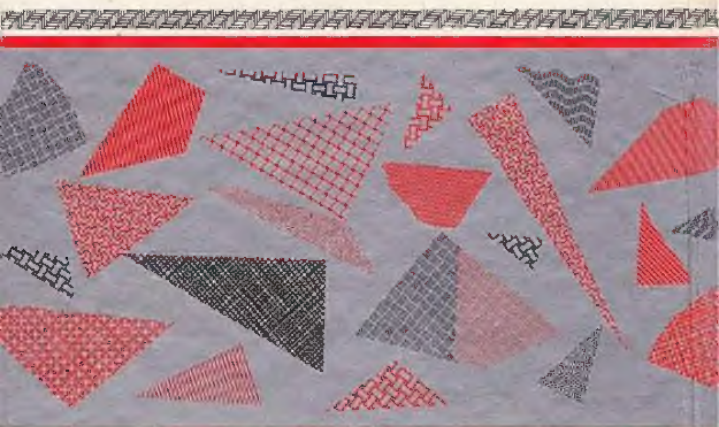


ر. بودون وف. بوزيلو

المعجم النقدي لعلم الاجتماع



مكتبة العلوم الإنسانية
الطبعة الأولى

مقدمة
الدكتور سليم خداد



mohamed khatab

**المعجم النقدي
لعلم الإجتماع**

جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الأولى
١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م

ر. بوردون وف. بوتريكو

المعجم النقدي لعلم الاجتماع

ترجمة
الدكتور سليم خداد



دبيوان العلم والتاريخ

بيروت - لبنان - القاهرة

هذا الكتاب ترجمة

**DICTIONNAIRE
CRITIQUE DE
LA SOCIOLOGIE**

Par

**RAYMOND BOUDON
FRANÇOIS BOURRICAUD**

Ed. PRESSES UNIVERSITAIRES DE FRANCE

الإهداء

إليك يا رفيقة الدروب الذي يبقى رغم كل شيء وسع آمالك وعبرك
إلى عمق سر وجين خالد .

د . سليم حطاد

مقدمة المترجم

صحيح أن علم الاجتماع يمر في أزمة حادة هذه الأيام إلا أننا نعتقد أن هذا العلم ما زال يستطيع أن يقدم خدمات جلي للبحث إذا استعمل كأداة علمية منزهة للكشف عن المضللات والمشاكل التي تعاني منها مجتمعاتنا. وما المأزق الذي يعاني منه هذا العلم إلا نتيجة لتخثيره من قبل الدارسين الغربيين المرتبطين بنهج حضاري معين يرون الأشياء من خلاله ويضعون أنفسهم في خدمته ويستغلون علم الاجتماع لتكريس هيمنة وتحميد قوالب ومنع تطور.

إلا أن هذا المعجم يتعاطى مع أساسيات علم الاجتماع بشكل عام وإن كان يشكو هو بالذات من بعض ما يشكو منه علم الاجتماع وما يحاول أن يشير إليه من خلال التوجه النقدي الذي اعتمد. فلم يسلط أن ينجر من بعض الانحرافات التي تحكم المذهب الغربي المنحاز إلى ثقافته وحضارته والذي يرى الأشياء من خلال وضعه الخاص وتجربته الخاصة ويسته الخافضة. وإذا كنا قد أقدما على ترجمته فلعلنا أنه يضيف إلى فكرنا وتراثنا إضافات مهمة وسد نقصاً في مكتبتنا العربية التي لم يتوفر لها حتى الآن مؤلفاً بهذا الشمول والتعمق، دون أن تنبئ كل ما ورد فيه ومع معارضتنا لبعض أطروحاته. لكن الترجمة هذا قدرها فالأمانة تقتضي أن نقول فكر الآخر كما عبر عنه الآخر وبالقدر الممكن من الدقة وبخى للقارىء والباحث والطلال أن يستفيدوا منه كأداة معرفية تتيح لهم الاطلاع على أحدث ما توصل إليه علم الاجتماع وما يعاني منه وما يهيو إليه، بانتظار أن يصبح لدينا علم اجتماع عربي نحن بأمس الحاجة إليه، لكشف طبيعة البنى المادية والفكرية لأمتنا التي لا نعرف عنها إلا النزر اليسير ولأن أكثر ما نعرفه جاءنا من الخارج وفيه الكثير من التحيز والسلبية. فنحن بأمس الحاجة لمتابعة مسيرة ابن خلدون.

ونضيف أننا في هذه الترجمة حاولنا قدر المستطاع الالتزام بالمصطلحات العربية المعتمدة عادة في علم الاجتماع دون أن يمتنا ذلك من ملاءمتها أحياناً وفقاً لمقتضيات الحاجة وتوخياً للدقة والتمييز. فقد رأينا مثلاً استعمال تعبير الولاية لترجمة كلمة Autorité لتفريقها عن كلمة Pouvoir التي تعني السلطة. كما أننا وجدنا أن كلمة ولاية أكثر مطابقة لروح النص الوارد تحت كلمة Autorité. واعتدنا كلمة الريادة لترجمة لكلمة Chouane التي تترجم عادة بالكاريزما رغبة منا في المساهمة في إيجاد المقابل العربي الدقيق قدر الإمكان لهذا التعبير ولأن روح النص يوحي كذلك بمعنى الريادة. واستعملنا تعبير التاريخانية لتعريب كلمة Historicism وذلك لتفريقها عن التاريخية كصفة لموصوف. والأمثلة أكثر من أن نحصى في هذا المجال. وأملنا أن

نكون قد ساهمنا عبر هذا المعجم في تركيز بعض المفاهيم والمصطلحات العربية لقدرات علم الاجتماع . ونشير أخيراً إلى أننا تركنا المصادر على حالها أي في لغتها الأصلية توجيهاً للدقة ولأن تعريبها قد يضيي عليها عموماً نحن نغني عنه فضلاً عن أن العادة جرت على إبراز المراجع في لغتها الأصلية لأنها أداة للباحثين وهم ليسوا في حاجة إلى ترجمتها .

أملنا أن يفتح هذا المعجم التقديري الطريق أمام دراسات أصلية في علم الاجتماع العربي ، وأن يرسي مدامكاً في بناء هذا العلم عبر الضوء الذي يلقيه على أهم جوانب علم الاجتماع في آخر ما حققه هذا العلم في العصر الحديث .

ولا بد أخيراً من كلمة شكر لكل من ساهم في إنجاز هذا المعجم وبخاصة إلى القيمين على المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر متعبين لهم ولها دوام التوفيق والازدهار .

إذا كنت قد أصبحت نهائياً عالماً اجتماع (كما يدل قرار
تعييني) ، فذلك لكي أضع بشكل أساسي نهاية لهذه التمارين
القائمة على أساس مفاهيم جماعية ما زال شبحها يحوم باستمرار .
وبتعبير آخرى : لا يمكن أن ينجح علم الاجتماع إلا من أفعال أحد
الأفراد أو بضعة أفراد أو العديد من الأفراد المتفصلين . لذلك
يفترضه أن يتبنى تحديداً طرائق فردية .

ماكس فيبر

المؤلفان :

ريمون بودون : أستاذ في جامعة باريس - السوربون

من مؤلفاته :

Les méthodes en sociologie (PUF, 1969), L'inégalité des chances (Colin, 1973), Effets pervers et ordre social (PUF, 1977) et La logique du social (Hachette, 1979).

فرانسوا بوريكو : أستاذ في جامعة باريس - السوربون .

من مؤلفاته :

L'individualisme institutionnel (PUF, 1977) et Le bricolage idéologique (PUF, 1981).

تمهيد

كما أن الحرب هي شيء خطير جداً لا يمكن تركه للمسكريين ، كذلك علم الاجتماع هو أمر جدي جداً لا يمكن التخلي عنه لعلماء الاجتماع ولنزاعاتهم . وهذا العلم الذي ساهم بالتأكيد في تقدم الوعي العربي هل هو مهتد بانحطاط لا شفاء منه ؟ في شتى الأحوال ، لم يعد اليوم مدفوعاً نحو النجاح - إلا أنه عرف فترة زهو بين 1951 و 1960 . كان عدد الطلاب والأساتذة وكذلك عدد الباحثين يتزايد في حينه . وكان رأي علماء الاجتماع يبحث عنه - إذا لم يكن مأخوذاً فيه دوماً - كانوا يعتبرون حبراء ومستشارين ، وكانت المؤسسات الخاصة والإدارات العامة تفتح لهم وإن ببعض التردد . وكان الأكثر نشاطاً بينهم يأخذهم الشعور المخدع بأنهم يشاركون في حركة الأفكار وسبر الأبعاد . فلماذا تبع هذا الصعود انحطاط بهذه السرعة ؟ وإذا خيلنا حائلاً الظروف التاريخية التي فرت صورة علمنا في نظر الجمهور وخاصة في فرنسا ، بالأشكال الأكثر تطرفاً للإسطرابات الجامعية ، ندرك أن هذا الانحطاط مرتبط بشكل رئيسي بعنيتين أثارتها ، كما الصلصات الراحعة ، الادعاءات المغالية لعلماء الاجتماع . أولاً ، لقد قدم الكثيرون منهم أنفسهم بصفتهم « مفكرين » - أو بالأحرى ، لقد انقصوا عن هذا الدور الحاحد ، بكثير من الرضى الواضح . وفي الوقت نفسه ، لم يعانون أي ضيق في المطالبة لعلم الاجتماع بوصفه « العلم » ، الأمر الذي يعطيهم الحق بالامتيازات مصحها والاعتبار نفسه ، المعطاة لزملائهم في العلوم بحصر المعنى ، الأمر الذي لم يمنهم عن المطالبة بالحاج باللممة التقليدية المعترف بها للثقافة العامة والفلسفة ، وهي إعطاء الإجابة عن أوسع الأسئلة المتعلقة بالتنظيم الاجتماعي وحياة الإنسان في المجتمع .

ومن ناحية أخرى ، تبين أن موقع علماء الاجتماع غير قابل للدفاع عنه ، فالذين لم يعتبروا أنفسهم مفكرين أو محوساً ، انصوا لأنفسهم موقع مستشاري الأمير - حتى لا نقول شيئاً عن الذين لا يرون أي صبر في جمع الدورين معاً . وفي حال عدم توفر موقع مستشار الأمير ، اضطروا كثيرون للاكتفاء بدور الخبرة التي مارسوها في مستويات أكثر نواصباً . ولكن الخبرة تتطلب تبصراً وصبراً . فضلاً عن

ذلك ، فندرس هذه الصلاحية لمصلحة الرمان ، تحت إشرافهم ولفائدتهم ، إلا أن احير والميل لا يمكنهم اللغة نفسها . وهما لا يعملان دوما لمقضايا نفسها . وباحتراف عالم الاجتماع في مهامه تطبيقية ، فإنه يعرض نفسه إذن في ان واحد الى تحييب أمل عملائه وتحمل كل الام الاحساس بالخطأ .

واخيرا ، نذكر المناخ الأيديولوجي . لقد أثار نحو الستينات 19٦٠ 19٦١ أمالاً غير واقعية حول قدرتنا على مراقبة التطور الاجتماعي . وبما ان علم الاجتماع قد ظهر بصفته علم ، التطور والتعبير المرمي ، فقد استعاد من هذا الاعطاء القصير . وخلال سنوات السبعينات ، وبمقدار ما أخذت الاوهام تتبدد ، أخذ علم الاجتماع الذي اعتبر بأنه هو الذي رعى هذه الاوهام ، يفقد بصورة طبيعية من تأثيره . وقد وصلنا اليوم الى نقطة تدهور فيها وضع علم الاجتماع تدهوراً كبيراً ، تحت تأثير سلسلة من الأزمات الداخلية والشكوك المتزايدة التي تثيرها . فهولاء يكون ، قدر على تحليل المعطيات الاجتماعية علمياً أكثر من قدرته على تقديم الأساس الواسعي لتراحي حديث . إن غيبة الأمل هذه هي كذلك مغالية ودون أساس مثل الحساس الذي أعقبته .

إننا نعتقد أن هذا المعجم ينبغي أن يساعد علم الاجتماع على استعادة المكانة التي يستحقها بين العلوم الكلاسيكية . وهو يهدف كذلك الى السماح للقارئ المثقف بقياس أهمية التراث السوسيولوجي . إن التأمل في الحياة الاجتماعية هو أحد المهام الدائمة للفكر الغربي . لقد قام بهذه المهمة مؤرخون وفلاسفة وأخلاقيون وفلاسفة . إن توسيديد (Tucidides) وماكيافيل ومونتسكيو وتوكفيل (Montesquieu) وماركس لديهم من الصفات بمقدار دوركهيلم وفير (Weber) لكي يجسبوا بين مؤسسي علم الاجتماع . ولكن إذا كان صحيحاً أن علم الاجتماع يدرج في حركة تأملية تسبق ورعاً تتجاوزها ، فإنه يقدم الى هذا التأمل أدوات تحليل إخطا المؤرخون والفلاسفة عندما احتفروها . فعلم الاجتماع عليه ، وبمكة ، أن يساهم في تقدم تأمل الإنسان في وضعه الخاص . وهو يستطيع ذلك ، إذا تحلى أولاً عن الطموحات الخيالية التي تعمل ب طويلاً . فهو لا يستطيع أن يحل محل الفلاسفة أو الثقافة العامة ، في أي حال من الأحوال . ذلك مع العلم أن هذا الإدعاء كان مدمراً بالنسبة له . فقد قضى عليه بالآ يكون غالباً ، في فرنسا على الأقل ، سوى سفسطة . ولكي يتخلص علم الاجتماع من أوهامه الخاصة ، عليه أن يكون نقدياً ومقارناً ومنهجياً . ليس ثمة أية حتمية في أن يحصر النقد السوسيولوجي نفسه في

الاعتراض والبعض . إننا نراه بالأحرى ، باعتباره جهداً لإثبات مسافة مناسبة بينه وبين المعطيات والقصايا ، تسمح لعالم الاجتماع ولقدرته معاملتها كمعطيات ذات معنى . يعني أن يكون علم الاجتماع مقارناً ، يريد أن يقول بذلك إنه يشكل لغة مرافقة لمتشابهات والفوارق التي يخصصها المرافق في توضح الأوضاع والظروف ومنشآت النشاط الاجتماعي . وأخيراً يعني أن يكون علم الاجتماع منهجياً . إنه يهدف إلى تكوين وتوطيد وتوسيع معرفة متخصصة . هذه المعرفة هي أولاً عملية تنظيم ونقنين يستندان إلى أصول للمعرض ونقاش صريح ومعترف به .

إن المؤلف الذي يقدمه ليس موسوعة ولا قاموساً متخصصاً ، إنه معجم . فالغرض لا يوجد فيه تقديم كمالاً لكل المواضيع المعتمدة اليوم لدى علماء الاجتماع . سيذهب القارئ لأن مفهوم معين ليس وارداً فيه . وسنلاحظ كذلك أننا لم نتناول كل مجالات علم الاجتماع ، الرقمية ، والمادية ، والسياسية ، إلخ . إن مثل هذا العمل بحلوله مدراساً . وهذا المشروع العسير حتى عندما يقيم به « عربيق » لا يمكن أن يكون نجاحه إلا ضعيفاً بقوة الأشياء ، هو غير معقوف فيما لو نهد إليه شريكان تواردهما وحدهما .

وكما أننا لم نسع إلى كتابة موسوعة ، فإننا لم نسع إلى كتابة قاموس متخصص لمؤرخ . وصورة عامة ، إن المؤلفين الذين تصدوا لهذه المهمة كان رائدهم مدأين اثنين : أولاً ، إحصاء أكبر عدد ممكن من المفاهيم المتنوعة جداً ، أخذت من بين الكلمات التي تمسك بها مؤلفو القاموس المتخصص ، ثانياً ، تعريف الاستعمال . الحيد . الذي يستخرج انطلاقاً من ممارسة المؤلفين « الحيديين » .

ثم نبحثنا نحن لا هذا الطموح الموسوعي ولا ذلك الزعم المعيارى . وفي الواقع ، يسعى معجمنا وراء أعراض مختلفة تماماً . إنه يسعى بكشف المسائل الأساسية لعلم الاجتماع . يمكن التطرق إلى هذه المسائل بطريقة المعجم ، حتى ولو كاد تم أساساً وحيدة للاعتقاد بأن تخصصها الأكثر تعمقاً يتعلق بمنهج أكثر تنظيمياً . ومن ناحية ثانية ، إننا نسعى إلى طرد الأفكار المسبورة التي تتسلل من خلال الكلمات المسعومة شكل نصفي . وأخيراً ، إننا نسعى إلى توصيل الرابطة بين بعض المفاهيم الأساسية . لذلك نقرن كل مقالة بلاتمة من المؤلفات ذات العلاقة بالوصف . وفي نهاية المعجم فهرست تحمل بعض مجموعات المواضيع ومجالات البحث . ولكننا لا نحفي أن هذه المجموعات تبقى تقريباً مختصرة جداً . وإذا أردنا يصفها بكاملها فإننا نكون بحاجة لمؤلف آخر .

لو أردنا أن نلتخص عرضنا بكلمة واحدة ، لقلنا إنه يقوم جوهرياً على تقديم تحليل نقدي للتراث السوسيولوجي . وثمة إسناد يمكن أن يسمح لنا بتحديد ما نعنيه « بالنقد » : يقدم بريدجمان (Bridgman) في مقطع شهير له في كتاب (The nature of physical theory) (1936) ، إقتراحاً جوهرياً يوجز ، حسب رأيه ، تاملات مشتركة لدى ماش (Much) و نوانكريه (Poincaré) واينشتاين (Einstein) . لقد كتب تقريباً أن تقدم المعرفة في الفيزياء يمر بطريقتين هما : النظرية والنقد . تهدف النظرية إلى ربط معطيات الملاحظة . ويكون غرض النقد هو النظرية أو بالأحرى النظريات نفسها : إنه يضحض ويحلل النواقص والشكوك والثغرات وكذلك النجاحات ، وهو يطرح الأسئلة حول أسباب الفشل كما حول أسباب النجاح . كان لازار سفيلد (Paul Lazarsfeld) يجب أن يذكر هذا النص « . وقد كرر بالتحاح أن النقد بالمعنى الذي يفهمه بريدجمان كان مهماً في العلوم الاجتماعية ، على الأقل بمقدار أهميته في الميزياء ، وكرّس جزءاً مهماً في نشاطه لوضع هذه الفكرة موضع العمل « . لقد ساعدتنا توجهاته كثيراً في هذا الكتاب . ومن خلال قراءتنا للمساهمات السوسيولوجية الكبيرة حول هذه القضية أو تلك ، سعينا إلى توضيح النماذج الأكثر خصوبة من وجهة نظر تفسير الظواهر الاجتماعية . وقد سعينا بالترابط مع ذلك ، إلى تفسير لماذا تظهر بعض النماذج بشكل أكثر فاعلية وضوحاً ، عمالة ملوّق . وبأمل ألا نكون قد انزلنا كثيراً من القدر إلى المحاء . ولكن ، رغم وعينا للحساسية الضرورية في النقاش العلمي ، ليس محطوراً علينا معاملة بعض المقترحات أو المفاهيم كما نتحقق ، أي بالسخرية . ألم يشدد بوبر (Popper) دوماً على أن بعض المقترحات والمفاهيم تستحق النقد العقلاني ، وأن مقترحات ومفاهيم أخرى لا تستحق ؟

وبعد تبني هذا التوجه الأسامي ، كان مشروعنا يمتدح سلسلة من القرارات الأخرى التي يقتضي تبريرها .

إن المراجع عديدة وهي كافية دون شك لتوجيه القارئ ، الذي يرغب في اكتساب رؤية واسعة عن الانتاج الكلاسيكي والحديث . ولكنها لا تهدف إلى

1. Lazarsfeld et al. (ed.) , *Contributions to the language of social research* New York : the free press, 1972, p. 3.

2. بكلمة لافرمسبيد نود عن التهجئة وطوراً عن النقد . إن الكلمتين هما بالنسبة له مترادفتان وهما يردان إلى بريدجمان . ويحل مفهوم المنهجية مع الأسف إلى الدلالة اليوم على تفهيم البحث

الكمال في أي حال من الأحوال . لم نقدم ولم نعالج إلا الأبحاث التي تبين لنا أن لها أهمية أكيدة من وجهة نظرنا بشكل رئيسي . وبصورة أدق ، لقد اهتمينا وناقشنا إلى حد ما ، فقط النصوص التي اعتبرنا أنها تقدم مباشرة أو غير مباشرة ، وضوحاً حاسماً على طرائق التطرق لتفسير هذا النمط من المظاهر أو ذلك . لم يكن غرضنا إعلام القارئ بالأبحاث التجريبية الأحداث ، أو بأثر التحسينات التي أدخلت على هذه الطريقة أو تلك ، وإنما أن نقاش معه أفضل الطرق في بحث هذا الموضوع أو ذلك ، أو استعمال هذه الأداة أو تلك .

لقد أصررنا أن هذا المعجم يستند إلى مدونة . وهي مدونة الأبحاث الكلاسيكية والحديثة التي تشكل إسهاماً حاسماً في تحليل النظم المعقدة وفي تفسير المظاهر التي نلاحظها فيها . وحلال محاولتنا لإيجاد خطوط القوة في التراث السوسيولوجي ، انطلاقاً من هذه المدونة ، كان لدينا الشعور تكرر أن علماء الاجتماع الكلاسيكيين كانوا مفلسين بصورة خاصة لثقافتنا . وبعد الكثير من الانعطافات ، يتر علم احتياج النمعة السياسية اليوم على بعض البديهيات المخاضرة لدى نوكس ، على سبيل المثال : يكون لدى النمعة السياسية فرص في مرافقة النعم الاقتصادي أكبر من حالة الركود . لقد أطلق بلرينو مقترحات جوهرية بخصوص موضوع العلاقة بين المعرفة والأيدولوجيا ، وشدد على التكيفية بين هاتين الظاهرتين ، اللتين يجبل الحس العام إلى اعتبارهما بالأخرى متناقضتين . لقد بنى روسو التوجهات الأساسية لكل بحث سوسيولوجي على حالات التغيرات . لقد حدد ماركس وجود طبقة من البنى الأساسية ، لإدراك معنى التغيير الاجتماعي الذي نكون فيه المصلحة الفردية والمصلحة الجماعية متوافقة في الجوهر . وقد بين فير ودوركهايم ، كل على طريقته ، أن المعتقدات يمكن أن تكون موضوعاً لتحليل خاصص للفرانين العادية للمسيرة العلمية . وفي نطاق نقيات التحليل نفسها ، يبدو البحث الحديث غالباً بصفته إعداداً لبديهيات قديمة . لذلك نحتل مراجع علم الاجتماع الكلاسيكي مكاناً واسعاً في هذا المعجم .

وبعد احتيار هذه التوجهات العامة ، كان علينا أن نقرر أيضاً لائحة من العناوين . لم يكن ممكناً أن تكون هذه اللائحة طويلة ، تحت طائلة إلزامنا بتوسيعات موزجة . وفي هاية عملية من التحرير والخطأ ، وضعنا قائمة من حوالى مئة مدخل رئيسي ، يمكن تجميعها في المجموعات الآتية :

١ - الفئات الكبرى للمظاهر الاجتماعية (مثلاً، النزاعات، الأيدولوجيا، المديانة)

- 2 - الأنماط والوجوه الأساسية للتنظيم الاجتماعي (مثلاً ، البيروقراطية ، الرأسمالية ، الأحزاب) .
- 3 - المفاهيم الكبرى الخاصة بعلم الاجتماع (مثلاً ، الارتباك ، الريادة) .
- 4 - المفاهيم ذات الاستعمال الشائع في علم الاجتماع والمشارك مع عدة علوم (مثل ، البنية ، النظام) .
- 5 - النماذج المثالية والنظريات ذات الطموح التعميمي (مثلاً ، الثقافية ، الوظيفية ، البنيوية) .
- 6 - مسائل نظرية كبرى (مثلاً ، الرغبة الاجتماعية ، السلطة) .
- 7 - مسائل ايستمولوجية كبرى (مثلاً ، الموضوعية ، التوقع ، النظرية) .
- 8 - وقررباً أخيراً أن ندخل سلسلة من المقالات حول المؤسسين الرئيسيين لعلم الاجتماع ، واصعب لانفسنا هدف وصف مساهماتهم الجوهرية من الناحيتين النظرية والمهنية وتقدير مدى ملاءمة تعليمها اليوم .

إن العديد من المفاهيم التي لم تكن موضوعاً للدخل الرئيسي عولجت في واحد أو أكثر من العناوين ويمكن العثور عليها في الفهرست العامة الواردة في نهاية المؤلف . وهكذا فإن مفهوم الطبقة تم توسيعه داخل عناوين التطريح والتزاعلات والحركة ، كما تم التطرق إليه في العديد من العناوين الأخرى .

ويؤودنا التوجه النظري لهذا المعجم الى عدم معالجة الموضوعات التي كان يمكن أن يأخذ توسيعها شكل التفحاح للدراسات تجريبية . وهكذا ، فقد تخلفنا عن إدخال عناوين حول المؤسسات الاجتماعية الخاصة وحول المثات الوصفية التي تعرف علم الاجتماع التطبيقي . لذلك ليس ثمة مقالات حول مواضيع مثل المؤسسات القضائية والمدرسة والكتبة والتسليّة والمجرة والتربية أو جنوح الفنان .

لا يتخذ قرار بإدخال كلمة بدلاً من أخرى في معجم معين ، حول شيء من التسف . بالطبع ثمة بعض الدداخل التي لا يمكن استبعادها . لا يمكن تصور معجم لعلم الاجتماع لا ترد فيه كلمة مجموعة أو كلمة ارتباك أو استلاب . أو أيضاً مؤسسة أو انحراف . ولكن إذا كان ساء مثل هذا المؤلف حصصاً لبعض الاكراهات ، فإنه يقبل نوعاً من المرونة ونوعاً من التلاعب . وفي هذه الحال ، نحن واثقون من شوائب فائتنا . وفيما يتعلق بخاصة بمؤسسي علم الاجتماع ، نأمل أن نسمح لنا طبعة ثانية باكمالها . ذلك أن ماكبايل وسيمبل Summel وسبر

Spencer) تحديداً ينبغي أن يردوا .

إن اهتماما المركزي ينصب على المجتمعات الصناعية . إننا نقرّ مختارين أن ليس ثمة سبب دأطولوجي ، لوضع خط فاصل واضح بين علم الاجتماع والأنثروبولوجيا أو الأثنولوجيا . ولا يبدو لنا ممكناً الدّفاع أن المجتمعات القديمة هي في كل جوانبها أسطى من المجتمعات الحديثة . من جهة أخرى ، نحن على استعداد للاعتراف بأن التفرّيع الاجتماعي عند الناتش (Natchez) أو عند البورورو (Bororo) يمكن أن يلقي الضوء على قضايا الحركية في مجتمعاتنا الخاصة . ولكننا معنيون بمجتمعاتنا أكثر من مجتمعاتهم . كما أن الأنثروبولوجي لن يجد في معجمنا مقالة حول القرابة أو المعتقدات الخرافية ، حتى ولو كانت بعض التوسيعات الخاصة بهذه القضايا مذكورة في بعض عناويننا . ومن المستحيل عملياً معالجة التحديث دون التساؤل حول مكانه الطقوس والمعتقدات الخرافية في الحياة الاجتماعية .

ثمة مجال للتوقف أخيراً عند أسس التعاون بين مؤلمي المعجم . لقد تقاسمنا المقالات بالتساوي فيما بينها ، ولكن إذا كانت النسخة الأولى لهذه المقالات قد حضرت من قبل أحدهما ، فإن النص النهائي هو من مسؤولية الاثنين التضامنية . لقد أصبح هذا العمل ممكناً عبر اتفاق المؤلفين على التوجهات الأساسية للمعجم . مما لا شك فيه أن كمائة كل منهما عورست في مجالات متميزة . فريمون بودون (Raymond Boudon) كان أكثر تأهيلاً بناء لأعماله السابقة إزاء المقالات الخاصة بالمنهجية والابستمولوجية وقضايا التفرّيع الاجتماعي والحركية والتغير الاجتماعي . بينما كان فرانسوا بوريكو (François Bourricaud) يشعر بأنه أكثر ارتياحاً في المقالات المتعلقة بالسياسة والثقافة ومقاربة المؤسسات والنظم الاجتماعية . ولكن فيما يتعلق بثلاثة توجهات تتمتع بالأهمية نفسها في مختلف حقول النظرية السوسيولوجية ، فإن المؤلفين يرئطان صراحة بالتأثير الفكري نفسه .

أولاً ، إنهما يرفضان ما كان يسميه بياجيه (Piaget) بالواقعية الكليانية ، أي تفسير الوقائع الاجتماعية بواسطة المتطلبات المعترضة والخيالية غالباً ، وللنظم أو الكليانية ، التي تتعلق بها هذه الظواهرات . بالنسبة لها ، ينبغي أن تفسر الوقائع الاجتماعية ، بصفتها علاقات بين دأطين أو عاصر متعددين . ذلك هو الشرط لأن يكون لهذه الوقائع معنى ولكي يكون ممكناً فهمها . وأياً تكن الالتباسات التي ترتبط بكلمات مثل الفعل أو النشاط المتبادل ، فإن استعمالها يبدو مناسباً للتشديد على أهمية البعد القسدي والاستراتيجي في التصرفات الاجتماعية .

والمقترح الثاني الذي يتمسك به مؤلفا المعجم ، هو أن الوقائع الاجتماعية إذا كان ينبغي أن تعالج بصفتها نتاج الأنظمة لعمليات الفعل والفعل المتبادل ، لا يمكن اختزالها إلى علاقات متبادلة بين الأشخاص ، وإنما ينبغي معالجتها دوماً بصفتها ظاهرات مشبعة أو كما يقال أيضاً ظاهرات مركبة . إن ثمن انتاج معين في سوق تنافسية ، وظهور العنف السياسي في نظام اجتماعي معين ، هما أمران مشفقان ، بمعنى أنهما ، رغم أنهما باجمان عن تلاقي الأفعال الفردية الصغيرة ، يمثلان ظاهرات كبيرة ، أي محددة عن مستوى الظلم . إن الوجه « غير الإرادي » و« غير المتوقع » وربما « المنحرف » للوقائع الاجتماعية ، لا يتفصل عن الآثار المشبعة والتركيبية .

أما المقترح الثالث الذي يعلق عليه المؤلفان أهمية جوهرية ، هو أن تعبير النظرية العامة في علم الاجتماع يتضمن سيئات أكثر من الحسنات . صحيح أن كل ملاحظة تندرج في « إطار المرجع » ، في جملة من المسائل الثلاثية لبعضها البعض إلى حد ما ، ومتراصة فيما بينها . ولكن يقتضي أن نتجنب الاعتقاد أن هذا الإطار من المرجعية ، يميز لنا الاستنتاج من بعض المقترحات الواضحة تماماً وبالبساطة سلسلة من النتائج القابلة للتطبيق بصورة شاملة : إن فهم نظام ما أو عملية اجتماعية معينة ، ربما يعني الكشف عن وجود بنية ومصوّر أو نموذج نظريّ فيها ، وكذلك وعي خصوصيات النظام والعمليات . إذا كان لنا أن نقلد هايك (Hayek) يمكننا القول إن النظرية الجزئية ذات الطموحات المحدودة ساهمت في فهمنا للظواهر الاجتماعية أكثر من النظريات التي تطمح إلى توضيح النظم والعمليات الاجتماعية بواسطة بعض الأفكار والمقترحات التي تكون غالباً موجزة ولينة ومشكوكاً فيها . أما فيما يتعلق بالنظرية العامة فلا يمكن أن يكون لها وظيفة نقدية : إبعاد التفسيرات التبسيطية والخيالية للظواهر الاجتماعية .

شكراً لكل الأشخاص الذين ساعدونا في مشروعنا ، بقولهم قراءة أجزاء من المخطوط أو كله ، وتقديم ملاحظاتهم (بالطبع يبقى النص النهائي على مسؤوليتنا الوحيدة) ، أو مساعدتنا في تنقيحه وتحضيره النهائي . . .

Partis

الأحزاب

إن جميع المجتمعات غير متجانسة ، بدوحت مختلفة ، كما يؤكّد ذلك تنوع الآراء والمصالح لدى الأفراد الذين يشكلون هذه المجتمعات . تجمع الأحزاب أفراداً متشابهين تقريباً في أوضاعهم الاجتماعية - الاقتصادية ، وابتداءاتهم الدينية ، وموهبتهم من العالم ورؤيتهم له . في الوقت نفسه ، تصممهم في مواضع الدين يتغيّرون عنهم بالنظر للمعيار نفسه . وفي الحالات ، ساهم الأحزاب في « بناء » أفضل المسيحية ، محددة هي نفسها الرهانات ، وعارضة نفسها على الأفراد كرموز إيجابية لوصيلة .

إن انقسام المصالح والآراء ، حتى وإن كان محدوداً في كل مكان ، لا يتحد في جميع المجتمعات شكلاً شريعياً ، لذا يمكن إصغاء صوته التعددية على المجتمعات التي تقل التعبير عن وجهات نظر مختلفة حول الطريقة الفضل لتنظيم المجتمع وإدارته ، والتي ترك أصحاب كل وجهه نظر أحراراً في أن ينظموا من أجل تعليل وجهه نظرهم . إن الكثير من المجتمعات في الماضي والأنظمة الكتابية اليوم ، لم تقرّ تعددية الأحزاب . لا بد من الإضافة أن الأحزاب في التراث الديمقراطي ادعت طويلاً بثبات كانت تفتقر إلى الإرادة العامة . وأخيراً ، حتى في المجتمعات التعددية ، يخضع نشاط الأحزاب إلى بعض الحدود ، وبخاصة فيما يتعلق بالانتماء الذي لممارسه على بعضها البعض . وعندها كذلك أن تفعل قانوناً عاماً ، هو قاعدة الأعلى .

ليس للأحزاب في الأنظمة التعددية ، البية نفسها ، ولا الوظائف نفسها التي لها في الأنظمة الكتابية أو في الأنظمة الاستبدادية . وحتى في الأنظمة التعددية ، تظهر الأحزاب سمات مختلفة حسب البلدان . فالأحزاب على النمط الفرنسي تختلف عن الأحزاب على النمط الأميركي أو الأكليري .

نتج هذه الفظة الأخيرة من التمييز المقترح من قبل توكفيل (Tocqueville) بين أحزاب « كبيرة » وأحزاب « صغيرة » . هذه الفئة الثانية تنقسم بدورها إلى قسمين اثنين : الوادي البرنامج التي تقدم لأصحاب الطموح ، بواسطة التناوب الذي يقيم بين « المركز » الوطني و « الأطراف » المشكلة من الوجهاء المحليين ، الوسائل للوصول إلى أهل الوظائف الوزارية ، والطلائع الثورية التي ، وهي تدعي أنها تتحرك باسم « الشعب » أو « الطبقة العاملة » ، لا تشرع أنها ملزمة بغاية

أخرى غير نجاح مشروعها . وهكذا يستنتج تركفيل صمناً شرطين ضروريين لعمل الأحزاب في نظام تمثلي : قاعدة ، صبرة عن مطلب اجتماعي ، تعمل أكثر من اللجان الانتخابية وأصل منها ، وقبول قواعد اللعبة التي تحدد طموحاتها . وشمة أطروحة أخرى ، هي كذلك صممة في تحليل تركفيل ، وهي أنه ثمة في الولايات المتحدة مكان « للأحزاب الكبرى » ، في حين أن طبيعة اللعبة السياسية في فرنسا تفضي بالآ تكون أحزاباً الفرنسية سوى « أحزاب صغيرة » ، أي إما أن تكون تكتلات برلمانية وإما أن تكون وراً ثورية . هذه النظرة المرتبطة بالكرة لفرنسا التي ينسب بها تركفيل ، تتجاهل التطورات السياسية اللاحقة - التي أدت إلى قيام « الأحزاب الجماهيرية » - وسؤ خيراً إلى الأحزاب الممثلة لقطاعات واسعة من الشعب .

لقد غام ماكس فيبر (Weber) ، بوصف هذا التطور الذي يشهده في ظل سيمتين اثنين فكلماً منح حز الانتخاب بشكل أوسع ، كلها تحت الولائي واللحمان لصلحه تنظيمات يفسطر فادنها للتوجه إلى جمهور يسيطر فيه العنصر الشعبي . وبالمصاد مع هذا التوسع لسوق السياسية ، نلاحظ تديلاً في « طراز » الفادة . هو «عائنه الزعيم الريادي» - جلايستون (Gladstone) ، ودراتيل (Disraeli) - التي تدعو ببلاعتها إلى بدائل بسيطة في شكل خيارات خلقية ، تحمل كل حذر الفادة البرلايين .

يوحي فيبر أنه ثمة مغالطة في أن يكون حزب المحافظين الانكليزي هو أول حزب جماهيري في التاريخ الأوروبي . وبالمعمل ، كان دراتيل هو الذي أوصى عمداً عام 1873 بتوسع كتبه في حق الاقتراع ، دون الوصول إلى مبدأ الاستثناء الشامل الذي أقر في فرنسا ص 1848 ، والذي أجاد ، على أسس هذه الحرية الانتخابية الواسعة حداً ، تنظيم حزب ثوري 1881 القديم ، ليجعله قادراً على استقبال الطبقات الاجتماعية الجديدة . ولكنه يريد كذلك أن يبقى قيادة حزبه لتتجدد بين أيدي الطيفه العليا والبروجواريه المتدعه في الاريسوقراطية التقليدية وللتعترف بها من قبل هذه الأخيرة . والحال أن ما يفسر حزباً جماهيرياً حقيقياً ، ليس فقط الأصل الاجتماعي لحاجبه ومؤيديه أو للتصيير إليه ، وإنما كذلك أصل فادته وتوجهاتهم . في هذا الصدد ، ينبو الديمقراطية - الاجتماعية الألمانية ، حتى قبل الحرب العالمية الثانية ، وبسبب الصلة الوثيقة بسببا بين أطرها وأطر نقابات العمال - وكذلك حزب العمال الانكليزي ، تبدو بأنها مثل جيد والحرب للجماهيري ، الذي تشكل الثورية (Socialist) الحديثة لدراتيل ، صفة مهمة لها .

إن فكرة تركفيل عن « الحزب الكبير » لا تشمل إذن فكرة « الحزب الجماهيري » . وفي كلا الحالتين ، صحيح أن فكرة الدمج والتمثيل لدى الحزب بارزة قوة ، لكن « الحزب الجماهيري » يملك توجهاً « شعبياً » ليس موجوداً في الأحزاب المحافظة الكبيرة (الحزب الجمهوري الأميركي ، حزب المحافظين الانكليزي) . فضلاً عن ذلك ، غلبت الأحزاب الجماهيرية (مثل الديمقراطية - الاجتماعية الألمانية أو النمساوية ، حتى الاستيلاء على السلطة من قبل الوطنيين - الاشتراكيين) وطبيعة التأطير بواسطة النقابات ، والروابط المختلفة التي تنترف عليها ، في حين أن الأحزاب الكبيرة على الطراز الأميركي هي ماكينات انتخابية تمجد إثر انتهاء الانتخابات . ثمة

إدراكاً من أن تكون أحزاباً شعبية ، أو جماعية ، أو تأطيرية .

إن المقارنة بين الأنماط المختلفة للأحزاب تعود إلى تخصص العلاقات بين التركيب الاجتماعي والتنظيم والاستراتيجية . هذه الخصائص الثلاثة التي يسمح التنبؤ بها بوصف الأحزاب على أفضل وجه . وبالمثل ، إنها تتميز عن بعضها ، بوصف مبرراً ، في الأصل الاجتماعي لتأطيرها ولكن الأحزاب الأمريكية ، ذات القاعدة التي تظهر غالباً مختلطة إلى حد كبير ، لديها أنصار متمسكون . ذات صيغة ريفية ملتصقة بالجمهورية . وذات صيغة « أثنية » بالنسبة للديمقراطيين ، وأكثر بورجوازية لدى الجمهوريين مما هم لدى الديمقراطيين . يوجد كذلك ماخرون وديمقراطيون في البيئة الريفية ، وأناس من ذوي الدخل المتوسط والمتدني مائلين للتصويت لصالح الجمهوريين ، وكذلك سود ويهود لا يحطون أصواتهم للحزب الديمقراطي . فالأصل الاجتماعي لعناصر أحد الأحزاب لا يكفي لوصفه . لذا نحن مدعوون لتفسير الأصل الاجتماعي للتأطير والحريين والقادة . « فالأحزاب المالية » لا تحنكر التمثيل المالي . حتى وإن كانت الأصوات التي يحصل عليها الاشتراكيون والشيوعيون ، أو الاشتراكيون وحدهم ، تجمع صد ولت طويل في أوروبا الغربية تثلّي أصوات العمال تقريباً . فضلاً عن ذلك ، إن القادة الاشتراكيين ، ولا سيما في فرنسا ، يتسرون في غالبيتهم إلى الطغف الوسطى (مستخدمون ، ومطعمون ، ومدّسون) . أما هنا يتعلق بالصيغة المالية لأغلب القادة في الحزب الشيوعي الفرنسي ، فيمكننا التمسك بالأي حد ليست نتيجة لسبب مقصودة في الاختيار ، أكثر مما هي حركة متنافسة ترفع عيوباً الطغف العاملة « نحو » حزباً . إن العلاقة بين أصل القادة والحريين والتأطير متوسط التعقيد ، فاستثناء الأحزاب المدلّعة عن اللاك العقديين (Agrarians) ، التي بحث ما بين الحريين الماليين في أوروبا الشرقية ولا سيما في بولونيا ورومانيا ، ليس ثمة حزب واحد هو صورة أو انعكاس لطبقة أو لغة « محددة تماماً » في الواقع . إن تعبير الانعكاس يدخل عدة حالات عموص أساسية . أولاً ، إنه يفترض تماثلاً جوهرياً بين التأطير الحريين والقادة من جهة . وه قاعدة « اجتماعية عامضة » يكون الحزب المعبر عنها من جهة أخرى . ذلك لأن هذه « القاعدة » ، أبعد من أن تكون معطى ، وإنما هي « مسية » إلى حد كبير ، سجد القادة الذين يسمون بصورة منهجية إلى ملازمة برامجهم مع توجهات التأطير الذين يعتبر اقتراحهم ضرورياً لاجتماع هؤلاء . ثانياً ، إن تعبير الانعكاس الذي يفترض تحديداً دقيقاً للسياسات الحزبية بواسطة طبعه الفصالح التي تسعى إلى تحقيقها من خلال هذه السياسات ، يعطى في تعهم ظاهرة الاقتراع المتأرجح الذي يؤم للأنظمة التعددية حداً أدنى من المرونة والمساواة .

أما فيما يتعلق بتنظيم الأحزاب ، فإنها تتغير في الزمان والمكان . وقد اعتمد فير (Weber) أنه إكتشف قانوناً مؤشراً قد يؤم تغلب الأحزاب الجسامية على التكتلات والشواشي البرلمانية . ولكن إذا قمنا بنظرة بعينه ، نلمس أنه مختلف الأحزاب منظمة وفقاً لمبادئ مختلفة . أما هنا يتعلق بالعوامل التي تسعى إلى تحقيقها . يمكن لمختلف أنواع التنظيم أن تهدف ، سواء حصراً أو بشكل رئيسي إلى انتخاب مرشحين (إلى مراكز محلية أو وطنية) وتأطير الحريين

والمحاكمة على وجود إيديولوجي في وسط غير صالح أو معاد . في شتى الأحوال ، لا يمكن للمنظيم الحزبي أن يستمر إلا إذا توصل إلى تجييش التعاطف ، والخص من الاشتباه ، وحقن الأصار لو المحافظة عليهم (القابات أو التجمعات الهشة) . وأخيراً ، أياً تكن الأهداف التي يتبناها ، وأياً تكن الموارد التي تنمو له ، فإن كل حزب هو تنظيم ، أي مجموعه اجتماعية متمسكة مع أوضاع وصو وليات تسلسلية . هذه السمة الأوليغارشية التي أشار إليها ميشلر (Mischler) تميل إلى إعادة إنتاج نفسها بمعدل أصوات الاختيار والترقي المدين يؤمنون نقوفاً بارزاً للمعايير الاعتمدية . ولكن ميشلر الذي حدد بوضوح هوية هذه النوازع الأوليغارشية ، لم تنسح له الفرصة لوصف الحزب الكليبي الذي نشأ في إيطاليا مع الفاشية ، حتى ولو كان يظهر بشكله الكامل في الدنيا لخطرية . إذ ما يميز الحزب الكليبي ، ليس السرعة الأوليغارشية ، وإنما رفض كل تعددية وكل مساواة ، مما أد الحزب الكليبي يتأه في الدولة (كما في النوعين الفاشي والوطني الاشتراكي) . وأخيراً يقتضي تمييز الحزب الكليسياني عن الحزب المهيمن ، مثل الحزب الجمهوري المستقل (PRM) للكسبيكي الذي نشغل في داخله ميول ونيلزات ومصالح متضعة ، وعلى الرغم من أنه يحدد للممارسة ، فإنه يفضل بدرجة معينة من التعددية والمساواة .

إن استراتيجيته الأحزاب لا ترتبط فقط بالأصل الاجتماعي لاعمالها ، أو بالطريقة التي جرى فيها تنظيم صلاحيات القادة وصو ولياتهم . وإنما ترتبط كذلك بأعراض قاعدتها وبالعلاقة بين مشاريتهم والبيئة التي تمارس عليها عملها . فالحزبات ذات النزعة الطوبوية القوية تطور استراتيجيات تخضع عن استراتيجيات الأحزاب التي نقل نصبه المجتمع الذي تمارس فيه نشاطاتها ، فضلاً عن ذلك ، يمكننا التمييز بين الاستراتيجيات الحزبية وبواسطة سلسلتين من المعايير تعلق الأولى منها بالأسسلاء على السلطة والثانية بممارسة السلطة . هي الأنظمة التعددية الحديثة ، إن الأسسلاء على السلطة - إلا أنها تتعلق بالأحزاب الكليبية من النوع الكليبي ، وكان هنتر قد وصل إلى حكم الراجح الألماني على أثر انتخابات متضعة - يصي ملدى ذي هذه القود في الانتخابات ، ويمكننا وصف الاستراتيجية الانتخالية لهذه الأحزاب بأنها بمثابة لعنات واسعة من الشعب . فهي تقوم على مصاحفة الوعود لمتخلف فئات المصالح تبعاً لورجها الانتخابي ، ولكن بناء ثلاثة شروط . ينبغي المحافظة بين هذه الوعود المختلفة عن حد أدنى من الإنجاء . ينبغي من ثم ألا نلظر عبر واقعة بشكل جسري . وأخيراً يقتضي أن يكون ممكناً إقامة تمايز هامشي من قبل الناحين بين البرامج ، مهما تكن متقاربة ، لكي يتمكن المتنافسون من تحاشي الإتهام بأنهم لا يتجربون عن بعضهم في شيء (Bonnet blanc et blanc bonnet) . تستند الاستراتيجية الواسعة على بعض المرحبات التي تتعلق باللورد الخاص في الناحين والمسودين (أي الذين حصلوا موهمهم) والناحين ولترددين . وبمقدار ما يستطيع القادة الإنكال على إحلاص فئة واسعة من ناخبينهم ، بمقدار ما يتمكنون من مضاعفة الدعوات الدقيقة لجماعة الضفة الأخرى .

نمعة عنصر استراتيجي آخر يتعلق باعتدال الأحزاب ، بعد فوزها في الانتخابات . ففي الأنظمة التعددية ، على الناحين أن يقدموا على خيلر سياسي أكثر مما يقدمون على خيلر اجتماعي . حتى ولو كانت عرفه العموم البريطانية تستطيع كل شيء ، مطرباً ، إلا أن قبول رجل إلى امرأة ،

فإن حرب الأكرية لا يمارس سلطته إلا في حدود صيقة . وتمارس تجاوزات الحرب المنتصر بصورة وثيقة إذا لم يكن حصرها في مجال المنافع أو الوظائف العامة . ولكن في الوقت نفسه الذي يريد فيه أحد الأحزاب ، مثل الحزب الاشتراكي (المرسي) عام 1936 ، أن يضي أمياً لكلامه « الثوري » ، يعرف فادته ، مثل ليون بلوم Léon Blum ، ممارسة للسلطة ، بأنها إدارة شؤون البورجوازية . إنها طريقة أخرى للقول إن العور في الانتخابات يختلف عن « الاستيلاء على السلطة » .

عواجهة هذه الاستراتيجيات المعتدلة للاستيلاء على السلطة وممارستها ، تتعرف على استراتيجيات جميع ، تعمل الحزب وكأنه أداة للقطعة مع النظام القديم والمسيطر أو الديكتاتورية . ومن أجل فهم معنى هذه المواجهة ، لتبادل أولاً ، على ماذا نستند الاستراتيجيات المعتدلة . نكون محظين إذا لم نر فيها إلا وضع مقاصد القادة وفلعاتهم الحلقية موضع التنفيذ . فهي ليست فضلة إلا إذا توفرنا بعض الشروط المؤسسية المتعلقة بعمل النظام . لتضمن الحائزين الإنكليزية والأميركية . ثمة بعض السمات المشتركة بين النظامين ، اللذين يتحيزان مع ذلك بوضوح ككثير من بعضهما ، هي انكسار ، كما في الولايات المتحدة ، يوجد ميل قوي إلى نظام الحزبين ، كما توجد كذلك إمكانية قوية للتغلب . فهي تتعلق بالثنائية الحزبية ، ثمة ضرورة لتحديدات عدم . في حالة انكسار ، كان الأمر يقتصر على ميل ماضى جداً حتى القرن التاسع عشر ، فقد لعب الوطنيون الأيرلنديون دور الحزب الثالث ، كما أن صعود حزب العمال لم يترافق بمرور كامل لليبيراليسم ثانياً . إن الأحزاب الأميركية ، حلاف الأحزاب الإنكليزية ، هي قليلة النظام إلى حد كبير . فيمكن أن تصرفت مصادره فئة مهمة إلى حد ما من الديمقراطيين في مجلس النواب أو الشيوخ ، إلى جانب الجمهوريين . إن ما يعبر عدم الانضباط هذا كون الإدارة الأميركية لا تملك حق حل الكونغرس - أو أحد المجلسين - وكذلك لأن الأحزاب حساسة حيال مصالح قطاعيه ومناطقيه متنوعة جداً ، في آن واحد . وأخيراً ، إذا ندقسم الليل إلى نظام الحزبين بقانون انتخابي أكثر ، يمكن ، حتى في حالات مثل الحالة الفرنسية حيث التجربة الحزبية يارده جداً ، أن يتمظهر ، في حال عيب مراجعته مباشرة بين حزبين ، غير التنافس بين إتلاف للأحزاب المنسجمة إلى حد ما ، ونعتبر وحدتها المشقة من جهة أخرى ومرة إلى حد كبير (الجميع وهـ حاضري اليسار) . يقرن الليل إلى نظام الحزبين بممارسة التغلب ، الذي يكون الحرب أو الإئتلاف المستبعد من السلطة مهدداً بالزوال بدونه ، في حين أن الحزب أو الإئتلاف ، للسيطر باستمرار ، على السلطة يجمع به كل السلطات - وكل الصعائر .

ترتبط إمكانية استراتيجية معتدلة في نهاية المطاف ، بوضع الممارسة وبوجود ممارسة مستورية مقبولة ومعترف بشرعيتها . والمطلوب هو وجود قاعدة للعبة ، وأن تكون هذه القاعدة مقبولة باعتبارها محايدة بالنسبة لمصالح اللاعبين . أو إذا شئت ، أن تكون فرص الربح المتاحة أمام كل فريق متساوية لدى الجميع . ولكني يكون الأمر كذلك ، لا يمكن أن تكون هي المرافعات من أي نوع كان . يعني أن يكون الخسرون مضمونين ضد خطر خسارة كل شيء - تحت طائلة الخسار - بسبب خسارتهم في صناديق الاقتراع ، إلى وسائل لا تعود متفكة مع « قواعد اللعبة » .

يفتقر إلا تفحص الأوضاع التي لا تكون فيها الاستراتيجية المعتدلة لا الأنبل ولا الأراجيح . إذا كان للحزب الأكثرية أو لائتلاف أحزاب الأكثرية قاعدة اجتماعية صلبة جداً ، كما في حالة إئتلاف « الأحزاب الصغيرة » ، فإن المصالح والآراء غير المتمثلة تدفع للبحث عن مداعميها خارج نظام رسمي يتعاملها أو يحتقرها . « فالإلتاح » - المستعرة ، وإلى حد ما الأحزاب من النمط البلانكي أو اللينيني ، تجد أصلها أحياناً في عدم فطرة الأحزاب الرسمية على الاهتمام بمطالب البروليتاريين والمهمشين والمستبعدين . ثمة أحياناً أخرى ، لا يختلط مع الإحتال الذي أثاره مع اقتراحه نه غالياً ، يظهر إذا كان وجود نظام الأحزاب مهدداً عمداً فمن قبل لإرادة القادة السياسيين الذين يرغبون في إقامة سلطتهم على الانهيار المسبق « لنظام » تدويلهم المحافظة عليه غير متلائمة مع الدفاع عن النظام التقليدي أو المنظمة البروتية (هذه الحاجة الثانية استعملت من قبل القادة المائيسين والبرونكويون أو الثناوين ، كما أثبتت الحجة الأولى من قبل نهارات ماركسية عديدة) . إنها معدومة الأحزاب التي توصل حينئذ موضع التنازل . ويتحقق الوصل الأكثر تعجراً عندما يحرص نظام للأحزاب قائم على قاعدة اجتماعية صلبة ، للتحدي من قبل قادة لا يحدون يحترمون قواعد اللعبة في مادة التنافس والتبؤ ، ويسعون حتى إلى تدويرها .

- BIBLIOGRAPHIE. — BOIS, P., *Peuples de l'Orient: des structures économiques et sociales aux options politiques depuis l'époque révolutionnaire dans le Serbie*, Paris, Flammarion, 1971. — DAVIS, R. A. (dir.), *Political opposition in western democracies*, New Haven, Yale Univ. Press, 1966. — DOWNS, A., *An economic theory of democracy*, New York, Harper, 1957. — DUVENAGEAN, M., *Les partis politiques*, Paris, A. Colin, 1951, 1975. — KEY, V. O. Jr., *Politics, parties and pressure groups*, New York, Cowell, 1942, 1964. — LAVAU, G., *Partis politiques et stabilité sociale: contribution à une étude relative des partis politiques*, Paris, A. Colin, 1953. — LUTZ, S. M. et ROBERT, S., *Party systems and voter alignments: cross national perspectives*, New York, London, The Free Press, Collier-Macmillan, 1967. — MCKENZIE, R. T., *British political parties: the distribution of power within the conservative and labour parties*, Melbourne, Heinemann, 1955. — New York, Praeger, 1964. — MICHAEL, R., *Zur Soziologie des Parteiensystems in der modernen Demokratie*, Leipzig, W. Kiehlhardt, 1911. Trad.: *Les partis politiques: essai sur les tendances oligarchiques des démocraties*, Paris, Flammarion, 1914, 1971. — NEUBANN, S., « Toward a theory of political parties », *World Politics*, VI, 1954, 549-563. — NEUBANN, S. (ed.), *Modern political parties: approaches to comparative politics*, Chicago, Univ. of Chicago Press, 1956. — ORRISON, M. L., *La démocratie et l'organisation des partis politiques*, Paris, Calmann-Lévy, 1903; Paris, Seuil, 1979. — SCHUMETTER, J. A., *Capitalism, socialism and democracy*, London, G. Allen & Unwin, 1943, 1978. Trad.: *Capitalisme, socialisme et démocratie*, Paris, Payot, 1972. — SORIANO, A., *Tendances politiques de la France de l'Ouest sous la III^e République*, Paris, A. Colin, 1913, 1964; Genève, Paris, Slatkine, 1980. — TOQUEVILLE, A. de, *De la démocratie en Amérique*, t. I, partie 2, chap. 2. — WEBER, M., *La science et la politique*, *Summa et veritas*, t. I, partie I, chap. 3, 292-298.

Adonis

الأرنك

إن مفهوم الأرنك الذي يطمح إلى ترجمه الفكرة العاصمة لعدم الانعظام الاجتماعي بشكل دقيق ، هو أحد المفاهيم الشائعة استعمالاً كبيراً في علم الاجتماع . ولكن مصمومه يشتهر كثيراً من

مؤلف إلى آخر . فهو ليس مثيلاً لدى دوركهيم ولدى مرون (Merton) ، رغم أن مرون (في بعض طروحاته على الأقل) يعلى انتسابه لدوركهيم . وعند دوركهيم معه ليس مؤكداً أن له نفس التصور في كتاب تقسيم العمل وفي كتاب الانتحار . مؤلفي دوركهيم اللذين يستعملان فكرة الارتباك . وعن الرغم من أن مارسوبر (Larsen) يستند من جهة على مرون ، فإنه لا يستعمل الفكرة بنفسه الذي استعمله هو . في الواقع تتعلق فكرة الارتباك بمجموعة من المفاهيم . لماذا نطوي الكلمة نفسها معاً ؟ يمكننا إيجاد فرضيتين في هذا الصدد . الأولى تتعلق بالايستيمولوجيا فهي إلى حد ما تشبه فكرة المضاطبية في الفيزياء ، إذ أن فكرة الارتباك تم إدراكها صنباً من قبل كثيرين من علماء الاجتماع بصفتها كياناً لا يمكن ملاحظته إلا عبر مظهره المتضادة . يمكن إذن أن ينتم عالم اجتماع معد - بمظاهره للارتباك ، متخلفة عن تلك التي ينسلك بها عالم اجتماع آخر . ومع ذلك يكون لديه الانطباع بأنه يعالج مثله الفكرة نفسها . أما الفرضية الثانية فتتعلق بعلم اجتماع العلم . هل يكون الارتباك بالنسبة لعلم الاجتماع عبر الماركسي مثلاً هو الاستلاب بالنسبة لعلم الاجتماع الماركسي ؟ فالاستلاب والارتباك يشهدان في إطارين نظريين مختلفين فكرة عدم الانظام الأساسي للعلامات بين الفرد والمجتمع (راجع مقالة الاستلاب) . يعنى أغلب علماء الاجتماع ، من دوركهيم إلى مرون ، على الحكم أن طواهر عدم الانظام هذه لا يمكن اعتبارها بأنها ناتجة فقط عن صراخ الطبقات . ربما كان هذا الإتفاق السلمي هو السبب الرئيسي لتعمير فكرة ذات تفسيرات متعددة .

في كتاب تقسيم العمل ، يتخذ دوركهيم فكرة الارتباك خصوصاً بحالات الخلل في نظام تقسيم العمل الذي يميز المجتمعات التي تتوصف بعدة - الصاعه - . إن التصديعات الأخيرة في التخصص المعنوي ، المتمثلة مثلاً في الأفلاسات شهيد - من بعض الوظائف ليس متلائمة الواحدة مع الأخرى . - صراع الطبقات - ، وكما يقول دوركهيم ، - الخصائص بين العمل ورأس المال ، هو مظهر آخر للارتباك (لاحظ أن هذا الاقتراح يتخصص بوصف كنهية طبيعية ، أن - الاستلاب - بالمعنى الماركسي ليس بالنسبة لدوركهيم سوى مظهر ونتيجة للارتباك) . مثل آخر عن - الارتباك - ، إن التخصص المنهجي باستمرار لمبحث العلمي يؤكّد أثراً نوعياً يمثل هو كذلك في نظر دوركهيم تصديداً في التماسك المعنوي . نشترك الأمثلة الثلاثة في وصف الظواهر التي تظهر بأنها عبر متعة مع صورة المجتمع - المظهر الذي يشرب بالتأكيد تحت فكره دوركهيم عن - التماسك المعنوي - (راجع مقالة دوركهيم) .

في كتاب الانتحار نتجد فكرة الارتباك تفسيراً مختلفاً بعض الشيء ، وربما أكثر دقة كونها غارقة في عمل نصوري ذات تعريض ثنائي . يوضح الصرح الثاني الأول بين مفهومي الانقياس والعبودية . إن فكرة الانقياس كما يستعملها دوركهيم تعني إلى حد ما نفس الفكرة المتداولة عن العبودية . نتأكد الأنفة بالآخرى في مجتمع يظهر أفراداً مثلاً أكبر إلى ضبط سلوكهم ، ليس بناء لتقسيم ومعايير حاجته ، وإنما بناء لاحتياجهم الحو . تشير الرعة الوسطية لدى الأفراد إلى العبودية ، أو فكها . - العبودية - ، حب المجتمعات والثقافات والأوضاع . إن مجتمعاً ذات عناصر - أي - (أي مجتمعاً يكون تقسيم العمل فيه متقدماً قليلاً أو حثت بحجم التماسك عن

النشأة أقل مما ينجم عن التكامل ، يكون هذا المعنى أكثر غيرية ، . وتقتل المعايير الجماعية ، في تجديد المفاهيم العديدة دوراً أكثر أهمية في المجتمعات التقليدية منها في المجتمعات الحديثة .
لعمري مظاهر أخرى للتمييز : تحت البرونتينانية حل ، الأدبية ، أكثر من الكاثوليكية ، والمعاربون
يكسبون ، أمثليين ، ، سهولة أكبر من أرباب العائلة . أما الصراع الثاني الثاني هو صراحة بين
مفهوم الارتباك والخبرة ، . نمة ارتباك عندما لا نفيض أفعال الأفراد بواسطة صواب واضحة
وملزمة . في هذه الحالة ، إنهم يخاطرون بتحديد أعراض لأنفسهم تتجاوز قدرتهم ،
ويستسلمون إلى تعبير الرغبة والحرى . وثمة تجربة عندما يجد الضوابط إلى أقصى حد ،
الاستقلال الذاتي الذي يستمد من العرف في اختيار عقله ووسائله . وعلى عرار الأدبية والعصرية
يختلف كل من الارتباك والخبرة في أهميته حسب المجتمعات والثقافات والأوضاع . إن « نظاماً
فصيحاً » يخص « الخبرة » ، في المقابل ، يكون « عالم الصناعة والتجارة » في جوهره ارتباطياً
بمى أن الصواب التي تخص لها العناصر الاجتماعية تترك لهم هامشاً واسعاً من الاستقلال الذاتي .
يولد هذا الاستقلال الذاتي على الصعيد الجماعي آثاراً تصدع في التماسك العضوي ،
(أزمات) ، وعلى الصعيد الفردي التعريض للخطر وللثقل ، وربما إلى الإحباط والاضطراب .
كما أن مؤسسة الطلاق ، وهي مثل أثيرلدى دوركهيلم ، تسمى الاستقلال الذاتي للزوجين وإن
تنبهها يبين ويتضمن انتقالاً للأخلاقي من محور الخبرة - الارتباك نحو قطب الارتباك .

إننا نجد حطب نصيحة الأثنية / العصرية والارتباك / الفدرية ، حداثاً أساسياً لدى
دوركهيلم ، وهو أن عملية تعقيد الطم الاجتماعية تولد نفرداً حثرياً لدى أعضاء المجتمع .
واستلزاماً ، آثار ، عدم النظام ، متزايدة . ويكتشف كذلك التحول موقف أيديسولوجي . ويتسمى
دوركهيلم - نبين ذلك حالة تقسيم العمل - مجتمعاً يكون فيه الأفراد موجهين من قبل نظام للقيم
والمعايير ، أي بواسطة أخلاق ، تحضهم وتدعوهم للرعى على موقعهم في نظام تصير العمل . إن
فكرة الارتباك تستدعي تعلم دوركهيلم بالمزوج التبسيط والمقابل للنقاش الذي يدمج المجتمع
والتنظيم أي المجتمع والمهاز .

يعتقد مرون أن الأقل المتكامل هو لعدم الاجتماع الضيق أكثر مما هو لعدم الاجتماع الواسع
كما يعتقد دوركهيلم . نلاحظ في كل مجتمع قياً يتفاسمها تقريباً أعضاء المجتمع (وهكذا فإن
للمجتمع الأمريكي الذي يتم به بحاسة مرون يقيم « النجاح الاجتماعي » إيجابياً) . فالقيم التي
يمكن استنباطها بدرجات متسعة ، هي أساس الأعراض التي يحددها الأفراد لأنفسهم . ولكن
يسبق الأفراد هذه الأعراض ، فإنهم يتمتعون بوسائل تحددها هي كذلك المعايير الاجتماعية . تكون
بعض هذه الوسائل مشروعة وبعضها الآخر غير مشروع . ففي كل مجتمع ، يتمتع الأفراد ببعض
الاستقلال الذاتي الذي يسمح لهم بتبني مواقف متناقضة بالنسبة للأهداف والوسائل ذات القيمة
اجتماعية . ومن خلال جمع المواقف الممكنة ، يحصل على أربعة أنماط أساسية « للتكيف » :
الامتثال وهو الفرد الذي يتسمت بالأعراض والوسائل المقبولة إيجابياً . وللجدة وهو الذي يبلغ
أمرافاً مقبولة إيجابياً بوسائل مقبولة سلباً (رابع : النجاح « الاجتماعي للمجرم » والظنوسي
هو الذي يحترم بدقة كاملة الوسائل المقبولة اجتماعياً ، ولكنه يكون غير مبال بالنسبة للمعانيات

(الموظف الذي « يتحول » وخبثته ، دون أي شعور باللوم ، عن « واجبه » دون أدنى قلق على الإخلاق) وأخيراً سلوك الانسحاب الذي ينسجم به الفرد الذي يتعد عن الأهداف والعمليات للقيمة إيجابياً . لقد أسست هذه التصنيعة للجمال لتفلسفات وتؤييدات عديدة . وهي تنصص صعوبة معينة ، كون الأهداف والوسائل لا يمكن نعيمها بعدداتها ، كما يبين ذلك مثل النجاح نفسه ، الذي يمكن أن يكون غاية ووسيلة . من الصحيح أن مرنون ، بما يقدمه ، يوحى بتصورات مؤدية إلى تصنيعة أكثر تعقيداً بكثير ، تتجول الأخطاء الأربعة السابقة . وهكذا يمكن للأفراد أن يرمدوا ملاحظة الأهداف الاجتماعية للقيمة بوسائل مشروعة ، ولكنهم لا يستطيعون اللجوء إلى هذه الوسائل . في الطبقة الوسطى الدنيا الأميركية يتم تنظيم النجاح قوة ولكن للوارد التي تسمح بالتوصل إليه لا تكون متوفرة غالباً . من جهة أخرى ، ثمة في هذه الحال ارتباك . فالبينة الاجتماعية تحت شريحة من السواطين إلى « التجديد » (الذي يمكن أن يتخذ شكل « الأسراف » الفردي أو التمرد الجماعي) أو إلى « الأسحاب » (راجع مقالة الجرمية) .

ولكن يمكن أن يكسبون ثمة ارتباك من جهة ثانية عندما يتعدّ الحصول على الوسائل المشروعة ، يمكن أن يدفع أعضاء المجتمع إلى الاحتجاج على الأهداف والوسائل (لدينا حيث حالة « التمرد » أو بالأحرى « الاحتجاج » كما قد ينبغي القول) . وإذا حاولنا أن نجد تحليل مرنون الذي لا يهتم صراحة في هذه الحالة البارزة ، يمكننا الحديث عن الارتباك في اتجاه آخر أيضاً عندما يكون ثمة شك أو عدم يقين حول الأهداف الاجتماعية للقيمة . إننا نجد هذا أحد اتجاهات الارتباك لدى دوركهيلم وكذلك لدى مارسور . وهكذا يعتبر مارسور أن جمهورية فايمر (Weimar) هي مثل جسد للمجتمع الارتبائي بمعنى أن مؤسساتها والقيم التي تعرضها كانت عاجزة عن إيقاظ الشعور بالمشروعية ، من البديهي أن التصورات للتعلمة من قبل مرنون قد تسمح بأن يعطى أيضاً عدداً كبيراً من التفسيرات لفكرة الارتباك . هذا التحليل يكفي لكي يبين أن تصنيعة مرنون إذا كانت تقدم آلة استكشافية (الأمر الذي يفسر النجاح الذي حققته) فإنها تساهم في تبديد فكرة الارتباك إلى العديد من التصورات الممكنة . إن نوع القياسات التحريية « للإرتباك » التي اقترحت (راجع برنارد Bernaud) تمكس تعدد المعاني لمفهوم تعتبر وحدته في نهاية المطاف سلبية أساساً . حسب مرنون ، يظهر الارتباك عندما يتعد عن الحالة الحدية حيث يمتلك أعضاء المجتمع وسائل مشروعة يقبلونها كما هي لنوع أهداف محددة انطلاقاً من قيم استطوها . لذا يحددين جداً عن دوركهيلم ، الذي يعتبر أن الارتباك ينمو بمقدار ما تنافس « الحرية » - هذه الفكرة التي تصف المجتمعات العالية الاندماج .

تعرض فكرة الارتباك في بعض معانيها على الأقل ، على عرقل فكرة الاستلاب . فيلس المجتمعات الواقعة على أساس نموذج مثالي متميز « باندماج » موفق للفرد في المجتمع . ولكنها تضمن كذلك تفسيرات أكثر فائدة . من الصحيح أن بعض الأنظمة الاجتماعية لها بنية يكون فيها الأشخاص في حالة من العجز عن تحديد افراض هي في أن واحد مرغوبة وقابلة للتحقيق ، أو تعرض فيها بعض التنظيمات على أعضائها تحقيق الأراض المتعددة وعبر التلازمة .

وهكذا ، ليس مؤكداً أن جامعة معينة يمكن أن تكون في آن معاً - بشكل مخالف لطلب

يصوره بصورة عامة الجمهور بواسطة « الرأبي العام » أو النظام السياسي عند الأزمات الاجتماعية في سنوات الستينات - مركزاً لإنتاج المعارف الجديدة ومركزاً متعدد التكيف للتكوين المهني . إن عدم التلاؤم النسبي للعصر يمكن أن يدخل عجز أعضائه الاجتماعي عن وصفها موضع التمسك . وعدم رعي هؤلاء الأعضاء ، وبالتالي ، ظهور سلوكيات « الاسحب » و « التجديد » أو المطفوسة .

يمكن إذن أن ينحصر مفهوم الارتباك ، في بعض الحالات ، محتوى محدداً . ولكن أحياناً أن يكون الأمر كذلك يتناقص بمقدار ما يطبق هذا المفهوم على أنظمة أكثر تعقيداً . إن مفهوم الارتباك إذا طُبق على تنظيم معين ، يمكن أن يحدد بشكل واضح وبالتالي يكون مفيداً . إن كل تنظيم يحدد دائماً بالنسبة للأعراس . يمكن إذن قياس درجة الارتباك للتنظيم مثلاً بشكل معلق للدرجة القدرة التي تكون لدى أعضاء التنظيم لتحفيز الأعراس المحددة . وفي مثل هذه الحالة ، يمكن أن تكون النتائج المستحصلة من قبل مرتون مطابقة بسهولة . ولا يكون الأمر كذلك عندما يتغير من مستوى التنظيمات إلى مستوى المجتمعات . فالمجتمعات ليست محددة بالنسبة للأعراس . لذلك ثم صعوبة أكبر في إعطاء تعريف محدد لمفهوم الارتباك في هذه الحالة . كيف يحكم على التكيف مع نظام ما من عناصره أو من تكامل النظام . إذا لم يكن بالنسبة لسماتيات المقترنة لنظام ؟ ليس مؤكداً أن مفهوم الارتباك ، حتى في نسخته الأكثر تحليلاً ، يكون محمداً من كل عانة (راجع مقالة المانيه) .

- BIBLIOGRAPHIE. — LEMARD, P., « Merton à la recherche de l'anomie », *Revue française de Sociologie*, XIX, 1, 1978, 3-38. — SIMON, R., « La crise universitaire française : essai de diagnostic », *Annuaire*, XXIV, 1, 1969, 738-764. — CHAZEL, F., « Considérations sur la nature de l'anomie », *Revue française de Sociologie*, VII 2, 1967, 151-168. — LEMARD, M. B. (ed.), *Anomie and deviant behavior, a diagnosis and critique*, New York, The Free Press, 1964. — DURKHEIM, E., *« Suicide »* *Diagnosis du travail*. — LACHON, B., « Régulation et anomie selon Durkheim », *Cahiers internationaux de Sociologie*, XX, 65, 1973, 265-292. — MERTON, R. K., « Continuity in the theory of social structure and anomie », in MERTON, R. K., *Social theory and social structure, toward the codification of theory and research*, Glencoe, The Free Press, 1949, 64. augm. 1957, 1961, 161-194. — NISSEN, R., *The sociological tradition*, New York, Basic Books, 1966. — PARSONS, T., « Durkheim's contribution to the theory of integration of social systems », in WOLFE, K. M. (ed.), *Emile Durkheim et al. Essays on sociology and philosophy*, New York, Harper, 1964, 118-159.

Aliénation

الاستلاب

كلمة « Alienation » اللاتينية تعبر قانوني (إنفعال أو بيع مال أو حق) ، وتفسير سيكولوجي (= الصعق العكري العام) ، وتفسير « علم الاجتماع » (= انحلال الرابطة بين الفرد والآخرين) وتفسير ديني (= انحلال الرابطة بين الفرد والآلهة) . وفي اللغة الألمانية ترنفي كلمة « Entfremdung » (تعني حرفياً « جمعة قريباً عن ») معاني متعددة ، ولكنها موازية إلى حد كبير

لمعاني - dictatio - اللاتينية .

لكن التاريخ الحديث لمفهوم الاستلاب يبدأ دون شك مع روسو ، من المؤكد أن هذه البسود (أي سود العقد الاجتماعي) تحتل كلها في واحدة ، وهي الارتهاك الكامل لكل مشترك مع كامل حقوقه للمجاعة يكاملها [. . .] وبما أن الارتهاك يتم دور لحظ ، والاتحاد يكون كذلك كاملاً إلى أقصى حد ولا يعود لأي مشترك حق المطالبة بشيء . [كل واحد يبضه للمجتمع ولا يبضه لأي واحد] . [كل واحد ما يصح بتصرفه شخصه وعذبه تكاملها تحت الإدارة العليا للإرادة العامة] (العقد الاجتماعي ، ص ١٠٧) . إن التحول عن الحرية الطبيعية هو فعل نادر يمكن الفيور به بحرية بمقدار ما يكون متبدلاً ، إذ إنه يقص عندها للفرد فوائد الحرية الفردية . ولكن مشاعر روسو حول نتائج فعل التنزل هذا مورعة . يصعب تودج العقد الاجتماعي بالمعنى حمله صليبه لا نجد هدف متحفه في أي مجتمع حقيقي ، إذ من الصعب تحيل مؤسسات تضمن نعلب الإرادة العامة على الإرادات الخاصة ولا سيما إرادات العادين والأصحاء . إن فعل النادر المعنى يؤسر العقد الاجتماعي يمكن أن يتحول هكذا إلى سلب واضح تقريباً لسه كبيرة إن حدا ما من أعضاء المجتمع . إن قلق روسو يعود للظهور ببررات مختلفة لدى الرومنطيين الألمان ولدى هيجل (Hegel) ولدى هورنباخ (Hornbach) . ومع ما ركس استعملت فكرة التنزل بشكل رئيسي لوصف اللاأسة التي تنجم عن تطور الرأسمالية على كتاب مخطوطات 1843-1844 ، استعمل مفهوم الاستلاب كثيراً جداً المجتمع الرأسمالي بسبب الفصل نتائج عمله ، وهو يصمه في حالة نظري مع هؤلاء الذين له معهم مصالح مشتركة ، وبالتالي ، يسلبه من أفراته ، وفي حين يلخص الصراع مباشرة مع عمله (الحصول من الطبيعة على وسائل عذاته) ، يحرم العامل الصاعي من معنى عمله ، وأخيراً ينزع تقسيم العمل عن العامل إنسانيته نفسها . إن العمل المطلوب يسلب الأساس حده بالذات ، وكذلك الطبيعة الخارجية ، وصيحاته العقلية وحياته الإنسانية . وفيها بعد ، ولا سيما في كتاب رأس المال . استعمل مفهوم الاستلاب بشكل نادر وكان يتم عايشه . ولكن مواضيع كتابات فترة النسل تظهر باستمرار . تطلق الرأسمالية عمليات تراكمية نحو من رقابة الأفراد ، تحرر قوى اجتماعية تكون عاجزة عن السيطرة عليها ويحرم الأكثرية فيها من نتائج عملهم ومعناه . إذ عطية إعادة الأساج الرأسمالية تعيد إذن من بسبب إنتاج الفصل بين العامل وشروط العمل . إنها تعيد الإنتاج ، وبذلك تقدم الشروط التي برعم العامل على أن يبيع نفسه ليعيش ونصع الرأسمالي في حالة العذرة على شرائته لكي يمضي (من المجلد ١ ، ص ٣١١) . . . إلى السمة الذاتية والاستلابية التي يطلع بها الانتاج الرأسمالي بصورة عذمه ، شروط ونتاج العمل لذاء العامل ، تنظر إذن مع الآلة حتى العذراء الأكثر وضوحاً . لذلك تكون الأولى التي تعطي مجالاً لتمررد العامل المصنف ضد وسيلة العمل (رأس المال) . ١٩٠٠ (١٩٠٠) ، وبالإجمال ، أدى دخول الآلة إلى تزايد تقسيم العمل داخل المجتمع ، وإلى نسلب مهمة العمل داخل الورشة ، وإلى تجمع رأس المال وإلى زيادة تمسخ الإنسان (يؤس المصنعه ١١ ، 2) .

يستعيد العديد من المؤلفين فيما بعد ، هذه المواضيع للاركسية . بالنسبة لعمود

Utopian . يستلج المجتمع الرأسمالي الفرد بمقدار ما يجعل تحقيق الحاجات الأساسية صعباً ، مثل الحاجة للنشاط الابداعي وإقامة العلاقات الاجتماعية مع الآخرين والحاجة الى تجدد ثابت ، والحاجة للمبتك هوية خاصة ، والحاجة للتوجيه (الحاجة لتسلق إطار مرجعي ، والحاجة للمهم) . وقد استجيب هذه النظرة بتشكال متنوعة من قبل ماركيز (Marcuse) وبرايت ميلز (IC Wright) وهابرماس (Habermas) . ويتم التشديد ، حسب كل مؤلف على لوانيات التكيف والفتح الدينامي التي قد تميز بها المجتمعات الصناعية (ماركيز) ، وعلى كون البنى الاجتماعية تحرم الفرد من إمكانية تحقيق رغباته الخاصة وتزعمه على تحقيق رغبات الآخر (هابرماس) ، وعلى الشعور بالعيشة الذي ينجم عن تعقد النظم الاجتماعية التي لا يتوصل الفرد الى فهم كيفية عملها (ماهايم - Mannheim) . ويمكن ان تطول اللائحة دون صعوبة .

إن فكرة الاستلاب مدعومة بالناكيد ، بمسلمات ذات صفة طوبوية . وبمعايير أخرى ، لا يمكن ان يظهر إلا اعتباراً من الوقت الذي شرع فيه يفقره المجتمعات العالمه ، سواء تعلق الأمر بمجتمعات رأسمالية أو بمجتمعات صناعية ، بمجتمع طوباوي حيث يكون بمقدور الانسان إرضاء حاجاته الأساسية ، وحيث تكون طبيعة النظم الاجتماعي مقبولة بحرية من قبل الجميع ، وحيث تكون المؤسسات الاجتماعية معقولة وشفافة ومقبولة وحيث تكون الحدود الوحيدة التي قد نعرفها حرة الفرد هي تلك التي يمكنه القبول بها بحرية (راجع مقالة الأوتوب) . إن المسافة بين هذا النموذج الديموقراطي والمجتمعات الواقعية تشكل حسب ورايت ميلز ، فضاءً أسمى اتساع الاستلاب . لقد كان لروسو الاصلية ، بالنسبة لكثيرين من تطلعاته ، كونه مرهناً منه من المنحيل عملياً أن ينصص جميع واقعي لئلا هذا النموذج ، على الرغم من أنه شكل في الوقت نفسه أوتوبيا مرجعية لا مفر منها (راجع مقالة روسو) وعمارفة واضحة يلتزم ماركس وماركيز وميلز وهابرماس أنفسهم بتفسير ، واقعي ، لأوتوبيا روسو اعتباراً من الوقت الذي يعملون فيه من الاستلاب خصبة عميرة لشكل معين من التنظيم الاجتماعي ، أي للمجتمعات الرأسمالية أو ، حسب المؤرخين ، للمجتمعات الصناعية (إذ يعتبر الماركسيون الأرثوذكس أن المجتمعات الصناعية من السطح الاشتراكي تنجم من الاستلاب) . وبالمعل سننتج من هذه المسلمة بسهولة نتيجة الطبعية وهي أنه تعبير شكل المجتمع ، يمكن ان يعني سجن الأوتوبيا .

كيف يفسر نجاح فكرة الاستلاب - هذه المفكرة التي أصبحت اليوم شائعة الاستعمال ؟ يكمن السبب الأول هذه الشعبية في كونها يمكن استخدامها بسهولة لتعطية طامعات يمكن لكل واحد أن يلاحظها (تجربة العمل ، شعور الفرد بالمعز عدم تعقد الأنظمة الاجتماعية ، الخ) . كما قال مارتينو (Martin) ، على الرغم من انه يهزيت الاستلاب لتجاوز التجربة ، فهي تقوم في وقت نفسه على ملاحظات يتكرر لكن واحد أن يقوم بها . ويكمن السبب الثاني دون شك ، في شوحها بمعني على الأقل إذا لم يكن تعبر ، طامعات متنوعة جدا تبدأ من الاصطوانات النمسية - التحديد المتعدد ، عبر ، الحجة الحديثة ، وصولاً الى الامتدادات الاجتماعية الغنية (راجع ، الإشارة المذكورة أعلاه ، من ماركس الى ديمير -الالات من قبل النوديسين - Dublue " ، لو

التفسير المطروح من قبل ماركسور لأزمات سنوات (استثنائات) . ويمكنها بالمقابل ، أن نفسر كذلك استسلام الفطيمون . وثمة سبب ثالث ربما كان يكمن في كون فكرة الاستلاب تنظر على الوهم اليهودي - المسيحي الخاص بسقوط الاسكندر إعطائه مصموماً علمانياً ، متكاملاً مع المجتمعات الحديثة . وبمصل مفهوم الاستلاب ، يمكن ملاحظة السقوط ، إذاً نجراً على القول ، في زاوية الطريق وفي الحيلة اليومية (نوفمبر ١٩٤٥ : ١) .

لقد تلقى فكرة الاستلاب ، باعتبارها نوعاً من السديم التصوري ، تصورات متعددة صعبه التصنيف لا سيما وأن أفكاراً تكمييه بدور حول السديم ، مثل فكرة إضفاء الموضوعية (Gegenstandlichkeit) أو فكرة التثنية (Reduktion) لدى ماركس والماركسيين تكون بعض هذه الصيغ مستعملة من قبل عالم الاجتماع في حين أن الأخرى تؤدي إلى إحراجات سطحية تجعلها بلا قيمة . وربما لأن ماركس كان واعياً لهذه الصعوبات ، فقد نحل بصورة كاملة طريقه عن لغة الاستلاب في مؤلفات مرحله الصوح . لا شيء يجوز بالفعل دون استعمال هذه اللغة بوصف الشعور بالمعجز المسيحي الذي يمكن أن يملأ المواقف ، والصيق من نظام العمل المتسلسل ، وحالة الأخير الذي عليه أن يبيع قوه عمله ، أو الوضع الشاق للعامل عام ١٩٤٨ . إن مفهوم الاستلاب ، إذا فهم هذا المعنى الصيق ، يكون معيلاً وقد أفسح المجال لأبحاث تجريبية . في المقابل ، لا يرى كيف يستطيع عالم اجتماع ذو طموح إدراكي أن يستعمل نظريات ، مع ثغورها المكتوبات فترة السبيل لدى ماركس كمل لكتابات ماركسور وبعض علماء الاجتماع ، برغم أن المجتمعات الصناعية تسلب إلى حد كبير جداً الإنسان الذي لا يعود قادراً على وعي شفته . ذلك أنه يقتضي التساؤل عندها ، بأنه أعجوبة يجد عالم الاجتماع نفسه ، هو الوحيد بر معاصريه ، القادر على انتزاع نفسه من حدار الكهف لينتقل الحقيقة ويعلمها . إن فكرة الاستلاب لا تحير صغر حدود معرفته ، من إحدى صيغها الشهيرة ، وهي فكرة الوعي الخاطيء ، وبذلكه الموضوعية (أي جميع الأفكار التي تقتصر - أحياناً بشكل صريح ولكن في الأغلب بشكل ضمني - أن الملاحظ يحاكم مشاعر الشخص أفضل مما يحاكمها هو نفسه) وإن إقامة التعارض بين الرائي وجمهور المعين ، تجعل هذه المفكرة حينئذ بكل ما هو كلياني . يحتفظ أنك سعيد . ليس ذلك سوى نتائج وعيك خاطيء ، لديك انطباع أنك حر . وهذه إشارة لا تحيط . لهذا كوناك صلب . أنت لا ترى أبداً القيود التي غصمت . ذلك إنسان على دمه وفعايتها . لقد أحسن طير (١٩٤٨ : القوم) لقد عرفوا كيف يجرموني حتى هذا اليوم / وأنهم لم يقولوا لي أبداً كلمة عن جيبهم / ولكنني يقدموني في قبضهم ويكرسوا خدمتهم / والوسطا طاعت الصامتة قامت جميعها بوجهينها) . ومع فكرة الوعي الخاطيء ، بمقد السبيل . نشأت فكرة الاستلاب (ورلين ميلر) من أثرية بلغة الفيلسوف طية ، الخفية ، وهي نصب إلى حد ما في ميرير الكليانية .

وكما ذكر العديد من المؤرخين ، يشكل الاستلاب نوعاً من الصيق ، للارنيك ، فالفكرتان هما على حد سواء بدو بنو . استضافا نجان من القرب نفسه شعور الفرد بأن إيجاد معنى لوجوده انتزعه في المجتمعات المتعدية منه في مجتمعات أخرى . ولكن مفهوم الارنيك يقي بصورة في أصله الأحياء الأكاديمي . وبعبارة فكرة الاستلاب هي كذلك ، عن رواة وهم الخنده وحيه

العالم الذي يتحدث عنه فيبر . ولكنها تمنع بتفضيلة كبرى كونها تشير الى طرق الانقاذ والخلاص .

• BIBLIOGRAPHIE. — ASHLON, K., *Marx, prisme de la technique. De l'aliénation de l'homme à la conquête du monde*, Paris, Minuit, 1961. — FROMM, E., *The new society*, New York, Holt, Winston & Binchard, 1935. — GAREL, J., *La fincée marxisme. Essai sur la religion*, Paris, Minuit, 1962. — HABERMAS, J., « Zwischen Philosophie und Wissenschaft. Marxismus als Kritik », in HABERMAS, J., *Theorie und Praxis, Sozialphilosophische Studien*, Neuwied, Luchterhand, 1963. Trad. franç., « Entre sciences et philosophie : le marxisme comme critique », in HABERMAS, J., *Theorie et pratique*, Paris, Payot, 1975, 2 vol., II, 9-69. — ISRAEL, J., *Alienation. From Marx till modern sociology. An interdisciplinary study*, Stockholm, Rabén & Sjögren, 1968. Trad. franç., *L'aliénation, de Marx à la sociologie contemporaine. Une étude interdisciplinaire*, Paris, Anthropos, 1972. — LUKACZ, H., *Le vie quotidienne dans le monde moderne*, Paris, Gallimard, 1968. — LUKAS, F., « Alienation as a concept in the social sciences », *Current sociology. La sociologie contemporaine*, XXI, 1, 1973, 5-313. — LUKAS, S., « Alienation and anomie », in LARLEY, P., et ROUSSEAU, W. (red.), *Philosophy, politics and society*, Oxford, Blackwell, 1962, 1972, 3 vol., III, 134-136. — MARCINE, H., *Our dimensional man. Studies in the ideology of advanced industrial society*, London, Routledge & Kegan Paul, 1964. Trad. franç., *L'homme unidimensionnel. Essai sur l'idéologie de la société industrielle avancée*, Paris, Minuit, 1968. — MEXER, C. (Wright), *White collar. The American middle classes*, New York, Oxford University Press, 1951, 1956. Trad. franç., *Les cols blancs. Les classes moyennes aux Etats-Unis*, Paris, Maspéro, 1966. — NISSET, R., « Alienation », in NISSET, R., *The sociological tradition*, New York, Basic Books, 1966, chap. VII, 264-312. — SHEDMAN, M., « On the meaning of alienation », *American sociological review*, XXIV, 6, 1959, 783-793.

Socialisme

الاشتراكية

لكي نفهم دوركهايم ، وهو حجة لا نود بقدر ما يجمع علم الاجتماع الكبير في هذه المادة معداً وتماطفاً ، فإن الاشتراكية هي (إيديولوجيا) في خدمة الحركة العمالية ، التي تطمح الى تصحيح مظالم المجتمع الرأسمالي ، أو حتى استبدال أو « تجاوز » نمط الانتاج الرأسمالي عبر إحلال مزاياية ممارسة مركزيا لمصلحة الجماعة ، محل لعة المصالح الخاصة . من المنطق عليه ان المقصود ، كما رأى ذلك بوضوح شديد دوركهايم ، نظرياً عمل الأقل ، ليس تزايداً في الصلاحيات المحكومة وإما ومعاً أكثر إلحاحاً وشعوراً بالنسبة لأكبر فعالية . صحيح أن عدة محاولات حصلت ، في العصور القديمة كما في العصور الحديثة لوضع مجموعة إسسية ، قليلة الضخامة بشكل عام ، تحت سيطرة سلطات متكئة بتفويض توافيق السلوك الفردي مع البرامج المحددة من قبل مشرع كاد قد يدل حيداً بويأ لتنظيم جميع القضايا الخاصة بإقامة نظام اجتماعي شرعي والمحافظة عليه بشكل نهائي . جمهورية أفلاطون تشكل بالنسبة للبعض النموذج الكامل لهذه الطمويات . لكن هذه المحاولات بقيت محدودة . فلم تقس في أي وقت من الأوقات أكثر من فئة قليلة من الشعب . فضلاً عن ذلك ، حتى ولو كان ممكناً ربط الحركة الاشتراكية بالثراث الطوباوي ، دون الكثير من التصسف ، فإنها تعترف بالتأكيد عن طوباويات ، مثل طوباوية أفلاطون الذي يسمى لتحقيق نظام تراثي محاولت جدا .

من الناحية التاريخية ، تظهر الاشتراكية الحديثة وكلها اعتراض صد الموروث التي لا يمكن

النجاح معها والتي ترافق بدليلات الثورة الصناعية . إذ الضوابط التي يجاهاها مؤسسو الحركة الاشتراكية لا تتعلق أساساً بالموضع المادي للأشخاص . فالاشتراكية ، على الأقل في الغرب ، تطورت بعدما ألغيت « إمبراطوريات » المجتمع القائم ، وفي الحالة الانكليزية أو الحالة الفرنسية على الأقل ، نددت أساساً إلى حجمها المرمزي . والتراكم الأولي لرأس المال ترقق في أوروبا الغربية بظفر فم من السكان طرد من الريف بسبب تحديث التقنية الزراعية ، واضطر إلى التكسب في صواحي عماله سعيًا وراء العمل . كما أن المديون من المرحمين تحولوا إلى بروتستانتين وانضموا إلى أنظمة العمل الصناعي . ورافقت هذه المرحلة الأولى من التصنيع ، ليس فقط سيوط مؤقتة في مستوى الحياة مما يتعلق بإشباع الحاجات الأولية مثل السكن أو الغذاء ، وإنما بالقضاء الصفة الانتقائية للمعمل . كانت الاشتراكية في البدء ردة فعل على عطية الأثوار ولتعدت إلى تحرير متشائم للمستقبل للمنتوج مع التصنيع الرأسمالي ، على الأقل ، طلالاً لم تنظم « البروليتارية » مصير الإنسانية .

نهاجم الأيديولوجيا الاشتراكية ضد بدايتها ، واستمرار تقريباً طوال كل تاريخها ، عياداً « دعه يعمل ، دعه يمر » . هذا لئلا لا يوصي فقط بالعلماء الحواجز المحركة . إنه يهتبر عن القناعة بأن تبادل المتجود والمستهلكون ، غير التواجهة الحرة والمنهجية لمرصهم وطلباتهم ، الأموال والخدمات بشروط لا تحقق فقط مع مصلحة التبادلين ، وإنما مع مصلحة جميع أعضاء المجتمع أيضاً ، وشروط أن تمتع السلطات السياسية والمصالح المنظمة عن أي تدخل غير مؤات . إذ البدء « غير المنظورة » التي تعمل في أسواق المنافسة الحرة والكاملة تكفي لتأمين التحصيل الأقصى للمولم والمتحتات .

بمواجهة هذه النفة في السوق ، تتعلق المطالب الاشتراكية الأولى ، التي هي كذلك المطالب للمالية الأولى ، بتحديد ساعات العمل عن طريق التشريع وبيع أرصات العمل من تخيل الأولاد ، إلخ . وقد حاجم الاشتراكيون الأوائل دعائهم المفهوم الليبرالي وهما : العقد والملكية الخاصة . بالنسبة للرأي « البورجوازي » سيحون طويلاً « دعاء » تقسيم الثروات ، الذين يريدون امتزاج الحق من الملاح ، وإرغام العمال على الدخول في ثكنات غريبة ، منظمة ومراقبة من قبل سلطة معصية . لا يعتمد الاشتراكيون على اهتمام الدولة أو « الطبقات الفاتدة » ، وإنما هم ينوون تنظيم جميع القوى التي تسعى إلى « أسنة » شروط الحياة والعمل . مع ذلك ، لا تتجاهل الحركة الاشتراكية ظاهرة الدولة ، سواء كونها تنوي أن تعمل « دولة عمالية » عمل « الدولة البورجوازية » وبعد الانقضاء بواسطة العنف الثوري ، أو بكونها تسعى إلى تسوية فائدة للتخمس تدريجياً مع الدولة البورجوازية .

إذ انتفايد الاشتراكية المختلفة أبعد من أن تحقق حول المكاد الذي يقتضي إعطائه للعمل السياسي في استراتيجية التغيير الاجتماعي . يشهد بعض الاشتراكيين على العنف للعبور إلى الاشتراكية التي تعتبر بمثابة « فترة » في الحرية . ويشير آخرون إلى السمة الحتمية والمكتوحة في أن ممأً للتطور الذي يؤدي إليها . من جهة أولى ، يستوحى الفكر الاشتراكي من مفهوم مشترك يرى في إشباع الحاجات للحرك الأول للشاط الإنساني . ومن جهة ثالثة يحمس في استحضار

إنسانية متحررة ومتوافقة . ولما ركس همه الذي كان مهتماً جداً على ألا يتكهس أبداً حول حال الإنسانية عندما تصل إل مرحلة تصفها الكامل ، يستسلم أحياناً إلى هورات من التنبؤ . وهكذا يحزن في كتب مخطوطات ، الوقت الذي يتصالح فيه الإنسان مع همه وسع الطبيعة وسع الناس الآخرين . وبعد مرور ثلاثين عاماً تقريباً ، يتخيل في كتاب الحروب الأهلية في فرنسا وهو يتأمل في تجربة كومونه باريس ، مجتمعاً ألفي فيه تقسيم العمل ، حيث يستطيع كل واحد وظائف أربعته ، محاربة كل المهام وتحمل كل المسؤليات ، ولا سيما السياسية . إن الطوبولوجية الموصوفة هي في الأفق الفلامنتي للاشتراكية - كما نهيمن ، حسب الوهم الشوئي الذي قدمه أسطر . على ما في الإنسان البدائي . مع ذلك ، حتى ولو كانت الدولة ومعها التنظيم السلس هي ظاهرة عارضة لانقسام المجتمع إلى طبقات ، أبلغه إلى « الروال » ، عندما تصفى التراعات بين المستغلين والمستغلين ، يبقى أن تساهل كيف ستعتمد الحركة الاشتراكية إلى قيادة عملها خلال الفترة الوسيطة الحالية التي ينبغي أن تؤدي إلى نصبة المجتمع الرأسمالي .

نحة عمومي أكيد يلقى بظلاله حول طبيعة هذا العمل وحول طرائقه إن مخطط الاستيلاء على السلطة للمند غير دكتاتوريه لثبروليتاريا ، بواجبه مخطط غرامشي (Gramsci) في الاستيلاء للتدريج والطويل الأمد ، للمجتمع المدني ، الذي تؤدي لحوالاته معها ، العقوبة في جزء منها والتي ندخلها الاستراتيجيه الثوريه في جزء آخر ، إلى تعبيرات في به « الكتله المهيمنه » . يصف إلى ذلك ، أن أباً من هذين المخططين ليس ضيقاً من أي ثلوث بالنداج البديله للاستيلاء على السلطة ، التي تزعم الحلول محلها . لا يمكن مخطط التصور اللبني مع إراديه عبر مشروطه مستوحاه من البلاشك - السلطة ليست في نم البديعيه - أو بالأحرى ، ليس كذلك إلا إذا تحققت مسبقاً شروط « بنويه » ، بشدد التصور الغرامشي على صبر الحزب الثوري . ولكنه لا يستبعد أبداً احتمال انقطاع ماسلوي في الوقت الذي سينتقن فيه العبور من نظام بورجوازي إلى نظام اشتراكي . ووصل الأمر إلى حد أن أحد أبرز الاشتراكيين الديموقراطيين ليون بلوم (Blum) وجد نفسه مجبراً على الحديث عن « مراعات الشرعيه » ، إن التوفيق بين هذه الميول المختلفه بقوة ، يتم السعي إليه في التراث الاشتراكي بواسطة التفسير بين « الديموقراطيه الحقيقيه » التي لن تآمن صوره كامله إلا بعد نصبيه « الاستقلال الرأسمالي » . و« الديموقراطيه الشكليه » التي يمكنها الجبر اليوس . هذا التمييز هش : فهو يستعمل إما لثبروليتاريا تحالف الاشتراكيين مع تقدميين « بورجوازيين » - كما حصل في فرنسا خلال عهد إميل كومب (Emile Combes) ، وإما لتبرير الرغص للتكرار لقادة الدوله الثالثه ، المعهود مع « الاشتراكيين الخوفه » . كما أن الدوليه الاشتراكيه لا تتلامح وحسب مع وطنيه ، حتى أغلب القادة الاشتراكيين الأوروبيين ، خلال الحزب العاليه الأولى ملحقين لها بقوة ، ولكن كذلك في سوات الثلاثينات من هذا القرن ، عرفوا سرعة تومييه ، مرتطه عن الأرجح فشاعه مؤداها أن الأزمة الكبرى - لا يمكن معالجتها فلياً بواسطة شعار الليبراليه الكلاسيكيه « دعه يعمل ، دعه يمر » .

ليست الأيديولوجيا الاشتراكيه أقل عمومياً عن الصبيد النفاقي منها على الصبيد

السياسي، لإزاء « الثقافة البرجوازية »، كما إزاء « الديمقراطية التمثيلية » إنها تستعيد بعض القيم من التراث الحضاري للألوار كما من التراث الرومنطقي. وهي تتماشى كذلك مع العلموية والوضعية السنين نفسها عند لابلانديرسولوجيا الاشتراكية الوعده « العلمي » بيمتها المستقبلية. كما تؤكد ذلك في البلدان الكاثوليكية حركة الأحزاب الاشتراكية المعادية بقوة للاكليروس في القرن التاسع عشر، وحتى الحرب العالمية الأولى على الأمل، ولكن الاشتراكية نبئت عالياً مختلف أشكال المطالبة العفوية، مطالبة بالتصالح الكامل للعبادة الجسدية والمالية والمعنوية، والاحترام الواجب ليس فقط للشخص الإنساني وإنما للإنسان ككائن حي، الأمر الذي يسمح معهم اجتماع الاشتراكية مع التيار العلمي. تنبئ الاشتراكية بطريقة غير مميزة أحياناً مطلب العقل كما جوارحات الإحساس. فمن جهة، تمد يدها إلى الليبرالية وه الراديكالية البرجوازية. ولكن من الجهة الأخرى، تكون قريبة من بعض التيارات الكاثوليكية، وحتى التيارات المتعلقة بالمسيحي والرجعية. هذا ما سيأخذ شميت Schumpeter بالفحص والتحليل للاشتراكية. إن التوجه العام الذي يجمع هذه الجول المتنوعة، هو العداء للمنجم الرأسمالي الذي يعمهم بأه نظام التداول بين الأفراد، مؤتمناً بصورة تالية مصلحة للشاركين. إن استهلاكه الربح « وإداة الأمانة وحتى السعي » تشكل جزءاً من السلاحة المعادية للرأسمالية التي يجد الاشتراكيون أنفسهم ملتزمين بخصوصها مع الكتوليكين وربما مع أصحاب الخبز إلى المجتمع ما قبل الصناعي.

بعد السعي إلى استخلاص ما يشكل النواة النصلية للأيديولوجيا الاشتراكية، ينبغي السعي إلى تحديد هوية المجموعات التي تنشئ هذه الأيديولوجيا والبرامج التي يقترحونها، والشرعية التي يستندون إليها. وإطلاقاً من تركيبها، لم تعد الحركة الشيوعية في الغرب حركة عمالية وحسب. لقد كانت كذلك في بدايتها، على الرغم من أن أياها المؤسسين، لم يكونوا في غالبيتهم عمالاً يدويين، وإنما كانوا مثقفين هادئين ثقريباً. وحالياً، لا تعد الأحزاب الاشتراكية، أكثرية من العمال اليدويين في الصناعة، لا بين المستعمرين ولا بين الساحين. حتى ولو كانت أكثرية واسعة من هؤلاء العمال، في الظروف العادية نصوتت اشتراكياً أو شيوعياً (ما بين 70.61% والحد الأدنى يقارب الـ 31%) كما حصل في الانتخابات العامة في بريطانيا عام 1979).

إذا كانت الأحزاب الاشتراكية والشيوعية لم تعد أحراراً عمالية في المعنى الدقيق للكلمة فهي أحرار أحرار. إنها قبل كل شيء، حيلولة لإزاء الضمانات التي يمكن أن يتناهاها هؤلاء، في محرمه شاطنهم المنهية أو في إطار حياتهم المعنوية والمخافة. والإنكراهات التي تعيب الأحرار من نظام العمل الصناعي والتراكم الرأسمالي تجددهم متحفظين إرهاباً حتى ولو اعترف العديد من الاشتراكيين بقوانين التطور الاقتصادي (نرشيد الانتاج، الاستثمار في البحث، وفي التنمية وفي رأس المال الثالث) - فإنهم يصرون على عدم فرض نصحيات معرطة على الأحرار من أجل تحويل هذه الاستثمارات. وحتى عدم يعترفون بأهمية وتكوين رأس المال، بالنسبة لأي اقتصاد، فإنهم

(1) ينضبط الوضع بالنسبة للأحزاب الشيوعية - على الأقل فيما يتعلق بثقافة هذه الأحزاب - بطرق القول باعتبار عامل تحديد والصنف، الذي أصبح لياً عاماً للحزب (الشيوعي الفرنسي)، خلافاً

يميلون الى الاعتراف على قدرة الرأسمالين بنحل مسؤولياتهم كمستثمرين ، بشكل صحيح .
(يمكن رؤية الاستياء الوحيد لهذا الميل لدى الاشتراكيين السويديين الذين يبدو أنهم قبلوا تسوية
معية - من الصعب إيقاظها على المدى الطويل - نترك مسؤوليات الانتاج - لأرباب العمل - في
حين أن عقبات الميال والحرب الاشتراكي عندما يكتسبون في السلطة ، يسمون للحصول على
أفضل توزيع للدخل الوطني بالسبة للأجراء) .

تظهر برامج الأحزاب الاشتراكية من بلد لآخر - وحتى الأحزاب الشيوعية - خلافات ،
تصيرها المعروفة في الإطار الوطني الذي تعمل فيه هذه الأحزاب . أولاً ، إيا تنوي تقليص سلطة
الرأسمالين ، في المؤسسة . ولكن بما أن تغيير الرأسمالي ، يتضمن بعض العموض ، يخصي
التوجه عند اللحظة . إذا كنا نقصد بكلمة « رأسماليين » ما لكسي رأس مال المشروع ، فإن
الطموح الاشتراكي لحصر سلطاتهم يخرج في الميل الطويل الأمد ، الذي يبدو أنه يسير في اتجاه
تآكل مزاياهم واختياراتهم . وهو يتسجم كذلك مع تعاضل قادة المشروع الذين يكتسبون هم
كذلك أجراً بنسبة متزايدة . ثاني الصعوبة من كون الكثيرين من الفعلة الأجراء ، هم رأسماليون
أو يتصرفون كذلك ، يحددهم ما يدمعون ، إما نتيجة لقناعتهم وإما نتيجة للتلازم الذي مع قواعد
النمعة التي يقبلونها عن الربح والملاحة . وتؤدي معارضة الرأسماليين الى معارضة عملة للسلطة في
المؤسسة . سواء أحدثت شكل السلطة المشتركة أو مالت لنهج نموذج الإدارة الذاتية ، أو ليهضاً نحو
الجمع المنسجم الى حد ما بين هذين الشكلين .

نسمى البرامج الاشتراكية الى تقليص مهم نوعاً ما سلطة « أرباب العمل » ، وتوسيع
سلطة النقابات و/ أو الليبروفراطية المركزية . لقد رأى لودفيغ فون ميزز (Ludwig Von Mises)
والليبراليون الأكثر تطرفاً ، في التخطيط المركزي ، وربما في التخطيط الستلي ، « جرهم » أو
« حقيقة » الاشتراكية . بالطبع ، هذه الأطروحة معروفة باحترار من قبل الاشتراكيين
الديموقراطيين ومن يسمي شكل الإدارة الذاتية . يبدو أنها تخلص الاشتراكية الى شكلها
السوفيتي ، وما هو أسطر ، كونها تعطي قيمة نصيرية وتنشئة كبيرة جداً تنطق من نمط مثالي مثل
مخطط الاقتصاد المبركر . إن ما يبدو أكثر جدواه بالاهتمام في « الوحدة الصلبة » للتراث الاشتراكي
هو عدم استغفار الجمع بين مثال اللامركزية لسلطة الوحدات الصغيرة ذات الإدارة الذاتية - ولتغل
الخصر البروقوي (L'roudhonien) - ومثال التجميع والترشيد الليبروفراطي . يمكننا التنازل عما
إذا كان أحد هذين المثالين ، أو من باب أولى تسوية معينة بين الاثنين ، تكون قابلة للتطبيق على
المخطط الاقتصادي الذي عرفه العرب منذ أجيال عديدة .

أياً يكن الأمر ، فقد وسع التطلب الاشتراكي بعمق في الثقافة الحديثة . وهو يقدم عدداً
من القوافل القوية جداً والمتشعبة جداً ، وإن كانت غالباً غامضة ، تقوده لما تتطلبها عملية مفعنة
تقريباً . وهكذا فإن الصراع ضد المزايا التسلطية لأرباب العمل يلتقي تماماً مع معارضة السلطة ،
ومحاصرة عندما لا تستند هذه الأخيرة إلا على حق الملكية وحده أو القيادة المحصر . صمغدار ما
تكون امتيازات رب العمل غير مستندة الى حاجات وظيفية . ولكنها تعامل كمزايا ، تصبح سلطته
عرضة لجمع الاعتراضات . وبصورة خاصة ، يوجه النقد الاشتراكي ضد الرأسماليين التهمة

الملتزمة حول سوء توظيف القدرات الانتاعية غير المتناهية . وإذا كانت الوفرة ، على الرغم من اتصالات البحتين والفتحين ، ومن جهد التمهيلة ، لم تمنح سر تمطية كل المجالات والمجموع ، فلا مجال للتنشيط من منهم آخر غير التنظيم الراسمالي السوي . فالوفرة حق ، إلا أنها ما تزال مرسوعة على قطاعات واسعة وأحياناً على أكثرية الشعب . إذن ، ينبغي إضفاء الطابع الاشتراكي على نمط الانتاع الذي يعني الكثير من الثروات والكثير من النشاطات المفقطة . وهكذا تستعيد الأيديولوجيا الاشتراكية مثال التقدم اللامتناهي المؤدي إلى استحقاق الكمال لكل القطاعات الإنسانية .

هل بلغت الأيديولوجيا الاشتراكية نقطة نستطيع أن تصبح معها الأيديولوجيا المهيمنة في المجتمعات العربية الحامية ؟ السؤال ينبغي أن يطرح ، على الرغم من أن إجابات عليه صعب جداً . ينبغي أولاً تمييزه عن سؤال قريب ، ولكنه مختلف ، كما فعل فلما سمير مد أربعين سنة . ليس المقصود أن يعرف ما إذا كانت الاشتراكية تملك فرصاً لمرحى بعضها في المجتمعات الصناعية المتقدمة باعتبارها الشكل الأكثر عقلانية ولانتاج . ثمة قطاعات صناعية واسعة نمت ملكها من قبل الحكومة في العديد من البلدان العربية ، وفي جميع هذه القطاعات ، يردادونها وورود الإدارة في الحياة الاقتصادية ، وذلك عبر إعادة توزيع أسهل للمداخل ، وهو تنظيم أكثر دقة ، في أن معاً . وعلى الرغم من هذا التطور ، ربما كان سمير قد شك في وقت مبكر جداً ، ببقاء المقتولين الرأسماليين الذين يستمرون في ممارسة وظائف أسلبيّة ، يظهرون فيها أنهم من الصعب استبدالهم ، إن على مستوى الإدارة اليومية أو على مستوى عصر التحديث . مع ذلك ، حتى ولو كانت وظائف التجديد ما تزال أحد من أن تمارس بشكل كامل ، أو حتى أن تراقب بعناية من قبل السلطات السليبيّة - الإدارية وحدها ، فإن التطلب الاشتراكي في مادة إعادة التوزيع يعبر عن ضمة اليوم باتساع ربما كان أقوى ، إلا أنه ما يزال غير كاف فلما .

ولكن كون هذه الأيديولوجيا قد نأكتت بقوة ، باعتبارها اعتراضاً على سلطه المقتول ، وباعتبارها توكيداً للقوة التنظيمية للشعلة ، باعتبارها مداه للجماعة تتحمل أعباء كل المجالات الاجتماعية ، في أن معاً ، دون الأخذ بعين الاعتبار ملامتهم ، لا يؤدي إلى استعلاء هذه الأيديولوجيا من احتكار حقيقي للرأي العام . فطليتها عرضة لثلاثة أنواع من المقتومة . أولاً ، إن سلطه المقتول الرأسمالي ليست دوماً عرضة للرفض القوي بالقدر الذي تريده الأيديولوجيات الاشتراكية . ثانياً ، إن القدرة التنظيمية للأحراء تصبح أصعب فطر ما تكون مصالهم أكثر تعقيداً وأكثر نوعاً . وأخيراً ، بلاني تطور الشاغلن السليبيّة - الإدارية الخاصة بالتوزيع والمساعدة مريداً من المقتومة كلها أصبحت الحصنة للمعاد مصالحها من الدخول الوطني ، أكبر ، وعلى عرار ماركس الذي أكد بشيء من التسرع الترة الرأسمالية التي لا تقوم ، لتعبر الذات ، لتستبح شمس متسع كبير من هيمنة الأيديولوجيا الاشتراكية ، الانتصار المحتمي للاشتراكية باعتبارها شكلاً للإدارة السليبيّة - الاقتصادية . إن ما يمي اشكوك حول عبوة سمير هو أن حالات التقدم الأكثر حسناً للاشتراكية يبدو أنها لتجرب في صلبة الحريين الماثلين . من الصحيح أن الاشتراكية التي أسجبتها للحرب ولا سيما لاشراكية السوفييت ، يرفض الكثير من الأيديولوجيين الاشتراكيين أن يتصرفوا معها على وجه أسلمهم ، حتى ولو انتزعت في الاتحاد السوفييتي

مراقبة وسائل الإنتاج من «أرباب العمل» لتعطي لـ «البروليتاري» ، أو على الأقل لحزبهم وهولتهم . هذه المسألة لا يبرر ضغط تنوع التقليد الاشتراكية ، والتعارض بين التسلسلي (أو الكلياني ؟) ، والعمودي (أو الليبرالي ؟) . إنها تطرح كذلك قضية إمكانية الاشتراكية في غياب كل الصيانات فيما يتعلق بالوضع لعدم للأقليات والنشطين ، وبشكل أهم مراقبه الحكام من قبل المحكومين .

- **BIBLIOGRAPHIE.** — BAUSTEIN, E., *Die Voraussetzungen des Sozialismus und die Aufgaben der Sozialdemokratie*, Stuttgart, J. H. W. Dietz, 1899. Trad. : *Les prémisses du socialisme*, Paris, Seuil, 1974. — BLAU, L., *À l'échelle humaine*, Paris, Gallimard, 1945, 1971. — COLE, G. D. H., *A history of socialist thought*, New York, St Martin ; London, Macmillan, 1953-1960, 5 vol. — DUBALAIN, E., et GROSSE, L. (dir.), *Mouvements sociaux et socialistes : chronologie et bibliographie*, Paris, Éditions Ouvrières, 1954-1959, 5 vol. — DEMANQUE, E., *Le socialisme**. — ENGBEL, F., *Der Ursprung der Familie, des Privateigentums und des Staats*, Höttingen-Zürich, Schwabtsche Genossenschaftsdruckerei, 1884, Stuttgart, J. H. W., 1966. Trad. : *L'origine de la famille, de la propriété privée et de l'État*, Paris, Éditions Sociales, 1966. — GRUNERT, A., *Essais politiques. Textes choisis*, Paris, Gallimard, 1974-1980, 3 vol. — GUERINOT, G., *Proletariat*, Paris, vof, 1965. — HALSVY, E., *Histoire du socialisme européen*, Paris, Gallimard, 1946, 1974. — JAUXES, J., *L'esprit du socialisme : ses idées et ses doctrines (1834-1914)*, Paris, Gonthier, 1964. — KAMENKA, A., *Aux origines du communisme français*, Paris, Mouton, 1964, 2 vol. — LÉVINE, V. L., *Que faire ? Les quatre brèves de notre mouvement (1^{re} éd. en langue russe, Stuttgart, 1927)*, Paris, Éditions Sociales, 1971 ; *L'État et la révolution : la doctrine marxiste de l'État et les tâches du prolétariat dans la révolution (1^{re} éd., 1918)*, Paris, Éditions Sociales, 1972. — MARX, F. E., *The prophets of Paris*, Cambridge, Harvard Univ Press, 1962. — MARX, F. E. (dir.), *Utopian and socialist thought*, Boston, Houghton Mifflin, 1966, Londres, Souvenir Press, 1973. — MARX, K., *Mémoires de 1844**, *Les lettres de jeunesse en France**, *La guerre civile en France**, *L'idéologie allemande**. — MARX, L. VON, *Die Genossenschaftslehre Untersuchungen über den Sozialismus*, Jena, Fischer, 1922. Trad. : *Le socialisme. Étude économique et sociologique*, Paris, Méridien, 1952. — PARETO, V., *Les grandes théories socialistes**. — PROUSTON, P. J., *Qu'est-ce que la propriété ? un recherche sur le principe du droit et du gouvernement - France même*, Paris, J. F. Bocard, 1840 ; Paris, Garnier-Flammarion, 1966, *Deuxième édition : lettre à M. Blanqui sur la propriété*, Paris, Garnier Frères, 1948. — SCHMIDT, J. A., *Capitalism, socialism and democracy*, Londres, G. Allen & Unwin, 1949, 1976. Trad. : *Capitalisme, socialisme et démocratie*, Paris, Payot, 1972. — TAWNEY, R. H., *The acquisition society*, New York, Harcourt, 1920 ; Londres, Collins, 1964.

Reproduction

إعادة الإنتاج

إن مفهوم إعادة الإنتاج في معناه الماركسيولوجي مدين بوجوده لماركس . والعمليات الاقتصادية الموصوفة من قبل ماركس بأنها عمليات إعادة إنتاج بسيطة تتغير بدوام الإنتاج واستمرار علاقات الإنتاج . يتم استبدال الأفراد رهنياً ولكن بنظام بعيد إنتاج نفسه بشكل مماثل ، يسمى ماركس عملية معينة بأنها عملية إعادة إنتاج موسعة عندما يكون الإنتاج متنامياً ولكن لتنظيم الاقتصادي أو علاقات الإنتاج على حد دور ماركس ، تبقى مستقرة : الإنتاج يتزايد ، ولكن العلاقات بين الطبقات مثل علاقات الأفراد داخل الطبقات (مثلاً ، الخاصة بين الرأسمالين) تبقى ثابتة .

هذه المعايير والتميزات يمكن نقلها إلى مجالات أخرى لتتضمن حالة استبدال السكان . إذا تغير معدلات الإنجاب والوفيات لمختلف مجموعات السن وقياس السكان هي

معيها ثابتة ، نكون إزاء عملية إعادة إنتاج بسيطة . إن عملية إعادة إنتاج موسعة تكون حيث تولد معدلات الإحصاء والولادة كتلة سكانية ذات جيل متتويع وربما هزم من الأعمار متتويع زمباً . عندما تتغير معدلات الوفيات أو الإحصاء في الزمن يكون لدينا حالة تالكة بالورة : في لمة ماركس لا تعود إزاء عملية إعادة إنتاج ولكن إزاء عملية تحويل . ولكن يجب أن نضع جانباً الحالة الممكنة التي لا تسب فيها التغيرات في معدلات الإحصاء والوفيات تبعاً في بعض المخارج مثل فيلس السكان . في هذه الحالة يقترح الحديث عن إعادة الانتاج المعقد . ونشير مرصاً إلى أن عملية إعادة الانتاج يمكن كذلك أن تسمى عملية توارث . ونحن نقال : ليس مفهوم إعادة الانتاج سوى صو مفهوم التوارث في مفردات التراث الماركسي .

ولكني أوضح هذه التميزات ، لنفترض أن عملية معينة يمكن أن ترجم بنموذج رياضي . سنأخذ الحالة الأسط ، تلك التي تكون فيها العملية ممثلة بواسطة معادلة تجعل من المتغير من م مقاساً بالنسبة للوقت بدالة ن لتغير من م وثابت أ . إذا كانت من م مستقرة في الزمن (من م = م + 1 = الخ) فإن من م كونها ثابتة كذلك ، يكون لدينا عملية إعادة إنتاج بسيطة . وإذا كانت من م غير مستقرة (مثلاً ، من م > م + 1 = الخ) ، فإن من م غير مستقرة ، يكون لدينا عملية إعادة إنتاج موسعة . تكون إعادة الانتاج موسعة بالمعنى الذي يكون فيه المخرج من م غير مستقر . ولكن ثمة مع ذلك إعادة إنتاج بمقدار ما تكون بنية العملية أي المجموع للكون من ن و أ مستقر في الزمن . لنفترض الآن أن أ تتغير في الزمن . في هذه الحالة لا يعود لدينا إعادة إنتاج وإنما تحول : تتغير بنية العملية في الزمن . وفي الحالة الخاصة التي تتغير فيها أ في الزمن بفعل تغير من م يكون لدينا عملية تغير داخلية المصدر (مثلاً الزيادة من في السكان تؤدي إلى نتيجة معينة تؤثر على معدل الولادات أ) . ولكن يمكننا كذلك أن نتخيل أن أ ومن م تتغير بشكل تكون فيه من م مستقرة . إن عملية التحول في هذه الحالة تحدث إثر إعادة الانتاج المعقد . هذه التميزات التي يوحها مباشرة عمل ماركس ، لها أهمية منهجية جوهرية لتحليل التغير الاجتماعي ، باعتبارها ذات معنى عام .

يمكننا أن نجد أمثلة عديدة عن عملية إعادة الانتاج البسيطة في الأدبيات السوسولوجية تتعلق بالمجتمعات التقليدية أو التراث التقليدية للمجتمعات المتطورة أو للمجتمعات النامية . وهكذا ، يساميل بافوري . Ibn Khaldun في دراسة حول البعالم العربية ، على الرغم من الجهود المبذولة من قبل الإدارة لدفع الملاحين على ريادة انتاجية أراضيهم (عبر تبني بعض الممارسات والتقنيات الزراعية) لماذا يتسك هؤلاء بالطرق التقليدية التي تحكم عليهم مقتصاد الكفاف . نحن بوصوح إزاء عملية إعادة إنتاج بسيطة : يبقى انتاج الأرض بصرف النظر عن التقلبات الفصلية ، ثابتاً من سنة إلى أخرى ، وكذلك تكون علاقات الانتاج ثابتة . إن علاقات الانتاج هذه هي من النمط النصف إقطاعي : المزارعون هم عمال أحرار . ولكن ديونهم حيال المالكين دائمة . والحصة التي تعود لهم من المحصول (بنسبة 40% بصورة عامة) تكون بصورة أهم غير كافية لتأمين عيشهم طوال السنة . وبما أن عوزهم لا يسمح لهم باللجوء إلى السوق المالية ، فلا

يستطيعون الاستدانة إلا لدى المالكين . والقيمة الاسمية لمعدل الفائدة التي يدفعها المزارعون تصل الى سبة 40% . أما القيمة الحقيقية لهذه الفائدة فأعلى بكثير (حوالى 100%) . وبالمعل تصخم الفائدة لأن المزارع لا يدفع دية إلا بعد جني المحصول (في وقت تكون فيه أسعار الأرز منخفضة) وهو يستدين في فترة تكون فيها أسعار الأرز مرتفعة . إن الإستهلاك الدائم للمزارعين تربطهم بالمالكين الذين يجارسون حيلهم وطيفة حماية خاضعة من السعر الأبوي . في ظل هذه الشروط ، سيؤدي ارتفاع المردود الرأسمالي بالتأكد الى زيادة كمية الأرز المتوفرة في آن واحد للمزارعين والمالكين ، ولكنها في الوقت نفسه ستخلق خطراً معيناً للمالكين اعتباراً من الوقت الذي لا يعود المزارع يستهلك فيه كامل العائض الذي حقق له زيادة العائدات ، منخفض ديمومه . وبالتالي ، ستتحقق الفوائد التي يدعيها المزارع للمالك . وبالإجمال ، إن الفائدة الإضافية التي يجنيها المالك من زيادة العائدات يمكن أن تتأكل هي وبيع آخر فوقها نتيجة للحسرة التي يتحملها من تدني استدامة الفلاح . إن وجود هذا الخطر يؤكد في الحالة التي تكون فيها زيادة العائدات مهمة . ويكون أخف في الحالة التي تكون فيها الزيادة معتدلة . إلا أن الخطر يستمر حتى في هذه الحالة ، كما يثبت النموذج الرياضي المستعمل من قبل بلدوري . ستنتج من التحليل أن « مقاومة » التعبير والتجديد الذي يديه المالك ربما كان يسهم عن سخط الوصح الذي يوجد فيه أكثر مما ينجم عن « ثقل التقاليد » . أما الفلاحون فإن سلطتهم في التعبير معدومة عميق فيها يتعلق تنبئ تضيق زراعية جديدة . فضلاً عن ذلك ، إن علاقات الولاء العمودية الناجمة عن النظام تجعل من الصعوبة بمكان نشوء « وهي طبيعي » من جهة الملاحين . إن سخط الوصح الذي وصفت فيه فئة الماعلين يجلبهم إزاء حل الجمود . وينجم عن ذلك أن الانتاج يبقى ثلثاً وأن « علاقات الانتاج » تميد إنتاج نفسها بصورة حتمية . ويكون بوصوح إزاء عملية إعادة انتاج بسيطة . وعندما يتم كسر عمليات إعادة انتاج من هذا النمط ، فإن ذلك يحدث غالباً بقوة الأخياء الخارجية . أما بطريقة طوعية ، مثلاً بواسطة تدخل السلطة السياسية والإدارية أو « المفاوضين » السياسيين المهتمين باستغلال السوق للتنظية بعدم الرضى ، وإما بطريقة غير إرادية سائبر التأثيرات المؤثرة على مجمل النظام .

إن عمليات إعادة الانتاج ليست خالصة للملاحظة فقط في المجتمعات التقليدية . لقد برهن علم اجتماع التنظيمات مثلاً أن سقاً تنظيمياً يمكن أن يعيد انتاج نفسه حتى ولو كان غير فعال أو غير مرضي . كتابة من وجهة نظر الماعلين الذين يتكون منهم هذا النظام . ويمكن لكي يعيد النظام انتاج نفسه ألا يكون أبداً من الماعلين مدعواً للتحرك من أجل تحويله . وقد وصف كروزييه (Crosby) طليفاً من هذا النمط تحت اسم قانون الاختكار في الظلمة البيروثرافية . إن الحطة المصوبة للمؤسسات التي تشكل الاختكار تكون مثالة من مؤسسه الى أخرى . وتحدد هذه الحطة المعصية نظاماً للأدوار (المدير ، المدير المساعد ، المراقب المالي ، رؤساء العمال ، عمال الانتاج ، عمال الصيانة) . من الطبيعي أن تعريف الأدوار (كما هي الحال دوماً عملياً) ليس دقيقاً بشكل كافٍ لكي يسمح على الماعلين أية حرية في التعبير . وينتج عن حرية التعبير هذه نزاعات بين الماعلين . وإن السمة البارزة هي أن نقاط النزاع عملياً تكون دوماً هي نفسها في

مختلف المصانع ، وأن هـ حل هـ النزاعات يكون غالباً مختلفاً من مصنع إلى آخر . وبالأجمال ، يكون بعض المصانع حكوميين (مثل بنية الأدوار) يتصرف لأدولهم لا برصهم ، بخلاف ما يجدون أنفسهم مكرهين على التحل من جزء من السلطة والاستقلال اللذين يمنحها لهما دورهم ، طرئاً على الأمل . مع ذلك ، لا يمنع المفاعول لأسباب مختلفة ، إلى تحويل نظام الأدوار . فالحض ، مثل أعضاء فريق الإدارة ، لأن إقتضاهم في المؤسسة تكون لمدة قصيرة نسبياً ، ولأنهم مهتمون بصورة خاصة في عدم تأخير تعيينهم في مؤسسه أكثر مركزه . والآخرين ، مثل عمال الانتاج ، لأن براماً مفتوحاً مع عمال الصيانة يتطوي على أكتاف مهمة لجهة التصلمن العمالي وسيء ان المغالبه التعاليه . في هذه الحاله كما في السبقه ، تنشأ إعادة انتاج النظام من نيته التي تطل حصول الحوافز التي يمكن أن يوظفها الأفراد من أجل تحويته . وكما في الحاله السابقه ، يعتمد الأمر بعمله لا يمكن أن يكون محرراً إلا خارجي المصدر ، وبأنه تتولد من تبدل في المحيط (مثلاً ، حصاره وصعوبة الاحتكار وذلك بظهور منتجات ماحصة في السوق) أو عن تعير طوعي (تغيير بنية نظام الأدوار) .

في ميدان علم اجتماع التنظيمات السيلسيه ، أيرر ميشيل (Michels) في الفنون الحلي للأوليغارشييه الشهير ، صلبية إعادة انتاج تلاحظ بشكل شائع . ثمأ تكن الجهود التي يبذلها مسؤ ولو حرب معيّن لتنظيمه بطريقة «ديموقراطيه» ، وتعاير أخرى لكي تكون سياسة الحرب معبره عن إرادة «مؤكبه» . فاد العلاقة بين المسؤ ولبس والمؤكلين لهما فرص كبيره لأن تأخذ شكلاً أوليغارشياً . يجمع ذلك عن كون المسؤ ولبس يشكلون مجموعه صغيرة منظمة يمكنها أن تتوصل بسهولة سية إلى قرارات جماعية ، في حين يشكل المتاحيون كتلة غير منظمة (راجع مقالة الفصل الخامس) . إذا افترضت أن إدارة الحرب م تشجع السيلسيه أو أن التحجيج في عاليتهم يشجعون السيلسيه ، فإن هؤلاء الأخيرين لن تكون لديهم القدرة على إعلان ذلك ، في ظروف حاله . وقد يكون من الممكن عدم إدراك الخلاف بمناسه الاستشارات الاستحلييه : فتتصور يمكن أن يفسلوا بـ على أ ، ولكن كذلك يمكن أن تفصل عاليتهم الكبيره السيلسيه أ التي يحرصها م على السيلسيه ج التي يحرصها م ، يوضح الفنون الحلي ليشتر آثار التجميد المتولد من البية نفسها لبعض التنظيمات أو التنظيم الاجتماعي .

إن عمليات إعادة الانتاج الموسعة ، كما يرادها ماركس ، تكون بصورة عامة أقل استقراراً بكثير من عمليات إعادة الانتاج البسيطه . فهي حالات كثيرة ، إن تحير «مخرج» العملية في الرمن الذي يفسر إعادة الانتاج الموسعة يكون له بعد فترة معينة من الرمن آثاراً ذات مفعول رجعي على بنية العملية . وهكذا عندما تؤدي مثلاً معدلات الوفيات والإخصاب الثابتة إلى زيادة السكان ، فإن هذه الزيادة يمكنها اعتباراً من نقطة معينة أن تؤثر (مباشرة أو عبر متباعدة) عن معدلات الإخصاب . كما أن الزيادة المستمرة للانتاجية لها آثار معقدة على بنية علاقات الانتاج (مثلاً التركيز ، تحجيد التخصير) . لذلك يعتبر ماركس عمليات إعادة الانتاج الموسعة ، كحالات بارزة لسياسية في تحليل التغيير التاريخي : نتيجة لآثار المفعول الرجعي الذي تسببه ، قبل بعد وقت معين إلى توليد عمليات تحويل .

من المهم للملاحظة أن استقرار بعض التوزيعات وبصورة أهم بعض الظواهر الاجتماعية

يمكن ألا يتبع من كون بنية النظام تحت العاصر الاجتماعية على القديم بتسرع غير متنوعة . إن حجم وسية السكان يمكن ألا يتغيرا خلال وقت معين حتى ولو تغيرت معدلات الإحصاء والوفيات (شرط أن تتغير بالتأكيد بطريقة معينة) . إن إعادة إنتاج التلوث ، عندما ملاحظه ، ينحصر على الأرجح لهذا النمط من الخصائص الذي يمكن نسبته بإعادة الإنتاج المعقد . تبدل العناصر الاجتماعية ملوكها في الزمن ولكن هذه التبدلات السوسولوجية الصغيرة لا تحدث تبدلاً عن المستوى السوسولوجي الكبير . وهكذا ، يلاحظ أن بنية الحركة الاجتماعية بين الأجيال في المجتمعات الصناعية تكون مستقرة نسبياً مع حب أوسه عقود . إن احتمالات الانتقال من الفئة ج لوصع اجتماعي الى الفئة د من حيل لل آخر تتوزع شكل ضعيف وبطريقه غير متظمة في الزمن . يتعلق الأمر كما يفس بoudon بأن إعادة إنتاج المعقد : فالطور التعاقبي للطلب المدرسي عمل للشأ الاجتماعي سبب خلال الفترة ، تبدلاً في الزمن لبنة عرص الأهلية . وبما أن هذا التبدل لم يكن له إلا أثر محدود على بنية طلب الأهلية ، كما بدلت بدورها بنية العلاقات بين مستوى التعليم والوضع الاجتماعي ولكن التغير المنسق لبنية العلاقة بين الأصول الاجتماعية والمستوى المدرسي من جهة ، والمستوى المدرسي والشأ الاجتماعي من جهة أخرى ، يمكن ألا ينتج وهو لم ينتج فعلاً خلال الفترة المدروسة سوى تغيرات ضئيلة في بنية العلاقات بين الأصول الاجتماعية والوضع الاجتماعي (راجع مقالتي انتصوت والحركة الاجتماعية) بالمطبع . لا يمكننا أن نستخلص من هذا التحليل نتائج تتجاوز الإطار المكاني - الزمني الذي جرى فيه . يمكننا أن نضرب ، شرط اللجوء إلى تحليل إحصائي ورياضي دقيق سبياً ، التفسيرات البنيوية الضعيفة للحركة الاجتماعية في المجتمعات الصناعية وخلال العقود الخمسة أو الستة الأخيرة بصمتها أثر إعادة الإنتاج المعقد . لا يتبع من ذلك بالتأكيد أن مثل هذا الأثر ينبغي أن يلاحظ في كل مكان وحالاً . إن تحليلاً للحساسية يظهر بالفعل أن أثر إعادة الإنتاج المعقد إذا ظهر في منطقة واسعة من لدى الثابت الذي يحده النموذج ، فإنه يختفي عندما نغادر هذه المنطقة .

إن مظهرات إعادة الإنتاج - أي مظهرات التوارث - تكون صعبة التعبير بمقدار صعوبة تفسير مظهرات التفسير وعدم التوارث . إنها تعطي على إجراء مزدوج إجراء التعبير النهائي (راجع مقالته المانية) أو اللجوء إلى القياس العضوي (Lévy)

- BIBLIOGRAPHIE. — Boudon, A., « A study of agricultural backwardness under semi feudalism », *Economic Journal*, LXXXIII, 329, 1976, 120-137. — Boudon, R., *L'inégalité des chances. La mobilité sociale dans les sociétés industrielles*, Paris, A. Colin, 1973, 1978. — Boudon, R., *Economic dynamics. A new theory of social evolution*, Londres, Sage, 1978. — Boudon, R., et Fassin, J.-C., *La reproduction. Éléments pour un thème de système d'enseignement*, Paris, Minuit, 1970. — Bourdieu, P., « Changement et théories du changement dans la France d'après 1945 », *Comparat.*, 28, 1973, 61-84. — Coudane, M., *Le phénomène bureaucratique*, Paris, Le Seuil, 1965. — Fararo, T. J., et Orlan, R., « A mathematical analysis of Boudon's LEO model », *Social science Information / Information sur les sciences sociales*, XV, 2/3, 1976, 431-475. — Harman, G., « The cybernetics of competition : a biologist's view of society », in Shepard, P., et McKinley, D. (red.), *The cybernetic science. Essays toward an ecology of man*, Boston, Houghton Mifflin, 1969, 275-296. — Harsanyi, G., « Structural change in social processes », *American journal of sociology*, LXXXII, 3, 1976, 513-547. — Lancher, O., *Theory of reproduction and accumulation*, New York, Praeger, 1969. — Marx, K.,

« Die Reproduktion und Zirkulation des gesellschaftlichen Gesamtprodukts », in MARX, K., *Das Kapital*[®], liv. II, Der Zirkulationsprozess des Kapitals, 351-516. Trad. franç., « La reproduction et la circulation de l'ensemble du capital social », in MARX, K., *Le Capital*[®], liv. II, *Le Process de circulation du capital*, 7-167. Et in MARX, K., *Œuvres Économiques, Le Capital*, liv. II, c. II, 493-863. ROSEN, R., « Stability theory and its applications », in ROSEN, R., *Dynamic system theory in biology*, New York, Wiley Interscience, 1970, vol. 1.

Economie et Sociologie

الاقتصاد وعلم الاجتماع

إن تاريخ العلاقات بين الاقتصاد وعلم الاجتماع معقد وفديم . ففي الخطاب حول الاقتصاد السياسي الذي وضعه جان جاك روسو (Rousseau) للموسوعة الكبرى التي أعدها ديدرو (Diderot) والأمير (A. Smith) ، يتطرق لمواضيع مختلفة تعتبر اليوم أن بعضها متعلق بالاقتصاد ، والبعض الآخر يعلم الاجتماع . كما أن المؤلف الأساسي لأدام سميث (A. Smith) حول ثروة الأمم ، الذي يعتبر بصورة عامة بداية انطلاق علم الاقتصاد ، يتجاوز كذلك حدود الاقتصاد ، كما تم التعرف على تحديثها اليوم . إن ماركس وباريتو (Pareto) ، وكذلك إلى حد ما ماكس فيبر (Weber) وشمبتر (Schumpeter) وسيمياندا (Simiand) والفوركهايمي ، يعتبرون علماء اجتماع واقتصاديين في آن واحد . وإن تطور ونباح الاقتصاد المسمى الكلاسيكي الجديد ، هو وحده الذي أدى إلى تماسك الاقتصاد بصنفة علماً مستقلاً نسبياً عن علم الاجتماع . ولكن هذا الاستقلال أعيد البحث فيه من قبل الاقتصاديين أنفسهم على أثر أزمة الاقتصاد ، التي نبعت الانتقاصات السياسية والاجتماعية المحصلة في المجتمعات الصناعية في نهاية سنوات الستينات . هل يقتضي الاستنتاج من هذا التاريخ المضطرب للعلاقات بين الاقتصاد وعلم الاجتماع ، أن العلمين متكاملان لومتعارضان في نقاط جوهرية ؟

من المؤكد أن الاقتصاد يتميز عن علم الاجتماع في عرضه ، فهو يتم أساساً بالانتاج وبتنقل الأموال والخدمات . أما المفروض التي يتم بها علم الاجتماع فأكثرتنوعاً . ولكن العلمين يدينان بالاستقلال الذاتي المتبادل الذي اعترف لهما به ، بسبب الفوارق التي تفصل تقليدياً البعض عن مبادئها الأساسية ، أكثر من التمييز بين لغراضها ، إن الاقتصاد - وهذا الاقتراح يكون صحيحاً خصوصاً فيما يتعلق بالاقتصاد الكلاسيكي الجديد - يدرك الإنسان الاقتصادي (l'homme-oeconomus) بصفته عقلانياً . وهو يفترض بعبارات أخرى ، أن سلوكه يمكن اعتباره وكأنه نتيجة لحساب يسعى بواسطته إلى ريادة « لدته » إلى حد ما الأقصى وتقليل « عتقه » إلى أدنى حد ، أو إجراء تحولات متتفة مع أفضليته . حسب اللغة الأكثر توافقاً مع استعمالات الاقتصاد الحديث . وهكذا ، يعتبر تارد (Tard) أن المفاهيم الرئيسيين للفعل الإنساني هما المحاكاة والعرف . الأولى تدفع الناس إلى تبني هذا النمط أو ذاك من التصرفات ليس لأنها مفيدة لو متوافقة مع أفضليتهم ، وإنما لأنها جفيدة . أما الثاني فيفسر أن التقليد يمكن أن يحافظ على نفسه حتى عندما لا يكون لها أية فائدة ولا أي معنى لدى الذين يلتزمون بها . كما أن بوليتو يواجه الأعمال « المنطقية » (أي الأفعال « الرشيدة » كما قد نقول اليوم بالأحرى) وهي

موضوع الاقتصاد ، بالأفعال ، غير المنطقية ، (أي الأفعال ، غير الرشيدة ، في لغتنا الحالية) التي تحدد حقل الدراسة لعلم الاجتماع . وكما أن غير يتميز هو أيضاً الأفعال الرشيدة بالنسبة لمعابقتها . بالأفعال الناتجة عن الموضوع لقيم عليها ، أو الأفعال العقلية أو الفراضية . والأفعال التقليدية . وإذا كان الاقتصادي يمكنه الاكتفاء في اعتبار النمط الأول للمعل ، من الفصل حسب فهير أن يأخذ عالم الاجتماع بالحسبان الأنماط الأربعة للمعل ولا سيما الثاني . فنلاحظ مع ذلك صموده إجمالاً لثبات حاسمه جداً . إذا كان يتم تعريف الإنسان الاقتصادي بواسطة التوافق بين الخيار والافضليات ، فإن الأفعال الناتجة عن الموضوع لقيم عليها يمكن تصورها بواسطة هذا النموذج . إن الفرق بين علماء الاجتماع والاقتصاديين حول هذه النقطة ربما كان عرقياً أو عملياً أكثر مما هو نظري . غالباً ما يعتبر الاقتصاديون القيم بصفاتها معطيات ، في حين أن علماء الاجتماع يعالجونها بصفاتها تحتاج للتفسير .

من جهة أخرى ، في حين أن الاقتصاديين يجمعون بصورة عامة إلى مبدأ الفردية المنهجية (أي أن أية ظاهرة اقتصادية ليست قابلة للتحليل والفهم إلا باعتبارها نتيجة لتصرفات فردية) ، ينكر علماء الاجتماع أحياناً هذا المبدأ وينهون حل العكس مسيرة كلية (أي ينصرفون إلى التصرفات الفردية بمعنى أن تترك أساساً باعتبارها نتيجة لسلوك الاجتماعي التي تطرح هكذا باعتبارها في طلبها نظام التصبر) . ولكن ، كما في الحالات السابقة ، يقتضي الاهتمام بعدم التعالي في انتقاصات . يعلم الاقتصاديون جيداً أن السوق يخضع للإرباكات ، وأن هذه الإرباكات يتم تخديدها من قبل اللينى .

إن المعيارين الثنائيين السابقين (عقلانية / وغير عقلانية ، فردية / وكلية) يحددان تصنيفية ذات أربعة عناصر (راجع الجدول اللاحق) . يصف النمط الأول بدهشة التصرف الإنساني المستعمل خصوصاً من قبل الاقتصاديين وأحياناً من قبل بعض علماء الاجتماع . أما الأنماط الثلاثة الأخرى فهي أكثر تمييزاً لأشكال خاصة من علم الاجتماع . يتمثل النمط الثاني بواسطة بعض أشكال علم الاجتماع الماركسي أو الماركسي الجديد . وهكذا ، يعتبر العديد من التحليلات المنتمية إلى هذه الحركة الماركسية أن « البنية الاجتماعية » تنقسم بشكل أساسي بوجود طبقتين ، هما ، الطبقة « المهيمنة » والطبقة « المهيم عليها » . ويهتم إن مصالح الأفراد المنتمين إلى الطبقة المهيمنة تكون متوافقة ، بمعنى أنها في خدمتها للمصلحة الفردية تنضم في الوقت نفسه مصالحهم الطبقة . وبما أن الطبقة المهيمنة تستمتع من جهة أخرى بالرفاهة على « البنية الاجتماعية » ولكونها قادرة على فرض القواعد والقيم الاجتماعية المتوافقة مع مصالحها ، فإن أعضاء الطبقة المهيم عليها ليس لديهم

فردية كلية

النمط الأول	النمط الثاني
النمط الثالث	النمط الرابع

عقلانية

غير عقلانية

مخرج آخر غير الاستسلام . ولكن النمط الثاني يمكن إضاحه كذلك بواسطة نظريات أكثر جدولة بالقلّة ، أي أن الكلية فيها أقل نظراً . تلك حال جميع النظريات التي تعمل من عقلانية المفاعل نتيجة لمطلق الوضع الذي يكون فيه (إن معطيات الوصف مدركة هي نفسها باعتبارها مرتبطة « بالنسبة الاجتماعية ») . وهكذا ، يعتبر أوبرشال (Oberschall) أن لحركة السوداء في سنوات الستينات تتحد شكلاً غير عييف في الجنوب وغنيماً في شمال الولايات المتحدة . لأن وضع الرعياء كان مختلفاً بين الحالتين . في الجنوب كان يمكنهم الاعتماد على مئذنة رجال الدين البروتستانتين ، وعليهم أن يتعاشوا اختيار أشكال العمل التي تهدد بتدميرهم . أما في الشمال ، فقد كان يقتضي بالأحرى لغت انتباه الصحفيين ورجال السياسة وإقناعهم بوجود « مشكلة السود » . إن الملقى في وصف الرعياء السود ، بين الشمال والجنوب ، هو بالتأكيد تناح « اليس » الفاتحة هي نفسها عن التاريخ . يمكن اعتبار النمط الثالث عمراً لعلم اجتماع تارد . وبالمثل يعمل على هذا المؤلف صراحة : 1 - إن المظاهر الاجتماعية لا يمكن إدراكها إلا بصفتها نتيجة للأفعال الفردية 2 - إن عالم الاجتماع عليه بحاسة أن يهتم « بالأفعال غير العقلانية » أي تلك التي لا يمكن اعتبارها ناتجة عن مصالح المفاعلين . لقد وصف هذا « المنهج » الذي سن تارد ، موضع العمل من قبل علماء اجتماع عديدين . وهكذا ، يعتبر مارجيه (Merges) ولوقمان (Luckmann) أن عالم الاجتماع عليه أن يدرك التصرفات الاجتماعية على أنها ناتجة عن صور جماعية - أو بدقة أكبر موجهة من قبل هذه الصور - . ولكن هذه الصور ليس لها معنى ولا وجود إلا بمقدار ما تسمح للمفاعل بتفسير الوضع الذي هو فيه ، وبمعنى تفسير لشأريه . فكما هو الأمر بالنسبة لتارد ، نحن هنا ، لؤاد بدئية هي في أد واحد فردية ، ود غير عقلانية . يمكن للمصطلح الرابع أن يعتبر عمراً لعلم الاجتماع الذي يسمى سيويّا . في هذه الحالة ، يزول عملياً المفاعل في التحليل ويتلقى وضع « السد للبية » . وهكذا يعتبر فوكو (Foucault) ، أن تاريخ العلم معه لا يسمى أن يصغر على أسس شاطئية العلماء ، وإنما غير قلب « البنى الایستيمولوجية » التي تبدّل دورياً التصورات التي يتكوّن بها الناس عن العالم (في الواقع ، ليست « نظرية » فوكوسوي تشويه معلى - حتى البعث ، للملاحظة التفاهة التي يمكن بمقتضاها للمفاجع العلمية أن تنتشر بالتصورات المخالفة على العلوم) . ويعتبر التوسير (Arthurson) ، أن النش الاجتماعية تنعمر على الأفراد أدواراً بكيويون مدعويين لتبديلها بأحالة دليّة .

عد هذه النقطة ، من المهم أن نشير إلى أن الأنماط التي جرى وصفها بإيجاز هي بالتأكيد مثالية ، أي نادراً ما تظهر في حالتها البقية وأن التفسير بين الكلية والفردية من جهة ، والعقلاني وغير العقلاني من جهة أخرى ، ينبغي أن يعتبر نسبياً وبالمثل .

1 - إن أفضل علماء الاجتماع يتجاوزون التناقض بين الكلية والفردية . وهكذا ، يعتبر توكفيل (Tocqueville) ، على عرل ماركس في العديد من تحليلاته ، أن البنى الاجتماعية لا تعد تصرفات المفاعلين ، وإنما الإلزامات التي تعدد ونشي حفل فعلهم . فوفقاً للحالات ، تكون الإلزامات في وضع لا يسمح أبداً للمفاعل بإمكانيات الاختيار . وهكذا ، فيد الرأسمالي الذي يكون في وضع التنافس ، يكون محكوماً حسب ماركس ، إما بالاستثمار أو بالسوت . فالإلزامات الناتجة عن وصعية التنافس لا تترك في هذه الحالة ، إلا استغلالاً ذاتياً مظهرها .

ولكن ماركس كان يعلم كذلك أن موضوع الاختيار الإكراهي ، لا ينبغي اعتبارها حالة مطهرية عامة ، وإنما حالة مطهرية خاصة ، على الرغم من أهميتها . وهكذا ، يمكن للممثل السياسي أو القائد الفيلسوف أن يجها نفسها بواسطة أوضاع تقريرية محددة ، حيث لا تخضع نفسها بالتأكد أي من الخيارات المحددة بواسطة « البس » ، لذلك ، (التمس عشر من يرومر) يمكن للتاريخ أن يسير أحياناً إلى الوراء . ولذلك أيضاً ، ليست « قوانين التاريخ » سوى « تشهير » . فضلاً عن ذلك ، يمكن لتصرفات الأفراد أن تؤثر على « البنى الاجتماعية » ، فيجسم غالباً عن الهلج المقتدة للعمل المستعملة من قبل مؤلفين مثل نوركوتل أو ماركس علاقة سببية دائرية بين « البنى » والأفعال الفردية ، تحول من حيث المبدأ دون اعتبار البنى بأنها « أولية » في نظام التصير .

إن علم الاجتماع الحديث ، مثل الاقتصاد الحديث من جهته ، يميل إلى تدقيق التفاضل القطب جداً الذي أدخله كل من باريتو وبيير ، الأول غير غيره بين « الأفعال المنطقية » وه الأفعال غير المنطقية ، « والتي غير غير بين الأفعال العقلانية بالنسبة لغاياتها من جهة » (= الأفعال المنطقية لدى باريتو) ، والأفعال الناجمة عن الخضوع للقيم العليا والعقلية والمطبعة (= الأفعال غير المنطقية لدى باريتو) ، من جهة أخرى . نمة ميل بالأحرى اليوم إلى الإقرار بأن مفهوم العقلانية ليس قابلاً للتحرير بسهولة سوى في حالات خاصة . علماً ينبغي على الممثل أن يتخذ قراراً في ظل شروط يحوم حولها الشك ، عندما يكون في وصية من النمط الاستراتيجي ، قد يكون من الصعب على المراقب كما على الممثل معه ، أن يحدد خط العمل الأكثر اتساقاً مع مصلحة هذا الأخير أو أفضليته . ثمة أوضاع أخرى تكون ، بتعبير آخرى ، ذات بنية لا يكون فيها مفهوم الأفعال العقلانية بالنسبة لغاياتها ، محدداً (راجع مقالة العقلانية) . من جهة أخرى ، يعترف الاقتصاديون ، على الأقل منذ أعمال هابك Harsanyi ، أن الممثل الاجتماعي يتحرك بصورة عامة في ظل شروط من العقلانية المحدودة ، أي أنه لا يمتلك بشكل عام إلا صفاً ضئيلاً من المعلومات التي قد تكون ضرورية له ليتحرك « بعلم كامل بالأسباب » . وبما أنه لا يستطيع أن يحدد نتائج خطوط الفعل التي تنتج أمامه ، يصبح حينئذٍ مكره على الاعتماد على حسبه . أي حل معتقداته ، أو على حد قول باريتو ، على « أحاسيس » التي يمكن أن نوحى له بواسطة هذه أو تلك من « مجموعات أفضليات » . لذلك ، نمطي النظرية « الاقتصادية » للندجوراطيه ، كما طورها مؤلفون مثل داور Downes وبوشا-تولوك Buchanan Tullock ، مكاناً مهماً للمعتقدات والابتدولوجيت ، فعلمنا لا يستطيع الممثل الاجتماعي أن يختار بين خطوط الفعل التحيرية انطلاقاً من التحصن العقلاني لتنتجها ، فإنه يحسم أمره بمثل أحاسيس التي توحىها له . إن سياسة إعادة التوزيع قد يكون لها الحظ أن تعيد من قبل شعبي يتمتع بحساسية يدريه لا يظهره متوافقه مع أحاسيس ومعتقداته ولا بد مقترحة من قبل حد - تسعة نفيه .

د - وبصورة أعم . أ - يميل الاقتصاد الحديث من بعض وجوهه إلى الابتعاد عن النموذج الكلاسيكي للإنسان الاقتصادي العقلاني ، وإلى اعتباره بالأحرى بئله حالة مطهرية مثالية

أو بمثابة وهم استكشافي ؛ ب - يميل علم الاجتماع الحديث من جهته الى رفض تمييز فظ جداً بين تصرفات عقلانية وتصرفات غير عقلانية ؛ ج - إذا وضعنا جانباً بعض الاشكال الشائعة للهاركسية الحديثة والبسيطة ، يمكننا القول ان علماء الاجتماع المحدثين يميلون الى إدراك العلاقات بين السبب والفعل حسب النموذج المستعمل مثلاً من قبل فوكيوس وماركس ؛ د - يميل حالياً علماء الاجتماع والاقتصاديون الى اعتبار ان صحة البداعة الخاصة تكون نتيجة للفرضية التي تتم معالجتها . ففي بعض الحالات ، يمكن ان يعود النموذج العقلاني للفعل الى نظرية فرضية ، وهكذا ، إنه يسمح بالأخذ بالحسبان بطريقة مناسبة ، بعض المعطيات المتعلقة بعلم الجريمة (هاريج - Ehrlich) والتغيرات الزمنية في الطلب المدرسي او في الحركة الاجتماعية (بودون - Boudon) . وفي حالات أخرى ، يكون غير كافٍ لو دون أساس بشكل صريح . في بعض الحالات يفقد تصور كسبي (مقترصاً ان التصرف يتحدد ليس) الى تحليل فرضي . كما لو كما إزاء وصح يكون فيه الفاعلون فعلياً في موقع الخيار الإلزامي) . في حالات أخرى ، يكون عروفاً من الملامسة .

إن الأخطاء الواردة في الحدود أعلاه ، ينبغي إذن ، إذا تمحصنا علم الاجتماع والاقتصاد كما هما اليوم ، أن نعتبر أنها بيانية . لم يعد ممكناً التمييز بين العلمين برطها بأحد هذه الأخطاء . ورغم ذلك ، إن المنهجية الواردة أعلاه نصف بشكل مفيد التناقض التقليدي بين الاقتصاد وعلم الاجتماع . وعلى الرغم من هذا التناقض التقليدي فقد تم اليوم - كما يميلون اليه - بذلك - تجاوزه في الممارسة نفسها للعلمين ، وقد يكون من المفالة القول إنه اختفى من الأفكار شكل كامل ، إذ أنه راسخ بعمق في التاريخ . في الواقع ، إن أصوله كانت فيها اتفاق على تسميته بتاريخ الفكر . إن الأبيس الثقافي - وربما الأيديولوجي - للاقتصاد قد تم تكريمه من قبل فلسفة الأنوار . هذه الحركة الفكرية التي طرح المرء عبرها عن أنه الحقبة الأخيرة وأدرك المجتمع باعتباره عقد شراكة قائم على الفعل والحساب ، وتخصص لخدمة مصالح الأفراد بصورة أفضل . يبدو بالفعل ، من المؤكد أن فكر مؤسسي الاقتصاد ولا سيما آدم سميث (A. Smith) :
١ - مشجع جيلادي فلسفة الأنوار ؛ ٢ - يحدد نموذجاً أو « صهيماً » (لاكنوس - Lakatos)
تطور في دأبه وفي امتداداته الاقتصاد الكلاسيكي ثم الكلاسيكي الحديث . إن « علم آثار » علم الاجتماع ، لكي يستعيد شيئاً « لميشيل فوكو » ، يقتضي على العكس ، البحث عنه في ردة الفعل الرومطيقية ضد فلسفة الأنوار التي تبعت الثورة الفرنسية والحروب النابليونية ، وذلك لأسباب ليس من الصعب تحليلها . إن كوب (Copie) بعد بونالد (Bonald) وجورج دوميستر (Joseph de Maistre) شدد بالمسبة لتنظيم الاجتماعي ، على التقاليد والسلطة ، اللتين يواجه بها العقل والعقد - وقد سمى التوافق - ، هذين المفهومين اللذين وضعهما فلسفة الأنوار في المرتبة الأولى . وفي أحط هذه ، كالحج دوركهلم ضد ادبيات فلسفة الأنوار والتفعية ، التي صمدت في انكثرتا أحصل منها في القدرة الأوروبية . فقد واجه سبسر (Spence) الذي سعى الى تصوير تقسيم العمل بواسطة فوائد التعاون ، بالتهوم الشهير عن الأسس العنصرية السابقة للعقد . لا يمكن إجراء عقد لا بين أفراد بتفاسمون في وتقاليد مشتركة . الأمر الذي ينتج عنه ، أننا لا نستطيع تصوير التعاون

والعقد بالضمان ، وعوائدها ، وإنما عليها نصيرها من البدء بوجود قيم تجعل التضامن ممكناً . أما المكورة الصادرة من فلسفة الأوبور ، عن الموضوع المقبول بحرية ، فإن مير يواجهها بالاعتات الشهيرة للسلطة الرأبدية (Chauvinisme) ، وللسلطة العقلانية (التي لا تتعلق بأي شكل من الأشكال بمفهوم فلسفة الأوبور) ، ولكنها نصف شكل السلطة المميرة للمسطحات البيروترابية وللسلطة التقليدية . باحتصار ، ليس ثمة صعوبة في أن نبين أن الكثير من الدركات والمفاهيم الكلاسيكية لعلم الاجتماع ينبغي فهمها انطلاقاً من ردة العمل على المبادئ المطروحة من قبل فلسفة الأوبور .

إن الرسوخ التاريخي للعلمين ، علم الاجتماع والاقتصاد ، في حركتين للأفكار المتناقضة يصير جوتياً إستفلالها السبي وكذلك المسافة الأيديولوجية الأكيدة التي تميز بصورة مألوفة بحظيها . ويفسر كذلك دون شك كيف أن العلمين عندما يندمجان غالباً نصفتهما أكثر تجزئاً في طرق التفكير والتحليل مما هما عليه في الواقع ، وكيف أن مؤسسي علم الاجتماع سعوا جميعاً ، سواء دوركهايم أو فيبر أو باريسو ، إلى تعريف هذا العلم بطريقة ملسة . بشكل متاخر من الاقتصاد رغم ذلك ، إن علم الاجتماع والاقتصاد محكوم عليهما بالتمشيط وذلك لأن تصرفات الماعلين الاجتماعيين في الحقيقة تكون إلى حد ما عقلانية أو غير عقلانية ، جعل الأوضاع التي لحاهاها ، ولأن السببية بين البس والتصرفات تكون في الأغلب معقدة ودائرية . إن أيها من الأنماط الأربعة المعرمة أعلاه لا يمكنها إذن أن تطمح إلى العمومية . لذلك تكون فترات التناقض بين العلمين متنوعة بفترات تقارب . فلتنظر مثلاً الحركة التي نأكدت منذ بدايته سنوات السبعينات وما تشير إليه في فرنسا بتعبير « الاقتصاد السوسولوجي » . إن الحركة التي ربما يكون أحد أوبر وجوهها عاري بيكر (Luis Becker) مكملة أعمال تاوبر (Dowry) ولؤلسون (Olson) ، تبذل جهدها لتطبيق البداة الفردية والقيمة الخاصة بالاقتصاد ، على ظواهر ترتبط تقليدياً بعلم الاجتماع (الأيديولوجيا ، الطلاق ، الحرية ، التمير ، الحركات الاجتماعية ، التربية ، الخ) . ولتنظر في المقابل حركة « الاقتصاد الراديكالي » التي تمت في الوقت نفسه تقريباً . ويتعلق الأمر بحركة معقدة للأفكار تنضم بالثاكد شكل رئيسي حداثاً ورفضاً للاقتصاد الكلاسيكي الجديد ، وكذلك مشروماً يقضي بأن يدمج في التحليل الاقتصادي عدد معين من جوانب الفكر السوسولوجي . وهكذا ، يوحى الاقتصاديون « الراديكاليون » بأن حداثاً معيناً من الظواهر الاقتصادية (مثلاً استمرار التعلق ، التصخم) ينبغي أن تفسر جزئياً بواسطة أواليات يصفها تارد تحت اسم المحاكاة . وما سمية بالآخرى - معد دوريري (Durand) - وهو كذلك اقتصادي غير راديكالي - . بأنظر التظاهر (مثل على أثر التظاهر . إن بحث البلدان المتخلفة تقدم بعضها كمحموعات مرجعية وهي يحاكي بحث البلدان المتقدمة مكرسه بذلك لتسهيله موارد قد يكون من الأحدى استعمالها للاستشارة) . كما أن الاقتصاديين الراديكاليين برولر (Bauer) وحسن (Hassan) ، يحطيان أهمية حاسمة للأيدي الطبقية . مفهوم « سوسولوجي كلاسيكي » في تحليلها بالأمصليات في مادة التربية . وسنكمل حوار ، يشهد لعدد من علماء الاجتماع عن أهمية طرق الفكر من السطح الاقتصادي في تحليل الظواهر الاجتماعية .

هذه الحركات ، هل تستيق ، على حد قول كافس ، لمودحاً متغيراً ؟ هل إن مؤرخ الفكر في القرون الواحد والمئتين سيصف الانقطاع بين الاقتصاد وعلم الاجتماع بأنه حدث عابر ؟ هل سيشتد على أن الاقتصاد الكلاسيكي الجديد لم يمثل أبداً ، حتى في ساعة مجده الأقصى ، إلا جزءاً صغيماً من إنتاج الاقتصاديين ؟ وهل أن الاقتصاديين وعلماء اجتماع النظرية ، والاقتصاديين وعلماء اجتماع التنمية ، حتى في هذا العصر ، يصعب التمييز بينهم في طرق تفكيرهم وتحليلهم ؟ من يلزمي ؟

- BIBLIOGRAPHIE. — ATTALI, J., *Analyse économique de la vie politique*, Paris, PUF, 1972. — BARRY, B., *Sociologists, economists and democracy*, New York, Collier-Macmillan, 1970. — BLACKER, G., *Human capital*, New York, Columbia University Press, 1964; *The economics of discrimination*, Chicago, The Chicago University Press, 1957, 1971. — BUCHANAN, J., et TULLOCK, G., *The calculus of consent*, Ann Arbor, University of Michigan Press, 1962, 1965. — COLEMAN, J. S., *The mathematics of collective action*, Londres, Heinemann educational books, 1973. — DOWNES, A., *An economic theory of democracy*, New York, Harper, 1957. — EHRLICH, I., « Participation to illegitimate activities : a theoretical and empirical investigation », *Journal of political economy*, LXXXI, 3, 1973, 521-566. — EICHEN, J. C., LEVY-GARBOU, L., et al. *Economique de l'éducation. Travaux français*, Paris, Economica, 1979. — HIRSCH, P., *Social limits to growth*, Cambridge, Harvard University Press, 1976. — JACOT, F., « La théorie économique du crime : une revue de la littérature », *Vie et sciences économiques* 72, 1977, 7-20. — KARABEL, J., et HALEY, A. H. (red.), « Education, human capital and the labor market », in KARABEL, J., et HALEY, A. H. (red.), *Power and ideology in education*, New York, Oxford University Press, 1977, 3^e partie, 307-366. — NISSEY, R., *The sociological tradition*, New York, Basic Books, 1966. — OLSON, M., *The logic of collective action*, Cambridge, Harvard University Press, 1965. Trad. franç., *La logique de l'action collective*, Paris, PUF, 1978. — PARSONS, T., et SMELSER, N. J., *Economy and society*, New York, The Free Press, 1956. — ROUBINEAU, J.-J., « Discours sur l'économie politique », in ROUBINEAU, J.-J., *Œuvres complètes*, t. III, *De contrat social. Essai politique*°, 239-278. — SCHUMPETER, J. A., *History of economic analysis*, Londres, Allen & Unwin, 1954, 1972. — SARTRE, F., *Le salaire, l'exploitation sociale et le salaire. Essai de théorie capitaliste du salaire*, Paris, F. Alcan, 1952, 3 vol. — SARTRE, A., *An inquiry into the nature and causes of the wealth of the Nations*, Londres, W. Scovell & T. Cadell, 1776, Londres, Ward Lock, 1812, Oxford, Clarendon Press, 1976. Trad. franç., *Recherches sur la nature et les causes de la richesse des nations*, Paris, Guilleminot, 1859, Paris, A. Cotter, 1950; Osnabrück, O. Zeller, 1966, 2 vol. Trad. franç. partielles, *Recherches sur la nature et les causes de la richesse des nations : les grands principes*, Paris, Gallimard, 1976. — TULLOCK, G., *Toward a mathematics of politics*, Ann Arbor, University of Michigan Press, 1968. — WEBER, M., *Economics and society*°.

Minorités

الاقليات

إن عبارة الاقليات تدلّ أولاً بنحوه مجموعة إلى مجموعتين داخليتين على الأقل ، تكون إحدهما أكثر عدداً من الأخرى أو إذا كان ثمة أكثر من مجموعتين داخليتين ، أكثر عدداً منها كلها وإلى جانب كونها لأكثر عدداً ، يمكن للأكثرية أن تضيف خصائص أخرى ، فالأكثر عدداً يمكنهم كذلك أن يكونوا الأقلوى وذلك ما يجعل ، من وجهة نظر سياسية حصراً ، في الأنظمة الديمقراطية . ويمكن أن يحصل ، على العكس ، أن يحضر الأقل عدداً هم الأصل كما في

الأنظمة الأرستوقراطية ، أو في المجتمعات ذات التنوع التجوي

في شتى الأحوال ، ما لا يحصل التمييز بين الأكرية والأمية (أو الأقليات) ، حتى نطرح سلسلتين من الأسئلة . أولاً ، هل تنجم التجربة عن انقسام ؟ إذا كان الأمر كذلك ، فإن وحدة المجموعة تكون قد غطت . وإذا أحداً التمييزات الكلاسيكية هيرشمان (Hirschman) ، توأمة الأقليات بثلاث استراتيجيات ممكنة . فهي تستطيع بواسطة « الولاء » أن تبقى في المجموعة وأن تحتل لإرادته الأكرية . وإذا بدت لها هذه الإرادة أمراً معروفاً ، لا يبقى لها حيل سوى بين الانفصال أو المعارضة . فترى هاتان الاستراتيجيتان متغيرتان ثم التدقيق فيها إلى حد ما ، إلا أن هاتان محتملتان ليس هنا . إن ما يهمنا الإشارة إليه هو أن الاستراتيجية الأولى (الولاء) والاستراتيجية الثالثة (المعارضة) بصورة خاصة ، ثم صرعها من قبل مطري الأنظمة الديموقراطية ، علماً أننا نستطيع تعريف الديموقراطية بأنها النظام الذي تم فيه ترتيب العلاقات بين أكرية المواطنين وبقي الجسم السياسي بطريقة تجعل التعايش السلمي بينهم ممكناً .

كيف تمت إقامة هذا الترتيب وكيف تمت المحافظة عليه ؟ يمكننا العثور عند القول المأثور : صوت الشعب هو صوت الله . ولكن ما إن نرفض هذا المفهوم الديني للديموقراطية وللفكرة الديمقراطية ، نهدأ مدعوين إلى الاعتراف بأنه علينا ، لكي نتحاشى ما كان يسمى بوكيل والليبراليون في القرن التاسع عشر بطغيان الأكرية ، أن نسمى لإقامة تحديد دقيق لصلاحياتها . فالأكرية لا تعرف فقط بوجوده الآخرين ، الذين ينسبون إلى الجسم السياسي كما نعرف نفعها . ولكنها تعرف كذلك بأن الآخرين لهم حق ملاحقة مصالحهم الخاصة ، والتمييز عن آرائهم المميزة . ويحجم عن ذلك شيحتان اثنتان . إذا كانت الأكرية لا تستطيع أن تدعي أي نفوذ في القيمة والجدارة ، فهي لا تعتبر من الأقلية إلا بطبيعتها وإنشاع صلاحياتها ، وبالتحديد قدرتها على اتخاذ قرارات الأفية كذلك . أما النتيجة الثانية فهي أكثر أهمية أيضاً . ليس مسموحاً لأي قسم من الشعب أن يعتبر همه للشعب بأسره . إذا لم تتمكن الأكرية من الإستعانة إلا من تمويش فتح يوجه مهمة تقرير بعض القضايا المتعلقة بالمصلحة العامة ، فالأقلية لا تستطيع من باب أولى أن تتجمع في الحديث عن الشعب بأسره . هذا المفهوم الضيق لحقوق الأكرية ، الذي يصنع بصورة متلازمة ، عبر قاعدة التوب أو أي تدبير مؤسسي آخر ، حقوق المواطنين الذين يشكلون أقلية ، يعتبر أحد المكتسبات الأساسية للمفهوم الدستوري للديموقراطية .

إن فكرة الأقلية لا تنحصر بفكرة المعارضة التي تنتظر بملء ، في الديموقراطيات التعددية ، دورها لتسلم الأمور ، مستفوية بحماية صفة ضد أخطار التعسف والاستبداد . لقد تميز القرن التاسع عشر في أوروبا بمسألة القوميات والوضع القانوني الغريب الذي أحاط بالمواطنين « الدخلاء » في الامبراطوريتين المتعددي الحسب ، الامبراطورية التركية و امبراطورية آل هابسبورغ . كان السلاطين العثمانيون يعطون بين رعايتهم مكاناً مسحيين ، خاصين لنظام تمييزي يمنحهم عن عدد معين من الحقوق والمواث . أما في الامبراطورية النمساوية - المجرية ، ومحاكمة بعد نسوية 1867 ، وكذلك في امبراطورية آل رومانوف ، كان الدخلاء

(السلافيون لدى آل هابسبورغ ، البولونيون واليهود في امبراطوريات القيصرية) يشكلون رعايا من الدرجة الثانية . وحتى عندما كانوا يستفيدون ، باعتبارهم ملكيين ، أو باعتبارهم رؤساء عائلات ، من الحقوق المدنية الأساسية ، فقد كانوا متبعدين من عدد معين من الوظائف ، أو على الأقل لم يكونوا يقبلون إلا بأصناد قليلة - مثلاً بحكم التوزيع العنصري المعيش - وظائف مستويات نسائية متوسطة ودنيا . وسبب إنكار هويتهم الوطنية أو الطائفية ، دفع هؤلاء السكان إلى المطالبة بالاستقلال الذاتي المنح نوعاً ما ، أو حتى للطالبة ، وعند الحاجة بوسائل عنيفة ، بالحق في الاستقلال والانفصال .

وبالنظر إلى التنافر الاجتماعي والثقافي للسكان المنفيين على أراضي الولايات المتحدة عند نشوء الجمهورية الجديدة ، وتنافر الذين فصلوها على أثر الهجرات القوية الآتية من أوروبا وحتى من الشرق الأقصى اعتباراً من النصف الثاني للقرن التاسع عشر ، فقد وجدت هذه البلاد نفسها كذلك بمواجهة مشكلة الأقليات . من الصحيح أن الأرقاء السود لم يكونوا مواطنين حتى تحريرهم من قبل لنكولن ، وعندما أصبحوا مواطنين ، جعلت منهم كل أنواع التمييز أميركيين من « الدرجة الثانية » ولكن مفهوم الأقلية لم يكن له أبداً المعنى نفسه في أميركا وفي الامبراطورية النمساوية - المجرية . ولكن مفهوم الأقلية لم يكن له أبداً المعنى نفسه في أميركا وفي الامبراطورية النمساوية - المجرية . ولكن مفهوم الأقلية لم يكن له أبداً المعنى نفسه في أميركا وفي الامبراطورية النمساوية - المجرية . ولكن مفهوم الأقلية لم يكن له أبداً المعنى نفسه في أميركا وفي الامبراطورية النمساوية - المجرية . ولكن مفهوم الأقلية لم يكن له أبداً المعنى نفسه في أميركا وفي الامبراطورية النمساوية - المجرية .

ولكن أبداً نكون فرص التقدم الفردي التي يقدمها المجتمع الأميركي للفقيرين الجدد ، يقتضي عدم اللياقة في فترة التمثل التي اعتقدها الأميركيون طويلاً في مجتمعهم . ولقد استمر الوعي بالخصوصيات الاثنية ، حتى ولو لم يحرص للحظر « الولاء » حيال النعم سام . واقرن هذا الوعي بعدد معين من التصرفات ساهمت في المحافظة عن صفاة بين المجموعات المختلفة - مسافة ترتيبية ومتزايدة الفهم . وإن العلاقات المعيشية وعلاقات الحوار والزواج أكثر حداثة في داخل المجموعة منه خارجها . ويحفظ الأميركيون ذوي الأصول الإيطالية أو اليونانية من ولائهم للكيسة الكاثوليكية . وينشر المهاجرون الإيطاليون والبولونيون والروس ، باستثناء لمة ملائمة الأصلية ، حل لأن في منازلهم . وإذا كان لنا أن نصدق رأياً مقبولاً بشكل واسع ، فإن البروفة لن نعطي نتائجاً مسجماً تقريباً من الناحية الثقافية إلا بعد الجيل الثالث حتى وإن « قتل » الإيطالي - الأميركي فيه بقى في أن معاً متبشراً عن آخر مني - الأميركي ومتعلق عاطفياً

« يبلده القديم » . وهذه النقطة الأخيرة لم نهمل أبداً من السياسيين ، الذين يعملون على علم استعزاز الأقليات - وبخاصة في فترات التوتر الدولي .

وما هو أهم ربما ، كون كل مجموعة وجدت نفسها بصورة دائمة ولدة طويلة متخصصة في كدور وأوضاع معينة جداً . وقد برهن على ذلك جلارو (Glaro) وموينهان (Mynihan) في حالة نيويورك . فاليهود والاطاليون والأيرلنديون والسود لا يجدون أنفسهم في المراتب نفسها لنظام التدرج الاجتماعي - لا من ناحية السلطة السياسية ، ولا من ناحية التمتع الثقافي ، ولا من ناحية الثروة أو الدخل . وقد يكون من التعميم الكامل «مجموع في الفئة الجامعة» للمهين عليهم . ثمة يهود أثرياء وقوي نفوذ ، وأيرلنديون ناجحون ، وإذا كان السود بالإجمال يشكلون حذاً جهورياً من المحرومين والمعرضين للتمييز ، فإنه يوجد داخل مجموعتهم فوارق في الشروط أكثر فأكثر بروراً بمقدار ما يتحسن معمل وصممهم . وبسبب الوظائف المختلفة جداً التي يشغلونها ، فإن الأيرلنديين والإيطاليين ، الذين يشكلون أقليات متسكة وذات قطعتين ، دون أن يكونوا مع ذلك بعيدين كثيراً عن نموذج الأبيض الأنكلو - سكسوني البروتستانتي الذي لا يفصلهم عنه لا العرق ولا الملون . اعتبروا طويلاً وسطهم «Influence Brokers» ذوي مهارة لا عني عنها في حياة بلدية نيويورك . أما اليهود والسود ، الذين يحتلون مواقع متاعمة حذاً في نظام التدرج الاجتماعي ، وبخاصة عند «الاحتراق» لهم الذي حققته المجموعة اليهودية للوظائف الأكثر اعتباراً في القطاع الثالث الثقافي والمهني ، يجدون أنماطاً من الحياة ومشاريع حركة ، معها كانت عظيمة ، جعلت طويلاً ملائمة من الناحية السياسية من قبل زعماء الحزب الديموقراطي .

إن « قتل » الأقليات في المصور الأمريكي لا ينبغي أن نؤخذ بما هي أي باعتبارها صورة مجازية . ولكن هذه المجازية تفتت انتبهنا في الوقت المناسب لل طبيعة العلاقات بين الأقليات في المجتمع الأمريكي ، وإلى السعة للرية لهذه العلاقات . هذه العلاقات ليست بالتأكيد علاقات مساواة ، فالتمييز ليس غائباً - وهو الذي يمنع وصول أباء الأقليات إلى الوظائف العليا ، تارة بطريقة خفية وطوراً بالبروكة . لقد تمّ تقوية التمييز بواسطة اللغة الملعنة من الأيديولوجيا الرسمية في تكلف الفرص الذي يزس نجاح الأكثر استحقاقاً ويومي غير المحظوظين والمعاين غير صح « حصص تمريضية » . وإلى جانب الأيديولوجيا الرسمية «تفعل» الأحكام المسبقة العنصرية إضافة للمجموعات المحرومة وذلك بسببه إلى دونية طبيعة . أو الذي لا يمكن تصحيحه إلا عبر التربية البطيئة جداً . وهكذا يتم إنكار التفوق الذي يتمتع به الأغنياء أو إصفاء الترقية عليه ، وهم يستطيعون بكل ضمير مرتاح أن يسبوه إلى جدارتهم الخاصة .

إن عبارة « الدمج » التدرجي والخدر قدم لمدة طويلة على أنه الأنسب لوصف وضع الأقليات في المجتمع وفي التاريخ الأمريكي . يترس هذا التصير عدداً معبأ من الشروط التي تمّ التحقق منها بشكل عام ، ولكن بدرجة من الدقة متساوية جداً ، في وضع أغلب الأقليات : الأيرلنديون والألمان والمهاجرون من شرق وجوب أوروبا واليهود . يستند مخطط الدمج إلى ثلاثة شروط . أولاً ، ينبغي أن يكون انتظار القاديين الجدد متلائماً تقريباً مع ما يستطيع للمجتمع

المضيق تقديمه لهم أو لرفاقه عليه . وقد تأخر هذا التوافق ، من جهة المهاجرين ، بواسطة الطابع الانتقالي لمسيرة الهجرة . ومنذ البدء كان مرشحاً أساساً الأفراد الذين كانوا ، نتيجة لشحورهم بالاجتذاب من قبل أوتوب مجتمع حر ومنتعش وتقدمي ، يستعيدون من اندماج مهتمي مبكر . ثانياً ، ينبغي أن يخطر الفرق الأثني يتسلح كبير في المجتمع المضيق ، لكي لا يؤدي التناقض السلمي والطويل للأحزاب إلى ردة فعل واقعة من النوع الشموري والأصوري البروتستانتي المصيف جداً . ففي حالة السود الذين كانوا عبيداً لمدة طويلة ، وقد أوجروا في أن معاً بعملية الانتاج ، وبطريقة ما ، في ثقافة أسلافهم ، ثم يظهر أبداً خطر رفض راديكالي تجاههم - مير الاستبعاد أو إعادة التمييز - لا قبل الحرب الأهلية ولا بعدها . أما للمهاجرين الأوروبيون فيمكن من جهتهم ، أن يتعرضوا للتمييز ، وذلك لأسباب دينية أو أسباب تتعلق بالأصل الجغرافي في آن واحد . يعتبر الأميركيون المتحدثون من الطبقات القديمة Old stock ، البروتستانتيون ، والفخوريون بأجدادهم الإنكليز أو الاسكوتلانديين ، أو الإيطالي أو البولوي واليهودي الروسي أو البولوي أو الأثني ليسوا من العائلة ثانياً . من جهة أخرى ، إن نفوق الطبقة القديمة لا يقتصر إعلانه على البيض الإنكليز - مكسيكي البروتستانت أنفسهم . ثمة بعض الأفراد الأكثر طموحاً الذين ينسبون إلى أئمتهم تتعرض للتمييز ، يحتفرون بطريقتهم الخاصة بهذا التفرق ، فيستوعبونه ، بما أنهم يحسون لأن يتزوجوا من امرأة بيضاء إنكليز - مكسيكية بروتستانتية ، ولأن يقبلوا في بواقي هؤلاء وأن يشاروهم وأن يخالطوا من قبلهم معاملة « الد للند » .

إن وضع السود يبرز حدود نموذج الدمج ، ويجعل من عموميتهم أمراً مشكوكاً فيه . أولاً ، إن الإعاقة التي يعاني منها السود تعابير الوضع الاجتماعي - الاقتصادي - كبيرة جداً - أو على الأقل كانت كبيرة جداً حتى هذه السنوات الأخيرة - إلى حد لم نستطع معه الاستراتيجيات العرفية الحركية من تصحيحها إلا بشكل صعب جداً . لم يكن كتاباً المطالبة بمعاملة متكافئة لكي تزامن قواعد المنافسة لمرس الأعضاء الأكثر موهبة والأكثر جدارة في الحياة السوداء . إن مستوى للمفر - المادي والثقافي - الذي يحاصر أغلب السود ، كان يجعل تقدمهم صعباً جداً . ووصل الأمر إلى التسلسل عما إذا كان الدمج انكثيف والسريع هؤلاء في المجتمع الأميركي ، لا يتعرض قطيعة حفيظة مع بعض قواعد اللعبة الأساسية . فالإيرلنديون والإيطاليون واليهود تمكنوا من أن يصبحوا أميركيين ، « مستوى ثانياً » دون أن يتعرضوا لثقل الاستحقاق ، لا بتعدد إصلاحه . فهل إن فكرة السود الأميركيين محكمة دون أن يفتقد للمجتمع الأميركي سيئاته المميزة ؟

كان توكمبل Tocqueville يطرح على نفسه السؤال الذي نطرحه اعتباراً من الوقت الذي بدأ فيه بعض الرعايا للتفكير في التسلسل عما إذا كان « تحرير » السود ، وحصولهم على هويتهم الثقافية مشروطاً بإعادة الأفارقة ، « التي يمكن أن تصل إلى حد » برع الصفة الأميركية « بصورة جذرية . إذا كانت الأمور تجري كذلك ، يصبح من المشكوك فيه الاعتراف ، من قبل الأكثرية بمجموعة أعلى . إن ما ترفضه الأقليات بشدة هو أن يتم تمثيلها . لا تتردد التسامح معها ، ولا تقبل التشروط الليبرالية والسجية ، التي يمثل أحياناً الأكثريون أنهم مستعدون لقبولها أو مسكوتون بها . بل مع ذلك غالباً في المرحلة الأخيرة « لحروب التحرير » وبطريقة معها ، لا يريد الأكثر

جنسية بين الأميركيين السود أن يعترف بهم أميركيون سود وإلى باعتبارهم سود هم كذلك أميركيون .

إن الهوية المفهومة كذلك ، باعتبارها فرقاً جذرياً ، تطرح مسألة ثنائية الولاءات ، التي يعني احترامها من قبل جميع المجموعات المنتسبة إلى المجتمع معه ، لجرده أنهم ينتمون إليه . السؤال معه مجده مطروحاً بالنسبة للأقليات المتطرفة . الذين يقتضي تغييرهم عن الأقليات الاثنية أو العرقية التي نحدثنا عنها حتى الآن . هل إن « غمرس ، الساء ، واللواطيس » ومحتوي للوعوا ، ودعاة البيئة ، تطرح قضايا مختلفة عن تلك التي يطرحها تحرير الأرض ، أو الصراع ضد العنصرية ؟ ووضفاً لرأي ميبور ، إن « العنصرية هي التي » نصح ، اليهودي . والآلهة المخلدون هم الذين يصنعون الأبناء اللواطيس . فالتسلط يعني على أغراض خيالية موازعه الخاصة . وما لا يتسامح به لدى الآخرين ، هو ما لا تتسامح به إلا ما التالى لديه . يعتبر الحكم المسبق خطأً قبل كل شيء . إذا نظر العنصر إلى اليهودي كما هو ، سيدرك أن الخصائص السلبية التي يملكها به غير موجودة . هذا التصبر ليس غريباً عن أية صحة إنه يعترف عفاه بين الاعتداء ، الذي يعتبر بمثابة استجابة ، وكنا مسبقاً ، ولكن فضلاً عن كونه لا يوضح أبداً هذه العلاقة ، فهو يعمل نقطتين أساسيتين . أولاً ، إن تصورات التصرفات المعادية للأقليات بالترعة التسلطية والأحكام المسبقة تتجاهل مطلب الأقليات . فاليهودي هو شيء آخر غير الصورة للشعوبية للعنصرية . اليهودي بسبب نفسه الصفات الإيجابية التي تعرف هويته ، ويريد أن يعترف له بها . وأخيراً تتجاهل هذه التصورات المحتوى الإيجابي لمطالب الأقليات ، ويجعل كذلك الشروط الاجتماعية التي يمكن صحتها وضع هذه المطالب موضع العمل . لا يرى أن التسلسل ، حتى الأكثر سوءة ، يردن قطع العلاقة الاجتماعية التي يقسمها مع الرجال ، شكل جذري ، كما اقترح الوطنيون الحزبوس قطع الروابط القانونية والسياسية التي تربط بينهم في « الاستثمار العرقي » . وبغضار ما لمجموعات اللواطيس أو النسويين أو مدمني المحرمات هوية أقل ثراء من هوية الأقليات الاثنية والعرقية ، تبدو للوهلة الأولى ، المشككة المطروحة على للمحتجات الديمقراطية من قبل « الأقليات الحديثة » ، أقل صموده من المشكلة التي طرحت فيها معنى من الامبراطورية الوحشية من قبل المخللاء الاثنيين أو الدينيين . إلا يكفي التذكير بالهدأ القاسي بـ كل واحد حر بأن يعمل ما يحلو له طالما أنه لا يمس حقوق الآخرين ؟

يمكن معالجته مطالب « الأقليات الحديثة » بطريقة التسامح ، إذا كانت كلها محددة ومتظمة بدعة . إذا لم يكن يقصد سوى جعل بعض المحدرات قانونية أو بعض الحقوق عن الملهم العرقي لرائدين متوافقين في اجنسى معه ، من المرجح أن روال المحظورات الأكثر كثرة ينتمى لندجياً ، بصورة مطبوعة إلى حد ما ، وكجبه . ولكن مطلب « الأقليات الحديثة » ليس موحهاً فقط ضد بعض المعتقدات العرقية ، وإنما له كذلك سمة شمولية ومعشوية . فمطلب جماعة البيئة يتحدى لظلم قائم على « الكسب » و« التمتع الاستهلاك » ، كما أن الحقوق السوية واللواطيس تعالجهم الكبت الجسدي . ينتجم عن ذلك انلاق دائم للمطالب يؤدي بها باستمرار إلى تجاوز نفسها ، وتراجع من جهة للمحظورين أو الامتاليين يؤدي بهم إلى رفض أي تنازل ، حتى أنه يجرهم ذلك

إلى أحد من النقطتين التي يحرصون بملافة خصمهم عندها .

ينبغي تصريف الأقليات أشكالاً متنوعة بقدر ما ينبغي تصريف الأكثرين ، أو الامتاليين ، رجال الأقليات . يجد الأقليون أنفسهم في مواجهة عدد ممتلئ من المآزق . أولاً ، يستطيعون البحث عن التسامح أو الاعتراف . يمكنهم السعي إلى اعتراف فوري وللحال ، بمطالبهم أو اعتراف جزئي ومؤجل . يمكنهم المطالبة كل واحد لنفسه ، أو أن يوحّدوا مطالبهم . هذا الخيار الأخير ذو معنى خاص . إذا حمت أقلية إلى الإئتلاف مع أقليات أخرى ، فإنها تدخل في لعبة التجميع الديموقراطي . إن ما تهدف إليه ، بإدخال مطالبها الخاصة في برنامج يتوخاها جميعاً ، هو جعلها مقبولة من قطاعات من المحتمل أن تكون واسعة جداً من رأي عام هو في الأساس معاد حزبياً أو متحفظ . نسعى الأقلية عبر هذه الاستراتيجية ، من أجل الاعتراف بشرعية مطالبها ، إلى الحصول على مساندة الرأي العام الأكثرى . وعلى العكس ، إذا انفصلت عن مطالبها الخاصة ، فإنها تمرل بمسما وتصبح أكثر راديكالية . إتب تنزل إذا انحصرت عن نفسها . وتصبح أكثر راديكالية إذا لم نسع إلى مساندة سوى القطاعات التي تقدم ، على غرارها ، مطالبها على قاعدة « كل شيء ، أو لا شيء » .

يتم إبراز وضع الأقليات وفقاً لنموذجين متطرفين ، وكلاهما قليلاً ما تحقّقا . يمكن فهم الأقليات باعتبارها جسماً غريباً (« غريباً ») ، مشكلة من هاشيب ، معرضين لأن يصبحوا محرومين . إذا لم يكن منصفين ومتبردين . تلك هي النظرة للمحافظة والامتالية . ولكن الأقليات يمكن أن تعامل على العكس باعتبارها ملجأ الأحرار . وإذا كانت اليوم محظرة ومضطهدة ، فهي تعد بمستقبل تساهم مساهمة رئيسية في نمائه . يبدو أكثر تعقّلاً تبني وجهة نظر أكثر تحمّلاً لإراء الأقليات . فهي تبرر دوجه التنازل التي يمكن لمجتمع ما أن يتسامح معها في داخله ، دون التعرّض لاضطرابات قاسية ، أو دون الحاجة إلى إعادة ترتيب عميق لثرائية الفهم وثرائية القوالب التي تظهر احترامها من قبل أعضائه . وهكذا يعلن ظهور أقلية : ١ - تسارعاً في عملية التمايز الاجتماعي ٢ - بروز النزاعات أو اشتدادها ٣ - خطر انقطاع في التسلسل الاجتماعي ، مع خروج من المحتمل أن يكون غنياً للأقليات أو للدخلاء ٤ - الردع بالتجديدات وبفترات موحية ، مقبلة في أن معاً إلى الأقليات (المجموعات الاثنية في فترة العصور) وإلى المجتمع بكامله ٥ إمكانات أفضل للمزج

• BASTONARDIUM. — BLAU, P., *Inequality and heterogeneity: a primitive theory of social structure*, New York, The Free Press / London, Collier-Macmillan, 1977. — DOROT, « The Negro American », numéro spécial, automne 1965 - hiver 1966. — « American Indians, Blacks, Chicanos and Puerto Ricans », printemps 1981. — FERNANDEZ, S. R., *Adaptation of immigrants in Israel (with special reference to oriental Jews)*, Jérusalem, 1951, London, Routledge & Kegan Paul, 1954. — FURBERSON, J. (ed.), *The Jews: their history, culture and religion*, New York, Harper, 1949. 2 vol. : New York, Schocken Books, 1970-1971, 3 vol. — FURBERSON, F. F., « The impact of colonialism on African social forms and personality », in SMITHMAN, C. W., *Africa in the modern world*, Univ. of Chicago Press, 1955, 70-86. — FURBERSON, W. P., NABORS, L.

« Inequality and the relative size of minority populations : a comparative analysis », *American Journal of Sociology*, 1977, LXXXII, 5, 1007-1030. — GLASS, B., *London's Negroes*, The West Indian migrants, Cambridge, Harvard Univ. Press, 1964. — GLASSER, M., et MOYNIHAN, D. P., *Beyond the melting pot*, Cambridge, MIT Press, 1963, 1978. — HARRISMAN, A. G., *Exit, voice and loyalty. Responses to decline in firms, organizations and states*, Cambridge, Harvard Univ. Press, 1970. Trad. *Façon au déclin des entreprises et des institutions*, Paris, Editions Ouvrières, 1972. — HUGHES, E. G., et HUGHES, H. M., *White peoples west : racial and ethnic frontiers*, Glencoe, Free Press, 1952. — KILLIAN, L. M., et GIBSON, C., *Racial crisis in America*, Englewood Cliffs, Prentice-Hall, 1964. — KLOPP, P. A., EDWARDS, J. N., « The social participation of minorities : a critical examination of current theories », *Physica*, 1976, XXXVII, 2, 150-158. — LOTWINS, J. J., « Calvinism, equality and inclusion : the case of African-American Calvinism », in EMMERT, S. N. (dir.), *The protestant ethic and modernization*, New York, Basic Books, 1968. — MONODON, S., *Psychologie des minorités actives*, Paris, PUF, 1979. — MOUTON, H., « Majorité et minorité : le niveau de leur influence », *Bulletin de Psychologie*, 1974-1975, XXXVIII, 16-17, 831-835. — MYRDAL, G., *An American dilemma : the negro problem and modern democracy*, New York/Londres, Harper & Brothers, 1944, New York, Harper & Row, 1969. — OBERSCHALL, A., *Social conflict and social economics*, Englewood Cliffs, Prentice Hall, 1973. — « Research among racial and cultural minorities : problems, prospects and pitfalls », *Journal of Social Issues*, 1977, XXXIII, 4, 1-178. — ROSE, A. M., ROSE, C. B. (red.), *Affirmative problems*, New York, Harper, 1965. — SARTRE, J.-P., *Réflexions sur le question juif*, Paris, P. Morhacq, 1946, Paris, Gallimard, 1962. — THOMAS, W., ZIMMERMAN, P., *The Polish peasant in Europe and America monograph of an immigrant group*, Boston, P. G. Badger, 1918; New York, Dover, 1938. — TOULOUSE, *La démocratie*. — TOULOUSE, A., *Le tout et le regard*, Paris, Seuil, 1978. — TOULOUSE, A. et al., *La prophétie anti-mondaine*, Paris, Seuil, 1980. — WAGLEY, C. et HARRIS, M., *Africans in the New World*, New York, Columbia Univ. Press, 1958.

Contrainte

الإكراه

إن كون المجتمع يحرم إكراهاً، أو بالأحرى نوع كبير من الإكراهات على الأفراد الذين يتكون منهم، مسألة لا تغفل النقاش. ومن المؤسف أن هذه العبارة التي عجمها دوركهيلم وردت في استنتاجات تعسفية كثيرة. لقد ذهب بعض المؤلفين، انطلاقاً من قراءة سريعة لدوركهيلم، إلى حد القول إن الإكراه هو وسيلة الفعل الوحيدة لدى المجتمع على أعضائه. لا يمكن اعتماد هذه الأطروحة إلا في واحد من معنيين غير مقبولين على السواء. إما أن يعرف الإكراه بطريقة واسعة جداً تؤدي إلى أن يدخل تحت هذه التسمية تعابير مثل الخوف والافتقار والترسيع. حينئذ يمكننا القول أن المجتمع يؤثر بواسطة الإكراه، ولكن الكلمة فقدت كل خصوصية. وإما أن نأخذها في المعنى المحدد والمحدد لمصية فيزيائية. ولكن في هذه الحالة، نترك أنها أبعد من أن تطبق على جميع الأوضاع الاجتماعية.

إن كثيرين من أتباع دوركهيلم، ودوركهيلم نفسه، قد غالوا بعض الشيء. لأسباب تربوية في القياس بين الإكراه الذي يمارسه المجتمع طبعاً وذلك الذي تفرضه علينا الطبيعة الفيزيائية. كانوا يملكون بذلك أن يؤمروا لعلم الاجتماع وصحة العلم « الحقيقي »، وأن يجمعوا أنفسهم ضد الانحراف « البيكولوجي »، الذي لم يحكموا من استنكاره في المفاهيم التي طورها

تأريخاً (1) عن المحاكاة . فهي نظر دوركهيلم ، إن أصل طريقة لحياة موضوعية الواقعة الاجتماعية ، تكمن في عدم اعتبارها نشاطاً متداخلاً للأفصليات الذاتية والذاتية المتبادلة ، وإنما جعله من المعطيات الباقية والدائمة التي يكون ظهورها وظهورها متوقفاً بصورة منتظمة . حينئذٍ رقي عالم الاجتماع إلى رتبة نوع من التمييزاني ، بما أنه ، تلمحاً على عرار هذا الأخير ، اهتمت فيه أن يضم قوانين مستندة إلى الحتمية الطبيعية . ولكن دوركهيلم لا يتمسك بهذا المفهوم الطبيعي للإكراه الاجتماعي . فهي التريية الخلقية بشدد على الاستقلال الذاتي للفرد . ويجعل منها شرطاً لعمل المجتمع ، شرطاً أكثر صرامة بمقدار ما يجعل التضامن العضوي بصورة أكمل عمل التضامن الأولي . وأساساً بعين الاعتبار تنوع الأوضاع التي يضع المجتمع الحديث أعضائه لملئها ، فإن القبط الذي يتأمن برأسه تنوع سلوك هؤلاء مع التوفقات المحددة اجتماعياً وفكرية . ينبغي أن يكون مرناً سبباً لمتنوع المبادرات الفردية ، فالفرد الدوركهيلتي هو في الوقت نفسه ، مكره ، بما أنه ملزم بتلبية بعض التطلعات الفردية عليه من الخارج . ذو استقلال ذاتي ، بما أنه هو الذي يفسر الموجبات المذكورة . يمكننا إند الحديث عن إكراه منطقي ، فالفرد لا يمثل للقاعدة حوافاً من الشرط فقط ، وإلى احتراماً للقانون . فاستطاع الإكراه هو نفسه منح العملية للمجموعة . إن التريية الحتمية ، هي التي تجعل ، حسب دوركهيلم ، الإكراه الاجتماعي فعالاً ، وإياه بمقدار ما تكون هتمميتها مناسبة فإننا ندل الفرد ضد الموجبات المفروضة من الخارج ، مستطاعاً تقريباً ، كما لو كان بينها وبينها ، تواصل وموازاة .

يعمل الإكراه الاجتماعي بواسطة أوليات متنوعة ، يعتبر بعضها وليس كلها ، اجتماعياً محدداً . لقد دفع دوركهيلم إلى التمييز بين الإكراه الذي تمارسه للمعايير ، وذلك الذي تمارسه القيم والتصورات الاجتماعية . والمعايير ليست شيئاً آخر غير الأولويات والتوصيات . وهي تستند إلى عقوبات يكون بعضها محدداً والبعض الآخر عارضاً . إن للمعايير هي التي تحدد الأدوار التي تُدخل في تنفيذها الناسك والذات . يكون لبعضها الشكل الثنائي . وإذا أردت تلك النتيجة ، فقد لجأ إلى تلك الوسيلة . وفي أسلوب كانت (Kant) ، قد يقال إنها امتناعية . ويلزم آخرون بموجب مطلق ، بساوي بعد ذاته وبصورة مستقلة الشروط التي يهتمس تنفيذها والتبعات التي تترتب عليها . وحسب الأسلوب الكانتي ، نقول إنها حاسمة .

ولكن لا يصحص إلا صورياً نظاماً معيارياً باعتباره مطلقاً هل نفسه . ويمكننا أن ندفع إلى فعل ذلك ، ولأسباب متعارفة . تلك على سبيل المثال حال القاضي الفرنسي الذي يهتمس فيه ، على خلاف القاضي الأميركي (الذي يعترف له ببعض الحرية ، بما أنه يستطيع أن يبين قراره على السوابق) ، أن يطبق قانون لم يصحه هو ، وهو موجب صارم كونه لا يجوز له تقييم مقاصد المشرع . ومع ذلك ، فإن السلطة التي تتعلق بقراراته لا تقوم على احترام مطابقتها للمبادئ العامة للقانون وحسب وإنما لمطابقتها للمبادئ الخلقية المعترف بها بصورة عامة . صحيح أن الاحتراس الأول قابل لأن يتأكد أو يبطئ من قبل سلطة قضائية أعلى ، وإلى حد ما من قبل سلطة الدرجة الأخيرة . وباعتبار أخرى ، إنه بالصعد النظام المعساري الذي يواجه باعتباره تسلسل سلطات ، الذي يحصل في مطابقة قرار خاص . ولكن تطابق النظام للمعاري نفسه ، لو إذا شئنا

منزوعيته ، تقدر بفضل معايير أخرى ، موحدة لخارج النظام المعياري .

هذا القيد للنظام المعياري هو الذي نشير إليه بصورة عامة تحت اسم « القيم » . يمكن أن تؤخذ هذه العبارة بصفتها مرادفاً للأفضليات . ولكن يقتضي أن نصيب إليها عدة معانيم مهمة جداً . كان دوركهيلم قد عرف جيداً أغلبيتها . فلنقل أن القيم إذا كانت أفضليات ، فإنها ليست لأي نوع كمال من الأفضليات ، مثل تلك التي تجعلني أختار نبيذاً من صنع بورديو بدلاً من آخر من صنع بورغوني (Bouygogne) ، أو كلاً من عصير التفاح بدلاً من كلس من البيرة . وما فيهه دوركهيلم جيداً ، هو أن هذه القيم لها صلة مع المثالي الجماعي . فهي تحدد نطاق ما هو مرغوب (وصفاً للصحة التوجيهية بعض الشيء - لكلوكهاوس - Kluckhohn - المستعملة من قبل مارسون - Parsons) أو في أحسن الأحوال ، ما يحرص بمثابة نموذج أو مشروع لعمل جماعي . هذه القيمة تميل نحو تحقيقها أو حل الأخل تأكيدها وإثباتها وإحادة تأكيدها . عند هذه النقطة ، نجد القيم والمعايير مصفاً في اتصال ، وربما في تنازع . فمن جهة يمكن للنظام المعياري أن يبرر استناداً إلى مثال قادر على جعل المعايير الخاصة بحزمة وحدها . من جهة أخرى تستدعي القيم تغييراً يؤمن فعاليتها . تحت طائلة بقاءها عن مستوى الرغبة والتجمل . يتحقق التركيب تحت شكل « التصورات الجماعية » التي تسمح للأفراد بتقييم ما هو مرغوب فيه وما هو ممكن في آن معاً ، مع الأخذ بعين الاعتبار حالة المجتمع

ولكنني نصر الإكراه الذي نمارسه القيم على سلوكنا ، ولكنني نفهم كيف يساهم وجود مثال جماعي في تلعب تطابق سلوكنا مع النظام المعياري ، لا يكفي أن نعرض وجود علامة بين التعبير والقيم . ينتهي أن نتفحص الشروط التي يمكن أن تؤمن هذه العلاقة . يمكن أن يكون المفهوم الدوركهيلم من « التصورات الجماعية » مساعداً جداً هنا . وبالفعل ، بما أنها تنتمي إلى النظام الإدراكي ، فهي مدخول في الحركة غير المحددة نحو المثال ، شيئاً نوعياً . من المؤسف أن دوركهيلم اكتفى بتأكيد وجود معتقدات أو تصورات - الأمر الأكيد إلى حد كبير - ينسب إليها لمجرد إيماننا إلى مجموعة أو جماعة ، ولم يتم أبداً طرائق هذا الاتساف . فلذلك أنه من المهم أن نقدر كيف تسمح لنا هذه المعتقدات بأن نتصور حالة معينة للمجتمع بصفتها ممكنة أو مستحيلة ، وإن اعتبر (هذا للمجتمع) مثالياً أو مرغوباً فيه . صمم هذا الأق ، يمكن أولاً لبيئة كل نظام معياري أن يحلل بصفتها جملة من الوسائل الرامية إلى تحقيق حالة معروفة بأنها مرغوب فيها . يمكن من ثم أن نقسم وفقاً لدرجة عموميتها . إن الوسائل التي يضعها في متناول النظام المعياري عبر تحديد الأفعال الإلزامية أو المنعزلة أو التسلخ بها ، نغنىها سلطة واسعة إلى حد ما وفقاً لإتساع حقل تطبيقها . ثمة مثال إذن للأحد بالحسبان معنيين إدراكيين - الاحتمال والعمومية - اللذين يؤثرون الواحد والاخر على الجدلية التي تنسب بها إلى هذه التصورات . إن الإكراه بالخلب ، الذي يمارسه علينا التصور المسبق لحالة مثالية ، فوري إلى حد ما ، ويرتدي طرائق عظيمة وفقاً لما نعرفه أو نعتقد أننا نعرفه عن الطريق الذي علينا أن نسلكه للوصول إلى الحالة المذكورة . ونسألهم مبرراتنا - أو معتقداتنا - حول عمل مجتمعنا في تحديد حقل فعلنا ، يستعملنا بطريقة ملائمة إلى حد ما حول لتساع وطبيعة الإكراهات التي سواجها في استكشافها .

إن الأنواع المختلفة من الإكراهات التي يمارسها المجتمع علينا تقسيم علاقة بين الوسائل والعلايات ، وبين الشروط والنتائج ، وبين حالات مرغوبة إلى حد ما أو مقبولة للنظام الاجتماعي ، متأثرة بإشارة تحقق غمضة إلى حد ما ، ومتجاسمة مع أصول بعضها ما هو محظور أو منسلع به بيساطة والحصل الآخر مباح أو موصى به . إن أحد الأسباب التي تكون سببها مختلف الإكراهات التي يحضج لها بصفتنا أعضاء مجتمع معين ، ذات قوة وفعالية متنوعة جداً ، هو أنها تلجوس على فاعلين ، ثم التوسط بينهم بواسطة حوارهم هي نفسها مختلفة ومتنوعة . ودون الدخول في نقاش حول مفهوم الخلاف ، كما يفهمه علماء النفس ، يكفي أن نقول إن فاعلاً يكون مدفوعاً للقيام بدور ، أو بصورة أهم أن يلائم نشاطاً اجتماعياً ، إذا كان الفعل المقصود يظهر له في سيرته ونتائجه مترافقاً مع نظماته المختلفة بوصفه أو بإشباع أصليته الفردية . أياً يكن المعيار الذي يعتمد ، سواء معيار الظلم الاجتماعي أو معياره للكفاءة ، أو الصالح الفردي ، فإن الاتجاهات التي سوف يحظر فيها الأفراد المحفزون ، نتمسك بالنظام المعياري ، وإنما كذلك طبيعة توقعاتهم . إن المجتمع لا يكرها فقط عبر عرصة مثاليات وتماذج ، وجبر إصدار التدابير وتحريرها ، وعبر تقديم المعلومات ونشر المعتقدات ، وإنما عبر تأطيرها مجتمعياً في توقع وتوجه معينين .

لا يتنقص الإكراه الاجتماعي إلى الأثر الذي قد يمارسه على الأفراد عمل وحيد متبرل اعتباطاً . فهو ليس سوى التبعة المتبادلة للعناصر المحتللة والحوادث المختلفة للنظام الاجتماعي . إنه ليس شيئاً آخر غير الصلة بينها . يجم من هنا اقتراحان . بما أن الفاعلين المدفوعين لممارسة دور معين يشكلون الواحد بالنسبة للآخر مولود حالية أو كائنة ، فإن ذلك يستتبع أن إكراه المجتمع لا يمكن أبداً أن يصل إلى نقطة يكون فيها الفرد محروماً من كل مياديه ومن كل حرية تحت طائلة فقدان النظام المعياري كل مرونة ، وفقدان طاق المثل كل معنى بصورة مسببة وبطلقة . وكما أدرك ذلك جيداً دور كهلسم ، يتبرص للمجتمع في حال عدم وجود الأفراد للمتمتعين ضمن الاستقلال الذاتي إلى الارتباك بواسطة العنف أو الموعظة . يتعلق الاقتراح الثاني بتنوع أنماط الإكراه . بما أن المقصود هو الصلة بين العناصر المختلفة جداً (مثل ، معيار ، حوار ، مبدأ فاعلي ، محفلون) ، يتحد الإكراه بالضرورة أشكالاً مختلفة . يمكن أن تتأسس الصلة بين العناصر أولياً ، بواسطة إعطاء الصلة الاجتماعية على الحوار ، أو بواسطة فعالية النظام المعياري ، أو بواسطة الاجتناب الريادي (Charismatic) للفرد أو للنماذج المثالية . كل واحدة من هذه الحالات تظهر تظاً مبتكراً من الإكراه . ولكنه يشير بحاسة إلى أن كل واحدة من أشكال الإكراه هذه ، هي أثر متفق وحش غالباً ، بني على أساس إكراهات أولية متجمعة وفقاً للمطلق الخاص بالنظام المعني .

• BILBOGRAPHIE. — CROIER, M., FRIEDBERG, E., *L'écart et le système : les contraintes de l'action collective*, Paris, Seuil, 1977. — DURKHEIM, E., *De la division du travail social*, *Les règles de la méthode sociologique* ; *L'éducation morale*. — FULLER, L., *Assessing of the law*, New York, Mentor Books, 1969. — GOWMAN, E., *Aggression*, New York, Anchor Books, Doubleday and

Company, 1961. Trad. : *Asiles, Asiles sur la condition sociale des malades mentaux*, Paris, Editions de Minuit, 1968. — KLUCHHORN, C., « Values and value-orientation in the theory of action », in PARSONS, T., SMELSER, A., et al., *Toward a general theory of action*, Cambridge, Harvard Univ Press, 1951. — MONTAGU, Ch. de, *L'esprit des lois*. — PARSONS, T., *The structure of social action*, New York, McGraw-Hill, 1957, New York, The Free Press, 1949, Partie II, chap. 10. — TARDE, G., *Les lois de l'imitation. Etude sociologique*, Paris, F. Alcan, 1890; Paris, Genève, Slatkine Reprints, 1979.

Suicide

الانتحار

يتعلق الأمر بموضوع كلاسيكي في علم الاجتماع . وبعد ما تطرق إليه الإحصائيون والأخلاقيون ، جري (Gruet) ومورسلي (Morselli) مثلاً ، كان موضوعاً « لدراسة سوسولوجية » شهيرة وضعها دوركهيلم الانتحار - Le suicide (1897) وقد أعيد النظر فيها بعد بأطروحات دوركهيلم وصححت عدة مرات ولا سيما من قبل هالباوش (Halbawachs) في « Les causes du suicide » (1930)، أو من قبل هنري (Henry) وشورت في « Suicide und » (1964). تتبع كل هذه الدراسات في مجرى الإحصاء الأخلاقي ، كونها تتناول جميعها الانتظام والتغير والفروقات في معدلات الانتحار كما تلاحظها الإحصاءات الرسمية . ومنذ فترة عبر معيدة كانت صحة هذه الرؤى الكمية موضوعاً للنقد الحاد في حل الأقل ، لذا لم يكن مطلقاً ، لا سيما من قبل دوغلاس (Douglas) (1967) .

يمكن تفسير اهتمام الإحصائيين الأخلاقيين بظواهر الانتحار بواسطة ثلاثة أسباب . أولاً ، ثمة في العديد من البلدان ، أحياناً من البدء ، وعالمياً اعتباراً من النصف الثاني للقرن التاسع عشر ، إحصاءات رسمية للانتحار : إنها تشكل مدونة إحصائية متميزة تسمح بالفكر في الرماد وفي المكان . ثانياً ، كانت معدلات الانتحار تظهر بصورة عامة متصاعدة بانتظام خلال القرن التاسع عشر بكامله : أليس ثمة مادة متميزة للتأمل حول نتائج ما يسمى بها بعد « الثورة الصناعية » ؟ ثالثاً ، الانتحار هو عمل فردي دون منازع . ولكن للمعطيات الإحصائية تبدو وكأنها تتميز بانتظام هائل للنظر . ذلك أن النصف الثاني من القرن التاسع عشر يهيمن عليه فيها يتعلق بأبيستمولوجيا العلوم الاجتماعية نيسار طبيعي قوي (ليس ثمة فرق بين المظاهر الإنسانية والمظاهر الطبيعية) ونير وصحي (يعني أن تدرس المظاهر الإنسانية على غرار المظاهر التي يدرسها العلوم الأخرى ولا سيما الأولى بينها وهي العيرياء) . كانت دراسة الانتحار (مثل دراسة الجريمة) تمثل إحد فائدة خاصة من وجهة النظر الأبيستمولوجية . لقد سمحت بإثبات أن الأبعاد الأكثر فردية في المظاهر يمكن اعتبارها على حدة من القوى (كما يعود الإحصائيون الأخلاقيون متعددين بمغزى ، معقولاً رئيسياً في العيرياء) الخفية ومظهرها .

إن كتاب الانتحار لدوركهيلم هو بالتأكيد المزيل الأسمي الصادر عن نير الإحصاء الأخلاقي . فدوركهيلم يحاول أن يبرهن ، مستعملاً مجموعة هامة من المعطيات ، أن الانتحار لا

يمكن اختزاله إلى ظاهرة نفسية أو عقلية مرضية : فلا يرى علاقة إحصائية بين معدل الانتحار ومؤشرات حدوث الأمراض العقلية . ولكن برهان دوركهايم حول هذه النقطة ليس مقنعاً كثيراً . وبالفعل ، إنه يفتقر فوق صعوبة التفسير التي أبرزها التحليل الأيكولوجي الكمي للترابطات المحسوسة على وحدات جماعية (راجع Selvin) . والانتحار لا يمكن أن يخزل حسب دوركهايم إلى التأثير الفيزيولوجي للعوامل الجينية والمخاضية ، رغم وجود دورات فصلية للانتحار . وبالفعل ، تتوافق الدورات الفصلية للانتحار بدورات أسبوعية ودورات يومية . الأولى وحدها يمكن أن ترتبط بتأثير من هذا النمط . وهذه الفرضية أيضاً ينتهي رفضها ليس إلا لأن الدورات الفصلية للانتحار أكثر بروزاً في الربيع منها في المدينة . فاشكال الانتحار التي لا يمكن ربطها بالأسباب الفردية ولا بالأسباب الطبيعية ، ينبغي إذن أن تدرك حسب دوركهايم بصفتها أثراً لتغيرات اجتماعية .

حيث يوضح دوركهايم نظريته الشهيرة عن الأنماط الأربعة للانتحار : إن تكيف الفرد مع المجتمع يتعرض إلى تكون الترددية فطنة جداً أو قصوى جداً . إذا كانت قصوى جداً ، تؤكد فردية معرطة يسميها دوركهايم بالانقباضية . وعندما يميل الفرد لأن يتقطع عن محيطه وأن يتحول فيتطور الانتحار من النمط الثاني . إذا كانت الترددية فطنة جداً فإن الانتحار من النمط العبري يصبح أكثر حدوثاً . من جهة أخرى ، يتعرض التوازن بين الفرد والمجتمع ألا تكون الضوابط الاجتماعية إكراهية جداً ولا قليلة الإكراه أو مشكوكاً فيها . إن الضوابط الشديدة الإكراه تساهم في حدوث انتحارات من النمط القفري . وإذا أخذنا مثلاً لاحقاً لدوركهايم فإن انتحار الكاثوليك من هذا النمط . وإن الضوابط القليلة الإكراه تتوافق بتطور الانتحار من النمط الأريائي . وإن عدم توجيه الفرد برؤية واضحة للأغراض والوسائل ذات النتيجة اجتماعياً ، يفسله لقد قاد دوركهايم برهانه براهة منهجية كبيرة . وحلّ تحليلاً جيداً في مقالة مهمة لسيلفان Selvin . واخترع دوركهايم مصفاً الآخرين ، ما يسميه المنهجيون فيما بعد التحليل المتعدد المتغير (راجع مقالة السببية) ، والتحليل الأيكولوجي ، الكمي ، الذي ينسب مع ذلك مبادئها كما رأينا . عندما يفقد إلى استنتاجات تبدو غير مرغوب فيها . فلكي يبين مثلاً أن الانتحار يسمو مع الانانية ، يبحث دوركهايم عن عدد معين من المؤشرات لحدا المتغير ، عبر المرئي ، بعد ذاته . إن الديانة البروتستانتية باعتبارها تترك مكاناً واسعاً لحرية الضمير ، يدوله أنها تدفع إلى الانانية أكثر من الديانة الكاثوليكية . ذلك أنه يرى أن معدلات الانتحار تكون بصورة عامة أعلى في البلدان البروتستانتية ، وأنها تتغير (في المقاطعات الألمانية أو الكانتونات السويسرية مثلاً) وفقاً لنسبة البروتستانت فيها . فضلاً عن ذلك ، تبرز معطيات فردية (وغير متجمعة كما في الأمثلة السابقة) أن البروتستانت لديهم معدلات انتحار أعلى من الكاثوليك . وكما أن الانانية - حسب دوركهايم - تميل إلى الانخفاض في فترات الأزمات السياسية والحرب ، كذلك الانتحار الانثاني عليه يراجع بشكل مواز . والمسيرة هي نفسها فيما يتعلق بالأنماط الأخرى للانتحار (لشرح ذلك إلى أن الانتحار القفري ليس موضوعاً إلا للملاحظة صعبة) . وهكذا يظهر دوركهايم وجود ما يسميها فيما بعد ، والترابط ، بين معدلات الانتحار ومؤشرات الارتباك . فلانتحار أكثر حدوثاً

مثلاً في مرحلة الازدهار الاقتصادي المفاجيء ، ويكون أكثر حدوثاً في المنهج المعتمد للمجتمعات الصناعية الحديثة منه في المنهج التقليدي . وهو يزداد في الوقت نفسه مع التخليق ، الخ .

إن هالبواش ، خلال فحصه لنظرية دوركهيلم بعد مرور ثلاثين سنة عليها ، يؤكد نسباً من استنتاجاته . وهكذا ، إن تنوعات الانتحار المرافقة للأزمة البوليتيكية (Boulangiste) ولقضية دريموس تظهر بوصفها أن معدلات الانتحار تميل إلى النمو في فترة الأزمة السياسية . وفي الوقت نفسه ، إن المعطيات الإضافية التي توفرها هالبواش بالنسبة لدوركهيلم والتفرد المميز لحي دوركهيلم سمحت له بإظهار هشاشة بعض البراهين الواردة في كتاب الانتحار والمتعلقة مثلاً بالتمارض الكاثوليكي البروتستانتي : فالدكتور والسويد وبخاصة انزج عرفت اعتباراً من عام 1901 مائتة لميلد الأول واعتباراً من عام 1840 مائتة للميلين الآخرين ، معدلات انتحار أدنى بكثير من معدلات فرنسا مثلاً . هل كان ذلك ناجماً عن أن السويد والنرويج ، كما في تلك الحقبة ملدين رراعيين ؟ من الصعب قول ذلك . من جهة أخرى ، يظهر هالبواش بوصف أن استنتاجات دوركهيلم بخصوص المانيا مشكوك فيها : فالبروتستانتون ليسوا فقط بروتستانتين ؛ إنهم كذلك بصورة عامة ، متركزين على الألعاب في المدن مثل الكاثوليك ، وتورعهم في المدن الاجتماعية - المهني يختلف عن نوع الكاثوليك ، وفصلاً عن ذلك ، تحتوي مقاطعات ألمانيات الشريعة أغلبية مهمة من أصل مولوي . يمكن تلخيص هذه هالبواش بالطريقة التالية : ثم العديد من استنتاجات دوركهيلم كانت افترضت أن التحليل المتعدد المترواح (كما يقال في اللغة الحديثة) يمكن أن يدفع أكثر من ذلك . وكان يقتضي إدخال عدد أكبر من متغيرات الرقابة . ولكن بالنسبة لقاط جوهرية ، تكون مثل هذه الرقابة غير قابلة للتطبيق بسبب الترابط الذي يقيمه المتغيرات ، والتفسيرية ، فيما بينها . إن الكاثوليكين أقل تمثيلاً في الفروع من البروتستانتين في بعض المدن وأكثر منهم في البعض الآخر . كيف يمكن في هذه الحالة ، فصل أثر المعتقد عن أثر اللغة ؟ هل أن معدلات الانتحار عند البروتستانت أعلى لأنهم بروتستانت ، أم لأنهم يمارسون أكثر من غيرهم مهناً مثيرة للفتنة ؟ لقد كان دوركهيلم واعياً في بعض الحالات للمشكلة التي يطرحها وجود ترابط بين المتغيرات التفسيرية . ولكن في حالات أخرى ، لا يرى أن هذه الظاهرة التسببية - كما سيقل فيما بعد - يمكن أن تحول دون الحسم بين الفرضيات المختلفة جداً . وبمواجهه هذه الصعوبة ، كان لديه ميل بالآخرى إلى التحيز ، كما يشير إلى ذلك خصية هالبواش ، بالنسبة للصعوبات التي تظهر له بأنها الأكثر اتساقاً مع نظريته المعلمة للانتحار .

فيما تبقى ، تتناول مساهمة هالبواش ثلاث نقاط رئيسية . من ناحية أولى ، إنه يبين بوصفها مصاعب التعبير لإحصائيات الانتحار التي تنجم عن التوسع في الزمن وفي المكان لمعد إيرادها . ومن ناحية ثانية ، إنه يشير بحق إلى الأهمية الخاصة عن الأحاد بعين الاعتبار ليس فقط عمليات الانتحار ، الناجحة ، وإنما كذلك محاولات الانتحار . فكلتاها تظهران مورعين طريقة مختلفة ومرتبطين بمتغيرات مثل السن أو الجنس بطريقة غالباً ما تكون متناقضة . وهكذا ، تكون عمليات الانتحار ، الناجحة ، أكثر عدداً عند الرجال . ولكن محاولات الانتحار أكثر عدداً عند النساء . ومن ناحية ثالثة ، بعد أن عمل هالبواش أكثر من ربع قرن بعد

دوركهايم ، استطاع أن يبين أن معدلات الانتحار ، التي تزايدت بصورة عامة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر لئيل إلى الاستقرار ، وحتى الانخفاض في بعض البلدان من بداية القرن العشرين إلى الفترة التي كتب فيها . وإذا مددنا ملاحظات هالبواش ، نذكر أن التطورات كانت من ثم متنوعة جداً من وضع إلى آخر : وهكذا ، بين 1903 و 1913 و 1970 كان الانتحار مستقرًا في هامبورغ ، في هس (Hesse) وفي بيد - ورتنبرغ (Black Württemberg) ولكنه تزايد في بافاريا ووسطاليا ، (ألمانيا) ، وكان مستقرًا في لندن من 1900 إلى 1970 ، ولكنه بتناقص بغوة في باريس خلال المرحلة نفسها . إن مثل هذه التغيرات تستبعد دفعة واحدة كل تفسير مجتزأ . وليس من كذا أننا نستطيع اليوم تأكيد استنتاج آخر من استنتاجات هالبواش ، القائل على أن التباين في معدلات الانتحار ، رغم أن معدلات الانتحار تظهر عيلاً إلى التزايد منذ عقد من الزمن .

ستحلص من التخصيص التفصيلي لدوركهايم الذي قام به هالبواش - والذي يحرص منه بشكل أقوى أيضاً عندما نتخصص معطيات الانتحار اللاحقة التي كان يمكن أن تتوفر هالبواش - أن التحليل المتعدد المتغير ، المستعمل من قبل دوركهايم ، إذا كان حقاً طريقة فعالة لتحليل معطيات الانتحار ، فعليه أن يتضمن عدداً مهماً من متغيرات الرقابة . وكما أنه في العديد من الحالات ، لا يمكن ملاحظة متغيرات مهمة على مستوى التحقيقات الإحصائية ، يكون من الضروري إكمال هذه التحقيقات بتفويضات على المتغيرات تسمح في أن واحد بإدخال هذه المتغيرات غير المرئية وبإيجاد أكثر المتغيرات التي تظهر أنها مرتبطة على المستوى الإحصائي . وحتى اليوم ، فإن الدراسات الخاصة بحالة معينة والدراسات الخاصة بالعينة والدراسات المطلقة من الإحصائيات ، هي موضوع لتحليلات غير منسقة . ينجم عن ذلك أن سببية الانتحار وتنوعاته في الزمن وفي المكان نفوساً في جزء كبير منها على الرغم من النتائج التي أبرزها دوركهايم ودفقت من قبل هالبواش . إننا نذكر اليوم إلى أي حد تكون سببية الانتحار معقدة . كيف نفسر مثلاً أنه منذ عام 1890 وحتى الفترة التي كتب فيها هالبواش ، تزايد الانتحار والادمان على الكحول بشكل مضطرب في فرنسا ، وتراجعت الظاهرتان في البروج ، بينما في السويد تدهنى الإدمان على الكحول في حين تزايد الانتحار ؟ هذه التطورات المعقدة تحث على أن نتخصص بتأثير المتغيرات التي نزع منها أنها تكشف تأثير بعض السياسات الثقافية الوطنية على معدلات الانتحار . وحتى لو احتوت هذه المتغيرات الثقافية قطعاً من الحقيقة ، من الصعب الاعتقاد - قد يقتضي في كل الأحوال إثبات ذلك باللجوء المنهجي إلى التحليل المتعدد المتغير الذي رأى دوركهايم بوصفه الأسس في تحليل وتفسير المعطيات الإحصائية - أن معدلات الانتحار مرتفعة في فرنسا وفي ألمانيا لأنه يوجد في هذين البلدين بوجوارية صعيبة واسعة تجعل بصورة خاصة إلى الارتفاع .

إن الصعوبات التي يصادفها تطبيق الطرائق الإحصائية على تحليل الانتحار وتدت نقداً حديثاً - فقد دوعلاس في الولايات المتحدة وعلى أثره بشير Dubenne في فرنسا ، لقد دعا دوعلاس ، بعد أن دفع إلى الحد الأقصى بشكوك هالبواش حول مدى صحة الإحصائيات حول الانتحار ، دعا إلى تحليل من النمط البيوعرقي والوعي ، إلى الهدف الذي عليه أن يسمى إليه عالم الإحصاء المهم بالانتحار لا يمكن أن يكون إلا إظهار تفسير الانتحار مألوفة للفرد الذي يرتكبه .

من الصعب تخيل موقع أبعد لدوركهيمس من موقع دوغلاس . لقد سعى الأول ليحس أن حوافز المتحررين هي في أي واحد أصعب من أن يتناولها التحليل وذات فائدة علمية صعبة . وأراد الثاني ألا تمثل الحوافز وحدها فائدة علمية وحسب ، وإنما أن تكون وحدها سهلة المثال اعتباراً من الوقت الذي يحكم فيه على المعطيات الإحصائية بأنها غير قابلة للاستعمال . لقد طوّر بشليز بشكل رائع المصيح المقترح من قبل دوغلاس : فانتلاقاً من مفهومة لتوزيع الانتحار ، بذل جهده لكي يبيّن أنه بالإمكان دائماً ، عندما تتوفر عناصر المعلومات الكافية ، تفسير الانتحار باعتباره جواباً على وضع معين . كل عمليات الانتحار تنجم عن كون المتحررون معاً ليسوا في فتح . يعني إند أن يفسر الانتحار باعتباره حللاً استراتيجياً ، إعطاء الفرد لمشاكل وجودية . ومع أن مثل هذه النظرية تتضمن فسطاً مهماً من الحقيقة ، فإنها دون شك ، على غرار نظرية دوركهيمس التي تعرضها ، عامة جداً في طموحها . من الصعب القول أن الانتحار ينجم دوماً عن أسباب اجتماعية ، كما أراد دوركهيمس . ومن الصعب كذلك القول بأن نظرية « استراتيجية » للانتحار يمكن أن تكون ذات مدى عام . إن النظريتين ، بأنكولهما لتأثير العوامل التي وضعها دوركهيمس و بالتصانيد المريضة ، تبيانان تسليطاً سوسولوجية ذات أساس صعب على الأرجح فيما يتعلق بتحليل الانتحار .

من الصحيح ، كما كان قد أوضح بذلك هاليواش ، أن دراسة الانتحار لا يمكن إلا أن تتمم إذا كان يقدورنا تحليل دوافع الانتحار . هذا الغرض الذي اعتقد دوركهيمس دوغلياً واجب إنكار قائده . من الناحية المثالية ، تقتضي معرفة الدوافع ، أي توزيع دوافع الانتحار والأسباب الاجتماعية المؤثرة على توزيع هذه الدوافع وكذلك على أنواع هذا التوزيع في الزمان وفي المكان . يفترض ذلك التحلي عن الرؤى في السوسولوجية التي تعتبر أن لا دوافع الانتحار ، ولا صورة عامة أسباب الانتحار المرتبطة بسبب الشخصية ، يمكن أن تشمل « وقائع اجتماعية » ملائمة ، وكذلك الرؤى في الدرية التي تعتبر أن عالم الاجتماع عليه أن يقتصر على إقنعة تصنيفية لسلوكيات الفرد التي تؤدي إلى الانتحار .

- BERNHARDT. — BERNHARDT, J., *Les suicides*, Paris, Calmann-Lévy, 1973. — BERNHARDT, Ph., « Ants ou anti-durkheimisme ? Contribution au débat sur les statistiques officielles du suicide », *Revue française de sociologie*, XVII, 2, 1976, 313-341. — CERNIAN, J.-C., *Les morts violentes en France depuis 1876. Comparaisons internationales*, Paris, var, 1976. — CERNIAN, J.-C., et ZHOLBOVA, J., « Le suicide en Europe centrale, en France et en Suède depuis un siècle », *Revue française des Affaires sociales*, XXXI, 1, 1977, 103-137. — DOUGLAS, J., *The social meaning of suicide*, Princeton, Princeton University Press, 1967. — DURKHEIM, E., *Suicide* — *PARIS*, E., *L'omicide-suicide, responsabilité juridique*, Turin, Bocca, 1884, 1925. — GIBBY, A. M., *Essai sur la statistique morale de la France*, Paris, Crochard, 1883. — HALL-WACHS, M., *Les causes de suicide*, Paris, F. Alcan, 1930. — HENRY, A. P., et SUGER, J. F., *Suicide and homicide*, New York, The Free Press, 1934. — MORRELL, E. A., *Il suicidio : saggio di statistica morale comparata*, Milan, Dumolard, 1879. Version angl. corrigée et abrégée, *Suicide - an essay on comparative moral statistics*, New York, Arno Press, 1975. — COQUENAT, J.-C., « Le comportement suicidaire et le problème de la tentative (en France et plus particulièrement dans la Seine, à partir de sources statistiques inédites) », *Revue de Sciences criminelles et de Droit pénal comparé*, XIV, 4, 1958, 885-828. — SILVER, H. C., « Durkheim's suicide »

and problems of empirical research», *American journal of sociology*, LXXIII, 6, 1958, 607-619. Trad. (franç.), « Aspects méthodologiques du socialisme », in Boudon, R., et Lazarsfeld, P. F. (red.), *L'analyse empirique de la causalité*, Paris/La Haye, Mouton, 1966, 1989, 276-291. — Tonn, R., *Le feu et la prophétie*, Paris, Laffont, 1979.

Elections

الانتخابات

الانتخاب هو إجراء يكون بموجبه أعضاء مجموعة معينة (أياً تكن غالبية الرئيسة) فائزين على تعيين فائتهم وحل تحقيق انتخابات جماعية فيما يتعلق بقيادة شؤونهم العامة . والانتخاب هو أحد المؤسسات المميزة للأنظمة الحديثة . وهو مطبق بدرجات متنوعة من العمالة والصدق في كل أنحاء العالم المعاصر تقريباً . فالقانون السوفيت يتخير نوابهم الى المجلس الأعلى ، والمواطنون الألمان كانوا يرسلون نوابهم الى الريخستاغ في ظل الرايخ الثالث . وإن غياب الانتخابات هو أمر غريب في عالم اليوم، الى حد أن القاعدة الذين يحرمون مواطنهم منها يتفخرون بصورة عامة بطرود مؤقتة ومؤسفة وخارجة تماماً عن إرادتهم . والانتخابات ليست فقط علامة مستعملة بصورة شائعة تقريباً في المجتمعات السياسية المعاصرة - مع التحفظ بالطبع كون هذه الممارسة في البلدان ذات الحزب الواحد ، أو حتى الحزب المهيمن فقط ، مع الرقابة ودكتاتورية البروليتاريا ، ليس لها نفس المعنى في الأنظمة ذات الأحزاب المتعددة والمتنافسة ، مع الحريات العامة المضمونة دستورياً للممارسة ، عبر الصحافة والتلفاز والاجتماع . ثمة العديد من المجتمعات عبر السياسة التي تسير شؤونها بواسطة الانتخاب ، فضلاً عن ذلك ، ثمة ميل جدير بالملاحظة لدى بعض التنظيمات البروقراطية التي حرمت طويلاً هذه الطريقة لتعيين فائدها باسم مبدأ التسلسل - حتى لا نقول شيئاً عن المؤسسات الرأسمالية التي كان حق الانتخاب فيها محصوراً بدقة في أصحاب رأس المال - يظهر في توجهها نحو الإدارة للشركة أو الإدارة الذاتية ، الأمر الذي ينسج مجاًلاً متزايداً للانتخاب .

هذه الحركة القديمة التي يمكننا وصفها ، إذا أردنا تقليد توكفيل (Tocqueville) ، « بالسيادية » ، واجهت كل أنواع المقاومة . بلغت للوجه الأول أنها تناقض المبدأ القديم القائل إن « كل سلطة تأتي من الله » . ولكن ميتافيزيقي ولاهوتي السيادة تكيفوا معها بسهولة تقريباً . ألا نستطيع أن نجد في القانون بصحة التعبير عن إرادة الناخبين ، سمات العمومية والتجرد المعترف بها للإرادة الإلهية ؟ إن مطلب التجرد هذا الذي يروغم الناخب على الاختيار وسطه صمت الأهواء « كما يقول روسو ، يعطي للانتخاب السياسي سمة مميزة هي عداء . فالقانون لا يتغير من أفضليته الفردية ، وإنما هو يتغير عن موقفه حيال الخير العام أو المصلحة العامة . فهو لا يقول ما يدلوه مطابقاً لمصلحته الخاصة ، وإنما هو يعلن ما يتفق مع مصلحة الجسم السياسي . إن القسم الجوهري في العقد الذي يوجهه المحافظون ، من هوبس (Hobbes) الى مورا (Maurras) ، الى الانتخابات باعتبارها إجراء لتعيين الحكام ، يتعلق بكون الناخبين هم الأفراد . ولكن ليس ممكناً أبداً

ممثلتهم كمواطنين متفصلين كفية عن مصالحهم الخاصة لكي يتفعلوا عليها المصلحة العامة ، التي ليسوا مع ذلك ولا يمكن أن يكونوا مطلعين عليها إلا بشكل ناقص .

إلا أن الانتخاب ليس مرفوعاً بكل وجهه ، من قبل النقد الحاد . فليكنه أن يبرر القاضين على السيادة ، حول قوة الأمجة ، ومظهر للمصالح ، وباختصار حول آراء وعلماءهم . وهو يشكل هيئة عملية استقصاء بالمقاييس الطبيعي . عندما كان ملك فرنسا يدعو المجالس الخاصة ، كان يدعو شعبه الطب لثمين ثمين وكذلك للتعبير عن شكره . كانت القاعدة الانتخابية للاستشارة واسعة جداً بما أن كل الناس في القرى ، كانت تفرع تقريباً . ولكن للمجالس لم تكن في رأي الملك إلا مجلساً استشارياً . لقد كان انقلاب ميرابو Mirabeau ، وأثناء الشعب هو الذي جعل منه مجلساً ذات سلطة تقريرية ونسبية . من جهة أخرى ، عندما تتعلق الانتخابات بالمهيات الوسيطة (المجالس الحرفية والمهنية والبلدية أو البلدية) ، فإنها لا تثير الاعتراض من قبل المحافظين . كانت ملكية العظم القديم ترك للذن والحرف والقطاعات والمجالس ، تنظم هيئات منتخبة . كان انتخاب حكمهم يظهر بصفة امتياز يصح الاستقلال الذاتي لهذه الهيئات . أعطيت في أن تحكم نفسها وأن تدبر نفسها . وأخيراً ، لم يكن التصويت يظهر بصفته حقاً وإنما بصفته مسؤلية مرتبطة بصلاحيات معينة أو بوضع معين . كوضع رب العائلة مثلاً ، هذه الفئة التي كان حقها في التصويت غالباً محدوداً ، لها يتعلق بإنهاء الشعب . كان التصويت يظهر بمثابة وسيلة ماسبة للاستشارة وحتى للتقرير ، عندما يتعلق الأمر بشؤون الشركات أو الهيئات غير السياسية . شرط ألا يشكل ذلك سلاحاً قالياً ضد الأوصياء الشرعيين على السيادة . إن تعداد الآراء وانقسام للمجلس إلى أكثرية وأقلية يصبحان حينئذ إجراءات مشتركة وشرعية ، فضلاً عن كونها يستعملان بشكل شبه دائم في الأنظمة الديمقراطية .

لقد سبق ، وكان Rousseau كيف أصبح التصويت ، بعد مديح طويل ، شعلاً ، وقد يكون متساوياً . تتم الشمولية عبر الإدخال المضطرب لثلاث من الناحيتين كانت مسبوقة سابقاً . إن التصويت الشامل مطبق في الولايات المتحدة منذ الاستقلال ، في أغلب ولايات الاتحاد . لكنه لم يتحقق في إنكلترا إلا بعد الحرب العالمية الأولى . كما أن البلدان التي أدخلته باكراً مثل فرنسا (أفر عام 1848) . لم يصبح فيها شعلاً حقاً إلا مع اعتراع النساء الأمر الذي لم يتم إلا عام 1945 . بالإضافة إلى أن شرط الحد الأدنى للسـ . التي خففت مؤخرًا ، سمحت في المواطنين .

من جهة أخرى ، إن مبدأ المساواة (لكل شخص صوت واحد) ، حتى ولو لم يجر إلا مؤخرًا من قبل المحكمة العليا الأميركية ، فرض المساواة بين الناخبين . إن الأصوات محصى ولا نورد . الأمر الذي يعني أنها كلها من الوزن نفسه ، دون أي تأثير بوضع الناخب وصفته . كما أن التصويت التعدد والتصويت العائلي والحق النسبي كان معترفًا به حتى عام 1946 للمطالب المدارس والقداس في جامعتي أوكسفورد وكامبردج ، في أن يصوتوا في الدائرة الانتخابية التي توجد فيها جامعتهم ، دون التأثير على التصويت الذي يستحقونه في دوائر إقامتهم . لم يعد

إلا نادر مصلبه . وكذلك الأمر بالنسبة لتعدد الميقات الانتخابية وفقاً لترجيح مقصود بمقتضى قننه
 معبته ، التي تعتبر طريقة أخرى حرق مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد . إن القانون
 الانتخابي الذي أقره بيسارك في بروسيا ، وكذلك القانون الذي طيفه القصر بقولا الثاني على
 دوما الأميراطورية ، يعتبران مثلي بارزين . الجميع يتجهون ، ولكن في عتبات مقصده ، دور
 أن يكون عدد المنتخبين في كل هيئة متساوياً أو متناهي مع عدد الناخبين المسجلين في هذه
 الهيئة . إن المساواة الدقيقة لعدد الشيوخ في الدستور الفدرالي الأمريكي تشكل وصفاً عموماً ، إذ
 أن الشيوخ ليس من المفترض أن يمثلوا المواطنين ، وإنما الولايات الأعضاء في الاتحاد ، التي تعامل
 على أساس من المساواة . ومن الصحيح أن المساواة في التصويت يمكن كذلك تعميمها بواسطة
 تقسيم الدوائر الانتخابية حيث ، بسوي و الناح الواحد في الـ 1870 ، لا عشرة ناخبين في
 المسير . سان دويس (Seme Saint-Denis) ، [كما في فرنسا كذلك في لندن - الترجمة -] ، تلزم
 للحكومة العليا الأمريكية السلطات المختصة إقامه مساواة دقيقة بين الدوائر الانتخابية فيما يتعلق
 بعدد الناخبين المسجلين . وإعادة النظر في الحسابات الأسدية بعد كل انتخاب . هل أن مبدأ
 المساواة بين المنتخبين يؤذي إلى اعتبار كل الأنظمة الانتخابية غير عادلة ، ما عدا نظام السيرة ؟ وب
 الحجة التي يبرعها ، التصويت ، ما هي جميع الناخبين لديهم حق مساوي في أن يمثلوا وضاملي العدد ،
 يعاربه هؤلاء الذين يدعوا أن المساواة أمام التصويت لا تفرح حق التمثيل النسبي
 فناخبين . وبالمثل ، يهدف الاقتراع إلى استخلاص بوزيع البراءة لديه كل المرشحين - إلا في حالة
 الإجماع - أن يحدد شكل الانقسام بين الأكثرية والأقلية . لا يمكن لنفسه أن نلقي هذه النتيجة ،
 حتى ولو لم الاتفاق . من أجل احترام المبدأ ، على عدم جعل الناخبين يتفرعون لمرشح واحد
 (الاستثناء الفردي) . وإنما نلاحظ من المرشحين حيث يصبح الاحتمال أكبر في أن تمثل جميع
 الأحزاب - إذا لم تمثل كل الأحزاب . وبالمثل ، لا يمكن للمسيح - إلا إذا حاطوا بعدم التماسك
 والتفاهة - أن يسوا سياستهم على النسبة . وإنما عليهم أن يقرروا - بالأكثرية - ما إذا كانوا يقررون
 مسألة ما أو يستبعدوها . طالما لا نعلم من الحق ، إلى قاعدة الأكثرية . فهي تغلظ فقط مهمه
 تطبيقها من ناحية الـ مسحين

وبنقد . وكان على حزب آخر من التصويت هو السيرة . في فرنسا تم أصبح الحسابات
 المنعفة سريه الاقتراع معالنه عاماً إلا مع جمهوريه الثالثة . هي ظل الملكية البرلمانية ذال
 بوربون (Monarchisme) انتابهم إلى الحكم . وفي ظل الملكة بوب . فببب ، عندما كان هو
 انصوب محصوراً بضعه مئات من الأنوف من الناخبين المؤدين لغيريه . كان إفساد الناخب
 سيلا إلى حد أن اقتراعه كان يعرف من السلطات . وقد استخدم الأميراطورية الأسدييه
 قانون الأمن لأحاد الفرد ومن السبب ، على صديق الاقتراع . كانت السلطات تعلق أهميه
 كبرى على معرفة اقتراح انتخاب ، سواء بالإفساد أو التمتع ، وذلك لشرايه أو تحويه . في
 بعد ، اعتبر القضاء من أسباب الاتهام انتهاك سريه الاقتراع الذي يبدو أنه أحد شروط
 استقامته .

يستنتج من هذا التطور التاريخي الذي استمده منطوقه العريضة ، التجاهل رئيساً .

أولاً ، يبدو الاتراء أكثر فلكر أنه الممارسة المكونة للسيادة . فالحكومة التي لا تستند الى انتخابات
قانونية يكون مشكوكاً شرعيتها . من جهة أخرى ، الاتراء هو فعل الفرد الذي يغير بحرية عن
انفصاليته فيما يتعلق بتكوين السلطات الحكومية وسياساتها . إذا ما رأينا بين هذين الاتراءحين تجدنا
منهوعين الى تعريف الانحياز باعتباره الإجراء الذي تتجمع بواسطته الانفصاليات الفردية في قرار
حائقي يمكن أن يفرص نفسه كقانون مشترك على جميع أعضاء المجموعة وأن يلزمهم ، سواء قبلوا
بمراي الأكثرية أم لا . يطرح هذا التعميم نوعين من المشاكل ، الأول منطقي ، يتعلق بصحوات
لتجميع إرادات الأفراد ، والآخر اجتماعي يحسب يتعلق بشرعية القرار الأكثرية

لقد عالج الشكل الأول كوسوروسيه (Cousin)، الذي حرص لها غليلاً كلاميكياً .
عندما يكون أمام الناخبين أن يختاروا بين مرشحين - اثنين فقط - أو برنامجين ، لا يطرح
كوسوروسيه أية صعوبة . والحق يقال ، يمكن أن يظهر (ولكن كوسوروسيه لا يفعل ذلك) أن
الافتصايات الفردية ، حتى في هذا الوضع ، تتأثر بقوة متعاقبة ، وليس مستحباً أن تكون
الأكثرية من « هارين » بواجهه أعلى قليلة العدد ولكنها معادية « بقوة » أو مثيلة « بقوة » إلى
السبب الآخر أو المرشح الآخر . (إن لم أحل مواجهه هذا الخطر في معنى الفصايات التي قد
يؤثر بشكل خطير على فئات الناخبين ، فمنع هؤلاء صباه الأكثرية للوصوفه - للطفلة أو للتشوين -
(الخ) .

وعندما يصبح النخبه امام الاختيار بين أكثر من مرشحين أو ميلتين، يظهر حطراو
اشد، الخطر الاول هو ان الاكثريه تفصل أعل ب، ب عل ج و... ج عل د، عل المستوي
المرتني، إن مثل هذه المجموعه من الافاضات عبر للتعبئة لا يمكن تصورها تقريبا، إن شخصا
يفصل أعل ب وب عل ب لديه كل الفرص كذلك لتفصيل أعل ج.

إن فائدة معارضة كوندورسييه تكمن في تبيان أن حمله من الأحكام القومية المتعديية يمكن أن يؤدي إلى أي حامي غير متعبد. ونكون الحال كذلك مما لم أبدأ سنون شحناً الأفضليات

- 23 فصلون اعلیٰ و رب علی ج
17 فصلون رب علی ج و ج علی ا
2 فصلون رب علی ا و ا علی ج
18 فصلون ج علی ا و ا علی ب
1 فصلون ج علی ب و ب علی ا

إذا تمحص هذا الاستثناء لاحظ أن أكثره ٩٩ شخصاً من ٩٩ شخصاً بمصلوناً عن ب ،
وأن أكثره ٩٩ شخصاً بمصلوناً عن ج . ولكن لا يجم عن ذلك أن أكثره ما تفصل أ عن
ج . على العكس إنه الانفصال أ ب ج لم يعبّر عنها سوى اثنين من ٢٥ شخصاً . ولا يمكن لأي من
المراجعين أن يعبّر مفصلاً عما على الآخرين . إن اختيار الخياحي هو محمد . إذ هو ما على الأقل
محقق هذا التمهض عن طريقه اختياراً بالزوج . ذلك أما ستظيم اعتبار الخيال أو عد نال أكثره

سبة من الأصوات . ولكن هذا التخصص يلغي الصعوبات التي يثيرها كوندورسيه أثناء إلغاء التمييز بين أفضليات الرتبة الثانية والرتبة الثالثة .

يمكننا أن نصيف الـ معارضة كوندورسيه حالة ظاهرة أكثر تعقيداً ولكنها تبرز كذلك الصعوبات التي يثيرها تطبيق قاعدة الأكثرية . لنفترض أن هيتلا الانتخابية للزعامة من 99 شخصاً تدلي بالأفضليات التالية :

23 يفضلون أ على ج و ج على ب ١

١9 يفضلون ب على ح و ج على أ ،

١٥ يفضلون ج على ب وب على أ ٢

3 يفضلان ج على أ و أ على ب .

في هذه الحالة تكون الأفضليات إجماعية متعمدة . فحصة أكثرية تفصل ج على ب وب على أ و ج على أ . يمكن إذن اعتبار ج معضلة جماعياً . ولكن تقتضي للملاحظة - وتلك معلومة ثانية - أن ج هي أحد الخيارات الثلاثة التي لا تأخذ غالباً للركز الأول . هل يقتضي في النهاية تفصيل الإحصاء على أساس الزوج على إحصاء أفضليات الرتبة الأولى ؟ إن السؤال والخلف يقول ، دون جواب ، إذ إن الطريقة التالية إذا تطورت بالنسبة للأولى على حسارة المعلومات يقتضي أن نرى في الأولى تعاليم بالاستقاط معلومة قد تكون جوهرية وقد تزيل كل صعوبة ، ولكنها متعمدة البلوغ ، هي قوة الأفضليات .

هذه المعارضة الثانية لها في الوقت نفسه فائدة أدت الانتباه إلى نقطة جوهرية هي : شبه طرق عديدة - وبالفعل يوجد عدد مهم من الطرق - لإحصاء استثناء وتطبيق قاعدة الأكثرية . والسؤال هو إذن : ما هي الطريقة المناسبة لتجميع الأفضليات الفردية وتحويلها إلى نظام جماعي ؟ قدم آرؤ Arrow على السؤال ، جواباً أثير صيغ الحدود التي تكون قاعدة الأكثرية صحيحة ضمنها . يضع آرؤ خمسة شروط . إن قاعدة تجميعية مقبولة يجب أولاً أن تسمح بتعريف نظام للأفضليات الجماعية يكون قابلاً للتطبيق ، أي أن تكن الأفضليات الفردية على القاعدة أن تعكس من جهة أخرى ، أفضليات الأفراد . ثالثاً ، لا يبدى الأفراد رأيهم إلا فيما يتعلق بالخيارات المعروضة عليهم فعلياً . يعني إذن ألا يتأثر التجميع بأفضلياتهم ، حول د بدلاً من نسبة د . ويؤكد الشرطان الرابع والخامس : أن النظام الجماعي لا يمكن أن يعرض ، ويعتقد بأنه لا يمكن أن يفرض من قبل د مرشد د .

هذه المسيرة المحض منطقية تسمح بتفهم مخاطر ظهور آثار متحرفة حللنا مثلث عنها . إنها تسمح إذن بالإشارة إلى أن مبدأ الأكثرية في حالات عديدة ، لا يسمح باستنتاج لإرادة عامة . يعني إذن أن مصدر كعب يمكن لقاعدة عرصة للنقاش إلى هذا الحد ، أن تعتبر بمثابة مصدر لإلزام يعمل من الأفراد الإلزامي قانوناً ومن الأفراد مواطنين . يمكننا بهذا التحول بسلسلتين من الأسباب ، أولاً ، في التراث السياسي الغربي ، إن ما يضمن شرعية القانون ويميزه عن مجرد الأوامر ، هو طابعه غير الشخصي . يمكن رده إلى مصدر إلهي أو اعتباره مشارك في جوهر لإرادة الذين يخصصون

له . وفي أي حال من الأحوال ، لا يمكن أن يقوم على هوى أو مصلحة فرد أو فئة معينة . انطلاقاً من هذا التوحيد السليبي ، الذي يحدد ما ليس قانوناً وما لا يمكن أن يكونه ، ليس ثمة ضرورة منطقية بأن يكون للأكثرية حق الأمر على الأقلية . لقد أشار ليراليون مثل بيليم كوستانت (Benjamin Constant) ونوكفيل (Jacques) إلى أن استبداد الأكثرية يكون فوق طاعة الأجهال مثله مثل طغيان الفرد .

من أجل تصير الشريعة التي ترتبط بالأجراء الأكثرية ، يقتضي إذن أن نأخذ بالحسبان ليس فقط التحولات والدينية أو الفلسفية المقترنة بها ، وإنما كذلك اتساع المجال الذي تطبق فيه سلطته القضائية . إذا كان يتعلق بتأنيق اقتراح واحد انبهار وإزدهار ، حيلة أو موت الأفراد الذين يشكلون الأقلية ، يمكننا أن نوقع ميلهم إلى رفض قرار الأكثر عدداً . أما إذا طام على العكس ، تحديد بين مصالح الأفراد وما يمكن أن تقرره الأكثرية ، تصبح إرادة الذين كسروا الانتخابات مقبولة من قبل الذين خسروها ، بمقدار ما لا تضع النتيجة مصالحهم الحيوية موضع البحث . بالمعنى القوي للكلمة . وإذا كان أمام الخاسرين فضلاً عن ذلك ، الفرص والأمل بأن يصبحوا الرابحين في زمن قريب فإنهم يتحملون معاناتهم بسر . وإذا كانت هزيمتهم في انتخابات معينة لا غمهم ، حتى خلال الفترة التي يكونون فيها في الأقلية ، من أن يصبحوا الفائزين في انتخابات أخرى ، فإن هذا التسويع في الرهانات يسمح لهم بالقبول بمبدأ التساوي . ولحجراً ، إذا كانت السبلة الثبته من قبل الأكثرية قد توجت بشكل متصف بالانتصارات وحقت بالإجماع الأعراس التي أعلنتها ، يصبح مرجحاً الانضمام السريع تقريباً لقمة واسعة إلى حد ما من الأقلية إليها . إنها إذن طبيعة العلاقات بين الحكومة والمعارضة التي تفسر طبيعة العلاقات بين الأكثرية والأقلية . هذه العلاقات المكثمة للتحريه التاريخيه وللنفسه في استراتيجيات أعدها الفن السليبي . حتى ولو كانت الانتخابات أبعد من أن تستخلص دائماً الإرادة العامة بالمعنى الدقيق للكلمة ، يمكن للأكثرية أن تقرر بصورة شرعيه عن الجسم السليبي بكامله ، شرط ألا تنشر الأقلية بأنها مقهورة وبأن تكون السياسة الموضوعه موضع التخيذ من قبل الأكثرية قليلة للتطبيق . هذان المعياران يجعلاننا ندرك المشكله المؤسسيه لقاعده الأكثرية .

- **Bibliographie.** — ARROW, K. J., *Social choice and individual values*, Londres, New York, J. Wiley & Sons, 1951, 1963. — BARTHO, P., *L'enseignement du suffrage universel*, Paris, PUF, 1946. — BLACK, D., *The theory of committees and elections*, Cambridge Univ Press, 1958. — BOIS, P., *Peuples de l'Orient : des structures démocratiques et sociales aux options politiques depuis l'époque républicaine dans le Soudan*, Paris, Flammarion, 1971. — BUCHANAN, J. M., et TULLOCK, G., *The calculus of consent : logical foundations of constitutional democracy*, Ann Arbor, Univ. of Michigan Press, 1962. — CHABRAY, J. P., *Le suffrage politique en France. Actions parlementaires, élections présidentielles, référendums*, Paris, Mouton, 1965. — DALL, R. A., *A preface to democratic theory*, Univ. of Chicago Press, 1956. — DUVERGER, M., *L'influence des systèmes électoraux sur la vie politique*, Paris, A. Colin, 1950. — FAVER, P., *La décision de majorité*, Paris, Presses de la Fondation nationale des Sciences politiques, 1978. — GOCUREL, F., et GRIMES, A., *La politique en France*, Paris, A. Colin, 1964, 1970. — GOCUREL, F., *Géographie des élections françaises de 1870 à 1951*, Paris, A. Colin, 1951, 1970. — GRANGER, G., *La mathématique sociale du Marquis de Condorcet*, Paris, PUF, 1956. — GUILLAUD, G. Th., « Les théories de l'intérêt

général et le problème logique de l'aggrégation », *Économie appliquée*, V, 4, 1952, 501-551. Reproduit in GUTHRIE, G. Th., *Éléments de la théorie mathématique des jeux*, Paris, Dunod, 1968, 39-109. MONTEAU, J., « Les origines religieuses des techniques électorales et délibératives modernes », *Revue internationale d'Histoire politique et constitutionnelle*, Nouvelles séries, 1953, 3, 106-148. ROSETHAM, S., *Church, elections, parties approaches to the comparative study of the process of development*, en collaboration avec CARRSALL, A., TONGUE, P., et VALLIN, H., Oslo, 1970; « Mass suffrage, secret voting and political participation », *Archives européennes de Sociologie*, 1961, 1, 152-154. . . SAVANUR, Ch., *Electoral reform in England and Wales - the development and operation of the parliamentary franchise, 1832-1885*, New Haven, Yale Univ. Press, 1915. SIEGHEIM, A., *Tableaux politiques de la France de l'Ouest sous la III^e République*, Paris, A. Colin, 1913, Genève, Slatkine, 1980. STODTELL, A., « Comment reconnaître la valeur générale ? », *Revue française de sociologie*, XVII, 1, 1976, 3-11.

Diffusion

الإنتشار

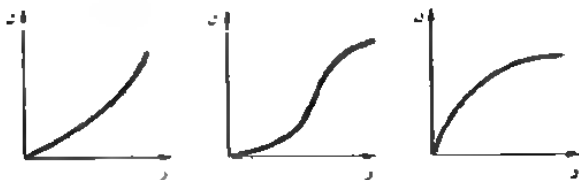
إن الإنتشار هو العملية التي يتم بواسطتها نشر معلومة صحيحة أو معلومة (إنشاعة على سبيل المثال) ، أو رأي أو موقف أو ممارسة (مثلاً استعمال تقنية زراعية جديدة أو ممارسة مائة للعمل) بين مجموعة معينة من الناس .

في حالات بسيطة ، يمكن لعمليات الانتشار الاحتمالي أن ترتدي بنية شبيهة تقريباً ببنية العمليات التي تتم ملاحظتها في العالم الفيزيائي أو البيولوجي . وهكذا ، لنفترض أن إشاعة تنتقل من شخص إلى آخر في وسط مكثف عديم ومتناسق . في هذه الحالة تكون للريادة المتتابعة لعدد الأفراد الذين علموا بالإشاعة الفرص لأن تكون متناسبة تقريباً مع عدد الأشخاص الذين سن وأعلموا $D_n / D_{n-1} = C$. إن هذه العملية ذات مظهر أسّي (أنظر الرسم البياني) كان : (Tardar) يفسر بشكل أساسي ، يمثل هذا النمط من العمليات في كتابه قوانين التشبه ، عندما يتحدث عن « اضطراب رياضي » . لنفترض الآن إزاء مجموعة سكانية ذات حجم محدود في هذه الحالة ، تكون ريادة عدد الأشخاص الذين أعلموا في كل لحظة متناسبة في أن واحد مع عدد الأشخاص السابق علمهم والذين يمكنهم بالتالي ، أن يعلموا أشخاصاً ثالثين بطورهم ، ومع عدد الأشخاص الذين لم يتم إعلامهم بعد وبالتالي قابلين لأن يعلموا $D_n / D_{n-1} = C$. حيث تمثل D_n مجموع السكان الكامل ، و D_{n-1} عدد الأشخاص العاملين ، و C ثابتة . إن مثل هذه العملية ذات مظهر رياضي (أنظر الرسم البياني) عندما تكون صغرة (فيكون هم الذين أعلموا) ، فإن سرعة D_n / D_{n-1} للعمليات تكون صغرة ، ومن ثم تنمو بانتظام وتصل إلى قيمة قصوى عندما $D_n / D_{n-1} = 1$. ثم تنبسط بانتظام وتقبل نحو الصفر بمعدل ما تقبل $D_n / D_{n-1} = 0$. وهكذا ، يكون للمحنق المثلث للعمليات (تغير D بمعدل S ، إن العملية الرياضية هي عملية أساسية في علم الاحتمال (إن ريادة عدد الأشخاص المصابين بالعدوى يكون متناسباً مع عدد العناصر المعديّة ومع عدد الأشخاص غير المصابين وهم بالتالي قابلين للمعد) .

لنحصر العمليات الاجتماعية مظهر رياضي تقريباً . كما أن بعض الدراسات حول نفي التجديدات الزراعية تظهر عمليات من نمط رياضي (راجع هامبلن Hamblin - ميلو -

(Miller) . وفي حالات أخرى ، لا تخضع عملية الانتشار الى فرصة العلوى الداخلة في المثلين الأولين . لنفترض أن رسالة سوف « تنشر » بطريقة متكررة عبر الإذاعة أو الصحافة ، وأن هذه الرسالة ليس لها إلا حظوظ قليلة لأن تتغل من شخص الى آخر ، كما تكون الحالة بين مجموعة من الأفراد لا تقيم إلا علاقات قليلة فيما بينها . في هذه الحالة ، ثمة عرض لأن تكون زيادة عدد الأشخاص الذين يعلمون في كل لحظة متناسبا مع عدد الأشخاص الذين لم يعلموا بعد ، $د ن / د ز = ج (ن - ن)$ ، في هذه الحالة ، تكون السرعة « الأتية » للعملية (المشتقة كل لحظة في المنحنى التمثيل للعملية) في حدها الأقصى عندما تكون $ن = صفر$ ، ثم تتناقص بانتظام ، وغبل نحو الصفر بمقدار ما تميل $ن$ نحو $ن$ (أنظر الرسم البياني)

$$\frac{د ن}{د ز} = ج (ن - ن) \quad \frac{د ن}{د ز} = ج ن (ن - ن) \quad \frac{د ن}{د ز} = ج$$



رسم بياني : ثلاثة نماذج لنسبته للانتشار

إن الحالات الثلاث للتكاثف التي جرى وصفها نغترص أناساً من الأفراد المتجانسين . في المثلين الأولين ، يترص بالإصاغة الى ذلك شبكة من العلاقات المتعاضة ، حيث يكون لكل فرد نفس المقدار من العرض لأن يتم إعلامه من قبل أي واحد من أمثاله . إن مثل هذه الفرصيات لقبولة في بعض تطبيقات علم الخواص ، تكون أقل صحة بكثير في نطاق علم الاجتماع ، حيث يقتضي بصورة عامة الأحاد بالحساب المرس الاجتماعي وتأثيرها على عمليات الاتصال وانطلاقاً ، الانتشار وهكذا ، في دراسة من انتشار الأدويه في الوسط الطبي ، لاحظ كولاي Kermack ومساعدوه أن العملية الاجتماعية تتصع لنموذج معقد لا يرتبط بأي من النماذج الثلاثة البسيطة . ظهرت حينئذ في بالهم فكرة فصل مجموع الأطباء الذين راعبهم الى فئتين هما : الأطباء الممارسين في إطار عبادة خاصة من جهة ، والأطباء الممارسين في إطار المستشفيات من جهة أخرى . حينئذ برهنوا على أن عملية الانتشار في المجموعة الثانوية الأولى ، تخضع للنموذج ، $د ن / د ز = ج (ن - ن)$. في هذه الحالة ، يؤدي الوصع للؤسستي للأطباء الى أن يعلموا بالتجديدات اللغوية ، تحديداً بواسطة النشرات الإعلانية والمعلومات التي تحتويها الدوريات المتخصصة التي يظفروها . أما فيما يتعلق « بالعلوى » ، أي الإعلام بواسطة العلاقات الشخصية ، فهي محدودة . فهي كل لحظة ، يترايد إذن عدد الأطباء الذين يستعملون الحديد ، بصورة عامة ، بشكل متناسب

مع عدد الأطباء الذين لم يتوجه بعد . أما في إطار للمستشفيات فعل العكس ، نلعب العلاقات الشخصية دوراً مهماً . من السهل والعيد بالنسبة لطبيب أن يستشير زملاءه قبل استعمال الدواء الجديد . إذن ، لعملية تبني الجديد بنية عملية الطوى : إن زيادة عدد المتحولين كل لحظة ، يكون متناسباً في آن واحد مع فئة المتحولين وفئة غير المتحولين $20/20$ ح (10 - 2) .

من الممكن أن تتبع ظاهرات كثيرة متعلقة بطرق اللباس . نملاذج مركبة من هذا النمط . ولكن هذه الإمكانيات لم يتم التحقق منها على حد علمنا . من الثابت أن صيغة معينة تبدأ في كثير من الحالات ، بالنمو داخل فئات اجتماعية معينة سبياً . غالباً ما تكون التجهيزات في الألبسة ، على الأقل سبب منها ، حكراً على « نجبة » اجتماعية . وفي داخل هذه النجبة ، من المرجح أن سير عملية الانتشار يكون غالباً من النمط « المعطي » (النموذج الثاني) . ثم نوضح في الأسواق سحر مطابقة للتجهيز تكون أسهلها معقولة . ولا يتم تبنيها بعملية « العدوى » الشحوب وإنما لأنها « عمت » بواسطة واجهات المحال والمجلات . وإن العملية المتعلقة بمرحلة الانتشار الواسع تتبع حيزاً على الأرجح العملية الأولية من النمط الثالث . ولكن العملية الاجتماعية تكون معقدة في هذه الحالة ، لأن الجديد ، بمقدار ما يتشرب ، يفقد في نظر « النجبة » ، وظيفته باعتباره تمييزاً اجتماعياً . ربما أن هذا الأثر يكون متوجهاً من قبل للتخمين يتم إطلاق إنتاج جديد . وتستمر عملية انتشار الانتاج الأول إلا أن تشابكاً معيناً يحصل : يبدأ حلقه بالحلول عمله في السوق . ويؤكد تتبع هذه العمليات مستوى تمحيصياً لظواهر دورية ، تعطي جزئياً دورات حياة الانتاج المتتالية .

من المرجح ، كما أوضح مؤلفون مثل بلرنتو *Blarinto* وتاردوسوروكين *Idonokan* ، أن ظاهرات طرق اللباس وكذلك ظاهرات ثقافية أو ذات علاقة بالأفكار ، تخضع لعمليات ذات بنية مشابهة لما وصف سابقاً ، ونسجد بالتالي ، صلباً دورياً

في الأمثلة السابقة ، افترضنا أن التجهيز أو الإعلام الذي يدرس انتشاره ، تم قبوله منذ أن عرف . ويتجهيز أكبر ، يمتدح النموذجان الأول ، من النمط « المعطي » ، أن القاء بين ناقل المعلومة والشخص الجاهل لها يكون فعالاً . في النموذج الثالث ، يمتدح أن مصدر المعلومة فعال . ثم صبح أخرى أكثر معقيداً لهذه النماذج ، تدخل فرصيات اجتماعية . يمكننا الافتراض على سبيل المثال ، أن فعالية اللقاءات أو ، بتعبير آخرى ، أن مقولة التجهيزات أو المعلومات تصبح لتوزيع معين (10 ، 20 ، 30 ، 40 ، 50 ، 60 ، 70 ، 80 ، 90 ، 100) ، أشخاص عليهم أن يحفظوا بالتوالي 10 ، 20 ، 30 ، 40 ، 50 ، 60 ، 70 ، 80 ، 90 ، 100 ، لقاءات قبل أن يقتنعوا بقبولها . يمكننا نسبق هذه الفرصة مع فرصيات خاصة بتأثير البس الاجتماعي على احتمالات اللقاء . إن نملاذج من هذا النمط ، تأخذ أحياناً شكل نملاذج مطردة . ثم استعمالها بنملاذج في مجال تميم التجهيزات الزراعية . وهكذا ، نجح هارمرستراند *Harmerstrand* على نسجد بدقة معطيات خاصة بتعميم تجميع تجميد راعي في السويد ، مفرصاً توزيعاً بسيطاً لمقولة التميز وبناء احتمالات اللقاء جعل التباع الجبرائي .

إن النماذج الثلاثة السابقة والتعبيرات المختلفة التي يمكن استنتاجها منها ، لا تستند بمجموعه

المنتجات الأولية الخاصة بالانتشار . إن سياق التسليح ، وزيادة الطلب على العلم ، والسعي للعمم لزيادة الانتاجية ، لا تنجم عن ظاهرة عسوى (مخارج من النوعين الأول والثاني) ، ولا من ظاهرة حفر انطلاقاً من مصدر خارجي (مخرج من النمط الثالث) . في جميع هذه الحالات ، يكون الانتشار نتيجة للتنافس بين الفاعلين ، باعتبار أن كلاً منهم لديه مصلحة في أن يكون أفضل نسلحاً أو أكثر علماً أو أكثر إنتاجاً من جاره . يجمع القائل في التصرفات إذ من بية نظم التجميع المتبادل التي تربط الأفراد ومن الاستراتيجيات التي نعرصها عليهم ، أو على الأقل ، التي تخضع عليها . وفي حالات أخرى ، إن التنافس في الآراء والتصرفات يجمع ببساطة عن قائل الأوضاع أو المصالح : « إننا نرى في هذه المرحلة الأولى بكاملها [من الثورة الفرنسية الكبرى] ، الوحدة الكاملة القائمة بين كامل أعضاء الفئة الثالثة ⁽¹⁾ ، لأن المصلحة الطبقية والعلامات الطبقة وتوافق للواقف ، وتوافق الشكاري في الماضي ونظام الحرف المخلقة ، كانت كلها تجمعهم ويتأسكون معاً وتضع في طريق واحد الأمكنة الأكثر تنوعاً ، وحتى هؤلاء الذين لا يتعلمون إلا قليلاً حول السلوك المستقبلي الواجب اتباعه وحول الهدف الواجب تحقيقه في المستقبل » (توكفيل *L'Ancien régime et la Révolution* , II, p. 127. Loc. citée).

توحي هذه الأمثلة بملاحظة عامة ، وهي أن تحليل عملية الانتشار نعرض نظرية ملائمة لعمليات علم الاجتماع الضيق الذي تشكل أساساً له . فلا يستطيع إلا في بعض الحالات فقط ، إدخال الفرضية البسيطة للعسوى ، لوه للمحاكاة ، على حد قول تارد . وينطبق هذا النحفظ على ظاهرات الاستهلاك نفسها . لو كان المستهلكون سلبون إلى هذا الحد الذي يزعمه بعض علماء الاجتماع ، فبما لا عسر ، كما يلاحظ ذلك ليندبك (Lindbeck) ، فقل سبة كبيرة من المنتجات التي أطلقت في السوق . في الواقع ، إن نهى سلعة جديدة لو تمديد معين من قبل أحد الأفراد ، فافراً ما يكون سلباً (راجع مقالته التكميل) .

ونجس دراسات عديدة أن عملية التبني أو الرفض تسبقها مرحلة استكشافية بأحد خلافا الفرد ، إما المساندة وإما النصيحة لدى بعض شبكات الأعلام . المحيط المباشر في المجتمعات الصناعية (كفر - Koser - ولارارسفيلد Lindarsfeld) ، والشبكات المحلية ، في المجتمعات التقليدية (لين - Lin - ومورت - Mout) . وفي كلا الحالتين ، إن النعوى إلى المحيط المباشر يسمح ، بأقل كلفة ممكنة ، بتقليص الشك والمخاطر المتعلقة بتبني تجديد معين .

وكما أننا نميل أحياناً إلى تصوير ظاهرات الانتشار انطلاقاً من فرضية ميكروسيولوجية للتقليد السليبي ، نلاحظ كذلك أحياناً أن ظاهرات عدم الانتشار يتم تفسيرها انطلاقاً من فرضية المقاومة السلبية للتغيير . وهكذا ، يصير مرافقون عديدون انخلاق بعض حملات نشر الوسائل للتعلم بالحمل أو الطرق الروايع الجديدة في البلدان النامية انطلاقاً من مفاهيم مثل « مقاومة التغيير » أو « عبء التقليد » . إلا أن تحليلاً أكثر دقة في حالات كثيرة ، يبرهن أن « عبء

(1) هذه الفئة الثالثة كانت تشكل في فرنسا ٣٠ مليون ترويس 1789 . كل أبناء المجتمع الرسمي الذين لا يتمتعون أي طبقة اجتماعية ولا كهنوس . (الفرغم) .

التقليد ، يترجم فقط خيالات واقتراحات للراغب ، وإن الأشخاص أنفسهم لديهم أسباب وجهة
 « لقائمة التعبير » . وهكذا ، في الهند ، يمكن عالياً تفسير « المفارقة » السرحمة للرفلية على
 الولادات ، بالصعوبات التي قد يؤدي إليها تجميخ عدد الولادات بالنسبة للمستثمر الزراعي .
 كما أن أيتس (Epsrem) قد لاحظ أن « الطريقة اليابانية » في زراعة الأرز (التي تؤمن أولاً لا
 بسنهان بها في الانتاجية بالنسبة للطرق التقليدية المستعملة من قبل المزارعين الهود) انتشرت
 بسهولة في بعض القرى ولكنها رفضت في أخرى . وقد سمح له تحليل دقيق حل الطبيعة بالتحرف
 على هذا الفرق . فاعتبراً من سمات الأريمنيات طورت الإدارة الهندية برنامجاً للري كانت له آثار
 إيجابية . فقد ساهم في تحديث المراعة وفي رفع مستوى الحياة للملاحين ولدى في السهولة لل
 الانتقال من اقتصاد الكفاف الى اقتصاد التبادل . ولكن اثره الاجمالي ثابت وفقاً لأغاط القرى .
 في القرى « الرطبة » (التي تملك نسبة كبيرة من الأراضي المروية أو الغاطلة للري) ، أدى
 التحديث الى رفع مستوى الحياة ولكنه حافظ على الروابط المعقدة بين التنظيم الزراعي والتنظيم
 الاجتماعي ، لو بين علاقات الانتاج والعلاقات الاجتماعية وفقاً للتعبير الماركسي . أما القرى
 « الجافة » (القرى التي تملك قليلاً من الأراضي المروية أو الغاطلة للري) فلم تسلم لبدء
 الاستعادة مباشرة من الري . ولكن التغيرات الاقتصادية المحيطة دفعت فلاحي القرى الدفة الى
 البحث عن مشاطما في الخارج ، وإلى تطوير مشاريع لمعالجة الحبوب ، الخ ، مؤدية بالاجمال الى
 ريادة مهمة في الرباط بين هذه القرى والمنطقة المحيطة . وبالتالي ، وجدت العلاقات الاجتماعية
 التقليدية داخل القرى ، نفسها متغيرة ومشحولة بالعلاقات الاجتماعية الجديدة الناجمة عن اندماج
 القرية مع محيطها . ذلك أن الانتقال من الطريقة الهندية الى الطريقة « اليابانية » في زراعة الأرز
 انطوت بالتحديد على روال علاقات الولاء الشخصية بين الملاحين والمبوين ، وكذلك زوال
 التسلسلية الداخلية في مجموعة للمبوين . في داليا (Dulena) ، القرية الحقة ، كان للمستثمر
 يستطيع بسهولة الشروع في إعادة تنظيم فرق العمال الزراعيين المسؤولين عن زراعة القطن
 وحصاده . أما في وانغالا (Wangala) القرية الرطبة ، كان مثل هذا التنظيم مستحيلاً عالياً ، إذ
 كان أعضاء فرق العمال مرتبطين بالمستثمرين بعلاقات ولائية معقدة ، وراثية عالياً . إن آثار تطور
 الري على العلاقات الاجتماعية جعلت من حقول فعل الملاحين في وانغالا وداليا شي مختلفاً تماماً .
 فالطريقة « اليابانية » انتشرت إذن بسهولة في القرى « الجافة » حيث كانت هذه العلاقات
 الاجتماعية متعصبة بقوة ، ولكنها لم تنتشر في القرى « الرطبة » . تبوي هذه الأمثلة أن تحليل
 عمليات الانتشار (أو عدم الانتشار) ، يفترض أن توصف بدقة حقول الفعل التي يتحرك
 الماحطون في داخلها .

إن المباني النهائية التي نتخلص من التحليلات السابقة ذات تطبيق عام ، وهكذا ،
 يتبادل دانيال بلي (Daniel Bell) في دراسة مجلته له ، لمدا لدى الكشف عن قطائع السلبية ،
 اعتباراً من سنوات الأربعينات ، الى رفض فلس الأيديولوجيا الماركسية من قبل المثقفين الأميركيين
 الذين كانوا مؤيدين إليها في الفترة السابقة . ويكتب المؤلف أهمية أكبر كون ما كشف عنه لم
 يزد الى الرفض منه في بلدان أخرى . يعتبر بلي (Bell) أن الكشف عن معضلات التشغيل كان

و فعلاً ، لأنه توافق مع ظاهرتين . فقد ظهرت في حقبة بدت فيه الحركة النقابية الأميركية التي كانت خلال وقت من الأوقات من النمط السبلي والأيدولوجي ، متوجهة نهائياً نحو حركة نقابية تأخذ بمبادئ الضلوع والسوق . وفي الوقت نفسه ، كان وخوف الحزب الشيوعي الأميركي في صف موسكو قد أدى إل وقف مفاجيء لنشوء . وهكذا وجدت الأيدولوجيا للماركسية نفسها مستهدفة من جميع المؤسسات السياسية والنقابية التي لها أهمية في الحياة السياسية للبلد . واعتبراً من هذه الفترة تم إفراغ الولاء للماركسية من المعنى الذي كان يمكن أن تتضمنه في الحقبة السابقة . أما وضع المثقفين الفرنسيين عام 1945 ، فقد كان بالتأكيد مختلفاً تماماً . الحزب الشيوعي حارب هام ، وقد اكتسبه مشاركته في المقاومة زيادة في الشرعية ، والحركة النقابية تستند على الأقل جزئياً إلى الأيدولوجيا للماركسية . لذا احتفظوا بالكثف إلى الماركسية معناه . إن حقول الفعل الخاصة بالكثف الأميركي والكثف الفرنسي عام 1945 (كما هي كذلك عام 1970) كانت مختلفة تماماً . لذلك تم انتشار الرغص للأيدولوجيا الماركسية بونائر مختلفة في فرنسا والولايات المتحدة (راجع مقالة المعتقدات) .

قد نجد توضيحات في نص الاتجاه لدى كافن (Kahn) الذي يبين بوضوح كيف أن انتشار المادح العلمية الجديدة يخضع لعمليات متأخرة سبب أهمية النماذج القائمة في بناء حفل فعل الباحثين (راجع مقالة المعرفة) .

إن هوانين نفرد للمحاكاة تمسّر ظاهرات الانتشار الاجتماعي انطلاقاً من فرعوية المحاكاة . و ظاهرات عدم الانتشار انطلاقاً من فرعوية العرف التكميلي . لقد استبدل علم الاجتماع الحديث هذه الصورة البسيطة والآلية بصورة أكثر تعقيداً بكثير : إن انتشار أو عدم انتشار شئ ما ، أو موقف أو ممارسة يتم إدراكها باعتبارها الأثر التجميعي لأفعال فردية متصلة ، تتعلق هذه الأفعال الفردية بحقل فعل الأفراد ؛ كما أن حقول فعل الأفراد يتم تحديدها جزئياً بواسطة مسطحات نبوية . إن تحليل ظاهرة انتشار أو عدم انتشار ، نعتري (إن معرفة هذه الحقول الفردية . ولا يمكن ، إلا في حالات بسيطة ومنطرفة إعادة ظاهرات الانتشار وعدم الانتشار إلى آثار المحاكاة والعلوى ، أو اعتبارها نتاج التقليد والعرف أو مقاومة التعبير) .

نسمح هذه الملاحظات بالاعتداد عن النزاع بين الانتشاريين والوظائفين . هذا النزاع الذي اكتسب الصفة الرسمية على لرؤية الأنثروبولوجيا يظهر بصورة شبه رسمية في الكثير من منشآت علم الاجتماع . وهو يرد إلى سؤال هام : هل يقتضي إدراك التغيير باعتباره « أساساً » خارجي المصدر أم داخل المصدر ؟ ويمكن استمرار النزاع للبرصة على أن سؤال كهذا مطروح بشكل سيء . ولا يمكن الحصول على جواب هام . من لؤكده ، أن تعميدها محتملاً لا يمكن تبينه إلا إذا كان الوسيط المستقبل جاهزاً لتلقفه . في العصر الوسيط ، لم يتم نبني عوارث السكة الحديد ، على الرغم من فوائده على مستوى الانتاج ، في المناطق ذات الكثافة السكانية الضخمة ، إذ إنها كانت تخرص أن المزارعين يستطيعون تجميع ثباته ثيران مقرونة . وفي المناطق التي لم تعرف فيها الأحفنة ، كان الرغص قليل الحظ بالوجود . ولكن ، إذا كان نبني التعميده يرتبط شروط داخلية في نظام

الاستقبال ، فإنه لا يفترض أن يكون التغيير ، وأن يكون بالضرورة داخل الصلابة . نتج التغييرات أحياناً من الحركات الداخلية لنظام معين . ولكن يتم تبنيها أحياناً لأنها : 1 - متوفرة . 2 - وتنتج فوائد (مثلاً ، ربح في الإنتاج) ، 3 - وتتصادف شروطاً داخلية مناسبة . في هذه الحالة الثانية الباهرة ، لا يمكننا الاكتفاء بال تأكيد أن تبني التجديد ينجم عن الحركات أو الصلوات الداخلية للنظام .

- **Bibliographie.** — BALEY, N. T. J., *The mathematical theory of epidemics*, Londres, Charles Griffin, 1957. — BELL, D., « The mood of three generations », in BELL, D., *The end of ideology. On the extinction of political ideas in the 1950s*, New York, The Free Press, 1960, éd. rev. 1965, chap. XIII, 299-314. — CHENEAUX, M., *Les changements du système social en France, 1910-1914*, Paris, PUF, 1982. — COLEMAN, J. S., Katz, E., et MARSHALL, H., *Medical innovation. A diffusion study*, New York, Bobbs-Merrill, 1966. — ELLIOTT, T. S., *Demographic development and social change in south India*, Manchester, Manchester University Press, 1962. — HAGSTRAND, T., « A Monte-Carlo approach to diffusion », *Archives européennes de sociologie*, VI, 1, 1965, 43-67. — HAMILTON, R. L. et MILLER, J. L. L., « Reinforcement and the origin, rate and extent of cultural diffusion », *Social forces*, LIV, 4, 1976, 743-759. — KATZ, E., et LAZARSFELD, P. P., *Personal influence. The part played by people in the flow of mass communication*, Glencoe, The Free Press, 1955, 1965. — LEE, N., et BURT, R. S., « Differential effects of information channels in the process of innovation diffusion », *Social forces*, XXXIV, 1, 1975, 256-274. — LINDSAY, A., *The political economy of the new left : an outsider's view*, New York, Harper & Row, 1971. Trad. franç., *L'économie politique de la nouvelle gauche*, Paris, Mares, 1973. — RAYMOND, A. et REINHOLD, L. T., « On the mathematical theory of rumor spread », *Bulletin of mathematical biophysics*, XIV, 1952, 375-383. — SARTRE, G., « The Modern », in Sartre, G., *Philosophische Kultur Gesamtheit*, Leipzig, Klinkhardt, 1917, 29-64 (*Philosophische-Soziologische Bibliothek*, Band XXVII). — SARTRE, P. A., *Social and Cultural dynamics*, New York, American Books, 1937-1941, 4 vol. ; version abrégée en 1 vol., Boston, Extending Horizons Books, 1937, Boston, Porter Sargent, 1937, 1970. — TAUBER, G., *Les lois de l'imitation. Étude sociologique*, Paris, F. Alcan, 1909 ; 3^e éd. rev. et augm., 1900, Paris/Geneve, Slatkine Reprints, 1979. — WOLF, E. R., « The study of evolution », in ZERMELO, S. N. (ed.), *Readings in social evolution and development*, Londres/Paris, Pion/Gaussen, 1978, 179-198.

Utopie

الأوتوبيا (الطوباوية)

تدب عبارة الأوتوبيا في الوقت نفسه حل نوع أدبي ونوع من السياسة الخيالية ، وكذلك على تحقيق شكل من التنظيم الاجتماعي عالياً ما يكون إكراهياً وأحياناً فظاً ، يفترض أن يتجسده مثل ما يشتهر بأنه جيد بصورة مطلقة .

يظهر التوجه الطوباوي في كل مكان تقريباً وبصورة دائمة تقريباً ، ولكن أبداً يمكن تنوع معتبراته ، فانه يمتلك بعض السمات التي يمكن التعرف عليها بسهولة . أولاً تتكون الأوتوبيا بمواجهة القيم المهيمنة للمجتمع الذي نشأ فيه . فضلاً عن ذلك ، إنها تتميز باستبداديتها التي يمكن أن تعود نابعها الأوتوبيا إلى أقصى درجات التعصب تجاه عالم فاسد ونجس الذي يعرفون بأنهم

يحولون دون قيام النظام الجنيد ، في أن واحد . فلا سبداية والسلطة لها خاصيتا الموقف الطوباوي ، اللذان يمكنهما أن يتخذا أبداً متنوعة بدءاً من التمسك الأكثر تشدداً وانتهاء بنزع من الرضى المرجسي الذي يمر بمجتمعاته الصغيرة المغلفة حيث تقوم المساعدة على العيش بين من هم مثلاً وهذا الانغلاق يحمي المجتمع الطوباوي في أن واحد ضد فساد الخارج وضد تهديد الاجتياح . ويمكن أن يفرض الحرم ، كما في حالة الأديرة ، من قبل سلطة تلسلية ، أو يمكن أن يكون مرغوباً فيه كما في حالة الطوباوية الصورية ^(١) ، من قبل أعضاء الجماعة أنفسهم .

أيما يكن التشابه بين مختلف أشكال الأونوبيا التي يمكننا إحصائها ، ثمة إمكانية لتربيتها في عدد صغير من الأنماط المميزة بدقة . إذ منية أفلاطون التي يضع مودحها في كتاب الجمهورية تتناقص بوصف مع فير تيليم ^(٢) الذي يتحدث عنه رابليه «Kallikles» في كتابه الأول . من الصحيح أنه إذا سعينا لتحديد سمات هاتين الطوباويتين الواحدة بالنسبة للأخرى ، يقتضي كذلك التسلل إلى أي حد من الجدية يحدتنا أفلاطون عن مديته المعتادة بصورة مطلقة ، وإلى أي حد يعتبر ذكر تيليم لرابليه وقراءه مجرد تسمية . فلكي نحدد سمات مختلف أنماط الأونوبيا ، لا يكفي التحلق بالفوارق التي نعرف محتواها ، وإنما يقتضي كذلك فحص الوظيفة التي يترص فيها أن عملها بالنسبة للمؤلف والجمهور الذي توجه إليه .

نفترق الطوباويات في محتواها . فبعضها يقترح علناً مجتمع الوفرة وبعضها الآخر مجتمع التمسك الشديد ، بعضها يحرر مجتمع عديسين ، والبعض الآخر مجتمع أطفال . لكن الفكر الطوباوي لديه بعض السمات المشتركة . إنه يشق من عدم الرضى الأساسي حيال الشروط الحالية للوجود الاجتماعي . وعدم الرضى هذا ينفي عدم تقليصه إلى شعور فردي عابر إلى حد ما ، فهو مصدر حركة تدفعنا لإعادة تثبيت الاسهام بين ما نعتبره مصفاً (مجتمعاً عادلاً ، وحرراً ، مجتمعاً للحنسولين) والنهاية المترتبة لنا هنا وحالياً . يمكننا السعي إلى ترتيب النظام القديم فيها يتعلق بالفصلية التي تصدنا . ولكننا نستطيع كذلك أن نكر عليه أية شرعية وحتى أن نسحب منه كل واقعية - وبما أنه كان ينبغي ألا يوجد ، العمل وكأنه غير موجود - والخلق المصطنع لنظام نستطيع أن نرى أنفسنا فيه .

إذ ما هو مرغوب اجتماعياً ينشأ بالقطعة ، ضد بعض الحوائث للمثنية ، وكذلك بواسطة الأساطير أو إضفاء المثالية على جوانب أخرى . إن النفاذ التي تحصل عليها القطيعة بين المجتمع ساً تم إحراكه - وكما ينبغي أن يكون . يمكن تحديد موقعها في الفصل بين النظام العياري والترفعات الختانية . في مجتمعنا ، تنوع المداخل شكل متعاقب . إن نسبة متوبة صغيرة من السكان تستأثر بنسبة قوية جداً من الموارد الجماعية . وما هو أسوأ ، هو أن هذا التوزيع غير عادل ، إن العلاقة بين المساهمات والتوصيات مقطوعة . إذ من يعملون أقل يتألون أكثر . وإن من هم في موقع القيادة ليسوا الأفضل أهلية . ومن ينبغي أن يكون لهم حق الكلام يحكمهم عليهم بالصمت .

(١) سب إلى فريديك فريند (١٩٦٠) - (الترجم)

(٢) L. Jobey de Théologie (١٩٠٠) - (الترجم)

ويعرض أصحاب السلطات على من يمارسون عليهم قباذتهم معونات أكثر ضيقاً من تلك التي تكون مطلوبة من أجل حسن سير الخدمات . وبسبب النظام الاجتماعي حرمانات وحالات كبت تؤكد سادية الرجال وجبنهم أكثر من الندوة الذاتية للأموال والخدمات ، وإن المجتمع ركب بالملحوظ طعناً ، بما أن تراتبيه تناقض التوجهات الأكثر شرعية وأهم المتطلبات .

إن الفكر الطوباوي لا يقص عند هذا الحد السلمي ، وبصورة خاصة ، إذا كان المرغوب فيه الذي يستخدم مرجعاً ، يتخذ بصحته مطلباً أخلاقياً . أما فيما يتعلق بشروط تحقق المرغوب فيه فإن الفكر الطوباوي يرفض ما هو مندرج ، أو إنه لا يمنحه إلا أهمية محدودة . إنه يفضل تأكيد ، ولكن في الخيال ، تخييل ما قد أنكرها حالياً ، وطرح هذا التأكيد بصته لتقابل الضروري لشيء ما يعطى حالياً . كيف يحصل هذه الفترة في الخيال ؟ يمكننا الاعتراف لما على الأقل ثلاثة اتجاهات رئيسية . في صيغة أولى . يستند الفكر الطوباوي مباشرة إلى قيام حالة اجتماعية ، نحل فيها جميع التناقضات ، وتحقق فيها رغبتنا في تحقيق ذاتنا . حتى ما ركس الشاب يتحدث في تعليقه على هيجل عن الوقت الذي يتصلح فيه الأساس مع نفسه ومع الطبيعة ومع الناس الآخرين ، تتخذ هذه الأوتوبيا شكل الوفرة مثل ما تتخذ شكل العودة إلى الأرض . إن ما يجرىها هو المذهب الطبيعي الذي يهيئ أو يرفض اللمة التوراتية التي تعتبر أن الإنسان منذ خلقه محكوم عليه بأن يأكل حبه يعرف جيته .

يلتزم أن نميز من هذه الصيغة الأولى التي يمكننا تسميتها بالألفية . الأوتوبيا الأخلاقية ، التي تأخذ بحلها مطلقه بعض القيم التي نشتريها بكاملها سواء في حطها أو في ترفها بها يكن الثمن من أجل تخفيفها . وكما مبرها نصيراً خاصاً بالوفرة ومعبراً خاصاً بروسو ونصيراً نقضياً في الشكل الأول للأوتوبيا ، نستمر كذلك صميمين في الأوتوبيا الأخلاقية ، في الصيغة الأولى ، يعمل المثال كما لو أنه يعرض علينا نسب شرعيته موجب فجيده للحنوم . إن الأوتوبيا الأخلاقية معرضة إذن لتصب في الإرهاب ، بما أن أي قيمة غير قابلة لمواجهة الأوتوبيا ، وبما أن تخفيف هذه الأوتوبيا (الرمي وحق) . ويمكن أن تتخذ الأوتوبيا الأخلاقية كذلك بعداً لا هضياً وطلباً للعالم . هذا التعبير الذي كان يطبقه ماكس فيبر (Max Weber) على الشيخ الروحي ، يشير إلى الاستحباب من العالم ، الذي يمكن أن يصل إلى حد رفض أي اتصال بالناس الآخرين ، هذا الرضا المميز للناسك ، والذي يترافق بالرفض للحري للملائكة الحسية . ولكن في العالم يمكن أن يكون شاذاً ومعتداً في رفضه أو على العكس مفتوحاً ومعتاداً مع الحيلة بكل أشكالها حتى الأكثر عذرة .

في كل هذه الأنكار الطوباوية توجد هذه للتصيرات متسقة بأشكال مختلفة : الألفية (سيأتي ذات يوم) ، الاستبدادية الأخلاقية ، اللاكونية (الإرهابية أو التصالحية) ، والعد الأخلاقي موجود كذلك لدى طوباويي النهضة مثلاً هو موجود لدى اشتراكيي القرن التاسع عشر . وهو لدى هؤلاء كما لدى لورنت يولرد النوجة الألفي . والنوجة اللاكوني يشكل لكل فكر طوباوي الملأ الأخير ، بما أن الرفض الذي ينسحب من العالم يمنع على الأقل حكمته

الخاصة التي لا يمكن لأية قوة في العالم أن تحرمه منها . ويواجه الفكر الطوباوي سلسلة من الاحتمالات التي تكون على شكل بدائل : إما تغيير العالم وإما تحقيق نظام اجتماعي مطابق للمثال الأخلاقي إما بواسطة الفعالية وأما بواسطة المثالية . إن كل واحدة من هذه العبارات هي نفسها عاكسة . يمكن أن تتخذ الفعالية شكل الإرهاب السياسي أو شكل البعثات التبشيرية . ويمكن أن تذهب المثالية أبعد بكثير من الطاعة لنظام خارجي وحتى إلى السعي إلى الكمال فيما يتعدى كل إرغام وكل عقاب .

إن الأكثر تعبيراً من كل التباسات الفكر الطوباوي يتمس مكان العنف في تخيل الأوتوبيا . يمكن أن يظهر الإرهاب وكأنه شرط لتحقيق الأوتوبيا الأخلاقية . ولكن الإرهاب يمكن أن يعتبر تماماً بأنه منافس للمثال الأخلاقي الذي يعبه . لذلك كرمس رفض العنف باعتباره أحد الأجزاء الجوهرية للمكونة للموقف الطوباوي . وفيما يتعلق باللاعنف فهو يتطوي على صيغ بارزة من المسيح إلى عاندي .

يتجسد الفكر الطوباوي في صيغ مؤسسية متباينة . فالأوتوبيا الألفية والأوتوبيا الأخلاقية تفتلان تعبيرات مؤسسية مختلفة جداً . ومواطنو الجمهورية الأفلاطونية مكرهون على أن يكونوا عادليين . أما أعضاء الجماعة الموريسية فلا يستطيعون قطع الخروج على هودهم وإنما يستطيعون كذلك اختيار شركائهم تبعاً لأفضليتهم وجدانياتهم . والأوتوبيا اللاكوية تفرح على الأفراد أن يمتثلوا ، أو على الأقل أن يمتثلوا عموديتهم لتقسيم العمل من المتطلبات الدنيا للاتصال بين المسيح المتعبد وتلاميذه . ولكن الانزلاق فيما بين الأنماط التي ميزناها ، سهل ، كما تؤكد ذلك حاله عند النصيب ، أو على حد قول ماكس هير ، يتدهم التوجه المعوي والتوجه اللاكوي وفقاً لحالية « مزدوجة المهياج » .

يعالج الفكر الطوباوي عدداً معيناً من الإكراهات مقدمة حالياً كما لو كان ممكناً أو واجباً إلزامياً . إنه يكون إذن شكلاً خاصاً جداً من الفكر بما أنه يتحرف في غرض يلبي إزاء كل مسألة نقدية ، في الوقت ذاته الذي يرى فيه صفة محروماً من وسائل التدخل في البنية التي ينتشر فيها . إما لأنه يحتقرها مثل الأوتوبيا اللاكوية ، وإما لأنه يظن إليها على غرار الأوتوبيا الأخلاقية ، باعتبارها مادة مطوعة أمام رغباته . يقيم إذن الفكر الطوباوي في « كما لو » التي لا يستطيع الخروج منها إلا بواسطة إرادوية أخلاقية (نفوذ أحياناً إلى مفهوم تسلطي وأحياناً إرهابي للمجتمع) . وإما بواسطة عقوبة جمالية (نفوذ إلى تجسيدات سرية تقريباً مثل الأسرار) .

إن الفكر الطوباوي ، عن غرار المجتمع الطوباوي ، يكون بشكل جوهري عبر مستر وملتبس . ولكن يقتضي ألا يستنتج أنه عبر فعال دوماً وفي كل مكان . فقد لوحى عشرين تجسيدات في النهاية في نشاطات دائمة . إن الرغبة الطوباوية بالتخلص من فساد الكافرين أدى إلى إردهار لرهينة ، التي كانت نتائجها مهمة إلى أقصى حد بالنسبة لاقتصاد الغرب المسيحي ، والرغبة فيها كانت تسكن كذلك مساهري الباخرة ماي فلاور التي احتازت الأطلسي سبياً وراء الأرض للعودة على النشاط . الأميركي . « والإنكسارات » البوصية في الباراعوي ، حيث يدعى الاماء

الطوبوي الطبيعيين ، نوضح وجهة نظرهم الى تأسيس مجتمع وجعله يعيش حسب الخطط الإلهي

ولكن الأوتوبيا لا ترسم فقط مشروعا لفعل المؤسسين وللصلحيين المتزمتين . فممكنها أن تكون نموذجاً نظرياً يسمح لنا منهم تطور المجتمعات للمموسة . وليس مؤكداً أبداً أن أملاطون أراد جدياً بناء جمهورية مطابقة تماماً للأوتوبيا التي يفلمها في بحثه الشهير . ولكن عظمته الثلاثي (الملائمة ، المحاربون ، الممانون) يوضح عمل المجتمعات العربية قبل الثورة الصناعية . ومن الواضح جداً أن روسو لم يعتقد أبداً أن الملكيات الأوروبية ستقوم بإصلاح نفسها على طريقته حسب أو كورسبكا . ولكن نموذج « العهد الاجتماعي » يلتقي أحسنه على موضوع الشرعية في المجتمعات الديمقراطية .

يمكن تقدير خصوصية الأوتوبيا من خلال ثلاث وجهات للنظر . أولاً ، يمكنها أن تؤمن وجود واستمرار « اللذات » وه المجتمعات السرية « (على حد قول هير) لوه الجماعات » . كما يقال اليوم . ومن ناحية ثانية ، يمكنها أن تحافظ على الأمل ، في إمكانية تحقيق الانسجام بين المتطلبات المثالية والشروط الواقعية للحياة في المجتمع . حتى ولو كان يمكن أن تشكل فرصة لكل الأصائل ولكل الآخرين . ولكن الأوتوبيا ليست فقط أحد مصادر التعبير الاجتماعي . إنها تقدم كذلك مادة للتأمل والإعداد النظري . إن « كما لوه الفكر الطوبوي يمكن أن تؤدي الى استكشاف أنماط التنظيم الممكنة ولكنها ليست معطاة حلياً » أو معطاة فقط طريقته مؤمنة وجرتية . يمكن إذن الكلام على « الأوتوبيا التنافسية » وه الأوتوبيا الليبرالية « وه الأوتوبيا الاشتراكية » . وإدما يتبرهده للسيرة الأخيرة ، هي أنها تسعى إلى إعلان فرصيات حالة اجتماعية مرغوباً فيها ، منهيء من الدقة . إنها تشكل إذن تجربة افتراضية ، ولكن من الممكن بناء نظم معياري يمكن أن تصبح بفضله عملية العلاقات التي يعترف بأنها مرغوب عنها (مثلاً ، في حالة الأوتوبيا الليبرالية ، إن مبدأ تعدد المتجيبين المستقلين ، أي العاجزين عن تسبق خططتهم الانتاجية على حساب المستهلكين يمكن أن يحدد بمفاتيح الانتاج وفوائب العوامل - الانتاجية ، التي تسمح بتقدير تبعية المؤسسات تجاه بعضها البعض) . وهكذا فإن شعار « دعه يعمل دعه يمر » يمكن أن يتحول بعد إعداد مناسب الى نموذج للتوازن العام . إن السوق التنافسية التامة هي أوتوبيا بمعنى أن علاقات الانتاج لم تكن في أي مكان أو زمان تحت الإشراف التدقيق للمواجهه عبر الشخصية للعروض والطلبات الفردية والمستقلة . والاختلاف من الفكر الطوبوي الى الفكر الملهجي يعترض شرطين . جهد تدقيقي عبر توصيخ المرغوب فيه ، تحديد للممكن وتعبير الممكن ومختلف درجات الاحتمال عبر تلمحس وانقي للشروط والظروف التي يتدوج فيها الممكن .

إن الفكر الطوبوي مهدد غالباً بالاجترار . يتعلق على نفسه عندما يصبح غير مبال بكل ما عداه ، الى حد لا يعود فيه لديه شيء يفوقه حول شروط تحفظه الخاص (أي اعتقد ذلك لاني أقبل به ، وأمل فيه لاني أعتقد به) . إلا أن الفكر الطوبوي حتى ولو اتخذ في هذه الحلقة من الفكر الطوبوي ، يحصل أن يتوصل بواسطة عملية تسام الى توليد أعمال منه تعبّر على الطريقة الرمزية

عن الحالة المرغوبة التي كانت تحملها ولكنها لم تتوصل إلى تجسيدها. إن الخدمة المعاصرة الدينية في الفرون الوسطى يمكن مواجهتها باعتبارها تحقيقاً لربعة مزدوجة في الانسحاب والتسوير، بالطبع مع التحفظ في كون الأوتوبيا اللاكوبية المرتبطة بهذه الرعة قد تمّ التوصل عنها ما لم إلاخلاقى القائم على تحقيق ملكوت الله على الأرض.

من الصعب كذلك تقدير قوة التوجه الطوباوي في مجتمع معين بمقدار صعوبة تحديد موقعها بدقة. لقد اعتقد كارل مانيهيم أنه اكتشف في المثقفين الجفرين طليمة الأوتوبيا. هذا الرأي الذي استعماده ماركسيز (Marcuse) بشكل مختلف قليلاً، يستدعي عدة تحفظات. أولاً، إذا كان صحيحاً أن الأوتوبيا تنفذ الحالة الاجتماعية المثالية، فإنها تأخذ كما رأيت أشكالاً مختلفة. يمكن الاستشهاد بها، بشكلها الأخلاقي، من قبل المثقفين الذين يستدلون طوعاً، كما رأى ذلك جيداً توكفيل (Tocqueville)، السوع في الأوضاع المحسوسة الذي قد يكون غير منطقي، بالقياس المزعوم للمبادئ الجردة. فالأوتوبيا لا تنفصل على نفسها ضمن الخلفة السياسية. إنها تقترب، شكلها العموي أو شكلها اللاكوبي، من الصبر أو الدين. ولا يمكننا كذلك أن نقدم الأوتوبيا، سواء كانت سياسية أم لا، باعتبارها محافظة بالضرورة. ثمة أوتوبيات فوضوية وثمة أوتوبيات تسلطية. ولا يقدم شيئاً القول، كما يفعل مانيهيم، أن الأوتوبيات التسلطية الكاذبة هي كلها في نهاية المطاف، أيولوجيات مضخة، أي تبريرات للوضع القائم (status quo)، أو دعوات لإعادة الوضع القائم المكسور. فالنزيه مثلاً، مرد إلى نظام اجتماعي سابق للصناعة صاع خلال الطريق من قبل ناريج مشوش، يقتضي إعادة مثاله أو تنوّه بكل الوسائل التي تكون عرضة لتعصب لا يرحم. مع ذلك لم يكن منظر بعمل لصالحه مالكي الأرض. ولم يكن إعادة تثبيت النظام القليدي أو منجته هدفاً أولياً بالنسبة له. ولا نرى كذلك لماذا تساهم كل أوتوبيا بالضرورة في تحقيق مستقبل أفضل، ولماذا ينبغي أن يميل الطوباويون وكأنهم محرّكو التاريخ أو ملجأ الأرض. يمكن التعبير عن السؤال المركزي الذي يطرحه مانيهيم بالصيغة التالية: «ماذا تقدم الأوتوبيات؟». إن هذا السؤال لا يتضمن مع الأسف، جواباً محدداً. ويعتبر أنظر ملاحظة وطائفة من تعابير الماركسي الحديث مانيهيم، يقول إن الأوتوبيا هي التعبير، إذا لم يكن التجسيد، لرغبة دمج الفاصل بين ما هو عليه النظام الاجتماعي وما ينبغي أن يكونه. إذا كان ممكناً أن يصبح مرصياً.

- BIBLIOGRAPHIE. — BURKE, M., *Paths in utopia*, New York, Macmillan, 1950. — CHAM, N., *The pursuit of the Millennium. revolutionary messianism in medieval and reformation Europe and its bearing on modern totalitarian movements*, Farnham, Essential Books, 1957, éd. rev. et augm., New York, Oxford Univ. Press, 1970. Trad. : *Les fantasmes de l'apocalypse, courants millénaristes révolutionnaires du XVI^e siècle*, Paris, Julliard, 1962. — KOJÁRY, A. *Introduction à la lecture de Hegel. Leçons sur la phénoménologie de l'esprit*, Paris, Gallimard, 1947. — MARSHALL, K., *Ideology and Utopia*, Bonn, F. Cohen, 1929. Trad. partielle : *Ideology and utopia*, Paris, M. Rivière, 1936. — MARSHALL, F. E., *The new world of Saint-Simon*, Cambridge, Harvard Univ. Press, 1936. *The prophets of Paris*, Cambridge, Harvard Univ. Press, 1962. — MARSHALL, F. E. (ed.), *Utopias and utopian thought*, Boston, Houghton Mifflin, 1966, London, Souvenir Press, 1973. — MARCUSE, H., *One dimensional man. Studies in the ideology of advanced*

industrial society, Boston, Beacon, 1964 Trad. : *L'homme unidimensionnel. Essai sur l'altologie de la société industrielle avancée*, Paris, Editions de Minuit, 1968, *Das Ende der Utopie*, Berlin, V. Markowski, 1967 Trad. : *La fin de l'utopie*, Paris, Seuil, 1968. — MARX, K., *Manuscrits de 1844*. — PARETO, V., *Les systèmes socialistes*. — ROUSSEAU, J.-J., *Discours sur l'origine de l'inégalité*. — WALT, E., *Hegel et l'Etat*, Paris, J. Vrin, 1950.

Idéologies

الأيديولوجيات

كان ديمتري دورتراسي (Dimitri de Traz) هو الذي صاغ كلمة الأيديولوجيا في نهاية القرن الثامن عشر. كان يقصد الدلالة على علم الظواهر العقلية التي ظهر له أن اختراعها يعرض نفسه كنتيجة لفلسفة أولئك (Helmach) وهلفينوس (Helmichus) المادية، وفلسفة كوندشلاك (Condillac) الحسية. إن مثل هذا العلم كان ينبغي أن يسمح في ذهن مؤلفه أن يعطي أساساً عقلانياً لنقد التقاليد، الذي يميز روح العصر في القسم الثاني من القرن الثامن عشر. إن ثانياً شهيراً لتالبيون ضد الأيديولوجيين أعطى المفهوم صفة تحقيرية. ومع ماركس، دلت مفهوم الأيديولوجيا على «الوعي الخاطئ» الذي ينجم عن الموقف الطبقي للأفراد الاجتماعيين. إذ يظهر لهم واقع العلاقات الاجتماعية عموماً بسبب مصالحهم وبصورة أعم بسبب وجهة النظر المتحيزة التي يفرسها عليهم موقعهم في نظام الإنتاج. ينظم ماركس وجهة نظر ماركس ويجعل أن يدلل الإخراج الذي تقود إليه بتطوير مفهوم المثاليين المترددى. يعتبر ماركس أن المثاليين يقيمون علامه عليه أو مترددة مع الطبقات المختلفة التي شكلت ما يسمى بها بعدد البنية الاجتماعية. هكذا ضمنيت من حيث المبدأ إمكانية وجهة نظر موضوعية يمكن انطلاقاً منها كشف حقيقة العلاقات الاجتماعية وكذلك أوهام الأيديولوجيا والوعي الخاطئ. (نشر عموماً أن أن ماركس سينحل تدريجياً عن وجهة النظر المتعائمة هذه التي عرصها في كتاب الأيديولوجيا والأوتوبيا). استعاد مفهوم الأيديولوجيا مع لبين مفهومه الوصفي. تشكل الأيديولوجيات جزءاً من مجموع براعات الصراع الطبقي. وهكذا يتعدد لبين عن الاستعمال الماركسي لمفهوم الأيديولوجيا. بالنسبة لماركس، يمكن أن تكون النظريات التي طورها البروليتاريا - بقضي القول باسم البروليتاريا - مجموعة بطابع الحقيقة. بمواجهة النظريات البورجوازية التي اعتبرها مرتبطة بالأيديولوجيا والوعي الخاطئ. ولكن مع لبين، الذي تطرح بالأكيد وجهة نظره الصلابة صحويات أقل من وجهة نظر ماركس، اعتبرت الأيديولوجيات أسلحة عقيدية تتمتع بها الطبقات الاجتماعية.

إن تعدد معاني مفهوم الأيديولوجيا، والصعوبات التي يؤدي إليها التصور الماركسي للأيديولوجيات يعسر كيف يكون المفهوم، خارج تقاليد الفكر الماركسي، قليل الاستعمال نسبياً كما هو معدداته. فنادراً ما تصادفه لدى دوركهليم لوفير أو باريتو على سبيل المثال. ولكن، إذا كان الكثيرون من علماء الاجتماع يتحاشون الكلمة بذاتها، فإن المسائل التي تشملها هذه الكلمة الممتصة تعتبر كلامية في علم الاجتماع.

من الملاحظ في جميع الأنظمة الاجتماعية ، أن المعايير الاجتماعية يعتبرون صحيحاً ، ويصرون حسب ملاحظة باريتو الصائبة ، مستعينين بالوارد البلاغي ، على « برهنة » افتراضات معيارية - غير قابلة للبرهنة ، في جوهرها - واقتراحات وصعية يمكن أن تكون إما غير قابلة للبرهنة وإما غير مبرهنة وإما خاطئة ، هذه المعتقدات ، التي تنزع بصورة طبيعية من نظام اجتماعي إلى آخر وربما من مجموعة عناصر اجتماعية إلى أخرى في داخل النظام الاجتماعي نفسه هي ظاهرة نلاحظها في كل مجتمع . سميها حالياً قياً عندما تكون ذات صفة معيارية . عندما تكون القيم وبصورة عامة المعتقدات مدخلة في نظام تكون عناصره مترابطة بعضها ببعض بطريقة غامضة إلى حد ما ، نتحدث عن رؤية للعالم . ونتحدث عن الدين إذا كان النظام يتضمن مفاهيم إما مقدسة وإما منسوبة . ونتحدث عن الأيديولوجيا عندما يكون ثمة نظام للقيم أو بصورة أعم للمعتقدات ، لا يستدعي من حقه مفاهيم مقدسة أو منسوبة ، ومن جهة أخرى يعالج بشكل خاص التنظيم الاجتماعي والسياسي للمجتمعات أو بصورة أعم ، مستجلبها .

هذه التعديلات تسمح بأن نفهم لماذا يتحلى علماء الاجتماع الكلاسيكيون مفهوم الأيديولوجيا . فالأيديولوجيات ليست سوى حالة خاصة لظاهرة المعتقدات العامة ، من الصعب تمييزها عن الحالات الأخرى بدقة كاملة وإطلاقاً ، يرتبط تحليلها بالبلاديء نفسها ، كما أن تفسيرها هو من نفس طبيعة تحليل وتفسير الظواهر الأخرى للمعتقدات . وهكذا فإن نظرية باريتو (Pareto) عن الاشتباكات تشمل المعتقدات الدينية كما الأيديولوجيات . ويكون الأمر كذلك فيما يتعلق بالنظرية التي عرضها دوركهيم في كتاب *Formes élémentaires* . وفي الوقت نفسه ، نفهم أن مفهوم الأيديولوجيا يظهر في الإطار العام لفلسفة الأنوار ويلعب دوراً رئيسياً في تحليل الاختلافات الاجتماعية في القرون التاسع عشر . إن ولادة « الحداثة » معاصرة لإعادة البحث في النظام الاجتماعي التقليدي وللجهد المبذول لاستبداله بنظام اجتماعي « عقلائي » . لذلك نرى مجموعة من المفائد الاجتماعية تتطور في نهاية القرن الثامن عشر والتاسع عشر . هذه المفائد هي الاقتراحات أجوبة على الطلبات الاجتماعية من النمط للنشر أو المحدد (أي الصادرة عن مجموعات خاصة) ، التي تنجم من وضع النظام الاجتماعي التقليدي موضع البحث . فهي تستجيب للمول السياسية لمختلف المجموعات الاجتماعية وتقدم المادة الأساسية لأنظمة « الأفكار » وبصورة أدق للمعتقدات - المتأسكة إلى حد ما والمكونة من الأيديولوجيات .

ولكن التمييز بين الأيديولوجيات والمعتقدات ، إذا كان لنا أن نكرر ذلك ، يكون بالأحرى بالدرجة وليس بالطبيعة . وبذمة أكبر ، تكون الأيديولوجيات نوعاً من صنف كونها المعتقدات . يكون إذن من الضروري إدخال بعض الملاحظات حول التفسير السوسيولوجي للمعتقدات (راجع مقالة المعتقدات) . وكما هو معروف منذ دوركهيم ، إن كل فعل ، سواء تعلق الأمر بالأفعال الفردية الأكثر تلمعة ، تلك التي ترتبط بما يسميه الفلاسفة الألمان بالأفعال الجماعية ، يفترض الانضمام إلى مقترحات معيارية (أي لقيم ومعايير) . هذه المقترحات المعيارية تنجم في بعض الحالات عن وجود نظام الإكراهات الاجتماعية - أعرف أنني لو انتهت خطأ معينا من السلوك (على سبيل المثال ، سلوك حرمي) فإن ذلك قد يكلفني عالياً ولكنها تنجم كذلك عن

المعتقدات : ولولم تدعوي أية حقوية الى تفضيل السلوك أو عل السلوك ب ، قد يحصل وهذا بالفعل ما يحصل غالباً في الممارسة لأن أنبيأ أو نردد لأن مقتنع بأن أي شخص من ب . هي غالب الأحيان ، تكون المصالح والمعتقدات أجزاء لا تنقسم عن الفعل . وهكذا ، لم يدفع أحكام المجتمعات الليبرالية منذ الحرب العالمية الثانية ، إلى تطبيق سلسلة إعادة توزيع منظمة للعائدات نتيجة لاختيارات استهلاكية بسيطة وإذ كذلك بفعل الاعتقاد بصحة قيم المساواة . وبصورة عامة ، يفاد الفعل الفردي والجماعي بواسطة معتقدات يكون لها حظ فرس نفسها على المصالح الاجتماعية بمقدار ما تكون أكثر ملائمة مع وضعه . وهكذا ، فإن الاعتقاد بالفصلية غير الشرطية للمساواة - كما يوحي بذلك توكفيل (Tocqueville) في الديمقراطية - يكون لديه مزيد من فرص الظهور بصفته صحيحاً ، وانطلاقاً ، التحجير من نفسه في ظروف نمو اقتصادي متبدل أكثر من فترة الركود أو التراجع . والاعتقاد بامطورة الصراع الطبقي لديه فرص أكبر لأن يكون حيوياً في ظرف تاريخي تعتبر فيه السلطة النقيية غير شرعية لدى فئات عديدة من السكان ، أكثر من الظروف الذي تعتبر فيه المنظمات النقابية الممثلة للشرعية لمصالح الشغلة .

ولكن المعتقدات ليست فقط للمفكرات المعنوية العقلانية القيم على حد قول فيبر (Weber) . فهي لا تساهم فقط بتعايير أخرى في تحديد خيارات الفعل . ولكنها تدخل كذلك على مستوى البحث عن الوسائل (راجع عقلانية الفعليات لفيبر) . إذا كان العرض الذي يسمى إليه (تفاعل الاجتماعي بسيطاً ، يمكنه أن يسمى إلى وضع لاكنة بالوسائل الممكنة للوصول إليه ، واختيار الوسيلة الأكثر نكياً والأقل كلفة . ولكن هذا المعطى العقلي لا يعود واقعياً عندما يصبح العرض أكثر تعقيداً . في هذه الحالة ، ينبغي أن يحلل اختيار الوسائل بصفته نتائج للمعتقدات أو ثراً لها . هل المقصود مثلاً امتصاص البطالة أو التضخم . حيث يتو يكون لدى العديد من « النظريات » الخاصة بالبطالة والتضخم فرص الظهور في السوق والاستنتاج حول مدى مناسبة هذه التدابير أو تلك . ولكن اتجاه المصالح الاجتماعية في المالب إلى هذه الطريقة أو تلك يحكم عن فاعله السياسية ، أي عن معتقداته أو أيضاً عن رؤيته الخاصة للعالم ، على الأقل بمقدار التحليل النقدي للنظريات للطروحه . وهكذا ، فإن فاعلاً معيأ يظهر « حساسية » سياسية بصرية يمنع ثقته بسهولة أكبر إلى نظرية تربط التفاوت بالتضخم ويجعل من الأولى سبباً للثانية أكثر من فاعل تتحكم فيه حساسية مناقضة . ولكن ثمة خطر في أن يستند المبالغة إلى قيم تعاليم أكثر من استناده إلى فضائل ذاتية في النظرية . فلا يهجه كثيراً أن يعرف ما إذا كانت الطفلات العليا تسب فعلياً ، بفعل أثر الظاهر ، استهلاكاً معرطاً من قبل الطفلات الأخرى ، ولكنه لا يمكن إلا أن يكون مانعاً بالفكرة الفائلة ، إذ التضخم هو نتيجة عيب أساسي يتجس في التفاوت الاجتماعي . في المقابل ، إذ المصالح الذي تتحكم به حساسية يمينية ويعتبر التفاوت لمرأ « عادياً » ، يصعب عليه تصويره سبباً لظاهرة غير مرغوب فيها . إن « غريزة التنسيق » (باريتو Pareto) تقوده إلى رفض العلاقة المقترحة . وباحتصار ، إن « اختيار » وتقدير الوسائل ما أن تتوصل للأفراس إلى مستوى معين من التعقيد ، لا يكونان بصورة عامة نتائج تقيم عقلاني وحسب ، وإنما كذلك ، وبسبب تنوع وفقاً للحالات ، نتائج للمعتقدات . وعلى حد قول باريتو ، يكون تقيم الوسائل جزئياً ،

نتج «المشاعر» رغم أن هذه المشاعر تكون ، لأسباب واضحة ، معقدة بصورة «اشتغالات» .
(إن شكل «الاشتقاق» يتمتع بالعمل مقدرة مع «المشاعر» أساساً بقيمة موضوعية كاذبة .
وهكذا تكون لدى بالتأكيد خطوط أكبر في لفت الانتباه والافتقار إذا حاولت بشط أن أيسر أن
التفاوت هو سبب التخصم مما لو اكتسبت بتصرفات معادية لهذا أو ذاك) . من المتفق عليه أن
المفاهيم بين المعتقدات والنقد العقلاني لا ترتبط بمدى تعقيد العرص وحسب وإنما كذلك بالتجربة
والمعارف المكتسبة ، كما يوضح الماعل . ولكي يستعيد المثل السابق ، ليست «النظريات»
الاقتصادية والاجتماعية كلها بالتأكيد نتاج المعتقدات بالمقدار نفسه . يمكن فهمها أن يكون غائباً
حل العقل إلى حد ما وفقاً لوضع الماعل .

إن النظريات السوسيولوجية الخاصة بالفاعل قد برهنت شكل واسع ، باختصار ، أن
الأعراس التي يسمي إليها «الماعل» والوسائل التي يتق بها ، تتعلق بالمعتقدات ، بسبب متنوعة وفقاً
للحالات ، كما أن مؤلفاً مثل «دونز» (Downs) مع ، الذي حاول أن يطبق على الظواهر
السياسية نموذج الإنسان الاقتصادي لا يعترف فقط وإنما يبرهن أن الناخب العقلاني نفسه لا يمكن
أن يجوس المعتقدات والأيديولوجيات . ولنعرض أنه يريد أن يحقق معرفة كاملة للأسباب
اختياراً بين البرامج السياسية التي تعرض عليه ، لا يمكنه في كل الأحوال أن يصل إلى المعلومات
التي قد تكون ضرورية لصوغ اختيار صحيح . والمروشح أيعرض السياسة م ويعلم أنها ينبغي أن
تؤدي إلى النتيجة ي . والمروشح ب يعرض السياسة م ويعلم أنها تؤدي إلى م . فحتى لو كان
للساحب متأكداً من تفصيل ي حل م ، لا يمكنه أن يكون متيقناً في الخطة العامة أن م تؤدي فعلياً
إلى النتيجة ي . فالتجربة وحدها يمكن أن تثبت ذلك . وبما أن السياستين م وس إذا كانتا
متعارضتين ، لا يمكن ممارستها في وقت واحد ، سيكون من الصعب على الناخب أن يحدد حتى
لها بعد أي السياستين م وس هي الوسيلة الأصغر لبلوغ النتيجة المرجوة ي . وبسبب عدم قدرة
الناخب في الوصول إلى اختيار عقلاني بالمعنى الكلاسيكي للكلمة ، يكون لديه إذن مصلحة في
اختيار الحزب الذي يعلن «مبادئ» أقرب ما تكون إلى المبادئ التي يتعلق هو نفسه بها . وسوق
من المعرفة ، تؤدي هكذا النظرية «الاقتصادية» (أي «العقلانية») لدوافع إلى الاستنتاج أن
الساحب سيصوّب للحزب الذي تظهر «حساسيته» أو أيديولوجيته الأقرب من «أحاسيسه»
الخاصة في المعنى الذي يفصده ماريتو .

إن المعتقدات ، باعتبارها معقوماً عادياً للعمل ، تميل كما نوحى بذلك إحدى الالتزامات
الترثيحية لدى ماريتو ، إلى تقديم نفسها وإلى أن تعاش ليس كظواهر ذاتية وإنما بمثابة حقائق
موضوعية . وإن الفاعل ، نتيجة لوعته في إقناع نفسه بصحة معتقداته ، يميل إلى الفيول القوي
بكل «نظريته» (كل «اشتقاق» في لغة ماريتو) عبر «البرهنة» على صحتها . لذلك فإن كل
اعتقاد يتضمن خطراً وتهديداً بالتعصب . ولذلك أيضاً نادراً ما تقدم وتعايش الآراء السياسية في
الديمقراطيات معها بصحتها آراءاً ، وإنما بالأحرى ، باعتبارها حقائق يرفضها أو لا يستطيع
رؤيتها لأنه متحاز لأرأى أو ممي «أنية أو غاشد» . ولذلك أخيراً ، تستند الآراء السياسية بصورة
عامة إلى نظريات يدل مؤلفوها جهنهم لإظهارها ثابتة وفي جميع الحالات علمية ، مستعملين

أساليب بلاغية جعلها جيداً باريتو ومن بعده برلمان (Perelman).

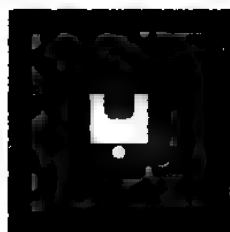
في بداية سنوات الستينات فلم نقاش حول مسألة نهاية الأيدولوجيات. فلم يكن ندد الأيدولوجيات الفاشية، والسمو الاتصالي المنتظم الذي شهدته المجتمعات الغربية، يشير إلى أن المجتمعات مؤهلة للتطور وسد رمى الجميع مستندة على الخبراء بدلاً من العقائديين والأنبياء؟ السا تشاهد نهاية الأيدولوجيات؟ يمكن مواجهة هذا السؤال بملاحظتين اثنتين: 1 - لا يستطيع الخبراء أن يأملوا بطرد الأنبياء ولا نستطيع التقنية طرد الأيدولوجيا إلا بمقدار ما يوجد تراكم حول القيم. إذا كانت الحال هكذا يمكن للخبير أن يطمع فعلياً إلى شق الطرق الأكثر ملائمة التي يمكن للقيم أن تتحقق بواسطتها؛ 2 - ولكن، كما حاولت التحليلات السابقة أن نبرهن، لا يمكن حتى في هذه الحالة، أن يكون ذلك إلا رغباً. فلننظر حول الوسائل الواجب وضعها موضع العمل لتحقيق العلل الجماعية عندما تكون هذه العلل معقدة. وهي كذلك بصورة عامة. يكفي جعل الأيدولوجيات لا عى عنها. ثم إن كل العرض لكي يحاول الخبير إقامة فعله وسلطته على «الشتات» أو «نظريات» نفعي الشريعة على الطرق العلمية والإصلاح الاجتماعي. تنوجه هذه النظريات إلى جمهور أكثر رداً، وتكتب بأسلوب رزين وواقعي، وعلمي أكثر من رسالات الأنبياء. ولكنها تستند كذلك إلى مقادير معقدة بين الملاحظات والمعتقدات. وكل حد قول باريتو، إن «النظريات» التي تمرر الخبير لديها كل الفرص لأن تنتمي إلى فئة «النظريات القائمة على التجربة ولكنها تتجاوزها». والنظريات (التي شاعت في الولايات المتحدة أولاً، ومن ثم في فرنسا خلال سنوات الخمسينات وبداية الستينات) التي رأيت في «إشاعة الديمقراطية» في علاقات العمل مفتاح التراخي الاجتماعي، هي مثل بار. كانت تستند إلى ملاحظات وأشياء تجريب تحققت وفقاً لقوانين البحث العلمي. وهي لا تصب في عيظان عامة لإصلاح المجتمعات وإنما في افتراضات قابلة للتحويل دون صعوبة كبيرة إلى مشاريع قوانين ومراسيم وقوانين. لذا لديها كل الفرص لإغراء المسؤولين والسياسيين، وبصورة أهم طبقة «المقررين». فالسياسة التي تقضي نقل الأولاد بطريقة تضمن في كل مؤسسة تعليمية مفاهيم اجتماعية مثل من وجهة نظر حطوط النجاح للأولاد ذوي الأصل الاجتماعي المتوسط، عدت هي كذلك في الولايات المتحدة على أساس تحقيق شهير. هذا التحقيق الذي قاده كولمان (Coleman) أثبت أن متغير «التكوين الاجتماعي للطبقة» كان الوحيد الذي يبدو أن له تأثيراً مهماً على النجاح المدرسي للأولاد المعسرير نتيجة لتبنيهم الاجتماعي و/أو الأسري.

عندما تفتت القوم المشتركة أو تعطي إحساساً بالفتت، يميل الخبير إلى فقدان وضعه الاحتكاري. وهذا ينغص حضوره حضور غمط آخر من المثلث الذي يطلق من خلال عدم توجهه إلى طبقة «المقررين» وإنما إلى جمهور أوسع - الرأي، المتنور، أو «الكتل الشعبية» وفقاً للحالات. نتاجاً ينبغي أن تكون فلتورته مختلفة، بسبب طبيعة السوق المختلفة نفسها (راجع مقالة المفرد). يمكن حينئذ أن تظهر الأيدولوجيا بطريقة أكثر اختصاراً. لم يمد المقصود الإيجاء بقرارات ومشاريع قوانين وإنما التكرار للصفة المعتادة أساساً واحتياطاً، للنبي الاجتماعية. وهكذا

ساهمت الآثار المحرقة للنمو في التسبب بالعودة القوية للنقد الاجتماعي وانبعث الأيدولوجيا المفتحة في نهاية سنوات الستينات .

باحصار ، إن النقاش حول نهاية الأيدولوجيات وكذلك التصديق الذي جلبه التاريخ ، يسمحان بتأكيد الوظيفة الأكبر للأيدولوجيات : تقديم تبرير - في حالة المجتمعات التي لا يكون فيها النظام الاجتماعي من النمط الطائفي - للنظم التي نفترض أنها يمكن أن تقيم التراخي والنظام الاجتماعي . إن وجود هذه الوظيفة يكفي لجعل الأطروحة التشويبية مشكوكاً فيها ومسترجعة منذ ماركس ، لنهاية الأيدولوجيات . يمكننا على الأكثر أن نتحدث في بعض الظروف عن « التهدة » بين « الأيدولوجيات الكفيلة » (Lipset) . ذلك أنه حتى في فترات « التراخي » ، هذه الفترات التي يميل فيها المثقف والتي إلى إيجاد أنفسهم مرفوعين لمصلحة الخير ، يكون الفعل والقرول السياسيين مهلكين كبيرين للأيدولوجيا . وإذا كانت الأيدولوجيا أقل رؤية فإن ذلك لا يعني إلا تكون حاضرة .

- BIBLIOGRAPHIE — ARON, R., *L'opinion des intellectuels*, Paris, Calmann-Lévy, 1955, 1968, Paris, Gallimard, 1968. — BEAL, D., *The end of ideology. On the exhaustion of political ideas in the fifties*, New York, The Free Press, 1960, 6d. rev. 1965. — CRANFORD, M., et MAZE, P. (red.), *Ideology and politics — Idéologie et politique*, Bruxelles, Bruylant, 1980. — DOWNS, A., *An economic theory of democracy*, New York, Harper, 1957. — DURKAT, G. (red.), *Analise de l'idéologie*, Paris, Galilée, 1980. — DURKAT, E., *Formes*. — GERRAT, C., « Ideology as a cultural system », in APTEA, D. E. (red.), *Ideology and dissent*, Glencoe, The Free Press, 1984, 47-76. — LIPSET, S. M., « The end of ideology », in LIPSET, S. M., *Political man : the social bases of politics*, New York, Doubleday/Londres, Heinemann, 1960, 1963, 430-456. Trad. franç. , « Remarques personnelles en manière de conclusion. La fin de l'idéologie », in LIPSET, S. M., *L'homme et la politique*, Paris, Le Seuil, 1963, 433-448. — MANNING, K., *Ideologie und Utopie*, Bonn, P. Cohen, 1929. Trad. angl. partielle, *Ideology and utopia. An introduction to the sociology of knowledge*, New York, Harcourt Brace/Londres, Routledge & Kegan Paul, 1954 parties I) à IV. Trad. franç. partielle, *Idéologie et utopie*, Paris, M. Rivière, 1936. — MARX, K., et ENGELS, F., *Die deutsche Ideologie*, Vienne, Verlag für Literatur und Politik, 1932 ; Berlin, Dietz, 1953. Trad. franç., *L'idéologie allemande*, Paris, Editions Sociales, 1968. — PARETO, V., *Trattato*. — PERHAM, C., *L'empire rhétorique. Rhétorique et argumentation*, Paris, Vrin, 1977. — PRAMENATZ, J., *Ideology*, Londres, Pott Mall, 1970. — SHULZ, E., « Ideology : the concept and function of ideology », in *International Encyclopedia of the Social Sciences*, New York, The Macmillan Company and The Free Press, 1968, VII, 66-76.



إن بحث علم الاجتماع العلم وهو العمل السوسولوجي الأهم لباريتو (1848-1923) ، يستند بكامله إلى التمييز بين نمطين من العمل . الأعمال المنطقية التي سميها طوعاً اليوم ، الأفعال العقلانية (راجع مقالته العقلانية) ، من جهة ، والأعمال غير المنطقية من جهة أخرى . تتميز الأعمال المنطقية بالملاءمة الذاتية والموضوعية بين الوسائل والغايات . مثلاً . فعل المهندس الذي بحسب طول سطح الجسر ، أو عمل القاول الذي يقرر تطبيق تقنية جديدة لتحسين أشكال إنتاجه . أما الأفعال غير المنطقية فتضم حسب باريتو أربعة أنواع أساسية . إن الأفعال غير المنطقية من النوع الأول هي تلك المنحرفة من المثالية موضوعياً وذاتياً في أن معاً . يمكننا مثلاً أن نرتب في هذه الفئة الأفعال الناجمة عن مراعاة الموضوعات دون نتائج والتي لا يترك تيرورها الشخص الذي يمارسها (مثلاً عدم وضع المرافق على الطاولة) . أما الأفعال غير المنطقية من النوع الثاني فهي تلك المنحرفة من الأثر أو العالقة للموضوعية ولكنها تلت التي يتم إدراكها من قبل الأشخاص بصفتها تتمتع بغاية معينة (مثلاً استشارة الألفة قبل الحركة) . والأفعال غير المنطقية من النوع الثالث تتضمن آثاراً موضوعية ولكنها لا تنجم عن إدراك الشخص في الحصول على هذه الآثار (مثلاً ردود الفعل) . كما أن الأفعال غير المنطقية من النوع الرابع تنتج آثاراً موضوعية ، ولكن هذه الآثار ليست تلت التي يسعى إليها الشخص المتحرك بوعي . تلك هي حال القاول الذي يسعى إلى زيادة رواتبه عبر تحريض أسفله : ربما أن القاولين الآخرين سيعلمون الشيء نفسه على الأرجح ، فإن نتيجة عمله لن تكون زيادة رواتبه ، وإنما مساعدة المستهلك . تتضمن الأعمال غير المنطقية من النوعين الثالث والرابع صنفين اثنين . في الأفعال غير المنطقية من الصنفين 3 من 4 من قد قبل الشخص « الهدف الموضوعي » إذا كان يعرفه . أما في الصنفين 3 من 4 من فإن الشخص قد لا يقبل الهدف الموضوعي إذا كان يعرفه . إن مثل القاول ينتمي إلى الصنف 4 من . وبمقدار ما يساهم سباق التصارع في تعقيد هياكل الحرب فإنه يكون مثلاً في الأفعال غير المنطقية من الصنف 4 من . إن حركة الجرس التي تزين العمار من سطح المين هي فعل غير منطقي من النمط 3 من . إن الحدس الناجم عن الخوف هو فعل من النمط 3 من . إن النمطين الأهم بالنسبة لعالم الاجتماع بين هذه الأنماط للأعمال غير المنطقية هما النمطان الثاني والرابع أي تلك التي تتضمن غاية ذاتية إما محتلفة عن الآثار الموضوعية (النمط 4) وإما لا تتعلق بأية غاية موضوعية (النمط 3) . إن

الأفعال من المنطقيين 1 و 3 هي أقل أهمية حسب باريتو إذ إن الشخص يتحرك بجل إلى إعطاء تيريرات « منطقية » ، أي إعطاء تفسير موضوعي لأغلب أفعاله . وهكذا ، نشي غالب الفوائد التي تعرضها الأداب والأعراف إلى الوعيين الثاني والرابع . أكثر من النوع الأول ، إذ إنها في أغلب الأحيان تظهر لنا طري الشخص وكأنها مبررة لأسباب « منطقية » (يقتضي عدم قطع الخبز بما أن المسيح كسره حسب الانجيل) .

بالنسبة لباريتو ، تصف الأفعال المنطقية النطق الاقتصادي فيما تشكل الأفعال غير المنطقية حفل أبحاث لعلم الاجتماع . إن الفرض الرئيسي لعلم الاجتماع هو التفسير العلمي لأسباب وجود الأفعال غير المنطقية وداسة تأثيرها على عمل للمحتمات وتغييرها . إن بحث علم الاجتماع العام الذي يقدمه باريتو يصنفه نوعاً من المقدمة لعلوم اجتماعية خاصة . يصف وصف المادي العامة للإجابة على هذه الأسئلة . ومن أجل ذلك ، يطبق طريقة استقرائية . فعلى غرار اللغوي في حد ما ، الذي يبحث وسط فيص الكلمات عن الحذور التي تسمح له بتصنيف هذه الكلمات إلى أصولها ، يسعى باريتو من الفصل الرابع إلى العاشر من بحث إلى إيجاد الحذور أو الأصول للأفعال غير المنطقية (الفقرة 879) . إنه يعطي هذه الأصول اسم الرواسب . وهو يحدد أنه اصطلاحي تماماً .. هذه الرواسب ، على غرار حذور الكلمات ، لا تكون مظلورة مباشرة . وهي تتحدد بواسطة مقارنة الأفعال غير المنطقية وبواسطة إبراز عناصرها المشتركة . وهكذا ، نلاحظ أن كل أنواع التصرفات والمعتقدات واللؤسات والطقوس لها عاية إقالة كمال أو الفرد أو الجماعة التي ينتمي إليها . وهي عالياً ما تعاش ذاتياً بصفتها وسائل لإزالة « الجسم » على سبيل المثال ، في اليونان ، عادة تطهير القتلى قصداً أو عن غير قصد (الفقرة 1253) ، التزم الذي يحرق الشخص على إزالة الوصمة التي تتأكل كماله (الفقرة 1241) ، المادة المسيحية ، طموس التطهير المخصصة لإزالة دس الممارسة الجنسية ، والعادة الشهيرة ، الثأر الذي يهدف إلى استعادة كرامة العائلة . والزواج من امرأة الفتيق عند اليهود ، يلزم استمرار العائلة في حال وفاة الزوج دون عقب المخ . هذه الأفعال غير المنطقية التي يمكن أن نجد لها أمثلة عديدة في التاريخ تنضم أصلاً أو راسباً مشتركاً . صفاتها الضمنية هي المحافظة على كمال الفرد وتناميه ، أو تجديدده . إن إبراز هذا الأصل أو الراسب يسمح بالافتراض أنه ثمة شعور أو حاجة لدى كل الناس وفي كل المجتمعات للمحافظة على هذا الكمال ، لدى الشخص ولدى « تابعه » ولكن هذه الحاجة نفسها ، تكون غير منظورة . يمكن أن نستج فقط عبر إبراز الراسب أو الأصل الخاص بها ، البتق هو نفسه عن استقرار مجموعة من التصرفات والمؤسات عبر الملاحظة (الفقرة 879)

وهكذا يقيم باريتو ستة أصناف من الرواسب التي تنقسم هي نفسها إلى أصناف ثانوية

- 1 - غريزة التركيب ، 2 - استمرار التجميعات ، 3 - الحاجة للتعبير عن المشاعر بحركات خارجية ، 4 - واسب ذات علاقة مع المجتمعة ، 5 - تكامل الفرد وتناميه ، 6 - الراسب الجنسي

إن غريزة التركيب هي الأصل المشترك لمجمل الأفعال غير المنطقية ولتأجيل (الطقوس

والتصرفات والزمنيات) التي تستند الى تجميعات غير منطقية بين الأفكار والمفاهيم أو بين الأفكار والمفاهيم من جهة ، وعناصر الواقع الاجتماعي من جهة أخرى وهكذا (المعرة 935) ، كان لدى الملك شيء ما (لهي) في الملكية الفرنسية القديمة . إن سلطة الذخائر (المعرة 932) ، والسحر ، وكذلك الإيمان بالعضائل المطلقة للديمقراطية والافتراخ الشامل والليبرالية لاقتصادية ، والمظالم الأكثرى والسبي للانتخابات والاعتبارات المتعلقة بالأرقام النامة أو بالحق الطبيعي ، كلها أمثلة تظهر حرية التركيب . يمكن إيجاز كل هذه المعتقدات بشكل و المعادلات أو الأحكام ، أو البراهين ، ذات الشكل المنطقي ، على سبيل المثال . تساعد الليبرالية الاقتصادية روح الشروع الاقتصادي ، وتتضمن روح الشروع نتائج سميحة للجميع . والتنبه أن الليبرالية الاقتصادية مرعوب فيها بصوره مطلقة . ولكن مثل هذا التعليل لا يقوم إلا بتفسير مقدمته الصغرى (إن روح الشروع تتضمن نتائج سميحة للجميع) . والتركيب المدرج في هذه المقدمة الصغرى ليس له سوى أساس واحد . الشعور الإيجابي أو شعور الانجذاب الذي يعاقبه المتكلم حيال حرية العمل . وبالمثل ، إن الفرد الذي قد يعاني حيال المبدأ نفسه شعوراً بالفرور قبل الانجذاب ، يمكنه دود صموية أن يقيم تراكيب تؤدي الى ضرورة رصه . عندما يقر منطرو الحق الطبيعي بأن مؤسسة ما متفقة مع الحق الطبيعي (كيف يكون هذا التوافق ؟) وما هو طبيعي (ولكن كيف نقرر ذلك ؟) يكون حساً (ولكن ماذا نعي كلمة حساً ؟) ، فإنهم يفكرون مثل الفرد الخاص الذي يقدر ، بما أن الملك ذات جوهر (لهي) ، والساوى ، للذكية لا يمكن أن تصدر إلا بما فعلته حكومته دون علمه . في الحالتين يستند التعامل الى سلسلة من المعادلات الشفوية القائمة للخاص . ملك = لهي = حسن = غير مسؤل عن المساوى ، مبدأ معين = متوافق مع الحق الطبيعي = موصى به . تقوم هذه المعادلات على المشاعر ، وهي تقدم بمثابة حجاج بفصل مواد حرية التركيب . والنصف الثاني من الرواسب ، أي استمرار التجميعات هو الجذر المشترك للأعمال غير المنطقية ، التي تظهر استمرار بعض التراكيب . إننا نجد تعبيرها مثلاً في وجود عناصر مقبسة في كل ديانة من الديانات السابقة (المعرة 1002) ، وفي استمرار الشرك القديم في داخل المسيحية (الفديسون والفديسات) (المعرة 1007) ، وفي انحصاف الطائفي الذي ينجم عن تمثيل الفرد في المجموعة أو الأمة (المعرة 1050) ، وفي الاعتقاد المنسحر بالتقدم وفي تأليه هذا المهوم الذي يمكن تعميمه أصلاً نحس شروط الحياة في القرن التاسع عشر (المعرة 1077) . إن الحاجة لإظهار المشاعر بأفعال خارجية هي الجذر المشترك للأعمال غير المنطقية مثل التنظيم الديني ، أو المظاهرات المنطقية المتعجربة . والرواسب المتصلة بالجمعية تتصل بظواهر التضامن والأمثالية ، وه الحاجة الى المثال .

إن مفهوم باريتو لرواسب ، يثير مشاكل تفسيرية مهمة . هل يقتضي أن يرى فيها خطرية للطبيعة الإنسانية ؟ يمكن أن تؤدي بعض الاتسافات اللغوية الى مثل هذا التفسير . وإن كون النصف الأول من الرواسب يسمى حرية التركيب يوحي بأن هذا الجذر الأول يعبر عن معطى بيولوجي . إن الحاجة لإظهار المشاعر بالأفعال خارجية يوحي بتفسير مشابه . من جهة أخرى ، نمة تفصيلات كثيرة في بحث باريتو ، تدخل تشبهات بين حرية الخيول والمشاعر (التي لا تلاحظ

مباشرة) الكلمة وراء الرواسب (الفقرة 156 و 1770). وأخيراً، كرّست في البحث عدة صفحات للدراوية. ورغم أن باريتو يحافظ بعناية على بعده بالنسبة لتطبيق الدراوية دون تدقيق على المجتمعات الإنسانية، وحتى أنه يعترض على عمل صاحبها في نمير تطور الأنواع، فإنه يعترف أن الرواسب (وبصورة أدق توزيع مختلف أصناف المشاعر الكلمة وراء مختلف أصناف الرواسب) يمكن أن تكون عرضة للانتقاء بواسطة البيئة (الفقرات 128 و 1770 و 2142). ورغم ذلك، إن تصوير الرواسب (وبصورة أدق المشاعر الكلمة وراء الرواسب) بصفتها خصائص للطبيعة الإنسانية يبدو أنه يناقض قسماً أساسياً في البحث. وإن كون التوزيع نفسه لرواسب مختلف الأصناف يتنوع مع المجتمعات، يشير إلى أن الرواسب حساسة تجاه المحيط الاجتماعي. وهكذا فإن رواسب حرية التركيب مألوفة في أثينا أكثر منها في روما. وعلى العكس إن رواسب استمرار التجمعات أكثر عدداً في روما منها في أثينا. هل يكون تأثير المحيط على الرواسب مباشراً أم أنه ينتج عن أوعية انتقاء من السمط الدراوييني؟ إن الفرضية الثانية وحدها تضمن تفسيراً «بيولوجياً» بشكل دقيق لمفهوم الرواسب. إلا أن باريتو يجتزأ بوضوح الأولى (د...). يُفشل بعض الظروف التي ينتج عنها تغيير بعض الرواسب عند بعض الأشخاص أولاً، ورويدة رويداً عند آخرين....

إننا نرى تغيرات الرواسب تجمّع مع تبدلات في الظروف الاقتصادية والسياسية وغيرها (الفقرة 2011). وهكذا، فإن الرواسب هي تعبير المشاعر، وإنما للمشاعر يمكن أن تتأثر مباشرة بالمحيط الاجتماعي - الثقافي تحديداً. من جهة أخرى يشتم باريتو بأن يجدد أن تأثير المحيط ينبغي أن يكون ليس باعتباره آلية (د لا يمكن أن تنافس هذه الرواسب بشكل فاضح مع الشروط التي نجست عنها، ذلك ما يمكن اعتباره صحيحاً في الحل الدراوييني...). إنه الحل الدراوييني خاطئ، لأنه يريد هذا التكيف ناماً، ولكن ذلك لا يمحى بالإجمال أن يحصل هذا التكيف (الفقرة 1770). وهكذا، يقتضي إدراك الرواسب بصفتها تحقيقاً للإمكانات الكلمة في الطبيعة البيولوجية للإنسان، الموصوفة وإن بصورة غير جامدة تحت تأثير المحيط. إن تنظيم الجهاز العصبي بالإنسان يقدم له إمكانية تحقيق تراكيب بين الكليات وبين المفاهيم وبين الكليات والأشياء الخ، والاحتفاظ بها. ويتدخل المحيط الاجتماعي - الثقافي ليعرر ويلهي ويحث على بعض التراكيب أو يؤكدها. وهكذا فإن حرية الانتخاب المحصورة بصورة طليعية لدى كل كائن حي (بما أن النوع الذي يحرم منها يلهي نفسه بالضرورة) مدونة في الطبيعة البيولوجية للإنسان. ولكن العوائق الجنسية الموصوفة تحت رقابة المحيط الاجتماعي - الثقافي. كما أن قدرة الذكورة والتدرب التي يمتلكها الإنسان تجعل من بعض التراكيب ممكناً بواسطة التربية. ولكن محتوى هذه التراكيب يرتبط بالوضع العام الاجتماعي - الثقافي. لذلك فعمل للصكوك في حال لم نمد بشكل تكيفات صالحة بسبب تعبير المحيط. وهكذا، بناء للوضع العام الثقافي بعد الأخرى الأخلاق والدين والطبيعة والعلم أو التقدم هي التي تؤلف (الفقرة 1935). في القرن السابع عشر نلاحظ تراكيب الطبيعة = حسن، تنبع الطبيعة = سمادة. أما في القرن التاسع عشر فلدينا تراكيب التقدم = حسن، التقدم = سمادة.

إن طبقات الرواسب والطبقات الثابتة منها هي إذن حسب باريتو ، معطيات ثابتة . وما هو متغير ، إذ إنه متأثر بالمحيط الاجتماعي - الثقافي تحديداً ، هو توزيع الرواسب من جهة (وبصورة أدنى المشاعر الكفافة وراء الرواسب) ، والتراكيب بين الرواسب من جهة أخرى . إن المشاعر الكفافة وراء الرواسب هي أسباب الأفعال عبر المنطقية . ولكن التحليل ينبغي أن يتقدم خطوة إلى الأمام وأن يتطرق إلى مسألة التعبير المنطقي (الاشتقاق) الذي يحيل المعامل الاجتماعي إلى إعطائه لمشاعره . وبالمثل ، يحيل الإنسان (الإنسان بصورة عامة وربما بصورة أعم أيضاً إنسان القرون التاسع عشر والحشرين ، المقتنع بأنه من الروحية ، العلم المقدس) إلى إعطاء الأفعال غير المنطقية ، ظلاً منطقياً برفاقاً ، أي إيجاد الأسباب المنطقية - التجريبية للأفعال غير المنطقية . لذلك تولد الأفعال عبر المنطقية بشكل طبيعي تصبرات لاهوتية وميتافيزيقية وصورية أو بيانية تقدم نفسها مصفيتها علمية . لفترض أن الراسب (شعور كاس وراء راسب معين) يتقضي لتقدير قيمة قاعدة معينة (أ) فلنكني أنفسنا وربما أقتنع الآخرين بقيمة (أ) ، يمكننا أن نحاول البرهنة على أن طبيعة الإنسان تفرض عليه الخضوع لهذه القاعدة بشكل يؤدي إلى أنه إذا لم يتم ذلك سيماني من الندم والشقاء ، أو أن يبرهن أن (أ) مبرورة من قبل قوة خارجية أو أنها متوافقة أيضاً مع الخير العلم ، الخ . (القرنان 1478-1479) . هذه المصياغات العقلانية المستعارة يسميها باريتو الاشتقاقات . والأخلاقي التسمية لبنتام (Bentham) والأمر القاطع لكانت (Kant) هي أمثلة عن الاشتقاقات للتأثيرية التي يحفظها تعقيدها للنخبة المثقفة . إن التصور للمعموي الذي يستند إلى تركيب العلم = الحقيقة = التقدم = السعادة هو اشتقاق سهل المال وبالتالي أكثر انتشاراً لا يشأ بحاج الاشتقاقات عن «حقيقتها» وإنما من تلائمها مع المشاعر (أو المصالح) الممتدة بشكل واسع تقريباً في المجتمع . إن مفاهيم مثل «الفهم الحديث للدولة» و«الحرية الحقيقية» تسمح ببناء قبلي إحصائي (أي قياسات مبتورة) من النمط أ هي ضد «الحرية الحقيقية» أو «الفهم الحديث للدولة» (إلا أن «الحرية الحقيقية» مرغوبة و«الفهم الحديث للدولة» جيد ، إذن أ لا يوصى بها) . ولكن السمة التي لا يوصى بها في أ لا نشق من صحة التعليل وإنما من كون المتكلم لديه شعور بأن أ غير مرغوب فيها .

إن نظرية باريتو عن الاشتقاقات تشكل بحثاً حقيقياً في علم البنيان الاجتماعي . إنها تظهر بصفحتها نوعاً من الجردة للطرق القابلة للاستعمال لإقناع الذات وإقناع الآخرين بصحة شعور ما . ذلك أن الاشتقاقات إذا كان عددها غير متناه فإن طرق الاشتقاقات يمكن اكتشافها وتصنيفها .

إن القسم الثاني من بحث باريتو (الفصول الحادي عشر حتى الثالث عشر) هو جهد لتطبيق نظرية الأفعال عبر المنطقية والرواسب والاشتقاقات على تحليل النظام والتعبير الاجتماعي . ثمة بعض الأوصاف وبعض الأطر العامة وبعض المواقع الاجتماعية (كما نقول اليوم) تساعد على ظهور الرواسب إما من الصف الأول وإما من الصف الثاني . عندما تحتل حصة معينة موقعها ، تميل إلى تطوير راسب من الصف الثاني . وإذا حصلت تغيرات اجتماعية تكون قدرتها صالحة على الاستجابة صحيحة . ومن هنا يتم على الأرجح إعلال نخبة جديدة محلها تسطر فيها راسب الصف الأول . وإن ظاهرة انتقال النخب هذه أساسية في ذكاه التنزيح ، «مفبرة

الأرستوفراطيهات (الفقرة 2053) . وبصورة أعم ، ينبغي أن يدرك التاريخ وفقاً لبدأ التوازن المقلان مصفته تعاقب لتوازنات مؤقتة تفصل بينها فترات من التكيف وعدم التكيف . والطهرات الدورية يكون ها فيها بالتالي أهمية جوهرية . إن التوازنات وعدم التوازنات تعرف انطلاقاً من اللعب بين أربع سلاسل من المتغيرات : الرواسب والمصالح (لتمتلك الأموال المادية والرمزية ، الفقرة 2009) . والاستشفقات وه التنافر وه التنقل الاجتماعي ، (أي التدرج الاجتماعي والحركية) (الفقرة 2205) . تكون هذه المتغيرات في وضع التبعية للتبادلة . إما تقدم عطاءً يوحى بباريتو منه من الناحية النظرية على الأقل ، يمكن أن يظهر مشكل نموذج التبعية للتبادلة بين المتغيرات من النمط الذي يستعمله الاقتصاديون (وما استعمله باريتو منه في عمله الاقتصادي) . ولكن هذه المتغيرات المتبادلة تكون متوارة بأشكال مختلفة . وهكذا ، فإن المصالح والرواسب ها تأثير كبير على الاستشفقات ، ولكن التأثير التبادل للاستشفقات على المصالح والرواسب يكون ضعيفاً . ويشت مفهوم التبعية المتبادلة ، حسب باريتو ، صحة ، وحدود النظريات التي تضيء ، مثل الماركسية ، تأثيراً حاسماً للمصالح على الرواسب والاستشفقات ، ولكنها لا ترى السمة الدائرية لعلاقة السببية التي تربط بين الرواسب (أو المشاعر التي تعبر عنها الرواسب) والمصالح (الفقرة 2206) . إن الاستشفاق الذي يمثل « الأخلاق النعمية » لباتام على سبيل المثال ليس اختراعاً صليفاً قد يسمح بإصفاء الشرعية والحدارة على نشاطات التجار البريطانيين . يقتضي بالأحرى تحليله بصمت التعبير الخاص من قبل باتنام للتقسيم الإيجابي الذي كان يمنحه مواطنوه للنشاطات الصناعية والتجارية . ولكن هذا التقسيم نفسه قد دعمه التطور الصناعي والتجاري .

يشير علم اجتماع باريتو أسئلة عديدة تفسيرية وأساسية . فليس مؤكداً أن التمييز بين الأعمال المنطقية والأعمال غير المنطقية يمكن الاحتفاظ بها دون تدفقات (راجع مقالة العقلانية) . ولكن باريتو نفسه يعترف بذلك : فالاستشفاقات يمكن أن تؤدي إلى تقدم العلم ، على الرغم من سميتها « غير المنطقية » . (الفقرة 615) . إن اكتشاف الفوضوي هو نتائج غير مقصود بعبارة التركيب عبد الكيمياءيين القدماء 1899 . ذلك أن الأعمال غير المنطقية إذا كانت تشبه أو تناقض التجربة ، فهي دوماً مرتبطة في الوقت نفسه بطريقة ما بالتجربة . ينبغي إذن إدراك الأعمال المنطقية وغير المنطقية باعتبارها تقيم علاقة تبعية متبادلة بدلاً من المواجهة البسيطة . فضلاً عن ذلك يمكن لعمل معين أن يكون منطقياً عبر الوسائل التي يستعملها وإنما هو يسعى إلى غايات تتعلق « بمنطق الشاعر » . وهكذا ، عندما ألقى البرلمان الفرنسي في ظل الجمهورية الثالثة الاعتاد المخصص لرتبة الجلاء ، فقد استعمل وسائل « منطقية » . ولكن الغاية التي يسعى إليها إلى تحقيقها هل هي فعلاً نتائج الرواسب الأساسية ؟ في تلك الحفظة (الفقرة 1301) . لقد أعطى مفهوم « الرواسب » من جهة مجالاً لشروحات عديدة . ولكننا نعتقد أننا ربما أعلاه أنه لا يستند إلى نظرية عند الطبيعة الإنسانية المدركة باعتبارها معطى غير رمزي ، وإنما على العكس إلى الرأي الفاتل بأن الشروط الاجتماعية تحدد تركيبات عاطفية وإفراكية متنوعة ، وكذلك عمليات متنوعة لإضفاء الأفراد (لتذكر في الواقع أن الرواسب والتنافر والتنقل الاجتماعي ينبغي أن تدرك بصفاتها ذات

« نوعية متبادلة » . وهكذا تتميز فترات الازدهار بمضاعفة رواسب الصنف الأول (لذلك يكون الاعتراضات وتجهيدات المتعلمين قوس أكبر للظهور خلال هذه الفترات) (المقرة 2386) ، ويساهم هذا الصنف من الرواسب في تشجيع المبادلة والتجديد والازدهار . إن ألماع الرواسب تكون ثابتة لأنها تتعلق بمعطيات مندرجة في بيولوجيا الكائن البشري . أما التوزيع والترتيب ومحتوى الرواسب فتكون متنوعة لأنها مرتبطة بالشروط الاجتماعية . أما فيما يتعلق بالإشتغالات فهي دائماً فريدة رغم أننا نستطيع اكتشاف سياث عامة تحت هذه الفرة . ذلك أن الاشتغالات تعتبر دوماً عن الرواسب . لذلك تتحد طقوس التطهر مثلاً لشكلاً متنوعة وتصح المجال لتبريرات مختلفة من مجتمع لآخر ، ولكنها تظهر في كل المجتمعات .

لقد كان بارسونز (Parsons) على حق عندما قال أن باريتو ينبغي أن يعتبر كأحد المراسين الرئيسيين للتراث السوسيولوجي . مما لا شك فيه أن بعض الاعتراضات التقليدية على بحث علم الاجتماع العام متأسكة . وإن نصنف الرواسب لا يمكن إلا بنى من الصعوبة ، اعتباره مضمناً بكامله . (راجع مثلاً تألفه الرواسب ذات العلاقة بالمجتمعة) . تحظى بعض التحليلات انطباعاً بالخشو ، كما عندما يسب الليل الروماني الى الحقوق أوتنس الوطنية الرومية الى مالوفية رواسب الصنف الثاني . وثمة اعتراض أقل كلاسيكية . لقد فُدم وجود الاشتغالات من قبل باريتو باعتباره نبعاً عن ميل لا يقاوم (ودون أن يجعل منه صنفاً من الرواسب ، يوحى باريتو أن هذا الليل هو التطهر الرئيسي لمريزة التركيب) ، ويكون مخوها مرتبطاً بالأوضاع الاجتماعية . ولكن من المؤكد ، كما أشار الى ذلك استمرار باريتو أن البلاغة الأيديولوجية تتحمل عبء وظائف اجتماعية مهمة . فوجودها ينبغي إذن أن يعتبر انطلاقاً من خصائص النظم الاجتماعية . الأ يوحى باريتو نفسه مثلاً أن صعوبات تحديد حيز الحياة والتناقضات بين حيز الجماعة والخير للجماعة تمنح وظيفة سياسية لا تبارى لبلاغة الاشتغالات الاجتماعية ؟ ولكن فيما يتعدى هذه الاعتراضات ، إن الجهد المبذول من قبل باريتو لتكوين مخطط عام للتحميل حيث يتم إدراك الظواهر السوسيولوجية الصغيرة باعتبارها نتائج تركيب الأفعال المردية المشروطة جزئياً هي نفسها ، وإن بطريقة غير آلية ، لأن علماء الاجتماع المحدثين يستدعون البنى الاجتماعية ، إن هذا الجهد يبقى محموداً . ونظريته عن العمل الفردي أكثر تعقيداً بكثير من نظرية فيبر (Weber) . كما أن نموذجها للتبعية المتبادلة الذي يتركز التفسير والتوازن المشتركين باعتبارها ناجمين عن نظام للعلاقات الدائرية بين المصالح والرواسب والاشتغالات والتأديج والحركية ، يصف دون شك طريقة مجردة وعامة وإنما صحيحة البرامج (بالمعنى الذي أراده لاكاتوس - Lakatos) أو النموذج المثالي (بالمعنى الذي أراده كاهن - Kuhn) لكل بحث سوسيولوجي . إن نظريته عن الاشتغالات تضع الأساس لنظرية عن الأيديولوجيات أكثر تعقيداً من نظرية ملاكس وماهليم . إن نظريته عن الرواسب ، (إذا تمحصناها في عموميتها ، برأها تستند الى تصور مناسب ومؤكد ، إذا صنفنا هوغتون (Houghton) ولوبرايتو (Lopreato) ، بواسطة الأبحاث الحديثة في مادة السلوك والعلاقة بين الطبيعة والثقافة .

• BIBLIOGRAPHIE. — PARETO, V., *Trattato di sociologia generale*, Florence, G. Barbacca, 1916, 1923. Trad. franç., *Traité de sociologie générale*, Larousse/Paris, Payot, 1917. Et in *Œuvres complètes*, Genève, Droz, 1964-1976, 21 vol., vol. XII, 1968. — PARETO, V., *Les systèmes socialistes*, in PARETO, V., *Œuvres complètes*, Genève, Droz, 1964-1976, 21 vol., vol. V, 1965. — PARETO, V., *Manuel d'économie politique*, in PARETO, V., *Œuvres complètes*, Genève, Droz, 1964-1976, 21 vol., vol. VI, 1965. — ALLAN, M., « Pareto Valfrido : contributions to economics », in *International Encyclopedia of the Social Sciences*, New York, The Macmillan Company and the Free Press, 1968, II, 389-411. — ARON, R., *Les étapes de la pensée sociologique*. Montaigne, Comte, Marx, Tönnies, Durkheim, Pareto, Weber, Parson, Gallieard, 1967, 1974. — BORDO, G., *Gli studi su Vilfredo Pareto oggi. Dall'agiografia alla critica (1823-1972)*, Roma, Bulzoni, 1974. — COMTE, L. A., *Masters of sociological thought*, New York, Harcourt Brace, 1971. — FARENO, J., *Pareto : la théorie de l'équilibre*, Paris, Seghers, 1974. — HOMANS, G. G., et COHEN, Ch. P. Jr., *An introduction to Pareto his sociology*, New York, Knopf, 1934. — HOUTSTON, J., et LORUSATO, J., « Toward a theory of social evolution : the paretian groundwork », *Annuaire européen des sciences sociales*, XV, 40, 1977, 19-38. — MARSH, J. H. (ed.), *Pareto and Masses*, Englewood Cliffs, Prentice Hall, 1965. — PARETO, T., *The structure of social action*, Glencoe, The Free Press, 1957, 1964. — PARETO, G., *Sociologia di Pareto*, Paris, PUF, 1966. — SAWYER, W. J., *Pareto on policy*, Amsterdam, Elsevier, 1974.

Structure

البنية

لفهوم البنية معان مختلفة جداً في علم الاجتماع من الصعب وريث من المستحيل وضع لائحة كاملة لتفسيراتها . سنكتفي إذن بإقامة بعض نقاط الاستدلال .

بالنسبة لموردوك (Murdock) يدل مفهوم « البنية الاجتماعية » على تماسك المؤسسات الاجتماعية : ليست المؤسسات مجعاً اعتباطياً أو عرضياً، وهذا المعنى يكون لها بنية . وموردوك يكثر على أرسية للمجتمعات القديمة على فكرة أساسية وسعها مونشكيو بشكل منظم في روح الشرائع (راجع مقالة البنيوية) . لقد استعبدت هذه الفكرة في شكل التحليل الذي سميهِ أحياناً البنيوية - الوظيفية . وإن أحد أعراض هذا النوع من التحليل هو بالتحديد فهم تماسك المؤسسات الاجتماعية وإظهار تبعيتها للتبادل . وهكذا ، حاول مارسونز أن يبين أن « البنية » الصناعية للمهن تكون متلائمة قليلاً مع المؤسسات العائلية من النمط التقليدي (العائلة المتعة مع وحدة الإقامة) (راجع مقالة الوظيفية) .

وبصورة أهم ، غالباً ما يكون لفهوم البنية عند الوظيفيين والبنيويين تفسير قريب من مفهوم النمط . إن إقامة تصنيفية (راجع مقالة التصنيفية) ، يعني : 1 - وضع لائحة من للتغيرات التي تعتبر ملائمة 2 - تبيان أن هذه التغيرات تتسم بترابطات متبادلة قوية إلى حد ما ، ومنسبة ، أي موزعة بطريقة غير عرسية 3 - استعمال هذه الترابطات المتبادلة لتوزيع الأفراد على النمط أو طبقات . لتحليل حالة بسيطة . لدينا أربعة متغيرات في حالتين (+ / -) وكل الأشياء الملاحظة تكون إما ++++ ، وإما ---- . يقال غالباً في هذه الحالة أنه تم تحديد فطين من الأشياء أو يتم إظهار بنيتين متميزتين . في هذه الحالة تكون الترابطات للتبادلة بين المتغيرات نامة . ويمكننا

بصورة طبيعية محاولة استخلاص أنماط لوه بنى ، عندما تكون الترابطات المتبادلة وإن ناقصة ، غير موزعة بطريقة عرضية .

وفي حالات أخرى ، يتم استعمال مفهوم البنية لمواجهة تعابير أخرى أو بالعلاقة معها . معوريتش Gurwitsch يميز مثلاً المجموعات المنبئية عن المجموعات المنظمة . وهكذا ، يعتبر هذا المؤلف أن الطبقات الاجتماعية يمكن أن تكون « منبئية » دون أن تكون « منظمة » . هذا التمييز يعتر في أسلوب آخر ، على غير مكوف : يربح معوريتش Gurwitsch في الإشارة فقط إلى أن المجموعات والتجمعات يمكن تحديد موقعها في نوع من المجموعة الاتصالية ينشئ أحد طرفيها بالمجموعات التي تحتل « مصالحها » بواسطة تنظيم واحد أو أكثر ، والطرف الآخر بالمجموعات الخاصة بفئات إحصائية بسيطة . وبين المجموعات « المنظمة » والمجموعات التي يمكن وصفها بأنها « إسبية » ، يمكن وضع المجموعات التي يسميها دهراندورف (Dahrendorf) « كاسية » ، وهي المجموعات المكوّنة من أشخاص لديهم مصلحة مشتركة . وغوريتش الأكثر اتصالية من دهراندورف ، يعتبر أنه بالإمكان إقنعة تدرّج للمجموعات « المنبئية » إلى حد ما ، بين المجموعات الاسمية والمجموعات المنظمة .

إن مفهوم « البنية » يواجه في ظروف أخرى بمفهوم المصادقة . وعن نفس منوال الأفكار . يشير مفهوم البنية عالياً إلى العناصر الثابتة لنظام معين (راجع مقالة النظام) ، مقابل عناصره المتغيرة . وهكذا ، تشير فكرة المفهوم لنموذج معين ، إما إلى ثوابت النموذج ، وإما إلى جعل الوظائف التي تربط المتغيرات فيما بينها ، وإما أيضاً إلى جعل الثوابت والوظائف . وهكذا ، لنفرض أن ثلاثة متغيرات x ، y ، و z مرتبطة فيما بينها بواسطة نظام قائم على $x^2 + y^2 + z^2 = 1$. الحالات نقول إن الثوابت x ، y ، z ، تمثل بنية النظام . وفي حالات أخرى يرجع مفهوم البنية بالأحرى إلى الأشكال x و y و z لعلاقات بين المتغيرات . وفي حالات أخرى أيضاً يدلّ على جعل الأشكال x و y و z والثوابت x ، y ، z .

وفي حالات أخرى أيضاً ، يستعمل مفهوم البنية شيء من التردد لتعبير الأساسي من الثابتي والجوهري من غير الجوهري والأصلي من المشتق . وهكذا ، يعتبر مانهايم أن « البنية الاجتماعية » هي « مسيح القوى الاجتماعية في نشاطها المتبادل والذي تخرج منه مختلف نماذج الملاحظة والمكر » . في هذه الحالة ، يدلّ مفهوم البنية الاجتماعية بصورة صريحة على جعل العناصر لنظام اجتماعي معين ، التي يحدّد عالم الاجتماع أنه يسيطر عليها ويحدّد الأخرى . بالاسم لمانهيم Mannheim يتعلق الأمر بالعناصر الدبئية (يشار إليها بمفهوم « ببنارة » القوى الاجتماعية) التي تسمح بتفسير العناصر الفكرية . يذكر هذا الاستعمال بالتأكيد بالتمييز الماركسي الشهير بين البنية التحتية والبنية الفوقية . ويفسّر نفوذ التراث الماركسي كون علماء الاجتماع يسمعون كبراً مفهوم « البنية الاجتماعية » بمثابة صيغ « لنظام التدرج » ، وتعتبر حيثيات متغيرات التدرج أولياً وحاسمة . وإذا رفضنا بدءاً اعتبار بعض فئات للمتغيرات بصفحتها

حاصنة ، يصبح مفهوم « البنية الاجتماعية » ، كما يشير إلى ذلك مؤلفون مثل كروبر (Krober) وإيمانز - برينشولد (Eman-Pinchard) أو رادكليف - برلون (Radcliffe-Brown) ، صنواً بسيطاً لمعانيهم أخرى ، مثل معانيهم التنظيم الاجتماعي أو تنظيم العلاقات الاجتماعية .

أحياناً ، تدل « البنية الاجتماعية » على أنظمة الإكراه التي تشكل معالم للفعل الفردي . وإذا أضفنا إلى هذا التعريف المقبول تماماً الاقتراح القابل للنقاش القائل بأن البنية تكفي في جميع الحالات لتحديد الفعل الفردي ، أي أنها لا تترك للشخص ، في الحالة العامة ، أي هامش من الاستقلال ، فلنأخذ بمحصل على نوع منتشر جداً من صنف « البنية » .

وفي أوضاع أخرى ، تكون كلمة بنية مرادفة عملياً للتوزيع ، بالمعنى الإحصائي للكلمة . وهكذا ، عندما نتكلم عن « البنية الاجتماعية - المهمة » ، نريد الإشارة إلى توزيع أفراد مجموعة من السكان في مختلف المناطق المواقف الاجتماعية المهمة . وفي الخط نفسه ، يتحدث لازار (Lazarsfeld) عن متغيرات بنوية بخصوص المتغيرات المعيرة لوحدة اجتماعية ولكنها غير محددة ، على الأفراد الذين يكوّنون هذه الوحدات . وفي الخط نفسه أيضاً ، يتحدث بلو (Blau) عن أثر « بنوي » عندما يظهر متغير معين باعتباره وطيفة توزيع معين . وهكذا ، يكون ثمة أثر « بنوي » بالمعنى الذي أراده بلو عندما يظهر نزوع العمال للاقتراع لليسار وكأنه مرتبط بسبب المبال في المحيط .

وفي أوضاع أخرى أيضاً ، يعالج مفهوم البنية بمعنى متلوياً لـ Gestalt في الألمانية Pattern في الانكليزية . إنه يذكر إذن مفهوم المظهر . وفي هذا المعنى ، يقول عن بنية اجتماعية أنه يمثل « بنية » مجموعة معينة ، وتحدث عن « التحليل البنوي » للمجموعات للإشارة إلى تحليل علاقات الانجذاب والتصور بين أعضاء المجموعة تحت شكل البيان أو الفيلس . وبالطريقة نفسها ، نتحدث عن بنية نفاس الترابيد بين التغيرات لتدل على أن قيم الترابيد ليست موزعة بطريقة عرضية .

وهكذا ، يمكن أن يظهر مفهوم البنية مترابطاً مع مفهوم النظام إذا اعتبرنا أن النظام هو مجمل « العناصر ذات التبعية المتبادلة » . ولكن يمكن أن يظهر كذلك وكأنه معرّف ضمني أو صراحة بمواجهة مجموعة أخرى من المفاهيم أو بالنفاس معها . في المجالات متنوعة جداً ربما يستطيع الوضع العام وحده أن يحددها .

- BIBLIOGRAPHIE. — BLAU, P. M., « Formal organizations : dimensions of analysis », *American journal of sociology*, LXIII, 1, 1957, 58-69. — BLAU, P. M., et MERTON, R. K. (red.), *Contemporary structural inquiry*, Londres, Sage, 1961. — HODSON, R., *À quoi sert la notion de structure ? Essai sur la signification de la notion de structure dans les sciences humaines*, Paris, Gallimard, 1968. — COHEN, L. A. (red.), *The idea of social structure. Papers in honor of Robert K. Merton*, New York, Harcourt Brace, 1975. — GURWITZ, G., « Le concept de structure sociale », *Cahiers internationaux de Sociologie*, XIX, 2, 1955, 3-44. — LAZARSFELD, P. F., et MERTON, R. K., « On the relation between individual and collective properties », in EYERSON, A. (red.), *Complex organizations*, New York, Holt, Rinehart & Winston, 1961, 422-440. Trad.

franç., « Les relations entre propriétés individuelles et propriétés collectives », in BOURDIEU, R., et LAZARFELD, P. F. (red.), *L'analyse empirique de la causalité*, Paris/La Haye, Mouton, 1966, 1969, 41-54. — LÉVI-STRAUSS, C., « La notion de structure en sociologie », in LÉVI-STRAUSS, C., *Anthropologie structurale*, Paris, Plon, 1959, 1974, chap. XV, 303-351. — MINROCK, G. P., *Social structure*, Glenview, The Free Press, 1949, 1965. Trad. franç., *De la structure sociale*, Paris, Payot, 1972. — NADAL, S. F., *The theory of social structure*, London, Cohen & West, 1957. Trad. franç., *La théorie de la structure sociale*, Paris, Minuit, 1970. — RADCLIFFE-BROWN, A. R., *Structure and function in primitive societies. Essays and addresses*, Glencoe, The Free Press, 1952, London, Cohen & West, 1959. Trad. franç., *Structure et fonction dans la société primitive*, Paris, Mouton, 1969.

Structuralisme

البنيوية

تشير هذه الكلمة الى حركة من الأفكار العاصفة والمقعدة التي تطوّرت في نطاق العلوم الاجتماعية خلال سنوات الثينيات بصورة خاصة ، حتى لا نقول فقط الى حد ما ، عل الساحة الفرنسية :

في الأصل ، تظهر البنيوية بمثابة محاولة منهجية لكي تشمل علوماً اجتماعية أخرى ، فوائده الثورة ، البنيوية ، كما تطورت في الألمانية ، لقد اتجه فقه اللغة الكلاسيكي ، بشكل رئيسي ، نحو الوصف التاريخي للغات في ألسانها المختلفة (للفردات ، الحروف ، الحروف ،) . ومن المفارقة أن الألمانية « البنيوية » تسعى الى تحليل « بنية » اللغات . إن مثل علم الأصوات الكلاسيكية (Phonologie) يسمح بسهولة توضيح معنى مفهوم البنية (راجع مقالة البنية) في هذا الوصف . ويهدف علم الأصوات الكلاسيكية « الكلاسيكي » الى تحديد الأصوات الأساسية للغات . وربما كان يبدل جهده لوصف تطور هذه الظواهرات في الزمن أو تنوعها من منطقة الى أخرى ، ومقارنة محزون الأصوات في الألمانية مع محزونها في الفرنسية ، الخ . إن علم الأصوات « البنيوي » يهتم بالأحرى من جهته بالثبت من أن مجموع الأصوات لإحدى اللغات ، يكون نظاماً متماكباً ، جديراً بتشكيل قاعدة « مربعة » واتصافه بصلة الاتصال . لتتخصص مثلاً أصوات اللغة الانكليزية . يعتبر جاكوبسون (Jakobson) ، أنها تمثل جميعها تراكيب من اثنتي عشرة « سجة » مميزة « ثنائية أساسية هي : « مصوتة / وغير مصوتة » ، « صوامتية / وغير صوامتية » ، « ناعمة / وحادة » ، « أنثوية / ومفوية » « متباعدة / وانه » ، الخ . هذه السمات الاثنتا عشر الثنائية يمكن نظرياً أن نصح المجال الى ¹² = 4096 تركيباً أو أصوات ممكنة . في الواقع إن أغلب اللغات (وسما الإنكليزية) لا تستعمل سوى بضعة عشرات من الأصوات في الإجمال . من الطبيعي أن الأصوات الناقصة لا تمثل « إنتقاء » إضافياً للأصوات الممكنة (إنها تمثل نظاماً من تراكيب السمات المميزة الأساسية ، يسعى علم الأصوات تحديداً الى تحليل « بنيتها » (راجع مقالتي « البنية والطعام »)

إن التمييز بين علم الأصوات « الكلاسيكي » وعلم الأصوات « البنيوي » ، وبصورة أعم ، بين « الألمانية » الكلاسيكية و« الألمانية » البنيوية ، يعبر في نطاق دراسة اللغات عن تغييرات

مألوغة وقديمة ، معترف بها صراحة أو ضمناً من قبل علوم اجتماعية عديدة . وهكذا نستطيع تحليل للؤسسات الاجتماعية بطريقة وصعبة . ولكننا نستطيع كذلك التساؤل حول بنية النظام للتكون من مجموع المؤسسات في مجتمع معين . هذه الرؤية التي يمكن تسميتها بنهوية هي على سبيل المثال تلك التي يتبناها مونتسكيو في روح الشرائع . فالأنظمة السياسية وللؤسسات القانونية والتنظيمات الاجتماعية والعائلية تحمل ، حسب مونتسكيو ، الى تكوين كليات متماكة ، « نرى » كما يقال اليوم ، متباعدة عنداً من التراكيب الممكنة من وجهة النظر التركيبية ، ولكنها قابلة للإدراك بصعوبة من وجهة النظر الاجتماعية . فنتضي مع ذلك الإشارة الى أن مونتسكيو (راجع مقالة مونتسكيو) يتجنب التأكيد ان مختلف عناصر التنظيم الاجتماعي تتداخل الواحدة في الأخرى بشكل ضروري . إن كون بعض التراكيب مستمدة لا يؤدي الى أن تكون التراكيب المنخفضة القديمة للملاحظة ذات تماسك دقيق . إننا نثر على الرؤية نفسها عند توكفيل (Tocqueville) : فالنظام القديم والثورة يبين كيف أن المسحة المركزية للإدارة الفرنسية جعلت « النظام » الاجتماعي والسياسي الفرنسي مختلفاً جداً في بنيته عن النظام الإنكليزي . وإذا التفتنا نحو مؤلفين محدثين نلاحظ على سبيل المثال الرؤية نفسها عند موريلوك (Mordock) . هي كتاب النية الاجتماعية . يبين هذا المؤلف انطلاقاً من معطيات تتعلق بجملة من المجتمعات القديمة أن قواعد الإقامة (عند أهل الروحة ، عند أهل الزوج ، الخ) وانتقال الإرث والبنوة (النسب للأب ، النسب للأم ، الخ) والقواعد الخاصة بمنح المحرمات ، والمقررات المستعملة للإشارة الى مختلف أنماط علاقة القرابة ، الخ ، تشكل « بنى » ملصقة الذي تكون فيه تراكيب لا تأتي مصداقه وبعدها من قواعد الإقامة التي يكون لديها مثلاً فرص أكبر لأن تقرر بوع معين من قواعد البنوة وبعض للؤسسات الزوجية بدلاً من أخرى . ولكننا مع موريلوك كما مع مونتسكيو ، نحن إزاء تصور أدنى وليس القصر لناسك العلم المؤسسية . إن العلاقات المتبادلة الاحصائية التي استطاع حسابها انطلاقاً من مبنوه نادراً ما كانت ذات قيمة عالية . إن العلاقات التصميمية المتبادلة التي يمكن إقامتها بين العناصر المختلفة للأنظمة المؤسسية لا تكون إذن قابلة للتمثل بعلاقات تصميمية دقيقة من النوع المنطقي (إذا أ ، فإذا ب) . وإنما بعلاقات تصميمية ضعيفة من النوع العرضي (إذا أ ، فإذا على ب) . مثل آخر : إن التعارض الموسيولوجي الكلاسيكي - والذي لا يمر دون أن يطرح مشاكل - بين المجتمعات « التقليدية » والمجتمعات « الحديثة » يمكن اعتباره بمثابة مثل لتحليل « البيوي » . يتعمز نمط المجتمعات أو يترص أنها يتميزان بحمة من السمات التي تمارس في كل قياساتها .

كل هذه الأعمال تتعلق بما يمكن تسميته التحليل البيوي . وفي جميع الحالات ، يكون المقصود تبيان أن مجموعة من اللؤسسات المميزة لمجتمع معين تشكل « بنية » ، بمعنى أن هذه المجموعة بمعنى أن تحليل صفاتها مركباً للعناصر ليس عرصياً . وفي طاق علم الأصوات الكلامية يقوم التحليل البيوي على البرهنة أن أصوات اللغة تشكل تركيباً عبر عرضي لسمات مميزة . إن الألسنة المسماة « بنهوية » أي تلك التي تنبى رؤيتها « بنهوية » ، لا تمثل إذن بل هي شكل من الأشكال المحددة مسبقاً منهجياً وادبيكالياً . إن « الثورة » التي أنجزتها ، إذا كان ثمة ثورة ، تمثل

الأخرى في تطبيق رؤية استعملتها تقليدياً علوم مثل علم الاجتماع والاقتصاد ، على نطاق خاص هو نطاق اللغات . وكما كان يفعل جورداين IM. Jourdain في الشرح طبق مونتسكيو ونوكسيل دون علم منها ، التحليل ، البنيوي « على علم الاجتماع أو طبعا ، كما يمكن أن نقول أيضاً علم الاجتماع ، البيوي » . إن كون التعابير مثل « الاقتصاد البنيوي » وعلم الاجتماع البيوي لم تفرص نفسها بخلاف تعابير « الألسنية البيوية » و« الانتروبولوجيا البيوية » ، ريث يمكن للدلالة على أن رؤية التحليل ، البنيوي تقليدية في هذين العلمين

ليس الأمر كذلك في الانتروبولوجيا . هي البنى الأساسية للقرابة ، يطبق لبني شتراوس الرؤية البيوية كما سبق وعرفت ، عن أحد ميادين الانتولوجيا حيث سادت تقليدياً رؤية من النمط الوصفي . كان الانتولوجيون يصطلحون بمشكلة صعبة حتى يجيء لبني شتراوس ، هم نوع القواعد المتعلقة بمع المعارف . لذا عن سبيل المثال يحرم بصورة عامة الزواج بين أبناء وبنات العم التواربين في حين أن كل رواج بين أبناء وبنات العم المحبنة منسلح به في بعض المجتمعات ، وفي بعض المجتمعات الأخرى إن بعض أخطأ الزواج بين أبناء وبنات العم المحبنة مجاز (رواج الرجل من ابنة أخ أمه - خاله -) وبعضها الآخر محظورة (زواج الرجل من ابنة أخت أبيه - عمته -) ؟ فقد اقترح لبني شتراوس حل هذه الألغاز بسني منهجية مشابهة لمنهجية علم الأصوات الكلامية البنيوي . لعالم الأصوات الكلامية يبدل جهده للبرهنة أن كل نظام صوتي يمكن اعتباره بمثابة حل حاصل لمشكلة عامة : أي أن بشكل وكيرة رتبة اقتصادية لعمليات الاتصال . ولبني شتراوس كذلك ، بدل جهده لكي يبيّن أن أنظمة القواعد الخاصة بتحريم الزواج وتحليله التي مراها في المجتمعات العديدة هي حلول خاصة لمشكلة « عامة » تأمّن نقل النساء بين الشرائع المكونة للمجتمعات . بعد طرح هذه الرؤية للعامة ، برهن مثلاً أن « حلاً » متأسكاً (من وجهة نظر معينة) ينحوي ، فضلاً عن قواعد أخرى ، حل تحريم الزواج بين أبناء وبنات العم للتواربين وتحليل الزواج بين أبناء وبنات العم المحبنة ، وأن نظاماً متأسكاً آخر للقواعد يحرم الزواج بين أبناء وبنات العم للتواربين ويحلل الزواج بين بعض أبناء وبنات العم المحبنة (رواج الرجل من ابنة أخ أمه - خاله -) .

لقد اصطلحت نظرية لبني شتراوس باعتراضات جدية . إد هومبر (G. Homans) مثلاً يشير إلى صحتها العامة (لقواعد الزواج وظيفة تأمين التضامن بين المجموعة) . من جهة أخرى ، يذكر أن الزواج التعضيل من أمه أخ الأم (الخال) أكثر حدوثاً في المجتمعات الأبوية السب ، حيث يقيم الشاب علاقات متحفظة مع أبيه وشقيقة أبيه (عمته) ، في حين تكون علاقته مع أمه وشقيقها أليمة وودية . يعتبر لبني شتراوس أن التشديد على مثل هذه « الوقائع يعي العودة إلى الشغل القديم » ، « للنسائية » . أما لينش (Lensch) فيشير من جهته ، ولا سيما انطلاقاً من تحليل نظم كاشان (Kuchan) إلى أنه من المستحيل عزل الميولات الإبرية عن الإطار الأوسع (الميولات الاقتصادية ، السياسية ، الخ .) الذي تنتمي إليه .

تفتحي الإشارة إلى أن الثورات « البنيوية » (بني رؤية « بنيوية ») « للألمسية

والأنثروبولوجيا إذا كان ينبغي اعتبارها عملية وليس علمة ، باعتبارها لا تقوم إلا بمذكرة قديمة الى مجالات جديدة ، فلها قد أوجدت تجديداً منهجية تتجاوز إطار الأنثولوجيا والألسية . وهكذا فإن علم الأصوات البصري والصوت البصري لدى شومسكي (Chomsky) وأعمال ليفي شتراوس وفيل (Weyl) ، وأعمال بوش على بنى القرابة ، جميعها تستعمل بورباً رياضيّاً بمقدار مساهم في حطوتها ومرونها .

هذا التعوذ كان أحد أسباب الانزلاق نحو التجريد لما كان في البدء رؤية منهجية . ورغم أن بعض المؤلفين ، مثل بهاجيه (Bhaghe) يدعون مفهومي « الرؤية السيوية » و « البنيوية » ، من المسبب حفظ تعبير البصيرة لهذا الانزلاق المتجرى . إنه يقوم في مداه على نعميم تعمي ، أو بالأحرى عن تشيؤ المسلمات التي دفع الألبون والأنثروبولوجيون شكل طبعي الى إدخالها الى مساحتهم ، ولكن ترسيمها وضمها الى مساحتهم أخرى تطرح مشاكل الشرعة . وهكذا ، فإن ، إتولوجي المجتمعات التي لا تعرف الكتلة مثله مثل الاختصاصي بالأصوات الكلامية ، بحكماء بالنأكيد رؤى به « ترانيمه » : يمكنها رؤى به نظام من الأصوات المتكثرة . ونظام من قواعد التحليل والتحريرم للزواج ، وجملة من الحكايا الخرافية ، ولكنها لا يمتلكان بصورة عامة المعطيات التي تسمح لهم بدراسة تكوين هذه « الأنظمة » وتطورها . وطبيعة معطياتها تمنعها عملياً من أي تحليل تعمي تطوري . إن التعوذ المؤقت للتحليلات البنيوية والألسية والأنثروبولوجية والتأثير الذي يستتج من الحكم الأبستمولوجية للبصيرة شراوس ، حدث بصر مداه الاجتماع على الاستنتاج أن التحليل المترام يملك أسباب حبه تفسراً عبر مشروطاتنس للتحليل التعامي التطوري . وهذا أحد الأمثلة ، انكبّ النوسر (1810-1890) ، وباليلر (1850-1890) على دراسة (وإعادة دراسة) ماركس بصورة عامة ورأس المال بصورة خاصة مادلبن حدهم لكي يكتشفوا منه نصيفه للشتكيلات الاجتماعية وأنماط الإنتاج المبني انطلاقاً من عناصر بسيطة . لم يكن ماركس في الواقع سوى حبه مرجح . كان المقصود تبيان أن « الشكيلات الاجتماعية » هي مراكيب مبنية من عناصر بسيطة (أنماط تملك فائض الإنتاج ، ابع) ، تماماً شيا هي الأنظمة الصوتية تراكيب مبنية من سمات مجبرة . وهكذا وجد ماركس نفسه مشكراً في ري بنوي مهتم بالسيرة المتزامنة شتكيلات الاجتماعية وفي الواقع عبر مال عملية تحليل التمييز الاجتماعي . إن التفسير « البنيوي » للماركس ، في تشديده على إمكانية ساء نظامه تركيبه مختلفه ، كد لده الميزة المهمة في تلبس العلاقات بين البنية التحتية والبنية العرفية ، وفي « ابرمه » عن أن « الشكيلات الاجتماعية » الرأسمالية والاشتراكية يمكن أن تعتبر نوعاً من التفرع في البنى . تدلّت فقد عرف المبحاح إن المعالجة البنيوية للماركس التي أدارها التومير وأساسه ، أدت الى إخراج الماركسية من الوضع الشاق للماركسية المتداولة الذي سقطت فيه ، وإلى استعلائها احترام الكديمية ومرونة لا يمكن للمتعين الماركسيين إلا أن يعتبروها صيغاً طياً . ويمكن رؤى به « الميل » نفسه الى « التزامنه » في الكلمات والأشياء لموكو (1810-1890) ، هذا الكتاب الذي يفسر « تاريخ العلوم الطبيعية والاجتماعية » باعتباره نتيجة لاقتلابات بنوية . تخضع الحقيقت الكبرى هذا التاريخ « لبى » ، « بستمولوجية » يذل المؤلف جهده لتحليل تماسكها الدحي الصلب . أم فيها يتعلق

بتعاقب هذه « البنى » فإن فوكو يفترضها غير معقولة أو غير مهمة . إن البناء الرائع الذي يحتويه كتاب *الكلمات والأشياء* ليست أبداً من الساحة المطلقة شيئاً آخر غير التصفية ، هذه التصفية التي تسترحص فضلاً عن ذلك بعدد تاريخ العلوم . وهكذا ، لم يقبل أي مزرح للعلوم الاجتماعية بأن آدم سميت (Davidson Smith) قد دُشِّنَ اسماً لا يستمولوجياً طرحه للمرة الأولى نماذج نظريته ذاتيه للعمليات الاجتماعية .

وهكذا فإن البيروني ، بتبشيرهم للتحليل « الترامن » بالسبب للتحليل « التماثلي التطوري » في مجالات لا تفرصه فيها طبيعة المعلومات المتوفرة . يقتضون طموحاتهم إلى الزر اليسر . فهم يكتفون في غالب الأحيان بإبرار نصيحتات لا ياهون بالبحث عن سبب وحوادثها (راجع مقالة التصفية) ، يمكن الشك أن الأمر يتعلق هنا بتقديم البنية المنهجية مثل منهجي ماركس وتوكميل اللذين يفسران دوماً الفوارق التفاضلية التي يمكن رؤيتها بين الأنماط الاجتماعية بأنها نتيجة لعمليات تعاقبية تطورية . إن « نظام » الفرق الذي يمكن تسجيله مثلاً بين فرنسا وباكسترا (راجع النظام القديم والثورة) أو بين فرنسا وأميركا (راجع الديمقراطية في أميركا) حله توكميل باعتباره نتيجة لعملية متسلسلة ماحة من فوارق مز مساهمة أساسية . ويكون الأمر كذلك عند ماركس : إن الفوارق بين الأنماط الاجتماعية للملاحظة على المستوى الترامني يجلها دوماً بصمتها نتيجة لعمليات تعاقبية تطورية . وإن الأولوية غير المشروطة المسوغة للترامية ليس لها فقط أثر جليل الفوارق بين الأنماط غير معقولة ، وإنما تقود كذلك إلى المغالاة في هذه الفوارق وإلى تشيئها . وهكذا ، فقد ساهم التعارض بين المجتمعات « التقليدية » والمجتمعات « الحديثة » إلى حد كبير في تطور مفاهيم تخطيطية وخاطئة . فعلم اجتماع التحديث يعز بسهولة مثلاً أن المجتمعات « التقليدية » هي بالضرورة جامدة وأن « التحديث » مدهو إلى التقدم في الوقت نفسه على جميع الجبهات (راجع مقالتي التنمية والتحديث) . إن مثل هذه الاقتراحات التي لا تصمد أمام الانتعاش الأكثر سطحية ، تنجم عن كون التصفية التي تواجه ما بين المجتمعات التقليدية والمجتمعات الحديثة لم تعالج بصمتها أداة استكشافية وإنما بصمتها تعبير عن « واقع قائم » أو « بنية عميقة » .

إن الإلزامات التي فرضت نفسها على الانثروبولوجي الدارس للمعتقدات القديمة أو على الشخص في علم الأصوات لمع عليها من ناحية ثانية تحليل المعتقدات أو الأنظمة الصوتية باعتبارها منتجات للنشاط الإنساني (وهي كذلك بالتأكيد) . والتجريد البيروني الناتج هنا أيضاً بواسطة التعميم والتشظي ، يستخرج من هذه الشروط الخاصة اقتراحاً منهجياً ولتزاماً أنطولوجياً . الاقتراح المنهجي هو : إن الظواهر الاجتماعية هي نتائج البنى أو مظهراتها ولا يمكن تحليلها بصفتها نتيجة لعمل الناس . أما الاقتراح الأنطولوجي فهو : البنى وحدها هي التي لها وجود « حقيقي » ، والأفراد ليسوا سوى مظاهر بسيطة أو مجردة « زكائر ليس » . وليس لهم فائدة إلا بمقدار ما يسمحون للناس بأن تنمظهر . وعندما لا يتم تقليص الأفراد لكي يصبحوا « زكائر ليس » ويتم وضعهم من قبل عالم الاجتماع البيروني باعتبارهم فاعلين على التصرفات « الاستراتيجية » ، (هذه الكلمة التي اعتبرت عالياً بصورة تعسفية مرادفاً لكلمة « عمدي ») ،

لا يمر وقت طويل قبل أن يكشف أن هذه التصرفات المتعمدة لا يمكن إلا أن تؤدي إلى إعادة إنتاج ليس أو تطورها ، وضاعاً لأهواء عالم الاجتماع ، في عمله معروف من قبل مسيرة التاريخ . يعتبر فوكو أن آدم سميت وداروين ليس سوى قطرات خاصة للمية المعرفية في رسمها . فالآن التي تشمل دوراً أساسياً في الثلاثية الكلاسيكية لبروند (الأنا القومي ، الأنا ، والأعمال) تختفي ، كما بين نوركل 1961c ، في الصيغة البنيوية التي أعطاهم لاكان Lacan لمفيدة التحليل النفسي . ويصبح الفرد مع لاكان الركيزة البسيطة للشيء غير الواحية التي تسكنه (الاتصالات) . إن العناصر الاجتماعية لعلم الاجتماع الذي يستوحى البنيوية هي كذلك ركائز بسيطة أو بأحسن الأحوال ، وساطات راصية أو عبياء ، تعتبر عن مصها عبرها البنى الاجتماعية وتحقق وتعيد إنتاج نفسها أو تتطور . أما فيما يتعلق بالشيء الاجتماعية ، فهنا تنفصل غالباً إلى بعض التغيرات المختارة بشكل اعتباطي ، والتي يفرع لها نهج من على جدول التغيرات المنبثقة للنظام الاجتماعي . وحول هذه النقطة أيضاً من المهم الإشارة إلى التناقض مع مؤلف مثل توكفيل ليست « المركزية الإدارية » مطروحة بدءاً ، باعتبارها متميزاً جوهرياً ، أما أهميتها فتمتد للمبرمة عليها على العكس فيما بعد . ومن المصادفات ، أن متميزات التدرج الاجتماعي ، المركزة هي مصها في الثنائية المرجحة ، أي في الطبقة المهيمنة والطبقة المهيمن عليها ، تطرح بدءاً من قبل علماء الاجتماع البنيويين مصمتها المتميزات الجوهرية . يمكن مثلاً تجاهل وجود الدولة بما أنه من المصق عليه أنها ضرورة لخدمة الطبقة المهيمنة (راجع مقالة الدولة) .

إن البنيوية (ليس بالمعنى الذي استعمله بياجيه 1966 - أي معنى « التحليل البنيوي » ، وإنما بالمعنى الذي معتمده سجن هنا أي الإملاق التجريدي انطلاقاً من « التحليل البنيوي ») ، إنما كما قلنا ، حركته أنكار عاصمة تطوّر بصورة خاصة في فرنسا . لهذا ، أولاً لأن تراجع الوجودية حول نهاية سنوات الخمسينات تركت الساحة لري فلسفي جديد ، وأن كل - بريس الثقافي كان يبدو أنها تطالب دوماً بالحديد في مادة الأرياء العنصرية وأنه لم يكن يوجد بنية مسبوية لكل - بريس الثقافية لا في انكلترا ولا في ألمانيا ولا في إيطاليا ولا في الولايات المتحدة مثلاً (Clute) . ومن ثم لأن البنيوية كان يمكن أن تتاهى بالاعتبار العلمي الذي استعملت منه خلال مدة معينة اكتشافات الألسنة والاشترولوجية . وأخيراً ، لأن عدداً معتباً من المؤلّمين المؤهوبين عرفوا كيف يزعمون تراكم شعوية ملهه مصرين (ومعبدتين نصير) النصوص المحلية لبروند وملاكس وشيشه وبعض المؤلّفين الآخرين ، بالأسلوب البنيوي . ولكن إذ كانت البنيوية تخصصاً محلياً لم يكن له أبدأ الانتشار وأمكن وصفه من قبل البرومي El Albenoni ، وهو مرادف اليف على المسرح الثقافي الفرنسي ، بأنه إيراد المعجزة الثقافية الفرنسية . فذلك أساساً لأنه يمثل بأشكاله المعقدة تراصاً ثقافياً ، على الرغم من التراجعات الشعوية التي ساهمت ببحاها والإدعاء الملحن « بالعمق » . وكيف يمكن ، عبر إلغاء المفاهيم الاستغلالي للثروة أو التخصر أو التفاعل الاجتماعي من قبل البني ، وعبر إحلال التصحيبات الموحدة محل تنوع الأنماط الاجتماعية ، وعبر جعل التعقد البنيوي لأنظمة النجبة المتبادلة والنشاط المتبادل يقتصر على بعض المتميزات التي تمنحها أولوية اعتباطية (متميزات التدرج مثلاً) ، وعبر إعطاء تفوق غير مشروط والمترسم « دانسة

« للتغلب على التطور » ، كيف يمكن أن نأمل بتقدم معرفة النظم والعمليات الاجتماعية ؟

- BIBLIOGRAPHIE. — ALTMAN, L., *Power Money*, Paris, F. Maspéro, 1965. — ALTHUSEM, L., RANCIERE, J., MACNEARY, P., BAUMAN, E., et ESTABLES, J., *Love Le capital*, Paris, F. Maspéro, 1965, 2 vol. ; nous éd. refondue, 1968, 2 vol. — ANON. R., *17 ans sous feuils d'ombre Essai sur les marxistes imaginaires*, Paris, Gallimard, 1969. — CHOMSKY, N., et MILLER, G. A., « Introduction to the formal analysis of natural languages » et « Formal properties of grammars », in LUCE, D. BURN, R., et GALANTER, E. (red.), *Handbook of mathematical psychology*, New York, Wiley, 1963-1965, 3 vol., vol. II, chap. XI et XII, 269-321 et 323-416. Trad. franç., *L'analyse formelle des langues naturelles*, Paris, Casterman Villiers - Minion, 1968. — CLARK, T., *Prophets and patrons : the French University and the emergence of the social sciences*, Cambridge, Harvard University Press, 1973. — COHEN, C., *On human communication*, New York, Wiley, 1957. — DUBREUIL, G., *Métra-Verme*, Essai sur la représentation indo-européenne de la vérité, Paris, Gallimard, 1948. — FOUCAULT, M., *Les mots et les choses. Une archéologie des sciences humaines*, Paris, Gallimard, 1966. — HALLIDAY, F., *L'écriture de la parole*, Paris, Le Seuil, 1981. — HENRIOT, W. V., « Marxist structuralism », in BLAU, P. M., et MERTON, R. K., *Continuities in structural inquiry*, London, Sage, 61-119. — HIRSHMAN, G., « Marriage, authority and final causes », in HOBBS, G., *Sentiments and activities*, Glenoe, Free Press, 1963, 202-256 ; « Bringing men back in », *American sociological review*, XIX, 8, 1964, 809-816. — JAKOBSON, R., et HALLIDAY, M., *Fundamentals of language*, Paris/La Haye, Mouton, 1956, 2^e éd. rev., 1971. — LEACH, E. R., « British social anthropology and Irvinian structuralism », in BLAU, P. M., et MERTON, R. K., *Continuities in structural inquiry*, London, Sage, 1961, 27-49. — *Anthropology*, London, Athlone, 1961. Trad., *Cronique de l'anthropologie*, Paris, var., 1968. — LÉVI-STRAUSS, C., *Anthropologie structurale*, Paris, Plon, 1958, 1974 ; *Anthropologie structurale deux*, Paris, Plon, 1973 ; *Les structures élémentaires de la parenté*, Paris, var., 1949, Paris/La Haye, Mouton, 1967, *Mythologiques*, I - *Le cru et le cuit*, Paris, Plon, 1964 ; II - *De miel aux cendres*, Paris, Plon, 1964, III - *L'origine des sociétés de la table*, Paris, Plon, 1968 ; IV - *L'homme nu*, Paris, Plon, 1971. — MILLER, J. G., « Straight voter-exchange and the transition from elementary to complex structures », *American Ethnology*, 1980, 518-529. — MURDOCK, G. P., *Social structure*, New York, Macmillan, 1949. Trad. franç., *De la structure sociale*, Paris, Fayot, 1972. — NORMAN, R., « The formal analysis of prescriptive patrilineal cross-cousin marriage », *Southeastern Journal of Anthropology*, XIV, 1958. — PIAGET, J., *Le structuralisme*, Paris, MIP, 1968, 1974. — SODINI, L., *Marxisme et structuralisme*, Paris, Fayot, 1964. — TUBBS, S., *Psychoanalysis politics, Freud's French revolution*, New York, Basic Books, 1978.

Bureaucratie

البيروقراطية

يدل هذا التعبير على غط متكرر نسبياً من الإدارة ، ولكنه تدق نوعاً كبيراً من المفاهيم المختلفة جداً ، التي وسعت استعماله أبعد بكثير من الحقل الذي كان من المفترض أن يطبق فيه أساساً . إن ماكس فيبر (Weber) الذي سلّمه أكثر من أي واحد آخر ، في إدعائه في التعبير التقني لعلم الاجتماع ، يتناول في معنى صريح نسبياً ، في حين أن الكثير من المؤرخين ، وبالتحديد ذري للبول للركسية ، يرون في البيروقراطية شكلاً للسلطة عاماً تماماً ومبسطاً بوصوح أكبر في المجتمعات الرأسمالية . ينبغي ذكر المؤرخين ، وبالتحديد الفرنسيين ، الذين سحوا ، من توكفيل

Jacqueville) ال ميشيل كروزيه (M Crozier) ، لأن يجلبوا في التجربة التاريخية والتقليد الثقافي ، أصل الترمه الظاهرة في بعض البلدان لتنظيم جميع الإدارات العامة ، وإلى حد ما الخاصة ، على النمط البيروقراطي .

يتميز النموذج البيروقراطي الميبري بعدد معين من السمات المرتبة بشكل مظم . يمارس كل موظف عملاً في أوضاع تسلسلية ، يتأمن التسيير فيها إرماًياً بواسطة المراقبة التي يمارسها رؤسؤه عليه . يمارس الموظف نشاطات محددة بعمل صلاحية المردوجة ، التمنية والقانونية . إن صلاحية الموظف محددة ، فهي تشكل مجموعة من الحقوق والواجبات ، تستند في أن معاً ال قدرته على ممارستها وإلى تعويض صريح من السلطة الثرائية التي وظفته والتي تراقبه . يحصل اختيار الموظفين وفقاً لمعايير شمولية . من حيث الجدا على الأقل ، لم يوظف لأنه قريب أو صديق أو ربون أو حيل لم اختاره ، ولكن على أساس مواصفات عامة تشمل جميع المرشحين الذين يلتصق بنوة عدم التميز بينهم إلا أنه لأهميتهم المنخفضة علماً . يتم احبار للموظف بناء لباراة والقباب . وكذلك ، تتم ترقية وفقاً للقواعد الإنزامية جداً تدعي أو تحد على الأقل ، من التاحية الطرية . المحسوية . فضلاً عن ذلك ، لا يمكن اختيار دخول الموظف بأنه كسب أو منفعة . إنه راتب لا يشكل نموهاً ديقاً بلحدهم التي يؤدها للدولة ، رب عمله ، ريكته من المعترض أن يؤمر له حياة شريفة ولأنه ، مناسبة مع متطلبات ريته . إن يجعل هذه السمات تعطي للموظف سبها مبتكرة جداً . فهي تؤمن استغلاله إزاء رؤسائه كما إزاء رؤسؤه ، في نفس الوقت الذي تضمنه سعة تحت رقابة القواعد التي تؤمن سير الإدارة التي يشتمل إليها . وقد حصوله على وظيفته لا يعود محكاً حرمانه من مركزه إلا ضمن شروط استثنائية ووفقاً لأحكام معينة في التنظيمات أو القوانين . ولا يمكن لرئيسه أن يخلعه أو يرفيه أو يعاقبه أو يظله أو يعزله وفقاً للأصول وبواسطة الصيانات الحية في نظامه . إن رؤسؤه ليسوا بالأنس له محيين ، بمن له سط حاح الرحه عليهم . كما أنه لا يرتبط بالمكافئين الذين لا يستطيعون شيئاً من حيث البدأ ، بالسه لوطيت . وقد التدخلات عبر المؤاتية التي يجد معه مجاهها في هي مجموعة من الصيانات المعالة . ليس رئيس البلدية أو المجلس البلدي هو الذي يوظف المدرس ، وإذ كان ابن رئيس البلدية كسولاً ، فلا يمكن نقل المدرس لأنه أعطاه علامة سيئة . ولكن الموظف ، مثلاً هو محمي ضد نصف رؤسائه ، فهو لا يستطيع ممارسة سلطته إزاء مكلفيه إلا في حدود حيقة جداً ، وإذا تجاوزها فهو عرضة لجميع أنواع المراجعات والتراجمات

لقد لاحظنا أن الصيانات التي يستند عليها الموظف لا يجب فقط من الاعتراف بالحقوق التي يجب له المطالبة بها باعتباره شخصاً أو مواطناً . إنها المقبل الدليل للمطالبات البيروقراطية . وبالمثل ، قدمت لها هذه باعتبارها جهازاً في خدمة الدولة أو السلطة العامة . إذا قصدت السلطات المناسبة تحقيق بعض الغايات المشهورة بنطاقها مع المصلحة العامة أو الخير العام ، حتى وإن لم تكن في أوضاع نمر إلا عن إرادة الحكام أو مصالحهم ، فإن من مصلحة هؤلاء أن يكون لديهم هيئة منسقة مؤهولة وفعالة ومطبعة البيروقراطية هي أداة لسلطة الحكام . أو الدولة . ولكي يساهم التنظيم البيروقراطي في رفع مستوى هذه السلطة إلى الحد الأقصى ،

يسمى تحقق سلسلتين من الشروط . يقتضي أن تحس البيروقراطية فعل ما وضعت من أجله . فعل خلاف بطاقة الموظفين والمجبين ، البيروقراطية هي الإدارة بواسطة الخبر . إن الشرط الثاني لكي يكون الحمار البيروقراطي صلاً ، هو أن يكون البيروقراطيون مطيعين وأن يتفقدوا الأوامر ، حتى ولو كانت الغايات النهائية للسياسة التي يسلمون في تحقيقها تخونهم أو أنها لا تناسبهم . لا يمكن تحقيق هذين الشرطين في آن واحد إلا إذا كانت موجبات للتوطين محددة وشاملة ومعدة بوجهه .

إن النمط العبري ملائم ، ولكن حقل تطبيقه محدود . وبعبارة أخرى ، ثمة إدارات عامة تتعلق بالنمط البيروقراطي ولكن ثمة إدارات لا علاقة لها به . ومن باب أول ، هذا التنظيم ليس بالضرورة من النمط البيروقراطي . حتى ولو وجدت نزعة ظاهرة إلى البيروقراطية في أغلب التنظيمات الحديثة . يصر هذا الميل الفوائد التي تحصل عليها الجماعة من حسن سير البيروقراطيات العقالة والمنظمة . بعض المحيوش وبعض الإدارات هي حالياً ، لو كانت ، بيروقراطيات بالمعنى الفيسيري . الضباط يقاتلون الأعداء الذين يعينهم لهم رجال السياسة - الذين هم في الغالب مدنيون . موظفو المالية يبيعون الضرائب ، حتى ولو كان كل واحد منهم منفرداً ، باعتباره مواطناً ، لا يتعمق مع السياسة المصرية للحكومة . لقد ارتبطت سلامة الدولة المصرية طويلاً بوجود هذه الهيئات المنظمة ، التي كان يمكنها تأمين تقديم الأموال العامة بشكل منتظم إلى الخاصة ، حتى ولو أدى ضعف الهيئات السبب وعدم تماسكها إلى جعلها غير صالحة للتقرير . يمكننا حتى أن نتساءل عما إذا كانت خدمات مثل الجيش والمالية والشرطة (على الأقل في بعض جوانبها) يمكن أن تدار بغير النمط البيروقراطي . هل ثمة حظ لضباط متخمين بأن يطاعوا ؟ عليهم أن يتكلموا على ظروف استثنائية وعلى الإذاعة الطبية لجيش مبعاً بالروح المدنية أو بالتعصب الأكثر حدة .

إن النشاطات التي تحس عن قرب شديد بمحاولة سيادة الدولة ترخص الإدارة البيروقراطية . ولكن ليس كل شيء ، حتى فيما يتعلق بالدولة ، من بين النشاطات المولدة للأموال العامة . مدعوا بالضرورة لأن يكون بيروقراطياً . لقد لاحظتوكيل أن نشاطات كثيرة في الولايات المتحدة تقوم بأعبائها الدولة وتقومها ، تجردس بواسطة موظفين متجيبين لغترات قصيرة وحاصرون لمراقبة الناحين . فالتربية تقومها السلطات المحلية ، ولكن إدارة الخدمة والموظفين والبرامج ليست حاصره لقواعد موحدة . بنجم من ذلك أن موظفي الإدارة العامة ، بدل أن يكونوا بعيدين عن مدحلات ذوي المصلحة ، موصوعون تحت مرابه هؤلاء ، بشكل مباشر أكثر بكثير مما هي عليه الحال في فرنسا .

ليس البيروقراطية جهازاً بسيطاً تحت تصرف القادة السياسيين ، إنها جهاز متركز حتى ولو تعيسرت مرحه التمرركز وفقاً للنقصات ذات المدى الطويل ، كما يظهر تاريخ الإدارة . كانت الإدارة أكثر مركزية في ظل سابليوي منها في ظل لوي - هيب ، وكذلك في ظل الجمهورية الخامسة منها في ظل الجمهورية الثالثة . إن مطالب الاضطراب كانت أقل تحاشلاً في نظم أورلياني أو انشهادي منها في نظام بوساسرتي أو

ديفولي . يتعلق التمرکز في أن معاً بالتوظيف وقيادة الموظفين الذين إذا لم يكرنوا موضوعي تحت سلطه نفس القواعد ، فعل الأقل قواعد مابعة من نفس الروحانية ومنس الجاني . فجمقدار ما تتمركز الإدارة البيروقراطية ، تنجده نحو تقيس متشدد الى حد ما يسمى الى إضفاء النسخ على كتلة من القوانين والقرارات والتنظيقات المبشرة والعامة . أخيراً ، تنفذ البيروقراطية الممركة من نفس الحرية ، فمصاريفها مسجلة في الفصول المختلفة لنفس الليزانية . إذا تناولنا بدقة هذه المعايير التي تمركز الإدارة الممركة ، وإذا جعلنا من التمرکز أحد الشروط الضرورية للبيروقراطية ، نجد أنفسنا مدفوعين للاعتراف بأن البيروقراطية ليست سوى طريقة من بين طرق أخرى لتنظيم الإدارة العامة .

لماذا انتشرت في المجتمعات الحديثة البيروقراطية الممركة باعتبارها شكلاً تنظيمياً عاماً تماماً ؟ يعطي فيبر جوابين على هذا السؤال أولاً ، تمنح البيروقراطية للقادة السياسيين تأثيراً هائلاً مضاعفاً لسلطتهم . فهي تسمح لهم بتعبئة كتلة مترابطة للموارد القلبية والإنسانية والمالية ، وبمراستهم . هذه المراقبة في السلطة لا تحلل فقط باعتبارها أثراً للتعصب توحد بواسطتها موارد أكثر فأكثر تساعداً تحت تصرف الحكام . فهي تقرر أن تنتميه أكبر للبيئة المادية ولتولدها . إن البيروقراطية ذات فعالية مزودة بما أنها تصاعده لمصلحة الحكام فعالية الادارية وكذلك الرقابة التي تمارسها هذه الاداة على المجتمع . فضلاً عن ذلك ، تظهر البيروقراطية عالياً ، صعبة للحكام أو على الأقل لبعضهم وبخاصة هؤلاء الذين تؤمن له تدفقاً للأموال العامة أكثر فأكثر غزارة

إذا اعتبرنا التنظيم البيروقراطي بمثابة وسيلة لدى القادة لتنمية سلطتهم ، نعمهم لماذا يسمى القادة السياسيون ، الخاصون في مجتمعاتنا للانتخابات ، الى جعل سلطتهم بيروقراطية ، للتخلص من هذه الموافقة . هذه هي الفكرة التي وسعها ميشيلز IMichel تحت اسم القانون الحدي للأوليغارشية (حكم الأقلية) . إن تأميم المدجومة على إثر الوصول الى قمة السلطة ، وإحلال الإنتقاء محل الانتخابات ، لا بل التعيين من قبل المراتب العليا للقادة في المراتب الوسطى والدنيا ، هي سمات المسيرة البيروقراطية للأحرار . حتى تلك التي تصف نفسها بالاشتراكية والثورية . هذه الفكرة المقترحة من قبل عدة علماء إجتاع يستوحون للماركسية الى حد ما مثل باريتو Pareto وميشيلز IMichel أو موسكا IMosca استعبدت في ضد النظام السنالي من قبل ترويسكي وتلامذته . لبأ تكن علامة القدر الترويسكي للسناينية ، فإن تأميم الإنتقاء وإشراف المسه على القاعدة ، يشكلا وسيلتين فعالين جداً للحماية ضد مخاطر الانتعاب والخاصة البيروقراطية .

الى جانب « التحول البيروقراطي » وهو الامتدانية التي يسمى عبرها القادة « الديموقراطيون » المربعون الى التخلص من رقابة موكلهم . يعني أن نترك مجالاً « للتحول البيروقراطي » باعتباره عملية طويلة المدى ، نهدف في جميع التنظيمات الخاصة كما العامة ، الى تخليص الأرصاع وموظفيها من تدخلات الميثاث التي تقدم للتنظيم الموارد الضرورية لعملها . ولتحديد الموارد المالية . إن « التحول البيروقراطي » في وظائف المؤسسات الرأسمالية هو الشكل

الذي يتخذ تحفيد الامتيازات المروص على « رب العمل » فيما يتعلق باختيار الموظفين وترقيتهم وانضباطهم . يجمع النحور البيروقراطي في المؤسسات عن مجموعة من التدابير التشريعية والتنظيمية . نجد السلطة التراتبية نفسها ، الى حد ما مفيدة بموجبها . هذا الاتجاه الطويل المدى بنجم إرد ، على الأمل حرياً ، من الجمع بين عوامل مستقلة الى حد بعيد . إن الطلب الأثمي من المؤسسات ، لا يد عاملة مؤهلة أكثر فأكثر ، يترجم بتفهم للألقاب والشهادات الممنوحة خارج المؤسسة نفسها ، من قبل السلطات النقابية ، أو من قبل أعلى مستويات التسلسل المهني ، أي من قبل السلطات الأكاديمية . ولكنها تبتذل كذلك من التناقض بين استراتيجية الثقافات التي تنفي تخليص الموظفين من السلطة المباشرة لرب العمل ، واستراتيجية الأحزاب والقادة السياسيين الذين ، سواء بسبب الصلة الأيديولوجية ، أو بسبب حسابات انتخابية ، يدقون مع الثقافات ضد « مهجني الحق الإلهي » .

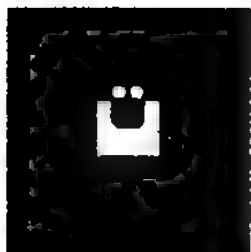
إن النحور البيروقراطي في الإدارة العامة والمؤسسات الخاصة والتنظيمات الضمنية والسياسية . يقدم عدداً معبأ من السمات المشتركة ، التي سمي ماكس فيبر لتسميتها بطريقة تركييبية وحشية عندما تحدث عن « السلطة العقلانية » القانونية . يتميز هذا الشكل من السلطة بحظر معمم يهدد ما يستمر من التعصب في كل أمر ، وبالطموح لإحلال « إدارة الأشياء محل حكم الأشخاص » . لكن هذا الرعم يصطدم بمقاومات كثيرة ، يتجها نوع كبير من « الوظائف غير المنتظمة » . إن التحليل المرنوي⁽¹⁾ الشهير للموضع القانونية الشهير بصحوص « الأثر المنحرفة » المتولدة من مشروع إدخال نظام « عقلي » قانوني في المطبات رشيء من التوسع في مجالات الحياة الاجتماعية بشكل عام . إن وضع القواعد الدقيقة للأوضاع ، وتجزئتها وتعيمها الدقيق ، ومعالجة الضمانات المعطاة للعثات المحتلعة وأصحاب الحق فيها ، تجعل مهمة التسيق والمراقبة لا عسى عنها وصية جد . في آن معاً . لقد وصف كروبر⁽²⁾ تحت اسم الحلفة المفرغة البيروقراطية ، هذه المراقبات التي تنقل بقدر ما تنفع ، وتصبح مع ذلك أكثر ضرورة بقدر ما هي قل فاعية . وهي لا تساهم أبداً في حلل الخواطر بصورة أقوى للمنفذين الذين أصبحوا أكثر ميلاً إلى استراتيجيات الأمن منهم إلى استراتيجيات المواجهة . إن التنظيمات البيروقراطية حتى ولو كانت تحل أعضائها خطراً يراقب بشكل جيد الى حد ما ، بمقدار ما تنوعس الى تعطية تظلمهم الى الأمن بحده الأدنى ، معرضة للتكاليف المرتفعة التي تنجم عن تورط صعيص ومعالجة صعبة . إن حظر لأصحاب صحت المحاربة ، وفي حين يسعى التنظيم البيروقراطي ليصبح شرعياً عبر تقديم الأمن لمعدية (وحصاة الوظيفة) ، فهو يعي « انتهاء القادة عبر الإشارة الى الترفع ، والى حد ما إلى « لسة » لانسانية بالأموال العامة التي تضعها تحت تصرف الخاصة .

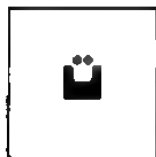
هل أن المجتمعات العربية عرصة لمخاطر البيروقراطية سرعه أكبر وأكثر اتساعاً ؟ كان نوكبين قد تحدث عن « إستبدادية صخمة ووصية » قبل الى اتانها للمجتمعات الديموقراطية . لقد أدرك جيداً أن هذا الخطر قد يكبر وقد يصغر وفقاً للتقاليد الوطنية . وفي ألباننا هذه ، من

(1) Shalom Lashinsky ، عن صبح سري . بد في دارها عام 1971 (ص 10)

الشائع أن يُشجَب في البيروقراطية « المرض الفرنسي ». أياً تكن خطوة هذا المرض ، وأياً تكن طرائق انتشاره ، فلن يطبَّق على جميع لوجه حياتنا الاجتماعية . ليس ثمة مجتمعاً بيروقراطياً أو قديلاً لأن يصبح بيروقراطياً ، بالكامل ، وبخاصة عندما نحسم الخبرات الأساسية للمجتمع وفقاً لأصول السلفس الديموقراطي ، وعندما تترك المؤسسات محلاً لمطالبات الإدارة والتنظيم اللامركزي .

- BIBLIOGRAPHIE. — ARNDSON, S. H., *Status and triadship in the Higher civil service*, Cambridge, Harvard Univ. Press, 1964. — ARROW, K. J., *The limits of organization*, New York, W. W. Norton & Co., 1974. Trad. : *Les limites de l'organisation*, Paris, EUT, 1976. — CHAPMAN, B., *The profusion of government ; the public service in Europe*, Londres, Allen & Unwin, 1959, 1966. — CHOLEN, M., *Le phénomène bureaucratique*, Paris, Seuil, 1963. — CHOLEN, M., et FRIEDBERG, E., *L'acteur et le système : les contraintes de l'action collective*, Paris, Seuil, 1977. — DART, R., « The concept of power », in *Behavioral Science*, 1957, 2, 201-215. — DOWN, A., *Inside bureaucracy*, Santa Monica, Rand Corp., 1964; Boston, Little, Brown & Co., 1967. — EISENHART, S. N., *The political system of Empires*, Glencoe, The Free Press, 1963, 1967. — EZEJON, A., *A comparative analysis of complex organizations : on power, involvement and their correlates*, New York, Free Press, 1961. — GAGNON, P., *Le pouvoir péripétrique : bureaucraties et notables dans le système politique français*, Paris, Seuil, 1976. — GOLDBER, A. W., *Patterns of industrial bureaucracy*, Glencoe, Free Press, 1954, 1967. — HIRSCHMAN, A. O., *The strategy of economic development*, New Haven, Yale Univ. Press, 1958. Trad. : *Stratégie de développement économique*, Paris, Editions Ouvrières, 1964. — KINCHLEY, J. D., *Representative bureaucracy : an interpretation of the British civil service*, Yellow Springs, Antioch College Press, 1944. — LAROC, C., *Éléments d'une critique de la bureaucratie*, Genève, Droz, 1971. — MARON, J. G., et SIMON, H. A., *Organizations*, New York, Wiley, 1958. Trad. : *Les organisations*, Paris, Dunod, 1964, 1974. — MARTON, R. K., *Social theory and social structure*, Glencoe, The Free Press, 1949. Trad. partielle : *Éléments de théorie et de méthode sociologique*, Paris, Plon, 1965, chap. 3, 65-140. — MICHAEL, R., *Zur Soziologie des Parlamentarismus in der modernen Demokratie*, Leipzig, W. Klinkhardt, 1911. Trad. : *Les partis politiques : essai sur les tendances oligarchiques des démocraties*, Paris, Flammarion, 1914. — ROSENBERG, H., *Bureaucracy, aristocracy and autocracy. The Prussian experience 1680-1815*, Cambridge, Harvard Univ. Press, 1958. — SELZON, Ph., *Leadership in administration : a sociological interpretation*, Evanston, Row Peterson, 1957. — WEISS, M., *Économie et société*, t. I, partie I, chap. 3, 223-231.





التأثير

Influence

إن التأثير في المعنى الواسع للكلمة ، يمكن تعريفه مثل أي شكل للفعل من قبل (أ) (المؤثر) يدرس بطريقة فعالة على (ب) (المتأثر) . يتبع التأثير إذن إلى فئة علامات السلطة . وأن يكون لدى (أ) تأثير - كما لو كان لديه سلطة - يعني بالنسبة له القدرة على تبديل فعل (ب) في اتجاه احتاره (أ) عن قصد ، لأنه يحضر التوجه الحفيدة لـ (ب) أكثر ملائمة لمصلحته الخاصة . إذن ممارسة التأثير على (ب) يعني بالنسبة لـ (أ) جعله يتعاون عبر إقناعه - أو على العكس عبر رده . لكن التأثير يتميز عن السلطة بطبيعة الموارد التي يستخدمها - تستند السلطة ، في المعنى الضيق للكلمة ، عن « موجب إكراهي » (Hiding obligation) حسب بارسونز . هذا الإكراه منه بطل في نهاية الأمر بصفة التطبيق المعلي - أو على الأقل التهديد - للقوة المادية التي تعاقب عصيان المتدرد . يستعير التأثير دوافع مختلفة . وذلك ما يعترف به الجس العام عندما يصبح بواسطة الترافف بين التأثير والمعالجة . فالتأثير عن أحد الأشخاص لا يعني إكراهه عبر تقديم أو إظهار القوة التي يمكننا تحييدها ضد لكي يستسلم ، وإنما يعني دفع المتأثر ، بلطف ، لكي يرى الأشياء بنفس منظر المؤثر . يمكننا إذن اعتبار التأثير بمثابة شكل خاص جداً من السلطة ، يكمن مصدرها الرئيسي في الاتعاق .

لقد سعى علماء النفس الاجتماعيون خلال سنوات 1940-1950 ، إلى عزل شروط الاتعاق في وسط تجريبي . ليس ثمة مجال للحديث عن الاتعاق إذا لم يكن الحافز المطروح على الشخص ملتبساً أو إذا كانت الخطوة المطروحة لحكم المتأثر المحتمل أكيدة . لعترض أن الحافز كان مكوياً من حطين يبلغ طول كل منها 2 سم و 2 سم ، والمطلوب من الشخص الآخر أن يقول أي الحطين أطول . أو أن معرض أيضاً عليه مغولتين الأولى معلومة تحريياً أو منطقياً والثانية صحيحة بشكل واضح . فالؤثر سيضيق وقته إذا ما حاول إقناع محده أن قوس النصر الكائن في كاروسيل أكبر من قوس النصر الكائن في ساحة النجمة ، أو أن مجموع زوايا المثلث في رياضيات إقليدس أكبر (أو أصغر) من زاويتي قائمتين . لا يمكن لأي حافز أن يسمح بتأثير فعال .

يمكن أن يتخذ غموض الحوافز المادية أشكالاً متعددة . فالعرض منه يمكن أن يظهر أكثر أو أصغر حسب الإطار العام الذي يوضع فيه . يمكن أن يستخدم كخضبة يظهر عليها الشكل المذكور ، أو على العكس أن يدرك بصفته هذا الشكل منه . في حالات أخرى ، تقوموا الهوية

عنها للفرص ، فلا نستطيع أن نسميه أو نعرفه . وبحصل أحياناً أن لا يكتشف وجوده إلا بعد جهد في الانتباه مدغم تقريباً ، كما نرى ذلك في المشكلات والمخدرات التي تزيّن قمر بعض الصحاف في القرن الماضي . إذا تعلق الأمر بحافز معقد ، يمكن إدراكه في ظل صفات متعددة ، تكون تراتبية هذه الصفات متنوعة وفقاً للإطار العام والإفهام ، الخ . يمكن أن يدخل في المؤثر هذه المحطات لكي يدرك « التأثير » تراتبية الصفات المذكورة بصورة مختلفة .

يكون هذا الالتباس مرهقاً بمقدار ما يتم إدراكه باعتباره تنافراً إدراكياً . ويمكن حينئذ أن يشكل التأثير وسيلة لإيجاد حل لهذا التنافر . إما في يد الوهم الذي كنا نصحه ، من تلقاء نفسه ، وإما عبر نصير سبب التنافر ، لنا . ولكن ليس ثمة سوى الأشياء المادية التي تكون مثبته . ويكون الأمر كذلك بالنسبة « للأشياء الاجتماعية » . يمكن ألا يعرف شخصاً ما من علاقائنا وأن يحلظ بين شخص آخر . يمكن أن يحظى حول وضعه . وتكون معرفته إلى هذه الأخطاء بصورة خاصة عندما يوجد وسط جهور واسع . فلكي يحدد هوية شخص معين لم تصادفه في السابق أبداً ، والذي تحسراً ملاسه ومسيرته ، لا يمكننا أن نعتمد إلا على معلومات جبرية وغير مؤكدة . وإذا أدرك الشخص الذي سعى إلى تحديد هويته اهتمامنا به ، فاجاب بمقدمات تكتملية ، فإن مخاطر الخطأ من جانبنا تصاعدها غاطر خطأ : عندما يتثبت من توقعاتنا حوله ، يمكنه استغلال تقنا من قصد ، لكي يستفيد من الخطأ الذي بشر أننا ارتكبه حوله ، أو لأنه ببساطة يحذ عن جانبته حيال صفات معينة في شخصيته ، حتى ولو كنا نحن أنفسنا لم نعمل شيئاً لإبرازها . إن تحديد هوية الآخر ، كما يبين ذلك جوفمان de Goolman ، وبخاصة عندما يتعلق الأمر بالصلات الأولى بين أشخاص لم يختلطوا بعد ببعضهم ، يستند إلى معالجة مؤشرات عامه واعتباطية . قد يسهل ذلك - أو يعرله - التأثير الذي يمارسه كل واحد من المراقب على الآخر . ليظهر مراهبه ، وليظهر بأفضل حال .

لا يسمي « الالتباس » إلى الأدوار التي تؤديها في صف الانتظار ، أو حتى في المكتب أو مع أصدقائنا وحسب . إنه يتعلق كذلك بفهمنا للمعيار والقيم في متطلباتها الأكثر تجريداً . إنه في قلب الوظيفة الرمزية . وللغايد التي يعتقد فهمها في تصرفات الآخرين إلا أنها تكون غير محددة إلى حد كبير . فهي تتحدد خلال النشاط المتبادل . حتى أنه يحصل أنه تغلب ، من سلبية فصيح إيجابية ، مثلاً تحت تأثير الصورة الحيدة التي نجحنا في إعطائها عن أنفسنا . ولكننا لم نتمكن من محاربة هذا التأثير الذي سمح لنا بتحويل مقاصد الغير لمصلحتنا ، إلا لأن المعايير التي سحاكم على أساسها تتضمن مقدراً من اللبوة . فكل نظام معياري قابل للتفسيرين ، الأول نساعي والثاني متشدد . يمكن للطبيب على سبيل المثال ، أن يقف مخلصاً لأديان مهته ، سواء بالمحافظة على مسافة مناسبة بينه وبين مريضه ، أو عن العكس بالسجاء عليه بالتشجيع ومظاهر الدعم . لا يمكن للطبيب أن يكون متباعداً وحسب ، أو معواناً وحسب . إن منطق دوره إزاء مريضه يمكن أن يجلل باعتباره تحكماً بين هذين البعدين للنشاط المتبادل . ويرتبط تحديد نقطة التوازن بالتأكيد من محطات موضوعية مثل طبيعة المرض ومدى التسهيلات للوصورة تصرف المريض والطبيب من قبل الإطار الاجتماعي العام ، ويرتبط كذلك بقدرة كل شريك على التأثير في الآخر ، والمرضى

يسعى لإدخال الطبيب دائرته ، في حين يتحصن هذا الأخير ضد محاولات الأسر والإغراء المحتطة من قبل المريض . يمكن لمنطقة شك التي تتطور فيها العلاقة بين المريض والطبيب أن تهدد نفسها متعددة أو متقلصة بواسطة استراتيجيات التأثير من قبل الواحد على الآخر .

إننا نجد كذلك مسألة التأثير في قلب قضية القيم . إذ يمكن استدعاء القيم نفسها لإضفاء الشرعية على القرارات والتوجهات الأكثر اختلافاً إلى اللجوء إلى التأثير يسمح في عطلين جوهرين لتحديد حفل تنظيمها أولاً ، هل تكون قيم معينة مناسبة لتوضيح الاختيار المطروح على الماعلين ؟ ثانياً ، كيف يمكن ، انطلاقاً من أولئك أو إيجابيات معك في حكم القيم ، بناء حل قابل للتطبيق على الحالة اخفاضة للمحصن ؟ وفي الحالات ، يتعلق الأمر بتضيق يعني أن يصبح مقبولاً من قبل الذين يتوجه إليهم .

إن كل علاقة تأثير تلمس ضمن إطار عام ملتبس . ولها تعلق بأسباب هذا الالتباس ، فهي متعددة . يمكن أن يظهر في الوصف ملتبساً لأنني أجد نفسي ناقص للمعلومات . ولكن لا بد من أحد أمرين : إما في حال المعلومات الكاملة - لنفترض أن جمع هذه المعلومات ممكن ، أو أن اكتسابها لا يسبب أضراراً مائة - لا يعود ثمة وجود للالتباس ، وإما ، مهما بدلت من جهد لاستعلم ، فإن الالتباس يستمر . في هذه الحالة الثانية ، لا أتوصل إلى حسم أمري بين مختلف الاحتمالات المتوفرة لي . تنجم هذه اللامبالاة عن أحد السببين أو من الجمع بينهما . إن الفارق بين احتمالات المصادفة يكون صعباً إلى حد يحول دوني وتقييمه ، وإما ، أبداً يكن الاحتمال الذي يقتضي أن يجرى في النهاية ، أن لا أقضي بأن وضعي سيكون في تحسن أو في تدهور . إن التباس الوصف يجمع إذن للشخص بعض متغيرين تحليلياً . عدم اليقين (بالمعنى الإدراكي) الذي يمكن تقليصه بواسطة حساب مناسب ، واللامبالاة (بالمعنى الفعلي والتفصيلي) التي يمكن تجاوزها عبر إعادة تعريف لسكس أولوياتي .

لا نقدم ل الحياة الاجتماعية سعياً كبيراً من الأوضاع المتنوعة وحسب ، ولكنها تقدم لنا كذلك عدداً محدداً من الأولويات لتقليصها . إذا انقلنا على اعتبار التأثير بمثابة ملتبس للالتباس (بين أخرى) ، فإننا مدعوون إلى تفحص سلسلتين من العوامل التي تسهل هذا التديج . أولاً ، يمكننا التساؤل كيف يسيء امتلاك بعض الصفات من قبل المؤثر ، لحظوظة في اجتذاب المتلقي إلى آرائه يبدو أن ثمة ثلاثة شروط جوهرية ينبغي أن يكون المؤثر عالماً - أو معتبراً كذلك . ثانياً ، ينبغي أن يعتبر المؤثر من قبل المتأثر ، محترماً للحدود التي تفرص عليه . لكي يوطد الطبيب تأثيره عليه أن يعتبر متخافاً لمجه مرصاء . هذا الشرط الثاني يدفعه غالباً شرط ثالث : ينبغي ألا يعتبر المؤثر بمثابة مخدع ، أو بالآخرى ، إذا كان ثمة شك في قوله الحقيقة ، ينبغي ألا يمكن تفسير الحريات التي يمكن أن يدفع شرعياً إلى اتخاذها حيال اللوجب الذاتي بأن يكون صادقاً (على سبيل المثال ، لا يمكن للطبيب أن يعلم المريض بشكل كامل بالمخاطر التي تهدده) بصفتها ذات مقصد حي . لاستغلال المتأثر . يكون المؤثر إذن عالماً وكفءاً ، ومستمع للإرادة ويريد خير من يسعى إلى تبديل تفضلاته وأفضليته .

هذا الوصف مثالي ، ولكنه يستخدم كمرجع معياري لأغلب الأدبيات المهنية (الطبية والفصائية والتربوية) . وهو لا يتحقق في الواقع إلا بشرطين اثنين . يقتضي أولاً أن يوجد بين المؤثر والتأثر تراضٍ يتعلق ببعض التوجهات الكبرى التي تعطي معنى لعلاقاتها . مما لا شك فيه أنها ليست معقبة لا حاشية ولا بشكل كامل حل جميع التوجهات أو جميع الأفضليات موضوع المناقشة . ولكن لتجيباً بالإجمال ، نفس المعاميس عن المزعوب اجتماعياً ، ويتفلسف بعض المفاربات فيما يتعلق بمعالجة القضايا المعالفة وهما يشعرون بخاصة بنوع من « التصلب الغليظ » تجاه بعضها البعض . إن أساس هذا التصلب يمكن أن ينجم من ناحية التأثير عن التقدير بأنه إذا تبع المؤثر ، فإنه يتحرك بما يتوافق مع مصلحته الخاصة . ويمكن كذلك أن يستد إلى شعور غليظ إلى حد ما ، بأنه « من نفس صف » المؤثر ، وبأن له نفس إحساسه ، وبأنه على اتفاق معه حول ما هو جوهرى (Cf. L'homophilie selon Lazarsfeld) . هذا الشرط الثاني يستلزم كثيراً ممارسة التأثير . ويتيسر جميع المعطيات التجريبية أن المؤثر إذا اعتبر كصار ، أو من باب أولى كمدى ، مبصم عليه تمرير رسالته إلا إذا حكم عليه « بالموصوعة » ، أو كواحد يمكن الثقة به .

ثمة افتراضان يمكن استخلاصهما من هذه التحليلات . أولاً ، يقتضي الاحتراس بأي ثمن من الخلط بين التأثير والإجماع . إن عدوى التحيزات القوية يسمح بتعبير بعض الوقائع المثيرة التي لفت الانتباه إليها الدكتور غوستاف لوبون Gustave Le Bon وبخاصة فيما يتعلق بالأيام التي طبعت الثورة الفرنسية . كما أن الحيلات السوداء في بوربورج يمكن أن نوصف بأنها ثلثين تكوينة يمكن في نهايتها للمراقبة الممارسة من قبل « البدا الواقعي » الذي خلعت فاضله مهجياً ، وللعنوانية وديكتاتورية الموت أن تصب ضد أهداف مطاقه رمزياً . فقد شكل الأريستوقراطيون والكهنة واليهود والرأسماليون والأجانب « كبش المحرقة » . حتى ولو اقتصر بدقة على الأيام الثورية أو التجمعات المختلطة فإن هذا التصريفات ملائمة قابلة للنقد . إن « أيام العمل القسري » كانت ومائل لإرعاع الرأي العام للمدني المتحمس ولكنها لم تكف دوماً لتحقيق الانتصار . من جهة أخرى بما أن المقصود كان خلق ما لا يمكن تربيته ، ذلك أن الوضع « السابق » للمدعى كان يعتبر غير محتمل لشدة غموضه . فإن الأشياء لم يكن ممكناً أن تستمر هكذا . إن ما يسمى إليه كان البداية ولكن غنمة غير الاستبعاد المقصود للتوزيع غير الواقعي . ويقتضي ألا تفكر بأن يجعل هذا التأثير يشمل جميع ظواهر التأثير . ثمة بالفعل في الممارسة التي يسمى للمؤثر بواسطتها إلى التوفيق بين مواقف التأثير ومواقفه الخاصة ، تبدل للجميع ، وإن كانت محدودة ومتكلفة ، بلحاذا إلى مولود أخرى غير الاستحواد والسر .

إن كون التأثير لا يتحول إلى إجماع أو ترويم ، لا يستتبع أبداً أن يظهر باعتباره بديلاً منظماً تماماً للجميع والعلل . فالتأثير ليس بالتأكيد ذات طابع منطقي . ولكنه قريب جداً من علم البيان لكي تكون المقاربة مقيدة . يدافع الخطيب عن أطروحة يسمى إلى ديوطا من قبل للسمع والحق يقال إنه يعمل أقل مما يحتاج حول المصكي أو الأخرى حول المعقول . والخطيب هو في الغالب رجس إقناع يتنقل دائماً مع الغضب التي يدافع عنها . ولكنه يستطيع كذلك أن يشرعها على طريقة السفسطانيين الذين يتبعون قاعدة الإرضاء وليس الشهادة لفصليات قاطعة . وباحصار ، يمكنه

أن ينصرف على عرار ديموستين (Démotène) ولكن كذلك عن عرار السبيد . إن تاريخ الديمقراطية القديمة لا يترك أي شك حول فعالية البيان . فلا ديموستين ولا ثيسرون ولا حتى السبيد توصلوا إلى تثبيت تأثيرهم بصورة دائمة ، وإلى توجيه شؤون المدينة - الدولة في اتجاه غير إرادتهم . إن حالة بريكليس (Pericles) تحصر الانكسارات التي تلقي بطلها حل وصع الخطيب . فحتى لو لم تنعكس هذه نهضة الديمقراطية ، لم نستطع الأمر بالية المتنورة التي سعى لاقتصارها ، أن تحقق انصواء جميع مواطنيها ، كما أن المقدومة المترايدة التي واجهها من قبلهم تؤكد في جميع الحالات حدود تأثيره .

إن الشروط المؤسسية للتنافس السبسي في الديمقراطيات الحديثة تترك الصورة التي لدينا عن الخطيب ، وتعقد فهم لعمليات التأثير . إن أعمال لاراسفيلد سواء في «People's choice» أو «Voicing» من جهة أو «Personal influence» من جهة أخرى عذبن العملين للتكاملين في استنتاجاتها ، تقدم مساهمة ذات فائدة عالية . إن الواقعية الصريحة التي تصفح أولاً للرائعين ، هي التطور المهم لوسائل الإعلام ، وانتقال الآراء والإعلام في وجهه الإدراكي والتفصيلي . لقد نشط اختراع غوتنبرغ (المطبعة) بالتأكيد انتقال الأفكار . لقد شكل نوعاً مهماً بمقدار اختراع الكتابة وبخاصة عندما أصبحت هذه الأخيرة ، بعدما لم تعد رمزية باطنية ، وسيلة للاتصال سهلة التعلم نسبياً وسهلة التعليم إلى قطاعات واسعة جداً من الناس . وخلال القرن العشرين أدى اختراع الراديو والتلفاز إلى تسهيل انتقال الرسائل من جميع الأنواع ، ولا سيما في مجالين اثنين : الدعاية السياسية والإعلان التجاري .

هذا التوسع المصحب لوسائل الإعلام وسلطانها أكد أولاً الأطروحة القائلة بأنها ستحكم سيطرتها الكاملة على المواطن والمستهلك . لقد عذى هذا الرأي المصيح المظولية حول « مجتمع الكتل » ، التي ازدهرت بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة والتصريحات غرد المجتمع الاستهلاكي . كما أن أعمال لاراسفيلد وكذلك تحليلات كلونوف (Grunauve) خلصت إلى ملسكين من المعطيات عبر المتظرة إلى حد ما . أولاً ، إن فعالية وسائل الإعلام حقيقة ولكنها محدودة . إنها تصطدم على صعيد الإعلان ، ليس فقط بإكراهات ميرانية المشترين ، وإنما كذلك بأذوائهم وبخاصة بمعلوماتهم المتعلقة بتشكيلة المنتجات ومدى اتساعها ، ومواصفاتها ، وإمكانية استبدالها . لقاء مسترعى معين يعلق بالثمن والمدخل . وهكذا تسمى تجمعات المستهلكين عبر زيادة إعلام المشترين ، إلى كسر تبعية هؤلاء إزاء المعلنين ، وهي غالباً ما توصل إلى ذلك . أما على صعيد الدعاية السياسية (راجع «People's choice et voicing») ، فإن الثبات السمي للحيارات للحزبية (إن الفرقاً يريد على 3% بالنسبة لنتائج لتحليلات سائدة من النمط نفسه تعتبر غالباً حدثاً اضالياً) نوحى بأن وسائل الإعلام تدعمه ، ولا ، الناحيتين إزاء أحزابهم أو إزاء التحالف (اليسيني أو اليسري) الذي يشعرون أنهم أقرب إليه ، ولكنها لا تؤدي إلى انتقال فئة « هامشية » من الناحيين ، حتى ولو كان هذا الانتقال القليل الانتاع عديداً يكفي لصح القرار . هذه السلسلة الأولى من الملاحظات تسلم في توصيح عملية التأثير . وهذا التأثير لا يمارس أبداً في الفراغ . إن المؤثر تحده طبيعة الوساطة (كتابية ، سمعية - مرئية) التي يلجأ إليها . أما فيما يتعلق

بالتأثير.. فهو ليس صفحة بيضاء تدون عليها أية رسالة كانت . إن بعض القنوات وبخاصة ذات الطابع الخلفي أو الديني ، تشكل موعداً من الالتزامات بالنسبة لمن يعتنقها . يتم عمل مسؤلية هذه الالتزامات بقوة مظلوفة : إن تغيير لون البطاقة الشخصية من قبل أحد الناخبين يكون أقل كلفة من قيام محارب بالتخلي عن الرفاق ، أو حتى الانضمام الى « الناس العابدين »

لكن أحياناً لارسميلد لا تلتفت النظر الى الخاصية المحدودة للتأثير وحسب ، وإنما الى خاصيتها المتخصصة . لا تكون وسائل الإعلام فعالة بصورة كاملة إلا بشرط استمالتها من قبل شبكة من المؤثرين يستطيع التأثيرون أن يثقوا بهم (راجع ، Personal influence) . يتحدث لارسميلد عن التأثير باعتباره عملية ذات مستويين (two-step flow) . في الحقيقة ، إن المستويين اللذين ميزهما لارسميلد يتحلفان كلاهما بتسهيل التأثير . تقتصر العملية تقريباً من تحت المستهلك الهائل ، الذي يقتضي بالتحديد تغيير توقعاته وأفضليته بواسطة التأثير ولكن الحد الأعلى للعملية يمسك به مرسلو الرسالة ، وفي حالة الدعاية السياسية المرشحوه الذين يسعون الى إظهار صورة ملائمة لشخصياتهم وبرامجهم . وفيما بين الاثنين ، تقوم يدائل بتصديق الرسالة الصادرة من فوق ، بسبب الثقة التي يوحون بها الى من توخه إليه ، هذه الرسالة التي قد تفقد من مصداقيتها دون خضوعهم عليها . ولهذا السبب ، لا بد من أن تمتثل البدائل بانفراد لا يكونون قريبين جداً ولا بعيدين جداً عن المستهدفين من قبل « المؤثرين » . إن التأثير هو علاقة متخصصة ، ولكنها لا تنقل الى محض علاقة شخصية متبادلة .

إن صيغة ماك لوهان (Mac Luhan) الشهيرة ، التي تعزى إلى الوسيط هو الرسالة ، تشير بصوابية كبيرة الى أن التأثير ليس مرتهاً فقط للسلطة الشخصية لمن يوجه الرسالة ، إلا بطريقة استثنائية ومؤقتة . ولكن إذا كان الوسيط يسمح بتحديد هوية الرسالة ، فإنه لا يمكن دوماً لتصديقها . فمقدار ما يماوي الوسيط ، بمقدار ما تماوي الرسالة . لقد سمعنا من الإذاعة : « فالخير إدد جدي - بالطبع ، شرط ألا أحكم على « الناس الذين يتكلمون في الإذاعة » باعتبارهم كدامين أشراراً ومانورين ملاعين . ثمة تصديق ثان يكون مطلوباً . فلو قال لي شخصي صديق من محيطي أن مرشحاً معيناً قد « تكلم جيداً » وقد « أدى أداءً حسناً » ، تكون سلطة الوسيط الذي تصلي عبره رسالة هذا المرشح الذي لم أسمعه ولم أراه مباشرة ، مدعومة بوضع محدثي ، الذي يجلبلي أعلى أهمية خاصة على أرائه ، وذلك لأنه شخصي « كما يجب بكل معنى الكلمة » . يندرج الوسيط في إطار مؤسسي علم . يعتقد على الرسالة . في الواقع ، إن التساهم بين « الذين يكلمون في الإذاعة » والذين يخدمون كدائل ، حسب المكانة التي يحتلونها في نظام الترميز الاجتماعي ، هو أحد شروط قبول الرسالة .

إن البعد المؤسسي لعملية التأثير يكون مرتهاً بصورة خاصة في استراتيجيات المؤثرين عندما يسعى هؤلاء الى رفع حصصهم من التأثير الى حدها الأقصى . فمير هذه الاستراتيجية للتخصيص الذين يسعون الى أن ينشروا وسط الجمهور موقفاً مناسباً لأشخاصهم وأعمالهم أو أفكارهم . يقترح د. بوردو وف. بوركو التمييز بين ثلاث أسواق - أو ثلاثة أنواع - للتأثير الثقافي . نعرف أولاً على

سوق الانداد . إنني أسمى لأن أكون معروفاً ومقدراً من قبل زملائي . إنني أخضع أعمالاً ومساهماتي إذني إلى سلطتهم المهنية المأسسة بدقة إلى حد ما . ولكن يمكنني السعي لأن أكون معروفاً من أوسع جمهور ممكن ، إما لأنني مفرور وإما لأنني مدفوع بهل تجزي ، وإما كذلك لأن شخصي أو عملي استحقاقاً بصورة دائمة تقريباً على إنشاء جمهور واسع جداً . وأخيراً ، ثمة سوق ثلاثة ، هي سوق الوسطاء ، الذي يتطابق مع بدائل التأثير ، في العملية ذات المستويين الموصوفة من قبل لازاروسيلد . ومن الواضح تماماً أن الوسيط والرسالة ليس لهما الخصائص نفسها في هذه الأسواق الثلاث . في الحالة الأولى ، يمارس التأثير وفقاً لأدبيات مهنية مفونة مدقة . في الحالة الثانية ، إنه يستند إلى تنشيط الصور المنسوبة لمن يسمي إلى توطيد نفوذه (إنه مائة ، أو بحسن إسنائي ، إلخ .) . في الحالة الثالثة ثمة تبادل مع خطر المتأثرة والاستغلال عبر الترويج المتبادل ، بين الوسطاء الذين يرافقون الدخول إلى عملية التأثير ، وه المرشحيين ، الذين يحسون لقبولهم في هذه السوق .

إن كل استراتيجيات التأثير ليست فعالة ، لأنه لكي تكون كذلك بصورة كاملة ، ينبغي أن تتواجه بصورة متبادلة استراتيجية المؤثر واستراتيجية المتأثر ، وأن يكون بينهما بالتالي توافق في حده الأدنى . لنفترض أن ثمة شاباً طموحاً يسمى للاعتراف به في السوق رقم 2 . يستطيع الوسطاء أن يرفعوا دخوله ، لأنهم يرحبون في حماية الربح الذي يؤمنه وصحهم الذي يتمتعون به والذي يتقاسمونه مع أصدقائهم وعصبيهم . والمحاولات لإعطائه نفسه صورة مناسبة أمام جمهور واسع يمكن أن تحقق إزاء اللامبالاة والتردد أو المقاومة من قبل الجمهور . إن أداب المهنة يمكن أن تعسد بواسطة أندية أو ملاعب المنتصرين . وشعائر أخرى يمكن لمحاولات التأثير أن تتعطل على ردود فعل الرضا التي يملأها المستهدف بكرة شديد عدم مقاصد وقيم أو شخصية للمؤثر . يمكن كذلك أن نسقط أمام وضع سلطوي حصص للمناظر المحتمل الذي لا يوي أمداً بتدليل موقعه ، والذي يكون بمقدوره جعل المؤثر يتراضى . لقد تكلموا على التوسيع للإشارة إلى وضع يكون فيه التأثير فعالاً دون ريب . يشار هذا التعبير إلى العلاقة التبادلية ، بمقدار ما تساهم في جمعية فرد لو في تنظيمه . إنها تشير هكذا عن المتأثرة البسيطة التي تهدف فقط إلى تغيير الآراء أو المواقف السطحية للفرد ، بعبء إقناعه بانتخاب مرشح معين ، أو شراء منتج ما . إن فرص القيم بواسطة انتقال الإرث الثقافي قد يضمن قيام تماثل دائم بين المهيميين - المتأثرين والمهيمن عليهم - الخاصين للمتأثرة ، خارج كل وهي لدى « لتأثيرين » . ولكن ما نعرفه عن العملية التبادلية يمتد من معالجة التوسيع باعتباره عملية تقويم . ليس لنا الحق أكثر من ذلك في أن نرى فيها عملية تركيب دقيقة لمعطيات قابلة للتطبيق على مختلف الظروف . التأثير لا يمكن أن يحصل إلا على توجهات عامة جداً للعمل الاجتماعي ولا يفيدنا الشيء الكثير حول الأوصاف التي يطلب فيها الالتئس الأساسي ، الذي لا يمكن حله لا باستدعاء سلطة القوة ولا بتمتعة الفناعات والالتزامات الهائلة . تقارب الفرقاء المتواحدتين حول مواقف تم إعادتها سرية أو قبلت من الواحد بعد أن تكون قد انضمت لمواقفة الآخر .

distortion of judgements», in SWANSON, G. E., NEWCOMB, T. M., et MARTIN, E. L. (red.), *Readings in social psychology*, New York, Holt, 1952. — BURELSON, B., LAZARFIELD, P. F., et McPHEE, W. N., *Voting, a study of opinion formation in a presidential campaign*, Chicago, Univ. of Chicago Press, 1954, 1956. — BOURDIEU, P., « The traditional-marxist-structuralist (non) movement in France : variations on a theme by Sherry Turkle », *The Sociological Review*, winter 1980, 5-24. — BOURDIEU, P., *Esquisse d'une théorie de la pratique*, Genève, Droz, 1970. — BOURDIEU, P., *Le bricolage sociologique. Essai sur les intellectuels et les passions démocratiques*, Paris, PUF, 1980. — CAZEMAJU, J., *Sociologie de la radio-télévision*, Paris, PUF, 1965 ; *Les pouvoirs de la télévision*, Paris, Galilée, 1970. — DAME, R. A., *Who governs ? Democracy and power in a american city*, New Haven, Yale Univ. Press, 1961. Trad. : *Qui gouverne ?*, Paris, A. Colin, 1971. — GOSMAN, E., *Behavior in public places. Notes on the social organizations of gatherings*, New York, The Free Press, 1963, 1969, chap. 7. — HOVLAND, C., JAND, I. L., et KELLEY, H. H., *Communication and persuasion*, New Haven, Yale Univ. Press, 1953, 1963. — KATZ, E., et LAZARFIELD, P. F., *Personal influence. The part played by people in the flow of mass communication*, GLENCOE, THE FREE PRESS, 1953, 1965. — KELMAN, H., « Processes of opinion change », *Public Opinion Quarterly*, XXV, 1, 1961, 57-78. — KORCHIATIAN, W., *Stimuli and accommodations in industrial research organizations in the United States*, Berkeley, Univ. of California Press, 1963. — LAZARFIELD, P. F., BURELSON, B., et GAUDET, M., *The people's choice, how the voter makes up his mind in a presidential campaign*, New York, Duff, Sloan & Pearce, 1944 ; New York, Columbia Univ. Press, 1948. — LE BOU, C., *Psychologie des foules*, Paris, F. Alcan, 1895, Paris, Reiz, 1975. — LEWIN, K., « Group decision and social change », in *Readings in social psychology* (1947), New York, Holt, 1958, 197-211. — MAC LURAN, H. M., *Understanding media. The extension of man*, New York, McGraw-Hill, 1964. Trad. : *Pour comprendre les médias, ces instruments technologiques de l'homme*, Montréal, Éditions max, 1968. — MAC LURAN, H. M., et FRIED, Q., *The medium is the message*, London, A. Lane, 1967. Trad. : *Message et médium*, Paris, J.-J. Pauvert, 1968. — MARSH, J. G., « An introduction to the theory and measurement of influence », *American Political Science Review*, LIX, 2, 1955, 491-51. — MENDRAS, H., *La fin des paysans*, Paris, Seuil, 1967. — MERTON, R. K., *Social theory and social structure*, Glencoe, The Free Press, 1949. Trad. partielle : *Éléments de théorie et de méthode sociologiques*, Paris, Pion, 1965, chap. 9. — MONTWOLLIN, M. de, *L'influence sociale : phénomènes, facteurs et méthodes*, Paris, PUF, 1977. — PARSONS, T., *The social system*, New York, The Free Press, 1951, chap. 10, « On the concept of influence », *Public Opinion Quarterly*, XXVII, 1, 1963, 37-42. — ROSE, R., *Influencing others*, London, Faber, 1967, New York, Saint Martin's Press, 1967. — SORL, E., et JANOWITZ, M., « Cohesion and demagregation in the Wehrmacht in World War II », *Public Opinion Quarterly*, XII, 1948, 280-315. Trad. : « Cohésion et désintégration de la Wehrmacht », in MENDRAS, H. (red.), *Éléments de sociologie*, Textes, Paris, A. Colin, 1976, 45-79. — TARDE, G., *Les lois de l'imitation. Étude sociologique*, Paris, P. Alcan, 1890 ; Paris, Genève, Slatkine, 1979.

Histoire et sociologie

التاريخ وعلم الاجتماع

لقد كتب توكفيل في السطور الأولى من مقدمة كتابه النظام القديم قائلاً : « إن الكتاب الذي أشتهر في هذا الوقت ليس تاريخاً للثورة (الفرنسية) (...) . إنه دراسة حول هذه الثورة . » ويكمل قائلاً : « لقد بدل الفرنسيون عام 1789 أكبر جهد قد يذله شعب في تاريخه لكي يقطع نفرياً مصيره الى اثنين ، وأن يحصل بواسطة قوة كبيرة ما قد كان حتى ذلك الحين عما يريد أن يكون بعد . ولكن هذا الجهد لم يعط النتائج المرجوة . » لقد اعتقدت دوماً أنهم لم ينجحوا في هذا المشروع بالمقدار الذي أعتقد البعض في الخارج وما اعتقدوه هم أنفسهم أولاً .

عندما يكتب توكفيل أن « النظام القديم » ليس تاريخياً وإنما دراسة (يمكننا أن نحدد إنه دراسة سوسيولوجية) ، يريد أن يقول إن عرصه لم يكن السرد بطريقة دقيقة قدر الإمكان لتسلسل الأحداث المعقد ، التي تشكل جملتها ما سميه الثورة ، وإنما الإجابة على سؤال : لماذا أفلتت الثورة (الفرنسية) ، على الرغم من مقاصد الثوريين ، مجتمعاً يدقصر في العديد من سبباته وبخاصة في محركه الإداري ، مجتمع النظام القديم ؟

يقسم التاريخ وعلم الاجتماع علاقات معقدة مصنوعة من العروقات والمشابهات . وفي حالات كثيرة ، من الصعب اتخاذ قرار حاسم حول ما إذا كانت دراسة معينة تختص بهذا العلم أو ذلك . يقتضي إذن أن نحضر التمييزات القاطعة جداً . إن الافتراض الذي سنبسطه مؤداه أنه من المفالة الزعم بأن علم الاجتماع هو أساساً علم يهدف إلى إراز قوانين عامة ، في حين أن التاريخ هو أساساً علم وصفي . قد يكون من المفالة أن يرى في التاريخ علم الفردي علم الاجتماع علم العام . إن متناقضات هذه الكثافة قد يكون لها فصوله تعليمية . ولكنها مقضية جداً لوصف لمشابهات والعروقات بين علم الاجتماع كما هو والتاريخ كما هو . ونحن نبال ، علماً ما يكون لهذه التفسيرات وظيفة عميقة وأحياناً جدالية . فهي تسمح لعالم الاجتماع بأن يضع معالم منطق ذات حدود غير أكيدة وعرضة للنزاع . ولكن إذا كان صعباً التفريق بين العلمين بواسطة تمييزات حاسمة ، فمن الصحيح كذلك من وجهة النظر المثالية - المودجية ، أنها يبلان (بعكس رأي بعض المؤرخين الذين يظهر أنهم على حرار بروديل : Braudel) ، ميلان إلى إنكار أية خصوصية لعلم الاجتماع ، إلى التخصير ، لناحية الأغراض والطرائق ، بعدد من السببات .

إن أولى هذه السببات شرحت بالمثل من قبل توكفيل في مقدمته للنظام الجديد والثورة . نعمى الغالب - حتى لا نقول دوماً - يبدأ البحث السوسيولوجي بسؤال يتعلق بأسباب وجوه ظاهرة سوسيولوجية كبيرة . يتساءل توكفيل ، هل أقت الثورة إلى إعادة إنتاج عدد معين من السببات المفسرة لمجتمع النظام القديم ؟ ويتساءل دوركهيلم لماذا تظهر معدلات الاتجار وكأها في ريادة منتظمة طوال القرن التاسع عشر في كل المجتمعات التي ستوصف فيما بعد بأنها صناعية ؟ ويتساءل أيضاً دوركهيلم ، لماذا تمل الفردية لأن تكون القيمة الجوهرية للمجتمعات الصناعية ؟ ويتساءل سومبار (Sombart) في بداية القرن العشرين ، لماذا ليس نمة اشتراكية في الولايات المتحدة ؟ لماذا تتحد ظواهر الانتشار غالباً مسار المحس ؟ لماذا يكون لدى أولاد العمال فرصاً أقل في الوصول إلى التعليم العالي ؟ لماذا عرفت اليابان وألمانيا تطوراً مذهباً خلال القرن التاسع عشر ؟ ويمكننا لو شئنا أن نضاهب الأمثلة . قد يرى أن أكثر الدراسات السوسيولوجية استوحيت بواسطة سؤال يتعلق بظاهرة سوسيولوجية كبيرة ، ويمكن أن تتخذ هذه الظاهرة شكل حالة الأشياء العريضة (الولايات المتحدة هي البلد الصناعي الوحيد الذي لم يعرف حركة اشتراكية مهمة خلال القرن التاسع عشر) ، وشكل الانطام الصناعي (ترايد معدلات الانتجار ، ماركس لمعليلت الانتشار) وشكل الاتجاه التطوري (تضاد الفردية) ، وشكل الاختلافات التطورية (يتساءل توكفيل ، لماذا اتخذت عملية التمدن أشكالاً مختلفة في فرنسا وفي انكلترا ؟) وشكل اتجاه إعادة الانتاج (لماذا تستمر بعض البلدان المتخلفة في التخصير معدلات خصوصية مرتفعة ، تدو عبر

مرغوب فيها سواء من وجهة النظر العرقية أو وجهة النظر الجينية ؟) . وباختصار ، مما لا شك فيه أن عالم الاجتماع يطبق نفسه غالباً الحق أكثر من اللامع ، في أن يمرل وسط هذه التاريخي هذه الظاهرة الاجتماعية الكبيرة أو تلك ، التي يسمي لإظهار أسباب وجودها إن عمل توكفيل نموذجي في هذا الصدد . إذ كان مشروعه في النظام القديم ، لا يتعلق بالتاريخ كما يؤكد هو نفسه ذلك ، وهو يعتبر بصورة عامة بأنه يرتبط بعلم الاجتماع ، وذلك لأنه يهدف أولاً للإجابة عن قائمة محدودة من الأسئلة من السهل وحسبها : أسباب استمرار التمرکز الإداري الفرنسي على الرغم من الثروة ، أسباب الفروقات بين فرنسا وإنجلترا في مسيرة عملية التمدن ، وفي تطور الزراعة وفي إنتاج الثمنين ، على سبيل المثال .

أما السمة الثانية المميزة لعلم الاجتماع - على مستوى مثالي - نموذجي - فهي طموحه إلى العمومية . وهذا الطموح لا يدل على أن علم الاجتماع مدعوف فقط إلى إقامة قوانين عامة ، مشابهة لقوانين الفيزياء على سبيل المثال . فحين الأمثلة الواردة أعلاه على العكس ، أن علم الاجتماع يمكن أن يتم وهو يتم غالباً في التطبيق لتحليل الظواهر العرقية (لماذا ليس ثمة اشتراكية في الولايات المتحدة ؟ (سربل) ، لماذا كان المفكرون اليساريون الفرنسيون أكثر راديكالية من الإنكليزي في القسم الثاني من القرن الثامن عشر ؟ (توكفيل) ، أو الأفاضل الفريدة (راجع ، الدراسات الاحادية لموضوع ، مثل La rumeur d'Orléans de Morin - Street Corner Society de W. W. Whyte) . يمكن إذن أن يتخذ الطموح إلى العمومية شكل البحث عن القوانين العامة ، ولكنه لا يأخذ بالصعوبة هذا الشكل . في الواقع يمكن أن يتحد ثلاثة أشكال محسرة ، يعتبر الشكل الثالث منها دون شك ، الأكثر حصرياً .

١ - البحث عن قوانين عامة

ليس مؤكداً ، يعزل عن المقاصد المعلنة لعلماء الاجتماع ، أن هذا النشاط هو من الناحية العملية ، الأكثر تكراراً أو الأكثر حصوية . يمكن تعريف قانون عام باعتباره افتراضاً شكله ن = ع (د) ، وبصورة أعم ن = ع (د ، د ، د ، الخ) . يتعلق الأمر إذن بالفترحات ذات نمط مشروط يمكن أيضاً إعلانه عن الشكل التالي إذا كانت في حالة م حينئذ يكون ن (د دوماً ، كره عالاً و وفقاً يتعلق الأمر بقانون حتمي أو احتمالي في حالة ي ، وهكذا ، يعتبر دوركهيم أن معدلات الانتحار (ن) هي نتيجة متزايدة لارتباك (د) ' (ن زيادة الارتباك تؤدي إلى زيادة معدلات الانتحار . كما أن معدل الانتحار (ن) هو نتيجة متزايدة للألمانية (د) . يعتبر غور GTU: أن العنف السياسي (ن) هو نتيجة متزايدة لمستوى الاضطراب السياسي (د) لمعتقدات (د) الأفراد المتخاصة بصحة مطالباتهم والفائدة من الانحراف في نمود مفتوح ، والفرق (د) بين فدراتهم على الإكراه والتنظيم وقدره التنظيم والإكراه لدى السلطة ، وكذلك بالنسبة للعوامل الظرفية م : ن = ع (د ، د ، د ، م) . بالنسبة لـ ديفيس (Davis) ، إن احتمالية العنف الجماهيري هي نتيجة للإحباط النسبي ، الذي يميل إلى أن يبلغ مستوى حرجاً عندما تتبع حطة طويلة من التحسن بحطة قصيرة من الركود المحل . وبالنسبة لتوكفيل ، يحصل غالباً أن يرفض الشعب الذي تحمل دون أية شكوى (. .) القوانين الأكثر إرهاباً ، بشكل عنيف ما إن ينجف الحب عن كامله .

يبين هذه الأمثلة أنه ليس من الصعب إضافة لائحة من المقترحات السوسولوجية للكلاسيكية إلى حد ما من نوع ن = ع (د ، دد ، الخ) . التي يمنحها علماء الاجتماع مدى علمياً تقريباً . نشير مع ذلك إلى إدخال عوامل المصادفة لدى غور (Gor) أو الصفة الحذرة لتوكميل (عالياً) : إن تدل على أنه يدرك القانون المذكور أعلاه ولكنه من النمط الاحتمالي . لقد استعيرت الأمثلة السابقة من ميدان علم اجتماع الانتحار والتمتع السياسية . يمكننا أن نجد أمثلة عديدة أخرى في مجالات أخرى (علم اجتماع الجريمة ، والتربية والتنمية ، الخ) . وهكذا يقوم علم اجتماع التنمية إلى حد كبير على البحث عن «عوامل» (د) التنمية (ن) .

لقد أدت أحداث سوسيولوجية عديدة إلى إعلان اقتراحات من نوع ن = ع (د) . ولكن فوائس علم الاجتماع المزعومة ليست في الغالب صحيحة إلا في شروط خاصة ، أي في أطر عامة وحقق معينة . وهكذا فإن القانون دوركهائي المقاسي بأن معدلات الانتحار هي نتيجة للانتحار والأتانية ، يبدو ثابتاً في القرن التاسع عشر ، ولكنه لا يعود كذلك في القرن العشرين . إن تطور المتغيرات التي كان يعتبرها دوركهليم بمثابة مؤشرات للانتحار والأتمية (معدل الطلاق ، الأهمية السببية للمهن ذات النمط الليبرالي ، تطور أنظمة المعاشات التي تُقَسَّم العريضة ، الخ) . قد نجبر ، إذا نحن منحننا صحة علمة للقانون الدوركهائي ، انتظار زيادة معدلات الانتحار في القرن العشرين . إلا أنه ليس ثمة شيء من ذلك . لقد استبدلت صحنات القرن التاسع عشر المتصاعدة بالنظام ، بتطورات أكثر تعقيداً بكثير ومتنوعة من بلد لآخر . يكفي من جهة أخرى مقارنة «قوانين» التمتع السياسية لدى توكميل وديفيز ونغور لتحقيق من أنها لا يمكن أن تكون جميعها صحيحة في وقت واحد . وبتعابير أخرى ، ليست عامة ، وإنما قابلة للتطبيق في أطر خاصة . ففي بعض الحالات وليس في جميعها ، يكون العنف السياسي نابعاً لحقبة من التحسب تحتها حقبة فظة من التدهور (ديفيز) في حالات أخرى ، يرافق حقبة تحسب مثيرة لتفصح في التوقعات بالنسبة للإمكانات (توكميل ، دوركهليم) . وفي حالات أخرى (راجع أثر العنف لدى هيرشمان Hirschman) ، يرافق تطوراً يمي فيه البعض بمطالبة أن يصيرهم لم يتحسن بنفس السبب التي تحسن فيها مصير الآخرين . وكما أنه يمكن بالتأكيد مضاعفة الأمثلة ، لا يمكن وجود قانون للتمتع السياسية من النمط ن = ع (د) ، حتى بالشكل الحذر (أي الاحتمالي) الذي يستعمله مثلاً توكميل أو غور . فكما يبين ذلك نيل (Tilly) ، ليس ممكناً حتى إعطاء صفة القانون للاقتراح الغامض جداً والمقابل للتوفيق مع أوضاع مختلفة ، يعتبر العنف السياسي بالنسبة لها نتيجة للاستياء . لم يكشف التحليل الإحصائي الحاد على دورات العنف السياسي في فرنسا خلال فرد من الزمن ، أي ترابطات ذات معنى بين العنف السياسي والمؤشرات المختلفة للتمتع السياسي الاستياء الاجتماعي وعدم الرضا أو الاحباط السياسي . يدل التحليل بلطف أن العنف السياسي يظهر في فترات الأزمات والاضطراب السياسي . ومن الصعب منع هذا الاقتراح وصحة «القانون» سبب الصفة الحشوية للمتغيرين ذات العلاقة . ومهما تكن هذه النتيجة الإحصائية صعبة فهي ليست دون فائدة ، فهي تقوم بكشف اقتراح ايسمولوجي مهم . لا يمكننا إضافة قانون عام - غير حشوي - فيما يتعلق بالعنف السياسي ، إذ إن ظهور هذا الأخير يتعلق بكونية

معقدة من العوامل والظروف التي لا يمكن تحويلها إلى تعبير من النمط (د) . يمكن على سبيل المثال مستوى مرتفع من « الإحباط » ، حسب مية الكوكبة ، أن يكون له أثر تصويري كما تشير إلى ذلك فرصيات توكفيل وديفغر وفور . ولكن يمكن أن يكون له أثر إلهام الصحة ، كما نرى ذلك مثلاً في دراسة لارزسفيد (Larszfeld) حول المعاطلين عن العمل في مريانتل . ولكني تعبر عن الاقتراح نفسه بطريقة أخرى : إن قانوناً من نوع ن = ع (د) يكون في جميع الحالات نظرياً محلياً وليس عاماً . إن « قوانين » دوركهيم أو توكفيل قابلة للتطبيق على العديد من الأوضاع . ولكنهم ليست بصورة عامة حقيقية . فضلاً عن ذلك ، ثمة تعقيد إيسمولوجي مهم يكس عالماً في صعوبة تحديد الشروط الدقيقة التي يكون في ظلها « قانون » إيسمولوجي مشروعاً . من خلال وجهة النظر هذه يوضع عالم الاجتماع في وضع أكثر صعوبة من المبرراني الذي يكون بصورة عامة قادراً ، عندما يضع قانوناً محلياً ، على تحديد الشروط التي يكون هذا القانون مشروعاً في ظلها .

يمكننا الخروج باستنتاج حول هذه النقطة بالقول : 1 - إن طموح عالم الاجتماع لإقامة قوانين من نوع ن = ع (د) يهدف فعلياً إحدى خصوصيات علم الاجتماع بالنسبة للتاريخ ، 2 - إن هذا الطموح يصطدم بحده هو الصلة المحلية للقوانين القائمة 3 - إن الصلة المحلية للقوانين السوسولوجية مفترنة بصعوبة تحديد شروط صحتها . نبحث على تدفيع الاقتراح الذي قد يتميز بواسطته علم الاجتماع عن التاريخ .

3 - البحث عن قوانين تطورية

إنه أحد الطموحات الأخرى المعترف بها لعلم الاجتماع ، من كونت وماركس إلى علم الاجتماع المعاصر مروراً بدوركهيم وسبر . لقد أبرز على سبيل المثال بواسطة تقسيم العمل لدوركهيم . في هذه الحالة ، يكون للقانون تفسير مختلف تماماً عن تفسيره في الفقرة السابقة . لم يعد المقصود إقامة علاقة بين ظاهرتين (د) و (ن) . إن القانون التطوري هو مقولة تدل على أن نظاماً معيناً مدعو للضرورة في سلسلة من الحالات القابلة للتحديد مسبقاً . كان ماركس يعتقد أن مراحل التنمية الاقتصادية الانكليزية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر تعطي صورة مسبقة لعملية التنمية لدى كل الأمم . ويستعيد روستو (Rostow) التصور نفسه ، بعد ماركس بمدة طويلة ، ويشير إلى أن عمليات النمو محكوم عليها بقطع سلسلة من المراحل قد تضرر أو تطول وقفاً للحالات ، ولكن ترتيبها يبدو غير قابل للتغيير ويتم إدراكه باعتباره متولداً عن أواليات متكررة من حالة لأخرى . وإذا أردنا أن نسطط قليلاً نقول : إن تطور المجتمعات يخضع لتواتر مشابه للتواتر التي أوضحها بياجيه (Piaget) في حالة تطور الشخصية . في الواقع ، يمكننا إحصاء هذا الطموح الثاني لعلم الاجتماع - أي تثبيت وجود القوانين التطورية - لقد مثله للسابق (عل الرغم من أن تصور القانون قد يكون له تفسير مختلف في الخالين) . إننا نلاحظ الكثير من العمليات التطورية التكرارية في إطار عام إلى أطر أخرى . من الصحيح على سبيل المثال أن صناعة الألبان لعبت في التنمية الدانماركية دوراً مشابهاً لدور صناعة النسيج في الحالة الانكليزية . ومن الصحيح كذلك أن بعض الأسباب لا يمكن إلا أن تعطي بعض النتائج . وهكذا فإن تنظيم النقل النهري بطرح مشاكل التنسيق والإدارة التي لا يمكن أن يحل إلا بواسطة مؤسسات كبيرة

الحجم مهيمنة بقوة . وما أن ترى شبكة نقل نهرية تتقدم حتى يظهر هذا النمط من المؤسسات . ولكن « القوانين » التطورية ، على عرأ « القوانين » الشرطية المبنية سابقاً ليست بصورة عامة إلا ذات تطبيق عملي . إن عمليات التنمية في ألمانيا واليابان أو روسيا في نهاية القرن التاسع عشر لا تخضع لصيغة وحيدة ولا ترتبط في أي حال من الأحوال بالتجربة الانكليزية ، على عكس المعتقدات التي عُثر عنها ماركس في هذا الصدد . كما إنه ، إذا كان صحيحاً في بعض الحالات ، كما قال دوركهيم ، أن التوسع في تقسيم العمل يرافق مع تدعيم القيم الفردية ، فإن ذلك ليس صحيحاً في جميع الحالات . وإنا نعرف اليوم بشكل أكفصل أن « قانون » بارسور التطوري الشهير القائل بأن التحديث يؤدي إلى تفتت عثم للعائلة ، ليس صحيحاً إلا في بعض الأطر العامة ، ففي اليابان ، يبدو أن التنمية الاقتصادية حصلت مع العائلة الواسعة وليس صدها .

إن السمة المحلية والحزبية « للقوانين » التطورية التي وضعها علماء الاجتماع تدخل السمة عن التمييز الفاطم جداً الذي أراد رواد علم الاجتماع إزالتها بين علم الاجتماع والتاريخ .

3 - البحث عن نموذج بنوية

يتخذ غالباً طموح علم الاجتماع إلى العمومية شكلاً تلك ، ربما كان الأكثر خصوبة : وهو شكل البحث عما سنسبه النماذج البنوية . وبدل أن نحاول تعريف هذا المفهوم بصورة مجردة ، فلنحاول توضيحه ونعريفه بطريقة صريحة بواسطة بعض الأمثلة . يتساءل سومبار حوال عام 1900 كما رأينا ، حول أسباب الفروقات الأمريكية : فالولايات المتحدة هي الوحيدة بين الأمم الصناعية التي لم تعرف حركات اشتراكية ذات أهمية جديرة بالاهتمام . لماذا ؟ أجاب سومبار بإيجاز . لقد كان البلد خلال عقود طويلة ، بدءاً حدودياً ؛ وعندما يكون الفرد مستأناً من وضعه الاجتماعي ، كان بإمكانه أن يأمل بالبحث عن وضع آخر في بلد آخر . ومع الأخذ بعين الاعتبار البنى والتصورات المستتحة من قبل البنى ، كانت الاستراتيجية الفردية القائمة على الارتداد والخروج ، إذا تكلمنا على غرور هيرشمان (Hirschman) هي الحواف الطبيعية للفرد على وضع اعتبره غير مرضي . إن البديل لإستراتيجية الارتداد الفردية هو إستراتيجية الاعتراض الجماعية (الصوت في لغة هيرشمان) . إذا لم أكن راضياً على وضعي أستطيع المشاركة في عمل جماعي يهدف إلى الحصول على تحسين وضع المجموعة أو المنة التي أنتمي إليها . ولكن عندما تكون الإستراتيجيات خياراً للتطبيق على النساء ، تكون الإستراتيجية الجماعية بصورة عامة أكثر كلفة من الإستراتيجية الفردية وغير موثوق فيها . بالإضافة إلى أن آثارها تكون غالباً مؤجلة . فلنكني نتطور الإستراتيجية الجماعية يقتضي إذن أن يكون لدى كل فرد ميل لإدراك عدم إمكانية تطبيق الإستراتيجية الفردية . ذلك أن الاشتراكية هي أساساً أيديولوجيا لإعلاء الشرعية على الإستراتيجيات الجماعية المادفة إلى تحسين موهف المجموعات المحرومة . ولكني تأمل في إيجاد حضور ذات معنى ، يقتضي إذن أن تظهر إستراتيجيات الصعود من النمط الفردي عبر فعلة أو غير قائمة للتطبيق بصورة عامة على أفراد المجموعات المحرومة . هكذا كانت الحال حسب سومبار في بلاد مثل فرنسا أو ألمانيا التي لم تتخلص إلا تدريجياً من نظام التدرج القانوني الموروث عن العصور الوسطى . إلا أن الحال لم تكن كذلك في الولايات المتحدة التي لم تعرف أبداً نظام

التدرج الفاتوني . وهكذا فإن فريدة الولايات المتحدة حول النقطة التي نشعلها بفسرها كون « المردود » النسبي في القرن التاسع عشر لنمطي الاستراتيجية كان يتم إدراكه بطريقة مختلفة من قبل أعضاء المجموعة المحرومة في الولايات المتحدة ، وقد كان هذا الفرق نفسه على سبيل المثال في ألمانيا أو في فرنسا نتائج الفروقات في أنظمة التدرج . ويقدم تحليل سومبلر من وجهة النظر الأيستمولوجية عدداً معيناً من المعيرات من المهم الإشارة إليها : ١ - يكون عرض عالم الاجتماع هنا تمييز معطى فريد . 2 - يتعد التفسير بشكل نموذج مستند إلى بعض الافتراضات البسيطة . ١ - إن فرداً غير راضٍ على وضعه يتوفر له نطاق أساليب من الاستراتيجية ١ ب - يكون لديه ميل لاختيار تلك التي يبدو له « مردودها » أفضل ١ ج - يرتبط المردود النسبي لنمطي الاستراتيجية بالبنية . يسمح هذا النموذج بعد أن وصف بدقة بتفسير حالة الأشياء الفريدة مثل غياب الاشتراكية في الولايات المتحدة خلال القرن التاسع عشر . ولكنه في الوقت نفسه يقدم صورة عامة يمكن أن تطبق على تحليل العديد من الظواهر الفريدة الأخرى شرط أن توصف بدقة في كل حالة . وهكذا يلاحظ هيرشمان أن غياب الحركات الاجتماعية في شمال شرقي البرازيل خلال حقبة طويلة من تاريخ هذا البلد ، ناشم جزئياً عن كون الملاحين في الحطب الصعبة كانت تتوفر لهم استراتيجية الخروج بأنحاء مشاريع إنتاج ومعالجة قصب السكر على الساحل . ثمة مثل آخر : تبدو المدارس الثانوية الرسمية على الساحل الشرقي لأمريكا أكثر تدهوراً من مدارس الساحل الغربي ، ذلك لأن شبكة المدارس الخاصة الأكثر كثافة في الشرق لأسباب تاريخية ، تقدم للنخب إمكانية استعمال استراتيجيته الخروج . كما أن المدارس الكبرى تسمى للمعاهد على كثير من الجامعات الرئيسية في حال من الفئور إذ إنها تقدم للطلاب المتحدرين من الطبقة إمكانية الخروج . لقد حددت هوية النموذج الخروج / الصوت وحل إلى جرن المعمودية من قبل هيرشمان ، ولكنه استعمل طريقة صعبة إلى حد ما من قبل العديد من المؤلفين ، في حالات عامة .

إن نظور علم الاجتماع المعاصر في مادة العنف السياسي - موضوع آخر تأثير أعلاه - قد يبرهن من جهته على انتقال لاستراتيجيات البحث : فهي الأحوال الأخيرة الأكثر أهمية ، بات السعي إلى إقامة قوانين أقل من رسم نماذج بديهية . وفيما يتعلق بفكرة العلاقة المباشرة إلى حد ما بين الاحباط والعنف ، ثمة ميل اليوم إلى مراعاة مفهوم العنف بصعوبة أكثر مما يمكن أن يظهر في بعض النماذج البسيطة الخاصة بالنشاط للثبوت : فلكي يظهر العنف يقتضي وجود سوق للاستياء قابلة للاستغلال . وهناك لدى اتساع هذه السوق وهناك لدى اعتماد هذا القطاع أو ذلك في المحيط (« الرئي » ، « السلطة » ، « السياسة » ، « المثقفون ») فهذه أسباب العنف وإحصاء الشرعية عليه ، عبر استعمال للوارد التي تتوفر لهم ، وفقاً لدى توفر المقاولين أو عدم توفرهم لإلهام وتيقنة العمل الجاهي وطبيعته وكميته وفقاً للموارد التي يستطيع هؤلاء للقولون تمتعها ، الخ . . يكون للعنف الكثير أو القليل من العرض للظهور ، والكثير أو القليل من العرض للظهور في هذا الشكل أو ذلك . هذا النموذج العام الموصوف بدقة ، يسمح على سبيل المثال لأوبرشال (Oberschall) بتفسير الفروقات الشكلية التي اتخذتها الحركة لمصلحة حقوق السود في شمال الولايات المتحدة وجنوباً خلال سنوات

السيئات ، في الجنوب تنخرط الكنائس البروتستانتية في النسيج الاجتماعي بشكل أوثق مما هي عليه الحال في الشمال . ولها موقف إيجابي إزاء الحب السود . وبما أن المنظمات الدينية تقل بالنسبة للمثاقولين المهتمين بتكريس حقوق السود ، مورداً مهماً لأصنافه الشرعية ، كان هؤلاء يبحثون عن استراتيجيات عمل جماعية تسمح لهم باستعمال هذا المورد الثمين والمحافظة عليه . كانوا يدعون إلى أشكال غير صعبة للفصل الجماعي ، بطريقة لا تسيء إلى رصيدهم لدى الكنائس أما في الشمال فالقاولون لا يتمتعون بالموارد نفسها . وبما أنهم كانوا يعملون في نسيج اجتماعي أكثر انضماماً ، وبما أنهم أكثر انتمالاً ، كانت للمشكلة بالنسبة لهم استراخ انتباه لراي العام والمتقنين والصحافيين والسياسيين . ترتبط بوضعهم بنوعية مختلفة عقلية مختلفة . هي الشمال يتحدد الفصل الجماعي شكلاً عتيفاً .

إن الأمثلة السابقة توضح الشكل الثالث لظموح عالم الاجتماع إلى العمومية . وإن بناء نموذج بيوي مثل نموذج هيرشمان هو بالتأكيد عملية مثيرة عن تلك التي تقضي إما بإقامة قوانين شرطية عامة وإما بإقامة قوانين تطويرية . ليس المقصود هنا البحث عن صواب على مستوى المظاهر وإنما بالأحرى عن صور متطابقة ، على الرغم من التبدلات الخاصة ، مع حقائق يمكن أن تكون مختلفة من وجهة نظر ظاهرانية (وهكذا ، ليس ثمة علاقة أبدًا ، على مستوى المظاهر ، بين رفض الاشتراكية في الولايات المتحدة وميزة العنوز في بعض الجامعات الفرنسية) . لذلك يمكننا الحديث عن نماذج بنوية لتعيين هذا النمط من النشاطات .

لربما كان يقتضي البحث على هذا المستوى عن الخصوصية الحقيقية لعلم الاجتماع بالنسبة للتاريخ . إن مجموعة القواعد المشار إليها تعتبر النظرية السوسولوجية ، تتشكل أساساً ، كما يمكن تبيان ذلك دون عاء ، من حلة النماذج البوية الصلبة أو الصريحة . المستعملة في تحليل هذه الظاهرة أو تلك . وحتى عندما يحلل عالم اجتماع ظاهرة فريقة (سواء تعلق الأمر بمصاوبة من الجاسمين ، أو بحادثة تاريخية أو بميزة فريدة هذا المجتمع أو ذاك) ، مادراً ما يكون هدفه تحليل عرصه في فرائده . وإنما يكون هدفه تفسيره بعفته التحليل الفريد لى أعين

- BIBLIOGRAPHIE. — BRAUDEL, F., *Revue de l'Histoire*, Paris, Flammarion, 1969, 1977. — CHANDLER, A. D., *The visible hand, The managerial revolution in American business*, Cambridge, Harvard University Press, 1977. — DAVIS, J. G., « Toward a theory of revolution », *American sociological review*, XXVII, 1, 1962, 3-19. Trad. franç., partielle « Vers une théorie de la révolution », in BERNHARD, P., et CHAZER, F., *Sociologie politique*, Paris, A. Colin, 1971, 2 vol., vol. II, 234-284. — GRANIER, G. G., « L'explication dans les sciences sociales », *Informations sur les sciences sociales*, N. 2, 1971, 31-44. GUNN, T. R., *Why men rebel*, Princeton, Princeton University Press, 1970. — HIRSCHMAN, A. O., *Exit, voice and loyalty. Responses to decline in firms, organizations and states*, Cambridge, Harvard University Press, 1970. Trad. franç., *Face au déclin des entreprises et des institutions*, Paris, Editions Chvitières, 1972. — HIRSCHMAN A. O., et RITTMANN, M., « The changing tolerance for income inequality in the course of economic development », *Quarterly journal of economics*, LXXV, 1, 1973, 544-566. — JANTON, M., LAZARFIELD, P. F., et ZASL, H., *Die Arbeitsraum von Marxismus : ein soziographischer Versuch über die Wirkungen langdauernder Arbeitslosigkeit. Mit einem Anhang Zur Geschichte der Soziographie*, Leipzig,

S. Harsai, 1939. Trad. angl., *Marienthal : the sociology of an unemployed community*, Chicago, Aldine, 1971. — OBERHALL, A., *Social conflict and social movements*, Englewood Cliffs, Prentice Hall, 1973. — PIGEY, J., « La situation des sciences de l'homme et le système des sciences », in Urvaco, *Tendances principales de la recherche dans les sciences sociales et humaines*, Paris/La Haye, Mouton, 1970-1978, 3 vol., vol. I, *Sciences sociales*, 1-65. — SOMMART, W., *Warum gibt es in den Vereinigten Staaten keinen Sozialismus?*, Tübingen, J. C. B. Mohr, 1906. Trad. angl., *Why is there no socialism in the United States?*, London, Macmillan, 1976. — TILLY, C., TILLY, L., & TILLY, R., *The rebellious century 1830-1930*, Cambridge, Harvard University Press, 1975. — TILLY, C., *From mobilization to revolution*, London, Addison-Wesley, 1978.

Historicisme

التاريخانية

إن التاريخانية في المعنى الذي أعطاه بوبر (Popper)، هذه الكلمة (البحث عن قوانين التغيير الاجتماعي أو بصورة أكثر طموحاً، عن التاريخ) هي حل الأرجح إمعاناً أو «Weltanschauung» أي رؤية دقيقة قدم الفكر. إلا أنها لم تهتم على حفل العلوم الاجتماعية إلا خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بصورة خاصة. ويتم اقترانها عادة بأسماء هيجل (Hegel)، وكوت (Comte)، وماركس وميل (Mill) وسبسر (Spence)، وبعض حركات الفكر ومنها الماركسية بالتأكيد، ولكن كذلك الداروينية الاجتماعية وثنوية مورغان (Morgan) وليهي-برول (Lévy-Bruhl).

يمكن تعريف التاريخانية في المس المعين بصفتها النظرية أو الرؤية التي تعتبر أن التعبير الاجتماعي أو التطور التاريخي يخضع لقوانين التعاقب غير المشروطة التي تحيط بالتاريخ وجهة أو اتجاهها (بالمس الذي يعطيه لاتجاه تيار معين بدل معنى النص). في هذه الحالة تكون التاريخانية والنشوء مترادفين عملياً. يمكن المرق في كون الاستناد إلى التطور البيولوجي (المعروف بأنه تقدم التعقيد) يكون صائراً في الحالة الثانية أكثر من الحالة الأولى. وفي المعنى الواسع تنطلق التاريخانية مع مجموعة النظريات التي تريد أن يوضح التعبير الاجتماعي إما إلى قوانين تطورية وإما إلى قوانين دورية وإما إلى صواب وإقناع وإما إلى قوانين إعادة الإنتاج. وهكذا يريد بعض علماء الاجتماع أن يصدر التعبير في بعض الأوضاع، وفقاً لإيقاع الحقبة الطويلة من الحمود للتجربة بحفية قصيره من الأزمة. ويقوم آخرون، مثل سوروكين (Sorokin) أنها ملاحظ انتظاماً في تنبع القيم الثقافية المهمة، فحقبات «العتالية» تتناوب مع حقبات اللاعتالية. وتتعقد أكبر، يهتم سوروكين التعبير الثقافي باعتباره حاصلاً لإيقاع ثلاثي الأدوار: دور «تخلي» (tidational)، يتميز بأهمية القيم المادية حسنة، ودور «مثالي» يتميز بأهمية القيم المعنوية المجردة، ودور «حسني» (denutative) يتميز بالميل إلى القتل إلى الواقع «الحقيقي» هو من النوع الحسي. ويرى آخرون أن المجتمعات تتميز بخاصة بدوام البنى التي يعاد إنتاجها، من خلال مظهر التعبير. في المعنى الواسع، تعتبر التاريخانية إحد مبرة لجميع النظريات التي تطمح إلى كشف «قوانين» التعبير الاجتماعي أو الصواب ذات المس العام تقريباً في التعبير الاجتماعي. وبعض

آخر ، لا يتطلب إلا جزئياً مع الفعلي السابقة ، تعتبر التاريخانية أنها النظرية التي يكون مقتضاها مستقبل النظام الاجتماعي كياً يمكن ، مقدراً بكامله في حالته الحاضرة ، بشكل يمكن معه لمراقب و كلى العلم و انطلاقاً من للملاحظة الشاملة لنظام معين في ز ، استنتاج تطوره من ز الى ز + ج (راجع مقالة الختمية) . إن التاريخانية بالمعنيين الأولين تتضمن صورة عامة القرصية القائلة بأن الظلم الاجتماعي تخضع الى حتمية من السط اللاملاسي . وهكذا ، فإن القوانين التطورية التي يروم ماركس توصيحتها تستند بوصوح على القرصية القائلة إن حالة نظام معين في ز تحدد تطوره من ز الى ز + ج . ولكن تاريخانيون آخرون مثل سور وكيو ، يكفون بالأحرى بوصف الصرايط التي يزعمون أهم يرونها دون الاهتمام « بالبرهنة » على أنها تجمع عن تعاقب ضروري للحالات تولد ألياً بعضها البعض . إن التاريخانية بالمعنى الضيق تتكاسم مع النظريات التاريخانية بالمعنى الواسع ، مثل النظريات الدورية للتاريخ (مثلاً فيكو Vico وسبنغلر Spengler) المسلمة السني يوضح بموجبها التميز التاريخي لقوانين مطلقة تقوم على طبيعة الأشياء . ولكنها تتميز عنها في ما تعطيه هذه القوانين من للميل الوجهة انجماً عدداً . هكذا ، يعتقد كوت أن الأفراد الانسانيين ينتهون بميل يدفعهم الى التحسين المدايم لطبيعتهم . وهو يستنتج من هذا الميل ، « قانون التعاقب » (قانون الحالات الثلاث) ، الذي « يتحقق » تجريبياً من وجوده بواسطة « الملاحظة التاريخية » . ويعتبر ميل INEL أن « تقدم الفكر الإنساني » يستند الى « قوة دافعة » أساسية « الرغبة في مزيد من الرفاهية المادية » . ويعتبر ماركس أن « التاريخ هو تاريخ صراع الطبقات » ، هذا الصراع الذي يؤدي بالضرورة الى استبدال طبقة بأخرى ، حتى يظهر المجتمع الختاني من الطبقات . أما بالنسبة لليبي - بول ، يتيسر التاريخ العقل للانسانية بالعبور من العقلية السابقة لمنتظر الى العقلية المتطرفة .

تكفي هذه الأمثلة القليلة لتأكيد تنوع التاريخانية . إذ يعتبر بعض التاريخانيين أن القوانين عبر المشروطة للتطور مدونة في الطبيعة الإنسانية . أما بالنسبة لبعض الآخر فهي تنشق من الميول التي لا تلبس ، للقوة في التنظيم الاجتماعي أو في بعض الخصائص البنوية للتنظيم الاجتماعي . (عن سبيل المثال علاقات الانتاج في الشيوعية الماركسية) . ويعبر عن هذا التنوع الذي لا تعطي عنه الأمثلة السابقة سوى لمحة ، للتاريخانية مرة أخرى وحدة معينة : مسلمة التعاقب الضروري ، وفي هذا المعنى ، « الطبيعي » . لنشر حرصاً على التاريخانية - على عكس ما يقال أحياناً - أبعد من أن تكون نظرية ثابتة . يتضمن علم اجتماع التحديث والتنمية نظريات عديدة تهدف « للبرهنة » على أن الظلم الاجتماعي تخضع لبعض القوانين التطورية أو ربما للمعدة للنتاج ، مثل قانون الحلفة للفرقة للمفر ، الذي يزعم أنه يفسر لماذا هو محكوم على المجتمع المتغير أن يبقى كذلك بسبب غياب تدخل خارجي المصدر (راجع مقالتي التنمية والتحديث) . وتقول بعض النظريات الأخرى (سبسر وبارسونز) أن تعتبر أن التغيير في المجتمعات الصناعية وصورته عامة ، في كل مجتمع عبر « تطبيقي » يتميز بعملية « نموذجية » ألا وهي « الهليز » . بنجم مفهوم التأثير في الأصل عن التشابه المقترح من قبل سبسر بين تطور الجنين والتطور الاجتماعي . وقد أوصى التشابه أيضاً بالتحليل الذي أجراه سبسر (Smehar) عام 1959 عن التطور الصناعي

الانكلزي خلال القرن التاسع عشر . مما لا شك فيه أنه لم يعد لدينا اليوم نفس الإيمان في القدم كما كان الأمر في القرن التاسع عشر . ومن المؤكد أن التاريخانية باتت في أواخر القرن العشرين متعددة الأشكال ومتفرقة أكثر مما كانت عليه في القرن التاسع عشر . إلا أن ذلك لا يفي كون العديد من النظريات التاريخية وضمت في التداول خلال العقود الأخيرة . لننظر على سبيل المثال ، فيما يتعلق بالصيغة الشوفية للتاريخانية ، أعمال لانسكي (Lansky) وويلدنج (Boulding) أو والرشتاين (Wallerstein) .

هل ثمة معنى لمفهوم القانون غير الشروط للتاريخ الذي يتخلى النظريات التاريخية للتفسير ؟ ذلك هو السؤال الاستمولوجي الأساسي الذي تطرحه التاريخانية في مجلياتها المختلفة . لنخصص مثلاً شيئاً عن قانون التعاقب ، (لكي نتكلم على غرار كونت) في ميدان العلوم الطبيعية ، المتمثل بنظرية التطور في علم الأحياء . من الناحية الظاهرية ، تبرهن هذه النظرية أنه يمكن أن توجد «قوانين التعاقب» ليس فقط في العالم الإنساني والاجتماعي وإنما كذلك في العالم الطبيعي . وهي تشير إلى أن التطورات تحمل الـ المتطور من الأشكال البسيطة إلى الأشكال الأكثر تعقيداً . ولكن ينبغي إدخال ثلاثة استثناءات فوراً . أولاً ، يفترض أن قانون التطور ينجم عن أوليات أساسية يمكن أن تكون ، نظرياً على الأقل ، موصوفاً للتحقق بواسطة الملاحظة والتجربة . وهكذا تعتبر النظرية الداروينية الجديدة للتطور أن هذا الأخير ينجم عن : 1 - وجود تبدلات ظرفية 2 - الانتقاء الطبيعي ، وهذه التبدلات تحت ضغط البيئة 3 - وجود آثار ظرفية يمكن أن تنشأ - تزيات ثابتة من عناصر معينة ، وانطلاقاً كليات ذات طبيعة أكثر تعقيداً من العناصر التي تكونها ، ثانياً ، إن قوانين التطور تكون مشروطة وليست أبداً مطلقة . فهي تقتصر على أن بعض المحيطات تبقى ثابتة أو أنها لا تتغير خارج بعض الحدود (وهكذا ، فإن مواجهة نووية عامة ، يكون لها بالتأكيد نتائج على «قوانين التطور») ثالثاً ، وهذه النقطة رئيسية ، لا تشكل قوانين التطور «سوى دلالات عامة إلى أقصى حد» . وبشكل أدق ، إنها تسعى أساساً إلى فهم معنى واقعي الظهور للظهور لأنواع أكثر تعقيداً . ولكنها لا تسمح على سبيل المثال - ولا تهدف إلى - باستنتاج أي نظام أيكولوجي من د إلى ر + ج ، إنها تقصر فقط إذاً يمكننا ملاحظة أنواع أكثر تعقيداً في ز + ج من ز . أما فيما يتعلق بتفاصيل التطور لنظام أيكولوجي بين ز و ر + ج ، فإنه يرتبط بأحداث «تاريخية» يمكن مراقبتها ولكن السعي لاستنتاجها يكون أمراً فاشلاً : وهكذا ، إذا كان بشاء نوع معين مهدداً من كائنات غائصة يمكن أن يحمى من الزوال عبر وجود - عارض بالتأكيد - بذرة أيكولوجية محمية يحافظ على هـ عبرها . لذا لا تشير نظرية التطور بأي شكل من الأشكال ، إلى أننا نستطيع وبشأن أن نتصور تاريخ الأنواع وكأنه نتاج قوانين التطور الذاتية لنظام مغلق .

إن بعض التاريخيين ، لا يأخذون بعين الاعتبار أيضاً من الانتقادات السابقة . والبعض الآخر يسلط أحدها على الأقل . فبالنسبة لكسوت وميل (Mill) ، لا يتم احترام لا الأول ولا الآخرين . «إن النظرية الوصفية للطبيعة الإنسانية» التي تعتبر أن الناس يفسحون ، حسب كونت ، إلى ميل يدفعهم إلى تحسين طبيعتهم لا يمكن الرهنة عليها إلا على أساس ملاحظة

« التقدم » التاريخي . وإن تأكيد كونت الفشل بالـ « قانون التعاقب » حتى ولو تم الكشف عنه بكنة قوة يمكنه بواسطة طريقة الملاحظة التاريخية لا يعني أن تقبل نهائياً قبل أن نحول عقلياً إلى « النظرية الوضعية للطبيعة الانسانية » ، يكشف عن هم أبستمولوجي جدير بالثناء . فكونت يدرك جيداً ، كما يبين هذا النص ، أهمية الاستناد الأول للوارد أمثلة . لا يمكن استنتاج أسباب « التقدم » من التحقق من التقدم . يقتضي كذلك أن يفسر لماذا تحدث التغيرات الانسانية هذا الأثر التجميعي الذي هو التقدم . ولكن في الوقت نفسه ، يضع كونت نفسه في وضع انعاجز عن الإجابة على الشرط الذي طرحه هو نفسه بمقدار ما يقتصر « نظرية الوضعية للطبيعة الانسانية » فقط على تأكيد الحاجة إلى تحسين الطبيعة المذكورة . فضلاً عن ذلك ، إن كون الأوليات الأساسية المسؤولة هي « قانون التعاقب » تقع على مستوى « طبيعة انسانية » تعتبر معطى بدائي ومطلق يضيء على القانون الشهير لتعاقب الحالات الثلاث وصحاً غير شرطي غير مرغوب فيه . يعني أن يشير إلى أنه ربما لم يكن من غير المفيد تماماً ، التساؤل ليوم أبض حول حالات ضعف التاريخانية المكونية ، على الرغم من صحتها القديمة ظاهرياً . وبالفعل ، يمكن توجيه الاعتادات معها ، المتصائمة ربما ، إلى الكثير من التاريخانيين المحدثين وبخاصة إلى توبنجرنسي التزعم الطاهراتي (سارتر ، مرلو - بونتي - Merleau Ponty) ، الذين يصرّون أن من طبيعة الأساس أن تسكنه التاريخانية وبالتالي أن يكون مأخوذاً بالرغبة في التاريخ ، عن حد مول (١) نوير . A (Tougenic)

إن تاريخية ميسر التي تظهر عبر الكثير من حواشيها عصى السبات الإيجابية التي تظهرها تاريخية ماركس كما يبين ذلك لويس شيندر (Louis Schneder) هي أكثر دقة وأكثر أهمية منها بكثير . بما لا ريب فيه أن ما سميناه أمثلة الانتقاد الأول قد تم إشباعه لدى ماركس . وقد رأى ماركس بوضوح ، مستنداً إلى مانديفل (Mandeville) وأدام سميث (A. Smith) وريكاردو (Ricardo) أن التاريخ يحجم بها بشيرة الرجال . وهم يسمعون وراء أعراضهم القرعية ، من آثار جماعية معقدة غير متوقعة أحباً وغير مرغوب فيها أحياناً أخرى (« إن الرجال يصنعون التاريخ ولكنهم لا يعلمون أنهم يصنعونه ») . هذه الآثار التي يعتبرها ماركس غارقة في جميع الحالات (الأمر الذي يمكن مناقشته) على رقابة الأفراد . إن الأفراد وهم يسمعون وراء أعراضهم ، يصحون إذن موضع العمل قوى تتجاوزهم والتي يمكن تصورها ، من هنا ، بأنها « طبيعة » (راجع مقالتي ، الجدلية وماركس) . لنأخذ حالة القانون الشهير لتعلق تنامي معدل الربح الذي يعتبر مؤشراً (الكتاب الثالث من رأس المال) - إن كل رأسمالي يفرض لا يمكنه إلا أن يسعى لزيادة انتاجه . وإذا هو لم يفعل ذلك ، فإن الآخرين يفعلون بكسفة الطرق . وبفعله هذا يسلم في تكلل الأساس الذي يقوم عليه الربح . وبالفعل إن زيادة الإنتاجية تقتضي استبدال الرأسمال « الثابت » (قد نقول اليوم الرأسمال « المادي » ، الآلات ، إلخ) بالرأسمال « المتغير » أي بالعمل الأساسي . ذلك أن الربح ينجم حسب ماركس ، من استغلال العمل ، وبالتالي ، لا يمكن للرأسماليين ألا يجدوا التدي في معدل الربح الذي يعتبر مؤشراً ، مضراً بالتأكد في طبقتهم الخاصة ، بما أنه يفرص إلى حد ما ، إنباء الرأسمالية معها . هذا الفشل حاسم ، ولكنه نموذجي

بالسنة لسرايين ماركس . إن « عمل السلبية » العاصم ليس فيه شيء سري لديه ، بخلاف عيجل فهو يجمع عن لوليات يمكن إدراكها بوصفها مساوئ تلك التي يجمعها في نطلهم المظنون « الداروينيون الجدد » للتطور . ومخلاف الأوليات الأساسية المقترحة من عمل كوت وميل لوساتر ، ندخل هذه الأوليات فرصيات يمكن من حيث البدء إخضاعها لمعرفة والتدقيق . من جهة أخرى ، يعبر ماركس ، وهذه النقطة ذات أهمية جوهرية ، أن التعبير الاجتماعي بملبه أثر « منتق » ، أي عملية ظاهرة ناجمة عن تكوين التصرفات الموجهة من قبل الوعي وروء العايات الفردية ولكن لا يتم بصورة علنة الوعي إليها صراحة من قبل العايلين الاجتماعيين . يمكننا تقدير الفرق الجدري مع كوت وميل اللذين يعتبران أن التطور ينجم من كونه مخرج بصورة مباشرة تقريباً في قطاعات الأفراد (راجع مقالة العائنة) . لسر إلى أن ماركس عندما يتحدث عن هذا النموذج الفردي (راجع مفهوم « الوعي الطبقي ») فذلك كان عالياً لأنه بدا له أن لديه أسبانياً نظريية وجيهة لعمل ذلك . ثمة بعض الأوضاع التي تحتل على استعمال استراتيجيات من النمط الفردي (راجع المصاحسون المجربون في بر ومير أو الراساليون في رلنس للسال) ، في حين تحتل أوضاع أخرى عن استراتيجيات من النمط الحياحي (عمال الصناعة) ، فبما لبنية النظام الخاص بالنشاط المتبادل أو التبعة المتبادلة التي يجد فيها الأفراد أنفسهم ، يكون اللجوء إلى استراتيجيات من النمط الحياحي مرجحاً تقريباً ، وهل حد قون ماركس يكون « الوعي الطبقي » صلاً إلى حد ما (راجع مقالة الفعل الحياحي) .

إن السمة غير المقبولة لتاريخية ماركس تكمن من كون الاعتدالين الثاني والثالث الواردين أعلاه لم يتم احترامهما . لقد رأينا أن القوانين البيولوجية للتطور ليست إلا شرطية . فهي تفترض شرطاً ثابتاً إلى حد ما . ولكن من الضروري بدل جهد تخيلي معين لكي نحقق بواسطة التفكير وصعاً لا تكون فيه هذه الشروط مستوفاة . ومن المهم أن نذكر من جهة أخرى أن هذه القوانين عامة إلى أقصى حد ولم تعد تترك سوى مبدأ حلبة الاعتد بالسبب لما هو أقل تعقيداً ، حتى أنها لا تؤكد الاقتراح العكسي القائل إن نوعاً أقرب عهداً يكون بالضرورة أكثر تعقيداً .

وأخيراً ، فهي لا ترمع بأي شكل من الأشكال أن التطور يمكن أن يوصف ويستنتج بمصاحيله . يجمع هذا الانتقاد الأخير بساطة عن كون الأنظمة الأيكولوجية تكون بصورة عامة مضوغة وليست معقدة . وبصورة أدنى ، من كونه ليس ثمة سبب لأن تكون بالضرورة مضغوطة . ذلك أن تطور نظام معين لا يمكن بصورة عامة أن يتوقع أو يستنتج إلا إذا كان مغلفاً . وحتى في الحالة التي يكون فيها مطلقاً ، يمكن أن نثير مخارجه تبدلات في شروط عمله . فذلك أن هذه التبدلات تكون هي نفسها متوقعة تقريباً ولديها كل الفرص لأن تكون إسكائية توصلها أقل في الحالة التي تكون فيها عناصر النظام عامة للتعدد ، كما عندما يتعلق بالعايلين الأساسيين . إن تحليل « قوانين نهجر » الأنظمة الاجتماعية الإنسانية يفرض إذن حذراً مسابواً . ولعل دون ريب . للحد الذي أدهاء داروين والداروينيون في ميدان تطور الأنواع عن الرغم من ذلك ، إن أقل ما يمكن أن يقال هو أنه لا نجد بصورة عامة الانتقادات نفسها في النظريات الثابتة بمثابة بصورة عامة ولدى ماركس التاريخي « الحديث » الأول ، بصورة خاصة . ومع أنه ماركس كان متأثراً بقوة ، كما

أكد هو ذلك ، بفكر داروين - الى حد أنه رأى من المناسب ان يرسل له نسخة مهداة من رأس المال - فإنه لم يظهر الحذر نفسه الذي كان عند نموذجهِ . لتحصن من جديد مثل « قانون تدني معدل الربح المعتبر مؤشراً » . فهو لا يعود قائماً إذا افترضنا ان الرأسماليين بدل أن يحملوا مسئوليتهم يقدمون حل إجراء إتفاقيات . إن تطور الاتفاقيات يكون بالتأكيد قليل الاحتمال في الوضوح التقني الكامل الذي يترصه ماركس . ولكنه يصبح على العكس محتملاً بسبب عالية عندما يميل تطور التكنولوجيا والاتفاقية الى توليد بني إنتاجية ذات متغير خلاثل . نكون هكذا إزاء نظام يولد تبديلاً في شروط عمله وحيث يكون من غير المناسب اعتبار هذه الشروط ثابتة . بالطبع لا يتجاهل ماركس ظاهرة التجهيد التقني ويدرك ظاهرة الاتفاقيات . ولكنه لا يستخلص منها النتائج : فالربح لا يمكن أن يكون محكوماً بسرعة التدني إلا إذا افترضنا الخافضة ثابتة ودائمة . من جهة أخرى إن زعزعة التدني في معدل الربح في بعض القطاعات يمكن تعويضها وبنسبة أكبر من الأرباح المحصلة في القطاعات المهددة (راجع تطور الخدمات ذات المستوى الانحادي الضعيف) . باختصار يترص ماركس نظام بنية ثابتة (متلقية تامة) عائق في محيط مستقر ، في حين أن بنية النظام متنوعة وأن عمل النظام نفسه يؤدي الى آثار تجاورية (Spillover effects) تأتي لتسيء الى محيطه وبالتالي اليه بالذات . في لغة علم التوجيه ، قد نقول إن ماركس يقبل المسئلة التي لا يوجد بمقتضاها إلا أنظمة مغلقة . إلا أن الأنظمة الاجتماعية ينبغي أن تدرك الى حد كبير مصفها أنظمة « مفتوحة » (متميزة بالتبادل مع محيطها) ، إلا إذا تقيصتها في حدود مكانية - زمنية محددة تماماً . ومن باب أولى ، يكون من غير الواقعي وحتى من غير للعقول ، تفسير التاريخ وكأنه عملية وحيدة تتطور داخل نظام مغلق . لا ريب أننا نلاحظ عمليات موجهة ، أي حاضنة « لقانون التعاقب » (إذ تقدم المعارف العلمية والتقنية هو في هذا الصدد المثل الذي سرعان ما يتبادر الى الذهن) . ولكن هذه العمليات هي دون استثناء جزئية وقابلة للعزل كما أن « خطها المستقيم » هو في جميع الحالات مشروطاً . فلا تقدم المعارف العلمية ولا تدبير (أو بقاء) الرأسمالية يمكن اعتبارها ضروريين أي مضموبين بشكل غير مشروط .

إن النقد الذي قمنا بوضعه عن النظريات التاريخية بالمعنى الضيق (النظريات الشوتية) ينطبق مع بعض التغييرات على جميع النظريات التاريخية ، ذلك أن هذه الأخيرة تفسر دوماً الأنظمة الاجتماعية باعتبارها أنظمة مغلقة تعمل في ظروف ثابتة .

لندكر أيضاً وجود تيار فكري شائع ، يمثل مثلاً مانهايم (Mannheim) ، ويعد حذوره لدى هيجل ، هذا التيار الذي يمكننا أن نلخص به سمة التاريخية المطلقة . بما أن أفكار الناس متأثرة « بالظرف التاريخي » الذي يحسون أنفسهم فيه ، لا يمكننا تحليل التاريخ من الخارج . إذن يقتضي إدراك « معناه » من « الدائل » . وبذلك يصبح التاريخ والكشف عن معنى التاريخ عمليتين شديتين الاقتران .

من المهم أخيراً ألا نخلط التاريخية بالمعنى الذي استعمله موير (البحث عن فواقيح التاريخ) مع ما نسبه تاريخية في التراث الأستري والذي هو عكسها تقريباً . فالتاريخية (Historicism) لا تدلح أن حدودها القصوى نتائج الصناعة التي تخضع بموجبها « الثقافة »

واللغات الإنسانية بكل أبعادها (اللغة والفن والدين والفنون والدولة ، الخ) . إلى تعميمات ثلاثة : أمام هذا اللد ، يكون التاريخ محكوماً بعدم سوي فهميات ملموسة ولطيفة ورفض البحث عن أي اضطراب بنوي . إن ماكس فيبر (M. Weber) الذي انتفض بقوة ضد التاريخ عرف كذلك كيف يعنى نفسه من خرافات التاريخانية .

- **BRIDGES**. — ALBERT, H., « Theoret, Verstand und Geschichte », in ALBERT, H., *Konstruktion und Kritik*, Hamburg, Hoffmann & Campe, 1972, 1973, 195-220. — BRIDGES, I., « Historical inevitability », in BRIDGES, I., *Five essays on history*, London, Oxford University Press, 1969, 31-41. Reproduced in GARDNER, P. (ed.), *The philosophy of history*, Oxford, Oxford University Press, 1974, 161-186. — BOURDIEU, K. E., *Explication. A new theory of mental evolution*, London, Sage, 1978. — CAMPBELL, D. T., « Variation and selective retention in socio-cultural evolution », *General systems*, XIV, 1969, 69-83. — GILAS, A., « La temps de l'évolution et l'air du temps », *Diogenes*, 146, 1979, 68-94. — HABERMAS, W., *Historicism and structural Rationalism*, Fribourg/Munich, Karl Alber, 1980. — HARRISON, L. T., *Social development its nature and conditions*, London, Allen & Unwin, 1924. — LARSEN, H., « History and social change », *American journal of sociology*, LXXXII, 2, 1976, 546-564. — LÉVY-BRUHL, L., *La mentalité primitive*, Paris, 1927, Paris, Reta, 1976. — MARSHALL, T. H., *Civildship and social class, and other essays*, Cambridge, The University Press, 1950. — MAER, K., *Manifesto*. — MARSHALL, F., *Die Entstehung der Historismus*, Munich/Berlin, R. Oldenbourg, 1936, 2 vol. Trad. angl., *Historicism the rise of a new historical method*, 6d. rev., London, Routledge & Kegan Paul, 1972. — MORRIS, L., *Ancient society or research in the life of human progress from savagery through barbarism to civilization*, Chicago, Ken, 1877: Cambridge, The Belknap Press of Harvard University Press, 1964. Trad. franç., *Le monde antique*, Paris, Anthropos, 1971. — NAGEL, E., « Determinism in history », *Philosophy and phenomenological research*, XX, 2, 1960, 291-317. Reproduced in GARDNER, P. (ed.), *The philosophy of history*, Oxford, Oxford University Press, 1974, 187-213. — NORTON, R., *History of the idea of progress*, New York, Basic Books, 1980. — SELLERS, M. J., *Social change in the industrial revolution. An application of theory to Lemaitre's urban history, 1770-1840*, London, Routledge & Kegan Paul, 1959, 1967. — SONNEN, P. A., *Social and cultural dynamics*, New York, American Books, 1957 1941, 4 vol. Version abrégée en 1 vol., Boston, Extending Horizons Books, 1957, Boston, Porter Sargent, 1937, 1978. — SONNEN, H., *On social evolution. Selected writings*, Chicago, Chicago University Press, 1972. — THOLSTON, E., *Der Historismus und seine Probleme. Bruns Buch. Das logische Problem der Geschichtsphilosophie*, Tübingen, J. C. B. Mohr, 1922. — WERNER, M., *Die « Objektivität » wissenschaftstheoretischer und sozialphilosophischer Erkenntnis*, Tübingen/Leipzig, J. C. B. Mohr, 1984. Reproduced in WERNER, M., *Gesellschafts Aufstiege zur Wissenschaftstheorie*, Tübingen, J. C. B. Mohr, 1922, 1980, 346-214. Trad. franç., « L'objectivité » de la connaissance dans les sciences politiques et sociales », in WERNER, M., *Essais théoriques de la science*, 117-213.

Dépendance

التجربة

بدل هذا التصريح على جعل العلاقات غير المتساوية مع ميل تراكمي إلى التضخم ، في الأنظمة الاقتصادية والسياسية والثقافية . إنه يستعمل غالباً لوصف الوضع في البلدان النامية بمواجهة

البلدان المتقدمة - أو أيضاً ، كما يقول المؤلفون الأمريكيون - اللاتينيون ، بلدان « الأطراف » بمواجهة بلدان « المركز » ، وبه مفهوم الجيوسلوجي قري ، بما أنه مأخوذ غالباً كمرادف « للاستغلال » و« الهيمنة » .

مع ذلك ، وبشكل عام ، يمكن أن تؤخذ التبعية في معنى عملي ، يدل حينئذ على مجمل العلاقات الوظيفية التي يحافظ عليها أحد عناصر النظام مع العناصر الأخرى ومع النظام كله . فهي سوف تنافس صافية وكاملة ، يمكننا الحديث عن تبعية بين العارصب والطلابين . في هذه الحالة ، التبعية تعني التكامل ثمة أوصاف أخرى من التبعية تظهر على شكل نظام الاحتكار الثاني أو الأفلاوي . حرص بلو (Blau) تحليل علاقة تبعية ، تذكر تبعية الاحتكار الثاني . إن موظف جديداً في جهاز للتازعات يجد صعوبة في حل الحالات التي تعرض عليه . يساعد موظف « قديم » في خطواته الأولى . ويقوم بيهيئ تعديل مستظم . يقدم « القديم » آراءه « للجديد » والذي يدفع « للقديم » بتقديم مظاهر التقدير . ثمة تبعية ، ولكننا لا نستطيع القول أن « القديم » يستغل « الجديد » ولا أن « الجديد » يستغل القديم . وبالمثل ، لا هذا ولا ذلك ملموم بمثلية التبادل ، ومن جهة ثانية ، إنها خاتمة الواحد والآخر ، بواسطة تصويب تبادل طفيف ، على تصحيح معدل الاستبدال الذي يتصل الأول في سبيله من جزء من وقته ليحصل عبر إشارات التقدير التي يحسها لها الثاني على تدعيم لوصفه ، في حين أن الثاني ، في مقابل الاحترام الذي يديه للأول ، يعالج بشكل أسرع وبمعالجة أكبر ، الحالات التي تعرض عليه . إن هذه التبعية حتى ولو لم تؤد إلى توزيع متساو بدقة بين الشريكين ، فإنها لا تنفي بينهما خصوصاً ذاتياً .

إن الجدلالات بين أميين ، درجة تطورهما غير متساوية ، تختلف بداهة ، وفي نقاط أساسية من نموذج بلو (Blau) . إن نظرية ريكاردو الشهيرة حول الإكلاف والفوائد المقارنة ، تفكر كما لو أن المتبادلين ، حائكي الصوف المقيمين في انكلترا وصنّجي النيد البرتغاليين ، لهم مصلحة في تبادل انتاجهم ، بما أن حياكة الصوف تكلف في انكلترا أقل مما تكلف في البرتغال ، وأن نيد البروتولا يمكن في أي حال أن يتبع في انكلترا . هذه الطريقة في التفكير التي استحدثت طويلاً ، كأساس للنظرية الليبرالية في التجارة العالمية ، يمكن ملاحظتها ، بما أنها ، كونها لم تخصص سوى أرواح من السوق ، محكومة بأفعال آثار التبادل على الاقتصاد الوطني . الذي يعتبر كلاً شاملاً ، في ظل إزامات سياسية دقيقة بوعاً ما ، لعدد كبير من الأسواق المتفرقة جداً سواء في حجمها أو في بيئتها أو في طبيعة المنتجات التي يتم تبادلها فيها .

عندما يعترف منظور التجارة الخارجية أن التبادل لا يحصل بين متبادلين كائناً من كانوا ، وإنما يجد هؤلاء أنفسهم متأثرين ، بطول إلى عدداً ، بتأثيرهم إلى مجمل سياسي هو الأمة ، توصف العلاقة المتبادلة بالتبعية . وبالمثل إن المتبادلين العردين أو الجماعيين لا يتبعون استراتيجيات منظمة وحسب ، وإنما يتمتعون بموارد غير متساوية تماماً . في بداية القرن العشرين ، حلول المظنون الماركسيون للامبريالية إعطاء عدم التناسق هذا تفسيراً وظيفياً . إذا كان ثمة بلدان متخصصة في التصدير الكثيف لمواردها الأولية ، وبمحوكمة باستيراد الرساميل والتقنية الضرورية

لاستغلال مواردها الطبيعية ضمن شروط مفروضة عليها ، وإذا كان من جهة أخرى نعمة بلدان محكومة تقريباً بتصدير رصاصاتها وتقسيماتها ، فإن هاتين الواقعتين المتناقضتين والتضاميتين ، تفسرها للمتطلبات الوظيفية للرأسمالية « المتأخرة » . وبالفعل ، إن « تجربة » البلدان المصدرة للمواد الأولية والمستوردة للرصاصات تتزايد بمقدار ما يرفع التركيب التصوي لرأس المال والانخفاض التآخري لمعدل الربح ، الرأسماليين ، على الامحراط بصورة نشطة أكثر فأكثر ، في طريق التصنيع الاستهلاكي للمواد الأولية ، وإلى البحث في البلدان المستعمرة عن معدل لاستغلال اليد العاملة التي لا يستطيعون توظيفها في بلدانهم .

هذه الأطروحات التي أعطاهما نيتي شكلاً كلاسيكياً ، استعيدت بعد الحرب العالمية الثانية . وقد سبق ذلك بين الحربين العالميتين ، وبالتحديد في أمريكا الجنوبية ، وغير وهي الوجه الثقافي المحض لتجربة البلدان المستعمرة قديماً والتي تنطفي ، على الرغم من كونها تشكلت منذ أكثر من قرن في دول قومية مستقلة رسمياً ، الأنكلز والمؤسسات والأعاط المعدية في أوروبا وأمريكا الشمالية ، جاهرة صمماً . فالبلدان النعمة لا تستورد فقط للرصاصات والتقنية . إن الأيديولوجيات السياسية والأخطاط الثقافية التي كانت معتادة خلال القرن التاسع عشر في المكسيك والبرازيل والأرجنتين ، تنبع مع بعض التآخير حركة تجد أصلها في باريس أو لندن . للفلسفة الوضعية الفرنسية امتداداتها المختلفة مع ذلك ، بين المكسيك والبرازيل . إلا أنه في سنوات العشرينات من هذا القرن . سعت حركة « بلدية » (Indigenisme) ، وبخاصة في مجالات الأدب والرسم والفولكلور وعلم الأعراق إلى إيجاد أو بناء « هوية » صائفة . فيعاقب الثقافة النخبوية ، هذا التركيب الذي يسيطر عليه الاسهام الأوروبي للأقلية « البيضاء » ، يقدم هاب دولا نور (Haya de la Torre) « أمريكا الهندية » . وقد استعيد نفس هذا الشعار من قبل قادة الثورة المكسيكية .

إن التجربة إزاء أوروبا للرأسمالية والامبريالية الأمريكية - التي حلت في سنوات 1920 محل الرأسمالية الأنكليرية - لا يمكن بحاربتها بفعالية إلا عبر سياسة إجمالية ، يسميها هاب دولا نور منذ عام 1927 « ملعادية للامبريالية » ، والتي تتميز عن الماركسية - اللينينية في أن معاً بطبيعة السلطة وبممارستها وكذلك بتفهم متعائل نسبياً للإمكانيات المتوفرة « للبلدان النعمة » في التفاوض حول علاقاتها مع « ابلدان المهيمه » . وبعد 1935 متأخذ أطروحات لتجربة منحى أكثر تقنية وأكثر فأكثر جدوية . إن تطور تعاليم التبادل ، أي علاقة التمس بين الأموال لأولية المصدرة من قبل بلدان الأطراف والرصاصات المصدرة من قبل بلدان المركز ، تقدم على أنها دلالة لسوء وضع بلدان الأطراف التزايد . ينتج عن ذلك مسيرة تراكمية لا يمكن معها لتجربة بلدان الأطراف بالنسبة لبلدان المركز إلا أن تتناقص . إن الملاجئ المقترحة من قبل خبراء اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية وهي المؤسسة التي حلت خلال سنوات 1930-1960 رسالة هذه الأطروحات ، كانت تتضمن إصلاحاً زراعياً وتصيحاً مستقلاً نوعاً ما عبر استبدال المستوردات ، وسيلة قطع تستطيع أن تحمي بلدان الأطراف ، عبر إعادة تقييم منظمة لمعاملاتها ضد الآثار السيئة لقيم التبادل .

إن نظرية التجربة ، على الرغم من أنها أعدت أولاً بناء على معطيات أمريكية - لاتينية ، يمكنها أن تعمم على حالة مختلف البلدان النامية . كانت تلزوم بتلاوين تشاؤمية وإلاديه أصبحت

أكثر بروزاً خلال سنوات الستينات . كان الشعار الشهير هي « تنمية النخلف » يدعو إلى اعتبار التبعية بمثابة « واقع بنيوي » ، لا يمكن أن يكون موضوعاً لتصحيح متدرج ، ولكن يقتضي « تجاوز » « بفترة في الحرية » من النوع الثوري . إن سحر الكاستروية على العديد من المثقفين في أمريكا اللاتينية يفسر عبر القناعة بأن التبعية هي حالة نمرؤ بصورة كاملة وشاملة علاقة « الأطراف » « بـ المركز » .

نستخدم هذه القناعة ثلاث سلاسل من الواقع . أولاً ، يمكن أن تكون التبعية قوة بمظهر عدد معين من المؤشرات ، وصعبة بمظهر أخرى . مثلاً ، في نهاية القرن التاسع عشر ، كانت تبعية الأرجنتين لاكتلرا باردة جداً من وجهة نظر اقتصادية ، على الأقل مما يملأ ببعض المتحركات الاقتصادية ، وبالتحديد المستوردات الأرجنتينية من اللحم والقمح نحو السوق الانكليزية ، وقبول البنى التحتية الأرجنتينية بواسطة الرمايل اللندنية . ولكن التبعية السياسية للأرجنتين إزاء اكتلرا كانت ضعيفة نسبياً . ومن فيل سوء الاستعمال اللغوي الذول بأن الأرجنتين كانت في ذلك العصر « مستعمرة » انكليزية . فضلاً عن ذلك ، اقترنت تبعية الأرجنتين حينئذ بعمل مرعع جداً للنمو . كما أنها توافقت بتقدم اجتماعي سريع في مجال الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم . إن التبعية ، أبعد من أن تشكل ظاهرة بسيطة ، كما يمكن أن يبدو لنا عندما نكسي نظرة حذسية وإحالية لهذا المفهوم ، تظهر للمنطلي الأقل تطلباً في عدد كبير من الوجوه التي تعتبر العلاقة بينها موضع خلاف . وأبعد من أن تفتقر بالتراجع أو بالركود . يمكن أن تكون التبعية ، خلال فترة طويلة إلى حد ما ، متلائمة مع نمو اقتصادي سريع . من جهة ثانية ، إن تدهور قيم التبادل على حساب الأطراف يمكن اعتباره بصعوبة وليد وضع بنيوي محض . إن ارتفاع أسعار المواد الأولية يتأثر بالتغيرات الدورية للاقتصادات « المركز » . وإن أثر الفصح (الغارق بين أسعار المواد الأولية المصدرة وأسعار المستوردات الصناعية) ليس دوماً لغير صالح جميع بلدان « الأطراف » . فضلاً عن ذلك ، يمكن لهذه البلدان أن تفيد من ربح كثيف في المدى الطويل ، كما نرى ذلك اليوم في مثل النفط . وأخيراً ، ليست للتبعية الثقافية لبلدان « الأطراف » ضرورة . حتى خلال الفترة التي يمتص فيها اقتصاد بلدان « الأطراف » تدفقاً واسعاً للتكنولوجيا الأتية من بلدان « المركز » . ذلك ما يوحى به مثل اليابان في عصر ميجي (Meiji) ¹⁹ . قد يعترض البعض أن القضية العربية في ذلك العصر لم تكن غرضاً إلا لعمليات نقل محدودة ومتدرجة ومنسلح بها تماماً . وإن مثل البلدان الإسلامية النضالية القريب أكثر تعقيداً . إن نقل القضية والمرسائل والولادات أدت في بعض هذه البلدان ، مثل إيران ، إلى تفكك المجتمع التقليدي . ولكن أدوات الصلبة للثقافة الإسلامية ، حتى وإن تلعت في عدة نقاط ، يبدو أنها صمدت . قد يكون يمكننا حتى القول إن اليهودية الإسلامية تم تسليطها بواسطة تشير المثقفين المحليين التقليديين أو حتى المثقفين والمحدثين . قد توجد في بعض الحالات تنمية اقتصادية متتقة مع تأكيد أكثر شخفاً بالهوية الوطنية أو الثقافية . إن ما يسميه إدن أبديولوجيون متعجلون بالتبعية ليس إذن حالة بسيطة ومحددة

تقاً ، وإنما يجعل مفقود من الآثار المتجمعة كثيراً ، التي يصعب جداً على التحليل استعادة الصلاة بينها .

- BIBLIOGRAPHIE. — BLAU, P. M., *Exchange and power in social life*, New York, London, Wiley & Sons, 1964. — CARRON, F. H., et FALSTO, E., *Dependencia y desarrollo en America Latina*, Mexico, Siglo XXI, 1969. — CASTILLA, M., *La lucha de clases en Chile*, Buenos Aires, Siglo XXI, 1974. — DOKE, R. P., *Land reform in Japan*, London, New York, Oxford Univ. Press, 1959; *Aspects of social change in modern Japan*, Princeton, Princeton Univ. Press, 1967. — EMBERTADT, S. N., *Tradition, change and modernity*, New York, J. Wiley, 1973. — EMBERTADT, A., *L'échange inégal. Un essai sur des antagonismes dans les rapports internationaux*, Paris, Maspéro, 1968, 1972. — FRANK, A. G., *Capitalisme et sous-développement en Amérique latine*, Paris, Maspéro, 1968. — FURTADO, C., *Desarrollo y subdesarrollo*, Rio de Janeiro, Editora Fundo de Cultura, 1961. Trad. : *Développement et sous-développement*, Paris, PUF, 1966. — GALBRAITH, J. K., *The nature of mass poverty*, Cambridge, Harvard Univ. Press, 1979. Trad. : *Théorie de la pauvreté de masse*, Paris, Gallimard, 1980. — GERMAIN, G., *Politique, société et modernisation*, Grenoble, Duculot, 1972 (trad. de textes sélectionnés dans trois ouvrages de G. GERMAIN : *Politique y sociedad*, Buenos Aires, Paídos, 1962, *Sociología de la modernización*, Buenos Aires, Paídos, 1969, *Sociología della modernizzazione, l'esperienza dell'America latina*, Bari, Laterza, 1971), *Consideraciones metodológicas y teoricas sobre la marginalidad en America Latina*, Cambridge, Harvard Univ. Press, 1972. — GRABOWSKA, A., *Economic backwardness in historical perspective. A book of essays*, New York, Praeger, 1965. — HAY, DE LA TORRE, V. R., *El sub-imperialismo y el APRA*, Santiago de Chile, Ediciones Ercilla, 1956, Lima, Amauta, 1970. — JACQUES, H., *Desarrollo económico y desarrollo político*, Rio, Paz e Terra, 1962, 1972. — LÉVY, V. I., *L'imperialisme, stade suprême du capitalisme*, 1925; Paris, Editions Sociales, 1971. — LEAMAN, D., *The passing of traditional society. modernizing the Middle East*, Glencoe, Free Press, 1958, 1964. — NEEDLES, M. C., « Political change as development and reform », in *Political systems of Latin America*, New York, Van Nostrand Reinhold Co., 1964, 1970. — SAMUELSON, P. A., « Illogic of neo-malthusian doctrine of unequal exchange », in BERRY, D. A. et al. (eds.), *Inflation, trade and taxes*, Columbus, Ohio State University, 1976. — TOURAINE, A., *Les sociétés dépendantes*, Paris, Duculot, 1976.

Expérimentation

التجريب

للمحدد المتغير ن الذي نفترض أنه يتعلق ، بطريقة ما ، بمتغيرات تقوم على د ، د ، د ، الح ، بشكل تكون فيه ن = ع (د ، د ، د ، الح) . إن إجراء عملية تجريب على هذا النظام ، تؤدي إلى خلق أوضاع تكون فيها د ، د ، د ، الخ . ذات قيم متنوعة من وضع إلى آخر . إذا تم بناء مخطط التجربة (راجع فيشر - Fisher) بشكل جيد ، فإنه يسمح بتحديد تأثير كل من للمتغيرات والمستقلة ، وهي د ، د ، د ، الخ . على المتغير المستقل ن . وفي المقابل ، يمكن أن يقوم التجريب على تحويل البنية ع للنظام الذي يربط ن ، د ، د ، د ، الخ . ، بطريقة تسمح بدراسة أثر التحول ع — على ن .

لقد تمّ جبرر Khamis و Khatib في دراسته جيدة أجريت على عينة من التلاميذ المدرسين الذين تمت مراقبتهم عام 1962 ، في المدرسة التي كانوا يدرسون فيها ، اسهم الاستدائية . اوجه هؤلاء التلاميذ يرتبط باصروحه الاجتماعية وسيتم بمسؤولهم تدريسي ومن أجل تحديد الأفكار مدم النتائج المتعلقة بمجموعتين متناقضتين من ناحية الاصل الاجتماعي أبناء الاطر العليا وابناء العمال . يظهر الحدوث الاول ان أبناء العمال هم في المتوسط أكثر ساء ومستواهم المدرسي أصعب من أبناء الاطر العليا أما الحدوث الثاني فيعطي معدلات التحول الى الصف الاول المتوسط في الثانوية على أساس الاصل الاجتماعي والسر والجنس ويبين حدوث الثاني ان الاولاد عندما يكونون قتيلاً وينتمون بمستوى مدرسي جيد ، يتوجهون نحو الاول المتوسط في الثانوية ، حسب مقارنته ، أنها يكن أصلهم الاجتماعي . ولكن بمقدار ما تكون السر في أو المستوى المدرسي أقل ملائمة تزايد الفروقات بين المجموعتين

الجدول رقم 1 - النجاح المدرسي والسر في نهاية الدراسة الابتدائية في فرنسا ،
عام 1962 (13 كانون الأول - ديسمبر)
(نقلاً عن خيرار وكليرك ، الجدول رقم 10 ص 849)

النجاح	11 سنة وما دون	11 سنة	12 سنة	13 سنة وما فوق	14 سنة وما فوق	المجموع
أبناء العمال						
ممتاز وجيد	2,4	16,4	13,9	2,4	0,1	35,2
وسط	41,9	11,7	16,7	4,2	0,6	35,2
ضعيف وسيء	0,1	4,6	14,7	8,9	1,7	29,6
المجموع	3,0	32,7	45,3	26,6	2,4	100,0
أبناء الاطر العليا						
ممتاز وجيد	20,2	32,7	7,9	1,0	(*)	61,8
وسط	5,0	13,3	8,3	1,6	0,3	28,3
ضعيف وسيء	0,7	4,1	3,4	1,3	0,6	9,9
مجموع	25,9	50,1	19,4	3,9	0,7	100,0

الجدول رقم 11 - معدل الدخول الى الصف الاول المتوسط في الثانوية نتيجة للأصل
الاجمعي والنتائج المدرسي والسن في فرنسا 1962.
(المصدر نفسه . الجدول رقم 12 . ص 84)

النتائج	11 سنة	11 سنة	12 سنة	11 سنة	24 سنة
وسمى -	11	12	13	14	15

أبناء العمال

ممتاز وحيد	9	91	9	45	10
وسط	69	51	45	11	14
ضعيف وسيء	10	11	9	3	4

أبناء الاطراف العليا

ممتاز وحيد	91	99	91	69	10
وسط	91	99	91	11	14
ضعيف وسيء	10	15	52	59	10

(10 - 11 - 12)

ما هو تفسير الجدولين ؟ يترجم الاول بشكل أساسي آثار المروقات المتعلقة بالمحيط العائلي على القابليات . يكون التلاميذ من أصل عيالي أقل استعداداً للتدرب الذي يخصصهم له المدرسة . يندلج بهم المتأخر وهم ، في المتوسط ، مستوى مدرسياً غير جيد . ويترجم الجدول الثاني المروقات في الحوافز أو المواقف : فالمعائلات العمالية لا تدفع الأولاد باتجاه المدرسة الثانوية إلا إذا كان مستواهم المدرسي كافيًا وإذا كانوا لم يتأخروا . أما من ناحية الأطر ، فلا يترددون في دفع الأولاد نحو المدرسة الثانوية إلا عندما يكون منهم ومستوى نجاحهم غير ملائمين فقط .

لننظر الان أننا نتساءل أي الوجهين (القابليات أو المواقف) هو الأهم في تكوين التفات المدرسي بين المجموعات الاجتماعية . وبكلام آخر ، هل أن التفات الذي نلاحظه في مستوى الاول المتوسط بين المجموعات الاجتماعية يحسم بشكل أساسي عن كون المحيط الثقافي أقل ملاءمة في البيئات العمالية (أي أنه يعني الأولاد بسبب أقل لمواجهة التدرجات التي تعرضها عليهم المدرسة) أم من كون المعائلات العمالية أكثر تردداً في المحاطرة بدفع أولادها ذوي المستوى المدرسي الرديء ؟ إن الجواب على هذا السؤال ليس بالتأكيد عارياً لآ من الأهمية النظرية ، ولا من الأهمية

التطبيقية . إذا كان التفات المدرسي ناجماً أساساً عن كون الأولاد يميلون بشكل متفاوت للتدريب للمدرسي من قبل العائلة ، فإن السياسة المساواتية المناسبة هي التي تسمى إلى تصحيح الإغلبة التي تسببها البيئات المحرومة عبر تقسيم تعليم تعريضي . أما إذا كان التفات ناجماً أساساً على العكس ، على المعروفة في الحواضر العائلية ، فإن تصحيحه يمر إما بالأوليات الهادفة إلى حدّ العائلات المحرومة على تحقيق وضع مدرسي أكثر طموحاً لأولادهم ، وإما بتقليص التأثير العائلي على عملية التوجيه للمدرسي .

في التحقيق الذي أجراه جيرار وكلاوك يتبين أن 93% من أبناء الأطر العليا و 48% من أبناء العمال يتوجهون نحو الثانويات . ولكن يجب على السزّال المطروح ، يمكننا ، انطلاقاً من المعطيات السابقة ، أن نكتب على تجربتين صوريّتين : فتشامل عن النسبة المثوية من أبناء العمال الذين كان يمكن أن يتوجهوا نحو الثانويات لو أن . وهذه هي العرصة الأولى - العائق الثقافي والإدراكي لأولاد العائلات العمالية تم تعطيله بصورة من عصا سحرية ، ولو كانت - وهذه هي العرصة الثانية - حوافز العائلات العمالية هي نفس حوافز عائلات الأطر العليا . وولمّا يترتب على العرصة الأولى أو العرصة الثانية من تخفيف مترايد للتفاوت بين أبناء العمال وأبناء الأطر العليا لناحية الدخول إلى الأول الثانوي ، فإن نستدل على أهمية نسبة كبيرة تقريباً لعمل العائق الإدراكي ، بالنسبة لعمل الحواضر ، يقوم شبه التجريب في الحلقة الحاضرة ، على تحقيق وضعين وصيين متعلقين بالفرضيتين المذكورتين أعلاه .

أ- في الوضع المتعلق بالعرصة الأولى ، نفترض أن عروقات التقابليات (الأثر الإدراكي للمحيط) بين أبناء العمال وأبناء الأطر قد كُفّيت (وأن أبناء العمال مورعون لناحية السن والنداح على حرار أبناء الأطر العليا) ولكن عروقات المواقف (الحوافز) تبقى قائمة . إذا كانت الحال هكذا ، كما يتيسر الحساب ، فإن 68% من أبناء العمال كانوا قد توجهوا نحو الثانويات (مقابل 48% في الواقع) . ولكن حصل على هذه النتيجة ، يكفي أن نضرب ومجمع طريقة مناسب لمعطيات النصف الأسفل للجدول رقم 1 ومعطيات النصف الأعلى للجدول رقم 2 - فيكون الناتج الضرب :

$$\begin{aligned} & (0.79 \times 20.2) + (0.90 \times 32.7) + (0.79 \times 7.9) + (0.45 \times 1.0) \\ & + (0.69 \times 5.0) + \dots + (0.14 \times 0.3) + (0 \times 0.7) + \dots \\ & 68 = (0.03 \times 1.3) + (0.08 \times 0.4) \end{aligned}$$

فمثل هذا النسبة المثوية لآباء العمال الذين كان يمكن أن يدخلوا إلى الأول المتوسط لو أن نوزعهم على أساس النجاح المدرسي والسن كان مماثلاً لتوزيع أبناء الأطر العليا .

ب- في الوضع الثاني الوهمي ، نفترض أن عروقات الأهلية حاضرة ، ولكن عروقات المواقف تم إلغاؤها (أبناء العمال في سن ومستوى نجاح مماثلين يتوجهون إلى الأول المتوسط بالنسبة نفسها التي يوجه فيها أبناء الأطر العليا) . يظهر الحساب ، في كذا الحال هكذا ، أن 82% من أبناء العمال كانوا قد توجهوا نحو الثانويات (مقابل 48% في الواقع) ، وأن

القابليات وحدها تمت مساواتها (وللحصول على هذه النتيجة نأخذ النصف الأعلى من الجدول رقم 1 والنصف الأسفل للجدول رقم 11 حسب مجموع الناتج)

$$(0.898 \times 2.4) + (0.99 \times 16.4) + (0.99 \times 13.9) + (0.69 \times 2.4) \\ + (0.90 \times 11.9) + (0.86 \times 5.7) + (0 \times 0.1) + \dots + 82 = (0.59 \times 8.5) +$$

تمثل هذه القيمة بوصوح ، كما نتحقق من ذلك بسهولة ، لستة المثوبة من أبناء العيال الذين كان يمكن أن يدخلوا إلى الأول المتوسط لو أن حواضر عائلاتهم كانت قد وزعت على أساس النجاح المدرسي ، والسعر عن حواضر عائلات الأوطر العليا .

ستنتج من المقارنة شبه التجريبية بين الوصع الواسعي والوصعي الوهمبي أن فروقات المواضع (أو الحوافر) بين الشببين الاجتماعيين تنبع بشكل ظاهر دوراً أكثر أهمية من الفروقات في القابليات . إن التفاوت بين المجموعتين لا ينتج إلا من العائق الإدراكي النسبي الذي يحتمل عن الإبقاء إلى بيئة عائلية محرومة ضارفاً ينتج عن حدر العائلات العالية . وشعائر أخرى ، إن التفاوت بين المجموعتين ينجم مباشرة من كون العائلات العالية تنتمي أكثر من عائلات الطبقة اليسوية ، تعذيب طموحات مدرسية عالية لأولاد يبدو أن مساوهم المدرسي متوسط أو صعب . هذه النتيجة ليست معجزة بحد ذاتها . يبدو بديحياً أن تسمى عائلة ميسورة إلى تحاشي نمرض أحد أولادها إلى وصع اجتماعي أدنى بكثير من وضعها . حتى ولو كان متوسطاً أو صعباً ، فلها محاب . أكثر من العائلة المتواضعة ، المحافظة عنه على الطريق المدرسي الذي من المتوقع أن يؤمن له أكبر دخل محكم . ولكن شبه التجريبية تسمح ببيان أن هذا التأثير للوصع الاجتماعي على الحواضر ، مع تعاملته ، هو عامل تفاوت أقوى بشكل ظاهر من فروقات القابليات الناتجة عن فروقات البيئة الثنائية .

يمكن لعطرات شبه التجريبية أن تقدم سداً ضرورياً للتحليل المتقارن وهكذا ، فقد دار برينو (Brino) في دراسة مفيدة له ، التفاوت المدرسي في فرنسا (ونجديد أكبر ، في باريس) وفي جمهورية حيث في بداية سنوات نسبت مستنداً إلى معطيات حبرار وكسلاز الخاصة بالتحول إلى الأوطر المتوسط ، التي رجعت إليها أعلاه ، وأن المعطيات الخاصة بمعية جيف المشابه . لقد أظهرت المقارنة معاوية أن شكل ظاهر في حيث عنه في باريس . فقد تبين برينو ، مطبقاً الطريقة شبه التجريبية التي سبق ووصفها أن الفرق كان ناجماً أساساً عن الفرق في المؤسسات . إن طلاء مدينة حيث الأكثر نشاطاً والأكثر استحقاقه والتي يعبر ابتهاجاً أعلى لأعلى العائلات ، يميل بدلت إلى حد ما ورن الفروقات في السوائف والحواضر بين المجموعات الاجتماعية . إن ليرالية الأصعب بترحم في المعامل بمساوية أكبر . وبالطبع ، ليست هذه النتيجة ناجح إرادة مقصودة ، وإنما نتاج التاريج .

سرد الأمثلة السابقة فصائل التصية شبه التجريبية في التحليل السوسولوجي . عندما يعلم أن الصبغة تملأ ببعض الصبح د ، د ، د ، د ، إلخ . يكون مفيداً في العال من وجهة النظر

السيولوجية تحديد تأثير كل جزء من أجزاء النظام للارتباط على الظاهرة التي تهتم بها . إن الطريقة شبه التجريبية تختص بدراسة الآثار التي ترتبها على ن التبدلات السيولوجية ذات المضموع ع ، ف ، الح ، ل ع . إذا طبقت هذه الطريقة على الأمثلة السابقة فإنها تسمح بأن نحدد ، أن التغيرات في القادسيات ، في فرنسا عام 1962 . الناتجة عن البيئة الاجتماعية ، ليست السبب الرئيسي للتغيرات المدرسية . فضلاً عن ذلك ، إنها تسمح بإظهار أهمية البنى المؤسساتية في نطاق يميل منه علماء الاجتماع إلى إعطاء اهتمام خاص للآثار الثقافية لدى الطبقات الاجتماعية .

على المستوى العام ، تلعب شبه التجريبية دوراً أساسياً في تحليل النظم المعقدة للملاحظات التي يمكن تصورها أن يحل بصعوبة بطريقة حديثة . من المؤكد أن النظام ع إذا كان يدرج عدداً مهماً من المصبع لو كانت له بنية معقدة (مثلاً نظام للعلاقات غير المستقيمة) ، فقد يكون من الصعب أن نحدد حدياً آثار معين البيئة ع . (أو آثار فرق البيئة ع / ع) . إن شبه اتجريبية تسمح بمراقبة سلوك النظام ع ، وبمقارنته بسلوك ع ، وهكذا بتحديد آثار التحويل ع ع أو العرف بين ع / ع . من أجل تفسير هذه الملاحظات أنظر أمثال أوركوت (Orkut) في مجلد استوعراف ، وأظهر كذلك ، آثار الأنظمة المتنافسة التي يمررها بودون (Boudon) في مجال الحركة الاجتماعية . إن أحد هذه الآثار هو التالي في نظام استحقاق حيث يتعلق الوضع الاجتماعي بشكل قوي بانسوى المدرسي ، فإن مساواة (ع ع ع) للمعرض المدرسية على أساس الأصل الاجتماعي لا تؤدي بالضرورة إلى ريادة الحركة بين الأجيال . ولكني تؤكد هذا الأثر المعادي للمدرس ، لا بد تقريباً من اللجوء إلى الطريقة شبه التجريبية

يمكننا أن نلاحظ أخيراً ، التمييز الداخلي هنا بين نظامين من البدائل لشبه التجريبية يطبق بصورة عامة على التحليل القلار . هي حالة المقارنة بين حنيف وباريس للقدمه أعلاه ، تقوم استنتاجية البحث عن مقارنه آثار السيني ع وع ، على الظاهرة المطلوب تفسيرها (في المثال . التغيرات المدرسية) . في حالات أخرى ، تختص المقارنة أساساً بدراسة التغيرات للتبادلة بين المصبع يمكن إبراز النمط الأول من الأسرانية ، لكني مقتصر على المرجع الكلاسيكي ، بالمقارنة بين فرنسا وانكلترا في كتاب النظام القديم لتوكفيل (Tocqueville) . كما الثاني فيمكن إبراز عر الانحلال لدوركهيم .

ندكر أخيراً أن المسيرة العلمية على عكس المكرة العلمية التي كانت منتشرة بشكل واسع في القرن التاسع عشر والتي انصم إليها دوركهيم إلى حد كبير في كتاب القواعد ، لا يمكن تفسيرها بواسطة التجريبية وبذاتها وحسب . إن مثل هذا التمثل يكون تعسفياً في حالة علوم الطبيعة ، على الأقل لأن بعضها يتعلق بظاهرات خاصة . وهي كذلك بالدرجة نفسها على الأقل في حالة العلوم الاجتماعية .

LOCK, H. M. Jr., *Causal inference in non-experimental research*, Chapel Hill, University of North Carolina Press, 1964. — BLALOCK, H. M., ADAMSHOUL, A., BOROCH, F. M., BOWDON, R., CAPRICH, V. (red.), « Design, measurement, and classification », in BLALOCK, H. M., ADAMSHOUL, A., BOROCH, F. M., BOWDON, R., CAPRICH, V. (red.), *Quantitative sociology. International perspectives on mathematical and statistical modeling*, New York/Londres, Academic Press, 1973, deuxième partie, 239-472. — BOWDON, R., *L'analyse des classes. Le modèle social dans les sociétés industrielles*, Paris, A. Colin, 1973, 1978. — DUARREN, E., *Réglar*®. — FLEISS, R. A., *The design of experiments*, Edimbourg/Londres, Oliver & Boyd, 1955, 1958. — GILARD, A., et CLERC, F., « Nouvelles données sur l'orientation scolaire au moment de l'entrée en sixième : âge, orientation scolaire et sélection », *Population*, XIX, 6, 1964, 829-864. — GURTZOW, H. (red.), *Simulation in social science. Readings*, Englewood Cliffs, Prentice Hall, 1962. — OGCUTT, G., GREENBERG, M., KOSMA, J., RIVLIN, A. M., *Microanalysis of socio-economic systems. A simulation study*, New York, Harper, 1964. — PERROUD, P., *Socialisation socio-culturelle et structure sociale*, 1^{re} éd. in *Cahiers Vilfredo Pareto*, 80, 1970, 5-75, 2^e éd., Genève/Paris, Droz, 1970. — PRZEWORSKI, A., et TEIXEIRA, H., *The logic of comparative social inquiry*, New York, Wiley, 1970.

Modernisation

التحديث

يطبق هذا التعبير لدى المفكرين وعلماء الاجتماع على مجموعة من التغيرات المعقدة جداً التي تؤثر على جميع المجتمعات الإنسانية ، وإن بطريقة متباينة وساء لاوليات انتشار متنوعة جداً ، اعتباراً من القرن السادس عشر وانطلاقاً من أوروبا الغربية . صحيح أننا نستطيع حصر استعمال تعبير التحديث وعدم تطبيقه إلا على مجتمعات تسمى اليوم بـ « النامية » . ولكن هذا الاستعمال قليل الانتشار ، إذ يؤدي إلى التعميم على الأصول نفسها لحركة انتشرت من « المركز » الأوروبي حاملة عدداً معيناً من الخصائص حملت قبلها مصحاً وموضوع نزاع في مختلف بلدان « الأطراف » .

إذا نظر إلى التحديث في بلدان أوروبا الغربية حيث شأ وتقلص إلى أبسط تعبيراته ، يمكن له أن يصعب تكوينه عملية معينة وتمايز وعلمنة . إن التعبير الأول مقبوس من دوتش (Deutsch) الذي ذكر عدداً معيناً من الدلائل التي تسمح بتقييم السهولة والسرعة التي يتم بها نقل الأموال والأشخاص والمعلومات داخل المجتمع نفسه . كما أن أهمية المحركات وتبنيها وتكونها من ناحية جسي للمهاجرين وسنهم ، والنمو السكاني ، وظهور مدن الصفائح (أزمة التيسر) وتحويل السكان ، تعطى بعض الأفكار حول حركة اليد العاملة . أما حركة الأموال فهي مرتبطة مع ظهور الأسواق ، توسع المبدلات لناسم إما عن تحسين الشروط التقنية للنقل البري أو البحري أو الجوي ، وإما عن ضعف أو إزالة الحواجز الجمركية ، التي فتحت المجال الاقتصادي ، وإما عن « عائدية » متزايدة لمصنعات التصاربه الناحية عن تدني الأكلاف أو اتساع الطلب المحلي ، المرتفع لتصحح في الكثرة العددية . ثم دليل آخر على التبعية الاجتماعية يقدمه لنا عدد من المعلومات التي تنقل في إقتنهم معين . عدد الكتب والمصحف والرسائل والمطبوعات ولا يزال لاذعي والتأثير بومي يظهر عميقاً الحركة ، ثم تتعلق بانها من المجتمع نخبة تنقلات للسكان (من منطقة إلى أخرى ، و من الريف إلى المدينة) ، ولكن كذلك بمثابة تحولات في الوظائف

والعائلات ، مع النتائج التي تنطوي عليها مثل هذه التحولات على تراتبية الأوضاع الاجتماعية . ولكنها تؤثر كذلك على سلوك الأفراد ، وبخاصة في حيلهم العائلية ، وفي جميع مجالات النشاط المرتبطة بها . كان كوت يعرف العائلة بأنها نظام من العلاقات بين الأعمار والأجناس . وكان يحدد على علاقات الخضر أكثر من علاقات التعلون ، إذ كان يعتبر أن خضوع النساء والفتيات للرجال الراشدين هو صفة مشتركة بين جميع المجتمعات الإنسانية . ولكي يكون الأمر كذلك ثمة شرط مطلوب نسي . إليه عملية التحرك لا يمكن أن يمارس بإشراف الرجال على النساء والأولاد إلا في بيئة عائلية صيفة ومعلمة . وبسبب مغادرتهم المبكرة ل منزل أهلهم ، واكتسابهم في المدرسة لمؤاملات وطموحات كان هؤلاء محرومين منها ، يتكلم المتميز قريبا حل أنفسهم ويظهرون استغلالاً ذاتياً معيناً في اختيار مهنتهم وكذلك أرواحهم . لقد أهد بارسونز ، عبر تقييم هذه الدلائل ، نظرية للعائلة الحديثة ، التي كان يرى فيها مؤسسة مكونة للمجتمع الصناعي . وبالفعل ، لكي يكون ممكناً تخصيص الأوضاع ، ولا سيما الوظائف ، وفقاً لمعايير شاملة ، يقتضي أن نحاري النجاح ، بدل أن نمنع مع خصائص متعاينة مع الشخص . « يعني » أن نحل وفقاً لمعايير متغيرة بالتأكيد وفاعلة للاستدلال بشكل دقيق . وعلى العكس إذ الحمد الصادر عن خصائص عملية ، عقلية أو إثنية ، الذي اشتهر بأنه مربك للوظائف والمفروض لأنه مشين وغير شرعي ، بظر القيم المهيمنة في المجتمع الصناعي ، إذ إنه يؤدي إلى تشكيل محب مريضة أو « طبقات فائدة » ، تثبت في الاستقرار بمواقع السلطة والثروة والمكانة .

فما يتعلق بهذه النقطة ، كما فيما يتعلق بنقاط كثيرة أخرى ، يعتبر بارسونز قريباً من دوركهايم . الذي يرى في الإرث أحد أساليب « تقسيم العمل المكره » ، مع ما يولد من ظلالا متعت . في المجتمعات الصناعية ، يعني أن لا يشكل الانبعاث إلى عائلة الأولية الرئيسية لتحسين الأوضاع الاقتصادية أو السياسية . كما يحصل ذلك في المجتمعات الأرستقراطية أو النخبوية . في العائلة الحديثة ، تكون الوظيفة الوحيدة المتوافقة مع مبدأي « الحركة والتفرغ الشامل » هي اجتماعية الأولاد ضمن القيم العامة الأساسية والأدوار المتفرقة بها . فالعائلة لم تعد بصورة مثالية إلا المؤسسة البدائية لغرس المجتمعية وحسب ، وإما هي معرضة لتصفية ذاتية مكررة (بارسونز يسميها أحياناً بـ « delinquency mechanism ») ، بما أن الأولاد سيؤسسون مع أرواحهم المحتارين عائلة متفكة متميزة عن العائلة الأصلية التي أنجبهم .

إن التباين بين العائلة التي أنجبت الشخص والعائلة التي يؤسسها عندما يصبح راشداً ، أقل مروناً مما يوحى به تحليل بارسونز ، أولاً ، تبني روابط التضامن بين الأهل والأولاد قوية ، كما يرى ذلك من المساعدة التي يقدمها الأجداد في « تربية » وتعليم أحفادهم . فضلاً عن ذلك ، لا يتعلّق الأمر فقط بالمساعدة التي يقدمها الجيلان لبعصهما البعض . تقتضي الإشكالية إلى أن نسطاً مهياً من العلاقات المجتمعية تجري بالسبب لكل بيت في الإطار العائلي . إننا نقوم بزيارة للأهل (لولاد الأولاد) ونقصي كامل العطفة أو حرأاً منها معهم ، وه يقوم برهاب « مهم . إذ علاقت المساعدة المتبادلة هذه ، أو العائلية للتصحية ، أكثر حدوداً بين الأصول والفروع منها بين الحواشي . ولكن الأحرار والأحواض وأبناء العم وبنت العم ، يتكلمون كذلك « علاقات

وه مشاركة ، متجهزه ، حتى ولو كانوا يعيشون منعزلين ويحتلون مواقع متعادلة جداً في تراتبية الأوضاع الاجتماعية . وأخيراً ، تصطبغ أطروحة مارسور الفائلة إن العائلة في المجتمعات الحديثة ، تنظف الى وظيفة عرس المجتمعية ، بوظائف واضحة حول استمرار الاستراتيجيات الرواجية لتفعيل استمرار أو توسع بعض الاعتبارات في الرتبة أو الثروة لمصلحة الأجيال القادمة . ولكن يمكننا بصورة خاصة أن نأخذ على مارسور كونه لم يناقش الأزمات التي تفرضها متطلبات الحركة وتضيق العائلة على أعضاء المجتمع الحديث ، بخلاف توكفيل (Tocqueville) الذي رأى بوضوح كيف أن تحديث المجتمع الأميركي يقوي الفردية ، أي الانكفاء على العائلة والأصدقاء والجيران .

إن التعبير الثاني المقترح لتوصيف عملية التحديث هو التعبير ، ولكن للأسف ، هذا التعبير ليس واضحاً تماماً . ولكنه يمتاز بإقامة علاقة بين ظاهرة التحديث وظاهرة تقسيم العمل . قد يكون من غير المعقول القول إن المجتمع الأوروبي في القرن الخامس عشر لم يعرف أي تقسيم للعمل على العكس ، فبدر ما كانت هذه المجتمعات شديدة التراتبية ، كانت الوظائف وبصورة أهم الأوضاع مخصصة بشكل جامد أكثر مما هي عليه في مجتمعاتنا . ولكن ، في المجتمعات التقليدية ، إذا كان ثمة تمايز في الأدوار والأوضاع ، فإن هذا التمايز لم يكن يتحلق وفقاً للمعايير نفسها كما في المجتمعات الحديثة . وإن كون المسألة بين أصحاب هذه الأوضاع كانت أحرر مما هي عليه حالياً لا يعني أن كل واحد من هذه كان أكثر تمايزاً - إذا كنا نهم بالتأثير تعريب الأوضاع وحتى الأدوار - ليس وفقاً لمعايير عريقة في القدم مسحتها سلطة مدنية ، وإنما وفقاً لمتطلبات شعر أنها مرتبطة بحسب سير المجتمع . كان دوركهايم يسمي النصوص الأولى للتراتبية « آلياً » والثاني « عصبياً » . وفيما يخص العملية التي تنفذ الى تخصيص الأدوار والأوضاع بناء لمعايير « عصبية » لرو « طبيعية » ، بكلمة مير (Weber) على « العقلية » ، هي التقلبات السياسية والإداري بات الأشخاص المعروفون بمؤهلاتهم هم الذين يمارسون أعلى المسؤوليات ، وليس أمراء الملوك وخطات . على الصعيد الاقتصادي ، حل محل الإنتاج المنظم وفقاً لمطالبات الطبيعة والضرورة التي اعتبرت ثلثة ، تصور الإنتاج الطامح ، بفضل تقنيات متكررة ، إلى إنتاج الطلب المعشروع في الأسواق .

أن يكون التصور الثاني أكثر « عقلانية » من الأول مسألة مصطبغ الى حد كبير . ولكن المبادئ التي تحكم هذين النمطين للتقسيم الاجتماعي مختلفة . إن الشرطين الرئيسيين لكي يكون التمييز « العقلاني » للأشخاص والوظائف ممكناً ، هما أن يكون الشخص أولاً بواسطة العلم الترموي (هذا الشرط الأول يتعلق بحاصة بالأشخاص الفادة وبالمحبة للهية) أما الشرط الثاني فهو أن يكون المهال ، على حد قول ماكس فيبر ، إجهاد ، أي أن يكون العمل حراً « قطعاً » . فدور الأجراء ووضعهم يتغير حينئذ وفقاً لمؤهلاتهم ، أو بصورة أدق ، وفقاً للمطابقة المتحققة لوفورمة ، التي يعتبر بموجبها الأفراد الذين يطمحون الى القيام بها قادرين على مواجهة المتطلبات التكوينية لتلك الأدوار والأوضاع . يصير مارسور عن الصكرة نفسها ينقل إلى معايير الانجاز في المجتمعات الحديثة لها الأولوية نظرياً على معايير « التنميين » .

و ما يميز المجتمعات الحديثة ليس مقدار تمايزها عن المجتمعات التقليدية وإنما لأنها مثابرة بشكل آخر . وإن مؤسبات مثل البيروقراطية ، وبخاصة الشروع الصناعي ، هي حديثة ، بمعنى أنها تظلم لتغيير الأفراد على الأقل ظريفاً ، وفقاً للمساهمة التي يقدمونها في مهمة ذات قيمة اجتماعياً ، بدل تمييزهم بناءً لأصوهم وندسائهم العنقلي والمحللي . وإذا دفعنا هذه الفكرة حتى النهاية ، نتوصل الى القول (دوركهايم في كتاب تقسيم العمل) إن طلم التدرج في المجتمعات الحديثة ينبغي أساساً أن يستجيب لثقلات استحقاقية . ينبغي أن تخصص الأوصاف وفقاً لمؤهلات الذين سيشغلونها ودون أي اعتبار آخر غير اعتبار الأهلية ، أو بشكل أشمل ، غير اعتبار الاستحقاق الذي يمكن أن يعطي أصلية لأحد المتبارين على حساب الآخرين . إن الشروط الصعبة لعمل المجتمعات الحديثة بعيدة جداً بشكل طاهر عن هذه الشروط المثالية . ولكن الرجوع الدائم الى هذه المبادئ وتجسيدها وإن محسناً ، في مؤسسات يترص فيها تشجيعها ، أو على الأقل احترامها ، يشكل أحد خصائص مجتمعاتنا .

عندما نتحدث عن العلمنة كمعيار للحدانة ، لا نريد القول أن كل « إيمان دوعمانتي » وبخاصة الديني ، قد احتسب من محضعضا . ورغم كل شيء ، إن الإيمان بالله يورع الثواب والمقرب ويستقيم يبدو أنه ما زال واسع الانتشار . من جهة أخرى ، يقترب الإلحاد الحزبي في المجتمعات « الاشتراكية » بالتحصن الشديد وبالامتثالية الساحقة . وما معيهها بالعلمنة ليس إذن وجود أو غياب أي إيمان (أو عدم الإيمان) بصورة حاصصة . إنها الفصل القائم بين الكنيسة (وكذلك الدولة) ومن جهة أخرى ، مؤسسات البحث والتعليم . قبلهم الحقيقة التي كانت تؤكد أنها أودعت لديها ، طمحت طويلاً ، الكنائس المسيحية وأولها الكنيسة الرومانية ، الى ممارسة الأشراف في أن معاً على السلطة السياسية وهي المؤسسات التي تتكون فيها المعرفة وتنتشر غيرها بأشكالها المختلفة . إن جميع الحكام الأوروبيين ، حتى الذين بنوا تخلفين للكرسي الرسولي أثناء حركة الإصلاح ، مثل ملوك فرنسا اضطروا من وقت لآخر أن يدافعوا عن سلطتهم ضد الإدعاءات الكليريكية . ولكن الكنيسة نفسها لم يكن بإمكانها الوصول الى حد المطالبة بانخضاع الشئ الرمي لروحي بصورة كاملة ، باعتبارها مرتبطة بكلمة المسيح الشهيرة : « أعط قصير ما يقصر وأعطي الله ما لا » .

إلا أن مشكلة العلمانية لا تتعلق فقط بالعلاقات بين الكنيسة والدولة ، وإنما أيضاً بالعلاقات بين المعرفة الوصية والكنيسة . وندرجياً ، تكونت معرفة وصية في ميداني العمياء وفسحة الطبيعة . لم تتميز فقط نتائجها وإنما غيّزت بوضوح متزايد عن لمعرفة العامة والتعاليم اللاهوتية في أن واحد . وانهت عملية العممة الى وضع العلم خارج حكم الكنيسة ، ولم يعد هذا العلم يخص النطاق السامي للاهوتيين ، وبات شأن العلماء أنفسهم . وقد قامت بين العلماء السياسية والعلمية العلمية علاقات صعبة جداً ، وفي مرحلة أولى اعتقدت السلطات السياسية أنها لا تستحق إلا الشاء على منحورها إزاء الكنيسة . ولكن أنسى شرعيتها مستها الزمن ، ووجدت نفسها مكشوفة تقريباً بما أن الصانع للتساقي الإلهي انتزع من السلطة السياسية .

هل يسمى المزج بين التحديث وعملية التصنيع - سواء تعلق الأمر بتصنيع من النمط الرأسمالي أو من النمط الاشتراكي ؟ إن مسيرة العملية في البلدان الغربية على الأقل ، أقدم بكثير من مسيرة التصنيع . ففي بعض المجتمعات مثل فرنسا ، توصلت الملكية المستدة إلى المصالح المدينة وبكلمه أدق إلى « البورجوازية » ، إلى التخلص من إشراف الكنيسة ، قبل أن تكتسب انماط الانتاج الرأسمالية الحفيفة قوة ذات قيمة . كما أن النزاعات في الفرون الوسطى ، بين المداغين من الأرثوذكسية ودعاة العلم اليوناني أو العربي ، والواجهة بين « الاكاديميين » وه العلماء ، حول الإشراف على التعليم ، تسبق بكثير التحديث الاقتصادي ، لتسهم لدى أغلب المؤرخين بتوسيع المبادلات وافتتاح طرق جديدة ، وبخاصة بحرية ، والوصول إلى مصادر لم تكن جديدة وتدفق المعادن الثمينة ، في الخليل ، بمكانة ذكر حالة اليابان التي لم يحد نشوء الاقتصاد الحديث فيها إلا بشكل بطيء أو جزئياً المتطلبات والمؤسسات والطابع التقليدية . صحيح أن اليابان في بداية عصر ميجي^{١٣} ، لا يمكن بأي شكل من الأشكال اعتبارها بلداً « تقليدياً » بلدس الذي يطلق على نملة أمازونية أو من وسط أفريقيا . ويؤكد تطور النظام الثيوري الرسمي بخاصة ، أن الثقافة اليابانية ، على الأقل في بعض وجوها الجوهرية ، كانت معلمة وفاعلة على استقبال مساهمات العلم والتقنية الغربيين .

إن العلاقة بين عملية التحديث والصفة « الرأسمالية » أو « الاشتراكية » لأشكال الانتاج أبعد من أن تكون بسيطة . من الناحية التاريخية ، نشأ التحديث في أوروبا الغربية في المجتمعات التي كانت فيها المبادلات الاقتصادية عبر مركزية بشكل واسع . وقد أشار المؤرخون إلى سلسلة من الشروط وجود مجموعة من المقاولين - أو بكل بساطة رجال الأعمال - الذين لا يتصرفون بصفتهم متحدين وحسب ولا حتى بشكل رئيسي ، ولكن كذلك وبخاصة بصفتهم تجاراً وتفاعلين وعصرهم الذين نسج عملهم التي سجادوا أي موصع معين ، شبكة من المبادلات التعليمية وربما العملية . غالباً ما يكون التاجر ، هذا الرأسمالي السابق للصناعة ، فاعلاً على التخلص من إزمات السلطات السياسية المحلية حتى ولو سعى إلى الاستفادة من حمايتها ، وذلك بإجراء صفقات في « أوروبا دون صفاء » - وإذا لم تكن دون حدود . وفيما يتعلق بالتحديث الجغرافي في القرن العشرين من قبل أنظمة « اشتراكية » (في روسيا أو في الصين) فبارسه الدولة ، أو تحديد أكبر بيروقراطية مستدة إلى الحزب وإلى الشرطة . إنها عملية منمكرة بقوة نظرياً على الأقل - فليبدرات خارج المركز تخضع إلى السلطات التخطيطية بشكل فعال نظرياً .

إن مسألة معرفة ما إذا كان لدى المجتمعات « المتأخرة » فرص أفضل « لتعويض » تأخرها بصنوعها إلى تخطيط مركزي أم يترك المبادلات المتعددة عبر المركزية تعمل ، إنها مسألة توقفت كثيراً ، ليس فقط بالنسبة لوضع الصين وروسيا وإنما كذلك بخصوص بلدان العالم الثالث بصورة عامة . لقد أضحت هذه المناقشات عموماً بسبب التخطيطات الشورية التبسيطية : هل يمكن

للتحديث أن يدرك بصفته تطوراً يتخذ الاشكال نفسها في جميع المجتمعات التي يؤثر فيها ؟ وهل أن وتيرة عمدة بدقة بشكل يبنى معه بالضرورة أن تمر جميع المجتمعات التي تكون في طريق التحديث ، في نفس المراحل ؟

يختص وراء هذه الأسئلة تساؤل أكثر جذرية تتعلق بعملية التحديث البست بصيحتها (الرأسمالية والاشتراكية) سوى حركة ترشيد وتغريب ؟ وإن هذين الوجهين هما اللذان أثرا التخوف والرفض من قبل المعارضة الوطنية والفطرية التي تحجب ببعض التوليف على تقدم العرب الحديث . الحركة المناهضة للثقافة الغربية في أمريكا اللاتينية ، الأصولية الإسلامية ، اللاعنف لدى غاندي وتلامذته ، في شتى الأحوال ، إن العلاقة بين التحديث والتغريب يطرح سؤالاً دقيقاً جداً . ثمة نقطتان في هذا الصدد واضحتان بما فيه الكفاية : إن التحديث في نقطة انطلاقه في أوروبا الغربية والغائلة التي نجست عنها بالنسبة لشعوب القارة كانت ضخمة إلى حد أن تحديثها ، سمح لهذه الشعوب بمد سلطتها التي لم يكن يمكنها مقاومتها لمدة طويلة ، على الفترات الأخرى . فهل يمكن من ذلك أن التحديث يعني حالياً بالنسبة لبلد غير غربي الخاضع بالضرورة إلى تبعية أكثر وأكثر عمقاً حيال العرب ؟

يرتبط الجواب على هذا السؤال بتطبيقات سياسية ذاتية إلى حد كبير ، ليس المجال هنا للدخول فيها . فيما يتعلق بالترشيد ، الذي يجلبه معه التحديث ، فالكلمة غامضة تتحدى تقريباً التحليل . أولاً ، حتى في التصور الشعبي للتحديث ، لا يمكن المرجح بين هذا الأخير وعملية تدريجية . وإن مراحل التحديث ، مع التمتع القوية التي ترفقها ، تكون غالباً جداً مراحل قطيعة ولزتها ، حيث ينجم الانعطاف الحلقى من اشتداد التنافس والتنازعات . وهكذا يرتبط الكثير من المطالبين بين الثورة والتحديث ، ويعتبرون حالات التحديث السلمي المنجزة دون ثورة سياسية وثقافية ، استثنائية (بـ مور - B. Moore) . فالتحديث ليس إلا نادراً ، وربما أبداً ، عملية تحرير مخططة ومراقبة منهجية . ذلك ما رآه بوضوح دوركهيلم في تقسيم العمل . فعنى ولو كانت القوة الشرائية لدينا أقوى مما هي عليه لدى القليل (النمو) المتخلف) ، وليس ثمة معنى كبيراً في القول إن سعادتنا أكبر من سعادته ، اللهم إلا إذا فررنا تعريف السعادة بأنها تزايد القوة الشرائية للفرد . وهذا التعريف غير مقبول لدى من يعرف ، على غرار دوركهيلم نفسه بين السعادة والاستقلال الذاتي والحرية الأدبية . صحيح أن التحديث يتوافق مع سلسلة من حالات التحرر التي تكون مكلفة وحسرة ، والتي تزيد هامش النافذة لدى الفرد بالنسبة لبعض الإلزامات ، ولا سيما تلك التي تمارسها عليه وحدة العائلة والوحدة الإقليمية ووحدة الإنتاج والاستهلاك التي تكون غالباً قاطعة للتمتع مع العائلة والفريه بسبب ضيق السوق . كان يمكن للتحديث أن يمس ترشيداً فيما لو كان الاعتراف حيال هذه السلاسل الثلاث من الإلزامات يمكن أن يحصل في آن واحد من أجل ثمرة الحرية ومن أجل زيادة هذه الحرية . وفيما أنه يبدو واضحاً كفاية أن الأمر ليس كذلك ، يكون أكثر نقلاً التمسك بنصير للتحديث يشير إلى تزايد القدرة الاستراتيجية التي يأتيها للبعض دون إصدار حكم مسبق حول الاستعمال ، الترشيح ، أم لا هذه القدرة التي يمكن أن يستعملها هؤلاء - دون الحديث عن الآخرين - .

هل تكون عملية التحديث شاملة ؟ أم أن الأمر يتعلق في جملة من السياسات العامة لعمليات تاريخية مبررة ؟ يلتحق الشنويون بالاطروحة الأولى . والصحوية تكمن في كون التحديث (كما وصفناه) قد نشأ في الغرب . وأصبح التحديث والتعريب شبه مرادفين . هذه النتيجة بأبهاا جميع الذين يرفضون العرقية العربية وجميع الذين يرفضون تأخيدالجنس البشري بواسطة تقنيات إنتاجنا واستهلاكنا . إلا أنه من الصعب ، حتى في حالة التحديث اليابانية ، الاعتراض على كونها أقيست بشكل واسع من غزور المعارف والمهارات للمحرة في الغرب . إذ المسألة التي يبدو أنها حسمت إيجاباً بما يتعلق باليابان ، هي معرفة ما إذا كان تعرض المجتمعات التقليدية (سلمياً كان أم عيماً ، مقصوداً لم غير مقصود) للتحديث الغربي يمكن أن يحدث دون أن تكون الهوية الثقافية هزلاً في خطر .

- BIBLIOGRAPHIE. — ALMOND, G. A., « A Developmental Approach to Political Systems », *World Politics*, 1965, 17, 183-214. — ALMOND, G. A., et VERBA, S., *The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Four Nations*, Boston, Little, 1963. — BELLAH, R. N., *Religion and progress in Modern Age*, New York, Free Press, 1963. — BRAUDEL, F., *Civilisation matérielle, économique, capitalisme*, XV-XVIII^e siècle, 3 vol., Paris, A. Colin, 1979. — DEUTSCH, K., « Social Mobilization and Political Development », *American Political Science Review*, sept. 1961, 493-514. — DORE, R. P., *City life in Japan*, Berkeley, Univ. of California Press, 1950. — DURAND, E., *De la division du travail social*°. — EISENSTADT, S. N., *Modernization (growth and diversity*, Bloomington, Indiana Univ., Department of Government, 1963, « Breakdowns of Modernization », *Economic Development and Cultural Change*, 1964, 12, 345-367. — HARRINGTON, S. P., « Political Development and Political Decay », *World Politics*, 1965, 17, 326-430. — JARNER, D., *The Passing of Traditional Society: Modernizing the Middle East*, Glencoe, Free Press, 1958, 1964. — MCCLELLAND, D. C., *The Achieving Society*, Princeton, Van Nostrand, 1961. — MOORE, B. Jr., *The Social Origins of Dictatorship and Democracy*, Boston, Beacon Press, 1966. Trad. : *Les origines sociales de la dictature et de la démocratie*, Paris, Maspero, 1969. — MOORE, W. E., *Social Change*, Englewood Cliffs, Prentice-Hall 1961. — PERROUX, F., *L'Europe sans frontières*, Paris, PUF, 1954, *L'économie du XX^e siècle*, Paris, vif, 1961, 3^e éd. augm. 1969. — ROSTOW, W. W., *The stages of economic growth* + *A non-communist Manifesto*, Cambridge, University Press, 1960, 1973. Trad. : *Les étapes de la croissance économique* Paris, Editions du Seuil, 1983. — THOMAS, W. L., et DANKLECKI, F., *The Polish Peasant in Europe and America*, Boston, P. G. Badger, 1918, New York, Dover, 1958. — WALLERSTEIN, I., *The Modern World System, capitalist agriculture and the origins of the European world economy in the sixteenth century*, New York, London, Academic Press, 1974. Trad. dut. I. : *Le système du monde du XVI^e siècle à nos jours*, I. Capitalisme et économie mondiale, 1450-1640. Paris, Flammarion, 1980. — WILNER, M., *L'Éthique protestante et l'esprit du capitalisme*°.

Consensus

التراخي

هذه العبارة شائعة الاستعمال اليوم . ولكن ، على الرغم من أنها اعتمدت من قبل لوجست كوت IA Comme ، فقد مالت نتيجة للاستعمال الشامل سلسلة كاملة من المفاهيم العالصة .

أما اليوم ، فالصحفيون ورجال السياسة هم الذين يستعملونها بشكل خاص . نتحدث عن مجتمعات ذات تراص . هوي مثل الولايات المتحدة أو جمهوره ألقيا العدولية ، ومجتمعات ذات تراص . صحيف مثل فرنسا . عندما نتحدث عن مجتمعات ذات تراص هوي ، يريد أن يقول بصورة عامة ١ - إن قدرة التواصل بين المستعملين والأحرار مرهبة ٢ - إن العلاقات بين الأحرار السياسية تسمح بالتلويب السلمي بها ٣ - إن دستور الدولة مقبول على السواء من المعارضة كما من الأكثرية ٤ - إن السامر ، أيها يكن مستهم الاجتماعي وارتباطاتهم الحربية وانتهاءتهم الدينية ، يكون لهم نراء متفارقة بقوة ، حول ما يكون مرغوبا فيه ، في حفل التنظيم الاجتماعي .

فما يتعلق هذه الاستمالات يمكنها طرح سلسلتين من الأسئلة . يمكنها أن تسأل أولاً ، إلى أي حد تكون ملائمة ، المقابلة بين مقداد ذات تراص هوي وبلدان ذات تراص . صحيف . من الصحيح أن الدستور الفرنسي كان لمدة طويلة أحد الرهانات الأساسية للتنافس السياسي في هذا البلد . الأمر الذي لم يحصل لا في إنكلترا ولا في الولايات المتحدة ، ولكنها عاليا . وما لا شك فيه أننا سنمر اليوم أيضا في المعدلة . في النوعية للحكمة للعلاقات الاجتماعية ، التي يعونها الماركسيون تحت اسم « تعاون الطبقات » في البلدان المعروضة بترتيبها القومي . فإصلاحية النقابات الانكليزية كانت تذكر كمثل لمدة طويلة . لا بد من الاعتراف اليوم أن « الإصلاحية » و « الاشتراكية انديموقراطية » يمكن أن تؤدي إلى أوضاع متأثرة بقوى الصالح المنظمة إلى حرب مواقع مدمرة .

إذ العمومي الذي يلف طبيعة التراصي ليس أقل خطراً من ذلك للتلويب بمده . يعتبر كويت سوا ولا بصورة جبرية كونه قد أوحى ببعض حالات القياس الخطرة . القياس الأول كان ذلك الحاصل بين التراصي العضوي والتراصي الاجتماعي . ويكون هو أنلس بمقدار ما يستند إلى فكرة النجبة المسألة المسيرة للأحياء ، التي نعلم في أن ممأ بالعلاقات بين الأعضاء (الأحرار) والجهاز معه الماعود بكلية ، وتلك التي تتعلق بالحجار ومحيطه . ولكن هذا القياس الطاهر في لدائن الأكثر فيصاً للطبيعة ، عداد لانه لا يأحد بانجيان العوارف ، رغم أنها ظاهرة ، بين اهلابا والجهاز الحي من جهة ، ومن جهة أخرى بين الأفراد والمجتمع . صحيح أنه يمكن تصحيحه بمصل التقدم معه لعلم الأحياء . وإذا نعلمنا فكرة الصط الدائي (Homeovavie) القديمة ، نتوصل إلى رأي أكثر نراء عن التوارن البيولوجي ، الذي يمكن أن يكون قابلاً للتطبيق على تحليل بعض الوقائع الاجتماعية . يمكن أن يعرف الصط الدائي بأنه ثات الوسط الداخلي لمكائن الحي : الحرارة وتركيب الدم على سبيل المثال . إنه يفهم بها وبين محيطها سلسلة كاملة من الصوابط الدائية التي لا يمكنها ، بلسية لحدود من التغيرات الواسعة كثيراً . يندد التراصي كذلك على جملة من الصوابط الدائية ، التي تجم عن سلسلة من الأفعال الأولية التي يهرتها معاتها ومدها على المستوى الحيوي ، إلا إذا كانتك معرفة معصلة عن آليات تركيبها .

يبدو التراصي ضمن هذا الأفق وكأنه اليمد لتخامع للمجتمع ، الذي يتشج عن فعل

الأفراد ، حتى ولو لم يكن أبداً عليك المجموع هو الهدف الذي يسعى إليه صراحة وبصورة رئيسية الأفراد الفاعلون . وما يتم التكرار له ، ليس أهمية التماسك ، وإنما كون هذا التماسك كان يمكن أن يحصل دون أن يراد وعلمنا يحصل بفرض نفسه بمثابة إلزام على الأفراد الذين لا يريدونه . ومن أجل تفتيش هذا التماسك الذي كان يظهر شيئاً ومهدداً ، أدخل علماء الاجتماع الوظيفيون افتراضين مزعجون جداً ، أحدهما غرضاً خطيراً على مفهوم التراضي ... أولاً ، لقد افترضوا أن جميع الوقائع الاجتماعية تنسم بطبيعة التراضي . وبذلك فتحتا الطريق أمام خصام هريل حول للكتابة الخاصة بالنزاع والتراضي في الحياة الاجتماعية . إلا أنه ليس نمة سبب يدعونا لاعتبار هذه الغزوات على أنها وحيدة مانعة ؛ فلدينا نفس المبدأ من الصعوبة في تحمل مجتمع دون نزاعات أو مجتمع دون نزاع . ثانياً ، من أجل حماية التراضي من الميول الشتيشة لحسابات المصلحة الفردية ، فقد افترض أنه كان دوماً ذو طبيعة تتجاوز الفرد وتتجاوز العقلانية . فالمصلحة الفردية لا يمكن أن تؤسس أبداً للتراضي . فد يفتقر هذا التراضي خط حالات الدفق الجماعي (مثل العيد) وقد يجمع من الترسيع بواسطة تفويض للظهور الخارجي . وهكذا تنورط في ممالك الواقعية الكلية التي تؤكد طريقة نصفيه ثلماً أن العلاقة الاجتماعية الأفضل هي علاقة للمثلية (Immanence) بين الفرد والمجتمع .

بحرف إذن التراضي باعتباره انضماماً كلياً وغير مشروط لخصائص الأفراد فيما بينها ، ينجم عن الموضع العام في الوجدان الجماعي . وقد سبقت « للقيم » وه للمثالية » (راجع مثالة الثقافية والثقافة) القدرة الحسية على الملازمة الزمنية للمثال المعلن من قبل المجتمع على مستوى التصرفات الفعلية ، الأمر الذي لا تخلفه بلاطخ إلا بشكل ناقص جداً . ومن أجل تفسير هذا التناقض الزعم ، يفترض أن أعضاء المجتمع قد تم تطعيمهم للمجتمع بصورة كاملة للماً وانتظام كامل ، إلى حد أنهم لا يستطيعون أن يربطوا إلا ما يرضى عليهم ، وبأنهم لا يستطيعون أن يتحركوا إلا وفقاً ليرامح مدوّن في الوجدان الجماعي . إلا أن هذه التأكيدات مجانية أو أنها ملغية بوصح . إن القابليات التي منحنا لهاها باعتبارها إرث ثقافي هي من نوع المؤهلات وليس الانعكاس . إنها ترسيات يكون وضعها موضع العمل مشروطاً وهي تتضمن أنواعاً مختلفة كثيرة المدة . وعندما نقول إن الفرنسيين جميعاً يتكلمون اللغة نفسها لم يعنى أبداً أنهم يتكلمون بالطريقة نفسها ، كما أنهم من باب أولى ، إذا وصروا في الوصح معه لا يقولون الشيء نفسه (راجع مثالة للمجتمعية) . من الواضح جداً أنهم يتشابهون على الأقل في سنة كونهم بالإجمال يستعملون النحو معه والمفردات معها . ولكننا لا نرى ما معنى القول ، إنها اللغة الفرنسية التي تتكلم بواسطة لقواء الفرنسيين . ومع ذلك هذا هو التهج الذي ينبع هؤلاء ، الذين ، على غرار التوسير ، يتحدثون من الأفراد وكأنهم « دعائم نبوية » . إن صف الواقعية الكلية أكثر بروزاً كذلك ، عندما يتعلق الأمر بالقيم الجماعية ، التي تكون درجة دقتها وتميزها أقل بكثير من دقة وتميز الترسيات اللغوية . وإذا كان البعض يتمرد إلى القيم المسيحية فلا يستجيب ذلك أن يكون لهم جميعاً للمفهوم معه والممارسة نفسها للمسيحية .

من المناسب الحديث عن ترانس بالتمثل مع التحفظ بلجهة كون الملكية للشركة وغير المميزة

للأداة العقلية نفسها لا تؤدي أبداً إلى أن جميع مستعمل هذه الأداة يستعملونها بالطريقة نفسها . ولكن إلى جانب النراضي بالمثل يمكننا الحديث عن نراض بالتركيب ، مستقوم الآن بمحاولة إسرار بعض سياقه . إن كلمة تركيب تشير إلى الصفة الوسيطة ، وإلى حد ما المصطنعة ، لهذا النراضي . ويمكن أن ينجم عن فعل مقصود للمشاركين ، وقد بينى كما في للعلاقات التعاقدية . ولكن التعاقدية التقليدية تحب اعتباراً النراضي من جانب الاصطناع والالتزام الطوعي . ويمكن كذلك أن يكون هذا التركيب نتيجة غير مقصودة ، حتى ولو كان الفاعلون الذين اتجهوا ، دون معرفة ودون إرادة ، يفترون منهجاً أهدافاً من اختيارهم . إن أثر هذا الايثاق ليدكر بظهور أنواع جديدة ، أو حتى نشوء مؤسسات ، مع كونها عارضة إلى حد كبير مناسبة للحصول البهوية والدائمة الطويلة للمجتمع ، لا يمكن أن تسب إلى الفعل المقصود والوعي لشرع به .

لكي نوضح هذا التحليل يمكننا التوقف عند أول الأوابتين الموصفتين من قبل هيرشمان (Hirschman) ، التي نؤثر على مستوى النراضي : القرار (والإجادة) ، ومن جهة أخرى الاعتراض . فإذا دفع أناس غير راضين على نتائج تنظيم معين ، إلى الخروج ، سواء نتيجة لقرارهم الشخصي ، أو تحت ضغط الأعضاء الآخرين ، فإن أثر ذلك الخروج على المجموعة يمكن أن يعالج من خلال وسعتي نظر على الأمل . أولاً ، عندما يعارض المشقون ، تقلص الخلافات في الرأي والمصالح والمشاغل . وبالتالي ، نجد نوعاً من الشراكة في الرأي قد استعبدت بين الذين يفترون . ولكن هيرشمان يشير عن حق إلى أن هذا التقليل للاختلافات يمكن أن يترافق بتدني الفاعلية الجماعية ، مثلاً فيا لو وجد التنظيم نفسه هكذا معزلاً من أعضائه الأكثر إقداماً والأكثر جدارة . ويختلص النراضي باتجاه استئطبة اللامبالاة والاستسلام ويبرر الخطر بصورة خاصة إذا حصل وحلّ عمل الانحدار . الإجماع الذي تفرزه السلطات المؤولة ، المكلفة بتقليل الخلافات . نحن إذن أمام عملية تآخير سلطوية ، تنتج نراضياً مستعزلاً على أساس من القمع . وفي شتى الأحوال ، تحم تعبيرات النراضي من سلسلة من القرارات الفردية ، التي يؤكد الفاعلون بوسطها الانزعاج الذي يمانون منه نتيجة لشعورهم بأنهم على خلاف مع الرأي المسطر في المجموعة . ولكن إدراك اختلافات أو التناحر لا يحل بالخروج . يمكنه كذلك أن يؤدي إلى الاعتراف بشرعية هذه القرارات . هذا النوع من النراضي ، الذي ينتمي إلى مجموعة حالات النراضي بالتركيب ، يكون باعطاء شكل للتعليل الخلفي على جيداً معاً ولكن مضطرب (Hogarth) ، ونجد هذا النوع من الأوضاع في حالة للجنحات السياسية للثغرة جداً شيئاً أو شيئاً أو شيئاً أو شيئاً . إن تاريخ سويسرا وهولندا يوضح هذه النقطة جيداً . هناك هذين البلدين لا يستند بالثناكيد إلى درجة عالية من التشابه بين أجهزتها المكونة . فالنراضي الهولندي أو السويسري ليس في حال من الأحوال نراضياً بالمثل وإنما على العكس ، القرارات مؤكدة بوضوح . ومع ذلك فإن هولندا وسويسرا يذكران علانيا باعتبارهما ديمقراطيتين . ذات نراض قوي لأنه ، على الرغم من لقراري بين أجهزتها المكونة ، ثمة اتفاق متين على قواعد العمل السياسي . وإذا لم يحصل بيشتر أو بجزئه . وذلك لأن القرارات بدل أن يتم الشكرها آراء عموماً ، لا يتم السماح معها وحسب ، وإنما تم تأكيدها باعتبارها طليحة وشرعية . لقد ثبت عمدة التركيب على الاعتراف

بالمواقف التي تلمز العرفاء بالشراكة بواسطة تدابير مغلوص عليها ، لتحدد منهجياً مراعى كل واحد .

بعد التحليل منه من كذا إذا تمحصنا الإحتجاج بدل القرار . فحسب هيرشمان ، تظهر في بدء العملية نواتج يمكن أن تؤدي وهي تشهد الى اضطراب المجموعة ، وبما شكل عيب . ولكن في نهاية التحرك ، إذا كان الصراع قد أدير بجملة ، فيمكن أن يؤدي الى تدعيم تماسك المجموعة . وذلك لأن مسألة شائكة تكون قد عولجت ، وكذلك لأن الوظائف الجديدة مبرحة الى شاطئ أعضاء المجموعة وقانونيتهم .

من المرجح أن يستند التماسك في مجتمعاتنا المتخصصة والمثارة ، في قسم متزايد منه على أصول التركيب . لقد حلم الكثير من المصلحين بإعادة التماسك الاجتماعي للتماسك بالتمثيل . ودون إعمال هذا الاحتمال ، نمة مجال للاعتماد على ضياع التركيب للمحافظة على التماسك الاجتماعي تكون واحدة أكثر من المتجه الى التمثيل الذي يتبين علاناً جداً أنه فمعي وغنيق وغير فعال .

- BIBLIOGRAPHIE. — ALTHUSSER, L., « Idéologie et appareils idéologiques d'Etat Notes pour une recherche », *Poésies*, mai-juin 1976, 131, 3-36. — CORTE, A., *Cours de philosophie politique*. — DALL, R. A., *Who governs? Democracy and power in an American city*, New Haven, Yale Univ. Press, 1964. Trad. : *Qui gouverne ?* Paris, A. Colin, 1971. — DAWKINSON, R., « Out of utopia : toward a reorientation of sociological analysis », *American Journal of Sociology*, 1958, 64 (2), 115-127. — DURKHEIM, E., *Sociologie et philosophie*. — HENNINGSEN, A. O., *Exit, voice and loyalty. Response to distress in firms, organizations and states*, Cambridge, Harvard Univ. Press, 1970. Trad. : *Fautes au déclin des entreprises et des institutions*, Paris, Editions Ouvrières, 1972. — KEY, V. O., *Public opinion and American democracy*, New York, Knopf, 1964. — LEWIS, S. M., *Political man : the social basis of politics*, Garden City, Doubleday, 1960. Trad. : *L'homme et la politique*, Paris, Seuil, 1963. « Political cleavages in a developed » and « emerging » polities », in ALLARD, E., et LITTLE, E. (ed.), *Class, ideology and party systems : contributions to comparative political sociology*, Helsinki, Wennermark Society, 1964, 21-55. — McCLELLAN, H., « Consensus and ideology in American politics », *American Political Science Review*, 1964, 58, 361-382. — FLAMENATZ, J., GRIFFIN, E. S., FETTER, J. R., « Cultural prerequisites to a successfully functioning democracy : a symposium », *American Political Science Review*, 1956, 50, 101-137. — FROTHO, J. W., GAZON, C. W., « Fundamental principles of democracy : bases of agreement and disagreement », *Journal of Politics*, 1960, 22, 276-294. — RAWLS, J., *A theory of justice*, New York, Oxford Univ. Press, 1971. — SHULZ, E., « Census and prophecy », in *The logic of personal knowledge : essays presented to Michael Polanyi*, London, Routledge, New York, Free Press, 1961, 117-130. — SIMS, E., YOUNG, M., « The meaning of the Corporation », *Sociological Review*, 1953, 1, 63-81. — WILSON, D. H., « The oversocialized conception of man in modern sociology », *American Sociological Review*, avril 1961, 183-195.

Psychologie (9)

التصنيفية

علماً بتميز عناصر مجموعة معينة تبعاً لمصدر وحيد يكون إزاء التصنيف ويمكننا ، يتميز أفراد مجموعة سكانية مدخلهم ومستوى تعليمهم . يمكننا إداد نورعهم ثبات بالية للدخل أو عمل

هناك تتعلق بمنهجياتهم التعليمية المختلفة (مثلا التعليم الابتدائي فقط ، التعليم الثانوي ، عبر الكامل ، التعليم الثانوي الكامل ، التعليم العالي عبر الكامل ، التعليم العالي الكامل) . في بعض الحالات تكون هذه الفئات تراتبية فالدخل والسوى التعليمي يتخللها بفئات منظمة . وفي حالات أخرى ، إذا ورعنا مثلاً الأفراد حسب الجنس أو المنشأ العمراني لا تكون الفئات تراتبية . وعندما نستعمل عدة معيار للتصنيف لتوزيع الأفراد ويسمح ترتيب المعايير بتحديد فئات عبر تراتبية ، نكون بالآخرى إزاء تصنيفه بدلاً من التصنيف . ولكن من المهم أن نرى أن التصنيفات ليست سوى شكل خاص من التصنيف .

نُمة مثل سبط للتصنيفية تقدمه نظرية مرون Merdon عن الانسك أو عل الأنس بعد التنظيم الذي يمكننا إدخاله عليها : إن فرداً معيناً يمكن أن يقبل أو يرفض الأهداف الثقافية التي يحرصها مجتمع ما (مثلاً النحاج) . ويمكنه أن يمتلك أو لا يمتلك وسائل وشروطاً ثقافياً للوصول إلى الأعراس ذات القيمة ثقافياً ، ويمكنه اختياراً أن يرفض أو يقبل الوسائل ذات القيمة ثقافياً . هذه المعايير الثلاثة الثانية تقدم نظرياً ثمانية مركبات محيرة ، وإطلاقاً ثمانية أنماط نظرية محكة . إن مرون لا يسم إلا بعض هذه الأنماط ويحمل في الواقع المعيار الثالث (راجع الجدول) ، الذي يمكن لتصنيفه أكثر تعقيداً أن نأخذ بهم الاعتبار . وهكذا يتعلق النمط الأول « بالامتالية » ، والنمط الثاني « بالتجريد » ، والنمط الثالث « بالطرقية » ، والنمط الرابع « بالانسحاب » (نُمة نمط خامس هو « التمرد » خارج عن التصنيف)

الوسائل

الفرد يمتلكها		الفرد لا يمتلكها		الأهداف	الفرد يقبلها الفرد لا يقبلها
يقبلها	لا يقبلها	يقبلها	لا يقبلها		
1	2	3	4		

في حالات أخرى تبني التصنيفية على فرضية أن بين الشراكب الممكنة في مجموعة من المعايير ، يحضر بعضها فقط . نمة الكثير من التصنيفات الكلاسيكية في علم الاجتماع هي من هذا النمط . وهكذا عندما يواجه رد فيلد (Redfield) مجتمعات الناس بالمجتمعات الدينية ، وعدم يواجه سديكت (R. Benedict) (Patterns of culture) بين احصاءات الأبرولية والمجتمعات الديوبورية ، وعدم يواجه دوركهاسيم (تقسيم العمل الاجتماعي) للمجتمعات ذات الخصائص الأولى مع المجتمعات ذات الخصائص المعاصرة ، وعندما يواجه تومير (Tonnes) بين الجماعات والمجتمعات (Gemeinschaft und Gesellschaft) ، يفتقر في كل الحالات أن النمط

الأول يتضمن مجموعة من المميزات التي لا يتضمنها الثاني وأن الثاني يتضمن من جهته مجموعة من المميزات التي لا يتضمنها الأول . تظهر هذه الفروقات بوضوح في نظرية بارسونز عن التمايز الصغيرة التي لا تقوم إلا بتوضيح سمات تونيز ودوركايم : إن المجتمعات الحديثة شمولية ، متوجهة نحو الإنجاز ، وتحمل العلاقات فيها إلى أن تكون مجردة عاطفياً ومهذبة ؛ والمجتمعات التقليدية تتعارض مع الأولى بكل سماتها . وإذا أشرنا إلى قيمي التمايز الصغيرة بالإشارات + و - ، يمكننا الكتابة أنه يوجد حسب بارسونز فطين من المجتمعات قنينة وأسيوية في أن واحد + + + + و - - - - . في المقابل ، إن التراكيب مثل ++ -- ، + - - + ، إلخ . ، لا ننبؤ له أن لها معنى سوسيولوجياً . وبصورة أدق - إذا إن التصنيفات السوسيولوجية ينبغي في الأغلب أن تفسر بتعابير احتمالية - فنقول لنا الطريقة الفرضية أن الأنماط + + + + و - - - - لديها كل الفرص للظهور بأكثر الأثر حدوثاً والأكثر استمرارية من الأنماط المتشابهة مثل + - - + أو - - - + ، حتى ولو كان يمكننا ملاحظة هذه الأخيرة عرضاً .

يمكن اعتبار تصنيفات مارتون وبارسونز وتونيز ، إلخ ، قليلة ، إننا نعترض أنه من المقيد نحصي عدد معين من المعايير ؛ ونعطي من ثم ، إما كل التراكيب الممكنة بين هذه المعايير ، وإما بعض هذه التراكيب . إن التراكيب الملاحظة فعلياً تعرف حينئذٍ كأنماطاً على أساسها عنواناً . لنذكر عرضاً أن الكثير من أعمال « النوي » تقوم فقط بالبحث عن التصنيفات . أما التحليل البنوي من جهته فيقوم غالباً بإظهار أن بعض تراكيب المعايير فقط تتحقق (راجع مقالة النوي) . وفي هذا المعنى ، تعتبر تصنيفية المجتمعات التي يقدمها بارسونز انطلاقاً من التمايز الصغيرة ، مثلاً نموذجياً للتحليل البنوي .

وفي حالات أخرى ، يتحقق البحث عن تصنيفية بشكل لاحق . لنفرض أننا ندرس جماعة من الأفراد وأننا نسعى لتفسير أنماط بين هؤلاء الأفراد . إذا كانت الجماعة ذات حجم صغير (كما هي الحال عندما تكون عناصر التحليل مجتمعات) ، تكون الطرائق القليلة وحدها مستعملة بصورة عامة . وإذا كانت الجماعة ذات حجم مهم (إذا تعلق الأمر مثلاً بالإنسان) ، يمكننا لسعي إلى بناء نماذج إحصائية تسمح بتجميع هؤلاء الأفراد في أنماط ، وإن تعرف هذه الأنماط يصبح بعض المعايير . لتحليل مثلاً أنه على تحديد قائمة من المعايير الثنائية وأن كل فرد يمكن أن يمثل بماتrice ثنائية هي إلى :

الفرد رقم 1 + - - - + + - - - -

الفرد رقم 2 + + - - - - + - - - -

إلخ .

إذا توحدت بنا جماعة مهمة من الأفراد يمكننا السعي إلى جمع هذه المتشابهات أو التمايز في مجموعات ثانوية أو ثالثة . بشكل نكون فيه لنماذج داخل كل مجموعة ثانوية ، فلبه الاختلاف قدر الإمكان الواحد من الآخر ، وأن نكون لنماذج المنسبة إلى أنماط متميزة محاطة قدر الإمكان . بصورة عامة ، كلما كانت الأنماط أكثر عدداً كلما كانت أكثر غموضاً . نشتمل بصورة عامة معايير

الجماعة الاحتمالي نأجيم عن وجود أخطاء غيرية : إن الذين لديهم سيارة فضحة لديهم كذلك وأكثر من الآخرين سكاناً ثانوياً لأهم يتمرد في الاعلى الى عطف وضع مرتفع ، وأنه عندما يكون لدينا وضع مرتفع ، يكون لدينا في العالب سكاناً ثانياً وسيارة فضحة في أن واحد . ولكن إذا تمحصنا أفراداً متعاضدين مرتباً بالنسبة للوضع فليس نمة سبب لأن تظهر المستان مرتنطين ، ففي عطف الوضع المرتفع ، قد لا يكون لدى البعض سيارة فضحة أو لا يكون لديهم سكن ثانوي لأسباب خاصة أو بدعة أخرى بفرض عوامل عرصة . إن فرصه الاستقلال بين السمات داخل عطف الوضع نفسه تترجم بحملة من المعادلات من عطف

$$P_{ij, m} = P_{i, m} \cdot P_{j, m}$$

(إن احتمال الظهور للترمين لسمتين ، و لدى الأفراد المنتمين الى العطف الكاس m يتلوي ناتج احتمال ظهور كل من السمتين في العطف نفسه) .

$$P_{ijk, m} = P_{i, m} \cdot P_{j, m} \cdot P_{k, m} \text{ , etc.}$$

إن الفرصة (للسمة من قبل لاراسميلة) بالاستقلال المحلي () تسمح إذن بكتابة معادلات على الشكل التالي :

$$ج ١ = ب ١ ا ١ م ١ + ب ٢ ا ١ م ٢ + ب ٣ ا ١ م ٣ + ب ٤ ا ١ م ٤ + \dots$$

$$ج ٢ = ب ١ ا ٢ م ١ + ب ٢ ا ٢ م ٢ + ب ٣ ا ٢ م ٣ + ب ٤ ا ٢ م ٤ + \dots$$

$$ج ٣ = ب ١ ا ٣ م ١ + ب ٢ ا ٣ م ٢ + ب ٣ ا ٣ م ٣ + ب ٤ ا ٣ م ٤ + \dots$$

الخ

يلتضي من ثم حل هذه المعادلات وتحديد الكميات المجهولة المتعلقة من جهة بأعداد الفئات الكاسية (ب ١ ، ب ٢ ، ب ٣ ، ب ٤ ،) ومن جهة أخرى بالاحتمالات ذات الشكل $P_{j, m}$ (احتمال رؤية السمة j تظهر في الفئة الكاسية m) . ولكي نحدد الأفكار ، لتخيل أن المعطيات للاسطة في النمل المقصود هي التالية :

ج ١ = 0,27	ج ٢ = 0,38	ج ٣ = 0,26	ج ٤ = 0,25	ج ٥ = 0,27
ج ١٢ = 0,12	ج ١٣ = 0,08	ج ١٤ = 0,08	ج ١٥ = 0,09	ج ١٦ = 0,09
ج ٢٣ = 0,16	ج ٢٤ = 0,16	ج ٢٥ = 0,18	ج ٢٦ = 0,18	ج ٢٧ = 0,18

عندما يكون حل النموذج هو التالي :

ب ١ = 0,50	ب ٢ = 0,30	ب ٣ = 0,20
ب ١٢ = ٠,٢٠	ب ١٣ = 0,30	ب ١٤ = 0,40
ب ١٥ = 0,30	ب ١٦ = 0,50	ب ١٧ = 0,90
ب ١٨ = 0,10	ب ١٩ = 0,30	ب ٢٠ = 0,60
ب ٢١ = 0,30	ب ٢٢ = 0,20	ب ٢٣ = 0,70
ب ٢٤ = 0,10	ب ٢٥ = 0,20	ب ٢٦ = 0,80

إنما يرى أن النموذج يسمح بتفسير ثلاثة أنماط كائنة . ونلاحظ من جهة أخرى أن السنة
 من (مستوى التعليم) في هذا النازل الوهمي ، تميز بشكل صيف الأنماط الثلاثة ، وإن السنة
 من (اعتبار المهمة) تميزها طوة ، وأن السنتين من (السيرة) ومن (المسكن الثانوي)
 تميزان النمطين الأولين عن الثالث . وكما يرى يسمح النموذج بتعدد وجود الأنماط وتقدير
 الأهمية العددية الخاصة بكل نمط وتوحيد الصلة بين السمات القابلة للملاحظة والأنماط . وكما في
 حالة التحليل العملي (راجع أدناه) ، يكون نموذج الفئات الكائنة مفيداً خصوصاً عندما يسمح
 بربط مجموعة من السمات القابلة للملاحظة بعدد صغير من الأنماط غير القابلة للملاحظة . نشير
 إلى أن نموذج الفئات الكائنة يكون له بصورة عامة حل ، مثل التحليل العملي . يكمن لذلك أن
 يدخل عدداً من الأنماط الكائنة الكافية بالنسبة لعدد من السمات للملاحظة ، بما أن نظاماً من
 المعادلات يكون بصورة عامة قابلاً للحل عندما يكون عدد المعادلات للجهولة مساوياً لعدد
 المعلمات .

لقد قلنا إن نموذج لازاروسفيلد يمكن اعتباره بمثابة تطبيق خاص في حال كان للسمات القابلة
 للملاحظة شكلاً ثابتاً من اللبادي المستعملة في التحليل العملي ، إن قضية بناء التصنيفات
 والتصنيفات تسمح للجال بالفعل لإعداد مجموعة من القضايا المقيدة التي يعطيها الاسم النوعي
 للتحليل العملي . إن الإيجاء الأصلي في هذا الصدد كان من صنع سبيرمان (Spearman) . كان
 عرض سبيرمان وضع طريقة تسمح بتصنيف جماعة من الأفراد تبعاً لذكائهم (معيار غير قابل
 للملاحظة مباشرة) انطلاقاً من نتائج مجموعة من الروايات . تنشأ صعوبة المشروع من كوننا لا
 نعرف إلى أي حد يسمح والتر معين بتقدير الذكاء (قضية صحة الراتز) ، ولكون الذكاء صعب
 التحديد . لكنه لم يتوقف عند ذلك . فقد اقترح سبيرمان بحل هذه القضايا في وقت واحد عبر
 اللجوء إلى نموذج . ليكن Z : نتيجة الشخص في الراتز . نكتب أن هذه النتيجة مرتبطة بالذكاء
 F للشخص ، الفوارن بالدرجة F الذي يرتبط نجاحه في الراتز بالذكاء . فضلاً عن ذلك
 نقر أن النجاح ينجم عن عوامل عرضية E : « من الممكن أن يعرف الشخص لحظة تعب ، أو
 أنه لم يفهم التجربة » . والمعادلة الأساسية لسبيرمان نكتب هكذا : $Z = aF + e$ ، في هذه
 المعادلة تكون كمية الجين معروفة وبجمل الكميات على الشمال مجهولة . ودون فرضيات إضافية
 إن نظام المعادلات الذي يحصل عليه بإعطائنا إلى a و e كل قيمها الممكنة ليس من ورائه طائل بما أنه
 يقبل عدداً غير متناه من الحلول . لذلك يدخل سبيرمان فرضية أن العوامل العرضية ليست
 مترابطة فيما بينها E_1, E_2, \dots, E_n . برأيها ليست مترابطة مع العامل F (E_1, E_2, \dots, E_n)
 نسبة نتيجة لهذه الفرضيات (بمثابة لفرضية) الاستقلال للحل ، في حالة نموذج الفئات الكائنة
 للرازوسفيلد) وهي أن الترابط بين النجاح في أي راتز ، بالنسبة لجماعة تتقوى من الأشخاص
 ذوي مستوى معين من الذكاء ، ينبغي اعتباره معلوماً . إننا نعلم بالفعل ، بشكل بدوي أن
 النجاح إذا لم يكن ناجحاً إلا عن الذكاء ، فإن الترابط بين النجاح في أي راتز سيكون معقولاً في
 كل جماعة تتقوى متجانسة من وجهة نظر الذكاء . إن الفوارن في النتائج بين أفراد هذه المجموعة
 المتعرضين متجانسين تكون نابعة عن العوامل العرضية فقط . من السهل إذن البرهنة أن معادلات

نما نموذج قريب من نموذج ثورستون ولكنه يتميز عنه رياضياً هو التحليل الذي طور لهياً في جرنه الأساسي من فيسل كارل بيرسون (Karl Pearson) وهارولد هوتلينج (Harold Hotelling). في هذا النموذج، تلمى فرضية وجود عوامل « فريدة » من المخط (ر) تسمى هذه العوامل « فريدة » في مواجهة العوامل « المشتركة » في حين يفترض أن $F_1, \dots, F_r, \dots, F_k$ تدخل في تحديد قيمة Z ، بالنسبة لكل i ، فإن e_i لا تدخل إلا في تحديد Z_i ، e_i التي تدخل في تحديد Z_i (الح). إن النموذج المتعلق بالتحليل العاملي لهذا النظام يكتب:

$$Z_i = F_1 + F_2 + \dots + F_r + e_i \quad (1)$$

على الرغم من أن عدد العوامل (أو الأجزاء) يفترض هذه المرة أنه مساو لعدد المتغيرات للملاحظة، فإن الأجزاء المكونة الأولى تكفي بصورة عامة لفهم المعطيات بتحديد كافٍ.

إن المبادئ العامة الموضوعية موصح العمل في التحليل التمدد العوامل الكلاسيكي (ثورستون) وفي تحليل الأجزاء المكونة الرئيسية (بيرسون - هوتلينج) أصبحت المجال لتغيرات متعددة (Benzecri, Shepard, Tiryon، الح). ووفقاً لشكل المعطيات، تكون بعض الصيغ أكثر فائدة من الأخرى. وهكذا فإن حلول تحليل المكونات الكلاسيكية للاراسفيلد والتحليل التمدد العوامل الكلاسيكي يتم الحصول عليها بطرائق مختلفة جداً. ولكن المبادئ الرياضية والأعراس المنهجية لكل هذه الصيغ تكون متشابهة جداً.

علينا تجنب إعطاء طرائق ساء التصنيفات أهمية أكثر مما لها. فإن التصنيفية ليست أبداً سوى التصنيفية. وهي ليست محد ذاتها قادرة على تفسير وجود الخاطئ يتم توصيفها بواسطة التحليل. هذه الملاحظة مشروعة، سواء تعلق الأمر بتصنيفات حدسية فكلية أو بتصنيفات متكونة بشكل لاحق انطلاقاً من النماذج الرياضية المذكورة أعلاه. إن تسجيل النقاط في اختبارات القياس النفسي كتنبؤ للفاصليات F_1, \dots, F_r أو تحويل الآراء السياسية إلى المواقف F_1, \dots, F_r لا يعني تفسيرها. ولكي نوضح هذه الفكرة، فلنلجأ إلى قول ماثور: لتحليل أن واحداً قادماً إلينا من أحد المعالم الأخرى المختلفة عن علماً على كل الصعد بماجا بوجود أشياء تسمىها في ديانات درجات. ويتوهم أنه يستطيع فهم هذه الأشياء بشكل أفضل عن تطبيق التحليل العاملي عليها. فيصنع قائمة من المعايير (نظر الدوايب، مشقة للقدم، شكل الهيكل، وجود دعسة الرجل، الرغراف). سينتجح التحليل العاملي دون شك عملاً أول سيسمح لمرحل القدم من المعام الأخرى بتفسير درجات السابق عن درجات الزهرة. وثمة عامل آخر، يكون تفسيره أصعب، ربما يسمح بالتعبير بين الدرجات الساتية والدرجات الرجالية. والتصبر سيكون صعباً إذ إن درجات السابق تكون كذلك بصورة علمية درجات للذكور، الأمر الذي يؤدي إلى ارتباط العاملين. وإن تحليلاً يفترض العوامل غير مرتبطة سيعطي بالتأكيد نتائج غامضة. وفي الواقع سيكون أكثر فائدة أمام القدم من العالم الآخر استعمال حل عاملي يسمى « صحرافاً » أي يسمح بالترابط بين العوامل. ولكن التحليل لن يسمح له بالتأكيد، في أي من الأحوال، إلا باستشفاف الوظائف الاجتماعية والمبادئ الآلية للدرجات. إنه سيسمح له فقط

بالإدراك الغامض تقريباً لوجود الأنماط مختلفة من الدرجات . ويكون الأمر كذلك ، عندما يسمى عالم اجتماع ، عبر اللجوء إلى طرائق معقدة إلى حد ما ، إلى التثبت من وجود الأنماط المختلفة من المجتمعات والأفراد . وبذلك ، لا يستطيع أن يقلل - تحديداً - إلا التثبت من وجود الأنماط من الأشياء المبصرة إلى حد ما . وإذا سمح له تهوؤه باستبدال كلمة نمط بكلمة بنية . يمكن أن يكون لديه الانطباع باكتشاف المبادئ المحتفية وراء المظاهر ، والجوهر وراء الظواهرات . ولكن تحليلاً عاملياً لا يسمح أكثر من ذلك بالتوصل إلى « سى هعية » عندما يطبق على احتمالات القياس النفسي أو على مؤشرات الوضع إلا عندما يطبق على السمات للملاحظة نصف الدرجات .

إن طرائق علم التصنيف ، وهي عديدة جداً وتستعمل غالباً لواجب رياضية معقدة إلى حد ما . انتهت بانقراض وضع وقلة العلم السهل . لقد زُيّن هذا العلم بطنان واد في قيمته : إن ما عُيِّل إلى تسميته اليوم « بتحليل المعطيات » يتكون في قسم كبير منه للبلونة التي تعرض طرائق علم التصنيف . نفضي عالياً طرق علم التصنيف هذه كي رأينا ، بإقامة أنظمة العلاقات الرياضية بين السمات القابلة للملاحظة والتعريفات غير القابلة للملاحظة . يمكن أن تكون طرائق علم التصنيف مفيدة جداً للعلوم الاجتماعية . ولكن بشرط وحيد : هو أن نتحد كماً هي . وبقتضي أن نصيف إلى ذلك أن آلات علم التصنيف ليست لها قيمة إلا تبعاً لنوعية المعطيات والفرصيات التي نضعها فيها والتبصر الذي يحكم تفسيرها . لمحلح « الآلة » لنتعرض أنني أريد التثبت من وجود العمل « الأري » الكامن وأنتي استعمل سمات قابلة للملاحظة مثل الميول الزرقاء / عبر الزرقاء والشعر الفاتح / العاقر ، والقائمة ، إلخ . ثمة بعض الفرص لكي يظهر تحليل أحادي العمل من النمط السبيرماني ، العامل المقصود ويأتي ليؤكد أحكامي السابقة . من المنهج الملاحظة أن علماء النفس ذاتهم يمكن أن يكونوا سريعي التفكير « لايدبولوجيا الموقف » (التي تفكر بالعمل جزئياً نجاح التحليل العلمي في علم النفس خلال سنوات الخمسينات) ، وإعطاء تفسير جوهري أو مادي لتتابع تحليلاتهم المعاملية نفسها . ولكن تحليلاً عاملياً يكون كذلك غير قادر (أو قادراً) على إثبات وجود الدكاء ، وه « الأرية » ، أو أن يسلسل « المقابليات » كونه غير قادر (أو قادراً) على إثبات وجود الصفات الاجتماعية ووضعها بالتبلسل . إننا لا نعتبر أبداً في هرج آلة لعلم التصنيف عن شيء آخر غير ما وضعناه فيها من البده . إنها نمط دوماً الفرصيات (أو التوفقات وفضاً لحالات) التي يتحقق على أساسها ، اختيار السمات القابلة للملاحظة . حول هذه النقطة ، يقتضي أن نلفت إلى فرق جوهري بين استعمال طرائق علم التصنيف في علوم مثل علم الأحياء أو علم الآثاريات وفي العلوم الاجتماعية . في الحالة الأولى يسند جهدنا لوصف فرد بسلسلة من السمات الكاملة قدر الإمكان . وفي الحالة الثانية ، نحسب عالياً السمات القابلة للملاحظة من عالم لا مثله ويتم اختيارها ، تبعاً لمفاهيم أو المفاهيم السالبة التي لا يمكننا عدم العثور عليها عند الخروج .

Dunod, 1973. 2 vol. — BERTIN, J., *La graphique et le traitement graphique de l'information*, Paris, Flammarion, 1977. — FLAMENT, C., *L'analyse booléenne de quantificateurs*, Paris/La Haye, Mouton, 1976. — HARMAN, H., *Modern factor analysis*, Chicago, Chicago University Press, 1960, 1967. — HOTELLING, H., « Analysis of a complex of statistical variables into principal components », *Journal of educational psychology*, XXIV, sept. et oct., 1933, 417-41, 408-520. Reprint pour publ., HOTELLING, H., *Analysis of a complex of statistical variables into principal components*, Belknap, Wadsworth & York, 1933. — JARDINE, N., et SIBSON, R., *Mathematical taxonomy*, New York, Wiley, 1971. — KRUMHOLTZ, J. B., et WISE, M., *Multidimensional scaling*, Beverly Hills, Sage Publications, 1978. — LAZARSFELD, P. F. (red.), *Mathematical thinking in the social sciences*, Glencoe, The Free Press, 1954. — LAZARSFELD, P. F., et BARTON, A. H., « Some functions of qualitative analysis in social research », in *Sociologica*, vol. I des *Frankfurter Beiträge zur Soziologie*, Frankfurt, Europäische Verlagsgesellschaft, 1955, 321-351. Trad. franç., « Quelques fonctions de l'analyse qualitative en sociologie », in LAZARSFELD, P. F., *Philosophie des sciences sociales*, Paris, Gallimard, 1970, 318-360. — LAZARSFELD, P. F., PASARILLA, A. K., ROSENBERG, M., *Continuities in the language of social research*, New York, The Free Press / Londres, Collier-Macmillan, 1972. — FRASER, K., et MOUT, M., « The mathematics of intelligence. I. The sampling errors in the theory of a generalized factor », *Biometrika*, XIX, 1927, 246-291. — SHEPARD, R. N., « The analysis of proximities: multidimensional scaling with an unknown distance function I », *Psychometrika*, XXVII, 2, 1962, 123-140. « The analysis of proximities: multidimensional scaling with an unknown distance function II », *Psychometrika*, XXVII, 3, 1962, 219-246. — SHEPARD, R. N., ROSEN, A. K., et NERLOVA, S. B. (red.), *Multidimensional scaling*, New York/Londres, Seminar Press, 1972, 2 vol. — SOKAL, R. R., et SNEDECOR, P. H. A., *Principles of numerical taxonomy*, London, Freeman, 1963. — SPERMAN, C., « General intelligence, objectively determined and measured », *American journal of psychology*, XV 1904, 201-293. — THURSTONE, L. L., *Multiple factor analysis*, Chicago, Chicago University Press, 1947. — TAYLOR, R. C., « Cumulative communality cluster analysis », *Educational and psychological measurement*, XXVIII, 1, 1958, 3-35. « General dimensions of individual differences: cluster analysis versus multiple factor analysis », *Educational and psychological measurement*, XXVIII, 3, 1958, 477-495.

Changement social

التغير الاجتماعي

كان العلامة ومن بعدهم علماء الاجتماع ، متمسكين خلال فترة طويلة بفرض مؤداه أن التغير الاجتماعي يخضع لنموذج متين ، لا بل مفرد : بالنسبة لماركس ، الذي يتبع هيجل في ذلك ، وبالنسبة للباركسيين ، ينجم التغير عن « تناقضات » - لمكة التناقض معاني متعددة وغالباً غير أكيدة في التقليد الماركسي (راجع مقالة الديالكتيك) . وبالنسبة لمؤلفين آخرين ، مثل نيسبي (Nisbet) ، ينجم التغير بصورة رئيسية عن أسباب خارجية . ويريد البعض ، على أثر ستا سيمون وكونت (Comte) ، أن جميع المجتمعات تتجه بالضرورة نحو حالة مثالية أفضل . أما الآخرون الذين يعتبرون امتداداً لروسو ، أو على الأقل تفسيراً ممكناً لروسو ، فيميلون على العكس إلى تفسير التغير على أنه تراجع . ويريد البعض أن يرى في هذا الوجه أوداك للأنظمة الاجتماعية أو في هذا العامل أوداك ، الأسباب الحاسمة للتغير : إن تطور التجارة العالية يلبس في هذا الصدد دوراً مهماً في فكر موشكيتو . ولكن أنفل مرادة من التنظيم الاقتصادي للمجتمعات لدى ماركس ، ومن التطور العلمي والتقني لدى كونت ، أو من الدين لدى فوستل دو كولانج (Fustel de Coulanges) .

بشكل عام ، إذا قلنا صححات أي كتاب في علم الاجتماع تقريباً (راجع مثلاً روشيه (Rocher) وسور Moore) ، حول التعبير الاجتماعي ، يكون لنا خطوط كثيرة في أن نجد « نظريات » ملحمية ذات طموح تعميمي . أحياناً نأخذ هذه النظريات شكل البحث عن السبب الأول للتغير ، الذي تعرض البحث عنه سواء في الشروط المادية للإنتاج ، أو في التطور النفسي ، أو أيضاً في « تبدلات » أنظمة القيم . وأحياناً أخرى نقصد وصف المراحل ، الضرورية ، للتغير الذي تعطيها نمطاً اتجاهياً معيناً غير وضعه بالآخرى بالتطور أو التقدم أو التحديث . وتبحث نظريات أخرى عن محرك التغير (صراع الطبقات ، الصراع بين مجموعات تسعى إلى المستقبل ومجموعات متسكة بالماضي ، التناقض بين قوى الإنتاج والناذج الثقافية ، الخ) . بينما تبحث أخرى أشكال التغير . بعضها تربدها في خط واحد أو متعدد الخطوط . وأخرى تربدها دورية إلا إذا انتهى أن نأخذ « بالضرورة » شكل سلسلة من الملقز والأزمات ، بعضها الآخر يريد أن يكون التعبير مستمراً ودون توقف مستمراً من توالي حالات عدم التوازن والثرثريات المضطربة . وأخرى تريد أن يكون متقطعاً ومطبوخاً بانقطاعات أو « بحار اصطوري » متشكل انطلاقاً من تحويل مفهوم بيولوجي - « تغيرات » . وترى بعض النظريات في عمية التبايز الاجتماعي أحد الأشكال الأساسية للتغير (مارسور Barrow) ، في حين تشدد أخرى على المحسومة والنزاعات (غارنر - Guinier) . ويمكننا إطالة اللاتحة دون صعوبة .

إن علم الاجتماع الحديث في أشكاله العلمية يميل مع ذلك إلى رفض الفكرة التي تقول بوجود سبب مهيمن للتعبير الاجتماعي . ويحل في الوقت نفسه إلى الاعتراف بتعددية أنماط التغير . فبعض عمليات التغير تكون ديمية من الداخل ، أي تحددها أسباب داخلية في نظام اجتماعي معين . وأخرى يكون مصدرها الخارج . وعمليات أخرى تكون مختلطة . بعض العمليات تكون في خط مستقيم وأخرى في خطوط متعرجة . بعض العمليات تكون متوقعة ، بينما تكون أخرى متوقعة بصعوبة كبرى وبالتحديد لأب تكون ، في مرحلة معينة من تطورها ، مولدة لطلب التعديلات . والحق يقال يمكننا أن نتساءل ما إذا كان تغير « نظرية التغير الاجتماعي » ، الذي ما يزال متداولاً في علم الاجتماع ، لم يتم تجاوزه بفعل التطور نفسه لهذا الحقل . إن الحديث عن التعبير الاجتماعي ، وأكثر من ذلك عن نظرية التعبير الاجتماعي . يعني فعلياً الإجماع ، سواء بأننا نستطيع تغير الأسباب الرئيسة للتغير أو بأننا نستطيع عزل العمليات الأساسية للتغير (على سبيل المثال سيرة التبايز أو مسيرة الصراع الطبقي) ، أو بأننا نستطيع أن نتحلى حول السمة الخارجية أو الداخلية أساساً للتغير ، أو بأننا نستطيع أيضاً تحديد شكل (تطوري) ، في خط مستقيم ، دوري ، مستمر أو متقطع (التعبير الاجتماعي) ، ولكن هنا تكمن بالتحديد كل المسألة . هل يمكن لعلم الاجتماع أن يدعي مفولات ذات مضمون عام إلى هذا الحد حول التغير ؟ ألا ينبغي بالآخرى أن ينحصر - تحت طائلة أن يستخدم مجرد غطاء لأهواء أيديولوجية - في تحليل مسيرات التغير المؤرحة والمعددة ؟ إننا هنا ، ونعترف بذلك محتلين ، أمام موضوع صعب لا يمكن استغلافه في إطار مقالة قصيرة .

فما يلي ، سنكتفي إذا بالإجماع أن التفرع الديهي لعمليات التغير الاجتماعي يكفي لإضفاء

الشرعية على مسألة معرفة ما إذا كان ممكناً الكلام على « نظرية تغير اجتماعي » وإلقاء الشك حول مضمون النظريات التي تدعي اكتشاف الأشكال الرئيسية والمسيرات الأساسية أو الأسباب الأولية للتغير . ولكي لا نعود إلى مسائل عولجت في مقالات أخرى (التلويحية ، التعديت ، التنمية ، إلخ .) ، سنقتصر هنا على أن نبرر باختصار تنوع مسيرات التغير ، مع التشديد على التمييز بين العمليات الداخلية والعمليات الخارجية ، وعلى استعانة الخيار بين نظرية تعتمد المصدر الداخلي ونظرية تعتمد المصدر الخارجي للتغير الاجتماعي ، ومع الإشارة إلى المصدر الذي ينبغي فيه استقبال النظريات التي تهدف إلى تقديم التغير (أو عدم التغير) على أنه مفروض حتماً غير « البسي » .

إن التغير الخارجي المصدر تبرزه مثلاً أطروحة ماكس فيبر (Weber) التي تقول بأن الإصلاح البروتستانتي ، بحلقه خطأ أدبياً متصفاً مع تطور تصرفات الاستشارات والتوفير التي تشكل شرطاً للتراكم الرأسمالي ، قد لعب دوراً حاسماً في تطور الرأسمالية . وفي سجل آخر ، تبين بعض دراسات علم اجتماع التنمية أو علم الاجتماع الريفي أن نمواً أو تجديداتاً شيئاً [مثل إدخال الدرة المهيمنة في أعمال مبراس (Membras) أو الممرات المعدني في أعمال لين وايت (Lynn White)] يمكن أن يثير ردود فعل متسلسلة تؤدي إلى تحوّل حقيقي للنظام الاجتماعي . لذا ، باختصار ، بتحليل مندراس « إن التجديد » (إدخال الدرة المهيمنة) ينتج في الأصل من مبادرات خدمات وزارة الزراعة الفرنسية ، ومع أن ظاهرها بريء ، والعناية من إدخالها كانت زيادة الانتاجية ، فإنها انتجت آثاراً تراكمية معقدة لم يكن من السهل توقعها في المراحل الأولى للعملية . إن زراعة الدرة المهيمنة تتبع دورة مختلفة قليلاً عن زراعة الدرة التقليدية . فهي نشوئ إذ تقوم الزراعات المترافقة مع الدرة . أكثر من ذلك إنها تتطلب عناية أكثر انتباهاً من الدرة التقليدية ، وتستلزم تقنيات مختلفة . وهكذا فهي تطلب مزيداً من السيا والأدوية المكثفة للحشرات . هذه الاختلافات ، الصغرى في حد ذاتها ، فاع ذلك آثار على إدارة المشروع : إن تكاليف السيا والأدوية المكثفة للحشرات تقلل مصاريف المشروع العائلي . ولكي تكون المصاريف ذات مردود يلتقي توسيع المساحات المروعة . وإن تزايد محصول الدرة يسمح من جهة ثانية بزيادة عدد الدواجن . وبسبب تزايد العائدات من مال الحديد تصبح إدارة الاستثمار بالتالي أكثر تعقيداً . ويتوجب على المزارع أن يستدين للحصول على ائتمانات التجهيز التي تسمح له بالحصول على جرار راعي . كما يوجب له تزايد عائداته شحذت منزله . ولكن الاستدانة تجعله أكثر حساسية تجاه تقلبات العملة وتحت على تنظيم مصادره . وتساهم المدخول الناتجة عن تربية الدواجن من جهتها في إعطاء للزاد أهمية أكبر في نظم تقسيم الأدوار الحسية . وإن اللجوء إلى الاعتماد وريادة العائدات تؤدي في النتيجة إلى انخراط المزارع بصورة وثيقة أكثر في النظام الاقتصادي المحيط . إن العبور من نظام اجتماعي « تقليدي » إلى نظام حديث هو إذن ، في الحالة المعالجة من قبل مندروس ، نتيجة لواقعة صغيرة في الأساس . من الطبيعي أنه لا ينبغي الاستنتاج من هذا المثال ، أن كل تغير صغير يؤدي إلى « تحوّل بنوي » ، ولا كون كل تعبير بنوي هو نتيجة لردة فعل متسلسلة ناتجة عن تدبير أو تعبير بريء في الظاهر . من السهل أن نظهر ضد هذا الإجراء ، أمثلة ، حيث يمكن ألا ينتج تغير خارجي المصدر - حتى ولو لم يكن صغيراً - في تنظيم

مسيرة إعادة الانتاج (راجع مقالة إعادة الانتاج) . وهكذا فإن صح و أسهل مادي في البلدان المتخلفة ، لم يكف في جميع الحالات لإطلاق عملية التنمية . يبرر مثل مندراس حالة تحول أصلها مصدر خارجي . فلا يمكننا إذن الاستنتاج أن كل عملية تغيير هي من هذا النوع ، كما لا يمكننا القول إن هذه العملية هي عملية .

ثمة عمليات هي بالفعل داخلة المصدر على خلاف العملية السابقة . وتؤدي بعض هذه العمليات إلى تحولات في النظام الذي تظهر فيه ، في حين يؤدي البعض الآخر إلى المحافظة على النظام . ستحدث في الحالة الأولى عن عمليات تطويرية وفي الثانية عن عمليات إعادة انتاج أو تكرارية (أو ، إذا كنا نريد استعمال لغة ماركس ، عمليات إعداد انتاج بسيطة) . إن الأنظمة « شبه الاقطاعية » في الانتاج الرأسمالي ، التي نصادفها في بعض مناطق العالم تقدم مثلاً عن هذا لحظ من العمليات . تعتبر أحياناً هكذا الأنظمة التي يجد فيها المزارع نفسه ، عن الرغم من كونه إسماعياً مستغلاً من الناحية القانونية ، يعمل الأمر الواقع مرتبطاً بملك الأرض ، أولاً ، بمقدار ما لا تسمح له عائلته في الاستمرار طوال دورة انتاجية ، وثانياً ، بمقدار ما لا يستطيع - مع علمنا بحالة فقره - أن يستدين إلا من مالك أرضه . فهي تنظيم كهذا ، يميل المالك غالباً ، سبباً من هلاكات الانتاج نفسها ، إلى الامتناع عن تحديث زراعته . وبالمثل ، فإن كل زيادة في الانتاج تهدد بإفكاره وذلك عبر تحييز الفوائد التي يجلبها من الربا .

وكما في الحالة السابقة ، ينبغي مع ذلك الاحتراز من إعطاء مثل هذه الأمثلة عمومية أكثر مما نستطيع أن نتصور . وبخاصة ، لا يقتضي الاستنتاج أن البنى تقود التغير أو عدم التغير . إن بنية شبه إقطاعية لا تضمن في ذاتها ، إعادة انتاج نفسها . ومن الصحيح أن المالك يمكن أن يكون قليل الاندفاع لتسي تجديد بيده ، عبر تخفيض استدامة المزارع ، بتقليص عائداته بدل أن يزيدها . يكون أمثال هكذا إذا لم تتوسع أرباح الانتاجية السامة عن التجديد ، المخسرة السامة عن تخفيض استدامة المزارع . ولكن لكي تكون العملية التي تسم مثل هذا النظام من تعط إعادة الانتاج ، لا يكفي أن تكون البنية من نمط شبه إقطاعي . يعني كذلك ألا تحمل المصارف أو نحت - من قبل السلطة السياسية مثلاً - حل فتح شبائيكها لمدين لا يقدمون الضمانات التي تعتبرها كافية . وبمعنى كذلك أن يكون المزارع ملزم ورعياً بمصاريف إضافية تأتي دورياً لتقش مصاريفه دون أن يحصل أي تعبير رأسمالي في هذا الصدد . وينبغي أيضاً أن تعد التحديدات التقنية الممكنة في وقت معين ، بربح انتاجي يبلغ حداً يحدد معه فعلياً عائدات المالك . يمكناً هكذا أن نضاض الشروط التي لا تنفي عن إيرادها لكي نستطيع فهم عملية إعادة الانتاج . يتجسم من تعداد هذه الشروط ، أنه من الصعب الاعتراف أن بنية شبه إقطاعية هي « بالضرورة » مؤهلة للأليات إعادة الانتاج الذاتية . وإذا كان مثل هذه الضرورة أن تغلب فعلياً ، فلا نستطيع أن نهم لماذا عرفت بعض المجتمعات الزراعية شبه الاقطاعية (اليابان مثلاً) تنمية مذهلة ، في حين أن مجتمعات أخرى مجتهد بوسائله آليات إعادة الانتاج الذاتية .

ثمة عمليات أخرى يمكن تسميتها بالتطويرية (حسب لغة ماركس ، قد تحدث عن إعادة انتاج موسع أو تحول) في هذه الحالة ، يُنتج النظام الاجتماعي وهو يعمل ، تبديلاً في مواعد

عمله . إن تطور المعارف العلمية وصورة تقسيم العمل هي أمثلة بسيطة عن العمليات التطورية . ولكن ينبغي - هنا أيضاً - الاحتراز من إعطاء مثل هذه العمليات صومية ودعة أكبر من التي يملكونها . هنا يعرف اليوم جيداً أن مسيرة تقسيم العمل على سبيل المثال ، ليس لها النسخة الآلية التي منحت لها على أثر شروحات شهيرة لأدام سميث (Smith) حول صناعة الدبايس . وبناء على تصميم في غير عمله انطلاقاً من العمليات الجبرية ، تم توقع زوال المشروع الصغير وتعميم العمل المحزأ . ففي فرنسا وإيطاليا وحتى الولايات المتحدة ، ما يزال المشروع الصغير حياً ، على الرغم من هذا التوقع ، وقد حلت فكرة إعادة تركيب المهام محل شبح العمل المحزأ . إن العملية التطورية التي تؤدي إلى حلول في الوظائف لو ، تشكل أكثر اندفاعاً ، تساهم في إفساد وصمية بعض فئات الماعلين ، تنتج غالباً آثاراً ذات مفعول رجعي نأني لنعدّل تطور العملية . في حالات أخرى ، يتم إيقاف عملية تطورية ، بصورة مؤقتة أو نهائياً ، بواسطة تعديل للشروط التي رافقتها في المراحل الأولى . وهكذا ، أدت حركات 1968 في فرنسا و 1969 في إيطاليا إلى تغييرات مؤسسية تهدف إلى تحديد هامش الاستغلال الذي يتمتع به الملتزمون في اختيار المستخدمين لو صرهم . ومطريقة عر مباشرة ، أدى هذا التغيير (راجع : Prouet Berger) إلى زيادة الفجوة إلى الالتزام من الباطن (Sous l'apparence) وبالتالي إلى تشجيع تطور للشاريع الصغيرة . ففي حالة العمليات التطورية كما في مثل الحالات الأخرى ، يقتضي إدراك أن التنبؤ التطوري ليست النتيجة الآلية للمميزات الهيكلية . وإنما نتيجة تلافية معقدة لعناصر تشكل ظاهراً ، تلاقى من الخطر اعتباره دوماً أدياً وغير قابل للتعبير .

لذلك يمكن اعتبار أغلب العمليات ذات مصدر خارجي وداخلي معاً إذا لاحظناها خلال فترة طويلة . فحالات تطورها ، تنجم عنها نتائج يمكن أن تؤثر ليس فقط على قواعد عمل النظام الذي تظهر فيه ، وإنما كذلك على عرط النظام ، مثيرة دة فعل من هذا الأخير ، من السهل إيراد أمثلة بسيطة لهذه الحالة الزمرية . إن مثل هذه النتائج السلبية لقوانين السوق تثير تدخلات صاغية من الدولة ، وإن صغر مجموعة خمية من المستهلكين بمواجهة مجموعة قليلة من المنتجين يمكن أن يشير ، وقد أشار فضلاً في عدة حالات ملموسة ، تدخل محام بمطلق حملة دفاع عن المستهلكين (راجع مقالة العمل الجماعي) . ولكن ثمة حالات أيضاً حيث يأتي التغيير في المصدر الخارجي ليؤثر في عملية ذات مصدر داخلي دون أن يكون قد أثارها عدا الأخير . وهكذا ، فإن دوام بية شبه إقطاعية يمكن أن يكون - لناخذ مثلاً تأثير أعلاه - مهندداً ، ليس فقط من قبل « قيم » التقدم ومادحيها ، ومن قبل القوى الطليعية والمجموعات الحاملة للمستقبل ، وإنما يُلّف طريقة أخرى - نبي تهديد مثير لاوليات ودعمل متسلطة ، التدخل المتع للنظام السياسي حتى في فئاته « الرحمة » ، لو ، على غرود بعض حوادث التاريخ الكولومبي ، آثار ثانوية لبس ينسب للوهلة الأولى بعيداً بعد الحلل في ميزان المدفوعات (عندما يسجل عجزاً ، في بلد تكون موارده الأساسية زراعية ويتضمن تنظيمه شرائح عريضة شبه إقطاعية ، يمكن للطبقة « المهيمنة » أن يكون لها مصلحة في محاولة زيادة إنتاجية الأرض عبر الفلاحين المستغلين)

إذا كانت جميع العمليات الاجتماعية تنسب إلى النوع « الداحي » وإلى الأصناف الانتاجية

أو التطورية ، فقد تخضع الأنظمة الاجتماعية إلى حتمية دافعة من النمط اللاسلاسي (Laplacien) : " عندما تعرف حالتها في ت ، يمكننا أن نتكهن بحالتها في ت + ك (راجع مقالة الحتمية) . في الحالين ، ينجم التغير (أو عدم التغير) عبر تعريف الخصائص نفسها لبنية النظام . أما فيما يتعلق بالمحيط ، يفترض أنه يتصرف في العمليات التي تكون من هذا النوع بطريقة سلبية . من جهة أخرى ، إذا كانت جميع العمليات الاجتماعية من النمط الخارجي ، ينجم التغير الاجتماعي دوماً سواء من حوادث مفاجئة ، أو من تدخلات إرادية . في الحقيقة ، إن عمليات التغير الأكثر عمراً هي من النوع الخارجي والداخلي معاً . هذا النوع من العمليات ، الذي يمكنه أن يستتبع بالتحديد رد فعل مجسدة للمحيط ، لا يتلاءم بصورة عامة مع رؤية حتمية من النمط اللاسلاسي . وبطريقة أخرى ، غالباً ما يمكن اعتبار العملية ذات مصدر داخلي ، بشروط مكانية - زمكانية ضيقة ومحددة .

من المؤسف أن الرؤية الداخلية للتغير لم في ذاتها سحر لا يفلح . هذا السحر ذو طابع ثقافي وأيديولوجي في آن معاً . دو طابع ثقافي : الضرورة والحتمية هما ، وفقاً لفهم واسع الانتشار عن المعرفة العلمية ، أكثر إغراء من الاحتمال . ودو طابع أيديولوجي : إذا كان المستقبل ، وفقاً للحاضر ، فإن تطور ما هو واقعي يمكن أن يسمى عقلانياً وفقاً لصيغة هيجل الشهيرة : إن الذين يعتبرون أنفسهم متسيبين لقوى التقدم يمكنهم اعتبار أنفسهم متعذبين لرفعات الله .

إن فهم البؤس المعقدة للتغير الاجتماعي يؤدي إلى رفض التقاليد التي تريد ، على غرار تقليد ماركسي معين ، أن يأخذ التغير بالضرورة شكل الانقطاعات المتتالية مع ظهور التناقضات . وهو ينطوي على رفض الفكرة القائلة بأن التغير الاجتماعي قد ينتج عن « أسباب » أساسية مزعومة . وهو ينطوي كذلك على رفض متغيرات « البيئية » التي يرغب في أن يكون المستقبل متضمناً في « بس » الحاضر . وغالباً جداً ، لا تقوم « البنى » المزعومة سوى بتحيين عناصر النظام التي تفرز « النبوي » تصفاً ، إعطاء الأولوية عليها .

- BIBLIOGRAPHIE. — BALANDIER, G. (red.), *Sociologie des mutations*, Paris, Anthropos, 1970. — COHEN, G. A., *Karl Marx's theory of history: a defense*, Oxford, Clarendon Press, 1978. — DOBE, R. P., *Land reform in Japan*, Londres/New York/Toronto, Oxford University Press, 1959. — EMMETT, S. N. (red.), *Readings in social revolution and development*, New York/Londres/Oxford, Pergamon Press, 1970. — FUSTEL DE COULANGES, N. D., *La cité antique. Étude sur la religion, les lois, les institutions de la Grèce et de Rome*, Paris, Hachette, 1864, 1963. — GARNER, R. (A.), *Social change*, Chicago, Rand McNally College Publishing Company, 1977. — HERNAN, G., « Structural change in social processes », *American journal of sociology*, LXXXII, 3, 1976, 513-547. — HIRSCHMAN, A., *Journeys toward progress: Studies of economic policy-making in Latin America*, New York, Doubleday, 1963, 1965, New York, Greenwood Press, 1963, 1968. — JAUROUX, H., *Sociologie de la décision. La réforme des études médicales et des structures hospitalières*, Paris, CNRS, 1968. — LEROY, G., « History and social change », *American journal of sociology*, LXXXII, 3, 1976, 548-564. — MAMBRAS, H., *La fin des paysans*,

Paris, 1967. — Moore, W., *Social change*, Englewood Cliffs, Prentice Hall, 1969. — Nisbett, R., *Social change and history*, New York, Oxford University Press, 1969. — Parsons, T., *Structure and process in modern societies*, Glencoe, The Free Press, 1960, *Societies: evolutionary and comparative perspectives*, Englewood Cliffs/New Jersey, Prentice Hall, 1966. Trad. franç., *Sociétés. études sur leur évolution comparée*, Paris, Dunod, 1973; « The processes of change of social systems », in Parsons, T., *The social system*, Glencoe, The Free Press / London, Collier Macmillan, 1951, 480-535. — Pione, M., et Basso, S., *Discontinuity and discontinuity in industrial societies*, Cambridge, Cambridge University Press, 1988. — Rostan, G., « Facteurs et conditions du changement social » et « Les agents du changement social », in Rostan, G., *Introduction à la sociologie générale*, Paris, 1968, 3 vol., III, chap. II et III, 33-127 et 128-179. — Sahlins, M. D., et Service, E. R. (red.), *Evolution and culture*, Ann Arbor, University of Michigan Press, 1960. — Sarra, A. D., *The concept of social change. a critique of the functionalist theory of social change*, London, Routledge & Kegan Paul, 1973. — Sorokin, P., *Social and cultural dynamics*, New York, American Books, 1937-1941, 4 vol. Version abrégée en 1 vol., Boston, Encoding Horizons Books, 1957, Boston, Porter Sargent, 1957, 1970. — Wirth, L., *Material technology and social change*, New York, Clarendon Press, 1962, 1966. Trad. franç., *Technologie matérielle et transformations sociales*, Paris, Mouton, 1969.

Inégalités.

التفاوت

ربما كان دهراندورف (Dahrendorf) على حق عندما يؤكد أن روسو طرح الفضائيا الجوهرية في مادة التفاوت الاجتماعي. نظريته التفاوت لدى روسو تقوم على ثلاثة اقتراحات أساسية. ١ - يحسم التفاوت أساساً من أوليات للسوق ذات طبيعة متوعدة من مجتمع إلى آخر ولكنها موجودة في كل مجتمع (هنا كل واحد ينظر إلى الآخرين ويريد أن ينظر إليه الآخرون، والتقدير العام كان له ثمس (. . .) هنا كانت الخطوة الأولى نحو التفاوت) (حديث حول أصل التفاوت وأسس بين الناس) 2 - يميل التفاوت إلى التراكم 3 - على السلطة العامة : إذا أردت أن يكون العقد الاجتماعي قابلاً للحياة ، أن نعمل بشكل لا يكون فيه الأغنياء أعضاء جداً والغنياء فقراء جداً ، ولكن عليها في الوقت نفسه ألا يكون لديها أوهام حول حدود سياسات المساواة (راجع مقالة روسو) .

صحيح أن التفاوت يميل إلى التراكم . فالذين يتحدرون من عائلات متواضعة لديهم في المتوسط حظوظاً أقل في التوصل إلى مستوى تعليمي عالٍ ، والذين لديهم مستوى تعليمي متدنٍ لديهم حظوظ أقل في التوصل إلى مستوى اجتماعي عالٍ وممارسة مهنة معتبرة وذات مردود جيد . ومن الصحيح أيضاً أن التفاوت يتولد إلى حد كبير من لعبة السوق . والتقدير والدخل والاعتراف ، تشكل مكافآت ينجم مستواها عن المجابهة بين العرض والطلب . ومن الصحيح أيضاً أن النظام السلمي يتدخل بطريقة متوعدة ومعمدة ، لضبط وتنظيم وتصحيح عمل الأسواق التي تتكون فيها المكافآت المادية والرمزية .

في شتي لأحوال غلب الدراسات الكمية حول التفاوت إلى الدرجة على أن العمليات المولدة للتفاوت الاجتماعي معقدة ومعروفة بشكل ناقص جداً حتى يومنا هذا . لقد أثار عالم الاجتماع

الأميركي جنكس (Jenks) معالجة لامت حد المضيعة عندما لاحظ ، انطلاقاً من معطيات تجربته لا يرى اليه الشك ، أن الدخل والوضع الاجتماعي إذا كانا إحصائياً مرتبطين بالنسبة الاجتماعية ومنسوى التعليم ، فإن التأثير الإحصائي لهذه المتغيرين الآخرين عن الأولين يبقى متواصلاً . هـ فلا السوابب العائلية ولا الغالبية للمعرفة (التي تقاس بواسطة الروايات) ، ولا التعليم ، ولا الوضع الاجتماعي ، تفسر كثيراً الفاصل بين مداخيل الرجال . وفي الواقع ، إذا فارقنا أساساً متشابهين في هذه الشروط جميعها ، فلا نجد سوى 12% إلى 15% من التعلوات أقل مما نجد لدى الأفراد المأخوذين عشوائياً (الترجمة الفرنسية ، ص 226) . هـ في حين نجد الوضع للنهني لشدة ارتباطاً بمنسوى التعليم منه في أي شيء آخر ، ويوجد أيضاً فروق ضخمة في الأوضاع بين أناس ليسهم هم للمستوى التربوي . . . بالإضافة إلى أن هذه الخصائص [البيئة العائلية ، النتائج القائمة عن الروايات والشهادات] تفسر تقريباً نصف الفارق بين الأوضاع المهنية للرجال هـ (ص 195) . هذه النتائج تكون أكثر أهمية بمقدار ما تظهر متوافقة مع نتائج التحليلات المنشأة الحاصلة في أطر اجتماعية وطبية مختلفة . ويلاحظ جيرود (Giroud) في حالة جنيف ، ومولر (Muller) ومير (Meyer) في حالة ألمانيا القدرالية ، أن المستوى الثقافي والاقتصادي للعائلة والمستوى العلمي يصران أقل من نصف الفوارق في الوضع وأقل بكثير من بعضها فيما يتعلق بالدخل . تثير هذه النتائج قضايا تفسيرية صعبة . إنها تسمّ الطريقات التي تنبئ العمليات للولادة للتفاوت بالولايات انتقال الإرث . فالورث في تركة محمية يضمن حصته الأثرية . في المقابل يمتلك ابن أحد الأطر العالية ، في فرنسا كما في إنكلترا والسويد أو الولايات المتحدة خطأ واحداً من اثنين على الأكثر في الوصول إلى وضع اجتماعي مساوٍ لوضع والده ، وانطلاقاً ، خطأ واحداً من اثنين على الأقل في الوصول إلى وضع أدنى . هي فرنسا كما في المجتمعات الصناعية الأخرى ، ترتبط الشهادة الأعلى في متوسط بوضع ودخل أهل ، ولكن الفوارق في الدخل والوضع (وبمعايير تقنية شروط تغيير الدخل والوضع) تكون مهمة بين الذين يحملون الشهادة نفسها . إن تقيس انتقال رأس المال لا ينطبق تماماً لا على عملية تحول المراتب العائلية إلى مستوى تعليمي ، ولا عملية تحول المستوى المدرسي إلى الوضع الاجتماعي أو الدخل .

كيف تفسر هذه النتائج ؟ يمكننا ، على غرار جنكس أو مولر (Bowles) وجيتس (Gintis) وضع الفرصة الفائلة إلى متغيرات قابلة للملاحظة بصحوبة لدينا نسط مهم في تحديد الوضع والدخل الطموحات ، العلاقات الاجتماعية ، والحظ . لم لا ؟ . وعلى الرغم من أن هذه الفرضية تمنع بعض الاحتمال ، من الصعب الاعتقاد أن مثل هذه المتغيرات يمكن أن تفسر 50% من شروط التغيير غير المفهومة . يقتضي لذلك أن يكون تأثيرها مساوياً لتأثير المجتمع للأصول الاجتماعية والمستوى التعليمي ، وبصورة أكثر احتمالاً ، يقتضي أن يكون أهل ، إذ من المرجح وجود ترابط إيجابي بين الأصول الاجتماعية والطموحات ، والأصول الاجتماعية والعلاقات ، إلخ .

في المقابل ، تصبح هذه النتائج مفهومة وملائمة جداً بينها إذا جعلناها خارج آثار السوق العملة في ظل إكراهات واقعية . ومن أجل تثبيت هذه النقطة ، سنبنئ نموذجاً مبسطاً جداً .

لتحليل أنه يوجد في مجتمع مثالي ثلاثة فئات اجتماعية تراتبية من ٠.٠ ص : ١ ص : ٢ ص وثلاثة مستويات مدرسية تراتبية من ٠ ص : ١ ص : ٢ ص . افترض أننا ندرس مستقبل زمرة من 1000 فرد ، منهم 100 يكونون من ٠ ص و 300 من ١ ص و 600 من ٢ ص في أصولهم . في مرحلة أولى نسب طؤلاء الأفراد مستويات مدرسية مقترحين بالاحمال أن 200 منهم يتوصلون إلى المستوى من ٠ ص و 400 إلى المستوى من ١ ص و 400 إلى المستوى من ٢ ص . ولكني نصطحظ ظاهرة التفاضل في الفرص ، فافترض أن الأصول الاجتماعية تعمل بصفتها بطاقة أولوية لاكتساب المستوى المدرسي . تظهر النتائج في الجدول رقم ١ . بعد تبين النتائج ، نحقق أننا نسباً

الجدول رقم - II -

تسبب وضع اجتماعي
بفضل المستوى المدرسي

الجدول رقم - I -

تسبب مستوى مدرسي
بفضل الأصول

٠ ص - ١ ص - ٢ ص - المجموع	٠ ص - ١ ص - ٢ ص - المجموع
٣٠٠ ٢٤ ٩٦ ٨٠ ص	١٠٠ ٤ ١٨ ٨٠ ص
٤٠٠ ٢٢١ ١٦١ ١٦ ص	٣٠٠ ٤١ ١٦٣ ٩٦ ص
٤٠٠ ٣٥٥ ٤١ ٤ ص	٦٠٠ ٣٥٥ ٢٢١ ٢٤ ص
١٠٠٠ ٦٠٠ ٣٠٠ ١٠٠ المجموع	١٠٠٠ ٣٠٠ ٤٠٠ ٢٠٠ المجموع

المستوى المدرسي من ٠ ص إلى ١ ص ٩٦% من الأفراد ذوي الأصل من ٠ ص ، ثم المستوى من ١ ص إلى ٢ ص ٨٠% من أفراد من ١ ص الذين لم يحصلوا على ١ ص . كما أن ٨٠% من مستويات من ٢ ص غير المتبين إلى من ٠ ص . حصلوا إلى من ١ ص ، إلخ . باختصار ، لقد بين الجدول مقترحين أن الأصول الاجتماعية تعمل كبطاقة أولوية لعمالة بنسبة ٩٦% . وبصطحب الجدول الثاني عملية مشابهة تتعلق بتحويل المستوى المدرسي إلى وضع اجتماعي . لقد افترضنا أن بنية الأوضاع للتفرقة هي نفسها للتفرقة للجيل السابق (١٠٠ ص - ٣٠٠ ص - ٦٠٠ ص) . إن الذي يعمل هذه المرة هو المستوى المدرسي كبطاقة أولوية في عملية تسبب الوضع : ٩٦% من الأوضاع من ٠ ص موزعة بأولوية على الأفراد المتبينين بمستوى مدرسي من ٠ ص ، وإن ٨٠% فرداً من ١ ص الذين لم يحصلوا على ١ ص يتخلون بنسبة ٨٠% منهم الوضع المتوسط من ١ ص وأن ٨٠% من الأوضاع من ٢ ص غير الموزعة على من ٢ ص يذهبون إلى من ١ ص إلخ .

نعم ملاحظة أولى تستخلص من تجميع الجدول رقم - II - . فعل الوضع من أننا افترضنا تأثيراً مهماً للمستوى المدرسي عن تسبب الوضع ، فإن فوارق الوضع بفضل المستوى المدرسي تكون مهمة . إن من ١ ص ومن ٢ ص بخاصة موزعة بشكل واسع بين الأنماط الثلاثة للأوضاع ، بينما نجد من ٠ ص في المتوسط لأوضاعاً أعلى من من ١ ص ومن ٢ ص أوضاعاً أعلى من من ٢ ص . وهكذا فإن تأثيراً قوياً للمستوى المدرسي في عملية تسبب الوضع ليست متناقضة مع

توزع قوي للأوضاع بالنسبة للمستوى المدرسي نفسه . وباختصار ، حتى لو مثل مستوى مدرسي مرتفع منطقة أولوية معينة ، فإن الشك بالنسبة لوصفه الاجتماعي يمكن أن يكون كبيراً جداً للذين يملكون هذه البطاقة . من جهة أخرى ، إن كون جماعة من . هم غالباً (90% من الحالات) من مستوى من . ليس صافياً مع كون جماعة من . هم من . أقل مرة واحدة على اثنين (40% من الحالات) . من المؤكد أن هذه النتائج تبيّن بما لا ريب أن ليس ثمة تماثل بين توزيع الأوضاع وتوزيع المستويات المدرسية . ولكن الأمر يكون بالضرورة كذلك في كل نظام مؤسسي غير مخطط بشكل كامل . فاعتباراً من اللحظة التي نجنم فيها توزيع المستويات المدرسية من مجموع المساهمات الفردية ، لا يعود ثمة أي سبب لتوقع مطابقة كاملة بين توزيع الأوضاع وتوزيع المستويات المدرسية . إن توزيع الأوضاع ، الذي يتركه الأفراد بنفسيهم من الخيارات ، يستلزم دون شك إلى حد ما كدليل للاختيارات المدرسية الفردية (وهكذا فإن مهنة في طريق الزوال ليست قابلة إلا قليلاً لاحتجاب الميول) ، ولكن هذا الدليل هو بالضرورة مشكوك فيه . وحتى لو كانت رسائله واضحة ، فلا ينجح من ذلك أن يكون معالماً لمتنوع أو دراسات الطب قد أتممت ، لماذا يقتضي أن أفصح عنها أنا وليس جاري ؟ باختصار ، ثمة كل العرص لأن يظهر عدم تطابق بين التوزيعين . لقد أعطينا شكلاً خاصاً لعدم التطابق هذا في مثالا العددي . ولكن النتائج قد تكون هي نفسها فيما لو اخترنا أمثلة أخرى .

إما ستج من مثل أعلاه نتجها أخرى ستترجم بعض الفوارق التي نستخلص من الدراسات التجريبية . وبالمثل ، يمكننا استعمال الجدولين السابقين لإعانة تكوين سجل وهمي للحركة بين الأجيال . وهكذا ، يقول لنا الجدول رقم 1- أ، أن 80 شخصاً هم من أصل من . وقد توصلوا إلى المستوى المدرسي من . . ويقول الجدول رقم 11- أنه عندما تمّ التوصل إلى المستوى من . يتم اكتساب وضع من 80 مرة على 200 مرة . من هذا يتبع أن 32 شخصاً يكونون من . في أصولهم ، من . في سنواتهم المدرسية ومن . في وضمهم . وباختصار سيكون 52 شخصاً من . من . . كما أن $16 \times 94 / 200 = 8$ أشخاص سيكونون من . من . وإذا أكملنا هكذا سبي الجدول رقم 11 وهو جدول الحركة بين الأجيال التي تعطي الوضع بعمل المشا

الجدول رقم 11 الوضع الاجتماعي بعمل الأصول

الوضع				
الأصل	من .	من .	من .	المجموع
من .	33	45	22	100
من .	45	117	33	300
من .	22	138	44	600
المجموع	100	300	600	1000

هذا الجدول الوهمي لا يشبه إلا بصورة مقلقة جداول المعطيات الواقعية ، ولكم يمتلك بعض الخصائص البديهية التي نجدها في الملاحظة . تنجم الشوائب بشكل رئيسي عن افتراضنا أن الأصول الاجتماعية ، ما أن ينسب المستوى المدرسي ، نسي في عملية تسبب الوضغ . وينجم عن هذه العرصة حركية مفرطة . وافتراضنا من جهة أخرى أن توزيع الأوصاع ثابت من جيل إلى جيل لاحق . وينجم عن ذلك تماثل مفرط بين الحركية الانحدارية والانعكاسية . قد يكون من السهل تعقيد اللثل بطريقة تجعله أكثر واقعية ، ولكن ذلك غير مفيد فيما يتعلق بقصدنا . والنقطة المهمة هي بالفعل التالية . على الرغم من أن الجدول رقم III قد تم تكويده على أساس نظام من العرصات حيث افترضنا تأثيراً بارزاً للأصول على المستوى المدرسي ، والمستوى المدرسي على الوضع ، فإن تأثير الأصول على الوضع يبدو معتدلاً ، ولكن نرى ذلك ، ليس ، جدولين إحصائيين يتعلقان ، الأول (الجدول رقم IV) بفرصة غياب تأثير الأصول على الوضع (فرصة الاستقلال الاحصائي) ، والثاني (الجدول رقم V) بفرصة التأثير الأقصى المتميز الأول على الثاني ولتساءل عما إذا كان الجدول المتولد من النموذج هو أقرب من الأول أم من الثاني . يكفي من أجل ذلك أن نجري الموارق بين معطيات الجدول III ومعطيات الجدولين IV و V . ملاحظوا أن

الجدول رقم ٧
الأصل له تأثير أقصى
على الوضع

الجدول رقم IV
الأصل ليس له تأثير
على الوضع

الوضع				
الأصل	س .	س .	س .	المجموع
س .	100	0	0	100
س .	0	300	0	300
س .	0	0	600	600
المجموع	100	300	600	1000

الوضع				
الأصل	س .	س .	س .	المجموع
س .	10	30	60	100
س .	30	90	180	300
س .	60	180	360	600
المجموع	100	300	600	1000

المروقات ، فيما عدا استثناءين تقريباً ، تميل إلى أن تكون أكبر جداً في الحالة الثانية (الجدول رقم VII -) منها في الحالة الأولى (الجدول رقم VI -) ، وهكذا ، فإن الجدول رقم III - رغم أنه مبني على فرضية تأثير بارز للأصل على المستوى المدرسي والمستوى المدرسي على الوضع ، هو أقرب إلى جدول مبني على فرضية غياب تأثير الأصول على الوضع من جدول مبني

على حصة التأثير المتصور للأصل على الوضع . ويتباين أخرى ، إن تأثيراً قوياً للأصول على المستوى المدرسي والمستوى المدرسي على الوضع ليس متافضاً مع تأثير معتدل للأصول على الوضع .

المجدول رقم - VII -

الفرقات بين المجدول رقم - ٧ -
والمجدول رقم - III -

22	٤٠	٦٧
1٠8	183	45
160	138	22

المجدول رقم - VI -

الفرقات بين المجدول رقم - ٦ -
والمجدول رقم - III -

38	15	23
42	37	15
٦8	42	38

يوضح هذا المثل بمحتاج لمعرفة التي أثرها أعمال مثل أعمال جيسر . فاعتباراً من الوقت الذي سمي فيه إلى إدراك عملية اكتساب الوضع (أو الدخل ، أو بصورة عامة بمعدل الأموال الثمرية أو المادية) مصفها عملية تفاعل في سوق معينة بين أفراد يتمتعون بموارد مختلفة ، علينا بعد النتائج المتأصلة التي أثرها للملاحظة : رغم أن الوضع يكون في المتوسط أعلى دائسه لمستوى مدرسي أعلى ، فإن الفروقات بين أشخاص ذوي المستوى المدرسي منه تكون هامة ، ورغم أن أصولاً اجتماعية عالية تحمل اكتساب وضع اجتماعي أعلى ، سهل ، فإن الطبقات العليا معرصة بشكل واسع إلى الحركية الاجتماعية ، وبصورة أعم ، وبمعزل عن تأثير الأصول على المستوى المدرسي والمستوى المدرسي عن الوضع ، فإن الفروقات في الوضع بين أشخاص ذوي أصل اجتماعي واحد تكون مهمة جداً . ومن الطبيعي أن برهنة مشابهة يمكن سلوكها بخصوص متغيرات أخرى تابعة ، غير الوضع ، مثل الدخل .

إن كود التفاوت كما نلاحظه ، ينجم عن آثار معتدلة ناتجة عن التفاعل بين الأفراد على حمة من الأسواق المرتبطة الواحدة بالأخرى بشكل دقيق ، يؤدي إلى أن التدخل الطوعي في الصناعات يصطدم غالباً بمحدود صفة ومضاعف مهمة . وإذا استعدنا المثل السابق ، فإن توزيع الأوصاف لا يرتبط بتدخل السلطة العامة إلا بشكل غير مباشر وصحيح إلى حد كبير . يمكن أن تؤثر هذه السلطة بشكل غير مباشر ، بتدخلها في المؤسسات المدرسية وفي توزيع المستويات المدرسية أو في العلاقة بين الأصول الاجتماعية والمستويات المدرسية . ولكن آثار هذا التدخل لا يمكن أن تكون إلا معتدلة . إن التفاوت في العرض المدرسي ، أي العلاقة بين الأصول الاجتماعية والمستويات المدرسية ، هو نتاج معتد 2 - للفرقات في المولدات الثقافية المنقولة إلى الولد من العائلة 2 - . للفرقات في الخواص 3 - . للسمكة المركزية للتوجهات المدرسية طوال المراحل الدراسية . إن الآثار الأسبعية لتكرار الاختبارات المدرسية يمكن تخفيفها مثلاً بتعدد الفترة التي يجمع فيها الأولاد

الى دراسة غير متميزة . ولكن توسع « المبدع العام » ينغمس نتائج سلبية أكيدة . بالإضافة الى ذلك ، يكون غير ضالة حرجياً بمقدار ما تحت الماتلات وعناصر النظام المدرسي الى الانكشاف عن الصرامة السلوكية . وأخيراً ، إن الأثر الآتي الحاجم عن تكرار الاختبارات يمكن فقط أن يجمع ويمكن لا يمكن إلغاؤه . إذ إن المراحل الدراسية يجب أن تغيّر علماً اعتقاداً من مستوى معين ، من الممكن . لكن تصدى خطط هجومي آخر عن التفاوت المدرسي - تقليص آثار العلاقة بين الأصول الاجتماعية والخوارق - مثلاً عبر تدعيم الصفة التسلطية للتوجه وتعميد الاستقلال الذاتي للماتلات . ولكن ريادة المساواة تكون صعبة الفبول عندما تمر عبر تضيق الحرية . ومن الممكن تقليص الفروقات في الموارد الثقافية المنقولة الى الولد بواسطة العائلة عبر إقاعة تعليم تعويضي . ولكن يبدو أنه غير مقبول سهوله وغير فعال بمقدار ما يستطيع الحكم عن ذلك من خلال التجربة الاميركية مثلاً . في الواقع ، إن نظاماً مؤسسياً ينسج بالإكراه الشديد ، ويكون قليل التناغم مع مقتضيات الاستقلال الذاتي المعيرة طبيعية في المجتمعات الليبرالية ، يمكن أن يكون وحده قابلاً لتجريب وظائف التفاوت المدرسي بطريقة صالحة . يحسب فضلاً عن ذلك التنازل حول فائدة مثل هذا النظام اعتباراً من الوقت الذي تيرس فيه الملاحظة والطريقه لن الفروقات في الوصف والدخل . حتى في المجتمعات الاستحقاقية التي تعطي درجاً مهماً للشهادة في عملية اكتساب الوصف ، تكون مهمة بين الأشخاص ذوي المستوى المدرسي نفسه . ولكن بحتم كلاماً حول هذه النقطة فنون إلى السلطة العامة لا يمكنها - بسبب المثال الاستحقاقية السائد في المجتمعات الحديثة - إلا أن نهم تقليص التفاوت في العرض المدرسي . إن بعض التدابير التي تكون صحت سلطتها ، عذرة على التعميم العففي لهذا الشكل من التفاوت . ولكن جزءاً كبيراً من الأوليات للسؤال عنه عن التفاوت المدرسي يملأ من دحلها ، بشكل يتحد فيه أثر السياسات التربوية في هذا الصدد مسيرة للنحس المتباطئ المائل نحو حدود معينة .

إن الاقتراحات التي أبررها حول حالة التفاوت المدرسي وتفاوت الأوضاع تطبق ، مع بعض التعديل الضروري ، على أشكال أخرى من التفاوت . فالسلطة العامة لا يمكنها إلا أن تهتم بتقليص التفاوت في الدخل . إنها تتمتع من أجل ذلك بصلاح فعال ، هو السلاح الصربي . ولكن عملها لا يمكن أن يمارس سوى في حدود ضيقة . وتستحصن نقطة خصمه من أجل تجسيد هذا الاقتراح . فقد أشير تكراراً إلى أن الصربية عبر المباشرة يمكن أن تترتب عليها آثار انكماشية ، أي أنها تؤثر على توزيع المداخيل في اتجاه التفاوت . إننا نهم سهوله أسلف ذلك . فاستهلاك البيرة في بريطانيا أهم لدى الطبقات المحرومة منه لدى الطبقات الميسورة ، مع أن الصربية عبر المباشرة المقنطرة محاسبه استهلاك كاسي من البيرة هي بالتأكيد دلتها أي تكن موارد الضارسة . وللصربية عبر المباشرة فضلاً عن ذلك سبب ، كونها إكراهية بمقدار ما يكون لها أثر توجيهي على نية الاستهلاك . بينما يمكن للصربية المباشرة أن يكون لها في المقابل تأثير تقضي عن توزيع المداخيل . ويكفي أن لا تكون سببة على الدخل وإنما تصاعده بالنسبة للدخول . وهي من جهة أخرى أقل إكراهية من أن التكلف يمكنه استعمال دخله المتوفر له بعد دفع الصربية كما يشاء . رغم ذلك ، من المتروك أن الصربية المباشرة مثيلة المصء بصورة عامة أكثر من غير المباشرة . إن اللغة المهمة

تختصر هذا الوضع مستعينة بالاستعارة لا تكون الضريبة غير المباشرة مؤلة . لماذا ؟ لأن الضريبة غير المباشرة تحصل بحسب اكتساب مبالغ فردية . فهي تصاف الى ثمن البضاعة دون الرسم لتكون ثمن البضاعة للبضاعة . في المقابل ، لا يمكن للمكلف إدراك الضريبة المباشرة إلا بصفتها الثمن الذي عليه أن يؤديه للاستفادة من بعض المنافع الجبائية . إلا أن مسطري المنافع العامة قد يسوا أن هذه المنافع تكون حاصلة للأثر المهي الحز (لماذا علي أن أدفع ، أنا فلان ، لاكتساب مال ، سيكون في كل الأحوال متوفرأ في محرد انتاجه ؟) (راجع معاملة الفعل الجبائي) . وهكذا ، إن جرأ من الصعوبات التي تواجه الجبائية بالشكل المباشر للمداخيل الضريبية المحصلة بشكل غير مباشر ينجم مباشرة عن الانفصالية والمواضع نفسها للمكلمين . ينجم عن ذلك أن السلطة العامة لا بد أن تواجه معارضة ، إذا شرعت من أجل غايات مساواتية بربطة الضريبة المباشرة على حساب غير المباشرة بطريقة غفلة جداً .

عمل صعيد أعم ، إذا كان على السلطة العامة أن تميل الى تقليص التفاوت في الدخل ، وبصورة أعم ، جميع أشكال للكثافات الاجتماعية ، عليها أن تدب جهدها لتلاصق الى درجة من التسوية تؤدي ليس فقط الى كسر الأوليات المحرصة لأساسية لعمل المجتمع ، وإنما كذلك الى تطوير شعور بالمظلم في حال اختل التوازن بقوة بين المساهمة والعائد . ثمة مسائل مطروحة إذن ضمياً أو صراحة عبر المناقشات حول التفاوت هو : ما هي القيمة الفضلى لمؤشر جيني K_{Gini} أو الشكل المثالي لحسينات التفاوت لدى لورر (Lorier) ؟ (راجع مقاله القياس) . عندما نقدر أن معامل جيني مرتفع جداً أو أن منحى لورر محدّد جداً يقتضي تماماً أن نعود الى قيمة مثالية أو الى منحى مثالي . إذا تركنا جانباً (راجع مقاله القياس) الاعتراضات التي يمكن أن يوجه بها تفسيراً حريفاً جداً لقياسات التفاوت ، من المهم الإشارة الى أنه من المستحيل دون أدنى شك تعريف التوزيع المثالي (للمداخيل مثلاً) . نعتبر من المفضل لنا توصينا الى تعريف وتحقيق مثل هذا التوزيع ، شكلي (د) وبأننا نبرهن أن (د) هي موضوع تراخي عام . وإذا استعدنا مثلاً ما أورده بوريك ، يمكن أن يظهر لاعب متميز في كرة القدم لكي يحول ألوف المعجيين للمعجبين جزءاً من مواردهم الى الملاعب المقصود . سنؤدي الظاهرة الى تشويه (د) في اتجاه التفاوت ولا يعود التوزيع (د) وإنما (د) . ذلك أن (د) يمكن اعتبارها مفضلة على (د) بما أن تحول (د) الى (د) ينجم عن التعبير عن الانفصالية العديدة . يستتبع من ذلك أن (د) لا يمكن أن تكون مفضلة عن (د) ، وبصورة أعم ، أن مفهوم التوزيع المثالي . إذا كان لا على أنه في النقاش السياسي ، فإنه في الوقت نفسه ضروري من السد الخطفي والسياسي . وعلى عكس : بوهان ، راولر (Rawls) في نظريته عن العدالة (fairness) التحليل ، لا يوجد توزيع مثالي يمكننا التأكد من أنه شرعي ، ولكنه ، بسبب خطوته في أن يتم إنراكه هكذا ، يمكن أن مستخدم كأساس للبحث عن التراخي ، الاجتماعي (راجع مقاله التراخي) .

يبدو فعلياً أن روسو قد استلهم ما هو جوهري حول قضية التفاوت كما حول عبرها . إن عالم الاجتماع الذي يهتم بتعاقب لتفاوت يسمى أن يبدل جهده لفهم أوليات السوق المعقدة التي ينشأ عنها . إذا كان صحيحاً أن التفاوت تراكمي ، فمن الصحيح كذلك أنها لا تنزل ولا تراكم

على طريقة رأس المال الإثني . على النظام السياسي أن يكافح ضد الضلوت ، إذا كان يريد أن يحصل على بقاء المواطنين متعلقين « بالعمد الاجتماعي » . ولكنه لا يستطيع أن يقلصه أبعد من الحدود التي يستحيل تحديدها بدقة ، وإن كان وجودها لا يقبل الشك ، إلا إذا استعمل مقادير غير محتملة من الإكراهات للقائصة مع « الحزبه للذهب » . هذان العاملان وهما استحالة تحديد حدود المساواة ووجود الحدود (المتنوعة بما أسا ترتبط بالحالة العامة للمجتمع) يقتزمان لتفويض ديمومة الميول السواتية للملازمة للمجتمعات الصناعيه حسب توكفيل (Loqueville) (راجع مقالة السواتية) .

لكن كتب أحراراً بآثاره الفصية العامة وهي الإحساس بالضلوت ، والعلاقة بين الضلوت والحرمان ، والتسامح في الضلوت . ورغم أن هذه القضية قد تم سيرها بشكل سيء من قبل علم الاجتماع ، فإن ثمة نقطة مؤكدة هي . فيما يتعلق بتوزيع احتماليين مماثلين لهذا النمط أو ذاك من المنافع ، سواء تعلق الأمر بمنافع مادية أو رمزية ، يمكن أن تظهر مستويات مختلفة جداً في الحرمان الجاهلي أو التسامح الجاهلي تجاه الضلوت . بنجم ذلك عن كون أوليات المقارنة المحسوسة هي نتيجة معقدة ليس فقط للضلوت الموصوعي ، وإنما للعديد من المتغيرات الأخرى . وعلى الرغم من أن الفرد (أ) يمكن أن يكون في وضع أكثر سوءاً من الفرد (ب) ، لو أن الأفراد المتثنين إلى المجموعة (ب) ، يمكن ألا يمتد الوضع الاجتماعي العام على مقارنة وضعه مع وضع (ب) ، أو أعضاء المجموعة (ب) ، التي معها حيثت بالمجموعة المرجعية لـ (أ) ، ومن الممكن أن يعتبر الفرق شرعياً . تلك تكون الحالة إذا بدله أن التوزيع للضلوت بنجم عن مساهمة متفوتة ويكون ذات حجم مقبول في المقابل ، يصبح الضلوت الممتد غير محتمل - حتى ولو كان حيثلاً بمظهر المؤثرات الموضوعية - إذا بدله أنه ناجم عن قواعد لعبة غير مبررة أو غير مشروعة .

- BIBLIOGRAPHIE. — BÉTHOUX, P., « Les frustrations de l'égalité », *Archives européennes de sociologie*, XIX, 1, 1978, 74-140. — BÉTHOUX, A. (red.), *Social inequality. Selected readings*, Harmondsworth, Penguin Books, 1969. — BLAU, P. et DUNCAN, O. D., *The American occupational structure*, New York, Wiley, 1967. — BOUDON, R., *L'inégalité des chances. La mobilité sociale dans les sociétés industrielles*, Paris, A. Colin, 1973, 1978. — BOWLES, S. et GINTIS, H., *Schooling in capitalist America. Educational reform and the contradictions of economic life*, New York, Basic Books / Londres, Routledge & Kegan Paul, 1976. — DAKENBOERS, R., « On the origin of inequality among men », in BÉTHOUX, A. (red.), *Social inequality. Selected readings*, Harmondsworth, Penguin Books, 1968, 16-44. — ELSTER, J., « Boudon, education and the theory of games », *Social science information / Information sur les sciences sociales*, xv, 9/5, 733-740. — GROSS, R., *Inégalité, inégalité*, Paris, PUF, 1977. — JENCKS, C., *Inequality. A reassessment of the effect of family and schooling in America*, New York, Basic Books, 1972. Trad. franç., *Inégalité. Influence de la famille et de l'école en Amérique*, Paris, PUF, 1979. — LESTER, S. M., « Observations on economic equality and social class », in HODGKINS, J. L., *Equality, income and policy*, New York/Londres, Praeger, 1977, 278-286. — MILLER, D., « The ideological backgrounds to conceptions of social justice », *Political studies*, XXII, 4, 1974, 387-390. — NISSEN, R., *Anxiety, state and stigma*, Oxford, B. Blackwell, 1974. — RAWLS, J., *A theory of justice*, Cambridge, Harvard University Press, 1971, Oxford, Clarendon Press, 1972. — STOLTZER, J., « La distribution des revenus en France. Quelques données et quelques analyses », in CASANOVA, J. C. (red.), *Mélanges en l'honneur de Raymond Aron. Science et conscience de la société*, Paris, Calmann-Lévy, 1971, 2 vol., II, 97-120. — WOLFGANG, A., *Kommunismus et inégalité de normes*, Paris, PUF, 1980.

Stratification sociale

التفريع الاجتماعي

في كل مجتمع مركب يمكن أن نغير شرائح أو طبقات مؤلفة من أفراد متشابهين منظوراً إليهم وفقاً لبعض المعايير . ولما كان مفهوم الشريحة أشمل من مفهوم الطبقة فقد رأينا أن نضع للاحتصات التي يلي تحت عنوان التفريع الاجتماعي بدلاً من الطبقات الاجتماعية . (لم يتم هنا سوى ظواهر التفرع في المجتمعات الحديثة) . لقد حصلت ظلمات كثيرة حول تعريف هذه المعايير . فهل يقتضي أن نهمم الطبقات كمجموعة لنظم كامل (كما في النظرية الأمريكية للتفريع) ، أو لنظام جزئي ، أي كمجموعة لا يمكن تنظيم سوى بعض عناصرها الواحدة بالنسبة للآخرى ؟ وهكذا . فإن البروليتاريين والرأسماليين يشكلون طبقتين متضمتين في كتاب رأس المال لكارل ماركس . لكن الملاك العقاريين والرأسماليين ليسوا طبقتين متضمتين الواحدة بالنسبة للآخرى . هل يسمى تعريف الطبقات انطلاقاً من معيار واحد أو عدة معايير أو مجموعة من المعايير ، كما يوحي ـ لت ماكس فيبر (Weber) ومن بعده الكثيرون من علماء الاجتماع ؟ وبالفعل لقد أصبح مألوفاً منذ فيبر التمييز بين المراتب الاجتماعية المحددة انطلاقاً من المكانة الاجتماعية (مجموعات ذات وضع اجتماعي واحد) والمراتب المحددة انطلاقاً من الدخل (الطبقات حسب مفهوم فيبر) والمراتب المحددة انطلاقاً من السلطة (الطبقات الحاكمة ، النخبة ، النخ) . هل ينبغي تعريف الطبقات الاجتماعية انطلاقاً من علامات الإنتاج كما يفرض بذلك التراث الماركسي ؟

لتنحصر أولاً مسألة تعريف الطبقات وعددها . يمكن التمييز بين تقليدين رئيسيين ، لم يهدأ الصدد . من جهة أولى التراث الماركسي الذي يعرف مفهوم الطبقة انطلاقاً من موقع العناصر الاجتماعية في نظام الإنتاج ، والذي يرى بالتالي أن ثمة عدداً من الطبقات يتبدل ما حالك من مبادئ أساسية للمواضع . من جهة ثانية النظرية المرفوقة بالتفريع ، التي تستلهم بشكل عام فيبر ، تعرف مفهوم الطبقة أو الشريحة انطلاقاً من مؤشرات الوضع الاجتماعي . وبالرغم من البساطة الظاهرية للتعريف الماركسي ، فإن صعوبات خطيرة نمر وحلها يصعب موضح التطبيق . إذا حددنا الموضع في نظام الإنتاج انطلاقاً من علاقات الإنتاج ، فإننا نجبر بسهولة في مجتمعات القرن التاسع عشر طبقه من الرأسماليين وطبقة من البروليتاريين ، أو في المجتمعات الانطباعية ، طبقة من الملاك العقاريين وطبقة الفراعين . إلا أن موقع بقية العناصر الاجتماعية في نظام التصنيف هذا يكون غير واضح . ولما كان ماركس وأتباعه الصعوبات هذا أوصى ضمناً أن عدد الطبقات الذي يمكن تمييزه بشكل مفيد يتوقف على المشكلة التي نطرحها حل أنفسنا . لذلك ، فهو يمر بين ثلاث طبقات في كتاب رأس المال (مقتبداً في ذلك ريكاردو Ricardo) ، وطبقتين في البيان الشيوعي ومع طبقات في كتاب الصراعات الطبقية في فرنسا . ففي رأس المال وهو مؤلف اقتصادي ، لم يكن يستطيع إلا أن يأخذ في الحسبان التمييز بين الهادج الأصبغ الثلاثة لعناصر التي يجر بها الاقتصاد الكلاسيكي نبحاً لطبيعة المدانيل التي تمتلكها هذه العناصر . الربح العقاري بالنسبة للملاك العقاريين ، والأرباح بالنسبة للمقاولين الرأسماليين ، والأجر بالنسبة للشغيلة . هذه التميزات تعرض نفسها مع الاقتصاد الكلاسيكي في مواجهة تصنيفات أخرى ، مثل التصنيف

المستوحى من النزعة الفريديريخية لدى نورغر (Lougou) (طبقة المزارعين الطبقة « المتحة » ، طبقة « الحرفيين » أو الطبقة « المأجورة » وطبقة « الملاك » أو الطبقة « الجاهزة » ، أي الجاهزة لتحمل مهام الخدمة العامة) . أما في البيان الشيوعي ، وهو مؤلف في النظرية السياسية ، فإن الصورة المستعملة من قبل ماركس تتميز بالتنائية . والسبب في ذلك بسيط . كان ماركس يطمح للبرهنة على أن صراع الطبقات هو محرك التاريخ ، وبتعابير أخرى ، إن التغيير الاجتماعي هو نتاج التمازجات بين الطبقات . ذلك أن فكرة التمازج ، مثل فكرة التناقض التي يفضلها ماركس ، مثلها مثل فكرة الحرب أو الصراع ، تنصص فكرتي الإلهادية والليبرالية . وفي كتاب صراع الطبقات وهو مؤلف تاريخي ، كان المقصود وصف وضع ملموس في تملكه . وهذا السبب كانت الطبقات التي يميزها ماركس في هذا النص أكثر عدداً . في الواقع إن ما نسميه أحياناً المفهوم الماركسي للطبقات لا يتعلق بطريقة محددة تماماً ولكن مجموعة من النظريات يجمع بينها مدأ صراع الطبقات ولكنها تختلف الوحدة عن الأخرى فيما يتعلق بمعايير التمييز بين الطبقات وبعدد الطبقات الواجب اعتمادها . إن مفاهيم ماركس معه حول موضوع الطبقات الاجتماعية يبدو كأنها متغيرة ليس فقط تبعاً للموضوع المطروح ولكن تبعاً للجمهور المقصود كذلك . إن بعض الماركسيين المحدد فقط يقتضون توزيع المانع مثل السلطة والدخل والمكانة الاجتماعية ، على أنها شائبة بالضرورة ، تضع طبقة نسي « مهينة » بمواجهة طبقة يقال إنها « مهينة عليها » .

إن الدراسات المعروفة باسم « التفريغ الاجتماعي » التي تطورت بشكل أساسي في الولايات المتحدة بدءاً من سنوات الخمسينات ، تتجه عموماً نحو غائية وصعبة ، فالمقصود منها ، نصحيح المراتب الاجتماعية المعيرة لأفراد مجتمع معين أو جماعة معينة . ويتم تحديد المراتب تبعاً لمعيار مثل الدخل والاعتبار الذي تحظى به المهنة والمهارة والمكانة العلمية ، الخ . . . أحياناً ، كما في أعمال ورنر (Werner) يتم السعي لإيجاد الإدراك الذي يكون لدى أعضاء الجماعة حول التمازجات الاجتماعية التي يعرفهم بعضهم عن البعض الآخر . في أغلب الأحيان يجري البحث انطلاقاً من العلاقات الإحصائية التي يمكن ملاحظتها بين المعايير المختلفة ، عن تصميم يسمح بتعريف مجموعة من الطبقات ، أو مجموعة شرائح ، كما يقال بالأخرى ، إذا كانت عناصر التصنيف مترتبة . إن دراسات التفريغ هي غالباً ، كما قلنا ، وصيفة ، أي أنها لا تبدي رأياً بشكل علم حول صيرورات وجود أو « أسباب » ظواهر التفريغ .

إن مسائله أسباب التفريغ هي التي سبغت بها الآن . يمكننا في هذا الموضوع أن نغير ثلاثة أنواع من النظريات . الأولى ، هي النظرية الماركسية التي تجعل من تنظيم علاقات الإنتاج سبب وجود الطبقات . تكتسب هذه النظرية أهميتها تاريخية أكيدة ، لكن حقل تطبيقها غير أكيد . صحيح أن الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر أدت إلى ظهور طبقتين هما البرجوازية والبروليتاريا ، وأن العلاقات بين هاتين الطبقتين عدائية إلى حد كبير وأن بعض الوقائع التاريخية لا يمكن فهمها إلا إذا تمجددنا الراعبات التي نصنعها في مواجهتها بعضها البعض . لكن يقتضي كذلك أن نرى الصيغة المحدودة لصورة صراع الطبقات ، حتى فيما يتعلق بفترة الثورة الصناعية الأولى . لا يمكن أن تؤخذ هذه الصورة حرفيتها ما دامت لعبة المصالح تتطور بحرية . وهكذا فإن قانون

أخذ الأدي الحيري للأحور الذي يقنسه ماركس عن ريكاردو مبطوي على فرضية المفاسدة الكاملة بين المشاركين في المصاغة الانتصاوية . ومع ولادة الحركة الثقلية لم تعد للعلاقات بين الرأسماليين والبروليتاريين نية لعبة ليس فيها إلا رايح أو خاسر وإما هي متسمة عن العكس بمناصر التعلون كما تشتم بمناصر النزاع . وبالفعل إن برور سلطه التقاها بسمح للطفه ، المهيمس عليها ، أن تستعيد لصالحها جرماً من ريادة الانتاجية . ومن المحتمل أن تؤدي العدونية الثقلية الى دفع الانتاجية وهكذا تكون معبدة للمجبع . إن صورة التنازع بين الطبقات تمود إذن ، وفي أحسن الأحوال الى ظروف تاريخية عائرة . من جهة أخرى ، لا يمكننا جعل تاريخ الثورة الصناعية الأولى يقتصر على لعبة العلاقات بين فاعلين جماعيين إلا بفعل قرار نصمي فقط . حتى فما لو اهتمنا فقط بالحوادث الانتصاوية لهذا التاريخ ، وحتى لو اقتصرننا على حالة انكلترا التي كانت نمجد ، حسب ماركس - وهو افتراس قابل للثقلن كثيراً - تاريخ المجتمعات الأخرى ، لا يمكن عدم الأخذ بالحسبان مثلاً التحولات الرراعية في هذا البلد والدور الذي لعبته في هذا الصدد طبقة أخرى ، وهي طبقة الملاك العقاريين . ومن المشكوك فيه ، حتى في الحالة الانكليزية ، أن يتمكن من تقليص دور هؤلاء الى دور الأشخاص الثانويين المكلفين بتحرير مجموعته من الأيدي العفلة لحساب الرأسماليين . وعدما نتحصص بمجموعات أخرى ، مثل المجتمع البروسي ، نجد صورة الصراع بين الرأسماليين والبروليتاريين غير صاحبه نظرياً لتفسير تطوره . إن مسيرته نصنعب بروسيا غير قابلة للمفهم إذا تجاهلنا دور الموطمين والهجرة الرعية التي سبها جهد ابوسكر^{١٠٠} من أجل تحديث استثماراتهم ، والتي شجت ليس فقط من الميذرات الحكوميه ولكن من تكييف الملاك العقاري مع بيئة متغيرة . وهي لو نصحصنا النظرية الماركسية ضمن الإطار التاريخي العام الذي تم تصورها فيه ، فلنا بعدها متقلة جداً بالهايات ، أي بالتصور الذي كونه ماركس لنفسه على الصبورة التاريخية ونهايتها المزعومة . إن العرض الذي نصي بأن انكلترا منتصف القرن التاسع عشر تعطي صورة مسبقة من تطور الاسايه ، وأن التاريخ الانكليزي يحكمه الصراع بين طفتين أساسيتين ، لا يمكن تفسيره إلا عبر هذا الايمان بالهايات ونصحه . إن نظرية ماركس عن الطبقات التي تقدم نموذجاً أبسط من أن يستوعب المسيرة التاريخية للنصعب ، لا نستطيع من باب أولى الادعاء بأنها تصف بشكل صحيح المجتمعات الصناعية الحديثة . إن تطور الدولة ووطناتها ونزاهد عدد موطيها ومهامهم ، والتعظيم التزايد ، للمسطحات (المؤسسات ، الإدارات) ، يتنوع الخط التنظيم ، تؤدي الى أن نظام المرافق الاجتماعية - المهية لا يمكن أن يقتصر على عدد صغير من الطبقات الاجتماعية . ومن باب أولى ، لا يمكن وصف المهية الاجتماعية للمجتمعات الصناعية انطلاقاً من تصور ثنائي يقوم على اللواحه بين طفتين متنازعتين لا يمكننا التوصل الى تصور ثنائي للبنية الاجتماعية إلا بمصاعفة الدور المداخليه ، وذلك بحمل موطمي الدولة أو الأجهزة الأيديولوجية ، مثلاً حلفاء الطلقة والمهيمه . عما عنهم ، متمرصين أن براعات المصالح أو البراعات القوية بين هذه الفئة أو تلك من الحب ليست سوى وفتن عديمة الأهمية ونحي ، موافقاً كاماً بين مختلف فئات الطلقة المهيمه . عبر إدخال تغييرات دقيقة مثل

تلك التي تخلف مواجهة بين الفئات المسهورة والفئات المسيطر عليها من الطبقة المهيمنة . حينئذ يصل الى التفكير البسيطاتي الذي يشكل الدعمة لبعض النظريات الماركسية الجديدة . نظرية التوزيع (1871-1914) على سبيل المثال : بما أن الدولة هي بالضرورة (؟) في خدمة الطبقة المهيمنة ، فإن مأموريها هم كذلك ، من أصغر موظف في البرق والبريد الى المدرس . لو نظرية بولكو (1891-1914) ورملائه : بما أن العائض مستمد فقط (؟) من جهد العمال ، فإن الطبقات الأخرى يجب أن تعتبر شرائع من البورجوازية ، وهكذا فإن المدرسين ينتمون الى البورجوازية الصغيرة بمقدار ما هم 1 - يتبعون حصص من فائض القيمة التي ينتجها بالتحديد وحصرأ عمال الصناعة 2 - وحيث تكون هذه الحصص أقل من حصص الأطر الادارية العليا والوسطى مثلاً . يعني الافتراض ان تنظيم العمل وتأهيله : الرأس المال الاساسي ، ليس لها أثر مع الاصف على الانتاج والانتاجية . إذاً قد يكون لهذا النمط من التفكير أساس ما . من البديهي أن صنع أي منتج صناعي مركب لا يمكن إلا أن ينسب لجميع أعضاء المشروع دون أي تغيير . لم يعد إذن ثمة أي معنى لنظرية فائض القيمة في شركة صناعية مركبة ، وأن معايير فيبر (1904) حول التفريع يمكن أن يكون مفيداً لإحلالها محل معايير ماركس . إذا كان الجميع - باستثناء حصص من المستعدين - يساهمون في إنتاج فائض القيمة ، فإن مفهوم فائض القيمة يتغير . في المقابل ما يزال ملاحظ في الشركات الصناعية تقريباً من ناحية السلطة والولاية والنموذ والمكانة .

أما أنواع الثلثي من النظريات فهي بستوحي : الوظيفية . ولقد صاغ النظرية الوظيفية للتفريع ، ديفيس (1930-1935) ومور (1935-1940) . والتفريع بالنسبة لدينين المؤلفين هو نتيجة مباشرة لتقسيم العمل . فالخدمات المتعلقة بوظائف ذات أهمية متنوعة في نظام تقسيم العمل ، يقتضي أن يدفع أحدها شكل معقول (من وجهة نظر زمرية أو مادية) . وهذه الاحوار المنفصلة تولد أنشأ شخصياً بين الأفراد ، يسمح بدوره بحدوث ترويج مرضى الى حد ما بين الكفاءات والوظائف . وشكل مكمل ، يعتبر ديفيس ومور ان اربعاء الاحوار المرتبطة بالموقع الاجتماعي هو فصل معاكس للمسهولة التي يمكن أن يسمح بها هذا الموقع . ويقدّم ديفيس (1935-1940) صيغة مختلفة هذه النظرية بمقدار ما يجعل من : القيم ، العموم ، بها في مجتمع معين ، المبدأ الذي يحدد قيمة الاحوار المرتبطة بمواقع الاجتماعية . المهية . إذ التفرير الوظيفية لتفريع الاجتماعي ، عن الرغم من صحتها وعسرها التفسيرية ، غرضه لا اعتراضات جدية كثيرة . بادئ بدء ، أنه بالتأكيد مثل دون وجه حق ان المجتمعات يحصلها أوليات خاصة بالنظم الاجتماعية الصغيرة . بالتأكيد لا يمكن أن تصور كيف يمكن لأي منظمة أن يحصل نظريته مناسبة ومقبولة بالنسبة الى العناصر التي تستخدمها . إذا لم يكن التداخلات (المادية والزمرية) التي تمنحها لعناصرها متناسبة بشكل ما وإلى حد ما ، مع أهمية مساهمتهم في عمل النظام . إذ الخطأ الصناعي أمل خطراً من الخطأ الحاصل في برمجة الانتاج . وإذ منتج مشروع ما يتوقف على قرارات الاستثمار أو السياسة التجارية أكثر مما يتوقف على القيمة الحاصلة لأحد العناصر . ومن المرجح أن إيجاد مدير تجاري ضار أصعب من إيجاد عامل جيد . يصبح مثلاً للعظم إذا ان تكون مكافآت الأرب عمل من مكافآت لثلاثي وأن يكون طبيعياً دون انشائي ان يربى معه يعطى تعامله أدى مسوى . إذا لم يظهر له الضار في

البدلات مرتبطة بالنسبة إلى الفارق في المساهمة . إلا أن المجتمعات ليست مؤسسات ولا منظمات . فالتفريق تنحدر دوماً من تحصيل أعراس محددة . يمكن تبعاً لها تقدير مساهمة كل واحد بدفع كبيرة إلى حد ما حسب كل حالة . ولكن لا يستطيع أن يطبق هذا الأعراس على المجتمعات إلا إذا مبتنا بنقابه مشكوك فيه . فضلاً عن ذلك ، من الصعوبة بمكان إقامة المعيار التي تسمح ، على مستوى مجتمع معين بمجملة ، بترتيب مختلف أنماط المواقف الاجتماعية - المهمة من خلال أهميتها (الوظيفية) . فبما أن المجتمع المحصور والمدرسون والأطباء وموظفو المصروف بأهمية أكبر الواحد عن الآخر ؟

إن النظرية الوظيفية للتفريق بصيغتها البرسومية تطرح صعوبات أقل من الصيغة التي يقدمها ديميس ومور . فبارسونز يرى أن كل مجتمع يميل إلى التميز بنظام من القيم مترتبة بدفع إلى حد ما فيها بينها . وهكذا ، يعتبر الأجير achievement في المجتمع الأمبركي قيمة أساسية . يكون إذن نمط مكانة خاصة للعلماء وأرباب العمل انتهى يؤدون دوراً أساسياً في إنتاج أشياء جديدة معرفية أو تقنية . في مجتمعات أخرى يعتبر الحفاظ على التقاليد ، قيمة أساسية . ففي هذه الحالة ينتج الكهنة والمثقفون والجامعيون مكانة خاصة . من المؤسف أن بارسون لا يبيح بوصف كامل على مثله معرفة لماذا تتميز نظم القيم من مجتمع إلى آخر . من الشكوك فيه من جهة ثانية أن تحكي النظرية البرسومية من التعرف على شيء آخر غير بعض الحوافز المبرنية لأهمه التفريق .

نعم سوء ثالث من النظريات يجهل من طواهر التفريق نتيجة لآليات السوق . نجد ذلك مصحفاً بشكل واضح لدى آدم سميث Adam Smith فالأجور وبشكل أعمم المكافآت (انظام) تعرف كما يقول ، على العرص والطلب المتعلقين بهذا النوع من العمل أو ذلك . يكون العرص مختلف بصعوبة الترتيب وتعدد المهام المثلثة بالأعمال . لذلك يكون وضع الطبيب أعلى من وضع مستخدم المحرك . وفي الوقت نفسه ، يقتضي الواحد بعض الاعتناء الصعوبات للنادية والاحتجاجية التي يعمل في ظلها سوق الأوصاف . وهكذا على الرغم من أن عمال المناجم واجتود يقومون بشاغل متشابه من ناحية المخاطر التي يتعرضون لها والندوب الضروري ، علينا كما يقول سميث أن نوقع دفع أجور أعلى لعمال المناجم . وبالمثل ، لا يمكن أن تدفع أجور هؤلاء من حساب مصوح للحدود يقوم على الملكية والمحد . وهكذا فإن مكافآت عظمى للمعلم والحندي ، الرمية وللنادية تنجم عن موازين السوق وطبيعة المهام التي عليها إحداهما . إننا نجد هذا النمط النظري لدى دهراندورف Derrandorf . فكل نظام اجتماعي يتصنط طلباً ، مورعاً بطريقة ما ، وأعطاً مختلفه من الشاغل يربطها عرص مورع هرميه بطريقة ما . وهكذا ، فإن جملة من النساء عاطلة عن العمل سيرر لديها طلب موي على الثروة . لذا يكون النساء الأكثر احتياجاً في المجموعه هن الأكثر قدرة على إنتاج الأحبار . كما أن دولة إيديوكراطيه (مثل الدولة غير الأيديوكراطيه المعاصرة لتعيرت معاصه) تظهر علاه طلباً غوياً على الإنتاج الأيديولوجي : سبكتها إذن فيها الأيديولوجيون بهويات عالية ملائمة ورمياً . إلا أن سوق التفريق الاجتماعي هي سوق ماصه جداً . فلا يمكن تفسير العوارق في الأجور ، كما المولوف في المكانة لطبة العرص

والطلب وحسب . فكلا الوجهين من الفوارق يتوقفان كذلك على متغيرات مؤسسية معقدة . وهكذا ، يمكن للسلطة القابية أن يكون لها ، تبعاً لفعاليتها ، تأثير متشوع على الصلوات في المداخل . وبما أن التواجد التقني لا يمكن أن يكون معانلاً في مختلف الفروع ، يمكن أن يسهم عن ذلك فوارق في المداخل ، لا يبررها فاسون المرمض والطلب ، ولا الفوارق في الأهمية « الوظيفية » . إن الفوارق في الأحرور بين العمال للمهره والمهندسين هي أقل شكل ملموس في ألمانيا منها في فرنسا وذلك ناتج جزئياً على الأقل عن كون النقابات أكثر قوة في ألمانيا . إنها أكثر قوة لأسباب معقدة ، ليس أنها كونها أقل نسيباً . لكن الصنف السبي للفوارق في المداخل بين العمال البدويين وغير البدويين ناتج كذلك عن وجود نظام تأهيل مهني نسبي بالنسبة لنظام التعليم العام في ألمانيا . كما أن سوق المكانة هي سوق غير كاملة ، مرتبطة بتمميزات مؤسسية . وهكذا ، فإن مكانة المعلمين في بروسيا ثم في ألمانيا في القرن التاسع عشر ، ناجمة ليس فقط عن نجاحات العلم الألماني ولكن التطور الاقتصادي توافق مع طلب قوي على العلماء والتفنيين ، ولكن لأن الجامعات كانت كذلك السراي الذي كانت تختار منه « العبقة القائدة » من الموظفين . كل هذه الأمثلة تبرز أن الفوارق في « المكافآت » (في المعنى الشغل للكلمة) لا يمكن تفسيرها بشكل كامل إذا تجاهلنا مؤسسات مميزة لكل نظام أو لكل نظام اجتماعي فرعي .

من المؤكد أن علم الاجتماع ليس قادراً اليوم على تقديم « نظرية عامة » للتصريح ومن المرجح أن البحث عن مثل هذه النظرية محكوم عليه مسبقاً بالإخفاق . إن أنظمة التصريح لا يمكن تفسيرها بشكل كامل ، لا بواسطة الأهمية الوظيفية للمرافق الاجتماعية ، ولا بواسطة تراتبية القيم المشتركة ، ولا بواسطة تنظيم علاقات الإنتاج . ثمة فقط بعض جوانب التصريح التي يمكن تفسيرها بواسطة أحد هذه التصورات . لا يمكن لمفكرة الأهمية الوظيفية أن تبال مصححاً إلا في حالة المطبات . وحتى في هذه الحالة ، فهي لا تسمح بإقامة نظام ، كامل أو جزئي ، يتناول مجمل الواقع أو الأوضاع . إن القيم المشتركة قادرة - على أصل وجه ممكن - أن تخلق بعض الفوارق بين نظم التصريح . أما فيما يتعلق بعلاقات الإنتاج ، فهي غير معروفة بطريقة محددة ، ولا تحدد نظاماً ، كاملاً أو جزئياً ، إلا في حالات خاصة . في الواقع ، إن الفوارق في المكانة والسلطة والوصع بين المجموعات هي حصيلة مجموعة أو بالأحرى منظومة من المتغيرات تختلف تركيبها وبنيتها نفسها بين نظام اجتماعي وآخر . إن مثال السوق يمكن أن يكون النموذج الوحيد القادر على إدهاء موع من الشمولية : فالمكانة والدخل والولاية والنفوذ والسلطة هي دوماً مكافآت متعلقة بطلب اجتماعي معين . من الطبيعي أن يتعلق هذا الطلب به بعضاتص النظام الذي يظهر فيه . وهكذا ، فإن الطلب على الأيديولوجيا ، إذا أخذنا مثل دهراندورف ، يشوب على نمط تنظيم السلطة السياسية . فضلاً عن ذلك ، يقتضي اعتبار سوق التصريح بمثابة سوق غير كاملة .

إن نموق مثال السوق ، ربما كان ينتج ، جزئياً على الأقل ، من أن الأمكلر الأساسية التي نعرفه ، ومنها فكرة المرمض والطلب ، تبدو في إن معاً أكثر وضوحاً وأكثر قابلية للتطبيق بشكل عام من أفكار « الأهمية الوظيفية » أو « القيم المشتركة » أو « علاقات الإنتاج » .

Paris, Gallimard, 1964. — BAUDRIOT, C., ESTAMIER, R., MALECHOU, J., *La petite bourgeoisie en France*, Paris, F. Maspero, 1975. — BENDIX, R., et LIPSET, S. M. (red.), *Class, status and power. A reader in social stratification*, New York, The Free Press, 1953. *Class, status and power. Social stratification in comparative perspective*, 2^e éd. élargie, Londres, Routledge & Kegan Paul, 1966. — BLAU, P. M., *Inequality and heterogeneity : a primitive theory of social structure*, New York, The Free Press / Londres, Collier-Macmillan, 1977. — BLAU, P. M., et DREDAK, O. D., *The American occupational structure*, New York, Wiley, 1967. — DAHRENDORF, R., « On the origin of inequality among men », in BATELLA, A. (red.), *Social inequality. Selected readings*, Harmondsworth, Penguin Books, 1969, 16-44. — DAVIS, K., et MORTON, W., « Some principles of stratification », *American sociological review*, X, 2, 1945, 242-249. — LAUTHMAN, J., « Mais où sont les classes d'arian ? », in MENDRAS, H. (red.), *La seggie et le diable*, Paris, Gallimard, 1980, 81-99. — MARROW, G., « Les théories de la répartition hiérarchique des revenus de Adam Smith à nos jours », *Revue économique*, XIX, 3, 1968, 385-410. — PARSONS, T., « An analytical approach to the theory of social stratification », *American journal of Sociology*, XLV, 6, 1940, 841-862. Reproduit in PARSONS, T., *Essays in sociological theory pure and applied*, New York, The Free Press, 1949. *Essays in sociological theory*, 4^e rev. 1954, 4^e rev. 1964, 69-88. « A revised analytical approach to the theory of social stratification », in BENDIX, R., et LIPSET, S. M. (red.), *Class, status and power. A reader in social stratification*, New York, The Free Press, 1953. *Class, status and power. Social stratification in comparative perspective*, 2^e éd. élargie, Londres, Routledge & Kegan Paul, 1966, 92-129. Trad. franç., « Nouvelle ébauche d'une théorie de la stratification », in PARSONS, T., *Éléments pour une sociologie de l'action*, Paris, Plon, 1953, 256-325. « Equality and inequality in modern society, or social stratification revisited », *Sociological inquiry*, XL, 2, 1970, 13-72. — STOUTEN, J., « Les revenus et le coût des besoins de la vie », *Sociétés*, 1, 1976. — TIMIN, M. M., *Social stratification. The forms and functions of inequality*, Englewood Cliffs, Prentice Hall, 1967. — TURNER, A. R. J., *Reflexions sur la formation et la distribution des richesses*, Paris, 1766, pub. anonyme. Rééd. de TURNER, A. R. J., *Essais économiques*, Paris, Calmann-Lévy, 1970, 121-168. — WARREN, L., *Social class in America*, Chicago, Science Research Associates, 1949, New York, Harper, 1980. — WARREN, M., « Ordres et classes », in WARREN, M., *Économie et société*, chap. 1V, 309-317.

Division du Travail

تقسيم للعمل

إن تقسيم العمل هو إحدى السمات الأكل عرصة للنفاش في المجتمعات الإنسانية . ولكنها تسم كذلك بعض المجتمعات الحيوانية . ولا ميا بمجتمعات الحشرات ؛ وفيما يتعلق بالمجتمعات الإنسانية ، فإنها تقدم عبر ندر فيها سمات مختلفة جداً .

إن تقسيم العمل ، لدى الناس كما لدى الحيوانات ، مرتبط ببعض السمات التشكلية . وما كان أوجست كوت « Com » يسميه « حصوع الأعمار والأجناس » هو بالتأكيد تعبير صالح فيه جداً . ولكن ثمة بعض النشاطات التي تبدو ، منها توسع البحث ، محرمة عل الأفراد الذكور ، مثل وصح أولاد للحالم ، كما أن الأولاد الصغار السن والشيوخ يكونون عاجزين عن إتمام بعض « أعمال القوة » التي لا تحبب للراشدين .

ولكن تقسيم العمل لدى الناس ليس محدداً أبداً بدفة بواسطة خصائص تشريحية أو فيزيائية . حتى يبدو ، وهذا عل الأقل ما توحي به للمجتمعات القروية ، أن التخصصات الأكثر تفرقة تستند إلى مقتضيات ومواقع زمرية ودينية أكثر مما تستند إلى خصائص طبيعية . فضلاً عن

فذلك ، إن الخصائص التي يمكن أن ترغم من أجل إقرار سبه أوصاف معينة إلى أفراد معينين ، ليست في الغالب سوى قابليات يمكن أن تتأكد وتطور أو على العكس تترك طلياً للإهمال ، تبعاً لرعايتها ، أو عدم رعايتها بواسطة الممارسة والتربية .

إن تقسيم العمل ، باعتباره تخصصاً ، هو إذن ظاهرة اجتماعية . ولكن هم كذلك الاقتصادي ، بمقدار ما يكون متصلاً بإنتاجية العمل ، هذه الظاهرة التي نسمي أحد الشروط الأساسية للتقدم الاقتصادي . وحول هذه النقطة أيضاً ، تبدو المفارقة مع حالة مجتمعات الحشرات ، معقدة . فقد أُنشئ الطيحيرون إلى الاختصاص الصارم الذي يشاهد في هذه المجتمعات ، مع التنسيق الكامل في المهام في الوقت نفسه ، الأمر الذي تنجم عنه فعالية عمل النمل والنحل . فالنمير والمملكة يتم غالباً ذكرهما على أنها نموذجان للتنظيم الاجتماعي ، ليس فقط للنسق ، ولكن الفعالي . أما حالة المجتمعات الإنسانية فتختلف عن حالة المجتمعات الحيوانية في نقطتين على الأقل . أولاً ، من الممكن أن نفرق فيها بين مهام محددة حسب مبدأ تقسيم العمل ، والمهام التي قد تكون متعددة من قبل أفراد غير مؤهلين وغير متخصصين بصورة عامة . يكون عمل النمط الأول أكثر إنتاجية من عمل النمط الثاني . فمقابل أكلات الانتاج مصعب ، تكون سوعية الانتاج أقل وكثيثة أكبر . ثم نفوق إذن للمتجهين الذين خصصوا لمهامهم ، ثانياً ، يمكن الذهاب في هذا التخصص بعيداً جداً ، فلا تفرقت ولا شكله يتحددان بمجموعة من الإكراهات للعبه مع بدء اللغة . وعلى أساس هاتين النقطتين ، يكون تقسيم العمل في المجتمعات الإنسانية قابلاً للتقدم ، بما أنه يبتنى على سميات مبتكرة وبما أنه من الممكن دفعه إلى نقطة لا يمكن تحديدها سبباً .

بمقدار ما يقرر هذا التقدم بإنتاجية أهل للعمل ، كان معرباً أن يرى في التخصص نتيجة للجهد الذهني للاتساق الصناعي للحصول على أكبر انتاج - وأكبر ربح - من عوامل الانتاج ، بما فيه عمده الخاص . إنها الفرضية التي أوحى بها آدم سميث Smith في حكايته عن الدبائيس التي تنتج بكلفة أقل بمقدار ما تكون مهام العمال أكثر تخصصاً والعمال أكثر كفاءة . لقد أورد دوركهام بعداً كلاسيكياً ضد التفسير السميثي ، وبخاصة ضد الآراء الثنوية التي استجبتها مع سبنر . بالنسبة لدوركهام ، إن تقسيم العمل ليس فقط ثمرة حساب ماهر وصحيح . إنه ظاهرة محض اجتماعية . بمعنى أنه ، دون أن يراد بصراحة في جميع وجوهه وجميع نتائج من قبل هؤلاء الذين كانوا هم أنفسهم الأكثر نشاطاً في تشجيعه ، يبتنى كواحد من النتائج الممكنة لتواجدهم ولتألفتهم . إن السعي من قبل التجنيز إلى الانتاجية الأعلى عبر التخصص الأكثر ذكاءً ، لا يكفي لتأثير تقسيم العمل قابل للحيلة . صحيح أن تقسيم العمل هو حل « ملطف » للتنافس - بما أنه مع التخصص يكف المتنافسون عن المزاخمة مباشرة بالنسبة لغرض الأموال . لكن تقسيم العمل لا يكفي لحل كل مشاكل التنافس . إنه يخلق منافسات بقدر ما يحل منها . وبالعمل ، إنه يترجم تخصصاً مسبقاً للموارد ونسبياً لاحقاً للانتاج ، لا يمكن أن تكون جميع وجوهها وجميع نتائجها محسومة ومرادة مسبقاً . يمكننا أن نقول في هذا الصدد أن دوركهام يعيد عد سمر إذا لم يكن ضد سميت الصورة الشهيرة « المبدأ الخفي » . لفرضه من قبل سميث

نفسه يخصص السوف ، ولكن بعد أن نزع منها الخط التفرع في السرى رطله بها الضعيفون والنوثيون .

وبالفعل ، إن تقسيم العمل ، بالنسبة لدوركهام ، حتى ولو تزامن مع تخصيص في المهام - على مستوى تخصيص الموارد ورفع الانتاجية - فيها يتمم بالانتاج - هو كذلك وقبل كل شيء - من فعل التنظيم ، أو كما يفضل أن يقول دوركهام ، ظاهرة تفاسين . كيف يعني فهم هذه التعابير ؟ إذا قرأنا دوركهام ، ثمة ما يبرهن بأن هذا في معنى واسع جداً وبإعراق تحليل تقسيم العمل في نظرة إحصائية للشروط التي تؤثر على ثمانية الأشكال المختلفة للمجموعات ولكن إذا قصرناها على اقتراحين أساسيين ، يحتفظ تعليم دوركهام بعلامته ودفنه . فضلاً عن أن تقسيم العمل ليس ظاهرة طبيعية بل المعنى الصحيح للكلمة وإنما اجتماعية محدداً . فإن هذه الظاهرة ليست عمومية ولكنها سطحية ومشفة بطريقة منهجية . فالفكرة لهذا الاقتراح الثاني ، الذي يشير إلى تنسيق المهام ، يأتي دوركهام ببعض التحديدات المهمة جداً . أولاً ، يظهر التنظيم الاجتماعي - التفاسين - في نظريتين : الواحد : ألي « الأمر » العسوي . « ففي نظام « التفاسين الآلي » يوجد التخصص في المهام عموماً بواسطة إكراه فتميز لهذا النظام المجتمعات . فالانتاء إلى مجموعة ليس مفيداً بقوة وحسب (الأمر الذي يعتبر مثيراً في نظرية دوركهام ، بما أن كل مجتمع يتطلب إنشاء أعضائه) ، وإنما يقوم هذا الانتاء بحاسة على أساس ديان العرقاء الفرديين في الكل الاجتماعي ، ومعدداً ما يعني التخصص العردي ، فإن تميزاً قوياً . وبخاصة إذا نجم عن الطموح والحسابات الآتية - يناقض إذن مبدأ التفاسين الآلي . وليس العمل ، ولا بحاسة نتاجه هو الذي يمايز في مثل هذه المجتمعات الأدوار الاجتماعية . إن الشكل الوحيد للمقايير المعترف به ، هو المساهمة في الحياة الروحية والشماتية للمجتمع ، التي تخص كل واحد بوجه وموقع غامبيين .

أما في نظام التفاسين العسوي ، فيكون ، على العكس ، نماذج النشاطات الاجتماعية حسب معايير الكفاءة والفعالية ، شرعياً بصورة كاملة . ينتج عن ذلك تفرع بارز ومستمر في تراتبية الأوضاع القانونية ، مولدة من جهة أخرى هوساً اجتماعية . وينتج عن ذلك بشكل مترابط ، تطور صحيح في وظائف التنسيق ، التي تصبح أكثر فاعلية واعية ومنهجية . وبما أن العوارق التي نجم عن التخصص تؤدي إلى تزايد واتساع متنامي للمعادلات بين المنتجين ، مع مظاهر النزاع الملاممة لهذه الانصالات والمعادلات ، يعني أن يوضع تقسيم العمل تحت إشراف سلطات تتمتع بنظرة أكثر تعقيداً لمسيرة الانتاج من كل منتج على حدة . ويصعب دوركهام أن وظيفة التنسيق والتفكير هذه ، هي أكثر أهمية بمقدار ما تكون المهام الاجتماعية أكثر غامراً .

ليس تقسيم العمل إذن تخصصاً في القابليات والكفاءات وحسب ، وإنما هو كذلك تنسيق للمهام . ذلك ماداً جيداً نيلسور «البناء» و«تتميز التنظيم العلمي للعمل . فخرص نيلسور كان بسيطاً . إنه يقصد تحسين انتاجية العمل الصناعي ، شرط أن تورع نهار هذه الانتاجية المتزايدة بطريقة مصفحة بين العمال والمستحدين . يعني أن يؤخذ هذا الشرط بصورة دقيقة ، إذ إن العمل « المستغل » ، حسب نيلسور ، ينتج أقل مما يستطيع . وذلك لأسباب كثيرة فيزيولوجية ونفسانية

وأخلاقية . يقتضي إذن أن نحدد « علمياً » ليس فقط كثافة العمل ، وإنما الطريقة التي يهيئ أن ينظم بها .

هل إن الطرائق التي يقترحها تاييلور « علمية » كما يزكّد هو ذلك ؟ هل يكون توزيع « العائني » متصفاً ؟ إن طرائق تاييلور ، وبخاصة التوقيت وتعبيك المهام إلى حركات أساسية ، عرصة للنقد المستوحى من علم النفس الجشتالتي (المصممي) والبيهافيوري (السلوكي) ، ثمة نقد آخر موجه ضد التنظيم العلمي للعمل أثار معلمين مناهضة ، وبخاصة النظرية المعروفة باسم « العلاقات الإنسانية » أو أيضاً « ديناميكية الجماعة » . يوجد مصدر هذه المجموعة الثانية من النقد في التحقيق الشهير حول مصحح هاونورن (Hawthorne) التابع لجنرال إلكتريك . ومبرر تنسيق الملاحظات والملاحظة المشاركة ، بين المحققين أن الانتاجية لا ترتبط فقط بالطريقة التي نظم بها العمل ، ولا حتى بمميزات البيئة ، مثل الضجة والنور والتهوية ، ولكن بالنية غير العسكدية للمعامل والعلاقات بين الشغيلة وكذلك دوافعهم وتطلعاتهم ومشاريعهم الحياتية . أما فيما يتعلق بقاعدة توزيع الانتاج والعائني ، فإنها تطرح مسألة مكافآت عمل العمال ودوافع الشغيلة التي يمكن أن يستند إليها للمنتجيم ليحصل على الاحتراف الأكمل للأجر .

طوّر جورج فريدمان (Freedmann) « نظرية موحدة جداً للتاييلورية والتنظيم العلمي للعمل » في سلسلة من الأعمال الكلاسيكية . يتعدى نقد فريدمان سوح من الإيمان الانساني في فضائل العمل . إنه يعتمد في أساسياته تحليلات الجشتالتيين ضد تقليص تاييلور للمهام المحسوسة إلى سلسلة من العمليات الأساسية . وأخيراً ، يعبر عن الشكوك المنتشرة جداً لدى النقابيين والمثقفين ، بأن التاييلورية تعاقم في حالات عديدة استقلال الشغيلة ، من خلال إقامتها ، بفضل التوقيت ، « للإيقاع الخفيم » ود لا أنة العمل « . وذلك عبر تقليصها إلى سلسلة من المهام المجزأة والمكررة بوتيرة مبروصة .

يمكننا مواجهة هذه الآراء الغممة من قبل فريدمان ، بعدد معين من الملاحظات ، التي ذكرها هو نفسه صديق كبير ، حتى ولو لم يعترف دوماً بكل مداخلها . أولاً ، صحيح التنظيم التاييلوري ، بفضل انتفاص الأكاليف ، بالإنتاج الكثيف في عدد كبير من القطاعات ، بدءاً من السيارات انتهاء إلى الأحذية ، مروراً بالصناعة الزراعية - الغذائية . ويبدو كذلك أن أغلب أرباح الانتاجية في مجالات الانتاج التي تؤثر بشكل أكثر مباشرة على مستوى الحياة ، قد تحققت في الولايات المتحدة كما في الاتحاد السوفيتي ، بفضل ترشيد ، وتنظيم أكثر علمية للعمل . ثانياً ، اقترن انفجار العمل و رفع مستوى الشغيلة « بارتفاع مستوى الحياة استناداً منه العمل الصناعي كاستهلاك . إذا كان العامل التاييلوري قد تم « تحويله إلى أنة » - الأمر الذي يتطلب تأهيلاً قوياً - فلم يتم « إنقاؤه » . فلم يصادر رأس المال كل العائني . وأخيراً ، إن صورة الانسان الآلي الذي قلم يتم « إنقاؤه » في الأزمنة الحديثة يجب أن نصحح مائنه لعدة نقاط . وقد أشار فريدمان نفسه أن الكثيرين من العمال بالسلطة ، على عكس فرصيات علماء النفس الجشتالتيين حول فقدان الحوافز بفقدان البداية ، لا يشعرون بالكبت الذي لا يطاق نتيجة رتابة المهام للجزأة المفروضة

عليهم . ولكنه ادرك شكل جيد حصراً ، أن عملية رفع المستوى لا تعترف عن عملية إعادة التأهيل - وذلك مع الإشارة ، ومن حق ، أن في لمة الانتقال هذه ثمة حل الأرجح لخاسرين أكثر من الاربعين ، وأن الدين رُفِعوا ليس لديهم يوماً الصيانة بأن يجدوا أنفسهم وقد أعيد تأهيلهم ، في نهاية العملية .

إن تقسيم العمل ، الرشيد والمنظم علمياً ، وليس الطبعي ، يشكل أحد محيرات المجتمعات الإنسانية . ولكن يحرص عليهم سلسلة كاملة من الإكراهات وللخاطر التي لا يمكن القول بأنها ، مع حساب كل شيء ، أكثر نقلاً من تلك التي قد تنجم عن غياب التأثير والتخصص . إن الرعية بأن يستطيع أي واحد متى يشاء فعل أي شيء هي بالتأكيد طوباوية ، كونها تتجاهل في آن معاً أكلاف التدريب ومهله ، وفي الوقت نفسه الأكلاف التي يستجيبها هذا الموكب الرافض دون توقف . يتكلم مارسون (Parsons) بهذا الخصوص على « الجائز » ، ويمكن تقديم هذا الوضع كنوع من القفز في موطن الخيال ، بنفس طريقة الحكيمة الشهيرة التي يستطيع اقتصاصها وزير المالية والطاحية ، من أجل صناديقها ، وإحير العام أن يتبدل وفقاً لخيارها مركزها ومسؤولياتها .

إذا اقتصرنا على شخص تقسيم العمل في مرحلته الحالية (المفوضة كما يقول دوركهلم) ، وفي مطلق النشاطات الفنية - الاقتصادية للإنتاج ، نجد أنه يحرص على أعضاء المجتمع الذي يظفونه موعود من الإكراهات . إنه يقيم بين أشخاص العملية الانتاجية تسلسلاً أساسياً . فهو يفصل المنفذين عن « الآخرين » ، ويكون محتوى هذا التمييز ذات استعمال دقيق . هل نقول إن « المنتجين » الحقيقيين هم المنفذون الوحيدون (العمال اليدويون) ؟ ألا يمكننا أن نقول كذلك إن « الآخرين » ، الذين يخططون ، والذين يقررون ، والذين يشرفون ، هم المنتجون الحقيقيون ؟ في شتى الأحوال ، يكون المنفذون محصورين ، تقريباً بالتمريض ، في مهام لم يخططوها ، وبالكاد اختاروها في أغلب الأحيان . هل يزول هذا الوضع إذا أصبحت ملكية وسائل الإنتاج جماعية ؟ لا يعود « القادة » هم أنفسهم : يتحى « الرأسماليون » لملأ أمام « العمال » - أو بالأحرى أمام ممثليهم السياسيين أو النقابيين . ولكن هل يتوقف المنفذون عن أن يهتوا في أدوار بولقي ؟ وهل يتوقف التمييز بين « المنفذين » و« الآخرين » إذا أصبحت وحدات الإنتاج مجموعات ذات إدارة ذاتية ؟ تتطلب النشاطات الانتاجية تنسيقاً للمؤهلات التقنية والإدارية والتجارية . إن إدارة المشاريع ، حتى لو سميت « مجموعات ذات إدارة ذاتية » ومتحررة في أن معاً من إشراف المالكين ، والسوى والدولة ، تتطلب مؤهلات ومصالح ودوافع ، لا شيء يضمن أن تكون موزعة بالتساوي وأن يكون من السهل التنسيق فيما بينها . وهكذا فإن التمييز بين المنفذين « الآخرين » يملك كل الفرص للظهور مجدداً بشكل آخر ، حتى ولو تسمى المنفذون « الداعلة » و« الآخرون » « معوصين » .

يقوم إذن الإكراه الأول المرتبط بتقسيم العمل في فصل مهام التمييز عن المهام الأخرى لانتاجية . ولكن هذا الإكراه يمكن تديره ، مثلاً بحس مدعوون للاقتضاء ، عندما نفكر بنوع

« الفاعل » وبملاقاتهم مع « المتعدين ». تساهم طبيعة هذه العلاقة في وصف تقسيم العمل . في الوضع التaylorي الأولي تكون هذه العلاقة علاقة توجبه ومراقبة . اليوم ، وبالنسبة لعدد متزايد من المهام ، يطلب من بعض المتعدين مستوى عال من الكفاءة والإطلاع . وبسبب مؤهلاتهم ، يعرف لهم إذن بعض المفاضل من الاستقلال . لا بل أحياناً ، تكون مبادرتهم مطلوبة . ولكن ، إذا أصبح بعض الموظفين أكثر تأهيلاً ، فلا ينجم عن ذلك أنهم أصبحوا جميعاً مخططين أو مصممين . لقد ارتفع مستوى مشاركتهم ، ولكن فيما يتعلق بمساهمة محتملة في مسؤوليات القرار ، ليس حتى مؤكداً أن هؤلاء المتعدين حتى المؤهلين بشكل أفضل ، يتمتعون بذلك كثيراً . إن الأكتلاف الاجتماعية المرتبطة بالمساهمة (في الوقت ، وفي المسؤولية) تفهم غالباً على أنها شراك لا يقبل المتعدون بصفتهم الفردية بأن يتركوا أنفسهم يسجنون فيها على حساب حريتهم . كما إن المشاركة تشجب غالباً من قبل التنظيمات النقيية باعتبارها محاولة « للحدود » و« الاسئلة » من قبل الراساليين .

إن التمييز بين « المتعدين » و« الآخرين » يكون أفضل احتمالاً بقدر ما يكون « الآخرون » أقل ظهوراً ولا يتصرفون مثل حراس السجون ، ولكنهم يقومون بأدوار الخبراء والمستشارين . وعند الاقتضاء الوسطاء ، بين الرفقاء المتواجدين في عملية الإنتاج . ثمة صعوبة خاصة في تحمل هذه الأدوار ، ولا ينبغي توقع أن تستقل سلطة حير ما وأن يعترف به بسهولة . كان ذلك ما أدركه دوركهيلم معصوم عندما رأى في «Moralisation des relations professionnelles» (أي ، العلاقات بين مختلف الفئات المعنية في عملية الإنتاج) الوسيلة المفضلة ، وإثما الأكثر فعالية في النهاية ، بمواجهة محاطر القومى الاجتماعية التي يتضمنها تقسيم العمل .

- BIBLIOGRAPHIE. — BENDIX, R., *Work and authority in industry*, New York, Wiley, 1966. — DELAMOTTE, Y., *Recherches en vue d'une organisation plus humaine du travail industriel*, Paris, La Documentation française, 1972. — DURKHEIM, E., *De la division du travail*¹. — FRIEDMAN, G., *Problèmes humains du machinisme industriel*, Paris, Gallimard, 1946; *Où va le travail humain?*, Paris, Gallimard, 1950, éd. rev. et augm., 1963, *Le travail en mystère*, Paris, Gallimard, 1964. — GONZ, A. (red.), *Critique de la division du travail*, Paris, Seuil, 1973. — MARX, K., *Le capital*². — MAYO, O., *The human problem of an industrial civilization*, New York, Macmillan, 1933; New York, Viking Press, 1960. — MONTMOLLIN, M. de, *Le taylorisme à visage humain*, Paris, PUF, 1981. — NAVILLE, P. et al., *L'automatisme et le travail humain*, Paris, CNRS, 1961. — SAINSAULIEU, R., *L'identité au travail*, Paris, Presses de la Fondation nationale des Sciences politiques, 1977. — SAVALL, H., *Enrichir le travail humain - l'évolution humaine*, Paris, Dunod, 1978. — SMITH, A., *An inquiry into the nature and causes of the wealth of nations*, Londres, W. Strahan & T. Cadell, 1776, Oxford, Clarendon Press, 1976. Trad. partielle : *Recherches sur la nature et les causes de la richesse des nations - les grands thèmes*, Paris, Gallimard, 1976. — SPENCER, H., *The principles of sociology - quarterly serial*, New York, D. Appleton, 1874-1875; 3^e éd. rev. et élargie, 1891, 3 vol., *Principles of sociology (selected)*, Londres, Macmillan, 1966. Trad. : *Principes de sociologie*, Paris, F. Alcan, 4 vol., 1882-1887. — TAYLOR, F. W., *Shop management*, New York, Harper & Brothers, 1911. — TRIST, E., « Toward a postindustrial culture », in DURKHEIM, R. (red.), *Handbook of work, organization and society*, Chicago, Rand McNally, 1976.

التقليد

Tradition

إن استعمال القريبن التقليد والحداثة شائع جداً لدى المؤلفين الذين يعالجون التطور الاقتصادي والسياسي . وتقام مواجهة بين « المجتمعات التقليدية » و « المجتمعات الحديثة » بواسطة عدد معين من السمات ، يبدو الاتفاق حول ملامحتها كاملاً تقريباً . يتضمن الجميع أن إنتاجية العمل في ألمانيا أقوى مما هي عليه في ميلة لمزونية . أما فيما يتعلق طبيعة التواصل الرمزي ، يقول البعض إن « المجتمعات التقليدية » هي غمضات هون كتابة ، في حين أن المجتمعات الحديثة ، لا تلمس فيها الكتابة على مطلق واسع وحسب ، وإنما تسهل ومثل الاتصال الجماهيري ، مثل المطبعة ، حتى لا نقول شيئاً عن وسائل الاعلام للمسوحة والرئية ، الانتقال السريع للأفكار ، كما للمعلومات الأكثر ابتدأ والأكثر يومية . ولكن مع الأسف ، إن وجود أو غياب الكتابة (التي تشكل مع ذلك معياراً مبهماً بسبب تعدد الكتابات : الكتابة التصويرية والمبروغلبية والأحرف الأبجدية) ليس معياراً وحيد المعنى بما أن الكثير من المجتمعات التي تعرف الكتابة هي كذلك « غير حديثة » .

يفقد التعارض بين التقليد والحداثة كثيراً من قيمته عندما يسمي إلى تحديد محتواه مما يتعدى روحي السمات اللذين ذكرناهما . ومقدار ما يحكم غالباً على مجتمعات بأنها امطناعية وعاسدة ، فإن التي سبقتها تعتبر قريبة من حالة الطبيعة ، فالطغوت فيها إذن أقل مما هو عليه في مجتمعاتنا الحديثة . كان تراكم رأس المال صعباً فيها ، ومستوى الاستهلاك يلاقي عناء كبيراً ليستقر فوق مستوى القوت والفرار بين الأغني والأفقر كان يحصر في حدود أكثر صيفاً بكثير . ولكن إذا كان الأمر كذلك في قبيلة اسلروبية يمكن جمعها بأنها « تقليدية » ، فليس الأمر كذلك في مصر الفرعنة ، وهي مجتمع مملوت حداثاً مع أنه ليس حديثاً . كما أن مجتمعاتنا انشكي مها علناً بصفتها اوليمرشي (قد تكون نخبة من السلطة فيها قادرة على إعادة انتاج سيطرتها الى ما لا نهاية) ، بينما تظهر المجتمعات التي سبقت العصر الحديث أكثر ديموقراطية ، ولكن إذا كانت القبيلة الاماروبية يمكن أن تسمى ديموقراطية ، فإن مصر لو بابل التي ليست غمضات حديثة هي أيضاً أقل ديموقراطية من الولايات المتحدة أو فرنسا المعاصرة . فالتعارض بين الحداثة والتقليد ليس له معان كثيرة لأن مجموعة المجتمعات التقليدية التي تجمع البورورو^(١) وروما وأثينا هي حقاً غير محددة كثيراً .

أخيراً ، يفقد مفهوم المجتمع التقليدي كل دقة إذا سمحنا إلى أن يجعل منه مرحلة مميزة ومنسجمة ، قد تمر من خلالها بالضرورة جميع المجتمعات في مسيرتها الى الحداثة . وبالفعل تختلط ، تحت هذه التسمية الوحيدة ، أشكال اجتماعية مختلفة جذرياً . بماد، تشترك المجتمعات البدائية من جهة ، وبينيف وبديل وروما وامبراطورية روما الجرمانية المقدسة من جهة أخرى . لقد رأى روسو جيداً أنه في مرحلة سابقة لمجتمعاتنا الخاصة ، حصل انقلاب حاسم في تاريخ

(١) البورورو هم عدد البرلريل الذي يمشون جوب مقرر عروسو (الترحم)

للمجتمعات الانسانية ، مع نشوء الملكية الخاصة . ولكنه نجيب تماماً التأكيد بان جميع المجتمعات كانت قد مرت في هذا المحدث ، في لحظة تاريخية عامة للتحديد . في شتى الأحوال ، يحصل انحلال الجماعة البدائية ، قبل فترة طويلة من بروز الأشكال الحديثة للتظيم الاجتماعي والاقتصادي ، للتميزة بتناحية عالية وتواصل اجتماعي عوي . فضلاً عن ذلك ، تظهر بين الامبراطوريات السابقة للحداثة ، الفجوة على إحصاء أعداد كبيرة من السكان للتناظرين جداً الى سلطة واحدة ، الفوارق الجبررة جداً ، مما يتعلق بمفهوم هذه السلطة وشرعيتها . كانت روسيا لحارس هيبتها باسم قانون ، ليس لديه شيئاً مشتركاً كثيراً مع المفاهيم الباهلة . إن ما يسمح بإدخال هذه المجتمعات للتسوية حدة في المضة نفسها ، ليس إحد وجود سمات مشتركة ، وإنما غياب بعض السمات ، مثل الانتاجية القوية للعمل واتساع التبادل بين الأشخاص وشيوعه ، التي تخلص بها بصورة عامة المجتمعات الحديثة . وبمعايير أخرى ، إن مفهوم للمجتمع التقليدي لا يشكل خطأ فريداً واحداً مستطيع بواسطته تحديد هوية مجموعة من المجتمعات الميرة بوصرح من تلك التي لا تمت بصلة الى هذا النمط .

مع ذلك ، إذا لم يكن مفهوم المجتمع التقليدي معانٍ كثيرة ، فإن التقليد له معنى واحد ، إذا لم يكن له عدة معانٍ ، يكون محلها مفيداً جداً لعالم الاجتماع . يمكننا الكلام على التقليد بالنسبة لعدد كبير من التصرفات الاجتماعية المختلفة جداً والمائلة لأن تحصل في المجتمعات الأكثر تنوعاً ، وربما الأكثر حداثة . فهي كل مرة تلمسك أو مراعي طريقة للحيلة أو العمل أو الشعور ، بحجة أنه هكذا تم التصرف دوماً ، يمكننا الكلام على التقليد . إن عبارتي حرف القدماء والمعلم قال ذلك تعبر عن هذا الخضوع لسلطة الماضي . إنه يتحد في الأغلب شكل القبول الضمني والسابق للتأمل تقريباً وهكذا عندما يتعلم الانكليزي القيادة ، يضع سيارته في الساحة الشمالية للطريق أو أنما تضع السكن والشركة الى يمين وشمال الصحي . لكن هذين المثالين ليسا متعددين . وبالمعمل ، إذا أخذ من شاب انكليزي ، مسافر الى فرنسا ، نزوة السفر الى البسار ، فإن رجل الشرطة يبعده الى الطريق الصحيح (أي الى اليمين) مطلقاً عليه العقوبات التي يلحظها القانون ، في حين لو وصفت شركتي الى يمين الصحي ومكبتي الى شماله . فإن هذه المخالفة للعادات المحسة لا تؤدي الى تدخل القاضي ورجل الشرطة ، إنما نوحى فقط بأنني لم أأداب بشكل مناسب . هذا إذا لم نمر دون أن يلحظها أحد

إذا افطنا الانشاء الى العوارق التي تفصل بين العادة والعرف ، ملاحظ أنه إذا لم يكن ممكناً تحريك أية عضوية قانونية دفاعاً عن العادة فإن احترام العرف إلزامي . وملحظ كذلك أن العادات المحسة يمكن أن تتعلق إما بالبدن وإما بالأخلاق والأداب المحسة . إذا ارتدبت ملابس ذات ألوان صارخة ، يقال أن المذوق يقصني ؛ وإذا جاوزت بمطابقة على سؤال غير مناسب ، يقال أن الإحساس يقصني . إن التواضع بين نصري والتوصفات الاجتماعية تؤمنه تارة العقوبات التي تتعلق بمخالفة قواعد اللوق ، وطوراً تلك التي ترائق عرق الآداب المحسة ، ولكن في المجالين ، حتى ولو لم يكن للإدانة التساوة نفسها ولو لم تتر العقوبات نفسها ، فإن ما هو مدان ، هو المجهل أو

الحق الذي أظهرته بحدود طرق العمل والعيش والشعور أو التفكير ، التي يكون من غير المناسب عادة ، التمرس لها .

يفهم فيبر (Weber) في تصنيفه الثلاثي لأشكال المشروعية ، مكاناً للتقليد . لقد أشار بشكل مناسب جداً إلى أهمية ما يحصل من تلفاته في الممارسات والتصرفات الاجتماعية : « لقد فعلوا هكذا دائماً » ، النح . فالتقليد بهذا المفهوم هو شكل الامتثال السابق للتأمل . وإن ما يبقى عامساً في مفهومه ، هو العلاقة بين شكل الممارسة ومضمونها . أولاً ، يمكن لتقليد أن يتغير عبر الزمن . ولكن مضمونه يتطور ، هل يمكن لشكله أن يقتصر على الخوض للمحض ؟ وهل في مجرد الاستناد إلى الماضي ، وإلى سلطة الأجداد ، بضمي الشرعية هي ممارسة تقليدية معينة ؟ أو هل ينبغي كذلك ، سبب ما يلزمنا به أو ما يوحى لنا ، اتباع هذا التقليد للتغير باستمرار ؟ إن عدم الاعتبار الذي نظره فلاسفة الأنوار إلى التقليد يعود إلى أنه لم يكن بالنسبة لهم شيئاً غير الطاعة العمياء إلى مجموعة من الحكم المأهولة والمثالية أو المناقصة صراحة للطبيعة ، والتي لا تملك شيئاً سوى كونها آتية من المصور الغائبة . يراجع التقليديون (بورك Burke - على سبيل المثال) هذه النظرة العقلانية ، بمفهوم مختلف تماماً . وقد بدأ بورك بالاعتراض أن التقاليد ، والقدون ، بمقدار ما يندمج بها ، تجد أصلها في المصالح والأحكام المسبقة . ولكن بورك يتساءل عما إذا كان في عهده كبير من الحالات ، يمكن معايير أفضل من أحكامها المسبقة ومعالجتها لكي تقرر ، وخصوصاً إذا كانت قد تدهورت وتصلبت بفعل آثر المصور ؟ إذا تبجنا تحليل بورك ، فإن ما يعطي تقليداً معيناً وريته وملاءمته ، ليس فقط كونه يؤمن بالمحافظة على الماضي باعتباره حاضراً وحسب ، وإنما كونه يسمح جريئاً على الأقل ، بفصل عدد معين من الإجراءات الانتقائية . التحول إلى خبرة وإلى حكمية ، يقتضي إذن أن نحل محل المفهوم الساري للتقليد ، الذي يشير إلى جوانب إعادة الانتاج حصراً ، المفهوم الذي يأخذ بالحسبان كذلك الجوانب الانتقائية وبالتالي التقييمية ، وبخاصة التطورية . وما يهم إذن ، ليس فقط التقليد بصفته شيئاً قائماً وإنما الطريقة التي صوغ بها . فالتقليد ، ليس ماضياً لا يقوى عليه العقل والتفكير ، بل هي علينا بكلكتة ، وإنما هو مسيرة تتشكل بوساطتها تجربة حية وقابلة للتكيف .

من الطبيعي أن الأنواع المختلفة للتقاليد تتشكل وفقاً لأصول مختلفة : إن أقدم المائدة لا تتشكل بالطريقة نفسها التي تتشكل فيها القواعد التي تحكم الارتقاء إلى عرش انتكثرا . يقتضي إذن التمييز بين عدة أنواع من التقاليد ، حسب الطريقة التي تتشكل بها . في حالة أولى يمكن الحديث عن الترسخ . إننا نتعلم دون جهد ، عبر الملاحظة ، أن نكون الإبن البكر ، وذلك بوضع أفداسنا تقريباً من طريقة . فالمعدي من المعارف المحرمة - المهارة أو المهارة اليومية - تكتسب بهذه الطريقة . ولكننا معالي غالباً بسمة التكرار وإعادة الانتاج لهذا النمط من الاكتساب . وبالتحديد ، إن كل تقليد ، كونه لا يعالج بصفته « برنامجاً » يقتضي تنميته عدداً غير منته من النسخ ، يكون قابلاً لتفسيرات متنوعة ، وهو يتضمن إذن بعض التفسيرية . بما أنه كل تفسير يحمل الطابع المميز للمترجم . فضلاً عن ذلك ، حتى ولو بدأ المترجم ، في تدربه عن تقليد معين ، سلباً لإزاء نموذج ، فإنه يجد نفسه متورطاً في علاقة من النشاط الاجتماعي المتبادل إزاء البكر أو

المعنى . لا يمكن إذن اعتبار الترسخ عملية مطابقة آلية دقيقة على غرار تلك التي كان يفرضها على الناس سرير بروكوس^(١) (Proclus) الشهير . إن أقل ما يمكن فعله هنا ، هو الكلام مع بياجي (Piaget) ، ليس فقط عن التكيف مع نموذج معين ، وإنما قبل هذا النموذج ، الذي يحده هكذا سائراً ، وربما أعيد تحديده ، في هذه أو تلك من سياقه ، نتيجة لمجهود التدرب

في مواجهة هذا الرئي ، الذي لا يعتبر أن جميع التقاليد مكتسبة بناء لنموذج الترسخ ، يمكننا الاعتراض بأنها ، في نهاية الأمر ، تنطوي حتماً على « قاذح مثالية » - القوالب التي يضعها العقل الباطني الحياضي تقريباً تحت تصرفنا لتعطي معنى لفضاء ما هو يومي . إن التقاليد - سواء ملأت الأمر بالحكايات أو بالممارسات ، بالمخارقات أو بالطقوس - تعيد بالنسبة لكل واحد منا ، ولكل مجتمع ، إحياء حوادث مصير لا يتبدل . وقد نكرر لدرجة مرهقة الفترات الحاسمة لمصير مشترك وفاة الأب ، المواجهة ، ثم التوافق بين الأخوة ، الخ . ووعظاً لهذه الفكرة ، ليست التقاليد ، أي الممارسات المؤسساتية فيها تحويه من إكراه وقولية ، شيئاً أحر أكثر من التعبير الاسقاطي من الأنا - المثاليه .

بالإضافة إلى الصعوبات الدائمة لوجهة النظر هذه ، فإنها لا تقيم أي وزن لطريقة أخرى مختلفة كثيراً . تشكل بواسطتها التقاليد . على جانب هذا الإسقاط أو إعادة الإنتاج هذه ، إنطلاقاً من قوالب عبر زمنية ، يقتضي أن نرى في التقليد عملية تفسير . ولكن من يقول بالتفسير لا يقول بالضرورة بالتفويل . يطبق ويكور (Kierke) هذه العبارة في ثلاثة مجالات . عمل الترجمان الذي يترجم إلى لغة منمنع لا يفهم لغة المتحدث ، استرجاع المحلل النفسي لمعنى الأحلام ، الخلق الفني - أو نصيره . هل هذه الأمثلة الثلاثة منسجمة ؟ إن العبارة المعجمية بين «Chien» و«Dog» ، ليست من الطبيعة نفسها للعلاقة بين المحتوى الظاهر للحلم ومحتواه الكامن . ولكن المعاني حصراً ، الذي ، عندما يريد أن يحل قضية ، يقيم قراره على القيلس بين هذه القضية والطريقة التي حلت بها سابقاً الراعات المشابهة ، ليس مؤولاً مثل شرح نوستراداموس (Nostradamus) أو زهر (Zohar) . ولا شيء يبرهننا على اعتبار أن التقليد هو في جوهره باطني .

إن الطريقة التصيرية هي في قلب القانون العام الانكليزي أو الأمريكي ، الذي يشكل قانوناً عاماً ، أعد من قبل اختصاصيين في الحقوق ، عملوا تحت مراقبة أو تحت ضغط الجمهور . للقانون العام (Common Law) ليس طريقة للقرار وحسب وإنما طريقة للتفكير (وبالتالي للتبرير) يعني أن يستجيب لمتطلبات صريحة جداً . أولاً ، القانون العام هو قانون للجميع ، والمحاكم التي تعمل وفقاً لإبدائه تتبرع عن أحكام التي ترفع إليها القضايا المتعمقة بحثاً معينة من المتقاضين (على سبيل المثال ، البلاد ورجال الكنيسة في قضاء النظام القديم) وبمعارضة تستحق لغت الانتكاه . يوجد إذن قانون عربي ذات إجماع شمولي . يخالف إلى ذلك أن القانون العام هو

(١) مرادف يوناني هو «الطبع طرق كد» يرسن مصححاً ومعدل . حينئذ هم على سرير وبعد أن يصبروا لخطوب المراتهم وفقاً للمعنى السريري . (الترجم) .

فأنود قلتم على الفعل إذ حتى ولو أثبتت سلفه، فالسابقة لا تساوي سوى برهان أي أنها في الـ معاً سببية (عما أنها ليست سوى حالة واحدة)، ولكنها شمولية كذلك (بأنها تسمح بمقارنات وتصل بمعالجة بواسطة سادى، عامة)

إن نمط تشكل التقليد يظهر بظهورين يتم إعمالها غالباً جداً . أولاً ، إن التقاليد تتطور . وأبعد من أن يخلص التقليد إلى أشدودة ملحمة عن الأحوال والأعمال تستمد من الماضي ضابقتها الشرعية الوحيدة ، فإنه يظهر بصفته النواة الصلبة للأفضليات والممارسات الراسخة . إن تماسك هذه النواة لا يحمي التقليد من مخاطر الضجر والاضلال ، ولا من وهود الإنزواء والانفتاح . ذلك أن النواة المذكورة هي نفسها معقدة . ليس نمط تقليد متكامل تماماً أو ، ومن باب أولى ، متانسق تماماً ، كما يوحي بذلك التحليل الأكثر إيجازاً لكن ثقافة سياسية . وقد شهد شيلز (Shils) على نوع من التقاليد ، التي يدعي الاتياء إليها المتفانون ، ومقدار ما تكون هذه التقاليد المختلفة حاضرة في وقت واحد ، في الحقل الثقافي نفسه ، يمكننا أن نرى فيه الدليل على أن كل تقليد ، بمقدار ما هو متورط في علاقة مجابهة أو تكامل ، يكون معقداً إذا لم يكن مركباً من جهة أخرى ، إنه يجمع ، في نموعة غير مستقرة ، التوجه المساواتي والتوجه الليبرالي الذي يندومع ذلك أن نمط اعترافاً بنوع من الأولوية له . ولقد قدم فلتش بين الدين بصرون ، مثل ويسمن (Kreman) على القطيعة التي كانت قد أدخلت إلى الثقافة الأمريكية بواسطة مجتمع الاستهلاك ، وبين الدين يشيرون ، مثل ليهست (Lipset) وپيرسونز (Parsons) إلى استمرار النواة الصلبة ، التي كشف عنها توكبيل (Toqueville) وهون الدخول في هذه المداولة ، لن نبقى الإشارة إلى ميزة أساسية لكل تقليد حي وهو كونه يقيم استمرارية بين الحلف المتتالية للتزيح معه . ولكن هذه الاستمرارية ليست من نوع إعادة الاتاج البيولوجي ولا من نوع التكرار البسيكولوجي عبر العودة غير المحدودة لنفس المواضيع الخيالية .

- BERNHARDT. BURKE, E., *Reflections on the Revolution in France and on the proceedings in certain societies in London relative to that event*, Londres, J. Dodale, 1789, Harmondsworth, Penguin Books, 1969. Trad. - *Reflexions sur la Révolution de France et sur les procédés de certaines sociétés à Londres relatives à cet événement*, Paris, Nouvelle Librairie nationale, 1912. — EISENSTADT, S. N., *Tradition, change and modernity*, New York, Londres, J. Wiley, 1973. — FRETUD, S., *Toten und Tabu*, Leipzig, Vienne, H. Meller, 1913. Trad. - *Totem et tabou, interprétation par la psychanalyse de la vie sociale des peuples primitifs*, Paris, Payot, 1947, 1973. — FULLER, L. L., *Anatomy of the law*, New York, Mentor Books, 1969. — LASLETT, P., *The world we have lost*, Londres, Methuen, 1965, 1971. Trad. - *Un monde que nous avons perdu : famille, communauté et structure sociale dans l'Angleterre pré-industrielle*, Paris, Flammarion, 1969. — LIPSET, S. M., *The first new nation : the United States in historical and comparative perspective*, New York, Basic Books, 1963, Londres, Heinemann, 1964. — PIAGET, J., *La psychologie de l'intelligence*, Paris, A. Colin, 1947, 1952. — RICHARD, P., *De l'interprétation : essai sur Freud*, Paris, Seuil, 1965. — RICHMAN, D. et al., *The lonely crowd : a study of the changing american character*, New Haven, Yale Univ. Press, 1950. Trad. - *La foule solitaire*, Paris, Armand, 1964. — SHILS, E., *The intellectual and the powers, and other essays*, Chicago, The Univ. of Chicago Press, 1972. — TOQUEVILLE, A. de, *L'Ancien Régime et la Révolution*. — WEBER, M., *Economy and society*.

التظيم

Organisation

إن التنظيم يعني في الاستعمال العام ، وضع نوع من الطام في محرو من الموارد المختلفة لكي تجعل منها أداة أو آلة في خدمة إرادة تسمى الى تحقيق مشروع معين . وإن تنظيم مجموعة من الرجال لكي يجعل منها جزءاً من جيش ما ، يعني أن يقسم بينهم تراتبية تجعلهم قادرين على التعاون في تحقيق غاية تشكل القاعدة لعمل كل واحد منهم ، حتى ولو كان معنى عمله الخاص ونتيجته ترمت أكثر من متدخل . وفي كل تنظيم تطرح في آن واحد قضية التعاون وقضية التراتبية . ولكن أياً يكن الشكل الذي تتخذه التراتبية وأياً تكن الوسيلة التي يتحقق بها التعاون ، فهي ليست عبثية وتمصيفية وحسب . فالتنظيم بأعرافه وإجراءاته بهم ، وفقاً لطرائق خاصة ، تختلف فئات العاملين الذين يشتركون فيه . أو ، إذا أردنا أن نقول الشيء نفسه بمعلومات أخرى ، إن أحد شروط بقاء التنظيم وكذلك فاعليته ، هي قدرته على أن يجذب المشاركين فيه .

لسأ في الحالة التي يكون فيها التنظيم مرادفاً للتعاون . يمكننا أن نذكر قصتين ذات درجة متزايدة من التعقيد . لقد التفت الماصعة شجرة ، فسنت الطريق الموصلة الى حقول بعض المزارعين ، ليس ثمة واحد من بينهم يتمتع بقوة كافية لنقل الشجرة على ظهره . والطريق لن تصبح سالكة إلا إذا ضم الحيران قوتهم الى بعضهم البعض . ومن أجل جعل قوتهم فعالة سيوحى إليهم بإقامة حد أدنى من نظام يقسم العمل فيما بينهم ، إذ سيوكل للرجل ذات المكبيس المريحين مهمة مختلفة عن ذلك الذي يكاد يجرى لنحوه . وحتى يمكننا أن نتخيل أنهم سيبركلون مهمة التنسيق والإشراف إلى أحدهم الذي سيتحد بالمعلومات ويضع خطة العملية ويتحد التذاير الضرورية أثناء العمل ويسمح صلاحية معاقبة المتأخرين عن العمل وعديمي المهارة ، ونشجيع الشيطان والمهرة . هذه المجموعة الصغيرة الجافة لن يحقق هدف مشترك ، حيث تكون الأدوار متدايرة مترسة بشكل مطلقا . لمحاول أن نحصل مثلاً يسمح لنا بالذهاب الى أبعد وتلمس وجود عرض مشترك ، على الرغم من تنوع الأدوار والمصالح الفردية في حكايتنا الأولى ، لم تكن مصلحة الملاحين مثله حلافة . يمكن الافتراض بأنهم تحركوا جميعاً بدافع من الرغبة السلوية لتحرير البحر الى حيوضهم (ولو لا تكن الحال هكذا ، لكنت طرحت مشاكل التمويل وكان على المعنير أكثر من غيرهم أن يهدموا الى المعين بصورة أقل لكي يصل هؤلاء بمساعدتهم) . لأحد الآن مجموعة من الصيادين المحتلمي الأفواق . إنهم جميعاً يرغبون بأكل الطرائد ، ولكن بعضهم يفصل لحم الأران واللبعض الآخر لحم الخنزير البري . فلما أن كل واحد منهم راعب جعراً لحسابه الخاص حتى ينتظر الطريدة التي يختارها ، فإن حظوظ الجميع قوية جداً في أن يحدوا صمر اليدين . وعلى العكس ، إذا هم احتلوا منطقة الصيد بطريقة لم يتركوا فيها ثمرة فإن حظوظ جميع المشاركين في الطرائد . أراب أو حديد بري . تصبح قوية جداً . وذلك بالطبع ، شرط ألا يكون بينهم لاعبون سيتون يطمحون الى امتلاك كل من الغنية أو أن يفرصوا قواعد للتوزيع غير مقبولة . هذه الحكاية الثانية تترى مفهوم للتنظيم في نقطتين أساسيتين . إن العرض الذي قبلت به المجموعة المنظمة ليس بالضرورة . الخيار الأول . لجميع أعضاء التنظيم . ثانياً ، ليس ثمة تنظيم

تكون قاعدة للتوزيع ، فإذلة لأن تعرض فعلياً على المشاركين الشرهين أو غير الشرهات .

إن هذين المتطلبين يشتركان معاً في كونها يعالجان التنظيم بصعته كجهداً غير مشروط . ينسج إدراك التجمع انطلاقاً من العقد أو المشروع الذي ينشأه . فالفلاحون يجتمعون على عرار الصيادين من أجل غاية . وعندما يطعوبها لا يعود لديهم نعمة سبب المتعاون - إلا إذا عادت وطرات الظروف معها ، وإذا انحط المشاركون خلال هذه الفترة سلم الأفضليات نفسه . يتميز التنظيم عن التجمع كون بقاء التنظيم لا يشكل لأعضائه هدفاً وحيداً ولا أولياً دوماً ، وإنما مهماً وذات معنى بالتأكيد . فلا يمكن الخلط بين تنظيم على عرار الجيش العرسي أو الكنيسة الرومانية وتجمع أهالي الدائرة الرابعة عشرة (باريس) للدفاع عن مونمارناس القديم .

ولكن إذا كان علينا أن نحترس من الدمج بين التنظيم والتجمع الاحتيازي ، يقتضي كذلك تحاشي اعتبار كل التنظيمات مجتمعات بالمعنى الواسع للكلمة ، الذي يأخذها فيه الكثيرون من علماء الاجتماع ولا سيما دوركهيم . يعتبر هؤلاء المؤلفون أن المجتمع هو قبل كل شيء مجموعة من الأفراد موحدتين حول قيم مشتركة . إلا أن بعض التنظيمات على الأقل وبخاصة المؤسسات الرأسمالية ، تنشب فيها نزاعات صريحة تماماً تتواجه فيها مختلف فئات المشاركين ، وليس فقط حول انقسام الناتج الجماعي وإنما كذلك حول أولويات التنظيم وعلته ، إلى حد يغلب معه إلى الضول مع دوركهيم أن « الارتباك » هو وضع عادي وشبه شوي . صحيح أن هذه النزاعات تكون أقل عنفاً ويمكن حتى أن تصبح قائمة للتفاوض إذا حصل اتفاق على الأقل فيما يتعلق ببعض مبادئ الأجراء وحسن السلوك ، هذا إذا لم يتعلق بالمقيم ومبادئه الشرعية .

ثمة أشكال من التعاون والتنسيق المختلفة تماماً ، يشار إليها بكلمة التنظيم وحدها . إن الاستبدادية الشرعية هي شكل من التنظيم ، ولكنه يختلف عما هو قائم في مصانع جنرال موتورز . وإن عمال مصانع ريبوليسوا « عبيداً » بالمعنى نفسه الذي كان فيه عمال مصر القديمة الذين أكرهوا على بناء الأهرامات أو صيانة نظام الري المظم في وادي النيل من قبل مهديهم الفرعون . فلا أوليات الإكراه المستعملة ولا المبادئ الشرعية التي يجتنبها لممارستها من نفس الطبيعة . نجد مديعين هكذا إلى التميز بين عدة أنواع من التنظيم وإلى تصنيفها . التنظيمات البيروقراطية والتنظيمات الاقتصادية وما يسمى بالتنظيمات التي لا تهدف إلى الربح .

تتميز الأولى بدقة نظام التسيق . تمنح الأوضاع وفقاً لأصول صريحة « شمولية » الأمر الذي يعني أن جميع المرشحين المتميزين بعدد معين من المواصفات المحددة يمكن أن يتقدموا إلى هذه الوظائف ، وأن الانتقاء يحصل (من حيث المبدأ ، بالطبع) وفقاً لمعايير استحقاقية . فضلاً عن ذلك ، يتميز التنظيم البيروقراطي بطبيعة عابته . فهذه الأخيرة لا يحدد أعضاؤه التنظيم ، وإنما سلطة عليا يمكن أن سميتها سيخية . ليس الجيش هو الذي يحدد سياسة الدفاع الوطني وتعاملات الأمة . وليس الموظفون الكبار في شارع الرهبولي (في باريس) هم الذين يحددون السياسة الاقتصادية للحكومة . والبيروقراطية ليست كذلك نظماً ذات إدارة ذاتية ، حتى ولو لم يأخذ هذه العبارة في الحسنى الواسع للكلمة حيث يتمتع جميع أعضاء التنظيم بسلطة مشاركة موزعة

بالتسوي ، وإنما هم يحددون بطريقة استثنائية الأعراس الخاصة . إن فكرة البيروقراطيات ، حتى ولو كانوا في أعلى الرتب ، هم مضمون هذا الوصف التاسع الذي يجده فيه أهل فكرة البيروقراطيات أنفسهم إزاء السلطات السياسية العليا ، يشير إلى السمة الأدائية لهذه التنظيمات التي يترعرع فيها أن تشكل أدوات أو آلات يدير أيدي السياسات . صحيح أن بيروقراطي الرتب العليا يسعون غالباً إلى التخليص من رقابة المسؤل وليس السياسيين ، كما يشمل هؤلاء الأحرار التدخل في مسائل إدارية صرف ، بطرقها ومسائلها . وأخيراً ، يفترض « بحسن سير المرفق » أن يتقدم من رقابة الموظفين . مصلحاً عن أن لا الموظفين ولا عملاء هذا المرفق ، هم ذوو الصلاحية لتحديد قواعد عمله .

تغير سمات هذه التنظيمات الاقتصادية التي تعتبر المؤسسة الاقتصادية معطى ، عن التنظيمات البيروقراطية . في البيروقراطيات عالياً ما يبلغ التدرج في الأوصاف درجة عالية من التعقيد . وتتولد تدرجه ، الطبقات ، في أن واحد من الرتبة في التميز ومن مبدأ « مرقى تسد » الذي يطقه القادة . ولكن مهما تعددت الفئات والدرجات يفس نظام التدرج الاجتماعي موحداً نظرياً حول مبدأ استعماي للتوظيف والترقي . ليس الأمر كذلك في حالة المشاريع الرأسمالية فالكون والاطر والعمال لا يشكلون طبقات . وفي حين أن متطلبات « الخدمة العامة » في البيروقراطيات تمثل بحاسة مبدأ مشروطاً معترفاً به بصورة عامة ، من قبل جميع الطبقات ، وإن لم يكن إلا من طرف اليسار ، فإن « الخير العام » للمؤسسة الاقتصادية ليس له للمعنى نفسه بالنسبة للرأسماليين وبالنسبة للعمال ، ومن المرجح ألا يكون له أي معنى بالنسبة للعدد الأكبر من هؤلاء الأحرار .

يمكننا أخيراً معاملة التنظيمات البيروقراطية والتنظيمات الاقتصادية عبر الطريقة التي تمسول بواسطتها . كل تنظيم يستهلك عدداً معيناً من الثمرات (موطعون ، تجهيزات ومواد أولية ورسامين مادية ومالية على المدى القصير والطويل) التي عليه أن يحصل عليها . إلا أن التنظيمات البيروقراطية ليس مفروضاً فيها أن « تحقق مداخيل كافية لها » . ليس لها أن تحصل على مقابل التمويل الذي تحتاجه بشكل ودرجات تدفع إثر صعقات في السوق . فهذه الثمرات تخص لها بقرار في الميزانية من قبل السلطة السياسية . ولكن هذه المقابلة يقتضي عدم المعالاة فيها . فالكثير من المؤسسات الخاصة تحصل على جزء من ودرجاتها من الاعترافات العامة أو المساعدات . ولدى الكثير من البيروقراطيات موارد خاصة تؤمن لها نوعاً من الاستقلال الذاتي إزاء السلطة السياسية . ولكن طريقة الحصول على القسم الأساسي من الموارد تخضع في الحالتين إلى منطقتين مختلفتين تماماً .

إن ما يسمى بالتنظيمات التي لا تحقق ربحاً تتميز عن غطى التنظيم الذين وصفتها . فحتى لو لم يكن ما تقدمه إلى الجمهور من خدمات وإنتاج ليس مجدياً ، فلها أن تستمر دوماً بمرور الكلمة . إنما لأن حجم الكلمة من المستبعد صعب جداً ، وإنما لأن الإنتاج المقدم أو الخدمة المؤداة ليس لها ثمن . ثمة تمييز يستحضر بشكل جيد تقريباً مجموع هذه المصاعب - ألا وهو الخدمة خارج السوق . ولكن لا ينجم عن عدم إمكانية تقديم هذه الخدمات تبعاً لمناطق التبادل

التجاري ، أنه ينبغي أن نتج وفقاً لأصول القنصيات البيروغرافية . ويمكن أن يدفع مستهلكو التربة والصحة الى صوغ طلبات متبايزة لا يمكن أن يتم إشباعها في الإطار المنتظم المرافق العامة المركزية الكبرى . من جهة أخرى ، لا يسمح متجوه التربة والصحة (الأطباء يعملون في القطاع الاستشفائي) بأن تحركهم السلطات التسلسلية أو المرافق المالية كلها يتحرك المجنون بلمرة قلاتهم . وما يميز التنظيمات المكلفة بإنتاج وإدارة الخدمات العامة ، هو أنها لا يمكن أن تخضع لمعيار الملاحة للدقيق ، كما لا يمكن أن تدار حسب المحى البيروقراطية التسلسلية والموحدة . هذه الأنواع من التنظيمات تنبذ إذن عن الصورة الفيسرية ، بمقدار ما تنبذ عن نموذج المشروع الرأسمالي

مع ذلك ، نترك كل التنظيمات ببعض السمات الأساسية التي يقتضيها إشباعها . فلديها جميعها بنى متبايزة بدرجات متنوعة . فالعناصر التي تنسق نشاطاتهم لا يحتلون فقط مراكز متميزة ترتيبياً ، وإنما يختلف هؤلاء العناصر في حياتهم الخاصة ، بالتأهيل الذي تلقوه ، وبالطريقة التي يشغلون بها أوقات فراغهم ، وبماتألمهم أن يثبت احتياجه محزنة تقريباً الواحدة بالسبب للأخرى . إن تماسك التنظيم إذن لا يرتبط فقط بما يجري في داخله وإنما كذلك بما يفعله أو يكونه أعضاؤه خارجها . وإن التمايز الداخلي للتنظيمات يجب على الضغط الخاص بمواصلة متروعة جداً . ولكن يقتضي البدء بالإشارة إلى أهمية هذا التمايز الذي يتعد أشكالاً متميزة وفقاً لنمط التنظيم للمعي . فهي البيروقراطيات ، أشار كروزيه Crozier الى تعددية الطبقات المعقدة والصفات التي يتورع عليها الموظفون . إن كل فئة من الموظفين تدافع بشراسة عن « حقوقها المكتسبة » ، وتعتمد السلطة التسلسلية من جانبها بطريقة فعالة تقريباً الى سياسة « فرق تسد » . وفيما يتعلق بالمشايخ الرأسمالية تظهر أكثر فأكثر عبر عابله للتطبيق ، الصورة الثابتة التي نرسم احترام عملها (أي المشاريع) الى المواجهة بين البروليتاريين والرأسماليين . إن رأسمالي الأرض الأسطورية ، ذلك الإنسان الفائد الذي كان في آن معاً مالكا ورئيساً للموظفين ومديراً للاستراح أغل مكانه لثلاث عديدة متميزة بوصوح ، وحتى متصارعة أحياناً . المهتمسون والمنظمون ، والممولون ، وكذلك خارج المشروع مع أنهم يلقون بوزهم فيه . كلصرفيين (دائنين يقدمون الفروض القصيرة الأجل) أو المستثمرين الذين يملكون حصصاً في رأسمال المشروع - دون أن يكون شيئاً من حامل الأسهم الصغير المحكومين غالباً بالآ يكونوا سوى شركاء موهين (sleeping partners) أما البروليتاريي المحرومين من استعجاب كفاءاته والمنتمل والمحكوم ، حتى ولو كانتك . سبب وجهة أنه الخفى تماماً ، من المؤكد أنه لم يعد يدمج مع الأجير . فأكثرة اجراء المشاريع الرأسمالية ليسوا اليوم لا رأسماليين ولا بروليتاريين في المعنى القديم للماركسيه .

يمكن أن نقيم الصلة بين كون كل تنظيم ، وحتى المشروع الرأسمالي ، يتضح بسبب ليس فقط متبايزة وإنما تعددية ، وكون التنظيمات إئتلافات مسب تافرها . يحسم عن ذلك أن السلوك التنظيمي هو سلوك استراتيجي . هذا التصير لا يعني أن التنظيم ليس سوى ساحة معركة ولا أن أعضاء التنظيم يتصرفون جميعهم ودوماً ككلايين عقلايين . طالوهذات تكون ذات طبيعة وأهمية مختلفين كثيراً حسب الطبقات واللاعبين يكونون مختلفين جداً في المعلومات والحوافز والتأسك

والمصالية في تعريف الأغراض الجماعية ووصفها موضع التنفيذ ، كما يكون لمختلف المشاركين ومختلف الطبقات ورماً متصوفاً جداً . فالعض يك أكثر من الآخرين ويتكرر أكبر . ولكن على المدى الطويل ، ليست التنظيمات اختلافات مصالح متناقضة بحدوث في صراعات ملذبة لأحد الفريقين . فلو كان دوماً كسب فئة معينة أو طبقة معينة مقابل دين كل المجموعات الأخرى لكانت حياة التنظيم حرباً أهلية . ولو كان هذا الكسب مفتعلاً دوماً على حساب الطبقة نفسها ، يكون الخروج (العيف أو المفاوض) هو الاستمرار الوحيد للمستقلين .

أما فيما يتعلق بالجبهة السياسية للتنظيمات ، فهي في آن واحد أوليغارشية وديموقراطية . فالظواهر السياسية المعنى الواسع للكلمة (ظهور قادة ومسؤولين يمارسون للتمدين) تكون أبرز بعدد ما تكون التنظيمات انتلافية . حتى لو كان موضع السلطة صعباً إلى جانب حد السلطة المحدد في الخطة العضوية ، توجد في غالب الأحيان تراتيبات مؤلفة (. ثمة مجال دوماً للنسأل حول كل تنظيم ، من هم قادته أو مسؤوؤه وكيف يمارسون مسؤولياتهم . فهم لا يشكلون أبداً إلا جزءاً عبيلاً من الموظفين ، وحتى إذا كانوا معينين وفقاً لأصول انتخابية ، فإنهم لا يسمونهم أبداً شكل ملائم . ولكن دعاء القانون الحدي للأوليغارشية يستخرجون نعميات تخصية من هذه الواقعة الأكيدة التي لا تتعلق بندرة المواهب وحسب وإنما بالطبيعة نفسها للأمر والقرار . وبالمثل ، إن الأقلية المفرزة لا يتم احتيلها في مجموعة واحدة . فالقائد نفسه الذي يقرر بالنسبة لآخر عليه أن يرضخ للقرارات شخص ثالث . فضلاً عن ذلك ، ليس التمييز بين التمدين والقادة مطلقاً ، طالما أن هناك اتفاق معين للأدوار وحتى لأوضاع الخصص والنسبة ، وأن القادة نامون بشكل من الأشكال للتمدين . إن رفض المساعدة والتعريب والتغيب والإصرار التناطحي ، تظهر ضرورة التنازل ولو احرثي للتمدين مع أعراس التنظيم والمسؤولين المكلفين بتأمين تعيدها . وإن الأشكال المختلفة للمشاركة تعبر بكثير أو قليل من التوفيق عن هذه الحاجة إلى الديمقراطية في حكم التنظيمات ، أكثر بكثير مما تؤمن تخفيفها بها .

وأخيراً ، إن التنظيمات هي أنظمة مفتوحة . يقتضي أن نفهم من ذلك أن عملها لا يرتبط بشروط داخلية مثل البنية التفسلية وحسب ، وإنما كذلك بمبادلات التنظيم مع البيئة الخارجية . هذه المبادلات تتعلق بصورة خاصة باختيار الأشخاص وتحويل الموارد الضرورية لعمل التنظيم . تتأثر هذه المبادلات بصورة التنظيم أمام الجمهور ، أو أمام السلطات التي يرتبط بها . فيما يتعلق بالاختيار ، فقد أظهرت أزمة الدعوة البرلمانية ، الشهيرة في الكنيسة الكاثوليكية خطورة التهديد الذي يلقي بثقله على هيئة لم تعد تتجدد . أما فيما يتعلق بالتمويل فالتنظيمات على غرار المشاريع ترتبط بتصفير السوق ، في حين أن البرورغيات العامة تستحصل على مواردها من قرار يصدر عن السلطات السياسية . فالكسب يصادق على نوعية التكيف بين المؤسسة والمحيط . إن الحصة التي تمنح في الميراثية إلى وراثة معينة تعبر عن الأصل جزئياً عن سلطتها السياسية نائبة إلى الوراثة المبررة . الأخرى .

إن كون النظام التنظيمي مفتوحاً على بيئاته المختلفة لا يعني أبداً أن يكون سلبياً تماماً بالنسبة

ها . والتبادل بين التنظيم وبيناته يمر عبر تضاع عبور إلزامية ، تنصرف في أن واحد بصفتها مصاصاً وبصفتها حواجزاً والتي تفتح وتغلق في الاتجاهين . وتتعلق فئة مهمة بشكل خاص من المبادلات في التجديد التغيي . وهي غالباً ما يكون مصدرها خارج للشروع . ولكن يمكن أن تنجم كذلك عن نشاط المجموعات الوظيفية المندجبة في للشروع والمعاملة تحت مسؤولية لرباب العمل . وحتى في هذه الحالة ، يرضى التجديد المتطلبات التي تعبّر عن مصها وتتكون خارج التنظيم .

نمة ميل أحياناً للخلط بين عملية التنظيم وتسبق المهام المتخصصة مع عملية الترشيد . من المؤكد أن هذا التعبير الأخير واسع جداً لا يستطيع معه اعتبار جميع التنظيمات عقلانية واعتبار التنظيم الشكل الوحيد لترشيد الحياة الاجتماعية . هذه الأطروحة التي توحي بعض الأفكار فيسر (Weber) تصطدم بصعوبات جدية . والتنظيمات الحديثة تصبح أكثر فأكثر تعقيداً وفي تعقدها ، يزداد صعوبة فيادتها عقلياً . يمكن فهم التعقيد المتزايد للتنظيمات الحديثة بفصل مؤشرات عديدة . إن علاقات التنظيم مع مختلف البيئات التي تحصل منها على موجوداتها المادية والمالية والبشرية تصبح أكثر حلاية . والأفراض التي تسعى إلى تحقيقها يزداد تناقضها وتصبح فوق التجديد . وبالفعل ، ينحصر التنظيم الحديث إلى عدد متزايد من الإلزامات المتزايدة التنوع . في إطار كهذا ، لا يمكن اعتبار قرارات المسؤولين في التنظيم عقلانية بالمعنى الذي نعلقه على هذا التعبير النظرية الكلاسيكية الجديدة الخاصة باختيار المستهلك . والتعقيد المتزايد للتنظيمات يجعل نحسين مواردها إلى الحد الأقصى صعباً جداً . وعلى الرغم من التقدم الذي حقته مختلف التقنيات المساعدة في القرار نجد المقررة صعوبة كبرى في تلميز التماسك لأفصليته وتوقع نتائج احتمالاته على محيط غير قابل للإسالة به . يشكل تعقيد التنظيم حداً لتطوره : ففيما تعدي نقطة معينة ، تلتفي إقتصادات السلم⁽⁹⁾ نتيجة لصعوبات إدارة مجموعة مهددة بوحدةها بسبب تناقضها للتنظيم .

• BIBLIOGRAPHIE. — ARGYRIS, C., *Organization and innovation*, Harcourt, R. D. Irwin, 1965. — ARROW, K., *The limits of organization*, New York, Norton, 1974. Trad. : *Les limites de l'organisation*, Paris, PUF, 1976. — BARNETT, W. G., *Changing organizations*, New York, McGraw-Hill, 1966. — BLAU, P. P., et SCOTT, W. R., *Formal organizations : a comparative approach*, London, Routledge & Kegan Paul, 1963. — BLAU, P., et SCHENKEL, R., *The structure of organizations*, New York, Basic Books, 1971. — BUCHANAN, J. M., et TULLOCH, G., *The calculus of consent*, Ann Arbor, The Univ. of Michigan Press, 1962, 1974. — CHANDLER, A. D. Jr., *Strategy and structure : chapters in the history of the industrial enterprise*, Cambridge, MIT Press, 1962. — COLEMAN, J. S., *Power and structure of society*, New York, W. W. Norton & Co., 1974. — CROZIER, M., *Le phénomène bureaucratique. Essai sur les tensions bureaucratiques des systèmes d'organisation moderne et sur leurs relations en France avec le système moral et culturel*, Paris, Seuil, 1963. — CROZIER, M., et FRIEDBERG, J., *L'acteur et le système : les contraintes de l'action collective*, Paris, Seuil, 1977. — CYERT, R. M., et MARCH, J. G., *A behavioral theory of the firm*, Englewood Cliffs, Prentice-Hall, 1963. — DOWNES, A., *An economic theory of democracy*, New York, Harper, 1957. — DURKHEIM, E., *De la division du travail¹⁰, Leçons de sociologie*. — ETTEN, A., *A comparative analysis of complex organizations : on power, involvement*

(9) « إقتصادات السلم » هي تلك التي تخلفها مشاريع فردية خارجها رابطة مهمة

and their attitudes, New York, Free Press, 1961. — COULDRON, A. W., *Patterns of industrial bureaucracy*, Glencoe, Free Press, 1954, 1967; « Organizational analysis », in MERTON, R. K., et al., *Sociology today*, New York, Basic Books, 1959, 400-428. — JOURNÉAU, S. de, *De la politique pure*, Paris, Calmann-Lévy, 1962. — LINTSALOW, C. E., « The science of muddling through », *Public Administration Review*, printemps 1979, XIX. — MASON, J. G., et SIMON, H. A., *Organizations*, New York, Wiley, 1958. Trad. : *Les organisations*, Paris Dunod, 1964. — MASON, J. (red.), *Handbook of organizations*, Chicago, Rand McNally, 1965. — MASON, E. S. (red.), *The corporation in modern society*, Cambridge, Harvard Univ. Press, 1968. — MICHAEL, R., *Zur Soziologie des Parteinismus in der modernen Demokratie*, Leipzig, W. Klinkhardt, 1912. Trad. *Les partis politiques - aussi sur les tendances oligarchiques des démocraties*, Paris, Flammarion, 1914, 1971. — PARNOW, C., « Hospitals : technology, structure and goals », in MASON, J. G. (red.), *Handbook of organizations*, Chicago, Rand McNally, 1965, 910-971; *Organizational analysis - a sociological view*, Londres, Tavistock, 1970, *Complex organizations*, Glenview, Scott & Foresman, 1972. — ROUSSEAU, J.-J., *Discours sur les origines de l'inégalité*. — SIMON, H. A., « On the concept of organizational goal », *Administrative Science Quarterly*, IX, 1964, 1-22. — WATSON, M., *Economics of politics*.

Développement

التنمية

إن هذا التعبير وإصلاحه ، « التخلف » ، ثم « البلدان النامية » ظهرت في إطار النظام العالمي الجديد الذي نجم عن الحرب العالمية الثانية - والخطط الدولية التي أنشئت بها بعد . . . وقد أكملت « حاسبة الرسا » هذه التعبير بفكرة « العالم الثالث » التي نسي لها مستقبل كبير . لقد صاغها بلاندييه (Blandier) على طراز التعبير القانوني الذي حرفه القواد الأيديولوجية التي نمرقها ، وهي نوحى (أي فكرة العالم الثالث) بأن النظام العالمي الجديد يفرض على جمعية الأمم انقساماً طبقياً . إن المواجهه بين « التنمية » و « التخلف » أو « البلدان المتقدمة » و « البلدان النامية » نوحى بعملية نشوئية ذات خط مستقيم . إن مفهوم العالم الثالث ، بإدخاله الفرضية الضمنية التي أدت الى امتداد حدديه صراع الطبقات على صعيد الكرة الأرضية ، يستعيد الرؤى به التارجية لما ركس بعد تحديثها .

إن مفهوم التنمية نفسه والمهمة الموكولة الى خبراء دوليين لاستخلاص التدابير الخاصة بدفع عملية التنمية وتسريعها تنصص حصاً وإعواء بتجليات في البحث عن تفسير عام للتقدم والتخلف . وقد قام العديد من اللؤلؤين إذن بتفسير لهذا تؤدي البنى في ابلدات التنمية ان عمليات إعادة إنتاج وتأديم . وهكذا فإن نظرية الحلقة المفرغة للفقر التي أبورها موركس (Nurkse) مثلاً ، ولكنها استعملت بعد ما يقرب من ثلاثين سنة من قبل غالبريث (Galbraith) . تستند الى للفرحيات التالية : 1 - إن الانتاجية متدنية تؤدي الى دخل متدني ، 2 - عندما يكون الدخل منخفضاً تكون قدرات التوفير معدومة ، 3 - عندما يكون التوفير معدوماً ، يصبح تراكم رأس المال مستحيل ، 4 - وعندما يكون الاستثمار معدوماً تكون الانتاجية محكومة بالركود . هذه الحلقة المنطقية ، كمثل نموذجي لعملية إعادة الانتاج ، يمكن ترجمتها بسهولة (وقد ترجمت فعلياً من قبل سموبلسون) لتعابير رياضية . الدخل يكون نتيجة للاستثمار ، والاستثمار نتيجة للتوفير ، والتوفير نتيجة

للدخل . وهكذا يكون لدينا نظرية تدكر من الناحية الشكلية بعمليات إعادة الانتاج الشهيرة التي وصفتها كل من مالتوس وريكاردو . ولكن منطري التخلف ، بخلاف المنظرين التقليديين ، يدركون عمليات إعادة الانتاج التي يعتقدون أنهم أירוوها ، في إطار نشوئي . لقد عولجت إذن عمليات إعادة الانتاج هذه بصفتها حالات حصار أو اختناق من اللهم تحليلها واختزالها .

ثمة نظرية أخرى . وتتعدد أكبر مجموعة ثانية من النظريات - لجعل من صين السوق العامل الأساسي للركود - لتعترض أن قدرات التوفير موجودة ، يقتضي كذلك أن يكون هناك هذا « العائق » من الدخل مدفوعين الى تحويل هذا العائق الى توفير ، بدل صرفه على الكماليات مثلاً . ذلك أن الحث على التوفير والاستثمار يقتضي وجود طلب عليه . وإتنا لا نرى كيف يمكن القول أن يسعى لاحتداد التوفير من أصل بناء مصنع للرفوش والمعلول ، إذا كان متوقفاً أن لا يشتريه أحد .

ونصير مجموعة ثالثة من النظريات على الآليات المنحرفة التي تولدها مانسبها تقليدياً ، آثار للتظلم (Effets de démonstration) . عندما يوجد « فائض » إنتاج ، فثمة ميل لاستهلاكه بدل توفيره ، بسبب التأثير الذي لا يقاوم والذي يمارسه نمط الحياة المعربة على الطبقات العليا في البلدان المتخلفة .

ولجعل مجموعة رابعة في النظريات غيب رأس المال الاجتماعي مبدأ اللزق : فهي شهاب وسائل النقل والاتصالات المتطورة كضاية ، تكون الأسواق عمكومة بالبقاء صيفة ومجلى . وبالتالي ، لا يمكن أن يجذب الفائض باتجاه التوفير والاستثمار . إن ضعف الانتاجية العام يؤدي من جهة أخرى الى ضعف متوسط الدخل ، الأمر الذي يؤدي الى عدم كفاية مداخل الدولة لتطوير وسائل النقل والاتصالات .

هذه الأوضاع الخائفة تدعمها أيضاً ، وفقاً لمنطري التنمية ، لواليات إضافية . إن نسج البلدان النامية باعتباره منكوباً - وهذا ناجم بالتحديد من ضعف الرأسمال الاجتماعي - من جماعات صيفة ومعزلة سبباً الواحدة عن الأخرى ، وأدوات التجهيز (الأدوات الزراعية مثلاً) والأموال الاستهلاكية عبر العدائيه (الألبسة على سبيل المثال) ، هي موضوع انتاج حربي يتوجه الى السوق المحلي . إن زيادة انتاجية هذا القطاع الحربي ليست محصورة فقط بالعوامل المذكورة أعلاه وحسب ، وإنما كذلك لأن تقسيم العمل في الجبهة القروية مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالبنى الاجتماعية والعائلية . فكما كتب هوسليتر (Hoselitz) . مستوحياً المنظرين التقدميين مثل تونيز (Tonnes) لو ردفيلد (Redfield) . في المجتمعات « التقليدية » ، وليس للنشاط الانتاجي هدف اقتصادي وحسب ، وإنما هو يعتبر كذلك من قبل أعضاء المجتمعات التقليدية ، وكأنه يحتوي عناصر طقسية ، وعناصر فلكية (. . .) . إن تعددية هذه الأبعاد لكل فعل اجتماعي هي جمل بعض الصعوبات التي نواجهها عندما نريد تغيير هذه التصرفات .

ثمة نظريات أخرى تضع فرضية الحلقة المفرغة الديموغرافية من النمط للتشري الجديد .

تؤدي زيادة الدخل إلى زيادة في السكان قد تمسح « الفوائض » . فتبقى إذن قدرة التوفير ساكنة ، على الرغم من التقدم الاقتصادي .

إن النشوء وما يمكن تسميته عملية إعادة الانتاج مرتبطان ارتباطاً لا انفكاك له في نظريات التنمية هذه . وإن تحديد هوية حالات الاختناق يسمح بتفسير كيف أن المجتمعات المتخلفة تظهر بصفاتها مجتمعات تعاني من المأزق . في الوقت نفسه ، إنها تعين الواجهات (مساعدة الحكومات بغية تسهيل تكون رأس المال الاجتماعي ، المعونات التقنية ، تنمية الاستثمارات . الخ .) التي تسمح بوصف البلدان الحدية على طريق التطور الذي يعتبر بأنه طبيعي . لذلك ليست المفاهيم المختلفة لطرية حق الزحاجة (حالات الاختناق) متناقضة مع نظريات مشوية بشكل صريح مثل نظرية روسو (Rostow) = « الإقلاع » التي فطعت في كتاب « مراحل النمو » بصفاتها ناجمة عن امتصاص حالات الاختناق . وهكذا ، فإن ظهور الظواهر الموجهة نحو الأسواق الواسعة والمتسعة . كما قال ماركس ، بعملية إعادة الانتاج المتوسعة قدمت من قبل روسو (Rostow) باعتبارها إحدى الآليات الأساسية لعم البلدان المتسعة اليوم (راجع دور انتاج الحليب في الدواجن أو إنتاج النسيج في انكلترا خلال القرن الثامن عشر) . وعندما تقلص حالات الاختناق ، تظهر النتائج التراكمية التي تفوق للمجتمعات في عمليات تطورية .

إذا وصفت هذه النظريات العامة للتنمية فيالة بعضها ، فإنها تظهر . وهذه هي النقطة التي من المهم الإشارة إليها . غير متوافقة فيها بينها . إن نظرية « الحلقة المفرغة للفقر » تدل على أن البلدان المتخلفة تسم بظروف معقولة على التوفير بسبب عدم كفاية المدخلات . أما النظريات القائمة على أثر التظاهر فهي تفتقر على العكس ، وجود فوائض مجتدة بكل أسف نحو استهلاك الكماليات أو المظاهر . وتقر النظريات المalthusية الجديدة بالتأكيد أن الدخل يمكن أن يرضع ولكنها ترى أن هذا الارتفاع يكبحه النمو السكاني الذي ينجم عنه . وثمة نظريات تجعل من ضعف الصلات والبيدالات مع البلدان المتسعة أحد العوامل الجوهرية للركود . ويرى آخرون في البيدالات مع الأمم المتسعة أحد أسباب المأزق (أثر التظاهر ، تركيز جهل الانتاج على الولاد الأولية المخصصة للمجتمعات المتسعة) . من جهة ثانية ، تكون هذه النظريات غالباً ، غير متوافقة مع معطيات تاريخية أو وقائع مؤكدة . وكما لاحظ برير (Baues) ، لقد نما الانتاج القومي غير الصافي والانتاج الفردي ، كلاهما ، بين عامي 1970 و 1993 ، في أميركا اللاتينية بشكل أسرع منه في الولايات المتحدة . إلا أن ذلك لا يمي أن الفقر غير موجود في أميركا اللاتينية . ولكن هذا المعطى الواقعي غير متوافق بوضوح مع نظرية الحلقة المفرغة للفقر . ولقد برهن علماء السكان ، بما يعاكس النظريات المalthusية الجديدة ، أن النمو السكاني ناهض خاصة عن استحضار الوفرة الناتجة عن انتشار القواعد الصحية . ويبدو أن المعطيات التاريخية قد برهنت ، بما يعاكس أثر التظاهر ، أن الاستهلاك الكمي ليس أقل أهمية في المجتمعات التقليدية التي تكون صلاتها مع المجتمع الصغ محبوبة ، منه في المجتمعات المعرضة لتأثير الغرب . إذا كانت توليات المأزق الدائمة المشأ ، الخاصة بالمجتمعات التقليدية مؤولة عن التخلف ، فإنما يستتبع من ذلك أن التميز لا يمكن أن يكون إلا خارجي انشأ . ولكن كيف نصر حيثما التنمية الخيالية للبلدان خلال القرن

التاسع عشر ، في فترة لم يكن لدى هذا البلد علاقات تذكر مع العالم الخارجي ؟ قد تكون البنية التحتية (رأس المال الاجتماعي) شرطاً ضرورياً للتنمية . ولكن التاريخ يبرهن أن البنى التحتية غالباً ما ترافق التنمية ولا تسبقها . وهكذا ، فإن كولومبيا ظلت في أواخر هذا القرن ، أحد أقل معدلات التنمية في العالم . ومع ذلك ، فإن وسائل المواصلات بين مدن البلد الرئيسية ، ما تزال في هذه الحقبة ، بدائية . وكذلك الأمر بالنسبة للأرجنتين . إن تطور الشكل الخاص لرأس المال الاجتماعي الذي يملكه وسائل الإنصال ، يظهر أنه لاحق لإقلاع هذا البلد عند منطف هذا القرن ، بدل أن يسبقه . قد يكون ضيق الأسواق مسؤلاً عن الركود . ولكن كولومبيا نفسها ، كان يتوفر لها في بداية هذا القرن ، تجهيزات صناعية حديثة (صناعة سكرية وصناعة منجمية) ، في حين كان عدد السكان الإجمالي لا يبلغ سوى بضعة ملايين من الناس ، والأسواق كانت مجزأة جغرافياً بقوة ومواصلاتها واتصالاتها تنقسم بالبدائية . إن التشابك بين البنى الاجتماعية والبنى الاقتصادية يكون في وضع يؤدي بصورة حتمية إلى تجميد نظم تقسيم العمل والانتاجية . ولكن برنامج الري الذي أطلقته الحكومة الهندية عشية الحرب العالمية الثانية نقل بقاعاً مهمة من الزراعة الهدية ، من مرحلة اقتصاد الكفاف إلى مرحلة اقتصاد التبادل . وتعرض نظرية أثر التطاهر ، أثراً على سبة استهلاك الصلات مع المجتمعات المصحة . ولكن هذه الصلات يمكن أن يكون لها كذلك آثار على الانتاج (راجع ، في الهند ، زيادة الانتاجية الناتجة عن نتي طرائق بانية في زراعه البر) . صحيح أن آثاراً للتطاهر يمكن أن توجد وأن يكون لها نتائج سلبية . إن إقدام بعض البلدان السامية على تبني أنظمة تعليم مستوحاة من أنظمة المجتمعات الصناعية ، أطلق في بعض الحالات حركة تعليمية واسعة وإو فاقم المسافة بين الخف وسائر المواطنين . ولكن ليس ثمة سبب ، لا لأن يكون لمصلات بين المجتمعات الصناعية والمجتمعات النامية نتائج سلبية وحسب ، ولا لأن تكون مدعوة للإساءة إلى نية طلب الأموال والخدمات فقط . والأسواق تكون غالباً صعبة والطلب المالي . بالنسبة لبعض المنتجات صعب . ولكن الأمر ليس كذلك بالسبب لجميع المنتجات . وإن تكون رأس المال هو بالتأكيد وجه جوهرى للتنمية الاقتصادية . ولكن سرلوف (Solow) قد برهن أن 13% فقط من زيادة الانتاج بالنسبة للشخص الواحد في الساعة الواحدة ، في ثلوثيات المتحدة بين 1909 و 1914 ، كانت نتيجة من تراكم رأس المال . وقد بين ديزو (Denison) كذلك ، أن نمو الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية لا يمكن حصره فقط في نمو رأس المال للمادي .

إن نظريات إعادة الانتاج لحالات الاختناق ، غير المتلائمة فيها بينها ، والتي يمكن غالباً نوجها بصحوة مع انقواق ، تظهر سوياً بأنها غالباً عنصرية . أما النظريات التي تمنح مكاناً واسعاً لآثار التطاهر ، فمصدر إيمانها الديون المهمة على العائلات الأمريكية التي ظهرت في السنوات التالية للحرب العالمية الثانية . هذا الدين نصه فسر بواسطة أثر التطاهر . والأهمية التي أعطيت للنسب التحتية تنجم حرياً عن تفسير مشكوك فيه للتنمية ، في انكلترا خلال القرن الثامن عشر . صحيح أن انكلترا ظلت على عرار الهابان و بنى بحرية و بحانية (راجع أهمية النقل الساحلي عبر البحر) . ولكن هذه للحجانية لا تكفي لتفسير التنمية في انكلترا . ومن الصحيح أن تنمية

لمجتمعات للصناعة ، كان في حالات عدة ، مترافقاً مع نشوء الصناعات المعقدة العالية للمكننة . ولكن زيادة الاستجابة والدخول لا يفترض أن تكون صناعة معقدة ، لا دوماً ولا في جميع القطاعات .

يدوم كذا أن نظريات التنمية التي ظهرت على أثر الحرب العالمية الثانية هي مرق مجمعة . وباعتبارها مكتوبة من مقترحات غير متلائمة جزئياً ، فإنها تشكل غالباً تعميمات مفرغة مبنية انطلاقاً من عمليات خاصة عُت ملاحظتها في أطر عامة محددة التاريخ والموقع فقد أسدتها غالباً ، لكسي نتحدث على هراو بياجه (Piaget) «عصرية اجتماعية» . من المفترض أن تضع المجتمعات التقليدية نفسها ، بتأخير معين ، على الطريق التطوري الذي يدل على اتجاه التطور التاريخي للمجتمعات للصناعة . إن مفهوم التقدم والتحول (مثل مفهوم العالم الثالث) ينضمنا خطراً وإغواء مهمين . بمقدار ما يصعد تحت شعار وحيد ، عتمعت متنوعة إلى أقصى حد . ونرى الأيديولوجيات الماركسية الجديدة في «عدم تصنيف» مجتمعات العالم الثالث مبدأ توحيدياً تكون أهميته بمقدار ما يميز اعتبار الفوارق بين المجتمعات تاريخياً . والنظريات «التشورية» القائمة على النظام العالمي الجديد اللاحق للحرب العالمية الثانية ، هي أيضاً ، على طريقتها الخاصة ، تبحث عن «قوانين التاريخ» . صحيح أن التبعة للتبادلة بين الأمم في تزايد ، وأن بعض التطورات - نذكر بالطبع برهانة طلب المجتمعات للصناعة للمحروقات الجوية - نشئ . أنظمة التبعة للتبادلة متصنة عدداً مهماً من المجتمعات وموسدة في الوقت نفسه نتائج متشابهة في العديد من النقاط . ولكن نزعة النظريات التشورية إلى العمومية ليست أثراً وحسب وإنما انعكاس لنمو التبعة للتبادلة الدولية . وهي تنتج كذلك عن استمرار الهاذج التاريخي والتشورية الموروثة من القرن التاسع عشر (راجع مقالة التريخانية) . وسببان ، أوجدت التبعة للتبادلة أم لا ، فإن الأبحاث التي تهتم بتحليل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، في هذا المجتمع الخاص أودك ، توحي في جميع الحالات بالتنوع الكبير . وإطلاقاً بعدم التوقع الكبير لعمليات التغير . إن تطور كولومبيا على منطبة القرن لا يكون مفهوماً ، كما يئس ذلك هاجن (Hagen) ، إلا إذا اعتبرناه مانج ، على حد قول كورنوت (Cournot) ، نلاقي سلسلة من الأسباب المستقلة . لو كانت جغرافية كولومبيا مختلفة ، لكان تطورها قد تغير . إن إسقاط الساموراي في ظل توكوجاوا (Tokugawa) هو عصر أساسي في تفسير عمليات التغير الاجتماعي في اليابان خلال القرن التاسع عشر . وقد يئس هيرشمان (Hirschman) من جهته ، انطلاقاً من تحليلات عديدة على الطبيعة أن الآثار الثانوية للتغيرات الحاصلة في إحدى نقاط النسي الاجتماعية والاقتصادية مرتبطة جيداً بالإطار الذي تظهر فيه هذه التغيرات . تؤدي بعض هذه التغيرات إلى آثار متسلسلة . في حين تظهر أخرى بعد حدوثها وكأب مفرغات مغلقة . فهي الهند ، أدت برامج الري التي أطلقت عشية الحرب العالمية الثانية ، بعكس ما كان متوقفاً ، ولكن لأسباب من الممكن تحليلها ولهمها فيها بعد ، إلى قلب لسي الاجتماعية للقرى التي لم تكن تملك أراضي مروية ودعمت لسي الاجتماعية للقرى «المروية» .

هذه الملاحظات ، لا تهدف بالطبع إلى الإيحاء بأن التغير الاجتماعي يتعلق بالظروف ، ولا كونه غير متوقع دوماً . ولكنها تريد فقط أن تقول إن مجتمعاً معيناً ، في لحظة

معينة ، يميل دوماً الى تكوين نظم غريد ، فيها يتصلى التلارم البنيوي المحتمل والتضاليد التاريخية المشتركة . يتبع عن ذلك أن السب فيه يمكن أن يؤدي الى النتائج نفسها ، ولكن الى نتائج معاكسة كذلك وفقاً للنظم التي يطبق فيها . ويتبع كذلك أن تلاقي السلاسل المستتعة يلعب دوراً أكيداً . هن ، يؤدي الإستثمار الخارجي الى تكوين « بؤرة » وتكون له آثار سلبية على « التنمية » ، أما هالك ، فإنه يستير أولوية إيجابية من ردود الفعل المتسلسلة . لذلك ، يمكن اعتبار الأيديولوجيات المتناقضة للتغيير والتنمية ، قائمة على السواء ، « على الواقع » .

بالطبع ، قد يكون من المبالاة أن نرى في نظريات التنمية مجرد نتائج أيديولوجية إنما يتعلق الأمر بالأحرى ، على حد قول باريسو (Pariso) ، « بنظريات قائمة على التجربة ولكنها تتجاوز التحريه » . إن الأوليات الموصوفة من قبل مسطري الحلقة المفرغة للمعق ، يمكن أن توجد ، وأن نصف بالمصادفة بنبه العمليات الواقعية . إن آثار النظم تظهر تكون أحياناً ملحوظة ويمكنها أن تسبب نتائج خطيرة وبصورة علمة ، ليس ثمة شك أن النماذج المبينة من قبل علماء الاجتماع والاقتصاد التنموي تشكل مدونة ملزمة ، يتناسى ثراؤها مع الزمن . وما لا شك فيه أبداً كذلك أن هذه النماذج رابت بشكل مهم قدراتنا على فهم عمليات التغيير والتنمية . كما ساهمت بالتحليل النظرية الماركسية في فهمنا لتاريخ المجتمعات الصناعية . ولكن ، في أغلب الأحيان ، ينبغي أن ندرك الأوليات من قبل مسطري التنمية ، باعتبارها نماذج نصف عمليات أكثر تعقيداً ، بطريقة مبسطة ، فضلاً عن ذلك ، يعني اعتبار التصالح ذات صحة أو قوة محدودة . إنها ذات صحة محدودة بسبب التبسيطات التي تتضمنها . وهي ذات قوة محدودة ، إذ إنها لا يمكن اعتبارها مقاربات مناسبة للواقع إلا في حدود مكانه وزمنة ضيقة ومحددة نسبياً . فعلى غرار ماركسي القرن التاسع عشر والماركسيين الجدد في القرن العشرين ، لدى « التنمويين » نزعة مارة للبحث عن « قوانين » التغيير ، وإدراكها باعتبارها دقيقة ، وباعتبارها تترجم عمليات نظورية ذات خط مستقيم ، إلا إذا كانت مهيبة للإنتاج أو تكرارية . وباعتبارها ذات تطبيق علم ، وحتى عندما يقرؤون بوجود نماذج خاصة للتنمية ، فإنهم يربطون إجماع الموصيات من خلال الخصوصيات . وبالتحديد كما بدله ماركس ولينين جهدهما ، لسحب الحلقة الرومسية أو إحالة الرومسية على صيغ لنموذج التعنيع الانكليزي . يشتق التمسك الثابت بالعمومية من جهة ، كما سبق وقلنا ، من « إكراهات الدور » المفروضة على علماء الاجتماع وبخاصة على اقتصاديي التنمية ، ويشتق كذلك من السمة المعنوية المقبولة بها عالياً بالنسبة لهذه المروج العلمية ، والمقبولة كذلك من قبل الذين يطبقونها ، وأخيراً من دوام الأيديولوجية التاريخية في أشكالها المختلفة (راجع مقالة التاريخية) . يلتصق مع ذلك أن نصيب الى هذه الأسباب ، سبباً آخر ليس الأقل أهمية ، وهو أن المجتمعات تعرف في حلول معينة وفي جوانب معينة منها . نظورات فعلية ذات خط مستقيم متشابهة من مجتمع لآخر . فالتقنيات يتم تحديثها وتنتشر ، كما أن الرعاية الصحية تميل الى الانتشار ولكن التطور ذي الخط المستقيم ، لا يهمن ، لا النمو ولا التنمية ولا التحديث . يمكن أن

يساهم تحسين الرعاية الصحية بتقليص وفيات الأولاد ، ولكنه يمكنه أن يساهم كذلك ، فيها لو أدى إلى زيادة كبيرة في السكان ، إلى ارتفاع الوفيات بصورة عامة ، وإن ظهور هذا الأثر يتعلق بتطور الولادات والموارد ، التي تتعلق هي كذلك إلى حد كبير بتطور الوفيات .

لقد عالجنا أساساً في الصفحات السابقة ، التنمية الاقتصادية . وثمة أوجهات خريزة تتعلق بما نسماه أحياناً التنمية السياسية : وهي مكرمة لتحليل العلاقة المتبادلة بين التحديث والتعبير السياسي . إن متالية التحديث - التنمية - المشاركة تحتل فيها مكاناً جوهرياً . ولكن التاريخانية التي تتضمنها نظريات التنمية السياسية وجدت نفسها سرباً بمواجهة التجربة التاريخية . فحيث توفقت التنمية السياسية تحليلاً اجتماعياً وتبعته مشاركة سياسية متنامية ، لوحظ غالباً عملية إزالة التمايز والاسترخاء وانتعاش النظم الاستبدادية .

إن طروح نظريات التنمية (وبصورة أهم نظريات التعبير الاجتماعي) إلى العمومية قد لا يكون سوى خطبة صغيرة لو لم تكن نرجعتها السياسية - هذه الترجمة التي تكون غالباً ، هي كذلك خيانة - مسؤولة عن هـ أهراءات الضحية الملهمة ، التي يتحدث عنها برجييه (Bergier) . ويعتبر بعض منظري التنمية أنه هذه الأخيرة تمر عبر تغيير مواقف الأفراد ولهمهم . ومن المرجح ، كما دافع فيبر (Weber) . ومن بعده كل على طريقته ماكسكبلاند (Maclelland) وهاجن ويلسون (Parsons) (راجع مقالة المحاضرة) ، أن بعض أنظمة القيم تكون أكثر ملائمة للتنمية من أخرى . كان ذلك ما اعتقده أيضاً الحراس المحصر للثورة الثقافية الصينية .

- **BIBLIOGRAPHIE.** — BARRA, B., *Le développement politique*, Paris, Economica, 1978, 1980. — BAUER, P. T., *Disent or development. Studies and debates in development economics*, London, Faberham & Rench, 1971. — BEAVER, P. L., *Pyramids of sacrifice, political ethics and social change*, New York, Basic Books, 1974. Trad. franç., *Les pyramides du sacrifice Vers de nouvelles pyramides du sacrifice de l'Étranger à la Chine*, Paris, MAF, 1978. — CARDOSO, F. H., *Crônicas de sociologia do desenvolvimento da América Latina*, Santiago, Editorial Universitaria, 1968. Trad. franç., *Sociologie du développement en Amérique latine*, Paris, Anthropos, 1969. — DUNN, E. F., *The moral of economic growth in the United States and the alternatives before us*, New York, Committee for economic development, 1962. — EISENSTADT, S. M., « *Evolution of modernization* », in EISENSTADT, S. M. (ed.), *Readings in social evolution and development*, Paris/London, New York, Pergamon, 1970, 421-452. — GALBRAITH, J. K., *The nature of mass poverty*, Cambridge, Harvard University Press, 1979. Trad. franç., *Nature de la pauvreté de masse*, Paris, Gallimard, 1980. — HANSEN, E., *On the theory of social change. How economic growth began*, Homewood, The Dorsey Press, 1962. Trad. franç., *Structures sociales et croissance économique*, Paris, Éditions Inter-nationales, 1970. — HIRSCHMAN, A. O., *Journeys toward progress. Studies of economic policy-making in Latin America*, New York, The Twentieth Century Fund, 1963; New York, Doubleday, 1963, 1965; New York, Greenwood Press 1963, 1964; « A generalized linkage approach to development with special reference to staples », in NAM, M. (ed.), *Essays on economic development and cultural change in honor of Bert F. Hoddin*, Chicago, The University of Chicago, 1977, 67-98 (*Economic development and cultural change*, XXV, suppl., 1977). Reproduit in HIRSCHMAN, A. O., *Essays in treasuring. Economics to politics and beyond*, Cambridge, Cambridge University Press, 1981, 59-97. — HOWLITS, B. F., *The progress of underdeveloped areas*, Chicago, The University of Chicago

Press, 1952. — HIRSCHT, B. F., et MOORE, W. E., *Industrialization and society*, Paris/La Haye, Mouton, 1963. Trad. franç., *Industrialisation et société*, Paris/La Haye, Mouton, 1963. — LAMONT, D., *The passing of traditional society. modernizing the middle East*, Glenree, The Free Press / London, Collier-Macmillan, 1956, 1964. — NUSBA, R., *Problems of capital formation in underdeveloped countries*, Oxford, Blackwell, 1953. Trad. franç., *Les problèmes de la formation du capital dans les pays sous-développés*, Paris, Institut pour le Développement économique, 1963. — RADFELD, R., « The folk society », *American journal of sociology*, LII, 4, 1947, 293-308. — ROSS, W. W., *The stages of economic growth. A non-Communist manifesto*, Cambridge, Cambridge University Press, 1960, 1971. Trad. franç., *Les étapes de la croissance économique*, Paris, Le Seuil, 1962, 1970. — TÖNNIES, F., *Gemeinschaft und Gesellschaft*, Leipzig, R. Reclam, 1887. Trad. franç., *Communauté et société*, Paris, PUR, 1944, *Communauté et société. catégories fondamentales de la sociologie pure*, Paris, Retz, 1977.

Conformité et Déviance

التوافق والانحراف

يرتكز كل عمل اجتماعي على حد أدنى من التوافق ولكن يقتضي ألا يحلط بين التوافق والامتثال. فكلما المقترحون يشبان بسهولة عندما نضعهم بشئ من الانتباه عملية النشاط المتبادل. إن أحمد ومصطفى يوجهان نشاطهما على التوالي بناء للتوقعات التي يكونها كل منهما فيما يتعلق بالطريقة التي سيستجيب فيها شريكه على مبادرته الخاصة أما مبادرته الخاصة، فيحدها أحمد على الأقل جزئياً بناء على الأجوبة التي يتوقعها من جهة مصطفى. هذه التوقعات لا تكون اعتباطية. يكون لها في غالب الأحيان أساس. ويتصرف مصطفى وفقاً لتوقعات أحمد. ويوجد أساس هذا التوافق في معيار يلزم أحمد ومصطفى، حتى ولو لم يحرص عليهما أئداً الحداد نفسه من السمة المعيارية للفعل الاجتماعي. يبقى أن نتساءل كيف يتم إرضاء هذا التطلب، وبواسطة أية أليات يتم تأمين هذا التطلب أو إعادته.

يظهر التوافق بأشكال متعددة. يمكننا أولاً أن نميز، مستوحين تعاليم دوركهيلم، بين توافق غير التشابه وتوافق غير الاختلاف. فدوركهيلم يرواها المجتمعات البدائية أو التقليدية التي تنسم بانتلاخ الفرد من مجموعته، والمجتمعات الحديثة التي تنسم بتقييم المساهمة الفردية لأعضائها. وانطلاقاً بالاستقلال الذاتي الذي نعترف به لهم. يتخذ التوافق وجوهاً مختلفة تماماً في كل من الإطارين. في الإطار الأول يكون مرادفاً للتشابه وإلى حد ما التماثل. وكل فرد يتحدد بمقاب. بسبب التهيؤ الذي يفترض بشخصه أن يلقيه على وحدة المجموعة وتضمن أعضائها. في الحالة الثانية، تكون حرية كل فرد في السعي وراء مصالحه الشخصية، وبخاصة أن يصالح مع الآخرين. شرط أن يكون هتوى هذا العقد مشروعاً - معترفاً شرعيتها. إن ضرورة التوافق الاجتماعي لا تختلط مع الأزام المقروض على الفرد بأن يصبح غير متميز تقريباً عن النمط الاجتماعي. إنها تعود إلى قبول قواعد اللعبة واحترامها (سألقى الحظفي للكلمة)، من أجل إقامة مبادلة بين مساهمات ومكافآت مختلف الأشخاص.

ينسم نظام التماس هذا الذي يسميه دوركهيلم « بالمصري »، « بشارته » وبالفعل.

كيف يمكن لمجتمعات تقدر بشدة الفردية أن تحمي نفسها ضد أبنائها أعطائها ، وأن تتوصل إلى إقامة حد أدنى من التوافق ؟ إن دوركهيم لا يميز فقط بين هاتين العبارتين ولكنه يواجه بينهما أيضاً بالسبب له ، لا تناقض الفردية التألف والتعاون : وإنما هي شرط لذلك . أما الإنسانية لعل العكس ، تنسب أولاً بتحليل المراجع المشتركة ، وانحاء الروابط البدائية (العائلية والمحلية) ، ولا يعود لدى الفرد من مرساة سوى مصالحه وأمرجته .

ففي مجتمع فردي ، منظم وفقاً لبدأ تقسيم العمل ، يتحكم التوافق والاختلاف في بعضها البعض ولكن كيف يمكن للنظام نفسه ، كما يقول دوركهيم ، أن يفرض نفسه على الجميع وضرب أية شروط يمكن لفقائون مشترك أن يتطلب على الخصوصية وعلى التنوع ؟ ثمة مجال هنا لاستبعاد جواب أول ، ينبثق من التقليد الشعبي ؟ وما يكاد الأفراد يتعلمون الحساب ، كما يؤكد النعميون ، حتى يدركون أن مصلحتهم الحقيقية تدعوهم إلى التعاون : عندما يتزايد نتائج عملهم ، بفعل التنظيم الجماعي لجهودهم ، تزايد حصة كل منتج . ويتناقص عناؤه . ويظهر النظام على أنه الكلفة التي يبدو أن الفرد مستعد لأدائها ، لكي يحصل على كامل الحصة الممكنة من فوائد التضامن . لكن دوركهيم لا يصعب عليه أن يبين ، أن كل نظام ، حتى ولو كان يكفي خاصة بفرض الرامات غامضة جداً ، ليس نتيجة لمفاوضات شكلية بين الخصوم المحدرين كما يواجههم التقليد الشعبي فالأفراد لبموا سوى عرفاء في تبادل وفي عقد . ثمة بالفعل ، في النظام ، على الأقل في ذلك الذي يرتبط بموجساتنا التكوينية والمعدسة تقريباً ، شيء جعل يفرض المصفعة والحساب . يقتضي عدم القول بأن المفرد يقم النظام ، وإنما العكس هو الصحيح .

مع ذلك لا يقتضي التوافق إلى إعمار الفرد بالوعي الجماعي ذلك أن الوعي الجماعي أبعد من أن يكون متماسكاً وموحداً . فالمعتقدات والميول التي تشكل منها ، ليست جميعها إلى حد ما ، بالمشيرون نفسه من ناحية شرعيتها ، وهي عرضة لانتفاء متنوع جداً . ودوركهيم نفسه ، بإعلانه سوية الجريمة ، يعترف بالصلة الوثيقة بين التوافق والانحراف . فالجريمة ليست « طبيعية » فقط لأن معدل الجريمة ملحوظ بتكرار ذات ثبات مذهل في كل المجتمعات . لكل مجتمع لائحة جرائمه الخاصة ، وإن عملاً يعتبر جرمياً هنا يمكن أن يكون متساهلاً به في مكان آخر ، أو حتى مقبولاً . ولكن فيما يتعدى هذه النسبية ، يعترف دوركهيم أن الفصحة اللازمة للجريمة والمعب الحاصل ضد الثوابت اليقينية وه للشاعر القسرية « للوعي الجماعي » . يقومون ، أو بالأحرى يستطيعان القيام بوظيفة إيجابية ، إذا هي أبررت ، بفضل الاهتزازات التي ترافقها ، أشكالاً اجتماعية وثقافية جديدة . إن « جريمة » سقراط أو يسوع لا علاقة لها بجريمة قتل يرتكبها إسماعيل قط أو أممي لقد أدخلت تعبيرات أساسية عبر التاريخ من قبل حركات ثورية وأشخاص خارج المألوف ، اعتبروا في عصرهم بأنهم « متحررون » أو « ضالون » أو « متوحشون » ، أو « محرمون » .

إن تأملات دوركهيم حول الجريمة يقتضي مقارنتها مع آراء ليمبر (Weber) حول الرقادة

(Charisme) . فكما أن كل جريمة ليست امتثالاً للقانون مستقبلي ، كذلك ليس كل مجرمي نياً . ومع ذلك يمكن أن يكون فيها هو غير مألوف وغير مقبول ، وعد لو ردياً . فالأسياء والديمقوجيون لا يعرفون فقط بما يطرحونه من رسالة شخصية ضد سلطة التقليد . إنهم يحملون معهم شرعية جديدة . إنهم يحملون (مع الاحتفاظ من القانون القديم بما يشعرون وصدقون عليه) ولكنهم يقدمون كذلك روابط جديدة والتزاماً متكرراً وحباً . وما هو اليوم رذيلة كان بالأمس ريادة ، وما هو اليوم توافق كان بالأمس غير مقبول وهضبة وجريمة . وباختصار ، انحرافاً .

ليس ممكناً إذن تقليص التوافق إلى الإمتالية ، ذلك أنه يقتضي البدء بالتمييز بين عدة متغيرات للإمتالية ، وفقاً لاتساعها ووفقاً لطرائقها . يمكن أن تشمل الإمتالية جميع جوانب الحياة الاجتماعية ، أو أن تكون ، على العكس ، محصورة في مجالات زمنية أساساً . يمكننا كذلك الحديث عن صيغ « لطيفة » (لورغوة) أو صيغ « قاسية » فالانحياز السوفيتي في ظل الستالية والنايما الحنرية هما نموذجان كاملاً للإمتالية الكليانية . إن عدداً من « المعتقدات الدوغمائية » الواضحة جداً والمفهومة جداً ، والمتعلقة بالمهمة التاريخية للبروليتاريا أو الشعوب الهندو - لوروية ، وعدداً معيناً من الأهواء (مساوية من جهة وسحرية من جهة أخرى) ، رفضت إلى المطلقيات . إن ما أثير لتبرير أسوأ الاعتداءات على العدالة ، والظلامية ، كان نموذجاً أو مشروعاً عاماً ، ثم تعين اتجاه التاريخ على تحقيقه . فيشكل حرب ، لا يقرن نفسه بالدولة وحسب ، وإنما يحمل أيضاً عليها ، إلى حد نشره وظائفها وتنظيمها .

أما في المجتمعات المسماة « ليبرالية » فإن الإمتالية « مهيا كانت سارزة ، ذات طبيعة مختلفة . فهي لا ترد إلى عقيدة رسمية مشددة إلى سلطة مدنية ، إنها عمادة وغامضة . هذه الإمتالية تشكل هي كذلك ، رقابة ، لكن هذه الرقابة لا تقفل الصحف ، ولا تحكم على « المنشقين » بالحبس أو بالنفي أو بالمشي العفلي . لقد تحدث ماركيز بهذا الخصوص عن « التسامح القومي » في الواقع ، إن الإمتالية في الأسطمة « الليبرالية » ، التي لا يمكن خلطها مع الإمتالية الكليانية ، تتميز بسمات ثلاث : أولاً ، إنها تعتمد الصمت وتفضل تقديم عقائدها باعتبارها مسلحات « علمية » ، كما يرى ذلك في مثل الأيديولوجيات الرائجة في النظام التربوي أو الاقتصادي . ثانياً ، ليست الدولة هي التي تتحمل مباشرة الدفاع عن الإمتالية « فالوائح السوداء » واختق بواسطة الصمت تحمل على معتقدات الإبادة . ثالثاً ، تشكل الرقابة من وجهة النظر الامراكية أولية كبت أكثر عنها أولية قمع . فهي تعفر حفل المسكنات التي يمكن لفكرنا أن يمارس فيه قدرته على الانتقاد . وهي لا تحظر عليها فكرة معينة وإنما تحرفنا عن التعرف عليها . وهي تراب أكثر من تعاقب . وما أنها ليست بمركزة بدقة ، فهي تعمل بواسطة جمع محصلات تراكمية تنتج انغلاقاً ضيقاً حول « معتقدات سليمة » أكثر مما هو حول « معتقدات عقائدية » .

إن الإمتثالية لا تؤم توافق الممارسات مع المعايير . في الحقيقة ، تكون الإمتثالية للكليانية مورداً بالسياسة لأصحاب السلطة . وفي سعيهم لإقامة للوحدة الروحية أو استعادتها ، يحاول القادة الكليانيون تأليب المطروحة النامة للمحكومين . وإن انتهاء هؤلاء إلى العقيدة أقل أهمية من طاعتهم أو على الأقل سلبتهم . أما فيما يتعلق بالإمتثالية الليبرالية ، فهي ناتج ، أو أثر مشتق أكثر مما هي استراتيجية وضعت موضع التنفيذ من قبل « الطغمة المسيطرة » . وبغداد ما نعرفها ، مع ماركيز (Marroux) ، بصفتها « تساهلاً قمعياً » ، تكون شرعيتها قائمة للفتش . فالإمتثالية لا تشكل إذن ، لا في الصيغة الليبرالية ولا في الصيغة الكليانية ، حلاً ملائماً لمسألة التوافق التي طرحها دوركهيلم . إذ يستمر في التوافق بعد معين من الاستقلال الذاتي . يكون دون تقليصها إلى العنف والإكراه والحساب .

ولكن نترك غامضاً هذا الحد ، يقتضي التفكير بطبيعة المسيرة المعيارية ، لنرى كيف تجمع بشكل لا انفصام فيه بين التوافق والانحراف . يتفق الجميع أن بعض المعايير الاحتمالية لا يمكن تطبيقها بسبب المصالح في قسورها . ومعايير أخرى سبب النقص في دقتها . إن بعض المعايير (كلمة الشرف والالتزام الدقيق يدفع دين ناتج عن القمار) تكون قاسية إلى حد أنها تصع العود أمام حيل يبدو حله الثاني أي الانحلال مفضلاً على الأول الذي يقوم على الإنكار والعار . تلك هي الموصية التي استهدفها دوركهيلم فيها أطلق عليه اسم الانحلال الفيري ، حيث يصح الشخص بحبائه عنها مقابل صورة لنفسه تكون عنده ألين من وجوده البيولوجي .

وبحصول كذلك أن معايير أخرى ، من قبيل المثال في النظام المهني والحياة الاقتصادية ، تكون قد أصبحت متذبذبة ، وغير دقيقة أو حتى متناقضة ، نضماً تقريباً أمام إلزام خرقها ، على الأقل فيما يتعلق بروحها في الحالة الأولى ، لم يكن التوافق ممكن إلا بشرط القبول بتصحية الذات أمام المعيار . في الحالة الثانية ، إذا كان شاقاً إلى هذا الحد التوافق مع المعيار فذلك لأننا لا نعرف بالضبط ماذا يتطلب منا

يمكن كذلك أن تحصل فجوة بين القيم (أفضليات حادة بفكر ما نريد ، ولكنها غير محددة في محورها وطريقة تحقيقها) والمعايير التي تأمر بأساليب العمل والتفكير وحتى الشعور ، الممارسة نسبياً ، والتي يكون تحقيقها مرتيناً بشبكة العضويات التي تتوفر لدى سلطات المجموعة . لم يعد يكفي لكي يتأس التوافق ، إنتهاء الأفكار إلى بعض « معتقدات » وه المذاهب ، المشتركة . ولكن إذا كان وضعها موضع العمل يفترض أصولاً للمعاقبة وسلطة تحكيم ، وسلطة تنفيذ ، أي إذا كانت صرامتها تربط هذه الشروط الثلاثة وبالتالي بتوقفها ، تتوفر فرص كثيرة للإنسحاب ، إما لأن المعايير تكون شديدة (أو قليلة) البوضوح ، وإما لأن العقوبات تكون شديدة (أو غير كافية) القسوة . وإما لأن الحكم يكون شديد (أو قليل) التسامح .

لتصور وصفاً يدخل فيه نظم المعايير ونظام القيم في تناقض حاد . كل ما يمكن أن

تأمر به السلطة تنتقص قيمته من قبل الوعي المعاصر . كيف يمكن أن تستمر هذه الحالة من اللاشريعة التامة ؟ ينبغي بالسلطات أن تلجأ إلى الوسيطين التاليين : تلجأ أولاً إلى السار وتحدد بطريقة واسعة جداً القطاع الذي يحترف فيه للمصالح الخاصة بالحرية الكاملة . فضلاً عن ذلك ، عليها ألا تعتمد سوى على القوة العارية لإكراه الأفراد على تمهيد ما تأمرهم به . إن حالة من اللاشريعة تتميز إذن بالسلب للهبات المركزية للمجتمع ، بالتدني المحسوس جداً في قدرتها على أن تطاع ، وبالضرورة المتلازمة في اللجوء دوراً إلى « الوسائل الكبرى » ، بالسلب لها ، تؤذي وصية الانحراف ، عبر سحب كل شرعية منها ، إلى نغيت المجموعة ، المحرومة من كل مصدر فعلي للوحدة ، وإلى تقاوم علاقات القوة . ويختصر إلى إلغاء الحالة المجتمعية أو العودة إلى حالة الطبيعة .

لتسأل الآن كيف يمكن أن يتصرف الفرد الذي يوضع بمواجهة تعليمات متناقضة فيما يتعلق بما عليه أن يفعله (تحت طائلة العقوبة) وما عليه أن يفضل . وإذا استمرنا في وضع أنفسنا في وضعية نصري من اللاشريعة التامة ، يمكننا كذلك الافتراض أن الفرد سينتحرل إما بطريقة الانسحاب (السلبية الكاملة) وإما بطريقة العدوان (النشاط المفرط) . في شقي الأحوال ، لا يمكن أن يقبل الفرد الوضع الذي صرح له . لا يمكنه إلا أن يتنكر له ، إما بمحاولة تغييره وإما بالسمي للهرب منه . ولطلاقاً من التناقض المقدم للفرد ، يستطيع نظرياً أن يرفضها كليهما . وأن يبي نفسه على حده . فالفرار ، وإذا انعكس على أن تشير بذلك إلى فرار الابتعاد عن مجتمع معين ، يعتبر غير شرعي ومع ذلك فهو أقوى من أن نفاومه ، قابل لأن يأخذ أشكالاً مختلفة . يمكن أن يكون فرداً معصياً (« لكي يعيش سعداء ، لنمش متخفين ») ، أو على العكس الانخراط في تصرف المجموعة بكاملها ، التي تسمى بشيء من السعادة إلى التخلص من ضغوطات البيئة المعادية وذلك عبر الفوبيا فيها مثلاً ، حتى الأقل ظاهرياً . والسرية تشكل حماية فعالة للذين هم مطروون بحماية أنفسهم ضد القمع ، مع تمسكهم بخطهم الخاص . ويحصل كذلك أن تنتهي السرية بعدم الإساءة إلى أحد : ذلك هو « السر الشائع » الذي نصبح حوله الكثر من الألاعار لنصفي من أنفسنا بعض الأهمية . وأما أن يلدأ الفرد إلى القيام بطغرس ليس لها معنى إلا بالنسبة له وسرع الأمان الذي تجلبها له : تلك حال بوفار (Bouvard) وبيكوشيه (Pécuchet) وهما الساسخا لدى فلوير (Flaubert) اللذان ، بعد أن أرادا الاحتلاط بالعالم ، وجدا نوعاً من السلام في العودة إلى كتاباتها .

بعد ما حددنا موقع العار ، يمكننا تركيب صورة المتنرد . ومعكنا ، وضاً لنسبة الاعتراض واستهداف الحركة التي يهاجم بواسطتها نظام المعايير (أو) نظام القيم . أن نميز المتنرد من المتنرد . لنفل أن النائر يهاجم بعض القواعد ومبادئها على السواء ، في حين أن المتنرد يطلق ضد الواحدة أو ضد الأخرى ، ولكن دون إدراك للصلة بينهما : « إني متنرد ، فأنا مشتمر من ظلم المجتمع » ، ولكي أكتفي بالتنمير عن لشمتراري بطريقة حادة جداً ربما ، دون أن ألوث يدي ، « لأنهم جميعهم سواء » .

يمكننا كذلك أن نحاول تمييز أشكال التمرد وفقاً للأهداف المقصودة . فإذ يصب التمرد نفسه عند الأشياء الاحتمالية التي يشمر فوراً أنها عبر مقبولة (الأشخاص أو المبادئ) . وطوراً ينتقل التمرد ، عبر سلسلة من الاستبدالات الرمزية المحكومة بقاتون التعادل وقانون المواجهه (ما سواه معمولاً به في الأحكام المعرجة المسبقة ، مثل القول : إن العرب والسود هم سواء ، إنهم جميعاً غرياء ، أي غير فرنسيون)

لقد فكرنا حتى الآن وكان الرصمية المولدة للانحراف يمكن أن تنقلنا الى تساقط بين المعايير والقيم . إن افتراضاً كهذا يستند الى حالة قصوى لها ثلاثة إرسازات مجتمعة معينه هروم من الشريعة ، وكذلك وصف ردود فعل التمرد الذي يجد نفسه مشروطاً فيه ، وإن بطريقة تصورية . إلا أن هذه التحليلات تشكو من خطأ معالجة الانحراف ، وكأنه بطيئة ، ينجم عن خيار - صريح وواضح - لاستراتيجية يميل الفرد بواسطتها الى صف الانكار والمعارضة لنظام قيمه يعمل على استبداله أو تدميره ببساطة كلية

ولكن ما نعرفه عن الظاهرتين اللتين تقدمان المسامتين الأكثر ضخامة في الجريمة ، وهما جنوح الأحداث ، وتنظيم « المصائب » ، يفرض علينا الاعتماد على مفهوم استراتيجي محض للانحراف ، ونفقد تصوراً الأساسي ، وبالفعل ، إن الإنطلاق من الرأع بين نظام القيم ونظام المعايير ، يفترض أن كلاهما إذا أخذنا على انفراد يكونان متماثلين . إلا أنه يبدو أن النزعة الى الجريمة - وبصورة أعم الى الانحرف - لا تنطلق بمواجهة التمرد للمعايير بقدر ما تتعلق بنموض هذه الأخيرة . وهكذا يكون جنوح الأحداث (مثلاً جنوح الشباب البيض في أحد أحياء بليمبور - Balemor) أعلى بشكل ظاهر من المعدل في وحدات الإقامة التي توجد فيها بالقرب من بعضها مجموعات أندية متخصصة ، حيث يكون معدل تعاقب السكان أعلى وحيث تكون النسبة المتوقعة للمستأجرين (الأكثر تحركاً) أعلى من نسبة المالكين (الأكثر استقراراً) ، لو تفحصنا المعايير الأخرى معاً ، وعالجناها بصفتها تعبير عن الحركة الجغرافية ، ولو حمصنا فضلاً عن ذلك الى الأول الذي يتعلق بالتناصر العرقي والفضائي ، لأدركنا أن الحائذين يرجح اختيارهم من بين الهامشيين ، أي من بين الأفراد الذين بانسجامهم في أن واحد الى ولايات متعددة ، لا يمتلكون مرجعاً شريعياً صريحاً ووحيداً الحائض . حيث يتفكر تظهر الهامشية وكأنها « ثقافة تحية » ينكمى الفرد المنحرف إليها لكي يحمي نفسه . لكن هذه الثقافة التحتية تكون متجسدة في مجموعة ، المصايب مثلاً ، تتشكل عبر اختلال النيشة الاجتماعية والطبيعية - مثل العائلة ، والخي ، والنزواتي وجمعيات الفهر . وهكذا فإن الجنوح يفسر لدى علماء اجتماع شيكاغو ، تارة باعتباره ظاهرة ثقافية وطوراً باعتباره عملية اختلال اجتماعي . فالمرافق الأبيض من الطبقة الشعبية التي تعيش في الاكواخ ، تتجاذبه معايير وقيم أهله ومدرسته (حيث تسيطر خلفية وثقافة الطبقة البومطلي للمنتملة بالمعلمات) والمصائب أو مجموعات الرفاق التي تتكون ويفترط عقدها وصف للقاءات على طول الطرقات .

لا تشير الهامشية فقط الى تعدد المراجع التي يمكن لعقد معين أن يواجه سلوكه منه

عليها (وعلى ضوءها يستطيع الآخر أن يصدر حكم على ذلك السلوك) يقتضي أن نرى كذلك أن هذه المراجع متفاوتة التقييم على سبيل المثال، هل يمكن لمقي ياك غالباً، لأنه يعامل بمثابة غر، أن يطمح إلى وضع الراشد، كما أننا لو افترضنا حالياً أن مجتمعنا متصرع بطريقة واحدة الخائب، فإن أصحاب المراكز الدنيا يميلون إلى إصفاء اعتبار معين على أصحاب المراكز العليا، إن الإرادة في أن يحتل الواحد ما «رجلاً» عندما تكون بعد قتيلاً، وبخاصة إذا كنا نعتقد من بعض خصائص شرط البلوغ، تعتبر من رغبة في الترفي الذي يسعى إلى تحقيق الذات ضمن الانتهاء الفعلي لمجموعة التخلت مسبقاً بمثابة مرجع، وبمثابة مثال يسهل الوصول إليه تقريباً، إن عمل ألفي دي الثاني عشر عاماً، الذي يدعى على الرغم من صغره أنه، يظهر أنه نضج عن شروعه في أن يعمل أو على الأقل أن يحترف به على أنه بالغ، وعلى أنه «جدير» بهذا المركز، أقل بما هو إشارة جنوح، كما أن هذا الادعاء يعامل غالباً يتسامح ويحكم عليه باعتباره انحرافاً تافهاً، ولكن يمكن مع ذلك أن يتحول مع الوقت إلى جنوح (إذا استبدلت السجارة بالمريخوانا)، أو حتى إلى فعل «جرمي» (إذا لجأ هذا الشخص إلى التهريب لكي يحصل على المثير المسموح)، ولكن أياً تكن خطورته، يبدو العمل المعتبر انحرافاً، أنه تأكيد للذات، من خلال البحث عن المصائد الحسية والرمزية لوصف يعتبر مرغوباً فيه، ولكنه محرم مؤقتاً أو نهائياً من «الانحراف».

إذا كان ثمة مجال لوصف الانحراج باعتباره سلوكاً استمداً (فكما أننا ندخل لحثير «كباراً»، يمكننا أن نسرق ونفعل لكي يسم الاعتراف ماناً «فساد» ولكي نفعل في مجتمعات القواد «المعتبرة») يقتضي أن نرى أن هذا الاستبدال الذي يبقى غالباً لحسن الحظ، ومزياً وتخلياً، وبخاصة كونه مرافق فعالية، ويتعبد أكثر من قبل شركائنا الذين يعتمد عليهم أكثر ما نلتمد في قبول تغير وضعنا ولا يعامل ألفي من قبل والده باعتباره بالغاً لأنه يبقى تحت نظره، وإما هو يحاطر بأن «يعاد إلى مكانه»، ولكنه يستطيع أن يسعى لدى أترابه للاعتراف بظموحاته، هذا الاعتراف الذي يبقى غير مرضٍ بما أنه لا يأتي من قبل الذين قدم لهم طلب الشرعية والدين برقصود محبة، فهو لا يشكل سوى «تمويه عن خسارة».

لا نكون كل مطالبة بالشرعية من قبل هامشي (فرد أو مجموعة) حزمة بالضرورة ذلك ما يبيته بوصف تحليل الظاهرة التي يشير إليها مرون (Menon) تحت اسم «المجتمعية الأساوية». يمكن أن يحكم على سلوك مرون بأنه شاذ وصحرف بالنسبة للوضع الحالي للمرد وعائدي بالنسبة للوضع المستقبلي للشخص ذاته، ما هو ممنوع اليوم قد يصبح حلال أشهر من الآن مشروعاً ومقبولاً وفي الواقع، إن القدرة على الإصطلاح بالوضع بكامله هو الذي يحدد شرعية الادعاء، وفي غياب هذه القدرة، تنتهي «الإجماعية الاستباقية» إلى الإقصاء والتراجع.

يتعلق نجاح المجتمعية الاستباقية بالشروط الخاصة «بالبينة» والشروط الخاصة بالانحراف الشخصي. لا يكفي تأكيد أهمية «البينة الإجماعية»، ويقتضي أن نرى أن هذا العامل

يتيح آتاراً مختلفة جداً . من المؤكد ، أن مجتمعاً يكون مؤنداً للانحراف إذا وضع الأشخاص أمام تناقض دائم بين القيم التي يطرحها عندهم والمعايير التي يعاقب سلوكهم بناء عليها . لكن هذا التناقض يمكن ألا يتم الشعور به خلال وقت طويل إلى حد ما إلا من قبل مجموعات صلبة جداً ودون تأثير كبير ، تسمى في مرحلة أولى ، إلى حماية نفسها عبر العزلة أكثر من تنظيم مقاومة فعالة . إذا كانت « البيئة الاجتماعية » تولد الانحراف في بعض الحالات ، فإنها تستطيع في ظروف أخرى كبسها ، وحتى إخمادها أحياناً ، عندما لا تقدم له وسائل التعبير في مرحلة أولى من تطوره ، يتم الشعور بالانحراف دائماً من قبل المنحرفين بشكل قلق ، ومن قبل الآخرين بمثابة توتر أو تنافر . ولكن يحصل التفتح الكامل للانحراف ، يقتضي توفر عدة شروط « سهلة » للشخص من قبل البيئة الاجتماعية : لإخماد المرافقة القمعية التي تسمح للفرد بأن « يهرب خطه » وأن « ينجو حياته » ، والتشجيع الذي يستتجه القبح من مشهد التحقيق الفعلي من قبل آخرين ، لأعمال وأوصاف طمحا حلم هو بها ، والتي كان يعتقد أنها تلك الحيز غير قابلة للتحقيق ، والمحب لكونه ليس جيداً وبالتالي ليس أبداً وحشاً خبيثاً ، الأمر الذي يمكن أن يؤدي به إلى نوع من الرضا فيعبر نفسه « واحداً من النجاة » .

فالمجتمع لا يخلق وحسب الشروط العامة للانحراف (بإضعاف الفرد لضغوط متناقضة قوية ، وتركه في حيرة بالية لمواجهة وحتى بالنسبة لهويته ، وتركه يستطيع أمام عينيه فوائد سيكون في النهاية محرم على التمتع بها) ، وإنما هو يقدم له كذلك الفرص نوع من « أثر اليربنة » ، وذلك عبر إظهار أن « الآخرين يفعلون جيداً » ما كان قد منع منه الفرد المعني - إذا لم يكن قد رفضه هو نفسه . ضمن هذا الأفق ، يسعى الشخص إلى « حل حال المركب » لكي يتخلص من حكم الأهل والأصدقاء ، وإلى التوصل في ستر المبتنة الكبيرة إلى الإستسلام لنبه المشرّد - هذا إذا لم يجتمع مع أمثاله الذين لم يعد ينجل معهم في أن يكون ما هو كائن . ربما كان بإمكان القول إن مجتمعاتنا متساهلة بقدر ما هي قمعية .

- BIBLIOGRAPHIE — ASCH, S. E., *Social psychology*, New York, Prentice Hall, 1952, 1952 — CROCKETT, R., « Conformity in delinquency area research », *American Sociological Review*, XXIX, 1, 1964, 71-83. — COHEN, A. K., *Delinquent boys. The culture of the gang*, Glencoe, The Free Press, 1955, *Deviance and control*, Englewood Cliffs, Prentice Hall, 1966 Trad. : *La déviance*, Gombault, J. Duculot, 1971. — DURKHEIM, E., *De la division du travail social**, *Le suicide**, *L'éducation morale**, FOUCAULT, M., *Surveiller et punir : naissance de la prison*, Paris, Gallimard, 1975. — FREUD, S., *Totem und Tabu*, Leipzig et Vienne, H. Heller, 1913. Trad. : *Totem et tabou interprétation par la psychanalyse de la vie sociale des peuples primitifs*, Paris, Payot, 1947, 1973, *Atlasspsychologie und Ich-Analyse*, Leipzig, Internationaler Psychoanalytischer Verlag, 1921 Trad. : « Psychologie collective et analyse du Moi », in *Essais de psychanalyse*, Paris, Payot, 1927, 5-75. — KATZ, E., et STOTLAND, E., « A preliminary statement of a theory of attitude, structure and change », in KOCH, S. (red.), *Psychology : a study of science*, New York, McGraw-Hill, 1959, vol. 3. — MARCUSE, H., *One-dimensional man*, Boston, Beacon, 1964. Trad. : *L'homme unidimensionnel. Essai sur l'idéologie de la société industrielle avancée*, Paris, Editions de Minuit, 1968. — MERTON, R. K., *Social theory and social structure : toward the codification of theory and*

research, Glencoe, The Free Press, 1949. Trad. : *Éléments de théorie et de méthodes sociologiques*, Paris, Pion, 1965. — PARSONS, T., *The social system*, New York, The Free Press, 1951. — SIMON, M., *The psychology of social norms*, New York, London, Harper & Brothers, 1936; New York, Harper & Row, 1966. — SUMMERS, E. W., *White collar crime*, New York, Dryden Press, 1949; New York, Holt, Rinehart & Winston, 1961.

Prévisions

التوقع

ليس ثمة فعل وبخاصة هل سيلهي يمكن دون ثمنل معين للمستقبل أي دون توقع ولكن المقارنة تكمن في أن الاحتمالات كلما كانت أكثر تعقيداً وتغيراً ، كلما كان التوقع الاجتماعي ضرورياً وصعباً في آن معاً .

وليس صعباً وضع قائمة طويلة من الاخفاقات في مجال التوقع الاجتماعي . يذكر دوبي دوروجمون (Denis de Rougemont) مثلاً بالتعريف المعطى عام 1880 عن السيارة في معجم اللغة الألمانية الرصين جداً (Brockhaus) : « السيارة : اسم أطلق أحياناً على مركبات غريبة تتحرك بواسطة محرك انضجاري . . . إن هذا الاختراع انقضى اليوم لم يعرف سوى الإخفاق واستهجان الهيئات العلمية » ورغم أنه يتناول الحاضر ، فإن التعريف كان يحتوي صمناً على خطأ بارز في التوقع . وفي محاضرات الفلسفة الوضعية ، حازف أ كومت (A. Comte) في التوقع أنه سيكون مستحيلًا إلى الأبد معرفة التركيب الكيميائي للجو . وفي عام 1935 اعتبرت إحدى المخرائد الطبية الاستمرار في الأبحاث حول عقل الدم « عملاً جرمياً » . وفي عام 1941 يرفض الأستاذ كامبل (Campbell) رهاصياً استحالة إرسال صاروخ إلى القمر . وفي عام 1968 توقع ج . ر . تايلور (G. R. Taylor) أن الأهل سيكون بإمكانهم اختيار جنس أولادهم اختاروا من عام 1975 . وفي عام 1963 حلل دوبي غابور (Denis Gabor) بطريقة منظمة سلسلة من الأعمال « المستقبلية » ، مدينة ثمة مظف بريطاني بين 1924 و 1932 . لم يعالج أي واحد من هذه المؤلفات الفاض السكاني وفي الواقع بالكاد ذكر الموضوع ؛ ولم يعالج إلا موضوع تفهقر الوراثة الانسانية الناجم عن تدني الولادات عند النساء . وفي عام 1897 يبدو أن دوركهليم كان يعتقد - من الرغم من أنه لم يستسلم لأي توقع صريح - أن تعدد معدلات الانتحار سترافق حتماً عملية تعقد تقسيم العمل . وبعد ثلاثة عقود يلاحظ هالبرواشر (Halbwachs) أنه اعتباراً من بدايات القرن لم تعد معدلات الانتحار تظهر اتجاهاً منتظمة مع النمو . وبحوالى عام 1965 توقع خبير نرويجي مؤسسة نورد أن «لجاعات منتشاً في الولايات المتحدة اعتباراً من عام 1975 بمعدل واحدة كل أسبوع» وقد اعتقد الاقتصاديون لمدة طويلة أن التضخم والبطالة لا يمكن أن يتغيرا إلا بشكل عكسي الواحد تجاه الآخر

هذه الأمثلة القليلة تبرز بوضوح بعض الأسباب الرئيسية للإخفاق في مجال التوقع

الاجتماعي . عندما يستمر اتجاه إحصائي معين (مثلاً ، الزيادة المنتظمة لمعدلات الانتعاش كما نظهر على مستوى التسجيل الإحصائي طوال انقصر التسع عشر على سبيل المثال) أو لربط معين (مثلاً الترابط السلسي بين التضخم والبطالة) ، نبرر محاولة « طيبة » هي محاولة التصميم . وبصورة أعمق ، أي استمرار اتجاه معين أو ترابط معين يدفع الى إنتاج نظريات تسمح بتفويضها . إن مثل هذه النظريات لا يمكن أن تكون إلا مشروطة . ولكن غالباً ما يكون من الصعب تحديد الشروط التي تكون صحيحة على أساسها . وينجم عن ذلك انجذاب لاعتبارها صحيحة دون قيد أو شرط . عندما يظهر الاختراع ما ، يمكن أن يؤدي الى توقعات متنوعة وفقاً لمدى رؤية احتمالاته أو عدم رؤيتها . غالباً ما الأولى لم تكن أبداً أسرع من العربات التي تجرها الخيول وكانت بالتأكيد أكثر ضجيجاً ورائحة . ومن الناحية الجمالية كانت تظهر مثل التلييرية (مركبة خفيفة ذات عجلتين باسم صانعها) التي فرضت ضرورة إيجاد مكان للمحرك فيها بورداً غريباً . وكذلك « الحافلات الأولى لسكة الحديد » كما أشار الى ذلك كونراد لورينز (Konrad Lorenz) لها شكل صف عربات من العربات الضخمة ببعضها البعض . وصفت سترات طويلة بعد الانتاج الأول للاختراع قبل أن نكتسب سكة الحديد والسيرة سرعة ، وأن تحول العربات المتلاصقة إلى أقسام في الحافلات ، وأن تتحد السيارة تدريجياً أشكالا أعت معها ذكرى التلييرية . ولكن عند حصول الاختراع كان التطور التقني والاجتماعي صعب التوقع . ومن هنا ظهرت التوقعات التي استجبت للرفض الاجتماعي للاختراع . وفي المقابل ، أوحى مباشرة التقدم في المعالجة الوراثية بإمكانية اختيار جسر الأولاد « هذه » الاحتمالية « كانت قابلة للقراءة مباشرة . وحشد يمكن للمتطوعي علم المستقبل أن يحاول بسهولة إحصال الزمى الضروري للتحقيق الفعلي لهذه الاحتمالات البنية وكذلك للقائمة الاجتماعية التي قد تعرض على تفقد هذه الاحتمالات ، في آن معاً . وباختصار ، تتأثر التوقعات حول الانتشار الاجتماعي للاختراعات التقنية بعوامل عديدة

إن الإمكانية الكبيرة أو الصغيرة لقراءة احتمالات الاختراع هي عامل جوهري في هذا الصدد ، ولكن ثمة عوامل أخرى . يمكن لاختراع معين أن يكون غير مفيد في إطار اجتماعي معين وأن يرتدي قبعة أحمر حاسمة فيها لو تغيرت خصائص الإطار الاجتماعي (راجع مثلاً آثار أزمة الطاقة على الاهتمام الذي ماله الطاقة الحيوية على سبيل المثال) . وفي حالات أخرى ، ينجم إضعاف التوقعات عن وجود أنظمة للقيم ومراجع أيديولوجية وهكذا ، تفسر الداروينية الاجتماعية التي عرق فيها قسم من المثقفين البريطانيين ما بين الحزبين العلمانيين كيف كان « المتعاطلون » يعلم المستقبل « في تلك الفترة مهمين بفضة الإحصاء الضاملي للطبقات الاجتماعية أكثر من التطور الإجمالي للسكان . وفي حالات أخرى أيضاً ، يجمع الإحصاء ببساطة عن المعوقات التي تعرضت بضيعة الأشياء استباق التجهيزات . ينتمي مع ذلك الإشارة حول هذه النقطة أنه ، إذا كان من المستحيل دوماً ، بالتحريف ، توقع تحديد محدد بمحاصيله ، فإن بعض عناصره يمكن أن نستبش بشكل شبه مؤكد . وهكذا ، كان توسع الطلب على الأقمشة القطنية وتطور صناعة النسيج في انكسار في

نهاية القرن الثامن عشر ، يسمح بظهور مهج للسبح أكثر فعالية وأكثر انتاجية . في المقابل ، كان من الصعب عام 1850 توقع اختراع الطائرات . ومن هنا جاءت « البرهين » التي لا تحصى والتي سجلها التاريخ حول استحالة طيران أشياء أثقل من الهواء . لقد صرَّ كلبس (Kuhn) بوضوح لسادا بميل العلميين الى الاحتفاظ بنموذج مثالي أو بنظرية معينة مدة طويلة بعد ظهور « الوقائع » الأولى التي تتلام مع هذا النموذج أو هذه النظرية . ومن باب أولى ، إن امتناق التجديد هو بالضرورة حدث نادر . وفي حالات أخرى أيضاً ، تكون التوقعات مخطئة لأنها تب نتائج يكون أثرها إثبات عدم صحة التوقعات (توقع ذاتي التدمير) . لو أن كل الناس اعتقدوا أن الاجتماع سيضم جوعاً غفيرة يمكن لكل واحد أن يتمتع عن الذخائر إليه ، شكل لا يعود يوجد أحد في النهاية من الممكن أن يكون الوصف المأساوي لأنار الفوضى السكاني قد سهل في بعض الحالات في سياسات لتقييد الولادات ، وبذلك ، تكون قد ساهمت في إثبات عدم صحة التوقعات حول هذا الموضوع أو على الأقل ظهورها بأنها معالية . كما أن توقعات الآثار الكارثية المتوقعة عن وضع صحي سيء يمكن أن تساهم في تحسين الوضع الصحي وهكذا ، تخميش الكوارث المتوقعة . ثمة حالة قياسية ، تظهر في الموقع الذاتي التحق الذي عساه مرنون (Merton) . بها حالة التوقعات التي تكون خاطئة ، إذا لم تؤد الى نتائج تجعل آثار هذه التوقعات صحيحة . وأخيراً وليس آخراً ، يحصل غالباً الإحباط في نطاق التوقعات ، نتيجة لأحداث أو حالات للأشياء ناجمة عن اجتماع للعوامل إما عبر متوقع وإما غير محتمل . وهكذا لكي نتوقع منذ عدة عقود تجدد الاسلام ، كان يقتضي أولاً معرفة التوزيع الجغرافي للموارد البشرية ، وثانياً توقع استهلاك المجتمع من مادة المعروقات الحرفية ، وثالثاً ، توقع الانقسام الجغرافي السياسي للعالم ، وكذلك العديد من العوامل التي ينبغي اعتبار بعضها طارئاً . لذلك يقر هومان كامى (Herman Kahn) أن طرائقه لم تكن لتسمح له بتوقع لا الحرب العالمية الأولى ، ولا صعود الفاشيية والشيوعية ولا اينشتين (Einstein) ولا بوهر (Bohr) وفرويد (Freud) .

هل يعني ذلك أنه يقتضي أن ننبذ حيال العلوم التي تعطي نفسها مهمة التوقع ، النعاهي بعلم المستقبل ، و« المستقبلية » ، عوقفاً منشككاً كاملاً؟ إن مثل هذا الموقف يكون بالتأكيد غير معقول . وإذا كان يمكن أن نذكر العديد من حالات الإحباط في مجال التوقع فمن المؤكد كذلك أن التوقعات الناجحة عديدة . وإما أكثر عدداً مما يظهر (إذ إن الكثير منها يفي ضمناً ، وبالتحديد لأنها تحصل من تلقاء نفسها . لا أحد يتحیل حديثاً مثلاً أن الولايات المتحدة قد تصبح دولة نوتالينارية قبل عام 1985 وإن ينخفض سكان العالم الى النصف من الآن وحتى 1990 أو أن انكلترا قد تصبح بسرعة بلداً زراعياً . ومن الأمثلة الكثيرة للتوقع ، الأقل « ابتدأاً » والتي أكدتها الوقائع لتذكر حالة بريرسكي (Brzezinski) الذي كان يحث منذ 1967 ألا تؤدى ريادة المشاركة الشعبية في الشؤون العامة الى جعل الاستمرارية السياسية في الديمقراطيات بصورة عامة . وفي الولايات المتحدة بصورة خاصة

عرضة للامتياز (غرويلو - Oroubard) . أو هذا التعليل لـ Daniel Bell (الفائل : إن تطور القطاعين الثالث والرابع المؤدي الى تباطؤ الزيادة الانتاجية المتوسطة وارتفاع الأجور الحاصل في القطاعات ذات الزيادة الكبيرة في الانتاجية المنحبة الى الانتشار في القطاعات الأخرى ، سيحمل المجتمعات ما بعد الصناعية حتمه بنزعة تفصحية دالة .

من الطبيعي أن كل الذين يمتنعون التوقع الاجتماعي واعون قليلاً أو كثيراً لمصاعب الإحراق وأخطاره . وعلى الرغم من هذه المخاطر والإحباطات الحاصلة ، فقد تأسس علم المستقبل تدريجياً وبصورة متينة أكثر فأكثر على أثر جهود الرواد مثل ج. برجي (G Berger) وب. هوجوميل (B de Jouvenel) في فرنسا ، أو هـ. كلهر (H Kahn) في الولايات المتحدة . والسبب في ذلك هو أن علوم التوقع تقوم بوظائف علمية واجتماعية مهمة لا يمكن تفويضها الى عرضها الأكثر ظهوراً وهو محاولة تقليص غموض المستقبل يمكن تسمية أحد هذه الوظائف بوظيفة « التوعية » . لتأخذ مثلاً بسيطاً جيداً . لقد أعلن أحد المشتغلين بعلم المستقبل أن تزايد عدد الباحثين إذا حافظ على وتيرته الملاحظة بين السنة من السنة من + 1 ، فإذ نصف السكان سيتكون من مائتين في السنة من + م لسبه كل الفرص لاعتبار الحدث للمستقبل « المتوقع » هكذا ، ليس غير محتمل تقريباً وإنما كانه مستبعد تقريباً للتنميم في هذه الحالة فضيلة التوعية : إذ وتيرة النمو الملاحظة بين س وس + 1 لا يمكن الملاحظة عليها تحت طائلة الوصول الى نتائج سياسية لا تحتمل . إن التعميمات المقيدة التي قلدها فورستر (Forrester) وميلروز (Meadows) كانت وظيفتها دور شت وربما كانت غايتها ، ليس تنوقع تطور النظم العالمى ، وإنما لفت الانتباه الى النتائج التي قد تنجم الى حد ما عن الملاحظة على عدد معين من السلوكيات (استهلاك الطاقة على سبيل المثال) . ومن هنا جاءت طريقة « السيناريوهات » التي طورها « المستقبلية » تقوم هذه الطريقة على دراسة تطور النظم المعقدة في ظل فرضيات مختلفة . إن المحلل لا يسعى بالتحصيف ، في هذه الحالة الى التوقع (بما أن كل السيناريوهات ما عدا واحد في أحسن الأحوال ، ستداني في المستقبل الذي يكون قد أصبح حاصراً) ولكن تطور السيناريو يمكن أن يوضح الفعل عبر إظهار نتائج الخيارات البديلة بشكل أوضح

من ناحية ثانية ، للتوقع والمستقبلية وظيفة منهجية . إن التأمل في الإحراق في مجال التوقع يمكن أن يحسن معرفة الظواهرات الاجتماعية . وهكذا ، فإن الإحراق في مجال التوقع الديموغرافي حث الباحثين على عدم الإكتفاء . عندما يكون ذلك ممكناً ، بطريقة التنميم المطبقة بشكل شائع والقيمة عالمياً من جهة أخرى ، وإلى محاولة فهم أفضل لكيفية حصول الظواهرات الديموغرافية التي تظهر على المستوى التجميعي ، من تركيب الظواهرات الصغيرة وهي التصرفات لفردية . كما أن إضفاء التعميمات في مادة إحصاءات الأسرار فادت عملاء الاجتماع الى تحليل ظواهرات الانتعاش بانتبه أكبر من المستوى السوسولوجي الصغير ، أي على المستوى الفردي . كما أن غية الأمل التي سببها عدم نجاح بعض السياسات المناهضة

للولادة ضد الباحثين إلى جعل تحليلهم لسلوكيات إعادة الانتاج أكثر دقة . وهكذا ، كان متوقعاً في الهند أن يقتنع السكان الريفون بسهولة بممارسة تحديد النسل ، الأمر الذي لا يمكن أن يكون له بالتأكيد إلا آثار اقتصادية مفيدة للوحدة العائلية . وقد حث هذا الإخفاق الباحثين على التساؤل حول هذا التأكيد ، بالمعنى إلى الواقع . فلاحظوا حينئذ أن بعض الأنماط العامة للنسب الاجتماعية والاقتصادية تقضي بأن يكون للمزارع أربعة أبناء في المتوسط ، إثنان منهم يعملان في الأرض والآخران يعملان في المصنع لكي يرتفع فوق الحد الأدنى لمستوى الكفاية . ولكي يكون لديه أربعة أبناء ، يقتضي أن يكون عدد في المتوسط ثمانية أولاد .

إن إخفاق التوقعات بالبرهنة عن حدود الطرائق الموجزة مثل التعميم ، لم يؤد فقط إلى تحييد المعرفة وإلى خلق النماذج للظواهرات السوسولوجية الصغيرة المسؤولة عن المعطيات التجميعية ، وإنما أدى كذلك إلى وهي الصائبة من تحليل النظم لتفسير الظواهرات الاجتماعية . إن حالة « البرقة الذاتية الخلق » أو حالة « انبوهة الذاتية التعمير » هما مثالان نموذجيان لآثار النظام أو آثار التكوين . وتيسر تحييد مبدوز وفورستر الآثار المعقدة الساجبة عن النشاط المتبادل بين عدد كبير من التغيرات ، هذه الآثار القابلة للاكتشاف بصورته بواسطة طرائق حديثة

وبما لم يكن تطور المستقبلية وعلم المستقبل كذلك دون نتائج عمل الصمد الفلسفي فقد ساهم دون شك في أن يشهد لدى الباحثين في علم الاجتماع ولدى الرجال المؤثرين الجنس الخاص بدائرية العلاقات بين التغيرات السوسولوجية الصغيرة والتغيرات السوسولوجية الكبيرة ، وكذلك الجنس الخاص بتعدد النظم الاجتماعية ووعي هامش عدم التحديد المتروك من « المعطيات البيوية » وبالترابط ، حس الممكن . ذلك أن صعوبة التوقع لا تنجم فقط عن جهل الباحث وإنما هي تنجم كذلك عن عدم تحديد موضوعي حاضر بدرجات متفاوتة في كل نظام اجتماعي . إن عدم التحديد هذا يأتي من كون فوات النظم الاجتماعية أي الأفراد يكونون هم مصدر الفعل إن أكثر الفيزيائيين كمادة لا يستطيع أن يتوقع أفضل من الجاهل المسار الذي ستخذه الورقة الساقطة . ذلك أنه إذا كان يعرف قوانين الحركة ، فإنه يجهل القوى الخاصة بالفعل في حالة هذه الورقة التي تسقط في هذه اللحظة ولكن عدم التحديد يكون في هذه الحالة ذاتياً تماماً : إنه ينجم من جهل الشروط الموضوعية للسلوك من قبل الفيزيائي . إن عدم التحديد الذي يحياه به عالم الاجتماع يكون رصفاً للقاعدة العامة ذاتياً جزئياً ، وموضوعياً جزئياً . فذلك أن المعادلات الاجتماعية إذا كانوا يتحركون في إطار الالتزامات المفروضة من قبل النظام . فإن هذه الالتزامات لا تنكمي بصورة عامة لتحديد مجرى الأفراد الفردية وإنما لها بالأحرى أثر لتحديد حقل الإمكانيات (راجع مقالة الحتمية) .

esting, New York, Basic Books, 1973. Trad. franç., *Vers la société industrielle*, Paris, Laffont, 1976 ; « Twelve modes of prediction. A preliminary sorting of approaches in the social sciences », in BERNI, W. G., BERNI, K. D., et CHIR, R., *The planning of change*, London/New York, Holt, Rinehart & Winston, 1966, 1969, 532-552. — CAZEN, B., « Prévision et planification », in DUCOUPLÉ, A. C. (red.), *Travail élémentaire de prévision et de prospective*, Paris, PUF, 1978, 247-265. — FERRIS, V. C., *Futurelogy, promises, performance, prospects*, London, Sage, 1977. — GABON, D., *Imaging the future*, London, Pelican, 1963. — GRAS, A., *Sociologie des ruptures : les juges du temps en sciences sociales*, Paris, PUF, 1979. — GRAUBARD, S. R. (red.), « Toward the year 2000 », *Dialectics*, LXI, 2, 1967, 927-963. — JOUVENEL, B. de, *L'art de la conjecture*, Monaco, Editions du Rocher, 1964. — KAHN, H. et BACON-BRISQON, B., *Things to come. thinking about the sixties and eighties*, New York, Macmillan, 1972. Trad. franç., *A l'assaut du futur. Prévisions à court et moyen terme : la présente et le prochain décennaire*, Paris, Laffont, 1973. — LORENZ, K., *Die Reduktion des Spiegels. Versuch einer Naturgeschichte menschlichen Erkennens*, Munich/Zurich, R. Piper, 1973. Trad. franç., *L'œuvre du miroir. une histoire naturelle de la connaissance*, Paris, Flammarion, 1975. — MATHIAS, B., « Les limites de la prévision scientifique », in DUCOUPLÉ, A. C. (red.), *Travail élémentaire de prévision et de prospective*, Paris, PUF, 1978, 105-130. — MEADOWS, D. H., MEADOWS, D. L., RANSOM, J., BERNARD, W. W., *The limits to growth*, New York, Universe Books, 1972. Trad. franç., « Rapports sur les limites de la croissance », in MEADOWS, D. L., *Malte à la croissance ?*, Paris, Fayard, 1972, 2^e partie, 131-309. — MERTON, R. K., « The self fulfilling prophecy », *American sociol.*, Été 1948, 193-210. Reproduit in MERTON, R. K., *Social theory and social structure, toward the redefinition of theory and research*, Glencoe, The Free Press, 1949, éd. augm. 1957, 1961, 421-436. — ROUGHMONT, D. (de), *L'avenir est notre affaire*, Paris, Stock, 1977. — TÖFFLER, A., *Future shock*, New York, Random House, 1970; New York, Bantam Books, 1970. Trad. franç., *Le choc du futur*, Paris, Denoël, 1971.



Culturalisme et culture

الثقافية والثقافة

الثقافية هي : عبارة تنتمي الى الأنثروبولوجيا (الأنثروبولوجيا الثقافية والثقافية إذا لم يكن ممكناً اعتبارها مرادفين ، معها على الأقل تمييزان قريبان جداً) ، ولكنها قابلة للنقل الى علم الاجتماع . ويقوم الأفق الثقافي على حلة من الاقتراحات تميل الى الظهور بجمجمة . يمكن التشديد على هذا الاقتراح لو ذلك ، حسب المؤلّفين والأطر العامة المدروسة . فعلى غرار النبوة والوظيفية ، يعني أن تدرك الثقافية في أن واحد ، باعتبارها نموذجاً مثالياً ، أي باعتبارها إطاراً للفكر تم من خلاله تطوير النظريات والأبحاث المختصة ، وباعتبارها رؤية للعالم (Weltanschauung) أي باعتبارها تصوراً أيديولوجياً للمجتمعات

الاقتراح الأول : ترتبط بنية الشخصية ارتباطاً وثيقاً بالثقافة المميزة لمجتمع معين . معبرين الثقافة تحديداً نظام القيم الأساسي للمجتمع وهكذا يعتبر كارلر (Kardner) أن كل نظام اجتماعي ثقافي يتميز « بشخصية أساسية » فقد كتب يقول : « ألاما هي ترمب ثقافي » . ويعتبر ماكليتلاند (Macletland) ، أن بعض المجتمعات تحمل من الكمال (هذا المفهوم الذي يعني الصوز والنجاح في آن معاً والذي يتم التعبير عنه غالباً بكلمة Accomplishment) قيمة مركزية . تميل الحاجة الى الكمال (need for achievement) لأن تكون جزءاً أساسياً من شخصية الأفراد الأعضاء في هذه المجتمعات وبالترباط الطيبي مع هذا الاقتراح الأول ، يميل الثقافيون في تحليلاتهم للنظم الاجتماعية الى إعطاء وزن حاسم للمجموعة التي تستقل بواسطتها القيم الأساس لمجتمع ما ، من جيل إلى آخر .

الاقتراح الثاني : يميل كل مجتمع الى تشكيل كل ثقافي فريد . يمكن لمجتمعات متشابهة لجهة درجة تطورها الاقتصادي ، أن تكون مختلفة عن بعضها بقوة من الناحية الثقافية . كما يؤكد الشعور العلم ونشت التحرية المباشرة . إن الألمان مختلفون ثقافياً عن الإنكليز ، وكما يلاحظ ليتون (Liton) ، ، إذا أوكمل مسافر وصل لثو الى أحد لفراقه الترويجية ، الى مثال . مهمة فيض مبلغ معين من المصروف ، فإنه يكون متأكد تقريباً من أنه الحصال سيعود إليه مع المبلغ . أما في إيطاليا ، فيكون متأكد تقريباً بأنه لن يراه أبداً

الاقتراح الثالث وهو يكمل السابق . يميل نظام القيم للمجتمعات الى الانسجام بقيم

غالبية أو صريحة (الأمر الذي لا يستبعد ، لكي نستعمل تعبير كلوكوهن — Kluckhohn ، وجود قيم معروفة وقيم متوقعة ، وهكذا يرى بنديكت (R. Benedict) ، أن الحدود الضيقة في المكسك الجبلية يعلقون أهمية أساسية على القياس والتناسق ووحدة الإنسان مع الكون . إنهم يشكلون مجتمعاً متوارثاً وخاصاً للقبائل . بينما يفرق السكان الأصليون في الشاطئ الشمالي الغربي لأمريكا ، على العكس ، في مناخ تنافسي ثابت ، حيث يبدل كل واحد جهده ليبرهن على تفوقه ، وليتصدر على منافسيه ، حتى بالعنف عند الانقضاء . إنهم يشكلون مجتمعاً دينومياً . ويرى بارسونز (Parsons) أن الأمريكيين يعلقون أهمية على الكمال (Achievement) أكثر من الأمان ، في حين يعلقون أهمية أقل منهم على « المحافظة على النماذج الثقافية » . ونعتقد ما عرضت ماد (M Mead) ، أن « الأمريكيين يرون العالم منقياً واسعاً وقابلًا للتطويع ، يلعب تحت رقابة الإنسان ، نبي عليه ما شاء . [. . .] . والشعور الملم هو إمكانية الإشراف على البيئة » (L'anthropologie comme science humaine, P. 123) . أما بالنسبة للتكبير ، فإن « العالم هو مدى طبيعي يتكلم معه الإنسان ، لا ينبغي نفيه فيه أي إشراف على المستقبل ، وإنما فقط البصر المجرب للفلاح أو للمزارع . . . » ويعتبر الإنسان المشارك الأصغر

الاقترح الرابع : تحليل ثقافة مجتمع معين إلى النظام في جملة من العناصر المتماثلة والمتكاملة فيما بينها : (إن الطموح الثاني للأنثروبولوجيا . على حد قول ليفي شتراوس (الذي لا يمكننا تصنيفه بين الأنثروبولوجيين الثقافيين ، ولكنه لا ينبغي عزيم حول هذه النقطة) هي الكلية . وهو يرى في الحياة الاجتماعية ، ظاهراً ترتبط به عضواً كل الجوانب (Anthropologie structurale, P 399) لقد تم توضيح هذا الاقتراح نتيجة لجهود بنديكت (R. Benedict) ، لاستخلاص لمحات الثقافة لأرباب الثقافة وتصنيف هؤلاء الأرباب .

أما الاقتراح الخامس : يحيا الإنسان في عالم رمزي يحلقه هو . كل حقيقة تكون بالنسبة له رمزية . فالأحكام والتقييمات والمدرجات تكون كلها نسبة مع النظام الثقافي الذي ينتمي إليه . ويعتقد هرسكوفيتش (Herskovits) ، الذي يستمد بلمانة كاسيرير (Cassirer) حول هذه النقطة ، أن الثقافة هي قياس كل الأشياء ، بما أن كل « حقيقة واقعية » يتم إدراكها عبر نظم ثقافي معين

لما في وارد إنكار المساهمات الثقافية في العلوم الاجتماعية ، ولكن من المهم كذلك رؤية حدودها الصلبة . إن الاعتراض الأول الأكثر وضوحاً دون شك ، هو أننا لا نستطيع ، في المجتمعات المعقدة على الأقل ، إلا لقاء بسيط كبير ، القول بمفهوم القيم المشتركة ، والافتراض أن هذه القيم تدار كلها قليلاً أو كثيراً عبر طريقتين المجتمعيتين . في الواقع ، لا يكون الأفراد أبداً عرصة لثقافة مجتمع معين بعد ذلك . وهذه « الثقافة » ليست في قسم كبير منها ، سوى نسيطة أو ترشيد يقيم به بعض الفاعلين الاجتماعيين ، مثل الكهنة والمثقفين أو ، وفقاً لبعض الحالات ، هذه الشريحة أو تلك من الشعب . أما فيما يتعلق بالأفراد ، فإنهم يخصصون لمعاملات تدرب مقدرة ، يرتبط محتواها سيستم التي تكون هي كنفلك متنوعة .

لذلك اضطر المفكرين الى إدخال مفهوم الثقافة التحية لتعير نظم القيم الخاصة بالمجموعات التحية . كانت الثقافة قيمة أساسية في ألمانيا بشكل عام ولكنها كانت كذلك بالنسبة للمثقفين والموظفين الذين غنموا بوزن اجتماعي مهم منذ إصلاحات الدولة المروية في بداية القرن التاسع عشر . وفي الولايات المتحدة ، في نهاية القرن التاسع عشر تقريباً ، شعر الأميركيون في انكلترا الحميدة والأميركيون في ألبوا ، « بالتباعد الثقافي » الشديد ، تجاه بعضهم البعض . كان الأولون يأخذون على الآخرين عدم ثقافتهم وتجاهتهم ومساكنهم . ومنهم أهل النوا الأولين بالأمشالية وعدم الفعالية وغياب روح المؤسسة . إن الأسباب التاريخية لهذه الفوارق بديية جداً لا تقتضي الإلحاح كثيراً عليها . لقد تطورت شيكاغو بعد بوسطن ، انطلاقاً من نهار للمهاجرين لم يكن غنمها وحسب ولكنه وجد نفسه بمواجهة وضع مختلف ، وبالتحديد لأنه كان حديث العهد . في كولومبيا ، كان أهالي منطقة بروكسنا مقتنعين إلى هذا الحد تقليدياً بالمساواة الثقافية التي تفصلهم عن مواطنيهم في منطقة مدلان (Medellin) ، وقد جعلوا منها على مر الزمن ترساة مثيولوجية تسمح لهم بالأحد في الحساب تنافساً ما زال يصفح حتى اليوم المرافقين الأجانب والسكان المحليين . إن المستمرات الإسبانية التي قلقت في مدلان في القرن السادس عشر ، كانت أكثريتها من أصل باسكي (Basque) . إذا لم يكونوا في أعينهم يوداً هذه الاعتقادات تسمح بتفسير روح المؤسسة ، وحب الكسب والمادة والجهل والغباء النسبي للحس الوطني الذي يفترض أن يبتنه سكان مدلان . وإذا علق الأمر بمجتمعات معقدة . علينا الاعتراف بوجود ثقافات تحية محبة وثقافات تحية تتعلل بمجموعات خاصة . إن الثقافة التحية الطبقة تكون كلاسيكية في هذا الصدد . لقد سبت دواست عديدة أن تربية الأولاد في الطبقات المعرة ، تكون غالباً ذات صفة تسلطية أكثر مما هي عليه في الطبقات المسورة . يلاحظ في الأولى تصوراً قديماً في الألب ، بينما يلاحظ في الثانية تصوراً طوعياً للمستقل الفردي وفيها عدا ، ربما ، حالات لمجتمعات الأكثر بساطة يمثل المفهوم الكني ، الذي يحبر أن جميع أعضاء المجتمع يشتركون في ثقافة واحدة ، أي في نظام مشترك للقيم ، بسيطاً مبالاً به . والحق يقال ، إن العناصر الثقافية « المشتركة » الوحيدة ، وما كانت الأكثر سطحية في حالة المجتمعات المعقدة فالفرنسي يمكن دون شك أن يتميز بشكل أسهل من الأميركي بواسطة حركاته ولباسه من درجة حاجته « للكمال » (Need for achievement) .

من الناحية التاريخية ، من المهم الإشارة بين هلالين ، إلى أن المفهوم الكلي للمجتمعات ذات أصل ألماني بشكل رئيسي . ذلك أنها تطورت في حبة كان فيها المثقفون الألمان ، لأسباب تاريخية معقدة ، تم غلبتها بشكل جيد من قبل رنجر (Ringer) . يطورون دون كلل موضوعية الخصوصية الثقافية الألمانية

فيل الثقافية من جهة أخرى . إلى استعمال تصور قابل للنقاش للأوليات المجتمعية : فهي تفترض أد القيم والعناصر الأخرى ، للنظام الثقافي ، تستلزم بامانة من قبل لعدد ، وهي تشكل طريقة ترجعها ناتي لنظمهم نعرفه بطريقة أبة (راجع مقالته المحممة)

وهكذا يفر مكجيلاند أن الأفراد يعانون عادة من الحاجة إلى الكمال ، في مجتمع يكون الكمال فيه قيمة أساسية . تتعلق إذن بالقيمة الثقافية حاجة فردية . وتكون الثقافة هكذا هادزة على إطالة الطبيعة وتوليد تصرفات شبه غرائزية تنجر إلى حد كبير من رقابة الشخص . يمكن الاعتراض على ذلك بأن العديد من التصرفات لا ينبغي أن تحلل باعتبارها نتاج عملية تكيف وإنما باعتبارها نتيجة حالة قصدية . بالإضافة إلى ذلك ، حتى عندما تكون التصرفات مستوحاة بواسطة استبطان القيم فإن هذه الأخيرة تقدم بصورة عامة توجيهات ضاغطة فقط ، قابلة لتفسيرات متعددة . فضلاً عن ذلك ، لا ينبغي أن تدرك الجمعية باعتبارها أولية استبطان وإنما باعتبارها عملية تكيف مع أوضاع متغيرة ومتنوعة ، أي عملية رسم معالمها عمليات التحكيم والتسويات التي يقوم بها الشخص بين المعايير المفروضة عليه والقيم والمعتقدات التي يلتزم بها ، وبين مصالحه كما يدركها . لذلك يعتبر الانحراف بالنسبة للمعايير والقيم الجماعية ظاهرة عديدة في جميع المجتمعات . كما أشار إلى ذلك دوركاهايم في صفحات شهيرة من كتاب القواعد (Règles) وبصورة أعم ، ثم ملاحظات عديدة تبرهن أن المخالفة في نفوذ القيم المنقولة إلى السلوك بواسطة المجتمعية ، قد تكون خطية . عندما تتبدل بيئة نظام معين ، فإننا غالباً ما نتحقق على العكس من التكيف السريع للتصرفات مع الظروف الجديدة . لقد برهن جيداً على ذلك إيبستين (Epstein) فيما يتعلق بحالة الهند باعتباراً من الوقت الذي جعل فيه بورماج الري الذي أطلقت الحكومة عملية الحرب العالمية الثانية ، عدداً معيناً من القرى ، يتغل من نظام اقتصاد الاكتفاء إلى نظام اقتصاد السوق ، نسي عدد من الفلاحين سلوكاً لم يكن معروفاً بالكامل ، إذ لجأوا إلى إنشاء مؤسسات من النمط الرأسمالي للعصر أو لتصلح الآلات الزراعية . إن « المقاومة الثقافية » ، للتعبير ، إذا كان من المؤكد وجودها في بعض الحالات ، فلا ينبغي تصحيحها في غالب الأحيان . لا تكون هذه المقاومة مع ذلك « ثقافية » إلا في ذهن المراقب ، وينبغي بالاحرى أن تسبب إلى كون التعبير يند بالاصطدام بمصالح الفاعلين الاجتماعيين . هذه المصالح التي يدركها تماماً فصاعلون ، لكن المراقب يمكن أن تعونه رؤيته . يعني اعتبار القيم والمواقف المستقلة من قبل الفرد باعتبارها نوايت بدلاً من اعتبارها محدثات الفعل ، بحلاف مفهوم شائع لدى الثقافييين .

نتنقل ثالثاً إلى مسألة التماسك في « الأنظمة الثقافية » . يقتضي أولاً ، استبعاد الاقتراح الذي يعتبر أن كل حقيقة تكون رمزية . إذ ، اعتباراً بذلك أن كل تجربة ينفسها نظام رمزي ، مثل اللغة أو العلم ، فإن ذلك أمر بديهي . وتكون إذاء اقتراح خاطئ . إذا استعملت عبارنا الرمزية والخيالية باعتبارها مواد دين وإذا تقلصت الثقافة إلى نظام إسقاطي . ومن ثم ، تسفي الإشارة إلى أنه من أجل حاجات التحليل ، لا بد من التمييز بين مختلف العناصر التي تؤلف النظام الثقافي لمجتمع معين : عائلية والتقنيات والمؤسسات والقواعد والقيم والخرافات والأيدولوجيات تعتبر كلها جزءاً من النظام الثقافي ، إذا فهمناها أنها كلها نتاج النشاط الإنساني . ولكن من الفصل الاحتفاظ بمصفا « الثقافي » لحظة إنتاج الفرض والفكر . إن معدل الولادات ، حتى ولو نجم عن تجمع التصرفات التي تفرد بها جريباً « الثقافة » ليس في حد ذاته محلي ثقافياً . يقتضي إذن أن يعيد

الى مكانها الصحيح البديهة الثقافية المستعارة التي تعتبر كل شيء في المجتمع « ثقافة » . يوجد كذلك مخارج الثقافة ما يقتضي تسببه بالواقع الاجتماعي . إن كون معدل الولادات يبقى مستقراً يوم م وم + 1 ، في حين أن معدل الوفيات يتدنّى ، يمثل تغيّراً هبوطياً أكثر عما هو ثقافي . بعد هذا التحفظ ، ماذا يحتد بالنسبة للافتراض الثقافي الخاص بتماثلك البنى الثقافية ؟ مما لا شك فيه أننا نستطيع القول أن المعاصر الشائع في المجتمعات البسيطة تميل الى إظهار درجة معينة من التماثل . ربما كان موروكو (Murdock) على حق عندما يؤكد أن قواعد الإقامة تميل الى الميمنة على جوانب أخرى عديدة من النظام الثقافي : وفقاً لما تكون مختلفة مثلاً ، الإقامة لدى أهل الزوجة أو لدى أهل الزوج ، القواعد والأعراف المنظمة للعلاقات بين فردين مرتبطين بملاقة قرابة معينة ، طريقة تعيين الأهل ، قواعد البوء ، إلخ . انطلاقاً من قواعد الإقامة ، من الممكن على المستوى الإحصائي التنبؤ بالشكل الخاص الذي تكون الأنماط الأخرى للقواعد قابلة للتألف . ولكن إذا تعلق الأمر بمجتمعات معقدة ، من التهور الإحباط في تماثلك ، والنظم الثقافية إيديولوجيا المؤسسية الحرة في الولايات المتحدة هي موضوع تقييم عامي قوي . ورغم ذلك تتأكد أكثر فأكثر تدخلات الدولة في لعبة القاطنين الأفراد ، وهي من جهة أخرى مقبولة . يفترض التصنيع كما زعم نكرودا ، (هذا إذا لم يسب) عملية تفتت للمعائلة . لقد كان ذلك صحيحاً في الولايات المتحدة ، ولكن في اليابان ، يظهر أن التصنيع تحقق ، حتى فترة قريبة مع العائلة الواسعة وليس ضدها .

وكما بين ذلك عزرا فوجل (Ezra Vogel) ، محد العائلة البريية اليابانية تصح انساب المهاجر عند ربح عمل ، عبر الوسطاء الموميين ها في المذهب وكلا المعائلة والوسطاء يساندون المهاجر في حال تعرضه للصعاب مع رب عمله . ورب العمل الذي تفاوض مع العائلة لتوظيف إبها لا يستطيع طرده بسهولة . وإذا حصل ذلك رغم كل شيء فإن العائلة تستعيد المهاجر حتى إيجاد ترتيب جديد . ثمة مثل آخر : يفترض التصنيع انتشار القيم الفردية ، هذا ما يكرره البعض عبر تعميم أطروحة شهيرة لتيبر (Weber) ، دون مسوغ . ولكن روسيا عرفت تصحاً مهماً في نهاية القرن التاسع عشر ، على الرغم من أن « القيم المهيمنة » كانت قيم مجتمع ريفي ، حيث كانت المؤسسات ذات النمط الطائفي تحتل مكانة أساسية ، وعلى الرغم من أن المثقفين الروس كانوا متغيبين بصورة عامة على اعتبار التصنيع عبر متلائم مع التقاليد والتي الروسية . إن إدخال التقنية الحديثة في مجتمع تقليدي تطوي (أو تسبب) « بالضرورة » على تأكل المعتقدات التقليدية . يشير لينون ضد هذا الترابط الطائفي للفتون كومت (Comte) عن الحالات الثلاث ، أن التقنية يمكن أن تتماهى تماماً مع السحر نفسه . « كنت موجوداً في القاهرة عندما بدأت سيارات تورد على محل الدواب () » كانت تعلق في أعلى الأحياء على فوكة عززان الماء ، عقود من الحرور الأزرق الكبير ، هذه العقود نفسها التي كانت توضع في السابق في أعناق الدواب لدرء العين الحاسدة . إن مجرد كون الوحد المختلفة لنظام ثقافي تتعايش ، يفترض بالتأكيد حداً للف من التماثل فيما بينها . ولكن علينا أن نحرس من تفسير هذا التماثل بطريقة ضيقة جداً . من السهل دون شك تخيل عناصر ثقافية غير متوافقة مع بعضها . لا يمكن لدولة ما أن تكون نيورقراطية وملحدة في آن واحد . إذا كان ثمة مشروع قانون متناقض مع الدستور ، فإما أن يرد القانون أو أن

بعض الفسور . ولكن الحالات التي يمكن فيها تحديد مفهوم الملائمة أو عدمها بين عنصرين ثقافيين ، بوضوح ، خاصة وليست عامة . تبين لنا الملاحظة أن البحر ليس متناقضاً مع النظية ، وأن التصنيع ليس متناقضاً مع استمرار البنى العائلية المميزة للمجتمعات الريفية ، وأن البيولوجيا معينة يمكن أن تبقى متمسكة ، على الرغم من كون الوقائع والممارسات تناقضها بشكل واسع . يميل الثقافيون غالباً ، مع الوظائف ، الذين يريدون معارضتهم أحياناً ، إلى تضخيم وتماكك العناصر التي تتكون النظام الثقافي

ربما كانت هذه الحالة تنجم في جزء كبير منها ، في حالة المجتمعات القديمة ، من كون الأنثروبولوجي لا يستطيع الوصول إلى العمليات التاريخية المسؤولة عن حالة مجتمع معين كما يستطيع رؤيته في فترة معينة . في هذه الحالة ، ليس لديه أبداً مصادر أخرى غير تحليل التماسك بين عناصر النظام ، أي أن يبرهن أنها مترابطة بواسطة علاقات تضمينية متبادلة لوفقاً للحالات ، إنه يوحى إذن بأن عنصرأ خاصاً (راجع ، قواعد الإقامة عند مورودوك Murdock) ، أو أن سنة مهينة (راجع ، أخطاء الثقافة عند بنديكت R. Benedict) ، قبل إلى أن تتضمن الأخرى ومن هنا نقرأها . من المحتمل ، أن الألف « الترامبي » المروض على المعجل يوحي له بأنه يتعاطى ، كما يقول ليفي شتراوس بشيء من الحجة ، مع « مجتمعات دون تاريخ » فيما يتعلق بالمجتمعات الحديثة ، إن ألفاً منهجياً من هذا النمط يكون ذات قائمة محدودة . بالطبع ، شكلت ألمانيا وانجلترا في نهاية القرن التاسع عشر نظامين ثقافيين مختلفين . هنا طبقة عمالة « منضبطة » ، وهناك طبقة عمالة عدوانية . هنا عبادة للدولة ، وهناك عبادة للمؤسسة الفردية هنا إجلال للثقافة ، وهناك أيدولوجيا نعمة . ولكن الطريقة الجيدة لفهم الفرق بين النظامين لا تقوم على تحليل تماسك كل منهما . فمن لا يتقدم مطلقاً عندما يعلن مع بارسونز أن المجتمعات الانكسورية تفهم الكمال أكثر من « التمسك بالعلاج الثقافي » ، وأن القرابية السب لهذه القيم مقبولة في ألمانيا نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين . إن اقتراحاً من هذا النمط ليس فقط وصفاً أكثر مما هو تفسيري ، وهو يميل فضلاً عن ذلك إلى التضخيم بالتمييز الذي يكون من المناسب إدخاله بين « القيم المشتركة » العرقية ، والنصير الذي تكوّن النخبة عن القيم المشتركة ، هذا التمييز الذي لا يثبت عليه كتابة بارسونز ، على الرغم من تأكيده من أنه لا وجود في بلد مثل الولايات المتحدة ، لحجة مدعجة ، ويأن كل شريحة من النخبة لديها نظام قيمها التحيي الخاص (وهكذا فإن كمال رجل الأعمال ليس كمال العالم) . إن الفرق بين النظم الثقافية الألمانية والانكليزية ، يفسر بطريقة أكثر إقناعاً لو حططنا بصفتي نتيجة لعمليتين منفصلتين ولكنها متصلة في فترة تاريخية واحدة . إن التصنيع الألماني الأكثر تأخراً ، كان أكثر قسوة وعمال الصناعة هم في الغالب عمال زراعيون قداماء ، كانوا قد أحصروا إلى النظام الحديدي الذي كان يسود إقطاعيات الملاك القديريين الألمان (Junker) . لا يمكن لهذا الطرف إلا أن يترك أثره على « الثقافة » العمالية في بروسيا لعبت الملكية دوراً حوالياً في التحديث أما في انكلترا فقد أطلق التحديث بجره كبيرته على حرية المصانع . وقد أدى هذا الفرق إلى معارضة متناقضة حول دور الدولة ومكانها ، كما نرى ذلك مثلاً في النقد الشهير الذي يقدمه ميجل عن الاقتصاديين الإنكليزيين

في كتاب مبادئه فلسفة الحق في بروسيا يشكل الموظفون الميوس بناء للشهادة العلمية قسماً مهماً من الشعب القائمة انطلاقاً من إصلاحات البرون هول شتين (Von Stein). وقد اشهدت تعلق الموظفين والحاميين في الثقافة مع عملية التصنيع المتسارعة التي أطلقت اعتباراً من عام 1860، مهددة نفوذهم. وبالمثل، كان لدى معارضتهم للأيديولوجيا النقيية الانكليزية كل الفرص لأن يجرعوا حلق الوصع. وقد تبين موضوع جان ستوتزل (Jean Stotzel) في إطار عام آخر (شباب دون أحموان ولا سيف) أن الصورة السكونية التي أعطاها بنديكت عن الثقافة البلباتية تمثل تقريباً معرطاً.

إن الملاحظات التي يوجه بها بلاندييه (Balandier) بشكل مناسب، طسوحات الأنثروبولوجيا الثقافية تطبق حرفياً تقريباً على علم الاجتماع المستوح من الثقافة. ففهي لا تأخذ بالحسبان تأثير الأوضاع والشروط الملحوسة والتاريخية على النظم الاجتماعية والثقافية إن مثل هذا التوجه يفرود إلى جعل المجتمعات المعنية مثلاً، دون الأخذ بالحسبان بشكل كاف تردد الأفراد وعداوت أو براعات الصلحة... يمكن أن تظهر مصنفها تاريخياً مضاداً، فعلى مرار الببوية، تطمع الثقافة هو أسف، إلى إمكانية إزالة فئة الفعل الأساسية، التي تكون الظاهرات الثقافية غير معهومة بدورها (راجع مقالة الببوية). كيف يمكن فهم تقييس الثقافة في ألفتها ما قبل النازية، وعبادة الكمال في الولايات المتحدة إذا لم نحدد موقع هذه الظاهرات في الإطار العام للعملية التاريخية، ولم نفسرها مصنفها جراب الفاعلين الاجتماعيين في أنظمة النشاط للتبادل لبينة مميزة؟

- BIBLIOGRAPHIE. BALANDIER, G., « Sociologie, ethnologie et ethno-graphie », in CHATELAIN, G. (red.), *Traité de sociologie*, Paris, PUF, 1956-1960, 2 vol., 3^e éd. mise à jour, 1968, 2 vol., vol. I, 19-113. BENEDICT, R., *Patterns of culture*, Boston/New York, Houghton Mifflin, 1934, New York, Penguin Books, 1946. New York, The American Library, 1946. Trad. franç., *Échantillons de civilisation*, Paris, Gallimard, 1950. BENEDICT, R., *Chrysanthemum and the sword*, Boston, Houghton Mifflin, 1946. — CAMUS, P., *An essay on man — an introduction to the philosophy of human culture*, New Haven, Yale University Press, 1944, 1956. — DURKHEIM, M., *La personnalité de base (Un concept sociologique)*, Paris, PUF, 1933, 1972. — GERMENIER, A., *Economic background in historical perspective. A book of essays*, Cambridge, The Belknap Press of Harvard University Press, 1962. HERSKOVITZ, M. J., *Man and his works — the axioms of cultural anthropology*, New York, Knopf, 1948. — HYMAN, H. H., « The value systems of different classes » in BENEDICT, R., et LIPSET, S. M. (ed.), *Class, status and power. A reader in social stratification*, New York, The Free Press, 1953. *Class, status and power. Social stratification in comparative perspective* 2^e ed. élargie Londres, Routledge & Kegan Paul, 1960. 488-499. Trad. franç., « Classe sociale et système de valeurs : contributions psychologiques à l'analyse de la stratification » in BENEDICT, R., et LAZARUS, P. F., *La sociologie des sciences sociales. Concepts et méthodes*, Paris, La Haye, Mouton, 1965, 261-282. KANTOR, A., *The individual and his society. The psychodynamics of primitive social organization*, New York/Londres, Columbia University Press, 1930, 1961. Trad. franç., *L'individu dans sa société. Essai d'anthropologie psychodynamique*, Paris, Calmann, 1963. LÉVI-STRAUSS, *Anthropologie structurale*, Paris, Plon, 1968. LESTER, R., « Cultural and personality factors affecting economic growth », in HOFFETZ, B. F. (ed.), *The progress of underdeveloped areas*, Chicago, The University of Chicago Press, 1952, 73-88. LIPSET, S. M., *Political man*, Londres, Mercury Books, 1943. MCGILLI, O. C., *The*

achieving society, Princeton, D. Van Nostrand Co., 1961, New York, The Free Press, 1967. — MEAD, M., *Anthropology. A human science. Selected papers, 1938-1966*, Princeton/New Jersey/Toronto/Londres, D. Van Nostrand, 1964, Trad. franç., *L'anthropologie comme science humaine*, Paris, Payot, 1971. — PARSONS, T., « A revised analytical approach to the theory of social stratification », in BENNIX, R., et LIPSET, S. M. (red.), *Class, status and power. A reader in social stratification*, New York, The Free Press, 1953, *Class, status and power. Social stratification in comparative perspective*, Londres, Routledge & Kegan Paul, 2^e éd. élargie, 1966, 92, 129. Trad. franç. : « Nouvelle ébauche d'une théorie de la stratification », in PARSONS, T., *Éléments pour une sociologie de l'action*, Paris, Plon, 1953, 256-325. — RINGOLD, F. K., *The decline of German mandarins. The German academic community, 1890-1933*, Cambridge, Harvard University Press, 1969. — SCHULICH, E. K., « Society as context in cross-cultural comparison », *Social science information / Information sur les sciences sociales*, VII, 3, 1967, 1-15. Trad. franç., « L'ethnocentrisme dans les comparaisons interculturelles », in DOGAN, M., et PELLISSY, D., *La comparaison internationale en sociologie politique. Une sélection de textes sur la démarche du comparatiste*, Paris, LITEC, 1980, 27-32. — STETTER, J., *Jeunesse sans christianisme ni saïra. Étude sur les attitudes de la jeunesse japonaise d'après-guerre*, Paris, Plon, 1954. VOON, E. S., « Kinship structure, migration to the city, and modernization », in DODS, R. F. (red.), *Aspects of social change in modern Japan*, Princeton, Princeton University Press, 1967, 91-111.



Dialectique

الجدلية

بدأ التاريخ الرسمي لمفهوم الجدلية بالمعنى الحديث للكلمة ، مع كانت (Kant) ولكنه عرف أهمية خاصة اعتباراً من هيجل (Hegel) ومن بعده ماركس ، واتخذ نصيراً يتعلق مباشرة بالعلوم الاجتماعية

لدى هيجل كما لدى ماركس ، يعتبر مفهوم الجدلية ومفهوم التناقض الذي يرافقه متساوي المعاني بالتأكيد ، ولكنها في كلا الحالتين ، يشير إلى - فيما يتعلق لقوارق بين المؤلفين ، الأمر الذي يلخصه التناقض التقليدي بين مثالية هيجل ومادية ماركس - إلى حدس المستقبل ذات أهمية أساسية في تحليل الظواهر الاجتماعية ، وهو أن أفراد المجتمع يمكنهم ، لمجرد أنهم يسمعون وراء هدف معين ، أن يساهموا في خلق حالة معينة متميزة - وربما متناقضة مع - عن المرحس المقصود . فيما يتعلق بجدلية السيد والعبد في كتاب هيجل *La phénoménologie de l'esprit* ، يرغب السيد بأن يعترف به كسيد من قبل العبد . ولكنه بذلك يعترف بإنسانية العبد ، وبالتالي يتمثل السيد والمسد إن قابون انحصار معدل المرح الذي يعتبر مؤشراً ، والذي يظهر في الكتاب الثالث من رأس المال ، يعتبر حالة كلاسيكية بلورة أخرى . وبما أنهم هؤلاء ولورنك في وضع تناقضي فيما بينهم ، يكون لدى الرأسماليين مصلحة في السعي الدائم لتحسين إنتاجية مؤسساتهم ونكبتهم بعملهم هذا . يساهمون في ضرب الأساس الذي يشكل اسطلاخاً مع المرح (حسب النظرية لفاوكسية) ، مع أنهم يظفرون حيثية حصه العمل في عوامل الإنتاج . وهم ، إلى حد ما ، يساهمون إذن في تدمير الرأسمالية . كما أن رأسمالي كتاب *Misère de la philosophie* ، بسبب اهتمامهم بتجميع أكلاف إنتاجهم ليظفروا مناصبهم ، راحوا ينفذون في العمل أعمال حل السج التي كانت تحصل فيما مضى في المزرعة . فاشأوا بذلك دون قصد منهم طبقة من البروليتاريين ذات المصالح المتناقضة بشكل أساسي ، حسب ماركس ، مع مصالحهم . إن منطق وضعية الثلاث التي وجدوا أنفسهم فيها فرضت عليهم الاشتغال ليحموا أنفسهم من بعضهم البعض . وهكذا ساهموا في نسيه الصناعة والبروليتاريا . وهو أن يريدوا ذلك ، صمحوها ككله اهتمامهم وسلحوها .

إن فكرة اجديلية ، أبعد من أن تكون ، كما يريدنا غورفيتش (Gurvitch) صبه إدراكية واسعة تشمل مفاهيم متطورة مثل « مائدة الاحتمالات » ، وه التورط المتبادل » ، وه السببية

الدائرية ، ، لتختصر إذن ، لدى هيجل كما لدى ماركس ، حتماً مستقبلياً أساسياً هو ، أن بعض أنظمة النشاط المتبادل تحت المعاملات الاجتماعية على تصرفات تولّد نتائج غير مقصودة ، وربما غير مرغوب فيها من وجهة نظرهم . تكون بنية هذه الأنظمة أحياناً في حاقلة لا يستطيعون معها إصلاحها بسهولة ، حتى ولو كان المعالون واقفين من الآثار الاتناجية المكسبة لأعمالهم : إن الرأسمالي الذي يكون في وضع تنهبي ويفرض تحسين إنتاجيته ، يحكم على نفسه بالدمار اللهم إلا إذا اتخذ مأسوءه ، من باب المعجزة ، القراء نفسه وفي الوقت نفسه

لقد دفع مفهوم الجدلية بكل اسم ، لدى هيجل وماركس - ومن ثم لدى سارتر - في ما يتعدى هذا القصد الأساسي ، وأراد المؤلف أن يربا في المناقشات (ملحق الجدلي) بحرك التعبير الاجتماعي والتاريخ . ويطمح هيجل ومن ثم ليجلز إلى شمولية « فواتين » الجدلية ومدعها لتشمل الطبيعة نفسها . إلا أنه من المؤكد اليوم أن المناقشات ، إذا كانت تلعب دوراً مهماً في تحليل التعبير الاجتماعي ، فهي لا تشكل سوى حالة بارزة خاصة ، فالتغير لا يشتق بالضرورة من التناقضات والتناقضات ليست بالضرورة مولدة للتغير . فضلاً عن ذلك ، لدى هيجل وماركس رؤية حتمية متطرفة للتغير والتاريخ . وهكذا ، فإن أسئلة يؤس الفلسفة ورأس المال المثارة سراحاً أعلاه ، تحل التعبير الاجتماعي بصفته أمراً الياً والمناقضات . لكن النسبة الآلية والمحمومة لهذا الأثر هي شجة لفرضيتين قابلتين للنقاش : 1 - إن بنية نظام النشاط المتبادل المتحركة في العلاقات بين الرأسماليين (بنية القاصر) يفرض أنها ثابتة ، 2 - إن نظام النشاط المتبادل بين الرأسماليين من جهة والبروليتاريون من جهة أخرى ، يفترض أن له بنية اللعبة اللاعبة لأحد الفريقين . إلا أن العرصية الثانية لا تعود مقبولة ، اعتباراً من اللحظة التي تبرز فيها حركة نهاية مهمة ، وما أن السلطة النفاية تصبح لديها القدرة على تحويل جزء من زيادة الإنتاجية لمصلحة الطبقة العاملة . كما أن الفرضية الأولى لا تعود ذات قيمة اعتباراً من اللحظة التي يتم فيها تمركز يسمح للرأسماليين بالإقدام على التضاميم فيما بينهم . وفي المحالين ، ينكسر الأثر الآلي للتناقضات عسر ظهور التحديدات الاجتماعية (السلطة النفاية ، الإثباتات ، الخ) وهل العكس ، لا يمكننا وصف عملية تطورية ماضئها تسلسلاً لمناقضات إلا إذا حملنا قدرات التجميع للأنظمة الاجتماعية .

إن التحيزات المتناقضة الحارية على الجدلية الهيجلية - الماركسية تنشأ من كون هذا المفهوم : 1 - يختصر حتماً مستقبلياً أهمية لا يمكن ردّها (يتج الفعل الاجتماعي بصورة مألوفة نتائج متناقضة مع أغراض الفاعلين) ، 2 - ثم تفسيره من قبل هيجل وماركس ، باعتباره المحرك الأساسي للتاريخ . إن كارل بوبر (Karl Popper) نفحس بخاصة لموجه الثاني (في كتاب 'What is dialectic') يصرح الجدلية في الإدانة التي يصددها - لأسباب جيدة - ضد مفهوم قانون التاريخ . أما لويس شيدر (Louis Schneider) نفحس بخاصة لموجه الأول (في كتاب 'Dialectic in sociology') فإنه يفسر الجدلية « الماركسية » وكأنها التعبير الخاص للمفهوم المتناقض في تاريخ علم الاجتماع بأكمله .

إذا كان تاريخ المفهوم الحديث للجدلية يرتبط بمحاولة باسمي هيجل وماركس ، فذلك

ناجم حصراً عن الحاج السياسي للماركسية . فذلك أنه ، دون استعمال الكلمة نفسها ، كانت « تناقضات » الفعل الاجتماعي موضوعاً للأبحاث من قبل العديد من مؤلفي القرن الثامن عشر . ففي حكاية النحل ، يتساءل ماندفيل (Mandeville) عما إذا كان العمل المتناسق للمجتمعات يفترض مواطنين ناصحين ، أي مواطنين يحرمون المصلحة العامة فهل يفترض المجتمعات الإنسانية ، على غرار مجتمعات النحل ، أن يكون الأفراد مهتمين بالمصلحة العامة ؟ يجب ماندفيل سلباً عبر مقولة شهيرة : « إن الخطايا الخاصة هي التي تصنع المصلحة العامة » كما أن التحسد والغرور والقلب هي محركات التجارة وهي التي ترفع الفكر الخلاق : « إلى حد أن الفقراء أنفسهم يعيشون أفضل مما كان عليه الأعيان في السابق » (الترجمة الفرنسية ص 34) بالنسبة لروسو (Rousseau) مؤلف « الخطابات حول الفنون » والطقد ، تؤدي الحرية الطبيعية إلى نتائج غير مرغوبة . هي غياب الإلزامات الخلقية والاجتماعية ، يدفع الأفراد إلى عدم الإيلاء بالتراماتهم . ولكنهم يعلمون هذا يحرمون أنفسهم من الفوائد الصافية التي يمكن أن يجلبها عليهم التعاون . لديهم إذن المصلحة في القبول الحر للإلزام وفي مبادلة حريتهم الطبيعية بالحرية المدنية ، التي تتضمن نتائج أخرى غير مرغوبة (راجع مقالة روسو) . إن « اليد الخفية » الشهيرة لأدام سميث (A. Smith) تمثل هي أيضاً مفهوم التناقص بالمعنى الديالككتيكي للكلمة . عبر سعيهم الأناني وراء مصالحهم الخاصة ، يمكن لأفراد المجتمع أن يتجهوا بالمصادفة نتائج مرغوبة ، وخصوصاً ظاهرياً (إن التجار يخدمون مصالح المستهلكين ، عبر التناقص الذي يقوم فيما بينهم) . وقد ذكر مونتسكيو نتائج مشابهة (راجع مقالة مونتسكيو)

إن مفهوم « اليد الخفية » لدى أدام سميث ، ومفهوم « الجدلية » لدى ماركس ، يملكان في آن واحد ودون تحيز بينهما بعداً تحليلياً وبعداً أيديولوجياً . يعتبر أدام سميث ، مشاركاً ماندفيل تعاقله ، أن « اليد الخفية » صيغة التأثير : فالنتائج غير المقصودة لتجميع الأفراد الفردية تكون عالياً ، إيجابية ومرغوباً فيها . وهي نصب في اتجاه الخير العام والمصلحة العامة والتقدم الاجتماعي . كما أن ماركس يركّز لعبة التناقضات الجدلية بعفتها الأولية التي تقود التاريخ الإنساني نحو نهاية سعيدة . إن « اليد الخفية » وه الجدلية ، تشهدان على المناخ المميز للنصف الثاني من القرن الثامن عشر وقسم من القرن التاسع عشر . إن التقدم الذي يجعل منه سديه تطور العلوم والفنون ، لم يعد ممكناً نسبة إلى العناية الإلهية ، في عصر ينتشر فيه « حسر » يقتضي إذن تحويل مدائل علمانية لفكرة « العناية الإلهية » . وكانت « اليد الخفية » و « الجدلية » عملاق هذه الدلائل من المنطق عليه أن « الجدلية » كانت تصوراً أكثر قبولاً من الصيغة الإلهية اعتباراً من الوقت الذي أدى فيه نصيب المجتمعات الأوروبية إلى نزاعات طائفية قوية . لذلك مستمتع بمكانة أكبر

يتم تحاشي كلمة « الجدلية » نفسها في علم الاجتماع الحديث . وذلك دون شك ، بسبب المساوي التي لحقت بها نتيجة لاستعمالها السياسي . إلا أننا نجد بتعبير متنوعة المحدث الأساسي الذي يتضمن هذا المفهوم : آثار التكوير ، آثار التجميع ، الآثار النفسية ، الآثار المحركة ، الغائبة للممكنة (سارتر) . الآثار المعادية للحدس ، الخ . إن الآثار و « الجدلية »

التي أكسبتها الأبحاث السوسيولوجية عديدة - على سبيل المثال : « النبوة التي تتحقق من تلقاها » لمرتون (Merton) الذي يعتقد بعدم ملاءمة المصارف ، إذ بإمكان الزبائن إجراء صحوبات في نفس الوقت تؤدي حفيظة إلى الإفلاس للمحيط) ، آثار الأخلاق للكالينية على التطور الرأسمالي حسب فيبر (Weber) (يسمى الكاليفي وراء النجاح الاقتصادي في الحياة الدنيا ، متعللاً أن يرى فيها إشارة خلاصه في الحياة الآخرة ، ويميله هذا يشير دون قصد منه ، تراكم رأس المال) ، آثار إشاعة الأجواء الديمقراطية في المجتمع ، التي تؤدي إليها جهود الشعب دفاعاً عن امتيازاتها (في بداية القرن التاسع عشر ، كتبت ميلار - Miller - أن الشرعة الكبرى - Magna charta - نتجت عن رغبة النبلاء في تثبيت وضعهم عبر تحديد السلطات الملكية ، ولكنها انقلبت لصالح الملاحين مع تحصيل شروط الحماية لديهم : « لقد تحولت تحديدات السلطة الملكية ... لصالح الجماعة برمتها ، كما لو أنها كانت قد ابضت في الأصل عن روح وطنية عالية » ، أنظر في الاتجاه نفسه ، التحليل الكلاسيكي لتوكفيل في الجزء الثاني من مؤلف النظام القديم - L'Ancien Régime - حول آثار ردة فعل النبلاء ضد السلطة الملكية في بداية الثورة الفرنسية الكبرى) .

أما اليوم ، فإن مفاهيم « الأثر المبني » ، و « أثر التكوين » و « النتائج عبر المقصودة » ، كما تستعمل في علم الاجتماع الحديث ، انتزعت عنها بصورة عملة أي استند إلى فكرة التقدم . ولم تعد « التناقضات » مكلفة مضمّن التاريخ . ومن وقت لآخر ، نجد هذه المفاهيم مقترنة بالأخرى بأيدولوجية إعادة الانتاج (مات يفترض أن « اليد الخفية » لم تعد تؤمن التقدم ، وإنما ثبت « التي الاجتماعية » وديمومتها) . ولكن علماء الاجتماع المحديثين يتفقون على عابثتهم على أن آثار لتكوين ذات تفسير اجتماعي ودلائل متنوعة - يمكن أن تكون مؤلفة لتحولات اجتماعية أو هي العكس ، مؤلفة خازق . يمكن أن تكون مرغوباً فيها أو غير مرغوب فيها بالنسبة للجميع ، أو مرغوب فيها بالنسبة للبعض وغير مرغوب فيها بالنسبة للبعض الآخر ، أن تحتوي على وجوه مرغوب فيها ووجوه غير مرغوب فيها ، ويمكن أن تكون مرغوباً فيها في مرحلة أولى وغير مرغوب فيها في مرحلة ثانية . وأن تكون تراكمية أم لا (راجع مقالة التعبير الاجتماعي) . وهكذا فإن تطور الطلب والمناخ المادي بعد عام 1945 ، أدت دون أن يسمى أحد قصداً إلى ذلك ، إلى أرباح انتاجية مفيدة للجميع . يعتقد ديزون (Desmon) أن تطور التعليم المدرسي يمر إلى حد كبير نحو الاقتصادي للمجتمعات الصناعية في المرحلة اللاحقة للحرب العالمية الثانية . في الوقت نفسه ، أدى هذا التطور إلى تضمين مدرسي إلى حد أن كثيرين من الأفراد عليهم أن يحققوا استثماراً مدرسياً مفرطاً بالنسبة لموصح الاجتماعي - المهني الذي سيحصلون عليه فيما بعد ، ويسرعون أكثر فأكثر إلى اعتبار الشهادة شرطاً ضرورياً ولكنها غير كافية للصعود الاجتماعي . في هذه الحالة ، تظهر الآثار غير المقصودة الإيجابية والسلبية ، مقترنة بصورة وثيقة

نقطة أخيرة تستحق الإشارة إليها - إن علماء الاجتماع المحديثين لم يقوموا فقط بتطوير الحدس الأساسي الذي يتجسّد مفهوم الجدلية من المستوى الأيدولوجية التي جعلت منه لدى

ماركس ، بديلاً علمياً للعناية الإلهية ، وإنما هم والقوى كذلك من ضرورة الأخذ في الحسبان ، في التحليل الاجتماعي ، « القوى الاجتماعية » ، للفعلة والأثر غير الإرادية التي تمثلها آثار التكوين ، ومقتضي في الوقت نفسه اعتبار قدرات التدخل الإرادية مع هذه القوى الاجتماعية التي تتوفر لكل نظام اجتماعي . ويشهد أكبر للعناصر المتضمنة في نظام اجتماعي - بمقدار متروك وفقاً للمعالات . فالناس « لا يصفون التاريخ دون علمهم ، أنهم يصنعونه وحسب » وإنما لديهم كذلك القدرة على تحويل إرادتهم إلى تاريخ .

« *ANTHROPOLOGIE*. — BODDIN, R., *Effets pervers et ordre social*, Paris, evy, 1977, 1979. — DURABLE, P., et DOG, A., *Logique et dialectique*, Paris, Larcasse, 1972. EISTEN, J., *Logic and sociop*, New York, Wiley, 1978. — GIBBON, G., *Dialectique et sociologie*, Paris, Flammarion, 1962. HAUDEVILLE, B., *The fable of the two*, London, J. Roberts, 1714 Trad. franç., *La fable des abîmes*, Paris, Vrin, 1974. — MARTON, R. K., « The unanticipated consequences of purposive social action », *American sociological review*, 1, 8, 1936, 894-904. MITLAN, J., *An historical view of the English government*, London, J. Marston, 1812. — POURCE, K. R., « What is dialectic? », in POURCE, K. R., *Conjectures and refutations*, London, Routledge & Kegan Paul, 1963, 3^e éd. rev. 1969, 312-335. — ROUSSEAU, J.-J., « Discours sur l'origine et les fondements de l'inégalité parmi les hommes », in ROUSSEAU, J. J., *Œuvres complètes*, t. III : *De l'homme social. Écrits politiques*, 109-238. — SARTRE, J.-P., *Critique de la raison dialectique*, Paris, Gallimard, 1969. SCHNEIDER, L., « Dialectic in sociology », *American sociological review*, XXXVI, 8, 1971, 667-678. — SMITH, A., *An inquiry into the nature and causes of the wealth of the Nations*, London, W. Strahan & T. Cadell, 1776. London, Ward Lock, 1812. Oxford, Clarendon Press, 1976. Trad. franç., *Recherches sur la nature et les causes de la richesse des nations*, Paris, Gallimard, 1859. Paris, A. Contes, 1958 ; Osnabrück, O. Zeller, 1966, 2 vol. Trad. franç. partielle, *Recherches sur la nature et les causes de la richesse des nations : les grands thèmes*, Paris, Gallimard, 1976.

Crime

الجرمة

إن إسهام دوركهام جوهرى فيما يتعلق بالجرمة ، كما هو الأمر بالنسبة لعمل الانتحار هذا الإسهام محتواه الصفحات الشهيرة من تقسيم العمل والقواعد حيث يقدم دوركهام سلسلة من الاقتراحات . 1 - نحن لا نستنكر عملاً لأنه جرمي ، وإنما هو جرمي لأننا نستنكره . فسقراط المجرم في نظر الأثينيين ، ليس كذلك في نظراً . 2 - الجرمية ظاهرة « عادية » ، (إذ إن شعور الاشتراكي الذي تثيره الأعمال المجرمة على أنها جرمية في إطار اجتماعي معين لا يمكن أن يتطور بنفس القوة لدى جميع الأفراد . 3 - « إن العقوبة مخصصة للتأثير بصورة خاصة على الناس الشره » ، إذ هي تدعم شعورهم بالثغمان ، أكثر مما هي معصية لمجرمين . يمكن أن يكون للعقوبة بعض الفعالية الرادعة . ولكن بما أن شعور الاشتراكي تجاه فعل مذموم ضعيف المنصور لدى بعض الأفراد ، لا يمكنه أن يهدي إلقاء الجرمية . 4 - لا وجود للجرمة إلا حيث توجد العقوبة القانونية . ذلك أنه لا يمكن أن يكون ثمة عقوبة قانونية إلا لأعمال محددة تماماً في القانون . إن تصرفاً ما يمكن أن يستثير استنكاراً قوياً دون أن يعتبر فعلاً جرمياً إذا لم يتعلق الأمر بأفعال يمكن

تجديد هويتها بسهولة . « إن الإبر الحلق والأناي حتى الأكثر فسلوة لا يصلحان على أنها بجرمان » .

ربما ليس من المحالة القول إن نظرية علم اجتماع الحرية ، كما نبث فيما بعد عبر تراكم المساهمات المتتالية ، قد وجهتها بشكل واسع الأسئلة التي طرحها دوركهيم . يتساءل مرتون (Merton) في نظريته عن الانحراف ، لماذا يكون شعور التنوير حيال الأعمال المستترة موزعاً بشكل غير متساو ؟ يبدو دوركهيم وكأنه يوحي بأن التنوير ولید الصدقة ولكننا نلاحظ علاقات بين بعض أنواع الجرائم والجحج ومتغيرات المواقع الاجتماعية فالمرقة هي عالماً من فعل أفراد يتمون إلى طقات محرومة . أما جريمة الريقة البيضاء (White collar criminality) التي أعطاها اسمها سوترلاند (Sutherland) ، هي غالباً من فعل الطبقات الوسطى والعلوا إن فرصة مرتون (Merton) هي أن حياث التنوير بالنسبة للأطفال المتحررة مدعومة ، يمكن ألا يكون ساحباً فقط ، كما يقول دوركهيم ، عن امتثالية ماقصة بالنسبة للقيم الاجتماعية ، وإنما ناجم كذلك عن إفراط في الامتثالية . في المجتمع الأمريكي وفي مجتمعات أخرى يقيم النجاح الاجتماعي بقوة . ولكن وسائل النجاح ليست يمتلكها الأفراد بالتساوي . إن غرض النجاح ، إذا استطرأ كفاية من قبل الفرد ، يمكن أن يوحي له باللجوء إلى وسائل النجاح التي تكون هي ، غرضاً لتقييم سليم اعتباراً من اللحظة التي تبدو له فيها الوسائل العادية بعيدة عن مشأله . طبيعي أنه توجد أنماط أخرى من الحل ، وللتناقض النمط الأول يقضي بأن يضع الفرد إرادته في النجاح (« إنني أكتفي بما لدي » ، « لا تشد ما هو عالم جيداً لئلا تصلب بالحياة ») . وعلى الرغم من أنه غير مرجح وهرصة للمعوقات الاجتماعية المتضبة ، فإنه بالتأكيد متشتر جداً شمة حل آخر هو ، الإنكفاء ، المختل شخصية شارلو (Charlot) الذي قيل بأن يكون « السيد لا أحد » . وألا يكون لديه أي طموح للتمضية أو للتمايز . أما النسر ، وهو النمط الثالث من الجواب ، فيترجم بمحاورة الأعراض الثقافية . وهو ليس ممكناً إلا في ظروف استثنائية أما فيها يتعلز « بالتجديد » (المقصود للأهداف الثقافية واستعمال الوسائل المنحرفة) ، فهو « الحل » الذي يتعلق بالتصرفات الحمية والحرية . من الطبيعي أن هذا « الحل » لا يتم اختياره على أثر مدولة عقلانية . يشير أوهلن (Ohlin) أنه يلاحظ غالباً لدى الجائحين الشلب شعوراً بالظلم فقد كتب يقول : « يمين المدامون إلى أن يكونوا أشخاصاً كانوا يتوقعون أن تأتيهم فرصة تأكيد أنفسهم ، بخدار ما كانوا مقتنعين بمقدارهم الكامة فيهم للاستحابة لمعايير التقييم الرسمية ، المفردة مؤسستياً » (Cloward et Ohlin) . وإذا لم تمنح الفرصة ، يمكنهم أن يشعروا أن خطأ قائم في النظام ، وأن هذا النظام ، على الرغم من المظاهر المظنة ، يشهد في الواقع على اللاأخلاقية والاختلاس والابتزاز والمعاملة والصفوطة الاجتماعية فيصير حيثة أنه يبرر له اللجوء إلى وسائل مستترة . ولكن لكي يتأكد الميل الأسحاري ، يقتضي أن تجهز أوالبات التدعيم . وملاحظ أوهلن أن المصاح الذي يرتكب احتلامه الأول يشعر بصورة عامة بأنه مدنب لحرقه المعايير القائمة . ولكن هذا الفعل الأول يمكن أن يضعه في حالة اتصال مع جائحين آخرين . ويصبح حينئذ العمل الجنحي الذي كان منسبة للشعور بالمعار ، وسيلة لتأكيد الذات . يمكن أن يستحق

الفاعل بسببه موافقة ورضى أعضاء المجموعة الجالسة . ويقدم دوركهايم المجرم ، على الرغم من اعتباره الجريمة شيئاً عابثاً ، على أنه فرد يتحسس بشيء من الصف ، الشعور بالصور الذي تنهه بعض الأعمال . ومع مرتون (Merton) والمؤلفين الذين استوحوه مثل كليبار (Cloward) وكلووارد (Cloward) وأويلر أكملت فرضية دوركهايم بفرضية معاكسة : بصر المجرم على متابعة عرض مقبم اجتماعياً ، وإذا جند فيها يتعلق بالوسائل ، يمكن أن يظهر له التجديد شرعياً . ويمكن أن يفسر من قبله بأنه جواب على وضع يراه ظالماً . فضلاً عن ذلك ، يمكن أن يكون مصدراً ليس فقط للنجاح الاجتماعي وإنما للمرافعة من قبل أعضاء المجموعة . ينصح سوترلند باعتبار المجرم كشخص سوي . ويقترح مرتون أن يرى في تصرف المجرم مصيبة الامتثال .

رغم كل شيء إن الجريمة حدث نادر : إنها تتضمن خطر الطفرة ، هؤلاء الذين يمانون من الشعور « بالفرمان النسي » يمكنهم أن يلجأوا إلى الطفوية والانعكاس ولديهم كل الفرص لأن يفعلوا ذلك إذا اكسبوا وصفاً اجتماعياً في هذه الألف . يحاطرون في خسارته مير انتخاطهم في « التجديد » ، وأحياناً ، إن « التجديد » الذي يمثله الانحراف لديه كل الفرص للإجهاض إذا لم يهدف ظروفاً مناسبة ، كما تذكر بذلك الطفرة التي أوردتها سوترلند . يرتكب جاتحان شابان اختلاساً فتلاحقهم الشرطة . الأول الذي يملك ساقين طويلتين يفر . وعندما فكر بأنه كان قاب قوسين من السجى تصب منه المرق البارود ، فتعلق وأصبح مستقيماً . أما الثاني فقبض عليه وأودع السجن ، حيث يفهم علاقة مع المصوص ويدشن مهة جرمية . إن كتاب اللص المحترف لسوترلند ، وهو سيرة ذاتية رائعة عهد بها إلى قلم عالم اجتماع ، يبرز دور « التجمعات التضاضلية » أي دور التنظيمات المتحلة للجانحين في تأكيد طريق الجريمة . يبدأ لص سوترلند بعض الاختلاسات التي تحدث بالصدفة . وبماسبة هذه الاختلاسات يلقي يسارق أكبر مه يدعه إلى السرقة بواسطة النشل . إن مردود النشل قليل ، ولكنه يبقى أكثر ربحاً من الاختلاسات المرتكبة مرفداً . فهو يفترض مرفداً مزلفاً في هذه الألف من شخصين اثنين . الأول يسرق العرض المطبوع به ويأوله لوراً إلى الثاني . وهكذا يكشف السارق تدريجياً تقنيات سرقة أكثر وأكثر تعقيداً . في الوقت نفسه ، يكشف أن المكافآت ليس فقط المادية ، وإنما الرمزية التي يمكن أن يطمح إليها ترتبط بمدى تعقد العمليات . وإن الأعمال الجنحية ذات تراتبية اجتماعية في الوسط الذي بدأ بالولوج إليه . إن سارق البصائع للمروسة عرصة للاحتجاز العلم والنشل ، مع أنه يحتل مكانه لفصل ، يعتبر من فعل ألتاثير والعاجزين . أما السطو الذي يفترض مهارة وتنظيماً وتخطيطاً دقيقاً فينسب إلى الدرجة العليا من التسلسل . وقبل أن يقبل تقدمه إلى المستوى الأعلى ، يخضع السارق إلى تمرين قاسٍ وربما يتم إسقاطه في الامتحان . فوصفه وسكافاته يرتبطان بالدرجة التي يكون أهلاً للارتفاع إليها . إن قصة سوترلند لا تبين فقط دور « التجمعات التضاضلية » في إعادة إنتاج الظاهرة الخرمية إذ يقول (« إن الجهود لقمعة تميل إلى إزالة اللص المحترف ، ولكنها ترك اظهر بكامله سليماً ») ، وهي تؤكد هكذا فرضية مرتون (Merton) . عندما يصبح السارق جانحاً بالصدفة ، يدفع في طريق المرفة التي يحاول أن يجتاز درجاتها ، وكل درجة يجتازها تمنحه تقدماً في وصفه واعتباره وسلطته . إن « التجمعات التضاضلية » التي يتحدث عنها سوترلند لا تأخذ

مع ذلك دوماً شكلاً واحترافاً . إن الدراسة الكلاسيكية التي أجراها (W. F. Whyte) حول كورنرفيل (Comerville) وهو حي إيطالي في إحدى المدن الأمريكية ، تحلل تفصيلياً العملية التي تتكون بواسطتها «عصابة المراهقين» في نظام نمحي مركب . إن الأفعال الجنيحة التي يرتكبوها وهي في غالبيتها ليست خطيرة ، تسمح لهم بتأمين بعض الموارد ولكنها تمنح العصابة بحاصة أغراضاً مشتركة تفترض قراراً وتنظيماً ونظاماً للسلطة . تتحول العصابة تدريجياً إلى تجمع تسلسلي . ويفيد نواب الرئيس الصغرى بحدوثه ، من السلطة التي يفرضها لهم . والرئيس المهتم بالمحافظة عن سلطته لا يسلط مالا إلا لولوجه وببالغ صغيرة ، بإذلا جهده لاستعادتها في أقصر فرصة يمكنه . ويسعى الرؤوسون للحصول على السيطرة لدى المراتب التي يمكنهم انتظار مساندتها . يتكون النظام التحفي لمرء الثقافة التحية « الجانحة انطلاقاً من شعور بالرفض . وما أن يتشكل ، حتى يصبح ممكناً البحث عن وضع فيه . يقدم فيليب روبر (Ph. Robert) استناداً إلى ملاحظته لمصائب المراهقين ، ملاحظات مماثلة . وغالباً جداً ، تأخذ العصابة في البدء شكل التجمع المتنوع الناجم عن « الشعور بالرفض ، الكاس غالباً » . وبغضبة حدث معين يبنى التجمع . إذا أطلق حجر بشكل سيء فحطم زجاجاً ، يكفي لكي يعطي هذه فتياك رفيقهم الأرض ، يشهداها الكاذبة . لقد شددوا من تعاطفهم في موقف دفاعي يخلق التماسك بينهم . وعندما تتشكل العصابة فإنها تمتلك موارد قيمة فهد أعضائها . هي قادرة على أن تقدم لهم الأمن والاعتبار . إن الشرعية التي تولدها تدعمها بالطبع ، كون العصابة كلما كانت قوية التشكيل ، كلما عززت الاتصال عن البيئة المحيطة وكلما كانت قابلة لأن تستجيب ردود فعل « مميزة » . لنلاحظ مع ذلك ، كما يشير كلوارد وأوهلي اللذان يكملان مروتون في هذه النقطة ، أن الثقافة التحية المعروفة يمكن أن تأخذ إما شكل الثقافة التحية للمتب وإما شكل الثقافة التحية للإتكفاء ، مثل تلك التي يدرسها على سبيل المثال هـ. بيكر (H. Becker) في بحثه حول مدحني المارغوانا .

كان دوركهايم يؤكد أن لا حرية إلا حيث يكون ثمة عقوبة لفعل مستنكر ، وكان يضيف أن الأفعال المثيرة مدمومة ترتبط بالتطور العام للأخلاقي . هذه الأطروحة مقبولة على المستوى العام ، لكن بعض المؤلّفين ، على أثر سلين (Selin) ، أشاروا إلى أن القانون ، إذا تعلق بالأخلاق يكون خاضعاً للتأثير النسبي للمجموعات الاجتماعية . في الوقت نفسه ، يمكن أن يكون شعور الرفض الذي يثيره فعل جرمي ضميماً لدى من لا يدرك بوصف التبعات الفردية للفعل المقصود ، ولن لا تسمح له بجرته ولا يسمح له وضحه بأن يضع نفسه مكان فاعل الجرم . إن القتل والسرقة هما موضوع رفض عام . ولكن الأمر ليس كذلك مثلاً بالنسبة لبعض أشكال « جريمة الباقة البيضاء » . في عام 1961 ، استدعت 29 شركة للتجهيز الكهربائي أمام المحكمة بسب خرقها للقانون الأمريكي الذي يمنع التجمعات الاحتكارية . وعلى الرغم من أن الجرم ليس دون نتائج على المكلف كما على المهلك ، من غير المؤكد أن يكون هذا الأمر قد أحس بشعور رهص قوي . لذلك استطاع المتهمون أن يرددوا أثناء المحاكمة ، الواحد بعد الآخر أنهم لا يشعرون بأهم بصورة مستنكرة . إن « جريمة الباقة البيضاء » لا يتندبها غالباً إلا اعتباراً من اللحظة التي نشئ فيها المجموعات الخفية ذات المصالح المتضاربة ، مجموعات للضغط . إن شعور الاستنكار الذي

آثاره الاعلام الاحتمالي لم يكن ليكمي وحده لتحقيق الجريمة ، دون وجود المجموعات الاستهلاكية ودون عملها . إن العلاقة بين الأخلاق والقانون والجريمة هي إذن أكثر تعقيداً مما أراد دوركهيم . يقتضى أن يدخل بر هذه العناصر الثلاث متغيراً وسطياً هو الضوء النفسي للمجموعات الاجتماعية المنظمة أو المنتشرة . ينبغي كذلك أن نرى ، أن شعور المرء بحياة عمل معين يمكن أن يتغير وفقاً للمجموعات الاجتماعية . فلاحوا لذلك (Balzac) يعتبرون أمراً طبعياً خلط بعض الرزم مع السائل الملتصقة بعد الحصاد وبعض الجنوع للعنة مع الخطب خلال الأزمة للكبرى ، ستمر عمال ساحم عاطلون عن العمل أمام عر مريحة تملت عنها شركات الساحم ولكب ما تزال ملكاً هذه الشركات . وعندما أراد المالكون ملاحقة « المسارقين » لم يلاقوا أي مساندة لدى لسلطات القضائية . إن حظر ألعاب القمار ، بما أن هذه الألعاب ليست - ما عدا في بعض بلدان - عرصة لرفض بارر جداً ، يمكن أن يكون له اثر مضادة للإنتاج في ولاية نيويورك ، حيث مع اليائس ، كان بالإمكان ، حسب سليل (Selling) ، الإتصال بسهولة بمستلمي المراهات وإعطائهم ثلاثة أرقام كانوا يدوبونها على ورقة ومعها في الوقت نفسه عنوان المراهات والأرقام الربحية تتعلق بالأرقام الثلاثة الأخيرة للمبلغ الاحتمالي للشيكات المودعة خلال النهار ، معطى ينشر يومياً بواسطة نشرة مالية . من الطبيعي أن أغلبية مستلمي المراهات الذين كانوا يمارسون هذا اليائس المخلط للقاتلون كانوا « شرفاء » ولكن بعضهم لم يكونوا كذلك . لم يكن الخطر غير معمول به وحسب ، فالشرطة والقضاء المكلفون بتطبيق القانون كانوا بدون اهتماماً ضيقاً . أكثر من ذلك ، كان يدعو إلى لصاد وكان مسؤولاً عن تصفية حسابات وفيها يتعلق بمستلمي المراهات ، كانوا يعتبرون المراهات النقدية التي يحكمون بها من وقت لآخر وكأنها جزء من مصاريفهم العامة . وبصورة عامة ، كانت المراهات انجة مباشرة عن تقليد دوركهيم - مرتون قابلة لتطبيق عن التمرص المباشر ضد الملكية والأشخاص . ولكننا أقل عتلة عندما يتعلق الأمر بأشكال أخرى من الجريمة . في حالة الخطر ، تتولد الجريمة من المعارف بين القانون والشعور لعام بصدد اللعب عندما لا نعر ممارسة من الأفراد ، إلا هامشياً وحامياً (مخالفة القوابل التي تحم التجمعات الاحتكارية والاعلانات الاحتمالية) . يمكن إلا نؤكد سوى ردة فعل جماعية صعبة في هذه الحالة ، إن اشترع أو عمل المجموعات التمثيلية (مثلاً جمعيات المستهلكين) بتفهمان غالباً الأخلاق .

لقد ساهم تقدم أبحاث علم الاجتماع في فهم أفضل للظواهر الخرية عن مستوى علم الاجتماع الضيق لما على مستوى علم الاجتماع الواسع ، فتقدم فرضيات مثل فرضيات هرتون ، مرشداً عملاً ولكن ثمة قضية أساسية مطروحة من قبل تورد (Tord) ما تزال أيضاً دون حل كامل . وهي قضية تأمير العلاقة بين الظواهر الصغيرة من جهة ، والمعطيات الاجمالية الخاصة ، سواء بتطور الجريمة في الرمان ، أو بالفوارق في بية الجريمة في المكان ، من جهة أخرى . في شئ الأحوال ، ثمة نقطة تبقى مؤكدة : من غير الكافي ثامناً السعي لتفسير تطور نسب الجريمة ببقلة علاقتها مع التغيرات المحددة على مستوى لمجموعات الشغلة (مثلاً هجرة « الارنك »)

لقد لاحظ تقرير رسمي اميركي عام 1949 أنه ، بين 1947 و 1967 ، أصبحت أغلب مؤشرات

الجريمة التي تعتبرها بصورة عامة مرتبطة إيجابياً بحرثات المدن ، أكثر ملاءمة . تقدم التعليم بين السود ، انخفاض معدلات البطالة ، ارتفاع الدخل العائلي المتوسط للسود في شكل مطلق وسبباً في المستوى المتوسط للنسب ، انخفاض عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت المستوى القليل للفقر . رغم ذلك ، إزدادت الجريمة في المدن خلال الفترة نفسها . لماذا ؟ يلقى كوهين (Cohen) وفلسن (Felson) فرصة مهمة لحل البذر : إن الأثر الملائم للمؤشرات الزائدة أعلاه ثم إصعافه ، وربما أكثر من ذلك ، بفعل تطور آخر إلى التعديلات ، سواء التعديلات على الأموال أو الأشخاص ، هي أسهل على الخناص بمقدار ما يكون الهدف أقل حدية . ذلك أن عوامل مختلفة (طول المسافة والوقت في الانتقال إلى مكان العمل ، زوال المؤسسة التجارية الصميرة ونحو المؤسسات الكبرى مسببة تباعداً بين نقطة البيع وإقامة المستهلك ، وتفتت العائلة ، واستعداد الأولاد في نهاية تخصصهم الدراسي ، وتطور الاستخدام السكاني ، الخ) . أدت إلى وجود الأفراد عالياً لوحدهم والمنزل غير محروس عالياً . يبدو أن تحليلاً إحصائياً أجري عن مجموعة من الوحدات السكنية ، يؤكد الفرضية . إن القتل المتعمد ، والاختطاف ، والطمع والسرقة ، والسرقة الموصوفة ، تتكاثر بمقدار ما يتقلص المؤشر الذي يقاس الوقت الذي يقضي في المنزل بالنسبة للوقت الذي يقضي في الخارج . وتزايد الحرائم نفسها بين السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة . وإن نمو الجريمة في لفترة نفسها يمكن أن يجمع إحد ولو جزئياً عن كون التطورات البيئية المشار إليها أعلاه تجعل اللقاء أكثر أو أسهل حدوثاً بين الحاضرين وأحداهم غير المحامين . كما أننا استطعنا أن نؤكد في فرنسا افتراضاً لقائمة الدراسات الأحادية الجانب على مصابات المحامين ، أي أن بعض السليبيته مثل المجموعات الكبيرة ، يمكنها أن تثير تطوراً لمحتوح ، إن تسهيل تكون المصائب ، وهي تحت هكذا على بعض أنواع الجريمة مثل سرقة السيارات والدراجات النارية ، التي تسمح بالتخصص من بيئة موثقة .

رغم هذه النتائج ، نحن بعيدون اليوم عن إمكانية إقامة العلاقة بشكل مرضي تماماً ، بين معطيات علم الاجتماع الواسع وعمليات علم الاجتماع الضيق وهكذا ، يبدو الحد التقليدي حول الأثر الودعي للقوة مفتوحاً باستمرار . يفرض البعض تطبيق نموذج سنوحي من الاقتصاد على التصرفات الجرمية ويمثلون العقوبة بالتوازنات الخارجية المتعادلة لقاء لمن ولكن لا يمكن للتحقق من الأثر الودعي للقوة ، إثبات وجود علاقة متعادلة سلبية بين معدل الجريمة وخطورة العقوبات . يمكن أن يكون تفسير هذه العلاقة غامضاً ، فلا شيء يشير إلى أنها لا تحصل من علاقة سلبية نذهب من الجريمة إلى العقوبة كما من العقوبة إلى الجريمة . من الممكن فعلياً أن يؤدي مستوى مرتفع للجريمة ضمن اختصاص قضائي معين ، إلى حال اعتناق في المحاكم والسجون وبمحت الجهازي الجبراني على إصدار عقوبات أشد ومن الممكن كذلك أن يولد تكرار بعض الحرائم ، شرط ألا تتجاوز هذه الحرائم درجة معينة من الخطورة ، وضماً غامضاً يشتم بالتسامح الكبير أما بالنسبة للجرائم الأخطر ، يسر أن يكون الأثر معاكساً : إن تكرار أكبر هذه الحرائم يمكن أن يستتبع مساواة أكبر . إن الدراسات الطولية على طريقة بانيل (Panel) تسمح في كل حال بتدقيق التصورات السريعة جداً التي قدمت كصلة متعادلة يمكن ملاحظتها على مستوى المجتمع بين معدل

الجريمة وحظوظه العقوبات (و / أو احتمال التوقيف). وقد أثبتت دراسة أجريت على جماعة من المحتسرين الأميركيين من 1964 إلى 1970 ومع استعمال نموذج بانيل (Panel) (الذي يسمح بدراسة تأثير معدلات التوقيف على الجريمة ، علماً أن معدلات التوقيف تم تحديدها بواسطة العلاقة بين القضايا التي تؤدي إلى التوقيف والمعد الاحتمالي للقضايا المعروفة من الشرطة بالنسبة لنوع معين من الجرائم وحلال سنة معينة) أثبتت هذه الدراسة تأثيراً غير مهم لمعدلات التوقيف على معدلات الجريمة . لا ينجم عن مثل هذه الدراسة أن الأثر الرادعي غير موجود (من الممكن أن يترافق تزايد معدلات التوقيف بانخفاض في فسادة العقوبات الصادرة) . ولكنها تترجم على : 1 - تعقد العلاقة بين الجريمة والمطاب الناجم عن الطابع المتبادل للسببية : 2 - أن « الأكلاب المسبقة » للجريمة ليست سوى أحد العناصر الثابتة للتصرف الجرمي . ينصحي أن نصفي إلى ذلك أن تأثير الكلفة مثلها مثل تأثير المؤسسات الجزائية والتي الاجتماعية بصورة أعم ، ترتبط بنوع الجريمة : إن الجريمة العاطفية وجريمة راسكولنيكوف (Raskolnikov) ربما كانت كليات إحصائية متشابهة ، ولكنها بالتأكيد كليات جراحية مميزة . فكما في حالة الانتحار ، لا يمكن اعتبار الظواهر الجرمية وكأنها تنمق بعلم الاجتماع وحده ، على عكس ما كان يعتقد دوركهيم .

- BIBLIOGRAPHIE. — BACKER, H. P., *Outsiders. Studies in the sociology of deviance*, New York, The Free Press, 1963. — CLIFFORD, M. B. (red.), *Anomie and deviant behavior. A discussion and critique*, New York, The Free Press, 1964. — CAGLIARD, M. B., « White collar crime », in *International Encyclopedia of the Social Sciences*, New York, The Macmillan Company and the Free Press, 1968, 483-490. — CROWD, R., et ORLEN, L. E., *Delinquency and opportunity. A theory of delinquent gangs*, New York, The Free Press, 1960. — COHEN, L. E., et FOLSON, M., « Social change and crime rate trends : a routine activity approach », *American sociological review*, XLIV, 4, 1979, 588-608. — DURKHEIM, E., *Deviants du travail*. — GARLAND, D. F., KAMLER, R. C., et LOGAN, C. H., « A panel model of crimes rates and arrest rates », *American sociological review*, XLIV, 6, 1979, 845-850. — KELLER, G., LACOMME, P., « Actus-licite bibliographique : moralisme, juralisme et sacrilège. La criminalité des affaires : analyse bibliographique », *Deviants et société*, 1, 1, 1977, 119-133. — MERTON, R. K., « Social structure and anomie », *American sociological review*, III, 6, 1938, 672-682. Reproduit in MERTON, R. K., *Social theory and social structure, toward the codification of theory and research*, Glencoe, The Free Press, 1949, éd. augm., 1957, 1961, 131-160. Trad. franç. partielle, « Structure sociale, anomie et déviance », in MERTON, R. K., *Éléments de théorie et de méthode sociologique*, Paris, Plon, éd. augm., 1965, 167-191. — ORLEN, L. E., *Sociology and the field of corrections*, New York, Russell Sage Foundation, 1956. — ROBERT, Ph., « La formation des bandes délinquantes », in ROBERT, Ph., *Les bandes d'adolescents*, Paris, Éditions Ouvrières, 1966, 183-198. Et in SZABO, D. (red.), *Déviants et criminalité. Textes*, Paris, A. Colin, 1970, 240-257. — ROSE-ACHERMAN, S., « The Economics of corruption », *Journal of public economics*, IV, 2, 1975, 187-209. — SEAR, Th., *The sociology of crime and delinquency*, New York/Londres, Wiley, 1962. — SZABO, D., *Criminologie et politique criminelle*, Paris, Vrin/Montréal, Presses de l'Université de Montréal, 1978. — TARDE, G., *La criminalité empirique*, Paris, P. Alcan, 1895. — WRIGHT, W. P., *Street scene society*, Chicago, The Chicago University Press, 1913, 1963.

الجماعة

Communauté

إن امتلاك جميع أعضاء المجتمع شيئاً مشتركاً ، يعتبر فكرة عامضة تعطيلها الصور المتنوعة عبر لدية القياس ، خطأ تطبيقياً واسماً . إن أعضاء المجتمع يشبهون العائلة الكبيرة ، فهم يحسدون من لأب نفسه ، يعيشون نفس الحياة ، وهم مثل الأعضاء والمعدة . كان أرسطو هو الذي استعمل للمرة الأولى في كلامه على الجماعة هذه الصورة في معناها التقني ، بخصوص ما كان بالنسبة له نموذج التنظيم السياسي - المدنية . إنه يبيس صلة هذه المفهوم مع مفهوم الكلية ويلزم أفلاطون لأخذ هذين المفهومين بفهم واقعي ، كما لو كان الرابط الذي يؤمن لجموعة من الأفراد وحدها هو شيء أو مادة ، وليس نظاماً من الخصائص والعلاقات .

من المزمف أن هذا النقد الثمين تم تناسيه غالباً من قبل علماء الاجتماع ، وعندما أدخلت عبارة الجماعة (Communauté) في المعجم التقني لعلم الاجتماع . في عنوان الكتاب الشهير لتوبيز Tonnies ، سجلها مقترنة بصورة دائمة ، بخصوص مزيج . ولكني نصف المفهوم الكلاسيكي تقريباً ، إذا لم يكن عاماً . للجماعة ، فإننا نذكر بعض السمات للأخوة من توبيز فهو يعتبر ، أن الجماعة تواجه المجتمع ، كما لو لم يكن ثمة سوى نظامين من الأوضاع يستطيع صاحبها الناس إقامة علاقاتهم . كما أن المجتمع القائم على فردية المصالح الدنيئة ، التي تذكر بمفهوم هوبس عن صدمة الأنانيات ، تواجه الجماعة القائمة على الهوية الجوهرية للإزلات القديمة بالأصل نفسه والمصير نفسه ، دون أن نعي ذلك دوماً هذا التضاد الرومنطقي بين المياه المجددة للحساب الثاني ، حسب ما ورد في اليك الشيوي ، وحرارة المجموعة الأولية ، حيث تكون العلاقات الاجتماعية مشخصة ، نلونه فوارق تاريخية ونشوتية . فالجماعة هي ذلك الزمن القديم الطيب ، هذا العالم الذي قدماه (بيتر لاسلت Peter Laslett) ، والذي حرمته من الآلات وكذلك المال والكسب ، أما المجتمع فهو المستقبل الذي نعدنا به الصناعة والانشاج والاستهلاك . الحماسي . . وبذلك ، تتخذ المواجهة بين المجتمع والجماعة مفهوماً أيديولوجياً أكيداً . صحيح أنها لا تسمح بأن تنقل ، إلا لقاء تسيطر مشوه ، إلى المواجهة بين الرأسالية والاشتراكية . سياسياً ، أنها أكثر من محددة بما أن ، الجماعة حسب توبيز يمكنها كذلك أن تنفي الاحلام الرجعية حول النظام السابق للصناعة كما الطوباويات الاشتراكية حول المجتمع الحالي من الطبقات .

إن نظرية توبيز ، ما إن تجرد من مضاميتها الأيديولوجية ، حتى تنقل إلى لائحة للمجموعات ، حيث تكون العلاقات الجماعة مهيمنة ، وبالتالي إلى تفسير لعمل هذه المجموعات ، يكون من جهة أخرى عرضة لنقاش كبير . مستحدث من جماعة عاطية ، وجماعة اقلية أو سكانية ، وجماعة لغوية . وقد تعرف علماء الأنثروبولوجيا مثل ردفيلد (Redfield) في القرى الهندية ، في المكسيك وروانيا أو الأند ، على وحدات جماعة حيث تستمر ثقافات سابقة لكروستوف كولومبوس ، على الرغم من أنها أخضعت وحشت من قبل المجتمع الاستعماري . إن ردفيلد لا يستعير أراءه من توبيز فقط ، وإنما كذلك من مفهوم دوركهيلم عن المجتمع الجزأ الذي

نوحده إكراهات التخصص الألي . وفيما يتعلق طبيعة التكامل الذي يتصور في المجتمعات المجزأة لم الجماعات القروية ، فإنها لا تدبم حالة عدم التميز البدائي . وهي نتج عن مسيرة تاريخية معقدة جداً تعرضت من خلالها « ثقافات » محلية إلى صدمة الأميراليات العيفة والمسطرة . وقد شكلت الجماعة القروية بالنسبة للسكان المستعمرين . محرم (Olivetto) ونوع من الملاد والمدمج في الوقت نفسه . ليس محكناً إذن بناء نظرية ملائمة عن الجماعة على تجربة المحرمات مثل جماعات القرى .

ولا يكون معقولاً أكثر ، إعداد مفهوم الجماعة على حالة الجماعة العائلية أو الجماعة السياسية . لقد أدرك أرسطو جيداً أن ما هو مشترك بين أعضاء العائلة ، ليس من الطبيعة نفسها لما هو مشترك بين مواطني جمهوريه معينة . فضلاً عن ذلك ، إن العلاقات بين الأهل والأولاد وبين الأزواج وبين الأخوات والأخوة ، تظهر في أغلب الأحيان شيئاً مختلفاً تماماً عن ثنائيات المصلحة المتأصلة في إرادات الأفراد . وبمحلنا من العائلة « جماعة » نعرض أن نرى أن اجتماعية العائلة هي « أثر مستقر » ناجم ، كما أدرك ذلك فرويد (Freud) جيداً (Totem et tabou, Essais sur la psychologie collective) ، من تسوية بين إرادات تواجهت أولاً ، ثم قبلت بالخضوع للقانون نفسه الذي تعلمه كل واحد من عدم وجود أية فرصة لإحصاع الآخرين جميعهم لقانونه الخاص . فضلاً عن ذلك ، يمكن الحديث عن شراكة الدم بين الأهل والأولاد . ولكن بين الزوجين فإننا نزاء علاقة مصاهرة سواء كان الزوجان يختاران بعضهما البعض ، أو أنها يتميكان إلى مجرمات مرتبطة بعلاقات التبادل الزوجية

فالجماعة لا تشكل علاقة اجتماعية بسيطة ورسائية ، إنها في أن معنا ، معقدة لأنها تجمع بطريقة هشة مشاعر ومواقف متضاربة ، ويتم تعلمها ، لأننا نتعلم المشاركة في جماعات متضاربة ، وذلك فقط بفضل مسيرة اجتماعية لا تكتمل أبداً ، رغم المشقة . وهي ليست أبداً نقية ، بما أن الروابط الاجتماعية تفتقر بالقوانين والراعات وحتى العنف . لذلك ، بدل الحديث عن الجماعة ، يبدو من المنفصل الحديث عن « التجمع البشري » (Communisation) ، والبحث عن كيفية تشكل بعض « حالات » التخصص الغامضة « واستمرارها

إن أحد المجالات الذي يمكن أن يلحظ فيه شكل جيد عملية التجمع البشري يتشكل من « الجماعة الانفعالية » التي يمتد عليها فير أهمية كبيرة في علم اجتماعه الذهني . إن تجمع مجموعة من المؤمنين حول بني لمونجي (راهب أو شيخ روحي) ، أو أيضاً حول بني أخلاقي - يعطي أسوأ عيوبات النساء إذا استمر الشعب غير المؤمن بخرق الحقوق والواجبات الأكثر قداسة - ، يسبح شبكة علاقات قوية جداً بين الدين يستقبلون هذه الرسالة ويتبعون هذا الوعي . فتلاميذ المسيح وتلاميذ بودا ، يشكلون جماعتين - أو كما يقول مير في نصير جديد يشير إلى الجانب الديناميكي لهذه العملية ، تجمع بلدي . إن تجمع هؤلاء المؤمنين في وحدات معقدة للرهبان الخاصين لسلوك الانغلاق ، أو على العكس ، انتشار الناسك في الصحراء ، حتى لا نقول شيئاً عن الرهبان البوذيين المتسولين في التقليد البوذي ، يظهر تعدد الأشكال التي يمكن أن تتعلم في ظلها التجمعات البلدية الدينية . كما أن هذا التنظيم لا يتصل عن عملية تربوية ، يصبح بموجبها تلاميذ النبي أو الشيخ

الروحي بلورهم أساتذة وصانعي عجائب ، ومصدر روحي لجمهور من العلمانيين يردوا لتساعاً . ويمكنه أن يقود إلى أشكال مؤسسية مختلفة جداً ، بدءاً من الطائفة المغلفة والمنعوبة إلى حد ما ، إلى أبرشية وإلى رعية ، أو حتى إلى تراتبية بيروقراطية من النمط القيصري - البابوي .

يكون إذن التجمع الديني البلدي غير منفصل عن عملية مزدوجة للتنظيم والتماثل . ونعني بالتنظيم هنا تغييراً بلزماً جدياً إلى حد ما بين مهرة فنياً يتعلق بعلاج النفس و الناس المحتلين الذين يحددهم طلب الخلاص التمايز تقريباً . وفيما يتعلق بالتماثل ، يستند إلى إعداد مشروعية الطقوس والمعتقدات التي تحمل من المؤمنين أعضاء « عائلة » واحدة . إن التجمع البلدي لم يعد إلى مسيرة عياد وهرطقة كما أن الجماعة ليست مزيجاً معقداً غير متميز .

ستكون تحليلات ماكس غير مفيدة لنا حول نقطة ثانية . بما أن مفهوم التجمع البلدي أبعد من أن يتعلق فقط بنطاق العلاقات المتميزة بسمعة ما هو عاطفي وما هو حيالي ، أو ما هو روحي (مفهوماً بمعنى عارض جداً حيث يتم الكلام على روحية دينية) ، فإنه يطبق كذلك في النظام الاقتصادي . وذلك عبر طريقتين . أولاً ، لكثير من الجماعات ، أو التجمعات البلدية - حواسب اقتصادية ، إما أنها تستهدف صراحة أهدافاً اقتصادية بشكل دقيق ، وإما أنها لا تستهدف مثل هذه الأغراض . وهي مع ذلك حاصصة لإكراه اقتصادي يتعلق بالملاذ . ثانياً ، توجد تجمعات اقتصادية هي بالملى الكامل للكلمة ، جماعات . وإن كون العائلة وحدة انتاجية ، وكروياً في مجتمعاتها الخاصة ، تشكل ، باعتبارها منزلاً ، وحدة استهلاكية . وكروياً أفرادها مهتمون في كل مكان باعتقال الإرث ، يؤكد أن عملها يمكن ويجب ، على الأقل جزئياً ، أن يحلل من وجهة نظر اقتصادية . ذلك أن المجموعات العائلية يمكن أن توصف بالجماعات وذلك لسبب على الأقل أولاً ، بظهور أعمالها درجة معينة من التضامن إزاء الخارج ، الأمر الذي يعود جزئياً على الأقل إلى وضعهم المشترك . نجد العائلة نفسها محملة بصورة جماعية مركزاً في سلم التدرج الاجتماعي ، بطريقة واضحة بمقدار ما تكون الوحدة العائلية محددة بصورة أوضح . ثانياً ، يتمتع أعضاء العائلة بعدد معين من المنافع والخدمات تشكل ، بالمعنى الاقتصادي للمباراة ، أشياء غير قابلة للتجزئة . يسكن الزوجان البيت معاً ، ومقدار ما يتقاسم أعضاؤه طعامهم ، ويأخذون إجازتهم معاً ، يحددون أنفسهم مسخرطين في نظام استهلاكي جماعي يقتضي أن يصيف ، أن يجمعوا اقتصاديات مثل المؤسسات ، حيث متطلبات النظام الصناعي ، والسعي وراء الربح ، بحس شروطاً مناسبة لانتشار النزاعات الحادة جداً بين الوجهتين المتعدين ، الرأسماليين والأحرار ، تشكل هي كذلك ، وإن بمعنى غامض وصحيح جداً في آن معاً ، جماعات - بمقدار ما يشكل بقاء المؤسسة عرضاً مشتركاً بين جميع فئات العاملين فيها . عندما يصبح بقاء مجموعة معينة بالنسبة لأعضائها ، غرضاً يواضعه في نظريتهم الأغراض الفردية التي يعتبرون من جهتهم أنه مسوح لهم متعتها ، نقول أن هذا التجمع يمكن أن يشكل جماعة أو أنه في الطريق إلى التجمع البلدي

إن ملاحظة الجماعة العلمية تسمح بإدراك الأغراض التي تبرزها بعض الجماعات أو تفرضها على أعضائها . وهي لا تقتصر فقط على الغايات مثل تزايد المعارف أو انتشارها . فهي لا

تشدّد فقط على نظام القيم ونمّا عن أدبيات كذلك . إنها تعلن بعض القواعد والأصول ، وعند الحاجة تفرص احترامها بواسطة بعض المفاهيم المقاسية عند الاكتفاء . إن من يتحلّى ، أو يظلّ عن زملائه دون ذكرهم و « يتسلّط » معيّناته ، يتعرض لمخطر استبداده عن « جمهورية العلماء » . إن شروط الدول - وبالتالي غياط الاستبداد - تحمل من هذه الجماعات مجموعات متفلفة نسبياً ، بما أن أعضائها ، عليهم لكي يبقوا أن يمروا بفترة امتحان ويمكن أن يعدلوا ، إذا لم يتقبلوا بأخلاق مرمية . وعلى العكس ، أصبحت الجماعات الاقليمية ، بالأحرى أماكن مرور ، وأوعية يعبر منها مجهولون ، وهي تحمل لأن تصبح الشكل الأكثر غيرة للتعايش . ومع ذلك ، حتى في هذه الحالة ، فإن الجماعة هي شيء آخر غير عش بيتي . يمكن أن يصبح التعايش غير محتمل مع جيران يعتبر قريبهم وحسب « ضرراً » . وتؤدي الهجرات للكلفة إلى حد ما ، إلى إعادة بناء جماعات أكثر قابلية للحياة . وأشد حيرة . ولي معنى يستدعي الصلات الانتقائية ، حسب غوته (Goethe) ، لا يكفي التعايش وحده إذن ، لتعريف الجماعة . يقتضي إضافة سمثير اثنين . يتحدث لازارسفيلد (Lazarsfeld) ومرتون (Merton) عن الرنام لتعريف شراكه في المصالح والأذواق تمدى الانتهاء البدني إلى قيم مشتركة . ومن جهة ثانية ، لكي تكون لمة جماعة ، يقتضي أن يتم أعضاء المجموعة بما يفترضون بأنه من أذواقهم ومصالحهم المشتركة ، وأن يبقوا بالمشاركة في إدارة شؤونها ، عبر التضحية بجزء من وقتهم ومواردهم . كفتراض الجماعة بشكل مباشر أو غير مباشر صامحة الحد الأدنى في الشؤون العامة . لذلك ، فإن « مدينة للمناحة » لا نستطيع ، اللهم إلا سهواً أو رصاة استعمال ، أن نسمى « جماعة » .

يبقى أن مسائل على ماذا يستند الرنام والمصاحبة . ولكي مفهوم قوة « المجموعة الدالية » ، يشدد شيلز (Shils) على وجود ثلاثة عناصر أساسية يقتضي أولاً ، وجود شبكة من العلاقات المتبادلة بين أشخاص يتكلمون في أو معاً القدرة على مفهومة الضغط واللبونة . يقتضي كذلك وجود بعض الروابط المقدسة ، التي يمكن أن تكون موضوعاً لتمثال رمزي . ويقتضي أخيراً أن تندمج المجموعة دون عفاة في نظام التعية المتبادلة التي تجد نفسها متعلقة به . في ظل هذه الشروط ، يمكن لكن مجموعة أن تشكل جماعة ، دون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى المجتمع - إلى أن يتحول بحصر المعنى إلى « جماعة » .

- BIBLIOGRAPHIE. — ARNTJUTZ, *L'éthique à Neomaque*, Paris, J. Vrin, 1972. — LAZARSFELD, Paris, J. Vrin, 1970. — DURKHEIM, E., *De la division du travail* — FREUD, S., *Totem and Taboo*, Leipzig, Vienne, H. Heller, 1913. Trad. *Totem and Taboo : interpretation par la psychanalyse de la vie sociale des peuples primitifs*, Paris, Payot, 1947, 1973. — MAXIMILIAN, *Maximilien et l'éthique*, Leipzig, Internationaler psychoanalytischer Verlag, 1921. Trad. — « Psychologie collective et analyse du moi », in *Essai de psychanalyse*, Paris, Payot, 1927. — FRIEDMAN, C. J., « The concept of community in the history of political and legal philosophy », in FRIEDMAN, C. J. (red.), *Community*, New York, Liberal Arts Press, 1959, 3-25. — LAZARSFELD, P., *The world we have lost*, London, Methuen, 1965, 1971. Trad. *Un monde qui nous a été perdu*, Genève, communisme et structure sociale dans l'Angleterre pré-industrielle, Paris, Flammarion, 1969. — LAZARSFELD, P. et MERTON, R. K., « Friendship as a social process », in GOULDNER, A. W., *Studies in leadership : leadership and democratic action*, New York, Russell & Russell, 1965.

POSSER, N. W., « The sociology of community power : a re-examination », *Social Forces*, 1959, 37, 232-236. — REDFIELD, R., *The little community and peasant society and culture*, Chicago, Univ. of Chicago Press, 1960. — ROSEN, P. H., « Power and community structure », *Midwest Journal of Political Science*, 1960, 4, 390-401. — SCHULZE, R. O., « The bifurcation of power in a satellite city », in JANOWITZ, M. (red.), *Community political systems*, New York, Free Press, 1961. — SIMS, F. A. et JANOWITZ, M., « Cohesion and demarginalization in the Wehrmacht in World War II », *The Public Opinion Quarterly*, 1948, XII, 280-315. Trad. : « Cohésion et désintégration de la Wehrmacht », in MONTMAYE (red.), *Éléments de sociologie, Textes*, Paris, A. Colin, 1978, 45-79. — TÖNNIES, F., *Gemeinschaft und Gesellschaft*, Leipzig, R. Reinland, 1887. Trad. : *Communauté et société : catégories fondamentales de la sociologie pure*, Paris, Rieu, coex., 1977. — VONLUE, A. J. et BICKMAN, J., *Small towns in mass society : class, power and religion in a rural community*, Princeton Univ. Press, 1958. — WAGNER, M., *Economy et société*, Partie II, chap. 3. — WATKIN, L., *The Ghetto*, Univ. of Chicago Press, 1928, 1936.

الحاجات

Bessins

يُقسم كل كائن حي بعدد معين من الحاجات التي تعتبر عن تبعته إزاء بيئته الخارجية . إذا اقتصرنا على الحيوانات ، فإننا نلاحظ عندها سلوكاً باتجاه البحث عندما يفتصها العشاء ، والمأوى والشريك من الجنس الآخر . يكون امتلاك هذه الأغراض مصدر تمنع ورضى . ويمكن أن يترافق الحرمان سلوك عدواني ضد الطيور الطبيعية أو المفترسة التي تسد طريق الوصول إلى هذه المنافع . إن إشباع الحاجات أمر ميسور تقريبا . فالغذاء عندما تكون أنواع الأطعمة المتوفرة متكيفة مع طلب الجائعين وعندما تكون هذه الأطعمة كافية ، بشكل يتمكن معه كل الدين يحشون عنها ، للحصول عليها دون حرمان أي شخص جزءاً من حصته أياً يكن ضئيلاً ، تكون إزاء الوصف الذي يعرف بالوفرة والوفرة بدل أن تكون وضعاً طبيعياً ، لماذا هي في مجتمعاتنا حاداً موعوداً باستمرار لجهودنا ولكنه تراجع باستمرار ؟

إن التفسير الأول المطروح لتوضيح عدم إشباع جميع الحالات للحميع ، هو الشفرة . فالطبيعة بخيلة ، إذ إن لا تعطي أو لا تمنح بقدر ما يقتضيها ذلك لكي تملأ جميع الألفاء . وفي ميدان التغذية ذات الأولوية الكبيرة ، يشير مالتوس (Malthus) إلى تزايد السكان بشكل أسرع من تزايد الأعداء ، بصعته خطراً جدياً . وهو لا يستبعد حتى إمكانية ألا يوصل ارتفاع الانتاجية الزراعية التزايد السكاني . فلذا لم يتم إشباع حاجة أساسية إلى هذا الحد - أولية ، إلى هذا الحد - ألا وهي الغذاء ، فإن الناس سيقاتلون لانتزاع الحاجة من الغنم . إذ سيكون شع الطبيعة العاجزة عن تأمين الإشباع لحاجتنا ، مصدراً لجميع النزاعات

يعتبر روسو أن هذا الافتراض هو « كبر » . ليست الطبيعة هي الشحيحة وإنما نحن جشعون . ليست هي التي تعاملنا بشكل سيء ، وإنما نحن الذين نطمعها من تحقيق وعودها ، عبر استعمال مواردها بشكل سيء . يمكن تعطية حاجات الإنسان من قبل الطبيعة طالما لم يتم تشويه هذه الحاجات بواسطة تقسيم العمل . هذا ما تثبتته التجربة البيولوجية عندما كان المزارعون الأوائل يتجنبون ما يكفهم من الغذاء البسيط ، فحسبوا أنفسهم من الحاجة دون أن يعرضوها لعبودية الشرف .

كيف يتم هذا التشويه ؟ لكي نفسره يعني أن نفهم أن حاجات الإنسان ليست كلها ذات

طبيعة مادية . فنحن بحاجة للعذاء . ولكن بمعنى مختلف ، نحن بحاجة كذلك الى أفراننا كمتعاونين وكشركاء حسيين . يعترف روسو بذلك ، ولكنه يشدد على عشاشية مثل هذه الروابط . فهو يشير الى استقلال الانسان عن الطبيعة . والإنسان ، قبل فساد الاجتماعى ، يمكن أن يكون نفسه بصورة كاملة دون حاجة للحصول على اعتراف الآخرين . إن موقف روسو في هذا الصدد ، يختلف عن موقف فلاسفة مثل هيجل (Hegel) ، الذين يميلون من الاعتراف عبر المواجهة الناشئة عن العلاقة بين السيد والعبد ، شرطاً لوعي الذات . يمكنني أن أكون نفسي دون الحاجة للآخرين . وبسبب هذا الإستقلال قد تكون العلاقة الدالية مع الآخر علاقة اهتمام أو شفقة .

كل شيء يتغير مع تقسيم العمل وإقامة الملكية . صحيح أن تقسيم العمل يصاعف إنتاجية جهد كل واحد . ولكن تقسيم الغلة المترتبة الناتجة من هذه الانتاجية المحسنة تكسّر من خلال تفاوت مساحات كل شخص حوزة البعض وتغرق البعض الآخر . إنه يسمح للأقوى تثبيت سيطرتهم عبر الاستيلاء على وسائل الانتاج ولا سيما الأرض التي يستأثرون بها . واعتباراً من تلك الحيل ، فإن حاجات الانسان ، بدلاً من أن تعبر عن تلبية كل واحد إزاء الآخر ، تقيم سيطرة البعض على البعض الآخر . نحن مدبّون في مجتمعة حاجتنا ، ليس الى المجتمع الدائى القائم على النود والشفقة ، وإنما الى المجتمع الذي أفسده تقسيم العمل والملكية . ومع ذلك ، يوجد في تقسيم العمل بند ضمني قد يتمكن من تمديد تصفه : نحن لم ندخل في الاجتماع إلا لتحسين ثمره جهلنا . وإذا افترضنا أنه ثمة قاعلة للتقسيم العادل ، فإن حاجتنا يمكن أن نحصل بصورة مصفنة على الإشباع في إطار تقسيم للعمل .

ثمة نقطتان يمكن استخلاصهما من تحليل روسو ، لم يفقدا من صحتها بالنسبة لعلماء الاجتماع المعاصرين . أولاً ، ثمة موصفة اجتماعية للحاجات ، يتم في قد واحد إكتشافها وتشويها من قبل المجتمع . تلك هي الأطروحة التي طورها فيلن (Veblen) بخصوص « طبقة الذهب » . إن الذين يملكون مالا وليس لديهم ما يفعلونه يشتهرون باستهلاكهم المفرط . فهم لا يصرفون كثيراً وحسب (إن وليمة أحد هؤلاء النواب قد تكفي لإطعام قرية صينية) وإنما هم يستهلكون الأشياء الأكثر غرابة التي يستوردونها بأثمان كبيرة من البلاد الأجنبية . والحاجات التي يشبعونها ليست حاجات حقيقية . إذا اقتبسنا التمييز الرواقى ، فإن هذه الحاجات ليست « ضرورية » ولا « طبيعية » . إن مطلق هذا الاستهلاك ليس إشباع أهليات فردية ، وإنما استراتيجية يسعى المستهلك بواسطتها الى تأكيد سلطته ومكانته إزاء شركائه الذي يمتسرون متابعين كذلك . ذلك أن الكافيار الذي يتلذذ به هؤلاء « الأثرياء الجدد » لا يدفعهم اليه طعمه اللذيذ وإنما هم يستهلكونه أولاً ليظهروا أنهم قادرون على « الحصول عليه » فاستهلاكهم له تفاخري .

لقد طور الاقتصاديون اللاحقون ، حول هذا الموضوع ، خطين للتحليل . أولاً ، إهتموا بأثر التظاهر . لا يتم استهلاك غرض أو خدمة بصورة كثيفة إلا عندما يصبح « مريئاً » لعدد كبير

من المستهلكين المحتملين - حتى ولو لم يكن هؤلاء المستهلكون في مرحلة أولى ، مسلحين بالقدر الشرائي الضرورية . تكون وظيفة الاعلان تلمين هذه الرؤية عندما لا يمكن تلمينها بسهولة بواسطة العرض المباشر في السوق . وما إن يكتسب قسم من الناس قدرتون على الحصول على هذا الترف ، يؤدي « مبدأ الأثر » كما يقول علماء النص ، أي الإشباع المرتبط بممارسة النشاط واستهلاك الشيء ، الى توطيد النتيجة الأولى : « لم يعد بالإمكان الاستعانة عنه » . ويصبح استهلاك هذا الترف عادة فإن أردنا ، ولكننا لا نستطيع بعد ، إلا إذا أسأنا استعمال اللغة ، الحديث عن حاجة . إن اكتساب كل حاجة استهلاكية جديدة يمر عبر مراحل عدة . أولاً ، يدرك المستهلك المحتمل أن العرض المروض يمكن الحصول عليه . فالإزمات الميزانية ليست فوق طاقة الاحتمال ، والحدمات التي يؤدنها العرض مؤكدة ، ومعالجة وكذلك العناية به لا تسو صعة ولا مكلفة . وتعايير أخرى ، إن الحائز المحتمل ، لكي يقرر الشراء ، ليس عليه تخفي عواقب كبيرة . ثانياً ، إن مثل هؤلاء ، المحيطين به ، الأكثر بصيرة والأكثر حساسية تجاه الاعلان ، أو الذين تحولوا هم أيضاً على عرل الجهران والأصدقاء ، يمكن أن يحثه أو يحفزه وأن يجعل من زبون محتمل مشترك حالي . إذا كان لدى العائلة العائلية تلغريوماً فلفها لا يكون لدى ؟ إما كانوا هم فلماذا ليس أنا ؟ وأخيراً إذا يظهر اسمال العرض الجديد على أنه مصدر لاكتلاف إضافية وغير متوقعة ، فإن العادة تصبح وظيفة بصورة نهائية . وتكون قد أصبحت حاجة ، إذن ، العادة هي طبيعة ثانية ، كما تقول حكمة الأمم .

إن أثر الظاهر يحول دون معالجة الاستهلاك بصفته سلوكاً فردياً محضاً ، خاضعاً للمقارنة بين سلم الأفضليات والإزمات الميزانية . في الواقع ، يفي فعل الشراء ، حتى لا نقول شيئاً عن فعل الاستهلاك ، فردياً محضاً ، ولكن الإكراهات والأفضليات تحد في إطار من المقاربات بين الأشخاص . وهكذا فرضت فكرة المقارنة المسودة نفسها على الباحثين . فقد أدخلت في تحليل التنظيمات ، ولا سيما بخصوص الأجوبة المتناقضة التي سجلت لدى العسكريين من مختلف الأسلحة والرتب ، حول تقصمهم . طيست سرعة ترقمهم وحدها التي تهمهم ، وإنما تأثيرها على وضعهم ، بالنسبة لفتلت أخرى من « الزملاء » و« الرفاق » (راجع فكرة « المجموعة المرجعية ») . فيما يتعلق بالاستهلاك ، فإن المقارنة مع الآخرين هي كذلك في صلب قرار الشراء .

إن السعي لبناء هؤلاء المستهلكين الآخرين (الأكثر تبصراً والأكثر حداثة) بناء لمرجع ملائم ، هو ما يعمل الاعلان من أجله : المثل الكبير م . . . لا يدخ إلا هذا النوع من السجائر . هذا المرجع هو ، أن معاً إدراكه وتقييمه فهو يعلنا بما يشتره م . . . وهو يحاول نقل قيمة م . . . وهاتك ، الى المنتجات التي يستهلكها . إذا رغبت بأن أصبح مشابهاً لـ م . . . سأعمل على خرواره ، وسأشتري سجائر من نوع م . . . التي لا تكون أغلى من غيرها والتي نستهلك فضلاً عن ذلك ، من قبل هذه الشخصية أو تلك من الذين أحرصهم . إن فعل الشراء الذي نقوم به ، نضمه لثلاثة أنظمة للمقارنة م . . . وأنا ، السجائر م . . . والسجائر الأخرى ، أنا الذي أستهلك السجائر م . . . وسجائر أصدقائي وأقارب ، أو الأصدقاء الذين

يستهلكون (أو لا يستهلكون) السجائر من . . . بماذا يمكن أن نسي هذه المقارنة
 « بالحسوة » ؟ ليس ثمة أي سبب بدعونا لحصر المشاعر التي تدفع إلى التشبه بالحسد والغيرة .
 يمكننا كذلك أن نعمل بالفضول أو الر . في استكشاف حقل من السمكات لنا مبدئين من
 الأزل وإلى الأبد . ذلك أن سبب الحسد أو الغيرة هو في أساس سهولة المشوكة تماماً . « إذا
 كانت العائلة الغالية قد حصلت حل التفريغ علماداً لا أحصل عليه أنا ؟ » . « وإذا حصلت
 لنت علماداً لا أحصل أنا » سؤال مشروع في عمومته ، بما أنه يمكن أن يؤدي إلى القول بأنني لا
 أملك الوسائل وأنا لست في وضع يسمح لي باكتساب هذا الغرض الذي لست في الحصة
 بحاجة إليه . ليس مع ذلك أكثر من العائلة الغالية التي « دفعت ثمة » . . . للمفارقة ، بعدم
 حصرها الموضوع في مواضع مع فئة واحدة من المراجع ، يمكن أن توسع ونقي كثيراً الإدراك
 الحسي حقل عملها . وكذلك ، بدلاً من اعتبار كل تشبه بصفته حدوداً بالضرورة ، يقتضي
 اعتباره بصفته ألفة تميم . ودون إهمال « التشبه الحسود » ، يمكن أن يكون ثمة كذلك مقارنه
 بواسطة التماثل ، كما في حالة للمثل الكبير الذي أريد التشبه به ، ومقارنة في جميع الإتجاهات
 بواسطة « حرية النسب » التي تدفع الشخص إلى أن يواحه بطريقة افتراضية الإستعمال الذي
 يستخدم فيه موارده في مختلف الأوضاع التي يكون لديه فيها تجربة ماضية أو متجيلة . والمفارقة
 لا تجعلنا يواحه وموراً تصفة تقريباً . إنها تكشف لنا اتساع خياراته وتعددها .

ثمة إذن تكون اجتماعي للمخاضات بواسطة المقارنة بين الأشخاص أو المقارنة بين مجموعة
 ومجموعة . والأمثلة التي نوقشت حتى الآن تتعلق بمخاضات الاستهلاك ، ولكننا نستطيع أن
 نتحدث كذلك عن المخاضات الخلقية والمخاضات الاقتصادية .

يمكن تعريف هذه المخاضات الخلقية بصفتها تأكيد لحقوقنا أو المطالبة بها : الحق
 بالاعتراف ، وبأن نكون محبوبين ، وبأن « نشارك » . إننا نعي هذه الحقوق بخاصة في تمسكها
 ضد الذين يسمون خرافاتنا منها . يأخذ تعبيرهم صيغة « ليس مسموحاً أن . . . » . إن مثل هذه
 المخاضات يمكن تسميتها اجتماعية لعدة أسباب . فهي كذلك أولاً بالطريقة التي تعرف بها وتشكل
 بها . وتتجمل عبه الدفاع عنها تنظيمات أو حركات اجتماعية . ثانياً ، لا يمكن إشباع هذه
 المخاضات إلا إذا كانت الطلبات التي تعبّر عنها مسموعة من قبل الجمهور أو احتمالاً من قبل
 السلطات السياسية . وأخيراً ، إنها تستهدف نظاماً اجتماعياً معيّن يقتضي تغييره وصورته عبر
 إنشاء « الخدمات العامة » لمواجهة مخاضات مثل الصحة والتربية والسكن والأمن . إنها اجتماعية
 إذن بشكلها وترجيحها ومحتواها .

تكون السمة الخلقية للمخاضات الاجتماعية أساسية ولكنها صعبة التحديد . وما يسمع
 بالتصديق على مطالبه ، هو إمكانية تكريس الاعتراف بها بمثابة حاجة اجتماعية . تصبح المطالبة
 عنده مطلباً مشروعاً بحق لأعضاء المجتمع أن يوجهوه إلى الهيئات الموجهة من أجل تحقيقه . ثمة
 تمييز يظهر بين شكل جعل المخاضات متضمنة ، اللذين يميزا بينهما . في حالة الاستهلاك ، لا تتعلق
 بمجموعة الحاجة سوى بالأفراد الذين يفرص بهم إشباع حاجاتهم عبر الاعتماد فقط على مواردهم
 ومحصل عطيتهم . في الحالة الثانية ، تتعلق المجموعة بمواطنين يريدون أن تحقق مطالبهم أصل

السلطات السياسية . لكن هذا التعبير عش كيا نبين عل سبيل المثال وضعية الفقر ، حيث الاستهلاك دون مستوى معيّر ، يشجب مصفته فضيحة تتطلب التصحيح

لا يمكن إبد اعتبار التكون الاجتماعي للحاجات ترسيخاً غير مشروط لمودج سلوكي . بتوصل « للمجتمع » بصعوبة الى فرض « أنوائه » علينا ، كون المنافع والخدمات التي نطلبها منه بالحاج شديد ، هي بالتحديد تلك التي يقدمها لنا ، وكون الكثير مما يقدمه لنا ، نهمله ونحتقره . ليس المقصود إنكار محاولات التملك والإغراء التي تمارس عل المستهلكين والمواطنين فالتصور يحسون غير الدعاية ، الى جعلنا نلتهم محتاجهم . وبواسطة الديماغوجية ، يوضح رجال السياسة ، لطلبية ، عل أمل أن يتم استدعاؤهم من أجل تلبية . لكن الحاجات ليست بكاملها « مصنوعة » من قبل الديماغوجيين والمعلمين . إنها تبقى في حاية بقطة . لا نحصل أبداً دون أخطاء أو إغراء . نكتشف تدريجياً بواسطتها ما نرغب فيه وما يمكن أن نطمح إليه ، وما هو حق لنا .

لقد لاحظ روسو جيداً الخطر المصاد الذي ينتج عن تشويه الحاجات من قبل الوجود الاجتماعي . هذا الخطر لا يفصل عن تقسيم العمل . عل نحن محضون ضد هذا الخطر عندما يكون المجتمع قادراً عل تحديد ما يتوجب عليه ويستطيعه بالنسبة لكل فرد ؟ تظهر الصعوبة القصوى للمشروع عندما نفكر بمفهوم الفقر . مع ذلك ، لا نحي . يبدو أسهل من تعريف الفقر بصعته مستوى الاستهلاك الذي تعتبر دونه « الحاجات الأولية » للفرد غير مفصلة ، لكن المشكلة تقع في تعريف هذه الحاجات الأولية . إننا بالتأكيد نضمنها الطعام . ولكن ثمة طرق عديدة للتعبئة ، بعضها مرافق عليه وبعضها الأخر مدان من قبل أطباء الصحة . فضلاً عن ذلك ، هذه الخيارات تكون مضادة للكلفة للمجاعة . سواء تم التعبير عن هذه الأكلات بصارت مادية أو بعبارة مادية . فالهجات ، حتى المعيرة « أولية » يمكن إشباعها بطرق مختلفة جداً ، وبشكل إشباعها بالنسبة للمجتمع أكلاماً ذات أبعاد متنوعة . إذا قمنا بحالة البلدان الأخرى ، فإن الأفراد الأكثر حرماناً حتى ولو كرسوا كامل مواردهم ، فقد لا يمكنهم تلبية « حاجاتهم الأولية » إلا بشرط التحلي عن إشباع بعضها الأخر . يكون فقير في البلدان الغنية ، من إذا أراد أن يأكل عد جوعه ، كان عليه أن يصحي بإشباع « حاجات أعلى » . لقد تقرر حالياً أن هذا الإكراه غير مقبول . كما تبين ذلك الطريقة التي تشكلت بها الإشارات المكلفة متتابعة ظهور القدرة الشرائية للأجراء . وبالفعل تصم هذه الإشارات ، الى حد مهم مصروف اللهور . وما أنها يفترض فيها قياس تطور الدخل الحقيقي لفئات الأكثر حرماناً ، يمكننا الاستنتاج أن « الحاجات الاجتماعية » لا تشكل نظاماً تسلسلياً موضوعياً ووحيد المعنى . هذا ما يوحي به مع ذلك تفسير متروح « لقانون أنجل » . إن تطور بنية ميراثيات العمال تظهر أن حاجات مثل الصحة والسكن واللهور لا تنشع إلا بعد حاجات أكثر إكراهاً مثل العدا واللباس . ذلك صحيح ، وإنما بشكل عام ، وخلال حبة طويلة فانكسر من المستهلكين من بين الأكثر حرماناً يحكمون بين فئات المصريف ، وفقاً لمعايير مختلفة جداً من تلك التي تستخلص من ملاحظات أسهل . ويستهلك كثير من « الفقراء » عل اللهور (نسلي ، حر ، الخ .) أكثر مما هو معقول ، ولكن عل الغذاء وحتى عل السكن ، مما قد

يكون ممكناً لهم . وإذا لم يحصل تقنين يأخذ من البعض فوائض لإعادة توزيعها وفقاً لصيغة مقررّة خارج المعنيين ، فإننا لا نرى كيف يمكن أن يؤمن ، من قبل « الفقراء » ، الاستعمال الكامل لمواردهم . يمكن التوصل إلى ذلك ، إذا حصل هذا التقنين وإعادة التوزيع هذه في المواد - وليس في العملة - هذا مع العلم أنه حتى في هذه الحالة الأخيرة يبقى الخطر كبيراً أن تظهر السوق السوداء .

يسود اعتقاد بأننا نتجنب الصعوبة عبر الترويج بأن هذا العدد لموضوعية الحاجات الاجتماعية لا يحصل إلا بعد مفهوم « تكوّن طبي » حصراً لهذه الحاجات - كما نبرز من أعمال اختصاصيي الحماية والمهندسين الزراعيين أو المهندسين المعماريين - ولكننا لن نتقدم أبداً لكي نصم إلى لائحة الحاجات الاجتماعية ، حاجات عمر مادية أو روحية ، مثل الحاجة إلى الإعتراف وإلى التعبير الشخصي والتعبير والتجديد . ونظهر بخصوصها صعوبة سبقت الإشارة إليها ولكنها تعاقبت ثمة طرق كثيرة لإشاع الحاجة إلى الإعتراف أو التعبير ، فضلاً عن ذلك ، إن التحكم الذي يجره الأفراد بين مثل هذه الحاجات وحاجات العدا أو اللباس تزج بقوة الانفصليات القصوى لكل فرد ، بشكل يؤدي به إلى أن يحتار في إدانة الفرد الذي يحصل أن يقلل من طعامه من أجل إرضاء الألفة والمظاهر الاجتماعية ، بصفت « غير عقلاني » .

إذا لم يكن ثمة تسلسلية موضوعية للحاجات الاجتماعية ، فذلك لا يعني أن هذه التسلسلية تكون احتياطية تماماً . ونتيجة للمقارنة بين مصاريف الموظفين والعمال ، لاحظ هالبرواشر (Halbawachs) أنه في حال تساوي الدخل ، يصرف الموظفون أقل من العمال على غذائهم وأكثر منهم على ملابسهم وطردهم . وإذا انحصرنا على تسلسلية قائمة على موضوعية اختصاصيي الحماية ، تبقى الملاحظة متناقضة - حتى ولو أبررنا كون العامل باعتباره شميل يستعمل قوته الجسدية ، يحتاج إلى أن يأكل اللحم وأن يشرب النبيذ ، أكثر من الموظف الخافض وراء طاولته . وبالإضافة إلى أن هذه الملاحظات الأخيرة هي الأقل شكاً ، إلا إذا خلطنا بين العامل والشغل الذي يشتمل قوته الجسدية ، فثمة ما يدعونا إلى اتباع هالبرواشر ، عندما يصر على أهمية الوقت لأن يحصل الموظف بجدية بغية الانتقال إلى طبقة « السورجوازيس الصغار » . إن ما يمدد بقوة تسلسل حاجاتهم هي الشروط التي يمارسون وظائفهم ضمنها ، والصورة التي لديهم عن أنفسهم ووضعهم الذي يعنون لشهره من حورهم .

ليست الحاجات الاجتماعية لا موضوعية ولا اصطناعية . والسبب في عدم كونها لا هذا ولا ذاك واضح ، عندما نفكر بالصعوبة القصوى التي يواجهها المخطط الشمولي ، والنتج (علم - انظر ليندبك - Lindbeck) أن نسبة كبرى من المنتجات التي تطلق بدعم قوي من الدعاية يتبين أنها غير قابلة للحياة أو العبقرية الجشعة الخفية ، في العمل على مطابقة الاستهلاك القضي به أو المتوقع مع الاستهلاك المتحقق فعلاً . ولكن كون الحاجات الاجتماعية ليست موضوعية ولا اصطناعية لا يستبعد أبداً لا تلك أية حقيقة . في الواقع ، إنها تتعلق بمفاهيم ثني تدريجياً وتصح مشروعة امتداداً إلى مثاليات أو « أمراء عامة ومسيطر » على حد قول توكفيل (Tocqueville) إذا

كانت الطرية والمساواة تشكل في المجتمعات الغربية معايير قُهر العلاقات الاجتماعية و الجيدة و عن غير الجيدة ، فإننا سنتبر بمثابة حاجة - أو بمثابة مثال ، لا يمكن للفرد بصفته عضواً في المجتمع أن يتساهل فيه - لتحقيق أوضاع نستجيب لهذه المعايير . أما فيما يتعلق بمعرفة كيفية التوصل الى ذلك ، وكيفية تأمين تحقيق هذه الحاجات الاجتماعية ، فقد تعرفنا على ثلاث طرق رئيسية . يمكننا أن نتخيل على غرار بعض المفكرين الليبراليين أن الحاجات الاجتماعية ليست أكثر من الطلب الملقى للمتجبري المستخدمين بالطريقة الأمثل . يمكننا كذلك ، على غرار بعض الطوباويين ، القول إن الحاجات الاجتماعية هي الطلبات التي اعترف بها المجتمع بصفته شرعية ، والتي تكفل بشموليته الكلية ولفرته الكلية بإشباعها . ويشير نديير ثالث الى السمة المعقدة للحاجات الاجتماعية ، التي تتداخل في تعريفها توقعات وكذلك ثوابت يتركها الأفراد والمواطنون ومسؤولو التنظيمات وثقة الأحزاب بعد حصولها . هؤلاء الفرقاء المختلفون - الذين يقضون أو الذين يطلبون - يدفعون كل لحسابه الى إفساد عملية تعريف الحاجات الاجتماعية ، ليس فقط بواسطة تشويها ، وإنما عبر عدم جعل الحاجة انتظاراً يقتضي إشباعه ، ولكن أداة تنمية واستغلال . وكان روسو هو الذي رأى بوضوح كامل أن الحل يكون في تشويه الحاجة دون إفسادها .

- BIBLIOGRAPHIE. — BAUDRILLARD, J., *La société de consommation ; ses mythes, ses structures*, Paris, 1970. — CHOMBAT DE LAURE, P.-H., *Pour une sociologie des aspirations, éléments pour des perspectives nouvelles en sciences humaines*, Paris, Denoel, 1969. — Club de Rome, *Beyond the age of reason. a report to the Club of Rome*, par GAJON, D., et CULOMO, U., Oxford, New York, Paris, Pergamon Press, 1978. Trad. : *Sortir de l'ère du gaspillage : les grandes alternatives technologiques*, 4^e Rapport du Club de Rome, Paris, Denod, 1978. — DUNN, J. S., *Income, saving and the theory of consumer behavior*, Harvard Economic Studies, vol. 87; Cambridge, Harvard University Press, 1949. — FRIEDMAN, M., *A theory of the consumption function*, National Bureau of Economic Research, General series n° 63, Princeton Univ. Press, 1957. — HALLOWAY, M., *La classe ouvrière et les niveaux de vie. Recherches sur la hiérarchie des besoins dans les sociétés industrielles contemporaines*, Paris, F. Alcan, 1912. *L'évolution des besoins dans les classes ouvrières*, Paris, A. Alcan, 1933. — HOOKER, G. W. F., *Die Phenomenologie des Geistes*, 1887. Trad. *La phénoménologie de l'esprit*, Paris, Aubier, 1977, 2 vol. — KATONA, G., *Psychological analysis of economic behavior*, New York, McGraw-Hill, 1951, 1968. — KEYNES, J. M., *The general theory of employment, interest and money*, livre III : *The propensity to consume*, Londres, Macmillan, 1936. — LIBRETT, L. J., *Niveaux de vie, besoins et civilisation*, Paris, Éditions Ouvrières, 1936. — LECURIEU, R.-P., OBERSCHALL, A., « The early history of social research », *International Encyclopedia of Statistics*, 1978, 1013-1031. — LEWIN, O., *Five families. Mexican case study in the culture of poverty*, New York, Basic Books, 1958, New York, American Library, 1965. *The children of Sanchez ; autobiography of a Mexican family*, New York, Random House, 1961. Trad. *Les enfants de Sanchez ; autobiographie d'une famille mexicaine*, Gallimard, 1972. — LINDBERGH, A., *The political economy of the new left - an outsider's view*, New York, Harper & Row, 1971. Trad. *L'économie urbaine la nouvelle gauche*, Paris, Mame, 1973. — MARTIN, Th. R., *An essay on the principle of population, as it affects the future improvement of society. With remarks on the speculations of Mr Godown, M. Condorcet, and other writers*, Londres, J. Johnson, 1798. Trad. *Essai sur le principe de population - on songe qu'il suffit sur le progrès futur de la société avec des remarques sur les théories de M. Godown, de M. Condorcet et d'autres auteurs*, Paris, PUF, 1980. — MASLOW, A. H., *Motivation and personality*, New York, Harper, 1954, 1978. — PÉCHENET, C., *On est tous dans le brouillard - rituel des hommes*, Paris, Galilée, 1979. — ROUBEAU, J.-J., *Discours sur l'origine et les fondements de l'inégalité* —

RUSSETT, W. G., *Religious deprivation and social justice*, London, Routledge & Kegan Paul, 1966. — SARTRE, J.-P., *Critique de la raison dialectique*, Paris, Gallimard, 1960. — Vossler, Th., *An economic study of institutions*, London, Macmillan, 1899; ed. rev., New York, Viking Press, 1967. Trad. : *Théorie de la classe de loisir*, Paris, Gallimard, 1970.

الختمية

Déterminisme

نقول عن نظام اجتماعي معين إنه خاضع للتحتمية إذا كنا قادرين ، عندما نعرف حالته في ز على توقع حالته في « فترات » لاحقة ، ز + 1 ، ... ، ز + ج ، الخ . ولكن يقتضي أن نحسب مورا بين حالتين باورتين . من الممكن ألا تتوفر لدى المراقب عناصر تسمح له بتوقع حالة نظام معين في ز + 1 ، ... ، ز + ج ، الخ . على الرغم من أن الحالة المستقبلية للنظام محتوية في حالته الحاضرة . فنقول في هذه الحالة أن النظام حتمي موضوعياً ولكنه يظهر ذاتياً وكأنه غير حتمي . وهل للرفع من أن مسير ورقة سقطلة يكون محمداً بشكل كامل ، فإنه من الصعب توقع نقطة سقوطها إذ إننا نجعل بصورة عامة طبيعة القوى التي تحدد مسيرها . إننا نعرف فقط أن لديها كل الفرص ، وتحديد أكبر ، لديها أرجحية معينة (ربما كان يمكن تحديد قيمتها) لأن تسقط داخل دائرة معينة . عندما يكون نظام ما ، في حالة لا يمكن معها - حتى ولو اقتصرت الشخص المراقب كلي المعرفة - معرفة حالته في ز + 1 ، ... ، ز + ج ، الخ . ، انطلاقاً من معرفة حالته في ز ، نقول إن النظام غير حتمي موضوعياً وأما أنه يفلت من « القاعدة العامة » للتحتمية . إن فصية معرفة ما إذا كان يوجد فعلياً أنظمة غير حتمية موضوعياً يطرح مسائل فلسفية شائكة تخرج عن إطار هذا البحث . إن الصعوبة الرئيسية التي تطرحها المناقشات الفلسفية والخاصة بالتحتمية تكمن دون شك في كونها تدخل حتماً وهم المراقب الكلي للمعرفة . إلا أننا نستطيع أن نتساءل عما إذا كان هذا المفهوم قد أسس له نقاش داخلي : كيف يمكن لمراقب غير كلي المعرفة أن يحل محل مراقب كلي المعرفة ؟ يمكننا تخيل مراقب قد يعرف أكثر من مراقب حقيقي حول إحدى النقاط . ولكن مفهوم المراقب الكلي المعرفة يقتصر أن هذا الأخير قد يكون مطلعاً على مواضيع يمكن أن يكون المراقب الحقيقي عاجزاً عن إدراك طبيعتها بالذات .

لقد ورث علم الاجتماع من نشأته - وتحديد أكبر من ثلثه في القرن التاسع عشر ، في عصر كانت الفيزياء تعتبر فيه بمثابة ملكة العلوم ، وحيث يسطر في هذا العلم مفهوم لابلاسي (Laplace) للعالم (معرفة حالة العالم في د يكون ممكناً للمراقب الكلي للمعرفة التنبؤ بحالته في ز + 1 ، ... ، ز + ج ، الخ .) ، ورث نظرة حتمية للنظم الاجتماعية . وبشعار آخر يقول الكثيرون من علماء الاجتماع إلى الأفراد بأن عدم حتمية النظم الاجتماعية لا يمكن أن تكون إلا ذاتية : إن حالة نظام اجتماعي في ز + 1 ، ... ، ز + ج ، الخ . ، محتوية كاملة حالته في ز . بالطبع ، إننا نجد أخطاء في التوقع ، ولكن هذه الأخطاء تدرك بصفتها ناتجة الجهول الذي يمكن أن يوجد فيه عالم الاجتماع ، فيها يتعلق بمسألة « القوى » الاجتماعية (كما كان يقول ماركس) العامة في هذا النظام أو ذاك .

يمكننا التساؤل عما إذا كان التطور القريب لعلم الاجتماع ، لا يقود الى استبدال هذه الرؤية اللابلاسية برؤية أكثر تعقيداً حيث : 1 - يعتبر تحديد النظم الاجتماعية بصفته متغيراً موضوعياً وصفته قديماً لأن يكون على درجات ، علماً أن بعض النظم الاجتماعية تكون أكثر قابلية موضوعياً للتوقع وأكثر تعقيداً ، في حين أن أخرى تكون أقل قابلية للتوقع وأقل تعقيداً ، حتى بالنسبة لمراقب إذا لم يكن كلي المعرفة فإنه يتمتع على الأقل بمعطيات مناسبة ، وحيث . 2 - تدرك السمة المحددة الى حد ما للنظام بصفتها ناتجاً لبنية النظام نفسه .

لكي يبرز هذا المفهوم غير اللابلاسي للحمية الاجتماعية ، يمكننا اللجوء الى مثل بسيط مستعار من نظرية الألعاب . لتتخيل أن فاعلين اجتماعيين في وضع النشاط المتبادل لديهم الخيار بين استراتيجيتين أ وب . ثمة أربعة « حلول » ممكنة : (أ - الأول بخار أو الثاني بخار أ) ، (أ ب - الأول بخار أ والثاني بخار ب) ، (ب أ - ب - الأول بخار ب والثاني بخار أ) ، (ب ب - الأول بخار ب والثاني بخار ب) . في هذه الحالة يكون مستقبل النظام محدداً تماماً . إن عالم الاجتماع الذي يشاهد وضعاً من هذا النوع لا يتحمل بتعبير أخرى ، أي خطر ، إذا أكد أن الفاعلين سيختارون أ وأن التركيب الذي سينتج عنه هائلاً معزول عن التركيب الأخرى سيكون التركيب أ أ . لتتخيل الآن أن انفضاضات الفاعلين كانت ب أ الى أ ب ، وأ ب الى أ أ ، وأ أ الى ب ب . ويعتبر الإنسان إذاً وبخاصة ب ب غير مرغوب فيها ، ولكنها لا يتفاد في يتعلق بالانفضاض النسبية لكل من أ ب وب أ . يتعين الأول اختياراً شرط أن يختار الأخر ب ، والثاني يرغب باختيار شرط أن يختار الثاني ب . ماذا سيحصل ؟ كل منهما يرى جيداً أنه لكي يحصل على التركيب الذي يفضل ، عليه أن يلعب أ ، ولكن كل واحد يرى كذلك أنه إذا لعب الأخر أ ، يكون التركيب المتحقق هو أ أ الذي يعتبره كلاهما غير مرغوب فيه . يمكن للاعب الأول أن يحاول إعطاء الثاني إشارة مضمة بأنه لن يلعب شيئاً آخر غير أ . ولكن اللاعب الثاني يمكنه أن يفعل الشيء نفسه . في نظام كهذا ، من الصعب جداً معرفة ما سيحصل . مستقبل النظام لا يتوحد حاضره . يمكن أن نفكر على الأكثر ، أنه إذا كانت الرهانات مهمة ، سيفعل اللاعبان كل شيء لتعاضدي لتحقيق التركيبين أ أ وب ب اللذين يتفق كلاهما على اختيارهما غير مرغوب فيها . ولكن سيكون من الصعب توقع أي من التركيبين أ ب وب أ سينتج في النهاية . يمكننا بالتأكيد تصور الحالات التي نسمح فيها للمعطيات « النفسانية » لمصرايف « الكافي المعرفة » أن يبريل الشك . وهكذا ، إذا كان اللاعب الأول جباناً واللاعب الثاني ميالاً إلى السيطرة ، فإن ب أ يكون لديها فرص أكبر للتحقق من أ ب . ولكن ، إذا افترضنا ما نفكر أن كلا اللاعبين متميزان نفسياً بشكل كامل الواحد عن الآخر ، فإن مراقب الكلي للمعركة يكون عاجزاً عن التفسير . والنظام يكون غير محدد موضوعياً .

ويشكل أعم ، لبعض أنظمة الفعل بنية مثل : 1 - يمكن أن تكون تصرفات الفاعلين متوقعة بسهولة . 2 - ليس لتصرفات الفاعلين أثر على بنية نظام النشاط المتبادل . في هذه الحالة ، يمكن أن يكون تصرف النظام متوقعاً بسهولة من قبل مراقب تتوفر له معطيات ملائمة . يكون النظام محدداً

موضوعياً . يمكن توقع تصرفات الفاعلين دون صعوبة ولا سيما في حالتين بارزتين . إما عندما يسمح لهم نظام النشاط المتبادل بتحقيق أغراضهم ، وإما عندما يوحى لهم بحط فعل خاص ، دون السماح لهم بتحقيق أغراضهم . وهكذا ، فإن الظاهرة البيروقراطية لدى كروزيه (Crozier) ، (فصل حول الاحتكار) تصف نظاماً للنشاط المتبادل حيث يستطيع بعض الفاعلين بفعل موقعهم في التنظيم اختيار ترجمة لدورهم تكون الأفضل لمصالحهم والأكثر توافقاً مع أفضليتهم ورفض هذه الترجمة على الآخرين ، في حين يكون سائر الفاعلين مكرهين بفعل الإطار العام على ترجمة دورهم الخاص بطريقة لا ترضيهم ، دون أن يتمكنوا مع ذلك من اختيار ترجمة أكثر ملاءمة ، ولا من دفع الأولين إلى التصرف بشكل آخر . وهكذا ، فإن عمال الصيانة في الاحتكار ، الذين يشغلون من مشغل إلى مشغل بناء لأعطال الآلات يمكنهم أن يختاروا عدم الاستعجال وأن يتركوا عمال الإنتاج يتحملون حوادث لتوقف عن الانتاج . وعلى الرغم من الوضع السيئ الذي يخلقه لهم عمال الصيانة ، لا يستطيع عمال الانتاج السعي إلى تغيير الترجمة ، الأمانة ، التي يبنوها الأولون ، بصورة طبيعية ، عينا يتعلق بدورهم . ذلك أهم ، إذا سعوا لأن يفسخوا على عمال الصيانة ، فلا يكون ثمة فرصة صلبة لأن يكون الضغط فعالاً وحسب ، وإنما قد يحجم عن ذلك توتر سيء للتضامن العمالي . بما أن هذا النظام يحدد فضلاً عن ذلك بطريقة ليس فيها لفاعل خارجي عن النظام المكون من عمال الصيانة وعمال الانتاج أي مصلحة في تغيير الوضع ، يحجم عن ذلك أننا نكرر حيال نظام يمكن توقعه ومحدد بشكل كامل تقريباً . إن سية النظام هي في وضع تكون فيه تصرفات الفاعلين قابلة للتوقع بسهولة . ربما أن أعمال هؤلاء وأولئك ليس لها من جهة أخرى أي أثر على بنية النظام . فإن هذا الأخير يميل إلى إعادة إنتاج نفسه من ر إلى ز + 1 أو ز + ج .

إن الأنظمة القابلة للتوقع والمحددة لها غالباً سمة إعادة الانتاج . ولكن لا تسير الأمور بالضرورة هكذا . فبعض الأنظمة يكون فيها : 1 - تصرف الفاعلين قابلاً للتوقع بسهولة ؛ 2 - تصرف الفاعلين معياراً لبنية النظام بطريقة قابلة للتوقع . في هذه الحالة يكون تطور النظام نفسه قابلاً للتوقع . وهاكم مثل أولي . تطور النظام المكون من الجماعة العلمية ينتج الفاعلون معارف جديدة . وينتج تراكم المعارف بالفعل تخصصاً متزايداً (على الأقل في حالة بعض العلوم) . مثل آخر : تطور الدورات الديموغرافية المalthوسية الجديدة في أوروبا القروسطية تتجاوز معدلات إعادة الانتاج الاستبدال المبسط . توصل لراعي جديدة في الاستثمار . ولكن يتعلق الأمر بأمور أكثر هامشية دوماً تكون إنتاجيتها متدنية أكثر سائراً . يحجم عن ذلك ، انخفاض في الدخل وبعد فترة من الزمن انخفاض في الولادات

بما لا شك فيه أن هذه الأمثلة تكفي لتبين أنه يوجد بالتأكيد أنظمة اجتماعية تكون نتيجتها في الوضع الثاني : 1 - تكون تصرفات الفاعلين قابلة للتوقع ؛ 2 - تكون نتائج تصرف الفاعلين على بنية النظام هي نفسها قابلة للتوقع . في هذه الحالة ، يكون مستقبل النظام هو نفسه قابلاً للتوقع . ويمكن اعتبار مستقبله مرجحاً في حاضره .

إن تاريخ علم الاجتماع يقدم أمثلة عديدة على عدم التحديد الذاتي، حيث نبيّن لهذا العالم لو ذلك إما أنه عاجز عن توقع مستقبل نظام معيّن لأنه لم يمتلك المعلومات الضرورية ، وإما أنه توصل إلى توقعات خاطئة (راجع مقالة الترفع) لأنه امتلك معلومات غير مطابقة . راجع مثلاً ، الخيارات العديدة التي أدت إليها سياسات التنمية القائمة على وضع الرأسمال الذاتي أو الاختصقات التي حصلت على بعض البرامج المشجعة على زيادة الولادات أو الحد من الولادات (راجع مقالة التنمية) . إن مثل هذه الأمثلة لا تنطوي بالضرورة على وجود عدم تحديد موضوعي . وهكذا ، فإن إحصائيات بعض برامج الحد من الولادات ، نجحت أحياناً إلى عودة للأرضية التي سمحت بالبرهنة على أن الفرضيات حول عقلانية الفاعلين المستمدة في هذه البرامج لم تكن تأخذ بالحسبان السمات الخاصة بالإطار العام الاجتماعي - الاقتصادي

ولكن من المهم خصوصاً الإشارة إلى أنه يمكن أن يوجد في الأنظمة الاجتماعية عدم تحديد موضوعي . إن عدم التحديد هذا يظهر في حالة بلوزة أول : عندما يكون بنية النظام في وضع ترك فيه على الأقل لبعض الفاعلين المتدرجين في النظام ، إستغلالاً ذاتي يسمح لهم فعلياً بالإقدام على اختيارات من خيارات متنافسة ، دون أن يكون للفاعلين تفضيلات متوقعة بالنسبة هذه الخيارات . إن وضعاً من هذا النمط يمكن أن يحصل مثلاً إذا كان 1 - بعض الفاعلين غير مباينين بين خيارات ممكنة ، 2 - وكانوا في حالة عجز دون تحديد الأفعال الأصل لتتوافق مع تفضيلاتهم (راجع مقالة العقلانية) ، 3 - إذا كان خيارهم حاصصاً إلى « معارضة الإعلام » (لكي يحصل على كمية قصوى من المعلومات يقتضي معرفة قيمتها ؛ ولكننا لا نستطيع التفرير حول قيمة معلومة لا نمتلكها بعد) . في الفرضيات الثلاثة ، يتحرك الفاعل بطريقة الصدفة موضوعياً . إن حمار بوريدان (Buridan) (وهذا مثل ثان) « سيختار ، بالتأكيد أحد كسبي الشوفان ، ولكن خياره لا يمكن أن يكون سوى نتائج الصدفة في وضع من هذا النوع يكون النظام عبر محدد جزئياً والفاعل ، يتعلق التطور المستقبلي للنظام بالخيارات التي يقوم بها الفاعلون (خيارات ربما تكون نتائجها غير ممكن الرجوع عنها) ، ويفتح النظام فعلياً إمكانيات الخيار ؛ ولكن هذه الخيارات نفسها تكون غير متوقعة . إن حالة الطام في ز + 1 لا يمكن إند أن تكون محددة إنطلاقاً من حالة في ز . وليس ثمة أية مصلحة للإعتراض بأن الخيار الذي قام به الفاعل يتعلق دوماً بدائل مفيدة في « بية شخصيته » حتى عندما يتصرف في حالة اللامبالاة فيها يتصلن بالخيارات المتوقعة لنفسه . صحيح أن أدوات وتطبيقات الفاعل تستطيع في بعض الأحيان ، أن تسبح له بالجزم بين الخيارات . ولكن ثمة كذلك حالات من اللامبالاة الحقيقية . على سبيل المثال ، عندما يقدم خياران أ وب حسناً ومساوياً ، وأن هذه الحسّنات والمساوئ لا يمكن المقارنة بينهما بوضوح ، كما لها احتمالات حدوث تقيّم بصعوبة من قبل الفاعل . وهكذا ، لا يمكن للمسؤولين التقنيين أن يتأخروا عن تحديد هدف لأنفسهم مفاده المحافظة على وظيفتهم وربما زيادتهم . عندما يحدد هذا الهدف يمكن استعمال عدة وسائل (في بعض الظروف التاريخية) للتوصل إليه . تقديم خدمات إلى النقابات التي تكون قادرة على تقديرها ، محاولة مراقبة المدخول إلى المهنة ، الخ . في بعض الحالات ، يمكن أن تكون هذه الوسائل المختلفة فعالة ومكلفة بصورة مفرطة في حالات

أخرى ، يمكن أن يجد المسؤولون أنفسهم في وضع من اللامبالاة بين الوسائل الممكنة ، بشكل تكون فيه الاستراتيجية التي يتم تبنيها في النهاية هير متنوعة إلى حد كبير . من الناحية الطبيعية ، عندما يتم إقرار استراتيجية معينة تكون لديها كل الفرص للاستمرار في نجاحها : إذ إن وضعها موضع العمل ليس أنياً وإنما هو على العكس ، يستمر مدة معينة . ينجم عن ذلك أن عدداً من الفاعلين سيكوبون متورطين إلى حد ما في الدفاع عنها وسيعرضون على إعادة وضعها موضع البحث . فضلاً عن ذلك ، قد يتضمن تغيير استراتيجية معينة أكلاناً جماعية أهل من الفوائد التي تؤمها استراتيجية جديدة . هذه الاعتبارات تساهم على سبيل المثال ، في تفسير ، لماذا يكون لدى مجتمعات متطورة جداً من الناحية الاقتصادية ، تقاليد مقايضة متقلصة جداً . وبصورة أعم ، إنها تفسر « الاستقلال الذاتي النسبي » للمؤسسات الواحدة تجاه الأخرى ، وكذلك المؤسسات بالسة للبنى » .

إن وجود بنى تصح الفاعلين في وضع اللامبالاة مسألة بدئية يصعب أحياناً عمل عليها الاجتماع الاعتراف بها . والسبب في ذلك هو دون شك في تفسير معاكس إيهستولوجي . نميل أحياناً إلى اعتبار أن الأوضاع غير المحددة هي أوضاع ، ليس لدى المراقب أي شيء يقره حولها ولكن إذا لم يأخذ عالم الاجتماع بعين الاعتبار عدم التحديد الموضوعي الذي تتجه بعض البنى ، فإنه يحكم على نفسه بالفشل . وهكذا ، لكي نفسر كيف أن الثورة الصناعية توافقت مع أشكال شتطة للعمل النقابي ، يقتضي أن يبين أن بعض البنى والظروف التاريخية تقدم حيلرات يدرك بينها الفاعلون بعضهم بعضاً (ولديهم أسباب مهمة لإدراك بعضهم) في حالة اللامبالاة . وإن استعمال الأدوات الاحصائية ، من قبل بعض علماء الاجتماع مفيد في هذا الصدد . عندما يراقب عالم اجتماع ترابطاً متبادلاً ، من المحتمل أن يكون ضعيفاً جداً بين متغيرين م و ن ، فإنه يجمع غالباً وجود الترابط المتبادل فقط (أي كونه ليست لacey) ويسعى اختبار القيمة المطلقة للضعفة . ولكن الأخذ بالحسبان الترابط المتبادل ، ليس فقط تفسير لماذا ليست باعلة ، ولكن كذلك لماذا هي تقع في هذه المنطقة أو تلك من القيم . ذلك أن الترابط المتبادل يكون أحياناً ضعيفاً لأنه يحجم عن بنى تعطي للفاعلين إمكانيات الاختيار من بين خيارات ، يكون لهم بالنسبة لها فرص إدراك أنفسهم بصفتهم غير صالحين .

المثل الآخر : لدى بعض الأنظمة بنية تولد الدعوة إلى التجديد . إننا نصادف على سبيل المثال هذه الحالة عندما يولد نمالي المحاولات السياسية المدركة في إطار « النموذج » نفسه ، شعوراً غامضاً بالإحباط ، ويوحى بالتطابق أن « النموذج » غير ملائم . يقتضي حينئذ اللجوء إلى « نموذج » آخر . ولكن « الخيار » الذي سيتحقق في النهاية يمكن أن يكون متوقفاً بصعوبة . ويتحدد أكبر ، يمكن أن يكون صعباً توقع أي نموذج من جملة ثلاث جاهرة ، من الممكن اعتماده في النهاية . وهكذا ، كما يبين هيرشمان ، لقد تم التطرق إلى « للشبكة الرأسمالية » الكوبومية خلال فترة طويلة ، في إطار نموذج قانوني موروث عن التقليد الاسبابي إلى حد أن أغلب المشاركين وحدوا أنفسهم مقتنعين بأن هذه المشكلة لا تحل بواسطة تحسين الأحكام القانونية . فحصل حينئذ انتقال للنموذج (النموذج للتغير في لغة كاثرن Kuhn) وتم السعي للوصول إلى الفرض المحدد

بواسطة أحكام ذات نمط خرائطي . ولكن شكل النموذج الجديد . إذا كان مفهوماً فيها بعد ، فقد كان متوقفاً بعض الشيء قبلاً ، وبصورة عامة ، عندما يولّد نظام معين الدعوة الى التجديد ، يمكن أن نحصل عدة أوضاع . تكون تفاصيل التجديد في مجمل الحالات تقريباً - الى حد ما بواسطة تعريف التجديد منه - متوقفاً بصورة ، وإلا ، ليس ثمة تجديد . ولكن إذا كانت تفاصيل التجديد غير متوقعة بصورة عامة ، فإن بعض نتائج التجديد يمكن في بعض الحالات ، أن تكون متوقعة ، قبل أن يتم اختراكت التجديد نفسه ، وهكذا ، فإن التفسير الذي قام في انكسار خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، بين مقابلي صناعة النسيج أدى الى مشوه مطالبة بالتجديد الثاني . ولم تكن تفاصيل التجديد متوقعة . ولكن كان يمكن التوقع ان تنوياً جديدة للنسيج سوف تخرج وسيتم الاحتفاظ بالاحتراعات التي تضمن تقدماً في الانتاجية . لا يمكن ان وجود طلب للتجديد لجميع نظام معين متوقفاً وغير محدد . ولكن ثمة حالات بارزة ، لا تسمح فيها الدعوة الى التجديد بتأكيد الشيء الكثير مسبقاً حول محتوى التجديد وبصورة عامة ، عندما يتضمن نظام معين الدعوة الى التجديد ، فإن التوقع التفرعي للتجديد يكون نتيجة لسمات النظام . من هنا نستنتج منطقياً أن تطور بعض الأنظمة يمكن أن يكون صعب التوقع ، حتى من قبل مراقبه لديه كل المعلومات وبالتالي ، يكون غير محدد موضوعياً .

إن كون بعض الأنظمة الاجتماعية : 1 - تحدد حقول الإمكانات التي يمكن لبعض الفاعلين أن يكونوا غير مباينين لها بينها ، 2 - وتولّد طلباً للتجديدات ، يمكن أن يكون محتواها متوقفاً بشكل ناقص ، يدخل عدم تجديد موضوعي في الأنظمة . علينا أن نضيف الى ذلك أن عدم التجديد يتزايد بمقدار ما يسمى المراقب الموجود في ر ، لتوقع تطور النظام في فترة أبعد من ز . ذلك أنه ، إذا كانت بعض الأنظمة الاجتماعية تتضمن عدم تجديد موضوعي ، فإن كل الأنظمة تواجه المراقب بعدم تجديد ذاتي يكون كبيراً بمقدار ما تتزايد المسافة بين ز ، وهي « اللحظة » التي يتم فيها التوقع ، و ز + ج ، وهي « اللحظة » التي يشملها التوقع . ويجمع عدم التوقع هذا ببساطة عن كون أفعال الفاعلين المتدرجين في نظام اجتماعي معين تتضمن دوماً عملياً نتائج تتعدى في آن واحد مقاصد الفاعلين وقدرات الإسباق لدى المراقبين . وبالتطبع ، يقتضي كذلك الأخذ بالحسبان كون المراقب ليس دوماً فاعلاً على اتحاد مسافة معينة وعلى عدم التمرکز الكافي وكونه يميل أحياناً الى الوقوع في هذا الشكل الخاص بالوسطية الاجتماعية التي تقوم على الإسقاط على المستقبل لعناصر مستعارة من وضع المراقب في لحظة ز .

ثمة عمليات اجتماعية جزئية من النمط التطوري (تطور العلوم والتقنيات وبصورة عامة المعارف) دعمت فكرة علماء الاجتماع لفترة طويلة ، في كون النظم الاجتماعية كانت تخضع لحتمية من النمط اللابلاسي من جهة أخرى ، كان يدعو لهم الاعتقاد بحتمية شاملة شرطاً لإمكانية كل علم . ومن المؤكد أن بعض العمليات المتوقعة بسهولة (راجع « الميول الثقيلة » للاقتصاديين) مضافة الى القلق الابدستولوجي الذي تثيره فكرة النظام غير المحدد موضوعياً (حتى ولو كان عدم التجديد هذا جبرياً) ستجعل من علماء اجتماع كثيرين أكثر لادلاسية من لابلان (Laplace) . وحتى اليوم ، علماء يراقب عالم اجتماع ترابطاً ضيقاً بين ظاهرتين ، يكون لديه

ميل ، إما إلى اعتبار ضعف الترابط بصفته نتائج أخطاء المراقبة ، وإما إلى الإقرار دون مناقشة ، بأن الترابط سيصل إلى حده الأقصى ، لو كان يمكن مراقبة كامل العوامل المؤثرة على التفسير المستقل . إن التفسيرين متساويان بالنسبة لمسألة أساسية . فكلاهما يعيدان إمكانية عدم التجديد الموضوعي . ولكن وجود عدم تجديد موضوعي ليس حجة دون التفسير العلمي . وبما أن الأمثلة التي حرضت سابقاً أهله تكفي للبرهنة على ذلك ، يمكننا أن نقدر كيف أن بعض الأوضاع تُعرف « حلولاً » ممكنة ، يكون الفاعلون غير مباليين بينها . كما أننا نستطيع أن نقدر كيف أن بعض البنى تكون عملة بالدعوات إلى التجديد ، التي يمكن أن يكون محتواها ، في بعض الحالات ولأسباب يمكن تحليلها هي بالذات ، متولدة بصعوبة . وعلى عكس ما يقول توم (Thom) ، إن الرأي القائل بأن المحتية هي سلطة لا بد منها للتفسير العلمي ، لا يمكنه ، في نطاق العلوم الاجتماعية على الأقل ، أن يجعل تحريم التفسير ممكناً وحسب ، وإنما على العكس هو بساطهم في ذلك .

- **BIBLIOGRAPHIE.** — ARON R., *Introduction à la philosophie de l'histoire. Essai sur les limites de l'objectivité historique*, Paris, Calimard, 1938, 1961. — AYRES, M. R., *The refutation of determinism: an essay in philosophical logic*, London, Methuen, 1968. — BOURN, R., « Les limites des schémas déterministes dans l'explication sociologique », in BUREAU, G. (red.), *Les sciences sociales avec et après Jean Piaget. Hommage publié à l'occasion du 80^e anniversaire de Jean Piaget*, Genève, Droz, 1976, 417-435 ; « Déterminisme social et liberté individuelle », in BOURN, R., *États pervers et ordre social*, Paris, sur, 1977, chap. VII, 187-252. — GURVECH, G., *Déterminisme social et liberté humaine. Vers l'étude sociologique des déterminants de la liberté*, Paris, sur, 1955, 2^e éd. rev. et compl. 1963. — MARTINA, F., « A formulation of the determinism hypothesis », *Theory and decision*, VI, 1, 1975, 39-42. — MORON, J., *Le hasard et le déterminé. Essai sur la philosophie naturelle de la biologie moderne*, Paris, Le Seuil, 1970. — NAGEL, E., « Determinism in history », *Philosophy and phenomenological research*, XX, 3, 1960, 291-317. Reproduit in GARDINER, P. (red.), *The philosophy of history*, Oxford, Oxford University Press, 1974, 187-215. — POPPER, K. R., *The poverty of historicism*, London, Routledge & Kegan Paul, 1957, 1963. New York, Basic Books, 1960 ; New York, Harper & Row, 1961, 1966. (La 1^{re} éd. de ce livre a été élaborée à partir de deux articles de POPPER, K. R., parus in *Essays*, XI, 42 et 43, 1944 et XII, 48, 1945 qui ont été remaniés et augmentés.) Trad. franç., à partir directement des articles précédemment cités (elle a précédé la version anglaise, la première traduction de ces articles a été faite à Milan en 1954), *Médecine de l'historicisme*, Paris, Pion, 1956. — PRIGOGINE, I., et STENGERS, I., *La nouvelle alliance*, Paris, Calimard, 1979. — TAYLOR, R., *Action and purpose*, Englewood Cliffs, Prentice Hall, 1966. — THOM, R., « Hail au hasard, silence au bruit », *Le débat*, 3, 1980, 119-132.

Mouvements sociaux

الحركات الاجتماعية

نستعمل عبارة الحركات الاجتماعية في معان مختلفة جداً ، فعلاً ما تستعمل في معنى وصفي محض ، ونشير إلى العمليات الأكثر تنوعاً . الحركات النسائية الماضلة من أجل تحرير المرأة والمطالبين بإلغاء عقوبة الإعدام ، والمطالبين بتحريم بعض المتوجات ، الخ . وفي معنى آخر ، نرهم أنها تصبغ الجوانب الأكثر فرفة والأكثر خطفاً (« الديناميكية ») من الحياة الاجتماعية - التي

نذكرها في قدرتها على التنمية والجمع وفي قدرتها على التجديد والتحلق. هذان المنهجان ليسا غير قابلين للتوفيق بشكل جذري، لكن المفهوم الثالي للحركات الاجتماعية لا يخلو من طموح نمطي، هو مصدر لكثير من العوض. يتم أحياناً (راجع مقالة العوض) تحليل الحركة الاجتماعية بتعابير كلية باعتبارها نتاج «القوى الجماعية»، وأحياناً أخرى بتعابير فردية باعتبارها نتيجة لتكوين الأعمال والأحاسيس والاستراتيجيات الفردية.

يمكن للحركة الاجتماعية أن تشكل حول «مصالح» للدفاع عنها أو للمضي من أجل تقدمها. إن كلمة مصالح يعني الأتني فقط رفع بعض العوائد الواقعية إلى حددا الأقصى، مثل وقت العمل والأجر والمداخيل. يمكن الاهتمام كذلك ببعض إشارات العداة التي أكون أنا نفسي غرضاً لها، أو التي يكون أبنائي ضحايا لها في المدرسة لأن والدعم يهودي أو «زنجي قذر» ويقدر ما ينير الفحص اجتماعي، بحسب درجة تورطه: يمكن أن أشكوس ثمر ما، ولكنني استسلم له مع ذلك. يروي لرويد أن شخصاً معادياً للسلطة بعد ما أنزل والده بمسوة من الرصيف، ذات يوم، نزع قممته ورمها في الجدول. وعندما سأله ابنه عما فعل حيثج، أجاب: «إيه! حسناً، التلطلط قممتي!». من المؤكد أن مصير اليهود لم يترك هذا الرجل المعجوز غير مبالي. ولكنه لا يرى كيفية تخمينها، ولا يطلب حاسة سوى العيش بسلام، هو وأولاده. إن والد فرويد لم يكن مرجحاً منه أن يصح باحث حركة اجتماعية لصالح اليهود.

إن تاريخ كل حركة اجتماعية يبدأ بمرحلة من التبعة - أو التجميع. يمكن أن يفهم تعبیر التبعة بمعنىين اثنين على الأقل. فكما يأخذها كارل دوتش (Dewey) مثلاً، إنها نصف حالة اجتماعية متسعة بتزايد الحركة الجغرافية (الهجرة الداخلية) والمهنية. فضلاً عن ذلك، إن مجتمعاً في طريق التبعة يتسم كذلك بارتفاع أسرع للأعمار، واتصالات أكثر تكراراً وأكثر حدداً، حتى بين أشخاص ذات مستويات تراتبية متباعدة لم يكن لها حتى ذلك الحين، إلا نادواً، حظ باللقاء. وهكذا فإن المجتمعات التي تكون على طريق التبعة لها توجهات فردية ومتطرفة. إن عدداً مهماً من الخيارات التي كانت مقبولة سابقاً، تبدأ بأن تصبح غرضاً لقرار مشخص. وهكذا فإن الفروي الشاب في جبال الأند، الذي لم يكن أمام أهله ألق آخر غير ألق الجماعة التقليدية، يقرر الذهاب بحثاً عن عمل في المدينة، أو حل الشاطئ. إن «تبعة» للمجتمع - في المعنى الذي استعمله دوتش - يشكل واحدة من مقدمات ظهور الحركات الاجتماعية. لكن هذا الشرط لا يكفي يقتضي كذلك أن يتحرر الأفراد من القيود التقليدية، وأن يطوروا قدرة تنظيمية يستطيعون بفضلها تحديد أغراض مشتركة ووضح الموارد المطلوبة للوصول إلى هذه الأغراض، موضح العمل. نلاحظ في بدء عملية التبعة، مرحلة يمكن تسميتها «بالبرونية» (Brownian) (19) إن مبادرات «لا مركزية» وغير منسقة تأخذ بالأحرى شكل الانفصالات غير المتوقعة، تطبع بصورة عامة بدايات الحركة. يستعمل هيرشمان (Hirschman) التعبير الموقف

(19) البرونية - نسبة إلى (Robert Brown) عالم حيوي، اكتشف الحركة العشوائية للجزيئات الصغيرة في أحد السوائل (الترجم).

جداً وهو العنف اللامركزي ، يشير الى هذه المرحلة . إن الانتفاضات الفلاحية في القرن السابع عشر أو التاسع عشر تنتمي لما أمثلة على ذلك . ولعلنا الفلاح في أمريكا الجنوبية يعود الى هذه الفئة نفسها من الظواهر . ولكن ، في أغلب الأحيان ، لا نبرز من هذه التحركات حركة اجتماعية مع قاعدتها أنفسهم وأغراضها المحددة . تلك لا ينبغي كون الزعماء التقليديين أو القادة السياسيين على المستوى الوطني ، يستمرون بالتلاعب لصالحهم بهذه القوى ضد المنافسة والمبتدئة . حتى أنهم يتوصلون الى التناغم معها عبر توزيع ملامح لقوائد صموية - كما تبين ذلك بعض الدراسات المتعلقة بالسلوك الانتخابي لرعياء (Pobladores) الأحياء الهامشية للحد الكري في أمريكا اللاتينية . إن التكهف الذي يسمح للمراقب ، إنطلاقاً من مؤشرات حول العنف اللامركزي في البيئة الريفية أو المدنية ، بأن يفكر جلياً ، ما إذا كانت الثورة منتشرة ، أمر شائع . فهل يقتصر الأمر على ضيق عريض ؟ أم المقصود أن ثمة « حركة اجتماعية » حقيقية هي في طريق النكون ؟

بعد نغمص طواهر مثل الإحتلال غير المشروع للأراضي أو للأسية ، أو الإضطرابات ، التي يجتج بواسطتها الأفراد ذوي التنظيم الضعيف ضد الوضع الذي وضعوا فيه ، ويجنود عبر تحركاتهم لوضع نهاية له ، فلتوقف عند العملية التي تشرع بواسطتها مجموعة وأعية نسبياً لمصلحتها وحائزرة على الوسائل التي تسمح سماع صوتها ، والقائدة على الوصول الى مراكز القرار ، بتغيير الإطار القانوني أو التنظيمي الذي يضاهيها أو يهاكمها . ومن خلال المثل الشهير للمصل الذي قلده دجلة التبادل الحر ، والذي وصفه توكفيل (Tocqueville) في الجزء الأول من كتاب الديمقراطية في أمريكا ، يمكننا أن نكتشف السمات الأساسية لهذا النوع الثاني من الحركات الاجتماعية بقصد بذلك تجمع ، بشأ بناية بعض المواطنين المنتمين بأنه من مصلحة الجمهورية القومية وبشكل خاص من مصلحة الشخصية بالذات دون شك ، أن يسمح بدخول البهتات الانكليزية ، دون السعي الى حابة الصناعات الأمريكية بواسطة الرسوم الحركية المائعة . اهتم هؤلاء المواطنون بتعميم هذا الرأي عبر الصحف . عقدوا مؤتمرات وأرسلوا مندوبين الى المرشحين لمركز الرئاسة . يشير توكفيل الى عدم وجود دعوة « للعصيان » في تحركاتهم . إنهم « مواطنون طيبون » بشيرون تدعياً لطروحاتهم ، للبائس ، الأكثر شرمية ، ويؤكدون نيتهم في الاحترام الدقيق للمؤسسات . كل ما يطلبونه هو أن تلغى التدابير التشريعية والتنظيمية التي تعطل حرية التجارة .

إن أسلوب مثل هذه الحركات استراتيجي . فقد حدد قاعدتها لأنفسهم هدفاً معيناً وهدفاً نسبياً ، يسعون للوصول إليه مع احترامهم « لقواعد اللعبة » . إن مثل هذه « الحركات » تكون منظمة . وبالمثل فهي تشكل حول أغراض صريحة . وأكثر من ذلك ، فهي موجهة - أي بأن أسلوب القيادة الذي يطبق فيها . ويظهر فيها تميز معين بين القادة والمضامين ، بين جمهور المتحمين ، أكانوا متدين أم مجرد تابعين ، ومكتب القيادة أو المنعويين . من جهة ثالثة ، فهم يضمنون موضع العمل موارد مادية ورمزية ليست فعالة إلا بعد أن يتم التسيق بينها بطريقة منظمة .

إن « مجموعات الضغط » في خدمة مرارهي صناعة الكحول ومنتجي التبغ ، تشبه كثيراً

تنظيمها وأصول تحريكها والرهانات التي تلاحقها ، حركة حرية التبادل التي وصفها توكفيل . ولكن تتميز عنها ، على الأقل من ناحية القدرة الكاملة ، في بسطة أساسية ، حتى وإن كانت الأغراض التي تلاحقها مجموعات الضغط القانونية بالتأكيد فهي غالباً ذات مشروعية ضعيفة ومشكوك فيها أو حتى عرضة للزراع بشكل صريح . إن أنصار حرية التبادل يكافحون من أجل عيادي كبرى . أما مزارعو صناعة الكحول ، فهم لا يكافحون إلا من أجل حرية استهلاك إنتاج ، هو الكحول التي لا تتمتع سمعة طيبة لدى أطباء الصحة . وكذلك الأمر بالنسبة لتقنيات المعلمين ، الذين يكونون عرضة للشك بأنهم يتحركون للدواعي «هنية لغوية» ، على الرغم من أنهم يهتمون كثيراً بالتدبير في الاعتناء المرتبط بمهنتهم الثقيلة .

في الطرف النقيض لمجموعات الضغط ، يمكننا أن نضع الحركات ذات المحس الشخصي ، التي تعتبر كذلك حركات اجتماعية . على النقيض من مزارعي صناعة الكحول ، لنحاول وصف الحركة الغاندية . مما لا شك فيه أن غاندي نفسه كان منبها إلى أقصى حد لكل ما يتعلق بتكتيك حركته وتخطيط أغراضها وتعليمها . وما لا شك فيه كذلك أن هذا الرجل العظيم ، الذي كان يجمع إلى الخصائص الدينية العميقة ، ذكاء سياسياً رفيعاً ، كان منطقياً ، يستطيع أن يسجل نظاماً على السياسيين المحترمين في فن إثارة إستقامة معاونيه ، وتأمين شبكة مكثفة ومتنوعة من الذكاء والمشاركة ، حوله . ولكن لأغراض التي يستهدفها مثل الموارد التي يعتمدها كانت مختلفة عن الأغراض والموارد التي يهتم بها ليون تخاب أو «لجنة صغيرة» . إن مولود حركة على غرار حركة غاندي هي قبل كل شيء ، رافعة زعيمها . غاندي «على حدة» ، بمعنى أنه يشهد لقيم (الاعتدال وحب الإنسانية وإلى حد ما كل حياة) تشكل في آن معاً مطلقاً ومراجع كويته إنها مطلقات ، بما أن الذين يتعمدون إلى الحركة مستعدون للموت في سبيلها . وهي مرجع كويته (أو بالأحرى نزع نحو الكويته) بما أن رسالة غاندي تسود بالفراغ بين التجمعات الطبقية واللون والأثنيات . فالحركة الغاندية تنظم حول هذه القيم وحول لهاها (الروح الكبير) الذي يجسدها ويؤمن بتحقيقها . يمكننا أن نضيف أن هذه القيم متجسدة في تراث - هو تراث الهند والهندوسية - ولكنها تجعله يستمر واثريه - لدرجة أن تعليم غاندي يمكن أن يظهر بمثابة هرطقة بالنسبة لبعض الأناسيين ، في حين يمكن أن يطالب بها غير الهندوسيين عبر العالم بكامله

إن حركة اجتماعية مثل الغاندية هي حركة دينية ، ومع تعدد التعاريف الدينية ، فإنها أكثر شهاً بالحركات النبوية . لا يمكن الاعتماد على هذه المقاربة بمقدار ما تتعلق السوة قبل كل شيء بالتراث الترحيدي اليهودي . وفي شتى الأحوال ، يتعلق الأمر تماماً بحركة ذات أهداف دينية ، كما تؤكد ذلك طبيعة الانحراط الغاندي . من الصحيح أن هذه الحركة أدت إلى نتائج سياسية واجتماعية . وسأتمت بصوغ الهوية الوطنية الهندية وهدمت نظام التجمعات الطبقية . ولكن ، ليس نمة مجال للمصداقة ، إذ إن ظهور الحركات الدينية ، مع الأزمات التي طيبت تاريخها ، لم تتخلف أبداً عن التأثير في توازن التجمعات التي تمت فيها هذه الحركات . ومن خلال التعريب بين الحركات الاجتماعية والحركات النبوية نجد أنمنا مدعوين إلى الإندوة إلى توجيه من الطواغر المنسوبة تماماً عن هذه الأخيرة . الأولى تتعلق بآثار التمارض والقطعة المميزة للنبوة ، والثانية تتعلق

بأنه التضامن والتكامل المتمثلة بذات الأهمية عابثي معارضة وينقص فهي أحد جواب دوره . أنه يفرق ويستبعد . بعد أن كان هو نفسه مستبعداً من المجموعة التي يجارها الآن . ولكن ، من جهة أخرى ، يسعى إلى تجميع بلامدته وإلى أن يجعل منهم ، عن الرغم من المسافات أو البرعات ، كتبية أكثر إتخاذاً من لصانع الفيد المتحدة

ولكن يترك إلى أي حد يعتبر تعبير الحركات الاجتماعية حاصلاً ، يكفي أنه ملاحظ أنه يشير إلى مجموعات الضغط كما إلى الحركات الحيوية . صحيح أننا نستطيع أن نجد للمفاهيم النموذجيين من التجمعات عناصر مشتركة . ذلك أنه تتشكل في الفترات التي تعالي فيها التجمعات من أزمة وبأنها تساهم في تغييرها . أنه تعريف غامض جداً كذلك ، ولكن يمكننا أن ندرج إليه بعض الدقة إذا ميزنا ، مع مملسر (Smeiser) ، الحركات الاجتماعية التي تسعى إلى تغيير القواعد (norm-oriented values) ، من تلك التي تهدف إلى تغيير القيم (Value-oriented movements)

هل إلى هذا التمييز مرضى بشكل كاف ؟ إنه كذلك في بعض الحالات وعلى مستوى سطحي . يمكن لحركة أن تشكل للحصول على فائدة محددة تماماً لأعضائها : حل سبيل المثال ، الحق المعترف به لجميع المستعملين أو بعض الفئات منهم ، بتوقيف سياراتهم منه لحق كولووية أو امتياز خاص ، في قطعة أرض تملكها المؤسسة . هذا المطلب محدد ، وإذا قدم علماً لا يمكن أن يقوم أبداً إلا على صحيح المتبعة . ثمة إمكانية إحد بعدم انتشاره خارج حدود المجموعة الفنية مباشرة حتى ولو طالبت بعض الفئات المستعدة باستعمال الموقف ، انخصص أساساً للمهندسين والأطباء ، من الطبيعي أن لا يطلب بتوسع هذه الفائدة جدياً جميع الجيران أو الموجودين في الحواضر وأخيراً ، للحركة التي أطلقت هذا المطلب كل الفرص لأن تخفي إذا تمت ثلبيتها وتقييم اهية المكلفة بتأمين النظام في الموقف .

من السهل مواجهة هذه الحركة المطالبة ، المحكومة بمعتقد نفسي ، بحركة نبوية تقوم وهي توجه رسائلها إلى كل الناس ذوي الإرادة الحسنة ، بمرص أغراضها غير المحددة تماماً ، عليهم ، مثل « تغيير الحياة » أو « إقامة حكم الله على الأرض » . ولكن ثمة حركات اجتماعية متنوعة كثيراً لا ترتبط فقط بأحد هذين السطرين أو أنها ترتبط بالأخرى بالاثني معاً . انخصص مثلاً الحركة لمصلحة ، واخطره إن الغرض الذي تلاخذه هذه الحركة ليس غير معقول أبداً . إن الاستهلاك المفرط للكحول سبب لأمراض متنوعة ، ومكلفة للأفراد كما للجتماعات . يحرص المنصفون للخمر أنفسهم للصوت والالام ، أو على الأقل إلى تدوير عيني في فتواتهم الجسدية والنفسية . وليسوا خطرين على أنفسهم فقط وإنما على الآخرين كذلك . الأكلان والأهل أو حتى مجرد العابرين الذين يتعرض لهم المخور دون سبب . إن الأمراض الناتجة عن الإفراط في شرب الخمر والعناية التي تتطلبها معالجة هذه الأمراض توجب أعباء مالية هامة على ميزانية الدولة . فالحظر إذن هو سياسة يمكن الدفاع عنها باسم الجميع « العقلانية » . مع ذلك ، ليس مؤكداً كونه « معقولاً » . إنه يسعى بتعابير أخرى إلى تحقيق أغراض يمكن الدفاع عنها ولكنها مقبولة بصعوبة في أي واحد ، لأنها قد تواجه بمقاومة كبيرة من قبل بعض القطاعات . وبالمثل ، من الصعب تبرير ومرض المنع المطلق الخاسل في جميع أراضي الجمهورية ، بالنسبة لجميع الأفراد ، أي أن تكون منهم ، لاستهلاك

أي نوع كان من الكحول وبأية كمية كانت . ضمن هذا النطوف ، لم يعد صعباً جداً اكتشاف نفوذ الطهرين (Pantunisme) الذين كانت لهم الأوجعية في مطابخ واسعة من المجتمع الأمريكي ، وكذلك دون شك ، المصرية الكاسية لبعض الانكلوسكون المعارضين البيض ، على الرغم من كونها أقل صراحة ومن كونها مجتمعة مع أفكار مسبقة دينية ، والتي كانت مستمدة لإسراء الحزم على المهاجرين الأوروبيين الجدد بحجة السكر والسلوك السيء . في شئ الأحوال ، إن حجة دعاة الحظر وعناقمهم ، الذين لم تردعهم أبداً صعوبة تعديل الدستور الفدرالي بسبب احتمالاته ومهله ، لا يمكن أن تفسر أبداً دون تذكر الانتباه المترتب لبعض قادة الحركة إلى فهم التشكف والانضباط لدى الطهرين .

إن الحركات الاجتماعية ، وتحتل أكبر الفاعلين والمتمسدين الذين يشكل مشاغلهم الظاهرة البارزة التي هي الحركة الاجتماعية ، يتميزون في آن واحد بالنسبة للقواعد التي يسمون في تضيها - وبالنسبة للقيم التي يحملونها - وبالفعل ، تتجسد أنظمة القيم ، على الأقل جزئياً ، في قوانين وأصول ، ولكي يكون النظام المعباري شرعياً فإنه يقوم ، من جهة ، على أنصليات من المفترض أن يؤمن تحتها . إن المواجهة بين مفهوم نفسي ومفهوم مثالي للحركات الاجتماعية هي إذن خلاصة ينبغي مع ذلك الاحتراس من تفسير روستيفي ، يفسر تماسك الحركة الاجتماعية وإطلاقها عبر ريادة قادتها وعبر ذاتية اليقين الذي يحرّكهم ، وعبر الفروقة الحدية لرسالتهم . ومن الأهم مع ذلك نحائي أي تفسير وحيد الجانب يقول بأن المشاويين في نفس الحركة الاجتماعية يمكن أن تحرك بعضهم دوافع هي الأخرى مثالية ، وبعضهم الأخر دوافع هي الأخرى نفعية ، أو بالأحرى روستيفية

إن تيمر سملسر (Smelser) لا يمكن أن يؤخذ إذن بحرفيته . فضلاً عن ذلك ، إن الحركات الموجهة نحو القيم ، لا تشكل كلاً متجانساً . تبدو أنها من نفس العائلة ، ولكنها قد ترتبط بالتقاليد الدينية المختلفة ، فهي تتميز بوضوح إلى حد ما ، وأحياناً تصل إلى المواجهة جلياً . إن الإرعاب الروسي هو حركة اجتماعية على غرار المقاومة السببية لعائدي الأول يلجأ إلى العنف ، والثاني يعمل من تكبر للخص أحد مبادئه الأساسية . ومع ذلك ، يمكننا اكتشاف سمة مشتركة بين كل الحركات الموجهة نحو القيم : إنها المكان الراجح لليقين الداعي (Gesinnung) ، حسب تعبير ماكس فيبر (Weber) .

بناءً لهذه الملاحظة ، يمكن أن نسمي الحركات الموجهة نحو القيم « ريادية (Charismatique) » - شرط أن تؤخذ الريادة بالمعنى الذي أعطاه إياه فيبر نفسه . في مقارنة أولى ، يمكننا استعمال الريادة للإشارة إلى التأثير الناتج عن الثقة بالنفس لرجل حارق تجاه جمهوره ومستمعيه . إن مصدر السلطة الريادية يوجد في اليقين الذاتي لمن يتمتع بهذه السلطة معائدي لا يشك برسائله . والمناضلون ضد البذرة يعرفون هم كذلك أن الطاقة البذرية ، هي الشر المطلق ، كما أن المناضلات في الحركات السلبية متأكدات من أن الإجهاض الاستثنائي هو حق مقدس وغير قابل للتقادم .

إن ما يميز الحركات النبوية ، هو الجمع بين الريادة واليقين الذاتي ، لكن هذا الجمع غير مستقر ، وذلك لأن هذين العاملين اللذين يدعمهما بعضهما ، يرتبطان كليهما بمدى استيعاب البيئة وملاءمة الظروف لها في آن واحد . إن اليقين الذاتي لا يضمن لوحده فعالية الالتزام أولاً ، إن التزام الزعيم المؤسس ليس من الطبيعة نفسها للترحم مساعدته أو « المواصلين في القواعد » . وذلك ليس إلا لأن المخاطر التي يتعرض لها هؤلاء ولولئك مختلفة جداً ، فالزعيم يضع مصيره الشخصي في المعامرة ، ومن الصعب أن يعترف به رهيباً إذا لم يصح عنه في الرحاب .

إن اليقين الذاتي للزعيم ولرفاقه الأوائل ، وثقتهم بأنفسهم وبرسلتهم الخاصة ، يقتضي إذن أن نتأكد بالاتسار ، أو على الأقل بتقديم مشروعاتهم ، لا يتوقف كل شيء عند عمل سحر القادة أو إرادتهم . نعتبر الحقيقة هي نفسها غالباً في مقاومة الواقع التي ، كما يعرف ، تكون معاندة . وفي هذا الصدد ، نمة موعان من الواقع ، مترابطة مع ذلك ، لها أهمية رئيسية . أولاً ، ينبغي الأخذ بالحسبان قدرة الحركة على تجميع رعايتها ، وعلى إعطائها معنى يتجاوز الإطار العام الذي شكلت فيه . ثانياً ، ينبغي الأخذ بالحسبان قدرة الحركة على إشغال قطاعات أو جماهير أكثر وأكثر اتباعاً . في الأساس ، صحيح أن الحركات الدينية تكون في الغالب طوائف ، أي مجموعات قليلة العدد جداً ومنظوية على نفسها . ولكن الرسالة التي تجمع المتبعين إليها تتجاوز حدودها ويصبح « الخبر السعيد » مسوعاً من قبل كل الناس . فنتأني عدد المؤمنين ونصيح الطائفة كتيبة

يمكن تعريف الدخول بأنه مجمل الأوليات التي تؤمن بعبئة الفئة القادرة من الشعب على أن تؤمن للحركة تحقيق أغراضها . بمقدار ما يكون الإدخال الفعلي للمساكين مرتبطاً بقدرة الأغراض أو الشعارات الأساسية للحركة على أن تكون معمرة ، فإن دور الملقين (الداعين أو التحريصين) يكون حاسماً . إن عبقرية فوستير (Vostaire) أو زولا (Zola) اللذين توصلنا إلى أن يجعلوا الجمهور يرى المصنوع الرمزي ، الحدث العادي ، مثل قضية كالاس (Calas) (٥٠) أو قضية دريفوس (Dreyfus) (٥١) تقرب المظف من النبي . لقد أمرك ذلك جيداً رينان (Renan) الذي أطلق بشيء من الدعاية ، على الأنبياء اليهود تسمية الصحفيين الأوائل . ولكن عبقرية تعرض المظف مثل النبي نفسه ، إلى شك التضييل وبالفعل ، إن مثالية ، الحدث العادي ، هي غالباً من صلب المجاز الشعري . إن الأغراض المستهدفة من قبل الحركة النبوية تجد نفسها متأثرة بخطر الإنزلاق ، الذي يدعو عالم النفس الذي يدرس الحركات الاجتماعية إلى أن يبقى على مسافة منها ، إذ أراد هو نفسه ألا يتصرف كصحافي أو (كشه) سي . ذلك أن خطر الإنزلاق مراقب جريئاً بمقدار ما تهتدل ريادة النبي عبر فئامها ، ساعة بذلك يبدية تقدير نقدي .

إن المدد الديني للحركات الاجتماعية يقوم على كونها تجسد بسبب متفوتة ، ريادة يمكن أن تتحول إلى صبح المحفزات وإطلاقية في الفعالت ، يمكن أن تتحول إلى تعصب . يمكن إدراك هذه الخوصات بسهولة في « الديانات الدنيوية » التي ظهرت في النصف الأول من القرن العشرين

(٥٠) جان كالاس - تاجر فرنسي . تم دواً بقتل ابنه ليضمه من مرك البروستاتيه - أمده بوليف اعتباره عام ١7٦٤ (الترجمة) .

(٥١) ألفرد دريفوس - ضابط فرنسي . تم دواً بالجنس ، أمده اعتباره عام ١٨٩٩ . نرى قصته - زولا (الترجمة) .

(النازية أو البلشفية (٩)) . إننا نجد هنا أيضاً في حركات مثل حركة « الحقوق المدنية » في الولايات المتحدة ، خلال سنوات الستينات ، أو في أيامنا هذه ، في الفئات الأكثر راديكالية من المدافعين عن البيئة أو عن حرية المرأة . نلاحظها أيضاً في حالة بعض الحركات التي تلجأ ، على الرغم من أنها نعلن نفسها علمانية أو حتى ملحدة تماماً ، إلى جميع مصادر الريادة والاستبداد والديكتاتورية . وما بلغت الانتباه أكثر هو أننا نراها كذلك جيداً في حالة بعض الحركات التي تكون أغراضها صراحة متدلة وبعيدة . وهكذا ، فإن حرية حمل السلاح مدافع عنها في الولايات المتحدة بفعل مجموعة ضئيلة من جهة ، وكثيرة العدد . ويرجح أن هذه المجموعة ليست مستقلة عن « لوبي » صناعي الأسلحة . ولكن قدرتها على التطويع وعلى أن تصبح مسموعة ، تتعلق بشيء آخر غير قدرتها على تحريك بعض المصالح المحددة . فهي مرتبطة بمطلب المواطن الذي عليه أن يكون دوماً قادراً على أن يقيم عدالته وعلى الأقل أن يدافع عن نفسه . إذا كانت هذه المطالبة بالاستقلالية والسيادة على الذات لم تؤخذ بالحسبان من قبل السلطات السياسية ، فإن بعض المواطنين يقدرون أن حقوقهم الأساسية تم التعرض لها ، ومع عدم الأحد بالحسبان جميع الدوافع الأخرى ، يستطيعون أن يستعملوا في الدفاع عن هذه الحقوق شيئاً دينياً بصورة خاصة .

إن للكون الديني حاضراً ، على الأقل بطريقة كامنة ، في جميع الحركات الاجتماعية ، في هذه الفترة أو تلك من تاريخها . حتى الذين يتصرفون على أنهم مجموعات ضغط « في خدمة مصالح ضيقة جداً » يستندون طوعاً أو قهراً على مقدسة . لا ينبغي دمجهم دائماً بالكلية . فلك ما توحى به « الحركة العمالية » في الديمقراطية التلمذية للغرب الصناعي ، حيث تقوم النقابات ، بالطريقة الأكثر واقعية ، بالدفاع عن مصالح شوية من المحتمل أنها ضيقة جداً . ساعية إلى المحافظة على الصلة بين استراتيجيتها « النقابية المهنية » وهذه وراث من التحرر الراديكالي والأخوة الشاملة .

والآن نفهم لماذا يتميز عدد مهم من هذه الحركات « بالبطولية » ، كما نرى ذلك جيداً في أمثلة الحركة الاشتراكية والحركات الوطنية . تلوم هذه الحركات على المطالبة بحقوق يقتضي الدفاع عنها أو الحصول عليها . هذه الحقوق مرتبة لتحرمة دينية ومنعقدة في تطبيق معين . إن المطالبة بالكرامة وتفضح الشخص تشكل ، إذا جاز القول ، الوجه العلماني للتطلع إلى الخلاص . مما يستطيع أن سمع مع ماكن غير علم الخلاص . لكن تعبئة الموروث الأدبي والرمزية للتوصل إلى تحقيق هذه الحقوق ، يتطلب كذلك تسقيفاً وتنظيماً ، ربما سياسياً ، « للإيرادات الطيبة » المتوفرة . وبذلك ما تكون مستعملة إمكانية حصر تحليل الحركات الاجتماعية في التعبير بين « الحركات المياريية » وه الحركات التفرعية » ، فهي على العكس ، تفترض مسبقاً أن تتم معالجة النتيجة المتبادلة لها بيب بشكل واضح

٩ BIBLIOGRAPHIE. — HERCT, Y.-M., *Coquants et os-ou-pieds : les soulèvements en France du XVI^e au XIX^e siècle*, Paris, Gallimard, 1974. — COSIN, N., *The pursuit of the Millennium : revolutionary russism in medieval and reformation Europe and its bearing on modern totalitarian movements*, Fairlaw, Emerald Books, 1957 ; éd. rev. et augm., New York, Oxford Univ. Press, 1970. Trad. : *Les fantasmes de l'apocalypse : courants millénaristes révolutionnaires du XI^e au XVI^e siècle*,

Paris, Julliard, 1962. — HIRSCHMAN, E., *Primitive rebels: studies in archaic forms of social movement in the 19th and 20th centuries*, Manchester, Univ. Press, 1959; New York, Norton, 1965. — Jéruš. — *Les prémices de la révolte dans l'Europe moderne*, Paris, Payard, 1966. — MOVEMANN, N., *Le mouvement paysan*, Paris, A. Colin, 1956. — LANTON, R., « Native movements », *American Anthropologist New Series*, XLV, 1943, 230-240. — MANNHEIM, K., *Ideology and Utopia*, Britn, F. Cohen, 1929. — *Idéal franç. paraculte. Idéologie et utopie*, Paris, M. Rivière, 1956. — — — MÉRISSE, A., « Les messies d'Amérique du Sud », *Archives de Sociologie des Religions*, 1957, II, 4, 100-112. — PIERCE, B. R., *Jehovah's witnesses: who they are, what they teach, what they do*, London, White, 1954. — SHELTON, N. J., *Theory of collective behavior*, New York, Free Press, 1962. — TOULMIN, A., *Sociologie de l'art*, Paris, Seuil, 1965, *Profession de la société*, Paris, Seuil, 1973. — TURNER, R. H. (KLEIN, L. M.), *Collective behavior*, Englewood Cliffs, Prentice-Hall, 1957. — VILSON, R. B., « Millenarianism in comparative perspective », *Comparative studies in Society and History*, VI, 1963, 93-114.

Mobilité sociale

الحركة الاجتماعية

يشير التعبير إلى حركات الأفراد أو الوحدات العائلية داخل نظام الفئات الاجتماعية - المهنية أو - بالنسبة للمؤلفين الذين يفضلون هذا الأسلوب الأخير - نظام الطبقات الاجتماعية. توصف حركية الأفراد بصورة عامة « بالحركية داخل الأجيال » وتوصف حركية العائلات من جيل إلى آخر « بالحركية بين الأجيال ». وبصورة أدق، تدرس « الحركية بين الأجيال » العلاقة بين الوضع أو الموقع الأصلي للأفراد وموقعهم الخاص في نظام الفئات الاجتماعية - المهنية. إن هذا الشكل الأخير للحركية هو الذي استُخدم بصورة خاصة لانتباه علماء الاجتماع.

إذا ما استثنينا نظرية ماريو (Pareto) حول انتقال الطبقات، فإن المؤلف الرائد في هذه المادة هو كتاب سوروكين حول الحركة الاجتماعية. يوسع سوروكين فيه الفكرة القائلة بأن كل مجتمع يبرز أوليات مؤسسية معينة بعد الأفراد، بواسطة من الموقع الاجتماعي الأصلي إلى الموقع الاجتماعي المنخفض. تستند هذه الأوليات إلى فعل هيئات التوجيه (Selection agencies) التي نعتبر طبيعتها وفقاً للزمن والمجتمعات. وهكذا، في المجتمعات « العسكرية »، بالمعنى الذي استعمله سان سيمون (Saint Simon) أو سنسر (Spencer) يمكن للحيش (وربما للكنيسة) أن يلعب إلى جانب العائلة، دوراً أساسياً في العمليات الحركية (أنظر مثلاً « أصبح لديها شهرة في كتاب الأحمر والأسود » من إدوارد مندلمان (Mendelman) وفي اجتماعات انصاف الحديثة تمثل هيئات التوجيه الرئيسية في العائلة والمدرسة. لأوليات التوجيه هذه أثر - أو « وظيفة » - المساهمة من جهة في تأمين ديمومة معينة « للبنى » الاجتماعية من وراء التناقض غير المنقطع للأفراد الذين تتكون منهم، وأن تعمل من جهة أخرى بشكل لا يكون فيه التوزيع الإحصائي لتوقعات الأفراد ومشاريعهم بعيداً جداً عن الإمكانات الموضوعية التي تقدمها البنى. يمكن لنظرية سوروكين في معنى معين للكلمة أن تسمى وظيفية، باعتبارها تتناول عن - أو - إعادة إنتاج البنى الاجتماعية. ولكن الأمر يتعلق بوظيفية عائلية لا تتسلم للأهوت. لقد أدرك سوروكين جيداً أن لا شيء يضمن عمل نظام إعادة الإنتاج دون معارضة يمكن لحيث التوجيه أن

نقوم بدورها بطريقة غير مرضية تماماً وأن تولد هكذا أدعاء متزامنة .

إن الخفضات الجامعة لسنوات السنين التي تعمل جزئاً على الأقل بأزمة من هذا النمط ، تشهد لصحة نظرية سوروكين . وبالفعل ، لقد شوّش ظهور التعليم الجامعي بشكل متسارع . العمل التقليدي لهيئة التوجيه المتكونة من النظام المدرسي وبصورة أفق ، لقد تمزقت السنوات التالية للحرب العالمية الثانية بزيادة سريعة في الولادات ، ظهرت آثاره بعد فترة معينة على حجم رواد المدارس . كما أضيق إلى هذه الآثار تزايد أهم أيضاً لما درجنا على تسميته « الطلب للمعلم » وهو تزايد مستقل عن التطور الديموغرافي . لماذا تزايد هذا « الطلب للمعلم » وبشكل واسع حتى سنوات الخمسينات على الأقل ؟ لقد حصل ذلك جزئياً ، وجزئياً فقط كنتيجة للتطور التقني وآثاره على مستوى الأهلية في الوظائف . كما كان في جزء آخر فيه أكثر أهمية نتيجة لآثار التنافس : فالإستثمار المدرسي كان أسهل اعتباراً من الوقت الذي كانت فيه الموارد ومستوى الحياة مشابهة في المتوسط . قد نجد بعضاً لاحتياج من جهة أخرى مرغوب فيه قد لا تسمى « صف » يعتبر وعداً إضافياً بوضع اجتماعي وبمحل . ومن جهة أخرى يجلب المستثمرون إلى اعتبار الشهادة بمثابة دليل ، أو إرشاد ، على حد قول الاقتصاديين ، على قدرة التكيف لدى الأفراد مع المهام التي عليهم أن يؤدوها . إن الجمع بين أثر التنافس وأثر الإشارة قد ولّد بالإجمال عملية تضاعف ترجعت نفسها ، كما يبرهن عن ذلك إيفار برغ (Ivar Berg) في حالة الولايات المتحدة . غلبت متزايد بين التوقعات وإمكانات الإنخراط المهني للأفراد الذين يغادرون النظام المدرسي : فأصبحت الشهادة تدريجياً شرطاً أكثر فأكثر ضرورياً ولكنه لم يعد كافياً للحصول على موقع اجتماعي - مهني مرغوب .

والى أي حد يحد هذا اللولب التضخمي في سنوات السنين من الحد الأدنى للمعلم للجميع ؟ من الصعب معرفة ذلك . إن ما يجبه هذا المثل في شئ الأحرار هو أن « عناصر التوجيه » ، كما قال سوروكين ، حتى ولو كان لها وظيفة ، إعادة إنتاج البنى الاجتماعية ، لا تؤمن بالضرورة هذه الوظيفة بحد ذاتها . وحتى يمكننا أن نقول عن العكس إن مقراً مثل المدرسة يكون مهدداً باستمرار بانتحال العمل باعتباره لا يملك سوى سلطة صلب محدودة جداً على التطلعات والخيارات التي يحققها لأفراد . إن أزمة « الأزمات في التعليم » خلال سنوات الستينات ليس مع ذلك مثلاً تاريخياً وحيداً . فيروسيا ، وكذلك فرنسا - عام 1968 ولأسباب تاريخية معقدة ، عرفت أزمة مشابهة ليست على الأرجح دون صلة « بأحداث » عام 1968 .

تشكل السنوات اللاحقة للحرب العالمية الثانية نقطة الانطلاق لدراسات الحركة وقد ساهمت أعمال غلاسي (Glaser) في إنكلترا ، وكارلسون (Carlsson) في السويد ، وليست (Lipset) وبنديكس (Bendix) وكاهل (Kahl) ثم بلو (Blau) وديكان (Duncan) في الولايات المتحدة ، بمجل عمل الحركة الاجتماعية أحد المقول الأكثر أهمية . على « صاحب » هذه ملاحظات عديدة وجوب ، وإنما كذلك تأمل نظري ومنهجي متواصل .

لقد حثت على هذا التأمل إلى حد كبير البسة غير المتوقعة ، وحتى المتناقضة ، لبعض النتائج . وهكذا ، كان الكثير من علماء الاجتماع يتوقعون ملاحظة فروقات دولية مهمة في مادة الحركة . بعض المجتمعات ، مثل فرنسا ، لم تعرف أبداً أنظمة تصريع قانونية شبيهة

بالمجالس الألمانية أو المجالس في فرنسا النظام القديم - نمة مجتمعات أخرى مثل السويدي ، كانت قد انتقلت فجأة من المرحلة الوسيطة إلى المرحلة الصناعية . وفي بلدان أخرى ، مثل الولايات المتحدة ، كان للتعليم أكثر انتشاراً وأكثر ديمقراطية . كان يُتوقع بديهياً أن يكون لهذه الفروقات أثر على السهولة التي يمكن بها اجتياز الحدود الطبقية وقد تبين ليست وسيكس ، مستندين إلى استقصاءات وطنية عديدة ، أن الحركة بين الأجيال ، كانت متشابهة في بلدان مختلفة كثيراً مع ذلك مثل فرنسا وألمانيا وإيطاليا وسويسرا والولايات المتحدة ، إلخ . صحيح أن هؤلاء المؤلفين استخدموا ترتيباً لفظياً (ذات الصلة باليدوين / وغير اليدوين / والزراعيين) . وقد أظهر ميلر (Miller) عبر استعماله لصفات أكثر لطفاً ، بعض الفروقات الدولية ولكن يبدو أن هذا التحليل ، كـ التحليلات اللاحقة ، لم تزعزع الاستنتاج لعام ليندبكس وليست . وتبين دراسة هرسية لداربل (Darbel) مثلاً ، التشابه الكبير لطبقة الحركة في فرنسا ، وفي ألمانيا ، بمنزلة هي كـ . التفاوت يبدو ذو حدة مختلفة في المثلين .

تتعلق المعارضة الثابتة بتطور الحركة في الزمن . لا شك فيه أن الحركة الاجتماعية ممكنة وأكبر بكثير في المجتمعات الصناعية منها في المجتمعات التقليدية ، وهكذا تعلم بواسطة دراسات مثل دراسات سبالاستوجا (Svalastoga) ، بأنها في اسكندينافيا أكبر بكثير اليوم منها في القرن الثامن عشر . في شتى الأحوال - وهذه هي المفارقة الثانية - بمنزلة عن التصنيع والنمو الاقتصادي والتطور التربوي ، فإن نسبة الحركة (أي نسبة تدفقات الحركة بين الأجيال) تظهر عملياً ثابتة منذ حصة أو ستة عقود في السويد ، كما في انكلترا أو الولايات المتحدة . في فرنسا ، يلاحظ تيلو (Tilley) تلطيف : الزوجة الاجتماعية ، بين 1953 و 1970 . يستنتج سبالاستوجا الأمر نفسه في حالة الدانمارك . ولكن الانتعاش العام هو الثبات كيف تكون متوافقة مع نظرية الصوئل التي يقتضي : يكون لها تأثير على الحركة ؟

لقد أدب هذه المعارف بشكل غير مباشر أو بشكل مباشر إلى أبحاث منهجية غريزة ، وبخاصة في مجال قياس الحركة . وبالمثل ، لكي مقابل جدولين للحركة [جدولين يعطيان الأهمية الكمية لمدى الدافعية من أصل احتمالي (ن = 1 إلى ع) إلى وضع اجتماعي ج (ج = 1 إلى ع)] في الرموز والمكان ، لا بد عملياً من المرور عبر بناء مؤشر الحركة (راجع مقالة القياس) . يمكن أن نستعمل هذه العاية أدوات إحصائية كلاسيكية ولكن بدع من ياسودا (Yasuda) تم تطوير مؤشرات تسمى « بسوية » . بهدف هذا النمط من المؤشرات إلى تقسيم القسم الخاص بالحركة غير البنيوية والحركة البنيوية ، أو الحركة المتولدة ألياً من تغيير الأعداد الاجتماعية للفئات الاجتماعية من جبل إلى آخر (إذا تدنى مثلاً عدد المزارعين من جبل إلى آخر ، فإن عدداً من أبناء المزارعين يكونون بالضرورة « متحركين ») . وتوحي أعمال ياسودا بأن حركة مختلف الأمم الصناعية إذا كانت متشابهة ، فإن صياغة الحركة الاجتماعية تكون متنوعة . لقد تبين ذلك ومن بعده برتو (BERTHO) الصعوبات التي يطرحها مفهوم الحركة « البسيطة » . وعزول عن هذه الانتقادات ، ساهم مفهوم الحركة « البسيطة » في توجيه انتباه الباحثين نحو عدم ملائمة تفسير تدفقات الحركة بصورة إحصائية ، بصفتها مجرد - مجموعة - إلى الاجتماعية والكبير تقريباً وللسهولة

الكبيرة الى حد ما التي يمكن تجاوزها بها ، وإنما باعتبارها أثراً معقداً ، لنظام العوامل

ولكن المقارفات الناتجة عن البحث ولدت بحاسة تأملاً ، نظرياً ، وأمرأ ، حاول كاهل ، بواسطة تحليل دقيق ، أن يحدد في الحالة الأميركية ، الأنماط الخاصة بحركة العوامل مثل التعبيرات ، البوية ، (التغيرات في أعداد الفئات من حبل إلى حبل لاحق) ، والخصوبة التضاضية للفئات ، والنزوح الداخلي (والمحصرة إلى الخارج) ، الخ . ولكن تحليل كاهل اصطدم باعتراضات جديدة من قبل دنكان . وهكذا ، يقول دنكان ، من المستحيل ، اصطلاحاً من جداول الحركة ، تحديد التأثير بدقة كاملة على حركات التغيرات في البنية الاجتماعية . المهنية ، وبالمثل ، تبني هذه الجداول عبر طرح الأسئلة على عينة من المسؤولين حول مهنة أهلهم ، وبالتحديد مهنة آبائهم . ولكن توزيع المسؤولين على أساس أصولهم الاجتماعية لا يمكن أن يعبر باعتباره يعكس البنية الاجتماعية المهمة على الحبل السابق . من جهة أولى ، لأن المعلومات الخاصة بمهنة الأب ليست متزامنة ، ومن جهة ثانية ، حتى ولو كانت كذلك . لأن ظاهرة الخصوبة قد تكون مؤلفة للتغيرات . وهكذا ، إذا كانت إحدى الطبقات أحص من الأخرى ، فإن عدد عناصر الأولى ، في الحبل السابق ، تكون بالضرورة أقل من قيمتها الحقيقية بالنسبة لعدد عناصر الثانية . وبعد أن استخلص دنكان نتيجة نهائية من هذه الصعوبات المنهجية ، انتهى إلى الإستحالة المطلقة لدراسة تدفقات الحركة بدقة كاملة . وعلى أساس هذا استد ، يستبدل بلو ودنكان في «The American occupational structure» الرؤية الشاملة لكاهل برؤية فردية . فمع بلو ودنكان وأقرانهم لم يعد يحصل التساؤل إذن حول الأسباب أو العوامل المسؤولة عن الحركة وكذلك عن توجهات في الزمان والمكان . وإنما يحصل الاهتمام فقط بتأثير محددات الوضع الاجتماعي للفرد مثل وضع الأب أو مستوى تعليم الشخص . فقد حل محل طموح التفسير الذي كان لدى سوروكين ثم لدى كاهل وبلو ودنكان ، هدف وصفي بسيط . أما بودون (Boudon) فقد حاول من جهته أن يربط مجدداً بالتقليد التفسيري مستعملاً طريقة تركيبية حيث تكون جداول الحركة مترتبة اصطلاحاً من تصور تصروف الأفراد . فقد سمح له ذلك بتقديم تفسير لاستقرار بنية الحركة خلال العقود الأخيرة ، وكذلك تغيراتها المصحية في المكان .

يستند النموذج الموسع من قبل بودون (Boudon) على تحليل من النمط الاستراتيجي لتصرف الفاعلين . فمثل أصلهم الاجتماعي ، يكون لدى الأفراد في المتوسط مجال مدرسي جيد تقريباً في الوقت نفسه ، تتأثر حوافزهم بالأصل الاجتماعي . إن التكاليف الاجتماعية الاقتصادية لتعليم إضافي يميل إلى لتزايد بمقدار ما يكون الطبقة الاجتماعية أدنى ، فضلاً عن ذلك ، تميل الفوائد المترتبة من التعليم الإضافي إلى اعتبارها أصعب بمقدار ما تكون الطبقة أدنى (وبالمثل ، إن فرداً من طبقة دنيا يحصل بشكل أسرع إلى المستوى المدرسي الذي يسمح له في الأمل بوضع اجتماعي أعلى من وضع عائلته الأصلية) ؛ وأخيراً ، يختلف الخطر الذي

يتم تحميله في الإنحراط في استثمار مدرسي من طبقة اجتماعية إلى أخرى إن الأثر الثقافي للمنتأ الاجتماعي وكذلك وبخاصة العوارق في مطلق الحوافز التي يدفع إله المنتأ الاجتماعي تؤدي إلى التسبب باستثمار معين متناوت فعل المنتأ الاجتماعي وبما أن اسظام الاحسام يحرص على الأفراد منظومة من التوجهات خلال فترة دراستهم، يحده عن ذلك أن العوارق في الحوافز يكون مصاعف، وبأثر معقد، ولكن من الممكن تحليه رياضي، لا يمكن « الديموغرافية » مهمة سبياً على مستوى بدايه الثانوية أن تلطف التمثيل المفرط للطبقات الوسطى وبخاصة العليا على مستوى التعليم العالي ، إلا في حدود معينة . فضلاً عن ذلك ، إن نمو أعداد التلاميذ والمستوى المدرسي الوسطي يمكن (وهذا ما يبدو أنه حصل من 1950 إلى 1970 في عدة أهم معصنة) أن يولدا أثراً تصحيحياً وأن يؤثرأ على الامتال الاجتماعية المتعلقة بمختلف المستويات المدرسية ، مع النتيجة الابنة إلى أن العلاقات الإحصائية بين المنتأ الاجتماعي والوضع النهائي تكون متأثرة ثلثراً ضئيلاً . إن الاستقراء السبي للحركة الذي يلاحظ خلال العقود الأخيرة يمكن أن يفسر إذن بصفة أثرأ نظامياً معقداً ناجماً عن تجميع التصرعات والإستراتيجيات الفردية . كما أننا نستنتج رياضيأ من النموذج أن بعض العوامل التي يمكن تقديرها تدجياً ، يعني أن يكون لها أثر على سية الحركية (درجة ديموغرافية النظام التعليمي ، الصفة الإنتقائية إلى حد ما للمؤسسات التعليمية ، الخ) ويمكن أن يكون لها في الواقع تأثير محدود في هذا الصدد . وهكذا يقدم النموذج تفسيرأ مفصلاً للمردود الضعيف في سية الحركية التي تلاحظ عندئذ نقارن مختلف الأمم المعصنة . إذا كان هذا التحليل بعض الصحة ، فيسجم عن ذلك نتيجة مردوجة :

- 1- إن نيات الحركية الصناعية ليس نتيجة لمعالجة النظام التعليمي لدى حد يسمح للطبقة المهممة « في الحفاظ عن موقعها » -حطوط الأفراد ليس إليها
- 2- هذا الثبات هو أثر تجميعي معقد ليس فيه شيء من الحتمية أو الضرورة . ولكنه على العكس يحجم عن التجميع النظري لطبقة من الثروات

إن الدراسات التي أجراها جاكس (Jenks) في الولايات المتحدة وجرود (Girard) في سويسرا أو مولير (Muller) ومير (Meyer) في ألمانيا متوافقة مع هذه المقاربة الإستراتيجية والنظرية للحركة الاجتماعية . إنها تبرهن أن الأصل الاجتماعي إذا كان يؤثر في مستوى التعليم بصورة حاسمة ، فإن مستوى التعليم يؤثر على الوضع الاجتماعي بشكل معنبدل دوماً . كل هذه الدراسات توحى بضرورة علمة ، وهي أن تعقد المجتمعات الصناعية بحول ، إلا إستثناء ، دون العمل الدقيق ه هينات التوجه . هذه المجتمعات هي على الأرجح أكثر المجتمعات التي عرورها التاريخ حركية . مما لا شك فيه أنها بعيدة عن الوضع المرجعي الذي يشار إليه بتعليير الحركية ه التامة ، أو ه المساواة في الفرص . ولكن تعقدها بالذات يضمن للأفراد هامشاً من

الإستقلال الذاتي بالنسبة إلى تحريكات وإكراهات لى . ويظهر هذا الإستقلال الذاتي على أنه كاذب ليحوى دون احتية القاسية للمسا الإجماعي على الوضوح الإجماعي ، أو إذا كما مضى اسلوباً أكثر تقليدية ، « للولادة » على « الرثة » . إن حتمية من هذا النمط لا يمكن أن تظهر إلا في مجتمع حيث :

١ - توزيع المواقع الإجماعية يمكن توقعها بسهولة ١

٢ - ومؤسسات الإنشاء والتوجيه لديها القدرة على المراقبة الدقيقة للسلك المدرسي والإجماعي للأفراد

٣ - ويكون لهذه المؤسسات (لأسباب يقتضي حيثه شرحها) هم أساسي هو تقليص للصمود الإجماعي للأفراد ذوي الأصل الإجماعي المتواضع . يبدو قليل الإحتمال 'لا يتحقق أحد الشروط الثلاثة ، ولو نصفه تقريبية ، في المجتمعات الصناعية ولا سيما عندما تصبح نموذج ليراني ولأنها بالتحديد ليست متحققة ، تكون العلاقات الإحصائية التي نفيس المستوى المدرسي عن الدخل أو الوضوح الإجماعي ضعيفة بصورة عامة في سويسرا ، كما في ألمانيا أو الولايات المتحدة ، أو في الأفراد المتحدرين من طبقات عليا في بريطانيا (لأمر العليا ، المهل الحرة) لديهم فرص أكثر لاد ، يعدلوا « أكثر من المحافظة على موقعهم الأصلي . أما في فرنسا ، فإن كون السكسكج - هم بنسبة كبيرة من أصولها ليس بالتأكيد كاف نسب المجتمع الفرنسي نموذج مجتمع لطبقات المفلقة .

في الولايات المتحدة ، وصل تأثير علماء الاجتماع المساويين في سوات الستينات إلى حد أن عقيدة عادة الإنتاج الذاتي للطبقة المهيمنة ، وصلت إلى حد المقداسية بذلك . كانت ملاحظة جيكس عندما بين مثلاً أن مستوى التعليم في هذا البلد ، له تأثير ضئيل جداً على الدخل . « لأسباب مشابهة لم يؤمن بحبرو (Hirsh) في أوروبا عندما بين - على دقة تحيلاته طوليه بواسطة الرمز - أن التفاوت الساجم عن الظرف يستحق ما يلفت الإنتباه بمقدار التفاوت الساجم عن آخر ، ويتعابير أخرى إن تارويح الولادة ليس معطى أقل أهمية من الطيف الإجماعية للأصل . إن مثل هذه لإفترحات ناقض الطريبات التي كانت مهيمنة في سوات الستين . كان ما فصلا عن ذلك « محذور » تدوين « عموص » يتطلب تفسيره نظريات أدق من نظرية إعادة الإنتاج الذاتية للطبقة المسيطرة

• BURLINGAME, - BERTON, D., « Sur l'analyse des tables de mobilité sociale », *Revue française de Sociologie*, N. 4, 1969, 448-490. BERTON, P., et DESMAN, C. D., *The American occupational structure*, New York, Wiley, 1967. BERTON, B., *L'impasse des chances. La mobilité sociale dans les sociétés industrielles*, Paris, A. Colin, 1973, 1978. LARSON, G., *Racial*

mobility and class structure, Lund, Gleerup, 1958. — DANIEL, A., « L'évolution récente de la mobilité sociale », *Économie et statistique*, 71, 1975, 3-22. — DUNCAN, O. D., « Methodological issues in the analysis of social mobility », in SMITH, N., et LIPSET, S. M. (red.), *Social structure and mobility in economic development*, Chicago, Aldine, 1966, 51-87. — GINOW, R., *Mobilité sociale*, Paris/Genève, Droz, 1971 ; *Infatigable, infatigable*, Paris, PUF, 1977. — GLAN, D., *Social mobility in Britain*, Londres, Routledge & Kegan Paul, 1954. — GOURN, E., *La barrière et le vivier. Étude sociologique sur la bourgeoisie française moderne*, Paris, F. Alcan, 1925 ; Paris, PUF, 1967. — GOLDFHORPE, J. H. LERWELLYN, C., et PAYNE, C., *Social mobility and class structure in Britain*, Oxford, Clarendon Press, 1988. — KAHL, J., *The American class structure*, New York, Holt, Rinehart & Winston, 1957. — LIPSET, S. M., et BLAUER, R., *Social mobility in industrial societies*, Berkeley/Los Angeles, University of California Press, 1959. — MILLER, S. M., « Comparative social mobility, a trend report and bibliography », « La mobilité sociale comparée, tendances actuelles de la recherche et bibliographie », *Current sociology / La sociologie contemporaine*, IX, 1, 1960, 1-89. — MÜLLER, W., et MAYER, K. C. (red.), *Social stratification and career mobility*, Paris/La Haye, Mouton, 1973. — PÉCHUARD, J. L., *Charaktergleichheit*, Neuwied/Darmstadt, Luchterhand, 1979. — SAKAMOTO, P. A., *Social and cultural mobility*, Glencoe, The Free Press, 1959 (révisée de *Social mobility*, avec en plus le chapitre V du volume IV de *Social and cultural dynamics*). — SPALANGL, B., « Social mobility : the Western European model », *Acta sociologica*, IX, 1-2, 1965, 175-182. — THÉLIER, G., « Origine et postérité sociales : faits et interprétation », *Économie et statistique*, 81-82, 1976, 73-88 ; *Tel père, tel fils*, Paris, Dunod, 1982.

Tocqueville (Alexis de)

الكسي دو توكفيل

عل الرغم من أنه كان موضع التقدير واعترف به في حياته بصفته واحداً من أصحاب الملاحظة للناس في النظر في زمنه ، إلا أن توكفيل سقط ، عل الأقل عندنا ، ورغم بعض الاستشهادات من مؤلفه لدى دوركهايم ، في نوع من النسيان لم يخرج منه إلا بعد الحرب العالمية الثانية . من الصحيح أن مجده لم يعرف الكسوف في الولايات المتحدة ، حيث اعترف الجميع بأن الديمقراطية في أميركا هو أحد المؤلفات الأكثر جدارة عل لاطلاق ، التي كتبت حول المجتمع الأمريكي

في شتى الأحوال ، لم يقبل توكفيل في مقبرة عظماء علم الاجتماع بصفته عضواً كامل العضوية - حتى لفت ريمون أرون (R. Aron) الانتباه إلى مؤلفه - فأوعست كونت (A. Comte) معاصره العرب الأطوار حصص الشمي ، والمفاهيمي ما زال يعتبر مؤسس علم الاجتماع وكارل ماركس ، الشخصية الأخرى التي لم يكن لدى توكفيل سوى حظ قليل للإلتعابه في هذا العالم ، في المجلس أو في المجتمع العلمي يبدو اليوم هو كذلك الأب المؤسس - هل يدفع توكفيل جزاءه قسياً متأخراً لقاء عطائه بالألا يكون - راديكالياً أو مؤسساً لبذعة ، وإنما مراقباً واضح الرؤية يداب عل المحافظة إزاء موضوع دراسته ، عل كل المسافة المسافة ؟

يقترح علينا توكفيل ، حول طبيعة وعمل وتطور المجتمع الحديث - أو ، الصامعي كما يرغب البعض أن يقول - تفسيراً متماسكاً ومبتكراً ، يتعلق بالعبور من المجتمع التقليدي - تنظيمياً وحالات - إلى المجتمع الحديث المنقسم بالتمنافس بين الأفراد المتحررين نسبياً والنقادين في أوضاعهم القانونية . نلاحظ عدة استتمالاتاً حذراً لتصادف متناوبة . فمن جهة ، فيها يتعلق بالتاريخ الإداري لفرنسا ، يقدم لنا نموذجاً لإعادة الانتاج . والثورة ليست عملية قطع فالإدارة الأميراطورية ومن ثم الجمهورية تدعم الميول البروقراطية التي تأكدت بقوة سابقاً من قبل مجلس الملك وقضاة الضغط في النظام القديم . ولكن من جهة أخرى ، تشكل الثورة عبر تأكيد مبدأ المساواة الفاطعة بين المواطنين قطعة أكيدة مع مفهوم الحق القائم عل الصفة والفوارق والامتيازات وفي الحالة الأمريكية . نلاحظ لغارقة بعضها فمن جهة أولى ، المجتمع الأمريكي ، عن الأقل المجتمع الذي تطور عل ضفاف انكلترا الجديدة ، هو وريث المجتمع الانكليزي ، أو عل الأقل الصيغة الطهرية هذا المجتمع ولكن من جهة أخرى ، تابع المجتمع

الأميركي المتطهر من أي تأثير لحزب التوري (Tory)، تجربة راديكالية ذات مشاط لا يقارن وفريد على الأرجح في عمل المنظمات الاجتماعية والسياسية. فالولايات المتحدة هي الأمة البلدينة الأولى بكل معنى الكلمة الذي أعطاه ليست (Laplace) لهذا التعبير

إن توكفيل حساس كظلك تجاه ما نسميه اليوم الآثار التراكمية. هذا الجانب جلي جداً في القسم الثالث من كتاب النظام القديم والثورة. إن إصدار توكفيل على الإشارة، كم كانت خصائص الإدارة الفرنسية في القرون التاسع عشر مرتبة في البيروقراطية الملكية، لا يؤدي دوراً إلى جعل القطيعة الدراماتيكية في نهاية القرن الثامن عشر، مفهومة ويتبع نموذجي إعادة الانتاج والتدعيم المقدمين في القسمين الأولين للمؤلف، تحليل نوعين من الحركات التراكمية، الواحدة قهيرة لأمد نسيباً والأخرى طوفية، في القسم الثالث منه. الأولى تتعلق بعملية بوع الشرعية من النظام التقليدي من قبل «العلامة»، والثانية تتعلق بما قد يستطيع تسعته الصرب الداني لاستقرار مجتمع النظام القديم من قبل الملك ومستشاريه والإدارة الحالية. وقد بلغت الأمور المروءة مع مشروع الإصلاح المرحح للكالون (Calonne) عام 1788.

لقد طبق توكفيل الطريقة للدارسة عميقاً، ولكن بدقة. وفيه تجربة مباشرة لثلاثة مجتمعات عربية كبيرة في رسمه، كانت، وفقاً لأنماط مختلفة، في الطريق إلى إشاعة الديمقراطية هي: الولايات المتحدة وانكلترا وفرنسا. لكن كان لديه حدس مرمع جداً بالفوارق الوطنية إلا أنها عندما نتكلم على المقاومة التوكفيلية، يسعى تخليقي عتفين. من جهة أولى، للطرفة عده مضمون عام دوماً. ولم نذكر لتولد الرأعياً مثيراً للإعجاب، وإنما ذكرت لتبين بعض الفوارق التي يبحث توكفيل عن تفسيرها في البنية المؤسساتية. ثانياً، إن الفوارق التي تستخدم غالباً كنقطة انطلاق لتذكيره لم تقتصر أبداً إلى خصوصية تاريخية، على الرغم من أنه يعلق أهمية كبرى على تاريخ الشعوب التي يدرسها. وعلى سبيل المثال، إن الفوارق في الموضع إراء السلطات السياسية. «العناد» لدى الفرنسيين، «المراعاة» لدى الانكليز. يمكن تفسيرها جزئياً بالمكانة التي تحتلها الإدارة العامة في فرنسا أو في انكلترا أو في الولايات المتحدة. ولكن هذه المواقف لم تعالج مصنفاتها معطيات لا تقهر تود أن ميزة وطنية حقة.

نستند مقارنة توكفيل إلى منطق الفوارق المؤسساتية. كما إن تحليل الراديكالية السياسية لتفني النظام القديم كان كلاسيكياً. ويواجه توكفيل بين صاحب «اللافتنا» والروح العميلة للمثقفين الانكليز والأميركيين. ولكنه يحنط كثيراً في تفسير هذه الفوارق فقط في طبيعة «الشغف العام والغالب» بالحرية والمساواة التي تندمج عالياً جداً بإيرث فولتير (Voltaire) والموسوعيين (Encyclopédies). وبالفعول، هذا «الشغف العام والعالي» ليس حكراً على المثقفين الفرنسيين. إنه خاصية الإنسان الديموقراطي. وما هو حاصر في الحالة الفرنسية، هو نوع من التراث الثقافي - أولوية المراسات لانسانية، ولكن على الأحص بوع من التوضع في البنية الاجتماعية، يجعل من «المثقفين»، قريبين من أصل الحول والطور في القرن الثامن عشر (بفضل حياة الصالومات)، وفي الوقت نفسه مبعدين جداً عن مراكز القرار التي تبقى حكراً على الملك وحاشيته.

يقترح نوكسل عليها تفسيراً للمجتمعات السياسية في الغرب الحديث ، يجمع بطريقة متوازنة الذكاء والدقة في مشروع ذات طموح محصور الى حد كبير . كيف يمكن أن تكون ثلاثة مجتمعات ودية للتراث نفسه ، هي فرنسا وإنكلترا والولايات المتحدة ، في طريقها لأن تصبح مجتمعات ديمقراطية ؟ ما هو معنى تطورها ؟ وأية خصوصية مؤسسية تؤمن فرادة كل منها بالية للآخرين ؟

- BIBLIOGRAPHIE. - TOCQUEVILLE, Alexis de, *De la démocratie en Amérique*, 1835, *L'Ancien Régime et la Révolution*, 1856, in *Œuvres complètes*, Paris, Gallimard, 1952-1970, 13 vol. - AMON, R., « La définition libérale de la liberté : Alexis de Tocqueville et Karl Marx », *Archives européennes de Sociologie*, V, 2, 1964, 159-189, *Les grandes étapes de la pensée sociologique*, Paris, Gallimard, 1967, 1974. - BURBAUM, P., *Sociologie de Tocqueville*, Paris, PUF, 1970. - BOURDICAUD, F., « Contradiction et tradition chez Tocqueville », *The Tocqueville Review*, Winter 1980, II, 1, 25-39, *Le brassage idéologique. Essai sur les intellectuels et les passions démocratiques*, Paris, PUF, 1980, 37-67. - DREISCHER, S., *Dilemmas of democracy, Tocqueville and modernization*, Pittsburg, Univ. of Pittsburg Press, 1968. - FURET, F., *Précis de la Révolution française*, Paris, Gallimard, 1978. - GAUCHAT, M., « Tocqueville, l'Américain et nous. Sur la genèse des sociétés démocratiques », *Libre*, VII, 1980. - JARRIN, A., et PIERSON, G. W. (red.), *Gustave de Beaumont. Lettres d'Amérique, 1831-1832*, Paris, PUF, 1973. - LAMBERT, J.-C., *La notion d'individualisme chez Tocqueville*, Paris, PUF, 1970. - LEEVY, J., *The social and political thought of Alexis de Tocqueville*, Oxford, Clarendon Press, 1962. - SCHLESINGER, J. T., *The making of Tocqueville's Democracy in America*, Univ. of North Carolina Press, 1960.

Rôle

الدور

إن مفهوم الدور في معناه السوسولوجي ، ينسب غالباً الى لينتون (Linton) ورغم أن هذه الكلمة الخاصة بالشرح قد استعملت عند مبتدئ (Nietzsche) بالمعنى السوسولوجي : « إن هم الوجود يفرض [. . .] على أغلب الأوروبيين من الذكور دوراً محدداً ، مهتهم كما يقال » (هـ 356 par savoir) بالنسبة لعالم الاجتماع ، يتضمن كل تنظيم مجموعة من الأدوار متميزة تقريباً (مثلاً المدير ، الناظر العام ، أمين الصندوق ، مسؤول التلاميذ ، التلاميذ ، الخ . في مدرسة ثانوية معينة) . هذه الأدوار يمكن تعريفها بصفتها أنظمة إلزامات متبادلة يفترض بالفاعلين الذين يقومون بها الخضوع لها ، وحقوق مرتبطة بهذه الإلزامات . وهكذا يحدد الدور منطقة موجبات وإلزامات مرتبطة عامة بمنطقة استقلال ذاتي مشروط . فالمدير ، لأنه عليه أن يحافظ على حسن سير مؤسسته ، يمكنه في حدود معينة وشروط محددة بدقة تقريباً ، اللجوء الى عقوبات معينة فيما لو امتنع عامل آخر معين - تلميذ على سبيل المثال - عن الفوائد التي تحدد دوره كتلميذ . وفيما يتعلق بالتلميذ عليه أن يحضر لهذه الفوائد ، ولكنه يستطيع بالمقابل أن يعترض على إسداء استعمال السلطة من قبل المدير . إن الإلزامات المتبادلة المقترنة بكل دور من الأدوار والتي تكون في أبسط الحالات معروفة تقريباً من مجموع الفاعلين المتضمنين الى تنظيم معين ، تخلق توقعات

للدور تؤدي إلى تقليص الشك في النشاط المتبادل . عندما يدخل الفاعل أ في نشاط متبادل مع الماعل ب فإن كليهما يتظران أن يتحرك الآخر في الإطار المعياري الذي يحدد دوره .

إن فكرة الدور مهمة كما سنرى في تحليل بعض الظواهر السوسولوجية الكبيرة ، وهي بالتأكيد في المقام الأول من التحليل السوسولوجي الضيق . إنها مفهوم أولي في علم اجتماع التنظير وعلم اجتماع العائلة . ولكن من المهم التشديد على ملاحظة هي . إذا كانت الإلزامات التي تعرض مسها حل أعضاء تنظيم معين عبر تعريف دورهم ، جوهرية لتحليل سلوكهم ، فإنها لا تكفي لتحديد هذا السلوك . وبالفعل ، تنضم الإلزامات المعيارية بصورة عامة عدم تحديد والناس يسمحان للفاعل هامش من المانورة يمكن أن يتطور في إدخالها سلوك استراتيجي . لقد شدد غوفمان Goffman على الشخص الذي يلعب دوراً معيناً أن يعترف بوجود مساحة (متغيرة حسب الحالات) بينه وبين دوره . وقد شدد باروسون (Parsons) كثيراً على « شروط تغيير » الإلزامات المعيارية المقترنة بالدور . أما مرتون (Merton) فقد أشار إلى « إدراجيتها » . وهكذا يقتضي دور الباحث أن يكون صاحب هذا الدور مستعداً لوضع نتائجه تحت تصرف انداده بأقصى سرعة ممكنة ، ولكنه يقتضي كذلك ألا يظهر تسرعاً كبيراً بشر مائة . عليه أن يكون متفهماً على « الأبناء الثقافية » وإنما منفتح على « الأفكار الجديدة » . عليه أن يترك لأنداده الاهتمام بتقدير نتائجه ، ولكن عليه كذلك أن يدافع عن فرصاته ونتائجه . عليه أن يعرف المساهمات السابقة حول موضوعه ولكن عليه كذلك أن يتحاشى التبحر « غير المفيد » . عليه ألا يعطي قيمة إلا لأراء المتخصصين ولكن عليه أن يعترف أن غير المتخصصين يمكنهم عموماً أن يلمحوا دوراً إيجابياً في توجيه عمله . عليه أن يكرس اهتماماً كبيراً للمعاصير ، ولكن أن يتحاشى التحدثن .

إد شروط تغيير الأدوار ودورياتها هي سمات عامة لكل نظام للأدوار ، حتى في الحالة التي تكون فيها الأدوار موضوعاً لتحديد قبلي (حالة التنظيمات الرسمية) ، يكون من المستحيل فعلياً بصورة عامة ، من وجهة نظر تقنية ، تحديد ما بطريقة دقيقة كيفية لتشمل كل أوضاع الشاط المتبادل الممكنة . وتطبق الحاجة من ياب أولى على الأدوار التي لا تنجم إلا بشكل جزئي جداً عن تعريفات قبلية مثل الأدوار العائلية .

ويؤيد هامش الاستقلال الذاتي الذي تنطوي عليه شروط التغيير والازدواجية ، آثاراً نظامية ، هذه الآثار التي تشدد عليها علماء اجتماع التنظيمات فهو . هذا المفهوم مهم جداً إلى حد أنه من المعيد توضيحه بواسطة مثل مفصل . إن مراقبي أزمة النظام الجامعي الأمريكي خلال سنوات الستينات صحقوا بحقيقة معاجلة . لقد كان التمرد ضد النظام الجامعي بالآخرى من قبل الطلاب المنسحبين إلى أفضل الجامعات . لماذا ؟ يتعلق الأمر بتحديداً وإلى حد كبير بالنظام الجامعي من « شروط تغيير » دور الأستاذ الجامعي . هذا الدور ينطوي بصورة عامة على دورين قانونيين على الأقل : دور المدرّس ودور الباحث . ووجود الدورين الثانويين هو نتيجة لوظيفة الجامعة المزوجة ، إنتاج المعارف ونقلها . وهذه الإزدواجية في الدور تمنع الأفراد الذين يحتلونها درجة من الحرية . عليهم الحرية ، ضمن حدود معينة ، في تحقيق تقدير الأفضل الذي يناسبهم

بين المدرسين الثانويين التلميز يفترض أن يقوموا بها . لتتمحور الآن التكاليف والفوائد المقترنة بالمدرسين الثانويين . إن نظام المكافآت الاجتماعية للمدرس هو بطبيعة ، محلي ، فالمدرسين « الجيد » يتم تقديره من قبل طلابه . وينظر إليه بتقدير من إدارة المؤسسة التي ينتمي إليها . ولكن لا يمكن أن تمتد شهرة المدرس إلا استثناء إلى خارج جدران مؤسسته . أما نظام مكافآت الباحث فهو على العكس طبيعة كوسموبوليتي على حد قول مونتون . فإن نتائج اكتشاف معين مخصصة نظرياً على الأقل لأن توضع بمتناول كل الجماعة العلمية العالمية . وهكذا ، فإن مكافآت المدرس هي بفعل طبيعة الأدوار ، ذات مصدر محلي أي المؤسسة ، ومكافآت الباحث ذات مصدر مركزي . يقتضي إدراك التوقع أن يحل النظام الذي يشهد الفصل على المستوى الفردي لأدوار المدرس والباحث جاذبية قوية للمدرس الثانوي الثاني . ولتتمحور الآن الأثر النظامي المتولد عن شروط تغير الأدوار . يتميز النظام الجامعي الأمريكي ، إذا ما قارناه مثلاً بالنظام الفرنسي ، بحركة قوية . وبما أن المؤسسات الجامعية ذات مكانة متساوية فالسعي إليها مضطرب . ويجمع عن ذلك أن فرداً تكون شهرته في تصاعد يسعى « عادة » للانتقال إلى مؤسسة أعلى مكانة . وتسمى المؤسسات ذات المكانة من جهتها إلى الاحتفاظ بمكانتها وإذا تمكن ريدائها تسمكها بمساعدة المرشحين ذوي المكانة الأكبر . ولكن نتيجة « لطبيعة » الأدوار الثانوية تقوم الشهرة بصورة عامة على أسس أعمال البحث أكثر بكثير من كفاءة المدرس . يقتضي أن نضع جانباً حالة كليات « Liberal Arts Colleges » حيث يتم بصورة خاصة تقييم شكل معين من التعليم ، والتي يكون لديها القدرة على تقديم شهادة شهرة لمدرسيها قابلة للتداول في سوق جامعية أوسع . ولكن بصورة عامة ، يجمع من الحادية الخاصة بالمكافآت المرتبطة بالدور الثانوي للباحث أن أفضل الجامعات هي تلك التي يميل فيها المدرسون ، باعتبارهم غالباً ما يكونون باحثين معزولين ، إلى تمثيل دورهم كمدرسين بالشكل الأكثر حصراً قدر الإمكان ، ساعين إلى التخليص من الوقت المكرس لهذا الدور الثانوي ، وإلى استهلاك طاقاتهم فقط في إطار التعليم المرتبط مباشرة بالبحث . وهكذا نصل إلى تناقص بمرور انعكاس الترابط بين الأهلية والاعتراف : إن « أفضل » الجامعات هي تلك التي يكون لديها « أفضل » الأساتذة وه « أفضل » الطلاب . ولكنها كذلك الجامعات التي لا يتم فيها أساتذتها إلا قليلاً بأوسع فئة من الطلاب وهم الطلاب المشترون . إن هؤلاء الطلاب الكثيرون العدد والراغبين لمؤهلاتهم ، بما أنهم احتجروا على أساس عملية انتقاء قاسية ، لديهم كذلك شعور أوضح من طلاب المؤسسات الأقل مكانة ، بأن الهيئة التعليمية يميلهم . هذا النمط يوضح بالتفصيل حالة بارزة أساسية حيث نرى أن شروط تغيير الأدوار يمكن أن تولد آثاراً نظامية ذات أهمية اجتماعية كبيرة وإدراك تحليل هذه الآثار هو أحد الأغراض الرئيسية لنظرية وعلم اجتماع التنظيمات . والفارسي الذي يجمع التحقق في هذه النقطة يمكنه الرجوع إلى أعمال دورش (Deutsch) وكروزييه (Grosz) ومارش (March) وسيمون (Simon) التي تحتوي على أمثلة عديدة للآثار النظامية المتولدة من أنماط تنظيمية .

إن النماذج الصغيرة الشهيرة التي ذكرها بارسوز تسمح من جهتها بإقامة نصيصة مفيدة للأدوار ، وفي الوقت نفسه ، إبراز أهمية مفهوم الدور لتحليل بعض المسائل المختلفة بعلم

لاجتماع الواسع ولكن ندخل المتغيرات الأربعة التي ذكرها بارسونز ، لتأخذ مثل الدور الخاص ، بموقف المصرف . فعليه خلال قيامه بدوره أن يعامل زبائنه بنعم الطريقة . إن دوره « شمولي » . في المقابل ، يتوجه حب الزبائن إلى أفراد محددين تماماً (أهل الأثنا) . إن دور البنك أو الإنسان « تخصصي » . فضلاً عن ذلك ، لا يتناقش موظف المصرف مع زبائنه ولا يتعامل معهم إلا في مواضيع محددة جداً : فدوره « محدد » في حين أن دور البنك أو الإنسان « غامض » . من جهة أخرى ، إن العلاقة بين الموظف والزبائن « محايدة عاطفياً » . بحلاف العلاقات بين الإبن والاب . وأخيراً ، يصبح الإنسان موظفاً في مصرف في حين أنه يولد إساً . الدور الأول « يتوجه نحو الإنجاز » في حين أن الثاني « مفروض » . تسمح هذه التصنيفية ، بمزج عن فائدتها الدائنية ، بتحديد التناقض الكلاسيكي بين المجتمعات « التقليدية » والمجتمعات « الصناعية » . في الأولى ، تتميز بنظام بسيط لتقسيم العمل ، تميل الأدوار لأن تكون تخصصية - غامضة . غير محايدة عاطفياً ومفروضة ، في المقابل ، وبمقدار ما تكون عملية « العقلية » الموصوفة من قبل فيبر أكثر مروناً ، تميل لأدوار المحددة في تنظيم تقسيم العمل إلى السط الشمولي - المحدد - المحايد عاطفياً وه المرجح نحو الإنجاز .

ثمة نتيجة أخرى لتعمد تقسيم العمل هي أنها تضاعف الأدوار التي تقع على الفرد : يمكننا أن نكون في آن واحد «ة وأماً لعائلة ، وموظفة في مصلحة المياه ومناضلة نقابية وناجية » . الخ . إنه الموقع المعين الذي ذكره مرتون . إن تعمد الموقع المعين يسر حتماً إلى حب مع تعمد الدور المعين ، أي بمزج شركاء الأدوار . وإن تطور الأدوار المعينة والمواقع المعينة له دون شك نتائج مهمة ، كما لاحظ ذلك ر. كوزير (R. Coser) .

لنقدر ما يكون على الفرد أن يؤمن أدواراً أكثر عدداً وأكثر تعقيداً ، نكون لديه فرص أكبر لأن يجد نفسه عرضة لخطوط معيارية متناقضة جزئياً . وبالتالي ، عليه أن يقدم عمليات تحكيم ، والتساؤل عن الطريقة المفضلة لتفسير هذه الأدوار المختلفة . وباعتبار إن تعمد تقسيم الأدوار المعينة والمواقع المعينة وتزايد حصص الأدوار الشمولية - المحددة - المحايدة عاطفياً - والموجهة نحو الإنجاز تتضمن دون شك آثاراً تعقيدية (R. Coser) ، وكما شعر بذلك دوركهايم ، ميلاً مترابطاً لتضاد الفردية وه الألمانية » .

لفهم الدور ، كما برهنت الأمثلة السابقة ، أهمية جوهرية في التحليل السوسيولوجي الواسع كما في التحليل السوسيولوجي الضيق . لذلك ، اقترح مؤلفون مثل بارسونز ودهرندورف اعتبار علاقات الدور بمثابة عناصر بذاته ، تعتبر بالنسبة لعلم الاجتماع مثلاً هي الحريات بالنسبة للفيزياء . إن مثل هذا التصور يصطدم مع ذلك باعتراض كبير ، هو أن العلاقات بين العناصر الاجتماعية ليست بالضرورة علاقات أدوار أو كما يمكننا القول أيضاً علاقات نشاط متبادل . يمكن أن تكون كذلك علاقات قابلة لأن بعضها رغبة في التمييز ، بأنها علاقات تهيبة متبادلة . وهكذا فإن مجموع المستهلكين يستفي أن يعتبر وكأنه يشكل نظاماً من العلاقات ، بما أن سلوك كل مستهلك يؤثر على مجموع شركائه . كما أن تصرفات الإحصاب في كل عائلة في ر تؤثر على التي

التربوية في ز + ق ، وفي الاستخدام في ز + م ، والتي الديموغرافية في ز + ن . إن أنظمة النتيجة المتبادلة للعقدة ، التي تهم بالتأكيد عالم الاجتماع ، ليست أنظمة أدوار في الواقع تشكل أنظمة الأدوار (أنظمة النشاط المتبادل) وأنظمة النتيجة المتبادلة تشابكاً مقدماً ، مرتبط في الأغلب بعلاقات السببية المتبادلة . وهكذا فإن التغيرات التي أثرت على الأدوار التي تحتويها أنظمة مؤسسات التعليم خلال العقود الأخيرة ، تكون غير قابلة للفهم إذا لم نأخذ في الاعتبار نمو الطلب على التعليم . ولكن هذا النمو نفسه ينجم عن التناقص (شكل من النتيجة المتبادلة) بين العائلات (وبين الأفراد) في سوق الأوصاف الاجتماعية . ولكني محدد هذا المثل ، لتخصص حالة كليات الآداب والعلوم القديمة من الناحية التقليدية ، كانت وظيفتها الرئيسية إعداد المدرسين الثانويين . إلا أن ريادة الطلب على التعميم من جهة وإشباع سوق التعليم من جهة أخرى ، أدت إلى التخلي من قيمة هذه الوظيفة خلال سوات الستينات . فدفعنا الجامعات إلى إعادة تعريف وظائفها ولتطلاقاً أدوار المدرسين في التعليم العالي مع الصعوبات التي نعرفها . عندما يتغير بشكل مضاعف الشروط الخارجية التي يتعرض لها نمط تطبيقي ، يمكن أن يكون من الصعب إيجاد الترتيبات ذلك أن إعادة تعريف الأدوار لديه كل الفرص للاستخدام بعقبة مزدوجة : من ناحية الفرد ، يمكن أن يتضمن إعادة تعريف دوره تكاليف ليست بسيطة ، ومن ناحية النظام يمكن أن يقتضي ولت من الكمون تظهر خلاله الوظائف القديمة والأدوار القديمة وكأنها مصابة بالعمى دون أن تتمكن الوظائف الجديدة من أن توصف أيضاً بطريقة واضحة بما فيه الكفاية لكي تسمح بإعادة تعريف دقيقة للأدوار . إن وضعا من هذا النوع يمكن أن يوصف بسهولة بواسطة مفهوم دودكايم من الارتباك . إننا نستنتج من هذا المثل أن الأنماط المنظمة أو أنماط النشاط المتبادل موصوعة تحت تأثير وقائع النتيجة المتبادلة . إنه عرض يلزماً بالاعتراف أن هنالك أنماطاً أخرى من العلاقات الاجتماعية غير علاقات الأدوار (وهي العلاقات التي تشير إليها هنا بصيغة علاقات نتيجة المتبادلة) ، وأن علاقات النشاط المتبادل يمكن أن تتأثر بعلاقات النتيجة المتبادلة . إن السببية المتبادلة التي تجمع علاقات النتيجة المتبادلة وعلاقات النشاط المتبادل أو علاقات الأدوار تسمح إحيراً بتوضيح الرابط بين الفرد والوضع . هذه الكلمة الأخيرة تدل على الموقع التسلسلي للفاعل في المجموع الاجتماعي . فذلك أن تغير (أو ثبات) الوضع المرتبط بدور معين تتعلق كثيراً بتأثره النتيجة المتبادلة . وهكذا يدل انتشار التعليم الوضع المرتبط ببعض فئات المدرسين .

وعلى عكس ما قال مارسونز ، يكون لدى الفرد بالإجمال فرصة أكبر في الدعوة لتكوين المتغير الذي لا يحسب اختزاله لعلم الاجتماع من علاقة الدور . وينجم ذلك من كون التغيرات إذا كان يمكن اعتبارها بمثابة أنظمة للأدوار ، فالأمر ليس كذلك بالنسبة للمجتمعات .

• BIBLIOGRAPHIE. BIALO, P. M. « Structural constraints of status complements », in COHEN, L. (red.), *The idea of social structure: Papers in honor of Robert K. Merton*, New York, Harcourt Brace, 1973, 117-130. COHEN, R. « The complexity of rules as a seedbed of individual autonomy », in COHEN, L. (red.), *The idea of social structure: Papers in honor of Robert K. Merton*, New York, Harcourt Brace, 1973, 237-263. - CRUMER, M., et FLEISCHMAN, E.,

L'acteur et le système. Les contraintes de l'action collective, Paris, Le Seuil, 1977. — DARRINGTON, R., « Homo sociologicus », in DARRINGTON, R., *Essays in the theory of society*, London, Routledge & Kegan Paul, 1968, chap. II, 19-87. — DEUTSCH, K. W., « On political theory and political action », *American political science review*, LXXV, 1, 1971, 11-27. — DURKHEIM, E., *Deviner de travail*, *Science*. — EATCOCK, J. P., T. (ed.), *Alfred Weber: the interpretation of social reality*, London, M. Joseph, 1970, 1971. — GROSSMAN, E., *Alphons: Essays on the social situation of mental patients and other inmates*, Garden City, Anchor Books, 1961, Chicago, Aldine, 1961, 1962. Trad. franç., *Alphons: Etudes sur la condition sociale des malades mentaux et autres isolés*, Paris, Minuit, 1968; *Interaction ritual: Essays on face to face behavior*, Chicago, Aldine, 1967, London, Allen Lane, 1972. Trad. franç., *Les rites d'interaction*, Paris, Minuit, 1974. — LINTON, R., *The study of man. An introduction*, New York/London, Appleton, 1956. Trad. franç., *De l'homme*, Paris, Minuit, 1968. — MACH, J. G., et SANCHEZ, H. A., *Organizations*, New York, Wiley, 1958. Trad. franç., *Les organisations. Problèmes psychosociologiques*, Paris, Dunod, 1964, 1974. — MERTON, R. K., *Sociological ambivalence and other essays*, New York/London, Glencoe, The Free Press, 1976. — NADAL, S. F., « Problems of role analysis », « Conformity and deviance » et « The coherence of role systems », in NADAL, S. F., *The theory of social structure*, London, Cohen & West, 1957, chap. II, III et IV, 20-44, 45-62 et 63-96. Trad. franç., « L'analyse des rôles », « Conformité et déviance » et « La cohérence des systèmes de rôles », in NADAL, S. F., *La théorie de la structure sociale*, Paris, Minuit, 1970, chap. II, III et IV, 47-48, 79-102 et 103-142. — NITZSCHE, F., « Inwiefern es in Europa sonner « kaiserlicher » zugeht wird », in NITZSCHE, F., *Die fröhliche Wissenschaft*, Chemnitz, E. Schmeitzner / New York, E. Seiger, 1882, § 356. Trad. franç., « Dans quelles mesures les conditions de vie seront de plus en plus « aristocratiques » en Europe », in NITZSCHE, F., *Le Gai Savoir. Œuvres philosophiques complètes*, Paris, Gallimard, 1967-1978, 14 vol., vol. V, § 356, 243-245. — PARSONS, T., et SMER, E., *Toward a general theory of action*, Cambridge, Harvard University Press, 1953. — WATSON, M., *The interpretation of social reality*, New York, Scribner, 1971.

Cycles

الدورات

تجم الظاهرات الدورية بصورة عامة من كون عملية معينة تكرر وهي تتطور ، رد فعل سلبياً يؤدي الى قلب الاتجاه الملاحظ سابقاً . يمكن من ثم أن يقلب الاتجاه الجديد سبب ظهور أثر جديد لرد فعل معين

لتحويل أن نقصاً معيناً في الأطباء يظهر في مجتمع ما ، في فترة زمنية معينة (ز) . حيث يتنطلق حلة سياسية مدعومة من الصحافة إلى الإعلان المعطى من النقص ، وكون مداحيل الأطباء تكون عامة مرتفعة في وضع يكون فيه الطلب على المعالجات الطبية يفوق العرض ، سيحدث عدداً معيناً من الطلاب على للباشرة بدراسات طبية . ولكي نحدد الأفكار ، لتستحيل أن عدد المرشحين للطب كان مساوياً لـ ع إذا لم يصل النقص الى علم الجمهور وأن أثر الدعاية ينقل الرغم من ع + Δ ع . ولنفترض فضلاً عن ذلك أن قبولاً سنوياً لـ ع + Δ من الأطباء يكفي لسد العجز . ففي السنة القادمة أي في ز + 1 يبقى العجز قائماً بما أن الأطباء الذين ينهون دراساتهم ما زال معددهم الوسطي يساوي العدد ع في السنة . من الممكن إذن أن تستمر الحملة الشاحنة للنقص في الأطر الطبية . فالإحصاءات لا تعرف إلا متأخرة . بالإضافة إلى ذلك يستمر العجز محسوساً في ز + 1 أكثر مما كان في ز . وبالتالي ، ثمة تزايد في المرشحين يكون قابلاً للتطور . لنفترض أن عدد

للمرشحين في ز + 2 يكون مساوياً لـ ع + 2 Δ ع وأن الأسباب ذاتها تولد النتائج ذاتها في العترات اللاحقة . وفقاً لهذه الفرضية يستمر عدد المرشحين بالتصاعد إلى أن تصل إلى السوق المجموعة التي بدأت دراساتنا في ز . أي إذا افترضنا أن دراسة الطب تستغرق في المتوسط سبع سنوات ، يكون في ز + 7 وفي ز ع 7 سيظهر في السوق ع Δ م الأطباء الجدد ، هذا العدد الذي اعتبر فرضياً أنه يكفي لسد المحر إذا بقي في هذا المستوى في العترات اللاحقة . ولكن عند الأطباء الجدد سيستمر في الواقع في المعد أيضاً خلال عدد معين من السنوات . إذا كنا نخل العرصيات المتسلسلة للنموذج ، ع + 2 Δ ، ع + 1 Δ ، الخ ، فإن أطباء جدد سيظهرون في السوق خلال ز + 8 ، ز + 9 ، الخ . وفي فترة معينة ، ثمة نتيجة رد فعل سلبية قابلة للظهور . وبالمثل ، اعتباراً من ز + 8 ، فإن الأجور الوسطية للأطباء الجدد يكون لديها فرص للإسقاط . بالإضافة إلى ذلك ، سيظهر الإحصاءات فائضاً في الأطر الطبية . وتتوفر الفرص لظهور حملة سياسية جديدة . ونحن نتحلى بسهولة موضوعاتها : تدعيم قسوة الدراسات الطبية ، بطريقة تسمح بإنتاج أمثلة أقل عدداً وأفضل إعداداً . وباختصار ، ثمة كل الفرص لأن نشهد ظهور نتائج رديئة متماثلة مع نتائج التحريش الذي ظهر في (ز) . من الممكن أن تبقى هذه النتائج الرديئة ناشطة خلال فترة طويلة جداً ، لأسباب متماثلة مدقة مع السابقة . الأمر الذي يؤدي ، بعد فترة معينة ، إلى أن عجزاً جديداً تتوفر له فرص الظهور .

من الخاضع عليه أن هذا المثل بسيط . فالظواهر الدورية لا تظهر أبداً بهذا النقاء في الحياة الاجتماعية . ولكنه يظهر أحد الأساليب الجوهرية لظهور لدورات ، وهي أن الفاعلين الاجتماعيين يدركون المستقبل بسنة أقل من الصفاء كلياً أصبح بعيداً . هي ز + 1 قد يكون ممكناً امتصاص الصعر . ولكن هذا الواقع لا يعود مرتباً بالسنة نفسها في ز + 8 . وفي ز + 1 يكون المعجز طاهرأ بمقدار ظهوره في ز

لقد ساهم الاقتصاديون كثيراً في لفت الانتباه إلى هذا النمط من الظواهر ، وهكذا فإن نظرية بيت العنكبوت تدخل فرصة معادها أن امتحان يميلون إلى تقدير الأسعار الحالية للمعد انطلاقاً من أسعار اليوم . وبالتالي ، فإنهم يترعون إلى الإفراط في إنتاج المنتجات التي تسوقهم أنها أكثر طلباً ، وإلى التقليل من المنتجات التي تبدو له أقل مردوداً . الأمر الذي يؤدي إلى أن تنبع الأولى بسعر أقل ارتفاعاً والثانية بسعر أكثر ارتفاعاً مما هو متوقع . وقد لوحظت عملية بيروية مشابهة فيما يتعلق بحملات التلقيح في البلدان النامية . في المرحلة الأولى ، ثمة نسبة كبيرة من الأمهات الشابات يلحقن المولودين الجدد . وبالتالي ينتهي المرض . حسنة يظهر ميل إلى إهمال التلقيح ، فيعود المرض للظهور ، مسبب عودة الحملة في المرحلة اللاحقة .

من الطبيعي أن التفاوت بين التوقعات والواقع ليس السبب الوحيد لظهور الظواهر الدورية . هي حالات كثيرة تتجلى الدورات بعمل اصطدام اتجاه معين بسقف يؤدي إلى استرجاع الاتجاه . نتذكر هنا السداح التي طورها مالتوس (يتعثر النمو السكاني بمحدودية الموارد الطبيعية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الوفيات وربما انخفاضاً في الولادات) وبسبب هذان العاملان انحصاراً في النمو السكاني (أو ريكاردو) (تدبب الأجور حول مستوى الكفاية) . يظهر أن هذه النمط

النظرية تملك بعض التلازم فيما يتعلق بتفسير بعض المظاهر التاريخية . وهكذا طبق لادوري (Le Roy Ladurie) نموذجاً ماثوياً جديداً على المجتمع الريفي في لانغدوك (فرنسا - Languedoc) من القرن الرابع عشر حتى منتصف القرن الخامس عشر . تسبب زيادة السكان تجزئة الأرض والإفقار الأمر الذي يؤدي إلى التفرص الديموغرافي - ثمة مزلعون أحزود ، مثل بوا (Bois) الذي شملت أعماله مقاطعة أخرى هي الورداندي ، أعطوا تفسيراً أكثر نظيداً بكثير للمظاهر الدورية التي ظهرت في ذلك العصر . إن التحليل هو التالي بإيجاز كبير . إن زيادة السكان تؤدي إلى استصلاح أراضي جديدة ، أكثر فأكثر هامشية . وبالتالي تنخفض الإنتاجية . ويتعاطم انخفاض الإنتاج أيضاً نتيجة لعميل أخرى . وهكذا تنمو الزراعة على حساب الرعي الأمر الذي ينتج عنه ندرة سبية لزبل السماد . ومن ثم يظهر انخفاض في الانتاجية وارتفاع نسبي للأسعار الزراعية . ولكنه يترافق مع انخفاض للأجور الحقيقية للملاحين . أما لجهة الانقطاع الاقطاعي ، فإن حجه يمكن أن يتلصق أو على الأقل يبقى ثابتاً . خلال حقبة معينة ، إن انخفاض معدل الانقطاع الذي يطوي عليه إفقار الفلاحين يتم تعويضه وأحياناً تجاوزه بسبب عدد الوحدات التي تحصل الانقطاع ، الأمر الذي يؤدي إلى استمرار الضغط الدال على معدل الانقطاع ، في تسهيل إعادة إنتاج جميع الملاحين ، وبالتالي ، تكوين وحدات تكون أيضاً أكثر هامشية . ولكن ثمة عتبة يتم الوصول إليها ، لا يعود ممكناً بعدها المحافظة على حجم الانقطاع الاقتصادي إذا لم يرفع معدل الانقطاع . إن هذا الوضع ، مصاباً إليه الافقار المتزايد ، يؤدي إلى وقف النمو السكاني . حيث شاهد انقلافاً لكل الانعاشات السابقة : بتزايد معدل الانقطاع ، ويتخلص إشغال الأرض والانتاج ، وتزايد الإنتاجية ، وتنخفض الأسعار الزراعية النسبية ، وينخفض حجم الانقطاع .

إن التماوت بين التوقع والواقع ، ونتائج اسقف ، يعتبران سببين رئيسيين لظهور المظاهر الدورية . ولكن ثمة حالات أخرى دورية . تؤدي بعض الطامعات بطريقة شبه طبيعية نتائج للتجاوز (Overshooting) مؤيدة بدورها دقة فعل بالانجاء العاكس . وقد أعطى باريتو (Pareto) أمثلة عديدة عن هذا النمط من المظاهر عندما نعرض حالة اجتماعية ح بصفاتها غير مرغوب فيها ، فإنها تستتير ظهور أيديولوجيات ولونويات تدعو إلى إصلاحها . ولكن لكي تكون الأيديولوجيات المقصودة فعالة ، عليها أن يسطر التقيد والمبالاة به . أولاً لأن تخفيف اتفاق واسع ، كما يقول سيميل (Simmel) وبيير (Weber) ، يكون أسهل حول مقترحات سلبية راضية ، مع حول مقترحات إيجابية . ومن ثم ، لأن رسالة معينة ، كلما كانت أبسط كلما تلقى لها انتشار أوسع . ولكن إذا كانت الأيديولوجيا معالة ، فإنها تخاطر بالوصول إلى تدابير مفرطة تؤدي إلى عودة الرقاص . وهكذا ، فإننا نشاهد دورات إيديولوجية يكون معها برايدسيطرة الدولة على المجتمع المدني موسى به أومستكر نالتابع . وإذا مددنا تحليلات باريتو ، فإننا نستخلص كذلك الفكرة القائلة إن الأيديولوجيات عبر سماتها المفرطة ذاتياً ، تميل إلى احتواء تناقضها الذاتي . إن مفالة النظرة الاصطناعية للمجتمعات المتطورة من قبل علسة الأوار (والنائج العملية التي استخلصتها الثورة في الوقت نفسه) أدت لدى بوبالد (Bowald) ودو ميستر (de Mistr)

مثلاً ، الى تطوير نظرة تقليدية تتضمن هي نفسها جانباً معرطاً . وبعد بومالودوميستر ، عادت الى الظهور الرؤية المنعصية للمجتمع مع السان سيغونيه . إننا نكتشف في تحليل الظواهر الأيديولوجية ظاهرة أخرى ذات نتيجة دورية لمح إليها تارد (Tarde) في تحليلاته للطريقة : عندما يتم تبني إنتاج (أو موقف) من قبل النخبة ، فإنه يميل في ظروف معينة ، الى الانتشار والى فقدان صفته التمييزية في نظر النخبة ؛ فتصل هذه الأخيرة ، الى التخلي عنه لمصلحة إنتاج آخر (أو موقف آخر) . هذا النمط من الظواهر يفسر مثلاً كيف أن « السبوة » تحتل مكاناً هاماً في تعليم الفلسفة في الثانويات ، في الوقت نفسه الذي يبرز فيه تنكك معلن يزادها من قبل النخبة المثقمة .

إن وجود عمليات جزئية بسيطة أصبح المجال أمام ايرلاق ميتافيزيقي . النظريات الشوثية للتاريخ . وقد أدى وجود عمليات جزئية دورية الى حدوث ايرلاق آخر ميتافيزيقي عبر النظريات الدورية للتاريخ ، مثلاً ، بواسطة سبنجلر Spengler وتوينبي (Toynbee) وبشكل أكثر حذراً بواسطة سوروكين (Sorokin) وماريتو (Maritain) رابع العنوان الثانوي الأخير للمبحث - Tracté - فبعد أن بين أن « مرونة » المجتمعات وه تبلورها « تتابع بالتبادل » ، إذ إن بارينو يحدد : « بشكل ذلك حالة خاصة في القانون العام للظواهر الاجتماعية التي لها شكل متسوّج » . ولكن ، كما لاحظ ذلك كولبنغود (Collingwood) ، لكي نكتشف دورات في التطور التاريخي منظوراً إليه بكونه ، بكفي عملياً أن يريد ذلك كل واحد حر في اعتار القرن الثامن عشر عصر انحطاط حيث نعمت محمم القرن السابع عشر ؛ أو اعتباره عصر اسعدت مهياً لفتوحات القرن التاسع عشر ؛ واعتار القرن السابع عشر فتحة للقرن السادس عشر ، أو اعتباره عصر تراجع عمالاً شك فيه أنه ثمة عمليات دورية جزئية - فقد عرصنا بعضها أعلاه - . كما توجد عمليات نظورية جزئية . إن الإقتراح القاصي باعتبار التغير أو التاريخ دورات هو أمر ميتافيزيقي محض

- BIBLIOGRAPHIE. — ALLEN, R. G. D., *Mathematical economics*, London, Macmillan, 1957. — BOM, G., *La crise du stalinisme*, Paris, Presses de la Fondation nationale des Sciences politiques, 1976. — COLLINGWOOD, R. G., *Essays in the philosophy of history*, Austin, Texas University Press, 1965, 1967. — GRAZ, A., *Sociologie des ruptures : les périodes de temps en termes sociaux*, Paris, PUF, 1979. — LE ROY LADURIE, E., *Les paysans de Languedoc*, Paris, 1979, 1966, 2 vol.; Paris, Flammarion, 1969, 2 vol.; Paris/La Haye, Mouton, 1974, 2 vol. — SCHLÖSSER, T., *Microsociology and macrosociology*, Toronto, Norton, 1978. Trad. franç., *La tyrannie des petites discussions*, Paris, PUF, 1979. — SCHMIDTKE, J., *History of economic analysis*, London, Oxford University Press, 1954, 1972. — SOROKIN, P. A., *Social and cultural dynamics*, New York, American Books, 1937-1941, 4 vol. Version abrégée en 1 vol., Boston, Extending Horizons Books, 1957; Boston, Porter Sargent, 1957, 1970. — SPENGLER, O., *Der Untergang des Abendlandes. Umriss einer Morphologie der Weltgeschichte*, Munich, C. H. Beck, 1919-1922, 1973. Trad. franç., *Le déclin de l'Occident. Esquisse d'une morphologie de l'histoire universelle*, Paris, Gallimard, 1931, 1948, 2 vol. — TARDY, G., *Les lois de l'évolution. Étude sociologique*, Paris, F. Alcan, 1890, 3^e éd. rev. et augm., 1900, Paris/Genève, Slatkine Reprints, 1979. — TOYNBEE, A. J., *A study of history*, London/New York/Toronto, Oxford University Press, 1934-1961, 12 vol. Version anglaise abrégée, Oxford University Press and Thomas & Hudson Ltd., 1 vol. Trad. franç. abrégée *L'histoire et les grands mouvements de l'histoire à travers le temps, les civilisations, les religions*, Paris/Bruxelles, Elsevier Sequoia, 1975, 1 vol.

Durkheim Emile

أميل دوركهيم

إن نظريات دوركهيم (1858-1917) في علم الاجتماع ، ولا سيما تلك التي تعالج تفسير العمل ، والانتحار والأشكال الأساسية للحياة الدينية ، يسكنها سؤال ثالث ، قريب من سؤال هوبس الكلاسيكي عن النظام الاجتماعي أعيدت صياغته بطريقة مستحدثة . ما هي الأولويات التي تدمج الأفراد في المجتمع ؟ وبناء لأي شروط تكون نشاطاتهم متلائمة مع المحافظة عن نظام اجتماعي متناسق ؟ وبناء لأي شروط يشعرون أنهم متضامنون مع بعضهم البعض ؟ وبناء لأي شروط وبنية أولويات يكون استقلال الفرد متلائماً مع وجود نظم اجتماعي ؟

ولكن إذا كان هذا الاستفهام الثابت لدى دوركهيم يلتقي مع أسئلة مطروحة من قبل هوبس وروسو ، فإن اجواب المعطى مختلف تماماً . ويواجه دوركهيم الوهم الانفلسفي للعقد الاجتماعي ، بجواب مأخوذ من العلم الرسمي للأخلاق ، الذي يقول أن علم الاجتماع يقتضي أن يكونه

إن إحدى المساهمات الأساسية لدوركهيم تكمن في تبيانه بصورة نهائية حدود المفاهيم الاصطلاحية والارادية للنظام الاجتماعي . وفي مؤلف تقسيم العمل الاجتماعي ، يمارس سنسر (Spencer) وبشكل عام جميع الذين يحاولون تفسير التقيد التام لنظام تقسيم العمل انطلاقاً من الآثار القهينة اجتماعياً وفردياً التي يسببها . فحسب دوركهيم ، يتطور تقسيم العمل بطريقة مستمرة عبر التاريخ ، وذلك ليس لأنه مفيد وإنما باعتباره عملية آلية تذكر بنيتها نظرية داروين عن التطور . وباستعمالنا لغة محدثة بالنسبة للغة دوركهيم ، يمكننا اختصار العملية الموصوفة في تقسيم العمل بطريقة بسيطة اعتباراً من الوقت الذي تنمو فيه « الكتلة الاجتماعية » و « الخلفية » للمجموعات (يعني « أن عدد الأشخاص الذين هم بحجم متساو ، يكونون فعلياً حل علاقة » ، تقسيم العمل من 214) ، يسمي نظام ما قد سببه اليوم الأدوار الاجتماعية نمزاً أكبر باستمرار ، مؤدياً في ذلك إلى تعبير ثابت في نظام الحايير والقيم . وتستدعي هذه التعبيرات بدورها أثراً لرد فعل إيجابي حول « الكتلة الخلفية والاجتماعية » ويؤدي النمو الأساسي للكتلة الاجتماعية والخلفية إلى نشوء عملية ذاتية الرعاية ذات محرى تطوري . تنظور الأشكال الأساسية للتضامن في اتجاه ثابت . فالتمسك بالآلي لوانتشي ، الذي يميز المجتمعات التقليدية يحملي المكان تدريجياً للتضامن العضوي أو التكاملي . إن مصيب القانون القمعي ، المميز للتضامن الآلي ، يتضاءل بالنتيجة ، في حين يتزايد بدرجتها مصيب القانون التعاوني . ولكن العملية التطورية ، نستيع ، في الوقت نفسه ، تطوراً مستمراً للفردية « والألمانية » وكتيجة لتطور التضامن العضوي ، تهاوس الفردية أثراً مدياً من التضامن نفسه في لمة تحييل الأنظمة ، تؤند إذن العملية الموصوفة في تقسيم العمل آثاراً ذات مفعول رجعي سلبي ، هذه الآثار التي تشكل ، حسب دوركهيم ، التعبير الأساسي للأزمات الاجتماعية والاقتصادية لمصره .

بحفاظ تقسيم العمل اليوم أيضاً على أهمية تاريخية ومبجعة أكيدة . يدور دوركهيم جهده فيه لتحليل الاتجاهات التطورية الكبرى (تطور الفردية ، الخ .) انطلاقاً من عملية عدول أن يستعيد

منها كل فرصة من النوع الخاتي (Téléologique). إن إمكانية إعادة ترجمة هذه العملية لمحة تحليل الأنظمة تكفي لتبيين الطريق الذي قطع من كوست (Cosmos) إلى دوركهيم. وبما لا شك فيه، أن تحليل دوركهيم يبقى موجزاً وذات قابلية ضيقة لأن يؤدي إلى انتهاء غير مشروط لمؤرخي العترات الطويلة. إن السمودج التطوري الذي يقترحه جامد جداً وقريب جداً في ساعته المنطقية من النماذج التي استعملها داروين لشرح تطور الأنواع. ولكنه يحتوي، على أساس المفارقة البانية، بمعنى القدرة التفسيرية. ينبغي مع ذلك، الإشارة إلى الدين الذي عقده دوركهيم حيال سينسر، ورغم الجدل الذي أثاره حوله. إن نظرية دوركهيم حول تقسيم العمل أكثر تلاؤماً مع نظرية سينسر عن التمييز، مما أراد دوركهيم أن يفعله.

يستعيد كتاب الانتحار ويظهر أحد الاستنتاجات الأساسية لكتاب تقسيم العمل. إن المسيرة التطورية التي عرضها في أطروحته لبين الدكتور أدت بدوركهيم، كما رأينا، إلى التمييز بين نوعين طبيعيين للمجتمعات. من جهة أولى، المجتمعات ذات التضامن الألي، حيث يرى الفرد نفسه مشابهاً للآخرين، وليس لديه، بالتالي، إلا وعي بالنفس لفردية. ومن جهة ثانية، المجتمعات ذات التضامن العضوي، الخاص بمرحلة متقدمة من التطور، حيث يميل الفرد، على العكس، إلى إخفاء جوهر فردي على نفسه. ففي المجتمعات ذات التضامن الألي، يكون الفرد قطعة من كل عبر قبل للانقسام. أما في المجتمعات ذات التضامن العضوي، فيميل الفرد، على العكس، إلى الإحساس بأنه معزول عن الهيئة الاجتماعية. إن الفرضية الأساسية للانتحار هي أن توازن الشخصية (كما قد نقول اليوم) أوه سعادة الفرد (كما يقول دوركهيم)، يتعلق بقوة الروابط بين الفرد والمجتمع: ينبغي ألا تكون الروابط وثيقة جداً ولا مفضضة جداً. ولكي يثبت هذه الفرضية يستعمل دوركهيم مؤشراً، هو معدلات الانتحار واستطلاقات من تحليل إحصائي يسمى نموذجاً على الصعيد المنهجي، وعلى الرغم من النقد الذي وجه له، يظهر أن معدلات الانتحار تميل فعلياً إلى الارتفاع عندما يجد الأفراد أنفسهم ضمن أطر اجتماعية تتضمن إكراهات معيارية، سواء كانت قوية جداً أم ضعيفة جداً.

أما المؤلف الثالث الكبير لدوركهيم وهو الأشكال الأولى للحياة الدينية فيعالج من جهته، جوانب رمزية للتكامل الاجتماعي. لقد أدرك دوركهيم الدين باعتباره ظاهرة هي، فيا يتعدى مظاهرها اختفاة، ذات جوهر شامل. ولكي يفهم طبيعته ضاحكاً أن يجعل شكل الدين الذي كان يظهره، في المنظور الشوئي الذي كان له منذ تقسيم العمل، أنه الأيسر، ألا وهو الطوطمية (Totémisme) الأسترالية، المعترية بأنها شكل أولي للحياة الدينية. أحياناً، ولكي يجعل من دوركهيم مؤلفاً حديثاً تماماً، نحاول عبر البعد الشوئي لفكره في هذه الحال، لا يرى كيف يمكن إعلان ديانة بأنها أبسط أو أكثر بدائية من ديانة أخرى. إن دوركهيم، بعد أن قرر أن الطوطمية الأسترالية تمثل هذا الشكل الأولي، يشرع بتعريف الدين. إذا عرفناه بأنه الاعتقاد بالله سام أو الاعتقاد بما هو فوق الطبيعة، يكف الذين عن أن يكون ظاهرة شاملة، إذ ثمة عدة ديانات لا تتضمن، لا إله سامياً، ولا اعتقاداً فوق حارقة من جهة أخرى، إن مفهوم الما فوق الطبيعة يتضمن مفهوم الطبيعة، وتفترض مواجهة الوقائع الطبيعية بالوقائع الما فوق

طبيعية تطور المكر الوصفي ينبغي إذن اعتبار الملقوق طبيعي والسمو أيها مفهومان متأخران يختلفان بأشكال خاصة من البيانات ، ولا يمكن استحداثها لتعريف جوهر الواقعة الدينية .

هذا الجوهر ، يحمله دوركهيم في التعارض بين المقدس والمقدس ، وهو أمر مشترك بين جميع الأنظمة الدينية : « الديانة هي نظام متصل من المعتقدات والممارسات الخاصة بأشياء مقدسة ، أي منفصلة ، وممنوعة » . تقوم المشكلة إذن في تفسير السؤاا السابق لماذا تعرف كل المجتمعات هذا التعبير ، سواء تعلق الأمر بمجتمعات استرالية أو مجتمعات حديثة (المعلم) . إذا فسرنا ممارسة الأستراليين عبر اعتبار الطوطمية مشتقة من شكل آخر للدين مثل عبادة الأجداد أو عبادة الحيوانات ، فإننا نغض عن تفسير ظاهرة الدين في شعوليتها . ينبغي إذن إعطاؤه سبباً آخر ، وهو ، حسب دوركهيم ، أن الطوطم يرمز إلى نوع من القوة المغفلة وغير الشخصية ، التي توجد في كل من هذه الكائنات (الحيوانات) ، دون أن تتمكن من الاندماج مع أي واحد من هذه القوى غير الشخصية التي يرمز إليها الطوطم توجد لدى الماليناريين (تحت اسم مانا (Mana) ، وهو مفهوم يساوي تماماً ما كان (Wakan) لدى شعب السيو (Sioux) (*) وأوراندا (Oranda) لدى شعب الأبروكرا (Iroquois) (**) .

ينبغي إذن تفسير لماذا تدفع هذه المجتمعات لإدراك هذه القوة المغفلة والعاضدة والتي تعتبر رموزها مقدسة ، بالنسبة لدوركهيم ، ثمة تفسير واحد يمكن ، إذ إن القوة الوحيدة الحقيقية التي تتجاوز الأفراد وتأخذ ، بالنسبة لهم ، شكل القوة للعلة والظلمة هو المجتمع نفسه ، لدى المجتمع كل ما ينبغي ليوقظ في النفوس ، عبر الفعل وحده الذي يمارسه عليهم ، الشعور بالإلهي : إذ ما نلمسه لأعضائه كما الإله بالنسبة للمؤمنين به . كل مجتمع يتضمن إذن سلطة جهاية حليفية على الفرد ، سلطة تمارس ليس بواسطة الإكراه الذي تمارسه ، وإنما بواسطة الاحترام الذي توحيه . يعترض قبول الإكراهات أن تترك من قبل المجتمعين على أنها قائمة على سلطة توحى لهم شعوراً بالمشروعية ، وانطلاقاً ، بالاحترام . هذا الاحترام هو مصدر القداسة ، وهو يفسر بالتالي ظاهرة الدين . وهكذا فإن الدين ، أبعد من أن يكون ممكناً تفسيره على طريقة الاصطعاعين باعتباره « روحاً من الخوازيق » (راجع ، للدين أقيوم الشعوب) ينبغي أنه يفهم على أنه نوع من إسقاط للمعايير والقيم التي يستند إليها جميع الأفراد في المجتمع . ذلك يفترض كون الأدبان مدعوة للتطور مع السبي الاجتماعية . وهكذا يلاحظ دوركهيم ، في العصر الذي يكتب فيه أن تطور تقسيم العمل والتزويج إلى الفردية وشدائد التنافس بين الأمم ، تنبج إلى إضفاء القداسة على المعلم والفرد وعلم البلاد . عند هذه النقطة عاصف سؤالا مطروحاً في تقسيم العمل والانتصار كيف يكون احترام الفرد والدين الفردي متلائمين مع وجود نظام اجتماعي ؟ إذ جواب دوركهيم على هذا السؤاا غامض ودائري لا يمكن أن يحصل الفرد على « السعادة » إلا بتطوير حالات انتظار واقعية ، عبر عمله مدوره ووصفه في نظام تقسيم العمل . لذلك كانت

المرعات الاجتماعية في عصره تدوله معبرة عن حالة انتقالية مملعة ظهور خلفية قد تعود كل واحد إلى الإقرار بأن « السعادة » لا يمكن الحصول عليها من قبل الفرد إلا إذا قبل التناكس بدوره ومكانه في المجتمع

إن الضعف الذي يحمل دوركهيم لمآلة التكملة الاجتماعية ولا نسبة اليوم لتكثف الاجتماعي ، يصر بالناكس ، اهتمام المستمر بقضايا التربة (القرية الخلفية ، التطور الثريوي في فرنسا) .

بذل دوركهيم جهده في مؤلفاته الكبيرة لإيجاد طريق صديق بين قطبين متناقضين : للمفاهيم الاصطناعية والارادية والفردية للنظام الاجتماعي ، التي لم يكن يحس سوى بالنفور تجاهها من جهة أولى ، والمفاهيم الكلية والمعضونية التي كان يظهر تجاهها حيزاً من الضعف من جهة ثانية . وليس مؤكداً أنه توصل إلى ذلك بصورة كاملة . يبدو العديد من هذه المفاهيم الأساسية ، مثل المجتمع ، و« الوعي الاجتماعي » مصاباً بمرض عضال . يتميز الرعاي الكلاسيكي الارتباك والامية والفردية والجبرية ، بمرادته وصعته الأكيدتين ، ويتميز كذلك بعدم دقة إن التعريفات على « التعريف الدقيق » لمفهوم الارتباك ، أو الأمانة لم تعد تحصى . ربما كانت تعني بوجود ما أن هذه المفاهيم صعبة إلى حد لا علاج له . وربما تأتت هذه الصعوبة من الأولوية الأسطولوجية التي أراد دوركهيم دوماً - إعطاؤها للمجتمع بالنسبة للفرد . وإن اختيار التكملة تشهد لهذا الموضوع بالامية ، وهي كلمة اقتبست عن الأخلاق وهي مستعملة حالياً لوصف تصرف الفرد (بالنسبة للأحرار الآخرين) ، ارتفعت مع دوركهيم إلى رتبة المرة الأساسية ، ليس للأفراد ، وإنما للأنظمة الاجتماعية . يمكننا إذن تقديم مؤشرات للأمانة ، أي اللجوء إلى تعريف من النمط البياني ، ولكننا لا نستطيع التوصل إلى تعريف أدق . وكيف يمكن أن يكون الأمر خلاف ذلك ، عندما تستعمل فكرة خلقية ، معرفة جوهرية على مستوى الفرد ، تتميز كيان ذات طيبة مختلفة شير من جهة أخرى ، إلى أن بعض المفاهيم الأربعة ، مثل الأمانة تشتق من مفاهيم معرفة على المستوى الفردي في حين أن الارتباك هو أولاً مفهوم معروف على المستوى الجماعي . نشأ الصعوبة الكبرى إذن من المفهوم الكلي الذي يكوّن من المجتمع ، المترك ككيان غير متمايز هذا المفهوم هو المسؤل عن الضبابية التي تلقى مفاهيم دوركهيم . ونكس صعوبة أخرى في كونه يتصور الفرد على أنه السيد الوحيد (لكي يستعمل لغة مغلوطة تاريخياً) للمعايير والقيم الخاصة . ربما ، لذلك ، استدعي دوركهيم للنسبة عدداً وجدت السبوة والمركسية الجديدة نفسها (في صيغها الاقتصادية الدقيقة على الأقل) مجردة من ألعيتها في أواخر الستات تقريباً . لقد سمع الرجوع إلى دوركهيم بإعادة إعطاء سلطة علمية للرؤية التي تعتبر أن الفرد ليس سوى تجسيد « للشيء » . ورغم أنه من الممكن ، كما بين ذلك ألبير (Alpert) ، إعادة ترجمة نظريات عديدة من مؤلف دوركهيم في لغة تفاعلية ، فإن المصدر الرئيسي لهذا القصور ربما كان يكمن في كون دوركهيم ، بخلاف ساركس ونوكفيل (Tocqueville) أو فيبر (Weber) ، أراد دوماً أن يتماشي إعطاء الفرد وضع الشخص المؤثر . مع ذلك ، سييس وريث الأقرب ، هالوشر (Halbwachs) ، أن الشكوك الرئيسية ، وبقات الضعف والأخطاء الواردة في الانتشار نشأ عن

رفض دوركايم تفحص دوافع المتحررين لكي يحلل الاحصائيات التجمعة عن الانتحار . هل أن رفض دوركايم لعلم اجتماع العمل هو ردة فعل هي نفسها مصرفة ضد لمجوزات الأدبية والاصطناعية ؟ أم هو نتائج ابيستولوجيا طبيعية نستوحي الضوابط الاحصائية التي تفحص لها بعض الظواهر الاجتماعية ؟ أم نتيجة لجمود منهجي قاده إلى أن يجعل من قواعد الاستقرار كفايتها ستيرلوت مبل (Mbl) (راجع ، قواعد طريقة علم الاجتماع) فوائين الطريقة العلمية ؟ من الصعب وربما من غير المفيد الجس بين هذه الموضيات .

- ДЮРКЕИМ. ДЮРКЕИМ, Е., *De la division du travail social*, Paris, F. Alcan, 1893; Paris, PUF, 1960, 1967. — ДЮРКЕИМ, Е., *Les règles de la méthode sociologique*, Paris, F. Alcan, 1895, Paris, PUF, 1950, 1963. — ДЮРКЕИМ, Е., *Le suicide, étude sociologique*, Paris, F. Alcan, 1897, Paris, PUF, 1960. — ДЮРКЕИМ, Е., *Les formes élémentaires de la vie religieuse*, Paris, F. Alcan, 1912, Paris, PUF, 1967. ДЮРКЕИМ, Е., *L'éducation morale*, Paris, F. Alcan, 1925; Paris, PUF, 1963. — ДЮРКЕИМ, Е., *L'Éducation pédagogique en France*, Paris, F. Alcan, 1938; Paris, PUF, 1969. ДЮРКЕИМ, Е., *Leçons de sociologie. Principes des notions et du droit*, Paris, PUF, 1950, 1969. — ДЮРКЕИМ, Е., *Textes*, I. *Éléments d'une théorie sociale*, II. *Religion, morale, anomie*, III. *Formes sociales et institutions*, Paris, Minuit, 1975. — ALPERT, H., *Emile Durkheim and his sociology*, New York, Columbia University Press, 1939, New York, Russell & Russell, 1961. — ARON, R., *Les étapes de la pensée sociologique*, Paris, Gallimard, 1967, 1974. — CHÉRIKAOU, M., « Changement social et anomie : essai de formalisation de la théorie durkheimienne », *Archives européennes de sociologie*, XXII, 1, 1981, 3-59. — HALLOWACH, M., *Les causes du suicide*, Paris, F. Alcan, 1930. — LUKES, S., *Emile Durkheim, his life and work. A historical and critical study*, New York, Harper & Row, 1972, Londres, Allen Lane, 1973. — MADON, J. M., *The origins of scientific sociology*, New York, The Free Press, 1962, 1967. — NISBET, R. A., *The sociology of Emile Durkheim*, New York, Oxford University Press, 1974. — PARSONS, T., *The structure of social action*, Glencoe, The Free Press, 1937, 1964.

L'Etat

الدولة

إن تعريف الدولة مهمة شبه مستحيلة ، إذ إنه يصطدم بثلاثة أنواع من الصعوبات : أولاً ، إنه يجمع بشكل اعتباطي بين وجهة النظر المليارية ووجهة النظر الوصيفية . فكل سبيل المثال ، عندما نتكلم عن دولة القانون ، كالدولة الدستورية لدى الألمان والحكومة الدستورية لدى الانجلو- سكسون ، هل مطرح بذلك نظطياً سياسياً مثالياً ؟ أم أننا مستهدف بذلك ممارسة الحكومات للمعندلة ؟ من ناحية ثانية ، يمكن أن نعي الدولة شكلاً سياسياً محدد من الناحية التاريخية فالشيويون والماركسيون ، وذلك بقدر ما تعتبر الماركسية وإن شيء من المفروض مذهباً نظطياً ، أشاروا الى أن ظهور الدولة مرتبطة ببعض الظروف التي يمكن تعيين تاريخها ، وبالتالي فإن « رولت » لا يمكن إلا أن يحصل حين تزول الشروط . ومحاكاة في ميدان الانتاج - التي سبقت ظهورها . وأخيراً ، يشير تعريف الدولة مشكلة تتعلق ببيان أحهرها والأشكال التي تتمظهر فيها هذه

الأجهزة هل يعني أن يعني بالدولة الحكومة وحسب ؟ أم يقتضي أن ندرج كذلك في تعريفها البيروقراطية ولعدالة ؟ ما هي الاعلام التي تقوم بين هذه الأجهزة المتخصصة ؟ وما هي العلاقات التي تقيمها مع المجتمع المدني ؟ وحتى لو كنا نزعج لما يرى في الدولة غير مجموعة الأحكام ، والموارد التي يمكنها تمثيلها في خدمة سلطتها ، فهل يقتضي القول بأن الدولة ليست أكثر من ، جهاز قسري ، ، ينحل بواسطة « المهيمون » أولئك « المهيم عليهم » ؟

لبدأ بتشكيل الدولة الحديثة . فمن بين السلطات التي شارفها ما يبدو أنه لا يمكن أن تعود إلا لها . ينشأ عليها أو تصور بأن الدفاع الوطني ووظيفة الشرطة ووضع الضريبة وتخصيلها ، يمكن أن تكون من صلاحية أي طرف آخر غير الدولة . مع ذلك ، فإن دولاً أوروبية عديدة ألغت طويلاً عنه دباغها على المرتقة . كما يمكن التصور بأن نزع صفة مهمة الشرطة إلى شركات خاصة ومأخوذة . ولقد كان قسم كبير من الإيرادات الضريبية للنظام الملكي الفرنسي يجمع ويجمع من قبل ملزمين عموميين . حتى وإن كان ملك فرنسا قاضياً ، فالحكم الصادر باسمه كان يصدر عن صفة لم يكن هو الذي يعيهم . وحتى قد أصبح القضاة موظفين عليهم يرون استقلالهم براء الحكومة مؤكداً ، ومصموماً على الأقل بطريقاً ، معصل حصاتهم ضد العزل . فالدولة لا تؤدي ذاتها بصفا كل المهام المتعلقة بسيدتها . فضلاً عن ذلك ، وبخاصة في أواخر هذه ، فإن بعض المهام التي نفع على عائق الدولة يمكن أن يمارسها الأفراد بالمستوى نفسه . لا بل أحياناً أفضل منها بكثير . ليس ثمة أية ضرورة لأن يكون تعليم الثالث حكراً على الدولة أو أن تستفيد نشاطات التعليم والبحث من معونة الدولة المالية إلا إذا كان المدرسون قد تم استحداثهم من قبل الدولة وكانت برامج المعلمين محددة من قبلها . فثمة في بلدان كثيرة مدارس وجامعات خاصة تتم كذلك تعديتها حزبياً باستعدادات من الموازنة العامة . لا ينبغي أن نستنتج من ذلك بأن الدولة في هذه البلدان لا تنتم بأعداد النسب . إذ حتى في هذا المجال ، يمكن للدولة أن تمتع عن إدارة الشؤون التربوية مباشرة ، على أن تتخذ بطريقة قانونية أو تنظيمية بواسطة التحريض والردع أو الحظر ، بعض الأهداف والأجرامات التي ترى فيها مصحح

إن الفصل بين السلطات التي لا يمكن إلا أن تكون بين يدي الدولة - وبين يديها وحدها - والسلطات التي ليست من شأنها إطلاقاً ، هو من أصعب الأمور ، كما لا يزال ملاحظ ذلك في المناقشات الدائرة حول القطاع المؤسسي في الصناعة . مساء مقدمة الدستور الفرنسي لعام ١٩٥٨ . تكون الاحتكارات والمزايا العامة ، « قلة » للتعليم . لكن التعارض بين الخاصة والاحتكار ليس أكثر وضوحاً من مفهوم المرفق العام . صحيح أن ثمة أسوأ غير كاملة . مع سعة احتكارية ومناصفة احتكارية . فهل يقتضي صحيح هذه النواحي ، وضع هذه السلطات تحت إشراف الدولة ؟ هل يقتضي « تأميمها » ؟ أم تسليم إدارتها للدولة « étatiser » ؟ أم الإشراف عليها عبر شريع « مصدر للاتحادات الاحتكارية » تحت رقابة المحاكم ؟ وأي معنى بالتحديد ينبغي إعطاؤه لهذه التعبيرات ؟

إن الدولة التي يعتقد سهولة كبيرة معصورة في المؤسسات القسرية (نكبات وسجون

ومحاكم) تغفل من ملاحظتنا . فالسجان ينكر في زي رجل البر . والأموال التي تأخذها من جيوب الأفراد على شكل ضرائب ورسوم تشكل مبلغاً كبيراً ومزجها بالنسبة للمكلفين . لكن هذه المبالغ المنتظمة ليست في الغالب سوى المقابل لتفديلات الدولة . لها تأخذها من بيد تعيده إليها بالآخرى . على الأقل ما أحدثته مني نعيده كلها أو جزئياً إلى الآخرين . من جهة ، ترى الدولة تقنطع ونحسم ، فهي هذه الصفة معالية ، وبخاصة أنها قلوة على إكراهنا على الدفع إذا ما تبرنا من ذلك . ولكنها ، من جهة أخرى ، تزيد مولدنا ، إما مباشرة عبر الضريبات وعمليات إعادة التوزيع ، وإما بوضعها تحت تصرفنا لعدد من المنافع العامة مثل الأمن والحرية والحماية إزاء الأجانب والأعداء .

إن الخدمات الاجتماعية (مثل الصحة والتربية وتعميم الخدمات) التي تولها الدولة بنسبة متزايدة ، دون أن تكون جميعها مدارة دائماً من قبل الدولة ، فسرت غالباً على أنها عمدة حسانية أو حيلة تشترى بواسطتها الطبقة المسيطرة ، خضوع المهيمن عليهم وذلك بفضل بعض التنازلات التي تكون رمزية أكثر مما حقيقية . وتكون الخدمات الاجتماعية جرعة العمل التي تغلف حبة الفصح ، المرة . لقد ظن البعض أنهم لطفوا هذه الصورة بمعالجة جميع البيروقراطيات إعانة التوزيع ، حتى أكثرها راديكالية ، وكأنها حيلة إضافية تعتمد بواسطتها الشريحة المهيممة من الطبقة المسيطرة إلى إعادة إنتاج « بنية السيطرة » كلها وإلى ما لا نهاية ، مستغلة حسن نية « الشريحة المهيممة عليها من الطبقة المسيطرة » وبخاصة توفيقها إلى حركية اجتماعية متصاعدة . سياسات العمالة المستوحاة من الذهب الكيزي ويرامع العمل التربوي التعليمية والمدرسية ليست سوى حدة نطة تستمر الدولة الحديثة بواسطتها ، وراء قناع جديد ، في تادية وظيفتها الفعلية . هذه التفسيرات ليست مقبولة . أولاً ، يمكننا التساؤل عما إذا كانت دولة الرفاه (Welfare State) تقوم بقدر من الصالح بشؤون الرأسمالية . فالتقاش من دال متروحاً بين دعاة تدخل الدولة ومستقديهم الليبراليين والليبراليين الجدد . ثانياً ، إن الظروف التاريخية التي أدخلت فيها دولة الرفاه إلى مجتمعاتنا الغربية ، لا تبرر إطلاقاً ليكافلية النسوية بقدر كبير من السجاء إلى الرأسماليين . لقد اشكى كيز من ضلالهم ومن عجزهم عن الإحراز بأن مصالحهم الحقيقية ينبغي أن تحثهم على القبول بنوع من إعادة توزيع المدخول ، التي هي أكثر صرراً ، بأصحاب الإبرادات « منب بالمصاروين » وه الماولين . أما فيما يتعلق بعرضية « إعادة الإنتاج » المنبة عمداً من قبل أجهزة الدولة فإننا نتطوي على يقينين أساسيين . إنها تتجاهل ، في بادئ الأمر ، ودافع أكيدة مثل التفسيرات الحاصلة في بنية القوى العاملة وفي الأصول الاجتماعية لطلاب النظام المدرسي والحاممي . وقد بين حوقنيل «Jouvenel» مقتناً بذلك اثر نوكنيل (Toqueville) ، أن نمو سلطة الدولة حصل على حساب النخب التقليدية ولصالح الفئات الأكثر نشاطاً وطموحاً إن لم يكن الأكثر حرماناً . فتحالف الملك والبرجوازية المدنية ضد النبلاء ، أمر مسلم به في النتاج التاريخي الفرنسي . إن لوصح الحالي الناسء عن تكرار التدخلات الحكومية يمكن أن ينسم حصائص ثلاث : ازدياد عدد موظفي الدولة ومأموريها ، وتشكل أعداد كبيرة من الرتب المرتبطين بالمرافق العامة الكبرى ، ونظامي الحصة التي تقتطعها الدولة من الانتاج والدخل القومي . ومن الصعب

اعتبار هذه النتائج الثلاث مساهمة بالضرورة في تدعيم « الهيمنة » الرأسمالية . ومن المؤكد أن إصلاح مسألة « ما حدود الدولة » ليس أسهل إطلاقاً من تحديد أهرتها .

إن ما يريد أيضاً من حيرتها هو أننا نلوح تحت تسمية الدولة المحكومين والحكام معاً ، أي بحمل الأشخاص المعينين بالشايط السياسي . سواء بصفتهم « بورجوازيين » أو « مواطنين » . فكل محكوم هو في آن معاً مواطن وبورجوازي . يعني بالبورجوازيين الأفراد بقدر ما ينتمون خصوصاً بأعمالهم وأرباحهم وإيراداتهم كما بأجورهم وكذلك بكل شأن في الحياة العامة يؤثر على رفاهيتهم ورفاهية عائلاتهم . ويعني بالمواطنين الأشخاص أنفسهم ولكن بقدر ما هم ينتمون بما يصيهم من حيث كونهم جسداً سياسياً . يقتضي أن نضيف أنه إذا كان البورجوازيون أشخاصاً خاضعين لأوامر صادرة من فوق ، باعتبارهم مواطنين ، فإننا نشترك في ممارسة السلطة بما أننا نحن الذين نضع عبر استثناءاتنا القوابس التي منحصص لها . من جهة أخرى ، يملك الحكام ولاية على المحكومين . فهم جدا الخصوص أمرون ، ولكن ولايتهم ليست تعسفية . ويعتبر حتى المنظرون للمذهب الاستبدادي ، أن الملك عليه أن يؤدي الحساب أمام الله وأمام شعب والتاريخ . يقدم هوبس (Hobbes) تفسيراً دقيقاً جداً لمصالح «الشخص العام » التي لا تتلجج في شخص الملك مع مصالح الفرد العادي الذي تولى العرش .

يمكن تعريف الدولة بالترابط الذي تقيمه بين الحكام والمحكومين ، ويمكن أن يتناول عملها جميع أبعاد الحياة الاجتماعية . سواء تعلق الأمر بالمجتمع للفني أم « بجمهورية الأفكار » وحتى لو لم تكن الدولة مدمجة مع السلطة الروحية ، فإنها تشترك في ممارسة هذه السلطة ، كما نرى ذلك من خلال علاقاتها الخاصة غالباً مع الكنائس وعبر المسؤوليات التي تتحملها في مادة التربية ، وغير تدخلاتها ، وربما عبر الرقابة التي تمارسها في ميدان « الأخلاق الحميدة » . إن عمل الدولة يعم المجتمع بجمسته وفقاً لتقليد ذات إذ يقتصر « بالحكام » ألا يفعلوا إلا بما فيه خير « المحكومين » ، وليس بناء لمصلحتهم الخاصة . ولكن ثمة صعوبة جديدة تنصب أمامنا عندما يكون الأفراد أنفسهم حكماً وحكومين في آن واحد ، كما هي الحال في الأنظمة الحديثة . فضلاً عن ذلك ، لثمة صعوبة في التعرف على ثلاث متباينة جداً بين الحكام : رجال السياسة وكبار الموظفين وقادة الأحزاب . بالتأكيد أحزاب الأكثرية ولكن كذلك أحزاب المعارضة ، ومحاكمة عندما يكون الخط الفاصل بين الحكومة والمعارضة غامضاً بعض الشيء . وقادة المجموعات الصاعدة والقياديون وإلى حد ما الوجهاء يختلف أنواعهم . كما أن « المحكومين » لا يشكلون كتلة عديمة الشكل وغير متميزة . فهم ينتمون بحياة الدولة ويساهمون فيها بأشكال متعاقبة جداً . إن التمييز الشهير بين « المواطنين القاطنين » و « المواطنين السطحيين » ليس له معنى في نظام الاقتراع الفردي وحسب ، وإنما هو يوضح كذلك الفوارق في السلوك والدوافع والمقاصد بين المواطنين الذين يكتبون بالاقتراع وأولئك الذين لا يقرعون ، أي بين الناضجين والناضجين

مع ذلك ، أياً يكن النموذج الذي يشوب التمييز بين « الحكام » و « المحكومين » ، فإن (أي التمييز) يبقى على الأرجح ، الأكثر ملاءمة لتشكوين نظرة إيجابية عن المسائل الخاصة

بالدولة فقد أخذ بطريقة صحيحة في التقليد التعااقدي . وبالفعل ، إن الطموح الصريح الذي كان يمتلكه المنظرين التعااقدين ، هو أن يحددوا بما أمكن من الدقة حقوق المواطنين وواجباتهم إزاء الدولة وأن يضعوا هذه الأخيرة حدوداً معينة لتدخلها المشروع . وبما لا شك فيه أن هوبس ولوك (Locke) وروسو لديهم تصورات شديدة التباين حول طبيعة العقد الاجتماعي . فالأول يجعل من الدولة ثمرة تحس كل واحد من أي حقوقه أي السجل عن السلطة التي وهبها إياها الطبيعة . بب يرى التلب في الحكومة امتداداً وتعبراً للعلاقات السلمية بين الناس في حالة انقطاع

لكن هؤلاء المنظرين يتفقون رغم كل شيء على عدد من النقاط الأساسية . أولاً ، تمتلك الدولة القدرة على إكراه الأفراد عند الاقتضاء على تنفيذ بقواعد السلوك التي تنسبها ولكنها لا تجارس هذه السلطة بطريقة تصفية وفقاً لأهواء الحكام ومصالحهم ، ولا بصورة مطلقة دون مراعاة لحقوق المحكومين ومصالحهم . حتى ولو كانت الدولة قد منحت صفة السيادة من قبل روسو مثلاً ، فإن الدولة الحديثة هي دستورية ، أي أن عملها خاضع لأنظمة عمل صريحة ، وأي أن الحكام بشكل أكثر حذرية أيضاً ، ليسوا ، كما يقول روسو ، سوى وكلاء الملك . يمكننا إذن ، أن نضفي على الدولة الطبيعة ، بالقدرة التي تنهاها في التقليد التعااقدي ، ثلاث سمات . إنها تلك سلطة الإكراه النهائية فوق إقليم معين وعن سكان معينين . هذه السلطة النهائية التي يمكن نسبتها سيادة تجارس تجاه الأفراد واجتماعات الذين تشملهم صلاحيتها القضائية ، ولكنها تجارس كذلك تجاه الدول الأخرى ومع ذلك لا يمكن اعتبار السيادة مطلقة إلا في معنى حصري . فلا يمكن المبالغة بينها وبين نصف الحكام . عندما كان يقول الملك : « تلك هي رعاياي » لا يعني ذلك أنه يصرف وفق أهوائه . فهذه العبارة تعني أن لا سلطة فوق سلطته وأنه ليس مسؤولاً تجاه أحد في بعض المجالات . فالسيادة ليست بالمعنى الحصري للكلمة ، سلطة مطلقة ، إنها سلطة استثنائية . وأخيراً فإن سلطة الدولة لا يجب إطلاقاً سلطة الأفراد . فهي لا تلغيها وإنما تحد من عداها . إن التمييز بين العام والخاص خاضع للتبدل ، ولكن ثمة دائماً نطاقاً محفوظاً ، نطاقاً داخلياً ، لا يمكن لأي مواطن أن يتدخل عنه . إن إمكانية إصدار حكم يقضي من قبل المواطنين لا يشكل ضماناً فعالاً ضد الاستبداد والاعتداء . ولكنها ترغم الحكام على أن يتفعلوا ، لو على الأقل أن يسمروا لأن يكونوا كذلك وذلك بوضع سلطتهم على محك الشرعية

ما إذا تمحص الصيغ التي تعرف العلاقات بين الحكم والمحكومين بشيء من العناية حتى تبدو لنا مشوبة بغموض مطبق . فالحكام لدى روسو هم مندوبون وليس ممثلون ، في حين أن التمثيل في التقليد الليبرالي يتسع بشكل يترك فيه للحكام مجالاً لا يستهان به للمبادرة ، تحت رقابة المحكومين . مع ذلك ، نبغى ثمة نقطة مشتركة بين روسو ومونتسكيو وهوبس وكذلك لوك ، وهي أن الدولة ينبغي ألا تشكل حقيقة قائمة في ذاتها ، لا يمكن البحث عن مصادر عملها وطرقه وحدوده إلا داخل الخصائص المميزة نفسها للتفاعل بين الأفراد الذين يكونونها . ويشدد هوبس بنوع خاص على طابع الدولة المصطنع ، الأمر الذي يستبعد إمكانية جعلها كياناً ذاتي البقاء . ذلك ما نعبر عنه بصورة التبن بالذات ، ذلك المسح الذي خطفه الأفراد أنفسهم والذي تخير قدرته المخالفة تعرضاً من هجرهم . أما روسو فيشدد على « التثوية » الذي يفترضه تعلق الأفراد

بالجمهورية ، الأمر الذي يعني في آن واحد أن وجود الدولة ينشئ للأفراد موجبات معينة ، ولكنه يعني كذلك أن موجبات المواطنين تجاه الدولة ليست في النهاية شيئاً آخر غير موجباتهم تجاه أنفسهم فالإذعان للقانون ، أي للإرادة العامة ، يكون التعبير الأسمى عن الحرية الفردية لهذه الصيغة ميزة السمي للتصير وإن بشكل غامض جداً ، عن نوع من وحدة الجوهر (Consensus) بين الجمهورية والمواطنين ، أو إذا شئت عن مثولية المواطنين في الجمهورية . إلا أن هذه العلاقة ، على غرار كل العلاقات المثولية ، في غاية الغموض . فأننا نست الجمهورية الفرنسية ، مثلاً لم يكن لويس الرابع عشر هو الدولة . ومع ذلك فإنني باعتباري مواطناً فرنسياً ، متماثل جزئياً فيما يتعلق بمصالحني وإرائي ومصيري الشخصي مع هذه الجمهورية . وما يقتضي إدراكه جيداً أن هذه الصيغة على الرغم من غموضها ، ما تزال الأكثر ملاءمة لفهم ظاهرة الطاعة المدنية في مجتمعات مثل مجتمعاتنا حيث المفهوم الحديث للدولة هو في المعنى العميق للمعيار مفهوم علماني ونسبي . علماني ، بما أن الدولة ليس لها إل حد ما غايات متسامية ، أو على الأقل ليست هذه الغايات ، إذا وجدت ، سوى توفيقات عتيقة من غايات الأفراد ، ولذلك فهي مسربة دوماً لهذه الأخيرة .

ومن ناحية الحكام ، إن الصورة التي نوجز على أفضل وجه هذا المفهوم للدولة هي صورة الحكم arbitre بالمعنى الكامل لهذه العبارة . ينبغي أن نفهم بالحكم ثلاثة أشياء . أولاً ، يقصد به الشخص المؤهل لقول الحق . وفي هذا الصدد يتميز الحكم عن الوسيط . وحالاً لهذا الأخير فإنه لا يستطيع ليقدّم مساحبه الحميدة ، أن يطلب المتنازعين منه مساعدتهم على إعداد تسوية مقبولة منهم . ثانياً ، يملك الحكم بوسائل المباشرة وغير المباشرة لجعل قراره نافذاً : فهو لا يخضع لموافقة وحسن نية الفرقاء الذين يمكنهم الامتناع دوماً عن تنفيذ التسوية المقترحة من قبل الوسيط . وأخيراً ، يتحرك الحكم انطلاقاً من مبدأ المبادلة . فهو لا يسعى وراء ترتيبات حيث « يكون لكل واحد بعض رغبته » ، وإنما يقرر وفقاً لمبدأ « لكل واحد ما يستحق » من البديهي ، أن الدولة الحديثة ليست حكماً بالمعنى القديم للكلمة ، كما يدل التنوير غير العادل غالباً للأموال العسامة وعصمة التشريعات (المدينة لصالح ذوي الامتيازات) . فضلاً عن ذلك ، إن استعارة الحكم لا تنضج أبداً مع ما يعلمنا إليه التاريخ من أصول الدولة الحديثة . فالقول إنه كان من مصلحة ملك فرنسا أن يعتبر نفسه قاضياً أمراً واضح جداً ، وأن يتمكن ملوك فرنسا من فرض أنفسهم من خلال الحفاظ على التوازن بين النبلاء والبرجوازيين لا يسمع لنا بتناسي الدونية القضائية التي أبقى فيها القسم الأكبر من المتقاضين . مع ذلك ، فإن الدولة الحديثة ، حتى عندما تكون ملكية يقال أنها « مطلقة » ، تقدم نفسها على أنها قاضٍ وحكم ، لكي تنفي على نفسها صلاحيات الشريعة التي يمكننا الشك بأن لها ملء الحق بها . زنا نحد هذا المفهوم المنتصف للدولة ، إذا جاز لنا القول ، لدى رجال القانون الوضعيين . فإن ما يبرر سلطة الدولة ، صديون دوعي مثلاً (Duguit) هي القدرة على إعادة التوزيع لقسم من الموارد الجماعية بطريقة متصفة من خلال الخدمات العامة .

تدو قاعدة المبادلة على أنها المبدأ القادر على ترشيد وتعميم العلاقات الاجتماعية التي تمارس

الدولة يهب ولايتها التحكيمية . إن « مساوية حالة العطلة » التي « ينبغي أن تعالجها الحكومة المدنية » حسب لوك ، تكمن في كون كل فرد يميل إلى التحمس بشكل معرط لمصلحته الخاصة . ومن أجل تخفيف المصادفات التي تنجم حتماً من حب الذات للمعز ، يكون من المناسبت وربما حق من الضروري ، تدخل شخص « ثالث متجرد وريه » قادر على أن يعيد لكل شخص حقه وأن يؤمن للأفراد المسلوبين استعادة أموالهم التي انتزعت منهم بواسطة العنف أو الاحتيال . لكن التشابه بين الحكم والحكام محصور في نطاق ضيق . فولاية الحكم في القانون الخاص لا تمارس إلا في مجالات معينة وعالماً ما تكون لفترة زمنية محددة فقط . فضلاً عن ذلك ليس ثمة ما يخص لنا أن الشخص المعين حكماً سيتصرف دائماً « كطرف ثالث متجرد وريه » . وهذا الخطر يكون أكبر خاصة وأن القضايا التي تمارس عليها ولاية الحكم تؤثر بصورة أكثر مباشرة على مصالح المتنازعين فالتجاورات التي يمكن أن ترتكبها الحكومة ، فيما إذا حملها عتاة حكم ، لم تعد تتعلق بسلطانها الخزانة وبشكل أنسل بقمع الانحرافات بالنسبة للضوابط الاجتماعية وحسب ، وإنما تتعلق كذلك بسلطانها في إعادة توزيع الثروات لصالح عدد معين من أعضاء المجتمع وعلى حساب أعضاء آخرين . كيف السبيل إلى تخفيف خطر إعادة التوزيع التفضيلية إذا كنا ، ونحن نفهم فوق المصالح الخاصة ولاية تحكيمية كاذبة للحكام ، بعيد هم تحت ستار العدالة ، سلطة الأخذ من البعض لإعطاء البعض الآخر ؟ هذا الخطر لا يقع إلا تحت مراقبة ناقصة جداً في الدولة الحديثة . فمثال درسو الشهير يبين أن للصيادين مصلحة في القبول بنظام عام إذا كانوا يحصلون عدم العودة صفر الهدى إلى يديهم . ولكن ثمة شرط لذلك : وهو أن يحصل كل واحد منهم على نصيبه عند توزيع السمكة . مما لا ريب فيه أن ثمة عمليات تصحيح وإعادة توزيع وعقوبات تفجر الأحكام المبنية للحكم وأثانيه وسوء بته بدلاً من التجرد الذي يحق لنا توقعه من « طرف ثالث متجرد وريه » .

إن الطريقة الوحيدة للتحصن ضد خطر إفساد الوظيفة التحكيمية تكون في العمل على جعل الخدمات التي تؤديها الدولة غير قابلة أداً لأن نعرض على الأفراد بطريقة قسرية ، وإنما أن يكون بمقدور هؤلاء دائماً أن يرفضوها ، لو إذا كانوا يرغبون في الانتعاج بها ، أن يكون لهم خيار الحصول عليها لدى هيئات أخرى غير الدولة . هذا هو معنى الفكرة التي قدمها روبير نوزيك (Nozick) عن دولة « الحد الأدنى الأقصى » (Etat hyperminimal) ، التي لا ينبغي الخلط بينها وبين « الدولة الحارس » (Etat veilleur de nuit) في الواقع ، إذ ما تأخذ هذه الاستعارة الأخيرة في الاعتبار هو المدى الذي تمارس فيه الدولة صلاحياتها ، أكثر بكثير من الطريقة التي تؤدي بها هذه الخدمات للأفراد وكيفية تمويلها من قبلهم . المهم بالنسبة لنوزيك هو المحافظة على السمة التناقضية وعبر القسرية للعلاقة القائمة بين الدولة والمواطنين . إن الرجوع إلى بعض المعطيات الأنثروبولوجية (كلاستر Clastres) يسمح باستيعاب فكرة دولة الحد الأدنى الأقصى التي تقدم ، غلب الطلب إذا جاز القول ، « الأموال العامة » التي تحصلها الدولة الحديثة عبر سلطتها الأمرة والمفترضة . سواء أكانت اشتراكية أم ليبرالية .

إن النهج الذي يلتزم به نوزيك والموسويون الليبراليون - والذي يصفه نوزيك نفسه بأنه طوباوي - هو نزع الدولة التي نفس بأن تضع هي نفسها وبشكل مظم ، خدماتها الخاصة في وضع

تنافسي مع تلك التي يمكن أن تقدمها للمخاصمة جمعيات طوعية يقيمها الأفراد . فهل يمكن للدولة أن تتخل عن كل امتياز في تقديم كل خدماتها ؟ هذا ما تؤكد « الطوباوية » العنصرية - الليبرالية ذلك صحيح دون ريب بالنسبة لبعض الخدمات العامة التي يكون ممكناً « إلغاء تأميمها » أو بالأحرى « رفع يد الدولة عنها » قد تكون ثمة عوائد كثيرة في منح الدولة احتكار الخدمات الصحية والنقل أو التربية . ولكن لا يستطيع أحد القول إن هذا الحل هو الوحيد الممكن وإن الدولة تظل أن تكون دولة إذا هي تخلت عن إدارة تلك الخدمات هل يكون الأمر كذلك فيما لو قبلت الدولة بأن تدخل شرطتها وجيشها في منافسة مع شرطة وجيوش مجدها وتدفع لها وتستخدمها جمعيات خاصة ؟

إن الجواب بالإيجاب على هذا السؤال يصطدم بشكك الذين ، مع ماكس فيبر (M. Weber) يعتبرون الدولة الهيئة التي تملك ، فوق إقليم معين ، حق احتكار ، مما يتعلق باستخدام القوة الشرعية . صحيح أن صيغة فيبر (Weber) ليست مقبولة تماماً ، فماذا يعني أن تعني لنا « القوة الشرعية » ؟ إذا كنا نزيد القول إن عدداً من الهيئات الكاثية في إقليم معين قادرة على أن نرغم ، ومالوفة عند الإقصاء ، أفراداً برفض دفع الضرائب أو تأدية خدمتهم في الجيش أو أن ينفذوا عقوبات بالسجن مفروضة من القضاء ، يمكننا الاتفاق على تسمية هذه الهيئات بالدولة ، ويمكننا أن نلاحظ كذلك أنها ما دامت لم تُضَلَّ فعلياً عبر مقاومة منظمة ، فهي تستعد تلقائياً من احتكار استخدام القوة يمكن حتى أن يضيف بأن استخدام القوة هذا يعتبر بشكل عام « مشروعاً » ، إلا بالنسبة إلى أقلية من العنصريين - الليبراليين إلا أن مشاطات كثيرة تتعلق بالدولة ، لا تتطلب استعمال القوة ولا حتى التهديد باستعمالها وهي لا تستلزمها إلا بشكل غير مباشر وثانوي جداً ، أو أنها لا تستلزمها بالأحرى إلا بمقدار ما تكون عاياتها وإجراءاتها مثاراً للرباع ومعرضاً عليها فعلياً . وهكذا حين نتناول صيغة فيبر بدقة كاملة نجد أنها ليست إنذ سوى قياس دال (افتراض ما يطلب إثباته صحيحاً) «الدولة ، تستند إلى القوة بمقدار ما تكون ماهيتها غير رضائية وغير تعاقدية . وإننا نكتشف ضعف صيغة فيبر إذا استبدلنا عبارة « استخدام القوة الشرعية » بعبارة « استخدام السلطة » - التي تبدو للوهلة الأولى مسئولة للأول . فإذ أنه من الواضح جداً أنه لا يمكن تعريف الدولة على نحو ملائم بأب احتكار للسلطة وبالفعل ، من الجلي أنه توجد في كل مجتمع سلطات أخرى - شرعية ، إن لم تكن فعالة - غير سلطة الدولة

إلا أنه من المنعرج تماماً التمسك بتعاقدية مفرطة على طريقة بوريك . وبالفعل ، صعدا ، عن تحويل الدولة إلى جمعية طوعية مثل غيرها ، التي فصل بوضوح جميع خدماتها في حالة تنافس مع خدمات الجمعيات الطوعية لأخرى يواجه صعوبة أساسية من السهل تحليلها على ضوء مقارنة أولسون (Olson) : كيف يمكن للمنافع العامة (وبخاصة الأمن إزاء العنف الداخلي والخارجي) أن تقدم فعالية وانظام من قبل مؤسسات لا يمكنها تحريك أية قوة إكراهية ضد المواطنين الذين يتمتعون عن تسديد بدل خدمات سيكوبون هم المستفيدين منها ؟ إن الأشخاص الذين يعانون فعلياً من اعتداءات السارقين ، عديمهم محدود . فهل يفضل الذين يمتنعون بعد للسرقة أو الذين يقدرون بحث أو يغير حق ، أن احتمالات تعرضهم للسرقة ضئيلة ، هل يبقون بأن يسددوا طوعاً

قيمة بوليصة التأمين المطلوبة لفसान انهم ؟

ليس نمة غير وسيلة واحدة للخروج من الحلقة المفرغة بين التعاقدية والاستبدادية ، وهي معالجة طاهرة الدولة باعتبارها نتيجة لعملية انتخاب . إن بنية عملية التفاعل نفسها هي التي تفسر ظواهر مثل التفويض والتمثيل وتنازل الأفراد لصالح سلطات مكلفة بجعل بعض معايير السنين والتعاون ذات فعالية . وهي لا تعطي أدنى وضع مجرد . لذلك فإن لسعي الى حصر عملية انتخاب الدولة في بُعد واحد - الإكراه أو العقد - يؤدي الى صعوبات أكثر خطورة تكون الدولة الحديثة تركز كمطلب تعاقدي على أساس من العنف والإكراه أما الصعوبة الثانية ، فتكمن في كون مثل هذه العمليات ، لا يتركها الأفراد بشكل مباشر وكامل ، حتى وإن كانت نعم من التفاعل فيما بينهم . ولا يمكن تمييز مكان هذه العمليات وتأثيرها بدقة ، بسبب طابعها المركب واللازمي جزئياً . مع ذلك ، فإن النهج الذي نقترحه فائده مردودة . أولاً ، إنه يسمح لنا بتحديد بعض بني التفاعل الأساسية التي يمكن وصفها على أنها حكومات أو أمثال قبل معاملتها بطريقة تحليلية وبمجردة . والميزة الثانية لهذه الطريقة هي أنها تخلصنا من سؤال عديم الجدوى يتعلق بتاريخ ظهور الدولة . هل هي نشأت في اليونان ؟ في القرن الرابع عشر ؟ في فترة الثورة الفرنسية ؟ وفي مثل هذه التفرقة من المصنوع والتجريد ، ليس للسؤال معنى كبيراً ، ومعه يقال عن السذاجة التجريبية في هذا الشأن ، فإن روسو هو الحق هنا ، عندما ينهيا الى أنه لكي نفهم ما يسمى بـ "نموذج دوجونفيل (B. de Jouvenelle) فيما بعد ، من الطاعة المدنية ، يفرضي " أن ندأ باستبعاد جميع الوثائق و شرط أن نعيد دمجها بطريقة انتقائية ومراقبة كلما أعدت التصاميم النظرية القادرة على توصيلها .

إن الصعوبة القصوى في فهم طبيعة الدولة تنضج إذ ما ننسها الى أن شكل الدولة هو ، على الأقل حتى الآن ، التعبير الأكثر كمالاً عن الجهد المبذول لتنظيم العلاقات بين الناس بطريقة عقلانية (أو محقولة) . ذلك على الأقل ما يعلما إياه الكلاسيكيون من أرسطو الى هوبز . لكن هذا الجهد يعني بشكل أساسي " غير مرضي " . وإن عدم رضانا إزاء تنظيم الدولة يعود الى عدة أسباب . أولاً ، يثير الخلط بين العقد والإكراه (إرغام الناس على أن يكونوا أحراراً ، كما يقول روسو) مشكلة ترونيها وطوائف التمسق بيها في آن معاً . وبترك هذه الصعوبة عندما تفكر في التفاوض القائم بين الدولة والأمة أو الدولة والمجتمع المدني . فبالأما يتم الإحساس بالدولة أو هي تشترك بتنظيم منسجم يتجاهل المجتمع المدني وتوقع هيئاته أنوميطة ويعرض نفسه باعتباره (إرادة مدبرة وحكيمة لمواجهة حاجات الجماهير وتطلعاتها) ثانياً ، تبقى العلاقة بين الإقليم والأمة والدولة موضع خلاف . فبمقدار ما تشكل الدولة باعتبارها جهداً لترشيد العلاقات الاجتماعية ، فهي تنزع الى العائلية . وأياً تكن الخيبات والجوانب التي تشتملها المحاولات المختلفة لبناء الدولة العالمية ، فإن فكرة السيادة الوحيدة المنظمة لتوزيع ثروات الكرة الأرضية وفقاً لمبادئ الانسانية انطلاقاً من نظرة إيجابية لها ، لا يمكن رفضها دون قيد أو شرط مثل خطاب هانف صادر عن امبريالية معينة . وكما لاحظ مونتسكيو ، فإن نمة معتمداً إيجابياً لا يمكن تجنبه في معتمعات الأمم ولا في معتمعات الدول . ذلك أن هذه الدول ، لها تكن قوة تزوعها الى تجاوز خصوصية المصالح

والأراء الفردية عبر وضع القانون والدستور ، تبقى كل منها جزءاً مخصصتها ، طلالاً أنها لا تمنع بالسيادة ، أي فاعرة على فرض الطاعة ، سوى فوق مكان معين ولفترة زمنية معينة ، ربما أنها تعرف نشأة وأوجاً وروالاً . إن القول إذن بأن الدولة تحقق طبيعة الإنسان العاقلة لا يقل صحوة عن رفض اعتباره محاولة لترشيد العلاقات الاجتماعية وذلك بجعلها عالمية .

- BIBLIOGRAPHIE. BACHEL, B., et BERGDAHL, F., *Sociologie de l'Etat*, Paris, Grasset, 1979. CAMERON, E., *The myth of the state*, New Haven, Yale Univ. Press, 1946, 1966. — CASTELL, P., *Le socialisme contre l'Etat*, Paris, Minuit, 1974. — DIXON, A., *An economic theory of democracy*, New York, Harper, 1957. — DUGUIT, *Traité de droit constitutionnel*, Paris, Fortinoy, 1911, 2 vol.; 1919-1927, 5 vol. — EISENSTADT, S. N., *The political systems of empires*, Glencoe, The Free Press, 1963, 1967. — HADRIEU, M., *Précis de droit administratif et de droit public*, Paris, 1. Larose & Forcel, 1892 ; 12^e édit. Paris, Sirey, 1935. — HOBBS, T., *Leviathan, or the matter, form and power of a commonwealth ecclesiastical and civil*, Londres, 1651 ; Harmondsworth, Penguin, 1968. Trad. : *Leviathan ; ou la matière, la forme et la puissance d'un état ecclésiastique et civil*, Paris, Sirey, 1971. — HOUTART, R., *The American political tradition and the man who made it*, New York, A. Knopf, 1948. — JOURNAUX, B. de, *De pouvoir : histoire naturelle de sa croissance*, Genève, Bourquin, 1947. *De la souveraineté : à la recherche de son politique*, Paris, M. T. Glén, 1955. *The pure theory of politics*, Cambridge, Univ. Press, 1963. Trad. *De la politique pure*, Paris, Calmann-Lévy, 1963. — KEYNES, J. M., *Essays in persuasion*, Londres, Macmillan & Co., 1931. Trad. : *Essais de persuasion*, Paris, Gallimard, 1931. *How to pay for the war ; a radical plan for the chancellor of the exchequer*, Londres, Macmillan & Co., 1940. — LASSI, H. J., *The state in theory and practice*, Londres, Allen & Unwin, 1935, 1956. — LEJOLLY, A., *The politics of accommodation, pluralism and democracy in the Netherlands*, Berkeley, Univ. of California Press, 1968. — LOCKE, J., « Essay concerning the true original, extent and end of civil government », in *Two treatises of government*, Londres, 1690. Trad. *Essai sur le pouvoir civil*, Paris, Plé, 1955. — LOWE, T., *American government : incomplete conquest*, New York, Holt, Rinehart & Winston, 1977. — MONTAGNEAU, C. de, *De l'esprit des lois*. MOORE, B., Jr., *Social origins of dictatorship and democracy. Lord and peasant in the making of the modern world*, Boston, Beacon Press, 1966. Trad. *Les origines sociales de la dictature et de la démocratie*, Paris, Maspéro, 1969. — POULANTZAS, N., *Pouvoir politique et classes sociales*, Paris, Maspéro, 1968. — ROUSSEAU, J.-J., *De contrat social*. — SCHOEN, T., *States and social evolution*, Cambridge Univ. Press, 1979. — TUCKERVILLE, A. de, *De la démocratie en Angleterre*. — WEBB, E., *Hegel et l'Etat*, Paris, J. Vrin, 1970.

Democratie

الديمقراطية

تتسم كلمة الديمقراطية الى المصطلح الأيمولوجي ، ولكنها ذات معنى تحليلي كذلك ، يؤكد المكان الذي يحتله في مصطلح الفلاسفة وعلماء السياسة وعلماء الاجتماع .

إن السؤال الأول هو معرفة ما إذا كنا نأخذ الكلمة في نفس المعنى الذي تفصده عندما نقول إن أثينا القرن الخامس كانت ديمقراطية ، وعندما نتكلم اليوم على الديمقراطيات الغربية الكبرى . إلا أن الموثوق نقرر الى النظر . كيف الظلم الآتي بنير بالطابع المباشر للحكومة الشعبية . وكان مجلس المواطنين ، الذي لم يتجاوز عدده أبداً عشرين ألف شخص ، هو الذي

بغزو مباشرة وبأكثريّة الأصوات في الشؤون العامة . كانت المواطنة تقتصر على الرجال الأحرار دون الأرقاء والموالي . ومن الصحيح كذلك أن الفصاة ، كما يسمّن مثل مريكس (Pancius) الذي أحيّد انتحابه فاضيا أول لعلة مرات ، مارسوا في الواقع نفوذاً أكبر على إدارة الدولة ، الأمر الذي لا نسمح بالفراسة لفهولة الأولى ، طريقة تسييمهم طيسوا موظفين بسطاء ، كما يسمى روسو أحياءاً لاأقاعنا ، ولكن الكثرير منهم كانوا ديمافوجيين ، أي ملتزمين سيسيين (Entrepreneurs politiques) . على الرغم من هذه التخططات ، أتيا هي ديموقراطية مباشرة ، حيث المواطنون يكاملهم ، الذين لا يشكلون سوى أقلية من السكان ، يمارسون السيادة

لقد قرأنا بانجمان كونستا (Benjamin Constant) شكل جفري ، هذا الشكل من الديمقراطية مع الشكل الذي يلاحظ في المؤسسات السياسية لأوروبا الحديثة . فالديمقراطيات الغربية هي ثنائية ومعقدة . إنها أقل صلاحية لإقامة حكم بالإرادة العامة الاعترافية جداً ، من ترتيب أو تدبير أواليات المراقبة سراً ، التي تتم بواسطتها توجه الحكام ، بدقة إلى حد ما ، من قبل المحكومين . يفترون هذا النظام السياسي بحالة اجتماعية تتميز بتقسيم متعدد جداً للعمل ، ويوجود مجتمع معني ، يعطي فيه البورجوازيون ، تمييزاً شرعياً لشعوب مصالحهم وأرقامهم . إن ما كان يقصده بانجمان كونستا من هذا التمييز بين ديموقراطية مباشرة وديموقراطية تمثيلية ، هو أن يفصح الاستبدادية التي كشفها في مفهوم روسو عن الإرادة العامة ، مع ذكرها بأنها الرومانية والأسرطية ، وأن يبرز مصادمها مفهومها عملياً وعقلاياً للديموقراطية على الطريقة الانكليزية . يمكننا إضفاء سمة الليبرالية على المفهوم الذي يدافع عنه بانجمان كونستا الذي يستند إلى التصوحيين الانكليزي والأميركي ، في حين يصفي سمة الراديكالية على المفهوم الذي يسه إلى روسو

يتعلق هذا النزاع بمبادئ لتنظيم السياسي كما يسطرأق التسيق للمؤسسات . إن الديمقراطية ، إذا ما واجهناها من وجهة نظر تراتبية القيم التي نعرض تحليفها ، نجدها مدعوة إلى التحكم بين التعابير الثلاثة للشعار العرسي - حرية ، مساواة ، إخاء - ، إذا كنا نشير هذا التمييز الأخير إلى جماعة متضامة . تعطي الديمقراطية الليبرالية ، الأولوية للحرية ، التي تفهم على أنها استقلال وعدم تدخل السلطة في دائرة المصالح الخاصة - إلا بدافع من المنفعة العامة للتحرف بها شرعاً وبصورة متناقضة . إن المساواة التي تعني غياب الامتيازات تقسم بمقدار ما تظهر أنها شرط مساعد لتحقيق الاستقلال الشخصي والسيادة الشخصية ، أو أنها الحالة الاجتماعية للميزة لأصحاب الكفاءات ، التي تفترون بها بشكل طبيعي أما الأخوة ، وتعني وجود جماعة متضامة سياسياً ، تقسم بمقدار ما تنجم عن الاحترام والاعتبار اللذين يتمتع بهما الأفراد المتساوون والأحرار ، أكثر من اختلافهم ولغاثلهم القليلين يعتبران مشبهين ووهيين .

بناء تراتبية القيم المميزة للديموقراطية الراديكالية ، تكون الأولوية للمساواة . لقد غرض من شأن الحرية بسبب أصولها الأرستوقراطية . والإخاء ، بدلاً أن يفرض من التعاون والتعاقد ، اعتبر مرادفاً للمواطنة ، إنه وحدة جسم سياسي ، حيث يتم التسامح مع الفوارق ، فقط إذا لم تعرض

لحظر مائة النسخ الاجتماعي المتناسق . أو إذا كان لنا أن نستعمل أسلوب مونتسكيو ، يمكننا القول إن قوة الديمقراطية الليبرالية هي الاعتدال ، في حين أن قوة الديمقراطية الراديكالية هي الفضيلة التي تؤمن هزيمة الموجات الجماعية على كل أنواع المصالح الخاصة والفردية .

فيما يتعلق بالتنظيم المؤسسي ، تقوم الديمقراطية الليبرالية على توازن السلطات ، بواسطة الكوابح والتوازنات ، بينما تميل الديمقراطية الراديكالية إلى البساطة وتركيز الوسائل . يرمي الليبراليون بالمجالس التمثيلية ، بينما الديموقراطيون الراديكاليون يطالبون بمجلس واحد ، يستطيع أن يهمل في كل حين الحكومة التي ليست سوى لجنة تنفيذية . إن انحياز الديمقراطية الراديكالية يكمن في ما أسماه توكفيل (Tocqueville) مد رايته للولايات المتحدة في عهد الرئيس جاكسون (Jackson) وطفان الأكثرية . وإن انحياز الديمقراطية الليبرالية يكمن في تعدد الضمانات والميثاق ووسائل المراجعة ، وفي أن معاً مثل السلطة المركزية (يقتضي بالسلطة أن توقف السلطة) ولغالباً في التمثيل والحماية المفرطة للمصالح المكتسبة .

تتعلق المجتمعات الديمقراطية في آن معاً ، بالتقاليد الوطنية لفردية بشكل قوي إلى حد ما ، وينص التقاليد المشتركة ، حيث الإجماع الديني (اليهودي - المسيحي في حالة بلدان أوروبا وأمريكا الشمالية) له أهمية خاصة فضلاً عن ذلك ، إن كل تراث وطني هو بعد ذاته معقد ، ويجمع طريقة موفقة نوعاً ما التوجه الليبرالي والتوجه الراديكالي . هي التراث السياسي الفرنسي على سبيل المثال ، كانت الجمعية الجبيلية هي نموذج الديموقراطيين الراديكاليين ، بينما التسمية الأولوية والفواتير الدستورية لعام 1875 هي المرجع الفضل للديموقراطيين الليبراليين في الولايات المتحدة يتم التمييز بين تقليد مايسوي ، وتقليد حفرسوني استمر صرح إدارة الرئيس جاكسون والمعهد الجديد للرئيس روزفلت الثاني . لقد تنامي أيضاً تقليد هذه التقاليد وعدم تاسقها لكون التقاليد الراديكالية للديموقراطية تحطمت في القرن التاسع عشر ، قبل أن تصبح الاشتراكية ، نتيجة اهتمامها بتأمين رفاهة متساوية من قبل المركز على المبادرات اللامركزية نسبياً للمقاولين ، أحد النقاط المركزية للتصكير والخصامية السياسية . نمة إذن ديموقراطيون راديكاليون يميلون إلى تنظيم إقتصادي للمجتمع مطابق للمحطط الاشتراكي ، وديموقراطيون راديكاليون آخرون ينجشون في الاشتراكية ، التوسع الذي لا يطلق : لاستبداد الرصاية : الليبرالية

إذا بحثنا عما هو مشترك بين مختلف المؤسسات وتختلف الأيديولوجيات الديمقراطية ، عما يشكل ، على الرغم من تنوعها ، تقليداً مشتركاً وروحاً عامة ، نجد فيها تأكيداً فردياً وهدواً تجاه الحكم . لقد تم التعبير بوضوح تام عن التأكيد الفردي في شعار جيتسبيرغ (Gustysburg) القتال : « حكومة الشعب بواسطة الشعب ومن أجل الشعب » . وقد تدعم بالمفهوم الضمني لدى لوكولي (Locke) عن الشعب . ليس المقصود هنا لا الدولة ولا حتى الأمة ولا بالطبع هيئات متشكلة ، ولكن مجموع المواطنين محكوماً على كل واحد وفقاً لروحه وضميره ووفقاً لمعارفه الخاصة بما هو جيد للجمهورية . يتجزم عن ذلك ، أن احكام ينبغي ألا يكونوا سوى مؤتمين أو معوصين من هذا السيد الجماعي .

إن إيديولوجيا المراقبة هذه ، التي تتجلى في الحساب الذي يؤديه الحكام وبأن المحكومين هم الأسياء ، تنحصر في مؤسسات معتمة جداً . ليست كلها سياسية ، وهكذا فإن الموظف سواء عوصوا عن طريق الانتخاب أو التعيين وكانوا يخضعون لسلطة تراتبية ، يكونون مسؤولين عن التجاوزات وإساءة استعمال السلطة أمام القضاء - العادي أو الإداري . كما فيما يتعلق بمراقبة الحكام ، فإننا نحصل بواسطة الانتخاب الذي يمنحهم السلطة لمدة محدودة ، والذي يستطيع أن يسحبها منهم في نهاية التوقيع . يتحقق المردود الراديكالي عندما يصبح للحكام أن يفرض ملزم وعندما يكون بالإمكان عزلهم دون إندار بواسطة جمعية عامة .

إن رقابة المحكومين على الحكام ، تبدو افتراضية بالنسبة لعلماء الاجتماع الذين حللوا أواليات التمثيل إذ القانون الفرنسي الشهير للأقلية ، الذي شدد عليه كثيراً ميشيلز (Michels) وموسكا (Mosca) ، يشير إلى التنقل الصعب جداً للحزب السياسية ، وإلى فعالية الاستراتيجية التي يلتصق بمصلحتها المتحيزون بتفويضهم وينجحون فيها بشكل أكثر فعالية كلما كانت الخدمات التي يؤدونها لرائداتهم أكثر صعوبة في الاستبدال . « فالملثون » وه الآثم ، تشكل إذن حجاباً مع « السيد » من التعبير عن نفسه . وإنه لطلب دائم للديمقراطيين الراديكاليين أن يحطموا هذه الوساطات المنيعة وأن « يهدوا الكلمة للشعب »

إن مصادرة السلطة السياسية من قبل السياسيين المحترفين صدم عدداً مهماً من المؤلفين ، وبالنسبة لشمبتر (Schumpeter) ، الذي أوحى بأن الأنظمة الديمقراطية تنبصر أساساً بعلبة السياسيين . يشكل هؤلاء فئة من نحية المجتمعات الغربية ، متخصصة في وظائف الوساطة والمسيرة . وهذا الخصوص ، حتى ولو انتهى اعتبارهم اختصاصيين في الوساطة والإمراع ، فهم ليسو مهنيين مثل المحامين والأطباء الذين يستطيعون الاحتجاج بمصالح نقية مؤكدة ، حتى وإن كانت سلطتهم على رعايتهم مرموقة بمرورهم التي تدعها لهم على حدود عدة مجموعات مثل الموظفين الكبار والمفكرين والمتحفين . وبالنسبة للصحيين ولكن السياسيين يتميزون عن المجموعات الموجهة الأخرى بالطريقة التي يختارون بها وبطبيعة التناقص الذي يمارس فيها بينهم وبالفعل ، فإن السياسيين ربما كانوا بصورة عامة أكثر تلبية للمحذور من أية فئة مخيرة أخرى ، كونهم بحاجة لأن يتخفوا أو يعاد انتخابهم

ولكن الانتخابات التي تشكل الأواليات الحاسمة لترشيحهم ، تطرح سلسلة كاملة من القضايا المتعلقة . إنها تقوم على استشارة مجموعة من للتجيين - الجسم السياسي - بإعطاء صوت كل واحد ورأياً متساوياً أو غير متساو . تثير هذه العملية ثلاثة أنواع من المصاعب . يمكن أولاً التنازل عما إذا كان لدى التحيين حد أدنى من الأهلية أو عما إذا كان النقص في الإعلام أو التفكير لا يعرضهم بصورة حتمية للخطأ . يمكن التنازل كذلك عما إذا كان لديهم الحد الأدنى من الأخلاقية ، أو كما كان يقال في القرن الثامن عشر ، من الفضيلة التي تسمح لهم بالتعبير عن مصلحتهم الخاصة والخير العام . ولكن الانتخاب يطرح كذلك قضية أخرى مطروقة إنه يقوم

على تجميع خيارات فردية لتشكيل خيار جماعي يكون له خاصية الإلزام للجميع ولكل واحد على حدة . وطالما أن الناخبين مجمعون على تمثيل سياسة معينة أو مرشحاً معيناً ، يمكننا أن لا نطلق من المقاصد الخاصة بكل فرد يسمى وراء عقائده الخاصة ، خلف واجهة الإجماع . ولكن ما إن يظهر الانقسام بين أكثرية وأقلية ، يمكننا التساؤل بأي حق يتم صمغ إرادة العدد الأكبر مع الإرادة لعمامة . ونتفهم الصعوبة عندما لا تكون الأكثرية مطلقة وإنما نسبية ، الأمر الذي يحصل كثيراً عندما يكون عدد الخيارات الطروحة على الحسم الانتخابي يفوق الاثنين . ويمكننا بخامسة أن نسأل ، أي انسجام تملك هذه الإرادة ، وما إذا كانت السياسة المختارة - أو المرشح المنتصب - هي حقاً التعبير عن الأكثرية ، أو إذا لم تكن إلا نسوة جارية بين أكثرية آنية ، مؤلفة من تحالف بين أفراد تكون استراتيجياتهم واختياراتهم متفارقة جداً .

يمكننا أن نستخلص من هذا التحليل « للقرار الأكثرية » تفهيماً متشابهاً للديمقراطية أكانت إمبرالية أم راديكالية ، ولقدرة المؤسسات الديمقراطية على « العمل » بصورة متطابقة مع مبادئها . ولكن عبارة « الديمقراطية » لا تطبق فقط على المؤسسات الحكومية إن هذه العبارة بلطف السواسع للكلمة ، تطبق على كل مجتمع ، حيث تخضع مدرسة السلطة لبعض الشروط فيما يتعلق بتعريف الأعراس الجماعية ، وبما يتعلق بمسألة أفراد المجموعة في تعريفها وفي وضعها موضع الفصل ، أما نكسر طريقة تعيين القادة . ضمن هذا الأفق المشار إليه من قبل علماء النفس التابعين للتقليد اللويبي (Lowinien) يعتبر ديمقراطياً كل مجتمع تكون فيه الغايات الجماعية غرضاً لتوافق ضمني على الأقل ، وحيث نسد الموانع وفقاً لمعايير وظيفية وليس فقط وفقاً لقواعد تسليبية : يتحدث بعض علماء النفس الاجتماعيين عن تنظيم أو عن نمط إدارة « ديمقراطي » . وعلى الرغم من أن الضباط ليسوا متخفين من قبل رجالهم ، والأساتذة من قبل تلاميذهم ، والأطباء من قبل مرضاهم ، يمكننا التحدث مع ذلك عن جيش وعن مدرسة وعن مستشفى « ديمقراطي » إذا استبدل النظام الكلاسيكي - الطاعة دون السعي للفهم ، *Perinde ac cadaver* (مثل جثة) ^(٥١) - بأصول للمناقشة والقرار ، حيث يتم بالقدر الممكن مناقشة الإلزامات الجماعية وإخضاع الشرعية عليها . عندما يتغير معنى الأسحان ، لا يعود يهدف إلى صوغ « إرادة عامة » استراضية جداً . وهو يساهم - حيث من المفروض أن يساهم - في إقامة « مناخ » من الإعلام والفهم المتبادل ، حيث يمكن أن يتطور التضامن ، أو على الأقل التسامح بين أعضاء المجتمع ، وحيث تكون محاطة بإسامة استعمال السلطة والاستئصال من قبل الحكام ، مراقبة منهجية . وعندما تفسر الديمقراطية هكذا ، تكون طريقة للحكم في كل تنظيم ، حيث الضمانات المتعرف بها لجميع فئات المصالح والأراء بأن تعبر عن نفسها وأن تشارك ، تخلص المسألة بين الحكام والمحكومين .

ثمة ملاحظة غريبة تستحق أن يتدار إليها . أولاً ، تصنف جميع الأنظمة الحديثة نفسها بالديمقراطية بصراحة إلى حد ما ، لكنها ترفض هذا الوصف ، عندما يطبق على أنظمة مناوئة .

(٥١) بهذا المعنى (الترجم) .

بالنسبة للسوفيت ، والشيوعيين المربين الذين يحثون هذا النظام بأنه إيجابي بصورة عامة ، تعتبر الشيوعية السوفيتية أنها الديمقراطية الحقيقية الوحيدة ، وأن الديمقراطية الجورجوازية هي خداع . وهتار نفسه لم يكن أبداً يقدم الوطنية الاشتراكية ، على أنها ديمقراطية - وهو نظام فاسد بالضرورة - ولكن باعتبارها التعبير الحقيقي عن الإرادة العميقة لله وللشعب . وكان فرنكو يصف نظامه بالديمقراطية المضوية . يمكن أن نستخلص من هذا الواقع الغريب فكرتين للتبن . أولاً ، هو أن النظم الحديثة لكي تكتسب شرعيتها ، تدعي كلها خدمة قضية ، أو شعب يتماثل مع هذه القضية . وللقابل ، لا يجرؤ الحكام أبداً ، على الأقل صراحة ، على إدعاء حق في الحكم يكون متصلاً بأشخاصهم عبر حق إلهي - أو حق طبيعي . هتارهم كان يدعي أنه في خدمة الشعب الألماني الحزب الشيوعي هو طليعة البروليتاريا التي هي نفسها طليعة الإنسانية . ثمة إذن معنى واسع جداً حاسية ديمقراطية منتشرة في الثقافة السياسية الحديثة ، يمكن تلخيصها حتى لدى أكثر الأعداء شراسة للديمقراطية . إذا فكّرنا في هذا الغموض لا نجد فيه شيئاً سرياً إنه ينجم أولاً من الفاضل القائم في كل نظام بين مثال المشروعية والمؤسسات التي يتجسد فيها هذا الفاضل بلزبوعاً ما . وهو يصل كل الأرجح إلى حده الأقصى عندما تسمى معتلات الإباداة معتلات عمل - كما في ألمانيا المحتلة . ويشكل أعم ، بتوقف ذلك على الشروط التاريخية التي أقيم في ظلها النظم الديمقراطي لقد امت تركفيل (Tocqueville) الانتباه إلى هذه النقطة . وإذا كانت أسيرك في نظره نموذجاً للديمقراطية الحادثة والروينة ، فذلك لأن الثورة التي عصمت عنها لم يشوه أبداً مثل الثورة الفرنسية من قبل الرعب الجمهوري . أولاً ، ومن ثم الاستبداد البوليفاري

- BIBLIOGRAPHIE. — ARON, R., *Démocratie et totalitarisme*, Paris, Gallimard, 1965. — BARRY, B., *Sociologists, economists and democracy*, New York, Collier-Macmillan, 1970. — CORSEANT, B., *Écrits et discours politiques*, Paris, J.-J. Pauvert, 1964. — DANL, R. A., *A preface to democratic theory*, Chicago, The Univ. of Chicago Press, 1958. — *Who governs? Democracy and power in an American city*, New Haven, Yale Univ. Press, 1961. Trad. : *Qui gouverne ?*, Paris, A. Colin, 1971. — DOWN, A., *An economic theory of democracy*, New York, Harper, 1957. — FINLEY, M. I., *Democracy, ancient and modern*, New Brunswick, Rutgers University Press, 1973. Trad. : *Démocratie antique et démocratie moderne*, Paris, Payot, 1976. — LEVET, S. M., *Political man: the social bases of politics*, Garden City, Doubleday, 1960. Trad. : *L'homme et la politique*, Paris, Seuil, 1963. — LOVEL, T., *American government: incomplete conquest*, New York, Randomart & Winston, 1977. — MARSHALL, T. H., *Citizenship and social class*, Cambridge, The Univ. Press, 1950. — MONTAGUTOU, C. de, *L'Esprit des lois*. — ROUBEAU, J.-J., *Le contrat social*. — SARTORI, G., *Democracy theory*, Detroit, Wayne State Univ. Press, 1962. Trad. : *Théorie de la Démocratie*, Paris, A. Colin, 1973. — SCHUMPETER, J. A., *Capitalism, socialism and democracy*, New York, Harper, 1942, Londres, G. Allen & Unwin, 1976. Trad. : *Capitalisme, socialisme et démocratie*, Paris, Payot, 1972. — TOCQUEVILLE, A. de, *De la démocratie en Amérique*.

الدين

Religion

في مقالة نشرت عام 1964 ، لاحظ عيمورد جيرتز Griffford Geertz أن المساهمات النظرية الكبرى في مجال علم اجتماع الدين ، التي قدمها في بداية هذا العصر دوركايم وماليوبوسكي (Malinowski) وفير (Weber) وميا بعد فرويد في كتابه (Totem et tabou) ، لم تستمر في كتابات لاحقة ذات قيمة مشابهة . صحيح أن هؤلاء المؤلفين ، لا يدافعون أبداً عن التصور نفسه للواقع الديني ، ولكنهم يتفقون حول نقطة واحدة على الأقل إنهم يعتبرون ، ما عدا رجا فرويد (الذي يتم مع ذلك اهتماماً كبيراً في التحديد ، أن المعتقدات الدينية لا يمكن أن تختزل إلى هيدان عجز ، والعقوس إلى تصرفات إكراهية) أن الدين هو ظاهرة مميزة لكل المجتمعات الإنسانية السائدة والحاضرة واللاحقة . من جهة أخرى ، يريد علماء الأنثروبولوجيا والاجتماع إعطاء هذه الظاهرة تفسيراً وضعياً . لقد شدد اللاهوتيون طويلاً على أن الواقع الديني ينحصر من قبضة العلم الوصفي . وكانوا يوضحون هكذا وريثة التقليد الحضاري الذين كانوا يعتقدون أنهم يفسرون الواقع الديني بالجهل أو الدوافع ذات الانفعالية العمياء . إن الجهل الذي نرعاها لدى المؤرخين حسب فولثير (Voltaire) (« كهنت ليسوا ما يعتقدهم شعب عاث / سذاجتنا تصح كل علمهم ») والعاطفية السلبية التي تتمتعها عندهم (« تهيد المخلوق المظلوم » ، كما يقول ماركس) ، تقدم مسائل المعالجة . للمهميين ، الذين ينشرون الأكليروس يبلد فقراء الناس لكي يستمروا في استبدالهم . إن الصيغة المحافظة لهذا التصور تغير عن نفسها عند بعض ليبرالي القرن التاسع عشر ، ولا سيما الفرنسيين ، الذين يعتبرون أن « الدين جيد للشعب » ، أما الصيغة الجدرية فتعتبر عنها الصيغة الماركسية الشهيرة القائلة « إن الدين أفيرو الشعوب » . إن مساهمة علمي الاجتماع والأنثروبولوجيا كانت في معالجة الدين بصفته « واقعة اجتماعية » - وبالتالي النسبية - تتحدى كل « الاختزالات » ، حتى ولو كانت قابلة لأشكال متروعة في المكان وفي الزمان .

تجسد التجربة الدينية في سيج الفعل الاجتماعي ، الذي يساهم في إعطائها معنى معيناً ، عن ارفع من أنها متجاوزة إلى حد أنها بكر عليه أحياناً أية شرعية، كما في بعض حالات الزهد الفصوى . ولهذا ، ينبغي ألا تعامل الاتجاهات الدينية الكبرى لا بصفتها صوراً بعيدة لثال لا يمكن الوصول إليه ، ولا بصفتها إسقاطاً هائلاً لرجيات تحت في الخيال عن تحقق ومي . تلك كانت المسيرة التي اتعها ماكس فيبر في كتابه علم الأخلاق البروتستانتي وروح الرأسمالية ، حيث لا يعالج تاملات النظرية الأوغسطينية والكالفينية حول العمة بصفتها تنتمي إلى عالم الأمكار (Idées) وإنما بصفتها بدلاً جوهرياً لبه الحضارة الحديثة والمحافظة عليها

للدي فيبر (وبخاصة في مقدمة علم الأخلاق البروتستانتي) يحتل مفهوم الأخلاق أي الممارسة بالمعنى القوي للكلمة ، المكان الأول وما يجمعه هي الاتجاهات الميبارية التي تحدد وتنضبط الطريقة التي نعيش فيها حياتنا الشخصية وحياتنا المهنية . والمقصود إذن تفسير لماذا يصبح عند معين من التصرفات ملزماً لنا . حتى ولو كانت مقتضياتها ومطلوها للوهلة الأولى تشكل

اعتراضاً دون إتياع بعض هراترنا وشهواتنا . إن أحد شروط هذه المشروعية ، هو أن تظهر الموجبات المذكورة مبررة بواسطة مجمل القيم التي تنظم حفل تحررتنا - التي نواجهها بحجمها الأكثر تسامحاً .

إن وزن الحركة الطهرية واضح جداً في تكوين المؤسسات الديمقراطية ، وبخاصة في حالة الديمقراطية الأميركية : لقد شدد توكمبل على أن مستوطني ماي فلاور (May Flower) كانوا بحاجة لقرروا تأسيس مجتمع مطابق لتعاليم الانجيل وسط عزلة اعالم الجديد . لذلك كان مفهوم القانون مركزياً في التصور الطهري . ومصدر هذا القانون هو الله . ولكن القانون بفضل مصدره بالذات ، لا يلزم المحكومين فقط وإنما يلزم المحكام كذلك . وهؤلاء ليسوا إذن سوى وراء الله ، وسلطتهم ليست شرعية إلا بمقدار ما يتوافقون مع إرادته . إن الشورافية الطهرية لا تفرد بالضرورة إلى الديمقراطية وهي قد تؤدي كذلك إلى إسماء الشرعية على الامتثالية والتمسب وفي الواقع إذا أدب إلى ذلك ، فإنها تحل محل المفهوم الديمقراطي للسلطة مفهوماً يصح الحكماء والمحكومين في ظل القانون نصه ، غير الشخصي والسامي . ولكن لمسلت الذي يفود من الشورافية الطهرية إلى الديمقراطية التعددية ليس بالطبع مستقيماً هذا هو المسلك الذي نسمح بتصويره أعمال المؤرخين المعاصرين

إن تعاليم فيبر التي تشدد على لمعالجة الاجتماعية للتجربة الدينية فسرت مع الأسف وكان المعتضدات والممارسات الدينية تشكل هي وحده مبدأ تفسيراً ملائماً لتكوين المؤسسات الحديثة وعملها . لم يقل فيبر أبداً أن الإصلاح الكالفيني كان « مسبباً » التوسع الرأسمالي في الغرب المسيحي . يمكننا إذن أن نحيل إلى اعتبار أغلب النقاشات التي تحت شر كتابه هي أب دون مصداقية . ولكن قبل أن نتجاوز ذلك ، من المفيد مقارنة ما قاله فعلياً فيبر وما قاله من جهتهم نقاده الأكثر فطنة أولاً ، يتفق الجميع على نقطة واحدة . يوجد ترابط بين الانتماء الديني وبروجه المفاوول في أوروبا خلال القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر ، في كل مكان تطورت فيه الرأسمالية . أما فيما يتعلق بمدى هذا الترابط ومعناه فهت نبدأ الصعوبات . يقتضي أولاً الإتفاق على ما نعنيه الرأسمالية . يلاحظ روبر (Trevor Roper) أن فيبر يأخذ كلمة الرأسمالية بمعناها الضيق مشدداً على عقلنة التفتيات وأشكال الإنتاج أكثر من اتساع المادلات وطرق تحويلها . أما إذا أخذنا على العكس الضير بمعناه الواسع الذي يرى في الرأسمانية أساساً أعاد انتقال الثروات (المصانع والرسايل) ، وبوها من « الاقتصاد العالمي » (على طريقة بروديل - Braudel)^(٩) الذي يتخطى السبادات السياسية ، يمكننا أن نكلم عن الرأسمالية في اعلايدر وفي إيطاليا قبل الإصلاح البرودستني بكثير . وفيما لو اخترنا التعبير المثالي تظهر روح الرأسمالية أقرب إلى الاسانية من حركة الإصلاح . وفي شق الأحوال ، يسجل في روح الرأسمالية تنظيم للحركية ، سواء تعلق الأمر بحركية عوامل الإنتاج (الأرض ، العمل ، رأس المال) ، أو بحركية

البضائع والأسهم المالية ، أو أيضاً بحركة الأشخاص والمقاولين إلى أي حد يكون لهذا التقييم للحركة وبالتالي للمعناية والمجهود والتعبيد التكنولوجي (مع الإكراهات التي يدخلها في عمل الأنظمة المعيارية) ، علاقة مع المعتقدات والأفكار الدينية للمعنيين ؟

إن ما يشته لتحليل فيبر على الأقل هو التطبيق بين « أخلاق » الكالفينية وه روح « الرأسمالية ». وما لا يثبت ، هو كيف يمكن أن يصر مثل هذا الترابط أصل المؤسسات الرأسمالية إن مؤرخين مثل هربرت لوثي (Herbert Luthy) وروبر (Roper) هم أكثر هائلة بكثير من فيبر حول هذه النقطة . وقد أثبت سومبار (Sombart) أن الأخلاق الكالفينية ليست « السبب الوافي » للتطور للرأسمالي ، عندما لاحظ أن الدور الذي يسميه فيبر إلى البروتستانت قام به غالباً اليهود السفارديين المطرودين من قبل الملوك الكاثوليكين . وغنينا هكذا مدعوبين إلى التذلل عما إذا كانت صفة المهجر في المقاول بغض أهمية الانشاء الديني إذا لم يكن أكثر . ويرتبط بهذه الصفة عدد معين من السمات يمكن أن تمثل أفضليات لمصلحة المتبعين . أولاً يجد صاحبنا الإضطهاد أنفسهم موزعين في عدة بلدان . وفي داخل الشرائع تستمر روابط الثقة والتضامن التي تشكلت بالنسبة لأعضاء الجماعة الموزعة ميزة أكيدة على صعيد الصفقات التجارية . وهكذا كانت هامشية البروتستانت أو اليهود وتنامت مجموعاتهم المنتشرة في كل أصقاع أوروبا تقريباً هي التي جعلت منهم قاندين بصورة خاصة على أن يكونوا طليعة التطور الرأسمالي .

تتميز هذه الفرضية بطريقة عكسية بواسطة سلسلة من المعطيات التي يلمت «Roper» انتداعها إليها . ففي البلدان والخص التي أقام فيها الكالفيريون نعضاً طائفاً شديداً لم يكونوا أكثر تجديداً من الكاثوليكين في البلدان التي كانوا فيها أكثرية . ولكن فرضية هامشية المجلدين التي تأخذ بعين الاعتبار تكون للجموعات المتجاوزة للقويات ، المتجانسة ثقافياً والمتضامنة بقوة ، لا تجبر لنا معاملة تحولات فيبر حول التطبيق بين « الأخلاق » والبروتستانتية وه روح « الرأسمالية » بأنها غير ملائمة . الهامشيون هم المبعدون ، وإذا أمعنوا فذلك بسبب إيمانهم الديني . وهكذا سيحتار تريفورد ووبر (Roper) مرحلة حاسمة على الأرجح سيثبت بفصلها ودن الانشاءات الدينية في تكون النخبة الرأسمالية الأولى . يتعلق الأمر بإبعاد . غالباً ما يكون هينياً ، يشهد على المجتمع الذي يرغم المتشقين على المغادرة . وتحمل مسألة الأرثوذكسية موقفاً بارزاً بين الأسباب التي تذكر لتبرير هذا الإبعاد . فيما يتعلق بوصف البروتستانت يهوى روبر (Roper) بوصف أنه لا يقصد بذلك حجة موهومة لتبرير الصنف والظلم . وإن ما يشكل عقدة النزاع ، هو النزاع الحقيقي في التقييم بين النظام الاجتماعي الذي يلقي فيه الفراغ الرهباني والتبشير الكلييريكي (دون أن نفور شيئاً عن إسراف الأسراء وسطانتهم) مثله الذي لا يطلق ، والمنسروع الرجوعي للنجار والبورجوازيين والأشراف الذين يقامون نظاماً لا يهابهم فقط في مصالحهم ، ولكنه يهيبهم في إيمانهم العميق والمصدق لما يسمى « فلسفة المسيح » (Roper) .

إن التطبيق الذي أكله فيبر بين الأخلاق الطهوية والروح الرأسمالية لا يقرأ بتسرع بصفته مجموعة من العلاقات الموهومة مباشرة بين الأفكار . إنه يحسم عن عملية تلميح معقدة ، حيث لا

تدخل في اللعبة حالات مستقرة الى حد ما للوعي الجماعي وحسب وإنما كذلك استراتيجيات ارشاد وإشفاق وإعلاء (مرتبطة بالمصالح لاقتصاديه التي تواجه بين البروجوازيين والتجار ذوي الوضوح المتميز) حاصلة في ظروف متأثرة بطوريه تدريجية (مثل تدفق المعادن الثمينة النوافذ مع اكتشاف أميركا) ويمكن متابعة تحليل من الطبيعة نفسها حول مسألة مترابطة ، وهي مسألة العلاقات بين الكالفينية ، وبصورة أهم الأشكال « الطائفية » أو حتى الكالفينية المنشقة من البروتستانتية ، والروح الديموقراطية إلى التنظيم الكالفيني المتشدد (Presbyteren) للكاثوليكي الكالفينية أدى في العديد من الحالات إلى عدم الروح النقدية ومرض مثقلاً خلقياً خفلاً وأقام نوعاً من الدكتاتورية القسرية . فليست إذن البروتستانتية في حد ذاتها ولا حتى فئة معينة من البروتستانت هي التي كانت السبب في تطور الروح الديموقراطية . يقتضي البحث عن أصل هذا التطور في مركب من للعطيات التدريجية والمؤسسية في آن واحد ، استطاعت الأخلاق البروتستانتية أن تكشف عبره عن خصوصيتها في النطاق السياسي كما في النطاق الاقتصادي

٢- إن أمثلة علم اجتماع فيبر مزدوجة . من ناحية أولى ، تقوم بإظهار أهمية التوجهات الدينية في عمل المجتمعات الحديثة . إنها ترفض هكذا الأشكال الأكثر سذاجة للنشوء التي تنصع رؤية شكل متخلف تقريباً للوعي الجماعي ، في الدين . إلا أن دوركهايم الذي شدد كثيراً على خصوصية الدين البدائي ، نسب من جهته بشكل صريح دوماً ، لكل تجربة اجتماعية بعداً دينياً خاصاً شرط أن تكون شعولية . وبما أنه يعرف الدين بأنه « الحياة التي يتم التصاطي معها بجديّة » فإنه يجعل من الدين جزءاً شمولياً من الحياة الاجتماعية . أما الأمثلة الثابتة لعلم الاجتماع الديني ليعبر ويحيل إلى القول لكل علم اجتماع ديني ، هي أنها تشير إلى التباس هذه التوجهات الخاصة بهايانا الأخيرة ، التي ينبغي ، لكي تكون فعالة اجتماعياً ، أن تتحدد في نظام من للممارسات والمعتقدات المحددة والمعاقب عليها مؤسسياً . وتعايير أخرى ، لا تنحصر الظاهرة الدينية إلى التجربة الذاتية من قبل أفراد موهوبين بشكل خاص ، أو موهوبين على حد قول فيبر ، في بعض المتطلبات الجوهرية . ليس ملائمة تعريف الظاهرة البروتستانتية بتقليصها إلى نظام من القيم كالفير يسميها « زهد في العالم » . فالبروتستانتية هي كذلك شكل تنظيمي للمجتمع الديني ، كما أنها مشروع ديني لتنظيم المجتمع المدني

٣- إن كل هيئة هي تنظيم في معنى ما (فيما لو استثنينا الديانات القديمة التي يوجب لها كل تميز بين المؤمن والمتخلف بالصلاة ، بين الغابات المحض دية والعاليمات الجماعية) . إنها نجد فيها بالفعل أفعلاً أفعلاً متميزة وقرابية بين هذه الأدوار . وبعد تميزاً بين البيئة الداخلية المتكونة من المجتمع الديني ، والعلاقات بين الفئات المختلفة من الأشخاص الذين يشاركون فيها ، والبيئة الخارجية ، أي المجتمع العلماني أو الدنيوي ، الذي يندرج فيه المجتمع الديني . ويستطيع عالم الاجتماع ، عبر مقارنة الأشكال التي تتخذها في مختلف الأديان ، أدوار الكاهن والمؤمن واللاهوتي وخطت أليات النظام التي تحكم هذه الأدوار ، يستطيع أن يكون عدة أنماط من التنظيم الديني : الطائفة ، الجمجمة ، ونحجم المؤمنين أو الموحي إليهم الذين يتظنون كما في حالة الكويكرز ، حلول

الروح . تتكون هذه الأنماط حول معايير مثل طبيعة التراتبية ، وطبيعة الإشراف الذي يمارسه الكليروس على العلمانيين ، والتوجهات الامراتية ، والحكمة التي يحتلها الأساقفة وشرعية (أو عدم شرعية) الوحي الربادي ، نظام الأرثوذكسية والعلاقة بين الأرثوذكسية والنساع ، وطبيعة المعفونات المنقذة ضد غير المؤمنين والكمار أو غير المبالين .

إذا اقتصرنا على حالة الدين الكاثوليكي ، يمكننا أن نساعد ، على أثر لوبرا (Le Bras) وخلفائه ، كيف يتكوّن « الشعب المؤمن » ، ما هي النسبة المتوة من مجموع السكان (أو من أي سن ، من أي مهنة ، من هذا الجنس أو ذاك) التي يمكن أن تكون محارسة لواجبها الدينية ، وما هو مضمون هذه الممارسة : وأين يقيم الممارسون ، كيف يتوزعون بين المدينة والريف ، وبين مناطق الأقليم الوطني ، مستحصص كذلك اختيار الكهنة وتأليف هذه المجموعة ، تكوين الكليريكيين ، المهام والمهركية في الكنيسة . هذه الأسئلة لا تطرح قط بالنسبة للكليروس الديوي . وإنما كذلك بالنسبة للكليروس النظامي . ونضيف إلى هذا التشكل ميرولوجياً المجتمع الكليريكي ، والاختيار فيه وقبوله والنزاعات بين المسميات التسلسلية (الرتب العالية والدنيا) . وبين النظاميين والديويين . فضلاً عن ذلك ، يمكننا تفحص العلاقات بين المجتمع الديوي من جهة والمجتمع المدني والدولة من جهة أخرى . وتدخل تحت هذا العنوان ، نزاعات الصلاحية في مادة التعليم ، والتربية والبحث وانتشار العلم ، والمواجهات مع السلطة السياسية التي تطمح إلى السيادة ، على الأقل في مدارها الخاص كما حدثت . ونصف الطرق التي تبغى فيها الكنيسة حاضرة في مجتمع معطس ، الأعمال، تجمعات الطقوس ، الأخويات ، وما أن الكنيسة الكاثوليكية ، باعتبارها تنظيمياً ، لها تاريخ ، سحى إلى معرفة موقعها بالنسبة إلى مزارع بالذات . وستساعد كيف يتطور كل شكل تنظيمي .

— إذا كانت كل عبارة تنظيمياً ، فإن الديانة ليست تنظيمياً مثل سائر التنظيمات إنها التنظيم الذي يدير ما هو مقدس — الأمر الذي يمكن أن يعني إلى حد ما أنها ليست تنظيمياً على الإطلاق . لقد ميز دوركهيلم في كل واقع ديني عنصرين اثنين : المعتقدات والطقوس . يمكننا أن نغير المعتقدات الدينية عبر طبيعة الإكراه الذي تمارسه على روح المؤمنين . وحينئذ نتكلم على العقائد ، يعني من القضايا البعدية من قبل اللاهوتيين ، والمصادق عليها من قبل السلطات التسلسلية ، والتي لا يمكن أن تناقش من قبل المؤمنين . تتعلق العقيدة بمجالات مختلفة . فيمكن أن تتعلق بأحداث تاريخية . إنها إحدى عقائد الكنيسة الكاثوليكية كون يسوع ، ابن الله ولد في الناصرة وقد صلب وانبث حياً بعد ثلاثة أيام من وضعه في القبر . يمكن أن تقوم على مقولات ميتافيزيقية . يوجد إله واحد بثلاثة أقانيم ، وروح الانسان خالدة . ويمكن أن تتخذ كذلك شكل الأوامر الاخلاقية ، أصحب فريث مثل مصلح . وفي حالات أخرى ، تتعلق العقائد بأصل فئة معينة من الكائنات الحية وعائلات معينة أو جماعات معينة ، ومكانها في الطبيعة التميزية وعلاقتها مع الناس والنبات والحيوان والجموم وأماكن السهاد . يمكننا إذن الكلام على الأوهام مع أحد خطيها لأن هذا التعبير عامض ، بما أنه يشير إلى أن واحد إلى الخرافات مثل خرافات الأبطال أو الألهة القديمة ، الكلاسيكية والحكايات

على هامش التاريخ (مثل الحرافة الذهبية) وإلى تحيلات علمية كاذبة (مثل تلك التي يحتويها سفر التكوين) . يمكن أن تعامل الأوهام إما كحجج نألي لنسج عليها غيلة الفنان ، وإما كمخطط أولي لعدم معين ما يزال بدائياً .

ولكن أبداً تكن طبيعة الفرض الذي يتناوله المعتقد الديني ، فإنه يتميز بما قد نحيل إلى تسميته بالدعاة الملزمة تحت طائلة التجديف . وكل من ينكر العقائد يضع نفسه خارج الكنيسة . ومن يسخر من التقاليد الدينية ، دون معارضة أحكام الإيمان ، يعرض نفسه لتوبيخ علي إلى حد ما . لقد مزج الدين طويلاً بين العلم والإيمان . ومن خلال هذا المزج ، يتيح لنا تجربة معينة ، يؤكد حقيقتها . وتحمل قصايا الوجود مكاناً أولياً في المعتقدات الدينية . وبالنسبة لهذه القضايا يتميز لشكوكيون والمؤمنون عن بعضهم البعض . بالنسبة للمؤمن يؤكد الشعور بالقداسة سمة هذه الأعراس الثقافية للطبيعة . فهي من طبيعة أخرى ، حتى ولو ظهرت لنا في مظاهر ملموسة . مثل قطع الحجر والمساند أو الخشب ، على سبيل المثال الأشياء الطقوسية (Churinga) عند الأستراليين ، التي يفترض أن يتجسد فيها الأجداد .

وبالإضافة إلى العقائد ، تتضمن كل ديانة عدداً معيناً من الأوامر والنواهي . يمكننا إذن ، فيها تتعلق بالأديان ، كما هي تتعلق بجميع التنظيمات ، أن نتكلم على نظام معياري . وأبداً يكن لشكل الذي يربطه هذا النظام عبر التاريخ ، فيه يتميز عن الأنظمة للعبارة الأخرى . لقد تم توضيح هذه النقطة من قبل المؤلفين الذين شددوا على التناقض بين الدين والسحر من جهة أولى ، والعلوم من جهة ثالثة . بمعنى لو كان المؤمن الذي يقوم ببعض الطقوس يفعل ذلك بقصد عملي ، فإن الأثر الذي يسمى المؤمن هكذا لإحداثه ليس خاصاً للمراقبة مثل الأثر النفسي الذي يسعى إليه المهندس وغالباً ما يخفق . لقد عالج التقليد العقلاني طويلاً الطقس باعتباره مجرداً من أي معنى . ولكن لا يكفي . كما يقترح مالينوفسكي (Malinowski) البحث عن معنى الطقس في حواضر الإنسان الديني الذي يسعى إلى السيطرة على قلقه أمام محيط لا يسيطر عليه ، أو أمام أسرار غامضة في وضعه . إن معنى الطقس الديني يعني ألا يبحث عنه فقط في الحاحات السيكولوجية للمؤمن . وإذا حصلنا على حماية تصرف بديل ، فإن الطقس يخفف عنا الأمان الكاذب ، لكننا لو ، التي نحول إلى صعيد الخيال عالمًا مهبطاً ومصيراً بالغ العموم . لقد أشار مالينوفسكي نفسه إلى أن تعبد الطقس يغير وضع المؤمن . ويمارسه طقوس الاستشفاء التي يفترض فيها أن تجلب المطر . من المؤمنين لا يسيئون عطله . ولكنهم يتجنبون لإتمام الاحتمال للعروض ، فإن أعضاء المجموعة يمضون الطقوس التي تسمح لهم بتحمل أفضل لتجربة الجفاف والجوع الذي يرافقه . إن معنى الطقس ليس في مطالب الأدوات . والطقس لا يبرؤ فقط المؤمن بالتطهر من قلقه بواسطة تصرفات بديلة . إن تعبد الطقس يقوي ويحدد تصاميم المجموعة . شرط أن تمارس بجدية وأن تصرف موحداً وبقوة .

هل إن المعتقدات والطقوس العيشية والمثيرة للسخرية في حد ذاتها ، بما أنها لا تخضع لأي تبرير منطقي تجريبي ، ليس لها معنى إلا بالنسبة لعقول لم تحقق بعد تطوراً وصحياً حصراً ؟ هذا

الرأى يصطدم بعقبتين اثنتين . أولاً ، يقتضي التساؤل عما إذا كان تكوين معرفة وضعية وتقديم تقنية أكثر فاعلاً قماًليه يستهان الدين في بمذبه الطقوسي والمغالدي . إن سان سيمون وكوت الدين كانا يعلنان مقنعة كبرى بحجى العصر الوصفي ، كانا يشران كذلك بظهور « مسيحية حديثة » ، والعصر الجديد سيكون ديناً ، ولكن معتقدات وممارسات المسيحية الحديثة ستكون مختلفة عن المسيحية القديمة . ولم يكن شك كذلك بالنسبة لدور كهليم أن الديانات العربية ولا سيما الكاثوليكية ، قد أدت خدمتها ، ولكن المعتقدات تستمر في تشكيل فئة شمولية لتجربة الانسانية . ويتحدث فير من جهته عن خيبة أمل العالم ولكنه لا يصل الى حد إعلان نهاية الانسان الديني

لم يتحقق « زوال » الأديان إلا بشكل ناقص جداً ، وبالمستوى الذي تحقق فيه لم يتخذ الأشكال الملمنة . وبين « الأديان العالمية » الكبرى (على حد قول فير) ، كانت المسيحية الكاثوليكية والرومانية للمسيحية هي التي تقترب تطورها على الأرجح أكثر مما يكون من الصورة التي وضعها المفكرون والعلمانيون الأحرار في القرن الماضي . تراجع الممارسة ، ولزمت في المعتقدات العقائدية ، ومعارضة السلطة التراتبية . ولكن فضلاً عما عرفته الأديان العالمية « الأخرى » ، مثل الاسلام واليهودية من انبعاث مطروح بتحدد العقائد والممارسات والولاءات ، فإن والعين وليستين طبعتا المجتمعات الغربية خلال القرن العشرين . أولاً برزت مع ظهور الأحزاب والدول التوتاليتارية ظاهرة « الأديان الدينية » (ر . أرون - R. Aron) . وقد تميزت بتدعيم هائل للارثودوكسيات ، وه بتفويض « للأجهزة الحزبية » عبر تعصب عنيف يصل الى حد النصفية الحسدية للحصوم أو المشقين . إذ معارفة الأديان الدينية في القرن العشرين ، هي أنه باسم العلم أو بالأحرى باسم علم كاذب ، أعيد إحياء الأشكال الأكثر إكراهاً للارثودوكسية والامتنالية تطمح الديانات الدينية في جزء منها الى الإجابة بشكل كليريكاتوري على العزيمه الوصحية لإعادة الوحدة الروحية للغرب . ولكن كونت كانت لديه فكرة عالية جداً وعادلة جداً للششاط الثقافي لكي يتحبل كيف أن ديمقراطية أيديولوجية مستندة الى شبكة من « معسكرات العمل » يمكن أن تجلب لنا « روحاً إضافية » صحيحة .

لا تشكل الديانات الدينية من النمط المنطري أو الساتاني الإشارات الوحيدة للمحيمة الدينية للغرب . ولكن لكي نقدر قيمة هذه الأخيرة ، يقتضي اللجوء الى أدلة مختلفة عن تلك التي أعدت لوصف التنظيمات التراتبية ، مثل الكنيسة الكاثوليكية والتي تحتفظ ببعض المصادقية عندما تطمح الى أن تفسر بواسطة احتين الى علم كامل انتهاء بعض العنول الى « الديانات الدينية » الأكثر عتية .

لقد أدخل الإصلاح البرونستاني تعديلات حساسة ، تدعونا الى إعادة النظر في « ناقص بين المذس والمقدس » ، معارات لم تعد تسمح بمعاملة ما هو مقدس باعتباره مجموعة من المعتقدات الدحضانية والطقوس الإلزامية ، المفروضة من قبل سلطة تراتبية . إن المواجهة المباشرة للمؤمن مع

الرسالة الإلهية ، حتى ولو توسطتها التوراة نسب الى فتاة كل مؤمن . يقرر في ضميره قدرة حل التصديق كانت حتى ذلك الحين حكراً على من أجاز لهم استبداد التراث . وما هو ذات مغزى لتقيم صحة هذه الممارسات الجديدة التي ولدتها حركة الإصلاح ، ليس فقط عدد المؤمنين وانتظام اجتماعاتهم ، وإنما طبيعة بعض الإلزامات التي تكون وجهتها تجربة بمقدار اتساعها ودرعها .

خلال سنوات الستينات تطورت في الولايات المتحدة ، كل أنواع الحركات الاجتماعية دعماً عن الحقوق المدنية ، دفاعاً عن الأقليات الآسيوية ، ضد حرب فيتنام ، ضد الطاقة الذرية ، من أجل النساء والموالطين . قد يصعب عليها وصفها بالدينية في المعنى الدقيق للكلمة . ومع ذلك ، تبدو متشعبة بعيد مردود من الريادة والسياسة . إنها جماعة ذاتية مطلقة تسخوذ حل أعضائها الأكثر نشاطاً . وحتى لو لم يكن يقودهم أبطال أو قديسون (رغم أن صورة القس مارتن لوتر كنج تحصل المقارنة مع صورة عاندي) فإن الرسائل التي تنشر هذه الحركات تظهر كشارة جديدة ودعوة للشباب والأقليات لكي يرحلوا الى الأبد عن عالم لا دواء لقضايا . وإن التعصب الذي تعلن هذه الأقليات قضيتها بواسطة تؤكد حاصنها الدينية عما أنه التنكر أو حتى عدم المبالاة يراه قيمهم يعتبر بمثابة التدريس من قبل للمؤمن إليها . وتبقى هذه الحركات غامضة الى حد كبير سواء بالنسبة للأشخاص التي تلاحقها أو بالنسبة لأسلوب وطرائق تدحليها ، في أي معاً . يمكننا في شتى الأحوال تسميتها دينيات ديموية شرط التحديد أن الأمر يتعلق بحركات لا مركزية (وهي بهذه الصفة تختلف من الناحية التنظيمية عن السواء عن الكنيسة الرومانية أو الأحزاب على المطبقين المتطاري والسالتي) ، وهي حتى إذ لجأت الى العنف ، فهي ليست ثوالياً ديموية بما أنها لا تطمح الى إعادة بناء المجتمع من القاعدة الى القمة وفقاً لمردود وحيد مشرع ، ومعلن بشكل كامل .

إن التطور القريب لما سمي بالاديان الديموية اللامركزية ، يظهر استمادياً أنطور الذي تضمنته التجربة الدينية . وبما تكون هذه التجربة قد تناولت بشكل رئيسي الطبيعة المدنية ، التي تشكل من خلال الطقوس السحرية والحكايات الخرافية ، الاستيلاء الأول والمثالي . وانطلاقاً من الدين تكون لدى اليونانيين مفهوم المصير المتساوي للانسان الخاضع لمعركة الآلهة وأهوائه الخاصة التي لا يستطيعون فهمها كذلك ، ولدى العبرانيين مفهوم القانون الذي يؤسس موجباته على ميثاق مع الله . وقد سبق التركيب المسيحي هذه العناصر المختلفة لإعادة ترتيبها ، بما أنه يفرض في بحث إلهي ، مع فسحة للتاريخ وعلم للأخلاق . ومنذ حركة الإصلاح ، وجدت المحتويات العقلانية نفسها تتأكل بعمل التنوع الكبير في الظروف . إنطلاق الفقد التاريخي والتأويل الترددي ، استفلال العلم الوصفي من اللاهوت ، غايز الإصلاحات بين سلطات الدولة والسلطات الكنسية . ولكن المواجهة بين الدنس والمقدس ، إذا كانت عثرت محورها الى حد أن الإلزامات التي كانت اعتبرت ديموية تسمى ، اليوم حماس المؤمنين ، فهي لم تفقد شيئاً من ملامحتها

إن ما يستمر من الشأن الديني في مجتمعاتنا ، على الرغم من ضعف التراثية الكنسية ، هو ديمومة الأثر الريادي الذي يمكن أن نعرف له بثلاثة أبعاد أساسية . أولاً ، الريادة هي الختم

الذي ينسب أهمية حارقة بالتحديد الى رسالة معينة ، وكذلك الى الشخص الذي يحملها . ثانياً ، الرسالة الريادية هي تداء (بشارة حديفة) يذاع لكي يسمع . إنه إذن في أي واحد مبدأ مسؤولية بالنسبة لمحمل الرسالة ، ومصدر موجب والتزام بالنسبة للمرسل إليه (الويل للذين لديهم فذان ولا يسمعون) . وأخيراً إن الرسالة الريادية هي مشروع يحصر للمستقبل . والريادة التي ليست بأي شكل من الأشكال التعبير الرجسي للرفة أو الخيال ، تنفرد لكي يتم تصديقها ، من جهة الدين توحه إليهم انتظاراً شيط غائلاً على الثقة في التاريخ . وبسبب هذا التكوين تقود الريادة الى رؤية استبدادية لمفعل الاجتماعي . إن الموقف النسوي الذي يزن الشروط والظروف يفود الى الاستسلام والجبانة ، في حين أن الريادة موضوعها الذي لا يقاوم الممنوحة إياه والرهدة بتحفيزها الخاص الذي تجبه معها ، يتطلب التزاماً مطلقاً . « يقتضي أن تكون اخر الآخرين » لكي لا تضع نفسك جيداً وروحاً في خدمة الشارة الجديدة . إن الأشكال الأكثر تعجيداً للكمامية ، التي لا تخص سالكها إلا قسماً ضعيفاً من ماضيل الاحراب وتختلف الحركات الاجتماعية توضح إغراء الريادة وحيويتها . وهذا ما يبقى مجتمعاتنا في السراء والضراء ، دينية في أعمقها ، أو بالأحرى معرضة بقوة الى الإغراء الرياضي .

ولكن ينبغي تحديد هذا التصير حول إحدى النقاط . وبالمفعل ، إنها تتضمن خطراً . هو تحويل الدين الى عمدة تدفاتي أو إلى لإرضوية محكمة بالدواع الداحية . وفي الحالتين ، لا يعود الدين سوى استبدادة القناعة الذاتية . ومن الغريب أن الديناميات التقليدية يمكن أن تتكيف بشكل أفضل مع هذه الدتية المفرطة من الأديان الدنيوية اللامركزية ، التي تحصل من أجل تحقيق هذا المرض المحدث أو ذاك . وهذه الأخيرة تجد نفسها في مواجهة حيرت الطرق والوسائل لتقييم الظروف التي غالباً ما تكون صعبة الإدراك . فتجد نفسها مدفوعة إلى إعداد مخططات إدراكية عليها أن توضح وتبرر أفعالها في إن واحد . وهكذا أعدت ديانتنا الدنيوية الحديثة ، أيديولوجيات وتأويلات اعتبارية الى حد ما ، ثم تقديسها بصورة تعممية .

لقد أحدث تطور علم الاجتماع والأنثروبولوجيا في ميدان الدراسات الدينية ، سلسلتين من الآثار المختلفة ظاهرياً ولكنها تظهر بعد التأمل فيها تماسكاً معيناً . من جهة أولى لدى عدم الاجتماع والأنثروبولوجيا إلى إصغاء السية على الظاهرة الدينية . ولكنها أدبا من جهة ثانية ، الى تنقية النبوة العلمانية التي كانت تبشر « بربود » الدين . وكانت للنتيجة الصافية لعمل علماء الاجتماع هي استنخرج خصوصية وصحة الظاهرة الدينية . دون التمكن مع ذلك من إعطاء وصف محدد وملامح لها . تتخذ الاطروحات الاختزالية أشكالاً مختلفة جداً . فبعضها يخلط بين لسحر والدين وبعضها الآخر يخلط بين الاخلاق والدين . الفئة الأولى ، تقلل من قيمة الدين بخلطه مع نفعية للمؤسسات الشعبية ومبادئها . أما الفئة الثانية فتدبها في المثالية الخلقية ، وثمة فئة ثالثة أخيراً ، مثل دوركهيم في عصر نصره ، تقيم علاقة وثيقة جداً بين الدين والحياسة الاجتماعية ، كون الله والمجتمع ليسا سوى شيء واحد . وبمواجهة هذه التوجهات الاختزالية يمكننا أن نقرر أن الطغس بمقدار ما لا يكون معروفاً بشكل مناسب بواسطة معنه الصريح وحسب (الشفاء ، سقوط الأمطار ، الخ .) وإنما كذلك بوظائفه الكامنة (التوازن المستدام في الجماعة ،

إنقاذ المريض الذي يشعر أنه في « حال أفضل » ، حتى ولو لم يشف) ، لا يمكننا معاملته باعتباره البديل الساحر لظنية غائبة . كما أن الأخلاق ، لو عرفناها بأنها الطاعة لقانون غير شخصي ، فإنها لا تأخذ بشكل صريح في الحسبان العلاقة بين المؤمن والكلل القدرة الذي يضع القانون (إله الحب والغضب) . فالدين يقبل عملية تنحيص لا هو مأساوي (لقد سكبت من أجلك تلك النقاط من دمي) تكون الشمولية الحقيقية غير مبالية بالسبب لها . وأخيراً إن العلاقة بين الدين والمجتمع - ونحوها الثانية إلى الأولى - ليست كذلك مرغوبة . فلما إن تأخذ المجتمع ، كما يفعل دوركايم أحياناً ، بصفته مركز المثل والقيم ، وأن يؤكد أن الوسيلة الوحيدة لأعطائه محتوى وصفي للمثل الدينية ، هي اكتشاف المجتمع الذي يشكل إناء وسنداً لها . ولكن ليست كل المثل الاجتماعية « مقدسة » ، ولا يتناول المقدس فقط الأبعاد المختلفة للتجربة الاجتماعية - إلا إذا أخذنا هذه الكلمة في معنى غير محدد تماماً . وإما أننا نريد تحويل الدين إلى إسقاط على الصعيد الخيالي لبعض التجارب الاجتماعية الأولى مثل « الحياة العملية » ، أو الحياة العائلية . ولكن العلاقة ليست مفتحة . فالدين ليس دائماً « تهيدة للمخلوق المظلوم » ، وغالب الترجمة الصوري للاعتزال بالسبب للعالم المقصود من ماركس ، توجهه نقضي للمرابطة والسيطرة ، كان غير حيل حتى في التشديد عليها . أما فيما يتعلق بالأطروحة التي طورها فرويد حول القيمة الشمولية لعقدة أوديب التي تسمح بإقامة ترابط وثيق بين الكتب الذي تعرضه السلطة الأبوية على الأولاد ، والمروعة للدين حول عقدة الذنب والرجاء والتقصص ، كما يبين ذلك بوضوح بلاء (Bellah) ، فإنها لا تصمد أمام التحليل المقارن . لم تكن الصير الكلاسيكية أقل أبوية من اليهودية القديمة ومع ذلك فإن الديانة العيسية هي نقيض الديانة اليهودية .

إن خصوصية الظاهرة الدينية تثبت بأقل ما يمكن من النفقات ، لو أننا بدل أن نبحث عما نسجت التجربة الدينية وبأية حقيقة تتعلق ، نسلل ما هي الشروط التي يمكن أن يقوم فيها اتصال ومزي مستطعم بواسطة الطقوس والمعتقدات بين المؤمنين بحاجة في القضاء الأساسية للتحرية الانسانية التي يحكم عليها ماكس فيبر بأنها مكونة للعلاقة مع الله . وليس من الضروري أن تتلحق التجربة الدينية « بحقيقة واقعة » (الطبيعة أو المجتمع) لكي يمكن اعتبارها موضوعية - أي لأشياء أخرى غير الترداد للتحليلات والإسقاطات . ويمكن أن تكون مجموعة الطقوس والمعتقدات التي تتكون منها قابلة لأن تحكى ونعاش من قبل مؤمنين يوطنون جاعتهم باكتشافهم لمعنى هذا العالم الرمزي

● BELIDORAPTE. — BELLAH, R. N., « Religious evolution », *American Sociological Review*, 1964, 29, 354-374, *Beyond belief: essays on religion in a post-traditional world*, New York, Harper & Row, 1970, 1975. — BERNARD, P., *Protestantisme et capitalisme. La civilisation post-modernisme*, Paris, A. Colin, 1970. — BOULARD, F., *Principes théoriques en sociologie religieuse*, Paris, Éditions Ouvrières, 1954, 1966. — DURKHEIM, E., *La morale* ; *Les formes élémentaires de la vie religieuse* . — EMMENTANT, S. N., *Modernization, protest and change*, Englewood Cliffs, Prentice-Hall, 1966. — ERIKSON, E. H., *Young man Luther: a study in psychoanalysis and history*,

- New York, Norton, 1958, 1962. — FREUD, S., *Totem and Tabo*, Leipzig, Vienne, H. Heller, 1913. Trad. : *Totem et tabou : interprétation par la psychanalyse de la vie sociale des peuples primitifs*, Paris, Payot, 1947, 1973. — GAUDEROT DEMONBYNES, M., *Moham*, Paris, A. Michel, 1957, 1969. — GREY, C., « Religion as a cultural system », in BARTON, M. (red.), *Anthropological approaches to the study of religion*, ASA Monographs, vol. 3, Londres, Tavistock, New York, Praeger, 1966. — IDEOLOGY as a cultural system », in APTER, D. E. (dir.), *Ideology and dissent*, The Free Press of Glencoe, 1964, 47-76. — GIBB, H. A. R., *Mohammedanism*, New York, Galaxy Books, 1962. — GRANET, M., *La religion des Chinois*, Paris, Payot, 1960. — JEANMAIRE, H., *Dumézil. Histoire du culte de Belesma*, Paris, Payot, 1953. — JUNG, C. G., *Einführung in das Wesen der Mythologie. Götterdingen*, deussische Mythen, Zurich, Rascher Verlag, 1941. Trad. : *Introduction à l'essence de la mythologie. L'enfant divin. La jeune fille divine*, Paris, Payot, 1953. — LE BRAS, G., *Etudes de neurologie religieuse*, Paris, rue, 1955-1956, 2 vol. — LEBOW, C. E., *The religious factor - a sociological study of religion's impact on politics, economics, and family life*, Garden City, Doubleday, 1961, 1963. — LÖNN, H., *Frankreichs Ulfen Gehen anders*, Zürich, Europa Verlag, 1954, 2 vol. Trad. : *La banque protestante en France, de la Révocation de l'Édit de Nantes à la Révolution*, Paris, 1890-91, 1959, 1961, 2 vol. — MALINOWSKI, B., *Magic, science and religion, and other essays*, New York, Doubleday & Co., 1934. — MARX, K., *Manuscrits de 1844* — MILLER, P., *Exiled into the wilderness, Cambridge, Cop. by the President and Fellows of Harvard College*, 1956; Cambridge, The Belknap of Harvard Univ. Press, 1978. — NACHRE, H., et WILLIAMS, D. D. (dir.), *The ministry in historical perspective*, New York, Harper, 1956. — PARSONS, T., *Sociological theory and modern society*, New York, The Free Press, 1967, chap. I, 37-78; *Action theory and the human condition*, New York, The Free Press, 1978, 167-321. — POULAT, E., *La naissance des prêtres catholiques*, Paris, Castelman, 1965. — PIN, E., *Pratique religieuse et classes sociales dans une paroisse urbaine, Saint-Pothin à Lyon*, Paris, Edilivre 2002, 1956. — RENAN, E., *Le judaïsme et le christianisme, schématisme originelle et répartition graduelle*, conférence faite à la Société des Études juives, le 26 mai 1883, Paris, Copernic, 1977. — ROBINSON, M., *Moham*, Paris, Seuil, 1963, 1969. — SOMBART, W., *Die Juden und das Wirtschaftsleben*, Leipzig, Duncker & Humblot, 1911. Trad. : *Les juifs et la vie économique*, Paris, Payot, 1923. — TILICH, P., *The courage to be*, New Haven, Yale Univ. Press, 1952. — TOCQUEVILLE, A. de, *De la démocratie en Amérique*, t. II, 1^{re} partie. — TREVOR-ROPER, H. R., *Religion, reformation and social change*, Londres, Macmillan, 1967, 1972. Trad. : *De la Réforme aux Lumières*, Paris, Gallimard, 1972. — VON GRÜNBAUM, C. F., *Studien zum Kulturbild und Selbstverständnis des Judentums*, Zürich, Seutgart, Artemis Verlag, 1969. Trad. : *L'identité culturelle de l'islam*, Paris, Gallimard, 1973. — WEISS, M., *L'Époque préislamique et l'époque du capitalisme : Le judaïsme antique*, *Économie et Société*, t. 1, 2^e partie, chap. 5.

Capitalisme

الرأسمالية

لعبارة الرأسمالية تاريخ طويل جداً ، لكنها منذ الأصل ، استعملت غالباً بمفاهيم إيديولوجية سلبية . وبما أن هذه المفاهيم حرصت عليها من قبل المفكرين الاشتراكيين واليساريين يجمعون بين المجتمع الرأسمالي وفكرة : الاستغلال ، دون شفافة ، للبروليتاريين ، من قبل أصحاب الملكية الخاصة ، فإن البعض (وبالتحديد أرون (Aron) وباروسونز (Parsons)) ، مفسرين تعبيراً لأوغست كومت (A. Comte) وسبنسر (Spencer) ، فضلوا الكلام على المجتمع الصناعي بدلاً من المجتمع الرأسمالي

من يكون ثمة مكان للكلام على المجتمع الصناعي ؟ متى الكلام على الرأسمالية ؟ لا يمكن معالجة المجتمع الصناعي والمجتمع الرأسمالي باعتبارهما مرادفين على الرغم من أن هذين المفهومين متصلين اتصالاً وثيقاً . وبالفعل ، إن العمدة الرأسمالية هي الصحة الأصلية للعملية الصناعية ، طالما أن المجتمعات الرأسمالية هي التي ظهرت تلويحياً باعتبارها المجتمعات الصناعية الأولى . فضلاً عن ذلك ، إن الأمر بضرورة ، الملحق بالمجتمعات الرأسمالية ، التي يطالب بها غالباً قادة اللدات الاشتراكية ، نوحى تلك التنظيم الرأسمالي يملك بعض الخصائص المشتركة مع كل المجتمعات الصناعية ، وبالتالي مع المجتمعات الاشتراكية . هذه الخصائص تتعلق بالمستوى المرتفع للإنتاجية (والشروط المرتبطة بها ، وبالتحديد ما يتعلق بالورن الخاص بالمعمل ويرأس المال الثابت بين عوامل الإنتاج) ، وبالصلة الوثيقة بين العلم والتفنية من جهة أولى ، والإنتاج من جهة أخرى . إنها تتضمن كذلك ظواهر مثل الاستهلاك الجماهيري وه توحيد غط ، الإنتاج والحاجيات المفروض أن تشبهها هذه المنتجات . هذه الخصائص ليست مستقلة : فالرأسمالية هي نظام (Syntagma) وثمة علاقات معقدة بين التقنية والإنتاج والإنتاجية وقيمة المداحيل وتوزيعها بين مختلف فئات الشعب ، وكذلك مستوى وطبيعة الاستهلاك لعام والاستهلاك الخاص

يمكن أن نأخذ هذه العلاقات أشكالاً مختلفة . فعلى سبيل المثال ، إن توزيع المداحيل هو ال حد ما عبر مستوى ، واستبدال العمل برأس المال يمكن أن تسهم عنه آثار مختلفة جداً (مرفوعة أو غير متطورة) فيما يتعلق بحجم الإنتاج ومستوى الإنتاجية ومتوسط الدخل والتبديد بالنسبة لهذا المتوسط . إن القيم المختلفة للأعوود بواسطة هذه المتغيرات المختلفة تسمح بالتمييز في عمل

المجتمعات الصناعية بين مجموعة « رأسمالية » ومجموعة « اشتراكية » ، إن التمييز ليس سهلاً . ولكنك سأخذ بالتمييز بين شكلين من التنظيم ، الرأسمالي والاشتراكي . حتى وإن كانا يبتعدان من أصل مشترك ، وعلى الأقل جريئاً ، من إجماع مشترك .

ليبدأ بسؤال أيضاً عن خصائص المصیفة الرأسمالية لمصلحة التصنيع . نجد أنفسنا مدعوين للإشارة إلى السمات التي تتعلق بترابنية المجموعات وتمييز المؤسسات . كان سنسر يواجه بين المجتمع الصناعي - ذلك المجتمع الذي يسيطر فيه « المنتجون » ، إذ نكلنا على حرار إنتاج سان سيمون - ، والمجتمع العسكري - حيث يسيطر ليس فقط المحاربون ولكن رجال سلطة الدولة القمعية والرجية - سان سيمون نفسه كان قد نسباً بصعود « المنتجين » ، الذي يصعبهم بمواجهة النبلاء ورجال الأكليروس والملأك المقارون . في هذا الصدد ، يتميز المجتمع الرأسمالي ، على غرار أي مجتمع صناعي ، بصعود التجار والصناعيين والأجراء ومسوحهم التجارية والصناعة . وباختصار الأنشاس النشيطون في القطاعات التي سميها مند كولان كلارك (C Clark) وفوراستيه (Fourastie) ، بالثورية والثالثة . ولكن ترابنية مثل تلك التي يصعد « المنتجين » في قمة التفریح الاجتماعي ، لا يمكن أن تسنر إلا إذا استندت إلى نسق مؤسسي يضمن للرأسماليين عدداً معيناً من الامتيازات .

وكما رأى ذلك جيداً ماركس ، فإن ارتفاع الرأسمالية يتميز « بتحرير » المنتجين ، الذين يجدون أنفسهم محرومين من عدد معين من الإلزامات الثقافية والاقتصادية والسياسية . على المستوى الاقتصادي يعني المنتجون من القل وكذلك من حماية التجمعات الدينية والمهن ومفضل اسحلال الإلزامات فيما يتعلق بتوظيف الشعيلة وتعليمهم والنظام الذي يخضعون له ، يمكن حرار عدد « حر قطاً » حسب تعبير ماكس فيبر (Weber) بين المستخدمين والمستخدمين . هذه العلاقة التي تجسد في الآخر ، تشكل إحدى المؤسسات المميزة للرأسمالية . ليس فقط في الشكل الذي ارتدته في أوروبا الغربية في بدايات العصر الحديث ولكن حالياً كذلك في البلدان النامية . إن تشكيل « سوق عمل » - مهما كان هذا التميز عرضة للجدل ، طالما يبدو أنه يتضمن كون العمل بضاعة مثل أية بضاعة أخرى - يظهر أنه أحد الشروط لكل « إقلاص » اقتصادي . لذلك فإن تحرير الفن والاصلاح الزراعي يظهران أيضاً شرطين « للتراكم الرأسمالي » . ولقد ذهب مؤرخون مثل بول مانو (Paul Manouk) في حالة انكلترا خلال القرن الثامن عشر ، إلى حد الدفاع عن أن « ثورة زراعية » تتميزاً بتجديداً بالتملك الخاص « للمناطق » ، ولحق الحديد للتمتد به لصالكين « بتسبيح » هذه القطع ، وإلغاء الحق التقليدي « بالرعي بعد الحصاد » ، تشكل شرطاً مسبقاً للثورة الصناعية . على المستوى السياسي : تتم ترجمة التحرر مصیفة المجتمع القديم ذات التجمعات المهنية . تتطلب هذه التصفية أحياناً ثورة مسبقة تحول الاتباع إلى مواطنين ، وأحياناً أخرى تنسق بتدريجياً عبر تميم الحفروق التي تنشر موارستها أسلوب من أجل تطور الحياة الاقتصادية . فهي تنحصر حيثما يتحول حق الملكية والضرابية وحق الأشخاص

ولكن ، في الخالين ، سواء كان المقصود ثورة على النمط الفرنسي ، أو إصلاح على الطريقة

التي كان يحلم بها مؤيدوه الاستبدادية المنتهية ، فإن التحرر الاقتصادي لا يتصل عن مسيرة التحول العميق للمجتمع السياسي . إن إلغاء العوائق التي كانت تحمي ريع أصحاب الامتيازات وتبطل حرية الأفراد المداولين ، بمعناها الموصول على بعض الأصواع أو الوظائف لهذه الفئة أو تلك من الأشخاص ، يؤدي إلى تكريس حرية إقامة المؤسسات في مجالها الأوسع وأحق المتصرف به عالمياً بالعائد والشر ، والبيع ضمن شروط متساوية للجميع . إن تحقيق هذه الشروط لا يأتي من تلقاء نفسه ، كما أن مقاومة أصحاب الامتيازات « لكل إصلاح يمكن أن يؤدي إلى ثورات عيفة ومدمرة ، كما كان الحال في فرنسا بين عامي 1789-1815 ، وأخيراً ، على المستوى العالمي ، يقتضي أن يحل محل المفهوم السائد إلى حد ما للمعاملات « الطبيعية » وللمطعة جيداً ، مفهوم التقابلية المتساوية شرعاً إلى الإشباع عبر التملك والتمتع بالأموال والخدمات بعدة التوفرة بكميات متزايدة . هذا التطور في القامية يصحح موصح المساواة التراتبية التقليدية للقيم ، التي كانت تخضع نشاطات الإنتاج إلى مثال خلقي وديني .

هذا التحرر الثلاثي لا يؤمن بالتأكيد ، لا الحرية الفلسفية للآسان الراسمالي ، ولا استفادة الخيارات التي يدفع إلى تحقيقها بصفته عاملاً اقتصادياً . كما يمكن أن تؤكد أن التخلص من الإلزامات التقيدية يتوافق بتزويد الأوتيلك هذه الرؤية التفاضلية للمجتمع الراسمالي تدعم بتقدير غير ملائم أبداً كذلك للتنظيم الراسمالي فيما يتعلق بتعاقب كل أنواع المساواة التي يقدّر له إنتاجها . إن المرحلة البدائية لتتراكم تتوافق بصورة عامة بتتلاحق الترهيبين الذين ما أن يصحوا بروليناريين حتى يجلو أنفسهم خاضعين لوضع غير ملائم دي وجه مردوح وذلك عبر انخفاض مستوى حياتهم وعبر تفهقر معظمهم أو أسلوب حياتهم في آن معاً

هذا التدهور المفاجيء ، الذي لفت الانتباه إليه العقائد برون الاشتراكيون ، هل هو مرتبط بمرحلة أساسية من الراسمالية ، ثم تجاوزها بسرعة ؟ إن الآلام التي تنزّج بعمل المرحلة الأولى للتصنيع تقدم غالباً ، على الأقل بطريقة صريحة ، وكأنها ضريبة « الاقلاص » والتفهم الاقتصادي اللاحق في الواقع ، إن رفع مستوى الحياة لكل الفئات وباتخاذ عمال الصناعة ، من المدى الطويل ، لا يقبل النقاش . ولكن إذا كان يبدو مستحيلاً أن نرى في الراسمالية آلة « لإفطار » الجماهير ، فإن بعض الملاحظات تكون في محلها للحد من تفاؤل ليبرالي منشتر أولاً ، يرتفع مستوى الحياة بوتيرة غير متساوية ، وفقاً للفترات الزمنية ووفقاً لفئات المستفيدين فضلاً عن ذلك ، حتى في الفترات الزمنية التي يرتفع فيها بسرعة ، تستمر حبوب من الفقر وحتى اليوم ، تبقى العملية الراسمالية منتيرة بقدرتها على استبعاد قسم كبير إلى حد ما من المواطنين . إنها تترك « عن هامش » المجتمع « بروليناريين » و« أفلاويين » من جميع الأصناف ، الذين لا يحصلون إلا على فتاة الموائد ، وإذا كان لنا أن نقول . فقط عندما ترفع الطبقات عن الطاولات وحتى إذا كان مستوى الحياة الحياتي للفئات الأكثر حرماناً ، أعلى من مستوى البروليناريين أثناء حكم لوي - فيليب (Louis Philippe) ، فإن فرقاً مهماً يسمر بين الفئات المحرومة والفئات النعمة ، والذي لا يتصل إلا ببطء والذي لا يجم فقط عن العواقر في الإنتاج . إن حالات عدم المساواة هذه مسكرة باعتبارها ظلالاً ، طاباً أن كل عدم مساواة هو ظلامه منظر أيديولوجيا المساواة .

يمكن الادعاء أنه عبر أولية المرحلة ، سيخوض عن محرومي اليوم في النهاية لكن الحقبة ليست واضحة جداً ولا صلبة جداً . إن القسوة التي تنزل بحسد دجيل مضحي به ، لا يمكن تعويضها عبر المستعدين من الأجيال اللاحقة . فضلاً عن ذلك ، ليس ثمة أي إثبات مقنع جداً بأن الأفراد الذين تساء معاصرتهم ليوم ، سيجدون أنفسهم (أو ذريتهم) وقد تم تعويضهم فعلياً في نهاية العملية .

إن التنظيم الرأسمالي يقدم على أنه غير عادل جبرياً وبأسنمراد ، وذلك ليس الثوب على الأقل . إنه ، كما يقال ، مجتمع طبقات ، وهو مجتمع مؤسس على التوزيع . وإن الانقسام إلى طبقات هو النتيجة المباشرة للتراكم الرأسمالي . الرقيقون المقتلون ، والحرثيون المنهارون ، يتكدسون في مصانع موضوعه تحت المراقبة المباشرة للصناعيين . هؤلاء البروليتاريين ، يجنون أنفسهم مباشرة بمواجهة الرأسماليين . وتضرب هاتان الطبقتان في صراع حتى الموت ، لا يمكن أن ينتهي إلا بزع الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج . ويكون المجتمع الرأسمالي مجتمعاً ذات نتيجة لاقية ، ليس فقط في فترات الأزمة ، عندما ينهار الإنتاج الصناعي ، وإنما كذلك خلال فترات التوسع والازدهار ، طالما أن مجمل الإنتاج الصافي حتى عندما يتزايد ، يصادر من قبل الرأسماليين .

هذا المفهوم المنطوق لصراع الطبقات في المجتمعات الرأسمالية لا يمكن الدفاع عنه أولاً ، ما هو المكان الذي يقتضي الاعتراف به للمجموعات الوسيطة (الصالحين والحرثيين والموظفين) التي يشر بمرورها المنظرون الاشتراكيون الأوائل ؟ ثم ، ما هو المعنى الذي ينفي عنه لصعود الثقلين وه التنظيمي ، والفائدة الأحرار ، الذين ليسوا بروليتاريين ولا رأسماليين طالما أنهم ليسوا مالكي الرأسمال الاجتماعي ؟ لقد تطور المجتمع الرأسمالي وفقاً لخطوط مختلفة عن المعطى الذي يمرر كل التراعات باعتبارها صراعاً حتى الموت بين طبقتين حُرقتا بأبهما . الأولى مساهمة بقوة العمل ، والأخرى مالكة وسائل الإنتاج . إن الحاجة للتوفيق بين معطيات التحررة وهذا المعطى الذي يرغمون أنه « علمي » ، تمت تبييتها عبر التأكيد بأن تعدد المجموعات الوسيطة لم يكن سوى الظاهر الذي يسيء استعماله بصداحة ، التحرريين ، في حين أن « البنية العميقة » تنفي مشكلة من التمازج بين « المهنيين » وه المهين عليهم (أو أيضاً مستغلين ومستغلين) ، الذي لا يمكن تحطيه في الطام الرأسمالي ، والذي تشكل « جوهره » . هذا المعتد الأول يدعمه معتقد ثان يقتضي بأن للربح والاستغلال مرادفان . يمكن إذن شجب التنظيم الرأسمالي باعتباره سرقة فاسدة ، تم غوبجها سراعاً إلى حد ما ، بواسطة حذاع الأخلاق والفكر .

يواجه هذا التصير المعتمد من قبل الاشتراكية الأرثوذكسية تفسيرات مختلفة تدعو للمراجعة ، وتشدد على التطور المؤسسي للمجتمعات الرأسمالية . لا أحد يستطيع أن يعترض بأن الملكية تطورت بقوة منذ الزمن الذي عرفها فيه انقياون المدي بأنها حق التمتع بالأموال وامتلاكها بشكل مطلق تماماً . ففي المؤسسة الحديثة ، أصبحت كل أنواع الحقوق (وبخاصة حقوق الأحرار) قابلة لمراجعة حقوق المالك . فضلاً عن ذلك ، لم يعد المالك شخصاً طيباً إلا

نادراً : إنه الشخص المعنوي الذي يتحرك من خلال الهياكل التمثيلية (مجلس الإدارة) . فتم
قسم مهم من الشركة في الشركة الرأسمالية يكتفي ببعض حصته من الأرباح ولا يشارك أبداً في
توجيه أعمال الشركة

هل يعني ذلك أن ملكية المؤسسة والإشراف عليها أمران منفصلان ؟ هذا ما لم يكف عن
التشديد عليه « دعاة المرجعية » منذ نهاية القرن التاسع عشر ، حتى بورهام (Burnham)
وغالبريث (Galbraith) ولكن « البنية التقنية » أبعد من أن تكون مستفيدة من المساهمين إلى الحد
الذي يعتقد قارىء منجمل هؤلاء المؤلفين . فضلاً عن ذلك ، إن مدراء البنية التقنية ، حتى ولو لم
يكونوا هم أنفسهم مالكيين ، فإنهم مدعوون غالباً للتصرف وكأنهم متفدي وصية المالكيين ورؤس
المعلم ؛ وإن منطق رجال البنية التقنية هو غالباً منطق الربح

فقد الربح من قبل الاشتراكيين وبالتحديد من قبل ماركس ، على أنه « عمل إضافي »
استأثر به الرأسماليون ؛ وبما أن «نتاج الصافي» يكون مسووماً بالكامل إلى عمل البروليتاري ، فإن
الربح الرأسمالي لا يكون سوى الوجه الآخر لاستغلال العمال .

تشكل هذه الصيغة واحدة من الأفكار المبنية من الأيديولوجيا المعادية للرأسمالية ،
والمبنية فيها يتحدى حتى النواتج الاشتراكية ولكن ، بمقدار ما يمكن أن ينجم الربح عن مصادر
أخرى غير استغلال العمل المتجور ، وأنه يمكن بخاصة أن ينتج من « ربح على الطبيعة » عبر
إعادة تنظيم المجمعات الانتاجية أو تعديدها ، ينبغي الاعتراف بأن الربح أو استباقه هو صابط لا
يمكن استبداله ، للنظام الرأسمالي إذا لم يكن لكل تنظيم صناعي . إنه يسمح بالفعل بإقامة
التسلسل لمختلف المجمعات الانتاجية وفقاً لمدى فعاليتها إلى حد ما . وهو يسمح بتقدير ما إذا
كانت الموارد قد وطعت بطريقة صحيحة أم لا ، أو إذا لم تكن بوظائف أخرى للموارد هسها قد
أدت إلى ربح صافي أعلى .

إن الربح في المجتمع الرأسمالي ليس بالتأكيد المعيار الوحيد لتحسين توظيف العوامل .
وبالفعل ، فإنه يتحدد بالنسبة للوحدات الانتاجية . فضلاً عن ذلك ، عندما يقوم على ربح
الأسهم المالية للمؤسسة إلى أقصى حد ، يمكن وصفه كميّاراً للدائرة ، ليس فقط من قبل العمال
ولكن من قبل الرأسماليين أنفسهم ، الذين يمكنهم أن يفضلوا « استهلاك » حصصهم في الأرباح
بدلاً من استثمارها . إن ربح المؤسسة لا يشكل إذن حتى في النظام الرأسمالي المعيار الوحيد الذي
يسمح بالاختيار بين الترفيفات المختلفة للموارد الجماعية . وبالمثل إن التأثيرات الخارجية
السلبية التي تعرضها المؤسسة على محيطها الطبيعي والاجتماعي يمكن أن تدخل في مزاج مع مصالح
هذه الفئة أو تلك من الأشخاص العاملين في المؤسسة - حتى دون الرجوع إلى المصلحة العامة

إن كون الربح في المجتمع الرأسمالي لا يعترف بشكل إجمالي ، على مستوى المجتمع
بأكمله ، وإنما في إطار الوحدات الانتاجية المتعددة ، التنافس والمستقلة إلى حد ما بالنسبة
للسلطات السياسية والإدارية ، ينتج عنه صلة وثيقة بين الربح والملكية . من الصحيح أن تجميع
الأرباح المتحققة في المؤسسات الفردية ، يعني عبر تغيير الكلفة الثابتة ونسبة

المائلة ، الى حجم الاستهلاك والتوفير والاستثمار التي تتحقق بالإجمال في المجتمع . لكن تكون هذه الأرباح يجهل في وحدات انتاجية يقرر فيها المسؤولون مستقنين نتائج قراراتهم على حساب استثمار مؤسستهم . سواء كانوا مالكيين أو كانوا مدراء .

في الواقع ، إن الأطروحة التي تقول بأن رأسمالية المالكيين استبدلت ببنية تقنية من المدراء وبجهاز تنفيذي أكثر ملامة بكثير إذا أرجعناها الى المناقشات الخاصة بتطور الطبقات القائمة بدل النقاش حول طبيعة المؤسسة الصناعية نفسها . إن الطريقة التي تم وفقاً لها النمو الصناعي ، وبالتحديد في فرنسا خلال السنوات العشرين الأخيرة ، توحي بأن قرارات الاستثمار بقيت الى حد كبير موجهة بتوقعات الربح ، التي كانت مع ذلك محسوبة بدقة الى حد ما . أما فيما يخص قرارات وقف الاستثمار والخروج ، من فرع اقتصادي أو من مشروع لم يعد مجدياً ، فهي ما زالت تؤخذ بناءً لحساب الاستثمار ، من قبل المالكين أنفسهم أو من قبل دائريهم .

لا يمكن تصور رأسمالية دون مالكيين كما لا يمكن تصورها دون أصحاب مشاريع . ولقد شدد شومبر (Schumpeter) على أهمية وجود نوع من المبادرة الفنية والمخاطرة بالنسبة للمجتمع الرأسمالي . تبدو هذه العنصرية ضرورية كذلك فيما يتعلق بالادارة اليومية ، التي ينبغي سعة نتائجها الى مدير أو الى فريق من المدراء . إن صعوبات التخطيط المركزة تأتي من كون وحدة الانتاج تجد نفسها عارقة في مجمل واسع جداً ومعقد جداً ، يصبح من الصعب جداً متابعة الانتاج في مراحله المختلفة ، والتعرف بوضوح على النجاحات والإخفاقات ومراقبة طريقة عمله .

ثمة طريقة أخرى للتعرف على سمات النظام الرأسمالي تقوم على ملاحظة أن الدولة أو السلطة العامة لا تمارس فيه المسؤوليات النهائية للإدارة الاقتصادية . ولكن ليست الحكومة أو الإدارات العامة هي التي تستطيع وحدها أن ترفع يد الرأسماليين عن مراقبة المؤسسات . إن إحلال القادة التقنيين أو أشخاصاً متحيزين من الموظفين محل الرأسماليين يشكل «احتلالاً آخر مرتبطاً مع ذلك بالأول . لكن لا يمكننا التخلي عن طرح سؤالين في هذا الصدد على أنفسنا . إما أن يخضع المدراء الجدد لدورهم الى منطق الربح اللامركزي ، وفي هذه الحال ، لا تتغير سوى أشياء قليلة . ربما ما عدا ما يتعلق بانتقال النخب . وإما أن يؤدي وصول المدراء الجدد الى تعبير جذري في الإدارة . ويحل محل منطق الربح منطق آخر يبقى بحاجة الى التعريف . في هذه الحال ، يمكننا التساؤل عما إذا كانت شروط التقدم تستمر مؤمنة ، وبالتحديد فيما يتعلق بالعلاقة بين الاستهلاك والتوفير والاستثمار والتحكيم بين الموارد التوظيفية العامة والخاصة ، للموارد المختلفة

اعترف شومبر (Schumpeter) أنه يوجد في المجتمعات الرأسمالية ، على الأقل في مرحلة مضبوحتها ، « ثبات حامية » ، مثل الفلاحين والتجار الصغار والمستخدمين وبقايا البلاء والمحجب التقليدية التي تخفف ، حسب قوله ، الصدمة بين البيروقراطيين والرأسماليين . ويشير كذلك الى مزاعم القيم التي تكون في عمل مجتمعاتنا . أما اليوم ، فمن الشائع ، اعتبار أن منطق الربح هو «لبدأ الذي يحكم جميع مؤسسات المجتمعات المعاصرة ، حتى تلك التي ليست حاصصة لموجب تأمين صحتها بنفسها عبر ملامتها في السوق . تتكلم عن « المدرسة الرأسمالية » وعن « المستنق

الرأسمالي « الح ». تكون هذه التعابير مناسبة إذا كانت نلفت الانتباه الى أهمية ضغوطات الفاعلية التي يتعرض لها المسؤولون السياسيون والإداريون . تكون هذه الضغوطات بادىء بده مالهية ومتعلقة بالميزانية . يمكننا حينئذ الحديث عن متطلبات الربح ، مع الإشارة فضلاً عن ذلك الى أنه من النادر ، فيها يتعلق بالأموال العامة ، مثل الصحة والتعليم ، « الح » ، أن يعترف بأن هذه المتطلبات حاسمة بشكل مطلق ، حتى في المجتمعات التي تكون فيها العقبة الرأسمالية الأكثر رسوخاً . وفي الغالب ، تكون ضغوطاً ثانوية ، نستخدم في نقاش حول الميزانية ، لتبرير تردد السلطات بمواجهة نفقة حكم بأنها مفرطة أو غير مناسبة . ولكن الأطباء والمدرسين والعسكريين ليسوا مغلولين خاضعين لقاعدة « الحد الأقصى للربح » . إن ما سماه بل (Bell) « بالناقضات النقدية » للرأسمالية يعبر عن الصعوبة التي تحول دون مختمعات في أن تمد على تحمل مشاهباتها لمادته التي سمحت بتأخير رفع الإنتاج والأمانجية والدخل الفردي وإحصائي ، ولكنها لا ندمج ابدأ مع « الخبر العام » . وبما أنها عمر محدودة من الباحة التجارية والسياسة (أميركا هي رأسمالية ولكن اليابان هي كذلك ، ويطام و تسلي) ، مثل اساتيا القراكية هو رأسمالي ، ولكن بلدانا « ديموقراطية » مثل الولايات المتحدة وكندا وسويسرا هي كذلك رأسمالية) . فإن الرأسمالية لا تشكل عظمًا مرتبطاً بالتحليل السوسيولوجي وحسب ، ولكنها تظهر بالأحرى بمثابة شكل تنظيمي للنظام الثانوي الاقتصادي .

- **Bibliographie.** — ARON, R., *Deux leçons sur la société industrielle*, Paris, Calmann, 1962; *Trois essais sur l'âge industriel*, Paris, Plon, 1965. — BACHMAN, J., « Essai sur les origines du capitalisme », *Archives européennes de Sociologie*, IX, 1968, 205-263. — BELL, D., *The cultural contradictions of capitalism*, Londres, Heinemann, 1976; *Les contradictions culturelles du capitalisme*, Paris, PUF, 1979. — BRAUDEL, F., *Civilisation matérielle, économique, capitaliste, XV^e-XVIII^e siècle*, Paris, A. Colin, 1979, 3 vol. — BURINMAN, J., *The managerial revolution; what is happening in the world*, New York, The John Day Co., 1941. Trad. *L'ère des gestionnaires*, Paris, Calmann-Lévy, 1947. — CLARK, C., *The conditions of economic progress*, Londres, Macmillan & Co., 1940; New York, St Martin's Press, 3^e éd. rév., 1957. Trad. *Les conditions du progrès économique*, Paris, PUF, 1960. — GALBRAITH, J. K., *American capitalism the concept of countervailing power*, 1952, éd. rév., Boston, Houghton Mifflin, 1956, *The new industrial state*, Boston, Houghton Mifflin, 1967. Trad. *Le nouvel État industriel. Essai sur le système économique américain*, Paris, Calmann, 1968; 3^e éd. augm., 1979. — GONZ, A., *Stratégie ouvrière et néo-capitalisme*, Paris, Seuil, 1964. — MANTOUX, P., *La révolution industrielle au XVIII^e siècle. Essai sur les commencements de la grande industrie moderne en Angleterre*, Paris, Société nouvelle de Librairie et d'Édition, 1906 Paris, Editions Génin, 1973. — MARK, K., *Le capital*⁹ — PABOUK, F., *Le capitalisme*, Paris, PUF, 1968, 1969, *L'économie du XX^e siècle*, Paris, PUF, 1961; 3^e éd. augm. 1969. — POULANTZAS N., « The problem of the capitalist state », *New Left Review*, vol. 58, nov.-déc. 1969, 67-78. — SAINT-SIMON, C.-H. de, *Œuvres 1868-1870*, Paris, Anthropos, 1966, 6 vol., : II et III. — SEMENOVICH, J., *Capitalism, socialism and democracy*, New York, Harper & Brothers, 1942; Londres, Georges Allen & Unwin Ltd. 1976. Trad. *Capitalisme, socialisme et démocratie*, Paris, Payot, 1972. — SMITH, A., *An inquiry into the nature and causes of the wealth of nations*, Londres, W Strahan & T Cadell, 1776, Oxford, Clarendon Press, 1976. Trad. partielle *Recherches sur la nature et les causes de la richesse des nations - les grands thèmes*, Paris, Calmann, 1976. — SOMBART, W., *Der moderne Kapitalismus*, Leipzig, Duncker & Humblot, 1902-1927, 3 vol. Trad. *L'apogée du capitalisme*, Paris, Payot, 1932, 2 vol. — SPENCER, H., *The principles of sociology*, quarterly serial, New York, D. Appleton,

1874-1875; 3^e éd. rev. et clarifiée, 1891, 3 vol. *Principles of sociology (selected)*, London, Macmillan, 1969. Trad. *Principes de sociologie*, Paris, F. Alcan, 4 vol., 1967-1967. — ULLMO, J., *Le profit*, Paris, Dunod, 1969. WALLERSTEIN, I., *The modern world system, capitalist agriculture and the origins of the European world economy in the sixteenth century*, New York, London, Academic Press, 1974. Trad. du 1^{er} : *Le système du monde du XVI^e siècle à nos jours*, I : *Capitalisme et économie mondiale 1450-1640*, Paris, Flammarion, 1980. — WIRTSCHAFT, A., *Revolt against the masses and other essays on politics and public policy*, New York, Basic Books, 1971.

Contrôle social

الرقابة الاجتماعية

جاءنا مفهوم الرقابة الاجتماعية (والكلمة نفسها) من علم الاجتماع الأمريكي وهو يفترض كذلك بفهمهم لمرحلة صرفة تعتمد بشيء من الصعوبة في الاستعمال الفرنسي لكلمة رقابة في اللغة الانكليزية ، معنى (يجبر) يرأفب تعني يسيطر . وهكذا ، فإن تالكوت بارسونز (Talcott Parsons) في ترجمة له عرضة للنقاش ، يجعل الكلمة الألمانية (Herrschaft) (السيطرة) التي استعملها ماكس فيبر (M. Weber) بشكل واسع ، الرقابة الملزمة (Imperative control) في اللغة الفرنسية ، لكلمة رقابة معنى سلبياً أولاً . يرأفب تعني يشرف ، وهذا الحاجة بمع . هكذا نتحدث عن الرقابة البرلمانية (يعرف الآن (A.ain) النائب بأنه « مراقب ») ، والرقابة القضائية ، أو الرقابة المالية أيضاً .

في علم الاجتماع الأمريكي ، ظهر الاهتمام بالرقابة الاجتماعية في سنوات العشرينات ، وبشكل رئيسي في مجالين اثنين . نعددها مذكورة في الدراسات المتعلّفة بالاحتراف وأوضاع الجريمة . ولكننا نتحدث كذلك عن الرقابة الاجتماعية فيما يتعلق بالثوب من قبل المهاجرين وأعضاء الأقليات الاثنية ، على النماذج الثقافية المطبقة في أميركا والحاجة بالطبقة الوسطى والفقراء الذي تلمسه هذه النماذج على القادمين الجدد . من جهة أخرى ، يطرح وجود المجرمين والمنحرفين ، على المجتمع ، المشكلة التالية : كيف يمكن تلمس توافق التصرفات الفردية مع النظام المعياري المعمول به في المجتمع ؟ تطرح حينئذ مشكلة الرقابة بتدابير التوافق ، وانطلاقاً من هنا تدابير العقاب ، وه الثواب .

إن الرقابة الاجتماعية هي جملة الموارد المادية والرمزية التي تتوفر لدى مجتمع معين ، لتأمين توافق تصرفات أعضائه مع جملة القواعد والمبادئ المقررة والمصادق عليها . بالنسبة لعلماء الاجتماع الأميركيين السابقين لعام 1940 ، كانت الرقابة الاجتماعية تعني النماذج الثقافية التي يتعلمها الأفراد ، والأدليات المؤسساتية التي تجهز وتدعّم التوافق . أو الانحراف . بالنسبة لهذه النماذج وفي بعد ، أثير مفهوم الرقابة بالتقدم الذي تحقق في تحليل ظواهرات التبعية المتبادلة حينئذ انتقل الاهتمام الى بعض الصلات ، القوية والناشئة في أن واحد ، التي تميز في النظام البيولوجي ، العلاقات بين الطوائف البيئية والطوائف الوائلية ، وفي النظام الاقتصادي ، العلاقات التي تلاحظ بين العناصر الاقتصادية للسوق وبين الأنواع المختلفة للأسواق ، وفي النظام

المفوضي ، الرابط بين الصوت والمعنى . إن السيطرة التي تمارسها هذه الأنظمة المختلفة على عاصرها والنتيجة المتبادلة بين هؤلاء الأخيرين توحى بتحديد دقيق للمراقبة من قبل النظام الذي يتناول إليه . وتكون الرقابة في هذا المفهوم الجديد هي النجبة المتبادلة للعناصر وللظلم .

إذا نحن افترضنا على آراء الاتجاه العام ، تنقلص الرقابة التي يمارسها المجتمع على أعضائه إلى نظام للعقوبات يقوم بواسطته ، انفراد الحساس والذكي والمتبصر ، بتوفير سلوكه مع توقعات أقرانه . لكن هذه النظرة تبقى غير محدثة طالما لم يتم تعريفها بالطريقة التي يتأسس بواسطتها التوافق . هل يمكننا أن نكتفي بالقول إن الفرد له كل المصلحة في التوافق مع القاعدة ، بما أنه إذا هو ابتعد عنها ، قد يعرض نفسه إلى عقوبات مزعجة إلى حد ما ؟ إن مفهوم المصلحة يشكك من المفهوم الذي يتعلق بمفهوم العقاب . للوهلة الأولى ، يمكن اعتبار العقوبات على أنها النتائج الإيجابية أو السلبية التي تترافق ببعض الأحداث . فتكون الرقابة الاجتماعية من الطبيعة نفسها للرقابة التي تمارسها القوانين الفيزيائية على تصرفها . إن الولد الذي أحرق إصبعه يرد من تجربتها كثيراً من النار . والشر الذي أصيب بهر الحضم يتعلم فوائد الاعتدال . كما أن المشهور الذي يهاجم شخصاً أقوى منه يكتشف ، نتيجة للثأب المبرح الذي كوسله إليه استغزاته ، أنه كان من الأفضل له أن يتروى .

هذا التصور الناشئ عن الجمع بين الحتمية الدقيقة لميعة والنفسانية الضعيفة بصورة وثيقة ، غير كافٍ . أولاً ، إن الحوافز الخارجية (الاجتماعية وغير الاجتماعية) تكون في الغالب غامضة فالخلف نفسه يمكن أن يشترى ثأرة نتيجة مناسبة ، وثأرة أخرى نتيجة غير مناسبة ، ويمكن طوعاً إلا يتسبب بأية نتيجة متوقعة لمصرقة . ثانياً ، يستع الفرد بقوة معينة على الاستسلام ، وبالتالي هل التوقع . ويمكنه أن يتدخل ، ويتدخله هذا بقلب مجرى الأحداث . ثالثاً ، لا يكون سلم أفضليته ثابت بشكل نهائي . فيمكنه أن يتلائم مع بعض الاحتمالات التي يكون قد رفضها في البدء بصمتها غير مقولة ويمكنه ، حتى أن يمتنعها مفيدة في التماس . ليس ثمة إذن سوى عدد محدود من العقوبات المطلقة ، الصعالة إيجاباً وسلماً ، مداتها وفي شتى الظروف . وإذا لم يكن توافق السلوك الفردي مع قوانين الطبيعة الفيزيائية والاجتماعية ، مضموناً سوى بتأثير مثل هذه العقوبات ، فإن هذا التوافق يكون جزئياً ومؤقتاً . يكون جزئياً ، لأن النطاق الذي يكون هكذا مشمولاً لا يتعلق إلا بالتصرفات الفرائضية . وفيما يتعلق بالباقي ، قد ينجو العامل من كل رقابة ، سواء رقابة البيئة الفيزيائية أو البيئة الاجتماعية . تقول الحكمة الشعبية : العمل في الخفاء ينجي . إذا كنت أستطيع أن أخلص من العقوبات شوطاً أن أجعل انحرافي غير مرئي ، إذا لم يكن غير محسوس من الآخرين ، فليس لدي أية مصلحة في أن أوفق سلوكي مع توقعات الآخرين . بمقدار ما أستطيع أن أبتعد مراقبتهم . فضلاً عن ذلك ، إن التوافق بين تولداتي وتوقعات الآخرين ، إذا استند فقط إلى تبادل العقوبات بينهم وبين ، يكون مؤقتاً ، بما أن توقعاتهم يمكن أن تتغير بمجرد عن توقعاتي .

كذلك ، لكي تكون الرقابة التي يمارسها المجتمع على الأفراد فعالة ، لا يمكن أن تكون

خارجية وحسب . يتحدث علم الاجتماع الكلاسيكي ، علم اجتماع دوركهايم على سبيل المثال ، عن التربية الخلقية كما عن « الإكراه » الأكثر دقة والأكثر معالية ، الذي يتمتع به المجتمع إزاء أعضائه . ويتوصل فرويد ، عبر طرق مختلفة إلى رأي قريب جداً . إن مثل أعضائه لنموذج مشترك هو الذي يؤمن الوحدة الرمزية للمؤسسات مثل الجيش أو الكنيسة ولكن التمثل ليس فقط نتيجة ، ليست مع ذلك أبداً كاملة ولا دائمة ، إنما هو عملية مصبوبة بعدد معين من الأوليات . يريد الولد أن يصبح أباه بالذات لكي يحصل على عدد معين من الخصائص التي يكون عروفاً منها في الوقت الحالي . ويستند التمثل إلى سلسلة من العلاقات التي تقوم بين الفاعلين ، والدواعي التي تجعلهم يتواجهون أو يجتمعون ، أو الأسس العليا التي تشكل السلطة الأخيرة التي نمتد إليها . إن سلوكها لا يصبط إذن بواسطة إكراهات البيئة الخارجية وحسب (الفيرميانية أو الاجتماعية) . إنه يصبح كذلك إلى متطلبات داخلية ، يسعى بعضها بسبب غرده على كل رقابة ، إلى الإشباع بأي ثمن ، في حين تدخل الأخرى ، بسبب تدينها ، في ستراتيجيات أكثر تعقيداً ولأجل أطول . (إذا تابعتنا الآن فكر فرويد (Freud) في المعنى الذي فسره فيه باروسوز ، فنقول إن الرقابة الاجتماعية تستند إلى قدرة الشخص على أن يلقي على أفعاله الخاصة النظرة التي يلقها عليها أي شخص آخر - الآخر لدى Mead ، ودعاة النشاط المتبادل - . ولكن لا تظهر هذه النظرة لشخص ما بصفتها تدخلاً ، أو محاولة للاغتراب أو الإغواء (كما هو الأمر بالتالي لدى سارتر) ، بقصص أن يعترف الشخصان متضامنين بأنهما يتحان في معاملاتها لنظام معياري ، مقبول على السواء في كليهما .

مقدار ما تستند الرقابة الاجتماعية على تماثل الشخص مع سلطه تبادلية ، لا يعود ممكناً نقلوصها إلى العنف حتى الرمزي ، كما لا تقلص إلى الإكراه الخارجي . ذلك ما فهمه دوركهايم عندما أشار إلى أن التربية ، بعد أن حصل من التربية الخلقية أحد اختصاصات الرقابة الاجتماعية ، أبعد من أن تكون مجرد تفويم ، وهي تستدعي الاستقلال الذاتي للفرد ، إلا أن دوركهايم يحترس جيداً من مواجهة هذا الاستقلال الذاتي مع كل شكل للتدرب والمحتمية فهو يقدر ما يتم تعلمه يتربس ، أو ، إذا تكلمنا على غرار بياجيه ، فهو يسجم عن التمثل بمقدار ما ينجم عن التكيف . وإن ما يقصده دوركهايم بالاستقلال الذاتي ، هو قدرة الفرد على التعرف على ذاته في أعماله وفي مشاريعه ، وعلى التصاود في ثقافة مشاريعه الخاصة ، وعلى اكتشاف ضرورة من تحقيقه الخاص فيها (كل الأشياء التي لا تكون ممكنة إلا إذا كان الإكراه الاجتماعي في المعنى العميق للكلمة ، خلقياً ، أي إذا كان يقيم بين الواحد والآخر علاقات تضامنية وتبادلية)

ليس ثمة عيب ولو رمزياً ، يمكن أن يكون فضلاً بصورة دائمة ، إذا كانت القاعدة التي يقرها تقيم بين أفراد المجتمع علاقات تصفية بصورة أساسية ، ومضرة في مصبحة أحد الرفقاء بصورة منظمة ، ومهذبة بصورة منظمة للآخر . وكان فرويد هو نفسه الذي ، بإيجاده للحمص المركزي لدى هوس (Idolition) يرى في القانون نكراً متداً ، وفي وقت واحد من الجميع ومن كل واحد للفوائد التي لا يمكن اكتسابها إلا على حساب الآخرين : « إن أرفص أن أعمل شيئاً

حسب لي إذا كنت أسمي، إليك - شرط أن تعرض ذلك أيت أيضاً وبالتعابير نفسها - تعرض الرقابة الاجتماعية قانوناً لا يكون فعالاً إلا إذا حدد مبررات مشتركة ومتداولة

خلال السنوات العشرين الأخيرة اختن الكثير من علماء الاجتماع بقياس علم التوجيه وفي هذه المناسبة كما في مناسبات أخرى كثيرة صرح أكثر من واحد بأن يؤخذ بشرك القياس . يمكننا الانطلاق من مثل بسيط جداً كمثال مثبت الحرارة - عند نقل معلومة - حرارة القطعة التي نشت فيها الجهاز - إلى المرجل فإننا ندفع الجهاز إلى العمل دون تدخل من سائق عليه أن يتحقق أولاً من انخفاض الحرارة ، ومن ثم إلى إشعال النار في مرحلة ثانية من أجل إعادة الحرارة إلى المستوى المناسب . فنثبت الحرارة بسمح بالاستعمال المباشر للمعلومة ويأمر بسلسلة من العمليات - البرامج - القادرة على إعادة النظام الحراري إلى الحالة المطلوبة له - ثمة العديد من خصائص مثبت الحرارة لا يمكن إلا أن نلعت انتباه علماء الاجتماع : أولاً ، آلية الرقابة التي نسمح بمواجهة الفترة الحارقة التي لا تدور فيها الآلات لوحدها ، وحسب ، وإنما لا تعمل إلا ما أسمرت به من قبل المهندس الذي صممها ؛ ثانياً ، إحلال المعلومة محل لطاقة بصفتها مصدراً لإطلاق العملية وتخلدتها . وهكذا استحققي ، بواسطة تنظيم أو برمجة وكبي ، اقتصاد هائل في الطاقة ، وفي الوقت نفسه إخضاع العملية بصورة كاملة للأغراض المحددة من قبل المستعمل والمستفيد

ثمة أوضاع مشابهة لوحظت في علم الأحياء ، اتضح بها كذلك في حبه علماء الاجتماع . لقد لاحظ العالم الأحيائي كانون (Cannon) في أو واحد ، ثمة آلية طبيعية لدى الكائنات الحية (في حالة الدم وحرارته وتركيبه) ووجود أوليات تسمى إلى إعادة الحال إلى طبيعتها ، إذا هي اضطربت نتيجة لخلل خارجي . لكن الضغط الذاتي كما وصفه كانون ، لا يشكل إلا أحد وجوه الضغط للكائنات الحية ، فضلاً عن ذلك ، مهما يكن هذا الضغط دقيقاً ، فإنه ، بخلاف الإنسان الآلي ، ليس تحت سيطرة إرادة حرة يعمل وفقاً لتصميمها الخاصة ولقائدها الخاصة . وقد أضيف إلى قياس الضغط الذاتي قياس البرنامج الوراثي . وبدلت لم تعد بعض وظائف الكائن الحي تحت الرقابة الدقيقة ، وإنما حملة الخصائص المحددة لنسبة الفردية ولتطوره

إلى أي حد تثير هذه القياسات المختلفة قضايا الرقابة الاجتماعية ؟ إنها تجعلنا حاسمين إزاء وجود نقاط نقدية ، يفقد نظام معين ، دوماً وصياً يتعدها ، تماسكه وهويته . وهي تشير أيضاً كذلك بوجود ما يمكن تسميته نوتراً باتجاه التماسك (Strain toward consistency) ، الذي يحدد النظام الاجتماعي بصورة دائمة إلى حد ما نحو أوضاع معينة لا يمكنه الاعتماد عليها كثيراً دون أن يتكسر . لقد وضعت لوكالة الأسعار عالماً بصفتها صلباً غير راع - على الرغم من أنها تشق بكمية كبيرة منها ، من قرارات فردية محسوبة تماماً - يؤمن التوازن وديماً المساواة بين كميات معروضة من البضاعة وكميات مطلوبة في سوق معينة - فهي نظام تنافسي صائب ونم ، إذا ارتفع السعري السوق ، ترتفع الكميات المعروضة من قبل المنتجين حتى توازي كميتها الكميات المطلوبة من قبل المستهلكين . في حال انكسار التوازن بسبب الإمبراط في العرض أو الطلب أو بسبب عدم كفايتها ، يشكل السعر آلية تسمى إلى تساوي الكميات المعروضة والكميات المطلوبة . يمكننا

بالطريقة نفسها معاملة العقوبات الاجتماعية الإيجابية والسلبية ، بصمتها الأولية التي يحفظ فضلها على عدم المساس بالمعيار ، بواسطة استبعاد المحرمين - أو على الأقل وضعهم على هامش المجتمع - وربما إعادة دمجهم اللاحقة .

ولكن ينبغي أن تقدم هذه القياسات بكثير من الحيلة . أولاً ، إن ميكانيكية الأوليات الاجتماعية ليست مضمونة بدقة . إننا نراها في مثال الأسواق حيث ظهرت « الشواغب » أكثر عدداً وأكثر خطورة بمقدار ما تكون الملاحظة والنظرية أكثر تسهاً . إن وجود هذه الشواغب على علاقة مع أهمية النشاطات الفردية المتبادلة في التنظيم الاجتماعي . إن كثافة الشاغب المتبادل بالنسبة للأشخاص أنفسهم تولّد حيثيّة سلسلة من الآثار غير المتوقعة وربما « المحرقة » التي نعددهم بصورة أسطر عن النظام الاجتماعي ، بدلاً من إعادته إلى وضعه المتوازن . وإن ظاهرات الملعق المالي ، التي أعطت لهذه طويلة أهمية كبرى في إطلاق الأزمات الدورية ، هي مثل جيد يساهم استك الأزمة في جعل حصولها محتملاً . وإن أزمة انعطفت بهذا الشكل لا يمكن إلا أن تؤدي إلى الانهيار . إنها الصورة نفسها الكلمة وراء « نظرية الدومينو » . إن سقوط خط الدفاع الأول ، بدل أن يعيى المدافعين ويحسمهم ، فإنه يسرّع انهيار التشكيل بأكمله . ويوجد كذلك حالات احتلال أقل تطرفاً ، مثل الانحراف الطبي . حيث التوقعات ، بدل أن مرافق لعملية الاجتماعية وتعديلها نحو القاعدة عندما تنشأ عنها ، فإنها تفقد القاعدة وتتأكلها إلى حد تشويه معناها وهائتها .

يقضي في النهاية ، عدم استعمال تعبير الرقابة الاجتماعية إلا مع كثير من الحذر ، إدراكنا القول إن الأفراد ، أو على الأقل الأكثر نشاطاً بينهم ، يسعون إلى توجيه نشاط الآخرين وشاغلهم لجعلها متوافقة مع أعراسهم ، فإتينا نكون عقيين غداً ، ولكننا بذلك لا نقوم أبداً إلا بالاعتراف بالبعد القسدي ، أو كما يقال أيضاً ، بالبعد الاستراتيجي ، للعمل الاجتماعي .

لا يمكننا إقامة المساواة ، إلا بتعميم تعمي لجميعاً ، بين تمييزي الرقابة الاجتماعية والمجتمع المراقب . يدل التعبير الثاني على مثال أوتوميا قابلة لأن تأخذ أشكالاً مختلفة جداً . ففي عام 1949 ، نشر اقتصادي كيرزي هو « ب . ليرسر (A. P. Lerner) كتاب الاقتصاديات المراقبة . إن الأطروحة المدافع عنها في هذا المؤلف هي أن التوظيف الكامل يمكن دوماً أن يتحقق بواسطة تقنيات ذات فعالية مضمونة ، ولا يمكن أن تنقلب أبداً ضد الأهداف المرجوة . يكون النظام الاقتصادي قابلاً للمراقبة بمقدار ما تعرف السيطرة على عوامل الإنتاج بإخضاعها لشرط أن يكون أحدها ، وهو اليد العاملة ، موظفاً نوعياً كاملاً . وثمة تعميم ثاب مرتبط بالتأملات حول العصر ما بعد الصناعي ، استند إلى مفاهيم مثل « المجتمع المائع » و« المجتمع المرنج » . يقضي أولاً تمييز البديل الذي يصبح بمقتضاه « الشاغب » الاجتماعي أكثر آلية ، من البديل الذي نجد « البرجة » نفسها بمقتضاه مقترنة بتعدد واشتداد « النزاعات » . المعتبرة حالياً جداً وكان كل نزاع يكون بطبيعته « واعداً بالمسقبل » ، وكأن « الإنسانية لا تطرح على نفسها إلا القضايا التي تعرف أن تحلها » ، وفقاً لأحد أقوال ماركس الماثورة الأكثر عروضة للنقد .

ثمة ملاحظتان تظهران بقوة بمواجهة بديل هذا التصير . أولاً ، إنهما يهتكان كلاماً من تحليل ناقص لمهموم الاعلام . ففي المثل الشهير جداً عن مثبت الحرارة ، يفتقر الاعلام بصورة منتظمة بالطلب ، لأن الإشارات التي يستند إليها الضغط ، تكون مجردة من كل التباس ، وقد حددت ثم بنيت (بالمعنى الدقيق للكلمة) من قبل المهندس . إن شراكة لمعلومات ـ الطلب تتمتع عندما تكون الإشارات متنسدة ولا تكون اصطلاحية بصورة كاملة . في هذه الحالة ، يمكن أن يجد الاعلام نفسه وقد منح سلطة الكتب التي يمكننا بخصوصها أن نتكلم على سلطة سلبية . وبماطر المجتمع و التقوى إعلامياً ، أن يكون كذلك مجتمعاً مكتوباً كما هو مجتمع فاعل . والمجتمع الفاعل يماطر بأن يصبح مشلولاً بسبب ليس نشاطه . كما أن المجتمع المبرمج ، يمكن أن يترلق نحو نوع من المعوصي بسبب المغالاة في التنسيق والتوقع . بالإصاحة إلى أننا لى برى بوضوح ، أية مجموعة في مجتمعات يمكن أن تمارس هذه الرقابة في الدرجة الثانية . التصير ليس فقط حول ما يمكن عمله ، وإنما بشكل أكثر جذرية ، ما إذا كان ثمة مجال لعمل شيء ما . إن القابضين على المجتمع الفاعل أو المبرمج يحملون طوعاً الخفقان أو التصير ، هذه المسؤولية . ولكننا نستطيع أن نشك بقدرة هؤلاء على القيام بهذه المهمة

باحتمصار ، يقتضي الاتفاق على أن المجتمع يمكن تحليله بصمته جملة من لولايات الرقابة ، المحرصة والمحددة في أن معاً ، تدخل في البعثة مبادرات وموارد الأفراد والإكراهات الصناعية ولوجات الخلقية ، ولكن يقتضينا كذلك لنسه لدى الرقابة المذكورة وطبيعة اللوارد التي تترجها حيث يدرك أنها ليست أبداً كاملة وبأن السيطرة التي يملكها الرجال على المجتمع والسيطرة التي يملكها المجتمع عليهم تكون كلتاهما محدودتين بشكل دقيق وبشكل متبادل .

- **DEMOGRAPHIE** ALAIN, *Éléments d'une doctrine radicale*, Paris, Gallimard, 1925, 1953. — VON BERTALANFFY, L., *General system theory. Foundations, development, applications*, New York, G. Braziller, 1968. Trad. : *Théorie générale des systèmes*, Paris, Dunod, 1973. — CANNON, W. B., *The wisdom of the body*, New York, W. W. Norton & Co., 1932, 4^e ed. rev. et élargie, New York, Norton, 1963. — OLDFIELD, K., *The nerves of government. Models of political communication and control*, New York, The Free Press, 1963. — DURKHEIM, E., *L'éducation morale*® — EZEIONI, A., *The active society. A theory of social and political processes*, London, Collier-Macmillan, New York, Free Press, 1968. — FREUD, S., *Massenpsychologie und Ich-Analyse*, Leipzig, Internationaler psycho-analytischer Verlag, 1921. Trad. : « Psychologie collective et analyse du moi », in *Essais de psychanalyse*, Paris, Payot, 1927, 1962. — GUILLAUD, G.-Th., *La cybernetique*, Paris, sup, 1954. — JACOB, F., *La logique du vivant*, Paris, Gallimard, 1970. — LERNER, A. P., *The economics of control. Principles of welfare economics*, New York, Macmillan, 1944, New York, A. M. Kelley, 1970. — LEWIN, K., « Group decision and social change », in SWANSON, G. E., NEWCOMB, T. M. et MERTLEY, E. L. (red.), *Readings in social psychology*, New York, Holt, 1952. — MONOD, J., *Le hasard et le nécessaire. Essai sur la philosophie naturelle de la biologie*, Paris, Seuil, 1970. — PARSONS, T., *Social structure and personality*, Glencoe, The Free Press, 1954. — TOULMIN, A., *La société post-industrielle*, Paris, Denoël, 1969. — WIEBER, M., *L'éthique protestante et l'esprit du capitalisme*® — THOMAS, W. J., ZNANECKI, F., *The Polish peasant in Europe and America*, Boston, P. G. Badger, 1938; New York, Dover, 1958.

Symbolisme social

الرمزية الاجتماعية

تستعمل كلمة « الرمزية » للدلالة على الجواب الأكثر اختلافاً في الحياة الاجتماعية . ومن المؤلفون اليوم اشتكار « السيادة الرمزية » ، أو أيضاً « المجمع » ، أو « الدولة » ، « الشهيد » . في هذا المعنى ، يسمى رمزياً نشاط الاستبدال الذي يقدم ترشيات تعويضية ، في حال عدم تحقق النتائج المرجوة أو الموعودة . ويمكن أن يفسح المطلق الرمزي المجال للخدعة والتناورة . إنه يخدعنا ، إذا حملنا عبارة « كما لو » ، وه سنعنا به دون التأكيد من صحته . ولكنه يفتح المجال للكذب والخداع عندما يحصل العموص عمداً بين الواقع والخيالي بفصل الخطابات والقصاص أو المعتقدات الخرافية ، التي تصف وصفاً مفرهاً لثأماً « كما لو أنك كنت هناك » ، ومحارسات أو طفرس نعملها بتصرف كما لو كان الموضع المقصود إثارة واقعياً

من الصحيح أن عبارة الرمزية في مفردات علماء الاجتماع الفرنسيين الكلاسيكيين ، مثل دوركهايم وموس ، تستعمل بخصوص المعتقدات الخرافية والطفوس والأصحية والصلاة . إن كتاب موس (Mauss) الشهير يبحث حول أهمية يرتكز على مفهوم للرمزية الاجتماعية تشدد على الأثر الاجتماعية للوظيفة الرمزية . إن موس بوصفه للمخصصات والمخصصات المضادة للمعقدة جداً التي يخرط فيها البوليتريون وبعض القبائل الهندية المقيمة على الشاطئ الشمالي الغربي لكندا ، يقدم هذه المراسم - التي تجري على مدى سنوات عدة - وكأنها الإخراج للمبادلة ، التي تربط مختلف فئات المتبادلين ، دون وعي محدد لذلك من قبلهم . نمة مبادلة عندما تعتبر المخصصات التي يقدمها الشريك أ هذه الصفة أو تلك ، مساوية لما يسلمه إياه شريكه ب . ولكن هذه المساواة لا تتأمن دوماً بصورة مباشرة . فوفقاً للنظرية الاقتصادية - الحقيقية ، يمكن أن تتحقق في سوق معينة عندما تتوفر لدى المتبادلين الأموال والخدمات المقدمة والمطلوبة بكميات كافية . وإذا لم يلمس التوازن يتوقع التبادل ، أو يفتر التبادلون عناصر التبادل ، أو هم يستبدلون كما الوصف الذي يواجهه موس مختلف . إن ما يسمى إليه المالبيريون ليس الترضيات القصيرة الأجل للمتبادلين الذين يقابضون تعاماً بإجاص : وإنما إقامة تحالف في علاقات دائمة ومتشعبة وهكذا تمتد دورة المخصصات والمخصصات المضادة خلال فترة طويلة وتتعلق بعدد كبير من الشركاء . فضلاً عن ذلك ، إنها تشترك كلاً منهم بمعنى وبشكل كامل : ليس بلدى . ليتافيزيقي « لكلية ملموسة » سرية قد يتماثلون بها ، وإنما يجمع أهم يكتسبون أو يحتلون وضعهم لي عملية التبادل هذه . إلا أن المبادلة إذا لم تنفصل إلى مساواة التبادل النقطي والتنظم ، وإذا كانت تشكل نظاماً من المواقف والأوضاع ، يقتضي أيضاً أن يتمكن هذا النظام الذي يحكم الأدوار المتمايزة والمتكاملة ، أو حتى التخاصمة للمتبادلين ، من أن يميز عن نفسه بطريقة محسوسة . تتجسد الأوضاع في شخصيات تلعب أدوارها في الحفلات تأخذ الأدوار الشخصيات الشكل الملموس من الصور والرموز

يوسع دوركهيلم مفهوماً مشابهاً للرمزية في الأشكال الأولية للحياة البدنية فهو لا يصرح بقصد المعتقدات والطقوس الطوطمية حرفياً وإنما رمزياً ، وهو يعتبر أنها الطريقة الوحيدة لإعطائها معنى . إن إجلال البدائيين لا يتوجه إلى الحيوانات والنبات وإنما إلى شيء ما - المجتمع - وهذه الحيوانات وهذا النبات ليست شيئاً آخر غير صورته وتجسده والصورة هنا - كما هالك ، هي معرفة كيف يفهم دوركهيلم « المجتمع » - هذه الكلمة التي يميل إلى إعطائها معنى جوهرياً

لن نذكر الآن هذه الصورة ، إن ما يسترعي انتباهنا هو الرابط بين اقتراحين يؤكدان دوركهيلم في الوقت نفسه : 1 - المجتمع ذات جوهر رمزي ، 2 - الحياة الاجتماعية هي أساس النشاط العقلاني للإنسان . ولكن يكون هذين المقترحين ملائمين ، يقتضي أن يتم التمييز بوضوح بين الرمزي والخيالي . ذلك أن هذا التمييز ، احتفظ به إلى الأكل صمياً ، في مؤلفات علماء الاجتماع الفرنسيين الكلاسيكيين . والفعل ، يمكن استخلاص ثلاث أطروحات في كتاباتهم تشكل الرمزية الاجتماعية بالنسبة لهم ، نظاماً عاماً من الظاهرات (الممارسات والمعتقدات) يمكن وصفه بالأفراض ، بمعنى أنها تؤسس بين أعضاء المجتمع حواصه صحيحة . ثمة اقتراح معاكس ينتج من هذه الأطروحة الأولى : لا يقوم أي مجتمع ولا يستمر إلا إذا توصل لأن يشكل كجماعة رمزية . يقتضي أن نصيغ إلى هذين الاقتراحين ، اقتراح ثالث بما أن الرمزية الاجتماعية تكون غير قابلة للانفصال عن عملية الاتصال ، فإنها تتغير وفقاً لشكل وعتوى عملية الاتصال نفسها وهكذا ، هي المجتمعات ذات النمط « الآلي » (وحدات صغيرة متفقة ، متدرجة بقوة ، حيث يكون التعبير عن الفوارق الفردية مراقب بدقة) ، يكون الطقسي والاحتفالي هما الشكليين المميزين للرمزية . وفي المجتمعات ذات النمط « العضوي » (مع تقسيم العمل ، تمايز الأدوار ، وتكامل الفاعلين بواسطة أليات غير شخصية مثل السوق) ، ليست حصص المعتقدات بالنسبة للطقوس هي التي تتغير وإنما الرابط بين الاثنين هو الذي يتغير طبيعته . في الوقت نفسه الذي تتغير به طبيعة كل من هذين العنصرين . إن تطور المعرفة العلمية ، بتغييره لنظام المعتقدات يطرح مسألة هود الطقوس . ومع ذلك ، فإن دوركهيلم وموس لا يستنتجان من هذه التحولات أن النمط الرمزي للثقافة الاجتماعية مدعو إلى الروال .

إن الصورة الرئيسية لمهرمها ، تكمن في أنها لا يقولان لنا بوضوح على ماذا تقوم موضوعية الرمزية . حتى ولو كانت المعتقدات الخرافية شيئاً آخر غير اضدين وحق لولم يكن ممكناً أن يجتزأ طقس إلى عصاب استحوذ ، فلا يستتبع ذلك أننا نستطيع ، بحجة أن الأمر يتعلق مشاطات اجتماعية ، أن نصفها « بالعقلانية » . إن إحدى أكثر حالات الغموض في علم اجتماع دوركهيلم ، هي أنه يخلط بين العقلانية والموضوعية والمجتمع إن كل نظام اجتماعي يمكن أن يعتبر موضوعياً . إذا أصبح لحدوث توقعات منتظمة إلى حد ما للفاعلين كما للمراقبين ولكن القول أن هذه الظاهرة عقلانية لأنها تشكل بانتظامها

موضوعاً مؤكداً للفكر ، أمر مختلف تماماً . تشمل هذه العبارة (عقلانية) حل معان متنوعة إلى أقصى حد . فميكها أن تدل على تكييف جماعة مع بيتها وكذلك شرعية القيم التي تمثرونها . إن المعنى الوحيد الذي يكون ملائماً في حالة الرمزية ، هو أن كل مجتمع ، يواجه نظاماً رمزي . يحدد نظاماً من المظاهر المفهومة أي ذات معنى . وفي تريب العقلانية والمجتمع إلى حد الجمع بينهما تقريباً . ذهب دوركايم أبعد بكثير عما نوحى له النجاسة . وكذلك أمدد كثير مما كان ضرورياً له ليعيم أطروحاته الخاصة حول الحقيقة الاجتماعية وموضوعية علم الاجتماع .

هذا الصنف في فكره ينفجر بمحورين نظريتين : التمثل الاجتماعي ، الذي يقم عليه دوركايم مفهومه عن التراضي . وتشكل هذه التمثيلات مجموعاً معقداً من الممارسات والمعتقدات التي « برمز إلى » المجتمع ، في هذا المعنى المزدوج كونها مساعداً على تصوره ونظم وجوده بما أنها تسمح لأعضائه بالاتصال فيها بهم . فالعلم يمثل الآلة ، وهو « شعارها » في المعنى الذي يعطيه غرانز (Granet) هذه الكلمة ، عندما يطمع على المرور الصبيبة . ولكن ما من أحد يقول إن العلم التمثل الأول هو فرنسا . وفي أقصى الحالات ، عندما نراه محمولاً في مقدمة ديان ، أو موضوعاً على واجهه بناء رسمي ، فإنه يوحى لنا جملة من الطوكيمات والمواقف . أن صرفه قبعتاً إذا كان عرص 14 محور هو الذي يمر ، أو أن يضع اليد على حقيبة بقودنا إذا كنا نمر أمام بناء مصلحه المصائب ، وأن نعرف في اختلاص في تعجيد ساحر ، إذا كنا وطير . ذلك أن هذه التمثيلات الاجتماعية لا تنتمي إلى مطلق ، الفكر المنطقي التحريبي ، فالنفس ، أبداً بكر رأي جماعة دوركايم ، ليس واقعة ، نفس مستوى احداية الكونية . إنه ، مثل أغلب التمثل والقيم السارية في مجتمعاتنا ، فكرة غير مسطحة ، لا تتوصل إلى إدراكها إلا إذا غامتها بصفتها مركباً من المعتقدات والممارسات

إن تمايز مثل المنطقية وغير المسطحة مستعارة من بارينو (Parino) وعلى الرغم من أن علمه الاجتماعي قدّم عالماً بصفته « غير عقلي » ، ديري . فإن العلاقات التي يقيمها بارينو بين الرواسب والاشتقاقات تستند تماماً هذا التفسير . وفي الوقت نفسه ، نوضح على الأقل نظريته غير مباشرة ، فكرة الرمزية التي لم يعالجها أبداً بعد داني . بالنسبة له ، ثمة في الفعل الاجتماعي نطاقاً واسعاً ليس مسطحاً (مسطحي - تحريبي) ولا غير مسطحي (غير عقلي) . يشكل هذا لغير مسطحي من معتقدات وممارسات هذه المعتقدات ليست قابلة للتخلف ، ولكن لا شيء يسمح بدعها مع نتائج هادفة إلى الأيديولوجيات والعقائد الدينية تنتمي إلى هذه الفئة . يمكن أن نصح هادية عندما نأخذ بصفتها مفروحات علمية . ويشهد هذا اهديان نسبة التباس المعتقدات وبخاصة عندما نجد نفسها ، مثيرة بميزة مقلدة . فحصل هذه البنية تتخلص من التضعض والنفاس . وتكون أحياناً حتى مقننة بمقولات حاكمة بصورة ظاهرة ، لا تبدو أقل تأكيداً من الناحية الدغائية . إن بعض صيغ الأيديولوجيا المساوية قد تكون مثلاً جيداً عليها . يعتقد بارينو أن المساواة هي

عقيدة دينية ، والمعمل ، بحس الكثيرون أن معارضة هي تجديف ، يرمي خارج الجماعة « الديمقراطية » كل من يناقش مبدأ المساواة إلى التبرير المنطقي - التجريبي لهذه العقيدة مستحيل - كما من جهة أخرى ، إثبات العكس . يبقى إذن أن نجعله معقولاً ، بفضل « الاشتغافات » البنيائية والحداثية . وحيث يصبح معقولاً ، بفضل المعالجات المناسبة التي تعيد تنشيط الشاعر المؤكدة والمعددة ثقافياً . إن وظيفة الرمزية هي تأمين تركيب مؤلف مع ذلك بين « الرواسب » و« الاشتغافات » .

بالطبع ، ثمة شرط هو ألا نسحب هذه الأخيرة من الجانب اللاهوائي واللاواعي . يقدم التحليل النفسي لعلماء الاجتماع نظرية للرمزية ، مغربة جداً ، ولكنها ذات قائمة صميغة لهم . لقد أعطى علم الأحلام لفرويد الفرصة لتطوير نظريته عن الرمزية . وعلى الرغم من أن الحلم يعمل على مقابله جارية بمقدار ما يعمل على ذكريات خفية جداً ، فإن صورة الحلم تتغير عن الصورة المألوفة كما هي الذكرى . يقوم مسيح فرويد على معاملة الحلم ، ليس باعتباره راسب ماضٍ ميت أو امتثالاً لمستقبل صعب الفهم ، وإنما بصفته تعبير عن رغبات لم يتمكن الحلم من إشباعها لأن حقلها ما يتصبب بين الرغبة وإشباعها ، ويدفع بالرغبة خارج حقل الوعي . وعودة هذه الرغبات المقموعة ليست ممكنة إلا بعمل تسوية معينة وتحت ثوب مستعار . إن الصور الخفية ترمز إلى الرغبة المقموعة . وإذا كانت تشبهها بطريقة معينة فلا يتم ذلك إلا بشكل استدلالي . إنها تعبر عن الرغبة ولكن بإلباسها وجهاً مستعاراً .

إن الرمزية ، المبهومة هكذا ، تمثل عدداً معبأ من المميزات المتنافضة مع الصفات التي ينسبها إليها أتباع دوركهيم . والرمزية الفرويدية هي عملية استبدال وتسوية ، تسمح بمعاملة الواقع بين الواقع اللاواعي من جهة والإلهامات الاجتماعية وبصورة أهم متطلبات مبدأ الواقع الخفي من جهة أخرى . وبخلاف الوظيفة الرمزية التي تؤمن ، عند أتباع دوركهيم الصلة بين أعضاء المجتمع ، هناك الرابط الذي يجمع الرغبات اللاواعية والحلم عند فرويد ليس مستقراً ولا ثابتاً . ليس مستقراً بما أن الرغبة نفسها يمكن أن تغير اتجاهها وتغيرها . (يصف فرويد العلاقة بين الحلم والرغبة بأنها « متغيرة ») . وليس مستقراً لأن السيناريو منه الحلم واحد ليس له المعنى نفسه بالنسبة لحالمين . وإن رغبتي سرير واحد ، يحملان قرب بعضها . يحمل كل واحد منهما نفسه ، في حين أن مؤسسين اثنين يجلسان قداساً في الكنيسة نفسها ، يجهلان بالطريقة نفسها على الأقل تقريباً ، الاحضال الذي يشاوكان فيه . وإذا كان ثمة جماعة من الحالمين فإنها ليست مكونة إلا من أناس مستفيظين . ويقضي أن نصيب أيضاً أن هذه الجماعة تقع على مسافة من الرغبات الفردية وتقوم على سطحها . يعتبر فرويد أن « علم الأحلام » هو شيء مختلف تماماً عن مفتاح الأحلام بصفتها محزونة ذاتياً وإلى حد ما دون معنى ، لأقوال وحكايات لكل مكان . إن المحلل النفسي الكلاسيكي لا يفتش عن طريقة جاك (Jung) ، عن نموذج أصلية فهو لا يتم أبداً بالمقولات المتغيرة ما بين الأفراد أو بين الثقافات ، التي لا نعلمها حول النسبة

العرفية أكثر مما تعلمنا حول عمل المجتمع . إنه يسمى إلى القبض فيها يتعلق بحالة فرد معين . حل دينامية النزاع الذي يمنعه من إشباع رغبته وفي الوقت نفسه التناكر لها كما يحتل عالم الاجتماع أو الأنثولوجي تماماً من جهته ، كما يوصي ليبي شنراوس ، من أن يدمج مع النماذج المثالية أو القبولات ، المتعددة الخرافية المقترنة دوماً بممارسات طقوسية ، مدونة هي نفسها في بيئة مؤسسية محددة تاريخياً وجغرافياً

صحيح أن الطوطم والتابو (Totem et Tabou) يعرض علينا شبكة رمزية للمعبر الإنساني ، ولكن هل تشكل هذه التعميمات نظرية للرمزية الاجتماعية ؟ إنها تعرض علينا عدداً معيناً من المعتقدات الخرافية (أوديب ، موت الأب ، تناسخ الأبناء ضد سلطته الاستبدادية ، ثم تجمعهم بعد موته) . يمكننا أن نوجه لهذه المعتقدات كمية معينة من النقد أولاً ، يدمج الإجماع الهوسبي (نسبة لهوس) فرويد إلى تجذير النزاع بين الطبيعة والثقافة . من ناحية ثانية ، أياً يكن الاثنان بالمعتقدات الفرويدية ، ولا سيما الصيفة التي يقترحها فرويد لعقدة أوديب ، فإنها لا تعالج الوظيفة الرمزية ولا بواسطة النزاع بين عناصر الجهاز النفسي (الأنثا الفسوفية ، الأنثا ، الأعمال) ، ولكنها تعمل بشكل كامل الجانب الموضوعي والإدراكي للرمزية التي لغت عن حق انتباه علماء الاجتماع الصانين لدور كهلام المهتمين جداً بالعلاقات بين الميثولوجيا والعلم والساعين ضوء إلى إرساء « التمثلات الجماعية » على شبكة من العلاقات المنظمة بشكل جيد . ولا يعرض التحليل النفسي تصوراً يسمح لعالم الاجتماع بالتصدي لمشكلة التماسك والموضوعة لعملية النشاط المتبادل ، الأساسية بالنسبة له .

وما أن نجد الرمزية معها متضاربة مع وظيفة الاتصال ، فإن حجمها الإدراكي هو الذي يبرز كما عند جورج ميد (George H. Mead) ، بالطبع شرط أن يفهم كلمة « إدراكي » بشكل صحيح . يرى ميد في الرمز الوساطة التي يستطيع بواسطتها أفراد عديدون أن يتصاموا وأن يتواصلوا يتم تعريف التواصل أولاً بأنها نشاط متبادل . ولكن هذه الكلمة الأخيرة لا تدل عند ميد (Mead) على إقامة علاقة بين أفراد قد يقضون خارجين وغير مباينين بالنسبة لبعضهم البعض . إن الكرات المتحركة تكون في نشاط متبادل ، بما أن موقع وحركة كل واحدة يمكن أن يتأثرا بموقع وحركة الأخرى . وإذا طقت على العلاقات البشرية ، هذه الصورة التي نستوحها اليهافورية الكلاسيكية ، لا تبدو محتملة من ميد . ذلك نحدد يشير إلى اليهافورية الخاصة به بإضافة صفة الاجتماعية عليها . وهو يعتبر أن النشاط المتبادل بين الفاعلين الاجتماعيين يعرف بصفته عملية يكون كل شخص قادراً بواسطتها على وضع نفسه مكان الآخر . إنها عملية حيالية ، إذا شئنا ، بما أني لم أكون أبداً شخصاً آخر غيري أنا . ولكن هذه العملية ليست اعتباطية ، بما أن الإستبدال المقصود ليس سوى استبدال أفعال ، تكون منتظمة في معارضاها كما في تكاملها . إن صيغة « أخذ دور الآخر » الشهيرة تشير إلى الرابطة بين فكرة الدور وفكرة النشاط المتبادل للرمزية . والدور هو حله من الحقوق والتلوجيات المحصنة لشخص معين . أو هو يطالب

بها ويكسبها ويغفلها في كل الأحوال من أجل الآخرين - ونحت رقاباتهم . إند ليس ثمة نشاط متبادل دون حد أدنى من التضام بين المتكلمين . هذا التضام الذي لا يكون برأي ميد عروبياً وغريبياً إلا استثناء ، يستند الى جملة من المرغبات والامتيازات ، أي التوقعات الصحيحة تقريبا من الناحية الإدراكية ، التي يسمي الشخص والأحر بواسطتها الى تحديد مواقعهم المتبادلة بواسطة عمق ضغط أكثر فأكثر دقة . إن النشاط المتبادل كما يفهمه ميد هو جملة من الاستراتيجيات التي يتوافق بواسطتها الشخص والأحر مع بعضها البعض .

يقول لنا ميد أن هذا التوافق رمزي . ولكن يفهم معنى هذه الصيغة ، يقتضي التوقف عند طبيعة التوافق معه وعند طبيعة الوسائل والموارد التي يعبثها . لنبداً بتخصص قدرة كل فاعل على « أخذ دور الآخر » . هذه الصيغة إذا فهمت حرفياً ، توحي بأن النشاط المتبادل بين أفراد مجتمعين يشكل مبادلة يميل نحو مبادلة يمتلك كل فاعل لإدراجه والسيطرة عليه . ولا يكون ثمة اتصال ممكن مع الآخر إلا إذا كان كل واحد من الشركاء يمكن أن يعمل على الآخر ، على الأقل فكرياً .

هل قام ميد بصورة تعسفية ، بتقليص النشاط المتبادل الى حدوده المثالية ، أي الى المبادلة ؟ هذا السؤال يمس موضوعية الأدوار الاجتماعية ، ويسمح لنا بأن نستشف ما يجرها في أن واحد عن عدم الثبات وعن عدم التواصل في الاستيهام والتشدد المثالي للضوابط . يبقى إند أن نتساءل عما ينبغي أن يكون الرمز الاجتماعي من أجل تأمين اتصال صحيح بين الفاعلين ، دون اختصار النشاط المتبادل على الشكل الوحيد للمبادلة .

إن الاتصال الرمزي ليس تصورياً بصورة دقيقة ، ولا حتى شفوياً بصورة دقيقة . والاتصال التصوري ليس خالياً من الخطأ وسوء الفهم . وإن التصور الذي ترتبط به كل كلمة يمكن أن يعتبر بما يشير إليه أو بما يضيف من قيمة . فكلمة امرأة يمكن أن تشير الى كائن ، ساني من الجنس المقابل لحي . بخصوصيات المعية في الصف الأعلى من حجمها وفي شعرها وصوتها وملابسها . ولكن يمكن أن تدلّ كذلك ، شريك معيّن حصلت منه على متعة معينة أو ملاءمة معينة . فضلاً عن ذلك ، ثمة رموز أخرى غير الكلمات ، فقد مبر ميد موضوع شديد حركة الكلمة . وأخيراً ، إن لعلاقة بين الحركة والإشارة والبرمر أبعد من أن تكون واضحة . فالحركة يمكن أن تكون تتابع إشارات مطلقة ومطلقة ، يقتضي مع ذلك الاحتراس من خلطها مع تتابع الحركات التي تتجلى آلياً من بعضها البعض . ويمكن أن تكون الحركة كذلك استغناءً ورجاءاً ، أي استراتيجية .

« بوضع مد إلا شكلي ناقص حدا فكرة الاتصال ، التي قدّم سوسير (Sausure) بالنسبة لها تدقيقات مهمة جداً عبر تمييزه بين اللغة والأسلوب والكلام . لقد دافع بصرحة عن تصور تدالي النشاط للاتصال اللغوي . أو بالأحرى للغة التي يميزها عن الأسلوب والكلام . إن الكلام هو عمل يتعرض وجود شخصين على الأقل ، تقوم بينهم عملية تدخل فعلاً صوتياً (إرسال صوت حامل معنى معين أي « صورة صوتية » على حد قول

سوسير ، وفعل اسماع ، يجمع في الدماغ هذه الصورة مع المدرك الخاص بها . ولكن اللغة التي تفهم هكذا هي صنف من سوح أوسع بكثير ، « متعدد الأشكال ومتناهر » ، الأسلوب الذي يكمسا اعتبره بمثابة مرادف « بلوطيفة الرمزية » ماحودة في كل اتجاه . من جهة أخرى ، تتجبر اللغة عن الكلمة التي تكون تعبيراً مشخصاً للفرد الذي يتكلم ، في حين أن اللغة هي نظام من قواعد المفردات والنحو ، التي يشمل حفل تطبيقها جميع الأفراد الذين يتكلمون الاصطلاح التعبري نفسه .

للتعبير المقترح من قبل سوسير قيمة مزدوجة . إنه يسمح برد التماثلات السهلة بين « الوقائع اللغوية » و « الوقائع الاجتماعية » فاللغة هي واقعة اجتماعية ، ولكن الاتصال الاجتماعي يحصل بين أفراد ، ليس فقط بفصل اللغة وإنما كذلك بفصل كل أنواع الأساليب اللغوية - شفوية وغير شفوية - فضلاً عن ذلك ، إن اللغة ، باعتبارها بحكمة من قبل أفراد ، تستند على الركيزة المتكررة من « الكتلة المتكلمة » . يجمع عن ذلك سلسة لسوسير ، أن الاتصال الذي يحصل بين أعضاء مجتمع معين ، لا يمكن لحزاله مدقه أبداً إلى نظام من الإشارات الاعتباطية ، التي تكون دون حواضر والمعرفة مدقة ، ولكنها تنطوي على حالة أو سديم رمزي يتكاثف حول « رابط يدايني بين المعبر والمعبر عنه » . فالاتصال الاجتماعي لا يخترل إذن إلى اللغة وحدها . إنه يظوي فضلاً عن ذلك على مشكلة متنوعة من الأبعاد الرمزية التي يشير إليها سوسير باسم علم الإشارات .

إننا نرى الآن عدم الدقة الكبيرة لكلمة الرمز . ومن أجل تبديد هذا العموض جرت العادة عند سوسير ، حل التعبير بين الإشارة والرمز . تسم الأولى باعتباطية الرابطة بين المعبر والمعبر عنه . فالدائرة الحمراء الموضوعة عند مدخل أحد الشوارع التي تب سابق السيارة إلى أن الدخول محسوس لا تصبح كذلك إلا بموجب اتفاق . ولكن المعنى المرتبط بالإشارة ليس اعتباطياً فقط وإنما هو كذلك صريح ونبات . ولكي لا تعود دائرة الحمراء تعني « محسوس المرور » على السلطة المختصة أن تعلمنا بذلك بالطريقة وحلال المهل القانونية . هل أن الكلمة هي إشارة أم رمز ؟ عند توصل إلى التعبير بين الشيء المشار إليه وما يشير إليه ، يكمسا الكلام عن الإشارة فيها يتعلل بالكلمة الشابة . ولكسا ، في حالات عديدة ، لا يأخذ الكلمة باعتبارها إشارة معجبة وحسب . عندما يقوم رجل فكر « بصح كلمة » وإن احتارها لحظة محسوب ، نجد الكلمة نفسها مكتسبة حالة تتجاوز حفل تعريفها الدقيق .

حتى في الحالة التي يثبت فيها الشخص بشكل صحيح لعبة الأحمر ، يبقى نفسه لها ، ويبقى الأحمر لإحسانه على توقعته . يكون الاتصال شيئاً أحمر هنئلاً تماماً عن ببادل للمبوعات أحياناً تناقض الحركة الكلمة . وأحياناً تدعمها ، وأحياناً أخرى تظلمها . يمكن أن يفكر الفاعلون غير ما يقولون . نعمة في الاتصال الرمزي مطقة من الظلال ، تنشر من نوة قاسية للمعاني المستفزة نسبياً والقبالة للفهم الواحد من قبل أي كان (الآخر

المعجم من قبل ميد). لفتنيس عن لينش (Leach) مثلاً ثلاثياً، يسمع لنا بإظهار كيف أن تنوع الفوائد الإدراكية، لكي تفتنيس عن المنهجين الانثولوجيين أحد معاييرهم المفصلة. يكون عاجزاً لوحده عن تأسيس موضوعية الاتصال، بالمعنى الذي يعطيه ميد نفسه لهذه الكلمة. لتفحص ما يجري في قاعة للموسيقى حيث يقوم قائد أوركسترا شهير بقيادة عزف السمفونية الخامسة لبيتهوفن. إن النشاط المتبادل بين القائد والعازفين المنفردين وأعضاء الأوركسترا واضحهمود يتوسطه التوزيع. ولكن التوزيع بالنسبة للقائد هو بعض ملزم عليه عدم الاعتماد على، في حين أن المولع بالموسيقى الذي لا يكون دوماً موسيقياً حبيراً حداثاً، يكون التوزيع سائسة له فوبعة تستخدم ركيزة لأحلامه. يقتضي أن نصيب أن قائد الأوركسترا ليس مؤلف التوزيع. وباعتباره ليس سوى المؤدي، فإنه يجد نفسه بعض الشيء إزاء هذا التوزيع في الوضع الذي يجد فيه الهادي نفسه بالنسبة لأدائه.

بلاحظ لينش أيضاً أن القياسات الثلاثة الأولى اقترنت خلال الحرب العالمية الثانية بحركة الأصمير، السبابة والوسطى التي كان تشرشل يعلن مواسبتها النصر. هذه الحركة التي يمكن مع ذلك أن تثير لدى بعض الأدعاء المثيرة تصورات بذئة. (الفرون للروح أو المروجة المحدودة)، أو التثنية. إن القياسات الأولى للمصوبية الخامسة تعامل هكذا مجازياً باعتبارها رمزاً لاتنصار الخلفاء. ولكن بما أن الرمز هو مستعارة فإنه يعاق بواسطة لغة الجمع، المراجعة إلى حد واسع، لما يسمي لبني شتراوس «المعبر المتأرجح».

إن نصر علامات بيتهوفن التي تذكر بانتصار الديموقراطيات في ذهن مستمع أوروبي للإداعة البريطانية، تعلق بالنسبة للموسيقى الذي يعبر التوزيع، فكرة رئيسية تستنداد مرات كثيرة هذه الآلة أو تلك، من قبل الأوركسترا تكاملها أو يجزء منها، في هذا الزم أوداك. ذلك هو اجانب التطليحي من معجم الرموز الذي يسمح بإعادة وضع أحد العناصر في جعل المعاني التي يشكل جزءاً منها. فهي غياب المعجم، أو إذا كانت القواعد الحاوية بالغة، وعلمضة أو متناقضة، يصبح هذا المنصره متأرجحاً. وإذا تعرض إلى انحراف يسحب منه كل معنى إلى حد ما، فإنه يستعد من نظام الاتصال ولكنه يستطيع أن يفدي الحلم أو التجمعات الحرة للأفراد. إن الرمز لا يشكل أداة اتصال إلا بصفتها كناية.

إن نظرية الرمزية الاجتماعية تُسحب في المجاهير متعاضدين. من جهة أولى، الرمز هو التحليل، أي لتحلي عن مبدأ الواقع فالرمزية إذن هي علم «كيا لوء» ولكن «كيا لوء» التي يستسلم لها الحال دون العمل على مراقبتها وإن الرمزية التي نهمم هكذا لا تنمود في النظام الاجتماعي الطفس أو الاحتمال، إنها العبد بما فيها من تعجز وكيفية. فلا يعود للرمزية أية علاقة مع المعنى الذي يعطيها إياه موس لي البحث حول الهبة، أو دوركهايم في «الاشكال الأولية للحياة الدينية». ولكي ستمط للرمزية بعدها الاجتماعي يقتضي تفريها من المعجم والمحمية. إننا نهم بهذه الممارات حملة من المعطيات القادرة على مراقبة ظهور سلسلة متتابعة من الأحداث المتوفاة والمنظمة، وكيفية حدوثها. حتى ولو كانت الرابطة بين معطيات السلسلة الأولى ومعطيات الثانية ليست مفهومة من قبل مستعطي المعجم.

يقتضي التساؤل الآن عن أصناف الأحداث الاجتماعية القابلة لأن تتحول إلى رموز - وعمل المكنس التساؤل عن تلك التي لا يمكن تحويلها ، أو فقط بطريقة نظرية شاردة وعلتسة . والظروف التي تنفع المجال للترميز هي تلك التي يسميها لينش « طفوسية » : الرواج ، الولادة ، المسارة ، التطهير ، الأصحية (الذبيحة) تشكل هذه الظروف الطفوسية « تابعة للحركات تستدعي وتولد بعضها لبعض ، وفقاً لمخطط الزماني يحس لكل مشارك دوراً ورتبة . فيما يعلن بمجامع الرموز التي تحكم الظروف الطفوسية » يمكننا أن نتكلم على « مسجلي نقاط » يدلون على مكان كل واحد في التراتبية التي تغير أو تساوي بين الأفراد ، الذين يعبرون عن الرضى والكتب والإنكار والتقصير والوحاجة . يبقى « مسجلو النقاط » انطلاقاً من وحدات أساسية للتصرف ، مقصودة أم لا ، مثل الوضع - جلوساً ، وقفاً ، نياماً - مثل حركة الجسم والسرعة التي تنفذ فيها إنها تبنى كذلك بفضل إظهار بعض أجزاء الجسم أو سرها وكذلك بعض متحركات أو عضلات الشاط العصوي .

يمكننا مد فكرة التسجيل إلى أبعد من الظروف الطفوسية . فعلاقات المسافة والترتيب والتعاون لا تعبّر عن نفسها في « ظروف طفوسية » فقط فالانثروبولوجيون يدرسونها في إطار الأصحية ود طقوس المهور - ولكن عوصمان (Gauffman) على حق كامل في وصفها كحاسة اللقاءات العابرة ، عندما يسأل مثلاً أحد الأجانب على رصيف محطة القططار ، أحد أبناء البلد الذي لم يره من قبل قط والذي لن يره أبداً بعد الآن ، عن موعد القططار القادم ، فالتبذير واللحبة والمشية تدل المراقب على « هي » ؟ وهذا الأخير ، يتعرف في الجمهور الذي يزحه ، بواسطة بعض الإشارات الملائمة . على المحادثات القادرة على أن يقدم له المعلومات التي يحتاجها يؤسس إذن التسجيل الرمزي لعمليات تعرف وتحديد هوية - التي يشكل الوشم حاملها القصوى والكاملة ، بما أنه يعترض فيه تامين هويتا بالنسبة لأنفسنا وبالنسبة للآخرين

يمكننا إذن تقريب مفهوم الرمزية الاجتماعية الذي أعده أتباع دوركهايم ، من مفهوم معجم الرموز الذي يعتبر جملة من « مسجلي أساطير » التي تعرف التراتبية الاجتماعية التي تسمح للأفراد بالتحرف على جنس شركائهم ، وسهم وبخاصة وضعهم ولكن كل معجم يعمل في أن واحد أداة قاموسية وحيلة من قواعد الحور وفي تقنين الأوضاع ، تشكل للمفردات من حركات وصيغ شفوية ، تدفع بالنسبة لها إلى التساؤل عما إذا كانت طبيعة أو اتفاقية هذه المسألة دقيقة جداً ، إذ إن الدموع لا يرتبط فيها بصورة دائمة الشقاء والحزن ، حتى ولو كان مسموحاً من ناحية تطور الكائن المفرد القول عن غرار لينش ، أن الدموع تشكل سلوكاً مشتركاً لجميع الأولاد من جميع الثقافات عندما يعبرون عن شغلهم وحزهم . ولكن نؤمّر الدموع باعتبارها تعبيراً عن الحزن ينشق من إعداد مبتكر ومتنوع تبعاً للثقافات

لا يمكنني لكي يكون لديها مدونة أن أعطى عيرون من الصور والحركات والكلمات . يقتضي كذلك توفر حيلة من قواعد الاستعمال والترتيب . وإن اللجوء إلى هذه القواعد الحيوية أكثر ضرورة مع ذلك من المواد التي تطبق عليها المدونة العائمة في ذاتها . ليس صعباً جداً في أي

مكان التمييز بين رجل مسن وولد صغير ، أو بين رجل وامرأة . ولكن رتبة شخص معين ورتبة السن التي ينتمي إليها الفرد ، وعلاقات قرانته مع أفراد آخرين ، ليست مدونة هل وجهه بفصل مدونة رمزية (الملابس ، الشكل ، مستوى الاستهلاك وعطش ، المفردات ، اللهجة ، الأسلوب) يمكن أن تصبح المعلومات الخاصة بوضع هذا الفرد قابلة للفهم . كما أن تقنين الأوضاع ليس أبداً متماثلاً تماماً ، وبالفعل ، يكون للوضع أعداد عدة . فبممكن أن يحتل رتبة عالية بالنسبة لأحد الأعداد ، في الثروة مثلاً ، وألا يكون في إلا اعتبار قليل أو سلطة قليلة . فضلاً عن ذلك ، يكون اترميز مهلاً إلى حد ما بالنسبة لعدد معين دون الآخر . ويكون تكوين مؤشرات الثروة أسهل بكثير من مؤشرات السلطة . وإن تقييم السلطة التي يمتلكها فرد معين في أحد التنظيمات أسهل من تقييم سلطته في الجماعة التي يلهم معها

نمة في كل مجتمع عدد من المدونات يتقارب يساوي على الأقل أبعاد العمل الاجتماعي . وبسبب هذه التعقيدية ، هل يقتضي استعمال إمكانية وجود مدونة للمدونات ؟ إن وظيفة الدمج هذه عليها غالباً مفهوم نظام القيم ، الذي يعتبر بصمت جلة الأفضليات الجماعية التي تفرص نفسها على جميع الأفراد وجميع الفئات الاجتماعية . ولكن يتعلق الأمر بمجموعة قليلة التماسك وعملية بالتأكيد ، تتعلق بمزيج المفردات أكثر من الدقة السحوية . كما أن الرمزية الاجتماعية التي تتجسد فيها التمثلات الجماعية ليست مدونة بحصر الممي ، ولذلك إن نعت الإدراكي الذي يستعمله عالماً شرح جيد للإشارة إلى الرمزية الاجتماعية ، يعني أن يرخذ شيء من الخريطة فهي لا تشكل أكثر من الرحم الذي تغدو فيه في أن معا التمثلات الاجتماعية والتأويل الثقافي لعالم الاجتماع الذي يذل جهده لفهمها

- **BIBLIOGRAPHIE.** — BURNER, H., *Symbolic interactionism. Perspectives and method*, Englewood Cliffs, Prentice-Hall, 1960. — CASSEIR, E., *Philosophie der Symbolischen Formen*, Berlin, B. Cassirer, 1923-1929, 3 vol. Trad. : *La philosophie des formes symboliques*, Paris, Editions de Minuit, 1972, 3 vol. — CHOMSKY, N., *Cartesian linguistics, a chapter on the history of rationalist thought*, New York, Harper & Row, 1966. Trad. : *La linguistique cartésienne, un chapitre de la pensée rationaliste*, suivie de *La nature formelle du langage*, Paris, Seuil, 1969. — COGOUR, A. V., *Cognitive sociology. Language and meaning in social interaction*, Harmondsworth, Penguin Books, 1973. Trad. : *La sociologie cognitive*, Paris, PUF, 1979. — DURKHEIM, E., *Les formes élémentaires de la vie religieuse* — FALADE, M., *Traité d'histoire des religions*, Paris, Payot, 1949; éd. rev., Paris, Payot, 1968. — FRIED, S., *Die Transzendenz*, Leipzig, Vienne, F. Deutscher, 1900. Trad. : *L'interprétation des rêves*, Paris, PUF, 1967. — GORMAN, E., *The presentation of self in every day life*, London, Allen Lane, 1966. Trad. : *La mise en scène de la vie quotidienne* 1. *Présentation de soi*, Paris, Editions de Minuit, 1973. — JUNG, C. G., *Psychological reflections - an anthology of writings*, New York, Harper, 1953, 1963. — LAPLANCHE, J., et PONTALIS, J. B., *Vocabulaire de la psychanalyse*, Paris, PUF, 1967, 1971. — LEACH, E. R., *Anthropology*, London, Athlone Press, 1961. Trad. : *Critique de l'anthropologie*, Paris, PUF, 1968. — LÉVI-STRAUSS, C., *Le système des objets*, Paris, PUF, 1962; *Anthropologie structurale deux*, Paris, PUF, 1973. — MANN, M., « *Essai sur la durée* », in *Sociologie et anthropologie*, Paris, PUF, 1950. — MEAD, G. H., *Mind, self and society. From the standpoint of a social behaviorist*, The Univ. of Chicago Press, 1934. Trad. : *L'esprit, la vie et la société*, Paris, PUF, 1963. — PARROT, V., *Traité de sociologie* — SAUSSURE, F. de, *Cours de linguistique générale*, Paris, Payot, 1916, 1974.

Rousseau Jean-Jacques

جان جاك روسو

جان جاك روسو (1712-1778) تبقى له دوماً علاقة في عدم الاجتماع الحديث من خلال جوانب عديدة في عمله ، ولكن ربما بصورة خاصة من خلال المسألة الأساسية التي يعالجها علم اجتماعه السياسي ، وهي مسألة الشروط الشرعية للمؤسسات السياسية .

ثمّ المتطرق الى هذه المسألة اعتلأاً من الحديث الثاني أي الحديث حول أصل التفاوت بين الناس . إن التخلي عن الحرية الطبيعية ، أي الحرية التي كان يتمتع بها « الاسد المتوحش » ، في الحالة الطبيعية ، فترت فيه بالآثار المحرقة المتولدة من أنظمة انشغال التبادل حيث يكون لكل واحد حرية التحرك بوسعي من مصلحته الوعيدة . وفي مقطع يعتبر وضعه في بداية القسم الثاني من الحديث ذو معنى ، الى حد أن روسو يباشر بوصف « الانتقال » كما يمكن أن يقال في أسلوب مفلوط تاريخياً ، من الحالة الطبيعية الى الحالة المجتمعية ، وبين روسو أن نظاماً للانشغال التبادل من هذا النمط يمكن أن يكون له آثار مصادرة للانتاج لكل من المرقاء . « هكذا إذ تمكن الناس دون شعور منهم من الحصول على بعض الأفكار البدائية عن الانتماءات المتبادلة والمصلحة في تنفيذها ، ولكن فقط بمقدار ما تتطلبه المصلحة المحاصرة والملموسة ؛ ذلك أن التوفيق لم يكن بشكل شياً بالنسبة لهم . ولأنهم لم يكونوا يتمتعون بالمستقل العبد ، لم يكونوا يطمعون حتى بالغد . وإذا كان المقصود اصطفاً عزال مثلاً ، فإن كل واحد منهم يشعر بوصف أن عليه المحافظة بأمانة على موقعه ؛ ولكن إذا حدث ومزأربن برّ وكان يتناول أحدهم ، فليس ثمة شك بأنه سيلاحقه دون تردد وعدم ينال من غريسته . فإنه لا يهتم كثيراً كونه حرم رفاقه من فريستهم » . ويمكن صياغة مرهان روسو بالطريقة التالية : لنفترض أن ثمة ثلاث « مكالمات » ممكنة : غ = عراب ، أ = أرب ، ص = لا شيء . إذ تعاود صيادان لكل منهما حصّة من الفرائ (يكون الوضع غ ، غ) إذا تعاون الأول ، يصطاد أرباً ، والثاني يعود بحمي حبي (يكون الوضع أ ، ص) إذا فلم الأول بالرصد وإذا غلّث الثاني ، كان الأول دون صيد والثاني يصطاد أرباً (يكون الوضع ص ، أ) من الطبيعي أن يفصل كل واحد منهم غ ص أو أ ص . ولكن ثمة كل الموضع في أن ينتهي الشوط ، بالحل الأدنى من الأفضل ، أ ، أ . وبالفعل ، يعرف كل صياد أن الآخر ، التمتع بالحرية الطبيعية التي تنهوي حسب تعريف روسو نفسه على غياب الإلزام الخلفي ، يمكنه أن يحتل من الثروة .

الصيد الثاني

التعاون		التخلي	
غ ، غ	ص ، أ	التعاون	الصيد الأول
أ ، ص	أ ، أ		
التخلي		التعاون	

وإذا وجد أن ثمة خطراً في أن يعود صفر الدين إذا كان الوحيد الذي يتعاون ، فإنه سيجد من الأفضل له اختيار استراتيجية « التحل » . إن البدايه الضمنية التي يحتويها مفهوم روسو عن الحرية الطبيعية « تفترض بالفعل أفراداً أنانيين ومنعزلين » وعندما يواجههم وضع مثل وضع فريق الصيد الذي لحقت بنيتة في الجدول أعلاه ، سيميل المرقاة . لكي تستعمل لغة نظرية الألعاب . لي استعمال استراتيجية الحد الأقصى ، أي حظ الفعل الذي يحميم بالتأكيد من الخطر الأقصى : المعرفة بحقي حبيب . ويمعلمهم هذا أنهم يولدون مع ذلك النتيجة المضادة للنتاج ١ : إن الحذر المطلوب منهم اعتباراً من الوقت الذي يغيب فيه المتصامم والإلزام الخلفي الذي ينطوي عليه الولاء ، يكون أثره عليهم صعبة (لكل واحد بدوك جيداً . . . ولكن) . نتوصل الى « الحل الأفضل » غ ، غ . يمكن في هذا الصدد أن نشير الى فريدة روسو الكبيرة مألوفة لنظر كلاسيكي آخر في النظم الاجتماعي هو هوبس (Hobbes) ففي حين أن الحرب الموبسة تنجم عن تنافس الأفراد من أجل السيطرة على الأموال الباهرة ، فإن روسو يبين أن الناس حتى على افتراض غنمهم طبيعة خيرة وكريمة وحتى لو افترضنا غياب المدونات عنهم بعضهم البعض ، يمكن ألا يكونوا قادرين على تحقيق الأعراض التي يسمون إليها . إن الآثار المضادة للنتاج التي يوصحها مثل حولة الصيد يمكن أن لا تتج - وهذه هي الأمثلة - عن الطبيعة العدوانية للإنسان وسبب شع الطبيعة ، ولكن من بنية نظم التبعية المتبادلة والنشاط المتبادل التي يجد المرقاة أنهم مسخرين فيها

وفضاً يتبع من حكاية الخرافية بحلول روسو أن يبين أن هذه الآثار المضادة للنتاج تردّد مفعول ما يسمو ما أسماه دوركهلم « الكثافة الاجتماعية » ، يولد غياب الإلزامات حالة من الفوضى التي يتأثر بها الجميع ، ود الأغنياء ، منهم بدرحة أكبر من « الفقراء » . يقترح الأعباء إبد على الفقراء الذين يقبلون ، التحل عن الحالة الطبيعية . ولكن يتحاشوا مساوئ الفوضى الاجتماعية ، يكون لكل واحد مصلحة بالفعل في قبول نظام من الإلزامات المطقة على الجميع . وإن الأكثر بحجوة لديهم فقط مصلحة أكبر من الأقل بحجوة في إقامة نظام اجتماعي . فضلاً عن ذلك ، لدى الأولين موارد تسمح لهم بإقامة استعمال النظام الاجتماعي ، إذ إن إقامة نظام الإلزامات الذي ينطوي عليه الانتقال من الحالة الطبيعية الى الحالة الاجتماعية لا يمكن أن يرتضي فقط للقوانين يقتضي كذلك أن تكون القوانين محترمة . ولكن احترام القوانين يعني إد أن تضمه مؤسسة للسلطة السياسية التي يمارسها بالضرورة الرجال . ورغم « انتصف » المنهي الذي ينطوي عليه النظام الاجتماعي ، « رأى العاقدون أنفسهم أرم عليهم أن يقبلوا بالتضحية بحره من حريتهم »

إن الحديث من أصل الضلوع بين الناس أئد من أن يكون متناقضاً مع العقد الاجتماعي كما قيل سابقاً ، إلا أن مسائل « الحديث » الثاني تم تسبقها في الحقيقة في العقد الاجتماعي . يستعيد العقد الاجتماعي بطريقة أكيدة برهاناً اتخذ في الحديث « الثاني شكل الحكاية الرومية يقول العقد الاجتماعي « يرغب الإنسان على أن يكون حراً » هذه الصيغة ليست غامضة إلا ظاهرياً . إنها تشير فقط الى أن الإكراه هو وسيلة تسمح بتعاطي الآثار المضادة للنتاج في بي

النشاط المتبادل التي تتطور في الحالة الطبيعية . وبالتالي يكون لكل واحد مصلحة في القبول بالإكراه . إن نظرية الألعاب تسمح بوضع القواعد سهلة لتوقعات روسو . لتختل وضماً للنشاط المتبادل كما لو أن فاعلين يتعاونون فمثال الأول مكافأة تبلغ قيمتها والثاني مكافأة تساوي قيمتها 2 ، وإذا تعاون الأول وتخل الثاني يحصل الأول على مكافأة تساوي صفراً والثاني مكافأة تساوي 4 ، الخ . (انظر الجدول التالي) . في فرضية الحالة الطبيعية ، تؤدي نية مكافأة مثل هذه إلى النتيجة 1 و 1

الفاعل الثاني

التعاون		الفاعل الأول
التخلي	التعاون	
0,4	3,2	التعاون
1,1	4,0	التخلي

وبالفعل ، لا يتوقى وحسب كل فاعل ، شحليه ، من الخطر الأنهي المتمثل بعدم تحقيق المكافأة . بالإضافة إلى ذلك ، فإنه يحصل على فوائد في حال تعاون الآخر . وبصارت أخرى ، أياً يكن اختيار الآخر التعاون لم التخلي ، كل واحد لديه مصلحة في أن يتخل . ومن الطبيعي أن مثل هذا الحساب رغم أنه معقول ، يؤدي إلى أثر غير مرغوب بما أن كل واحد في هذه الحالة ، سيحصل على مكافأة تساوي 1 أي أدنى مكافأة ممكنة إذا امتسنا عدم تحقيق أي مكافأة . كيف نزيل هذا الأثر ؟ بأن نقرن التخلي بمصير سلبي . لنفترض الآن أن الفاعلين معرضون لمجزء سلبي في حال تخليهم ، أي بمزلة مقدارها 2 على سبيل المثال . وكما بين الجدول التالي ، يكون لإدخال هذه العقوبة أثر تغييرية نظام النشاط المتبادل في اتجاه ملائم للفاعلين . يكون الفاعلون هذه المرة في وضع يسمح لهم بالحصول على نتيجة 2,3 . للفضلة بالتأكيد على 1 - ، 1 - للشريكين ، على الرغم من كونها متساوية .

الفاعل الثاني

التعاون		الفاعل الأول
التخلي	التعاون	
0,2	3,2	التعاون
-1, -1	2,0	التخلي

وبالفعل ، إذا اختار المفاعل الأول التخلي فإنه سيخسر نفسه للحسارة . لن يحصل إلا على 2 بدلاً من 3 إذا اختار الآخر التعاون . وسنعال 1 بدلاً من الصفر . كما أن المفاعل الثاني ليس له أي مصلحة في أن يتخل إذا ما تعاون الآخر وله مصلحة في التعاون إذا ما تخل الآخر . والمجزء

الطبيعي أثر في إرغام الأفراد على التعاون . فيكون لديه إذن فرص في ألا يطبق أبداً وأن يبقى موجوداً بالقوة فقط . وعصّل التهديد بالقوة يكون بمقدور الفاعلين الحصول على النتيجة 3 ، 2 بدلاً من النتيجة 1 ، 1 الأكثر سوءاً بكثير ، والتي تقضي عليهم بها الحالة الطبيعية . والاعلان يكسب في ذلك . ومع أن أحدهم يربح فيه أكثر من الآخر ، يكون للآخرين مصلحة في قبول التهديد بالقوة من الممكن إذن . حسب العقد الاجتماعي ، إصغاء الشريعة على الانتقال من الحرية الطبيعية إلى الحرية المدنية . والعاقلون أنفسهم يمكنهم الاعتراف بمائدة الانتقال ، رغم أن الأمر يتعلق . على حد التعبير الواردة في الحديث حول أصل التعلّوت - بأن « يقطع المرء دواحا لكي ينقذ صائر الحسم » .

بعد توضيح هذه المقطة الجوهرية ، تم التطرق إلى القضية المتعلقة بتنظيم السلطة السياسية المثارة سابقاً في « الحديث » الثاني ، ثم التطرق إليها بطريقة منطوية في العقد الاجتماعي : « *Quid custodes custodes?* » . ذلك أن التهديد بالقوة لا يمكن أن يبقى نظرياً محضاً وحتى لو كان ينبغي ألا يطبق أبداً ، فإن على الفاعلين أن يعرفوا أنه سيطبق في حالة الضرورة . يقضي إذن أن يقبل أعضاء المجتمع بوجود السلطة السياسية وتنظيمها . ينطلق روسو من مبدأ أنه من الضروري ، لكي يجب على سؤال أملاطون القديم ، الافتراض أن المسؤولين السياسيين هم « *معيون* » وأنانيون . لماذا هذه الضرعية ؟ ذلك لأسباب صريحة تجعل من غير المقيد اللجوء إلى فرضية التشاؤم لدى روسو أو إلى فرضية الخصوع إلى قيم المنفعة أو « الفردية التملكية » . إذا افترضنا أن السلطة السياسية يملكها أناس حاضرون للإرادة العامة ، يمكن أن يكون لها أي شكل تنظيمي وتصبح النظرية السياسية دون جدوى . إن السؤال الجوهري إذن هو معرفة كيف ينبغي تنظيم السلطة السياسية إذا أردنا أن نتميز عن الإرادة العامة ، حتى في الحالة التي يخضع فيها المسؤولون السياسيون افتراضاً إلى إرادتهم الأنانية أولاً . يمكننا أن نميز في المسؤول السياسي ثلاث إرادات مختلفة جوهرياً - أولاً ، الإرادة الخاصة بالفرد الذي لا يسعى إلا لمفائده الخاصة ، ثانياً ، الإرادة المشتركة للمسؤولين السياسيين التي تهتم فقط بمصلحة الأمير ، وما يمكن أن نسمة إرادة الهيئة ، التي تكون عامة بالنسبة للحكومة ، وخاصة بالنسبة للدولة ، التي تعتبر الحكومة جزءاً منها ، وثالثاً ، إرادة الشعب أو إرادة السبد التي تكون عامة ، سواء بالنسبة للدولة التي تعتبر كلاً متكاملأ ، أو بالنسبة للحكومة التي تعتبر جزءاً من الكل . ولكن في النظام الطبيعي ، تكون الإرادة العامة هي دوماً الأضعف ، وتكون إرادة الهيئة في المرتبة الثانية والإرادة الخاصة قبل الجميع . كان المقصود إذن بالنسبة للمشرع إنعاعة أوليات المرافعة التي تسمح بقلب هذا النظام الطبيعي ، للإرادات ، بالهبط كما يسمح الإلزام المقبول بحرية تخدش الأثر المضادة للانتاج المتولد من « الحالة الطبيعية » . كيف ذلك ؟ إن جواب روسو حذر ومعتد وديق . إن المجتمعات غير المتمايزة ، تلك التي نرى فيها جماعات الصلاحيين نظم شؤون الدولة تحت السديانة ، هي الوحيدة التي يمكن أن تحظى فيها المسألة محل مرض . في هذه الحالة ، تكون الإرادة العامة حاضرة عند كل فرد ، لأن تشابه الأفراد مع بعضهم البعض جعل المصلحة العامة والمصلحة الخاصة تطابقان دون صعوبة كبيرة . وتتطلب المجتمعات المعقدة من جهتها أوليات

المراقبة لسلطة الأمير . ولكن لا يمكن لأي أولاية مؤسسية أن تزم كون « إرادة الجميع » كما يعبر عنها في إحصاء التخلّفات المجالس ، حتى في نظام ديموقراطي مباشر ، مماثلة بالضرورة للإرادة العامة ، تلك التي يفترض أن تكون ترجمة للمصلحة العامة . وبمقدار ما تكون المجتمعات أكثر تعقيداً ، تكون فعالية الأوليات المؤسسية الهادفة إلى إخضاع الإرادات الخاصة للإرادة العامة أقل تأكيداً ومشكوكاً فيها . إن المؤسسات لوحدها لا تستطيع إدد أن تؤمن إمكانية أن تعرض الإرادة العامة نفسها على الجميع . لذلك تعتبر قضية تعليم المواطن جوهرية (L'Emile) (٥١) . وإن شرعية النظام الاجتماعي تتعلق في نهاية المطاف في أن واحد ، بمعية المؤسسات (أي بقدرتها على تحويل أنانية المزاويل السياسيين إلى المغيرة) ، وفعالية الأوليات المجتمعية وبالتالي ، بوعية وفعالية القيم التي يستلزمها المواطن . ولكنها تتعلق كذلك بالأوليات التصحيحية التي يقتضي بالفاصل على السلطة السياسية أن يدخلوها بدراعية وعمل سليم ودون عقلية النظام من مستوى ما يسميه ميغل المصحح المدني . وهكذا ، يكون لدى المولائق الاجتماعية ، حسب روسو ، ميل لا يمانع إلى التزايد . يقتضي إدد على السلطة السياسية أن تحيّن حدوداً لتطورها حتى لا يصبح الاثراء أثرياء جداً والفقراء فقراء جداً . إن كل من كان لديه شيء يجسره يقبل النظام الاجتماعي بشكل أسهل . ولكن يقتضي كذلك أن تحتصر السلطة السياسية من الأوهام المساواتية (حول نظرية الموازن لروسو ، راجع مقالة الضلوت) .

إن علم اجتماع السياسة لروسو أضعف المجال ، لأنه معقد جداً ، إلى إساءات فهم عديدة ، صد حياته وحتى اليوم ليست « الحالة الطبيعية » حالة وهمية ولا حصراً ذهبياً اقترحه روسو بمثابة مرجع أخلاقي . ينبغي أن تدرك بالأحرى كنوع من البداية التي تسمح بتحليل معنى أوليات الإكراه أو الخش التي يمسد إليها كل نظم اجتماعي . إن روسو ، عمل غرار بعض الاقتصاديين المحدثين ، يتطرق إلى تحليل الظواهر السياسية بطريقة التمدح ، أي بتشكلات نظرية ذات قصد بسيط ، مثالي وبالتالي غير واقعي بالضرورة (وجمع القول الشهير « لسعد الوقائع ») . إن البهزة المستعجلة لهذه المهجة تفسر دون شك إعجاب كانت (Kant) ، الذي كان يرى في روسو مبدع النظرية السياسية . ولكن روسو كان واعياً إلى حد الكمال نفراً بمقد الانظمة السياسية . إن المجتمعات ذات الحجم الصغير حيث يعلم الأفراد لاكتفاء بالقليل ، والمجتمعات التي تكون فيها الموازنة محكمة والمعاملات الشخصية كافية ، وحدها هذه المجتمعات يمكن أن تعمل في ناسق تام (راجع La Nouvelle Héloïse) (٥٢) لذلك تحتوي نظرية روسو بالقوة التمييز الذي عرّاه تومب (Tonnies) بمفهوم الجماعة (Gemeinschaft) والمجتمع (Gesellschaft) . يكون الإكراه حاصراً ، في المجتمعات الصغيرة والضيقة ولكنه يحد شكل الإكراه المعوي يمكن أن تسيطر فيها الفصيلة . أم في المجتمعات المعقدة ، فيمكننا فقط البحث عن الأوليات لمؤسسية المعالاة لكي لا تحقق الإرادات الخاصة الإرادة العامة وألا تكون إرادة

(٥١) أحد كتب روسو المخصص للفرية

(٥٢) أحد مؤلفات روسو

الجميع إلا مجموع الإرادات الخاصة . ولكن روسو كان يعرف تماماً أنه من المستحيل إعادة مجتمع معقد إلى شكله الأسطى ، وقرّر بأن ذلك غير مرغوب فيه . كاد يتبنى هي الأكثر حماية الروحية من المحتل والهرس القادم من المجتمعات الحديثة . لم يكن لديه أية أوهام حول قدرة هذه المجتمعات المعقدة على تنظيم السلطة السياسية وعلى تعليم المواطنين بشكل يؤدى إلى أحد أوليات القرار الجماعى التى تسمح بالكشف عن إرادة الجميع ، نعيم عن الإرادة العامة . في الواقع ، لمفهوم الإرادة العامة لدى روسو وظيفة منهجية مصورة رئيسية . عمل هزاز مفهوم « الحالة الطبيعية » بأنه يصف نقطة إثارة منطقية ، لقد سمح لروسو بطرح سؤال أساسي عما هي الشروط التى تعطي المصلحة العامة (عندما تكون محددة ، وروسو لا يقول أنها تكون بالضرورة كذلك) فرعاً لأن تحقق ؟ يجب أن ذلك يربط بالمؤسسات السياسية ومؤسسات القيم والمعايير كما سيغال لها بعد ، التى ترتبط مدورها بتأريخ المجتمعات وتعقدتها وحجمها . بالطبع لم ير روسو وظيفة الاحترام السياسية والتمثيلية . ولكن القراءة « الشمولية » لفكره (وهي القراءة التى نريد أن تكشف فيه أوتوبيا « الديمقراطية الشمولية » أو دويان الفرد في الدولة) الذى يعتقد أحياناً أننا نستطيع استنحراجه من فكرة الإرادة العامة ، تستهدف بالتأكيد التفسير الذى أعطاه لفكره النوريون الفرنسيون وغيرهم أقل بكثير من تستهدف روسو نفسه (يذكر أن فيدل كاسترو لم يقبض المقد الاجتماعي يرأس المال إلا متأخراً) .

- BIBLIOGRAPHIE. — ROUSSEAU, J.-J., *Discours sur l'origine et les fondements de l'inégalité parmi les hommes*, Amsterdam, M. M. Rey, 1755. — ROUSSEAU, J.-J., « Discours sur l'économie politique », écrit pour l'Encyclopédie de DIDEROT, D., et d'ALEMBERT, J., Paris, Briand, 1751-1760, vol. V. — *Discours sur l'économie politique*, Genève, E. du Villard, 1758. — ROUSSEAU, J.-J., *Contrat social : ou Principes du droit politique*, Paris, Garnier, n. 6., Genève, M. M. Bouquet, 1766. — ROUSSEAU, J.-J., *De contrat social. Ecrits politiques*, in ROUSSEAU, J.-J., *Œuvres complètes*, Paris, Gallimard, 4 vol., 1959-1969, vol. III, 1964. — BEAUMARCHAIS, J.-P. (de), « Mathématiques et politique dans le contrat social », in POMBAU, R., *Histoire et littérature. Les dérivés et la politique*, Paris, PUF, 1977. — CAMBER, E., « Le problème Jean-Jacques Rousseau », *Archiv für Geschichte der Philosophie*, XL1, 1932, 177-219, 479-513. Trad. angl., *The question of Jean-Jacques Rousseau*, New York, Columbia University Press, 1954. — CAMBER, E., « L'unité dans l'œuvre de Jean-Jacques Rousseau », *Bulletin de la Société française de Philosophie*, compte rendu de séance, XXXII, 1932, 46-85. — COBBAN, A., *Rousseau and the modern state*, Londres, Allen & Unwin, 1934, 1964. — CRANFORD, M., et PETERS, R. S., *Hobbes and Rousseau. Collection of critical essays*, New York, Doubleday, 1972. — DEBRATHE, R., *Jean-Jacques Rousseau et la science politique de son temps*, Paris, PUF, 1950. — DURKHEIM, E., *Montesquieu et Rousseau, précurseurs de la sociologie*, Paris, M. Rivière, 1933. — MERQUON, J. G., *Rousseau and Weber. Two studies in the theory of legitimacy*, Londres, Routledge & Kegan Paul, 1980. — POLIN, R., *La politique de la solitude. essai sur la philosophie de Jean-Jacques Rousseau*, Paris, Citey, 1971. — SHELAA, J., *Man and citizen. A study of Rousseau's social theory*, Cambridge, Cambridge University Press, 1969. — STRAUSS, L., *Natural right and history*, Chicago, Chicago University Press, 1950, 1974. Trad. franç., *Droit naturel et histoire*, Paris, Plon, 1954. — TALMON, J. B., *The origin of totalitarian democracy*, Londres, Secker and Warburg, 1958. — WEIL, E., « Jean-Jacques Rousseau et la politique », *Onique*, VIII, 58, 1952, 3-28.

الريادة

Charisme

كان ماكس فيبر (Weber) هو الذي عجم عبارة الريادة (Charisme) . فقد استعمل أولاً كلمة الريادة بالمعنى التقني سبباً الذي أعطاهما إياه مؤرخو الأديان . فالريادة ، هي السحر أو التهمة التي ترتبط ببعض الشخصيات التي تركز عليها مظاهر الله واحترامه . إن مثل تلك الشخصيات مبحث سلطة ذات شكل مختلف جداً بالتأكيد عن شكل السلطة التي يندثر بها البيروقراطي العقلاني - الشرعي أو الملك التقليدي الذي عين نتيجة لبعورته .

تعرف السلطة الريادية بسمتها « الحارقة والمفارقة بشرية ، والما فوق طبيعية » . إن من منح له هو « مرسل من الله » . ويطلق « عارل عيف » - أو زعيم (الموهرر) - إن ما يميز الزعيم الريادي ، ليس محتوى مهمته إنما الطريقة التي يتعد بها هذه المهمة - أسلوبه . وكذلك ، لا يمكن لعاهره الريادة أن يتم التطرق إليها بشكل ملائم إلا من قبل عالم اجتماع حر من الساحة الأخلاقية . حتى ولو أقدم عالم الاجتماع ، استناداً إلى قيمة الخاصة أو حتى على ضوء توقع صحيح ، إلى الحكم عليه بصفته مجرماً أو ضليلاً ، فإن مشروع الزعيم الريادي ينبغي أن يفهم باعتباره خطأ من العمل المتكرر ، يتمتع بمطقه الخاص ، ويكون قادراً على أن يتجسد في نظام للسلطة ، شرعي مؤسسياً - أبياً تكن من جهة أخرى المصاعب المميزة لهذا التأسس

هذا الجانب من مفهوم الريادة الذي يشدد عليه مع ذلك ماكس فيبر ، مع كل الوضوح المرغوب فيه ، يتم في الأغلب إهماله في الاستعمال الحالي . إننا نسمع غالباً القول عن فرد « ودود » أو « حيل » - بالمعنى العادي والضميم للميزة - أن لديه شيئاً من الريادة . وفي اللغة اليومية ، نستعمل كلمت الريادة والعدوى الانفعالية والشعبية باعتبارها مرادفات - إلا أن هذه العبارات متفصلة عن بعضها بموارق في التعبير يقتضي الأخذ بها . إن فرداً شعبياً أو ودوداً ليس بالضرورة شخصاً تنفق مع التزاماته الأكثر شخصية . وعندما نكون إزاء فرد من الشعب ، لا نعلم بأن جاهرهون لكي يحدد هو خط عمله ، مكاناً ، وفي أغلب الأحيان ، يكون شعبياً لأنه لا يطلب منا شيئاً - وذلك ليس أبداً حال الزعيم الريادي ، الذي يكون على العكس سبباً متطناً جداً ، كما يوضح أمر المسيح للرجل المعني : « مع كل ما تملك واتبعني » . يمكننا أن نضيف إلى هذا الشرط السلي تقريباً ، شرطاً إيجابياً . يكون شعبياً الفرد الذي يصحنا جداً لأنه قريب منا ولأنه يرد لنا صورة عن أنفسنا ، مناسبة ككفاة لكي نتصن من التشبه بها . دون أن يكون علينا الارتفاع إلى مثال لمودح لا يمكن الوصول إليه . من المؤكد أن هذه الوضعية مختلفة جداً عن المسافة التي تحتفظ بها الشخصية الريادية إزاء أتباعها ومساعدتها ، كما يقول بوشن المعمدان في حديثه عن المسيح : « لست أهلاً لأحل سير حدائه » .

وبمقدار ما لا يمكن تقليص الريادة إلى الشعبية ، لا يمكن تقليصها إلى الإيحاء المحض صحيح أنها تفرق عالماً بظواهر الحماس ويمشاهد الأعمال ، التي وصفها هوستاف لوبون (Gustave Le Bon) في كتابه علم نفس الجموع . يبدو أن الأنبياء والديماغوجيين وه المحاربين

الفضويين ، يستحوذون على سامعهم ، ويملكون إرادتهم الخاصة على إرادات أتباعهم والمؤيدين لهم . ولكن إذا افترضنا أن المجلس الذي يملك اتباعه خلال تنبؤ اللقائات الكسرى ليس مكرهاً أو مرغباً أو مجرد تظاهر ، فإنه ليس معقولاً أبداً تقليص اهتمامه المؤسسي إلى نوع من الاقتتان الناتج من عدوى التصورات القوية . ذلك يعني العودة إلى حكم فولتير القديم الذي يخلط عن قصد بين النوبة والدجل ، بين إيمان المؤمنين والجهل أو الغيب .

من الصحيح أن الريادة تفتقر برؤية مفردة . فالوجه الحاسم للرسالة الريادية (ومع كل ما نملكه واتبعني) ، أو على العكس الحساس والملموس عن قصد (البلاد التي يجري فيها المجلس والصل) ، يستند إلى الاستعمال المتشبهة تقريباً لما هو وهمي . ولكن التحولات الريادية ليست نتاج الخيال الجامع . إنها محكومة بفصاحة اصطلاحية تقريباً ، تسعى الشخصية الريادية بواسطتها للحصول على ضامتين ، وهي تعني إيمان المؤمنين . وفي مسيرة الإقراء الذي يكرس الشخصية الريادية ، لا يكون اللجوء إلى الخيال الاجتماعي وحيداً ولكنه يكون أحياناً حاسماً . ومن المؤكد ، أن السحاح الخائوف إلى حد ما يدعم مكانة الزعيم الريادي . وهو يسلم في إقناع المؤمنين بأن المشروع الذي يطلب إليهم تكريس أنفسهم بالكامل من أجله ليس خرافة ، وأن المكثوث هو بشكل ما في هذا العلم .

يمكن تعريف الريادة بأنها علاقة سلطوية شديدة التماس بين قائد ملهم وزمرة من التابعين ترى فيه وفي رسالته وعداً وعقداً مسبقاً لنظام جديد يتشبهون إليه بقلعة قوية إلى حد ما بالنسبة للزعيم الرائد تكون المهمة رسولية . هذه الرسالة ليست فقط وصفاً لنظام يمكن أو مرغوب فيه يخطر على ذهنه - وربما يتعصب - في تحقيقه . وشرعته كما يؤكد ، ذاتياً لنفسه وللآخرين ، لا يكادها باعتبارها مجرد إيمان وإنما باعتبارها حالة طارئة كاد لوش (Lush) يقول للمفتة الكيس : ولا أستطيع أن أفكر وأن أعمل بطريقة أخرى . كما أن علاقة الزعيم الرائد بأتباعه ليست أبداً من النوع نفسه الذي يجمع للزعيم الديوقراطي بتلقيه ، أو حجم القياس الاجتماعي وأندك . في الخالين ، يسمى الزعيم لأن يعترف به من قبل الذين يدركونه باعتباره معظوماً ومبجوهاً . وذات قيمة أكثر من كل واحد منهم . إن الزعيم الرائد ، بحلاف السياسي الشعبي أو نجم القياس الاجتماعي ، لا يسعى وراء شرعته في الرأي المناسب الذي يكونه الآخرون عنه ، وإنما في المهمة التي يتغلدها هو نفسه . إنه ذلك المصنوع ، بشكل من الأشكال . وهو إلى حد ما ، ليس له سابق وليس له لاحق .

إن السلطة الريادية هي إذن سلطة شخصية ، كما تظهر غالباً بأنها تصفية بالنسبة للذين ينجون من سحرها أو يفلتوا منه . فبالنسبة للزعيم لا نعترف بريادته ، لا نحيل إلى الخلف موقف لا يلبث منه وإنما نتحد موقفاً معادياً أو متشاكلاً بالإزدهاء : إنه دجال أو أحمق . ولكي يضيء الصفة الرسمية على ندائه ، ليس لدى الزعيم الرائد وسيلة غير التشنيد على السمة الشخصية بصورة جذرية مهمة . ويسعى الزعيم الرائد إلى إثبات شرعته عبر تصديه للموروث من التقليد ، أو على الأقل لبعض هذا الموروث منها .

إن الشخصية القصوى للسلطة الريادية تجعلها حلاً ، ولكي تتوصل سلطة ريادة إلى التماس أو اكتساب الشرعية ، يقتضي توفر ثلاثة شروط على الأقل يقتضي أولاً ، في الجماعة الانتمائية ، المشكلة هكذا ، لكي نستعمل تعبيراً فاكس فير ، أن تتوصل تسلسلية مستقرة سبياً إلى تنظيم نفسها . فذلك أنه الزعيم الرائد يحتل وصفاً مركزياً فاعلاً في مثل هذه المجموعة ، وهو يتوسط العلاقات بين أعضاء الجماعة . وبالتالي ، فإن الوصول الحر والمباشر إلى الزعيم ، هذا إذا لم يكن مختصراً ، دلت قسمة عالية لدى مساعديه . وتصبح مرصاته رهاناً ثنائياً ، يلاقي صعوبة كبيرة في السيطرة عليه . وفي أن المركز في المجموعة يرتبط بالنسبة لكل واحد بملوذة مع الزعيم ، يتجلى تلك خطر الترفي والسقوط اللذين يسببان الدوار ، وتطهرات دامية أحياناً ، وتكرسات عابرة غالباً . إن عدم التوقع هذا يؤثر على الطريقة غير المنتظمة للعلماء التي توفرها الجماعة الانتمائية حسبها وظامها . يميز الانجول في عدة أماكن من ، عن ازدياد مطمن بعمليات الاقتصاد الحربي . و الجماعة الانتمائية ، يصعب عليها مراقبة علاقات التكيف مع بيئتها الخارجية ، بمقدار ما يصعب عليها إقامة علاقات مستقرة بين أعضائها . وأخيراً ، بما أنها مشكلة حول زعيم واحد ، تهد نفسها ، عندما يغيب هذا الزعيم مهتدة بأخطار الأزمات . ثمة طرق مختلفة يمكن تصورهما تهدف إلى تقليص هذا الخطر . ولكن موت الأب المؤسس ، يعني دوماً بالنسبة للجماعة الانتمائية ، إما ابتذال لريادة التي استمدت منها أصلها ، وإما أزمة قوية إلى حد ما ، قابلة لأن تطول في هزة ريادية جديدة .

ما هي أنواع المجموعات التي تكون غلبة لأن تشكل في جماعات انتمائية ؟ يمكننا أن نمر في هذا الصدد بين ثلاثة أوصاف رئيسية . إذا تناولنا هذه الكلمة بمعنى واسع جداً ، فإن الطوائف الدينية تشكل النوع الأول من البعثات المناسبة لفتح الريادة . إن المواضع التي يتطور حولها النشاط الطائفي تفسر للمواضع الأكثر عمومية للوضع الإنساني ، بالمعنى الأكثر أساسية الذي نعلمه على الحياة وعلى الموت وعلى الشر وعلى الألم - على ما يسميه ماكس فير الربوبية (Theodioté) أو مزينة الحس . والأحزاب السياسية ، بمقدار ما تشكل ، لديها ديوية (ويمون آرون - R. Aros) ، وهذه ليست سوى حالة الأحزاب التي تسعى ليس فقط ضماً وإنما بجديده والمعنى القوي للكلمة ، إلى تغيير الحياة ، يمكن تشبيهها ، إذا لم يكن في سبها ضي طموحها على الأقل ، للمشروع الطائفي الكبير . ولكن بمقدار ما ازدهرت في الأحزاب الكليانية للنصف الأول من القرن العشرين ، والجماعات الانتمائية ، فإنها تزدهر اليوم في تجمعات للهاشميين أو المنشقين ، التي تدمي خلفية مطلية جداً وتعمل جهودها على تقديم بعض المطلب التي يعطون بها بواسطة قناعة متفردة . يمكننا والحال هذه اختار هذه العتبات أو التجمعات السريعة بمثابة تعبيرات عن النزعة الدينية الدينية ، ولكنها ليست أبداً تسلسلية وكليانية ، كما هي الأحزاب من النمط الحضوري أو الستائلي .

إن السؤال الذي يطرح بالنسبة لكل جماعة انتمائية هو مدى صداقتها . ما هو مدى صدق تعلق الزعيم الرائد وأتباعه بالحركة التي يقولون أنهم يحتفونها ؟ في هذا الصدد ، تشكل مسألة التفضيل ، باعتبارها الشك العقلائي القديم المتجدد حول في يتعلق بالريادة ، مسألة تحافظ

باستمرار على صحتها من جهة ثانية ، يقتضي التساؤل عما نعلمنا إليه « الجماعة الانفعالية » من حالة المجتمع : هل المفرد حركة انشفاق محدود ، محكومة بالانطواء على نفسها ، وهي بقي ، حتى ولو تراخفت بصفة كبرى ، النظام المياري سلبياً ؟ وأخيراً ، إن القيمة التبتية لظهور بعض الحركات الريادية فيها يتماثل بالحالة المستبيلة للمجتمع ، تطرح مسألة العلاقات بين الريادة ويختلف أشكال الحركات الاجتماعية .

- BIBLIOGRAPHIE. — ARON, R., *L'âge des empires et l'avenir de la France*, Paris, Ed. de la Défense de la France, 1945, 1946. — ESPENSTADT, S. N., *Max Weber on charisma and institutional building. Selected papers*, Chicago, The Univ. of Chicago Press, 1968. — LE BON, G., *Psychologie des foules*, Paris, F. Alcan, 1895, Paris, Retz, coll., 1975. — OTTO, R., *Das Heilige. Ueber das Irrationale in der Idee des Göttlichen und sein Verhältnis zum Rationalen*, Bruckau, Trevesverlag & Grunow, 1920. Trad. *The idea of the holy - an inquiry into the non-rational factor in the idea of the divine and its relation to the rational*, Oxford Univ. Press, 1950, 1967. — SCHWARTZ, G. G., *The messianic ideology in Judaism and other essays in Jewish spirituality*, New York, Schocken Books, 1971, 1974. Trad. *Le messianisme juif. essai de spiritualité du judaïsme*, Paris, Calmann-Lévy, 1974. — SHULZ, E., « The concentration and dispersion of charisma : their bearing on economic policy in underdeveloped countries », *World Politics*, 1958, 12, 1-19. « Charisma, order and status », *American Sociological Review*, 1965, 30, 199-213. — WARE, M., *Le sésame et le politique**, *Economie et société**, t. 1, partie 1, chap. 3, sect. 4 et 5, 249-262.

السببية

Committee

لفهم السببية ، كما يلاحظ هيربير سيمون Herbert Simon ، سمعة سيئة لدى الايستيمولوجيين ، الذين يفضلون أن يحسوا عملها مفهوم التبعية المتبادلة أو العلاقة الوظيفية . يتأتى فقدان الثقة هذا بحره كبيرته ، من الصعوبة التي تواجهه في تعريف هذا المفهوم . وعلى الرغم من إدراكنا بأن العلة (السبب) سابقة للمعلول ، فإن المعلول والعلة يلاحظان غالباً في وقت واحد . (راجع مثل كانت - Kant - عن كرة الفولاذ التي ترسم تحريماً في الوسادة) من جهة أخرى ، ثمة صعوبة في رد مفهوم العلة الى المفاهيم المنطقية الكلاسيكية عن العلاقة التضمينية (الشرط الضروري ، والشرط الكافي أو الشرط الضروري والكافي) . إن زيادة معدل الولادات في انكلترا بين عامي 1840 و 1870 هو علة زيادة السكان خلال هذه الحقبة . لكنها لم تكن شرطاً ضرورياً (فالزيادة كان يمكن أن تنجم عن تدني معدل الوفيات) كما أنها لم تكن شرطاً كافياً (فثارتها كان يمكن أن تتوازن بعمل زيادة معدل الوفيات) . ورغماً عن الانتقادات الايستيمولوجية الموجهة لفكرة العلة ، فإنها مستعملة غالباً في ممارسة العلوم الاجتماعية . كان الطفس السبي (م 1) سبباً في سوء العلة (م 2) الأمر الذي كان سبباً في زيادة الأسعار (م 3) . عندما نطلق اقتراحاً من هذا النوع فإننا لا نزعم أن حالة م 1 هي شرط ضروري وكاف لم 2 ، ولا م 2 هي شرط ضروري وكاف لم 3 . نريد القول فقط أنه ، في الوضعية الملاحظة ، م 1 أدت الى م 2 ، وأن م 2 أدت الى م 3 . ويتعابير أخرى : لو كان الطفس مختلفاً لكثت العلة أفضل ، ولو كانت العلة أفضل ، فإن زيادة الطلب على الممرض كانت أقل . فإن وصية الأشياء م 1 وم 2 وم 3 مترابطة فيما بينها . بالإصاحة الى أنها مترابطة بطريقة غير متسقة : من المؤكد تقريباً أنه يجب أن نكتب م 1 - م 2 وم 2 - م 3 وليست م 1 - م 3 . فإنا لا نرى بالفعل كيف يمكن أن تؤدي العلة السببية الى طفس سيء . وباعتبار ، إن إقامة علاقة السببية م 1 - م 2 هي إظهار 1 - أنه في الوضعية الملاحظة كل تغيير في م 1 يؤدي الى تغيير في م 2 ، وأن العلاقة العكسية م 2 - م 1 — تظهر منطقياً مستحيلة (كما في الحالة التي تكون فيها م 2 لاحقة لم 1) ، أو بصفتها غير صحيحة تجريبياً (وهكذا يدرك بسهولة أن زيادة السكان في انكلترا بين عامي 1840 و 1870 (م 2) كان يمكن أن تنجم عن زيادة معدل الولادات (م 1) 1 ولكن يبدو قليل الاحتمال في هذا المثل على الأقل ، أن تكون م 2 تسببت بها مباشرة أو غير مباشرة ، م 1)

في غالب الأحيان ، يستعمل مفهوم السيرة في علم الاجتماع في معنى احتشالي : عندما يكون ذلك ممكناً ، سعى الى إقامة علاقة حبيبة م 1 - م 2 ، صر مضاعفة الملاحظات الحاصلة في شروط متشابهة ومبر نبيان أن ظهور م 1 يساهم ، في ظهور م 2 أي يجعله أكثر حدوثاً وهكذا نفكر بسهولة كيف أن ولداً ينشأ في بيئة عاطفية محرومة لم يعرف الأهل فيها المدرسة أبداً ، يكون أقل عيشاً من ولداً من بيئة ميسورة في مواجهة التدريب المدرسي . ولكي نفهم علاقة السيرة نسعى الى تبيان أن صفة « البيئة العائلية للمحرومة » تؤدي الى ظهور صفة « النجاح المدرسي المبرر » .
 فيما تعلق هذه الحالة ، تشكل عينة من التلاميذ الذين يصنفهم بناء لميليس (البيئة العائلية للمحرومة / والميسورة ، النجاح الجيد / والمبرر) ونخصص توزيع هاتين العينتين وفقاً لمعيارين اثنين . نحصل حينئذ على جدول مثل الجدول التالي (الجدول رقم 1) . نلاحظ فيه ، أنه عندما تكون البيئة العائلية ميسورة يكون النجاح المدرسي جيداً في 366 حالة من 600 حالة ، مقابل 128 حالة من 400 حالة عندما تكون البيئة محرومة . فالصفة « ليست الشرط الضروري للنجاح » (32% من تلاميذ البيئة المحرومة يجمعون بشكل جيد) ، ولا الشرط الكافي للنجاح (39% من تلاميذ البيئة للميسورة يجمعون بشكل سيء) . ولكن من تظهر نسبة أكبر عندما تكون « حاضرة فالمميزون من نطاق إحصائياً . يمكننا قياس قوة الصلة بأشكال مختلفة ، ويكون الأسهل باستعمال المعامل المسمي ترمجس من على د ، أي الفرق (د ، س) - (د ، س) ، (= نسبة الحالات التي يكون فيها النجاح جيداً عندما تكون البيئة ميسورة - نسبة الحالات التي يكون فيها النجاح جيداً عندما تكون البيئة محرومة) . يكون هذا الفرق معادلاً لواحد (1) إذا كانت البيئة الشرط الضروري والكافي للنجاح . وهو يسوي في المثل $0.61 - 0.32 = 0.29$. إن بيئة ميسورة تسهل النجاح ولكنها لا تضمنه

الجدول رقم 1 - الصلاقة بين البيئة الاجتماعية والنجاح المدرسي

	البيئة العائلية	
	ميسورة (د)	محرومة (س)
المجموع		
نجاح المدرسي :		
جيد (س)	366	128
ضعيف (س) ..	234	272
المجموع	600	400
		1000

يمكننا السعي لحمل التحقيق أكثر دقة . على سبيل المثال يمكننا التنازل عبر إدخال صحيرات

جديدة (تحليل متعدد التنوع) ، عما إذا كان تلاميذ البيئة المحرومة الذين ينجحون بشكل جيد ليسوا عرضاً لانتباه أو صعوط أكبر من قبل عائلتهم . قلّص من الآن فصاعداً د 1 و د 1 الى سمات العائلة المسورة / والعائلة المحرومة ، ولحرف ه متغيراً ، حديداً د 2 (مصلحة العائلة في تعليم الولد : قوة (د 2) / ضعيفة (د 2)) ولتخصص توزيع العينة بالنسبة للمعايير الثلاثة ولنستعمل أننا نلاحظ النتائج الواردة في الجدول رقم 11 .

سرى فيه أولاً أن العائلات المسورة تظهر في الأغلب مصلحة في عمل الولد (د 2 د 1) = $600 / 420 = 0,7$ ، ن (د 2 ، د 1) = $400 / 160 = 0,4$. ثم إن مصلحة الأهل بمعزل عن البيئة ، تكون ه سبباً في النجاح الجيد (ن (س ، د 2) = $580 / 348 = 0,6$ ، ن (س ، د 2) = $420 / 84 = 0,2$. وأخيراً إن النجاح ، عندما يكون للأهل المستوى نفسه من المصلحة ، يكون مستقلاً عن البيئة : أياً تكن البيئة ، تكون نسبة حالات النجاح الجيد هي نفسها إذا كانت المصلحة مرتفعة (ن (س ، د 1 ، د 2) = $420 / 252 = 0,6$ ، ن (س ، د 1 ، د 2) = $160 / 96 = 0,6$ ، وأياً تكن البيئة تبقى هي نفسها إذا كانت المصلحة متدنية (ن (س ، د 1 ، د 2) = $180 / 36 = 0,2$ ، ن (س ، د 1 ، د 2) = $240 / 48 = 0,2$)

الجدول رقم 11 - تأثير البيئة ومصلحة الأهل على النجاح
النمط الأول للبيئة الممكنة

البيئة العائلة			
المسورة (د 1)		المحرومة (د 1)	
المصلحة	المصلحة	المصلحة	المصلحة
القوية (د 2)	الضعيفة (د 2)	القوية (د 2)	الضعيفة (د 2)
النجاح .			
جيد (س)	252	36	96
سيء (س)	168	144	64
			192
			48
	420	180	160
			240

وعكدا تجعل البيئة العائلية مصلحة العائلة في تعليم الأولاد مرجحة تقريباً كما أن مصلحة العائلة تحمل النجاح مرجحاً تقريباً ولكن عندما يكون مستوى المصلحة هو نفسه ، فإن النجاح لا يرتبط بالنشأ العائلي . وقد سمح إدخال متغير ه المصلحة به تحديد الآلية التي تؤثر بواسطتها البيئة العائلية على مستوى النجاح . يمكننا تلخيص هذه الآلية بالمعادلة البيئية التالية :

$$د 1 \longleftrightarrow د 2 \longleftrightarrow س$$

لتصور الآن كيف تكون النتائج بالإنسبة لمس المتغيرات ، هي التالية (الجدول رقم

III) :

الجدول رقم III - المتغيرات نفسها التي في الجدول رقم II
النقط الثاني لفئة الممكنة

البيئة العائلية			
المسورة (د1)		المحرومة (د2)	
المصلحة	للصالح	المصلحة	للصالح
القوية (د2)	الضعيفة (د2)	القوية (د2)	الضعيفة (د2)
النجاح .			
جيد (س)	294	72	48
سيء (س)	126	108	192
	420	180	240

مرة جديدة ، نرابط مصلحة العائلة في التعليم بالبيئة العائلية . ومجدداً ، يرتبط النجاح ، عندما تكون جميع البيئات العائلية مختلفة ، بالمصلحة (ن ، س) ، $0.64 = 380 / 590 = 2$ ، $0.70 = 420 / 590 = 2$ ، نفس مستوى المصلحة ، تحتفظ البيئة بتأثيرها : ن (س ، د1) ، $0.29 = 240 / 820 = 2$ ، ن (س ، د2) ، $0.50 = 160 / 320 = 2$ ، عندما يكون مستوى المصلحة قوياً ، تكون نسبة حالات النجاح الجيد 0.7 في العائلات المسورة ، و 0.4 في العائلات المحرومة . كما أن ن (س ، د1) ، $0.4 = 180 / 450 = 2$ ، و ن (س ، د2) ، $0.20 = 240 / 1200 = 2$: عندما تكون المصلحة ضعيفة ، تكون نسبة حالات النجاح الجيد 0.4 في العائلات المسورة و 0.2 في العائلات المحرومة . وهكذا ، في هذه الحالة ، تجعل البيئة المصلحة عادية تقريباً ، وتجعل المصلحة الجاهل عادي تقريباً . ولكن ، بالإضافة الى ذلك ، عندما تكون مصلحة متساوية ، تجعل البيئة الجاهل أكثر حداثة ، ويشكل أكثر تحديداً ، عندما تكون المصلحة متساوية ، تكون البيئة مسؤولة عن زيادة نسبة حالات النجاح الجيد بما يساوي 0.2 : عندما تكون المصلحة مرتفعة ، تنقل هذه نسبة من 0.5 الى 0.7 وقفاً لما يكون عليه البيئة محرومة أم لا ، عندما تكون المصلحة ضعيفة عليها تنقل من 0.2 الى 0.4 وفقاً لما يكون عليه البيئة محرومة أم لا . يمكننا تلخيص هذا التحليل بالمعادلة

التي التالية :



إن التهم الواصل بين د 1 و د 2 يدل أن تأثير البيئة على النجاح لا ينضب (بخلاف الحالة السابقة) كون المصلحة في التعليم تكون أكثر حدوثاً في البيئات المسورة . يمكننا مؤقتاً أن نعرّض علامة د 1 ————— من باعتبارها ترجيح كون العائلات المسورة تميل الى تأمين بيئة ثقافية أفضل لتتربى المدرسي . ويظهر العامل د 1 في البيئة الافتراضية السابقة كأنه دون أثر على النجاح .

لنتمحصر أخيراً توزيعاً افتراضياً ثالثاً (الجدول رقم IV)

الجدول رقم IV - المتغيرات نفسها التي في الجدول رقم II
النمط الثالث للبيئة الممكنة

البيئة العائلية			
المسورة (د 1)		المحررة (د 2)	
المصلحة	المصلحة	المصلحة	المصلحة
القوية (د 2)	الضعيفة (د 2)	القوية (د 2)	الضعيفة (د 2)
النجاح :			
جيد (س)	...	336	54
سيء (س)	84	126
		160	80
		420	240

مرة جديدة ، نربط مصلحة العائلة في التعليم بالبيئة العائلية ، والنجاح بالمصلحة ، عندما تكون جميع البيئات العائلية مختلفة ، من جهة أخرى ، ملاحظ فوراً أنه ، بخلاف الحالة الأولى ، فمارس البيئة ، في مستوى معين للمصلحة ، تأثيراً على النجاح وهكذا إذا كانت المصلحة مرتفعة ، فإن نسبة حالات النجاح تكون على التوالي مساوية لما يلي : $U(س، د 1) = 336 / 420 = 0.8$ و $U(س، د 2) = 54 / 160 = 0.3$ وطناً لما تكون عليه البيئة من أسر (د 1) أو أسر (د 2) وبمقارنة النسبين يرى أنه ، عندما تكون المصلحة مرتفعة ، تكون البيئة مسؤولة عن زيادة في حدوث النجاح الجيد نسبي $0.18 - 0.3 = 0.3$. لنتمحصر الآن الحالة التي تكون فيها المصلحة متساوية في هذه الحالة ، تكون نسبة حالات النجاح الجيد مساوية لما يلي : $U(س، د 1) = 84 / 54 = 0.3$ و $U(س، د 2) = 126 / 48 = 0.2$ وطناً لما تكون عليه البيئة من أسر (د 1) أو أسر (د 2) هذه المرة تكون البيئة مسؤولة عن زيادة في حدوث النجاح الجيد تساوي $0.1 - 0.2 = 0.1$. في حالة هذه البيئة ، التي تختلف في هذه النقطة مع السابقة ، فمارس البيئة تأثيراً على النجاح عندما يكون مستوى المصلحة متساوياً ، ولكن هذا التأثير يكون

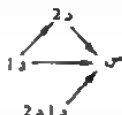
أقوى عندما تكون المصلحة أكبر . إن قوة تأثير البيئة على النجاح ترتبط إذن بالمصلحة ، في حين كانت مستقلة عنها في الحالة السابقة . كما أننا نتحقق بسهولة أن قوة تأثير المصلحة على النجاح ترتبط بالبيئة فهي تساوي مايلي :

$$n(س، د1د2) - n(س، د1د2) = (336 / 420 - 180 / 54) = 0.5$$

عندما تكون البيئة ميسورة (د1) ، وتساوي .

$$n(س، د1د2) - n(س، د1د2) = (80 / 160 - 240 / 48) = 0.3$$

عندما تكون البيئة محرومة (د2) . ويمكننا التعبير عن الاختلاف مع الحالة السابقة بطريقة أخرى أيضاً . د1 لها تأثير على س ، ود2 لها تأثير على س ، ولكن من جهة أخرى تدعم د2 تأثير د1 على س ، ود2 تأثير د2 على س . إن مصلحة العائلة تدفع الولد ، ويساعد المستوى الثقافي للعائلة التغرب المدرسي ، ولكن المصلحة لها تأثير أكبر إذا كانت التهيئة الثقافية أفضل وللتهيئة الثقافية تأثير أكبر إذا كانت المصلحة أكبر . يمكننا تلخيص هذه السببية بالمعادلة التالية ، التي تدل على التأثير الخاص (المسمى تأثير النشاط التحليل) للمجموع بين د1 ود2 على س



نبرز الأمثلة السابقة بطريقة حديثة طرائق التحليل « السببي » في علم الاجتماع لقد تمحصنا في هذه الأمثلة متغير « سبي » س ، يمثل الظاهرة التي نفتش عن « أسبابها » (هنا : النجاح الذي أحصلناه إلى فتش : الجهد / السبي) . ومن ثم افترضنا أن هذا التغيير المتأثر بتغيرات أخرى مسماة « مستقلة » ، في المثل : د1 ود2 . ولكن هذه المتغيرات هي نفسها متصلة فيها بينها . وهكذا ، في حالات الأمثلة الثلاث ، نجد أن تؤثر في د2 . إن قضية التحليل السببي تقوم على : 1 - تحديد شبكة العلاقات السببية الكامنة وراء المتغيرات « المستقلة » (التي سميها أيضا تفسيرية) والمتغير « السبي » (هو المتغير الواجب تفسيره) ؛ 2 - قياس قوة علاقات التأثير التي تصل بين المتغيرات المأخوذة كل اثنين على حدة . وهكذا ، لدينا في المثل الأول شبكة لوهين من العلاقات : د1 — د2 ود2 — س . يمكننا قياس قوة تأثير د1 — د2 مثلاً من خلال كمية ن (د1 ، د2) - ن (د2 ، د1) . وتأثير د2 على س من خلال الفرق ن (س ، د2) - ن (س ، د1) . في المثل الثاني لدينا شبكة ذات ثلاثة أنواع من العلاقات د1 — د2 ، د1 — س ود2 — س . يمكننا قياس قوة التأثيرات المتعلقة بهذه العلاقات بواسطة ن (د2 ، د1) - ن (د1 ، د2) ، الخ . مع ذلك ، ثمة تعقيد يضاف هنا إذ إن د1 تتأثر في أن واحد تأثيراً مباشراً على س وتأثيراً غير مباشر ناجم عن وجود علاقات د1 — د2 ود2 — س . في الحالة الثالثة ، إن قضايا القياس أكثر تعقيداً . وبالفعل ، لا يمكننا في هذه الحالة الحديث عن تأثير د2 على س ، إذ إن هذا التأثير يختلف وفقاً للفتات الدنيا من السكان التي تنحصرها د1 أو د2 . عندما يكون ثمة نشاط متبادل بين متغيرين مستقلين طبعاً ثمة معنى (إن لفاترة تأثيراتها الخاصة

يكل منها على المتغير التبعي . (ولكي نأخذ مثلاً آخر عرصة لنقلات حادة : إن وجود الشاطات المتبادلة بين عوامل البينة والعوامل الوراثة على متغير تبعي ، مثلاً الفور في امتحان ، بحول بالتعريف دون قياس التأثير الخاص لمعطي العوامس)

نقد تصحفاً في الأمثلة السابقة متغيرات ذات فرعين (عُرِفَت مفتتت) ؛ ويمكننا بالطبع استعمال أنماط متغيرات أخرى . نقد تصحفاً ثلاثة متغيرات ؛ ومن المتيقن عليه أنه يمكننا تفحص عدد أكبر وقد استعمالنا نمطاً خاصاً لقياس التأثير السبي ، ويمكننا استعمال أنماط أخرى لذلك فإن مسألة التحليل السبي العامة كما حاولنا تقديمها بطريقة حدسية ، تتعلق بعدد مهم من تقنيات التحليل الاحصائي ، التي يحيل القارئ بالسعة لها إلى المؤلفات المتخصصة . تسمح بعض هذه التقنيات للمعالجة السهلة لحالات تكون فيها اثر النشاط المتبادل دون أهمية ، حتى عندما يكون عدد المتغيرات مهماً (مثلاً ، التحليل المرصية) . في حين تسمح تقنيات أخرى بمعالجة الحالات التي تكون فيها اثر النشاط المتبادل حاصرة (مثلاً تقنيات التقطيع ، طرائق غودمان - Goodman) وتحليل شروط التغيير)

ولكن يقتضي احذر من سحر الطرائق الآلية . إن تحليلاً مسبقاً لا يكون غالباً مفيداً لعمال الاجتماع إلا إذا كاد نادراً هل فهم النتائج ، في المعنى الميري (Weberien) للكلمة ، أي إعداد منطق التصرفات المسؤولة عن العلاقات السببية . في الأمثلة السابقة ، تكون شبكة العلاقات المبررة في حالات الأمثلة الافتراضية الثلاث معقولة . يمكننا ، بتعبير آخر ، أن تصور بسهولة المعطيات الأولية المسؤولة عن التأثيرات الملاحظة . والحق يقال ، ثمة كل الفرص لكي تظهر الملاحظة ، في الحالة المواجهة ، بية من النمط الثاني أو الثالث . إن الطموح الذي يخذله الأهل بالنسبة للمستوى المدرسي للولد والمستوى المتفاني للعائلة ، يوحدان تأثيرهما دون شك على مستوى النجاح . إن أثر المسند المتبادلة (النشاط المتبادل) بين العاملين قد يكون لديه بعض الفرص في أن يلاحظ في وضع ملموس . والمكس بالعكس ، إذا لوحظت بية من النمط الثاني والثالث بين المتغيرات المتارة في الأمثلة ، يمكن أن نعلم ونفسر بسهولة وبالمقابل ، يمكن أن يكون من غير المفيد أو غير كافي على أية حال البحث عن الشبكة البينة التي تربط جملة من المتغيرات 2 d 1 . من قياس التأثيرات المتعلقة بعلاقات هـ هـ د 1 لجداك عاجزين عن صياغة افتراضات محددة حول المعطيات الكامنة وراء هذه العلاقات أو الفصل بين افتراضات من المحتمل أن تكون متافضة . وما هو صحيح بالنسبة لشبكات مصفة من العلاقات بين متغيرات ، صحيح كذلك بالنسبة للترابط الطبيعي البسيط . لقد حاول بعض علماء الاجتماع المتخصصين في الظواهر الجرمية ، أن يبرهنوا على التأثير الرادع لمعوية ، محاولين أن يثبتوا وجود الترابط الطبيعي السبي بين قسوة العقوبات النازلة وبعض أنماط الجرائم وحدوث هذه الجرائم . كلها كانت المفويات أقصى كلما كان حصول الجرائم أقل . ولكن نصير الترابط الطبيعي من هذا النمط يكون غامضاً . يمكن أن ينجم فعلياً من كون العقوبة مخاوس تأثيراً وادعاً . ولكن يمكن كذلك أن يحصل مثلاً ، من كون اخفاق النظام القضائي والاصلاحي ، في الإطار العام الملاحظ ، يكون متناساً مع حصول الجرائم ،

دائماً بذلك المحاكم إلى إصدار عقوبات أقصر . وطالما أن غموض التفسير لم يُزل ، يكون وجود الترابط الطبيعي معطى ليس له أي فائدة بالنسبة لعالم الاجتماع . ويكون من غير المفيد من باب أولى قياس قوته .

ثمة مخطط للملاحظة مفيد أحياناً لإزالة الغموض السببي عن معنى السببية ، يكون في الطريقة اسماءة تحوي الجدول (Panel) ، التي تقوم على استعمال ملاحظات متكررة في الرمز . وإذا طبقت هذه الطريقة على تحليل العلاقة بين حصول الجرائم وشدة العقوبة ، فإنها تقوم على ملاحظة المتغيرين على فترات منتظمة وعلى التساؤل إلى أي حد يكون حصول الجرائم في وقت معين متأثراً بقساوة العقوبة في الوقت نفسه . يعود الموضوع في هذه الحالة ، إلى تحليل شبكة من العلاقات السببية بين متغيرين في زمن معين ، إذا تمت ملاحظة الجرائم وحساسة العقوبات في الوقت نفسه .

ولكن تفسير علاقة سببية لا يمكن أن يكون مرضياً حقاً ، كما سبق ولما . إلا اعتباراً من اللحظة التي نتج عنها أن جعل منها نتيجة لتصرفات متعلقة بعلم الاجتماع الفصوي ، « مفهوم » بالمعنى الذي أولاه هير (Weber) في بعض الحالات ، يمكن أن تكون هذه التصرفات مستنتجة بسهولة (وهكذا فإن فرضيات بسيطة حول تصرف الفاعلين الاقتصاديين نصر بسهولة أن غلة مية تكون بصورة عامة متبوعة بارتفاع الأسعار) في حالات أخرى ، يكون تحليل التصرفات الصعبة أكثر تعقيداً

يستند التحليل السببي ، بصورة عامة ، إلى نموذج وهو يفترض أن الظاهرة التي يتم السعي إلى تفسيرها هي ناتج عدد معين من الأسباب . هذه الطريقة لرؤية الأشياء تكون ملائمة أحياناً إن التطور الكمي للسكان يتعلق بمعدل الولادات والوفيات وبالتالي بالأسباب التي تؤثر في هذه المعدلات . من المهم مع ذلك رؤية أن التحليل ، حتى في حالة مثل هذه ، يمكن أن يكون معقداً نتيجة وجود ظواهر سببية الدائرية . يمكن لتزايد السكان ، في بعض الحالات (مثلاً في حالة المجتمعات الحديثة جداً) ، أن يؤدي إلى زحمة قابلة لأن تؤثر على معدلات الولادة ، وبالتالي ، على النمو السكاني . إن وجود ظواهر سببية الدائرية لا يحول مع ذلك دون تطبيق طرق التحليل السببية : لقد رأينا أنه باعتمادنا الملاحظات المتكررة في الرمز ، فإننا نحصل مثلاً على العلاقة الدائرية د \longleftrightarrow س ، العلاقات غير الدائرية د ر \longleftrightarrow س ز + 1 \longleftrightarrow د ز + 2 \longleftrightarrow س ر + 3 . ولكننا نستطيع الذهاب أبعد من ذلك لتساءل عما إذا كانت اللغة السببية ملائمة دوماً . لنأخذ مثلاً بسيطاً . في كتابه حول عدم المساواة في أميركا ، ييش جنكز (Jenks) أن المستوى العلمي ، يمكن بعض الأفكار الموروثة ، له تأثير معتدل على الوصف الاجتماعي ، حتى في مجتمع مثل المجتمع الأميركي ، حيث تلمب الشهادة دوراً مهماً في أوالية الوصول إلى الوظائف . وهر يفسر هذه النتيجة مشيراً إلى أن الوصف الاجتماعي هو الناتج المعقد لجملة أسباب (المستوى العلمي ، الفروسة ، « العلاقات » ، وكذلك متغيرات نفسانية . الطسوح مثلاً ، إلخ) . إن بعض هذه المتغيرات مثل المستوى العلمي ، تلاحظ بسهولة . أما الأخرى ، فالوصول إليها أقل سهولة . ولا يمكن إذن قياس تأثيرها إلا بشكل عام ، بواسطة العرف مع تأثير المتغيرات الملحوظة ، مثل المستوى العلمي ، في الواقع ليس مؤكداً أنه من المناسب إدراك النظام الاجتماعي

بصفته ناتج جلة الأسباب التي قد تأتي لتضاف أو لتتناقص ومن أجل تجسيد هذا الاقتراح لتفحص وضعاً تعليمياً . لتصور أن 400 و 600 شخص يتقدمون في وقت معين ، إلى سوق العمل مع مستوى علمي مرتفع ومتدين على التوالي (هاتان الفئتان الاجتماعيان تكتفیان للبرهة) . وأنه يتوزع 200 وطبعة تتعلق بوضع اجتماعي مرتفع و 800 وطبعة تتعلق بوضع اجتماعي متدني ، في هذه الحالة ، إذا كان المستوى العلمي افتراضاً هو المقياس الوحيد للتصنيف الاجتماعي ، بين المتأخرين على مستوى علمي مرتفع ، فإن واحداً من اثنين على الأكثر يمكن أن يطمح أن يضع مرتفع . إن تأثير المستوى العلمي على الوضع الذي يقاس بمعامل التراجع يكون في هذه الحالة مساوياً لـ $200 / 400 - 0.5 = 600 / 0$. إن ضعف العلاقة ليس ناتجاً عن أسباب تصعب ملاحظتها ، ولكن عن شروط بوية تحكم سيرة لائحة المتطرين للعمل . لو كانت الشروط البنيوية مختلفة ، كان يمكن لتأثير المستوى العلمي على الوضع أن يكون أكثر ارتفاعاً ، حتى في الحالة التي يلعب فيها المستوى العلمي دوراً أقل أهمية في منح المركز . ففي حالة مثل هذه ، لا يمكن لشخص « تبني » الوضع الاجتماعي - أن يغير عنه بصفته فعلاً بسيطاً لتفسيرات أخرى لتمييز الأفراد للملاحظة . إنه ، في الواقع ، فعل معقد لمتغير (المستوى العلمي) وتوزيعين (توزيع المستويات العلمية وتوزيع المراكز) وإن علم الصب الحديث في هذه الحالة عن « أسباب » منح المركز .

إن الطرائق الإحصائية لتحليل السبب تكون كلها ، باحتصار ، مؤسنة على نموذج يقوم على إدراك متغير « تبني » بصفته الفعل البسيط إلى حد ما ولكن يمكن التعبير عنه بسهولة في اللغة الرياضية لعدد معين من المتغيرات (ربما كانت هي نفسها نتائج سيطرة لتفسيرات أخرى) . هذا النموذج يكون في الغالب معيَّداً ولكن قد يكون من غير المناسب إعطائه مدى عاماً جداً . وإن ظهور علاقة بين متغيرين يكون غالباً نتيجة سلوك الفاعلين المتحركين في أنظمة النشاط المتبادل لبنية معينة . ولكن إذا لم يكن ثمة صعوبة في فصل العلاقة بين الموسم السوء وارتفاع الأسعار ولا أي صرر في إعلان أن الأول هو مسبب الثاني ، فإنه ثمة صعوبة أكبر بكثير في تفسير الترابط الطبيعي مثل ذلك الذي يظهر بين المستوى المدرسي والوضع الاجتماعي ومن الخطر أن نرى في المتغير الأول أحد الأسباب (من بين أسباب أخرى) للثاني . هذه الطريقة في التعبير تفترض وجود حلة من المميزات الفردية 1 ، 2 ، 3 ، 4 ، 5 ، 6 ، 7 ، 8 ، 9 ، 10 ، 11 ، 12 ، 13 ، 14 ، 15 ، 16 ، 17 ، 18 ، 19 ، 20 ، 21 ، 22 ، 23 ، 24 ، 25 ، 26 ، 27 ، 28 ، 29 ، 30 ، 31 ، 32 ، 33 ، 34 ، 35 ، 36 ، 37 ، 38 ، 39 ، 40 ، 41 ، 42 ، 43 ، 44 ، 45 ، 46 ، 47 ، 48 ، 49 ، 50 ، 51 ، 52 ، 53 ، 54 ، 55 ، 56 ، 57 ، 58 ، 59 ، 60 ، 61 ، 62 ، 63 ، 64 ، 65 ، 66 ، 67 ، 68 ، 69 ، 70 ، 71 ، 72 ، 73 ، 74 ، 75 ، 76 ، 77 ، 78 ، 79 ، 80 ، 81 ، 82 ، 83 ، 84 ، 85 ، 86 ، 87 ، 88 ، 89 ، 90 ، 91 ، 92 ، 93 ، 94 ، 95 ، 96 ، 97 ، 98 ، 99 ، 100 ، 101 ، 102 ، 103 ، 104 ، 105 ، 106 ، 107 ، 108 ، 109 ، 110 ، 111 ، 112 ، 113 ، 114 ، 115 ، 116 ، 117 ، 118 ، 119 ، 120 ، 121 ، 122 ، 123 ، 124 ، 125 ، 126 ، 127 ، 128 ، 129 ، 130 ، 131 ، 132 ، 133 ، 134 ، 135 ، 136 ، 137 ، 138 ، 139 ، 140 ، 141 ، 142 ، 143 ، 144 ، 145 ، 146 ، 147 ، 148 ، 149 ، 150 ، 151 ، 152 ، 153 ، 154 ، 155 ، 156 ، 157 ، 158 ، 159 ، 160 ، 161 ، 162 ، 163 ، 164 ، 165 ، 166 ، 167 ، 168 ، 169 ، 170 ، 171 ، 172 ، 173 ، 174 ، 175 ، 176 ، 177 ، 178 ، 179 ، 180 ، 181 ، 182 ، 183 ، 184 ، 185 ، 186 ، 187 ، 188 ، 189 ، 190 ، 191 ، 192 ، 193 ، 194 ، 195 ، 196 ، 197 ، 198 ، 199 ، 200 ، 201 ، 202 ، 203 ، 204 ، 205 ، 206 ، 207 ، 208 ، 209 ، 210 ، 211 ، 212 ، 213 ، 214 ، 215 ، 216 ، 217 ، 218 ، 219 ، 220 ، 221 ، 222 ، 223 ، 224 ، 225 ، 226 ، 227 ، 228 ، 229 ، 230 ، 231 ، 232 ، 233 ، 234 ، 235 ، 236 ، 237 ، 238 ، 239 ، 240 ، 241 ، 242 ، 243 ، 244 ، 245 ، 246 ، 247 ، 248 ، 249 ، 250 ، 251 ، 252 ، 253 ، 254 ، 255 ، 256 ، 257 ، 258 ، 259 ، 260 ، 261 ، 262 ، 263 ، 264 ، 265 ، 266 ، 267 ، 268 ، 269 ، 270 ، 271 ، 272 ، 273 ، 274 ، 275 ، 276 ، 277 ، 278 ، 279 ، 280 ، 281 ، 282 ، 283 ، 284 ، 285 ، 286 ، 287 ، 288 ، 289 ، 290 ، 291 ، 292 ، 293 ، 294 ، 295 ، 296 ، 297 ، 298 ، 299 ، 300 ، 301 ، 302 ، 303 ، 304 ، 305 ، 306 ، 307 ، 308 ، 309 ، 310 ، 311 ، 312 ، 313 ، 314 ، 315 ، 316 ، 317 ، 318 ، 319 ، 320 ، 321 ، 322 ، 323 ، 324 ، 325 ، 326 ، 327 ، 328 ، 329 ، 330 ، 331 ، 332 ، 333 ، 334 ، 335 ، 336 ، 337 ، 338 ، 339 ، 340 ، 341 ، 342 ، 343 ، 344 ، 345 ، 346 ، 347 ، 348 ، 349 ، 350 ، 351 ، 352 ، 353 ، 354 ، 355 ، 356 ، 357 ، 358 ، 359 ، 360 ، 361 ، 362 ، 363 ، 364 ، 365 ، 366 ، 367 ، 368 ، 369 ، 370 ، 371 ، 372 ، 373 ، 374 ، 375 ، 376 ، 377 ، 378 ، 379 ، 380 ، 381 ، 382 ، 383 ، 384 ، 385 ، 386 ، 387 ، 388 ، 389 ، 390 ، 391 ، 392 ، 393 ، 394 ، 395 ، 396 ، 397 ، 398 ، 399 ، 400 ، 401 ، 402 ، 403 ، 404 ، 405 ، 406 ، 407 ، 408 ، 409 ، 410 ، 411 ، 412 ، 413 ، 414 ، 415 ، 416 ، 417 ، 418 ، 419 ، 420 ، 421 ، 422 ، 423 ، 424 ، 425 ، 426 ، 427 ، 428 ، 429 ، 430 ، 431 ، 432 ، 433 ، 434 ، 435 ، 436 ، 437 ، 438 ، 439 ، 440 ، 441 ، 442 ، 443 ، 444 ، 445 ، 446 ، 447 ، 448 ، 449 ، 450 ، 451 ، 452 ، 453 ، 454 ، 455 ، 456 ، 457 ، 458 ، 459 ، 460 ، 461 ، 462 ، 463 ، 464 ، 465 ، 466 ، 467 ، 468 ، 469 ، 470 ، 471 ، 472 ، 473 ، 474 ، 475 ، 476 ، 477 ، 478 ، 479 ، 480 ، 481 ، 482 ، 483 ، 484 ، 485 ، 486 ، 487 ، 488 ، 489 ، 490 ، 491 ، 492 ، 493 ، 494 ، 495 ، 496 ، 497 ، 498 ، 499 ، 500 ، 501 ، 502 ، 503 ، 504 ، 505 ، 506 ، 507 ، 508 ، 509 ، 510 ، 511 ، 512 ، 513 ، 514 ، 515 ، 516 ، 517 ، 518 ، 519 ، 520 ، 521 ، 522 ، 523 ، 524 ، 525 ، 526 ، 527 ، 528 ، 529 ، 530 ، 531 ، 532 ، 533 ، 534 ، 535 ، 536 ، 537 ، 538 ، 539 ، 540 ، 541 ، 542 ، 543 ، 544 ، 545 ، 546 ، 547 ، 548 ، 549 ، 550 ، 551 ، 552 ، 553 ، 554 ، 555 ، 556 ، 557 ، 558 ، 559 ، 560 ، 561 ، 562 ، 563 ، 564 ، 565 ، 566 ، 567 ، 568 ، 569 ، 570 ، 571 ، 572 ، 573 ، 574 ، 575 ، 576 ، 577 ، 578 ، 579 ، 580 ، 581 ، 582 ، 583 ، 584 ، 585 ، 586 ، 587 ، 588 ، 589 ، 590 ، 591 ، 592 ، 593 ، 594 ، 595 ، 596 ، 597 ، 598 ، 599 ، 600 ، 601 ، 602 ، 603 ، 604 ، 605 ، 606 ، 607 ، 608 ، 609 ، 610 ، 611 ، 612 ، 613 ، 614 ، 615 ، 616 ، 617 ، 618 ، 619 ، 620 ، 621 ، 622 ، 623 ، 624 ، 625 ، 626 ، 627 ، 628 ، 629 ، 630 ، 631 ، 632 ، 633 ، 634 ، 635 ، 636 ، 637 ، 638 ، 639 ، 640 ، 641 ، 642 ، 643 ، 644 ، 645 ، 646 ، 647 ، 648 ، 649 ، 650 ، 651 ، 652 ، 653 ، 654 ، 655 ، 656 ، 657 ، 658 ، 659 ، 660 ، 661 ، 662 ، 663 ، 664 ، 665 ، 666 ، 667 ، 668 ، 669 ، 670 ، 671 ، 672 ، 673 ، 674 ، 675 ، 676 ، 677 ، 678 ، 679 ، 680 ، 681 ، 682 ، 683 ، 684 ، 685 ، 686 ، 687 ، 688 ، 689 ، 690 ، 691 ، 692 ، 693 ، 694 ، 695 ، 696 ، 697 ، 698 ، 699 ، 700 ، 701 ، 702 ، 703 ، 704 ، 705 ، 706 ، 707 ، 708 ، 709 ، 710 ، 711 ، 712 ، 713 ، 714 ، 715 ، 716 ، 717 ، 718 ، 719 ، 720 ، 721 ، 722 ، 723 ، 724 ، 725 ، 726 ، 727 ، 728 ، 729 ، 730 ، 731 ، 732 ، 733 ، 734 ، 735 ، 736 ، 737 ، 738 ، 739 ، 740 ، 741 ، 742 ، 743 ، 744 ، 745 ، 746 ، 747 ، 748 ، 749 ، 750 ، 751 ، 752 ، 753 ، 754 ، 755 ، 756 ، 757 ، 758 ، 759 ، 760 ، 761 ، 762 ، 763 ، 764 ، 765 ، 766 ، 767 ، 768 ، 769 ، 770 ، 771 ، 772 ، 773 ، 774 ، 775 ، 776 ، 777 ، 778 ، 779 ، 780 ، 781 ، 782 ، 783 ، 784 ، 785 ، 786 ، 787 ، 788 ، 789 ، 790 ، 791 ، 792 ، 793 ، 794 ، 795 ، 796 ، 797 ، 798 ، 799 ، 800 ، 801 ، 802 ، 803 ، 804 ، 805 ، 806 ، 807 ، 808 ، 809 ، 810 ، 811 ، 812 ، 813 ، 814 ، 815 ، 816 ، 817 ، 818 ، 819 ، 820 ، 821 ، 822 ، 823 ، 824 ، 825 ، 826 ، 827 ، 828 ، 829 ، 830 ، 831 ، 832 ، 833 ، 834 ، 835 ، 836 ، 837 ، 838 ، 839 ، 840 ، 841 ، 842 ، 843 ، 844 ، 845 ، 846 ، 847 ، 848 ، 849 ، 850 ، 851 ، 852 ، 853 ، 854 ، 855 ، 856 ، 857 ، 858 ، 859 ، 860 ، 861 ، 862 ، 863 ، 864 ، 865 ، 866 ، 867 ، 868 ، 869 ، 870 ، 871 ، 872 ، 873 ، 874 ، 875 ، 876 ، 877 ، 878 ، 879 ، 880 ، 881 ، 882 ، 883 ، 884 ، 885 ، 886 ، 887 ، 888 ، 889 ، 890 ، 891 ، 892 ، 893 ، 894 ، 895 ، 896 ، 897 ، 898 ، 899 ، 900 ، 901 ، 902 ، 903 ، 904 ، 905 ، 906 ، 907 ، 908 ، 909 ، 910 ، 911 ، 912 ، 913 ، 914 ، 915 ، 916 ، 917 ، 918 ، 919 ، 920 ، 921 ، 922 ، 923 ، 924 ، 925 ، 926 ، 927 ، 928 ، 929 ، 930 ، 931 ، 932 ، 933 ، 934 ، 935 ، 936 ، 937 ، 938 ، 939 ، 940 ، 941 ، 942 ، 943 ، 944 ، 945 ، 946 ، 947 ، 948 ، 949 ، 950 ، 951 ، 952 ، 953 ، 954 ، 955 ، 956 ، 957 ، 958 ، 959 ، 960 ، 961 ، 962 ، 963 ، 964 ، 965 ، 966 ، 967 ، 968 ، 969 ، 970 ، 971 ، 972 ، 973 ، 974 ، 975 ، 976 ، 977 ، 978 ، 979 ، 980 ، 981 ، 982 ، 983 ، 984 ، 985 ، 986 ، 987 ، 988 ، 989 ، 990 ، 991 ، 992 ، 993 ، 994 ، 995 ، 996 ، 997 ، 998 ، 999 ، 1000 .

إن الملاحظات السابقة التي تطلق على التحليل الإحصائي للسببية ، تطبق كذلك على تحليل السببية الذي يوصف أحياناً بأنه فريد . البحث عن « أسباب » وحالاتها ، وإدراكها بصفتها الناتج لحمل الأسباب أو العوامل ، والتي من بدء اللغة لنموذج يمكن أن يظهر بأنه جامد دون جدوى يكون هذا النموذج مطابقاً إذا تعلق الأمر بمحدث بسيط (حريق كالمسيب في الخلع) ويكون أقل مطابقة إذا تعلق الأمر بمحدث معقد . إن الحديث عن « أسباب » الحروب العالية الأولى مصروف بالمخاطر . لقد بين تريهور روبر (Trevor Roper) بوضوح أن الصلة السببية التي دعم مير (Weber) إقامتها بين البروتستانتية والرأسمالية كانت تختصر بطريقة مشكوك فيها تطوراً معقداً لا يمكن فهمه إلا بتحليل سلوك فئات متعددة من الفاعلين (الطب الثقافية والسياسية والكنسية

Pouvoir

السلطة

إن تعبير السلطة يشمل حتى النخبة وفي مفاهيم متنوعة جداً . ويرد هذا التعبير بصورة عامة الى ثلاثة مفاهيم مترابطة تسمح بعض الشيء بتجديده . ليس ثمة سلطة دون توزيع للموارد . لئلا تكن طبيعة هذه الموارد . ولا بد فضلاً عن ذلك . من قدرة معينة على استعمال هذه الموارد . إذا سلطنا جهازاً إلكترونياً (Ordinateur) الى شترتي ، فإن هذه الأداة لا تفي سلطته ، لا تجاه الانسان الذي وضع بين يديه هذا المورد ، ولا بالنسبة لأي واحد من أبناء جيله . إن استعمال الموارد يفترض خطة استعمال ومسبقاً توعية يحددها الأمن تتعلق بشروط هذا الاستعمال ونتائجه . وأخيراً ، إن الكلام على الموارد التي يمكن أن تستعمل وفقاً لقدرة من يمنع بها بشكل طبيعي أو من جمعها قصداً من أجل أراض حدها هو بنفسه أو عرضت عليه أو عرضت عليه ، يؤدي الى الاعتراف بالطابع الاستراتيجي للسلطة وبأنها تمارس عند الاقتضاء ليس فقط ضد جهود الأشياء ولكن ضد مقاومة الإرادات الخاصة

إذا قمنا المورد والقدرة على استعمال المورد أو القدرة الاستراتيجية إزاء الآخرين على تمتع المورد وجمعها ، يمكن أن نعتبر السلطة ، إما أنها علاقة تعود الى تحليل النشاط للمبادل ، وإما أنها ظاهرة أكثر تعقيداً ، منبثقة من الاندماج أو من تركيب أطوار متوعدة من النشاط المتبادل الأولي . كان ماكس فيبر (Weber) الأول من جميع علماء الاجتماع الكلاسيكيين الكبير ، الذي عزل بشكل واضح جداً مفهوم السلطة والذي عمل جهده لمعالجته من خلال وجهة النظر المزدوجة القائمة على النشاط المتبادل وعملية الدمج ومن وجهة نظر ثانية ، أضاف تحليلاً ديناميكية أو على الأقل غططاً عاماً لهذا التحليل .

نعتبر السلطة بتعابير النشاط المتبادل ، علاقة غير متسقة بين فاعلين على الأقل ، يمكن أن نعرف هذه العلاقة مع ماكس فيبر بأنها قدرة أ - من إلزام - ب - بفعل ما لم يكن ليعمله من تلقاء نفسه ، وما يكون مطابقاً للتعليمات أو التوجيهات الصادرة عن أ - . ثمة نقطتان معبرتان في تعريف فيبر أولاً ، يتوقف تصرف - ب - على تصرف أ - : إن ب - يستجيب لمبادرات أ - . ورعايته ، وبشكل أهم لطريقة حياة أ - . ثم إقرار هذا النمط من العلاقة في علم الاجتماع الضيق المتعلق بمجموعات النقاش . هكذا سمي بال (Bales) للتعبير عن الأفراد الفاعلين (الذين يطلقون النقاش ويحسون الحلول ويدفعون الى تبنيها) والأفراد المتلقين للفعل ، الذين يكفون تأكيد موافقتهم أو رفضها . أما السمة الثانية لعلاقة السلطة فهي كونها تنمي القدرة الإحالية ل - أ - . ولكن ما لم نحدد فيبر ، هو ما إذا كان هذا السوي القدرة يحصل عليه أ - . على حساب ب - ، أو ما إذا كان يمكن سببه الى الزوج - أ ب - شرط أن يفهم بين العنصرين شبكة من انقسام من جهة ثانية ، وبالنسبة هذه النقطة كان فيبر أكثر صراحة ، ثمة مجال للنزول حول طبيعة الموارد التي يملكها أ - . ليس ثمة مشاركة - ب -

ليس ثمة أي سبب لأن نحصر ، كما حاول أن يفعل الكثير من قراء ماركس المتعجلين علاقة السلطة بلعبة بين شخصين ذات نتيجة لاقية . وبالفعل ، إذا نحن اعتبرنا الرأسماليين

كعامل وحيد ، وإذا قمنا بالافتراض التبسيطى نفسه بالنسبة للبروليتاريين ، مستندين الى المصالح المشتركة لكل من هاتين الطبقتين والى المسمة الخاصة جداً للمناخ التي تسمى إليها كل طبقة ، نصل الى وضعية حيث . أولاً ، لا يمكن أن تمارس سلطة الطبقة - أ - إلا على الطبقة - ب - أو بالأحرى ضدها ، وثانياً ، إن سلطة الطبقة - أ - هي محدودة مثل عجز الطبقة - ب - . إن وصفاً كهذا يتضمن على الأقل حالتين مختلفتين هما : التبعية الكاملة والدائمة لأحد العاملين بالنسبة للآخر ، والحرب حتى الموت بين المتصارعين . إن أوضاعاً مثل هذه تدخل بالتأكيد في مجال علاقات السلطة ، ولكن من المؤكد نفس المقدار أن ثمة أوضاعاً كذلك لا يمكن تحليلها على أنها ألعاب بين شخصين ذات شحنة لاغية لأحدهما . فيكفي مثلاً أن يدخل في اللعبة شخص ثالث ، (حكم أو وسيط أو مجرد متدخل متحيز أو على العكس مستغل وقع للمكانات التي يوفرها له مركزه) ليصبح ممكناً توزيع حديد المراهبات . فمن المواجهة بين شخصين يريد منها كل واحد الموت للآخر ، يستغل إلى نظام من الإئتلاف ، حيث يستطيع القدرة على التفاوض التي تتوقف في آن معاً على الظروف والمعطيات الثابتة نسبياً ، من تعبير علاقة القوى الساحة عن التوزيع الأساسي للموارد . وبالمطابقة نفسها ، فإن ظهوره فائز ما يمكن أن يحد من المواجهة بين المتصارعين ، إما لأن الفائز لا يمكن أن يستخلص إلا بواسطة التعاود بين هؤلاء ، وإما لأن الفائز يحسّ وضع الفريقين دون أن يسبب ظهوره إلى أي منهما (Windfall profit) .

وكما أن السلطة لا يمكن أن تمارس في لعبة بين شخصين ذات نتيجة لاغية لأحدهما ، فإن موارد السلطة لا تتحدد في ممارسة القوة وحدها ، أي في جعل الإكراهات الحسدية والمادية (القدرة على القتل والتجويع وإنزال العقوبات عبر المحتممة مباشرة وغير مباشرة) التي يمتلكها - أ - صد - ب - ليدفع هذا الأخير على المشاركة في تحقيق أهدافه الخاصة ، لقد تم إدراك هذه النقطة بشكل جيد جداً من قبل المنظرين السياسيين ، وبالتحديد من قبل روسو حين كتب في العقد الاجتماعي أن ما من أحد قوي الى الحد الذي يمكن أن يكون فيه متأكداً من أنه سيبنى دوماً الأقوى لا يستجيب ذلك أن السلطة لا علاقة لها بالقوة . يحصل غالباً أن نكون مرغبين على الرضوخ لإرادة الآخر ، إما لأنه يرمي بيده علينا ، وإما لأنه يكفينا بنهيدنا بذلك . سلطة أ - على ب - إذن ، لا تستند دوماً الى عقوبة مبنية فعلياً . التهديد يمكن أن يكفي ولكن يجب أن يكون ، كما يقال ، ذات مصداقية . إن العلاقة بين القوة والسلطة هي إذن محققة الى أقصى الحدود . وتحويل الموازنة الى الأخرى لا بشكل سوى وصفاً - محدوداً - حتى ولو كان الإسناد الاتصافي عمل الأقل ، الى القوة ، هو الذي يشكل كل علاقة سلطوية .

إن المورد المضاد للقوة هو الشرعية . فيبر (Weber) يكثر من استعمال هذه الفكرة ، ويبدو أن ليس ثمة بالنسبة له ، سيطرة دائمة دون حد أدنى من الشرعية . إن السلطة الشرعية هي تلك القادرة على جعل قراراتها مقبولة كقوة قائمة على أساس صحيح ، إنها ، بتعبير النشاط المتبادل والسلوك ، سلطة تكون توجيهاتها محلاً للإذعان أو على الأقل مراعاة عليها . من قبل هؤلاء الذين توجه إليهم هذا الموضوع أوداك القبول الحساسى يساهمان في جعل السلطة التراماً خلفياً وقانونياً يربط الحاصص للسيطر أو بمن يملك السلطة . ولكن لا هذا ولا ذاك يكفيان بما أنه في حال هياكلها ،

تكون المؤسسة الشرعية قادرة على تحريك عقوبات فعالة ضد المخالف . لم يسع فهم إلى التمييز بين أنماط الاستغلال التي يمحط بها «المخاضعون» لتعليمات «المسيطرين» مع ذلك فهو لم يكن غير مبال كون - ب - يكمل ما أمره - أ - بفعله وهو يجرى قدميه أو بالعكس ، لأنه يضع فيه كل جولسه ولأنه يذهب إلى أبعد مما أمره به - أ - ، إن ما يهم غير شكل خاص في الشرعية هي الأسس الأيديولوجية والمؤسسية التي تمنحها لممارسة الأنماط المختلفة للسلطة : تقليدية أم راديكالية (Charismatic) ، أم عقلانية - شرعية . يبدو أنه عُلّق على أسس الشرعية أهمية أكبر من عملية إصغاء الشرعية ، إن الشرعية تؤكد نوازماً مقدماً بين المعطيات المؤسسية (على سبيل المثال هامشية التي بالنسبة للمؤسسة (Establishment) الدنية ، أو على العكس مركزية الرئيس التقليدي المتصرف به كورث بلد مشترك ، من قبل الرؤساء الآخرين المتمين إلى سلطة أحد) والمعطيات الأيديولوجية (على سبيل المثال علو شأن الوعي والتحقق الذاتي ، أو على العكس أولوية الفحص المنهجي والاصولي) من المؤلف أن ما لا تسمح لتصنيفه القهريه بإدراك ، هو العلاقة بين القوة والشرعية في المحافظة هي أنظمة السلطة

لكي نخرج من التمارض البسيط جداً بين الأوضاع المحض إكراهية والأوضاع الشرعية ، يمكث السعي إلى الدمج بين تحليل الموارد وتحليل الاستراتيجيات . يمكن بالفعل الانقراض أن قدرة - السلطة بالمعنى الواسع للكلمة - فاعل فرد أو جماعي توقف ليس فقط على طبيعة موارده وكميتها ، ولكن على التطابق أيضاً بين موارده واستراتيجياته . يمكن أن تتخيل فاعلاً يتمتع بموارد غزيرة جداً ولكنه محروم من أية استراتيجية . ثمه مجال للخوف من أن يتخلى على استعمال موارده أو أن يندحما . لتحليل استراتيجيه دون موارد . طمس فرص قليلة للتوصل إلى تحقيق غايتها . إن نفوذه سلطة فاعل إلى حددها الأقصى تفرض أن يعرف كيف يلائم موارده واستعمالها بواسطة استراتيجية مناسبة

يمكننا أن نقول الآن ، وبجملات عامة تليماً ، أن السلطة هي سبيل مقصود يؤثر بمفاعيل على الأقل ، كما يؤثر ، صر إعادة توزيع للموارد المحصلة بواسطة استراتيجيات مختلفة ، على المستوى السبي للقرارات كل منها ، بطريقة متوافقة مع صيغة الشرعية المعمول بها أو متنافسة معها على الأقل . إن السلطة هي علاقة اجتماعية عامة تليماً ، ولكن من البديهي أن الموارد والاستراتيجيات يمكن تقديرها بالنسبة لوضع معين وليس في المطلق . ومن البديهي كذلك أننا نستطيع الكلام على السلطة في أي إطار اجتماعي عام ، فهي المجتمعات الأكثر صلابة ، كما في المجموعات الصغيرة . سواء تعلق الأمر بمجموعات تحدث عنها بال (Bates) أو لويس (Lewis) أو موريسو (Moreno) لدى بال تتركز المجموعات نفسها لحل المشاكل وسفد اهتمام المحددة سبباً ، والتي ترند في أعين المشاركين بعض الأهمية العملية . ويمكن للمرآة أن يكتشف بينهم الأفراد الذين يقدمون الاقتراحات الأكثر ملاءمة والتي تستغل بشكل أفضل ، موجهين هكذا المجموعة ، في بداية الدورة ، نحو حل المشكلة التي عرست عليها . أما في المجموعات على طريقة مورينو ، فالسلطة هي الخافية التي يمتلكها بعض الأشخاص (النجوم) ، وقد برزهم على أن يكونوا « مختارين » ، أو أيضاً شعبيتهم . فلتظلالاً من هذه الجملات أو هذا الرض الدائ المتبادل ،

يكون التحليل القائم على القياس الاجتماعي قادراً على بناء نخب متماسكة ومتصاعدة إلى حد ما . أما فيما يتعلق بالمجموعات النوبية ، فهي تسم «مناخ» الذي يسيطر عليها (ديموقراطي أم استبدادي) ، « وطبيعة المراقبة التي تمارسها المجموعة على أعضائها وبالتالي ، بديناميكيتها » الخاصة . وإذا أردنا أن نستنتج القرائح مشتركاً بهذه الطرائق الثلاث ، فنقول أن السلطة هي القدرة التي يمارسها الزعماء في أن معاً على بعضهم البعض ، وعلى أعضاء المجموعة ، وذلك من أجل مطلقة الفواض والمصلحة غير المتحيزة

إن ما يجد من عمومية التحليل الاجتماعي العنق للسلطة هو أنها تنق في الظل أصل صيغة الشرعية . فالشعبية حسب موريتو هي شكل عام من تماماً للسلطة ، بما أنها يمكن أن تمنح لأفراد امتثاليين أو متطرفين أو منحرفين . لدى بل ، ليست القدرة على حل المشكلة المطروحة على المجموعة أكثر وضوحاً ، بما أن هذه القدرة يمكن أن تكون بناء للطريقة التي احدثت بها المشكلة من قبل أعضاء المجموعة ، (إما نوعاً من الأهلية التقية وإما نوعاً من الحنفق أو التضليل Social Still) . وأخيراً ، إن التصوف الذي يرعاه اللوبيون لمصلحة المناخ ، الديموقراطي يستند إلى السمة « الطبيعية » للمراقبة الضمنية والتوفيق بين المصالح والأرو . ذلك أن كل صيغة للشرعية هي إلى حد كبير ترسمة تاريخي . فحكم الأكثرية حل سبل المثال (Majority rule) ليس قاعدة تأكد تماماً تماسكها لمطقي . إن مفارقات قرار الأكثرية ، التي شدد عليها الكثير من المؤلفين ومنهم كوندورسيه (Condorcet) وغيو (Guilbaud) وأرو (Arrow) ، تؤكد ذلك بوضوح . إن حكم الأكثرية هو بناء مصطنع وظرفي إلى حد كبير ، لا يمكن تصويب معاه بشكل ملائم إلا بواسطة تحليل تاريخي ومؤسسي خطر جداً

لتسائل الآن في أية أوضاع تظهر علاقات السلطة . إنها مرئية بشكل خاص عندما يكون ثمة عمل لتسيق الشايطات المتعددة والمتشعبة بالقوة . صمدوح تقسيم العمل الذي يستتبعه من هوم (Hume) يور هذا الوضع : لفنا مهمة مشتركة وهي مثلاً تنظيم طريق صيق من أشجار اقتطعتها العاصفة وأدى سقوطها إلى منع الوصول إلى الخفول لحادية والعائدة لفلاحين جارين . إن صم الموارد الفردية إلى بعضها ، إذا افترضنا أن ذلك أكثر فاعلية من المبدأ القاتل ، كل واحد لنفسه وانه لجميع ، يفترض في أن معاً تخصصاً في المهام التي تدخل كل واحدة منها في سلسلة لوسائل المطلوبة لتحقيق الهدف الجماعي ، وثيقاً للجهود . فمسألة السلطة تطرح بالنسبة لهذا التسيق . هل يأخذ التسيق صيغة التجميع التعافدي ؟ إذا كان الأمر كذلك فإن سمسليين من النتائج تنجم عن ذلك . الأولى تنطق بملامات المشتركين فيما بينهم ، وبخاصة الطريقة التي يتناسون ب التعلو المحتملة لتعلوهم . أما الثانية فتتعلق بالعلاقات بين المشتركين والمندوبين أو الممثلين الذين يمسوهم عند الحاجة لقيادتهم ومراقبة الطريقة التي يتخذها مشروعهم . لعلاقة السلطة إذن رهاتان على الأقل هما مراقبة عملية التعلو وقمة الفوائد التي تنجم عنه . لكن التعلو ، بدلاً من أن يكون تراتبياً يمكن أن يكون تراتبياً . حتى ولو تشكل الرهات من تقسيم المنتج الناجم عن التعاون ومن مخصصات الأشخاص والأدوار في التعاون ولم يتعلق بالموقع السبب للتعاون ، يمكن أن ترتدي علاقة السلطة شكلين على الأقل إما تراتبياً وإما تراتبياً . في نظام

التشريع الترابطي تأخذ السلطة شكل التعليمات والبرامج . أما في نظام التشريع التراتبي فتأخذ شكل الأمر . يمكن للتعليمات أن تترك هامشاً من التقدير المهم للمشاركين ، الذين يمكن أن يكون لهم قسط مهم في إعداد البرامج . أما الأمر فيصدر من فوق ، وهو يهدف إلى إقامة غايل دقيق بين توقعات القادة وسلوك المتبعين . يمكن أن يضيف إلى هذين الشكلين شكلاً ثالثاً منسباً السلطة المنافسة . لم تعد المهمة وتنظيمها النهائي هي التي تزحد كمعيار ، إنها الرتبة أي «Peckingorder» حسب الأمر يكون ثمة محي خاص بالعديد من علماء السياسة لاسويل «Lasswell» و«Kaplan» ، يقوم على معالحة السلطة كما لو أن هذه العلاقة يمكن أن نجسم إلى التشبيه لو إلى المحصورة أو إلى المواجهة . ويحصل بالفعل أننا إذا واجهتنا مهمة التعاون ، التي تعتبر لقواعدنا لقضية حائرة أو عشة ، بفصل بالأحرى نحمل الخسائر من ترك الآخرين يرحلون . ذلك هو الوضع الذي يصفه المثل الاسباتي حول «كلب البستاني الذي لا يأكل لجميع الآخرين من الأكل» . هذه القدرة على الكبح أو التحريب هي سلطة الضرار . يظهر كذلك تعبياً تحويل السلطة إلى قدرة على الضرر بدلاً من إرادة التعاون التي يضبطها مبدأ الخير العام .

أياً تكن اشكال السلطة ، فإن ممارستها حاضرة لبعض الشروط التي تؤدي إلى تحديد مجال عمل الذين يملكونها . يعتبر البرلمان الانكليزي أنه قادر على كل شيء . ما عدا بالطبع تحويل الرجل إلى امرأة . إن المغالاة أكيدة ، طالما أنه بعباب دستور مكتوب ، تمنع انكساراً بأعراف قوية إلى حد ما ومخترمة جداً تلطف المراجع المنافسة للسلطات المختلفة . إن الذين يسمعون عن مواردهم واستراتيجيتهم إلى تأمين مشاركة الإيرادات الأخرى للتوصل إلى غاياتهم ، مضطرون إلى تأسيس طموحاتهم من صلاحي عامة جداً مثل مبدأ الخير العام والإرادة العامة . يعبر لهذا الأول من أن أعمال الإكراه المفروضة من قبل الأقوياء لم تكن إلا «لمصلحة الذين يستعملونها» . أما المبدأ الثاني فيوضح أن الموجبات أودعها أو على الأقل رصي بها الذين ارتبطوا بها . إذا تم احترام هذين المبدأين تحكم الشرعية على نفسها مسبقاً بأن هذه السلطة ليست تصفية وبأن لا تمارس لمصلحة الذي يقبض عليها وحسب .

يمكن إذن معالحة السلطة باعتبارها واقعة اجتماعية أولاً ، فهي لا تقتصر على القوة المادية ، حتى ولو شكل استعمالها أو استدعاؤها أحد شروط ممارستها . فضلاً عن ذلك ، إنها اجتماعية في المعنى الثلاثي ، كونها تستند إلى توقعات واستراتيجيات ، وكونها تهدف إلى تحقيق بعض الأغراض المشتركة ، التي اشتهرت بأنها جيدة للمجموعة المعنية بكاملها أو أجزاء منها ، وأحياناً ، كونها تمارس وفقاً لأصول صريحة إلى حد ما ، قواعد اللعبة التنافسية أو التعاوية حتى في السلطة الأكثر فردية ، مثل سلطة النبي الريادية ، التي تمارس خارج القواعد ، والتي تقوم على ولاية فريدة («أنا الذي أقول لكم أن...») ، يمكن تحس دور المجتمع . عالمي يستدعي مثلاً ، ويدعو إلى تقليد ويوجه إلى كيفية أو إلى جمهور ، إنه يحرص عليهم مشروعاً . فالروح ، أي الإلهام الحماسي على و لكن ملكوتك كما في السماء كذلك على الأرض . وينطق فمه . ولكن كون هذه السلطة التي تمارس علينا . مثل السلطة التي تمارسها على الآخرين ، تغضى على إطار هذا الشاط المتداول ، وتمارس من أجل غايات ، ضمن حدود ووفقاً لقواعد تتجاوزنا ، لا يستوعب

كوننا جميعاً ودوماً عاجزين ، ولا أن هذه السلطة الجماعية تترفوف فوقنا ، دون علاقة معينة مع مواردا الخاصة ومصاصاتنا واستراتيجياتنا .

من البادر جداً أن تكون الموارد التي تستند عليها ممارسة السلطة ، جاهزة فوراً ، وأن تكون دون كلفة . وعلى الأغلب تكون تمتع مواردا سابقة لممارسة السلطة ، وهذا التسبق يكون أحياناً شافئاً وغير مؤكد ، إن الاستراتيجية التي يهد الـ وصفها في العمل عليه أن يحصل مسبقاً على الامتياز لو أن يفاوض من أجله ما عدا في حالة الاحتكار للثروات الطبيعية غير القابلة للاستبدال إطلافاً ، أو أبشاً في الوضعية الشبيهة بالعبودية التي تخيلها ماركس ، حيث يستطيع مالكو وسائل الإنتاج أن يضحوا تحت رحمتهم البروليتاريين الذين لا يملكون إلا قوة العمل ، تكون الموارد ، فهي يعتبر امتلاكها شرطاً مسبقاً لممارسة السلطة ، غرضاً لصفقة ، حتى ولو كانت حدود التبادل بعيدة عن الإنصاف .

إن امتلاك الموارد هو إذن موضوع خلاف ، والأكثر عروسة للخلاف من بينها ، هي العكورة المسبقة الإيجابية للمتفذين وبالتحديد هؤلاء الذين ينبغي تسبق مساهمتهم من قبل القادة كما أن التفاوض حول الموارد (Inputs) هي فترة لا تغل أهمية هي تقاسم المنتوجات (Outputs) وبما أن هاتين المرحلتين مرتبطتان الواحدة بالأخرى عبر لعبة السواقي ، يتج عن ذلك أن علاقة السلطة يمكن أن تراقب على الأقل جزئياً ، ليس فقط من قبل الذين يمارسونها ، ولكن كذلك من قبل الذين يمارس عليهم . إذا قبلنا إذن أن يعتبر السلطة بمثابة كمية ، على سبيل المثال باعتبارها العاطية الأكبر للتنظيم الجماعي بالنسبة للعمليات التي حدودها لنفسه ، أو بشكل معاكس أيضاً باعتبارها الروح الطبيعي البارز الـ حدما للمجموعات والأفراد نحو التعاون ، فإننا نقف على أن هذه الكمية متغيرة ، وبأن الأنظمة السياسية بالمعنى الواسع للكلمة ، أي أنظمة التعاون التي تحققت من أجل تأمين مشاركة أعضاء المجموعة في تحقيق الأغراض المشتركة ، لها نتائج عبر متعادلة كثيراً تبعاً للطريقة التي تدفع بها الموارد والأشخاص وأدوارهم وموجباتهم .

- BIBLIOGRAPHIE — ARON, R., « Macht, power, puissance », *Archives européennes de Sociologie*, 1964, V, 1. — BALABIER, G., *Anthropologie politique*, Paris, PUF, 1967, 4d. rév. 1978. — BATES, R. F., *Interaction process analysis - a method for the study of small groups*, Cambridge, Addison-Wesley, 1950, Folcroft, Folcroft Editions, 1978. — BARRARD, C. I., *The functions of authority*, Cambridge, Harvard Univ. Press, 1930, 1968. — BOUVON, R., *Effets pervers et ordre social*, Paris, PUF, 1977. — CADEIRA, M., *La phénoménologie bureaucratique*, Paris, Seuil, 1963, *La société bloquée*, Paris, 1970. — DAVIS, R. A., « The concept of power », *Behavioral Science*, II, 3, 1957, 201-215, *Modern political analysis*, Englewood Cliffs, Prentice Hall, 1963. — DEUTSCH, K. W., *The nerves of government : models of political communication and control*, New York, Free Press, 1963, 1966. — EASTON, D., *A systems analysis of political life*, New York, Wiley, 1965. Trad. : *Analyses du système politique*, Paris, A. Colin, 1974. — GOEDHAEGER, H., SMIL, E., « Types power and status », *American Journal of Sociology*, XLV, 1939, 171-182. — HARSANYI, J. C., « Measurement of social power, opportunity costs, and the theory of two-person bargaining games », *Behavioral Science*, VII, 1, 1962, 67-80. — JOUVINEL, E. de, *De puissance : facteurs naturels de sa croissance*, Genève, Bouquins, 1947; *De la souveraineté : à la recherche du bien politique*, Paris, M. T. Génin, 1935; *De la politique pure*,

- Paris, Calmann-Lévy, 1963. — LARWELL, H., KAPLAN, A., *Power and society*, New Haven, Yale Univ. Press, 1950, 1961. — MARSH, J. G., « An introduction to the theory and measurement of influence », *American Political Science Review*, XLIX, 2, 1955, 431-451, « The power of power », in EASTON, D., *Varieties of political Theory*, Prentice-Hall, Englewood Cliffs, 1966, 59-70. — MARSH, J. G. et SIMON, H. A., *Organizations*, New York, Wiley, 1958. Trad. : *Les organisations*, Paris, Dunod, 1974. — MILLS, C. W., *The power elite*, New York, Oxford Univ. Press, 1956. Trad. : *L'élite au pouvoir*, Paris, Maspéro, 1969. — MONTAGU, J. L., *Who shall serve? Foundations of sociology, group therapy and sociodrama*, Beacon, Beacon House, 1934. Trad. : *Fondements de la sociométrie*, Paris, PUF, 1954. — PARSONS, T., « On the concept of political power », *American Philosophical Society, Proceedings*, CVII, 3, 1963, 232-262. — RIZEN, W. H., « Some ambiguities in the notion of power », *American Political Science Review*, LVIII, 2, 1964, 341-349. — ROUBINATI, J.-J., *De contextes sociaux*. — SIMON, H. A., *Models of man : social and rational ; mathematical concepts on rational human behavior in a social setting*, New York, J. Wiley & Sons, 1957. — WEINER, M., *Le social et le politique* ; *Essai sur le socialisme*, t. I, partie I, chap. 3.

Rationalité

العقلانية

تتضمن العلوم الاجتماعية مفهوم العقلانية في عدة معاني. يسمى الفعل عقلانياً في تراث العلم الاقتصادي، على الأقل كما عبر عنه باريتو (Pareto) (بحث علم الاجتماع العام)، عندما يكون موضوعاً، متكاملاً بشكل جيد مع الأهداف التي يسعى إليها الشخص. فالعقلانية تعني في هذه الحالة تكبف الوسائل مع العايات. أما الاقتصادي الحديث فيعرف من جهة السلوك العقلاني بصفته اختيار الفرد للفعل الذي يفضل من بين كل الأفعال التي تتوفر له إمكانية إنجازها، وباختصار بصمته خياراً متوافقاً مع أفضليات معينة. يميل هذا التعريف - لمكرر ذلك بالأساس - إلى إدعاء فرضية لا يمكن دحضها اعتراضاً من الوقت الذي تكون فيه الأفضليات مستقرة، كما هي الحال دائماً، على أساس أفعال مرادفة. ويمتدح الاقتصادي بصورة عامة هي تطبيق مفهوم العقلانية على العايات نفسها. مع ذلك نقول عن فاعل إنه غير عقلاني إذا سعى وراء غايات متناقضة أو إذا كانت أفضلياته متغيرة (غير متمدية). في علم الاجتماع، إن مفاهيم العقلانية بالنسبة للغايات (مير Weber)، وبالفعل المنطقي (باريتو) والأموالي (باروسور) و Wozu-Motive (أموالي) (شونز - Schütz) هي عمليات مترادفات وتدل على فعل يستعمل وسائل متكيفة مع العايات التي يسعى إليها. ولكن فيبر يدخل كذلك مفهوم العقلانية بالنسبة للتقيم لوصف فعل لا يتكيف مع العايات وإنما مع القيم. وهكذا فإن تصبغة الطفل هي عقلانية بالنسبة للتقيم. أما Weil-Motive (دوافعي) لشونز فتدخل مفهوماً قريباً من فكرة مير عن العقلانية بالنسبة للتقيم.

في الحالات السابقة يطبق الوصف العقلاني على أفعال. ولكن يمكن أن يطبق كذلك على مقولات تفسيرية. يقول في هذه الحالة عن مقولة معينة (أو مجموعة من المقولات) إنها عقلانية إذا كانت متطابقة مع المعرفة (بالمعنى العلمي للكلمة) التي تملكها حول الموضوع، أو متفقة مع قوانين الروح العلمية. (راجع النقاش الكلاسيكي حول الصفة العقلانية أو غير العقلانية للمعتقدات والخرافات المعروفة في المجتمعات القديمة أو الأوامم والأيديولوجيات في المجتمعات الحديثة).

ي طرح مفهوم العقلانية مشاكل عديدة تتعلق بالتعريف، حتى في حال تكبف الوسائل مع العايات في شكله الأيسر. وبصورة عامة، إذا كان ثمة مجموعة جملعة من الوسائل المتوصل إلى

غاية ، وإذا كانت هذه الوسائل يمكن أن تنظم بشكل كامل بالنسبة لمعيار واحد (يمكن هذا المعيار أن يكون الكلفة ، أو التنبؤ أو إمكانية الوصول إلى كل معيار) ، فإن العمل العقلاني يكون هو الفعل الذي يستعمل الوسيلة الأفضل بالنسبة لهذا المعيار . ولكن هذه الشروط (نظام كامل بالنسبة لمعيار واحد من مجموعة جاهزة من الوسائل) يمكن ألا تكون جميعها (وعالماً ما لا تكون جميعها) بجمعة . وإذا كانت كذلك موضوعياً فيمكن ألا تكون كذلك في وعي الفاعل الذي يمكن على سبيل المثال ألا يكون عالماً بوجود هذه الوسيلة أو تلك . إن مفهوم العقلانية ، بالمعنى التكنيقي للكلمة ، ليس محدداً إذن بطريقة وحيدة التفسير إلا في أوضاع محدودة .

من جهة أخرى ، ساهمت نظرية الألعاب في إظهار أنه ينبغي إضافة تعريفات متعددة إلى فكرة العقلانية ، اعتباراً من الوقت الذي نصاب فيه العلاقات بين الوسائل المتوفرة للوصول إلى غاية معينة ، بشك موضوعي . لفترض أنني باستعمالي للوسيلة م أستطيع أن أربح من لعبة باحتمال ب ، وأن أخسر من لعبة باحتمال 1 - ب ، واستعصامي م يمكنني أن أربح من لعبة باحتمال ج وأن أخسر من لعبة باحتمال 1 - ج . من الواضح أن حل اللعبة يستلزم مع قيم س ، س ، ص ، ب ، ج إذا كانت من وص وص صغيرة ولكن من كبيرة ، إلا إذا كانت 1 - ب صغيرة ، يكون عقلياً اختيار م ، أي تقليل الأضرار أو ، الأسف ، الذي نتج عنه (معيار والد (Wald) . وبالمثل ، إن الربح الذي يمكنني أن أملكه في هذه الحالة غير لمس م يكون ضئيلاً ، ولكن لخسارة المحتملة تكون هي أيضاً كذلك ، في حين أن م تعرضني لخسارة مهمة على العكس . إذا كانت من كبيرة وكانت من وص وص صغيرة إلا إذا كانت ب صغيرة ، يكون عقلياً اختيار م ، أي زيادة الأرباح الممكنة إلى حد ما لأقصى (معيار سافاج - Savage) . في هذه الحالة ، تعرضي م فعلياً لخطر متبدل ، ولكنها تسمح لي بأن أملك في أرباح مهمة إذا كان الخط بعائني في هذين الوضعين ، يتفق شكل العقلانية (التقليل من الأسف المحتمل ، رفع الأرباح المحتملة إلى حد ما لأقصى) من مية الوضع الذي يسوده الشك . ثمة كل الفرص تصير أخرى ، بأن يتبنى حقولاً مراهين معينين بمواجهة الوضع الأول ، عقلانية من معيار والد ، وبمواجهة الوضع الثاني بتبنى عقلانية من معيار سافاج . ولكن ليس من الصعب تصور عدد من الحالات الوسيطة ، حيث لا يفرض الوضع الذي يسوده الشك لا المعيار الأول ولا المعيار الثاني . في هذه الحالة يتعلق المعيار الذي يشناه مراهين معينين بشكل جوهري ، بعائنه التصية وموارده . ثمة حالة ثالثة بارزة : إذا عرفنا القيم ب و ج وإذا كان الخيار تكرارياً ، يمكننا اختيار الوسيلة التي تعطي د أملاً أكبر في الربح ، أو الأصل لأصعب في الخسارة (معيار لابلاس - Laplace) ولكن هنا أيضاً ، تقتضي الملاحظة أن المعيار لا يفرض معصه نصفته نعتريها طبعياً . للعقلانية إلا بالنسبة لبعض قيم التواتر ، ب ، ج ، س ، س ، ص ، ص وبالنسبة لقيم أخرى يتردد للمراهون ويتناوون شكلاً من العقلانية المختلفة حسب حالتهم النفسية أو مواردهم . وبتعابير أخرى ولكي نوجز ، ثمة بعض الأوضاع التي يسودها الشك يكون لها مية

(*) مصدرة للألعاب ، حرره من ، مطبوعه الغار ، تنطوي بالفرارث الوارث المتحداه في وضع تصبح مشكوك فيه بواسطة الفرارث

استسك لأشخاص آخرين (مصدرة أو شركاء) (المخرجه)

ونفرض : على كل مرأه ، أنها تكن حالة النفسية وموارده ، شكلاً خاصاً من العقلانية . ولكن الأمر يتعلق بحالات خاصة . في الحالة العامة ، لا نفرض نية الوضع الذي يسوده الشك بصورة أكيدة معياراً عقلانياً بالنسبة للأوضاع الأخرى . في هذه الحالة ، يكون لدى سلوك المرأه كل الفرص لأد يتعلق بتعبيرات عبر تلك التي تحدد نية الوضع . إنه يتعلق من ناحية أولى بموارده المرأه ، وإلى حد ما ، بتعبيرات نفسانية . هذه التفسيرات ذات أهمية كبيرة بالنسبة لعالم الاجتماع : إنها تبيّن أن نية الوضع الذي يسوده الشك والخصائص الاجتماعية للمقرر (موارد) ، هي وفقاً للأسلوب الاحصائي ، متغيرات ذات نشاط متبادل : إن بعض النية للنسبة بالشك تمرص عقلانية خاصة . في هذه الحالة يمكن أن يتعلق سلوك المقرر بشكل ضعيف بخصائصه الاجتماعية ، وثمة نية أخرى متلائمة مع مختلف أشكال العقلانية : وفي هذه الحالة ، يكون لدى السلوك فرص للارتباط بتغيرات مثل موارد المقرر .

تضمن الملاحظات لازمة جوهرية لتخصص مجدداً الوضع للنسب بالشك المذكور سابقاً وبيت (أي الثوابت ب ، ج ، س ، من ، ص ، ض) وبالنسبة لبعض تركيبات قيم هذه الثوابت (أي بالنسبة لبعض بي الوضع للنسب بالشك) ، ثمة معيار للعقلانية بفرض نفسه بالنسبة للمعدي الأخرى ، أي أن تكون الحالة النفسية للمقررين ومواردهم . في هذه الحالة ، يكون نموذج الإنسان الاقتصادي (الذي يفترض وجود أفراد قابلين للتأثر المتبادل ويتمتعون بعقلانية ماثلة) ملائماً . وبالنسبة لني أخرى ، لا يفرض أي معيار للعقلانية نفسه على الأخرى . وفي هذه الحالة ، يكون نموذج الإنسان الاجتماعي صلاتاً (ترتبط العقلانية بالخصائص الاجتماعية للمعامل ، وربما القيم التي يعتقد بها) .

لقد تخصصاً سابق حالة القرار في ظل شروط الشك . ومن المفيد الآن تفحص القرارات في وضعية النشاط المتبادل . عندما تكون التفضيلات المقررين متلائمة تماماً ، فإن تعريف مفهوم العقلانية لا يطرح قضايا خاصة : يكون الفاعلون عقلانيين إذا أقدموا على خيارات تسمح بالوصول إلى وضع يعتبره الجميع الأفضل ، من وجهة نظرهم . توجد كذلك حالات يكون الفاعلون فيها محكومون بالنسبة : حتى ولو كنت أفضل أ على ب فإني أرى بوصح أنه على الاكتفاء بالباء . في المقابل ، يقبل شريكى بالاكتفاء بـ ب والتخلي عن أ التي يفضلها . وتطبق فكرة العقلانية دون صعوبة على الحالة الأولى (نعلون أو تقارب) كما على الثانية (نسوية) . ولكن توجد كذلك أوضاع للنشاط المتبادل تكون بنتها في وضع حتى ولو افترضنا الشخص واعياً وعالمًا بثوابت هذه البيئة ، يكون من الصعب عليه تحديد الحل العقلاني ، أي اختيار السلوك المؤدي إلى النتائج الأفضل من وجهة نظره . إن البيئة المسماة ملزق السجين نموذجية في هذا الصدد بمثل الحكاية التي يستعملها أحياناً منظور نظرية الألعاب لتوضيحها . لنفترض أن فاعلين اثنين يمكن لكل منهما أن يختار بين الفعلين أ و ب وأن الأول لديه النظام التفاضلي التالي . ب أ ، أ ب ، ب ب ، ب ب (إن الوضع الذي يفضلته يكون عندما يختار هو نفسه ب في حين يختار الآخر أ ، ثم يأتي بالترتيب التفاضلي الوضع الذي يختار فيه كل منهما أ ، الج) . أما فيما يتعلق بالثاني فيكون نظامه التفاضلي أ ب ، أ ب ، ب ب ، ب ب (أي أنه يفضل الأوضاع التي يختار فيها الأول أ ، ويختار هو

نفسه ب ، ثم الوضع الذي يختار فيه الأول وهو نفسه ا ، الخ .) . كما نرى ، فإن الاثنين متطابقان على وضع ا ا وب ب في الترتيب ، في نقطة المركز من سلم أفضليتها ، ولكنها تتعارضان في أفضليتهما بالنسبة لوضعي ا ب وب ا . في هذه الحالة ، يكون عقلانياً بالنسبة لكل واحد أن يختار ب ، التي تعتبر استراتيجية مهيمنة . (إن ب هي خيار أفضل من ا لكل واحد من الفاعلين ، أبأ يمكن حيار الآخر) . ولكن هذا الخيار « العقلاني » من جهة الفاعلين يفقد إلى « الحل » ب ب الذي لا يأتي إلا في الدرجة الثالثة في ترتيب أفضليات الفاعلين . نقول إننا إزاء عملية توازن ذات أفضلية ثانوية . يمكن توضيح هذه الحالة البارزة كما يلي . ثمة مرشحان لاشغابات الرئاسة عليهما أن يحددا ما إذا كان عليهما أن يمتنعا عن حملة ملصقات (أ) أم لا (ب) . ثمة كل العرص لأن يكون لترتيب الأفضليات البنية «الواردة أعلاه» . وبالفعل ، يفضل الأول ب (أ) يقوم بالحملة ويمتنع الثاني . وإذا اقتصرت أن الحملة كان لها فعالية ، فبإمكانه أن يامل مبيع أصولها فيها ، ثم ا (كلاهما يمتنع عن الحملة ، ولا واحد منهما يبيع أصولها معها ولا يبرز أموال حربه) ، ثم ب ب (الاثنان يقومان بالحملة ، لا أحد يبيع أصولها وكل منهما يدمر أموال حربه) ، ثم أ ب (يقوم الآخر وحده بالحملة ويبيع أصولها) . وكذلك الأمر بالنسبة للثاني الذي يكون لديه ترتيب الأفضلية ا ب ، ا ا ، ب ب ، ب ا . ولكن ، ولأسباب دفاعية ومحسوبة ، لكل واحد منهما المصلحة في اختيار ب (القيام بالحملة) . الأمر الذي يكون فيه الوضع المتحقق نهائياً هو ب ب (التبدير دون فائدة لأي منهما) . ثمة مثل آخر كلاسيكي عن وضع تعتبر نيته ملتزمة (بمعنى أنه من الصعب تحديد الفعل الذي يشكل الخواب الأكثر « عقلانية ») هو الذي تؤدي فيه الأفعال الممكنة أ وب إلى نتائج متناقضة في الزمن (المدة للناشرة للمدخن والأخطاء المتوقعة على المدى الطويل ، سياسة « مدعي الطوفان » ، الخ .) . ثمة بقى أخرى لا تكون غامضة وحسب ، وإنما تحت الفاعلين على اتخاذ قرارات لديها كل العرص لاعتبارها سيئة . لنفترض مثلاً أني أعقد جلسة في إحدى اللجان ولدي « خيار بين أن أملاً مركزاً شاعراً اليوم يختاراً بين مجموعة من المرشحين ذات مستوى هزيل ، وبين أن أتروك المركز شاعراً بانتظار مرشح مؤهل يتقدم للوظيفة » . في هذه الحالة ، تدلني القواعد المتعلقة بدوري كمفوض أن الخيار العقلاني (في هذه الحالة : الخيار المتحقق مع القواعد الصنعية التي قبلتها بقبولي الاجتماع في اللجنة) يقضي بتأجيل الاختيار . ولكن من جهة ثانية ، أعرف أنني إذا كاهنت لكي يبقى المركز شاعراً ، لدي كل العرص لاستمالة المرشحين وعمل الموظفين داخل اللجنة . وإذا انحزرت التصالحية ، فإنني أنحازي المساوية التي هي أن أتحصلها على المدى القصير . وعلى المدى الطويل ، لو فعل كل الناس مثلي ، فسيتم عن ذلك مساوية مؤكدة . ولكن المساوية تكون جماعية بدل أن تكون فردية . فضلاً عن عدم إدراكها فوراً . وأخيراً ، ثمة عرص لأن أحو شخصياً من التأثير بها .

نبيش هذه التحليلات أن مفهوم العقلانية صعب التحديد غالباً . فهي بعض الأوضاع ، يمكننا أن نحسم دون تردد : الفعل « عقلاني » والفعل ب غير عقلاني . ولكن في العديد من الأوضاع ، من الصعب بالنسبة للمعاش الاحتجاج أن يحدد الخيار العقلاني أي الخيار القابل لأن يؤدي إلى النتائج الأكثر مطابقة مع أفضلياته

لقد أشار ماريتو الى أن الأعمال « المنطقية » (التي نسميها اليوم بالأحرى الأعمال العقلانية) ، وهي تلك التي تتميز بالتطبيق بين الغايات والوسائل ، تحتل مكاناً محدوداً في الحياة الاجتماعية . ولكن من المهم أن نرى أنه لا يندرج في الأعمال غير المنطقية ، الأعمال القابلة للتفسير بواسطة العرف والمعتقدات والدوافع ، وحسب ، وإنما كذلك الأعمال المولدة لتأثيرات مشاعرة بالغة للأغراض التي يسمي إليها الفاعلون (راجع مقالة ماريتو) . لقد برهنت نظرية الألعاب أولاً أن بعض أوضاع التفرير في ظل شروط من الشك وبعض أوضاع التفرير في ظل شروط النشاط المتعدد المطبوعة بالتعارضات في أنظمة الأفضليات الخاصة بالفاعلين تليد الى إنتاج تناقض بين الأغراض المسمى إليها والتأثيرات الحاصلة (راجع الأمثلة أعلاه) وقد برهنت النظرية السوسيولوجية استدلالياً ، بواسطة تحليل الأوضاع الواقعية ، أن التناقض بين الأغراض المسمى إليها والتأثيرات الحاصلة ، كانت نتيجة ملاوقة للعديد من أوضاع النشاط المتبادل . فقد شددت على الأثر عبر المتطرة التي تتجاوز بشكل ملاويف مقاصد الفاعلين . وشددت النظرية لسياسية من جهتها على أن نتائج عمل معين - ولا سيما نتائج قرار تحقق على مستوى النظام السياسي - تتضمن دوماً نتائج عبر قابلة للتوقف . هذه الملاحظة ثبتت صحة توصية هابك (Hayek) وبروبر (Popper) ، التي تقضي بأن الهندسة الجزئية ، والإحكام المحدود والتدريجي يكونان مفضلين دوماً على التغيير المخطط ، لقد تم تنظيم هذه النظرة من قبل بريبروك (Braybrooke) ولينديبلوم (Lindblom) اللذين برزتا في التدرج للقاعدة الأهم للعمل وفي النهاية التعريف الوحيد الممكن للعقلانية . وفي الواقع نسد توصية بريبروك ولينديبلوم على الاستدلال التالي . إن فعلاً معيناً (ومن باب أولى الفعل السياسي) يتضمن دوماً نتائج غير متوقعة . إنها تتحقق إحد دوماً في ظل شروط تشكيكية . في هذه الحالة ، تقوم العقلانية على استعمال الاستراتيجية لصناعة خد أدنى من الخطر ، أي الاكتفاء بتدابير لدينا الشعور بأننا نستطيع استباق نتائجها . في الحقيقة ، ليس مؤكداً أننا نستطيع منح هذه القاعدة وهذا التعريف للعقلانية التي تتضمن ، قيمة عامة . وما لا شك فيه أن الكثير من الكوابر تتجم عن نصابهم إصلاح المجتمعات المستوحاة من هم لعدالة والمرونة . ولكن كوابر أخرى وحملات كثيرة من فساد المؤسسات الاجتماعية تنجم كذلك عن تسلسل القرارات التدرجية (راجع مثلاً تسلسل التارلات التي فقمها الحلفاء لألمانيا النازية قبل الحرب العالمية الثانية) .

إن نظرية الألعاب والنظرية السوسيولوجية والنظرية السياسية تجمه إذن نحو اقتراح إبستمولوجي أساسي : لا يمكن أن يوجد تعريف عام لمفهوم العقلانية في بعض الحالات ، قد يكون أكثر « عقلانية » السعي الى التقليل من الخسائر المحتملة مثل رفع الأرباح المحتملة الى حده الأقصى ، وفي بعضها الآخر قد يكون أكثر عقلانية السعي الى رفع الأرباح الى حدها الأقصى في مثل هذه الحالة يؤدي فعل متبرص ومتدرج الى نتائج سيئة . وفي حالات أخرى ، قد يتشس عمله بدهور يمكن أن تظهر غير غالبة للتوقف . ينبغي إذن أن تدرك عقلانية باعتبارها مرنة تتوقف على الفاعلين أي مرنة سبة الأوضاع وباطح ، يعني كذلك أن تدرك باعتبارها مرنة تتوقف على الفاعلين وبصورة عامة بحسب انصهم . يمكن أن تكون عقلانياً لو كنت ثريا . وغير عقلاني لو كنت فقيراً ، أن أفاقر على مواضع أملاً برفع جوهرى . يقتضي أن ملاحظ حول هذه النقطة أن مراعاة معيناً

عدداً بغير سلوك الشخص المراقب بأنه غير عقلائي فإن ذلك يجمع في أغلب الأحيان من أنه يسقط مثير حق المعطيات المتميزة لوضعها الخاص على وضع الشخص المراقب يكون لديه حيث يتجه إلى تفسير سلوك الشخص المراقب باعتباره ناعاً عن « مقاومة للتعبير » غامضة وغير عقلانية ، حيث يتعلق الأمر بسلوك عقلائي بالنسبة لوضع الشخص المراقب نفسه

ينتقل الآن إلى السؤال المعقد الذي يطرحه مفهوم العقلانية ليس في فهمه التكيفي بين الوسائل والغايات وإنما في معناه الإدراكي . يمكن إيجاز هذا السؤال على الشكل التالي : هل أن المعتقدات والأوهام التي نلاحظها في المجتمعات القديمة وكذلك في المجتمعات الحديثة هي عقلانية أم غير عقلانية ؟ وبعبارة أخرى ، هل تتعلق بمقولات أو مجموعات من المقولات ذات الجوهر المختلف أساساً عن المقولات التي تعتبر علمية لو أنها تختص عن هذه الأخيرة بالدرجة أكثر مما تختلف عنها بطبيعتها ؟

يمكن تمييز ثلاثة أنماط مبسطة من الإجابات . فبناءً للنمط الأول من الإجابات ، إن الرقوة الخاطئة هي التي تعبر المعتقدات والأوهام بصفتها مقولات إدراكية وفقاً لهذه الطريقة في رؤية الأشياء ، يكون للمعتقدات والأوهام معنى ووطئها تعبيري وليس إدراكي . عندما يقول الجورور (Bororo) أنهم من الأراوا (Arara) أو يعلن التوريون وصول اليوم الكبير ، فإن هؤلاء وأولئك يعبرون عن مشاعرهم أقل مما يعبرون عن اعتقادهم في حالات للأشياء حاضرة أو آتية - الشعور بالانتماء إلى مجموعة قلبية في الحالة الأولى ، والانتماء إلى مجموعة معنوية الأرض في الحالة الثانية . وبناءً للنمط الثاني من التعبير ، التقليدي منذ كومت (Comte) والذي تصادفه مثلاً في الأعمال الأولى للبرني - بروهل (Levy-Bruhl) ، تكون المعتقدات والأوهام مقولات تتمتع بالنسبة للشخص بقيمة إدراكية ولكنها مجردة من هكذا قيمة بالنسبة للمراقب الذي ينتمي إلى ثقافة متأثرة بالروح العلمية أو متميزة عن حد قول البرني - بروهل ، بعقلية « منطوية » . يكون الوهم هنا ميسرة الشخص المراقب . وبناءً للنمط الثالث من التعبير عالياً ما يكون الأوهام والمعتقدات مقولات عقلانية مراعاة لحالة المعارف في الإطار العام الذي نراقب فيه والتي لا تبدو غير عقلانية للمراقب إلا لأن هذا الأخير تنوع له أدوات عقلية أكمل وأفضل وفي هذا المعنى ، ليست التصورات ابتدائية الخرافية التي تصادف في المجتمعات القديمة غير عقلانية لا أكثر ولا أقل من نظرية ديكاوت عن الحيوانات الآلية (Animaux-machines) سواء هذا التصور الثالث ، تكون الأوهام والمعتقدات أو النظريات الميتافيزيقية « عقلانية » . والانطباع غير العقلاني الذي يشعر به المراقب هو بساطة أثر وهم - اجتماعي - مركزي ، على حد قول بياجيه . فهذا يجد الوهم إنذاري لدى المراقب .

إن الطريقة الجديدة لمعالجة هذا الطائفة تقوم هنا أيضاً كما يبدو ، على أحد وجهتي نظر النظرية السوسيوولوجية للعمل . ينبغي أن نترك الأوهام والمعتقدات باعتبارها استجابات لأنظمة النشاط المتبادل . هي مجتمع يميل فيه الأفراد ، أيها يمكن انتمائهم الطبقي إلى التقدير بأنهم مبخرون أكثر مما يبرحون من انقلاب في الطبقة ، فإن « نظرية » نصفي

الشرعية على النظام الاجتماعي يكون لديها كل الفرص لأن تفرض نفسها وتسيطر ما دام الأفراد في الوضع هذه وبالتالي لديهم ، على قول باريتو ، « المشاعر » نفسها . وهكذا ، في مجتمع من النمط الانقطاعي أو شبه الانقطاعي - مثل اليابان الرورائية في بداية القرن العشرين أيضاً - يقيم المزارعون مع المالكين المقاربيين علاقات معقدة . هؤلاء الأخيرون يستولون دون شك على جزء من إنتاج عملهم ، ولكنهم يقدمون لهم في المقابل خدمات مساوية لتلك التي تصبها المصارف أو شركات التأمين أو نظام الضمان الاجتماعي تحت تصرف حاصلاتها في المجتمعات الصناعية . يرمي التاريخ أنه قد يكون صعباً في مثل هذه الحالة ، السعي إلى موازنة المزارعين مع المالكين وإحلال ميتولوجيا صراع الطبقات الماركسية محل ميتولوجيا النظام الطبيعي . إن « نظرية » النظام الطبيعي تترك بالتأكيد النظام الاجتماعي ، ولكن من التبسيط أن يرى فيها أموراً تقوم الطبقة المهيمنة بفضلها بإخضاع الطبقة المهيم عليها . وبشكل أسط ، تظهر نظرية العلم الطبيعي للمزارع تفسيراً أكثر تلاؤماً من نظام العلاقات التي يقيمها مع المالك من نظرية صراع الطبقات (راجع مقالة المعتقدات) . لذلك يرى في اليابان في بداية القرن أن الميتولوجيا الماركسية لم تظهر في الأرياف إلا لصحبة الانقلابات الاقتصادية والتغيرات التي سبقتها في وضع بعض الأفراد مقتلة إياهم من النظام التقليدي للعلاقات الاجتماعية . وعبر تمجيد أمثلة هذا المثل ، يمكننا تعابير أخرى ، أن يصح العرصة التالية وهي أن الفرد عندما ينتسب إلى معتقد معين أو ينسك في معتقد معين ، ويرقص الانسحاب إلى معتقد جديد ، وذلك لأن المعتقد الأول يظهر له أنه يعبر بشكل أفضل ولتمع عن معنى الوصع الذي هو فيه . من الممكن أن يميل المراقب ، وبخاصة إذا تعلق الأمر بمراقب ملتزم ، إلى اعتبار معتقدات الشخص المراقب غير عقلانية (أي مناقضة في هذه الحالة لمصالح الشخص المراقب كما يفهمه المراقب) . وفي أغلب الحالات ، يسمح مع ذلك التجرد باعتراض انتساب الشخص المراقب إلى معتقد معين ، يصبر كونه يرى فيه تفسيراً مرضياً للوضع الذي يوجد فيه ودليلاً فعالاً للعمل . وإذا أخذنا مثلاً آخر : لما، تتطور حركة تقدير للثقافة (Bildung) في ألمانيا في نهاية القرن التاسع عشر ؟ يحصل ذلك أساساً لأن الجامعيين الذين كانوا يملكون تقليدياً هوذاً مهياً في الدولة البروسية ، رأوا أحييتهم مهددة بواسطة التطور الاقتصادي المدهش في الثلث الأخير من القرن . هذا التطور الذي كان يدفع صناعيين إلى واحدة المسرح . ومن الطبيعي أن الجامعيين لم يكن يمكنهم الاكتفاء بالتحجب على نتائج التطور الصناعي . فذلك لم يكن لهم ، كان يقتضيهم ، على حد قول باريتو ، أن يتحروا « مشاعرهم » و « رواسمهم » بشكل « اشتغاقات » ، أي « نظريات » تترجم بالتناسبة أن التهديد الذي يضاف على قيمهم هم يهدد المجتمع بجمعه . لذلك راحوا يتحكمون على الضمعة الانكليزية ويطورون دون كلل فكرة المواجهة بين الثقافة والحضارة ويساوجون بين التضعة الانكليزية والثقافة الألمانية . إن « مشاعر » الجامعيين الألمان وعمليات النقل (« الاشتغاقات ») التصورية وه الطورية « هذه المشاعر التي أنتجوها حيث ، تظهر قريبة لفهم بشكل كامل عندما يمدحها إلى وضعها

من بين أنماط التفسير الثلاثة المذكورة أعلاه يكون النمط الثالث (إن هو الأنفع بقدراته

الكلمة . وذلك شرط إعادة صوغه في لغة نظرية الفعل . فالمعتقد أو الخرافة أو « النظرية » مثل دوماً تفسيرات متطورة أو وفقاً للحالة المقولة من الفاعلين الاجتماعيين بفعل وضعهم كما يتركونه ويفسرونه . تقدم فهم هذه التفسيرات أدلة فعالة للعمل . في هذا المعنى ، يمكن أن نقول إنها « عقلانية » حتى ولو كان يمكن أن تظهر للمراقب المتمحل أو الملتزم بصفته « غير عقلانية » . لقد أبرزت هذه النقطة بوضوح كامل من قبل دوركايم في كتاب الأشكال الأولية . قال إن الفرق بين الدين والعلم هو فرق في الدرجة وليس في الطبيعة . فكلاهما ينفي أن يهرا انطلاقاً من الجهد الذي حققه الفاعل الاجتماعي ليعطي معه أدلة عقلية وصلة . وبالنسبة ، يسمي أن نذكر الخرافات والمعتقدات بصفاتها أجنبية متكيفة مع أوضاع ذات بني متغيرة ، أي عقلانية أساساً .

إن للتولوجيات الحديثة ، وبما الاشتراكية على سبيل المثال ، ليست يكثر عقلانية من نظرية الحق الطبيعي ، وخرافة التوحش الطيب وخرافات البرور . ربما تكون النظريات المدرجة في المدارس السحرية أقل تعقيداً ، وهي دون شك أقل فعالية ؛ وهي ليست غير عقلانية أكثر من النظريات العلمية . وهذه وتلك تتعلق ببساطة بأوضاع مختلفة . ولكنها تشترك للمعنى والوظيفة . فهي تقدم نقاط ارتكاز يمكن على أساسها إصفاء الشرعية بطرف الفاعل ، على الأغراض وعلى طريق العمل . وهكذا تكون العقلانية النكيعة والعقلانية الإدراكية بعدين مرتبطين بشكل وثيق ، لنفس المظاهرة .

- BIBLIOGRAPHIE. — ALLAN, M., « Le comportement de l'homme rationnel devant le risque: Critique des postulats et axiomes de l'école américaine », *Econometrica*, XXI, 4, 1953, 503-546. — BRAYBROOK, D., et LINDSOM, C. E., *A strategy of decision. Policy evaluation as a social process*, New York, The Free Press / Londres, Collier-Macmillan, 1963. — CAYRENE, J., *La mentalité archaïque*, Paris, A. Colin, 1961. — CHOSTER, M., et FAIDIBERO, E., *L'acteur et le système. Les contraintes de l'action collective*, Paris, Le Seuil, 1977. — DURKHEIM, E., *Formes*. — DAVAL, R., *La logique de l'action individuelle*, Paris, PUF, 1981. — EVERT, J., *Myths and the arena: studies in rationality and irrationality*, Cambridge/Londres/New York, Cambridge University Press / Paris, Editions de la Maison des Sciences de l'Homme, 1979. — GODELIER, M., *Rationalité et irrationalité en économie*, Paris, F. Maspéro, 1971. — HARSanyi, J., « Rational choice models of political behavior vs functionalist and conformist theories », *World politics*, XXI, 4, 1969, 513-538. — HAYEK, F. (von), *Science and the study of society*, Glencoe, The Free Press, 1952. Trad. franç. partielle, *Science et sciences sociales. Essai sur le mauvais usage de la raison*, Paris, Pion, 1953. — HOWARD, N., *Paradoms of rationality. Theory of metaphors and political behavior*, Cambridge, MIT Press, 1971. — LUCE, R. D., et RAIFFA, H., *Games and decisions. Introduction and critical survey*, New York, Wiley, 1957, 1967. — MAUND, J. B., « Rationality of belief: Intercultural comparisons », in BROWN, S. J., et MONTAGNA, G. W. (red.), *Rationality and the social sciences*, Londres, Routledge & Kegan Paul, 1976, 34-57. — PARETO, V., *Traité*. — SCHÜTZ, A., in BRONKHORST, A. (red.), *Alfred Schütz. Collection papers. II. Studies in social theory*, La Haye, Martinus Nijhoff, 1954. — SIMON, H. A., « A behavioral model of rational choice », *Quarterly journal of economics*, LXXIX, 39, 1953, 99-128. Reproduit in SIMON, H., *Models of man. Social and rational Mathematical essays on rational human behavior in a social setting*, New York, Wiley/Londres, Chapman & Hall, 1957, 241-260. « From substantive to procedural rationality », in LARSEN, S. J. (red.), *Method and appraisal in economics*, Cambridge, Cambridge University Press, 1976, 129-148. — WERTER, M., « Les concepts fondamentaux de la sociologie », in WERTER, M., *Économie et société*, chap. 1, 3-39.

Sociobiologie

علم الأحياء الاجتماعي
(البيولوجيا الاجتماعية)

إن عبارة علم الأحياء الاجتماعي تصف نشاطاً قديماً . ولكن باعتباره علماً متكوّناً يمكن أن يعود تاريخ ظهوره إلى ظهور كتاب ولسون (E.O Wilson) « Sociobiology: a new symbiosis » (1975) . في شيء الأحوال ، لقد أصبح هذا العلم مرتبطاً مع هذا الكتاب من قبل العلوم الاجتماعية وقد تمت مناقشته بحدة من قبل هذه العلوم

إن موضوع البيولوجيا الاجتماعية حسب دعوته ، يقضي بتفسير ظهور عدد معين من المؤسسات الاجتماعية انطلاقاً من معطيات النظرية الحديثة للتطور كما نظرت بعد داروين ، مؤدية إلى داروينية حديثة معاصرة وإلى النظرية «المركبة» للتطور . ويصله هذا ، فإنه يستند إلى مكتسبات علم الوراثة الحديث ، هذا العلم الذي يؤرخ لتأسيسه تقليدياً اعتباراً من أعمال مدل (Mendel) والذي عرف تقليدياً مهياً بفعل تطور علم الأحياء الخاص بالجراثيم

يشتمل نطاق البحث الخاص بالبيولوجيا الاجتماعية بصورة خاصة في عالم الحيوان . ولسون نفسه هو اختصاصي بالبحوث الاجتماعية . ولكن في الوقت نفسه ، يظهر بعض علماء الأحياء ومنهم ولسون ، القناعة بأن علم البيولوجيا الاجتماعية يمكن أن يقدم مساهمة في معرفة عدد معين من الظواهر المتعلقة بالعمليات الانسانية . وهذا «الطموح» هو الذي حوّل البيولوجيا الاجتماعية إلى موضوع للنقاش الأيديولوجي .

لنبدأ بحض الأمثلة التي تهدف إلى تجسيد طرائق وأعراس البيولوجيا الاجتماعية في نطاق علم اجتماع الحيوان . إن السؤال العام يقضي بتفسير التصرفات العدوانية وتنوعها فهي أغلب أنواع الحيوانات ملاحظة في آن واحد ظاهرات عدائية متصاعدة يمكن أن تصل إلى حد المعركة حتى الموت ، وظاهرات عدائية مراقبة تنتهي بانسحاب المظلوم . لقد بيّن سميت (John Maynard Smith) مستعملاً نظرية الألعاب أن الأفراد عندما يتسم تصرفهم بتوزيع معين لمتخلف أنماط العدوان ، يحصل «أ» «استراتيجية» ثابتة من وجهة نظر التطور « (Evolutionary Stable Strategie) ، بمعنى أن كائناً مهماً تبنى استراتيجية ثابتة للتطور مختلفة تكون أمامه فرص قليلة لأن يحظى بالانتقاء . ولكني أوضح هذه الفكرة بمكاسب استعمال نموذج بسيط جداً لتسهيل مجموعة من الناس تتضمن « صقوراً » و« حمام » (يختار هذين التعبيرين بمثابة استعارات تشير إلى نمطين من الأفراد) ، ولنفرض فضلاً عن ذلك ، أننا نستطيع أن نحدد كمية الربح والخسارة المتعلقة بمختلف أنماط المواجهة . من خلال أثرها على القدرة التوالدية للأفراد . وهكذا ، في حال المعركة المتصاعدة إلى حدها الأقصى ، نضرب أن المظلوم سيصاب بحسارة - 100 والفأل سيحصل ربحاً يسوي + 90 . وبصورة لحد ، نفترض أن صقراً يربح + 90 إذا قاتل حتى الموت مع صقر آخر وفاز عليه ، وأن الصقر المهزوم يحصل حسارة - 100 . وعندما يواجه « صقر » « حمامة » يربح الصقر عليه ، وأن الحمامة المهزومة يحصل حسارة - 100 . وعندما يواجه « صقر » « حمامة » يربح الصقر عليه ، وأن الحمامة المهزومة يحصل حسارة - 100 . وعندما يواجه « صقر » « حمامة » يربح الصقر عليه ، وأن الحمامة المهزومة يحصل حسارة - 100 . وعندما يواجه « صقر » « حمامة » يربح الصقر عليه ، وأن الحمامة المهزومة يحصل حسارة - 100 .

الغالب دوماً بالتعريف 50 والحمامة صفر ، وعندما نحسن د حماة (تصرف العدوان المراقب)
 نبحثها بخصيص في حال الانتصار ضد حماة (بالطبع لا نستطيع حماة أن تهزم إلا حماة أخرى
 وليس صفراً) ونحصر 20 في حال الهزيمة . وإذا تلافى صفر مع صفر آخر يكون عنده إذن أمل
 مريح يساوي $(50 - 100) \times 1/2 = 25 -$ أما الحمامة فيمكنها أن تأمل من جهتها (50 -
 $20 \times 1/2 = 15$ في معركة ضد حماة أخرى . لنفترض الآن أن حماة (مختلطة) تظهر وسط
 مجموع من الناس متكونين فقط من صقور - يكون لدى الحمامة ، أمل مريح أقل من ربح
 الصقور - فقدراتها التوالدية تكون أقل من القدرة المتوسطة للصقور . ونهي أن يشجع
 الانتقاء انبذ إلى أن يتحقق توازن معين في الحجم النسبي لعتي السكان كما يرى بسهولة أن
 صفراً ، مختلفاً سيتم تشجيعه بواسطة الانتقاء إذ ما ظهر وسط جمع من الحمام . هذا المثل
 النظري (الذي يمكن أن يتمدد بسهولة بشكل يصعب معه أكثر واقعية) يمثل نموذجاً تفسيرياً
 معقولاً ، لظهور غطي العدوانية والثبات النسبي لوجودهما الذي يلاحظ في بعض الحالات .
 وبلاحظ أنه يستعمل ، كما هي الحال بصورة عامة عند البيولوجيين الاجتماعيين (ولكن ليس عند
 جميع بيولوجيي الحيوان ، بما أن لورنر - K. Lorenz ، يصح مثلاً ، استثناء حول هذه النقطة) ،
 المبدأ الذي يعتبر أن أي انتقاء هو فردي . يفترض بتعابير أخرى ألا يتمسك الانتقاء الطبيعي بتبدل
 يكون فرسياً ملائماً لمجموعة وإنما عبر ملائم أو محايد بالنسبة للفرد . وتعابير أخرى أيضاً سلم
 أنه ليس ثمة انتقاء لمجموعات (Group selection) . إن نظرية الألعاب تسمح بالفعل بالبرهنة
 أن « استراتيجية ثابتة من وجهة نظر التطور » يمكن أن تتعلق بتوازن أوس من الكمال . لستعد
 المثل المدققي السابق إن جمعاً من السكان مزلف فقط من « الحمامة » يكون في حالة من « عدم
 التوازن » بما أن « صفراً » مختلفاً يمتلك أفضلية ويتم بالتالي انتقاء . يتم إذن التوصل إلى التوازن
 « من وجهة نظر التطور » عندما يتضمن جمع من السكان نسب معينة محددة تماماً من « الصقور »
 ونسبة معينة محددة تماماً كذلك من « الحمامة » (أو في التعبير الآخر النموذج ، عندما يظهر كل
 فرد غطي التصرف مع احتمالات محددة وغير لاهية) ولكن من الواضح أن هذا التوازن هو لدى
 من الكمال ، بمقدار ما يمتلك كل فرد في جمع من السكان يتكون فقط مثلاً من حمامة ، أملاً في
 ربح أوس من الربح الذي يضمنه الوضع المتوازن ، في المتوسط . هذه الحالة البارزة تقوم من وجهة
 نظر شكلية تنضرب التحليلات التي يقدمها شيلنج (Schelling) في كتاب طفيفان القرارات
 القصيرة . وبالعامل نجد في هذا الكتاب أمثلة عديدة عن أنظمة التنبؤ المتبادلة مؤدية إلى توازنات
 أوس من الكمال في المعنى الوارد أعلاه . نفتضي أيضاً الإشارة ، ضد التعبير الحرفي جداً للانتقاء
 الفردي ، إلى أهمية الحالة التي يتدخل فيها التبدل في مجموعة صغيرة الحجم ومعزولة بيئياً . إذ
 كانت مناسبة ، نستطيع أن تعرض نفسها بشكل أسهل مما لو كانت في مجموعة أكبر تنتمي إلى نفس
 النوع . فالأول متممنا بتموقع ، يمكنه إذن أن يلعب الثاني

وبالطريقة نفسها ، أي بواسطة مخطط (مقبس مباشر من الداروينية الجديدة) الانتقاء
 الطبيعي الفردي ، يفسر البيولوجيون الاجتماعيون التمايز في الأدوار الجنسية في عالم الحيوان .
 لنفرض أن الأفراد ، وفقاً للمسلطة العامة للبيولوجيا الاجتماعية يتنصرون « توافدهم » ، أو ، لكي

شكلهم بشكل أدنى ، نقل جيناتهم . بالطبع ، ليس ضرورياً بأي شكل من الأشكال إعطاء هذه المسألة تفسيراً تشبيهاً (Anthropomorphique) . إن المسألة هي في الواقع الفرحة التشبيهية المعقدة المجدوى لبداهة : إن فرداً يكون تجمع الجينات لديه مجرداً من فريرة التوالد لا يتوالد وبالتالي لا يستطيع نقل تجمع جيناته . وفي التوالد الجنسي ، يسب هذا المبدأ تنافساً بين الأهل ، يؤدي هذا التنافس إلى أن كل واحد يكون لديه مثلاً فائدة في أن يترك للأحرار الاهتمام برعاية نسله وأن يتزوج خارجاً في هذا الوقت . ولكن إذا تصرف الإنسان بهذه الطريقة ، فإنها يولد نتيجة غير مرغوبة بما أن سلها يكون محكوماً عليه بالموث بسبب انقراض في العناية . إن التنافس بين الأهل لا يمكن إحد أن يتأكد بواسطة الانتقاء . بالإحصاء إلى ذلك ، تكون الأنثى بصورة عامة في وضع غير مؤات في التنافس (فترة الحمل ، الخ) . من هنا كان ظهور : استراتيجية للتوالد : استراتيجيتين لدى الأنثى ، ليس نتيجة لاعتبار واع بالتأكيد ، وإنما نتيجة لعبة الانتقاء وهما الأولى Domestic-bliss strategy وهي تفصي مألوفة للأنثى بالرغم الذكر على استثمارات مادية قبل الزواج (بناء العش الزوجي ، التمتع المستمر ، الخ) . وه لعلها ، بأنه عليه أن يرضى تكاليف مشابهة لدى أنثى أخرى ، يمكن أن يكون للذكر مصلحة (من وجهة نظر التوالد) في الاهتمام بديرته بدل أن يقع اختياره على أنثى أخرى . والاستراتيجية الأخرى هي استراتيجية He-man . يكون الانتقاء محزاً للأنثى اللواتي يجتنبن ذكوراً يجعلون حيات مكتمة لحينهم وبالفعل ، تفضي ، المصلحة في التوالد ، لدى الأنثى أن تكون ذريتها بشكل جيد . يوضع هذان لفتلان الطريقة التي يمر بواسطتها البيولوجيون الاجتماعيون المروءون بمبادئ الانتقاء الفردي والمصلحة في التوالد ، بروز ظاهرات في عالم الحيوانات ، مثل الشاهي وه الشلق .

ولا بد من كلمة أيضاً على « الغيرية » التي يمثل القاش حوثاً مكاناً كبيراً في كدسات البيولوجيين الاجتماعيين . فإطلاقاً من المبدأ القاضي بأن كل فرد تموده شكل أممي ، مصححة في التوالد . كيف نفسر السلوك الغيري ؟ فكما في حالة العدوانية المراقبة التي يفسرها البيولوجيون الاجتماعيون انطلاقاً من مفهوم « الأنانية المفهومة جيداً » . ينسب بالتأكيد أن يفسر ظهور سلوك « الأنانية المفهومة جيداً » بصفته ناجماً ، ليس عن « قرار » وإنما من دعة الانتقاء الطبيعي . ويظهر هذا السلوك عندما تحت الفرد مصلحة في التوالد ، حل تشجيع المصلحة في التوالد للأفراد الذين يكونون اقرباءه . وبذلك ، يساهم بالفعل في حل نماذج من جيناته الخاصة (في نسب محددة في قوانين مندل - Mendel) . وعصل مبدأ الأنانية المفهومة جيداً يفسر البيولوجيون الاجتماعيون لماذا مثلاً تنتج بعض الأنواع أرواداً عقيمين (الششائيات ، دودة الخشب) . تنجم هذه الظاهرة عن كون الأنثى عند المتكاثرات تكون ثنائية الصبغيات (Diploides) ، أي أن هات وأم ، في حين أن الذكور تكون فردية لمطش (haploide) (ليس لها سوى أم) . إن اثنين مولدتين عن إخصاب للثة بواسطة الذكر نفسه تكونان وراثياً أقرب من بعضهما البعض ، أكثر من بانهما بالذات وبالفعل . إن اثنين مولدتين عن نفس الأب يكون لديها 50% من جيناتها مشتركة بما أن الأب الفردي لتنتش ، ينقل إلى ابنته نفس الجينات تماماً التي يقضي أن نصف إليها 25% من الجينات المشتركة المقولة بواسطة الأم الشانية الصبغيات . في المقابل ، لا يكون للأب والإبنة بصورة مشتركة

سوى 50% من جيناتها من هنا (هاملتون - Hamilton) نشأ المصلحة في التوالد ، التي يمكن أن تكون لدى بعض الأمات في عدم التوالد وبالأحرى خدمة مصلح التوالد ، لأمان أسرته . تسمح هذه الفرصة مثلاً بإعطاء تفسير لعدم وجود عمال ، ذكور عند الفشاتيات ، وللمفعل ، لا يكون الذكر أبداً قريباً من إخوته وأخواته أكثر من بناته (ليس له أبداً أبناء) هذه الأمثلة توضح دور الانتقاء القرابي (Kin selection) في ظهور الغيرية . وفي حالات أخرى يفسر البيولوجيون الاجتماعيون الغيرية بظهور أواليات ، المعاملة القرابية ، التي يقتضي إدراكها هي كذلك ، بصفتها ليست نتيجة لاختيار واع وإنما تأكيد لانتقاء طبيعي . تقتضي هذه الأواليات بأن يلزم الأهل واحداً من نسلهم حل خدمة الآخرين . وفي حالات أخرى أيضاً ، يفسر البيولوجيون الاجتماعيون الغيرية بمبدأ المبادلة .

إن البيولوجيا الاجتماعية ، الاساتية ، هي جهد لتطبيق المادى والطرائق التي تم توضيحها على تحليل بعض الظواهر المتعقدة بعالم الانسان . يحجم هذا التوسع عن القساعة التي يظهرها البيولوجيون الاجتماعيون والقاتلة أن بعض السلوكيات ، ولا سيما سلوكيات التوالد ، موصوفة تحت التأثير الوراثي الذي يتولد شكله عن الانتقاء . وهكذا ، فهم مقتنعون أن الظاهرة العامة لسلوك ، التعلق ، الذي يسبق التزاوج ينشأ أن يفسر (جزئياً) بأواليات مماثلة لتلك التي يمكنها انتراسها في عالم الحيوان . والمطيع تندخل ، الثقافة ، لتحديد الاشكال الخاصة للظاهرة بعمل الأوضاع العامة . ولكن هذه الأنلو ، الثقافية ، الخاصة بانتقال الطبع الوراثي الى الطبع الوراثي بواسطة التربية والمجتمعية دون المرور بالطرائق العرقي تأتي لتضاف حسب البيولوجيين الاجتماعيين ، الى التأثيرات البيولوجية ، أي حل انتقال للطبع الوراثي الى الطبع الوراثي بواسطة الطراز العرقي .

أحياناً ، تتعدى طموحات البيولوجيين الاجتماعيين مستوى تفسير سلوكيات التوالد ، وتذهبهم للدخول الى نطاق الاثروبولوجيا . وهكذا ، فإن الكسندر (Alexander) يبدل جهده ، بواسطة مبدأ ، المصلحة في التوالد ، ، لتفسير واقعة حلول شقيق الأم عن الولد في مجتمعات عديدة ، قديمة . إن المجتمعات التي يمكن ملاحظة مثل هذه المؤسسة لها هي تلك التي تكون فيها الأبوّة مشتركاً فيها بصورة عامة . إن ، المصلحة في التوالد ، لدى شقيق الأم حيال الولد لديها إذن فرص كبيرة لأن تكون أكبر من مصلحة كل من الأباء المفترضين . ولكن ، بمقدار ما هو مهم الإشارة الى أن شقيق الأم يحل الأب ولا سيما في المجتمعات التي تكون فيها الأبوّة مشتركاً فيها ، بمقدار ما تظهر الفرضية البيولوجية الاجتماعية تفسيراً مقبلاً وحشاً للترابط دون جدوى . كما أن البيولوجيين الاجتماعيين يحاولون تفسير الفرق في مصلحة بعض المجتمعات لأساء العم المتولدين ولأباء العم المهجاء (يعامل الأولون باعتبارهم أقرب من الآخرين) انطلاقاً من مبدأ ، المصلحة في التوالد . يعتبر الكسندر أن المعاملة عبر التعاون لوعي أبناء العم تظهر بحاجة في المجتمعات التي تفرّ الزواج من تحت الزوجة المتوفاة . ذلك أنه في مجتمعات من هذا النمط يمكن لأباء العم المتولدين أن يكونوا صلياً من الناحية الوراثية أقرب لبعضهم البعض ، من أبناء العم المهجاء بما أسهم به لآلاف أبناء العم المهجاء ، يمكن أن يكونوا إخوة غير أشقاء . إننا نعلم أن

التفاوت في المعاملة لسوعي أبناء العم هو ما نلاحظه عند الحجج الكبرى التي استعملها الاثروبولوجيون الكبار لكي يمحوا حظر المحلوم تسيراً تعامياً وهكذا ، يصر ليفي شتراوس (Strauss) بحريم المحلوم وكان وظيفته تأمين انتقال النساء بين الشرائع الاجتماعية . ولكن تقتضي الإشارة إلى أنه إذا كان تحليل الكسندر يحرص فرضية جديدة بالاعتد والمائدة ، فإنها لا تفرص أبداً رفض التفسير الثقافي لخطر المحارم . والحق يقال ، إن فرضية الكسندر وبصورة لحد ، العلاقة التي يقيمها بين الزواج من أخت الزوجة المتوفاة ومعاملة أبناء العم ليست متلقضة مع رؤى ليفي شتراوس . إن ظاهرة الحرب ، كما نطهر في الاحتمالات القديمة ، هي كذلك موضوع انتباه البيولوجيين الاجتماعيين الذي يبدئون جهدهم ها لإقامته التكميل بين البيولوجيا والثقافة . ويتساءل دورهام (Durham) ، لماذا نلاحظ عدوانية عنيفة ودون استغراق لدى الموندوكورو (Munducuro) وليس لدى الاسكيمو ؟ لأن الشروط العامة وندرة الفروثيات الحيولية بصورة خاصة ، في الحالة الأولى وليس في الحالة الثانية ، تجعل « المصلحة في التوليد » لدى الأفراد مؤزمة عبر إلقاء المباسير . بشكل أفضل مثلاً من تأمينا عبر التطور المستحيل لتربية الحيوانات الداجنة . لذلك يطلق على المحارب الذي يصود برأس عدوه لقب الشرف ، الأم بيكاري (Pecari) ، الذي يدل على الوظيفة والمرصعة للقتل . ونظر كذلك أعمال هاريس (1971) حول مع استهلاك البحر في الهند . فعل الرجم من أن مثل هذا التقليد يبدو « غير معقول » فهو ليس كذلك . فالبحر تقدم السبل الضروري للزراعة ، ويتقدمها تمنع الهود من التحلي عن تقاليدهم لسانية وتؤم هكذا تكيفاً أفضل للانسان مع بيئته . فضلاً عن ذلك ، تقدم الأعمار المسنة الغذاء للمصودين . والحق يقال ، إننا نخرج مع مثل هذه التحليلات لالكسندر ودورهام أو هاريس ، من نطاق البيولوجيا الاجتماعية بحصر معنى . والفعل إن تحليلاتهم لا تقضي بأي حال أن تكون أوليات الانتقاء التي يصورها طبيعة . فيمكن كذلك - ومن المفضل لها دون شك - أن تعتبر ثقافية . فلماذا ينبغي « بالمصالح » التي تعبر عنها مؤسسات الموندوكورو أن ترجم فريزة التوالد بدلاً من إرادة البقاء ؟

هذه الأمثلة تكفي دون شك ليجب أن البيولوجيا الاجتماعية الاسانية لا يمكن أن تربط دون تحاور لا إلى الداروينية الاجتماعية التي أدمجها سنسر في القرن التاسع عشر ، ولا إلى البيولوجية الموحدة . ليس المقصود بالنسبة للبيولوجيين الاجتماعيين تقليص الانسان إلى وجوهه البيولوجية أو من باب أولى تأسيس علم فلاخلاق « صورة علمية » مشجماً « بقاء الأظفر » (The survival of the fittest) . وليس المقصود كذلك ، إنكار تعقد النشاط التبادل المعقد بين الطبيعة والثقافة إن عرضهم ، بقدر ما تستطيع إدراكه ، هو بالأحرى محاولة دمج الشأن البيولوجي بعلم الاسد . وهما يتعلق بالحيوان ، فإن مجازب أساسية نبر من أن بيئته قصوى من المسط الباصوي تكون عاجزة عن الإحاطة ببعض ظواهر التدرج (Garcia) فمن المؤكد أنه لم يثبت أننا نستطيع تفسير المخاضية الجنسية لدى الرجل بواسطة نظرية من النمط البيئي بشكل أسهل مما لو اعتمدنا نظرية من المسط البيولوجي الاحتمالي

عما لا شك فيه أن البيولوجيا الاجتماعية ليست في هذا الوقت إلا متعلمة وهي تعلم أحياناً

(يمكن اعتبار هذا نتيجة لذلك) مراعى معرفة - وما لا شك فيه انها تتضمن عرساً (على مرار اي علم) عناصر ايديولوجية ، ويقصها إدراك أن بعض الظواهر التي تسعى جاهدة لتفسيرها بواسطة لغة الاواليات الطبيعية ، يمكن تفسيرها بشكل أفضل بواسطة آليات الانتقاء الثقافي وما لا شك فيه ايضاً أنها لا تستطيع أن تدعي اليوم إلا مآهات محدودة جداً فيما يتعلق بالظواهر الاسلرية . وما كان لدى ولسون ميل الى تعميم معطيات صحيحة بالنسبة للحشرات الى معطيات أكثر شكاً تتعلق بمواضع ذات سلوك أقل صرامة - وما كان لديه ميل شديد الى تخصيص سمات جينية بدلاً من التصرفات في تعديها البيوي - ولكن لم يبرهن أن النقد الموجه الى البيولوجيا الاجتماعية كان من ناحيته عموماً من كل عصر ايديولوجي - وإذا كان البيولوجيون الاجتماعيون قد تكلموا بخفة على « تراكيب جديدة » فإن عرسية ساملر (M. Sahlins) القائلة إن البيولوجيا الاجتماعية قد تكون مجرد تاسع جديد لستمعة أمرها عتصع رأسمالي تاسي ، ندمون جيتها موجرة جداً - ثمة نقطة واحدة في شق الأحوال ندومؤكدة ، وهي الاهتمام الظاهر من قبل البيولوجيين الاجتماعيين بالمعرفة العلمية - من الممكن ألا تعيش البيولوجيا الاجتماعية طويلاً وان تختفي - ومن الممكن أن احتصاصها يعني أن يقتصر على المجتمعات الحيوانية الدنيا . إلا أنه يبدو من المبكر الحكم على ذلك . لذكر لفظ أنها عرسية على نموذج علمي ، هو النظرية الداروينية الجديدة للتطور ، التي تعتبر بصورة عامة أنها تتمتع بسلطة استكشافية مؤكدة ، حتى ولو كانت تعاني من ضعف سطحي وتفتس مخاطر التعسف ، وكان بوبر (Popper) - وما متأثراً بلامارك (Lamarck) - قد ذكر بأن الداروينية لا تضيف شيئاً الى العلم - ويمكننا أن نوجه النقد ذاته للداروينية الجديدة وللبيولوجيا الاجتماعية التي نستوحيا . إن التصرفات القابضة للملاحظة هي تلك التي أكدها الانتقاء لأنها كانت الافضل من وجهة نظر القدرات التوالدية للأفراد - هذه السلطة الأساسية للداروينية الجديدة يؤدي الى اعتبار أن أي مصروف يمكن ملاحظته هو بالتعريف الافضل - إن استعمالاً لفظاً للنظرية الداروينية الجديدة لا يقتضي إدراكها بصفتها نظرية عامة ، وإنما بصفتها عرسية مرتبط بمسيرة تجريبية للتصديق - إن مثل هذا الموقف تكون له فائدة إلهام مخاطر وتسهيلات الحشو - ولكنه يقود الى صعوبات عملية مهمة ، إذ إنها تفترض أنه بالإمكان تحديد وقياس التكاليف والفوائد التوالدية لهذا السطح أو ذلك من التصرفات ، بدلاً من الاقتصار على القبول بأن تصرفاً قابلاً للملاحظة يكون بالتعريف أكثر فائدة من التصرفات البديلة التي يمكن تحليها .

إن نجاح البيولوجيا الاجتماعية بعسر دور شك في أن واحد 1 - مالمعية الاستكشافية للنظرية الداروينية الجديدة للتطور التي تستند إليها 2 - مالمصن وانسيالات التفسيرية التي تنطوي عليها عندما تؤخذ بمثابة نظرية عامة 3 - بالصعوبات النظرية والمصلمية التي نعترض استعمالها على نموذج تجريبي (أي مصمها فرضية فائمة للاتسالت والتي) ، هذه الصعوبات التي تصفي شرعية حل استعمالها على نموذج نظري 4 - وربما كذلك لأنها تسمح بإدخال حد أدنى من المغفولة في عمليات تاريخية ترتبط حترياً بمحادث (القضاء بين بوع ذات صفة معيه وحمة من الصفات المعنية) تفترض مغفولته الكاملة السيطرة على معطيات واقعية يمكن الوصول إليها عبر

الثغرات + 5 - وربما كذلك - ولكن ليس مؤكداً أن يكون هذا الجانب جوهرياً وأن يستطيع على أي حال أن يكون متميزاً بالنسبة للجوانب السابقة - لأنها تذكر بالصورة الكلاسيكية لأفضل العوامل . إن حالة البيولوجيا الاجتماعية توضح هكذا القتران أساساً للابستمولوجيا ولعلم اجتماع المعرفة وهو أنه المحدود بين العلم والابستمولوجيا يمكن أن تكون غامضة كما شدد على ذلك كثيراً هوركهايم .

- BIBLIOGRAPHIE. — A. J. KANDIN, R. D., « Evolution, human behaviour, and determinants », in SUPPE, P., et ARQUITH, P. (red.), *PSA 1976*, Michigan, USA, 1976, 3-23. — BARAN, D. P., *Sociobiology and behavior*, New York/Oxford/Amsterdam, Elsevier, 1977. — CHATELAIN, R., « Sur le néodarwinisme dans les sciences du comportement », *Année biologique*, XIX, 2, 1940, 203-216. — DARWIN, C. R., *On the origin of species by means of natural selection, or the preservation of favoured races in the struggle for life*, Londres, Murray, 1859. Trad. franç., *L'origine des espèces au moyen de la sélection naturelle, ou la lutte pour l'existence dans la nature*, Paris, F. Masson, 1980. — DURHAM, W. H., « The adaptive significance of cultural behaviour », *Human ecology*, IV, 2, 1976, 89-121. — GARCIA, J., MCGOWAN, B. K., et GREEN, K. F., « Biological constraints on conditioning », in BLACK, A. H., et PROSSER, W. F. (red.), *Classical conditioning. II. Current research and theory*, New York, Appleton, 1972. — HAMILTON, W. D., « The genetical theory of social behaviour. I », *Journal of theoretical biology*, VII, 1964, 1-16; « The genetical theory of social behaviour. II », *Journal of theoretical biology*, VII, 1964, 17-52. — HARRIS, M., *Culture, man and nature - an introduction to general anthropology*, New York, Crowell, 1971. — MAYNARD SMITH, J., « The theory of games and the evolution of animal conflict », *Journal of theoretical biology*, XLVIII, 1974, 209-221. — RIBE, M., *Sociobiology - sense or nonsense?*, Dordrecht/Boston/Londres, Reidel, 1979. — SAMLING, M. D., *The use and abuse of biology. An anthropological critique of sociobiology*, Ann Arbor, The University of Michigan Press, 1976. Trad. franç., *Critique de la sociobiologie. Aspects anthropologiques*, Paris, Gallimard, 1980.

Violence

العنف

إن حارب الجميع ضد الجميع التي تعرف الحالة الطبيعية حسب هوبس (Hobbes) تساعدنا على فهم ما يشير إليه مصير العنف . ثمة أربعة مفترحات توضح المفهوم الهوبسي . أولاً ، يتحرك الناس بواسطة نفس الرغبات . ثانياً ، تكون هذه الرغبات مستبدة دون رحمة ، إما لأنها البديل الذاتي للمحاجات البيولوجية الجاهزة ، ولما لأن إشباعها يشكل بعد ذاته مسياً كائناً للسعي إلى تحديدها . ثالثاً ، إن الأفراس القابلة لإشباع هذه الرغبات تشكل في كل لحظة كمية محدودة . رابعاً ، يشتق من تركيب الرغبة والندرة تنافس دائم بين الناس . وأخيراً ، بما أن أيّاً من الأفراد ليس قوياً بما فيه الكفاية ليفرض هيمنته بصورة دائمة ، فإن عدم استقرار التنافس بين الناس يفرص كل واحد منهم لمخاطر « المأكلة العالية »

إننا نصادف هذا التصور التشاؤمي نفسه في الطريقة التي يقدم فيها فرويد لنفسه تكون الشخصية الراضة : 1 - يبقى الطفل حتى حل عقد أوديب لديه ، تحت تأثير الرغبة في تأسيس

مستشاره بحظف الأمومة ١ 2 - تزجه هذه الرغبة في نزاع مردوج - مع لشقاؤه وشبهائه من جهة ، ومع أبيه وأمه من جهة أخرى ١ 3 - إن هذا الصراع الذي يجد من الناحية الواقعية نهايته « عادة » في « مجتمعية » الولد ، يمكن أن تتراعى في اللاوعي الفردي بالرغبة في قتل كل من يهازم تحقيق رغبتنا المكبوتة بشكل كامل تقريباً ١ 4 - وحتى عند لراشد ، يمكن « إعاده نشط هذه الرغبة بمناسبة حالات عاصفة من الكبت والعذوانية المفتوحة التي يتعرض لها الفرد خلال حياته

يظهر في هذا التصور مواضع القدرة المطلقة للرغبة ، وصفتها الخشنة ، ونفورة الحيريات الفائرة على إشاعها والتنافس الذي قد يحول إلى صراع حتى الموت . كما أننا نعرف فيه على الأقل ضمناً ، على العكس الذي نعتبر أن النظام الاجتماعي هو تحكمي ، يمكن أن يؤمن سلام الجميع في التكرار المتبادل من قبل كل واحد ، للصفة المطلقة لرغباته الخاصة للوهلة الأولى ، إننا نمر على بنية مشابهة جداً في التصور الماركسي - على الأقل فيما يتعلق بمرحلة « ما قبل التاريخ الأسلي » : الفرد نفسه للحيريات ، التجانس معه للمحاحات ، التنافس الجامح معه . ولكن النموذج الماركسي يتميز عن النموذج الهوسيبي بمتين جوهرين : فالعنف ليس حالة طبيعية ، إنه سمة للحالة الاجتماعية التي تؤسدها الإستثمار بوسائل الإنتاج (إن ماركس أقرب حول هذه النقطة من روسو في « الخطابات حول الفنون » منه إلى هوبس في (Leviathan) . وبما أن التنافس بين الناس ذات أصل اجتماعي ، وبما أنه يعبر عن نفسه من خلال قواعد مؤسسية تتعلق بمكافحة العمل وتهديد الربح وتلك وسائل الإنتاج ، فلا ينبغي الكلام على « صراع الجميع ضد الجميع » وإنما من « صراع الطبقات » . يحسم عن ذلك ، أن هذا الصراع إذا ما حل عبر لتنازع ملكية المالكيين السابقين ، فإن النصف الذي أدمى مرحلة « ما قبل التاريخ الأسلي » ينبغي في الوقت نفسه الذي تخضع فيه لأسبابه .

لن شق الأحوال ينبغي أن يجرى العنف عن القوة : فالحاكم الهوسيبي الذي يؤمن بتحكميه السلام بين أعضاء الجسم السياسي ، هو قوي ، ولكنه ليس عبقاً : إن استعمال القوة ، أي تطبيق المقومات العنيفة على الخاضعين ولا سيما على العييين منهم ، هو للتراث الأخير ضد العنف واستغلال الضعيف وحتفان الضعفاء الضام . يعتبر المذهب الماركسي ، ومخاصمة في صيته الفلينينية ، أن دكتاتورية البروليتاريا هي بالتأكيد استعمال للقوة . ولكن الرعب الذي يمارسه الحزب ليس عبقاً ، بما أنه يهدف إلى إنهاء الاستغلال وإقامة نظام شرعي ، حيث يتم في النهاية إشباع جميع حاجات الإنسان . يبقى بالتأكيد أن نشبت بأن هذا الرعب لا يقيم استغلالاً أكثر قسوة وأكثر عنيفة من ذلك الذي يسمى الفلينيون إلى إلغائه

إن العنف هو في أفق الحياة الاجتماعية التي يعطفا من كل ناحية . إنه يشكل الحدود الدنيا والعنبة التي لا يعود الأفراد ليشكلوا دوماً جماعة حقيقية . وحتى في داخل جماعة منظمة وهادئة ، وبين مثل هذه الجماعات ، يستمر خطر انكسار النظام السلمي بالذخول الضامر « للشياطين القديمة » . وبما يتعلق بأرجحية هذا الاحتمال ، فإنها تتعلق بشرطين مختلفين جداً . من جهة ، يظهر العنف عندما يكون ثمة فقدان للرقابة أو فقدان للوعي لدى أفراد معينين أو في جماعات مفضة

للمجتمعة وهذه الصفة ، يمكن وصفه بالسلوك ، اللاعقلاني ، تلك هي الطريقة التي يعالج بها لدى بعض المؤلفين الذين يرون في العنف ، نتيجة تأثيرهم بوحشية الجماهير الثورية ، « عودة الكيوت » ، وذروة التحرير للفرائر لأصلية - فليبيدو كما « لعرة الموت » . ولكن ، من جهة أخرى ، إن العنف هو مصدر للسلطة التي يمكن أن تسلم الأصعب لإرادة الذين يهدونهم بدلاً من أن يشكل كما في الحالة الأولى ، انفجاراً ذا أثر تراجعي ، يرسط استعماله بالاستراتيجية وعندما يصبح اللحظة الجوهرية للاعزاز التي يندب بها الأكثر إصراراً الذي لا يكون دوماً هو الأقوى جسدياً ، جهده لكسر مقاومة خصمه . وهكذا يدرس العنف وإذا مودس بشكل جيد فإنه يخدم مصلحة القوة . لقد واجه نابليون البابا بيوس السابع دون نتيجة ، أما هتلر فقد واجه شوينغ (Schuschnigg) بوحاح ، مستخدمين كليهما العنف بشكل رائع . ولكن ليس مؤكداً ما إذا كان هتلر ليند تعديلاته لو أن المستشار النمساوي قلوبه فقد رشح شوينغ في نهاية لأمه أحد امتزاز هتلر له على عمل اخذ . وإذا كان المستشار النمساوي قد استلم لانتشار الرايخ ، فلأن هتلر كان قادراً على كل شيء ، كما أن الذي يلجأ بشكل منهجي إلى العنف ، عليه من وقت لآخر ، لكي يثبت مصداقية أن يقوم بعض الكائن لمرعة . فهكذا فعل الآليون حسب قصة (Thucydide) عندما عاقبوا المثلين (Mélens) لرفضهم إنذارهم ، بإبادة رجالهم وسي نساتهم وأطفالهم .

يمكننا التعرف على مفهومين على الأقل للعنف ، الأول وهو غير نظامي ، والثاني وهو استراتيجي . نتكلم هنا على القوضوية بمعنى واسع جداً ، نصف الوضع الذي يفرضه النظام المعادي كل دقة وفعاليته أو جزءاً منها . وتكف الحقوق والواجبات عن أن تعجز فعلياً لأن الناس لا يعودون يعلمون بماذا هم ملزمون ، ولا يعودون يعترفون بشرعية الموجبات الخاصة لهم ، أو لأنهم لا يعرفون إلى من سيبدلون لتتطلب حقوقهم الخاصة عندما يتم حرقها . ينجم العنف القوضوي عن انتشار العلاقات العدائية في القطاعات غير المنتظمة في المجتمع

يرتدي العنف القوضوي وجوهاً متنوعة . فثارة يشدد الوصف على الوجه المبهر : يعود العنف إلى مركب من المصالح واليول للتحصانة التي تسبب إلى حد ما تحليل المجتمعة نفسها . وطور يتسكك المرقب بالوجه المفرط في تنظيمه للوحدات الصغيرة أو العصابات التي تميل جميعها إلى ارتكاب الأعمال السيئة . تتعلق بالتوجه الأول الأعمال التي تتركس أكبر هيرشمان (Albert Hirschman) ، للعنف اللامركزي ، لدى الملاحين الكولومبيين . وتتعلق بالثاني الأعمال الكلاسيكية حول العصابات وه الأشياء (Thromber) . ولكن في الحائني ، ترد الأسباب ، مهما كانت متنوعة ، إلى حالة « عدم الانظام » التي يكون فيها المجتمع مسبقاً . لقد اعتبرت التحليلات حول « لعنف اللامركزي » في أميركا اللاتينية أن سبب هذه الظاهرة يكمن في التزايد السكاني والنزاعات بين الملاحين والملاكين ، وبالنسبة للقطاع الحديث من الاقتصاد ، الاقسام بين « البيروقراطية الوطنية » والرأسمال الأجنبي . فهي مدن الصفيح (Barrada أو Ranchos) يحمل الناس الذين « لا بيت لهم ولا مقر » أراض مشكوك في ملكيتها . وتتردد السلطة أحياناً ، خشيبة من المواجهات ، في إجلاء هؤلاء المحتلين ، وهي لا تستطيع كذلك

معاملتهم كمالكين شرعيين تحت طائلة الاصطدام بالمصالح المحافظة . وإذا واجهناها من ناحية المعيارية ، يرى أن هذه الأوضاع هي في آن واحد ملزمة - لأنه لا يعود ثمة قاعدة قانونية مطبقة - ، وغير مستقرة - بما أن مبادرة المحتل يمكنها إذا تشرت ، أن تعمم وتعمق النزاعات التي تصهم بمواجهة « شرعية » للمالكين وه سلطاتهم »

هذا المفهوم الفوضوي للعنف قابل للملاحظة أيضاً في عدد من الدراسات المكرسة للإضطرابات . لقد قدمت مديلاً إضطرابات بداية التصنيع باعتبارها انفجارات لا تخص أي رقابة ، وغير عقلانية ، إلى حديدية هذه الانفعالات الشعبية ، إذا استعملنا أسلوب الفرد الناصر عشر الفرنسي ، نجد نموذجها الأكثر كمالاً في اضطرابات الجوع امدية . فيمكن اعتبارها عفوية لأنها لا تخص بإيجاز من « المحرّضين » وإنما على أثر هجمة مقترنة بحالات إثر « معالجة » هذه الأزمة نفسها تحصل إثر حصوله سيء - أو سلسلة من المحاصيل السيئة - التي تتفاقم بحالة القل السيئة ونجاعة الحبوب ، وفي بداية حقبة التصنيع ، امتدت هذه الانفجارات عادة إلى كسر الآلة ، التي اعتبر العمال إدخالها مسؤولاً عن تدني أجرهم الحقيقي

هذه التفسيرات للإضطرابات ، التي اعتبرت كلاسيكية لعدة طويّة ، تتعرض اليوم للنقد سواء من قبل المؤرخين (E. P. J. Thomson) أو علماء الاجتماع (Lewis Coser) ، الذين يدعون للملاحظة أن أعمال العنف هذه ضد الآلات ليست عفوية تماماً ، بما أنها كانت أكثر حدوثاً في المناطق التي كانت فيها المقاومة منظمة مسبقاً ، ولا « غير عقلانية » بما أنها سمحت غالباً للطبقات الأكثر حرماناً بتحقيق مكاسب ، فيما يتعلق بمدة العمل والأجور والنظام الصناعي . حتى ولو كان ثمة مجال للتسكك ، بعكس الظروف والتعائله التي تشدد على فعالية العنف ، إنه في كثير من الحالات قصي ومتلازم مع عملية احتلال النظام ، ينصّب التسليم أنه ليس كذلك دوماً ، وأن العلاقات بين العنف والارتباك معقدة تماماً

ولكني نعطي بعض الصلاوة لمفهوم العنف الفوضوي ، بقضي التمييز بين أشكال العنف وأشكال الارتباك ووضع تعصّب لعلاقاتها . فيما يتعلق بأشكال العنف نبرّين تلك التي تصب ضد الأشخاص وتلك التي تصب ضد ملكيتهم : تلك التي يمارسها فرد من تلك التي تمارسها جماعه من الأفراد المعزولين ، يعمل كل واحد منهم لمصلحته الخاصة ، من تلك التي تمارس بطريقة جماعية ، أي منظمة ومنهدة لجميع أعضاء المجموعة : تلك التي تشكل « حواجا » من تلك التي تشكل « مبادرة » : تلك التي توجّه ضد أهداف محددة « من تلك التي تنفّج عبر توسعها وانتشارها ، بتغطية المجتمع بكامله . في المعطيات المجتمعية حول أهراس العنف الربيعي أو المدني في أمريكا اللاتينية ، يتم التدكير هذه الوجوه المختلفة ، ولكنها لا تميّز دوماً بوصوح كاف ، ثمة التباين جديرياً يغلان على هذه الدراسات . أولاً ، يتم تفسير كل أعمال العنف بصفتها سياسية بالقوة . وهكذا تقدم سرقة الداشية واعداءات النصوص في الطرقات بصفتها وقائع من الصراع بين طبقة المالكين وطبقة الملاحين الذين لا يملكون أرضاً . ثم إنها تشتر في المدى القريب أن حد ما « بأزمة عامة » في المجتمع . إن المفهوم الذي وضعه هيرشمان تحت عنوان « العنف

اللامركزي « يشير إلى أي حد يهيئ مسألة جلاية الانتغال من حملة أرمس نتائج العنف المنتظم إلى تعميم عمل مسق اجتماعياً وفعال سياسياً

من جهة ثانية ، يقتضي وضع هذه الأشكال المتنوعة من العنف بملاقة مع الأشكال المتنوعة للارتباك . وعندما لا تعود التعديلات ضد الأشخاص والأموال ، تعاقب بفعالية ، فإنها تكشف عجز الضوابط القانونية . ولكن تعميم حالة اللا أمن تشكل درجة أعلى في التدهور وهي تطرح المشكلة السياسية ، بما أن احتكار القوة وهو الخاصة المميزة حسب فيبر ، للسلطات الشرعية ، يكون قد اُخذ . ويمكن أن تولّد حالة الفتان الأمني إلى مضاعفة مبادرات الدفاع الذاتي (الميليشيات الخاصة) ، أو استدعاء المؤسسات لقمعية (مثل الجيش) وبالتالي إعلان حالة الطوارئ . إن المزج بين الارتباك السياسي والقانوني يولّد حالات تفوق إلى إقامة ما يمكن تسميته على أثر بولنتراس (Poullantzas) بالأنظمة الاستثنائية . وأخيراً يهدم الارتباك الخلقي (لا معرف ما عليها فعلة ولا تستطيع توقع ما سيحصل لـ إذا لم يفعل ما ينبغي عليها فعلة) إحترام الفرد للقانون أو للأعراف ويدعوه في حالة قرار عام لإضفاء أهمية مبالغ فيها على نفسه .

يمكن للتناقض العرصوي بين المبرور والمصلح العردي أن يثير إلى حد ما ، كما في صدمة واجعية ، إعادة تنشيط امتثالية قسرية ، تتسبب بالتعصب وتسرع أيها تعيد بناء تراخيص منحل بأي ثمن . يمكن تعريف التوتاليتارية الحديثة بأنها العنف الممارس من قبل فئة إذهب عن الكلام « باسم الشعب بكامله » وهي تحكّر بتواجده كل الفئات الاجتماعية ، وسائل معها من التعبير عن مصالحها وأفضليتها . تشكل التوتاليتارية الشكل الأكثر تعقيداً للعنف الممارس من قبل المجتمع ضد أعضائه . وهذا العنف هو من جعل القادة الذين يسمون إلى إضفاء الشرعية على استعماله لضرورات سوء أو إعادة بناء وحدة الجسم السياسي . ولكي نتوصل إلى ذلك ، نضع التوتاليتارية موضع الفعل تشكيلة واسعة من الوسائل التي يعتبر العنف ضد صميم الأشخاص أكثرها تجرّز . يمكن أن يكون هذا « العنف غرض أدنى ، ألا وهو منح التعبير عن بعض الأفضليات (الشهية وغير الشهية) . ويمكن أن يكون ما كذلك غرضاً أكثر طموحاً . يسعى القادة التوتاليتاريون إلى جعل المصالح الفردية متشعبة قدر الإمكان ، وجعلها في كل الأحوال متغلبة شكل مطلق لتطلعات « الأخ الأكبر » . ويمكنهم التوصل إلى ذلك إما بجمعهم المنتشرين من أية حرية ، وإما بالاحتياط ضد أية معارضة عبر ترسيخ « آراء خارجية » مطلقة . في الواقع ، يسمح وصف التوتاليتارية بالتذكير عملياً بكل أشكال العنف في صلاتها المتبادلة ، وتفسير تكتونها بعدم الانتظام المسق للأنظمة المعيارية (القانونية والسياسية والخلقية)

تقدم التوتاليتارية معها ، في تحديد نظرية هوبس عن الحالة الطبيعية ، باعتبارها « عملاً مضللاً » للعنف المتولد عن « استقالة » السلطة السياسية أو أيضاً عن صحتها أو إفسادها . ولكن المظهرين المحدثين للتوتاليتارية يشيرون عن لاسبداية الهوبسية بالنسبة لهم . ليس ثمة أمن قبل أن يحقق المصروع لكامل لكل المصالح وبالسبة

للقادة النوتاليثاريين يشكل العنف إذن استعمالاً شرعياً للقوة . وفي المجتمعات التوتاليتارية ، يس العنف وضعاً استثنائياً ، وإنما دائماً ظاهراً أنه ليس مطلق في أصل السلطة السياسية ، المتحددة ، وإنما بشكل مصدرها الأصلي .

لست كل سلطة سياسية بالضرورة توتاليتارية . وهكذا فإن المفهوم والممارسة العقلانية - القانونية ، للشرعية ترعّب في إضفاء الشمولية عن وظائف الدولة ، وإنشائها من السيطرة الوحيدة لطبقة أو فئة معينة . إلا أن الشرعية العقلانية - القانونية تستند إلى فرصة أن الحكام يحقّ لهم اللجوء إلى القوة شرط أن يتم استعمالها وفقاً لقواعد واضحة ومعترف عليها يقتضي إبداء التمييز بين القوة والعنف ، إلا إذا اعتُبر كل عقوبة لم تقبل صراحة من قبل الشخص المخوف ، بمثابة عرض اعتباطي . لكن هذا التصور المتطرف للاستقلال الشخصي لا يجرى الدفاع عنه إلا من خلال رؤية موضوعية تماماً ينحلي فيها الأفراد عن إكراه بعضهم البعض والتأثير على بعضهم البعض . قد يكون من الحكمة الافتراض أن الأفراد هم في الوقت نفسه إيجابيين وسلبيين إزاء الآخرين . فتنة بينهم إذن صلاتات قوة . ولكن كما بين سوسرج كبير روسو (العقد الاجتماعي ، لكتاب الأول ، الفصل الأول) إن مجتمعاً لا يقوم إلا على هيمنة الأقوياء على الضعفاء ليس مجتمعاً . وبالفعل ، إن الذين يكونون في وقت من الأوقات الأقوى ليس لديهم كل العرص لأن يبقوا هكذا ، إلا إذا افترضنا أن التوزيع الحالي للأقوياء والضعفاء سيستمر إلى الأبد . إن حرب الجميع ضد الجميع ، التي تخلق عدم الاستقرار إلى ما لا نهاية ، تجعل من المستحيل إقامة الرابطة الاجتماعية

إن مجتمعاً يخترله العنف هو إلى حد ما ناقض في التعابير إنه « الملائع » . إلا أن كل مجتمع يكون عندهما بحدود ما لا تكون القوة موضوعاً لممارسة منتظمة وشرعية وإن العلاقات بين العنف والطعام الاجتماعي يبدو في نظر المؤرخ أكثر تعقيداً مما يجعلنا نعتقد العنف - العرضي . أولاً ، إن عدداً مرتفعاً من الاعتداءات ضد لأموال والأشخاص ، ذات فسادة مختلفة ، يمكن تسجيلها خلال حقبة طويلة بما فيه الكفاية لا تسمح لنا باعتبارها انهياراً للنظام السياسي أو الاجتماعي . فإمام الإضرابات والإضرابات التي طعت انكثرت خلال سنوات 1830-1848 ، إعتقد الكثيرون من المعاصرين - الراديكاليين أو المحافظين - أن المجتمع الانكليزي كان مهدداً بثورة دائمة . وبعد مرور خمس وعشرين سنة ، تسرعت الفكرة لثقافة إن انكثرت قد أصبحت البند لأوروبي الوحيد القادر على المرور بتحول مؤسسته دون الحاجة إلى التنكر للتضاليد الحامية . وأصبحت انكثرت تدريجياً ديموقراطية سياسية (بما أن حق الاقتراع قد تم إقراره لفئات كانت تزداد اتساعاً من المواطنين) ، وفي الوقت نفسه ديموقراطية اجتماعية (بما أن العمال اعترف لهم بحق الإضراب - والتجمع في النقابات) .

وهكذا نرى ما يفرسنا بمواجهة مفهوم العنف اللامركزي بمفهوم العنف المظم .

فالمفهوم الأول يشهد على حالة الفوضى المسببة التي توجد فيها المجموعات التي يشترط فيها العنف . أما الثاني فيشير الى فعالية العنف عندما أن هذه الفعالية تتعلق بدرجة تنظيم المجموعات التي تعتمد الى استعمال القوة . ولكن يقتضي عدم المخالفة في هذا التعارض فهو مقبول تماماً إذا كان لا يعني أن كل صنف هو بالضرورة انعكاسي وارتدادى وأن أغلب التغيرات المؤسساتية نظري في لحظة أو أخرى على مجاهبات مراقبة الى حد ما لا يمكن في حياتها للأفراد أو المجموعات ، الذين يريدون حماية حقوقهم المكتسبة ، أو الحصول على تكريس لحقوقهم الجديدة ، أن يتوصلوا أبداً الى غاياتهم . ولكن هذا المفهوم لا يمكن للتأكد الدفاع عنه ، إذا جعل من العنف ، القاتلة ، الوحشية للتاريخ . من جهة أخرى ، نشكو نظرية « العنف المنظم » من ضعف كبير ، كونها غير واضحة أبداً حول جانب تميز لكل صنف هو . أثر الانزلاق .

هذا الخطر رئيسي مالمسة لكل تفكير استراتيجي . يمكننا تعريف الحرب بأنها اللجوء الى العنف ، أي أقصى درجات الفوضى في الحالة الاجتماعية . وتشدد النظريات الشائعة حول الامبريالية على صفة السبب التي تتميز بها « المصالح الامبريالية » والكبرى . إذ « حماية الرأسمالية العالمية » هي مكان عدم للساميين . إن تفكك أسواق الأموال والخدمات والرسائل . وتراكم الفواتير من جهة وحالات التفرع من جهة أخرى ، تترجم انهيار نظام التبادل الاقتصادي . وتضاف الى هذا الشكل الأول من الارتباك ، للصدمات (دبلوماسية المدفع) ، عمليات السبب الأكثر دقة الى حد أنها تبقى غير ملاحظة لمدة طويلة من صاحبها بواسطة أسعار القطع ، وفراغ التحصيل وصح الاعترافات الثلاثة فقط « للمهملين » . وعلى أثر هذا التمكن للأسظمة المعيارية (الاقتصادية والدبلوماسية والحلقية) الذي يحكم لصلاقات الدولية . نحمد الدول نفسها في نوع من « حالة الحرب » غير المعلنة . والحرب المكشوفة الوحيدة لا تقوم إلا بإبراز الوزن الحاسم للعنف في علاقاتها .

هذا التحليل غير كاف لأنه يجهل الهدف النهائي للحرب الذي لا يقوم ، على حد قول كلاود هيرز (Claude Witz) على التدمير المادي للعدو وإنما على كسر إرادته السياسية يجمع عن ذلك أن الحرب أبعد من أن تنفصل الى عبادة مجردة وبسيطة الى العنف المبرزي . وهي تشكل ممارسة واعية وهكومة . ذلك ما يكفي لإثبات التحليل الأكثر سطحية لنظام العسكري . إن كل جيش هو قبل كل شيء ، تصميم وأكثر من ذلك ، إنه تنظيم ذات رقبته متشددة . ومبادئه تتعقد بالدقة التي يكون قادراً فيها على قيادة عملياته المعقدة . فجيوش لا يعمى ، فقط الموارد الأكثر تنوعاً في العديد والعتاد . ولكي تكون هذه الموارد فعالة ينبغي أن تستخدم بالطريقة الأسرع وأحياناً في أقصى السرية . فطاعة الرجال تحكم مساحات المنورة . كما أن الفساده العسكرية المسؤولين عن تسويق الموارد واستخدامها ، يجمعون هم أنفسهم للسلطات السياسية . يقول كلاود هيرز ، إن الحرب هي السياسة بوسائل أخرى . ولكن ما يميز الحرب أكثر من التنظيم العسكري ، هي ضيق رهائتها . فالعور أو الإغتراف يمكن أن يأخذ شكل الرهائات ذات النتيجة اللاعبة . ويمكن

أن يعني النصر تدمير العدو ، أو على الأقل تدمير إرادته السياسية . وبالسبة للمهزوم يمكن أن تعني ، الهزيمة نهائية وجوده ككيان سياسي (مثل هزيمة فلسطين عام 1948 - المترجم) أو حتى التدمير المادي لشعب بأسره مثل : الحل النهائي ، الناري ضد اليهود (أو حرب الإبادة الاسرائيلية ضد الفلسطينيين - المترجم) . إن السمة الراديكالية لرهانات الحرب تؤثر على طبيعة انتصهم العسكري ، ولكنها تؤثر بشيء من المفارقة ، « فكل شيء أو لا شيء » ، للصراع أو الهزيمة لم يؤد إلى تحرير رومانياتي للحرارة العدوانية . وإن « الحرب الشاملة » التي تنشر على صعيد الطوائف نتيجة تجذير الرهانات ، أدت إلى « تنظيمية مفرطة » للنشاطات العسكرية ولكل النشاطات المرتبطة بها . وطالما بقيت الرهانات محسوسة بمحصل مفهوم التوازن الأوروبي ، لم يحصل لا هوس جماهيري ولا تجهد إلزامي . وما أن أصبحت الحرب « مسألة حياة أو موت » ، كرست الدول الوطنية لحبوسها سببا متزايدة من مواردها ، وانخرطت في عسكرة متقدمة للمجتمع والحكومة . كما أن « توازن » الرعب في العصر الحديث يستند إلى مجموعة من الحسابات والاتفاقات التي تفرض نفسها على الدولتين الكريين إذا ما أرادتا الصلحة في مخاطر الإمادة المتبادلة .

إن الحرب تطلب من الحربي كما من الاستراتيجي سيطرة دقيقة على نفسه . وإن أبرر ما في هذه السيطرة هو أنها ، على حد قول آلان (Alain) ، تستند إلى نظام الغرائز العدوانية . فالمحارب يجب ألا يستسلم لغرائز القتل لديه ، حتى لا يتحول الجيش إلى صوم من المساجين . الحربي يقتل ، ولكنه يقتل ببرودة ، وبما لتصميم للظلم يضمه على مسافة من صحابه . إن أحد شروط هذا النظام ، هو أن رهانات الحرب تبقى محدودة بالنسبة للذين يتوصون على الأرض . أما الاستراتيجية فلا يسعى إلى موت الآخر . إن المقصود بالنسبة له هو كسر الإرادة السياسية للخصم ، وتدميرها ليس كشخص أو ككائن حي ، وإنما كعامل سياسي . وتقوم المعادلة على التفكير كما لو أن لا انتصار ولا هزيمة إلا « بكل شيء أو لا شيء » ، وكما لو أن نعت كل الموارد تضمن النصر . إن الإنزلاق نحو القوة ، المحض لإكراه الخصم بالعنف ، هدف إفساد ، يشكل الإنزلاق المنجر إلى أن واحد لتوتاليتارية والحرب الشاملة .

هذا « الصعود إلى الحد الأقصى » يلاحظ كذلك في تحليل العمليات الثورية قتي حائلة فرنسا ، أشهر توكفيل (Tocqueville) إلى احتدام الميول البيلة والمقاومات الحادة ، التي سبغت خلال السنوات الأخيرة من حكم بوبس السادس عشر ، من الملك كل إمكانية في تحقيق الإصلاحات التي يصبها ورواء الملك . كما في سحق مقاومة الأوامر المتصارعة ومع انطلاق الثورة ، يسجل المؤرخون سلسلة من « الانزلاقات » أدت إلى تجاوز ثم إنقاذ فرق متتالية : الملكيون ، المجموعة البنية (Fevillants) ، الجيوسيديون ، إلى أن أسد الرعب اليقوي في التاسع من نيرميدور أشرس الأرهابين البعاقبة بنورهم .

يقضي إذن تحاشي مزج العنف مع الإدارة المحسوسة للعنف ، الذي يعتمد على ابتزاز القوة أكثر من اعتماده على القوة نفسها . ولكن كل ابتزاز معرض لمخاطر عدم أخذه

مأخذ الجدل . وهكذا ، فإن المبرر يمكن أن يجد نفسه مضطراً للتخلي عن محوكة أو لوضع تهديداته موضع التنفيذ . الأمر الذي يمكن أن يكلفه غالباً إما لانه إذا أصر قد « يتلقى قصاصه » وإما لانه « سيحرق » أو أنه يخاطر « بفقدان ماء وجهه » . فالعنف أو حتى الامتناع ، بمقدار ما يهدف إلى إيداع الخصم فإنه ينطوي كذلك على خطر « التدمير الذاتي » بالنسبة لمن يلجأ إليه . إن الألعاب ذات النتيجة اللانهائية تنطوي بالتعريف ، بالنسبة للراعي المحتمل على الإمكانية الساحرة جداً بالتناقص كالمثل الرهان . وإذا تم تهديد هذا الأخير بطريقة يدرج فيها موت الآخر ، فإن الخطر بالنسبة لكل واحد غير متناه إذا لم يكن مرافقاً تماماً ؛ وإن أحد شروط مرافقته ، هو ألا يكون الرهان موت الآخر .

إن تهمة القوة هي بالتأكيد أحد الجوانب الأكثر دقة في الحياة الاجتماعية . إن سياريوهات تخفيف التصعيد الذي لا نقتصر فقط مساواة دقيقة في التبادلات المفضلة من قبل كل خصم ، وإنما التزامن الدقيق للتبادلات المتبادلة . فشرط التماس أهم من شرط المساواة ، إذ من يتناول أولاً يكون خلال فترة تمت دحة حصصه . وهكذا يمكننا دون معارضة ، القول إن تخفيف التصعيد ليس ممكناً إلا بين أعداء سبق وأقروا السلام بينهم . فهو يعتبر إذن وضع السلام موضع التنفيذ يدل أن يكون طريقة للتوصل إليه .

مع ذلك ، فإننا نشاهد على المدى الطويل عمليات تهدئة ناجحة ، سواء بين الدول أو داخل الدول . فإنك لترا لم تكن دوماً بلداً تتم فيه نسوية النزاعات بين الأحزاب والطبقات والمصالح بطريقة عدالة وقانونية . لقد استخلص سارينتسون مور (Barrington Moore) بعض السمات البارزة فيما يتعلق بالثورة التي كلفت شارل الثاني رأس وبخاصة فيما يتعلق بالتوطيد الدستوري الذي تبع « الثورة المجيدة » لعام 1688 . يمكننا اختصار هذه السمات بثلاث . أولاً ، لقد أفرغ العرف المتواجدون صراعهم بشكل هاتفي إلى احتمال الانقسام من الاستبداديين المفلوسين استعد بشكل واضح - بخلاف ما سيحصل في فرنسا حيث لم تظهر الثورة أبداً أنها منتهية تماماً ، استمرت فرص « رد الفعل » تقوي الذين لا ينهرمون . ثانياً ، لدى المفلوسين أمل معقول - بعد استئجاب قواعد اللعبة الجديدة ، في العودة إلى الأعمال ، ولم يجدوا أنفسهم محكومين جماعياً لا هجرة خارجية ولا هجرة داخلية . وأخيراً ، استتب بين « الغالبين » و« المفلوسين » تواضع يستند في المجال السياسي على فكرة التناوب ، وفي المجال الاقتصادي على مواقف وممارسات مشتركة فيما يتعلق بوسائل الشراء ، ومكانة الشاغلين والوظائف - بشكل مألوف لفرنسا حيث بقيت المواجهة بارزة طوال القرون التاسع عشر من « قيم البلاء » و« قيم السورجوازية » . فالتخلي عن المص لا ينجم إذن عن التحول وإي عن التدرب ، الذي ينطلق من الاعتراف بملازمة قوى تعرض نفسها على المرفقين ، ومن الاستكشاف المنهجي للساحات التي يمكن أن يكون اللقاء فيها لمصلحة كل منها ، دون إزاحة لواء الوجه .



Téléologie

الغائية

يشير أرسطو كما نعلم بين أربعة أنماط من الأسباب يمتثل أحد هذه الأنماط بالأسباب النهائية . وهكذا فإن سب سلوك هذا الصابر الذي أراه يدخل في محل لبيع التبغ هو أنه يرغب بشراء علبة لغايف . إن غاية سلوكه هي كذلك علبة الوجود أو السبب . يسمى تفسير ظاهرة معينة عائياً عندما يستند إلى الغايات الملاحقة حسب الحالات من قبل فرد أو جماعة أو نظام

لنستعرض أولاً المستوى الفردي . يميل بعض علماء الاجتماع مثل دوركهيم ، إلى اعتبار أن دوافع الصالحين الاجتماعيين ومقاصدهم ينبغي أن يلمح من التحليل السوسيولوجي . إننا نعرف الأطروحة الشهيرة لطافع عنها في كتاب الانتحار التي تعتبر أن دوافع المتحررين لا بعيد في شيء التحليل السوسيولوجي لظاهرة الانتحار (راجع مقالته دوركهيم) . ينجم هذا المبدأ ، حسب دوركهيم ، عن كون الدوافع لا تلاحظ إلا بصعوبة وعالماً بشكل غير مباشر من جهة ، ومن جهة أخرى عن الدقة الإحصائية في ساحة الانتحار كونها تدل على وجود الأسباب الاجتماعية التي تكون بالحنيد لمصلحة عالم الاجتماع . لقد اتخذت هذه الطريقة في رؤية الأشياء ، بشكل واسع ، وهي ليست في كل الأحوال طريقة ماكس فيبر (Weber) الذي يعتبر أن الأعمال المقصودة فما مكان ربيع في التحليل السوسيولوجي ، أي جانب الأنماط الثلاثة لأخرى للأفعال (الأفعال التي تروجهها القيم ، الأفعال التي يوجهها التقليد ، الأفعال الاعمالية) التي يبرها فيبر (راجع مقالة الفعل) . وهي ليست كذلك طريقة بلونشو الذي يميز الأفعال المنطقية (المميزة بالتطابق بين الوسائل والغايات) عن الأفعال غير المنطقية (التي يكون بعضها (السريع الثاني والرابع) مقصوداً أما الأخرى (النوع الأول والثالث) فهي غير مقصودة ولكنها ذات أهمية محدودة بالنسبة لعالم الاجتماع حسب مارينو (راجع مقالة مارينو - Pareto)

تتميز الأفعال غير المنطقية ، المقصودة بحباب التطابق بين الغايات للملاحقة دائماً والتلخيص لمعاصرة موضوعياً . يمكن القول إن علماء الاجتماع المحذرين يميلون إلى حسم النقاش بين دوركهيم من جهة وفيبر ومارينو من الأخرى ، لمصلحة هذين الأخيرين من المراجع بالفعل أن الكثير من الظواهر الاجتماعية لا يمكن تحليلها بشكل صحيح إلا إذا أخذنا

يعين الاعتبار الملاحظات الملاحقة من الضاعلين ولكن يقتضي أن نضيف فوراً : 1 - أنه يمكن أن يكون ثمة تساهل بين العليات الملاحقة والنتائج الحاصلة ، 2 - ليست كل الأفعال مقصودة دوماً ، 3 - وهي من باب أولى ليست دوماً عقلانية بالمعنى الذي يريده الاقتصاديون (راجع مقالة العقلانية) .

لنتخصص من ثم مستوى المجموعة . هل يمكن تصور عمل مجموعة معينة أو الفعل الجماعي بطريقة عقلية ، انطلاقاً من الفايات التي نسمي إليها هذه المجموعة ؟ إن لحواب على هذا السؤال يرتبط بالتأكيد بمط للمجموعة المعنية . إذا أخذنا الحالة الاسط وهي حالة المجموعة المنظمة المرونة بمؤسست تقرير جماعية ، صحيح أنه يمكن الحصول على تفسير تمثلي خاص لهذه الأعمال . يمكننا شعائر أخرى معاملة مثل الفرد . وهكذا لا يكون ثمة ما يشير إذا أخذنا من مقاصد وأما ومعتقدات أو قرارات الحكومة الألمانية أو بقادة العمال العامة في هذه الملة أو تلك . وذلك شرط تحديد ما يلي : 1 - أن يتم تحديد الفايات الجماعية وأن توضع موضوع انتباه من قبل هيئات قائمة تمنح سلطة « دستورية » ، 2 - أن ترتبط احتشالية تخفي هذه الفايات بالعلامات بين القادة وسائر أعضاء المجموعة ، كما أن تطبق مفردات مقبسة من علم النفس الفردي على الكيانات الجماعية لا يمثل في هذه الحالة أي التباس كبير . ويكون الأمر خلاف ذلك عندما نطعن مفردات تمثلية خاصة (أي معزوات تمثل المجموع المفرد) على مجموعات غير منظمة ، أو التي لا يمكن تمثيلها مع « هيئات التمثيلية » ، مثل الطبقات الاجتماعية أو بصورة أعم ، المجموعات التي يصفها دهراندورف (Dahrendorf) بالكائمة (راجع مقالة الفعل الجماعي) ، أي المجموعات التي يكون لأعضائها مصلحة مشتركة (مثل على المجموعات الكائمة فضلاً عن الطفقات الاجتماعية ، المستهدكون ، دافمو الفسراء ، الخ) لتتجلى مثلاً أننا نتصدى والإرادة المطبقة لمصلحة . في هذه الحالة يكون أمام أسير ، فيما أنت معهم بذلك أن هذه « الإرادة » يعبر عنها بتنظيم خاص مزود بأساليب قرار جماعي ، مثلاً الحرب الشيوعي ، ولا سطوي التعبير - حتى ولو كان قابلاً للتفليس سوسيولوجياً - على أي التباس منطقي . وإما أننا سرفض عد التمثل . فيصبح التعبير حينئذ إما استعارة بسيطة ، وإما طريقة مختصرة للتعبير عن فكرة أن كل واحد من أعضاء المجموعة الكائمة (أو أكثرية أعضائها) يعبرون عن « الإرادة » المقصودة

عد هذه النقطة . نصادف ما أطلقنا عليه أحياناً معارفة الفعل الجماعي (راجع مقالة الفعل الجماعي) . لقد رأى ماركس بوصوح هذه المفارقة : هي الثامن عشر من برودير بيير أن « الفلاحين اللجزيين » يظهرون محرومين من الوعي المنطقي وليسوا في كل الأحوال قادرين على تحقيق مصالحهم الطبقية ، أي مصالح « المجموعة الكائمة » التي يشكلونها ، أي أيضاً المصالح المشتركة لكل واحد من الفلاحين المنحرفين بعدد دانها . كما يصر باريتو كذلك أن أعمال المفاوض المسؤول هي مؤسسة احتكارية تكون غالباً من النوع المنطقي ، ولكن أعمال المفاوضين في نظام نماعي كامل تكون غالباً أصلاً غير منطقية من النوع الرابع ،

أي أعمالاً لا تنطبق فيها الأفعال والغايات الدائية والتبائع الموضوعية . وهكذا يكون لدى المفاوض حافة رغبة في زيادة أرباحه عبر زيادة إنتاجه . ولكن في إطار من التناقص الكامل ، وبما أن كل المفاوضين مدعوون لفعل الشيء نفسه . فإن أيًا منهم لا يمكن إلا أن يساهم في تخفيض الأسعار لمصلحة المستهلك دون أرباح إضافية له . في المقابل ، يمكن الاحتكار أو الاحتكار الأقلية أن يزيد أرباحه (بحث علم الاجتماع العام ، الفقرة 159) . وهكذا ، في بعض الحالات ، يمكن لمجموعة كسامة ألا تكون قادرة على خدمة مصالحها وحينئذ تنجم من تحليل ذات نمط تمثيل خاص . وتظهر هذه الحالة البارزة عندما يكون ثمة تناقص بين المصالح الفردية والمصالح الجماعية لأعضاء الجماعة الكسامة . وبالطبع ثمة كذلك ظروف تنطبق فيها المصالح الفردية والمصالح الجماعية . يمكننا اللجوء إلى تحليل تمثلي خاص والكلام مثلاً على دومي أو إرادة الطبقة . وهكذا ، في حين تكون المصالح الفردية والمصالح الجماعية متناقضة عند الفلاحين المحترفين ، فإن الأمر ليس كذلك بالنسبة لطبقات أخرى كما يس ذلك ماركس .

نتمحص أخيراً مستوى النظم . تظهر بعض الأنظمة الاجتماعية أنها موجهة بواسطة غاية . وهكذا ، تظهر بعض الأنظمة أنها تتطور في اتجاه ثابت . وتظهر أخرى أنها تهدف إلى إعادة إنتاج نفسها . وهكذا ، نلاحظ في المجتمعات المطفة عمليات تطويرية مستقيمة (عملية التطورية المتزايدة التي شدد عليها تحديدًا سيميل (Summel) وديوركهيم وباروسور ، عملية تثبيت العائلة ، عملية تزايد النجاة المتبادلة وتعدد المحرمات ، عمليات توسع الحقوق للفردية ، الموصولة جيدًا من قبل مارشال (T. H. Marshall) الحج . .) . إننا نلاحظ كذلك عمليات إعادة إنتاج (إعادة إنتاج التسلسلية الاجتماعية) . وتذكر بعض العمليات الاجتماعية بتعابير أخرى ، بظواهر التطور وإعادة الإنتاج الملاحظة على مستوى ما هو حي . وعلى أثر موبو (Monod) يمكننا وصف هذه الظواهر بأنها حيوية غائية يبدو النظام يحد ذاته أنه يلاحق غاية

يمكن للظواهر الحيوية الغائية أن تحظى بسوعين من التفسير . في السوع الأول من التفسير تقدم سمة الحيوية الغائية للنظام وكأنها مشتقة من غاية مدونة على مستوى المصائر التكوينية لنظام . إننا نجد هذا السوع من التفسير مثلاً عند لونغست كسوت (A. Comte) : إن « تقدم » الانسابة الذي يذهب « قانون لحالات الثلاث » قد يشير حسب كسوت يكون الساس يعضون « لجيل يدفعهم إلى تحسب طبيعتهم » . وجده كذلك لدى بوسيه (Bousquet) : في الخطاب حول التاريخ المالي . يفترض بالأفراد أن ينحركوا وفقاً للعواصم التي تحسبها الغاية الإغية . وجده أيضاً لدى بعض التاريخانيين المحدثين الذين يفهمون التطور التاريخي باعتباره ناجماً عن معنى التاريخ المتأصل إما في وهي الأفراد بصورة عامة ، وإما في الأكثر تنوراً بينهم . وهكذا ، يشير سورين (Touraine) أن اللقص والتفسير والخبراء هم المحاملون المحدثون للتاريخانية . أما في النوع الثاني من التفسير فهنم إدراك سمة الحيوية الغائية للنظام باعتبارها أثراً منبثقاً ناجماً عن تجميع أوالبيات أساسية ، لا

يتم توجيه منطقتها بأي شكل من الأشكال بواسطة المعايير التي يظهر الظلم بحسب ذاته بأنه موجه نحوها . إن التوضيح الأبرز لهذا النوع الثاني من التفسير في نطاق ما هو حي يتمثل بالداروينية أو بتحديد أكبر بالداروينية الجديدة : تعتبر هذه النظرية أن التطور ينجم عن الانتقاء الطبيعي الذي تجر به البيئة عبر التبدلات الممرسية . ويستطيع أن نذكر في السطاق السوسولوجي العديد من أمثلة هذا النوع الثاني من التفسير . وإن التفسير الذي يعطيه سيمبل أو بارمونت لعملية الفردية المعيرة للمجتمعات المعقدة هو من هذا النوع . وكذلك مرتون (Merton) فإنه يلجأ إلى تفسير من النوع الثاني عندما يحلل في تحليل كلاسيكي ، تطور العرقية المعقدة للسود عند العمال الأمريكيين ما بين الحريين العالميتين ، فالصعوبات الاقتصادية والظروف العامة التي طغت الحقة جعلت العديد من السود يأتون إلى الشمال بحثاً عن العمل . وبما أن هؤلاء القادمين الجدد ليس لديهم تقاليد عرقية ، كان العمال البيض (ليس بدافع عرقي وإنما بدافع حماية المؤسسات القائمة) يشجعون توظيف العمال الساعين لكسر الإضرابات . وهكذا ، تفت العمال البيض من حذرهم الذي أثبتته الوقائع : لا يمكن أن يكون السود « عقابين جديين » . وعندما ظهرت العرقية كأثر منبثق ناجم عن تجميع تصرفات مختلف طبقات الأفراد كما دفعهم إليها الوضع الاجتماعي العام فلندكر عرضاً أننا نستطيع العودة إلى هيرشمان (Hirschman) ومرتون وشيلس (Schelling) من أجل رؤية شاملة حول مسألة الآثار المنبثقة ومن أصل مدخل إلى القضايا المنطقية التي يطرحها تحليل تجميع الأعمال الفردية .

تحدثت أحياناً عن تفسير غالي بالنسبة للتفسيرات من النوع الأول وعن تفسير آلي بالنسبة للتفسيرات من النوع الثاني . هذه المفردات لا تمثل أبداً أي ضرر ، كما يبدو ، في حالة علم الأحياء . ولكن تكون مصدراً للتضيق في حالة علم الاجتماع . وبالمثل ، في التفسيرات من النوع الثاني ، يمكن أن تفسر غالباً تصرفات الفاعلين بصفتها مقصودة أو غائية . وهكذا ، يتحرك تقابلي مرتون بالتأكيد بعمل الغابات : تحاشي إصعاب الغابات . ولكن الأمر يتعلق بتفسير من النوع الثاني لأن العرقية التي تنتهي بالظهور تفسر باعتبارها أثراً منبثقاً لا يسعى إليه الفاعلون . كما أن تعيّن العائلة في المجتمعات المعقدة ينجم عن تجميع التصرفات المعقدة ولكنه ليس مقصوداً بحسب ذاته من قبل الفاعلين . يكون له إذن وضع الأثر المنبثق .

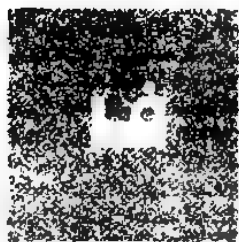
في حالة علم الأحياء ، يبدو مؤكداً أن تفسيرات داروين « الآلية » تشكل تقدماً بالنسبة للتفسيرات « الغائية » على طريقة كوفيه (Cuvier) . كما أن التحليلات « الآلية » (النوع الثاني) لبعض العمليات التاريخية المستقيمة التي مجدها في أعمال ماركس تمثل تقدماً بالنسبة للتحليلات « الغائية » لبروسيه (Brousseau) وكورت ويصص التاربخانيون (النوع الأول) من جهة أخرى كان ماركس وأجلز واهين تماماً لا يدينان به لداروين حول هذه النقطة ، ولتوافقهم معه ، كما تشير إلى ذلك رسالة موجهة من أنجلز إلى ماركس مؤرخة في شهر نوفمبر (نشر في الثاني) عام 1859 . من جهة أخرى هذا لداروين الذي أقوم بفراسته هو من الصنف الأول . والغاية لم تكن قد دحضت

بعد على صعيد معين . فقد حصل ذلك . ولكن ليس صحيحاً أن التفسيرات من النوع الثاني تكون بصورة عامة ودون أي شرط مفضلة على التفسيرات من النوع الأول . لقد تم توصيف هذه النقطة بشكل واضح بواسطة نيز باريتو الذي أشير إليه أعلاه . احتكار ، كارتل أو احتكار أقلية ، لديها القدرة في ظروف عامة على تحقيق غاياتها (يمكن سبب ارتفاع أسعار النفط عام 1973 في كون أعضاء كارتل منتجي النفط قدروا أن مثل هذه الزيادة كانت مرغوبة ويمكن أن تفرض) . في هذه الحالة ، دونت « غاية » النظام مباشرة في دوافع للفاعلين . في المقابل ، إن انخفاض الأسعار الذي يمكن أن ينتج عن ريادة الإنتاجية في إطار من التنافس الكامل هو أثر مبيت ليس في أي حال ، نتاج مقاصد الفاعلين .

كما أن بعض العمليات الثورية تطلقها مجموعات يكون هدفها قيام الثورة . ولكن هذه العمليات يمكن أن تنجم كذلك عن تجمع التفسيرات التي لا تكون غايتها إحداث ثورة . لقد تم توصيف هذه النقطة بشكل جيد من قبل توكفيل (Tocqueville) وكوشان (Cochin) . يرمي هذان المؤلفان لاطلاق الثورة الفرنسية تحليلاً مختلط فيه التفسيرات من النوعين الأول والثاني . إن المتناقص صريح مع المفهوم الشائع من أولار (Aulard) إلى سوبول (Souboul) سرورا بتأثير (Mathiez) حيث يجمع التفسيرات من النوع الأول ، التي حلت الثورة باعتبارها نتاج عدم رضى بعض المجموعات والرغبة في التغيير التي تعضي إليها

هذه الحالة مهمة ، إذ تبين أننا نستطيع في بعض الظروف التردد بين تفسير من النوع الأول وتفسير من النوع الثاني أو أن ندفع بصورة أدق إلى الجمع بين نوعي التفسيرات . فهي مثل الثورة الفرنسية ، مما لا شك فيه أن نوعي التفسير يتحديان على قسط من الحقيقة . لقد لعب المحامون والفضلاء دور قصد منهم ، كما بين توكفيل وكوشان ، دوراً مهماً في انطلاق الثورة (تفسير من النوع الثاني) . ولكن استياء بعض المثاق ، مثل الملاحين (تفسير من النوع الأول) ، مارس بالطبع تأثيره كذلك . حل ثمة ضرورة لتحديد أن الفلاحين لم يكونوا دون شك يتصورون ثورة منعنة إلى الحد الذي حصل فعلياً في المراحل ثمة حالات أخرى تدور فيها التفسيرات من النوع الثاني وحدها مقبولة . إن اردحام السبر لا يحسم بالتأكيد من قصد منعقد ، ولا من رغبة عبروعية قد تدفع سائقي السيارات للبحث عنه . كما أننا لا نرى كيف أن عمليات إعادة الإنتاج أو التطور السامية على المدى الطويل (مثل عمليات تنمية العائلة ، والتربية ، والتعليق وإعادة إنتاج الممارسات الاجتماعية) يمكن تفسيرها وفقاً لتصورات من النوع الأول . ودون إعادة إدخال قدرة الصبة الإلهية مدلورة أو بشكل مستتر تقريباً (ليس بمعنى مقدمة الديمقراطية في أميركا لتوكفيل ولكن بمعنى الخطاب حول التاريخ العالمي لبوسيه) ، من الصعب أن نجعل منها نتاج المقاصد الواعية أو الدوافع غير الواعية التي تدفع الفاعلين للسمي إلى هذه الآثار . في الواقع ، نشق هذه العمليات من تجمع الدوافع الموجهة نحو غايات فردية غريبة عن النتائج التي تساهم في إحداثها إنها ترتبط إذً بتفسير من النوع الثاني .

Effets pervers et ordre social, Paris, PUF, 1977, chap. I, II et VII, 5-15, 17-58 et 187-252. — COCHIN, A., *L'esprit du jacobinisme. Une interprétation sociologique de la Révolution française*, Paris, PUF, 1979, tiré de *Les sociétés de la Pensée et de la Démocratie*, Paris, Pion, 1921. — HIRSCHMAN, A. O., *Exit, voice and loyalty. Responses to decline in firms, organizations and states*, Cambridge, Harvard University Press, 1970. Trad. franç., *Fautes au déclin des entreprises et des institutions*, Paris, Editions Ouvrières, 1972. — MARXON, R. K., « The unanticipated consequences of purposive social action », *American sociological review*, I, 6, 1936, 894-904. — MONOD, J., *Le hasard et la nécessité. Essai sur la philosophie naturelle de la biologie moderne*, Paris, Le Seuil, 1970. — POPPER, K. R., *The poverty of historicism*, Londres, Routledge & Kegan Paul, 1957, 1963, New York, Basic Books, 1960; New York, Harper & Row, 1961, 1964 (la 1^{re} éd. de ce livre a été élaborée à partir de trois articles de Popper, K. R., parus in *Economics*, XI, 42 et 43, 1944 et XII, 46, 1945 qui ont été remaniés et augmentés). Trad. franç., à partir directement des articles précédemment cités (elle a précédé la version anglaise. La première traduction a été faite à Milan en 1954), *Modes de l'historicisme*, Paris, Pion, 1956. — SCHELLING, T., *Micromotives and macrobehavior*, Toronto, Norton, 1978. Trad. franç., *La tyrannie des petites décisions*, Paris, PUF, 1979. — STARK, W., « Society as an organism », or STARK, W., *The fundamental forms of social thought*, Londres, Routledge & Kegan Paul, 1962, 1^{re} partie, 15-106. — TOCQUEVILLE, *L'Ancien Régime*² (11). — TOURAINE, A., *Production de la société*, Paris, Le Seuil, 1973.





Individualisme

الفردية

لا يشير مفهوم الفردية في علم الاجتماع الى العقيدة الخلقية التي تحمل الاسم نفسه ، وإنما الى خاصية يعتبرها بعض علماء الاجتماع مميزة لبعض المجتمعات وبخاصة المجتمعات الصناعية الحديثة . ففي هذه المجتمعات يعتبر الفرد الوحدة المرجعية الأساسية ، سواء بالنسبة إليه بالذات أو بالنسبة للمجتمع . إن الفرد هو الذي يقرر مهنته ويختار قريته . وهو يتحمل « بحرية تامة » مسؤولية معتقداته وأفعاله . كما أن استقلاله الذاتي أكبر مما هو عليه في المجتمعات « التقليدية » . بالطبع ، المقصود بذلك حالة حقوقية يمكن ألا يكون لها علاقة بالواقع إلا بطريقة مثالية : حتى ولو كان لي حق إبداء رأي أو التحرك كما يخلو لي (شرط ألا تصدم رأيي وأفعالي المحرصات الرسمية) ، سأكون خاضعاً للمحرمات شبه الرسمية التي تفرضها علي البيئة التي أنتمي إليها . يدور مع ذلك مقبلاً اعتبار المجتمعات الصناعية أكثر فردية بالمعنى المعطى لها للكلمة ، من المجتمعات التقليدية ، بمقدار ما يمكن على الأقل إقامة تمييز دقيق بين المجتمعات « التقليدية » والمجتمعات « الحديثة » أو « الصناعية » .

نحن مديون لدوركايم في التملكات والأعمال الأهم وفي كل الأحوال الأكثر نفوذاً عن موضوع الفردية وبصورة خاصة على تطور الفردية في المجتمعات الحديثة . ولكن ثمة مؤلفون آخرون يستحقون الذكر كذلك في هذا الصدد . توكفيل (Tocqueville) المدهوقراطية في أميركا وسجل (Sumner) و *Philosophie des Geldes und Grand Fragen* من بين آخرين . لي مؤلف تقسيم الفصل كما في الانتحار يفصل دوركايم استعمال مفهوم الأنانية على مفهوم الفردية . ولكن المفهومين ، على الرغم من أنها لا يطابقان ، فإنها مترابطة بقوة الواحد مع الآخر في تحليلات دوركايم . يشير دوركايم بكلمة الأنانية التي يقتضي ألا نفهم (أو بالأحرى ألا نفهم دوماً) بالمعنى الخلقى ، الى أهمية الاستقلال الذاتي المتروك للفرد في اختيار أفعاله ومعتقداته . ويكون هذا الاستقلال الذاتي مآداً للتحليلات الواردة في الانتحار ، متوجهاً وفقاً للبيئة الاجتماعية والثقافية . لم يحرط بها الفرد ، كما يمكن أن يتميز كذلك بفعل الظروف . وهكذا ، تعرض بعض الثقافات على الأفراد معايير وقواعد وتقيم متنامية . وفي هذا الوضع يكون انتشار الأنانية أصعب من اشتراكها وسط ثقافات ترك الحرية الكاملة للفرد في تحديد اختياراته وأفعالياته وعطووط عمله بواسطة خضوعه لقواعد ومعايير وتقيم ذات مغزى عام الى أقصى حد . وفي هذا المعنى ، يعتبر

دوركهيم أنه البروتستانت يكونون أكثر عرضة للأنانية من الكاثوليك (٥) [٥]. يتلقى الكاثوليكي إيمانه جاهزاً دون تفحص [٦]. أما البروتستاني فهو واضح معتقده، الانتحار من (157). تظهر الأنانية هنا متلازمة مع «زعزعة المعتقدات التقليدية» (الرجع السابق ص 157) التي عبرت عنها حركة الإصلاح أكثر مما سستها. ولكن تطور الأنانية لا يتعلق فقط بالمتغيرات الثقافية، إنه، بصورة أعم، نتيجة «لدرجة اندماج المجموعات الاجتماعية التي يشكل للفرد جزءاً منها» (الرجع السابق، ص 223). وهكذا فإن العازب ليس مثل الزوج المسدج في مجتمع عائلي. كما أن مواطن الأمة الحديثة يشعر بانتمائه فيها خلال فترات الحروب أكثر من فترات السلم. وعلى الرغم من أن الأنانية تنزع في نفس المجتمع، بعمل الميزات الثقافية والاجتماعية للمجموعات والأفراد، وعلى الرغم من أنها نستطيع أن ننمّر مع معطيات طرفية (حال الحرب)، فإن إحدى الفرص الرئيسية لدوركهيم هي أن الأنانية تميل إلى النمو في المجتمعات الحديثة. ففي الانتحار قدمت الكاثوليكية والبروتستانتية بصفتها نتميان إلى الخط التطوري. إن زعزعة المعتقدات التقليدية التي عبرت عنها حركة الإصلاح، وتطور روح النقد الحرف قد تم تحليلها من قبل دوركهيم بصفتها شرطين لتطور الفكر العلمي،

بكمال الانتحار ويدقق التحليلات السابقة الواردة في تقسيم العمل والأطروحة الرئيسية للتقسيم هي أن تطور الفردية يكون بالفعل نتيجة للتفصيل النهائي لتقسيم العمل وبما أن تقسيم العمل كان قليل التطور في المجتمعات القديمة، فإن الأفراد كانوا قليلي التمايز. وكان التصامن الذي يشدهم إلى بعضهم من النمط «اللي»، وبتأثير أخرى، بتعلق الأمر بتضامن مستند على «التشبهات» في هذه الحالة، يميل النظام الثقافي إلى تأكيد ظهور الأنانية: فالمرء يكون مدججاً في المجموعة بواسطة معايير وقيم محددة شدة ودقة، تعرض نفسها عليه بوضوح لا يسمح له بموضعها موضع الشك في المجتمعات الحديثة، يترافق تقسيم العمل بتمايز الأفراد في ظل علاقة التكوين، والتأريخ المهي، والبيئات الاجتماعية الممتدة، وفي ظل علاقات أخرى متمدة من السهل تخيلها، والتضامن يكون أدنى ونمط «عصري»؛ إنه يستند إلى حوارات ونمايات تكميلية

إن تحليلات تقسيم العمل والانتحار تتقاطع إحد إلى حد كبير. المؤلفان يجهلان من تطور الفردية سمة جوهرية لاجبور من المجتمعات التقليدية إلى المجتمعات الحديثة. ولكن الانتحار يقدم نظرية أكثر تعقيداً، على الأقل فيما تتضمن من إمكانية: فقد ظهرت الأنانية به باعتبارها مرتبطة بمراحل متعقدة ليست مترابطة فيها بالضرورة. وهكذا، فالكيسة الانجليكانية، رغم أنها بروتستانتية، أكثر تراثية وأكثر كراهاً من الكيسة اللوثرية. وقرساعل الرغم من كونها «حديثة» بمقدار روسيا، فهي كاثوليكية. علمتغيرات الاقتصادية (تقسيم العمل) والمتغيرات الثقافية مترابطة بشكل ملصق. إذن نحن نتبع هنا عن بساطة النظرية التوثيقية المقدمة في تقسيم العمل. ولكن دوركهيم مؤرّع في المؤلفين حول الحكم الواجب إطلاقه حول تطور يتضمن وجهاً إيجابياً (تقدم الشخصية الفردية) ووجهاً سلبياً (تقدم «الأنانية»)، من وجهة نظر المجتمع والفرد في آن واحد. إن الالتباس ظاهري في استعمال مفهوم «الأنانية» المتعمل من قبل

دوركهيم ، تارة بطريقة حيادية وطوراً بفهم سلبى

وعلى الرغم من أن دوركهيم يعتبر الفردية الأساس الخلفى الجماعى للمجتمعات الحديثة ، فقد عبّر باستمرار عن مخاوفه حول تطورها في المجتمعات الصناعية وأقام تخمينات على هذه المخاوف كانت فرضيته الرئيسية تقوم على أن تطور الفردية فيها يتعدى حداً معيناً ، يستألف مع النشوء المتناسق للفرد والمجتمع وقد وصفت هذه الأطروحة على محك الوقائع في الانتصار ولكي يثبتها ، بدأ دوركهيم بوصف مؤشرات «للأناية» (الأناية المقترن لها في المدينة أكثر مما هي عليه في الريف ، الاستقلال الذاتي للأعرب أكبر منه لدى الأرواح ، كما أنه لدى الرجال أكثر منه لدى النساء ، «لأناية» البيرونتات أكبر من لأناية الكاثوليك ، الخ) . وأثبت من ثم أن مؤشرات الأناية هذه تظهر جميعها مرتبطة ، حصائياً مع معدلات الاتحار والحق يقال ، لم يوفق دوركهيم أبداً في اخروح بصورة كاملة من الحلقة المفرغة التي تظهر في حالة تقسيم العمل ولما سجدها في الانتصار إن تقسيم العمل ينفذ الأفراد من المعضدات الجماعية ويحرصهم «للأناية» في الوقت نفسه الذي يجعلهم فيه المنعزلين ، وقد أصبح «عضواً» ، أكثر حاجة لبعضهم البعض وأكثر تكاملاً تجاه بعضهم البعض ذلك أن المنعزلين بما أنه لا يمكن أن يستند حسب دوركهيم ، على المصلحة وحسب ، يبنى أن يبنى على خلفية جماعية ولكن دوركهيم برهن أن مثل هذه الخلفية باتت قديمة الاحتمال بسبب التطور نفسه للفردية ورغم ذلك يستمر في التعبير عنها من نمائاته ومخاوفه .

ثمة تأمل قريب من تأمل دوركهيم لدى مؤرخين آخرين ، لقد صنف توكفيل تطور الفردية في أميركا ، «إحساس متفعل بعد كل مواطن للاختزال من كتلة لقرانه ، ولقاء بعداً مع عائلته وأصدقائه ، وترك طوعاً المجتمع الكبير لنفسه» . يجعل ميشل في *Philosophie des Génies* تأثير تطور انتقال العملة على العلاقات ما بين الأفراد إن المال بصفته رمزاً عبادة وعموداً يميل إلى إعطاء طابع هو نفسه مجرد وعبادة للعلاقات بين الأشخاص ، ساعماً هكذا في تطور الفردية ثمة تفصيلات مشابهة قدمت من قبل بارسونز . تشير المجتمعات الحديثة بمضاعمة النشاطات المتبادلة التي يكون فيها للمساكين فيها بينهم (كما بين المصري وعبده) علاقات مجردة أعمالاً ، محدودة في مداها وحاصصة لفتون رسمي صيق . ويشير مؤلفون آخرون مثل كوزير (R. Coser) إلى أن توسع تقسيم العمل يؤدي إلى جعل الأدوار الاجتماعية أكثر تعقيداً باستمرار . وبما أن الأدوار التي يحمل مسؤوليتها الفرد هي دوماً غامضة ومتعددة ، يحجم عنها أثر تعدي ، إذ إن الفرد لا يمكن أن يمثل هذه الأدوار المعقدة بشكل صحيح إلا بد، قرر اللجوء مع نفسه إلى التحكيم للدائم .

ثمة إذن اتفاق كبير بين علماء الاجتماع لقبول هذه العلة والمعلول بين تعقيد المجتمعات وتطور الفردية إن ما يتيمر بين مؤلف وآخر هو تقييم الظاهرة فقط (فهي حين هو سلبى لدى دوركهيم وسبباً أو تونير - Tonnes ، يميل إلى أن يكون إيجابياً لدى علماء الاجتماع الأميركيين وهو حيادي لدى توكفيل الذي يميز بين الأناية والفردية ويوضح فيها بطريقة أكثر دقة بكثير من

دوركهيم) . إن الأصوات الوحيدة المخالفة حقاً هي أصوات ماركيز (Marx) وبعض الماركسيين الجدد ودهاة « اليمين الحديد » الذين يدافعون عن الأطروحة المناقضة التي تعتبر أن المجتمعات الصناعية قد تحولت إلى التوحيد بدل التمايز وإلى تحقيق الاستقلال الذاتي للأفراد .

ولكن يمكننا التساؤل عما إذا كان التراخي بين علماء الاجتماع الكلاسيكيين من دوركهيم إلى بارسونز يقوم ، أو ما إذا كان يحصل بالأحرى من الاتفاق على تغيير هو نفسه هـش ومن المفيد في كل الأحوال نضعه بدقة ، هذا التمييز الذي يواحه المجتمعات التقليدية والمجتمعات الحديثة .

فصل روسو (Rousseau) أو بالأحرى أتباع طبع روسو ، ولكن بخاصة منذ توير ، اعتدوا على معالجة التمييز بصمته أصراً مؤكداً واعتبار المجتمعات « الحديثة » أنها تمثل في جميع جوانبها موحاً من الصورة المطلوبة للمجتمعات التقليدية . ولكن إذا لم يكن ثمة شك أن المجتمعات الحديثة أكثر تعقيداً من المجتمعات التقليدية ، فلا ينجم عن ذلك أنها يمكن أن تواجه الوحدة الأخرى في جميع الجوانب . إننا نعلم جيداً اليوم أن مجتمعاً « حديثاً » لا يستطع بالضرورة ظهور أو استمرار ظاهرات التضامن من النمط «الآلي» بالمعنى الذي أراه دوركهيم : التضامن الطبقي والعشائري والآلي ، والتضامن المهني ، وتضامن « للمجموعات الفكرية » . ونعلم كذلك أن المجتمعات « الحديثة » ليست مهيمنة ضد المعتقدات والخرافات الجماعية . وبالمقابل ، ليست المجتمعات « التقليدية » بالضرورة موصوفة تحت غطاء ثقافي يؤمن اندماج الفرد في المجتمع دون نصام . كان باريتو قد ذكر بشكل مناسب أن المصور القديمة كان لها شكوكها ومحدود . فالإنسانيات والتجديدات الثقافية ليست بالتأكيد اختصاصاً للمجتمعات الحديثة ، و«مردية» ، بالمعنى العفندي والفلسفي للكلمة ، ليست بالضرورة هي نفسها «بسة فوقية» ولكي نتكلم على عوار الماركسيين ، هي صورة للمجتمعات المتحيزة بتقسيم واسع للعمل ونظام اقتصادي معقد . ويمكن كذلك أن نطور أيديولوجية « فردية » للاستحقاق في وضع سياسي يكون فيه لدى أحد الطبقات ، انطباع بأنها محاصرة دون حق ودون سبب مشروع من قبل النظام السياسي ، حتى في حالة « المجمع التقليدي » . يقتضي مع ذلك التكرار أن مفهوم الفردية هو موضوع تعريفات متشعبة حسب المؤلفين . فتوكيد يشدد على تطور المدى الخاص . أما دوركهيم فيشدد على توسع الاستقلال الذاتي للفرد في نطاق المعايير والأخلاق . كما أن سيمبل ومن بعده بارسونز يشددان على تطور العلاقات « الضمومية » و« الإنفعالية الحياضية » . أما ماركس - الذي يستوحي حول هذه النقطة كما بالنسبة لنقاط كثيرة غيرها ، درويس - فقد شدد من جهته على عزلة الأفراد الباجية عن تفاعلهم في السوق

في الواقع ، إن كتاب الانتحار ، بمقدار ما يتضمن مشروع نظرية تجعل من « الإنسانية » متغيراً مرتبطاً بعوامل معقدة ومرتبطة ببعضها البعض بشكل ناقص ، يمتنع طويلاً عما كان أكثر إرضاء من النظرية النشوئية الموسعة في كتاب تقسيم العمل . وهذه النظرية هي التي لعنت قبل غيرها انتباه الكثيرين من علماء الاجتماع اللاحقين لدوركهيم .

الفردية المنهجية

لمفهوم الفردية منهجياً وأبيستمولوجياً ، معنى متميزاً تماماً عن السابق . لنفترض أننا نريد

تفسير ظاهرة اجتماعية (م) عن سبيل المثال . الحركية الاجتماعية في البلد (أ) أكبر منها في البلد (ب) . ولكي يفسر (م) يمكن العمل بطرق مختلفة . وهكذا ، يمكننا أحد فرضية أن الحركية ترتبط مع التطور الاقتصادي ومحاولة التحقق من أن البلد (أ) ذا مستوى من التطور أعلى من البلد (ب) . في هذه الحالة ، كان يمكننا « تفسير » (م) بوضعها في علاقة مع ظاهرة أخرى (م) وبالطريقة نفسها ، يمكننا ان نسمي لتفسير المتغير (م) للجريمة في الرمان أو في المكان من خلال السعي لوضع هذه الظاهرة في علاقة مع ظاهرات أخرى (م) . (م) ، الخ . ، مثل التمدن ، وتشدد المحاكم ، الخ . وهكذا ، ربما نلاحظ أن معدلات الجريمة المنبئة لعدد معين من البلدان تكون أعلى في المتوسط بالنسبة لفئات محددة من الجرائم والجمع بمقدار ما يكون التمدن أكثر تطوراً وربما نلاحظ من جهة أخرى أن معدلات الجريمة تكون متوسطاتها أعلى بمقدار ما تكون قسوة المحاكم أخف . في حالة كهذه ، يمكن من إقامة علاقة سببية (من السط الاحتمالي) بين (م) (التمدن) و(م) (قسوة المحاكم) من جهة و(م) (معدلات الجريمة) من جهة أخرى ، في هذه الحالة ، يتم الحصول إذن على « تفسير » الظاهرة عبر نمط العلاقة بين هذا المتغير ومتغيرات أخرى (م) و(م) . بما أن هذه التفسيرات المستقلة تلاحظ كذلك على مستوى تجريبي (أنظر مقالة السببية) ، فإن « تفسيراً » كهذا ، يمكن أن يمال عنه ذاته نمط تجريبي أو غير مردي بمقدار ما لا يأخذ بالحسبان سلوك الأفراد التي تولد متطرفة العلاقات المتبادلة للملاحظة على المستوى الاحصائي كما أن التحليل المسمى « معادون » يكون عالمياً من السط الفردي أو التجميعي . هكذا تكون لحالة عندما يقتصر على ترتيب النظم الاجتماعية وفقاً لأنماط بفعل مصادرة أو عدم مصادرة مجموعة من الصفات المحددة على مستوى تجريبي (أنظر مقالة التصنيعية)

وبشكل متناقض ، يسمى التفسير فردياً (بالمعنى الفيزيقي) عندما يجعل من (م) بشكل صريح نتيجة لسلوك الأفراد المنجى الى النظام الاجتماعي الذي تتم مراقبة (م) فيه . وهكذا يلجأ دوركهيلم ، صدى مبادته ، الى تفسير مردي عندما يحاول أن يفسر لماذا تظهر مشكلات الازدحام الاقتصادي المفاجيء . مراقبة شكل مألوف مع زيادة معدلات الاسعار . عندما يكون المناخ تقاؤلياً يمكن أن يكون الفرد مدفوعاً الى رفع مستوى توقعاته ، وهكذا الى مواجهة مخاطرة خيبة الأمل . أما وكفيل فلهذا الى التحليل الاجتماعي الصوب من السط معه لكي يفسر أن الثورات تنطلق بالأحرى في ظروف مناسبة عندما تكون ظروف المجتمع وحظوظهم تقبل الى التحسن . مما لا شك فيه أن التحليل يهدف في الحالات الى إقامة علاقة بين ظاهرة تجميعية (م) (زيادة معدلات الانتعاش ، انطلاق الثورات) وظاهرات أخرى تجميعية (م) و(م) ، الخ . (النمو الاقتصادي ، زيادة الحركية الاجتماعية) . ولكن العلاقة تستنتج من مثل صريح لسلوك الأفراد . هذه الأمثلة والالاف الأخرى التي يمكن إيرادها ترمي أن النظريات الفردية ليست غريبة عن علم الاجتماع وبأنها يمكن إيجادها حتى لدى علماء الاجتماع الذين يحرصون على حواد دوركهيلم المنهجية الفردية بقول بصورة عامة ، أننا إزاء منهجية فردية عندما يتم بصراحة تحليل وجود أو مسيرة الظاهرة (م) أو العلاقة بين الظاهرة (م) والظاهرة (م) باعتبارها نتيجة لمعطى سلوك الأفراد المتورطين في هذه الظاهرة أو تلك الظاهرات .

لقد شدد بعض أَيْستولوجي العلوم الاجتماعية وفي مقدمتهم فريدريك فون هايك (Frederich Von Hayek) وكارل بوبر (Karl Popper) على أهمية مبدأ الفردية المنهجية في علوم الاجتماع . يعتبر هؤلاء المؤلفون أن تفسير ظاهرة اجتماعية يعني دوماً استخلاص نتيجة الأفعال الفردية (راجع مقالة العقل) . إن الترابط بين الظاهرة (م) والظاهرة (م) لا يمكن أن يعتبر أن تكون قوته « تفسيراً » لـ (م) . يقتضي أيضاً إبراز منطق الأفعال الفردية الكامنة وراء الترابط . إن ترابطاً بسيطاً مثل الذي يربط الأسعار الزراعية بالأحوال الجوية ليس له معنى إلا إذا حصلنا منه نتيجة لسلوكيات صغيرة خاصة لمطلق معين .

إن مبدأ الفردية المنهجية هو موضوع تراص واسع في الاقتصاد (راجع مقالة الاقتصاد وعلم الاجتماع) . أم في علم الاجتماع فالوضع أكثر عموضاً . من جهة ، نمة دراسات كثيرة تكتفي بتعريف «سبي» للتعبير القائم على عظم «سبي» من جهة أخرى ينطلق بعض علماء الاجتماع من مسلمة تعتبر أن الفرد بصفته نتاج للنسب الاجتماعية ، يمكن إعماله في التحليل هذه المسلمة التي تصف ما يسمى أحياناً بالاجتماعية (Sociologisme) أو الكلية يؤدي إلى إخراجات خطيرة . صحيح أن الفعل الفردي حاصص لإكراهات اجتماعية ، ومن البادر أن يتسكن المرء من التصرف على هواه . ولكن ذلك لا يفترض أن الإكراهات الاجتماعية تحدد الفعل الفردي . هذه الإكراهات تحدد حقل الممكن وليس حقل الواقعي . وبصورة أدق ، ليس لمفهوم الإكراه معنى إلا بالنسبة للمفهوم للفعل والقصد الترابطين : إن الشخص الذي ليس لديه مقاصد للشراء لا يتعرض لأية إكراهات فيما يتعلق بمخرائته . وبصورة أعم ، لا يمكن أن يتلظى مفهوم البنية الاجتماعية تفسيراً إلا إذا أوجعناه إلى مقاصد الفاعل ومشايخه . إذا كان التفريع الاجتماعي يعتبر بصورة عامة بعداً جوهرياً للبيئة الاجتماعية ، فلابد وصف توزيع الإكراهات التي تخصها مشاريع الفاعلين

يبني إن لا يعتبر مبدأ الفردية المنهجية مبدأ أساسياً في الاقتصاد وحسب ، وإنما في جميع العلوم الاجتماعية . التاريخ وعلم الاجتماع وكذلك علم لسانة أو علم المكان ليس صعباً أن نبين (راجع مقالة العقل) أن أغلب علماء الاجتماع الكلاسيكيين ، سواء تعلق الأمر بفير (Weber) أو ماركس أو توكفيل ، قد اعترفوا بأهمية هذا البعد . ولكن يقتضي أن نضيف أنه ليس من السهل التمسك به دوماً . لنذكر هنا حالة التفسيرات المختلفة للكلية التي ترفض هذا المبدأ لأسباب ميتالافيقية أو أيديولوجية . فيحصل غالباً جدلاً لا يكون الباحث قادراً على إيجاد منطق التصرفات الصغيرة المسؤولة عن ظاهرة تجميعية (م) ، بسبب عدم توفر المعلومات الكافية لهذه . وهكذا ، تظهر مخنجات الولادة انكسارات ، لا يستطيع دائماً علماء المكان تفسيرها بسبب غياب المعلومات الكافية حول المظاهر الاجتماعية الصغيرة . في هذه الحالة ، يقتضي الاقتصاد - مؤقناً - على التثبت . ومن المحتمل ، أننا نستطيع محاولة إظهار ترابط بين (م) وظواهر أخرى تجميعية (م) ، (م) ، إلخ . في هذه الحالة الأخيرة ، لنفترض أن العالم السكاني ملاحظ فعلياً ترابطاً بين (م) و(م) ، فإنه سيجد نفسه في وضع مشابه تقريباً لو وضع الطبيب الذي أثبت أن دواء معين يؤدي إلى نتائج معينة ، دون أن يكون قادراً على تفسير النتائج المقصودة . ولكن ليس ممكناً

الدعاب بعداً في التشبه . ذلك أن الترابط الذي لاحظته الطيب لديه كل الفرص لأن يكون ثابتاً . في المقابل ، إن الترابط الذي تمت ملاحظته بين (م) و(م) من قبل عالم الاجتماع أو عالم السكان أو العالم الاقتصادي يمكن أن يكون غير ثابت لأنه مرتبط بالظروف الخاصة المميزة للنظام المراقب . لقد اعتد الاقتصاديون طويلاً أن البطالة والتضخم يحكومان بالتمسك بشكل معاكس الواحد للآخر ، في الواقع ، ليس هذا « القانون » صحيحاً إلا في ظل بعض الشروط البنيوية كما أنه ساد الاعتقاد طويلاً أن النسبة تؤدي إلى انحصار أي في الولادات . تتعلق صحة هذا الترابط ، هنا كذلك ، بالشروط البنيوية : فبعض الأنظمة الاجتماعية تحت الأفراد على أن يكون لديهم عدد مرتفع من الأولاد ، حتى عندما تكون شروط الحياة في تحسن . ولكن لكي يتم تفسير لماذا يحدث نفس السبب هنا وهناك نتائج مختلفة ، ينبغي للعالم السكاني أن يفسر لماذا تؤدي بنى مختلفة بالأفراد إلى التصرف بطريقة مختلفة

ولكني معقد أن منهجية من النمط المردى لا تفرص بأي شكل من الأشكال أن يتم التكرار لإكراهات الفعل والتي أو المؤسسات التي تحدد هذه الإكراهات ، فإنا نتحدث أحياناً عن الفردية البنيوية (Wippler) أو الفردية المؤسسية (Bourcaud) . من المهم فصلاً عن ذلك ، الإشارة إلى أن مبدأ الفردية المنهجية إذا كان يظهر أنه لا تطبق علم في العلوم الاجتماعية ، فإنه لا يفترض أبداً أن يكون نموذج الإنسان الاقتصادي العقلاني ، المقدر للمواقف والنمعي ، هو نفسه عاماً . من الصحيح أن الاقتصاديين يستندون بصورة عامة على مبدأ الفردية المنهجية وعلى يدبجية الفرد العقلاني الذي يقتصرة تعبير الإنسان الاقتصادي ، ولكن التمسك ليس بالضرورة مترابطين يشير مفهوم الفردية البنيوية والفردية المؤسسية على العكس أنه ، من أجل تفسير عمل فرد معين ، يكون من الضروري بصورة عامة تمديد المعطيات البنيوية والمؤسسية التي تحدد معالم حقل الفعل الذي يتحرك ضمنه ، وكذلك النتائج المجتمعية التي نعرض لها ، والموارد المتوفرة له ، وعلى الرغم من أن نموذج الإنسان الاقتصادي مفيد غالباً ، ليس فقط في الاقتصاد ولكن كذلك في علم الاجتماع ، لا يمكن اعتباره عاماً (راجع معاملة العقلانية)

يقضي وضع مبدأ الفردية المنهجية في علاقة مع التمييز الفييري (Weberien) الشهير بين التعبير والفهم . إن عطفاً من النمط م' ————— م يكون تفسيرياً في المعنى الفييري . وفي المقابل ، يكون لدينا عطفاً فهمياً عندما نستنتج (م) من تحليل سلوك الأفراد الذين يتحركون في ظل شروط (م) . في الواقع ، يمكننا التساؤل عما إذا كان ضرورياً التمسك في هذا الشكل من التعبير بما أن العلاقة السببية من النمط م' ————— م يكون دوماً ذات صحة غير مؤكدة وذات تفسير مشكوك فيه ، طالما أنها لم تحلل بصفتها أثراً متبجاً ناجماً عن جميع التصرفات الفردية . من المفضل دون شك ، معالجة مفهومي التعبير والفهم بصفتها مرادفين في مجال العلوم الاجتماعية ، شرط التحديد أن عملية التعبير (أو الفهم) يمكن أن تتضمن البحث عن العلاقة من النمط م' ————— م ونوصيها بصفتها مرحلة وسيطة .

إن الفردية المنهجية والفردية باختصار ، المقبلة لتتس الصلاقات القائمة بين الكلب

كمجموعة شمسية والكلب الحيوان النابح ، أي ليس ثمة أية علاقة ، ، ويكون مفيداً أن نعتبر أحياناً الطرائق القردية صحيحة فقط عندما يكون مقصوداً تحليل المجتمعات الفردية ، الرأسمالية أو الخاصة لظواهرات « السوق » . وتكون قابلة للتطبيق كما أشار إلى ذلك بوضوح فيبر (راجع مقالة العقل) ، من تحليل كل مجتمع .

- **BIBLIOGRAPHIE.** — BOURDIEU, R., « Déterminismes sociaux et liberté individuelle », in BOURDIEU, R., *Effets pervers et ordre social*, Paris, rue, 1977, chap. VII, 187-232. — BOURDIEAU, F., *L'individualisme institutionnel. Essai sur la sociologie de Talant Parrot*, Paris, rue, 1977. — BOURDIEAU, F., « Contre le sociologisme : une critique et des propositions », *Revue française de sociologie*, XVI, suppl., 1975, 585-601. — COHEN, R., « The complexity of roles as a symbol of individual autonomy », in COHEN, L. (red.), *The idea of social structure. Papers in honor of Robert K. Merton*, New York, Harcourt Brace, 1975, 237-263. — DUNNING, E., *Division du travail*® Suisse®. — HAYEK, F. (von), *Science and the study of society*, Glencoe, The Free Press, 1952. Trad. franç. partielle, *Science et sciences sociales. Essai sur la nouvelle usage de la raison*, Paris, Plon, 1953. — ISRAEL, J., « The principle of methodological individualism and Marxian epistemology », *Acta sociologica*, XIV, 3, 1971, 145-150. — MACPHERSON, C. B., *The political theory of possessive individualism, from Hobbes to Locke*, Oxford, Clarendon Press, 1962, 1964. Trad. franç., *La théorie politique de l'individualisme possessif de Hobbes à Locke*, Paris, Gallimard, 1971. — MARCUSE, H., *One dimensional man. Studies in the ideology of advanced industrial society*, London, Routledge & Kegan Paul, 1964. Trad. franç., *L'homme unidimensionnel. Essai sur l'idéologie de la société industrielle avancée*, Paris, Mouton, 1968. — POPPER, K. R., *The poverty of historicism*, London, Routledge & Kegan Paul, 1957, 1963, New York, Basic Books, 1960, New York, Harper & Row, 1961, 1964 (la 1^{re} édition de ce livre a été élaborée à partir de trois articles de POPPER, K. R., parus in *Emancipator*, XI, 48, et 49, 1944 et XII, 48, 1945 qui ont été remaniés et augmentés). Trad. franç., à partir directement des articles précédemment cités (elle a précédé la version anglaise. La première traduction a été faite à Milan en 1954), *Mémoire de l'historicisme*, Paris, Plon, 1956. — SARTRE, G., *Philosophy of money*, Leipzig, Duncker & Humblot, 1900, 2^e éd. augm. 1907. Trad. angl., *The philosophy of money*, London/Henley/Boston, Routledge & Kegan Paul, 1979. *Grundfragen der Soziologie (Individualismus und Gesellschaft)*, Berlin, G. J. Göttsche, 1917, Berlin, Walter de Gruyter, 1920, 1970. Trad. franç., *Sociologie et épistémologie*, Paris, rue, 1981. — STRAUSS, W., *The fundamental forms of social thought*, London, Routledge & Kegan Paul, 1962. — WATSON, M., « Les concepts fondamentaux de la sociologie », in WATSON, M., *Science et société*®, chap. I, 3-39.

Action

الفعل

في رسالة موجهة إلى روبرت ليفمان R. Liefman مؤرخة في 9 مارس (آذار) 1920 ، وهي سنة وفاته ، كتب ماكس فيبر (Weber) : إذا كنت قد أصبحت نهائياً عالم اجتماع (كما يدل قرار نفسي) ، لذلك لكي أصبح بشكل أساسي نهاية لهذه التمارين القائمة على أساس تعليم جامعي ما زال شبحها يحوم باستمرار . وتعاير أخرى : لا يمكن أن يحسم علم الاجتماع إلا من أفعال أحد الأفراد أو بضعة أفراد أو العديد من الأفراد للتفصيل . لذلك يقتضيه نفس طرائق

لدرجة يحصر المعنى . هذه الكلمات تلقى ظلالاً صحيحة من الشك على جميع صيغ الكلية (النوعية ، التابعية ، العقلية ، الماركسية ، الخ) ، التي تستمر بالتأويل في احتلال مسرح علم الاجتماع شجاع ، رغم تيهه هير .

من الصحيح أن تفسير ظاهرة اجتماعية ، يعني ، في جميع الحالات ، إعلانها إلى الأفعال الفردية الأولية التي تؤلفها ، سواء اتخذت هذه الظاهرة عن سبيل المثال شكل الحدث ، والمعطى الفردي ، والتوزيع أو الانتظام الاحصائي أو أي شكل آخر . فالحدث : بعد تخصيص (Privatisation) الزواج والطلاق الذي أقره البولشيفيك بعد انتصار عام 1917 في روسيا ، حدثت أزمة سكن قوية . لماذا ؟ لأن المؤسسات الجديدة يجعلها الزواج هنا ، دفعت كل واحد من الزوجين إلى السعي للحصول على سكن يستطيع استعماله في حال انحلال عقد الزوج . فقد بدل التعبير المؤسسي محال العمل وعقلانية الأفراد (راجع مقاله العقلانية) وإطلاقاً من كونهم في ما يخص السكن . آثار تجمع هذه التصرفات على المستوى الاجتماعي الواسع حدثاً هو : ظهور أزمة سكن اضطرت السلطات للرجوع عن قرارها وإصفاء الصفة الرسمية على الاتحاد الحر . أما المعطى الفردي . يتساءل سومبار (Sombart) في بداية القرن العشرين ، لماذا لم تستطع الأيديولوجيات الاشتراكية أن تضع قدمها في الولايات المتحدة ؟ وبجيب . لأن الولايات المتحدة كانت خلال مدة طويلة بمثابة بلد حدودي ، كما تم إدراكها هكذا أيضاً من قبل المواطنين الأميركيين خلال مدة أطول . ونتيجة لذلك تطورت فيها أيديولوجيا قوية جداً للحركة الفردية . والفرد غير الراضى على وضعه الحالي يميل إلى استعمال استراتيجيات ارتداد بدلاً من الاحتجاج . وبدلاً من أن يناضل من أجل تحسين وضع المجموعة التي ينتمي إليها (استراتيجية جماعية) يسعى إلى تغيير وضعه (استراتيجية فردية) . وهل عكس ذلك ، في المجتمعات التي تكون فيها الحوار بين الطبقات الاجتماعية أكثر بروراً ويحترقها أكثر صعوبة لأسباب تاريخية ، شمة كل الفرص لكي يجتذب الأفراد إلى أيديولوجيات تدعو للتقدم الجماهيري للجماعات المعروفة . وهكذا تنطلق إلى التقاليد التاريخية المختلفة لثلاث واستراتيجيات وأفعال مختلفة من قبل الأفراد . فهل مستوى علم الاجتماع الواسع يتبع من ذلك أثر شامل . حساسية ها ، وفيها الحساسية هناك بالنسبة للأيديولوجيات الاشتراكية . أما التدرجات والفضايط الاحصائية : لماذا نلاحظ أن الجسم الانتخابي ينقسم غالباً إلى قسمين متساويين هل نحو ظاهر في الأنظمة السياسية ذات الحزبين ؟ لا . كما يوحي هوتلينج (Hotteling) ، إذا افترضنا أن الناخبين يكون موقعهم عند مجموعة اتصال أيديولوجية بين اليسار واليمين ، يكون لكل من الحزبين (حتى لو ، غير أحدهما - ج -) يسارياً والآخر - د - يمينياً) مصبحة في محاولة الوقوف تقريباً في وسط مجموعة الاتصال . إذا كان يريد رفع عدد أصواته إلى الحد الأقصى . إذا كان الأمر كذلك ، فإن نصف الناخبين (جميع الناخبين الذين يقعون إلى يسار - ج -) سينهرون بأنهم أقرب إلى الحرب - ح - منهم إلى الحرب - د - والنصف الآخر (جميع الناخبين الذين يقعون إلى يمين - د -) أقرب إلى - د - منهم إلى - ج - . إن انتظام علم الاجتماع الواسع يتبع من العقلانية التي تفرضها النية المؤسسية على الأحزاب وكذلك عن حوارات الأفراد بمواجهة عرض الأحزاب . لماذا يكون أبناء وبنات العمال ، في جميع

الأنظمة المدرسية ، حظوظاً أقل بكثير من أثناء وبنات الأطر العليا ، في الوصول الى المستويات المدرسية الأعلى ؟ لأن العائلات المحرومة تقدم للأولاد بيئة ثقافية أقل ملاءمة ، وكذلك بحاصة لأنها أكثر حدوداً في خبراتها وتتفرغ لزيادة من دفع ولأن يكون نجاحه المدرسي هزئياً . وبما أن كل سياق مدرسي يحسم من سلسلة من التوجهات الجارية عند كل واحد من نقاط التشعب التي يعرضها النظام المدرسي ، فإن هذا الفرق في عقلانية الخيارات يستتبع آثاراً مصاعمة - أسية بشكل أكثر دقة - تفسر اتساع الموارف بين الطبقات في المستوى المدرسي الأعلى . إن هذا الأثر لعلم الاجتماع الواسع لا يكون مفهوماً إلا إذا أرجعناه الى الأعمال التي يقوم بها الأفراد والى عقلانية هذه الأعمال معن الموارد وتمثل الأفراد من جهة ، وبجالات الفعل التي أشأتها التي المؤسساتية من جهة أخرى

إن الأحداث والمعطيات الفريدة والضموابط الاحصائية ، وبصوره أهم جميع فئات الظواهر الاجتماعية التي يقصد عليها الاجتماع تفسرها نجاح من تركيب الأفعال الفردية ، كما يشير إلى ذلك بوصوح النص المذكور أعلاه لمير . هذا اللدأ المنهجي الذي يتبناه صلباً أو صراحة أغلب الفلاسفة السياسيين وعلماء الاجتماع ، من روسو الى فير مروزا بماركس ونوكفيل ، لا يتضمن بأي شكل من الأشكال أية جمالة لثلاث يبيحيه (Pinger) ، الموصوف بالفردية الفرية ولا خطر النزعة لتفسيية . إذا كانت الأفعال الأولية للأفراد هي وحدها القادرة على فهم ظواهرات علم الاجتماع الواسع ، فلا يؤدي ذلك الى أن تكون نتج « حرية الاختيار » ، أو حرية مدركة بصفتها مطلقة . ويتطور عمل الفرد دوماً داخل نظام من الإكراهات المحددة بوصوح تفريياً ، والشفافة تقريباً بالنسبة للأشخاص والذئقة الى حد ما . فبالنسبة لعالم الاجتماع ، ليس للفعل إذن شيء مشترك مع الالتزام على النمط السارتري . واماقداس لا يمكن إدراك الفعل بصفته الأثر البسيط لوضعية اشجتها ، التي الاجتماعية ، (راجع مقالة المجتمعية) . إن مفهوماً من هذا النوع يرتبط « بواقعية كلية » في المعنى الذي استعمله بياحيه ، أو كما يقال عبادة « سالكلية » أو « بالشمولية » . فهو يبرر « شبح المفاهيم الجماعية » التي ذكرها فير . ولكي نفهم (رسالتلي عصر) فعلاً فردياً ، بما لا شك فيه أنه من الضروري بصورة عامة امتلاك معلومات حول اهتمامية الفرد . إذا وأثبت - لكي مستعيد المثل الشهير لجاسبرز (Jaspers) - أما تصمم إنها ، بمعنى على أولاً إذا أردت تفسير هذا العمل ، أن أطلع على المفاهيم التربوية التي تشبطنها الأم . ففي بعض الأطر الاجتماعية ، نتمتع الصفعة بمثابة طريقة تربية مشروعة وفعالة ونعتمد في أطر اجتماعية أخرى لمخطورة ومضرة . ولكن امعطيات المجتمع قد تكون غير كافية لفهم الفعل . فمن غير المرجح ألا تكون الأم قد توفر لديها وسائل أخرى للاقتناع غير الصفعة . لماذا استعملت هذه الطريقة ؟ ربما تكون قد قررت نتيجة سيرة تصميد ، بعدما تحققت من عدم فعالية الوسائل الألفظ والأقل مباشرة . وربما لأنها كانت في هذه اللحظة مستعملة جداً لا تستطيع الدخول مع الولد في عملية تفاهر صعبة وناحصر . كاد يتردد لديها دون شك وسائل أخرى ولكن «مطلق الوضعية » في لحظة معينة دفعها الى اعتبار الصفعة هي الأكثر ملاءمة . وربما كذلك ، شعوراً منها بأنها عاجزة عن الموازنة بين الموائد والمساوى الخاصة بالصفعة وبالاشتماق احتلرت بضربة زهر « العقل » الأول . إن هذا المثل ، رغم بساطته ، هو نموذجي . فالفصل ليس أبداً نتيجة آلية

للمجتمعية . ولكي نفهم فعلاً ما ، يجب الإحاطة بالمقاصد ، وبصورة أعم بدوافع الفاعل (لماذا تريد الأم أن تسب مثل هذا التصرف من قبل الولد ؟) والوسائل التي تتوفر لدى الفاعل أو يعتقد أنها تتوفر له ، وكذلك التقسيم الذي يقرره الفاعل لهذه الوسائل المختلفة ، تحدد حصل الممكنات الناتج عن وصية النشاط المتبادل التي انغمس فيها (وهكذا فإن حصل الممكنات يكون بصورة عامة أكثر اتساعاً في بداية عملية التصعيد أكثر من نهايتها) فالعمل لا يقتصر إذن إلى أثر الوضعية الاجتماعية . ولكن من جهة أخرى ، من الواضح أن « الفضليات » الفاعل ، وكذلك الوسائل التي يمتلكها أو يعتقد أنه يمتلكها ، تؤثر فيها « البنى الاجتماعية » . وهكذا ، كما يعتبر برنشتين (Bernstein) ، تكون التربية في الأغلب ذات صفة تسطيطية في الهيئات المحرومة لأن طرائق الاقتناع تقتصر موارد بلاغية وبغية أدنى من الوسائل التسطيطية ، ولأن هذه الموارد تكتسب بشكل أسهل في بيئة ميسورة .

إن مفهوم علم الاجتماع الخاص بالفعل ، كما أبرزه علماء اجتماع كلاسيكيون مثل ماكس وبركس وديكير ، يتخلص من القرينة والواقعية الكلية ، وكذلك من السرعة النفسانية . بما أن المظاهر الاجتماعية كانت دوماً مركبات فعل ، يعني بعالم الاجتماع إعدادها إلى الأعمال الفردية التي تتربك منها . ولكنه يصف بصورة عامة هذه الأعمال الفردية انطلاقاً من تصورات مبسطة جداً ، لا تعتمد إلا العناصر التي تظهر له ملائمة بالنسبة للمظاهر التي يسعى إلى فهمها . وبسبب عدم تبسيط - الذي ينبغي أن يكون ملائماً بصورة طبيعية - تصورات تحليل الفعل ، يكون عالم الاجتماع عرضة لأن يسط بشكل مفرط لحظة أساسية من صيرورة : تحليل لواليات لجميع الأعمال الفردية . لذلك كان كتاب مثل نقد العقل الحدلي لسارتر ، غي جداً من وجهة نظر علم النفس وقليل جداً من وجهة نظر علم الاجتماع . وبشكل عام ، يقرّ عالم الاجتماع أن الفاعل الاجتماعي يحركه هم تحقيق الأفضل وهو يتحرك في إطار من الإكراهات المحددة بواسطة أثار المجتمعية وبنية الوضع . لتبصير مثل الطريقة التي يفسر بها غير انتشار الشيح الروتنتانية في الولايات المتحدة في نهاية القرن التاسع عشر . كان البلد في تلك الفترة مفعولاً من قبل أفراد ذات أصول أجنبية مختلفة جداً . كانت الحركة الاجتماعية كبيرة فيه ، كما أن التجارة والتبادل والمعاملات من كل الأنواع تطورت جداً فيه . ولكن المعاملات التجارية ، وبخاصة عندما تمتد زمنياً (على سبيل المثال المعاملات المرتكزة على الاعتماد) ، تفرض الثقة . والحال أن الثقة لا يمكن أن تقوم إلا بين أشخاص يتعارفون ، بين أشخاص ، وإن لم يتعارفوا ، يعترفون بأنهم يتعمون : إن عالم واحد ، أو بين أشخاص قادرين على إظهار إمارات احترام قابلة لأن يعترف بها هكذا . إن التجار المتفطنين وعلماء الأموال والمخبرين الذين لم يكن بإمكانهم الائتكال (سبب التنافر الذاتي وحركة السكان) على « الحظي » والأولي ، وجدوا أنفسهم بذلك مدفعين للجوء إلى الحل الثالث . فإعلامهم الانتهاء إلى شيعة بروتستنتية كانوا يهبطون على وسيلة أكيدة يكتسبون بواسطتها ، بكلفة قليلة شهادة شرف لا غنى عنها لممارسة نشاطهم . إن تحليل مير حاذق إلى أقصى حد . فهو يظهر أثر نظام متوسط العقيد . ويتضمن امتدادات مهمة وغير منتظرة (فهو يوحى على سبيل المثال أن نمو المبادلات الاقتصادية والتجارية لا يفصي بالضرورة إلى إصلاح القيم الدينية

التقليدية ، يعكس الأطروحة التي تقدم غالباً انطلاقاً من نظرة نشوية موجرة (ومع ذلك ، إنه يستند الى نموذج الانسان الاجتماعي للسطح عن قصد والذي لا يختلف وصحه للمنطقي كثيراً عن النموذج الذي يسميه بوبر (Popper) الى ابن عمه الفريب ، الانسان الاقتصادي الخاص بالنظرية الاقتصادية - وهو يتقاسم في شقي الأحوال ميزتين أساسيتين ، كونه مطروح أولياً اي كونه يتألف من بعض المبادئ البسيطة (اثار المجتمعية ، عقلانية محدودة ، وتحفيز الأفضل) .

إن تفسير ظاهرة اجتماعية بفرص دوماً عرض الأعمال الفردية التي تتألف منها . ولكن ماذا يعني « عرض » الفعل ؟ يمكن الاستمرار في متابعة فيبر حول هذه النقطة . يقول إن عرض عمل يعني « فهم » . وذلك يعني أنه ينبغي أن يكون عالم الاجتماع قادراً على وضع نفسه محل الفاعلين الذين يشتم بهم . إن « فهم » فعل الأم التي تضع «بها» أو التاجر الأمريكي المنزل الذي يحضر الحفلة المدينة ليوم الأحد ، يعني أن تكون قادراً على الاستنتاج : « إذا كنت في الوضعية نفسها ، لكنت فعلت دون شك الشيء نفسه » . وبالطبع ، لكي « نضع أنفسنا مكان » الفاعل ، يقتضي بصورة عامة الاطلاع على مجتمعية الفاعل ، وعلى معطيات الوضع الذي يوجد فيه أو وجد فيه ، وعلى بنية حقل العمل الذي يتحرك فيه . إن علاقة التفاهم التي يمكن أن تقوم بين المراقب والفاعل لا تعطى فوراً . إنها تمرص بصورة عامة ، من أجل المراقب عملاً استعمالياً واهتماماً بالانبعاد مسافة ما : لكي يفهم عصر الآخر ينبغي بالمراقب أن يحيي المواقف التي تميز وضعه الخاص عن وضع الشخص موضوع المراقبة .

إن مفهوم فيبر الشهير عن « الفهم » يتضمن نتيجتين أساسيتين . الأولى ، هي أن مراقباً معيناً ، شرط أن يقوم بجهد الاطلاع الضروري ، يستطيع دوماً من حيث المبدأ أن يفهم سلوك فاعل معين . وأياً تكن المسافة الثقافية بين المراقب والفاعل ، فإن الأول يستطيع من حيث المبدأ أن « يفهم » الثاني . يفترض هذا المرض بدوره أن مطلق العقل الفردي يتضمن عناصر ثابتة بالنسبة لاختلاف الأطر الثقافية . يمكننا ، إذا رغبا في ذلك ، استعمال المفهوم الكلاسيكي للطبيعة الإنسانية لوصف هذه الثوابت . عرسي القرن العشرين يستطيع أن يفهم انتحار أحد أفراد الاسكيمو بسبب وجود طبيعة مشتركة بين كل الناس . إن أسف القرن الرابع عشر والتاجر الأمريكي في القرن التاسع عشر يتجهان الى أطر اجتماعية مختلفة . ولكن إذا كان من حيث المبدأ يمكننا كذلك فهم اهتمامها يقتضي إذن أن ينضمنا لثوابت معينة . فالمسافة الثقافية أو الزمنية ليست كافية أبداً لجعل فعل الغير معتماً أمام المراقب . إذا كان لدى هذا الأخير شعور بعدم « فهم » الفاعل ، وإذا كان لديه انطباع بأن سلوكه « غير عقلاني » ، وذلك لأنه في غالب الاحيان يكون سيء الاطلاع أو أنه يسط معطيات غير مطابقة وربما مستعارة من وضعه الخاص كحراقب . أما النتيجة الثانية الأساسية فتتج من ملاحظة أولية : يمكن أن يكون لدينا لانطباع بأننا « نفهم » فعل الآخر رغم أن التفسير الذي يعطيه له قد يكون خاطئاً . إن « فهم » هو إذن لحظة أساسية في تحليل علم الاجتماع . ولكنها لحظة فقط . إن عالم الاجتماع الذي يكتفي بإعادة بدء ذاتية الفاعلين الذين يشتم بهم بمحاطر في السقوط في الإعتباطية وفي إسقاط ذاتية الخاصة

وهكذا ، فإن علماء اجتماع السوء ، الذين يهتمون إلى مجتمعات يكون فيها الدخل مرتبطاً عكسياً بعدد الأولاد ، يميلون أحياناً إلى الإغتراف بأن الأمر هو كذلك في كل مكان ويستتجرون أن سوء لولادات المرتفعة التي ملاحظتها في بلدان النامية تسهم عن حوض غير مشروط - وغير عقلاني - للتقاليد لدى السكان الأصليين . كما أن علماء اجتماع التربية ، الذين يذهبون بتكرارهم الاجتماعي إلى شهادتهم ، يريدون أحياناً أن يظهر لأفراد ذوي الطموحات المدرسية الضعيفة سلوكاً غير عقلاني وأن تحركهم قوى اجتماعية غامضة واستلاية . يهي بعالم الاجتماع إد أن يطرد بالقدر الممكن ، معاهمة السابعة ، ولكن العملية الأضخى تقوم بالأسف له في التحقق من أن محبته في علم الاجتماع القبيح مناسب تماماً مع معطيات علم الاجتماع الواسع الذي يسم ملاحظته . هذه الفترة الثانية من التحليل تكون متطابقة إلى حد كبير مع التصورات الأبيستولوجية الكلاسيكية من النمط البشري (Popperian) . يزدي تحليل علم الاجتماع الصير إلى نظرية ت . ويؤدي النظريات هذه إلى نتائج أ ، ب ، ج ، ع ، تكون النظرية مقبولة إذا كانت أ ، ب ، ج ، ع ، متوافقة مع الملاحظة . وطرد ما تكون النتائج أ ، ب ، ج ، ع ، عديمة وبمجرد ، مقدر ما يكون مصداقية ت كبيرة . يمكننا أن نبين دون علم أن هذه هي الطريقة المثلى من قبل مؤلفين مختلفين جداً مثل ماركس وتوكفيل وغيره . إن كون ذوات علم الاجتماع تتألف من أفعال فردية وكون المراقب يستطيع أن يفهم مع الفاعلين الاجتماعيين علاقة ، نعم ، لا تعادل ها في نطاق علوم الطبيعة ، لا ينعرض ، كما برهن على ذلك فير ، أن تكون مسيرة علم الاجتماع مختلفة جديراً من مسيرة علوم الطبيعة (راجع مقالة الموضوعية) . إن انتظاماً إحصائياً لا يبقى عامها وحسب ، وإنما ذات مصموم مشكوك فيه (راجع مصادفات التعميمات الديموغرافية) ، طالما لم تتحج في إرجاعها إلى الأفعال الفردية التي يتكون منها . ومن الصعب حل سبل المثال أن معهم لماذا يتفرق النمو بالخصائص الولادات ها ونسبتها هناك ، بازدياد الجريمة والانتحار ها ، واستخفافها هاك ، أو لماذا تكون الجريمة أقوى ها من هاك ، إذا لم يصح من هذه المعطيات مركبات أفعال ، قائمة للمهم ، وهكذا يتساءل لبيت (Lipset) في دراسة كلاسيكية (الثورة والثورة المضادة) ، لماذا تكون غالباً نسبة الجريمة في المدن الأميركية أعلى بكثير منها في المدن الكندية المشابهة ، على الرغم من أن عدد الشرطة أكبر في الأولى . وبحل هذه الاحتمية جعلها نتيجة لمجموعة من المعطيات التاريخية . هي كذا كان التاج البريطاني موجوداً عندما استقر المستعمرون وكانت سلطة الدولة ضد الدولة الأولى ملموسة منهم وحاصره . أما في الولايات المتحدة فالدولة بعيدة والمستعمرات الحديثة تقوم في ظل نظام قريب من الإدارة الذاتية . في كندا ، كن القادون يظهر بصفتهم خارجياً ، وبالتالي أكثر رهبة وإلزاماً . أما في الولايات المتحدة فقد اعتبر بمثابة عقد أكثر مما اعتبر إلزاماً . بات أسهل إد من الناحية النفسية التخلص من إد قدر أن ذلك بالإمكان دون مخاطرة كبيرة . إثر إعداد هذه النظرية ، يقتضي أولاً التحقق ، وهذا ما عمله لبيت ، من أن الاقتراحات التي تؤلفها مقبولة من وجهة نظر التحليل التاريخي . ومن ثم ، يسمي جهده ليرهن أن النظرية تأخذ بالاعتبار اختلافات أخرى عديدة بين البلدان المتقدمة إلى العتبد المشترك ، البريطاني . إد إن إعادة بناء الأعمال الفردية كما اقترحت من قبل عالم الاجتماع

لا يمكن أن نطمح إلى الصحة والمصدقية إلا بشرطين اثنين: يقتضي أن نكون عادة لبناء متلائمة مع معطيات الملاحظة التي تمتلكها. وبمعنى بتعاير أخرى أن تعتبر « لقطات المتطابقة » مبرره. ويقتضي من جهة ثانية أن تؤدي نظرية إلى نتائج متلائمة مع معطيات الملاحظة نفسها. المجموعة مصابة والمتمايزة والمعدية قدر الإمكان. إن كون مفهوم العمل يعرف درجة تحليل علم الاجتماع. لا يقتضي إذن بأي شكل من الأشكال على علم الاجتماع بالدانية. ويمكن إحصاء نظرية في علم الاجتماع لأصول « النقد الرشيد »، في المعنى الذي أعطاه بوبر (Popper) هذا التعبير. أمثلة تلك المستعملة في علوم الطبيعة والتي تعرف صمما مفهوم المعرفة العلمية.

إن النظرية الصبيرة للفعل تسمح باختتام نقاش شهير، فتح في ألمانيا من قبل هوريسر (Droysen) وديلي (Dilthey) والذي يستمر حتى أيامنا هذه [راجع « خاصية الوضعية »، التي كان أدورنو (Adorno) وبوبر (Popper) يطلبها الرئيسين في نهاية سنوات الستينات أو التسوية التي اقترحها أبل (Arel)]: إن علاقة الفهم التي يمكن أن تقوم بين المراقب والمراقب في نطاق العلوم الاجتماعية والتي لا تعادل لها بالتأكيد في نطاق علوم الطبيعة. حل يقتضي، كما يريد ذلك مؤلفوها، تمارساً جنرياً في أنماط المعرفة الخاصة بظاهري الواقع؟ إذا سر بدقة جواب فير وأغلب علماء الاجتماع يكون سلبياً. إن الامكانية المطلقة للمراقب لكي يفهم الأعمال أو تمارس الأفعال لا تنفي من إخضاع تفسيره إلى نقد عقلائي، لا تميز طرقه وأساليبه بشكل عميق في علوم الطبيعة والعلوم الاجتماعية. إن الفهم الصبيري ليس له علاقة أبداً مع المسيرة « التأويلية ». فهو لا يقتضي أي شكل من الأشكال أبنستولوجيا حديثة [راجع حول هذه النقطة هـ. ألبرت (H. Albert)]

- BIBLIOGRAPHIE — ALBERT, H., « Theorie, Versehen und Geschichte », in ALBERT, H., *Konstruktion und Kritik*, Hamburg, Hoffmann & Campe, 1972, 1975, 196-220. — APPEL, K. O., *Die Erklärungs-Verstehen Kontroverse in transzendental-pragmatischer Sicht*, Frankfurt, Suhrkamp, 1979. — ARON, R., *La sociologie allemande contemporaine*, Paris, F. Alcan, 1935; Paris, PUF, 1950. — BERGER, P., et LUCKMAN, T., *The social construction of reality*, London, Doubleday, 1966. — BLAUG, H., « Society as symbolic interaction », in Rorty, A. (ed.), *Human behavior and social processes: An interactionist approach*, Boston, Houghton Mifflin, 1962, 179-192. — BOURDIEU, P., *La logique du social. Introduction à l'analyse sociologique*, Paris, Hachette, 1979. — BOURDIEU, P., *L'individualisme institutionnel. Essai sur la sociologie de Talcott Parsons*, Paris, PUF, 1977. — CHAZEN, M., et FRIEDBERG, E., *L'acteur et le système. Les contrastes de l'action collective*, Paris, Le Seuil, 1977. — DILTHEY, W., « Die Entstehung der Hermeneutik (1900) », in DILTHEY, W., *Gesammelte Schriften*, Leipzig, Teubner, 1914-1958, 12 vol.; Stuttgart, B. G. Teubner, 1957, 12 vol.; Stuttgart, B. G. Teubner / Gütersloh, Vandenhoeck & Ruprecht, 1963-1974, 17 vol., v. 317-331. — DROYSSEN, J. G., *Historik. Vorlesungen über Epistemologie und Methodologie der Geschichte*, Munich, R. Oldenbourg, 1937, 1974. — ELLIOTT, J. E. T., *Max Weber: the interpretation of social reality*, London, M. Joseph, 1970, 1971. — LIPSET, S. M., *Revolution and counter-revolution*, Garden City, Doubleday, 1978. — PARSON, T., *The structure of social action*, Glencoe, The Free Press, 1937, 1964. — PIAGET, J., *Études sociologiques*, Genève, Droz, 1955. — RAU, W., et VOM, T., *Individuals Handeln und gesellschaftliche Folgen. Das individualistische Programm in den sozialwissenschaftlichen Denktraditionen*, Neuwied, Luchterhand, 1981. — SCHÜTZ, A., in BRODERSEN, A. (ed.), *Alfred Schütz Collected papers. II. Studies in social theory*, La Haye, Martinus Nijhoff, 1964. — WISSE, M., « Die Protestantischen Sekten und der Geist des Kapitalismus », in WISSE, M., *Gesellschaft*

Aufsätze zur Religionssoziologie, Tübingen, J. C. B. Mohr, 1920, 1963-1972, 3 vol., I, 207-236 (Version élargie d'un article « Kirchen und Sektien » publié dans la *Frankfurter Zeitung*, Automne 1906) Trad. franç., « Les sectes protestantes et l'esprit du capitalisme », in WAGNER, M., *L'Église protestante et l'esprit du capitalisme*, tiré de *Les sectes protestantes et l'esprit de capitalisme*, Paris, Plon, 1964, « Essai sur quelques catégories de la sociologie compréhensive », in WAGNER, M., *Essai (Méthode de la science)*, 325-398. — WIPPLER, R., « Nacht-intendieren soziale Folgen individueller Handlung », *Soziale Welt*, XXIX, 1978, 155-179. — WRIGHT, G. H. (von), *Explanation and understanding*, Londres, Routledge & Kegan Paul, 1971.

Action collective

الفعل الجماعي

يتم التمييز كلاسيكياً في علم الاجتماع بين عدة أنماط من المجموعات والتجمعات يمكننا إطلاق نسبة المجموعة الإسمية أو الفئة الاجتماعية على كل مجموع من الأفراد يتكلمون لغة مشتركة (مجموعة حاملي الكالوريس ، مجموعة الأشخاص البالغين من العمر 40 و 45 سنة ، الخ) . يمكننا ، مثل دهراندورف (Dahrendorf) ، أن نسمي مجموع الأفراد المنتمين بمصلحة مشتركة ، مجموعة كاتبة . وهكذا تتشكل مجموعة المستهلكين من مجموع الأفراد الذين يكون لكل واحد منهم مصلحة في أن تكون المنتجات الاستهلاكية من نوعية جيدة . ونستقي المجموعة المنظمة المجموعة المنتسمة بالولاية القرار الجماعي (كلزتل متحدي التمرول على سبيل المثال) . ويمكننا أخيراً الحديث أتماقاً عن مجموعات تصف منظمة بالنسبة للمجموعات الكاتبة « المثلة » بالتظيمات التي تمتنع الدفاع عن مصالحها (راجع المجموعة الكاتبة لأهالي التلاميذ) . إن فئة للمجموعات نصف المنظمة تتضمن كما هو معروف أصنافاً عديدة تتميز فيما بينها بطبيعة العلاقات بين المجموعات الكاتبة وتنظيماتها « التثيلية » . وهكذا فإن الحزب الشيوعي لا يمثل الطبقة العاملة . بالمعنى الذي يمثل فيه المواطنين ، وذلك على الأقل لأن العديد من أعضاء الحزب الشيوعي ليسوا عمالاً ، وأن العديد من العمال لا يعتبرون أنفسهم ممثلين بالحزب الشيوعي . وفي مثل آخر : الحالة التي يتم فيها الدفاع عن مجموعة كاتبة من قبل تنظيم غير معروض من قبل أعضاء المجموعة . بعد طرح هذه التعريفات ، يمكننا تلخيص الإشكالية النظرية للفعل الجماعي سؤالين اثنين : في ظل أية شروط تكون المجموعة الكاتبة قادرة على الشروع بعمل يهدف إلى تحقيق المصلحة المشتركة لأعضائه ؟ ما هي العمليات وفي ظل أية شروط يمكن أن تتحول مجموعة كاتبة إلى مجموعة نصف منظمة أو إلى مجموعة منظمة ؟

يعتبر من المؤكد غالباً أن مجموعة كاتبة ، إذا لم تصادف أية عتبة لومقومة ، وإذا كان عندها « وحي » كاتبة للمصلحة المشتركة ، ستتحرك « بشكل طبيعي » بغية تحقيق مصلحتها . هذا الاقتراح مقبول ضمنياً من قبل دهراندورف . فتطور التجمعات الصناعية بتوافق ، حسب دهراندورف ، بمرور عدد المجموعات الكاتبة وهو حق دون شك حول هذه النقطة . هذه المجموعات الكاتبة تهيء عادة مصلحتها . ويصب هذا الوعي « بشكل طبيعي » في عمل جماعي يهدف إلى تحقيق المصلحة المشتركة . إن العقبات الوحيدة التي يمكن أن تواجه هذا الفعل الجماعي

هي ، من جهة التأخير المحتمل الذي يمكن أن يظهر في دعي المصلحة المشتركة ، ومن جهة أخرى المفارمة التي يمكن أن تتجهم عن المصالح المختلف أو المتناقضة لمجموعات أخرى . وإن شبكة المجموعات الكثمة ومجموعات المصالح المنظمة تمل إلى أن تصبح أكثر فأكثر كثافة وتعقيداً بمقدار ما تتطور المجتمعات لصناعية ، وينتج عن ذلك حالة من النزاع الدائم ، وإنما كذلك تحديد متبادل لتأثير المجموعات ، فسلطة الواحدة توفد سلطة الأخرى . وتستمد نظرية دهراندورف في قسم مهم منها النظرية التي عرضها دوركهيلم في مقدمة للطبعة الثانية من كتاب تقسيم العمل الاجتماعي . كان دوركهيلم يرى كذلك في التنافس بين المجموعات ذات المصالح المشروعة والمتعارضة جزئياً في أد معاً ، الأولية الأساسية التي تسمح بأن نأمل في تحللي التركزز القوي جداً للسلطة في المجتمعات الحديثة . إلا أن موقف ماركس حول موضوع العقل الجماعي أكثر ندقاً .

يقر ماركس بشكل عام أن الطغيات الاجتماعية ، وهي مثل نموذجي آخر عن الجماعة الكاسية في المني الذي أراداه دهراندورف ، تمي بفرجات متنوعة مصداقتها ، والرعي الطبقي يصب بشكل طبيعي في العمل الاجتماعي . ولكن ماركس يعترف كذلك أن الفعل الجماعي يمكن أن يتعرقل في بعض الظروف بسبب وجود التنافس بين المصلحة العامة والمصلحة الفردية . إن المثلين الشهيرين عن « العلاجين المجزئين » في كتاب الثامن عشر من روسمر ، أو عن التنافس بين الرأسماليين في كتاب رأس المال يكتمان لإبرار هذه النقطة . إن قلباً للتجديد لدى العلاجين ، والضرورة للاستثمار لدى الرأسماليين ، تؤدي بهم إلى إقصاء مصالحهم الطبقية لحساب مصالحهم الفردية

يعود لأخريين مثل أولسون (Olson) وهرشمان (Hirschman) بالتحديد الفصل في كونهم تساءلوا بقوة حول صحة المتتالية « المصلحة العامة - دعي المصلحة العامة - الفعل الجماعي » هذه المتتالية التي تم تصويرها بصورة عامة أنها أكيدة . لتفحص المجموعة الكاسية المتكونة من مستهلكي إنتاج محد قاماً ، عن سبيل المثال لحم الملاحمة . لنفترض أن بوعيه هذه المادة تندس بشكل ملموس وأن ثمنها يرفع في الوقت نفسه . من المؤكد أن كل مستهلك سيتأثر بهذا التدهور وسيترك دون عناه أن هذا التدهور لن يؤثر عليه فقط ، وإنما على كامل المجموعة الكاسية للمستهلكين . فهل سيؤدي ذلك إلى انضمامه إلى فعل جماعي للاعتراض ؟ يعني أن يدقق الجواب على هذا السؤال وأن يقدم بطريقة مشروطة . ففي بعض الحالات يحصل الانضمام ، أما في حالات أخرى فهذا الانضمام لا يحصل ، على الرغم من أن الانضمام يكون من مصلحة الفاعل . وذلك لأن المستهلك من جهة أولى ، لديه في بعض الحالات ، إمكانية اللجوء ، لكي يستعمل لغة هيرشمان ، إلى التراجع بدل الاعتراض . مثلاً ، إختيار إحلال منتجات أخرى محل اللحم من جهة ثانية ، لأن الاعتراض ، فضلاً عن كونه مكلفاً بصورة عامة (« صياح الوقت » الخ) . مهتد بالاً يكون فعالاً (إذا كنت أحرص لوحدي ، لدي فرص قليلة لأن أسمع إذا كنا كثيري العدد ، فإن صوتي لا يقدم سوى مساهمة هامشية مهمة في فعالية الفعل الجماعي) . وأخيراً ، لأن النواتج المحتملة لفعل جماعي سيكتسبها المستهلك في جميع الحالات ، سواء شارك في الفعل الجماعي أم لا . وتعايير أخرى ، على الرغم من أن كل مستهلك إذا أحد بمفرده يكون

لديه افتراضاً وعي واضح لظهور وضعه الخاص وكذلك وضع المستهلكين الآخرين ، فتمه فرص لأن يدفعه منطق الوضع الى عدم العمل أكثر مما يدفعه الى العمل .

إن وجود إمكانيات التراجع تساهم عادة في تفسير كون الفعل الجماعي لا يظهر حيث يتظر أن نراه يتطور . ومشكل عام ، إن احتمال ترجمة الاستياء عبر الاعتراض أصعب لكون التراجع أقل كلفة وأكثر فعالية . وهكذا ، فإن إمكانيات التراجع بانتهاء المدارس الكبرى ساهمت على الأرجح في تحديد اعتراض « السخنة » الفرنسية بغية تحسين نوعية الخدمات . وفي الولايات المتحدة ، إن نوعية نظام التعليم الثانوي الخاص الذي تطور خلال الوقت على الشاطئ الشرقي تحديداً ، قدم في الوقت نفسه إمكانيات التراجع للعائلات عبر الرضاوية على نوعية المدارس العامة . وبالتالي ، كان لدى السخنة ميل إلى إهمال النظام العام للتعليم . في الحالى ، تظهر استراتيجية التراجع بصفتها مناسبة أكثر بكثير من استراتيجية المعارضة : حتى ولو افتراضا الثابتة فعالة ، فإن نتائجها لا يمكن أن تظهر إلا بعد مدة من الزمن طويلة الى حد ما ، قد لا يأمل الفرد معها بالحصول على الفوائد المرجوة لنفسه .

عصما تكون إمكانيات التراجع وعدودة ، فإن ظهور الاعتراض ، أي الفعل الجماعي ، ليس مضموناً بأي شكل من الأشكال ، حتى ولو كان الوعي بالمصلحة المشتركة حاضراً . يتجسم هذا الاستنتاج في ظروف متحفظة عامة ، من كود 10 - كلمة « (بالمعنى الواسع للكلمة ، إذ يمكن أن يكون مقصوداً الأكلاف النفسية والاجتماعية وكذلك الاقتصادية) المشاركة في الفعل الجماعي يمكن أن تكون مهمة ، في حين أن الفاعلية الهامشية للمشاركة معدومة علمياً ، 2 - الفوائد المحتملة للفعل الجماعي التي يحصل عليها فرد معين لا ترتبط بمشاركته . هذا المنطق يفسر مثلاً ، حسب أوسون ، عبارة الدكان المغلق (Closed shop) ، أي احتكار الاستخدام ، الذي تمارسه كثيراً هيئات النقابية الانكلية - مصرية . تقدم نقابات أموالاً جماعية (ريادة الأجر ، الدفاع عن الاستخدام ، الخ .) . مرغوبة بالتأكيد من قبل المستفيدين من هذه المنتجات . لذا يكون معيلاً في ظل هذه الشروط استعمال طريقه قمعية مثل الدكان المغلق لدفع الشغبية الى الاشياء للنظام ؟ يجب أولسون ، لأنه في غياب أواليات القمع ، أو وفقاً لبعض الحالات غياب أواليات الحفز غير المباشرة ، يكون لدى كل واحد ميل الى اعتبار أن مساهمته لن تستطيع أن يكون لها سوى فعالية هامشية صئيلة من جهة ، ومن جهة أخرى ، إنه خاصة سيحصل في أي حال على فوائد العمل النقابي

من المستحيل إبداء القبول بأن مجموعة كاملة ، حتى في حال وجود وعي ، للمصلحة المشتركة ، يتخفي عليها في جميع الظروف تطوير عمل جماعي يهدف الى تحقيق هذه المصلحة المشتركة . إذ وجود المصلحة المشتركة ودوعي ، هذه المصلحة هما شرطان ضروريان ولكنها غير كافيين بصورة عامة لظهور العمل الجماعي . ولكي يكون أمام الفعل الجماعي فرص للحصول ، يقتضي أن تتحقق شروط أخرى

1 - إن الفعل الجماعي يملك فرصاً للحصول في الحالة الأولى الآتية : عندما يكون عدد

الأفراد الذين يشكلون المجموعة الكاملة صغيراً . في هذه الحالة ، تكون المساهمة الحاشية لكل واحد مهمة . وفعالية العمل الجماعي وبالتالي الفوائد التي يمكن أن ينتجها ، ترتبط بمشاركة كل واحد . نكون في هذه الحالة أمام مجموعة كاملة يمكن وصفها بأنها « أقلية احتكارية » ، بما أن احتكار الأقلية في النظرية الاقتصادية يقدم مثلاً كاملاً .

2 - ثمة حالة ثانية تقدم مثلاً هي تلك التي سبق وصادفناها ، حيث يتأمن العمل الجماعي عبر تنفيذ أواليات معينة . يفترض أن يلحق في هذه الحالة تلك المتعلقة بأواليات الحضر غير المباشر ، التي تبرزها على سبيل المثال مقابلات البحث والتعليم في فرنسا . إن التطبيقات الناقية لا تمتلك قدرة القمع . ولكن كون المؤسسات تعطي الممثلين القاييين دوراً مهماً في اللجان المكلفة بإدارة مهنة موظفي التعليم والبحث ، يضعهم في موضع القادر على منح أو تسخير منافع فردية مرغوبة (الترقية ، التأمين ضد البطالة المحتملة للوظيفة في حال لم تكن الوظيفة مضمونة قانوناً) . هذا المثل الخاص يصف حالة رمزية عامة . إن تقديم المنافع الفردية « الموازية » هي وسيلة مستعملة كثيراً من قبل مقدمي المصالح الجماعية مثل النقابات والأحزاب السياسية أو التجمعات المهنية للحصول على انتساب لم تكن لتحصل لولا ذلك . إن « ماكنة » الأحزاب السياسية هي رمز آخر . إن الأحزاب السياسية نفسها هي رسمياً ، مثل النقابات ، متاحة لمنافع الجماعة . المنافع الفردية التي تستطيع توزيعها (حوافز في تراتبية الحزب « أماكن » في النظم السياسي) محدودة العدد بالطبع . وثمة وسيلة مستعملة لتوسيع انضمام الأعضاء والمديرين تقوم على إنشاء « ماكنة » حفية ولكنها فعالة تسمح بتوزيع المنافع الفردية لقاء ولاء المواطن للحزب .

3 - ثمة حالة ثالثة تقدم مثلاً هي تلك التي يعمل فيها عدم التماس بين مصالح المشاركين ومواردهم لمصلحة العمل الجماعي . لنفحص مجموعة كاملة يكون لأحد أعضائها « وزن » أكثر أهمية من الآخرين . يمكن أن يكون لديه مصلحة لأن يتحمل وحده أكلاب العمل الاجتماعي . وهكذا ، كانت أثينا في القرن الخامس قبل المسيح ، تتحمل العبء الأكبر من مصاريف الدفاع عن المدن المنتمية إلى نظام تحالفها . إذا كان على أن أحضر أقل من جيران وأن أربح أكثر منهم بمشاركة في عمل يهدف إلى إنتاج منفعة جماعية ، أستطيع ، حتى ولو لم أكن غريباً ، أن أتصرف كما لو كنت كذلك . فلدي مصلحة شخصية في المساهمة بإنتاج صمعة ، ما نكاد نتج ، حتى تؤدي طبيعتها الجماعية إلى وضعها بجانباً يتصرف جيرانه .

4 - وهناك حالة رابعة تقدم مثلاً وهي تلك المتعلقة بالمجموعات الكاملة المجزأة . لنفترض أن مجموعة كاملة (أي مرة أخرى ، مجموعة أفراد لها مصلحة مشتركة) ذات حجم كبير ولكن هذه المجموعة موزعة في وحدات ذات أحجام صغيرة . إننا نجد ، على مستوى كل وحدة من هذه الوحدات ، حالة المجموعات الكاملة التي يكون لها بنية الأقلية الاحتكارية . يكون إذن لدى الفعل الجماعي حرص لأن يحصل على مستوى كل وحدة ، وبالتالي توريث كامل المجموعة الكاملة ، على الرغم من كونها كبيرة الحجم . ربما نساهم هذه البنية « الفدرالية » في تفسير كيف أن عمال المطابع لعبوا دوراً يوازي في أهميته دور عمال الصناعة الكبيرة ، في التلويح النقابي

الفرنسي خلال القرن التاسع عشر . وعلى الرغم من كون عدد كبيراً عندما ننظر إليهم مجتمعين ورغم أنهم يشكلون بالتالي مجموعة كاملة ذات حجم مهم ، فقد كان عمال الطباعة موزعين في عدد كبير من الورش تحتوي كل واحدة عدداً قليلاً من الأشخاص . فالتضامن والعمل الجماعي كان يمكن التعبير عنها فيها بسهولة أكبر . وتفسر النية « المدعالية » كذلك كيف تطورت نقابية عمال الطباعة عبر عملية تنظيم ذاتي ، في حين تم غالباً تحريض نقابات الصناعة من قبل مفالوليس [بالمى الذي أعطاه شومبر (Schumpeter) هذه العبارة] غريباً عن العالم العمالي

5- أما الحالة الخامسة التي تقدم مثلاً هي بالتحديد حالة تنظيم المجموعات الكاملة الذي يمكن اعتباره « خارجي المنشأ » والتاريخ الغريب لحركات المستهلكين تعتبر نموذجية في هذا الصدد . إن مجموعة المستهلكين وهي مجموعة كبيرة الحجم ، تتكون من أفراد ذريين . ويخضع كل واحد من أعضائها إذن لنظام الحفز الذي يدفعه إلى الانسحاب أكثر مما يدفعه إلى المشاركة في عمل جماعي محتمل حتى عندما يكون التراجع مستحيلاً (كما هي حل سبيل المثال حالة المستهلك الذي يكون لديه قضية مع منتج استكاري أو مع متجيز يرغبهم جميعهم التنافس على تخفيض موعة إنتاجهم) . لذلك يتأس شكل عام التعبير عن مصالح المستهلكين من قبل مفالوليس « خارجيين » (راجع قضية رالف مادلر في الولايات المتحدة) وانظر كذلك حول هذه النقطة التحليل الكلاسيكي لميشلز (Michels) (الأحزاب السياسية) وهو ربما كان أشهر أتباع ماكس فيبر ، عن دور المثقفين في شئو وتطور الأحزاب الاشتراكية في أوروبا القرن التاسع عشر نقضي الإشارة في هذا الصدد إلى أن الفرض من قبل « مفالول » على سوق شكلتها مجموعة كاملة يكون أسهل عندما لا يكون أمام أعضاء المجموعة أي إمكانية للتراجع . فإذا كانت تجمعات المستهلكين قد تطورت في الولايات المتحدة بصورة أكبر وأسرع مما حدثت في فرنسا مثلاً ، فذلك ربما لأن صناعة منتجات الزراعة - المدعالية كانت أكثر تطوراً في الحالة الأولى . وبما أن تنفي الوعية كان متساوياً ، لم يكن لدى المستهلك « إمكانية تغيير المنتج » . فقد كان التراجع عبر مجدي

تشكل المجموعات الكاملة العديدة والفرية بصورة عامة ، سوقاً محتملة مهمة للمجموعين (أطر الأهمية التي يعطيها توكفيل للاقتصاديين في القانون العام في الديمقراطيات) الذين يؤمن لهم موقعهم الوصول إلى وسائل الاتصال الجماهيرية . من الطبيعي أن عمل المثقفين يمكن أن يواحد وهو عالياً ما يواحد فعلياً بإشياء تجمعات وأحزاب وأنماط أخرى من التنظيمات تتعهد تمثيل مصالح هذه المجموعة الكاملة أو تلك . ولكن لا شيء يضمن ألا يكون هذه التجمعات في هذه المناسبة أو تلك ، تفسيراً « حاصاً » لمصالح المجموعة التي تزعم الدفاع عنها . ذلك أن مجموعة كاملة قوية ذات حجم كبير تبقى بصورة عامة عاجزة عن الفعل الجماعي . حتى ولو كان لتصبح مبادرات التنظيمات التي مردودها وسيلة الدفاع عن مصالحها . أما فيما يتعلق بالرعاية التي يمارسها المؤكلون بمنسبة تمهيد الوكالة الانتخابية - في حال كان أعضاء التنظيم التمثيلي لمجموعة كاملة ، يعبرون من قبل أعضاء هذه المجموعة - فإنها تكون عالياً ذات فعالية محدودة ، كما أثبت ذلك التحليل النظري وأكده الملاحظة . من جهة ، لأن أعضاء المجموعة يختارون بين مرشحين أو بين سياسات احترامها التنظيم التمثيلي . ومن جهة أخرى ، لأن الرقابة الانتخابية لا يمكن أن تحصل

إلا على فترات متباعدة . هذه الملاحظات ، التي تشكل نظرية ميشلز الأساسية عن الأحزاب السياسية تتضمن نتيجة طبيعية تتخذ شكل التحذير : يقتضي أن يتم بناء شعبه فحصر النظريات التي تجعل من المجموعات الكاثية الكبيرة ، والحركات الاجتماعية ، التي يفترض فيها تحريكها ، الحاملين المتميزين للتغيير الاجتماعي والتاريخ . والتقليد اللاركسي لم يخطئ في هذا المجال . لقد سبق تحليل ميشلز وفره على طريقته الخاصة : فالمتفانون الاشتراكيون بالنسبة لـ (Lassalle) ، والحزب بالنسبة للينين ، تكون مهمتهم التعبير عن مصالح الطبقة العاملة وتنظيمها وقيادتها . تأخذ نظرية ميشلز مع اللاسالية واللينية وضع التوصية العملية والسياسية : يمكن للمتفانين والأحزاب وعلمهم ، أن يستندوا إلى الطبقة العاملة ، ولكن تعود للأولى مهمة تحديد أهداف العمل السياسي ووسائله .

6- والحالة السابعة التي تقدم مثلاً يتعلق بالمجموعات الكاثية التي يرتبط أعضاؤها بعلاقة الولاء . من المؤكد أن تطور الولاء يتعلق في آن معاً بحجم المجموعة وما يطلق عليه دوركهايم تسمية «كثافتها» . من الصعب تحليل هذا الموقف يتطور داخل مجموعة كبيرة عزية في المقابل ، إنه يظهر بكثرة في حالة المجموعات ذات الحجم المعتدل المتميز سواء بعلاقات المواجهة أو «بكثافة» قوية للعلاقات المتبادلة (علاقات المواجهة على مستوى التجمعات الثانوية للمجموعة) .

7- أما الحالة السابعة التي تقدم مثلاً ثانياً ، ولكن من المهم التدكير به ، يتعلق بالحالة التي تكون فيها تكاليف المشاركة الفردية في الفعل الجماعي معدومة أو «سلبية» . في هذه الحالة ثلاثي العطب الذي غلبه لتطور الفعل الجماعي ، التي وضعت في بداية هذه المقالة . وهكذا ، خلال خضة 1948 (فرنسا) ، كان لدى أطر بعض المؤسسات ، خلال وقت محس ، انطباع بأن الاحتجاج كان قوياً بما فيه الكفاية لكي يجمع المخاطر المهنية التي يتضمنها خلال الأوقات العادية عدم الخضوع الكافي لرؤساء . لقد التحقوا إذن لبعض الوقت «بالفعل الجماعي» . إن حالة الخارجين على القانون المستعدين للمقاومة حتى الموت (Desperados) - ليس لدينا ما نخسره ولا نقبل إلا بالربح الكامل - هي مثل نموذجي لهذه الحالة السابعة وثمة مثل آخر تقدمه الأوضاع التي لا تكون هي المشاركة في الفعل الجماعي مجردة من الأخطار وحسب وإنما هي جذابة في حد ذاتها (لذة الوجود بين الأصدقاء ، سحر الظاهر ، الخ) .

إن السمة العنيفة أحياناً لحركات الفعل الجماعي دعت عدة مؤلفين إلى إعطائها تفسيرات من النوع اللاعقلاني ويمثل علم نفس العامة لـ (Le Bon) في هذا الصدد نوعاً من التشويه حيث يوصف الأفراد بصفت متحلاً في جمهور هو في حالة انصهار مثله العامة . من المؤكد وجود ظاهرات انصهار من هذا النوع . وكما أشار سيميل (Semmel) ، يتبع التوافق والتجنيس والصهر بمرص الظهور بشكل رئيسي عن مواضيع سلبية كالعادة الرومان ، في مسرحية بوليوس قبصر لشكبير نصاً ضد قبصر وثم ضد برونوس . وما أن تعرض موضوع إنجابي على أهواء العامة حتى تستبد التمييزات والعوارق والبعث - ولكن ، حطوقها ، ويستبد العمد استقلاله - يبل علم

اجتماع العنف الجماهيري الحديث (راجع مقالة العنف) من جهة الى الإيجاء بان هذا العنف نادراً ما ينبع بانفجار لا عقلاني ، وإنما ينبغي عموماً أن يجدل بعنفة حرواً وعلاقاتها ، أي بعنفة حروباً متكبها تماماً مع بعض أنواع الاوضاع (انظر مثلاً تيلي - Tilly - من التنمية الى الثورة) . ما هو صحيح بالنسبة لحركات العامة والعنف الجماهيري صحيح أيضاً بالنسبة للمجموعات المنظمة : فاعضاء الحزب لديهم كل العرص للاتفاق على المواضيع السلية بسهولة أكثر من الاتفاق على المواضيع الإيجابية . ولكن ما يقتضي الإشارة اليه بخاصة ، هو أنه من المشكوك فيه جداً أن نشك من ربط كل ظاهرة فعل جماهيري بهذا النموذج . إن نظريات مثل نظريات دوركهيم وديرانور ، حتى ولو كانت أقل نظراً من نظريات « Le Bon » وبعض نظريات الحركات الاجتماعية ، تطرح مصاعب مهمة ، إذ إنها قليل دون تحفظ الى معالحة للمجموعات الكائنة صفتها وحدات قادرة على « الوعي » و« العمل » . ذلك أنه ، إذا كانت الصورة مفضولة بالنسبة للمجموعات المنظمة ، وبصورة أقل بالنسبة للتنظيمات التي تزعم أنها تعبر - أو معترف لها بأنها - قادرة على التعبير - هي مصالغ المجموعة الكائنة ، فهي ليست كذلك بالنسبة للمجموعات الكائنة نفسها وبالنسبة للكيانات المفضلة والمختلفة التي تمثلها المجموعات نصف المنظمة ، إلا شكل مشروط . إذ تحليل هذه الشروط هو بالتحديد النقطه الأساسية لنظرية المعمل الجماهيري .

- BIBLIOGRAPHIE. — BADSTON, C., *The anatomy of revolution*, New York, Vintage, 1956. — COHEN, J. R., *The anatomy of collective action*, New York, Macmillan, 1950. — DARRANDON, R., *Soziale Klassen und Klassenbewußtsein in der industriellen Gesellschaft*, Stuttgart, Ferdinand Enke, 1957. Trad. angl., *Class and class conflict in industrial society*, Stanford, Stanford University Press, 1959, Londres, Routledge & Kegan Paul, 1963. Trad. franç., *Classes et conflits de classes dans la société industrielle*, Paris/La Haye, Mouton, 1972. — DETHM, K. W., « Social mobilization and political development », *American political science review*, LV, 3, 1961, 493-514. — HIRSCHMAN, A. O., *Exit, voice and loyalty. Responses to decline in firms, organizations and states*, Cambridge, Harvard University Press, 1970. Trad. franç., *Face au déclin des entreprises et des institutions*, Paris, Editions Ouvrières, 1972. — LE BON, G., *Psychologie des foules*, Paris, F. Alcan, 1895 ; Paris, PUF, 1939, 1963, Paris, Recs, 1975. — LÉVINE, V. I., *Qui faire ? Les questions brûlantes de notre mouvement*, Paris, Librairie de L'Humanité, 1925 (1^{re} pub. orig., Stuttgart, Dietz, 1902), Paris, Editions Sociales / Moscou, Editions du Progrès, 1971. — LUKÁCS, G., *Geschichte und Klassenbewußtsein. Studien über marxistische Dialektik*, Berlin, Malik, 1923. Trad. franç., *Histoire et conscience de classe. Essai de dialectique marxiste*, Paris, Mouton, 1960. — MICKEL, R., *Zur Soziologie des Parteinens in der modernen Demokratie*, Leipzig, W. Klinkhardt, 1911. Trad. franç., *Les partis politiques. Essai sur les tendances oligarchiques des démocraties*, Paris, Flammarion, 1934, 1971. — OLSON, M., *The logic of collective action*, Cambridge, Harvard University Press, 1965. Trad. franç., *La logique de l'action collective*, Paris, PUF, 1978. — SWELLEN, N. J., *Theory of collective behavior*, Londres, Routledge & Kegan Paul, 1962 ; New York, The Free Press, 1963. — TULLY, C., *From mobilization to revolution*, Londres, Addison-Wesley, 1978.

Weber Max

ماكس فيبر

نشر أعمال ماكس فيبر (1864-1920) إلى عدد معين من الثورات اللازمة لكل ناسل سوسيولوجي . ولكنها لا تفرص عنها فقط بواسطة الدقة التي تتم بواسطتها مناقشة بعض الاحراصات المركزية في علم الاجتماع ، إذا لم يكن حلها . فمنذ أكثر من نصف قرن يستمر إرث فيبر تقسيم معالم ملائمة دوماً للباحثين الذين لم يتحلوا عن جمع الروية التاريخية المقارنة الواسعة مع التحليل المؤسسي الدقيق ، والمشاركة الشخصية مع اللامبالاة المنهجية . وأخيراً ، إن أعمال فيبر تاريخها وحضها المكتوبين ، وبعثها لتصرف ، مجتمعة مع معرفة للمير تصل أحياناً إلى حد المحاكاة ، بما فيها من قوة وكذلك بما فيها من تناقض ، هذه الأعمال تترك انطباعاً جلياً محدداً بالمرورة والبراعة (البارع هو شخصية يعود إليها غثراً في علم اجتماعه الذي) إن ما يحتفظ به هنا ، هو بعض التوجهات الجوهرية لهذه الأعمال ، إما لأن الحلول العبرية احتفظت بصحتها كاملة ، وإما لأن المسائل التي خلفها لنا دون جواب احتفظت بقيمتها التحريضية

أولاً ، فقد كان فيبر أول من رأى بوضوح أهمية مفهوم الفعل فهو يشير بوضوح كبير إلى وجهيه في تعريفه لعلم الاجتماع ، « هذا العلم الذي يسعى إلى فهم النشاط الاجتماعي بواسطة التصير ، ومن هنا التصير السبي لكيفية حدوثه ولأثاره » . إن المترجم الفرنسي لم يجعل « Handeln » بواسطة الفعل وإنما بواسطة « الشاط » الأمر الذي لا يتطوي على أي ضرر بما أنه « يكاد يُجيز » النشاط « أو السلوك بشكل واضح عن « التصرف » (كما يفهمه الجيهاميون) ، « كون العنصر أو العناصر (يشير إلى أن الترجمة الفرنسية لا تنكسر على الفاعل أكثر من الفعل) تعطيه معنى ذاتياً » . كما أن مفهوم فيبر للعمل « أو النشاط » يتم تحميده فوراً بواسطة مفهوم النشاط المتبادل ، مما أن « المعنى المقصود يتعلق بتصرف الآخر الذي يتم توجب سيانه بالنسبة له » فالفعل « أو الشاط الاجتماعي - ينتمي إذن أن يفهم بالمعنى الذي يعطيه إياه الفاعلون ، وهذا المعنى ليس ذاتياً فقط ولكنه متبادل اللغائية ، مما أنني لا أستطيع أن أوسط معنى معلى الخاص دون أن أخذ بعين الاعتبار الحواب الذي أستطيع أن أستشف من شركائي . هذا الاستباق يكون قائماً على أساس إلى حد ما ، ويصبح صحيحاً بشكل مطابق إلى حد ما ، ولكن عملي يكون دونه مجرداً من المعنى .

إن علم الاجتماع كما يفهمه فيبر هو علم تمسيري . لكن هذا التفسير ليس كما يفهم اليوم ، « حلاً للرموز ، أو ترميزية » فهو لا يسعى إلى تحرير الخيالي ، وتعميم « المصالح » الاجتماعية « السجين » في قوالب واتفاقات . إنه يلزمنا فقط بعدم الانحصار على وصف للواقع الخاص بالأشخاص في المجتمع ، وإنما كذلك بفهم المعنى الذي يحلفه الأشخاص على مواقفهم الخاصة . ونقدار ما ينبغي عدم خلط « الفهم » مع تأويل اللاوعي الاجتماعي ، ينبغي كذلك عدم اعتبار « الذاتية » التي يتحدث فيبر عنها الجوهر الوحيد للفرد . فطريقة فيبر لديها طموح تحليلي وتعميمي . فهي لا تستهدف الفرد وحده ، وإنما الفاعل ضمن التزامات وضعه حيث يكون بالطبع لمقاصد الفاعلين الآخرين الأهمية الكبرى .

إن إصرار فير على الحديث عن « الفعل » و« المعنى الذاتي » ، يدفعه إلى وصف علم الاجتماع الخاص به ليس فقط بالرمزي وإنما « بالمقلاني » كذلك . وإن هذين الوصفين مفترقان بشكل وثيق . وبالفعل ، يتمتع الرموز الفييري بعدد من الخصائص - ولا سيما خاصية التميز بين الوسائل والغايات وتقييم الاحتمالات التي تعرض له - بهذا المعنى هو عقلاني . ومن الطبعي أن هذا التمييز لا يعني أبداً بالنسبة لفير أن الفاعلين (العناصر) الاجتماعيين يشتمون جميعاً ، دائماً وأبداً ، على أسس من الأفضليات الواضحة ، وأنهم يشكلون معلومات كاملة وبسيرة تامة على مواردهم وبناتهم ، حتى ولا مجموع الأفعال الفردية أو حصتها فرضي متطلبات العقلانية الجماعية . وتقوم « العقلانية » السوسيولوجية لفير ببساطة على الافتراض أن معنى أفعالنا تتحدد بالنسبة لغاياتنا ولتوقعات الآخرين . وكل علم اجتماع يحل هذه الفرضيات يحكم عليه بعدد لا ينتهي من الاستدلالات الخاطئة ، التي تنشئ من الغرور القاضي بمعاملة المجتمع بصفة حقيقة مادية - سواء كانت هذه المادة روحية أم مادية .

كان فير من بين « مؤسسي » علم الاجتماع الحديث ، أفضل من شخص ضد الرعة إلى « الرافعية التوفيقية » (Piaget) التي تجعل من « المجتمع » كياناً متامياً ومتبناً عن الأفراد . فهو يعتبر أن نسج الحياة الاجتماعية يتكون من أفعال الأفراد الفاعلين على التوقع والتقييم وإيجاد مرفعهم بالنسبة لبعضهم البعض . ولكن فير ، بخلاف « الفرديين » أو « المثاليين » الذين جعل منهم دورهم وأفعالهم ، رأى بوضوح السمة « المنبقة » للوقائع الاجتماعية . إنه يقيم تحيزاً واضحاً جداً بين مقاصد الفاعلين وحوافزهم من جهة ، والأثر التجميعي لأفعالهم على المستوى الاجتماعي والنفسي من جهة أخرى . وهكذا ، يعتقد الظهريون ، أنهم عبر توفيق سلوكهم مع حرقية الأوامر الإلهية ، والتعبير عن طاعتهم للإله الرهب الذي يحكم لهم أو عليهم بفعل عدائته التي لا يسر غورها . إلا أنهم يسهون بنظر المؤرخ وعالم الاجتماع ، في اعتماد الفضائل الدينية مثل الإحسان والتعفف والعناية وإسماء الترقية عليها ، وهي تشكل مفومات لا عى عنها لنظامية المجتمعات الصناعية . « فعلم الاجتماع المتفهم » ليس إذن في أي حال من الأحوال نفسانية فد تختزل السلوكيات الاجتماعية إلى « المعنى الذاتي » الذي ينسب الماعلون إليها . ويتم تعريفه بشكل أفضل بصفته جهداً لإدراك عمليات التسبق والترتيب التي تنبئ من خلالها أنماط اجتماعية ورميزات تاريخية

لقد أنسحت عبارة « النمط المثالي » المجال لعدد من الالتباسات على الأقل بمقدار عبارة « الفهم » . ولكن بغدوما هي واضحة فكرة « الفهم » رغم أن القاش قد ساهم أحياناً بإضمار الغموض عليها ، بقدر ما تصمد فكرة « النمط المثالي » أمام الشرح . لنحاول إعطاء هذه الفكرة التي يقتضي أن نرى أنها تطوي حل بعد جدالي بما أن فير يسعى إلى تأكيد المسافة التي تفصلها عن لتقيد التاريخي المثالي ، مفهومها دقيقاً ومتناسكاً قدر الإمكان . يقتضي أولاً أن ندرك لماذا يتحدث فير عن نمط مثالي لبدالة عن « المفاهيم » التي يستعملها علماء الاجتماع عندما يسمون بالمجتمعات المختلفة التي يدرسونها . وهذه المفاهيم ليست نسجاً مطاعه هي غير قابلة في أي حال من الأحوال لأن تتطابق مع الحقيقة الواقعية التي تمثلها . إن « علم الاجتماع المفهم » لا يشأ

بواسطة الكثر وإثما بواسطة البناء . وهذا الوجه من طريقته هو الذي يشير إليه فيبر عندما يتكلم عن مفاهيم « مثالية غطية » ، ولكن يقتضي الاحتراز من اعتبار هذه الأنماط أو المذاج بيئات اعتباطية . إنها ذات جلاء خاص لا يعمد لنا محتوى لفصل فرويد وحسب وإثما الرابطة بين مختلف استهدافات هذا الفصل ونتائجه . وعلى سبيل المثال ، إن ما يعطي الجلاء للأنماط المثالية للعمل الاقتصادي أو الفعل التقني هو طبيعة الرابطة ، المختلفة مع ذلك في هذه الحالة أو تلك ، بين الأعداد والملاحقة والوسائل المستعملة .

إن الاقتصاد الكلاسيكي هو الذي يقدم لنا الأمثلة الأكثر سهولة في فهمها (مثلاً أنماط السوق) لما يمكن اعتباره « غطاءً مثاليًا » ، ولكن ثمة أنماطاً مثالية غير تلك التي يعرفها الاقتصاد . إن تصنيفه المهمة الشهيرة تسمح بتوضيح الطريقة الفيبرية . فإثباتاً من تعريف معين للسلطة ، يسمى فيبر لتعيين سمات الموارد التي تتوفر لمعامل معين لكي يحصل بها بالقوة ، على مساعدته أقرانه . إن الأعداء المنظم يعين الاعتبار لموارد كل واحد وكذلك لأهدافه والإلزامات المتنازع ، تسمح له حينها بتمييز الأوضاع المتناقضة بشدة : التقليد ، الرغبة ، التظلم .

إن مفاهيم مثل الرأسمالية والقطاعية والمجتمع الصناعي وما حده الصناعي التقليدي أو ما بعده التقليدي يمكن وضعها كذلك بالأنماط المثالية . ولكنها تندمج بالعلاقات المحصنة مجردة مثل أنماط السوق أو العفالية ، أحداثاً أو عمليات تاريخية . فهي تستعمل من جهة علاقات اجتماعية مجردة وخصائص شمولية للفصل الاجتماعي (ما سيميه باروسون (Parsons) « متغيرات مقهورة ») ، ومن جهة أخرى تعيد وضع هذه الأشكال المجردة في الإطار العام للظروف التاريخية المحددة . ولكن يفهم المؤرخ وعالم الاجتماع ، المجتمع الرأسمالي ، عليها النجوى إلى مفاهيم مثل مفهوم الخيار وتحفيز الأفضل تحت الإكراه ، الخ . ولكنها لا يستطيعان إهمال لا الظروف ولا البيئة ولا المجتمع المؤسسي ، التي يمارس المفاول خياراته فيها .

إن السطح المثالي هو إذن خليط من العلاقات المحددة والمعطيات التاريخية والعارضة . ولكن المشكلة تكمن في الطريقة التي يمكن فيها لعالم الاجتماع أن يراعى مستوى التجريد للأنماط التي يبنها . وإن تميز السلطة الريادية عن السلطة التقليدية ، ولكنها بالنسبة للسلطة العفالية القانونية ، أمر جلي . إذا أردنا القول إنه يسمح بتحديد هوية كل منها بواسطة فريدة مسطحة الخاص . ولكن ما هي الشروط التي يمكن أن تحمل هذه الشروط والحالية ، طالما بقيت مجردة ، « ثلاثة » للمؤرخ والمفكر ؟ يقتضي أن يرى نوضح أن الأنماط المثالية ليست تعريضات وفرضيات وحسب . يعطينا فيبر ، على سبيل المثال ، نعرية للنشاط الاقتصادي بواسطة التندرة ، والسلطة بالقوة على حمل الآخرين يفعلون ما يكون قد قرروا أن يفعلوه ، حتى ولو فلول . هذه الأفكار هي مفاهيم أكثر مما هي أنماط . ففكرة السلطة أوسع من غط السلطة الريادية . إن الأنماط الفيبرية تجمع عناصر مميزة بأعداد أكبر من مفاهيم النظرية الكلاسيكية للأنظمة على طريقة مونتسكيو ، التي تجد نفسها بسبب عموميتها المتأففة - التاريخية وانتقالها ، أقرب من الوصوح المهمي . وإن فكرة السلطة أكثر تحديداً من غط المهمة الريادية - أو من باب أولى ، من المجتمع

الرأسمالي أو الهيمنة الامبريالية . إن بناء الأنماط المثالية يجد نفسه خاصصاً لظنين اثنين ، إدراك العلاقات البسيطة - المحلية ولكنها هجرة - بين أهداف العاملين والزعامتهم ومواردهم ، وانسجام هذه العلاقات الأولية داخل نواكيب متحققة معيلاً

وحقن بوتن إرضاء هذين المطلبين ، فإن النمط المثالي لا يعدو كونه تصوراً فرضياً . إن مصر لحقيقة الواقعية تتعلق بالعديد من الأنماط وبالتالي العديد من التفسيرات . ربما كان ثمة واقعة اجتماعية شاملة - ليس ثمة بالتأكيد رؤية شاملة - للواقعة الاجتماعية . إن علم اجتماع فير هو تعديدي جذرياً باعتباره يعترف بتوجهات متعددة لدى الفاعل كما لدى المراقب في أن واحد . كل فهم هو خيار ، يتباه الفاعل أو المراقب بمجازفاته ومخاطره ، بين مقاصد الآخرين . وعلم اجتماع فير ، لأنه متعدد ، يشكل الواقع الأقل ضد مختلف الصيغ الاجتماعية العلمية .

إن بناء الأنماط المثالية قد لا يكون سوى تجربة فاشلة إذا لم يكن لدينا أي وسيلة لتقييم مدى ملاءمتها . وتتعلق الأنماط الأكثر تجريماً إلى حد ما بالنساء الديهي بالشكل الذي وصح مخططة بارسونز مع « النماذج - المتغيرة » . لم يذهب فير بعيداً جداً في هذا الطريق ، إما لأنه قدّر بأنها قد تؤدي إلى مأزق ، وإما لأن انتدعه إنشأ إلى مهام أخرى . وفي الحقيقة ، إن الأنماط المثالية التي سعى إلى اختبار ملاءمتها هي ذات « مدى متوسط » . وعلى سبيل المثال ، لقد تعرض بشكل أقل مباشرة وأقل تنظيمياً إلى مسائل العلاقات بين « المصالح » و « القيم » من إلى العلاقات ، في حالة المجتمعات الغربية ، بين « القيم » الطهرية و « مصالح » التجار والمتجبرين الرأسماليين .

إن ملاءمة نمط مثالي مثل النمط الطهرية ، يمكن إثبات بطريقتين اثنتين . أولاً ، يفسر فير التوافق بين القيم الطهرية والمصاوغ التي تحكم سلوك المواطنين الرأسماليين . ولكن هذا التوافق ليس مطابقاً كلياً ، فالطهرية والرأسمالي لا يتكلمان اللغة نفسها . ولكنها يتفاهمان ، « بمعنى أن ما يفعله الواحد (أو عليه أن يفعله) في نطاقه يكون متلائماً مع ما يفعله الآخر (أو عليه أن يفعله) في نطاقه هو . ويذهب التوافق بين نمطي نشاطاتهما أبعد من ذلك . فعلى سبيل المثال ، يظهر عمل الرأسمالي للطهرية مصنفته وسيلة قائمة بإطراء تماماً ، إذا لم تكن العمل الوحيد المشروع ، لتحقيق ملكوت الله على الأرض عبر الطاعة الدقيقة لحرمة أوامره

تقوم المرحلة الثانية حل البرهة أن التوافق الذي يقيمه هكذا علم الاجتماع المهمي بين توجهات الطهرية وتوجهات الرأسمالي يعرض « بشكل واضح » اتساق المؤسسات الرأسمالية . لم يزعم فير أنه جاء بمثل هذا « البرهان » . وما لا شك فيه أنه من المستحيل تقديمه . فهي ترتبط بالتحليل التاريخي بمقدار لوساطتها التحليلي السوسيولوجي . إلا أن السيج التاريخي ليس منجاساً فهو مكون من حركات متداخلة وهي جاملة نظرياً ، يكون تطورها محسوساً بالكاد عندما يتعلق الأمر بوقائع مؤسسية أو وقائع خاصة بالبيئة المادية . ولكنه يتشكل كذلك من ظاهرات دورية . وهو أحيراً ، مصنوع من أحداث هي إلى حد كبير حوادث مثل انتصار الملواتون^(١) أو السلافيين^(٢) ، ورحلة كريستوف كولومبوس الأطلسية والاكتشاف اللاحق للذهب

والفضة في أميركا . يعتبر ماكس هير أن الأهمية التاريخية لحادث معين لا يمكن تقييمها إلا بواسطة حكم ذات أرحجية استرجاعية . ماذا كان ليحصل لو أن المراكبة الألمانية قهرت بها امراكب الفارسية ؟ لو أن اليونانيون قهرروا في معركة سلاميس ؟ كيف كانت التجارة العالمية لتعمل لو لم يرو الذهب الأميركي أوروبا الغربية من خلال أسبانيا ؟ إن حسابات لأرحجية الاسترجاعية يمكن أن تدقق إلى حد ما ، ويمكن أن تأخذ بالحسبان عدداً أكبر إلى حد ما من العناصر ، إما بالرجوع بعيداً إلى الوراء في السابقت . وإما في الزول كثيراً إلى الأمام في النتائج . وفي شتى الأحوال ، إن الباحث الذي يبذل جهده لتقييم نطاق نمط مثالي مع التسلسل التاريخي الذي يسعى إلى فهمه ، مدعو إلى أن يخصص ، فضلاً عن المسند المنطقي للمسودح ووصوح المقترحات التي يستخدمها كأساس ، أرحجية حصول الأحداث بشكل جيد كما حدثت فعلاً ، فيها لو كانت العلاقات الصادرة عن النمط المثالي تحدث كمرصيات . وكلما كانت هذه الأرحجية قوية ، كلما كانت القيمة التفسيرية للنمط المثالي أكبر .

هل أوصى هير دوماً وبدقة ، متطلبات منهجه لخاص ؟ فكما صدرت عنه ، كان ينقصها أحياناً الوضوح . وبخاصة فيما يتعلق بمدى الحقل الذي يمكن أن يمارس عليه حكم الأرحجية الاسترجاعية . وفي الواقع ، تتعلق الطريقة القسرية بممارسة ما حدث في علم الاجتماع التاريخي والمقارن . ولقد اهتم هير بشعب بمجتمعات عصره . وقد أوصى لارزسفلد (Paul Lazarsfeld) بحق أن عمل هير يفتوي على قسم يصفي عليه العالم الاجتماعي التجريبي الكبير لمعاليت . ويمكنا التساؤل من جهة أخرى عما إذا لم يكن هير قد ألقى الضوء على بعض الصعوبات المرتبطة بمفهوم الأعاطل المثالية لو أنه تأثر على هذا الطريق . إن ماكس هير هو من عدة جوانب مونتسكيو لقرون العشرين . فقد أخذ عنه التبحر العلمي الواسع . وهو متحمس ، عن غيرة ، بحسن حال جداً بحياة تنوع المحادثات - الأسباب - التي تلتقي ثقلها على الطابع والأساليب والقوانين . ولم يكن هير أقل حساسية لإزاء تنوع المحادثات التي تمرر عن نفسها ، في رأيه ، بالطريقة الأكثر إثارة ، في تنوع التقاليد الدينية . وكما كان يبحث مونتسكيو إلى حد ما ، عن الثوابت التي تشكل من خلال نوع الظروف والشروط ، مادة النشاط التشريعي ، كان يفسر يبحث عن السمات المشتركة ، لعقلانية والسلوكيات الانسانية التي نعرض لتأمل المؤرخ والمقارن .

إن نسبة هير أكثر جدوية من نسبة مونتسكيو الذي يعتبر في نهاية المطاف أن القوانين هي علاقات ضرورية تنجم عن طبيعة الأشياء . هل ثمة لدى هير طيبة - للأشياء أو للناس ؟ لقد تأكدت النسبة القسرية بقوة بخاصة فيما يتعلق بالقيم الفردية أو الجماعية . وإن تأثير بيته الذي حلله بشكل جيد مومسن (Mummsen) ليس مشكوكاً فيه ، في هذا الصدد . ولكن هذه النسبة تم تطويقها بطريقتين اثنتين . أولاً ، فيما يتعلق بالفاعل الفردي ، يشدد هير على « المسؤولية » التي تعتبر المقابل لحرية الخيار . هذه المسؤولية مطلوبة من السياسيين الذين لا يمكنهم ذكر استقامة مقاصدهم للاعتدال عن النتائج الكارثية « لإلزاماتهم » . كما يخصص العلماء من حوتهم لوحب التحقق من أقوالهم وجعلها متماسكة . إن النسبة الأخلاقية لا تطوي على النسبية الأبيستولوجية ، وهي لا تطوي من باب أولى على الشك . والحد الثاني المعروف على نسبة

القيم ، هو أنها مقداره ما يتم تحصيلها من قبل الشخصيات الذي يحسون من خلال أخذها بصورة جديدة ، إلى تجسيدها ، فهي تخضع لطلب مزدوج في إضفاء الشرعية وفي التحقيق إن عملية إضفاء الشرعية تنبع من تأكيد القيم صفتها المحض اعتباطية . ويقتضي ، بطريقة أو بآخرى ، أن تقوم على أساس صحيح . على تقليد أو على عملية « إثبات » أكثر تعقيداً ، يحملها فيبر فيما يتعلق بالطهرين والأنبياء . أما فيما يتعلق بطلب التحقيق ، فإنه ينظم إدخال القيم في نظام معياري ضال ومتغير . يؤمن هذا المطلب المزدوج للقيم جداً أن من الدقة بحول دون معاملتها بمثابة أفضليات اعتباطية يحصر المعنى . وباختصار يتجنب فيبر تماماً الخلط بين ، القيم ، وه الأدواق .

هل أن للقيم أساس آخر غير المجتمع الذي يعترف بها ويصادق عليها ؟ لقد أشاع ليو شترلاوس (Leo Strauss) اعتراضاً قوياً جداً ضد النسبية الفيبرية ، كما يفسرها هو على الأقل . إن فيبر متصنعاً « حيادية » أخلاقية صارمة ، يتوصل إلى نوع من اللامبالاة تصبح الأشياء بنظرها « متساوية » ، الأمر الذي لا يمتنع فقط من الاختيار بين الأقطاب المختلفة للمجتمعات ولا سيما بين المجتمعات الحرة والمجتمعات الاستبدادية ، وإنما يجعله يحمل خصوصية الطائفية ، باعتبار أن هذا الأخير يتميز بقصد الإنكار والإبادة . إن الحيادية الأخلاقية تؤدي به إلى الانحياز « المنهزم » إلى نوع من المعنى الطوعي .

يمكن تقديم جوابين على هذا النقد . أولاً ، إن الحيادية الأخلاقية التي ليست مقولة ما وراثية ، وإنما قاعدة إجرائية ، لا تنفرد إلى الاستحسان أو إلى اللامبالاة . وفي الواقع ، لا يقول فيبر إلا شيئاً ، غتلفين جداً عن الأطروحات التي يسبها له شترلاوس . أولاً ، ليس من الضروري أن ندين أو أن نوافق لكي نفهم ولكي ندرس . ثانياً ، وحتى لو دنا أو وافقنا ، ليس محظوراً التساؤل عما يعني بالنسبة للمفكر ما يدينه الأخلاقي أو يوافق عليه . وكيف وصلت الأمور إلى النقطة التي يراها فيها القاضي . وإن الحكم الأخلاقي لا يعيننا لا من جهد الفهم ولا من جهد التفسير ؛ وأما نكن أحب ، فإنه لا يقدم لنا شيء الكثير في هاتين المهنيتين اللتين تختصان بمناهج ثقافية مختلفة . ولكي نتجاوز هذا الجدل الكلامي ولكي ندرك مدى النسبية الفيبرية ، يقتضي الاحتراز من حمل القيم محصورة ضمن دائرة من الثقافات التي لا تتواصل فيما بينها ، وإنما ترميها بالنسبة للتقاليد والضرورات الدينية التي تتدخل مفاعيلها إلى حد ما مع العمليات التاريخية نفسها . لقد كان فيبر طوال حياته الفكرية متيقظاً - وربما كان ذلك الموضوع المميز لفائدته الثقافية - إزاء الديانات العالجة الكبرى ، التي تنفع من خلالها التجارب الخاصة للأفراد ، على مطلب الشمولية .

• Bibliographie. — WEBER, M., *Gesammelte Aufsätze zur Religionssoziologie*, Tübingen, Mohr, t. I ; 1^{re} éd., 1920, t. II, 1^{re} éd., 1921 ; t. III, 1^{re} éd., 1921. Trad. : t. I *L'éthique protestante et l'esprit du capitalisme*, suivi de *Les sectes protestantes et l'esprit du capitalisme*, Paris, Plon, 1967, *The religion of China*, Glencoe, The Free Press, 1951. T. II : *The religion of India : the sociology of hinduism and buddhism*, Glencoe, Free Press, 1956. T. III *Le judaïsme antique*, Paris, Plon, 1970. — *Wirtschaft und Gesellschaft*, Tübingen, Mohr, 1922, 1925, 1947,

1936. Trad. partielle : *Économie et société*, Paris, Plon, 1971. — *Gesammelte Aufsätze zur Wissenschaftslehre*, Tübingen, Mohr, 1922, 1951. Trad. : *Essais sur la théorie de la science*, Paris, Plon, 1965; *Le savoir et la politique*, Paris, Plon, 1938, qui comprend « *Wissenschaft als Beruf* », 1919, et « *Politik als Beruf* », 1919, ainsi figurant dans les *Gesammelte politische Schriften*, 1^{re} éd. Munich, Drei Masken Verlag, 1921. — ANON, R., *Le sociologue allemand contemporain*, Paris, F. Alcan, 1955, Paris, rev., 1966. *Les étapes de la pensée sociologique*, Paris, Gallimard, 1967, 1974. — BARUCH, R., *Max Weber, an intellectual portrait*, New York, Doubleday, 1960. — EISENSTADT, S. N. (ed.), *Max Weber. on charisma and institution building, selected papers*, Chicago, The Univ. of Chicago Press, 1968. — FÉBUND, J., *Sociologie de Max Weber*, Paris, rev., 1966. — FÉBUND, J., et LOTTEY, H., « Controverse sur Max Weber », *Prover*, septembre 1964, CLXIII, 85-92. — LAZARFIELD, P. F., et OGBURN, A. R., « Max Weber and empirical social research », *American Sociological Review*, 1965, XXX, 185-199. — MARTINDALE, D., « Sociological theory and the ideal type », in GROW, L. (ed.), *Symposium on Sociological Theory*, Evanston, Row Peterson, 1959, 57-91. — MOHMEN, W., *Max Weber und die deutsche Politik, 1890-1920*, Tübingen, Mohr, 1939, 1974. — PARSONS, T., *The structure of social action. a study in social theory with special reference to a group of recent European writers*, Glencoe, Free Press, 1937, 1949, partie III, chap. 14 à 17; *Sociological theory and modern society*, New York The Free Press, 1967, chap. 1, 79-101. — STRAUM, L., *Natural Right and history*, Chicago, University of Chicago Press, 1950. — Trad. : *Droit naturel et histoire*, Paris, Plon, 1954.

Mesure

القياس

يُطرح عالم الاجتماع على نفسه ، في حالات عدة ، أسئلة تفترض طبيعتها ذاتها تحديد القياسات . وهكذا ، يطرح دوركهيم الفرضية القائلة إن النزعة إلى الانتحار تتزايد مع الأمانية (راجع مقالة الانتحار ، دوركهيم) . ولكي يُعتبر هذه الفرضية ، دفع بشكل طبيعي إلى مقارنة أطر عامة وأوضاع يكون فيها الارتباط أشد ، وإلى التحقق من أن المروج إلى الانتحار يتغير مع درجة الأمانية . يفترض هذا التحقق بدوره إضافة « قياس » للأمانية و « قياس » النزوع إلى الانتحار . فيما يتعلق بالتغير الثاني يستعمل دوركهيم معدلات الانتحار كما وصفتها الإحصاءات الرسمية . فيما يتعلق بالتغير الأول ، يستعمل « مؤشرات » مختلفة للأمانية ، أي متغيرات مختلفة يفترض أنها مرتبطة بالتغير « الأمانية » الذي لا يمكن ملاحظته حواسه مباشرة : وهكذا ، فإن أعضاء المهل الحرة ، الصناعية والتجارية ، يدعون له أكثر عرضة للأمانية من المروحيين الذين تحكم تصرفاتهم بالآخرى المعايير الجماعية . بعد أن أدخل هذه التعديلات ، يسمي دوركهيم إلى إثبات أن معدلات الانتحار تتغير ضعيفاً مع قيمة « دليل الارتباط » كما أن عالم الاجتماع الذي يريد إثبات أن « الوضع الاجتماعي » المهني يرتبط بمستوى التعليم عليه أن يقيم « قياساً للوضع الاجتماعي المهني » لمستوى التعليم . ويمكنه أن « يقيس » ، بناءً للحل الذي يبدو له أكثر حصانة من الناحية السوسولوجية ، مستوى التعليم سواء بإحصاء السنوات المدرسية ، أو بالاكتمال في تمهيز بعض المستويات المنظمة (على سبيل المثال : الابتدائي والثانوي والافصى والثانوي الكامل ، وفيما يتعلق الثانوي) . وسيقيس كذلك الوضع الاجتماعي المهني عبر بدل جهده لتشكيل مجموعات ترتيبية للمهن (على سبيل المثال : الأطر العليا ، والمهن الحرة والأطر المتوسطة والوظفون والصالح) . لذكر بالنسبة أن الأمثلة السابقة تسمح بتمييز أعماط متغيرات أو مستويات قياس : عندما نقيس المستوى العلمي بواسطة مدة الدراسة ، يكون لدينا متغير كمي أو فوري ، وعندما تقتصر على تمييز مستويات منظمة ، يكون لدينا متغير ترتيبي . وأخيراً ، ثمة بعض التغيرات التي تسمى إسمية عندما توزع العناصر المراقبة في فئات غير منظمة . وهكذا ، يحدد الجنس متغيراً إسمياً ثنائي التفرع . تكون هذه التسميات مهمة لعدة اعتبارات . إن قوة العلاقة بين متغيرين تقاس مثلاً بواسطة أدوات إحصائية خاصة بكل مستوى من مستويات القياس .

إن الحاجة إلى تحديد قياسات ، وإن كانت ترتيبية ، تصدر إذن عن الطبيعة نفسها لبعض

التصورات : المفاهيم نفسها للوضع الاجتماعي ، والارتباك أو المستوى المدرسي ، نفترض أن يكون بمكان وضع تراتبية للأوضاع الاجتماعية وأن تميز درجات الارتباك أو المستويات المدرسية العالية إلى حد ما . ثمة إذن معنى ضئيلاً للمقاس المجرد في إمكانية ومنفعة المقاس من العلوم الاجتماعية بصورة عامة وفي علم الاجتماع بصورة خاصة . إذا كان صحيحاً أن الأسئلة التي يطرحها علم الاجتماع على نفسه لا تفترض جميعها مشاكل قياسية ، فإنه من الصحيح كذلك أن بعض هذه الأسئلة تتضمن بالتأكيد مشاكل قياسية .

بعد إبداء هذه الملاحظة ، نقضي الإشارة إلى أن علم الاجتماع الذي يباشر بتحديد قياس معين لا يكون أبداً ، إلا استثناء ، في وضع سهل مثل وضع الجار الذي يقاس طول إحدى الطاولات . إن معدلات الانتحار التي يثبتها الإحصاء الرسمي تكون مغلوطة دوماً . فبسبب وجود محرقات خلطية ، يتم إخفاء عدد معين من الانتحارات باعتبارها حوادث . وفي بعض الحالات ، يكون من المستحيل التفرير حول العبوة غير الإرادية أو الطوعية للوفاة . وإن معدلات الجريمة كما تظهر في الإحصاءات تسقط منها الجرائم والجنح التي لا تصل إلى مراكز الشرطة . ثمة صعوبة أكبر هي أن مؤشرات التعداد الإحصائي ليست موزعة بانتظام . إن النساء يتحررن أكثر من الرجال غرقاً . والحال أن العائلة يمكنها بسهولة أكثر أن تجرّ استجاراً بواسطة الفرق في حادث أكثر من الانتحار بواسطة الشنق . بعض الجرائم والجنح نودع أكثر من غيرها الضحية عن تقديم شكوى (السرقات الصغيرة ، الاغتصاب) ، بشكل يؤدي إلى أن ترويع المراتم حسب المناطق كما يظهر في الإحصاءات الرسمية يمثل صورة مشوهة لوضع الجريمة الحقيقي . وإن ظاهرات اجتماعية عديدة تقاس باحتصار بواسطة أجهزة تسجيل تؤدي ، بسبب عدم كونها عملية اجتماعياً ، إلى تشوهات منتظمة لا يستطيع تصحيحها دوماً بسهولة . ثمة خطأ آخر من الصعوبات : عندما نحدد قياساً معيناً ، مثل القياس التربوي المتعلق بمجموعة من الفئات التراتبية ، فليس من السهل دوماً تقرير موضع كل الأشياء التي نرغم ترتيبها في هذه المجموعة هل يقتضي مثلاً وضع ترتيب فردي لأساتذة التعليم الثانوي والتعليم العالي في فئات الأطر العليا ؟ هل يقتضي مثل التأهيل في الوسط الصناعي . . . التأهيل في الوسط المدرسي في تقليد المستوى المدرسي ؟ وأخيراً ، كما بين مثل دوركهايم عن الارتباك ، لا يمكننا قياس « بعض المتغيرات إلا على أساس الدلالات . وحينئذ تواجهنا مشكلة الخيار والجمع بين الدلالات : هل يقتضي قياس « الوضع الاجتماعي » أخذين بعين الاعتبار فقط المكانة الخاصة بمجموعة من المهن ، أو الدخول المتوسط لهذه المهن ، أو مستوى الأهلية الذي نفترضه ؟ هل يقتضي التسوية بين هذه الدلالات المختلفة ؟ فإذا كان الجواب إيجابياً ، أيما ترجيح ؟ من المؤكد أن ليس ثمة جواباً وحيداً هل هذه الأسئلة . إن مفهوم الوضع الاجتماعي يعبر عن حقيقة اجتماعية : ثمة بعض المهن المقترنة بمكافآت مادية ورمزية أعلى من الأخرى . ولكن من الصعب جداً إقامة تراتبية قادرة على توليد تراضي جميع المهن التي يمكن تغييرها ، ومن المؤكد أن من الوهم السعي لاستنتاج هذه التراتبية من نظرية التوزيع . وذلك لسبب بسيط هو عدم وجود نظرية عامة للتوزيع الاجتماعي (راجع مقالة التوزيع) . لاحظ مع ذلك أن أدبيات تقنية مهمة (ليكرت - Likert) - لاراسفيلد -

Lazarsfeld ، ودانكان - Duncan) ، تسمح بحل أكثر إرضاء لمشكلة الانتقاء والفرجمان والتسجيل ، من الدلالات الى المؤشرات .

من جهة تعتبر المنفعة حصة لا غنى عنها للقياس في بعض الحالات . ومن جهة أخرى ثمة صعوبات في القياس : ما هو الموقف الواجب اتخاذه أمام هذا المأزق ؟ يعتبر البعض مثل دوغلاس (Douglas) أن التشريعات التي نوردتها أجهزة التسجيل الإحصائية عن الجريمة والانتحار مثلاً ، تكون في وضع من الأفضل التكرار منه لكل تعديل من النمط الكمي مخصوص هذه الظواهر طالما أن التسجيل لم يخضع لمراقبة أدق . فضلاً عن أن موقفاً من هذا النمط يحول الى الأبد دون عالم الاجتماع ودون أن يطرح حل معه بعض الأسئلة التاريخية (هل تريد الانتحار في فرنسا بين عامي 1850 و 1900 ؟) ، فإنه يمثل مخلوق رمي الولد مع مياه الحمام . إذا كان صحيحاً أن أجهزة تسجيل ظاهرة معينة مثل الانتحار كانت مسخرة اجتماعياً ، فإننا نملك بعض المعلومات عن هذه الانتحارات . ذلك أن هذه المعلومات تكون أحياناً كافية لاتخاذ قرار بشأن صحة أو عدم صحة بعض النتائج . إن مثلاً بسيطاً يمكن أن يوضح هذه النقطة . لنفترض أننا لاحظنا خلال فترتين معينتين ، وفي بلد معين ، أن الانتحار الأنثوي (المسجل) يتزايد وأن توزيع النماط الانتحار كان ثابتاً تقريباً . ولنفترض من جهة أخرى أنه ليس ثمة سبب للافتراض بأن جهاز التسجيل أصبح أكثر فعالية وأكثر نسخاً من الفترة الأولى الى الفترة الثانية . في هذه الحالة ، إن العرض الفائق ، إن معدل الانتحار الأنثوي قد انتقل من م الى ن بالنسبة للموسم ، يعني اعتباره خطأ ، إذ إنه من المؤكد تقريباً أن م و ن هما تقديرات مشوهة عن العدد الحقيقي لحالات الانتحار . في المقابل ، إن العرض الفائق ، إن عند حالات الانتحار الأنثوي قد زادت . يمكن اعتباره مقبولاً حتى إجراء فحص أشمل ، وهل العكس ، ثمة خطر في قبول العرض إذا ظهر تغير بين الفترتين في توزيع طرائق الانتحار . كما أن دوركهايم ، عندما لاحظ أن معدلات الانتحار تتغير بشكل منتظم مع السن ، فليس ثمة سبب لتفسير هذا التغير بصمتة حادثاً مصطنعاً ، إذ إننا لا نرى لماذا يكون جهاز التسجيل أقلر عن اكتشاف الانتحار عندما يكون المتحر عمره 30 سنة أكثر مما لو كان عمره 30 سنة . وهل الرغم من أن معدل الانتحار في سن الثلاثين وفي سن الخمسين لديها كل الفرص لأن يكونا كلاهما مخلوقين ، فإن إشارة الفرق بينهما تتعلق بحقيقة ما . وباختصار ، إذا كان عالم الاجتماع الذي يعالج معطيات جمعها جهاز تسجيل عبر مجاميد اجتماعياً ينبغي أن يكون منيقظاً دائم صد الحيل الممكنة للعقوبة الماكورة ، وبمكة عالياً أن يكشف وجودها وأن يحصن صد آثارها

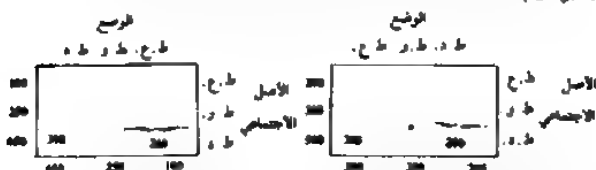
لتحصى الآن النمط الثاني من الصعوبات المذكورة أعلاه . وهي صعوبة ترتيب بعض عناصر السكان في فئات ثنائية ، أو أن نسب الى بعض العناصر قيمة ، حول متغير ما . إن هذه الصعوبة حقيقية وحادة في آن واحد . إنه لأمر استثنائي بالنسبة لعالم الاجتماع أن يجد معه في وضع يستطيع فيه دون أي التباس أن يرتب أو يعظم أو ينقص جميع أفراد السكان . ثمة صعوبة تكاملية . لدى بعض الأفراد مرحلة لأن يصنعوا بطريقة غير ملائمة أكثر من الآخرين . وهكذا ، فإن ظاهرة العش الصربي ورغبتها غير المتساوي فعمل المهمة المماثلة أثبت الى جعل مداخل بعض الفئات تقدر أقل مما هي بشكل أسهل من مداخل فئات أخرى . وهنا أيضاً ، يقوم الموقف

المطلوب لعمال الاجتماع على كشف المغشية المأكرة ، أي أن يبدل جهده لأن يميز في مجموعة الاقتراحات التي يمكن إصدارها انطلاقاً من معطياته تلك التي تقتصر بصورة معينة غياب المغشية المأكرة من تلك التي تأخذ وجوده بالحسبان . وهكذا ، قد يكون خطأ الرعم ، على أساس المعطيات المستتحة من الكشوفات الصربية أن دخل التجار ، يكون في المتوسط من المرات أكبر من دخل المدرسين . في المقابل ، يمكننا الاعلان ، بعد التحقق من ديمومة بعض المعطيات المؤسسية ، أن دخل الأطباء قد ارتفع (أو بقى) أسرع من دخل المدرسين . كما أن ، لو قررنا قياس مستوى التعليم بواسطة عدد سنوات التعليم ، يمكننا أن نتردد في احتساب الإعادة بأنها تساوي صمراً أو سنة كاملة . فالإعدادات تصنف بطريقة غير أكيدة بالنسبة للقياس المحدد هكذا ولكن لمتراض ، بما أن ذلك محتمل ، أن تربطاً إحصائياً تتم ملاحظته بين المستوى المدرسي والأصول الاجتماعية عندما نقرر احتساب سنوات الإعادة صمراً ، سلاحاً كذلك تراعياً معيناً إذا اتخذنا القرار المعاكس لاحتساباً سنة كاملة . إن الأرباطين المتبادلين سيكونان على الأرجح ذات قيمة مختلفة . ولكنهما سيكونان لها بالتأكيد الإشارة ونفسها ودرجة العظمة نفسها . وهنا أيضاً ، يملك عالم الاجتماع وسائل تسمح له بتقييم آثار الشكوك و / أو مشغولات تظهر بصورة عامة عندما يشرع في ترتيب أفراد السكان في حلة من الفئات أو في سبب إحدى قيم متغير معين ، لها

أما الصعوبة الثالثة فهي من الممكن بصورة عامة جمع عدة قياسات في تصور واحد . وهكذا يمكن أن يقياس المستوى المدرسي بواسطة عدد سنوات التعليم ، ولكن كذلك على سبيل المثال ، بواسطة درجة التمييز الذي أحررت الشهادة العالية بواسطة (مثلاً ثانوي قصير أو ثانوي طويل أو عالٍ) . ويمكننا كذلك قياس الوضع الاجتماعي انطلاقاً من قياس مكانة لهم أو انطلاقاً من مؤشر مستق بين المكانة والدخل بالطبع ، هذه القياسات ، بخلاف القياسات المادية مثل قياسات الطول أو الحرارة ، ليست متساوية ما عدا في حال التحول . إن أي قياس للطول م و مرتبطان فيما بينهما بواسطة تحول من النمط م = أ م ، وقياسات الحرارة بواسطة تحول من النمط م = أ م + ب . إن تحولاً من هذا النمط لا يمكن تحديده عندما يتعلق الأمر بقياسات « للإرتياك » أو « للوضع » أو « للمستوى المدرسي » . ولكن نخرج من هذه الصعوبة ، ستمثل المبدأ المعروف من قبل لارامبيل عن « الإستبدال بـ استبدال المؤشرات » . فهي حالات كثيرة إن إشارة ودرجة العظمة لتربط متبادل إحصائي ، تظهران متماثلتين أي يمكن المؤشر المستعمل . وهكذا ، أباً تكن الطريقة التي يدرس بها الوضع الاجتماعي للأهل والمستوى المدرسي الذي نوصل إليه الأولاد ، يظهر تربط ثابت في الإشارة . بالإضافة إلى ذلك ، تكون القيمة المطلقة للتربط محصورة في فارق ضيق تقريباً

فيما تقدم أثراً حالة المقاييسات لتكوّن على أساس الدلائل و / أو التنسيق بين الدلائل (للمؤشرات الخمسية لدى المؤلفين الأمريكيين) . إن فئة المؤشرات الثابتة مهمة جداً في علم الاجتماع ، وعرضها هو تلخيص المعلومات المحتواة في توزيع إحصائي أحادي النوع أو متعدد النوع . وهكذا ، يمكن أن ندفع إلى تلخيص المعلومات التي يمثلها توزيع لمداحيل بطريقة تؤدي إلى استنتاج قياس للتفاوت . وكذلك يمكننا أن نرغب بتلخيص التوزيع الثنائي النوع الذي

يعطي الوضع الاجتماعي على أساس الأصول الاجتماعية (جدول الحركة الاجتماعية بين الأجيال) طريقة تؤدي إلى استنتاج قياس الحركة الاجتماعية بين الأجيال . للوحلة الأولى ، إن قضية بناء القياسات تكون أبسط في حالة المؤشرات الثابتة منها في حالة المؤشرات المتغيرة . في الحالة الأولى ، يقتضي تلخيص معلومة مازجة . في الحالة الثانية ، يقتضي أن تنب من جملة من المؤشرات غير المحددة نظرياً . ولكن كل تلخيص يمثل خسارة في المعلومات . بالإضافة إلى أن ثمة طرق عديدة لتلخيص معلومة إحصائية . فالتلخيصات المختلفة التي يمكن استعمالها تكون بصورة عامة مرتبطة بالتحويلات . ولكن هذه التحويلات لا تمثل دوماً خصائص التحويلات المميزة للقياسات المادية . إن أي قياس للحرارة م و م يكونان مرتبطتين - كما قلنا - بتحول مستقيم من السط $M = A + B$. ولذا نكن A و B ، لو كان القياس M أعلى بشكل دقيق (أو أعلى أو مساوياً) من M : $M = A + B$. فلياً يمكن القياس المستعمل ، أكان نظام رومير (Renoum) أو نظام فهرنهايت (Fahrenheit) ، يستتج الأدلعي أن الطقس كان أكثر حرارة (أو أكثر برودة) في تاريخ معين وساعة معينة منه في تاريخ آخر وساعة أخرى . وبصورة عامة يكون قياس مادي مرتبط بتحول رتيب . من المؤسف أن الأمر ليس كذلك دوماً مع المؤشرات الثابتة المستعملة في علم الاجتماع : إن مؤشرين مرتبطين بتحول معين يمكن أن يمثل وجهتي نظر مختلفتين وأن يؤدي هكذا ، إلى تشخيص مختلف . لنفترض أن الإنتاج الوطني غير المالي بلدين أ و ب ارتفع بين 1970 و 1980 على التوالي من 600 إلى 1000 بالنسبة للأول ومن 2000 إلى 2500 دولار مائسة للثاني . يمكننا أن نعلن أن الفجوات بين البلدين قد تلت بما أن النسبة بين الإنتاج الوطني في ب والإنتاج الوطني في أ قد انتقل من $2000 / 600 = 3,7$ إلى $2500 / 1000 = 2,5$. ولكننا نستطيع أن نؤكد كذلك أن التساوت ازداد ، بما أن الفرق بين الدخل الوطني في ب والدخل الوطني في أ انتقل من $2000 - 600 = 1400$ إلى $2500 - 1000 = 1500$. ولتتضمن جدولتي مبسطتين للحركة الاجتماعية بين الأجيال (نقتصر أننا نستطيع ترتيب عينة من 1000 شخص مرتبين في ثلاث طبقات : الطبقة العليا والطبقة الوسطى والطبقة الدنيا) ، ولنتخيل أن الحدودين يقدمان (جزئياً) رصدين أجرياً في بلدين أ و ب .



سيتم بحركة الطبقة الدنيا فقط إذا تفحصنا العدد المطلق للأشخاص الذين هم في وصية الحركة الصاعدة . تظهر ب أكثر حركة من أ . ولكننا ملاحظ كذلك في أ ، أنه من بين 500 شخص من أصل اجتماعي متدني بقي 300 في الفث نفسها وعرف 200 منهم حركة صاعدة

إن معدل الحركة الصاعدة للطبقة الدنيا تكون إذن في هذه الحالة $2/5 = 40\%$ في ب يساوي هذا المعدل $260/650 = 40\%$ يسمح المؤشر هذه المرة بالاستنتاج أن معدلات الحركة الصاعدة للطبقة الدنيا تكون متساوية في الحالتين . ولكننا نستطيع أن نلاحظ أيضاً في ب ، أن نسبة الهرم الاجتماعي هي في وضع يكون فيه الحد الأقصى النظري لحركة الطبقة الدنيا مساوياً لـ $350/650$ وبالفعل ، إن عدد عناصر الطبقات هو في وضع أدى إلى أن الحصص الأولى والعموديين الأولى من الحدود ب يمكنها في أقصى الحدود أن تضم 350 شخصاً . ينجم عن ذلك أن الخلية الخاصة بعدد الأفراد القادمين من الطبقة الدنيا والذين فيها يعني أن تحتوي في حد أدنى 300 شخصاً ، وأن الحركة الصاعدة لا يمكن أن تكون أعلى من $650 - 300 = 350$ أما في أعلى العكس نجد الحركة الفصوى نظرية للطبقة الدنيا تساوي 500 . وإذا أردنا تقييم حركة الطبقة الدنيا ، ثمة ما يفرقنا إذن بربطها بحدسها الأقصى النظري . في هذه الحالة ، تظهر ب أكثر حركة من أ . بما أن نسبة الحركة الملاحظة / الحد الأقصى للحركة في ب يساوي $260/350$ ، في حين أنها تساوي في أ $210/500$. كما أن الفرق $350 - 260$ أدنى من الفرق $500 - 210$.

إن الكثير من المناقشات حول تطور الحركة الاجتماعية ، وحول الفروقات الدولية في مادة الحركة وحول تطور التفاوت أو حول الفروقات الدولية في مادة التفاوت تسهر على اعتبار أنه من الممكن بصورة عامة بناء مؤشرات مختلفة ، مثلاً لوجهات نظر مختلفة وباستخدامها بالتالي أن تؤدي إلى تشخيصات مختلفة . لتتخصص حالة مؤشر جيني (Gini) ، وهو قياس كلاسيكي للتفاوت في الدخل . يقي هذا القياس على أساس منحني لورنز (Lorenz) الذي يعطي النسبة المتوقعة للكتلة العامة للمداخيل التي يملكها من $0/0$ الأقل عني مبيهاً . عندما تكون المساواة تامة يكون خط المؤشر مستقيماً . وكلما برز إحنه ما به كلما كبر التفاوت . إن مؤشر جيني هو قياس احديداً للمعنى وبالتالي هو قياس للتفاوت . ولنتعرض أن هذا المؤشر كانت قيمته في فرنسا أعلى منها في ألمانيا مثلاً ، لا يمكن الاستنتاج من ذلك بشكل قاطع أن التفاوت يكون أكبر في فرنسا . لتدخل بالفعل مجتمعين بيروقراطيين متساويين المساواة ، حيث لا ترتبط للمداخيل إلا بالنسب ، أي حيث تكون المداحيل متماثلة بالنسبة لجميع الأشخاص الذين يكونون في نفس معينة . إن تطبيق مؤشر جيني على هذه المجتمعات المتساوية بصورة تامة سيظهر درجة معينة من التفاوت ، هذا التفاوت الناجم ببساطة عن كون جميع الناس ليس هم نفس الس في وقت معين . إذا ظهر المجمعان مختلفين من وجهة نظر مؤشر جيني فإن الفرق ينجم فقط عن فرق في نسبة الهرم الديموغرافي . نبرهن هذه التجربة العقلية عندما يتعلق الأمر بمجموعات معينة أنه ، قبل نصير فرق معين في مؤشر جيني باعتباره إشارة لفرق تفاوت ، من الضروري التحقق من أن الفرق ليس ناجماً عن فرق بسيط في النسبة الديموغرافية ، كواحد من احتمالات أخرى . كما أنه من المؤكد ، أن « دليلاً اجتماعياً » مثل الدخل الوطني غير الصافي ، ينبغي أن يستعمل بكثير من الحيلة : إذا قارنا بين بلدين متغيرين ، الأول مستهلك ذاتي صعب والثاني يستهلك ذاتي قوي ، سيعطي الفرق في الدخل الوطني عبر الصافي صورة مصححة للفرق في مستوى الحياة . ودون هذه الاحتمالات ، ثمة خطر في أن نصبح هذه المؤشرات وسائل نقل أيديولوجية عمالة . لذلك يبدو أكثر أهمية التشديد على

ضرورة وجود موقف نقدي حيال الدلالات الاجتماعية ، بما أيا اكتسبت ، على أثر أعمال لوفيرن (Ogburn) وبيير (R. Baues) وأنحرفين في الولايات المتحدة أولاً ، ومن ثم في أوروبا ، وجوداً سياسياً رسمياً وأهمية سياسية متزايدة ، إلى حد أن دنكان (D.D. Duncan) استطاع عام 1969 الحديث عن « حركة اجتماعية » مخصوصة تطور المكتبات والأهواء حول الدلالات الاجتماعية . لما اليوم فإن كل سياسة اجتماعية تميل إلى البحث عن تلطيف لمعامل جيني أو نظرائه . ذلك أن معامل جيني ليس الوحيد الذي تقتضي معاملته احتياطات كبيرة . فلا شيء يشير فصلاً عن ذلك أن التلطيف للمعامل يرتبط به مستوى أعلى من الرضى الجماعي (راجع مقالة التفاضل) . وبصورة عامة ، إن معنى الدلالات ومتغيراتها من وجهة نظر السياسة الاجتماعية ليس أبداً أكيداً ولا فورياً . إن معدلات الانتحار ليس لها معنى في حد ذاتها ، وإنما فقط بالنسبة لنظريات صممتها أو صرحتها مثل نظرية دوركهيلم ، فعمل من الانتحار دليلاً على متغيرات مثل « الارتباك » أو « الأنانية » . كما أن قياسات التفاوت ليس لها معنى إلا بالنسبة لنظريات تسمح بإقامة علاقة بين التفاوت من جهة و« الرضى » الفردي والجماعي من جهة أخرى .

- BIBLIOGRAPHIE. — BAUES, R. (red.), *Social indicators*, Cambridge, MIT Press, 1966. — BLALOCK, H. M. Jr (red.), *Measurement in the social sciences*, Chicago, Aldine, 1974. — BLALOCK, H. M. Jr, et BLALOCK, A. (red.), *Methodology in social research*, New York/Londres, McGraw-Hill, 1968. — BLALOCK, H. M., AGABEGIAN, A., BORODKIN, F. M., BORDON, R., CAPEUCHI, V. (red.), « Design, measurement and classifications », in BLALOCK, H. M., AGABEGIAN, A., BORODKIN, F. M., BORDON, R., CAPEUCHI, V. (red.), *Quantitative sociology. International perspectives on mathematical and statistical modeling*, New York/Londres, Academic Press, 1973, deuxième partie, 259-472. — BORDON, R., *Mathematical structures of social mobility*, Amsterdam/Londres, Elsevier, 1973. — BORDON, R., et LAZARFELD, P. F. (red.), *Le vocabulaire des sciences sociales. Concepts et indices*, Paris/La Haye, Mouton, 1965. — DELENNE, A., *Techniques originales en analyse des données*, Paris, Hachette, 1972. — DOUGLAS, J., *The social meanings of suicide*, Princeton, Princeton University Press, 1967. — FAVEREAU, J. M., FIAMENT, C., GROOT, A. (de), KROEMER, L. (red.), *Les problèmes de la mesure en psychologie*, Symposium de l'Association de Psychologie scientifique de Langue française, Paris, 1972. — LANU, K. C., et SPIELERMAN, S. (red.), *Social indicator models*, New York, Raven II Sage, 1975. — MARAKILL, G. M. (red.), *Scaling. A sourcebook for behavioral scientists*, Chicago, Aldine, 1974. — NAGEL, E., « Measurement », *Erkenntnis*, 11, 1^{re} partie, Eindhoven, 1931, 313-335. Reproduit in MARAKILL, G. M. (red.), *Scaling. A sourcebook for behavioral scientists*, Chicago, Aldine, 1974, 3-21. — OGBURN, W. F., *Social change, with respect to culture and original nature*, New York, B. W. Huebsch, 1922. — PAGLIN, M., « The measurement and trend of inequality : a basic revision », *American economic review*, LXV, 4, 1975, 598-609. — FRANKSON, W. S., *Theory and methods of scaling*, New York, Wiley, 1958. — YASUDA, S., « A methodological inquiry into social mobility », *American sociological review*, XLIX, 1, 1964, 16-23.

Valeurs

القيم

إن الإسهام إلى القيم أمر ثابت عند علماء الاجتماع الكلاسيكيين ، ولا سيما دوركهيلم وبيير (Weber) ، ويمكن حتى اعتباره أحد التدابير الأكثر ابتكاراً لفكرهم . فيشدد بيير على أهمية

الظهورية في تكوين الروح الرأسمالية . أما في يتعلق بدوركمهايم ، فإن التمييز المهم في نظره ، الذي يقيمه بين التصاميم الآلي والتضامس العضوي يرد الى تصورين لما يعتبر شرعياً في هذين النحطين من المجتمعات الشديدة التناقص . من جهة ، امتصاص الفرد في لوحدة الجماعة ، ومن جهة أخرى ، إعتبار المجتمع بصفته محصنة الجهود الفردية المنسقة والمراقبة . وتتلخص الوحدة الاجتماعية ، بالنسبة لدوركمهايم كياناً نالسة لمير ، بواسطة القيم المترسحة في الأفراد وفي النهاية موروثة بينهم وتمثلة من قبلهم . هذه القيم الموصوفة غالباً بأنها « لتعبية » و « نهائية » ، تقدم باعتبارها مرسطة بالتجربة الدينية . ولكن إذا كانت أهمية القيم ، أو « المثل الجماعية » مؤكدة بقوة من قبل علم الاجتماع الكلاسيكي ، فإن وضعها وطريقة عملها يتقيان غامضين . ودوركمهايم الذي يرمع أنه « يعامل الفوائض الاجتماعية بصفاتها أشياء » ، يعر على « موضوعية » القيم ولكنه ، رغم حظر العلاقات في حلقة مفرقة ، يستند موضوعية « المثل الجماعية » على موضوعية المجتمع . في حين أنه لكي يقيم موضوعية هذا الأخير ، يتكبر بموضوعية المثل الجماعية .

إن اللجوء الى القيم بشكل علاناً إنفاذاً بالنسبة الى علماء الاجتماع الذين يسمعون الى تعبير ثبات بعض التصرفات وتماثلها أو خصوصيتها . هذا المسعى الكسول كثير الزرود لدى العديد من علماء اجتماع التطور ، الذين يعتقدون أنهم يفكرون السير « الحسن » نسباً للمؤسسات لرأسمالية أو الديمقراطية عدد الانكليز أو الأميركيين . بوجود قيم في ثقافة هذه الشعوب مثل الجهد والاعتدال وتغريبيل التوحيد على التقيد . وعلى عبدها أن يتبدل ، كيف تتكون القيم المذكورة وتتوطد ونستمر ، إلا إذا افترضنا أنها هيئت من السماء . من جهة أخرى ، كان لحوه علماء الاجتماع الكلاسيكيين الى القيم يغذي سبية ، تبدأ صعوباتها بالظهور اعتباراً من إعطائها شكل المقولة الواضحة . إذا كان « للمثل الاجتماعية » مثل هذا الدور في تحديد الأشكال المختلفة للتصرف ، فما هو الامتياز الذي يفد حكم عالم الاجتماع من سيطرة القيم التي تتحكم بحكمه ؟

وتحت اسم القيم ، أخذ علماء الاجتماع الكلاسيكيون يعين الاعتراض عملية الضيم أقل بكثير من الحالات ذات القيمة في النظام الاجتماعي . عمليات إضفاء الشرعية أقل بكثير من حالة الشرعية الفرعية جداً . إلا أن انقلاباً في الاحتمالات سبزي مدى خصوصية ، يوحى به إلينا ، إثر استدلالنا وجهة النظر الواقعية والاستبدادية التي علبت طويلاً في تحليل القيم الاجتماعية ، بوجهة نظر النشاط المتبادل . ليس شمة مجال لمعالجة القيم بصفاتها أنكاراً أصلاطونية ، تحكم من عالي جوارثها عالم المؤسسات الأرضي . وإن لاهوت النعمة حسب كالفان (Calvin) والقديس أغسطس (S Augustin) لا يشكل تفسيراً ملائماً لعمل الرأسمالية . والقيم ليست شيئاً أكثر من أفضلات جماعة تظهر في وضع مؤسسي وتساهم بطريقة تكررت في تنظيم هذا الوضع . كما يقتضي مسبقاً توصيح طبيعة هذه الأمصليات ، والتساؤل بصورة خاصة في أي معنى يمكننا القول إنها موضوعية

إذا فكرنا في الأصلية كما تصفها الصياغات الأكثر أساسية لنظرية الاختيار لدى المستهلك ، نجدنا مدفوعين الى الافتراض أن الشخص يتختم سلباً من أفضلات الواضحة

والشماسكة ، وأنه في اللحظة التي ينحذ فراره فيها ، يكون لديه معرفة ملائمة لتناجح فراره ، وأنه يمارس رقابة فعلية على محيطه ، أي أنه يسيطر على المراحل الوسيطة التي تفصل اللحظة التي يقرر فيها حالة النمام لاجتماعي الذي يسعى إلى تخفيفه والوقت الذي تحقق فيه الحالة المذكورة. وإن علماء الاجتماع والاقتصاديين (وبخاصة سيمون (Simon) ومارش (March) الذين طرحوا على أنفسهم سؤال عقلانية المقرر ، والذي يمارس مسؤوليات نسبية في مؤسسة أو في تنظيم بيروقراطي ، قد أشاروا إلى أن الشروط الفضل المتعلقة بالأعلام وثلاث الأفضليات والرقابة على المحيط ، أبعد من أن تكون قد تحققت من الناحية العملية . وإن مدرسة الفرز ، عندما تمارس في إطار تنظيمي ، ترتبط بالعلم بمعناه الضيق أقل من ارتباطها بمن تدبّر الأمر (The art of muddling-through) حسب تعبير ليندبلوم (Lindblom) . ولا يمكن بأي شكل من الأشكال معاملة الأفضليات المتكوبة هكذا ، بصفتها مبادئ واضحة للتفسير وعملية . إن تعبيره لم أرد ذلك ، لا يصح فقط عن اضطراب المقرر العاشر . فهذه الصيغة تنصّر عن المفاجأة ، وربما المفاجأة الإخبة ، أمام الحدث . ولكنها ترجع بحاصة للصعوبة القصوى التي يواجهها في مراقبة سلسلة من العايات والوسائل المتسرة والمحددة . إن التحليل التنظيمي يظهر أن قرصاً كان يعامل في البدء بصفته وسيلة يحد نفسه في أغلب الأحيان ذات قيمة غير متناهية ، إما بسبب جهود العملية وإما بسبب فوائد غير منتظرة قمتها لها . إن إنتقال الأعراس وارتفاع بعض الوسائل إلى رتبة لأهداف ، والتحلي عن الأعراس التي يظهر الوصول إليها عبر ممكن أو أنها محبة للأمال أو دون معنى ، هي مواضيع تعالج تكراراً من قبل منظري التنظيم .

وهكذا ، كما نيس بوصح كامل هيربرت سيمون (Herbert Simon) . فقد بالتالي التعبير الكلاسيكي بين الوقائع والقيم الكثير من شموليته ، بسبب صعوبة إقامة تمييز واضح بين العايات والوسائل في بعض الحالات . وبصورة أدق ، يقوم كل عمل ما عدا الأسط بينها بصورة عامة على جملة أحكام واقعية وقيمة دلت تبعية متبادلة . وفيما يتعلق بالوسائل يمكن أن تصبح أهدافاً في مرحلة لاحقة . وبتعابير أخرى ، إن الأحكام القيمة والأحكام الواقعية ، وكذلك الوسائل والغايات يمكن تمييزها بسهولة في اللحظة . ولكن التمييز يفقد من ملاءمته إذا ما أردنا تطبيقه على عملية تتم في الزمن . يمكن أن نتأكد في التصورات الشائعة لتطبيقه . فالمهندس يسوّق بين الموارد بغية الحصول على هدف لم يخته هو نفسه ، والذي عندما يتحقق يؤدي إلى إشباع تحرير غيره وغير الذين هم تحت سلطته وقد ساهموا في تنفيذه . لقد مير وليم توماس (William I. Thomas) مواقف الفهم لكي يشدد بشكل أفضل على موضوعية الثانية . ولكن حكماً قيمياً ليس موضوعاً بالمعنى الذي يمكن أن تكون فيه مقولة مطفية - تحريرية . ومن الصحيح تماماً أن القسم لا تحول إلى أفضليات فردية بما أنها نشأ عن مشايات وزاعات أو تسويات بين سوع من الآراء وجهات النظر ، وأنها تلزم « هؤلاء الذين يتمون إليها . ولكن يقتضي عدم الاستنجاح من ذلك أن القيم هي مبادئ أكيدة وصريحة وواضحة المعنى ، يمكننا انطلاقاً منها واستنتاج « تربيئات معيارية خاصة . فضلاً عن ذلك ، بما أنها تتكون في محيط « متعدد الأبعاد » ، فيها تظهر دانياً مركبة صحيح أن كل واحدة لها توجه خاص : إن قيمة مثل المعالية (الإدلية والسلمية) تتميز في أن

واحد عن الانتاجية المحض نظية وعن المردود المالي أو حتى الاقتصادي. ولكن القرار هو تحكم بين هذه التوجهات المختلفة، التي لا تعطى أمداً في حالة الفناء، ولكنها توجد متحدة في توكيدات مؤسسية معقدة وطائرة

فيما يخص النقاش حول القيم، قدمت إذن نظريات التنظيم على طريقة سيمون مساهمين جوهريتين تسمح بنقاشي عند معين من الصعوبات الكلاسيكية عبر إبراز عملية التقييم نفسها. فبالنسبة لتنظيم معين يتم التعبير عن الأفضل بشكل نسبي ومقارن. إن حالة س من النظام ليست جيدة في حد ذاتها وبشكل مطلق. ولكن يمكن الحكم عليها بأنها أفضل من الحالة ص لأنها مثل بالنسبة إلى الثانية زيادة في الفعالية الاقتصادية والفعالية السياسية أو في التضامن وس ناحيه ثانية. يكون التقييم متعدد المعايير: إن منطق المؤسسة لا يمكن اختزاله بدقة إلى منطق لربح. وإنما أنه ليس كذلك إلا بقرار اعتباطي من اإدارة أو من المسؤول، الذي يصح اللجوء حول أبعاد أخرى ذات مغزى كذلك. ولكنه يتركها جانباً. وثمة أكثر من ذلك. إن التقييم الذي يحيط أولوية للحالة س على الحالة ص لا يقوم على إبعاد المعيار الذي يعبر عبر ملائم، أو أقل ملائمة، لمصلحة المعيار ب وحده، وإنما على توازن الواحدة بالنسبة للأخرى. والمقرر لا يضع كل بيعة في فئة واحدة إلا استثناء. لكنه يختار في الغالب التركيب الذي يمنح المالحد الأفضى من العوائد النسبية إلى كل واحد من الاحتمالات، في الوقت نفسه الذي يسعى فيه إلى تقليص التكاليف المرتبطة بها

إن التقييم هو مقارنة بين احتمالات يتم تقييمها بأشكال مختلفة. وهي بمنزلة شكل متفاوت، ويمكن معامته باعتباره عملية اجتماعية ذات ثلاثة عناصر على الأقل. إنه يشق عن عملية تفرز، وهو يستند إلى أساليب تقدمها أنظمة معيارية تسبق وجودها عملية التقييم المقصودة، وهو مرتبط بوضع المقرر، أي بموقعه في التنظيم. وبوصفاً للتقييم صفته عملية تعمي بالنسبة لعدد يتمتع ببعض الخصائص، بوضع أفضليات بين حالات مختلفة لنظام اجتماعي معين. تدفع إلى إعطائه نظرة متعددة وتركيبية، وإلى حد ما، استراتيجية.

هل هذه النظرة قابلة للتوفيق مع التصور الكلاسيكي الذي يجعل من القيم معطيات فصل وغير قابلة للاختزال؟ إنها قابلة لذلك، ولكن بشروط معينة. يقتضي تحديدنا الآن نظرية التنظيمات تشير بوضوح شديد إلى تعددية القيم المشاركة في عمل التنظيمات. لن نعرض الآن الأفضليات الجماعية للمقررين، وإنما سنفحص رؤى للعالم، مثل الظهور حسب فيبر، أو الفردية حسب دوركهيم. إن الظهورية تجمع شئ من المعرفة بتقييم الطاعة والخصوع. حيال القانون الإلهي. ومن جهة أخرى التجديد ولابتكار في الأشياء الاستاتية. ويعتبر على نفس الترتب في القيم الفردية حسب دوركهيم. بين روح النظام وروح الاستقلال. وإذاً حللنا تكون الرؤى للعالم، الكامنة في «الادب الكبري ذات الانتشار العلمي»، لنبيس لنا أن الأمر يتعلق بمجموعات أو نظم بالنسبة للتجديد. فهي لا تتكون فقط من توجهات تقديرية. مثلاً الأفضلية المسموحة للمجد على التمتع. تقوم هذه الأفضليات على معتقدات اعتباطية إلى حد ما، ولكنها لا يمكن أن تعامل

بأي شكل من الأشكال بصفتها « بنى موقفة » وأحلاماً أو هدياناً . لقد صعد هير بوزن اللاهوت وعلم الإغنيات على للممارسة الاقتصادية ، وبحاصه بطبيعته الرابطة المعلقة حداً بين اللاهوت الكاثوليكي والزهدي الطهري ، الذي هو أبعد ما يكون عن الفهم السريع . ودورهم لم يفسد من جهته أبداً باستكشاف العلاقة بين المحتوى الادراكي والمحتوى التقييمي للأيدولوجيات . ولكنه شدد على أهمية الممارسات (مثلاً في طائفة الأخلاق المهمة) التي يصدقها بدورها نظور المعتقدات المشتركة ونسأل الأوليات المؤسساتية في المقابل ، يشير توكفيل (Tocqueville) في كتاب الديموقراطية في أميركا إلى التنمية بين « الميول العامة والمهيمية » (الأصلية المموجة في المجتمعات الديموقراطية لقيم مثل الحرية والمسئولة) وه المعتقدات الدوغمائية « (الإعصار المقبولة في مادة التنظيم الاجتماعي ، مثلاً سياسة الاقتراع العام) إن « الرؤى للعالم » التي تتمثل قيمها في علم الاجتماع ، ينبغي إذن تحليلها بصفتها تراكيب معقدة للمعتقدات والأفصليات ، التي يعتبر استمرارها مسألة خلافية

إن فائدة هذا المسعى هي كونه يسمح بالتعرف على نظام المبرسيات القليلة الواقعة حول السمة المعرومة « اعتبارية » لنظم القيم وه الخيارات الوجودية ، من المصحح أننا إذا قارنا بالإجمال « لرؤية للعالم » الطهرية وه الرؤية للعالم « البراهمية أو البروية » يكون من المستحيل البرهنة أن إحداها أصدق أو أفضل من الأخرى . بحثنا إذن الاستنتاج أنها كلتاهما عضايتان ولكنا ، إذا بسبب وجهة نظر وراثية لا تشير فقط أنها تتكون بالنسبة للمؤرخ وعالم الاجتماع في مجرى الزمن عبر المواجهات مع معارقات التجربة الاجتماعية في ظهورها المتتالي ، في حين أنها تظهر بالنسبة للمؤمن باعتبارها مطلقة باعتبارها « مجموعة » من العقائد والمعتقدات التي ينبغي إما « قوها وإما تركها » . إلا أن التصور المقارن والمورثي للقيم يعني ألا يسبأ أبداً أنه يمكن أن تكون موضوعاً للإنتهاء أو « للفتنة » الذاتية التي نغفر من المسعى التدرجي والمقارن .

هل إن التناقض بين التصور المسيحي والتصور الاستبدادي يعني أن يؤخذ حرفياً ؟ في الحايث ، تبقى النقطة هي الأولوية الأساسية للتفهم ومن المصحح أن الخلاص بشكل مألوف لتلميد المسيح ، قيمة غير قابلة للمقارنة - حتى ولو كان هم المسيحي في خلاصه لا يرمي كل شيء ، في استحسان اللامسألة . حصة خيارات تعرض نفسها بمثابة مطلوبات ، كما أن ثمة حركات اجتماعية تتمتع في نظر أعضائها بقيمة غير نهائية محضة . ولكن ثمة كذلك خيارات تظهر بمثابة حلول متدحرجة ومتنصرة .

ففي يتعلق باستقرار نظم القيم ، ثمة ملاحظتان يمكن ذكرهما . ومن داخل القوى إن ذكر أن القيم تظهر بشكل ثانوي التعرض فإذا كان ثمة حالات لنظم اجتماعية تتغير مرغوباً إليها ، فثمة بالتالي حالات لنظم اجتماعية تتغير غير مرغوب فيها . وإذا كان ثمة معتقدات دوصائية مؤكدة ، فإن ثمة حالات أخرى صفية دوصائياً وبهذه الصفة ، يمكن اعتبارها « مركبة » أو مهيمنة إذ إنها تقود الرشح في مجموعة الذين يتحول إليها . وهل العكس ، يمكن اعتبار الأفصليات أو المعتقدات المتنوعة منقولة بما أنها تحمل تقريباً ، من الأفراد - أو المجموعات - الذين

يعترفون بها ، مختلفين ومتشعبين أو مجزئين . تختلف شدة هذه الثنائية في ان واحد حسب المجتمعات - التي تسمح بتقدير التصاميم - وحسب طبيعة النشاطات القائمة . وفي كل حال ، بين القيم المهمة والقيم المتحرقة ، يمكننا الحديث مع كلوكهوس (F. Kluckhohn) التي أدخلت هذه الفئة الثالثة ، عن قيم « متنوعة » . إن تعبير الأفضليات أو المعتقدات المحلفة عن تلك التي تعبر مهيمنة أو منقرضة ، يوفر للأمر دهاءاً من المأزق . هذه القيم « المتنوعة » لا تمنح الأفراد فرصة ممارسة حريتهم وحسب ، ولكنها تشهد كذلك على عدم الحماسة السببة لنظام القيم نفسه .

لقد مال علماء الاجتماع الكلاسيكيون إلى الإفراط في القدرة التكاملية لأنظمة القيم . إن ما يؤدي إلى تماسك أعضاء مجموعة معينة هي القيم المشتركة التي يتورعون (Community) shared values) . ينبغي هذا المقترح سبيلتين من التدقيقات . أولاً ، تشدد الوحدة الاجتماعية على شيء آخر غير القيم المشتركة . فكما قال باريتو (Pareto) ، يقتضي أن تترك مكاناً للمصالح ، إلى جانب المعتقدات والميول المشتركة ، من جهة أخرى ، إن للقيم تجزئة بمقدار ما تجمع . لقد كانت القيم الطهرية والقيم الفردية موضوعاً لانتباه واسع . ولكنها كانت عرضة لهجوم عنيف ، لقد قدمت للديمقراطية والرأسمالية قلباً وولاً . ولكنها أثارت ردود فعل صعبة ودائمة

ثمة مجال إذن للتنبؤ في كل نظام للقيم بين نواته الصلبة وانكساراته المتنوعة جداً التي تظهر معه هذه النزاة الصلبة عبر الزمن في تراكمات مختلفة جداً . وقد أخذت الآن عبارة الصلابة في معنى مختلف عن المعنى الذي افترخته كلوكهوس . كانت تشدد هذه الأخيرة على كونه بعض المعتقدات وبعض الميول تعتبر بمثابة تعبيرات شرعية لأفضليات فردية - أو على الأقل بمثابة أفضليات تترك الجماعة حيالها ، أفراداً معينين أو أقليات معينة حره في خيارها . ويصيف الآن إلى هذه الناحية ، ذلك المفهوم المألوف لدى الميتولوجيين ، مع مرفقاته أو عصبته . يمكننا إذن معالجة موضوع القيم باعتباره تراثاً - أي باعتباره تاريخاً مع تكراراته وإفعالاته ووبائيه . وهكذا يتم الحديث بشكل غير مباشر تقريباً عن القيم ، أو عن « التفاليد » الديمقراطية - الأمر الذي يدعو إلى التساؤل عما إذا كانت سلطة هذه القيم هي سلطة التقليد .

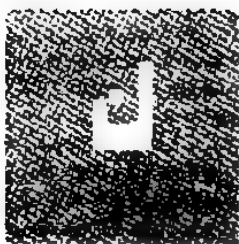
عندما ندرك الرابطة بين أنظمة القيم والتقاليد ، يبيّن لنا أن أنظمة القيم تشكل أنظمة مفتوحة . لقد شدد علماء الاجتماع الكلاسيكيون بقوة على الوحد المطلق للأفضليات الجماعية : فلهذه الأفضليات منطق معين . وحتى لو كان هذا المنطق قليل التطلب ، فإنه لا يسمح بكل التجميعات . وأنقيم الديمقراطية مثلاً ، لا نقفون إلا بصعوبة مع الاستبدادية وعبادة لشخصية . وهكذا فإن توترات قوية جداً في تصور ما يعتبر مرغوباً فيه بصورة شرعية ، تعرض نظام القيم إلى خطر الانقطاع . وإن نزاعات القيم الشهيرة هي أن تعريف المرغوب فيه لم يعد يستجيب لأحد درجة من التجانس . ولكن نجلس نظام للقيم لا يتم تقديره فقط من وجهة نظر عيوباته الإدارية والتقييمية ، فيمكن الحكم عليه كذلك من وجهة نظر الأصول التي حكمت إنجازاته

إن النقاشات الحالية حول شرعية أنظمة التربية تقدم لنا مثلاً ممتازاً على هكذا تناقض بالأسس الاستحقاقية للتوظيف والمكافأة استناداً طويلاً من شرعية قوية. كانت هذه الشرعية تستند إلى فرصتين. كان مقبولاً أن من يكون أكثر قدرة وأكثر مثابرة وأكثر إنتاجية، ينبغي أن يكافأ أكثر من الأقل قدرة ومثابرة واجتهاد. لتسهيل الآن أن نظام الامتحانات أو المباراة التي يعترف من خلالها بالأكثر قدرة ثم يتم تعيينهم، يتكشف أمام ملاحظة علماء الاجتماع أنه وسيلة ملتوية بين أيدي المهيمنين، لتثبيت هيمنتهم، أو دون الذهاب إلى هذه الفرصيات المتطرفة، أن جلايته وشمولية النظام التوظيفي، اللذين طالما اعتدنا، تعرضان لنشويبات مارة، ليست عارضة وإنما منظمه للصحة، أبناء البورجوازية. ويتطور الشك إلى حد الاعتراض على شرعية النظام والمثل المعلن (سواء الجميع أمام المدرسة) تكديسها السحرية ولكن نظام القيم الاستحقاقية ربما يستعيد رصيده، فيها أعيد تثبيت الاتفاق، بطريقة أو بأخرى، بين المبدأ بمكافأة الناس حسب قدرتهم (أي تبعاً لقابليتهم ومؤهلاتهم وجهدهم)، والشروط المؤسسية التي تحكم تناسهم. يمكن أن يتم تقليص التناقض إما بواسطة تصحيح عيوب النظام الأمر الذي يجعله أكثر توافقاً مع مبادئه الخاصة، وإما بالتخلي عن المتطلبات المثالية، وإما بواسطة منحهم قيمة النظام التربوي معه، الذي لا يعود يعتبر التدبير الشرعي الوحيد للنشأ والترقي. هذه النتيجة التي يكون لديها فرص أكبر في الحصول فيما لو فقد، من جهة أخرى طموح الحركة من قوته ومن سحره. إن أنظمة القيم عرّضت لمخاطر الانقطاع، ولكنها تمنح كذلك بقدرة على الانتظام والتصحيح. وفي حالات، تكون قادرة على التطور والتكيف مع تحيزات محيطها.

هذه القدرة على الانتظام، هل هي ذاتية أم خارجية؟ إن التمييز بين الموضوع والصبغ عبر اكتشاف القوة الصلبة يمكن أن يساعدنا في حل الصعوبة الخاصة بالصعوبة الذاتية أو الخارجية لانتظام نظام القيم. يمكن تقليص التناقض بإعادة ضبط الممارسات أو إعادة تعريف المعتقدات الدوغماتية، والميول. فالخطر يكون مردوحاً. عدم التسامح حيال التصرفات المروعة أو المحرفة، التي تكون علناً تصرفات مجنونة، وامتناعية تهدف إلى تدعيم الليبرالية والمعتقدات المهيمنة وبالتالي وقف التطور. يمكننا أن نتخيل كذلك أنظمة قيم أفرغحت بوتاتها جداً نرد سلباً على تحدي لتنازع والرباع حول خط الفصول والخضوع. إن هذا النمط من الجواب لا يسمح لنا بالتوقع مسبقاً ما إذا كان يؤمن بقاء النظام أم ما إذا كان على العكس ينجم على تراكمه وانحطاطه. إن صعوبة لتوقع تنجم تحديداً عن كون النظام مفتوحاً وقدرته على الانتظام لا ترتبط إذن به وحده فقط وإنما بالمحيط الذي يورثه.

● BIBLIOGRAPHIE. — DURKHEIM, E., *De la division du travail social* ; *L'éducation morale*. — KLUCKHOHN, C., « Values and Value-orientations in the Theory of Action: an exploration in definition and classification », 388-433, in T. PARSONS et E. SMILG (ed.), *Toward a general theory of action*, Cambridge Harvard University Press, 1951. — KLUCKHOHN, F. R., et STRAUSS, F. L., *Values in Value Orientations*, Evanston, Row, Peterson, 1961. — LINCOLN, Ch. E., *The intelligibility of democracy. Decision making through mutual adjustment*, New York, Free Press, London, Collier-Macmillan, 1965. — MARSH, J. G., et SIMON, H. A.,

Organisations, New York, Wiley, 1958. Trad. : *Les organisations*, Paris : Juroed, 1974. — PARETO, V., *Traité de sociologie générale*⁹. — THOMAS, W. I., et ZNANIECZ, F., *The political process in Europe and America*, 1^{re} éd., 1918, vol. I, 2^e éd., New York, Dover, 1958. — TOCQUEVILLE, A. de, *De la démocratie en Amérique*⁹. — WEBER, M., *Essais sur la théorie de la science*⁹.



Comte Auguste

أوغست كومت

يعتبر كومت « مؤسس علم الاجتماع » ، إنه هو حقا الذي اخترع الكلمة ، ولكن هل يشكل عمله واحدة من هذه « الانقطاعات الأيستمولوجية » التي يمكن أن مؤرخ بدءاً منها لولادة علم أو أن منهم الموانع الاجتماعية بطريقة متكررة جذرياً ؟ ثمة بالطبع ثورات علمية (كاهن - Kuhn) ، ولكن يمكننا الشك بوجود مثل هذه الانقطاعات في تاريخ العلوم الاجتماعية . وفي شتى الأحوال ، إن الإصرار على جعل كومت مؤسساً لعلم الاجتماع لا يمكن إلا أن يشير الربية ورغم انتمائهم إلى كومت ، إلا يرفض علماء الاجتماع له يعتبروا أنفسهم بحدثة أولاد « الأنوار » (Lumières) والتقليد التعاقدي ؟ في الواقع ، إن النقاشات حول « الانقطاع » هي أبحاث في العرانة فالرغم بأن كومت هو جرح أكبر يحي قبل كل شيء ، أننا يرفض سره هوبس - لوك - روسو .

إن فكرة كومت مردوحة ، لقد اكتشف خصوصية الشأن الاجتماعي ، وكرس لولوية علم الاجتماع على كل فروع المعرفة الأخرى . أما فيما يتعلق بخصوصية الشأن الاجتماعي ، فهي تتضح لدى كومت في الأهمية التي يملقها على فكرة التراضي (Consensus) صحيح أنه يقتبسها من علم الأحياء ، ولكنه يحصنها إلى تحول أساسي . بالنسبة للفلسفة البيولوجية ، يتم إدراك التوافق باعتباره الانسجام بين الأعضاء المختلفة التي تشكل الكائن الحي ، ومن جهة ثانية باعتباره العلاقة بين هذا الأخير وبيئته ، أو كما يقول أوغست كومت ، شروط وجوده . وعندما نتقل من نطاق علم الأحياء إلى نطاق المجتمع فإن التوافق ، مع احتفاظه بالسمات التي اعترفت له بها الفلسفة البيولوجية ، يكتسب سمات جديدة جذرياً . أولاً ، يركز التوافق الاجتماعي إلى أفكار ومعتقدات مشتركة . سهرته دوركهيلم فيما بعد بأنه « الوعي الجماعي » ثانياً ، ليس التوافق الاجتماعي ظاهرة تتحقق من تلقاء نفسها ، مثل التوارثات البيولوجية التي تحكم استمرار عائلاً ، والتي لا نربها مع ذلك . كومت يقربه من مبدأ التماسك الاجتماعي ، الذي يسميه « حكومة » وما يصمه في المصطلح الحديث بأنه علمي توجيهي (نسبة إلى علم التوجيه «Cybernetique») لدى كومت ، لا تقتصر الحكومة على الشاغل السياسية - إدارية التي يملقها رجال القانون العام والقانون الدستوري . إن المقصود هو وظيفة عامة تماماً ، يتم بواسطتها جعل اتصال ولأراء المتنوعة متفقة مع متطلبات « التعاون » (هذه العبارة التي يفضّلها كومت على عبارة « تقسيم العمل » الموروثة من آدم سميث ، حيث لا يبرر كفاية الجهد الاجتماعي) . تملأ الوظيفة

الحكومية باعتبارها سلطة زمنية وسلطة روحية في آن معا. إن التوافق الاجتماعي الذي يؤس توفيق لكل على الآخر» يضع موضع العمل في آد وحدث وسائل الإكراه الحسدي ووسائل انتزعية مختلفة. - ماحوذة بالمعنى الواسع الذي سيعطيه دور كهايم لهذه العبارة

إن المفهوم الكومتي للنظام الاجتماعي يشير في نقاط عديدة للمفهوم الذي سيتناوله دور كهايم بالتفصيل يمكن للمفهومين حتى أن يتميزا بتوجه مشترك يسميه بياحه (Piaget) « الوافعية الشمولية ». قدم المجتمع على أنه « كل » ، أو أنه نظام قائم بذاته ، فحياته ويقاؤه إلى حد ما ، لا يديان بشيء إلى مقاصد للمفاعلين واستراتيجياتهم وإلى المهمة الذي يكونه للمفاعلين من مقاصدهم وعن استراتيجياتهم . إن ما يمله علم الاجتماع ، والذي تأكد بشكل مناسب جداً في التقليد النماذجي ، الذي يسمي « إليه أوغست كومت باعتقاده أنه لا يعرف إلا أفراداً أنانيين ، هو السمة الحتمية للتوافق . فكومت يردد على أثر أرسطو ، أن «حكمة الاجتماعية هي الحالة الطبيعية للإنسان . ولكن هذا اللب على الكلام جعله يميل إلى أن قد انزكه حيداً هوبس وروسو كل على طريقته . لم يقدم النظام الاجتماعي أبدأ على أنه النظام الذي يحكم العلاقات بين نوع حي وشروط وجوده .

حول مكانة علم الاجتماع في نظام العلوم ، طور كومت آراء لا يمكن إلا أن نعتن عليها الاجتماع ولكنها عرصة لسلسلتين من المصاعب أولاً ، إنها تستد إلى مفهوم للمعلم يشهد بطريقة قابلة للنقاش على الدقة التي تحكم بالتطور العلمي . فضلاً عن ذلك ، إنها تقيم تراتبية وثيقة بين مختلف السلاس يتم التعبير من خلالها عن التطور الإنساني ويحصرها جميعها لتطور الأفكار العلمية ، إن قانون الحالات الثلاث يأخذ بالحسبان الممر الذي يفود المعارف والمؤسسات الإنسانية من العصر اللاهوتي إلى العصر الوصفي مروراً بمرحلة الانتقال المنشطير بقي . في المعنى الحصري للكلمة ، لا يمكن وصف قانون الحالات الثلاث بالشكلي . ولا يكف كومت أبدأ عن الإشارة إلى أن التقدم ليس سوى تطور النظام . والتاريخ ليس أبه الاحتمالات الكامنة في الطبيعة الإنسانية ، التي «تطور دون أن تتحول» . لكن التطور خاضع لقوانين ، وللمهمة الأولى لعلم الاجتماع هي إقامة هذه القوانين . إن قانون الحالات الثلاث مصاعاً إلى المكرة الفائلة إلى الإنسانية وتشكل وحدة اجتماعية ضخمة ووحيدة ، «أودت بأوغست كومت إلى أن يجعل من التقدم مسيرة نحو غاية محددة ، مع أنها لا تبلغ أبدأ ، عبر سلسلة من المراحل المحددة بالضرورة وعن عكس كوندورسيه (Condorcet) وفلاسفة الأور . يتسلك كومت بوجود « نهاية محددة » في مسيرة الإنسانية . في هذا الصدد ، ينبغي مقارنة آرائه مع آراء هيجل حول « نهاية التاريخ » وآراء جون ستيوارت ميل (John Stuart Mill) حول « الحالة السكونية » . فضلاً عن ذلك ، يعتقد كومت بتسلسل المراحل المحددة بالضرورة ، وهذه المراحل متصلة بطبيعة حركة الانسانية . ويتبع عن ذلك أن قوانين الديناميكية الاجتماعية قابلة للتطبيق المتشابه على جميع المجتمعات .

بأن علم الاجتماع هو علم « الديناميكية الاجتماعية » المقهومة كذلك . كونه يوضح آنية النظام في التقدم ، فهو ملك العلوم ، ينتمي أوغست كومت إلى مفهوم متبشر للمعلم ، وعن

عكس ما يوحي به تفسير عادي ولكنه خاطئ ، ليس ثمة أبداً بالنسبة لأوغست كورت نموذجاً وحيداً للمعرفة الوصفية فالرياضيات والمفاهيم ليستا الشكلين الوحيديين للمعرفة . ليس المقصود أبداً في فكر كورت تطبيق طرائق هذه العلوم على علم الاجتماع . لا نجد لديه أي تعلق بالكمي فضلاً عن ذلك ، إنه يرفض للمعطيات الاحتمالية لتحليل الوقائع الاجتماعية إنه يدرك تنظيم العلوم باعتباره اصطفاً للحقول لعلم يذهب من المعارف الأكثر تجريداً والأكثر بساطة (الرياضيات وعلم النجوم) نحو المعارف الأكثر تعقيداً والأكثر مادية (علم الأحياء وعلم الاجتماع) . لكل علم نطاق خاص به ، وهو يميز لناحية البساطة والتعقيد عن الذي سلفه كما عن الذي يتبعه . فعلم الاجتماع ليس إذن علم مثل الرياضيات . ولكن علم الاجتماع هو الوحيد الذي يأخذ بالحسبان الطريقة التي تشكلت فيها العلوم التي نشأت عنه وهو يتبعها .

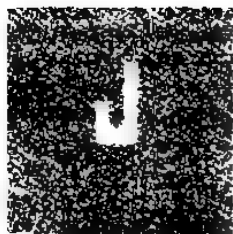
إن ملكة علم الاجتماع هي أحد المادى الوصفية الأكثر هشاشة . فهو يجد أصله في البحث الذي لم يتذكر له كورت ، حتى ولو تعددت تصريحاته النسبية . من علم جدير « بالاحتواء الكامل » للتحربة الإنسانية في تنوع جوانبها هذا الطموح كامن في مفهوم كورت عن نظام العلوم الذي يقدم شكله « النهاية المحددة مع أنها لا تبلغ أبداً » ، لتطور معارفنا . ولكن علم الاجتماع لا يسمح فقط للعقل الإنساني بفعل حركته الخاصة على نفسه بواسطة معرفة اتجاهه وعملياته ويحبل كذلك الحل لأزمة الحضارة الغربية ، التي استرعت انتباه كورت منذ شبابه الأول . ولم يترك كورت أبداً عن اعتبار نفسه مصلحاً اجتماعياً ، كان علم الاجتماع بالنسبة له نوعاً من الإيمان الرضوي ، فلقى رسالة التبشير به

هذا الاستحواذ الجوي ليس خاصاً بكورت . فإنما يحمله لدى الذين سادهم ماركس الاشتراكيين الطوباويين ، وكان شمبر (Schumpeter) يفسر بعد ماركس نفسه ، بأنه عائد بالمقدار منه إلى حلة ميوته وقوة انخراطه في الحركة الاشتراكية من جهة أولى وإلى نوعية تحليلاته العلمية من جهة ثانية . وبمعارضة ملحوظة ، لدى كورت ، على الرغم من ادعاءاته بالطيرية ، مفهوم عن الإصلاح الاجتماعي يمكننا وصفه تقريباً بأنه « حذر » . ليس لدى كورت أدنى وهم في مادة التدخل الاجتماعي . وبما أن الوقائع الاجتماعية هي الأكثر تعقيداً من بين الوقائع كافة ، فإن ضرب التوازن لنظام اجتماعي معين ليس صعباً إحداثه على الإطلاق : في المقابل ، من الصعب جداً مراقبة مسيرة اجتماعية بشكل فعال وإعادة التوازن إليها . من جهة أخرى ، كان يميز بين « سلطة زمنية » و « سلطة روحية » بحسبه ضد الخلط بين الإصلاح الاجتماعي والاستيلاء على السلطة . لقد رأى جيداً أن هذا الإصلاح يمر عبر مراجعة الأفكار الأساسية وتطوير الأخلاق الأمر الذي يتطلب كثيراً من الوقت والصبر . وعلى الرغم من أنه أظهر نزعة قوية إلى اللوغمانية ، فإن كورت ، على خلاف مصلحين اجتماعيين آخرين ، لم ينسلب إلى الإغراء الأدهابي والكليلاني . أكثر من ذلك ، إن « الإشتراكية الخاصة » الذي أظهره دوماً بصلد ، والتحليل العلمي ، هما ضد ادعاءه المتضيق في اعتبار أنفسهم « طليعة » حركة التاريخ . وقد اعترف دائماً بأهميته للعقل السليم والشعور ، في الحفاظ على التوافق الاجتماعي - حتى ولو كان ادعاؤه انهائي بدور الخير الإنساني يشهد بقسوة ضده حول إمكانية إحداث بناء توافق يفصل إقامة نفوس اصطفاية .

لقد شكك التركيب الكونتي بسرعة ، وظهر بسرعة الدمج بين المعرفة والشعور ، الذي أقام عليه كوت ديانة الاساتية ، أنه من صعب الخيال ، كما أن التوفيق بين وجهة نظر تجريبية ، تخلص للعلم الى شرعية تعبر ملاحظ محض ، والطموح الى بناء نظم للمعرفة ، مختصراً ومنشأً كامل التحررة الإنسانية المأصلة والمحصرة والآلية تثير بسرعة أنها مستحيلة . وتبين أن الدمج بين الساكن (النظام) والديناميكي (التقدم) هو مشروع يتجاوز بكثير قدرات العلم الجديد . علم الاجتماع - الذي أفس كوت نفسه أنه مؤسسه - إن علماء الاجتماع يعملون اليوم أنهم « وضعيون » ، بمعنى لا علاقة له تقريباً مع الصيغة الكونتي . عندما نتكلم اليوم على وصية علماء الاجتماع المعاصرين ، نكتفي بالإشارة الى قناعتهم بأن معرفة الوقائع الاجتماعية حاصلة الى المتطلبات المبهجة نفسها مثل أي معطى آخر للتجربة . يتضمن هذا الاقتراح مجموعات من النتائج المختلفة جداً فيما يتعلق بطبيعة الوقائع الاجتماعية وفيما يتعلق بطريقة ضبطها . يذكر بصورة عامة التوجه الوضعي لتفسير لمصلحة التي يدهي علماء الاجتماع أنهم يحافظون عليها بين القيم والاختيارات الجماعية للمجتمع الذي يدرسونه وبين قيمهم الخاصة . في الواقع ، هذه المحايدة الخلفية تثير من آرث فير (Weber) أكثر بكثير مما تنبثق من لوث كوت . في هذه الحالة الأولى ، إلى الوضعية ، المدعومة بقوة لدى علماء الاجتماع ، هي نوع من النسبية المختلفة جداً عن تاريخية وشولية كوت نفسه . من جهة أخرى ، إن وصية علماء الاجتماع المعاصرين يمكن أن تتميز بأنها احترام للوقائع وللملاحظة . ولكنها ، لدى كثيرين منهم ، مقترنة بملسوية (Scientisme) هي تعديداً « كنية » لم يكن كوت يشرع تجاهها إلا بالحذر والاحتقار . لقد علم كوت علماء الاجتماع أن علم الاجتماع هو ، ويجب أن يكون ، علمياً . ولكنه لم يتوصل الى جعلهم يقاسمونه لا مفهومه للعلم ولا مفهومه لعلم الاجتماع

- BOUTCHERRE, — COURTS, A., *Cours de philosophie positive*, Paris, Bachelier, 1830-1842. — BRUSSEL, Culture et civilisation, 1969, 6 vol. ; *Discours sur l'esprit positif*, Paris, Carlier-Gouery & Dalmont 1844, Bruxelles, Culture et Civilisation, 1969, *Système de politique positive, ou Traité de sociologie, instituant la religion de l'humanité*, Paris, L. Mathias, 1851-1854, 4 vol., Bruxelles, Culture et Civilisation, 1969, 4 vol., *Catéchisme positiviste, ou sommaire exposition de la religion universelle, en treize entretiens systématiques entre une femme et un prêtre de l'humanité*, Paris, 1872, Paris, Garnier-Flammarion, 1966. — ALAÏ, *Idées, introduction à la philosophie*, Paris, P. Hartmann, 1939, Paris, Flammarion, 1967. — ABOUSSER-BASTON, V., *La doctrine de l'éducation universelle dans les philosophes d'Auguste Comte comme principe d'unité systématique et fondement de l'organisation spirituelle du monde*, Paris, PUF, 1937, 2 vol. — ARNAUD, P., *Politique d'Auguste Comte, extraits*, Paris, A. Colin, 1963. — Sociologie de Comte, Paris, PUF, 1969. — AMON, R., *Les étapes de la pensée sociologique*, Paris, Gallimard, 1967. — DELVOLVÉ, J., *Réflexions sur la pensée continue*, Paris, Alcan, 1932. — GOSSEN, H., *La jeunesse d'Auguste Comte*, Paris, Vrin, 1933-1941, 3 vol. — LENZER, G. (red.), *Auguste Comte and positivism. The essential writings*, New York, London, Harper, 1975, introduction, xviii. — LÉVY-BRUHL, L., *La philosophie d'Auguste Comte*, Paris, Alcan, 1900. — JETTERÉ, E., *Auguste Comte et Stuart Mill*, Paris, Baillière, 1866. — MUMFORD, Ch., *Romanticism et révolution*, Paris, Nouvelle Librairie nationale, 1972, 1973, 89-127. — MHA, J. S., *Auguste Comte and positivism*, London, N. Trübner, 1865. Ann Arbor, Univ. of Michigan Press, 1961 Trad.,

Auguste Comte et le positivisme, Paris, G. Baillière, 1868, Paris, F. Alcan, 1885. — MUSE, R. von, *Kleines Lehrbuch des Positivismus*, Chicago, The Univ. of Chicago Press, 1939. Trad. angl., *Positivism: a study in human understanding*, New York, Dover Publications, 1968. — NEURATH, O., « Foundations of the social science », *International Encyclopedia of Unified Science*, II, 1, 1952. — SCHLUCK, M., *Fragen der Ethik*, Vienna, J. Springer, 1930. Trad. angl., *Problems of ethics*, Englewood Cliffs, Prentice Hall, 1939; New York, Dover Publications, 1962. — SIMON, W. M., *European positivism in the nineteenth century: an essay in intellectual history*, Ithaca, Cornell Univ. Press, 1963.



Libéralisme

الليبرالية

كما أن المساواتية هي أيديولوجيا تقسم تنظيم مجتمع معين بواسطة العلاقة بين المساهمات والمكافآت التي تقوم بين الأفراد ، فإن الليبرالية هي أيديولوجيا تحكم عن بوعية التنظيم الاجتماعي بواسطة اتساع الدائرة التي يعترف بها للمصادرة والاستغلال الذاتي للأفراد والليبرالية مثل المساواتية ، هي مجتمعة من التوجهات النظرية والعملية ، الصعبة التكامل ، تشكلت خلال العملية التاريخية للعملة وتخصص السلطة السياسية

إن الأيديولوجيات الأولى التي انضمت بها صفة الليبرالية ، تهتم بمسألة الحكومة ، وبالعلاقات بين مختلف هيئاتها ، وبالعلاقات هذه الهيئات مع الخاصة ، وبالإجمال ، لقد بدىء بإطلاق اسم الليبراليين على أصحاب الاستبدادية ، أيما تكن طبيعة هذه الاستبدادية يطالب الليبراليون بحقوق الضمير أمام إدعاءات جميع الكنائس الفالحة . لقد كان النزاع عميقاً وطويلاً بين التقليد الليبرالي والسلطات الدينية ولا سيما الكرسي الرسولي في روما بالنسبة لليبراليين ، على الدولة أن تقتنع عن وضع سلطتها المدنية تحت تصرف أرثوذكسية معينة ولكن التراث الليبرالي ليس دينياً أو عسائياً وحسب فيما يتعلق بالعلاقات بين الكنائس والدولة . أنها كذلك مصادة للاستبدادية فيما يتعلق بسلطات الدولة ليس فقط حق الفصل في المراجعة الأخيرة وتغيير القمع من الزوال - ورمي هذه الأخيرة في النار المظلمة - مما المرفوض صراحة من وضع مستعمر للحق والخطأ إنما كذلك ، في النطاق السياسي ، فكرة السيادة التي تنجو من أي إشراف من الدين تمارس عليهم ، هي التي تهاجم من قبل التراث الليبرالي

لقد ظهرت الليبرالية حسب الصيغة الشهيرة لمرغتكير وواصعي الفانون الأسلمي الأميركيين ، بصفتها نظرية كوابح وموازية تقوم بواسطتها السلطة بوقف السلطة . إن تشكيلة الوسائل المستعملة للوصول إلى هذه الغاية متنوعة جداً - وما البرلمانية سوى إحدى هذه الوسائل ولكن الرقابة البرلمانية ، شرط أن تكون فعالة - الأمر الذي لم يعد كذلك بمقدار ما استطاعت الإدارة أن تتوصل إلى التخلص منها - هل تجلب للأفراد حلة من وسائل الحماية الفعالة جداً ذلك ما يوحي به التاريخ الإنكليزي ، المتميز بتطور مؤسساته البرلمانية بشكل مبكر ، وذلك دون شك ، باسم حزياً عن ضعف التقاليد القطاعية لقد قدم مبدأ شرعة الحريات

(Habeas corpus)^(٢٠) للإنكليز ضمانة أساسية ضد تصف الملك ويطاؤه . من جهة ثانية ، إن المبدأ لقاضي بعدم إمكانية استيلاء أية صيرية دون أن يوافق عليها أولاً ، يمثل المكلفين وإلى حد ما الأمة ، وضع السلطة الملكية العاجزة عن قبول عملياتها الخاصة بنفسها ، في مجال من التبعة للمبرلمان . أما الليبرالية الفرنسية فقد عانت الكثير لكي تتكون ، إذ إن الملك الذي كان يقتضي مراقبته ، نجح في أن يحصر نفسه نفوذاً مئتيًا حيال معارضيه المحتملين وذلك بخضعة بفصل تمرکز الوسائل الإدارية

إن مراقبة السلطة بجميع أشكالها ، هي الوجه الأبرز للأيديولوجيا الليبرالية . وتراوح التدبير الدستورية من الفصل الجليد تقريباً بين السلطات على الطريقة الأميركية (التي تلزم من جهتها مختلف فروع الحكم على إجراء مقارصات ونسويات شاقة إلى حد ما) ، إلى رجحان واضح للأكثرية البرلمانية على الطريقة الانكليزية . ولكلها يشتركان في بعض السمات التي تتعلق بطرائق مراقبة الحكوميين للحكم . إذا بدلنا الجهد لاستخلاص الافتراضات الصعبة للأيديولوجيا الليبرالية ، نذكر أن هذه المسيرة تفترون بسلسلة من الاختيارات التي تتعلق بتنظيم المجتمع بكامله . إن التعبير بين الليبرالية الاقتصادية والليبرالية السياسية ، أيًا تكن ملامحه ، يتجاهل الترابط بين هذه الوجهة أو الجوانب المختلفة جداً ، التكاملة مع ذلك في التراث الليبرالي . وعالمنا ما تنقلص الليبرالية إلى صيغة « دعه يعمل ، دعه يمر » ، التي نصر بأنها شعار الجورجوازية المتصورة . في الحقيقة ، إن الإيعاز المعطى للسلطات لسياسة بعدم التدخل في إنتاج والمبادلات لا يرحه فقط إلى دولة ليبرالية ، وإنما كذلك إلى دولة نسلطية - كما يوحي بذلك مثل الفريديريش براتش . في المقابل ، إن اجتماعات التي تكون حريات الأفراد فيها مضمونة فعلياً بواسطة شرعة الحريات ، وبواسطة المراقبة القضائية على الإدارة والمراقبة البرلمانية على السلطة التنفيذية ، يمكن أن تضمن درجة عالية من تدخل السلطات الإدارية في إنتاج الثروات وإعادة توزيع العائدات ، أو المبادلات مع الخارج .

إن ما يؤمن الترابط بين الليبرالية الاقتصادية والليبرالية السياسية ، هو تصور للفرد وحقوقه ، محددة بالترابط مع حقوق الدولة ، ولكي نحلول تعديد هذه المجالات ، ثمة طريقتان قابلتان للتطبيق . يمكننا الاتفاق على تسمية الليبرالية الأولى بالمعالية . فهي مطقة من قبل رجال السياسة وتمتلك صمغيات صلبة جداً في الرأي العام . إن ما يميزها ، هو كونها تنطلق من المؤسسات المكونة للمجتمع المدني : العائلة والملكية الخاصة والسوق ، مع تجاهل التنمية المتداولة لهذه المؤسسات مع مؤسسات الدولة . وإن الفرد باعتباره روجاً ومالكاً ومنتجاً ، حري إنجاز عدد معين من النشاطات على أساس شرطي المناقطة والمشروعية . فعليه أن يجد لنفسه مرافقاً ، وفي كثير من الحالات شريكاً مرتبطاً معه تماقدياً في هذا المفهوم الضيق . تكون الدولة ضمانة لمعقود ، التي يعملها التنفيذ فعالة ، كما تؤمن للمالكين التمتع الهادئ بأموالهم . حتى لو كانت متحيزة ولا ترى إلا قبيلاً ، إنها حاضرة إذن في جميع صفقات المجتمع المدني . ليست فقط « حارساً » وإنما

وسيط وحكم كذلك ، فهي تضبط لعبة المصالح ، وتحافظ على السلام أو تمده بين الفرقاء المتصارعين . الدولة تمارس إذن وظائف محددة ومحدودة ولكنها جوهرية قطعاً . ولكن للأسف ، يمكن أن تصبح قوتها ، الضرورية لحماية الأفراد ، مصدراً للتجاوزات التي يكون على هؤلاء أن يحموا أنفسهم منها . إن المليارية الكلاسيكية تسكنها الخشية من أن تصبح الدولة أداة في خدمة السلطة الشخصية ، لطاغية . ولكن ثمة خطر ثانٍ لم نحم المليارية الكلاسيكية بنفسهته بشك جيد : وهو أن الدولة تصبح آلة بيروقراطية هائلة محضمة الأفراد لأسظمة إدارة استبدادية ، وتواجه هذين الخطرين ، عبر حصر الحكم في شبكة من الإجراءات المسبقة وبإخضاعهم الى مجموعة من الجزاءات اللاحقة في الطاق الإداري والمقتضي والسبائي ، بواسطة التهديد بعدم إعادة انتخابهم ، هل تؤمن الدولة المليارية بحرية الفعلية للأفراد ؟

كان مونتسكيو معهم الحرية باعتبارها الحق في عمل كل ما لا يصير الأحرار ؛ وهو يحترق أن هذا المثال يمكن تحقيقه أيما تكن طبيعة النظام - ما عد ، بالطبع ، إذا تعلق الأمر بطغيان أو باستبدادية . ولكن يمكن أن تكون ملكية معينة حرة ، بمقدار ما تكون كذلك إحدى الجمهوريات - على الرغم من أنها تكون مختلفة ، ومن أن الملكيات كلها لا تكون حرة بنفس المقدار . لم تكن الملكية الفرنسية ، في نظر مونتسكيو ، حرة بمقدار حرية الملكية الانكليزية . ولكن بمقدار ما كانت الرمانات والتقاليد المحلية وكذلك امتيازات النبلاء والاكليروس تشكل عوائق بمواجهة طموحات التاج ، وبخاصة الاعتبارية الوراثية . فإن رعايا ملك فرنسا لم يكن ممكناً تسبيهم بعيد مستد شرقي . إن التراث الملياري منه للصماتات التي تؤمها الممارسات القائمة على العرق والتقاليد للمواطنين . في القرن التاسع عشر ، كان أغلب المليارين المرسيين عبر مبالى في النهاية ، الى حد ما ، بمسألة الخلاف التي كانت تضم الشرعيين والأوربانيين واليونانيين ، والتي كانت تصمم معاً في مواجهة الجمهوريين . وبما أن المليارين كانوا منشغلين بتطبيع السياسة ، فهم قليل ما كانوا يهتمون بصاحب هذه السياسة فقد ذكر تيار (Thiers) بذلك في خطابه الشهير حول « الحريات الضرورية » التي لم تكن مجرد سنار من لدعان لحجب تعارب محتمل مع نابليون الثالث . هذا الموقف كان في أساس التحالف اللاحق للأوربانيين مثل م . تيار (M. Thiers) مع الشكل الجمهوري ، الذي كانوا يكون له أقوى العداوات ، بسب دكرات الدكتاتورية البقية وتسلط لكررين البلاطون

لقد توصل الملياريون الانكليز والأميريكيون والفرنسيون عبر مسائل تاريخية مختلفة غاماً ، الى بناء دولة محدودة ، منسبة بالاستقلال الذاتي للنسبي للدائنين الروحية والثقافية (علمانية الدولة في الصيغة الفرنسية) ونماذج ثلاثي سياسي وإداري واقتصادي ، من المقترص أن يؤمن للأفراد التمتع الهادى بمصالحهم الخاصة . ولكن تبين أن هذه النسبة كانت مؤقتة . فقد وجدت نفسها عرصة لصعوبات عديدة . أولاً ترايدت المهام الكلاسيكية للدولة ولا سيما المدفع ضد الأعداء ، تحت تأثير التناقص التفرس أكثر فاكثرين الامبراليات المتنافسة . ثانياً ، استدعت الرعايات بين المصالح الأفضل تظلياً ، التدخل الأكثر تكراراً والأكثر اتساعاً لحكم حريص جداً على أن يكون فعالاً وأن يهضم لنفسه الكلمة الأخيرة . وأخيراً ، إن الطلب المتزايد على المنافع

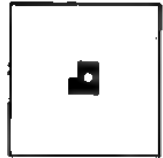
العامة مثل الصحة والبرية ، التي تقع مسؤ وليتها على إدارات عمولة ، وحتى مدارة عالميا من قبل الحكومة . أدى الى حسم مسألة وقتية الحدود بين العام والخاص . إن المفيدة الليبرالية كما تشكلت في مجرى عملية تجمع أجوبة ظرفية وعابرة ، الى توجهات عامة ، صواترة ، وحتى ثابتة ، وجدت معها في مواجهة متطلبات لم تعد قادرة أكثر فاكتر على الإحاية عليها . إن وجود الدول القومية بشكل صموية تترك مند زمن طويل الفكر الليبرالي . وبالفعل ، يشكل الدفاع عن هذا الكيان أحد مقومات المواطنة ، ولكنها تقدم حجة (Salus) (popule, supremis lex esto) ^(*) للمدين يرغبون بالتضييق على للحريات الفردية . إن تحديد صلاحيات الدولة الحكم ، وتخصيص هذه الأخيرة بقطاعات أكثر فاكتر اساعاً في تقديم المصالح العامة ، يربكان كذلك الليبراليون . إهم يهلون الى الانقسام بين دعاء للتصور التضييقي (على الدولة أن تحصل فقط المهام التي لا يمكن لغيرها لحملها) ودعاة الليبرالية المزيدة لإضفاء الصفة الاجتماعية على قطاعات واسعة من النشاط الاقتصادي وكذلك الثقافي . وما يعقد أيضاً الأشياء ، هو أن الوصف الأيديولوجي لمنوع الأول من اليسار ليس مسألة حويصة . إذا نظر إليهم من بعض الوجوه يمكن أن يسمى محافظين ، بما أنهم معادون للتدخلات الإدارية في سير النشاطات الاقتصادية ، ولا سيما الإنتاجية . ولكن إذا نظر إليهم من جواب أخرى . يمكن أن يشعر بعض الليبراليين أنهم غريبون جداً من المفوضيين ، بما أنهم ، لكي يعارضوا شرعية التحولات التي تقوم عليها حالة الرفاه ، يتمكون مختارين بعدم إمكانية المقارنة بين الأفضليات الفردية والتصف المندري لكل تحكيم بين هذه الأفضليات ، إذا لم تكن بفعل المصمين أنفسهم . يمكننا إذن تغيير عدة نمازات ليبرالية وليبرالية جديدة : تيار يمكن وصفه بأنه شبه محافظ ، وثان شبه فوضوي وثالث شبه اشتراكي . وإذا لم تسمح أية قاعدة متماسكة وصعالة في أن واحد بإجراء تحقيق مرص بين ما يرتبط بالخاص وما يرتبط بالسلطات العامة ، تكون الأيديولوجيا الليبرالية - مثل كل الأيديولوجيات - مهددة بالمعرض . مع ذلك ، حتى لو كانت معرضة لتجديدات طاهرة ، فلا يستبعد ذلك فقدانها لكل حيوية . إنها تستمد قوتها وملامتها من سرائل ساهمت في صياغتها عبر مختلف مسؤولاتها ومضامينها : ما هي الشروط التي تسمح للإنسان العادي في أن يكون سيداً حراً ؟

● BIBLIOGRAPHIE. — ARROW, K., *Social choice and individual values*, New York, Londres, Wiley & Sons, 1951, 1963. — BAUMOL, W. J., *Welfare economics and the theory of state*, Cambridge, Harvard Univ. Press, 1952, 1967. — CONSTANT, B., *Essais politiques*, Strasbourg, 1796-1814, in POZZO DI BOCCO, O. (red.), *Essais et discours politiques*, Paris, J.-J. Pauvert, 1964, 2 vol. — FAUVERT, S., *Politiques et moralités françaises du XIX^e siècle*, Paris, Société française d'imprimerie et de Librairie, 1890, 3 vol ; Paris, Rowin, 1923, 3 vol. — HARTZ, L., *The liberal tradition in America*, New York, Harcourt, 1955. — HAYEK, F. A. von, *The constitution of liberty*, Univ. of Chicago Press; Londres, Routledge, 1960. — HODGSON, L. T., *Liberalism*, New York, H. Holt & Co., 1911, New York, Oxford Univ. Press, 1964. — LAMM, H. J., *The rise of european liberalism : an essay in interpretation*, Londres, O. Allen &

(*) قاعدة حاسمة بالقانون العام الروماني يجب أن تستعمل كل المراجع خاصة إذا تمس الأمر بإشعة الوطن . (دعوى الألوام التي عشر) (المترجم)

Urwia, 1936, 1962. Trad. : *Le libéralisme européen du Moyen Âge à nos jours*, Paris, Ed. Emile Paul, 1950. — LUTHELM, W., *The good society*, Londres, Allen & Unwin, 1934, New York, Grout & Dunlap, 1936. Trad. : *La cité libre*, Paris, Médias, 1945. — MILL, J.-S., *On liberty*, Londres, J. W. Parker & Son, 1859, Indianapolis, Bobbs-Merrill, 1963. — MONTAIGNE, C. de, *L'esprit des lois*°. — NOZICK, R., *Anarchy, state and utopia*, Oxford, B. Blackwell, 1974. — PRÉVOYÉ-PARADOL, L. A., *La France nouvelle*, Paris, Michel-Lévy Frères, 1868. — RÖDEL, W., *Civitas humana, Grundfragen der Gesellschaft und Wirtschaftsform*, Bernbach-Zürich, E. Rentsch, 1944. Trad. : *Civitas humana, a human order of society*, Londres, W. Hodge, 1948; *La communauté internationale*, Genève, Éditions du Cheval Ailé, 1947. — TOQUEVILLE, A. de, *De la démocratie en Amérique*°.





Marx Karl

كارل ماركس

« إن النقد الأدبي والنقد التاريخي يبحثان غالباً عن فكر مؤلف أو رجل دولة . يفترض هذا البحث وجود فكرة وحيدة . قد يكون ذلك صحيحاً أحياناً ولكنه في غالب الأحيان خطأ »
هذه الملاحظة لباريتو (Pareto) (الولادة في كتاب علم الاجتماع العام ، الفترة 1739) تنطبق دون شك على ماركس أفضل من تنطبق على أي عالم اجتماع آخر . أهم ماركس الحقيقي ؟ أهو ماركس مخطوطات 44 الذي يشدّد على استلاب الإنسان في المجتمع وبخاصة المجتمع الرأسمالي ؟ أهو ماركس البيان الشيوعي الذي يقترح علينا رؤية نشوءية للتاريخ ؟ أهو ماركس رأس المال ، كتاب الاقتصاد العلمي ، حيث يريد ماركس نفسه (1818- 1883) انضم الجديير لسميث (Smith) وريكاردو (Ricardo) ؟ كان الكثيرون من الباحثين حاسبين عمله تنوع عمل ماركس . واختاروا ، جميعهم تقريباً ، تمييز بعض المصوص بالنسبة للآخرى . أم ويون أرون (R. Aron) فهو يقترح أن يقل النقاش وأن يتخل كما كان يريد ماركس عن أعمال من الشباب إلى « نقد الثران » ، وأن يفي بالأولية على ماركس كان ماركس نفسه يميزها مهمة (البيان الشيوعي و Girardot وبخاصة رأس المال) . قال الصحوة الرئيسية لهذا الموقف من أن العمل الأساسي وهو رأس المال لم يستكمل وهو لا يقترح بالنسبة لأشدة رئيسية من النظرية الماركسية سوى بدايات تحليل . ويشكل أهم ، ليس مؤكداً أننا ماستمادنا لأعمال من الشباب يحصل على حصل أكثر تناسقاً بشكل ملموس من الذي نحصل عليه فيما لو أدخلناها . وهكذا فإن البيان الشيوعي يعرض رؤية مثولية حيث يظهر تطور النوع البشري أنه ينحصر إلى حتمية قاطعة . المقابل ، يسمي الكتاب الثالث من رأس المال إلى استخلاص قوانين من التطور الرأسمالي ، ولكن ليحدد مباشرة أن هذه القوانين هي مؤشراً فقط . لا يدل التعبير على أن ظواهر دورية واستثنائية تأتي لتضاف إلى الميول فقط (إلى الاتجاه العبد لكي يستعمل لغة الاقتصاديين) ، ولكن على أن هذه الميول تخارِب من قبل ميول لإشارات مواجهة : إن تناقضات الرأسمالية تحكم من النظام بالآزمات ولكن ماركس يجترس من وصف مسيرة تعاقبها بدقة . لو كان الكتاب الثالث من رأس المال هو المؤلف الوحيد الذي وصل إلينا ، لم يكن ماركس ليعتبر لا نشوءياً ولا قائلاً بالاختمية ، ولا حتى كمؤلف يرى في صراع الطبقات محركاً للتاريخ . إذ إن التناقضات الموصوفة في الكتاب الثالث هي بعد كل شيء ، وإلى حد كبير تناقضات داخلية ضمن طبقة الرأسماليين ، في الكتاب الثالث كما وصل

إلينا ، يبدو البروليتاريون شاهدون سلبيون لمسيرة تعرضها الأزمات بفعل الرأسماليين . وحل صيد نقاش تفسيري كلاسيكي آخر : من السهل عرض بعض النصوص التي تجعل من « السنية الغفوية » الساج الآلي « للبنية التحتية » . ولكن نصوصاً أخرى تبيّن بوضوح أن ماركس كان وثيقاً من السمة الدورية للصلة بين البتين

هل تبرهن هذه الصعوبات في التفسير أنه يقتضي النكر للمحدث عن فكر ماركس ؟ إن ذلك يعني بالتأكيد الشك . إذ إن عمل ماركس ، حياً يتحدى سمة التناقض في تطور عمله الخاص ، يخون على مداهم للوحدة . يكمن لأول في رؤية للعالم ، وتحتيد أكبر برؤية للمجتمع عصره ، هذه الرؤية التي تراها في أعمال سن الشباب كما في أعمال الشيخوخة . إن ماركس القريب جداً حول هذه النقطة من روسو ، يعتبر الإنسان في المجتمع ، وتعيداً لآسان في المجتمع الرأسمالي على أنه محروم من كيانه . إن شخصية البروليتاري « مقطعة » ، والرأسمالي يصبح لقوى اجتماعية لا يسيطر عليها ، إنه « موظف » لدى رأس المال ، ولا يستطيع إلا أن يقلب الإنتاج باستمرار . ويصبح الأفراد مجرد تجسيد للصفات الاقتصادية ، ودعائم تتطور فيها علاقات طبقة والمصالح الخاصة للطبقة . تواجه هذه الصورة للسقوط صورة الخلاص في المجتمع الشيوعي حيث يلغى تقسيم العمل ، وحيث لا يعود ، بناء لكتاب « ضد دوهرنج » ، لا تميز ، ثمة « لا حجاب ولا مهنتين » . وبناء لنص شهير في « الأيديولوجيا الألمانية » ، « سيكون بإمكانني في المجتمع الشيوعي أن أعمل شيئاً اليوم وشيئاً آخر غداً ، أو أن أصطاد الطيور صباحاً وأصطاد السمك بعد الظهر ، أن أقوم بالرعي مساءً ، وبالغد الأدبي بعد العشاء ، تبعاً لمزاجي » . دون أن أصبح أبداً صائداً للطيور أو للأسماك لو راعياً أو باقداً . وكما يلاحظ بحق بيسيه (Nisbet) ، فإن وصف المجتمع الشيوعي ليس بعيداً جداً عن حالة الطبيعة لدى روسو . ويكمن الفرق في أن روسو كان يعتبر حالة الطبيعة حيالية ونقطة مرجعية مثالية كما قضى بأن التخلي عن الحرية الطبيعية يمكن أن يكون بديله فائدة كبرى ألا وهي الحصول على الحرية المدنية (في حين كان روسو ما يزال يعتبر أن الحرية المدنية مؤنثة والعبودية ماثلة دوماً) . أما بالنسبة لماركس ، فعل العكس ، من المستحيل التكيف مع السقوط . ثم إن عمل ماركس بكامله هو بحث عن الخلاص . في رأس المال ينجم الأمل في الخلاص من سمة عدم الاستقرار لنظام الرأسمالي - وهو غير مستقر بالضرورة - ولا يمكن لأزمات الرأسمالية إلا أن تتقارب وتوسع ومع أنها لا تستتبع انهيار النظام (فالقوانين المؤثرة تتحول بقوانين ذات مؤثرات معاكسة) ، فإنها تسمح بالأمل في ذلك . لذلك يحمل ماركس من نعمة ، حسب التعبير للمؤلف لروبل (Rubel) ، « باحثاً لا يعرف النقص عن الانقلاب » . ففي العام 1857 ، السنة التي تطورت فيها في العالم ، انطلاقاً من الولايات المتحدة ، أزمة اقتصادية ، بقيت قائمة الصيت تاريخياً ، كتب يقول : « على الرغم من أنني أنا نفسي في حالة دفاع مالي ، فلم أشعر أبداً منذ عام 1849 أفضل مما أنا عليه بمواجهة هذه الأزمة » (من رسالة إلى انجلز في 13 نوفمبر 1857) ، في البيان الشيوعي ، يتدفق لأمل في الخلاص من نموذج يجعل من تاريخ الإنسانية ، تاريخ صراع بين الطبقات يؤدي إلى إلغاء بعضها البعض - لا تبقى إلا واحدة ، ويلغى بالتالي هاتين نظمت الانقسام إلى طبقات .

إن لدينا الثاني للوحدة في كتابات ماركس يكمن في السمة الفردية لمنهجته - وهنا أيضاً ، ماركس هو الوريث لأوفكلاينج (Aufklärung) وروسو - إن فكرة توفيق النفس مع ذاتها التي كان يرى فيها هيجل (Hegel) معنى للتاريخ وتسيراً له كانت تظهر لماركس أنها حرية - لأن الروح المطلق قدمه هيجل بطريقة مادية وروسطيقية يقتضي أن نصدم الموضوع - ومع ذلك فهي جوهرية . إذا كان لا بد من التوفيق ، فلا يمكن أن يكون إلا من الفرد مع نفسه ، ومن الإنسان مع طبيعته (نجد هنا من جديد مفهوماً قريباً من مفهوم روسو) أما فيما يتعلق بالاستلاب نفسه ، فلا يحصل ، هو كذلك ، إلا من الفرد (راجع مقالة الاستلاب) . وبشكل أدق ، إن الاستلاب هو الأثر الضروري لبعض البنى أو التشكيلات الاجتماعية التي يكون لها ، عل الرغم من كونها نتائج الفعل الإنساني ، أثر جعل الإنسان غريباً عن نفسه ونتائج أعماله مسخرة وديماً معاكسة بالنسبة لغاياته ورغباته أو حاجاته ليس مهماً أن يكون قد تم التخلي عن كلمة استلاب في كتابات مرحلة الضج - ما لا شك فيه أن ذلك حصل جريباً لإظهار المسافات مع الطابع الميتافيزيقي للاستلاب الهيجلي . فالفكرة حاضرة في كل أعماله وسببان أكانت الكلمة موجودة أم لا - ومع علمنة فكرة الاستلاب ، يجد ماركس « اليد الخفية » لأدام سميث . وبشكل أدق - وذلك ما يمكن أن يصرح حامس ماركس للاقتصاد - سمحت له أعمال أدام سميث وبشكل عام أعمال الاقتصاديين الإنكليز ، بأن يعطي مضموناً تحليلياً لفكرة الاستلاب - ولكن في الوقت نفسه ، يظل ماركس نموذج سميث (مع أن « اليد الخفية » لأدام سميث ليس لها يوماً تأثير بسيط) ، ومن هنا فهو يساهم في تعميمه . عندما يفرض الأفراد في بعض بنى النشاط المتبادل والترابط المتبادل ، فإن نتائج نشاطهم المتبادل يمكن أن يأخذ شكل المرض الجماعي وربما الأمراض الفردية غير المرغوبة للجميع أو للبعض . وهكذا ، يمكن أن يعتبر الرأسماليون مستلين (إن كلمة الاستلاب حائنة عملياً عن رأس المال ، لكن الفكرة تستمر موحدة بتعابير أخرى) ، بمعنى أن وغمية التنافس التي يوجد فيها البعض بالنسبة للبعض الآخر ، تؤدي بهم إلى زيادة إنتاجتهم وبشكل عام ، إلى قلب شروط الإنتاج باستمرار ، ويمثلها هذا إلى إحداث سلسلة من « التنافسات » والأزمات التي يكون بالتأكيد من مصلحة الرأسماليين ، باضرارهم وأسماليين ، تحاشيها . ولكن غرضية محاولة الرأسمالي بشكل خاص أن يتحرك بطريقة معينة لتحاشي هذه الأزمات (وفلك باستناحه عن الاستثمار مثلاً) لا تعني إلا النسب بزواله من النظام . وهكذا ، فإن بنية التنافس التي يفرضها نظام الإنتاج الرأسمالي هو مولدة القوى الاجتماعية التي تسيطر على الفرد . هذه القوى هي خارقة عنه وتبدل له كذلك . ولكن ليس لها وجود إلا بواسطة الأفراد . الناس وحدهم يصنعون التاريخ ، حتى ولو لم يعرفوا أنهم يصنعونه حتى ولو كان التاريخ الذي يصنعونه ليس التاريخ الذي يريدون صنعه . إن رأس المال هو أي أن واحد عمل عظيم وانتظامي ، حيث اللغة والمنهجية الفردية لروسو وللإقتصاد السياسي استعملتا من قبل ماركس لساء نصنح ملين لسيرة التوفيق الهيجمية . إن القبضة غير المنظورة لماركس تستلزم الإنسان من نفسه ولكن التي المولدة للاستلاب هي نفسها غير مستقرة وهشة ، بشكل يرتسم معه في أفق التاريخ ، التوفيق بين الإنسان ونفسه .

إن المنهجية الفردية المخوفة عن سميت والإشكالية الفلسفية المخوفة عن هيكل ، مجتمع باستمرار في كتابات ماركس انطلاقاً من يؤس الفلسفة على الأقل . إنها تشكل خط كتاباته ولحماتها . إن نظور المادية التاريخية والتفريق بين الزراعة والصناعة ، وتقدم تقسيم العمل ، يتم تحليلها في يؤس الفلسفة على أنها آثار منبثقة من أوصاف الترابط حيث يحاول كل واحد أن يحقق الحد الأقصى من الفوائد من وضعه الاجتماعي ومن موارده . لا أحد يرغب بأن يصبح العمل الصناعي مستقلاً بالنسبة إلى العمل الزراعي ، ولا أحد يتمنى التبدل الذي تمثله الصناعة الكبرى ، ولا أحد يرغب بخلق طبقة من المستغلين . ولكن ، كل واحد ، وهو يسعى وراء مصلحته ، يساهم في حصول هذه النتائج مع كل المترنات التي تتضمنها ، وبخاصة « التمرق » الأكثر عمقاً دوماً لشخصية العامل . الاستغلال ليس نتيجة لمؤامرة من قبل الأقوياء . إنه الأثر المنسق من التصرفات الناشئة عن علاقات الإنتاج التي يتميز بها النظام . فمنذ يؤس الفلسفة ، كان المبدأ المزدوج القاصي ١٠ - يجمع التاريخ من وجود الآثار الشقة الناتجة من تجمع الأعمال الفردية ٢ - ظهور آثار منبثقة في نظام محدد تغير شروط عمل هذا النظام ، وانطلاقاً ، يطلق عملية تطويرية تطبق على تقسيم العمل . في رأس المال يستعمل باستمرار المبدأ المزدوج نفسه ، ولكن طسوحات ماركس توسعت في هذه الأثناء . لم يعد المقصود تفسير تطور تقسيم العمل وحسب ، ولكن دراسة نظور المجتمعات الرأسمالية من مختلف جوانبها ، الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وكذلك الجوانب القانونية والثقافية على الرغم من أن ماركس كان أقل صراحة حول هذا الفصل . يضاف إلى هذين المبدأين مع أن تطبيقه سيكون دقيقاً - مبدأ ثالث ، ألا وهو أن شروط الانتاج تمثل بوعاً من المحرك الأول المحدد لمجمل العلاقات الاجتماعية ، وفي الوقت نفسه ، التغيرات المتعلقة « بالبيئة القوية » . ثمة غموض أساسي ينفي مع ذلك أن يشار إليه في هذا الصدد . إذ إن شروط الانتاج ، إذا كانت حاسمة ، فهي تولد آثاراً يساهم هي نفسها بدورها في تغيير شروط الانتاج . إن تسميراً مادياً لا بل اقتصادياً لماركس ، يكون حرفياً جداً ، يلتقي هكذا واحد من العناصر الأساسية لفكر الماركسي ، أي السمة التوجيهية - كما يقول اليوم - للعمليات المحللة في رأس المال وفي غيره . بالنسبة لهذه النقطة ، فإن ماركس يقتضي أيضاً بتعاليم مالتوس وسميث وريكاردو الذين تتضمن نماذجهم السكونية والديناميكية ، دوماً من الناحية العملية ، إبراز الآثار ذات المفعول الرجعي (Feed-Back) . ولكن في حين يميل هؤلاء المؤلفون إلى إبراز مسيرة التفسير الاحتمالي على أنها من طبيعة دورية أساساً (ظهور آثار المفعول الرجعي في نظام ، مؤدية إلى عودة النظام إلى حالة سابقة - راجع القانون الحدي للأجور لدى ريكاردو أو القانون الحدي للسكان لدى مالتوس) ، يدركها ماركس على أنها تطويرية أساساً (ظهور أثر المفعول الرجعي الذي يجمع عنه وفقاً للقاعدة العامة تحولاً في معطيات النظام) .

إن الأهمية العلمية لعمل ماركس يمكن أن تكون أساساً هنا : في إبراز لكال الأصلي لتحليل المسيرات التاريخية . يتميز هذا المثال بخاصتين انتبتين هما : ١ - يفتقر بأن المؤرخ يستطيع أن يعمل بنفس المسلمات وبسهولة عامة بالأدوات العقلية نفسها التي يستعملها الاقتصادي (منهجية فردية ، تحليل الظواهر الاجتماعية المصنعة بمثابة آثار لتركيبة الأعمال الفردية) ٢ - ولكنه يرفض

إعطاه مدى علماً لحالات الرمز الذي يميل الاقتصادي الكلاسيكي الى تمييزها (المسيرات الانتاجية في حالة التوازن ، المسيرات الدورية للعودة الى التوازن عبر ظهور القابيل الرجعية السلبية) . وبصورة أدق ، إن المسيرات الدورية أو الانتاجية التي يميز الاقتصاد الرأسمالي في بعض جوانبه ينبغي أن تدرك ، وماركس يعود عدة مرات الى هذه النقطة ، ليس باعتبارها قوانين مطلقة ، ولكن باعتبارها قوانين شرطية مشروطة ببعض مراحل التطور للنظام الرأسمالي . إذ إن ذلك هو الطموح الأول لكتاب رأس المال ، الذي يعلن صوابه الثانوي بأنه نقد للاقتصاد الليبرالي : إظهار أن النظام الرأسمالي يولّد عمليات تحول تهدف الى أن تتغير باستمرار قوانين عمله . لقد كشف أدام سميث على غرار ريكاردو وجود مطلق لبعض العمليات المتطورة داخل النظام وحلها (راجع نظرية تقسيم العمل لدى أدام سميث) ولكنها لم ينتج عنها من هذه الملاحظات ، حسب ماركس ، كل النتائج التي تضمنها . وباحتصار ، ربما كان الاسهام الفريد حقاً لماركس ، هو الطموح لتطبيق نموذج التكبر الذي قد وصفه اليوم ، بالمردي ، ، والذي كان قد تطور من روسو الى سميث والى ريكاردو ، على تحليل ليس فقط حالات الانتظام الاجتماعي وإنما عمليات التحول التاريخي . إن تحليل شئو التبعاتورة في بؤس الفلسفة هو مثالي فيما يتعلق بهذه النقطة . هذا ، والتجديد ، الذي ستكون آثاره مهمة جداً على المدى الطويل ، ناتجة عن تجميع الأعمال الفردية الخاصة بمفالية ذات مدى قصير . كما أن ظهور البورجوازية في القرن السادس عشر في الكتاب نفسه باعتباره ناجماً عن الآثار المعقدة لحركة من الأسباب (تزايد وسائل التداول ، تزايد البصاعة الموضوعية في التداول) على عقلانية الأفراد . هنا ، يأخذ صراع الطبقات شكلاً معقداً ، هو شكل أثر النظام الذي يتناقض مع المفهوم الواقعي المقدم في البيان الشيوعي . في بؤس الفلسفة ، ثمة صراع ، للطبقات حيث نتج بعض التفسيرات الخارجية المنشأ ، تفسيرات في وضعية الماعوليين بمعنى أن البعض يحددون أنفسهم بميز (التجار) والآخرين متضررين (الاقطاعيين الذين لا يستطيعون تصويب الربيع على وتيرة التضخم) . « حاصراً » هو إذن عازي بعض طائفاً أن المتخاصمين لا يلتقيان أبداً ، في البيان الشيوعي ، يقدم هذا الصراع على العكس ، باعتباره مواجهة مباشرة ، مثل مباررة تنحصر نهايتها لقانون الأقوى ، والأقوى معروف بالمسابقة بطريقة دائرية باعتباره حاملاً للمستقبل .

إن أحد المصادر الرئيسية لصعوبات التفسير التي أثارها أعمال ماركس تكمن في كونها عمل عالم ومباصل في آن معا . كان المناضل يتبنى تعبئة قواته المحتمنة ضد الخصم ، بطريقة تؤدي الى تجميع « آلام الوصع التاريخي » . أما العالم فكان حساساً تجاه تعقد العمليات الاجتماعية وكون هذا التعقيد نفسه يجعل نتائج العمل الاجتماعي صعبة التوقع . كان المناضل يريد أن يعاى البروليتاري ضد الرأسماليين ، وذلك ربما لأنه لم يكن مقتنعاً تماماً بأن التناقضات الداخلية للرأسمالية يمكن أن تكفي لتحمل الاعمال محتملاً . كان يريد أن تزيل البروليتاريا البورجوازية كما أزال البورجوازية طبقة الإقطاع . ولكن العالم رأى بوصوح أهمية هبوط الربيع المفادي في مسيرة تفهيم الاقطاعية وكان يعترف بأنها ناجمة عن تجمع عوامل خارجية المنشأ . ولم يرتد الصراع بين طبقة البورجوازيين وطبقة الإقطاع طالع الضرورة أبداً ولكن لم يحصل على الاطلاق . قد يقول في

لغة علم البيئة المعاصر ، أن حلول الطبقة البورجوازية مكان الطبقة الاجتماعية ، بترجم بالأحرى ، حسب مؤس الفلسفة ، عملية « انتقال بيئية » (تخليق البيئة شروطاً مناسبة لتطور نوع معين وشروطاً غير مناسبة لتطور نوع آخر) بدل عملية المنافسة أو المزاومة أو الصراع . كان المناضل يريد أن يجري التاريخ بطريقة هتمه حتى نهايته المفترضة . لهذا العالم فيعترف أمام نفسه أنه عاجز عن تقرير النتيجة حول الأثر الصافي للقوانين المؤثرة التي تسكن النظام الرأسمالي

كان ماركس يعترف بأهمية كبيرة على ما كان يسميه اكتشافاته العلمية في الاقتصاد . وعلى الرغم من أن مناقشة هذه النقطة تخرج عن إطار هذا المعجم لعلم الاجتماع ، فليس مستبعداً أن يكون لها محل جدياً على الأثر . لقد ذكر موريشيا (Morishima) القراءة الشكلية بين النظرية الاقتصادية لماركس وبعض النظريات الحديثة مثل نظرية ليونيف (Leonoff) . لقد أثرت هذه الاكتشافات هنا وهناك من قبل ماركس ، ولكن على الأخص في ملاحظه وردت في الصراع الثالث من الكتاب الثالث لرأس المال ، المكرس للاختفاض للدلائي عن معدل الربح من الصحيح أن هذا القانون ، شرط عتاره نموذجاً للتطبيق الشرعي أكثر من «عساره قانوناً» ، هو تطبيق ماهر للمنهجية الفردية التي اتبناها ماركس من الاقتصاديين . إن نظرية القيمة والاستغلال هي نقل فحواً بكثير ، كونها لم تعد تترك مكاناً للمنهجية الفردية . وهنا ، بعد ماركس مشدوداً بأهوائه نحو «مستدلالات دائرية» ، قائمة على البلاهة أكثر مما هي قائمة على الصنعة . تستند كل الحجج ، مع شيء من النسيج ، إلى سلسلة من المسلمات ، ترتبط بها الأكلاف الحقيقية للاستغلال مباشرة ونحوها المادة فقط ، في حين أن أكلاف النسيج وبشكل عام تصمم للعمل افترضت عبر موجوده

هذه المسلمة ليس لها سوى أساس واحد ممكن : الرؤية التي يحددها هذا العمل الحقيقي تدخل مباشر أو غير مباشر (في حالة المصنوعات التحريفية) من الإنسان على مادة . وبحسباً ، تستند نظرية القيمة والاستغلال بكمائها على تغيير بلاغي كلاسيكي . ذكر باريتو (Pareto) اسمائه الواسع في بناء « لاكتشافات » مثل التمييز بين العمل والعمل الحقيقي عندما يقوم هذا التمييز بوضع من أسهل البرهنة أن العمل الحقيقي لم يرفع قيمته . لقد تنقذت هذه النظرية بسهولة إلى الأجيال الآتية ، لأنها تستند من الأرجح من مظهر المظاهر ، على حد قول باريتو . وعندما تحدثت الأحزاب الماركسية عن « الشعلة » فإنها تواجه حشداً بين العمل والعمل الحقيقي . إن نظرية التفرع الاجتماعي عندما تستند هي نفسها ، إلى التراث الماركسي ، تقوم على التمييز نفسه . البرجوازية الصغيرة هي بورجوازية لأنها ، بسبب عدم مصلحتها للمادة ولكون عملها ليس عملاً حقيقياً ، تقبض من الأموال المجمعة من الناس . أصبحت وهي صغيرة إذ إن شخصاً التي تحصل عليها من فائض القيمة متواضعة ، كما ثبتت الاحصاءات . ولكن بعد أن ماركس إن نظرية القيمة والاستغلال عندما يقارنها بتحليلات ومبادئ ونظريات أخرى من رأس المال . تثير أثراً حاداً من التناقض . إن غلط التكبير مختلف فيها ، والمصلحة المظنية بين هذه النظرية وتحليلات أخرى ، هامة . فلا نظرية تطور الماتيماتورة ولا الأولية الأساسية الموصوفة في قانون الانخفاض الدلائي لمعدل الربح ، أي الأثر الناجم عن تناقص التحريف على الاستثمار ، متصلة مباشرة بنظرية القيمة والاستغلال ، إذا أردنا أن يقتصر على لحظة سبق ذكرها . يستطيع من ذلك أن يشير

الى أن الطريقة البلاغية (التمييز بين العمل والعمل الحقيقي) التي « تؤسس » النظرية الماركسية للقيمة ، هي شائعة الاستعمال لدى ماركس ولكني نحصر أنفسنا في مثال آخر : يظهر القانون بالية لماركس بناءً أبديولوجياً تتميز به المجتمعات التجارية وبصورة أكثر تحديداً المجتمعات الرأسمالية . ولكن « البرهان » يستند الى التمييز بين القانون والقانون الحقيقي ، ذلك أن القانون الحقيقي يعترف بأنه القانون الذي يؤكد وجود الشخص العادي وقدرته على التعاقد . نستنتج من هذه المقدمة ، دون صعوبة ، أن القانون (أي القانون الحقيقي) تتميز به المجتمعات التي بلغت فيها المبادلات الاقتصادية مستوى معيناً من التطور ، وبأنه غائب عن المجتمعات المتميزة بوجود الروابط الطائفية وبأنه يبرر عن تدمير الروابط الطائفية في المجتمعات التجارية

ربما تكمن المساهمة الرئيسية لماركس خصباً ، كما أشرنا الى ذلك أعلاه ، في تطوير مثال مبتكر وحصب لتحليل المسيرات التاريخية . ولكن التعلق المفرط لماركس في الحقيقة العلمية ، مصحفاً الى نزاعاته السياسية ، تعسر مجتمعة تنوع أعماله وتناقضها لم يتوصل المتأصل أبداً الى تفصيل العالم ، حتى ولو أوحى إليه نظريات قابلة للاعتراض ، كما لم يتوصل لعالم الى تقديم معطيات كافية للماصل ليؤسس عمله على العلم . ربما كان ذلك هو السبب الذي دعا ماركس ليعبر الى لافارغ (Lafargue) ، إذا صدقنا رواية أنجلز بهذا الخصوص ، بأنه لم يكن ماركسياً (« ما هو مؤكد ، هو أنني لست ماركسياً » من أنجلز الى برنشتاين (Bernstein) في سوبمبر 1882) : لم يعتقد أبداً أن فناء الالتزام يكفي لضمان الوصول الى الحقيقة

- BIBLIOGRAPHIE. — MARX, K., *Maître de la philosophie. Réponse à la philosophie de la misère de Proudhon*, Paris, A. Franck, 1847, Paris, Editions Sociales, 1946, 1972. — MARX, K., *Grundrisse der Kritik der politischen Ökonomie 1857-1858*, Moscou, Verlag für fremdsprachige Literatur, 1939-1941. Trad. franç., *Fondements de la critique de l'économie politique*, Paris, Anthropos, 1967-1968. — MARX, K., *Manifest der Kommunistischen Partei*, Londres, J. E. Burghard, 1848. Trad. franç., *Le manifeste du Parti communiste*, Paris, V. Giard & E. Briere, 1897; Paris, Editions Sociales, 1967. — MARX, K., *Der achtzehnte Brumaire des Louis Napoleon*, New York, J. Weydenmeyer, 1852. Trad. franç., *Le dix-huit Brumaire de Louis Bonaparte*, Paris, Editions Sociales, 1926, 1969. — MARX, K., *Das Kapital. Kritik der politischen Ökonomie*, Hambourg, O. Meunier / New York, L. W. Schmidt, 1867. Trad. franç., *Le Capital. Critique de l'économie politique*, Paris, Lachaise, 1872-1875, Paris, A. Costes, 1924-1926, 14 vol.; Paris, Editions Sociales, 1950-1959, 7 vol., 1969-1971, 7 vol.; Paris, Garnier-Flammarion, 1969, livre I, 1 vol. — MARX, K., *Die Klassenkämpfe in Frankreich, 1848 bis 1850*, Berlin, Glucke, 1895. Trad. franç., *La lutte des classes en France*, Paris, Schleicher frères, 1900, Paris, Editions Sociales, 1946; Paris, J.-J. Pauvert, 1964. — MARX, K., « Ökonomische philosophische Manuskripte geschrieben von April bis August 1844 », in *Der historische Materialismus. Die Frühschriften*, Leipzig, Landshut & Mayer, 1932, 2 vol., vol. I, 1^{re} partie, chap. VIII, Nationalökonomie und Philosophie (1844), Trad. franç., *Manuscrits de 1844 (Economie politique et philosophie)*, Paris, Editions Sociales, 1969. — MARX, K., *Der Bürgerkrieg in Frankreich*, Leipzig, 1871. Trad. : *La guerre civile en France*, Edition nouvelle, Paris, Editions Sociales, 1968. — MARX, K. et ENGELS, F., *Die deutsche Ideologie*, Vienne, 1932, Berlin, Dietz, 1953. Trad. : *L'idéologie allemande*, Paris, Editions Sociales, 1968. — MARX, K., *Essays. Economy*, Paris, Gallimard, 1968-1969, 2 vol. — COHEN, G. A., *Karl Marx's theory of history : a defense*, Oxford, Clarendon, 1978. — GUSTAFSON, A., *Capitalism and modern social theory - an analysis of the writings of Marx, Durkheim and Max Weber*, Londres, Cambridge University Press, 1971. — HENRY, M., *Marx*, Paris, Gallimard, 1976, 2 vol. — ISRAEL, J., « The principle of methodological individualism and Marxian epistemology », *Acta sociologica*,

XIV, 2, 1971, 145-150. — MORGENTHAU, M., *Marx's economics. A dual theory of value and growth*, Cambridge, Cambridge University Press, 1973. — NISSEN, R., *The sociological tradition*, New York, Basic Books, 1966. — PARSONS, T., « Social classes and class conflict in the light of recent sociological theory », in PARSONS, T., *Essays in sociological theory*, Glencoe, The Free Press, 1949, éd. rev. 1954, 323-335. — SCHAPP, A., « The marxist theory of social development », in EMBERTALTY, S. N. (ed.), *Readings in social evolution and development*, London/New York/Paris, Pergamon, 1970, 71-94.

Institutions

المؤسسات

أن : تؤسس شعباً : في المعنى الكلاسيكي ، يعني أن تنقل مجموعة من الأفراد تحركاتها الميول التي تحملها أو تواجه بينها ، من حالة الطبيعة إلى حالة اجتماعية يعترفون فيها بسلطة تكون خارج مصالحهم وأفضليتهم . لكن تأسيس شعب ما يمكن أن يفهم بمعنىين على الأقل . إنه فن المشرع الذي يعطي القوانين ، ولكنها كذلك الحالة التي يوجد فيها الشعب ما إن يتلقى القوانين من المشرع . وعندما أراد أن يصرف مونتسكيو الروح السعابية للامة : لاحظ أن : « عدة أشياء تحكم الناس : المصالح والدين والقوانين وحكم المصالح وأمثلة الأشياء السابقة والطباع وآداب السلوك » . وهو يحدد فيها بعد : « إن الطباع وآداب السلوك هي عادات لم تقمها القوانين . . . والقوانين تنظم بالأحرى أفعال المواطن ، والطباع تنظم بالأحرى أفعال الإنسان (. .) الطباع تتعلق بالأحرى بالسلوك الداخلي أما آداب السلوك فتتعلق بالسلوك الخارجي » . يعتبر مونتسكيو أن المجتمع المؤسس يسوده نظام يسمح للأفراد بإقامة توفعات منظمة ، والتعرف على الحقوق والواجبات التي تلزمهم إزاء بعضهم البعض بصفته مواطنين وبصفته أشخاصاً عاديين (أو بورجوازيين) . وعندما يقدم مونتسكيو على تمييز مزدوج : يكون مواطن متحرراً عن « الإنسان » ، وكذلك « السلوك الخارجي » عن السلوك « الداخلي » . وبعد أن يميز مونتسكيو هذين النوعين من التحددات ، يتساءل عما إذا كانت القوانين تنبع الطابع « أو عما إذا كان العكس هو الصحيح . الحالة الأولى تغطيها الصين وروما الأكوام اثنا عشر . الحالة الثانية هي حالة انكلترا حيث « تساهم القوانين بتكوين الطباع وآداب السلوك وحاصية أمة » . إنذ نمة مأسسة بواسطة القوانين ولكن كذلك بواسطة الطباع - التي لديها نقاط كثيرة مشتركة مع « المجتمعية » التي يقتضي الاحتراس من غلطها معها

كذلك علماء الاجتماع النامون المدونة دوركهايم أول من سعى إلى إعطاء كلمة مؤسسة معنى محدداً إن مؤسسات مثل العائلة والملكية كانت قد درست من قبل الإثنولوجيين بمنظور توليدي ومقارن سادح إلى حد ما . وقد سعى أتباع دوركهايم إلى حصرها وتكوين مفهومها . إن المؤسسات هي أساليب للعمل والاحساس والتفكير ، « منبورة » ، وإلى حد ما ثابتة ، ملزمة ومبررة لمجموعة اجتماعية معينة . فكل سبيل المثال ، يعطى الفرنسيون في الرابع عشر من تموز في حين يتفرغ بنية الشعوب التي لا يقع عيدها الوطني في هذا اليوم . لاحظامتها . كذا أن لدى بعض الشعوب ، من المفروض الزواج من أمة المم المباشرة . ولكن كما أن إحياء ذكرى الرابع عشر من

تموز يندرج في تعريف له منطه (فالنظم الجمهورية التي تحتفل في الرابع عشر من تموز من كل عام بالاستيلاء على الباستيل لا تعني بالواحد والعشرين من شاط دكرى اليوم الذي قطع فيه رأس لويس الرابع عشر) ، إن القاعدة الرواجية المذكورة تندرج في مجموعة مؤسسية تقضي بمض الممارسات ومحرم بعضها فيما يتعلق بحيازة النساء . ولكن الموجبات والمحرمات تكون موضوعاً لتعهدات ذات حدة مشروعة جداً . إن ابن المكارم أو شقيق لمكارم يتردد فعل أقوى وأعمق من السب أو الوقع من الممكن إقود التمييز بين الممارسات وفقاً لطبيعة وقوة الإلزام الذي يتمتع بكل مجموعة من القواعد .

إن الصعوبة التي تواجه من يسعى إلى تعريف مفهوم المؤسسة لا تنطلق فقط بكون هذه الكلمة يمكن أن تطبق إلى حين ما على جميع حالات السلوك العامة والخاصة - أو تلك التي تم تصديقها فقط بشكل صريح ومعلن من قبل أحد هيئات المجتمع المعنية بالاسم . ودون أن يطلق دوركهايم وأتباعه على هذا التمييز وصراحة لا يتضمنه فإنهم يستعملون بالأحرى كلمة مؤسسة في المعنى الثاني ، في حين أن مؤلفين آخرين مثل مارسونز (Parsons) وكتب هذه المقالة ، يأخذون بالأحرى في المعنى الأول . من جهة أخرى ، إن اتباع دوركهايم ، بإشارتهم إلى السمة الملزمة للمؤسسات وتشديدهم هل أب لا تنظم فعلياً سلوك الأفراد إلا بشرط تحريك حركات تؤمن توافق هذا السلوك مع المعايير . دعوا إلى اعتبار المؤسسة كمرادف لكل ضبط اجتماعي : كل ما هو اجتماعي يكون مؤسسياً ، بما أن كل ما هو اجتماعي يكون ملزماً وأن المؤسسة هي إلزام اجتماعي فعال . وقد نجم عن ذلك أنهم صنفوا لأنفسهم ، كما أخذ عنهم ذلك غورفيتش (Gurvitch) ، مفهوم حامداً بشكل مفرط وه مشابهاً للمحبة الاجتماعية

ربما كان ثمة وسيلة لإزالة هذه الصعوبة على الأقل جزئياً ، وذلك في التشديد على التنظيمية وهي الخاصة الكاملة للمؤسسات . وبدلاً من الانحصار على ترداد أنشودة ذات سمات فولكلورية منظمة مثل لآلء العقد ، عالجها علماء الاجتماع التاييسون لدوركهايم بصفتها مجموعات من القواعد أو بصفتها أنظمة معيارية . وعلى سبيل المثال ، تكون الممارسات الزوجية على علاقة مع القواعد المتعلقة بالعلاقات مع الأصوات والفروع والخواتم ، وإقامة الزوجين وانتقال الثروة . ثانياً ، كل كلمة من السمات (مثل المؤسسات العائلية منظوراً إليها بمعنى واسع كفاية ، لكي يندرج في إطارها الزواج والسوة والإقامة والإرث) تستند إلى كميات أخرى من السمات ، مثل الخيلة والتبادل وانتقال الأموال والخدمات . أي الوجوه الاقتصادية للمحبة الاجتماعية ، أو أيضاً مع المؤسسات السياسية ، أي أبنوة السلطة وممارستها ، ليس فقط في العائلة ، ولكن كذلك في الجماعة الإقليمية ، أو أخيراً مع المؤسسات الدينية ، أي الوساطات مع ما هو مقدس . كما أنه ، فيما يتعلق بـ مجتمع المؤسسات الاقتصادية للمجتمعات الحديثة ، ثمة روابط أكيدة بين مؤسسة العقد والملكية الخاصة ووضع الأحرار (المأخوذة من قبل فيبر (Weber) باعتبارها وضع العامل الحر شكلياً) .

إذا كانت المؤسسات تقيم روابط من التمية المتبادلة بين النشاطات المتفارة ، يقتضي أن

تساهل من قوة هذه الروابط ويحاطة عن تماسكها . إننا ندرك حيث أن هذا التماسك أمر خلاقي . هل تكون المؤسسات الاقتصادية متوافقة في المجتمعات الرأسمالية مع المؤسسات القانونية والسياسية والثقافية ؟ ثمة الكثير من النظريات حول الثورة ، ولا سيما الفرنسية والروسية ، اعتقدت أنها تفسر سقوط الأنظمة القديمة القائمة على التمييز الدقيق بين الأنظمة أو « الحالات » ، بواسطة « التناقض » الدور أكثر فاكثريين مسقط الانتاج الرأسمالي أو بصورة أهم تطلعات « البورجوازية الصاعدة » وقدم النظام المقاري الذي زاد من تعاقبه جهود التنظيم الحربي ولا معقولة النظام الصربي . كما أن شمتر (Schumpeter) يعتقد أنه اكتشف في مجتمعات « تناقضاً » بين النقد الاجتماعي وسلوك المفكر والتنظيم الرأسمالي . إننا نحدد تسمية مماثلاً لدى بل (Bell) ، الذي يعتبر أن الرأسمالية مهددة « بتناقض » مزدوج . فمن جهة ، ثمة تنازع بين التوجهات الثقافية وعلاقات الانتاج . ومن جهة أخرى ، قد تكون الثقافة الرأسمالية نفسها مبركة حالياً بين توجيهه متني وبين توجهه نقضي وطهري

يستج بل ، على أثر شمتر ، من هذا « التناقض » ، أنقول الرأسمالية . إن هذا التولع قابل للنقاش لسببين على الأقل ، أولاً ، إنه يستند الى تحليل غير كاف للموارد المتاحة . ولكنه يتوكل بخاصة على مفهوم « التناقض » القابل للنقاش ، الخسيس دون شك من الفلسفة الماركسية . فلا يستطيع أبداً الكلام بطريقة صارمة عن « تناقض » بين مجموعتين اجتماعيتين إلا إذا وجدت هاتان المجموعتان في وضع اللاعين ذات النتيجة اللاعبة . ولكن من الخطر الكلام على التناقض بالنسبة لمجموعات أو مؤسسات ، وليس أقل خطراً التشديد كثيراً على التماسك الداخلي للمؤسسات أو على الالتحام المتبادل للمؤسسات بالنسبة لبعضها البعض . لقد أصبحت النقاشات حول « العائلة الدرية » أكثر غموضاً بدل أن تنوضح بفعل الحكم المسبق الوظيفي القائل بأن متطلبات المجتمع الصناعي (ضرورة الحركة والتنافس بين المنتجين ، ضرورة تخصص وظيفي بين الأمر والشايع والمؤسسات التربوية) تأخذ في الحسبان تقلص المجموعة العائلية الى الزوجين وأولادهم في سن متدنية . كما أن الكثيرين من علماء اجتماع التربية أو الصحة ، التي تساهلهم الماركسية الجديدة ، ينصرفون وكان البحث عن الكسب الوحيد ، هذا المبدأ الذي يعتبر شرعياً في المجتمعات الرأسمالية ، تكفي لتفسير خصائص مؤسساتنا المدرسية والاستشعالية . وأخيراً ، لقد تم بتعميم تعسفي وإلى حد ما عيني ، تشبيه جميع المؤسسات بالمؤسسة الإصلاحية إن « الاحتجار » المنظم وفقاً لطريقة تنظيم السجون لا تسمح بتغيير السلوك المؤسسي بمجمعه أكثر مما تسمح نظرية المجتمعية المخرطة بتحليل طبيعة التوافق وعملية الانحراف .

لكي نحدد المفهوم « الوظيفي » غير المناسب لمفهوم المؤسسة الذي طالما شدد عليه غورميش ، يقتضي التنبه الى سلسلتين من المعطيات . تتعلق الأولى بطلاق « المؤسسات » المضادة « لتأمل ظاهرة الكبح التي حلت جيداً من قبل علماء اجتماع الصناعة . إن الكبح - وبخاصة عندما لا يظهر كانهضاف في الشايط ، وإنما بصفته تفضيلاً دائماً ومقصوداً لأوامر السلطة - يكشف وجود « تراتبية مدوية » ، ربما « لمجتمع مضاد » حقيقي ، مبني تقريباً « بالخلاب » بالنسبة للمخطط الرسمي المقرر من قبل قادة المشروع . إن الخطوة الوصية تنسب الى السلطة - المضادة سلطة معينة

للإشراف والمراقبة على المشغل . ولكن العمال يشعرون رفقاً معيناً ، بسبب صفاته الشخصية (التي تشكل في مجموعها شعبيته) ، أو لأنهم يرون فيه عاطفاً بأسهم أو مدافعاً عنهم (على سبيل المثال ، إذا كان هذا الرجل هو الممثل النقابي) .

إن المحاجة بين المجتمع الرسمي (المشروع والتراتبية) والمجتمع المضاد (مجموعة العمال ، الشابة ، « حرب الطبقة العاملة » ، بمعاييرها وقيمها ، ونظام التوزيع الخاص بها) يمكن تفسيرها بوضوح بصفاتها صلبة بين علمين . متأسسين كلاهما بنفس الصرامة . ولكن هذه الصلابة حصلت لأن بعض العمال ، غير الراضين عن المصير الذي صبح لهم ، كفوا عن التوافق مع المعايير التي فرضت عليهم من قبل المجتمع الرسمي دون أن يشعروا أنهم لم يقول كلمة واحدة في إعدادها . وترفض المجموعة المعارضة تماسس وضع قد يكرس تخضوع العمال الأدائي والرمزي « للرأسماليين » و « للإدارة » .

لتخصص سلسلة ثانية من المعطيات ، التي لا تتعلق بالمجتمعات المضادة ، وإنما بالأوضاع غير المتأسسة (أو غير القابلة للتماسس) ولكني نفهم هذا المفهوم ، قد يكون من المفيد اتباع لانسكي (Lanski) بشكل كلي وضع « رزمة » من الخصائص والعلاقات التي تتعلق بنفس الفرد وتضعه في مستويات مختلفة جداً عن تراتبية واحدة أو عدة تراتيبات للاحتلال والسلطة . لتخصص العناصر الأربعة الأتية ، التي تساهم في تحديد هوية شخص معين بصورة إجمالية وفي تخصيص مكان له في المجتمع الأمريكي . دخله ووظيفته وأصله الأثني ومستواه العلمي . إذا لاحظ بين هذه العناصر ، أو على الأقل بين بعضها توافقاً أدنى . على سبيل المثال ، إن دخلاً مرتفعاً يكون مقترناً بصورة عامة ببعض الوظائف المعروفة بمستوى مرتفع من المسؤولية والكفاءة . فضلاً عن ذلك ، إن الفرد الذي يحتل مراكز عالية جداً في مؤسسة معينة ، لا يكون جاهلاً بصورة عامة ؛ والصحيح الإيجابي بين المستوى العلمي والوظيفية يكون أوثق أيضاً ، لو أننا ، بدل مواجهة مجموعة « المسؤولين » القادة للمؤسسة (الذين قد يكونون أحياناً ورثوا مركزهم ، أو اكتسبوه بالدعاس والانتخابات حيث لا يكون لمؤهلاتهم أية علاقة) لو أننا تمحصنا مجموعات التقييم والمهتممين الذين لم يكونوا قادرين على القيام بمهامهم لو لم تتم تهيئتهم مسبقاً في الجامعة أو المدارس المتخصصة

إن « التلبور » كما يصعبه لانسكي يمكن تفسيره فيما لو أخذنا في الحسبان بعض التمايزات ، المكتسبة عن جورج هومانز (George Homans) . وهكذا ، يمكن مواجهة كل نشاط من وجهة نظر الفرعي الذي يمنحه ، مثل الرصيد المالي بين الأكلاف والمداخيل . هذه العتبات المكتسبة من التحليل الاقتصادي لا تختص فقط بالخدمات والمنافع المالية التي يقدمها هذا النشاط عندما ينحصر والذي يكون مطلوباً الاستعداد للسبق لإيجازه . إن الأكلاف والخدمات لا تنفصل إلى تدفقات وغرويات مالية . يمكننا أن نميز بين الأكلاف تلك التي يتم تحملها أثناء ممارسة النشاط نفسه (تبعه على سبيل المثال) مصعها استثماراً ، والتي لا يمكن دونها أن يصبح الفرد مؤهلاً للوظيفة التي يشغلها . فلا هذه ولا تلك من لفتي الأكلاف هذه يمكن أن تخضع لتقييم دقيق ، ب أنها تضح

للمجال لعوامل خارجية . لتضيق الأكاليف المتحملة لعائلات الاستهلاك ، بمعنى أن الفرد إذا كان عليه أن يترك وظيفة ، فلا يتضرر من توقف النشاط ، أو أن يكون الضرر صليلاً . إن جزءاً من هذه الأكاليف تتحملة الجماعة وفقاً لنظام للتأمينات معقد ال حدما . كما أن الدخل الذي يحصل عليه مدير المؤسسة فضلاً عن أجره ، هو المكافأة التي يستفيد منها حلولج الشركة ، والاعتبار الذي تحظى به حياته اليومية . وهذا الدخل المادي والرمزي يعوضه تقريباً الأكاليف التي يؤديها تحت شكل ساعات العمل في المكتب وأنشاء السفر في الطائرة ، والأرق والصين ، التي يمكن أن سببها الاستثمار ، الذي راكمه رئيس المؤسسة خلال ممارسته لمهته .

يكون الوصف « متوازياً » ، إذا قامت بين الأكاليف والعائدات الحاضرة ، الاستثمار والاستهلاك ، علاقة ثابتة تقريباً . تلك هي الحالة في بعض قطاعات مجتمعاتنا الحديثة ، ولكن من الواضح جداً أن كل الأوضاع التي تمنح لها أبعد بكثير من أن تكون « متوازنة » . بالأحرى ، إن الفرد الذي استمر كثيراً في العلم لديه الفرص لأن يحصل فيها بعد دخلاً صليماً عالياً . وحتى لو كانت الأكاليف المرتبطة بممارسة المسؤوليات التي يسمح له تأهيله بممارستها ، مرتفعة جداً بصورة عامة بالنسبة له (سدائر ، قرح معدنية) ، يبقى الرصيد إيجابياً : هل يستطيع المدير العام أن يبادل وضعه مع وضع كناس للصنع ؟ يمكن أن يكون مصادر هذا التوازن ظلالاً قديمة جداً ، مرتبطة بأسواره الاجتماعية ، وبالشروط التي استفاد فيها المسؤول من التأهيل الذي سمح له اليوم بممارسة مسؤولياته . ولكن هذا الوصف يكون مقبولاً على الأقل بالنسبة لصاحبه كما أن المسؤوليات والحقوق والربا التي يتمتع بها تكون أمراً طبعياً . عندما يتطور عدم معين من العناصر لتكوين أوضاع « متوافقة » ، فيها يتعلق مجموعة من العلاقات الاجتماعية ، بقول إن هذه العلاقات الاجتماعية تشكل مؤسسة .

لنفترض الآن أن الاختلافات ظاهرة تجعل بين الأكاليف والعائدات . لقد عملت كثيراً لكي أحصل وصفي ، كما أن ممارسة المسؤوليات المرتبطة به تتطلب الكثير من الأناة والجهود . إلا أنني لا أقبح كثيراً ولا أعتبر إلا قليلاً ، وليس لي أي فسط من المفارقات التي ألزم مع ذلك متبديها حتى ولو لم أوافق عليها . ثمة احتمال كبير حيثئذ أن أقدم على معارضة القواعد التي تحكم وصفي . ولنفترض أخيراً أن الأكاليف والعائدات التي لاحظنا تأييداً بينها ليست تلك التي في فيها خبرة شخصية ومباشرة ، ولكن تلك التي أنسبها ، عبر « المقارنة الخسودة » إلى هذا الشخص أو ذاك ، الذي انشده كمرجع ، والذي ينتمي أو لا ينتمي هو نفسه إلى المجموعة التي أشكل واحداً منها . ثمة احتمال قوي للمراجعة بأن ساعتر قواعد الأجر التي توزع المساهمات والعائدات ، قلبلة للقاش على الأقل وربما حتى غير شرعية . إن مثل هذه القواعد غير قائمة للتأسيس ، كما في حالة إقاعات العمل مثلاً التي يأمر بها المهلسون من أجل التنظيم ، عندما ترفض من قبل العمال بصمتها احتياطة وطلة .

يمكن أن منهم الآن بطريقة معاكسة ما يمكن أن يكون فيه مؤسسة ، يشمل هذا التناقض كل لنشاطات التي تحكمها نوصيات مستقرة ومتبادلة . وعقداد ما يتجده دوره من السلطة ، يستطيع

العامل أن يسمى للاستفادة لحسابه الخاص من المزايا التي يوفرها له دوره ، وإما أنه ، متخذاً كمخرج المسؤوليات التي يتحملها في تنفيذ مهمة معينة ، وليس نفسه بالذات ومصلحته الخاصة وأمواله وأمزجته ، يميل من المركز لمعطي أولية لخطبات المهمة ولوجهات نظر شركائه . هؤلاء الشركاء ليسوا بالضرورة مسؤولين له : يمكن أن يكون أقوى منهم وأكثر أهمية منهم . مع ذلك ، ثمة بعض الأوضاع ، وبالتحديد تلك التي تسمى قابلة للتأسيس ، حيث لا يمكن أن يلعب الدور إلا أن يقبل العامل بأن يضع نفسه مكان الآخرين ، ويتوقف كل علاقة سلمية ومنظمة ، إذا اكتشف أحد الأطراف بأنه خاضع للمناورة ، ومخدوع وه مستقل من قبل الآخر .

تشكل كذلك المهج الحرة في مجتمعاتنا المرجع الأكثر ملاءمة لبناء نظرية التأسيس . كما أن العائلة كانت تتخذ دوماً كمخرج متميز من قبل علماء الاجتماع الذين كانوا يسمون لمعرفة كيفية مجتمعية الأفراد ، أي كيف يتعلمون السلوك المؤسسي . وبالفعل ، تكون تبعية الأولاد إزاء أهلهم في السنوات الأولى من حياتهم قوية جداً إلى حد أن لثابتة وغسوة هؤلاء الآخرين لا يمكن أن تعاقب بمعاذرة الأولاد الذين قد يذهبون إلى مكان آخر يفتشون فيه « عن أهل آخرين . ليس ثمة تبادل تماثلي بين الأهل والأولاد . قد يحدد سا الكلام على التبعية ، وإنما تبعية ليست مرادفاً للاستغلال . إن ما يحق المجتمعية الأولى ، لو كما كان يقول مونتيني (Montaigne) « تأسيس الأطفال » ، هو التدريب على القيم والممارسات المشتركة مثل اللغة وأداب السلوك والأخلاق . ولا يتصل هذا التدريب عن استيطان هذه المبادئ العامة . ولكن يتعلق الأمر بتوجيهات عامة غامضة ، لا تكفي أبداً لوحدها من أجل ضمان انضباطية وإمكانية توقع جميع تصرفات الراشد . إن المجتمعية هي بالتأكيد جانب جوهري من التأسيس ، ونحن لا نرى كيف تؤسست مثل العقد أو الملكية أن تستمر . لو لم يرسخ فينا احترام مال الآخرين والكلمة المعطاة ، إلى حد أن خرق هذه لأحكام يثير لدى المسؤولين عنها شعوراً بالهزل والذنب يردعهم عن التحرر منها

ولكن المتي نفسه المجتمعي « بشكل صحيح » لا يمتلك سوى جزء من التجهيز الإدراكي والمعرفي ، الذي يحتاجه الراشد لكي يتصرف بصفته شريكاً متوفاً به وقادراً على إداء مسؤولياته التي تنفيها عليه الأدوار المختلفة التي بدعي لأدائها . إن دوركهايم ، عبر تشديده على التمييز بين الآداب المهمة والأخلاق العامة ، أشار إلى أهمية ومحدودية المجتمعية الأولى التي ، وإن سمحت لنا باكتساب حد أدنى من الإستقلال الذاتي ، لا تسمح لنا بمواجهة كل إمرامات البيئة التي نعيش فيها والظروف التي نعرض إليها . فالأنظمة المعيارية ليست متناهي يرسخها فينا التدريب الأول بصورة نهائية . إنها قواعد اللعبة ، المرتبطة بمؤهلات الفاعل ، والتي تسمح له ببعض التحسينات التي يكون بعضها قانونياً في حين بعضها الآخر ليس كذلك . ذلك أن المؤسسات هي أنظمة معيارية . حيث يكون تقييم التحسينات وتفسيرها أهم من التحسين نفسه .

إد مالمسة التصرف لا تنقلنا إلى المجتمعية وبخاصة إلى المجتمعية الأولى . لها نعلمنا إياه هذه الأخيرة هي . لاستمدادات التكوينية لموقف الثقة (أو الحذر) ، ولذلك ، على الرغم من صحة التحفظات السابقة ، يكون لفاهيم المجتمعية واستيطان القاعدة - رغم الإسهادات التي

تصنع بسببها - أهمية كبرى في نظرية المؤسسة - في الواقع ، تعمل نظرية المؤسسة بالتناوب مع نظرية الصراع الطبقي . إنها تعهم بعض الظواهرات أفضل من الثانية ، وبالتحديد الصعوبات الاجتماعية التي تستند الى الثقة ، حتى ولو لم يكن خطر الاستغلال مستبعداً . من الواضح مثلاً أن العلاقة الاجتماعية بين المهني وعمله يمكن أن تصبح المجال لاستغلال هذا الأخير من قبل الأول . ولكن هذا الاستغلال ليس من نفس طبيعة استغلال « البروليتاري » من مثل « الرأسمالي » . أولاً ، إن للمهني والأطباء لا يشكلون طبقتين ، ولكن إقامة علاقة دائمة بخاصة ، لا غنى عنها لسجاح العملية العلاجية ، لا يمكن أن تحصل إذا لم تكن على أساس من الثقة . وقد نقول الشيء نفسه عن العلاقة التربوية أو العلاقة بين المحلي وعمله .

نعمي الثقة أن لشي في بعض الظروف كل الأسباب لمصلحة الآخر ، ليس كدفعه على الأقل حتى ثبوت العكس ، وإنما كشرط أو حتى كمدقق . هذا الموقف لا يقوم على إحساس عاطفي وإنما على اهتمام واسع ، يسمح بإقامة علاقات تضامن بين المتعاونين أو الشركاء ، دون الوصول الى حد القبول أو حتى الألفة . إن السلوك المؤسسي هو سلوك مدني ، بمعنى أنه ، بتعبيره عن حكم مسبق بالثقة المتبادلة ، يقيم بين الشركاء علاقات منظمة ، لا يمكن للمحافظة عليها إلا لأنها تهم أعضاء جماعة حاصلة للقوانين نفسها والطابع نفسه . إن تعاليم مونتسكيو حول هذه النقطة كلها حول غيرها ، توضح تعاليم علم الاجتماع الدوركهايمي .

هذه الملاحظات تتعزز بالطريقة التي يتم فيها تعلم التصرف المؤسسي من قبل الفرد ، أو بالطريقة التي يتمسك فيها بالتصرف على مستوى مجموعة معينة . لتخصص الطريقة التي تم بواسطتها تماسك العلاقات بين المفاوضين الرأسماليين واجراء الصناعة تدريجياً وجبرئياً . نمة سلطة تحكمية عرست على الفرقاء الموجودين المتكبر للمصالح الجماعي ، ودفعتهم الى استخلاص مبادئ مصلحة مشتركة (ضمان العمال ، شروط الاستخدام ، معايير الترفي) ، يمكن أن تبنى تدريجياً في داخلها تدابير الاتفاق . لتتخصص الآن مثلاً آخر إن « رعاية الفقراء » اضرت طويلاً بمثابة موجب ديني محض . لقد تعبرت طبيعتها عندما لم تعد متروكة « لطيبة قلب » كل واحد منا ، وإنما تم تأميمها بواسطة اواليات الضمان والضرية الملزمة . وفي الخاتمة ، تطور التماسك انطلاقاً من نواحي خلفي وديني . التماسك الوطني والتفاوض الجماعي . لقد أجزت عن هذا لاساس مجموعة من الحقوق والواجبات المصدق عليها اجتماعياً ، وقد قام بينها توازن مقبول بالسبب لجميع طيات الشركاء الاجتماعيين .

• BIBLIOGRAPHIE. — BELL, D., *The cultural contradictions of capitalism*, London, Heinemann, 1976. Trad. : *Les contradictions culturelles du capitalisme*, Paris, PUF, 1979. — DURKHEIM, E., *Les règles de la méthode sociologique* — FREUD, S., *Totem und Tabu*, Leipzig/Vienne, H. Heller, 1913. Trad. : *Totem et tabou : interprétation par la psychanalyse de la vie sociale des peuples primitifs*, Paris, Payot, 1947, 1973; *Metapsychologie und Ich-Analyse*, Leipzig, Internationaler Psychoanalytischer Verlag, 1921. Trad. : « Psychologie collective et analyse du Moi », in *Essais de psychanalyse*, Paris, Payot, 1927. — GORMAN, E., *Asylums*, New York, Anchor Books, Doubleday & Co., 1961. Trad. : *Asiles, études sur la condition sociale des malades mentaux*, Paris, Éditions de Minuit, 1969. — GURWITCH, G., *Vomiting attitudes de la sociologie. Vers une sociologie*

differentials, Paris, s.d., 1950, 1963. — LEROUX, G. E., « Status crystallization : a non-vertical dimension of social status », *American Sociological Review*, 1954, XIX, 405-413. — MARX, K., *Manuscrits de 1844* — MONTENQUEU, C. de, *De l'esprit des lois*®. — PARSONS, T., *The social system*, New York, The Free Press, 1951. — SCHUMPFER, J. A., *Capitalism, socialism and democracy*, New York, Harper & Brothers, 1942, Londres, G. Allen & Unwin, 1976. Trad. : *Capitalisme, socialisme et démocratie*, Paris, Payot, 1972. — WATSON, D. H., « The oversocialized conception of man in modern sociology », *American Sociological Review*, avril 1961, 183-193.

Intellectuels

المثقفون

بشكل المثقفون فئة متطورة جداً في مجتمعاتنا . ولكن من الصعب حصر حدودها ووصف وظائفها على نحو وافٍ . ونحن نقال ، إن الميزة الحديثة نسبياً ، بما أنها ، حسب أغلب المؤرخين ، استعملت أولاً بالفرنسية ، وبشكل عادي اعتباراً من قضية درايفوس . بالطبع ، لقد وجد دائماً وفي كل مكان أشخاص عرّفوا بأنهم أرباب عقلاً وعلمياً أو تعلقاً من المصلد الوسيط للمواطنين . كانوا يسمون في القرون الوسطى الكليريكوس «Clerc» ، وفي عصر الأنوار ملاسعة . لقد ورث مثقفونا المحدثون إذن تقاليد متناقضة ، تضاد إلى تعدد مجموعة متنوعة جداً .

وما يعقد أيضاً الأشياء ، هو أن وظائف الإعلام والاتصال في مجتمعاتنا ، التي تخصص فيها مثقفونا لها أهمية خاصة وقد ابتليت كثيراً . وبالمعل إن تطور القطاع الثالث والخدمات مشروط بتأهيل قسم متزايد من المواطنين ، الذين يقضون وقتاً متزايد طوله في المدارس والثانويات ومراكز التأهيل . فضلاً عن ذلك ، إن المنظمات الكبرى الحديثة ، باعتبارها تستعمل تشكيلة متنوعة جداً من المعارف التطبيقية ، تكون مستهلكة ، وأحياناً منتجة ، لبرامج البحث و« للبحث التسموي » . وأخيراً ، إن مجتمعات ، بمقدورها تطور فيها مفهوم معلن جداً للشرعية . تسمح مجالاً واسعاً لدور التقديرات التي تتباهى بأنها لا تتخفى أمام أية ممارسة أو أي مبدأ - بحجة أنها قد تكون متوافقة مع التقليد . يتميز المثقف الحديث تنوع واسع للأنماط الاجتماعية : علم ، ولكن تخفي كذلك ، خبير ولكن منظم كذلك ، مرب وملتزم .

لقد بات أكثر صعوبة موضوعة المثقفين في البنية الاجتماعية . إلا أن أول معيار يبدو غير قابل للنقاش إلا قليلاً . ففي المجتمعات التي تكون فيها نسبة الأميين كبيرة ، لا يتكلم الناس سوى لهجات إقليمية أو لهجات عامة (لهجات محلية) يكون مدى انتشارها صيفاً بصورة عامة) ، فمهار التعلم سهل الاستعمال . لكنه أقل سهولة بكثير في بلداننا حيث أغلبية الناس تقرأ وتكتب وتتكلم لغة واحدة ، وتعرفهم وسائل الإعلام في بيئة واسعة جداً للاتصالات . إن المرور على المدرسة أو الجامعة والتعرب الأدراكي الموحد النمط نسبياً ، يشكلان حالياً الافتراضين الجوهرين لكفاءة فرد ميسر لإحدى الوظائف . إن كتلة الدارسين والحاسمين هي التي يمكننا أن نسحت فيها أولاً عن المثقفين . إلا أنه يتيسر أن الحصول على الشهادات ليس نشاطاً غير مفرص ، فبين الوظيفة والشهادة (أو بشكل أوسع التأهيل الجامعي والمدرسي) ثمة رابطة وثيقة وإن معقدة ،

على الأقل في مجتمعاتنا . نحن مدعوون إذن الى الافتراض بأن التفكير يوجدون عند المهنيين والمدرسين ومسؤولي المنظمات العامة والخاصة . وفي هذه الحالة يستطيع الحديث عن التفكير بواسطة التأهيل

ولكن التفكير متطوراً إليهم بهذا الشكل يقوون مجموعة كاملة . ففئة الكثيرين من حاملي الشهادات الذين يشتمون بعد قضاء وقت طويل في الجامعات بأهلية أكيدة ، أو أنهم يمارسون مسؤوليات تقنية أو إدارية عالية جداً ، لا يذعنون صفة التفكير ويقاضون أو حتى أنهم يعدمون عنها لو نسب إليهم ذلك . إنهم يميلون الى تعريف مؤهلاتهم بطريقة محددة وعملية ، وإلى احتصار العموميات التي تغري الثرثرين والحالين . وباختصار ، الذين يعتبرونهم التفكير . ثمة إذن سلسلة ثانية من الخصائص ، متبيرة عن الأهلية المقررة بشهادة ، تكون ضرورية لتحديد مجموعة التفكير ، لكي نضرب كيف يتحول الكامن الى منظم تقريباً . ذلك ما نسميه مع إدوارد (Edward shib) « القرب من القيم المركزية للمجتمع » ، التي تقدم له حداً أدنى من الوعي والهوية . هؤلاء التفكيرون سميهم متفكيرين « بالموهبة » ، من الواضح تماماً أنه يوجد بين هاتين المجموعتين اتساعاً مفضلة (مثلاً ، المهني الذي يحترف الأيدولوجيين) وأقساماً مشتركة (مثل سبيل المثال ، المدرس الذي يشح حملة من أجل حقوق الإنسان) .

يتميز كل مجتمع بعدد معين من الأفضليات الصريحة تقريباً ، ومن التوجهات المتماكة الى حد ما ، التي تستخدم كمرجع للأفراد ، سواء بتوافقهم معها أو بمعارضتهم لها . وبما أنه ليس ثمة توجهات وأفضليات مفترمة هالت من أفراد ، فلما أن يتجمع هؤلاء أو يتمايزوا ، يتماثلون أو يتواجهون مشيرين شرحة هذه التثل أو خذاعها ، يمكن القول إن هذه القيم لها بعداً ، معنى في الجماعة وس أجلاً . إننا نتفق على احصاء التفكير ، الأفراد الذين ، بسبب غنصهم بعض الحرة والأعباء في التطلق الإدراكي ، يظهرون كذلك اهتماماً خاصاً بالقيم المركزية لمجتمعهم . يظهر هذا الاهتمام في الالتزام بتشجيع قيم جديدة كما في التصميم على الدفاع عن القيم المكرسة

إن بعض الأهلية الإدراكية ، مضافة الى حاسبة حادثة تجاه القيم ، هما مجموعتا الخصائص التي نقترح تعريف التفكير بواسطتها . يقتضي أن نضيف سمة ثالثة لتميزهم ، تتعلق بالأداب التي يعملون تمسكهم بها . لكل مجموعة مهنية أدابها الخاصة . ولكن فضلاً عن الموجهات الخاصة يعترف المهنيون بعدد معين من المبادئ المتحركة ، مثل الإخلاص تجاه الزبائن ، وإضفاء المثالية عن الغايات التي التزموا بمتابعتها . في آداب المتفكير الغربي ، يحتل البحث عن الحقيقة مركزاً مرموقاً . هذا التعبير ملتس ، وذلك لأن الحقيقة المقصودة يمكن أن تكون في الآن نفسه حقيقة العالم مثلاً هي حقيقة الفيلسوف واللاهوتي ، وكذلك لأنها يمكن التوصل إليها وفقاً لقوانين الطريقة المنطقية . التحريية أو إدراكها حل أثر عملية تأويلية باطنية تماماً . فكلمة الحقيقة ليس لها المعنى نفسه بالنسبة للإنسان الوهمي المطلق أو بالنسبة لميكور هينز الذي يخلط تحت تسمية والمجوسي ، الفنان والفيلسوف والني . وباختصار مختلف مجموعات المهنيين

ولكن أياً يكن اتساع الاختلافات حول طبيعة الحقيقة وحول الطرق الأكثر ملائمة للتوصل

إليها ، فإن كل مشارك في « النقاش الثقافي » عليه أن يحترم بعض قواعد « حسن السلوك » التي تعتبر مع ذلك ذات طبيعة أخلاقية أكثر من كونها أيبستمولوجية محضة . يعاب على المثقف إذا هو تاجر بالوشائخ واختلق الوقائع ، ولجأ إلى الحجج الشخصية ضد صاحبها بالذات (Ad hominem) ألا تقتضي المصالح ، مثل الاحتفاظ بفهاء الخصم ، واحترام للمصليات ، والاعتناء في التحق ، سيطرة على الذات أريستوقراطية تحديداً ؟ هل يكون لديها فرص الاستمرار ، عندما يستعاض عن النقاش بين الأقران بممارسات إقناع موجهة إلى جمهور معلوساته واسعة ولكنها هزيلة . ولا يعبر إلا انتباهاً متقطعاً وكيباً للمسائل التي ياتشها المثقفون ؟

ذلك أن تزايد عدد المثقفين ، وفيل كل شيء عدد المثقفين المؤهلين ، أمر لا يقلل النقاش . إن عدد حاملي الشهادات والمهنيين يترادف في كل مكان في الغرب تقريباً - وكذلك متوسط مدة الدراسة وإمكانية الوصول إلى أعلى درجات التعليم بالنسبة لأفراد الأحياء القريبة المهمل . صحيح أن المستفيدين يتوزعون بشكل غير متساو بين مختلف الفئات الاجتماعية . ولكن بما أنهم يشكلون أعداداً متزايدة من التلاميذ والطلاب ، يصبح هؤلاء مدفوعين لأن يرغبوا ويطلبوا أو يلجأوا من أجل التغير في أسلوب وغط التاهيل الذي يوزع عليهم . لها يتعلق بالاهتمام بالقيم المركزية للمجتمع فإنه يتعد أشكالاً مختلفة جداً وحتى متباينة جداً . إنه يرتدي شكلين رئيسيين أحدهما توكفيل بوضوح . لها يخص الشكل الأول يمكننا الحديث عن العنصر . فنتيجة لعنصرية باريمية معقدة تحور المثقفون الغربيون من وساطة الكنائس (ولا سيما الرومانية) ومن وصاية الدول . لقد طالبوا ، في شتى الأحوال ، باستقلالهم الذاتي بالنسبة للارثودوكسية الدينية وبالنسبة « لاعتبار المصلحة العامة » . ولكننا نستطيع الحديث كذلك عن النزعة الراديكالية . وبالفعل ، أصبح المثقفون نقاداً للنظام الاجتماعي ، أكثر فأكثر نصيباً . إن فعلية هذا النقد مسألة أخرى . ولكن سواء تبوأ توجهاً عاطفياً أو حتى رجحاً (الأيديولوج حسب كارل مانهايم - Mannheim) ، لو على العكس توجهاً ثورياً ، فقد ترك المثقفون في كل مكان تقريباً في الغرب (ودون شك في البلدان ذات التقليد السلافي والكاثوليكي أكثر منها في البلدان الأنكلو - سكسونية ذات الغلبة البروتستانتية) مسافة معينة بينهم وبين المجتمع البورجوازي الذي يعيشون فيه

كان توكفيل يسمي القيم المركزية التي يلتزم المثقفون الغربيون بنشرها من تلقاء أنفسهم ، « الميول العامة والقاتلة » . إن نقاد العصر حيال كل نصف ، والرفض العنيف لكل ثوابية غير مبررة بين الرقب والأوصاع ، يمكن أن تنتشر في بعض الظروف مثل قطرة الزيت وتثير اهتمام جميع طبقات المجتمع . ولكنها تستطيع كذلك أن تسلك دروب السربة . وفي الحالين يمثل المثقفون دوراً في هذه العمليات ، سواء كانت غير متوقعة وعنيفة أو بطيئة وغير محسوسة .

هل تشكل المجتمعات الديمقراطية اللاحقة للهنري الثورينيين الفرنسية والأميركية ، التي يشتم بها توكفيل ، بيئة ملائمة بصورة خاصة لتطور « الميول العامة والغالبة » - ولا سيما الشغف بالحرية والمساواة اللذين جعل للمثقفون أنفسهم ، حسب توكفيل ، دعائهم الفعالين جداً ؟ يتزع تقسيم العمل الأفراد من الإلزامات التقليدية للمجموعة العائلية ومجموعة محل الإقامة . في المقابل

إنه يفتح لهم أبواب الدخول إلى الأسواق غير الشخصية مثل سوق العمل ، حيث لا يعودون سوى أفراد يستبدل آخرون بهم . إنه يخلصهم إلى أواليات عامة وبجدة ليس لهم عليها إشراف حارم جداً ولا يتنبون المجاهدا يوصح . إن المجتمعات الديمقراطية تغير طبيعة التبعية الاجتماعية ولكنها في حالات عدة تجعلها أكثر حدة

يقضي كذلك التساؤل إلى أي حد تكون « الميول العامة والغلبة » للإنسان الديمقراطي متوافقة مع تلك الخاصة بالمثقف . إن من يرب « التقليد » المحتملة التي يرتبط بها المثقفون ، حسب إدوارد شيلز ، يعتبر مقد الظلم القائم الأكثر ثباتاً . كذلك ، ألا يعضرون غالباً محجرين . ولكن هذا النقد الاجتماعي يكون غالباً محدوداً أو حتى مهادناً كغاية تحت مظلة قاطعة يمكن أن يكون مستوحى من ميول نبيلة ولكن كذلك من الغرور ومن الضعينة . أو من حساسيات الطموح البوقح . ولكن الاحتمال في أن يتصرف المثقف بصفته قريباً من القضايا العادية بدل أن يكون « العنكر الذي ينكر دوماً » ، أو بصفته بكل بساطة متورداً مستمداً لعمل أي شيء لكي يغطي الخلف ، لا يتطرق فقط بدوافع كل واحد ولكن بطبيعة المؤسسات والبيئة . لذلك نجد أنه في البلدان التي تكون فيها أهلية المثقفين خلال فترة معينة من حياتهم المهمة على صلة وثيقة بالمؤسسة الحاكمة ، يكون لأزمة هذه الأخيرة أهمية حاسمة على مجرى الحياة الثقافية . ويكون لدى آثار هذه الأزمة كل العرص لأن تضاعف إذا أصبحت وسائل الاتصال الحديثة في الوقت نفسه ، المثقفين إلى الفئة من المثقفين التي تقبل أو ترفض وصولهم إلى جمهور القراء والمشاهدين نتيجة الإشراف الذي تقوم عليه على وسائل الإعلام .

إن كل مثقف يسعى من دأته لأن يعترف به من قبل أقرانه أو من قبل الجمهور (أو أحد قطاعات هذا الجمهور) . إن الاعتراف من قبل الأقران يسجبه في حلقة الخبراء والاحتصاصيين . ولكن إذا كان ليبدو المعرفة مجتمعة ومفسداً غالباً من قبل الليبدو المويمن . فإن إضفاء المهنة ، ولو بعدها الأمن ، على التعليم والبحث ، يلزم المثقفين الذين يطمحون إلى اعتراف أقرانهم ، ببعض التحفظ . ولكن عندما يسعى المثقف إلى « الاعتراف به » عبر تكريس الجمهور ، فإنه يكون مستمداً غالباً بكلفة التسهيلات . وحيثما تكون قواعد السلوك الحسن (الاعتصام بالتحليل والتحقق ، والنقد ، النزاهة) في خطر كبير يندد بها بالفرق في متطلبات اليأس والاتعاب

● BURLINGHAUSE. — ARON, R., *L'opinion des intellectuels*, Paris, Calmann-Lévy, 1955; Paris, Gallimard, 1968. — BELL, D., *The cultural contradictions of capitalism*, London, Heinemann, 1976. Trad. : *Les contradictions culturelles du capitalisme*, Paris, PUF, 1979. — BERTIA, J., *La trahison des clercs*, Paris, Grasset, 1927, 1973. — BERTIA, J., « Non-western intelligentsias as political elites », in KAUTSKY, J. H. (red.), *Political change in underdeveloped countries: nationalism and communism*, New York, Wiley, 1962, 235-251. — BOURDICAUD, F., *Le brioilage idéologique. Essai sur les intellectuels et les passions dinocaniques*, Paris, PUF, 1980. — COHEN, L., *Men of ideas: a sociologist's view*, New York, Free Press, 1963. — CROZIER, M., « The cultural revolution: notes on the changes in the intellectual climate of France », *Dialectica*, XCIII, 1964, 514-542. — FEURA, L. S., *The mindlife intellectual. The psychological and sociological origins of*

modern sciences, New York, Basic Books, 1963. — GOULDNER, A. W., *The future of intellectuals and the rise of the new class*, London, Macmillan Press, 1979. — GRAMSCI, A., *Note sul Machiavelli, sulla politica e sullo stato moderno*, Turin, Einaudi, 1949. Trad. in *Cahiers de prison*, Paris, Gallimard, 1978. « *Peuzen notes sur la politique du Machiavel* », vol. 3, Cahier 10 (XXXX), *L'ardent uomo*, Milan, Edizioni Accademia, 1971. — LACH, C., *The neo radicalism in America, 1889-1963 : the intellectual as a social type*, New York, Knopf, 1965. — MANNING, K., *Ideology and utopia*, Bonn, F. Cohen, 1929. Trad. *Idéologie et utopie*, Paris, M. Rivière, 1936. — MARR, K., *Managers de 1844*. — SARTRE, E., *The intellectuals and the powers, and other essays*, Chicago, The Univ. of Chicago Press, 1972. « *The intellectuals . 1. Great Britain* », *Esprit*, 1953, IV, 4, 3-16, « *Ideology and civility : on the politics of the intellectual* », *Socialist Review*, 1958, LXVI, 450-480, « *The traditions of intellectual life. Their conditions of existence and growth in contemporary societies* », *International Journal of Comparative Sociology*, 1960, I, 177-194, « *The intellectuals in the political development of the new states* », in KAUTSKY, J. H. (ed.), *Political change in underdeveloped countries : nationalism and communism*, New York, Wiley, 1962. — THÉBAUDT, A., *La république des professeurs*, Paris, Grasset, 1927; Grasset, Stock, 1973. — TOCQUEVILLE, A. de, *L'Avenir Algérie et la Révolution*. — WILKINSON, H. L., *Intellectuals in Labor Unions : organizational pressures on professional roles*, Glencoe, Free Press, 1956. — ZWARGH, F., *The social role of the man of knowledge*, New York, Columbia Univ. Press, 1940.

المجتمع الصناعي

المجتمع الصناعي

تأتي عبارة المجتمع الصناعي من الإرث اللاتيني (نسبة إلى Saint Simon) ، قبل أن يلتقطها كونت (Comte) وسبسر (Spencer) واستعملت فيها بعد معالجتها عبارة المجتمع الرأسمالي ومفترنة معها أو بدلاً عنها . وهي تلك مثلها مفهومنا تاريخياً ونشئياً ملموساً حتى اليوم في المناقشات حول « المجتمع ما بعد الصناعي »

إن استعمال الترميز (ما قبل الصناعي ، الصناعي وما بعد الصناعي) لوصف مجتمع معين لا يكون مبرراً تماماً إلا إذا افترضنا أن تراتبية النشاطات الاقتصادية تكفي لتحديد هوية المجتمع الذي ندرس فيه . وهكذا تقع مجدداً على الأطروحة الماركسية التي تعتبر أن « علاقات الإنتاج » هي التي تشكل في نهاية الأمر ، النوع الذي يتعلق به « تكوين مجتمع » خاص . ولكن دون الدخول هنا في المصائب الخاصة بمفهوم « علاقة الإنتاج » ، وفكره « المرحل الأخير » ، تكفي الإشارة إلى أن مفهوم « الصناعة » أو « المجتمع الصناعي » ، ثم تعريفه بطريقة واسعة إلى حد ما لرد لهم « الاقتصادية » ، فضلاً عن ذلك ، إن نسبة السكان التي تعمل في كل نوع من النشاطات المعروفة كلاسكياً بالقطاع الأول (الزراعة والمناجم) ، والقطاع الثاني (الصناعة) ، والقطاع الثالث (الخدمات) ، هي مؤشر يسمح بتمييز المجتمعات بطريقة بلغة ومعرفة (راجع : Fourasté و C. Clark) . حيث يتصف المجتمع الصناعي بالأهمية المتزايدة للفلاحين والبرور الحاسم لعمال المصانع والمخازين الرأسماليين . فيما يتعلق بالقطاع الثالث ، فإنه يطرح عدة صعوبات ستفحصها فيما بعد ، في ما يتعلق بالمجتمع ما بعد الصناعي

كيف نعرف الصناعة ؟ في اللغة الفرنسية الكلاسيكية يدل التعبير على صفة أكثر مما يدل على

نشاط . الصناعة هي فن تنسيق الموارد ، واستعمال الأدوات . وهذا الفن ليس مجدياً ولا اعتباطياً . إنه يكلف وقتاً وجهداً . ولكنه يره كذلك إنتاجاً وربحاً . تكون الصناعة على تقاطع النشاط التقني والنشاط الاقتصادي . والإنسان الصناعي ينسق الموارد التي تتوفر له : يحول المواد الأولية بواسطة الأدوات التي حصل عليها أو التي صنعها بنفسه . ولكن الإنسان الصناعي يمتكر بمضعة هذا التنسيق وتجهة استعماله وبخاصة قيمته التبادلية ، اللهم إلا إذا كان فاناً كذلك .

لئمة إذن لي كل مجتمع ، أناس صناعيون ينظمون إنتاجهم حسب عملية تنسيق مبتكرة تقريباً ، وحاضرة هي نفسها لمعيار الفعالية . فالفلاح الذي « يره » زيادة على بذاره ، والحرفي الذي يصنع شيئاً ما ، بطريقة أسرع ، فيحسنه ويحمله ، هما إنسانان صناعيان . ولكن وجود أشخاص صاعين في مجتمع معين لا يكفي لوصفه بالصناعي . وإلا ، ينبغي الاعتراف بهذه الصفة لجميع المجتمعات الإنسانية . والحال أنها ليست مطبقة إلا على المجتمعات الغربية الحديثة وتلك التي اقتتت أثره هذه المجتمعات في مختلف أنحاء العالم

تطلب التصنيع عدة تسهيلات للمعامل ، من الصعب التمييز فيها بين الأسباب أو الشروط وبين نتائجها وآثارها . يتعلق التنسيق الأول بالعلاقات بين العلم والتقنية ولكن الصورة التي عومها كونت (علم فنيصر ، تهرس العمل) لا توضح إلا بشكل جزئي جداً العلاقات بين العلم والتقنية . لئمة اكتشافات كثيرة صنعها حرفيون ، ولا يمكن اعتبارها مثابة « تطبيق » . لا تفرححت علمية ، على « مسائل عملية » . إنها تتعلق ، بالحرفة (Bricolage) وبطريقة ، التجربة والخطأ ، أكثر مما تتعلق بالطريقة العلمية ، ويحصر المعنى . أما فيها يتعمق تطبيقاتها ، فقد أدت أحياناً إلى نتائج ، لم يكن لدى المخترعين أية فكرة عن . ولكن أياً يكن تنوع نتائجها . فإنها تظهر هذه السمة المشتركة (حل الأقل تلك التي ستوطد لاحقاً وتتجسد في تهرس التقنيات) كونها تؤثر على إنتاجية العمل . تحيل التقنية إلى التميز عن العلم ، والصرف ، ، عندما يعترف بها كوسيلة فعالة لتوفير الجهد ولزيادة الإنتاج . لقد قلص الذراعليون ، ولا سيما ربحسون (Bergson) ، العلم إلى معالجة مهتمة بالذمة بواسطة الدكاء الذي يتلام معهما بصورة كاملة حتى لا نعدو بعمل شيئاً أبداً غير إحصاءها لتعنتنا ولتعللنا . وما هو مؤكد أن تصنيع مجتمع معين يعترض أن يتم الاعتراف بإمكانية « تطبيق » أو استعمال معارفنا عن الطبيعة الفيزيائية في تنظيم الإنتاج ، أي تحسين إنتاجية العمل - حتى وإن لم يكن ممكناً الاعتراف للمعلم بغايات غير فرائعية وبعبارة

كذلك يستند تصنيع المجتمع على تنسيق مبتكر بين نشاطات الاستهلاك ونشاطات الإنتاج . ولا يقيم ارتفاع الإنتاجية فقط في وحدات الإنتاج التي حصل فيها . فله نتائج اقتصادية واجتماعية شاملة . ببعض كلمة الوحدات المنتجة ، ويمح العامل ، بواسطة تزايد الإنتاج الذي يجعل ذلك ممكناً ، الخبر بين تخفيض وقت عمله (وزيادة وقت الراحة) ، أو زيادة (وتوزيع) استهلاكه . يمكن تقسيم آثار التصنيع غير آثره على استهلاك المصاحص الاقتصادية .

يمكن أن نستخلص من هذه الصيغة نتائج خاطئة ، ناقشها دوركهيلم في كتاب تقسيم العمل الاجتماعي . ولأن درجة تصنيع المجتمع يؤثر بشكل ظاهر ، وبطريقة إيجابية بصورة عامة ، على

عجم الأموال والخدمات التي تستهلكها . نستنتج ، ولكن خطأ ، أنه كلما كان المجتمع مصنعاً كلما ارتفعت رفاهية الأفراد الذين يؤلفون هذا المجتمع . يدحض دوركهايم هذه الأطروحة ، من خلال ملاحظته أن التقدم الاقتصادي بواسطة التخصص في المهام ليس غرضاً يتم السعي إليه بوعي من قبل الأفراد ، ذلك لأن التقدم الاقتصادي لا يبدو أن له نهاية محددة ، في حين أن السعادة (المميزة مسبقاً عن اللذة والرغبة) تتضمن التوقف والحدود . ثمة عدة اعتراضات ينبغي أن تتنبه عن الخطأ بين الرفاهية والتصنيع أولاً ، إن مستوى الاستهلاك ليس سوى مؤشر تقريبي جداً عن الرفاهية ، خارج كل نقاش فلسفي حول طبيعة اللذة المقابلة للسعادة . ثمة مجال للتعبير بين الأموال والخدمات بناء لطبيعتها (مادية وغير مادية) وبناء لطرائق استهلاكها (خاص أو عام) فضلاً عن ذلك ، إن مستوى الاستهلاك الوسطي حتى ولو كان مضطرباً ، باعتباره محصلة مجمعة جداً ، يمكن ألا يكون مرضياً لكل الناس ، وإلى حد ما ، يمكن ألا يكون مرضياً لأحد في الواقع ، إن عملية التصنيع هي خارجية المنشأ . يمكن لطرف عارض أن يطلقها ، أو على الأقل أن يسهلها كثيراً ، مثل تزايد المعادن الثمينة بعد اكتشاف أميركا . فهي إذن ليست مرادة دوماً وإذا كانت كذلك من قبل البعض طيس الأمر كذلك بالنسبة للجميع - يمكن لقادة سياسيين لولغاويلن طموحين أن يفرضوا على جمهور سلمي أو متردد أسلوباً جديداً للحياة وتقنيات جديدة للإنتاج . وأخيراً ، إن نتائج العملية ، نفوت ، ساحة انطلاقها بصيرة أقوى الناس تبصراً .

إن ما يميز المجتمعات الصناعية ، هو أنه حتى لو كانت توقعات المتجبرين فيها تتعلق بطلب المستهلكين خاطئة في الغالب - حول دخل هؤلاء الأخيرين ، وحول سرعتهم للمصرف أو للتوفير ، بالنسبة لنوع معين من الإنتاج وبالنسبة لشئ معين من السعر - ، وحتى لو كانت ، على العكس ، توقعات المستهلكين خاطئة تكراراً ، وبالتحديد فيما يتعلق بالسعر الذي يقدم فيه المتجبرون إنتاجهم ، ثمة ترابط موسمي قوي بين هاتين الفئتين من المعاملين والمعطيات . لا يمكن للمنتج أن يتنقل على القوة « ليعرف » منتجاته التي لا يريدعا الربون . ولا يمكن للمستهلك أن يثير حاساته الطبيعية والضرورية « لكي يسلم بحاجاً أو بالأسعار التي قررهما ، الأموال والخدمات التي يحتاج إليها » .

إن المجتمع الصناعي ، في نمطه الرأسمالي ، يتميز بنمط الوساطة التي يقيمها بين مختلف فئات العناصر الاقتصادية - تقوم هذه الوساطة على (وبين) الأسواق ، أكثر مما تقوم على القرار السياسي . فليسوا ، اللغة السياسيون أو الموظفون ، هم الذين يحددون قيمة الإنتاج وتوزيعه . إن المحاولات التي أوصى بها كولبر (Colbert) تبقى ذات فعالية وأهمية محدوتين . إنها تتعلق بالسلح والقطاعات الأكثر تقدماً التي تحتاج إلى تدرب كبير ، أما المجالات التي يظهر فيها تأخر إراء المنافسة الأجنبية ، فهي لا نزعها أنها تدبير ، ولا حتى تراقب بمجمل الصناعة . إن ما يميز المجتمع الصناعي هو أن المتجبرين والمستهلكين يفرض فيهم التصرف كالأفراد عاديين - يتحركون ، حقاً ، تحت مراقبة السلطات القضائية والتنظيمية . وتجر عقيدة سان سيمون بين « حكومة الأشخاص » و« إدارة الأشياء » الأولى يتصف بها « للمجتمع العسكري » ، ويتصف بالثانية « المجتمع الصناعي » . إن عبارة « إدارة الأشياء » غامضة بمقدار ما توحى بصورة « اليد الخفية » التي قد

تحول الفاعلون الاجتماعيون الى أشياء لتخضعهم الى حركتها المبدئية . ولكنها مغيرة تماماً ، إذا كانت تعني أن الاتصال الصناعي يدير له أو ينظم ، نشاطه لكي يتبادل ثمارها (منتجات أو خدمات) . إن قيمة التبادل المحددة باعتبارها حاصل الكلفة / العائد تقسم في الأسواق ، أي في أماكن مرور حيث الشرط الوحيد المفروض على الشارين هو أن يكونوا مليونين ، وعلى البائعين أن يسلموا في المواعيد والأمد المتفق عليها لئلا أو الخدمة مقابل الدل الذي يتظرونه . إن صفة كهذه نفترض وسطاً مقبولاً بنسبة توسع السوق التي يتداول فيها ، هذا الوسط هو النقد .

إن السوق والعقد والنقد هي الشروط المؤسسية للتبادل بين فقاء المجتمع الصناعي يظهر إذن أنه من المستحيل تقليص الصناعة الى بعدها المتفني وحده . ويفترض تطور انتاجية العمل مبروعة عوامل الانتاج . كما أن الضغط ، حتى ولو كان ناقصاً جداً ، بين الانتاج والاستهلاك يفترض تلقاً استمراراً للمعلومات بين فئات العوامل المختلفة ، التي لا تتعلق فقط بأفضليتها الحلقية وإنما بتوقعاتها كذلك . لا يمكن أن تتحقق هذه الشروط إلا في مركب مؤسسي بجملي في أن معاً طابع المخطط الخاص بنظام صناعي والخصوصيات التاريخية التي تميز مختلف التشكيلات الاجتماعية .

منذ امخراط البولشيفيك في عملية التصنيع الكثيفة ، ثمة سؤال مطروح لم يولججه علماء الاجتماع حتى ذلك الحين . أليس ثمة سوى نوع واحد من المجتمع الصناعي ، وهو ذلك الذي تطور في الغرب والذي انتشر فيها بعد في أوروبا الشمالية الغربية والولايات المتحدة ، الى جميع أنحاء العالم تقريباً ، بجراح مظلوت ؟ أم ينبغي الحديث عن نوعين واحد « رأسمالي » وآخر « اشتراكي » للمجتمع الصناعي ؟

للإجابة على السؤال ، ينبغي إجراء تقييم مقسدي للتأثير الصناعية في البلدان « الاشتراكية » . ودون الدخول في نقاش يتجاوز إطار هذه المقالة ، ثمة ثلاث ملاحظات تعطر في النبال . أولاً ، لم يتم التصنيع السوفيتي على فراغ . فضلاً عن أن روسيا القيصرية كانت تملك أكثر بكثير من مواد الجواهر الانتاشي ، كان شعار التخطيط الستاليني في سنوات 1930 هو : « اللحاق بأمبركا ، ثم تجاوزها » . ثانياً ، إن التوابط بين نشاطات الاستهلاك ونشاطات الانتاج ، يتلخص في الأنظمة الاشتراكية بواسطة أليات مختلفة تماماً عن تلك التي تحكم الاقتصاد الغربي . يمكننا الحديث عن « الأسعار » و « الأسواق » في الاتحاد السوفيتي . ولكن هاتين العارتين ليس هما نفس المعنى الذي لها في ألمانيا الفدرالية أو في الولايات المتحدة . حتى ولو كانت المنافسة الصرفة والكاملة ليست سوى نمط مثالي ، فإن السعر لا يرتبط في الاقتصاديات الغربية لا بتعابير شبه علمية (وقت العمل الضروري اجتماعياً) ولا بالسعر بيسروفرط . إنه يأخذ بعين الاعتبار الطلب الوسيط والطلب النهائي . إنه يستبق - مع المعاهر المرتبطة بهذه الاستباقات - ندداً كبيراً من قرارات الفاعلين الفرديين أو الجماعيين ، التي لا يسيطر عليها إلا بشكل ناقص هؤلاء الذين يحددون سعر العرض . وأياً تكن مزايا كل نظام ، يبدو صعباً عدم الاتفاق بأنهما متلفين . صحيح أن كلامهما يسميان لتحسين انتاجية العمل - ولكن وفقاً لنطق ولطرق لا تسمح لأحداث المشتركة المعنة بدجها إطلافاً .

هل سيتم تصنيع «العالم الثالث» و«العالم الرابع» وفقاً لتصاميم «اشتراكية» أم وفقاً لتصاميم «رأسمالية»؟ يصبح السؤال أكثر غموضاً عندما نتكلم على «اشتراكية» في إطار معين، إذ إننا ندخل في المناقشة صعباً إلى حد ما، «مراجع سياسية» وبالفعل، تتميز «الاشتراكية» في بلدان «العالم الثالث» أو «العالم الرابع» قبل كل شيء، باعتبارها نظام الحزب الواحد، الذي يعتبر بأنه الوحيد القادر، في «فترة التراكم الأولى لرأس المال» على تحييد الطبقات ولجم الأنانيات.

إن السؤال الكامن وراء هذه النقاشات هو معرفة ما إذا كانت الصيغة الرأسمالية هي الشكل الوحيد المقبول للمجتمع الصناعي. ليس ثمة جواب «علمي» على هذا السؤال، لا يمكن إلا أن نقدم حججاً متنوعة القول. إذا كان الجواب لصالح الرأسمالية، فنقرر أن المجتمع الصناعي تطور أولاً في المركب المؤسسي للرأسمالية (السلوك، والمقد، والتملك الخاص لوسائل الإنتاج) وإذا كان الجواب لصالح السلبية، فنقول إن نقص الأسواق تحديداً والتعاون بين المتعاقدين والاستثمار والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج هي التي تمنع تصحيح البلدان النامية، والتي ستؤدي ربما إلى نهاية التصنيع في البلدان المصنعة قديماً.

إن المدافعين عن المفهوم الرأسمالي للتصنيع يقدمون حجة ثانية وهي أن التصنيع يكون عملية لا مركزية لا يمكن أن تحكم بمعالية من قبل إدارة واحدة للتقرير وللتنفيذ. وفيها يتعلق بحصليات دقيقة - من أجل استهلاك تأخر قطامي - يمكن أن يكون تدخل الدولة عبر الإدارة المباشرة، فعلاً. ولا يعود كذلك عندما نطرح إلى منه على مجمل الاقتصاد. كما أن الفرق بين الصيغة «الاشتراكية» والصيغة «الرأسمالية» للتصنيع يرتبط بحماية التكوين اللامركزي لوسائل الإنتاج وإدارتها إلى حد ما أقل مما يرتبط بمط تلك وسائل الإنتاج. يبقى عندها أن الإدارة اللامركزية لوسائل الإنتاج ذات الملكية العامة، تطرح صعوبات لا ينسى المدافعون عن التصنيع الرأسمالي الإشارة إليها.

أخيراً، إذا كنا نواجه كل هذا العناية للتمييز بين المجتمع الصناعي والمجتمع الرأسمالي، لذلك لا يجب أن نشاركنا كلاهما في الشوائب نفسها. قد يكون كلاهما وسالوجهر، مستغلين ومدمرين. إن الحجة القاتلة بأن الكسب الرأسمالي ينحصر في «استغلال» العامل والأحر شكل أعم، هي أحد نقاط العامة في الأيديولوجيا الاشتراكية. ولكنها نقلت من صعيد «الطبقات» إلى صعيد الأمم والدول. إننا نجد هنا في الطريقتين التسمية التي تقول إن «أطراف البلدان النامية» مستغلة» من قبل بلدان «المركز» المصنعة. والاستغلال على المستوى العالمي، يكون حائراً للتصنيع، وليست الرأسمالية شيئاً أكثر من التركيب المؤسسي لهذا الاستغلال. ولكن الاستغلال لا يتعلق فقط بالعامل الإنساني إذ يذهب الاستغلال حتى التدمير. فالموارد الطبيعية عبر المجموعة تكون مدمرة إلى روال غريب بفعل الهب للكرة الأرضية وللحياة نفسها، من قبل الإنسان الصناعي. ينقض هذا الهب على التلجيم وعلى جوف الأرض، وعلى عناصر مثل الهواء والماء الملوثين بتعاقبات المصانع، والرياح التي تبثها للبيئة. وإلى حد ما، على دهمومة الجنس البشري عبر التهديد النووي سواء المدني أو العسكري.

يقدم حمة البيئة الأكثر جذرية ، التصنيع ، هل انه آلة جهنمية هي في طريق التحول ضد الانسان نفسه وحلمه الحضاري . وهو ، بالمعنى العميق للكلمة ، يشوه طبيعته ، ويشويه صفوه . وكما ان الهندولوجيات حمة البيئة معادية للصناعة ، فإن الأيديولوجيات المعادية للصناعة هي بصورة عامة معادية للغرب ومعاصرة للعالم الثالث . ولكن هذه التخطيات المعقدة لا تسمح بجمع كل الصيغ المعادية للرأسمالية مع تلك المعادية للصناعة ، وبالفعل ، إن تطور المجتمع الصناعي والعبور الى ما سماه بل (Bell) المجتمع ما بعد الصناعي يحيد طرح مسألة الصنة بين الرأسمالية والتصنيع ، حتى في مجتمعاتنا . إن الوقائع التي يلقي عليها بل الأصواء تتعلق قبل كل شيء بنمو القطاع الثالث وسط القوى العاملة وتكثيف أنظمة التعليم والتأهيل ، وتحوّل أليات المراقبة والقيادة في المشروع . لقد تغير دور الرأسمالي التقليدي ، امالك والمدير للمؤسسة ، إلى أدوار متعددة : التقنيون والمهندسون والباحثون وموظفو الأطر والإدارة ، والتجار والمسؤولون والمساهمون في رأس المال . لم تعد المؤسسة الرأسمالية مملكة لتصبح نظاماً متعدد الرؤوس . إن قيم الربح والربح أصبحت عرضة للنزاع أكثر فأكثر ، من الخارج من قبل مفكرين متراجحيين وليس لهم موقع ، ومن الداخل من قبل بعض الأطر ، وبعض مكاتب الدراسات التي تشعر أنها في ضيق ، وتطالب بأن تؤخذ بعين الاعتبار « الأعمال الخارجية » ، السلبية بخاصة في بطرهم ، بالنسبة للمشروع الرأسمالي . في ملء الأكاليف الانسانية ، للتلوث والتبذير .

إن تفسير هذه الوقائع أمر صعب . هل تبشر بقطعة جلدية بين المرحلة الرأسمالية لتاريخ مجتمعاتنا والمراحل اللاحقة ؟ وهل يمكن للرأسمالية التي تعتبر نمطاً عبر عام لتملك وسائل الانتاج ، أن تستمر في مجتمعاتنا حيث تراجع حصة النشاط الصناعي ؟ هل ينبغي توقع عصر من الإسطربات حيث تصبح الاعتراضات على التصنيع الرأسمالي أكثر فأكثر قوة ، دون أن تتوصل أشكال غير رأسمالية للتصنيع الى الظهور والى التأصل ؟ وما أن عالم الاجتماع ليس بالضرورة نبأ وبأن أشباه الأنبياء ليسوا في الغالب سوى إيديولوجيون عمومين ، يفهمون التمثل ترك هذه الأسئلة معقدة . ثمة واختمان مع ذلك ، ذات وصوح ومدى مصداقتهما ، يستحقان الإشارة إليها . إنها أولاً ، الصلة بين المعرفة والتقنية والأخطار التي تنجم من ذلك عن المعرفة نفسها . ثانياً ، ولكن هذا المقترح الثاني يستدعي مزيداً من التحفظات - أياً يكن محور والتمركز المتزايد للمختبرات ومراكز البحث أو مكاتب الدراسات ، وعلى الرغم من تركز مؤسسات التسليف وإشراف الدولة عليها - إن انتشار واستقرار التحفظات التكنولوجية القليلة للتأثير على بنية الأكاليف وحجم الانتاج وتوزيع العائدات ، تنجم عن انتشار لا مركزي بشكل واسع ، وليس عن النقل التسلسلي والإرادي لتعليمات والأوامر انطلاقاً من قمة الهرم السياسي

• BIBLIOGRAPHIE — ARON, R., *Deux-à-deux leçons sur la société industrielle*, Paris, Gallimard, 1962, *La lutte des classes Nouvelles leçons sur les sociétés industrielles*, Paris, Gallimard, 1964. — BELL, D., *The coming of post-industrial society. A change in social forecasting*, New York, Basic Books, 1973, Trad. : *Vers la société post-industrielle*, Paris, R. Laffont, 1976. — BAUCON, H., *Les deux sources de la morale et de la religion*, Paris, F. Alcan, 1952, P. 223, voir, 1963. — COE-

VALIER, L., *Classes laborieuses et classes dangereuses à Paris pendant la première moitié du XIX^e siècle*, Paris, Plon, 1938, 1959. — CLARK, C., *Conditions of economic progress*, Londres, Macmillan, 1940. Trad. : *Les conditions du progrès économique*, Paris, PUF, 1960. — DAMENGOFF, R., *Soziale Klassen und Klassenbewußtsein in der industriellen Gesellschaft*, Stuttgart, Ferdinand Enke, 1957. Trad. : *Classes et conflits de classes dans la société industrielle*, Paris, Mouton, 1972. — DURAND, R., *De la division du travail social*. — FOURASTY, J., *Le grand espoir du XX^e siècle*, Paris, PUF, 1952, Paris, Gallimard, 1963. — LANDAU, D. S., *The Unbound Prometheus ; technological change and industrial development in Western Europe from 1760 to the present*, Cambridge, Cambridge Univ. Press, 1969. Trad. : *L'Europe technicienne : révolution technique et développement industriel en Europe occidentale de 1760 à nos jours*, Paris, Gallimard, 1975. — MARX, K., *Le capital*. — MARXON, R. K., *Science, technology and society in nineteenth century England*, New York, Howard Fertig, 1970 (1^{re} édition, 1966). — NOVA, A., *The novel economy, an introduction*, New York, Praeger, 1964. Trad. : *L'économie nouvelle*, Paris, Plon, 1965. — TOULMIN, S. E., *La société post-industrielle*, Paris, Denoel, 1969, *Production de la société*, Paris, Seuil, 1973.

Socialisation

المجتمعية

إن تاريخ كلمة المجتمعية متروح . يبدو أنها نتجت من معنى معلوط لوتكيب هيدنجز (Giddings) في اعتماد كلمة (Socialization) بالانكليزية كترجمة لفكرة «Vergesellschaftung» (الدخول في علاقة اجتماعية) ، المركزية في عمل جورج سيمل (Georg Simmel) . وأياً يكن الأمر ، تنتمي الكلمة إلى المفردات الكلاسيكية لعلم الاجتماع منذ عام 1937 تاريخ ظهور الموجد في علم الاجتماع لسونرلاند (Sutherland) و (Woodward) . إنها تشير إلى عملية مثل الأفراد في المجموعات الاجتماعية المركزية لدى دوركايم (راجع مقالة دوركايم) .

أما اليوم فقد أصبحت فكرة المجتمعية عموماً سهلاً . إنها تشمل الدراسات المتعلقة بمختلف النماذج التربوي التي يخصص (ها الفرد ولا سيما في منه المبكرة) (التصنيفات اللغوية والإدراكية والمزمنة والمعرفية الخ) . تسعى بعض هذه الدراسات إلى وصف المراحل الخاصة ببعض العمليات الأساسية للمجتمعية التي تعتبر وكأنها مستقلة عن الثقافات والأوضاع الاجتماعية الخاصة . تلك مثلاً حال دراسات بياجيه (Piaget) حول تكون الحكم المنطقي لدى الطفل ، أو بعض أعمال كوهلبير (Kohlberg) . ولكن الجزء الأكبر من الأعمال التي تتناول المجتمعية تنبئ رؤية مقاربة . يمكن أن يكون أساس المقاربة وطبقاً كما عند هاجن (Hagen) وإنكبلر (Inkeles) وباني (Pyne) وماكليلاند (McClelland) أو آلون (Almond) وفريا (Verba) . هذه الدراسات التي أجريت بمعاصرة في سنوات الستينات ، تتناول حول أثر القيم المتغيرة على التطبيقات التربوية على تصرفات ومعتقدات الراشدين . تظهر غالباً وكأنها حافظة فرضية كانت شائعة في هذه الحقبة من الزمن ، حيث اجتلت « النزعة التنموية » مكانة مهمة . إنها الفرضية المستوحاة من فيبر (Weber) التي تعتبر أن التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي يرتبط بالقيم المستمدة من قبل الأفراد ، وانطلاقاً ، من العمليات المجتمعية (راجع مقالة التنمية) .

وقد رأينا هكذا ، ظهور وثائقي الاختصاصات بشكل واسع جداً : أصبحت الجمعية السببة موضوعاً متميزاً للبحث . وفي المقعد التالي ، انتقلت اهتمامات الباحثين لقد حكم على العمليات المجتمعية بأنها جديرة بالانبياء وبخاصة كونها تبدو أنها تقدم مفتاح المحافظة الديمقراطية من خلال الأجيال الطبقية وبصورة أهم التمايزات الاجتماعية . (الطبقات الاجتماعية ، الفئات الاجتماعية - المهنية ، الجنس) . ولكي نأخذ مثلاً من بين مثل ذلك عالم الاجتماع الانكليزي جيهه ليبن أن التدرب على ما يسميه « لغة السليمة » ، أي اللغة المثمرة شئ جيد بين علاقات الوصل والمطف ، بواسطة الاستعمال السهل والدليل للصفات والحروف وينحصر معقد ، كان مقتصرأ على الطبقات المثالية ، مانعاً إيها تقديمها في التنافس المدرسي ، رغم أن « اللغة السليمة » لا يمكن بالتأكيد اعتبارها في المطلق أفضى من اللغة « الشعبية » .

ليس وارداً هنا تقديم حساب حتمي بالدراسات المتعلقة بالجمعية ، من جهة أول لأن هذه الدراسات لا تحصى ، وهي متناثرة في تصورها وذلك لأنها تحجب كل حوافز واهتمامات مسوعة غير متوافقة دوماً في نتائجها وقليلة التكاثر من الناحية النظرية ، ومن جهة ثانية لأن المقترحات الأهم حول الظواهر المجتمعية لا توجد بالضرورة في الأدب ، موضوعها رسمياً تحت هذا العنوان . إننا نفهم بسهولة لماذا . إن كل عملية اجتماعية تقوم على أشخاص متحركين ، ولا يمكن لأعمال هؤلاء الأشخاص أن تحلل بصورة علمية إذا تجاهلنا عمليات التدرب - المجتمعية - التي حضعوها لها . ذلك يعني أن كل دراسة سوسولوجية لديها الفرص في أن تتضمن مميزات أو مقترحات مفيدة إلى حد ما حول الظواهر المجتمعية .

وبدل محاولة تقديم كشف حساب صريح عن الدراسات حول الجمعية ، ربما كان أكثر فائدة التنازل حول بعض المسائل العامة التي تثيرها ضمناً أو صراحة فكرة للجمعية نفسها ، وكذلك الأدب حول الجمعية . وربما كان السؤالان الجوهريان هما التاليان .

1 - ما هو التمثل الأكثر ملاءمة للعمليات المجتمعية ؟ هل يمكننا إدراكها أساساً باعتبارها عمليات إعداد يقوم العصر الاجتماعي بواسطتها ، تحت تأثير البيئة ، بتسجيل واستبطان « الإجابات » التي تكون مناسبة لإعطائها لمختلف الأوضاع التي يمكن أن يصادفها . سنناقش هذه المسألة بالتفصيل . ولكن من المهم الإشارة من بدء اللعبة أن مخطط الإعداد لا يمكن أن يقدم مفتاح تصريف لتفاعلين الاجتماعيين إلا إذا افتراضناهم مواجهين بجملة جاهزة من الأوضاع التكرارية .

2 - ما هي حصة الآثار المجتمعية في تفسير الظواهر الاجتماعية ؟ وبما أن هذا السؤال ليس له سوى معنى محدد ، سنسعى للإجابة عليه مذكّرين بسرعة بظواهر خاصة (سلوكيات الإحصاء ، التصاوت المدرسي ، المواقف بمواجهه التجديد)

إن السؤال الأول هو مع ذلك أكثر أهمية من الإغراء الدائم لعلم الاجتماع - الذي يعطيه أحياناً اسم الاجتماعية - الذي يقضي بالتحديد في الحالات القصوى تعامله الجمعية بصفتها

نوعاً من التقويم الذي يدفع الفرد بواسطته الى استبطان المعايير والقيم والوقوف والأدوار والمعارف والمهارات التي ستكون نواتج البرنامج المخصص لكي ينضج الى حد ما ألقاً فيها بعد . إنما يصادف هنا التصور ، بصورة ضمنية ، في جزم مهم من الأدب حول المجتمعية إنها تتجم جبرئياً على عارض منهجي ومن المشروع تماماً التساؤل حول معرفة ما إذا كانت هذه القيمة أو تلك ، هذا النمط أو ذلك من المؤهلات أكثر أو أقل تكرراً لدى أفراد هذه المجموعة أو تلك مثلاً ، هذه الطبقة الاجتماعية أو تلك أو ما إذا كانت ، الحاجة للإنجاز ، أكثر بروزاً في أئتنا بريكلس من أئتنا الأسباط (ماكايلا ند) . وعندما يلاحظ فيما بعد ترابط بين الطبقات الاجتماعية والقيم مثلاً ، يمكن أنه يضري الباحث بالافتقار بالمفصل السبي الألي للمسى الاجتماعية على استبطان القيم ولكن الضرر السبي ليس ممكناً إلا لأننا قررنا عزل متغيرين داخل عملية معقدة (راجع مقالة السية) .

يمكننا أن نواجه نموذج الإعداد بنموذج النشاط للتبادل (راجع مقالة الفعل) الذي نجد له تطبيقاً نموذجياً في أعمال بياجه حول الحكم الخلفي إن تكون الحكم الخلفي لدى الطفل ، مثل سيطرته للتدرجة عن العمليات للطفية ، يرتبط حسب بياجه بعملية معقدة لتطور البنى الإدراكية . ولكنها ترتبط كذلك بطبيعة نظام النشاط للتبادل الذي أحصل ب . طلياً أن النشاطات المتبادلة للولد كانت محدودة مع أهله ، فإنه يميل إلى إصغاء الشبهة على القواعد الخلفية وإلى التصرف بطريقة ذاتية . إن حس الاحترام للتبادل ، والعدالة والمبادلة والمعتقد لا يظهر إلا اعتباراً من سن الثالثة الى الخامسة عشرة عندما تخف رقابة الأهل ويخطر الولد في مجموعات من الأقران . وإن استبطان الحس بالمبادلة والعدالة ينشأ عن كون الولد الذي ينمو في الس غالباً ما تواجه أكثر فائز أوضاع لا يستطيع فيها الحصول على احترام حقوقه الخاصة إلا بإظهار احترامه لحقوق الآخرين

ليس صعباً بالإجمال اكتشاف الأسباب التي يظهر نموذج النشاط للتبادل بسببها أكثر والقيمة بكتير وأكثر مرونة بكثير من نموذج الإعداد

1- من ناحية أولى ، إنه يسمح إدراك المجتمعية بصحتها عملية تكيفية فمواجهة وضع جديد ، يتم توجيه الفرد بواسطة مولده الإدراكية والمواهب المعيارية الباجية عن العملية المجتمعية التي نعرض لها . ولكن الوضع الجديد ربما يدفعه الى إغناء مولده الإدراكية أو تبديل مواقفه المعيارية .

2- إن نموذج النشاط للتبادل ليس فقط غير متلائم مع - ولكنه يسمح بإدراج - الفرضية الأساسية لأفصل ما يمكن . التي تعضي في وضع معيّن ، بأن يبدل الشخص جهده ليفيط سلوكه على أحسن ما تكون أفضليته ومصالحه كما يدركها هو . هذه الفرضية هي عامة بالطبع ، ولكنها في الوقت نفسه محدودة بشكل كافٍ لاستبعاد التصرفات الآلية وربما الموجهة من بعد أو المحددة من الخارج التي يتضمنها نموذج الإعداد في أشكاله الصائبة . إن فرضية الأفصل أو التوازن لكي تستعمل مفردة قريبة مفضلة لدى بياجه - نجدها حاضرة باستمرار عند . يشير

هذا المؤلف أن الفرد يميل وفقاً للقاعدة العامة ، الى البحث عن الحل الذي يظهر له الأفضل بفعل موارده ومواقفه وكذلك بفعل وضعه كما يدركه هو . إن فرصة تحقيق الأفضل - يقتضي بالأحرى القول مصلحة تحقيق الأفضل - لا يقتضي أن يختار الشخص بالضرورة الحل الأفضل في ذاته أي الحل الذي يكون لدى المراقب الخارجي فرض وضعه بأنه أفضل حل بالنسبة للفاعل . يمكن أن تكون المجتمعية السابقة في إدراك غير مطابق للوضع ، ويمكن للمراقف للمباراة أن تمارس مفعلاً كينياً مبنياً للفاعل الاجتماعي . جله في قول ماثور ، "إنى أرى الخير وأوافق عليه ثم أفعل الشر" ، وهذه الحالة الدورية يمكن تحليلها بسهولة في إطار نموذج النشاط المتبادل . وعلى النموذج يسمح نحائشي الاستنتاج للقول بصحة ، الذي يقود إليه أحياناً خطط الإعداد ، وهو أن "البني الاجتماعية" والمجتمعية التي نتج عنها يمكن أن تقود أعضاء بعض الفئات الاجتماعية الى الخضوع لأفضليات الآخرين بدلاً من أفضلياتهم أو تكونين أفضليات معارضة لمصالحهم ، وباختصار التصرف كما لو كانوا مازوشيين وغيريين . وهكذا فإن بعض النظريات الماركسية الجديدة ، مسئلة مفاهيم مركزية في الترجمة اللاتينية للكتاب المقدس ، مثل مفاهيم الإستلاب أو الوحي الخاطيء ، "تفترض أن 1- كواليات استيطان القيم المستخلصة من قبل العمليات المجتمعية تكون فعالة بشكل كافٍ ؛ 2- وأن سلطة الطبقة المهيمنة على تعريف القيم المشتركة كبيرة بما فيه الكفاية ، تؤدي الى أن الأفراد المنتمين الى الطبقة المهيمنة عليها يستخدمون برضى ردة مصالح الطبقة المهيمنة وهي بالطبع متعارضة مع مصالحهم (تقتضي ذلك عقيدة الصراع الطبقي) .

3- في إطار نموذج النشاط المتبادل ، يكون أسهل - وجوهرياً - الأخذ بالحسيان درجة استيطان التراكيب المياريّة والإدراكية التي تنتجها المجتمعية من المؤكد أن التدرجات تكون الى حد ما طويلة وفاسدة . إننا نعلم ركوب الدراجة بشكل أسرع من العزف على البيانو . وأن بعض البني العميقة للشخصية تكون غير قابلة للارتداد الى حد كبير في المقابل ، بشر كل واحد منا أن بعض الخاط للواقف أو الرأي تكون قابلة للارتداد بشكل أسهل وبمواجهة وضع جديد أو محيط جديد ، يكون الفاعل بصورة عامة قادراً على تبديل بعض الآثار المجتمعية السابقة التي يكون قد تعرض إليها . إن كبار قادة الأعمال في وورنر (Warner) وأبلى (Abegglen) هم بكاملهم تقريباً أفراد كان أبؤهم (وهم في الغالب من ماضي الحمر أو عائلين عن المنزل) غير مباينين هم . هذا الوصف الأساسي خلق عندهم قدرة على التجوّر حيال الآخرين أهل من المتوسط . هذا العنصر غير القابل للارتداد الى حد كبير منعه من مستوى عال من القدرة على التكيف سمح لهم بقطع السلم الاجتماعي من أسفل الى أعلى بسهولة . أما دراسات كنيسون (Kensson) فتبين على العكس شأناً يتمون الى وسط عائلي موحد متناسق ومحترم ، يميلون الى إظهار امتثالية مفرطة والمحافظة عليها بالنسبة لقيم يتهم . ولكن يتعلق الأمر في الخاليين بقيم مستبعدة ، بمعنى أن حد أنها تطع الشخصية في بنيتها ومن البديهي كذلك أن ثمة أمثلة يكون فيها استيطان المعايير والقيم أكثر سطحية

4- ويسمح نموذج النشاط المتبادل تمييز العناصر المستبعدة بفعل سلطتها الإكراهية . إن

المجتمعة تحدث استبطاناً للمعايير والقيم والتي الإدراكية والمعارف العملية . وتؤدي بعض التدريبات الإدراكية أو لجمعية إلى اكتساب قابليات محددة ، وتؤدي أخرى إلى التحكم بالإجراءات العملية العامة ، القابلة للتطبيق إلى ما لا نهاية تقريباً على مختلف الأوضاع المادية .

إن بعض المعايير تكون محددة ومجردة من الإلتباس (« لا تقتل ») وبعضها الآخر قابل لتضاربات متنوعة ومتناقضة كما نذكر بذلك تكميات باريتو حول الأوامر القاطعة لكانت (Kant) (« يعطي كانت أيضاً شكلاً آخر لصيغة . « لا تتحرك إلا على أساس حكمة تستطيع أن تحمل منها في الوقت نفسه قانوناً شاملاً » . . . إن الميزة الطبيعية لهذه الصيغ هي أن تكون غير محددة لكي تستطيع أن تستخرج منها كل ما تريد ، وهكذا يكون أولى أن نقول : « تحرك بما يرضي كانت وتلاميذه » ، بما أن « القانون الشامل » سيبقى في كل الأحوال إلى الإلفاء » ، مؤلف علم الاجتماع العام ، (الطبعة 1914) . إذا كان لبعض القيم والمعايير تفسير غليل الإلتباس . فإن قنما ومعايير أخرى تكون بالفعل ذات مرونة كبيرة . أنظر بهذا الخصوص للفتات الكلاسيكية حول « المنحاح الاجتماعي » . يتعلق الأمر بمفهوم يعتبر غالباً بأنه مقيّم بصورة إيجابية . ولكن المعايير التي يعطيها الفرد للمنحاح متنوعة جداً وترتبط حثيثاً بالموضع الاجتماعي الذي يحتله . (راجع مقالة الموضوعية) . وقد يترس كيستون كذلك أن الشباب « الراديكالي » الأمريكي خلال سنوات الستات لم يتنازع مع أهله لأنه كان مشغولاً إلى قيم تتناقص وفيهمهم . وإنما لأنه كان ينظر نظرة مختلفة بالنسبة لدرجة تحقيق القيم التي رسمها أهلهم فيهم ، في المجتمع الأمريكي ، والتي يعتبرها هم بالكامل .

5- يسمح نموذج النشاط المتبادل بإعطائه محتوى فعلي للتصوير الذي يشدد عليه عن حق برجييه (Berger) ولقمان (Luckman) بين المجتمعة الأولية والمجتمعة الثانوية . إن المجتمعة الأولية - وهي تلك المتعلقة بفترة الطفولة - يعاد النظر فيها حثيثاً بواسطة المجتمعة الثانوية ، التي تنعكس في المراحل ثم الراشد طوال حياته . إن مفهوم المجتمعة الثانوية يتناقص بالطبع مع النظرة التي تعتبر أن آثار المجتمعة الأولية تكون في جميع الحالات دقيقة وغير قابلة للتغيير .

6- وبصوره عامة ، يسمح نموذج النشاط المتبادل بإكمال العملية المجتمعة في إطار نظري هو إطار تحليل الفعل . إن قسماً مهماً من الاختلافات والتناقضات والتناظر الذي تصادفه في الدراسات التحريية للمجتمعة ينشأ دون شك عن اهتمام المؤلفين بدر في ساء المعطيات السوسيولوجية الضيقة المسؤولة عن التشابه والاختلاف الذي يلاحظ على المستوى التجميعي . إن انتشار الواسل الترموية التسلطية في الطبقات الدنيا بشكل أوسع مما هو عليه في الطبقات العليا يصبح أمراً مفهوماً اعتباراً من الوقت الذي يلاحظ فيه أن الطرق « النساعية » تحرك موارد إدراكية ولغوية أعند من الطرق التسلطية ، هذه الموارد التي يكون لدى الطبقات الدنيا فرص أكبر لامتلاكها . وإن تغيير التمثلات الخاصة بالعهد الثقافي للعائلة مع الوضع الثقافي والاجتماعي يصبح قابلاً للتصير اعتباراً من الوقت الذي يكون فيه قادرين على الإنصات أو الوضع العام يمكن أن يدفع الأفراد لأن يكتفروا إما عائلة صغيرة وإما عائلة كبيرة . إننا نعلم جيداً على سبيل المثال أن وفيات الأطفال عندما تكون مرتفعة تكون العائلة الكبيرة هي القاعدة

إذ إنها تمثل ضماناً للاستمرار

لنات الآن الى سؤال ثالث ، المتعلق بدور المجتمعية في تفسير الطاهرات الاجتماعية . بالطبع من المستحيل إعطاء جواب دقيق على سؤال بهذه العمومية . ولكننا نستطيع أن نذكر أن علماء الاجتماع يميلون غالباً الى إعطاء وزن مقالي به للطاهرات المجتمعية . إن الحركة الأولى لعالم اجتماع يلاحظ ظاهرة وظيفية غير منتظمة هي أن ينسب غالباً وجودها واستمرارها الى أثر المجتمعية . كيف تفسر مقاومة ، تغيير معين يعتبره المراقب مناسباً للفاعل ، بغير للمجتمعية التي دعمت الفاعل الى اسطوان معايير غير منتظمة الوظيفة ؟ كيف يفسر كون العائلات المحرومة أقل استهلاكاً للتعليم ، في حين أن الدخل والوضع الاجتماعي مرتبطان إيجابياً بمستوى التعليم ، إذا لم يكن ذلك مرتبطاً بأثر المجتمعية الوظيفية بالنسبة « للطفة للهيمنة » ولكنها غير منتظمة الوظيفة بالنسبة « للطبقة المهيمن عليها » نفسها ؟ كيف تفسر استمرار فلاحي المهد بالمحافظة على سلوكيات الأحصااب « غير المنتظمة وظيفياً » بغير تأثير التقاليد وتحت المجتمعية ؟ في الواقع ، من السهل أن يفسر ، بخصوص هذه الأمثلة وأمثلة كثيرة أخرى ، أنه من المشكوك فيه غالباً السعي لتفسير ظاهرة وظيفية غير منتظمة ، انطلاقاً من أثر للمجتمعية وحسب . إن الفلاحين المنود يسمرون في الإحصااب المرتفع في الحالة التي تؤدي فيها بنية المحيط الاقتصادي ، إلى أنهم لديهم موضوعاً مرصاً أكبر للارتفاع الى مستوى أعلى من الكفاف مع ثمانية أولاد بدلاً من اثنين . ولماذا يكون طلب العائلات المحرومة على التعليم أضعف ؟ لأنهم على الأقل جزئياً ، أكثر حساسية لآراء المحاضر التي يتصمتها انخراط الولد الذي يكون نجاحه المدرسي الحاضر ضعيفاً ، في طريق طويل تكون فرص الإضطوار لتختفي عنه كبيرة . إن الدراسات المتعلقة بانتشار التجديدات في البيئة الزراعية تثبت بصورة عامة أن الفلاحين عندما يقاومون تبني تجديد معين يكون لديهم أسبابهم الوجهية لفعل ذلك . فلا يكفي أن يكون لذار جنيد مردوداً أعلى من بذار « تقليدي » لكي يتم تبني فوراً . هل أن « مقاومة التغيير » مسألة نابعة من للتأثيرات المجتمعية وعبء التقليد ؟ ربما كان الأمر كذلك في بعض الحالات . ولكن في أغلب الحالات نشأ المقاومة بالأحرى من كون نهي البذار ابعديد يطوري على تكاليف يمكن ألا تظهر للمراقب المتعجل أو المتحاز ولكن العلاج حساس مباشرة بجماعها (راجع مثلاً Gnliches) .

إن اشكوك المحطة بالدراسات الخاصة في الظاهرات المجتمعية تنجم في جزء مهم منها من كونها ترتبط بما يسمى ورونج (Wrong) « Oversocialized view of man » وما معناه بالحرف رؤية فوق- مجتمعية للإنسان . ليست آثار المجتمعية إلا إحدى ثوابت الفعل . إن مفهوم المجتمعية الثانوية يدل فضلاً عن ذلك ، أنها يمكن أن تخضع هي نفسها ، بقوة متنوعة حسب الحالات ، الى تأثيرات رد الفعل الذي تولده نية حفل الشايط المتبادل الذي يجد الفاعل نفسه غارقاً فيه .

for nations. An analytic study, Princeton, Princeton University Press, 1963. Ed. abrégée, Boston, Little, Brown & Co., 1965. — BARTON, G., « Social planning and the concept of double-learning », in BARTON, G., *Steps to an ecology of mind*, New York, Chandler, 1972, 159-177. — BRASSER, P., et LANCEMAN, T., *The social construction of reality*, London, Doubleday, 1966. — BAKHTSTEIN, B., *Class, color and control*, London, Routledge & Kegan Paul, 1971-1973, 2 vol. — BOURDIEAU, P., *L'individualisme institutionnel*, Paris, 1977. — CLAUSEN, J. A. (red.), *Socialization and society*, Boston, Little & Brown, 1968. — CHODRON, F. H., *The theory of socialization. A syllabus of sociological principles*, New York/Londres, Macmillan, 1897. — GULACHEK, Z., « Hybrid corn : an exploration in the economics of technological change », *Econometrica*, XXV, 4, 1957, 501-522. — KANTOR, K., *Young radicals : notes on committed youth*, New York, Harcourt Brace & World, 1968. — KOKLERO, L., « Stage and sequence : the cognitive developmental approach to socialization », in GOLIN, D. A. (red.), *Handbook of socialization theory and research*, Beverly Hills, Rinehart, 1969, 323-473. — MCGILLAND, D., *The achieving society*, Princeton, Van Nostrand, 1961. — PADIOLEAU, J. G., « La formation de la pensée politique : développement longitudinal et déterminants socio-culturels », *Revue française de Sociologie*, XVII, 3, 1976, 457-484. — PIAOET, J., *Le jugement moral chez l'enfant*, Paris, P. Alcan, 1932, Paris, PUF, 1957, 1969. — PIV, L. W., *Politics, personality and nation building. Berman's search for identity*, New Haven/Londres, Yale University Press, 1962. — SKINNER, B. P., *Science and human behavior*, New York, Macmillan, 1953. — SUTHERLAND, R. L., et WOODWARD, J., *Introductory sociology*, New York, Lippincott, 1937. — WARNER, W. L., et ARMSTRONG, J. C., *Big business leaders in America*, New York, Atheneum, 1963. — WARD, D., « The over-socialized conception of man in modern sociology », *American sociological review*, XXVI, 2, 1961, 183-193.

Groupes

المجموعات

يحش الناس في مجموعات . يمكن أن تستند هذه الظاهرة الى سلطة أرسطو الذي كان يقول إن الإنسان هو وفقاً لترجمة عادية شهيرة حيوان سياسي ، ووفقاً لترجمه ربما كانت أقل التباساً ، كائن اجتماعي حي . إنها نقود في غالب الأحيان الى الاعتراف بواقعة ، وكذلك الى تأويلات غير مقبولة تقاد الواقعة هي أنه يوجد حقاً أمر المجموعة ، كما تؤكد على ذلك مختلف الملاحظات أو التجارب الجارية على عملية التأثير . وإذا تسامنا كيف يمكن دفع شخص معين الى تغيير رايه أو موقفه ، ندرك أن انتهاء هذا الفرد أو عدم انتمائه الى جماعة معينة تؤثر على سهولة هذا التعبير وسرعته ووجهته . لقد بي أس (Asch) عن هذه الفرضيات عدداً معيناً من الأوضاع التجريبية للعروضة . وبصورة عامة ، يخطر الفرد في المواقف التي يسهلها الى الجماعة ، وهذا الانحراف الذي قد يكون دافعه البحث عن الأمر - الحلقي تقابله الامتثال - يمكن أن يدفعه لأن يأخذ بأوسع الخريجات مع محيطيات الإدراك الحسي . يمكن لخط مستقيم أن يراد بشكل مضخم بالنسبة لغير مرجحي حتى وإن كان عامداً ، فيها لو نبين أن هذا الأخير أكبر منه ، من قبل أغلبية المجموعة التي انخرط فيها الفرد . مع ذلك ، تعطى هذه الوقائع تأويلاً غير مقبول ، عندما تثار مسألة ذوبان الفرد في المجموعة . وبالفعل ، تدفع مثل هذه الصيغ أبعد بكثير من الوقائع الملاحظة . فضلاً عن أنها تستدعي مفاهيم مثل مفاهيم التثبيات

المفاهيمي أو الإجماع الذي يسن دوركهايم في نقله لتارد (Tarde) أن العلاقة التي بينهما بين الأطراف المعنية لا يمكن اعتبارها اجتماعية . ذلك أن كثر المجموعة لا يتوافق إلا في ظروف نصري واستثنائية بضاع الفرد في المجموعة التي يشكل أحد أعضائها .

يفتضي إذن التعبير بين عدة أنواع من المجموعات ، كما فعل جورفيتش (Gurvitch) وفون ويز (Von Weese) . يمكن أن تبدو بعض هذه التميزات تصفية . هكذا تكون الحالة عندما يكون عدد المايير المفضولة كبيراً جداً . وفي شئ الأحوال ، إن حجم المجموعة وتنوعية العلاقات التي تدغم المشاركين وقوة الدمج الذي يتحقق فيها بينهم أو على العكس المسافة التي تفصل بينهم . وبعدة واستمرارية أو تعطف علاقاتهم يعني أن تؤخذ بعين الاعتبار ، ثمة فرق بين الجمهور والكتلة الشمية وتشير كل واحدة من هاتين التسميتين إلى أوضاع اجتماعية مختلفة . ففي جمهور يحصر صدارة فكرة القدم يرتبط الأفراد بعلاقات لنشاط المتبادل . المعنى يصير والآخرين يصفقون ، ويقوم في كل من الساحتين تضام ، في الوقت نفسه الذي يظهر فيه نماذج بين المؤيدين وفقاً لشدة حماسهم ويكون الأمر خلاف ذلك في مجموعة منتظرة ، حيث تتشكل العلاقات في الأغلب حول قضايا تعالج بنية بسيطة تنجم عن الصفة المحدودة للمدى الذي تتوزع فيه . أما في حالة كتلة من المشاهدين لبرنامج تلفزيوني أو من قراء إحدى الصحف ، فإن الأفراد ليس لديهم سوى فرص قليلة بأن تقوم بينهم صلة ما : والمسافة تفصل إلى حد الانفصال فضلاً عن ذلك ، لا تقوم علاقاتهم إلا بواسطة المشهد أو الصفحة المطبوعة فهم لا يشتركون إلا في كونهم قراء للمجريدة نفسها أو مشاهدين للبرنامج نفسه ولا تنظم الصلة بينهم على قاعدة نشاطاتهم التفاعلية وإنما على قاعدة علاقة كل منهم مع الصحفي الذي يقرؤون مقالاته ، أو مع المنتج ، التلفزيوني الذي يشاهدون برنامجهم .

لا يمكننا أن نقلص ، كما فعل سارتر ، متنوع المجموعات إلى التناقض بين وضع التمرق بين الناس ، وبين المجموعة للممارسة الجماعية والمجموعة المدججة . ثمة تناقضات أخرى ذات معنى مثل القائمه بين غط المجموعة المتكونة من أفراد ينتظرون الباص عند محطة معينة أو سوار يربطون السيطرة على الناسيل . كما أننا لا يمكننا الخلط بين المجموعة وشكل مؤسسي خاص . وحتى لو افترضنا أثر أرسطو عندما يرى في المدينة الشكل الاجتماعي الذي يرضي متطلبات المجتمعية الانسانية أفضل إرضاء ، يفترض أن يوافق أن المدينة ليست سوى واحدة من الأنواع العديدة للمجموعات التي أحصيت من قبل التاريخ والاثولوجيا . ثمة مجاهان يتوفران لنا للخروج من هذه الصعوبات . الأولى مقارن ، ولكنه يميل إلى خلط الجماعة التي تنجم عن تجمع الأفراد أو تعايشهم مع المؤسسات التي تنظم هذا التعايش . ثمة اتجاه آخر يمكن تصويره : بدلاً من التعلق بشيء المجموعات ، سيهتم عالم الاجتماع بالخصائص التي تعرف المجموعة في وحدتها الجوهرية . تنطج الأفكار الأولى بطابع التثنية والتثريبية . إن المسألة الكامنة وراء دراسات هذه الفئة الأولى تتعلق بطبيعة الحبور الذي يقود مجموعات مشتهرة « بعدم تحايرها » مثل القوم - إلى المنظمات المفعلة للمجتمع الحديث . أما المسيرة الثانية فتتعلق بعناصر مكونة للنشاط التبادل في المجموعة ، وتبذل جهودها لاستخلاص الصلات الجوهرية منها .

إن مراقبة المجموعات ، ولا سيما المجموعات الصغيرة ، نغري عالم الاجتماع الباحث عن عرض يمكن القبض عليه بصورة مباشرة . من الناحية التاريخية ، بدأت هذه الدراسة بتحقيقات ظرفية لعلها اجتماع مهتمين بقضايا اجتماعية مثل مشكلة السكن أو تكيف المهاجرين مع خدمات اجتماعية مثل التربية . وتمثل الأعمال الأولى لدراسة شيكاغو سلوك مجموعات مينة في الأحياء الفقيرة من منطقة ميدوست (Middlewest) . وطريقة مستقلة ، كان بعض الأنثروبولوجيين ولا سيما مالبروسكي الذي عاش عدة سنوات عند التروبريانديين (Trobriandis) في جزيرة صغيرة معزلة جداً في جنوب - غربي المحيط الهادئ ، كانوا يراقبون السكان الموصوفين ، بالبداليين ، . إن هؤلاء الباحثين الذين كانت « مصالحهم » مختلفة جداً شكل ظاهرة ، وجعلوا أنفسهم دون معرفة منهم متعفي على ضرورة اللجوء إلى الطريقة التي سميت فيما بعد « المراقبة للمشاركة » . والقاعدة الأولى لهذه الطريقة ، هي أن عالم الاجتماع الأنثروبولوجي لا يمكنها أن يكتفى بدراسة المجتمع « من بعد » ، ساء للوثائق أو بناء لتساير التاكين . ينبغي عليهم أن يهتموا الأشخاص الذين يراقبونهم والتكلم بلغتهم أو بلهجتهم ، ومعرفة تفسير حركاتهم ، وذلك هو الشرط لإمكانية الإحاطة بحياة المجموعة .

إن ما يبقى خفياً في هذه المسيرة هو التأكيد بأن المراقبة المباشرة للمجموعات القليلة الحجم والمحصورة جداً ، تشكل الطريق الملكي للتحقيق السوسولوجي . للوهلة الأولى ، كانت حنات الطريقة مهمة . عدلاً من الضياع في دراسات السية متالية ليست ثابتة ، أو في مقارنات تمسية ، تنكشف حقيقة المجموعة للمراقب مباشرة ، فضلاً عن ذلك ، إن الحجم الصغير لمثل هذه المجموعات تسمح إلى حد ما بالتعرف على جميع عناصرها واستلاك معلومات دقيقة ومفصلة عن كل واحدة منها . وهكذا ، بدل اللجوء إلى المورخ لتوضيح أصول غير مؤدعة ومقارنات مشكوك فيها ، يقبض عالم الاجتماع والأنثروبولوجي بشكل ما عن غرضه الخاص : فالواقعة الاجتماعية الأولى ، هي المجموعة .

لقد توسعت هذه التوجهات بطرق متعددة . أولاً ، طبقت على دراسة المنظمات ولا سيما المؤسسات . وانطلقت الأعمال الأولى لعلم الاجتماع الصناعي من مراقبة المجموعات الصغيرة . وهكذا تمت في تحقيق هاوتون (Hawthorne) ، دراسة فريق من الشغلة في أحد المحركات حسب طريقة المراقبة المشاركة . كما اكتشف علماء النفس بدورهم في المجموعة ، بيئة النشاط التي كان يُطمع فيها بشكل شبه اختباري إلى إشارة تحولات مؤثرة على شخصية الأفراد . وقد قُدمت هذه الفكرة بشيء من السداجة من قبل مورينو (Moreno) ، الذي يعتقد أنه يؤسس على هذا الأجراء ، ثورة قياسية اجتماعية ، حقيقية . يكفي علامة النشاطات المتبادلة الفعلية مع النشاطات المتبادلة المرغوبة ، في أماكن العمل والإقامة . فقد نظم هذه المجتمعات وفقاً لتراتب الأفضليات التي يعبر عنها أعضاؤها تجاه بعضهم البعض .

إن فكرة دينامية المجموعة ، التي بدافع عنها علماء النفس المتخرجين من مدرسة كورت لوين (Kurt Lewin) ، قريبة منها ولكنها أكثر دقة . لم يعد يتم السعي إلى التلازم بين النية والتأثير

والبنية الفعلية للنشاط المتبادل قد يكون مقصوداً دفع المعاملين بواسطة التدريب على أدوارهم وبواسطة اكتشاف الوضع الذي تدخلكهم فيه لعبة هذه الأدوار ، الى الاعتراف ببعض القواعد ، الفاعلة على التقليل من التوترات بين الأشخاص وعلى إضفاء التماثل على آثار تماولهم . بذلك لا تعود المجموعة مكاناً للملاحظة فقط وإنما تصبح مختبراً ، حيث يسمح للمعاملين فهم عملية النشاط المتبادل ود قواعد اللعبة ، ، متغير يشتمل على الاجتماعية .

إن التوجهات النظرية التي ساهمت بتكوين المجموعة كفرض سوسولوجي متنوعة ، وإلى حد ما متناقضة . لقد سبق وأشرنا الى ميل إيجلي وسلوكي . تظهر المجموعة كمرس يمكن إدراكه عبر الملاحظة بشكل ملائم . فحركات التبادل والتفكير وإشارات العدوانية والأفكار أو القول ، وتكرار التداخلات الشخصية لكل مشاركة ، وطولها وصكاتها في تبادل الإشارات والكلمات ، يمكن أن تدون بالطريقة الأكثر حيادية والأكثر موضوعية . لقد ألقم بال (Bales) دليلاً يسمح لمراقب متدرب مسبقاً أن يرمز الى الأحداث التي تحصل في مجموعة ماضية . تتحدد هذه الطريقة بكون بال يعمل فقط بمجموعات عمل : لقد عرضت مهمة على المشاركين الذين توجد « وضعتهم » « صنية » هكذا يعمل المراقب نفسه الذي اقترح المهمة ، وليس بعمل الإطار العام الطبيعي ، كما كانت الحال في مشاغل جنرال إلكتريك في هورتون . فضلاً عن ذلك ، يكون المشاركون متطوعين - في حين أن العمال الخاضعين للمراقبة من قبل فرقة روثليبرغر (Roethlisberger) وديكسون (Dickson) لم يكن حامليهم الرغبة في المشاركة في مجموعة ولكن الحاجة لكسب معيشتهم .

وقد لفتت فئة ثانية من المجموعات انتباه الباحثين ، وهم الذين يعملون ، من أجل قائمة المشاركين ، الى إقامة تشخيص للمصاعب التي يعانونها لكي يأخذوا دوراً ويتحملوه ، ويعملوا تنميته احدين معين الاعتبار وحدود عمل شركائهم وتوقعاتهم . يمكن أن نذهب بمجموعات التشخيص هذه الى أبعد من تحليل الفاعل الموجود في بيئته أثناء ممارسة أدواره . يزعم بعض علماء النفس المتأثرين الى حد ما بالفرد المرويدي ، المشكوك في أرثوذكسيته ، أنهم يعملون لكي يمي الأفراد نزاعات وهراتز اللاوعي لديهم ، يجعلها تنبثق في الأوضاع « المطلق للمكونات » أو الصاعدة التي تطرحها عليهم تجربة المجموعة . هذا الطمس العلاجي ، التعمي شكل أساسي ، كان قد قدمه منذ سنوات الثلاثينات موزيلو الذي كان يرى في التمثيل الصلبي (نوع من اللعبة الإسقاطية المنفذة من قبل المشاركين تحت مراقبة المصور أو المخرج) ، علاجاً يسمح للفرد بتأكيد رغباته في أحجامها الموضوعية والخيالية . لقد مارس فرويد (Freud) تأثيره على الدراسات الخاصة بالمجموعات الصغيرة بطريقة متواصلة وإنما بقوة متنوعة . إن فرويد يقترح قبل كل شيء نظرية للشخصية وتكوينها وبنيتها . قد يكون مغرباً إذن البحث في حياة المجموعة من المعادلات الشبيهة بالأنا والأنا العليا والقسم الانفعالي . إن هذين القسمين الأخيرين من الجهاز النفسي ، إذ ما أخذنا بعين الاعتبار يمكن أن يتيسر أنهما ملائمان لتحليل المجموعات يمكننا بالفعل اعتبار أن المجموعة « تعمل » مثل « أنا عليا » بالنسبة للأفراد ، أو إنها تعمل بصفتها كاشفة وطريقة للتعبير عن الدوافع الأكثر قدماً من « القسم الانفعالي » . أما فرويد ،

فإنه يشهد على أهمية وظيفة التماثل ، التي يقوم بواسطتها التماس بين أعضاء المجموعة ، الذين يمثلون بعضهم بعضاً ، سواء بواسطة الإكراهات العيارية للأنا العليا أو بواسطة « فرائر » وأهمه القسم الانفعالي .

إن فئة رابعة من الأعمال المكرمة لدينامية المجموعة ، تدرس الطريقة التي تشكل فيها المجموعة ، وهي أولاً مجموعة بسيطة من الأفراد ، يتي العمل الذي يحده التوفعات والانحازات ومستوى إرضاء المشاركين . يمكن أن تسمى هذه الدراسات بـ « سوسيولوجية » . وبالفعل يتم المرافيق بالطريقة التي تتكون بها قواعد اللعبة (المعايير) ، التي ما إن تتكون حتى تعطي المجموعة قوة وسلطة ربما تفرغان نفسيهما على الأفراد . لكن تكون المجموعة وإعداد معاييرها لا تفصل بالنسبة للأفراد عن التدريب على أدوارهم . « دينامية المجموعة » ونقاد الدور هي وجها العملية نفسها . تكون مسيرة هذه الفئة الثالثة من الباحثين مختلفة عن المسورين السابقين وهي لا تنطج ، رغم أنها تشهد صراحة بحالات الأولى على الفصلة بين الدور والشخص ، إلى سبر « اللاوعي » عند المشتركين بخلاف الثانية ، ولكنها تعتبرهم دوماً بمثابة أشخاص مجتمعين أو قائلين للمجموعة

تسمح بعض الأعمال على المجموعات باستخلاص بعض السمات المشتركة مع كل عملية للنشاط المتبادل . هذا التوجه حساس لدى مؤلفين مختلفين تماماً مثل ماك وهوامر (Hornans) . لقد أوضح الأول بعض المقترحات ذات العمومية الكبيرة أولاً ، إن معدل المشاركة مورج بشكل متفاوت جداً في مجموعات المناقشة ، ثانياً ، إن معيارين اثنين يكفيان لتحديد هوية مشارك معين باعتباره رعباً ممكناً : الحجم المرتفع لمبادراته واقتراحاته ، والطريقة التي تستقبل بها وضعياً من قبل الأعضاء الآخرين للمجموعة ، ثالثاً ، إن القيادة هي وظيفة تمارس جماعياً في كل مجموعة مناقشة ، ثمة فئة أفراد هم رعياء محكمين ، وأما ، يتخصص الرعياء المعترف بهم في أدوار متميزة : (رجل الأفكار ، الشخص الجذاب (الشخص القيسي الاجتماعي) ، الرجل الثقة (لأنه يعتبر مخلصاً ، مصمم على تكريس وقته ، وقادر على إبداء نصيحة فعالة وبنية) ، خامساً ، إن الرعياء الذين يمارسون وظائفهم جماعياً ، أي في إبتلاهم ، يعترف بهم بصورة أفضل بصفاتهم جذابين مؤهلين وجديرين بالثقة طالما أن هناك تراص عام حول أولويات المجموعة .

لقد استخلص هومر سلسلة من الاقتراحات حول ما يسميه « الأشكال لأولية للسلك الاجتماعي » . تتعلق هذه الاقتراحات بالتفاس والعود والسلطة . تسمى أشكال السلك هذه « أولية » لـ « مسبين اثنين » . أولاً ، قد تكون قابلة للملاحظة دوماً وفي كل مكان ، ما إن يجد الأفراد أنفسهم متحرطين في عملية للنشاط المتبادل . وبالتالي يمكن أن تكون مرتبطة بسهولة ببعض القوانين التأسيسية العامة جداً التي تضع شروطاً يمكن لكائنات ذكية (قابلة للتعليم) وحساسة (خاصة لقانون المضغ الحديثة المتناقضة) أن تدخل معها في علاقات تبادلية . تسمى « الأشكال الأولية للسلك الاجتماعي » حول شروط التبادل العادل التي تكون عويصة التحديد بمقدار ما

يتعلقون بالبدلون ليس فقط بالقسم الذاتية للأموال والخدمات وإنما بقسمها النسبية المحددة بالنسبة لنوعيات وأوصاف واستعارات المباديل ، والأفراد المشتهرين بأنهم متشابهون أو مقارنون هؤلاء . إن « المقارنة المصوبة » نفس تقريباً ، التبادل ذلك أن المقارنة المصوبة نستند الى لعبة تبادل تمثيلية جزئياً بين معايير التبادل المناسبة في المجموعة التي ينتمي إليها الفرد والمعابر الثلاثة في المجموعة المرجعية التي يحلم الفرد في الانتهاء إليها ، أو التي يعتبرها بأنها السلطة الوحيدة للحياة لتحديد قواعد التبادل التي يشارك فيها

لقد سمحت ديناميكية المجموعة بوصف بعض المقترحات المتعلقة بأشكال القيادة الأكثر رضاه والأكثر فعالية . وأشارت الأعمال اللوينية (Lewinens) الى تفوق القيادة الديمقراطية التي لم تعرف أبداً بحجاب الرحيم وإنما بالشفوح التبروي والإشراكي الذي يسمى الزعيم الانتصاره ، هذه المقترحات تقدم مع ذلك بطريقة ضيقة بما أنها لا يمكن التحقق منها إلا إذا رأيت المجموعة معها جميع مهمة مفهومة بصورة واضحة من قبل جميع المشاركين ، ومصادق على غالبيتها من قبلهم ، والتي لا تطرح نتائجها مشاكل توزيع قاطلة لمواجهة عنيفة بين الفاعلين ضد بعضهم البعض .

وفي النهاية ، ربما كانت مسألة العلاقة بين الفاعلين والقواعد وطبيعة هذه القواعد ، هي التي توضحها على أفضل ما يكون ، دراسة المجموعات . ثمة مفهومان ، متكاملان مع ذلك ، رئيسيان هنا أولاً ، مفهوم التورط في الدور (أو مفهوم التماثل أيضاً) تتأثر نتائج الدور بالطريقة التي يتخوط فيها الفرد الذي يفعله أما في يتعلق بالعوامل التي تؤثر على هذا الانخراط ، يمكننا أن نميز طبيعة الإكراه الذي يلقي بثقله على الفاعل ، والطريقة التي يعايش فيها من قبله . وتكون النتيجة مختلفة عما لو كان المقصود عمل سحر أو نشاط « مكابها عليه » يسمح للفرد بأن يتغير عن نفسه وأن يحقق ذاته . فمثلاً زمن للتوحيات في هاورتون ، تخمض علماء الاجتماع الصناعيون الذين يخلطون العوامل المؤثرة على إنتاجية لعمل ، العلاقة بين نوعية النتيجة (انتاجته في الحالة التي نبحثها) وتورط الفاعل . هذا المفهوم ينبغي ألا يخلط مع مفهوم التماثل الفاعل ليس دوره - أو أنه ليس كذلك إلا في الخيال ، مثل نادل المقهى لدى ساتر الذي يلعب دور نادل المقهى . إن المسافة بين الفاعل ودوره هي شرط للنجاح الفاعل إن ملاحظات غوفمان (Goffman) حول فريق التدخل الجراحي يوحي بأن الجراح المسيطر على نفسه يمكنه إنقاذ وضع حرج وندارك عجز في التجهيز أو في مساعدته - أو أحد أعطائه الخاصة - بمحافظته على برودة أعصابه وسيطرته على ردود فعله أمام وضع يسيطر فيه على نتائجه للحمية ، في الوقت نفسه الذي يملأ منه . إن المسافة بين الفاعل والدور تساهم في السيطرة على الذات ، وتدعم مراعاة الوضع بالنسبة للفعل . لذلك ، إن الذين يخلطون ثمة التراتبية ، يستون غالباً الى الانفصال ، في سعيهم لإعطاء أنفسهم والآخرين الشعور بأنهم قادرون على مواجهة وتحمل مسؤولياتهم .

إذا كئينا على مفاهيم الانخراط والتورط والمسافة لا نجدنا مدفوعين الى مواجهة القواعد

بصفتها جملة من الإكراهات الثابتة والوحيدة المعنى ، وإنما بصفتها نصاً يوشيه الفاعلون كما في نوع من الكوميديا الفنية . يمكن لدخل المفهي أن يمثل دوره كما لو كان بهلواناً . يمكنه عند الاقتضاب أن يبر كنفه كما لو كان حصن السوق ، أو التقدم بخطوة سريعة جداً . كما لو كان صياداً يسير على قدميه . ولكنه لا يستطيع أن يتقدم وهو يوزع البركات . ولنتعرض له يستطيع جسدياً أن يتحمل دور موزع البركات هذا ، وهو يقوم بمهمته ، فإن ذلك يكون غريباً وبعبارة الرمائن محزوناً . فالدور إذن ليس لعبة ، أو على الأقل بمعنى الحركة المعبرة ، لعبة يستطيع فيها الفاعل أن يفعل كل ما يخطر بباله . إن الفاعل يخضع لقواعد يؤلفها بقليل أو كثير من الرغبة والحيرة . ولكن هذه المايز ليس هو الذي صممها ، كما أنه ليس قادراً على تحديد الوضع بصورة كاملة وضاً لما يلائمه ولما رجاه الأوي . إن تفسيره للمعايير وللوضع يتم بالتفاوض ، فهو يأخذ بالحيلان الطريقة التي يقوم بها الآخرون من جانبهم أو يتعرض بهم أن يقوموا بتحقيق دورهم التمثيلي الخاص . ندرج لعبة الدور بين حدين : حد البراعة والسخرية إذ أنه نفسه والمشاهدين وحداً الصلاحية ، أي القدرة على إرضاء توقعاتهم عبر التوافق مع القوانين

تكتشف مراقبة المجموعة بعض الأبعاد الحسيرة لعملية النشاط المتبادل . وهي تنوصل إلى ذلك أولاً بجعلنا نحسب الموارد والخصومات في علاقتها مع الآخرين . وهي تركبنا لنكتشف القسم المعني من جبل التلع الاجتماعي ، والطريقة التي تتكون ونحيا فيها المعايير التي نمصها عالياً للرتابة والمهموم والحيرة في إدراكها بغير أشكال مقبولة . ونسمح مراقبة المجموعة كذلك ساء بمآذح نظرية تسير المتغيرات التي تؤثر على عمل النظام الاجتماعي . (هكذا تنافس مسيرة « الميادية » مع المسيرة « التجريبية ») . إن المشاكل التي يواجهها هذا المشروع هي تلك التي تواجه كل من يقوم بختيار هل من يحتر أن يحدد بوصف هوية متغيرات وأن يعطي معه نموذجاً مطابفاً لتبنيها المتبادلة ، وأن يقدر وأن يقيس إذا أمكن الآثار التي ينسبها إلى هذه المتغيرات على عمل المجموعة . ولكن في حالة عالم الاجتماع ، تتفقم بقوة الصعوبات الملزمة لكل إجراء تجريبي . أولاً ، تكون المتغيرات التي يقتضي تحديد هويتها وإدراكها في صلاتها ، متغيرات استراتيجية . وبالفعل ، يستبد النشاط المتبادل على نظام للتوقعات ، أي المصادر والاستجابات . وبمقدار ما يمكن أن تكون الاستجابات مخزفة عن قصد ، لإحباط توقعات لدين أخذوا اليافرات ، لا يكون المخرب أبداً سيد اللعبة بصورة كاملة . ويستقر الشك دوماً حول التوافق بين الطريقة التي حصلت فيها الأشياء في المخير ، والطريقة التي كان يمكن أن نحصل فيها في الجسم الحي . ثانياً ، إن تحديد النظام الاجتماعي أقل دقة بكثير من الأنظمة الآلية . فقد لفت الاقتصاديون الانتباه إلى مؤثرات خارجية (إيجابية وسلبية) تؤثر على « نقاوة » وه جدارة ، الأسواق والتي تبرز بطريقة غير مباشرة في التبادل نفسه ، عناصر لم تكن معية لكي تعاقبها أو تساعد . يوحده الأيديولوجيون في وضع مشكل مع ظاهرات « المقاومة الحسودة » . لتعرض أن رئيس مؤسسة يمح زيادة في الأجور لهذه الفئة أو تلك من الأجر . نظهر هذه لريادة سحية بالنسبة للمستخدم الذي ميقلان الأجر الذي يقترح تقديمه للمصال مع الأجر الذي كان يدفعه قديماً . وربما ظهرت زهيدة للمعمال إذا فارتوا المبلغ الذي يقدم لهم مع المبلغ

الذي حصلت عليه فئة معينة من العمال يتمثلون بها - وإذا كان ينبغي في علم الاجتماع من ثم أن يُقيم أثر تحسين الأجر على انتاجية العمال ، عليه أن يبدأ بتعريف ماذا يفهم « بالتعشُّن » - الذي لا يكون هو نفسه بالنسبة للمستخدم وللمعامل . لقد تمَّ إدراك هذه الصعوبات في تحضير هاورترن ، حيث يفسِّر المحققون يوضح أن مستوى رضى العمال لا يحدده فقط مستوى رضاهم في المجموعة وإنما بواسطة وضعهم في عائلاتهم وحتى بواسطة الحكم الذي يحملونه حول وضعهم الشخصي وحول الطريقة التي يعيشون فيها وضمهم بعضهم ببعضهم أعضاء «طبقة» في المجتمع الوطني

ليس ممكناً إذن معالجة المجموعات باعتبارها وحدات مادية يمكن اكتشافها في المدى الاحتمالي . ويعملهم هذا ، جعل علماء اجتماع المجموعات الصغيرة أو المجموعات الضيقة ، كما كان يقال في سنوات 1940-1950 ، جعلوا أنفسهم هم أيضاً مؤولين عن « خطأ المفهوم الذي لم يوضع في مكانه » . فالمجتمع ليس « مجموعات صغيرة » مقارنة تكون هي ذواته . إن آثار التركيب والتشكك لا تفهم إلا بشكل ناقص انطلاقاً من العناصر التي تقيم علاقة بينها . إن مجموعة من الصناعيين ليست كوكبة من المشاغل أكثر مما يمكن تقليص الجيش الألماني أو الجيش الأحمر ، على الأقل بالنسبة للاحصائيين ، إلى مجموعة من الألوية أو الزمر . قد تتمكن من معرفة كل شيء عن الطريقة التي تعمل بها مصانع التركيب أو الأسلاك الخاصة « ببحران الكيرك » ، دون أن نهم سر اودهار هذه الشركة المتصدعة الجنسية ، تسمح لنا مراقبة المجموعات أن نفهم كيف يجيب الناس أدوارهم والقواعد التي تحدد هذه الأدوار - حتى ولو أن وصف الطريقة المباشرة لا تسمح لنا إلا بصورة ناقصة جداً أن نفهم ماضيها ومستقبلها ، وحتى لو أن إكراهات أخرى عبر هذه القواعد تفرض نفسها كذلك على الفاعلين وهي لا تعفي من إدراك الكتل الأوسع التي تنتمي إليها هذه المجموعات - فالمسألة بالنسبة لعلم الاجتماع ليست في نقاش بيرمطي حول أولوية البنية أو الدجاجة - حول المجتمع بمجمله أو للمجموعة الضيقة وإنما هو اختيار المستوى الأكثر ملاءمة بفعل فرضياته ، لإعلان وتصديق فرضياته .

- BIBLIOGRAPHIE. — ARISTOTE, *La politique*, Paris, J. Vrin, 1970. — ASCH, S. E., *Social psychology*, New York, Prentice-Hall, 1952, 1962. — BALAS, R. F., *Innovation process analysis : a method for the study of small groups*, Cambridge, Addison-Wesley, 1950, Folcroft, Folcroft Editions, 1970. — BION, W. R., *Experiences in groups, and other papers*, New York, Basic Books, 1971. — BLAU, P. M., *Exchange and power in social life*, New York, Wiley, 1964. — CARTWRIGHT, D., et ZANDER, A. (red.), *Group dynamics : research and theory*, Evanston, Row, Peterson, 1953, Londres, Tavistock, 1968. — FAREB, S., *Massenpsychologie und Ich-Analyse*, Leipzig, Internationaler psychoanalytischer Verlag, 1921. Trad. « Psychologie collective et analyse du moi », in *Essais de psychanalyse*, Paris, Payot, 1962. — GORMAN, E., *Encounters. Two studies in the sociology of interaction*, Indianapolis, Bobbs-Merrill, 1961; *The human group*, Londres, Routledge & Kegan Paul, 1951. — GRAPHEVER, Y., et JONEN, L. (red.), *L'École de Chicago*, Paris, Editions du Champ urbain, 1979. — GURWITZ, G., *La réaction actuelle de la sociologie*, Paris, sur, 1950, 1969, 2 vol. — HARR, A. P., *Handbook of small group research*, New York, Free Press, 1962. — HARR, E. P., BORGATTA, E. F.,

et BAILEY, R. F., *Small groups - studies in social interaction*, New York, Knopf, 1955, éd. rév., 1965. — HOMANS, G. C., *Social behavior : its elementary forms*, New York, Harcourt, 1961. — JENNINGS, H. H., *Leadership and isolation - a study of personality in interpersonal relations*, New York, London, Longmans, Green & Co., 1943, 1950. — LE BON, G., *Psychologie des foules*, Paris, F. Alcan, 1895, Paris, Reiz, 1975. — LEWIN, K., *Field theory in social science*, selected theoretical papers, sous la direction de CARTWRIGHT, D., New York, Harper, 1951. — MARGUERITE, J., *Psycho-sociologie des affinités*, Paris, GIP, 1966, *Recherches érudites sur une représentation sociale : persistence et changement dans la constitution de « l'homme sympathique »*, Paris, GIP, 1978. — MORGAN, J. L., *Who shall survive? Foundations of sociology, group psychology and sociodrama*, New York, Beacon House, 1943. Trad. : *Fondements de la sociologie*, Paris, GIP, 1954. — MODOVICI, S., *L'âge des foules*, Paris, Fayard, 1981. — PAGES, M., *La vie affective des groupes. Esquisse d'une théorie de la relation humaine*, Paris, Dunod, 1968. — ROGERS, C. R., *On becoming a person, a therapist's view of psychotherapy*, Boston, Houghton Mifflin, 1961. Trad. : *Le développement de la personne*, Paris, Dunod, 1966. — ROTHMAN, F. J., et DICKSON, W. J., *Management and the worker - an account of a research program conducted by the Western Electric Company, Hawthorne Works, Chicago*, Cambridge, Harvard Univ. Press, 1939, 1961. — SARTRE, J.-P., *Critique de la raison dialectique*, Paris, Gallimard, 1960. — SHERIF, M., et CANTRIL, H., *The psychology of ego-involvement, social attitudes and identifications*, New York, Wiley; London, Chapman & Hall, 1947. — SOMERS, G., *Grundlagen der Soziologie*, Berlin, G. J. Göttingen, 1917; Berlin, W. de Gruyter, 1970. Trad. : *Sociologie et épistémologie*, Paris, GIP, 1981. — TAYLOR, G., *Les lois de l'imitation. Étude sociologique*, Paris, F. Alcan, 1890, Paris, Genève, Slatkine, 1979. — TUBAU, J., et KEMLEY, H. H., *The social psychology of groups*, New York, Wiley, 1959. — WATTS, W. F., *Street group Society - the social structure of an Italian slum*, The Univ. of Chicago Press, 1943, 1963.

Egalitarisme

المساواتية

المساواتية هي بون القيم الداخلية في صفة المشروعية القائمة في المجتمعات الصناعية ، الأيديولوجيا التي تعطي المساواة في أحد معنيها ، الحكمة الراجحة . يرى توكفيل في اسيرة بحر المساواة في الشروط ، ميلاً طويلاً المدى يفاخر في وصفه « بالساري » . وما هو افضل ، إنه (أي توكفيل) (Tocqueville) يميز بين الأشكال التي يتعددها هذا الميل . وقد بالت الأوصاف القانونية للأشخاص متساوية مع نصبة الأقطاع . وهكذا اعترف للأفراد بأنهم على قدم المساواة في التعاقد والشراء والبيع والزواج . ونأتي فيها بعد ، لوي اليفت نفسه ، عملية لمساواة في الحقوق السياسية . ثم يعطي حق الانتخاب لكل الرجال ثم لكل البالغين في الحسوس . وفي مرحلة ثالثة ، عندما تصبح مجتمعاتنا أكثر انتاجية وأكثر غنى ، نجد المورق المصوى بين الثروة والحاجة ، نفسها وقد رعت - أو على الأقل تعتبر أنها واحة الردم . يمكننا أن نضيف إلى هذه اللوحة المتفائلة جداً ، سمة أخيرة . إذ التعاون في المشاركة . في المنافع العامة مثل التربية والصحة ، وفي غلظت جواب الحياة الاجتماعية ، قد يتخلص هو كذلك باضطراب ، إلى حد قد يستطيع معه جميع أعضاء المجتمع الحديث أن يطمحوا إلى التمتع بنفس الثروة الثقافية .

لقد قدمت طويلاً فلسفة التاريخ هذه إلى أيديولوجيا المساواة ثقة بفرطة بشكل ظاهري في شروط تحققها الباقى . إلا أنها ، مع حرمانها من الدعم الذي كان يقدمه لها الاعتقاد بالتقدم

اللامتناهي ، ما زالت تشكل أحد الفهم المهيمنة على مجسما . علينا إذن أن نفهم في آن واحد ، لماذا يمرض منه بهذه القوة مطلب المساواة ، وما هي أنواع المقاومة التي يثيرها

لقد رأى أرسطو بوضوح أن مطلب المساواة يتخذ شكلين لا يمكن التوفيق بينهما بسهولة ، فهو من جهة يطلب المساواة الحسابية ومن خلال هذا الفهم ، يعلن أن كل الناس ينبغي أن يعاملوا بالطريقة نفسها ولكنه يعلن من جهة أخرى أن التوزيعات التي يحصلون عليها من التبادل ينبغي أن تكون مناسبة مع مساهماتهم ، لن يكون من العدل في شيء أن يحصل من لم يعمل بقدر الذي بذل جهداً كبيراً . صحيح أن الأية الانجيلية من عامل الساعة الحادية عشرة يذكرنا بأن العدالة الإلهية ليست خاصة لنفس معايير العدالة لانسانية : إن النعمة التي لا تحلوا من البر الخفي تختار الأبرار دون أن يتمكن الناس الآخرون من إدراك رابطة أخرى غير الإرادة الإلهية بين أعمال المبررين والخلاص الذي يمنح لهم . وبمقدار ما يتأكد تصور طبيعي أكثر دقة للوضع الانساني ، وللحياة في المجتمع ، فإن مطلب المساواة يتحدد سلباً بأنه ثلاثة مراجع : الاستحقاق والمساهمات والتضامن .

إن التصور الأول الذي يمكننا تسميته بالاستحقاق . يزعم إقامة علاقة متشددة بين مساهمات الأفراد - إنجازاتهم - وأوصاعهم إليه يعتمد على حركة اجتماعية متزايدة لاقتلاع الامتيازات إثر إقامة شروط المساواة بين الجميع ، ضمن التنافس بين أعضاء المجتمع . وعندما يصبح الجميع على قدم المساواة ، تبرز فرضية أن الرابعين لا يمكن أن يكونوا إلا الأفضل . إن المثال الاستحقاق الذي قبله في آن معاً التقليد الليبرالي والتقليد الاشتراكي افتقروا بعدة لإلزام وإطراء للمساواة والامتحان باعتبارهما وسيلتين عاديتين للتقدم الاجتماعي . وهكذا ، عندما تتطهر من الامتيازات الخصوصية غير المحقة ، توزع أوالبات الحركية الاجتماعية والمنافسة ، الأشخاص بين أمور وأوصاع وفقاً لمعايير تعين يفترض فيها رفع فعالية ورفض كل واحد ، الى حد ما الأقصى من جهة ، يزيل المثال الاستحقاق مشروعية الانتقال الوراثي وكل أنواع الجمود التي تحاصر المبادرات وتعاقد المواهب . من جهة أخرى ، عندما نجعل من المبالاة والامتناع - أو من الأعلام عن الامتيازات التي ناكثت في سوق النجاح - وسيلة حادية ، يمكن إثارتها لإضفاء الشرعية على تسليية الأوضاع والكفائف المادية والرمزية

إذن ، نقبل الاستحقاقية ثابتات ربما تكون مختلفة جداً ، في تسليية الأوضاع . يمكن تقسيم هذه الثابتات من خلال وجهتي نظر - أولاً ، لماذا نلزمنا العدالة حيال المنتجين الذين يقع انتاجهم - وكذلك انتاجيتهم - تحت المستوى الذي يصطي أكلال معيشتهم ؟ إن هذا السؤال يوجه في آن معاً الى المنطق الاستحقاق والمنطق الانتاجي الأول لا يمكنه تقديم شيء للأفراد غير المؤهلين . ولثاني لا يلاحظ شيئاً يتعلق بأفراد لا يستخلصون أية قيمة مضافة . مع ذلك ، يقتضي جيداً الأخذ بالحسبان لحاجاتهم . على الرغم من غياب جداتهم وفعاليتهم . هذا التعليل موجود في قلب النقاش الذي نشب أثناء الثورة الصناعية الأولى ، حول المصير الذي يقتضي بالمجتمع أن يورمه . للمفرقة ، وه للعاطلين عن العمل . إن تحولنا في المداخيل

قد يستعد الأفراد غير المتجنين كفاية أو غير النشيطين بصورة لا إرادية ، من التمتع بالمنافع والخدمات المعبرة ضرورية لاستمرار الحياة الإنسانية ، يبدو غير مقبول أخلاقياً . وإلى حد ما ، إنها مسؤولية الحكومة في أن تأخذ من الذين يملكون كثيراً لتعطي الذين لا يملكون كفاية . لكي نزيل تفاوتاً هو بمثابة ظلم .

أما فيما يتعلق بإعطاء محتوى دقيق لفكرة « الحاجات » ، فامر غير ممكن . كما أن تحديد القواعد التي تحكم بدرجة توزيع منصفة شأن موزع فيه بالتأكيد . بعلمه عدم الفقه فيما يتعلق بتحديد عتبة التدخل ، ولكن كذلك فيما يتعلق بمدى النقل وطرائقه . وتتصاف الصعوبات أيضاً إذا لم يتم تعريف الحاجات التي لم يتم إرضائها بالنسبة للمستعبد المحتل ، وإنما بالنسبة للقدرة الحقيقية أو المفترضة لمجتمع متقدم تقنياً ، حل إرضاء الحاجات المقصودة ، قد يكون بالفعل « فاضحاً » أن تمتنع في بعض المجتمعات أكثرية المواطنين بكل قدرات التمييز ، والا تملك أقلية في الواقع حد أدنى من التعليم والثقافة والصحة . لقد أثير إلى هذا الأمر بتشديد وقناعة في مختلف التقاليد الاشتراكية .

من أجل تقييم قوة الأيديولوجيا المساوية ، يقتضي فحص مرجع ثالث . إلى هنا ، بدت لـ هذه الأيديولوجيا تنفذي من وهي ما تستحقه جدارتنا وما يستحقه بصرف النظر عن كل جدارة ، كل إنسان بحكم « حاجاته » . في أمثالتين ، يستند لطلب المساواة على الفرد . ولكن نمة مصدر آخر ، أشير إليه بصورة خاصة من قبل الفكر الكلاسيكي حل الرمح من كونه أقل وضوحاً اليوم ، إن المواطنة أو الفضيلة ، أي التعلق الذي يربط الأفراد بالجسم السياسي ، لا يكون ممكناً إذا كان التفاوت المفرط في الثروة (الأموال والمداخليل) الذي يجلب مسافة واسعة جداً بين المواطنين ، يؤدي إلى كسر كل تماس . إن القوانين التي تحدد التفاضل الكمي تسمى إلى إشغال الرغبة والعناية اللذين يوحى بهما الترف الظاهر إلى الأفراد المحرومين . هذا الأمر الذي يحته مطلوباً مونتسكيو وروسو ، يستعيد اليوم راولز (Rawls) ، الذي يتوقع أن يصبح الأفراد ، فيما يتعلق بدرجة معينة من التفاوت في توزيع المصالح الأولية ، حوسدين ، في حين ليسوا كذلك في « وضعهم الأصلي » .

إن المتطلبات المساوية ، عندما لا تكون سلسلية ، فإنها تكون متنافرة بقوة . ويتلام أمثال الاستحقاق مع التفاوت الكبير في المداخليل وفي الأوضاع مما لو بدأ ذلك قائماً على القيمة والخصة الاجتماعية لمساهماتها ، وحصل الجهد الذي تكلمناه . يتم كثيراً تردده شعائر غيرو (Guzot) الفائل : « أثروا ولكن بواسطة العمل والإدخال » ، ولكن يتم بصورة عامة بتره من تحديداته حول طرق الإنشاء ومثاله . يمكن للمثال الاستحقاق ، حتى ولو ظهر ، أن يدخل في أن واحد في نزاع مع المطلب المبني والمطلب الشرعي اللذين يصران كلامهما ، وإن لأساس محتلة ، من التضامن بين أعضاء الجماعة الواحدة . وعلى العكس ، إذا كان الربط ينبغي أن يرضى بين المساهمات والمكافآت الفردية ، غشية كسر هذا التماس ، وإذا كان ينبغي أن يقل الأفراد الأكثر إنتاجية والأكثر استحقاقاً بأن يتم نقل جزء من الإنتاج المنسوب إلى مساهمتهم .

نحو آخرين أقل مثابة ، لأن هذه المساواة التوزيعية أو إلى حد ما القائمة على المصادرة ، تناقض المثال الاستحقاقى .

بمقدار ما أشاد التقليد الوضعى بالثال الاستحقاقى ، يذمه اليوم كل الذين لا يرون فيه سوى أيديولوجيا تسمح بإحفاء التفاوت وأواليات الانتاج ، وتجد معايير المساواة نفسها متغيرة في التقليد الوضعى ، تعتبر المساواة بأنها المساواة في الفرص أو بأنها بصورة أدق ، غياب الامتيازات والمميزات ، إذ إن شروط الانطلاق القائمة بالنسبة للمنافسين ينبغي أن تكون متساوية . كما أن هذا الشكل من المساواة يهاجم أولاً الطرائق المختلفة للإرث ، ليس فقط الإرث المادى ، وإنما كذلك مختلف الامتيازات التي تجدها الامتيازات في مهدها . أما اليوم ، لم تعد المساواة في الانطلاق وحدها مطلوبة ، وإنما المساواة في النتائج كذلك . لم يعد الامتياز في الولادة وحده المفضية وإنما وجود الفارق نفسه بين مختلف المتنافسين هو الذي يعتبر مشوهاً من الصحيح أن هذا الفارق ، على الرغم من أنه يرتبط حزبياً بشروط صمم مراقبتها من قبل السلطات السياسية ، يمكن اعتباره متسامحاً به من قبل دعاة الأيديولوجيا الضعيفة فيما لو ساهم عبر إعادة توزيع حكيم ، بتحسين وضع الأكثر حرماناً .

ومن أجل تقييم جيد لنموض المثال المساواتى ، لا تكفى الإشارة إلى أن كلاً من هذه التعابير تحمى خطر الصدام بالأخرى . تقتضى كذلك الإشارة إلى أنها ربما تصادم مع متطلبات أخرى ، معترف بها ومكرسة مثلها ، من قبل نظام قيمنا . لا يمكن الحصول على مساواة كاملة في النتائج قبل إعادة التوزيع أو بعده ، إلا بواسطة تنظيم اجتماعى ملزم إلى تكفى حد ، يسمى الأيديولوجيون التضاميون إلى إضفاء الشرعية عليه عبر إثارة المصلحة العامة . إن مساواتية النتائج تقود إلى تقليص مأساوي أحياناً للحريات الفردية . وهي لا تحد فقط من حرية الذين جرى على حسابهم تحويل الموارد ، ولكنها تقيم كذلك نوعاً من الوصاية على الذين استعادوا من هذا التحويل . ولا يقتصر الأمر على أن الرقابة الدقيقة التي تحدّد فئات « المستفيدين » والشروط التي يمكنهم ممارسة حقوقهم على أساسها ، وإنما غالباً ما يكون لهذه الحقوق سمة إلزامية بمعنى أن الأفراد الذين أنشئت لأجلهم ليس لديهم حرية رفضها . فالتعليق الإلزامى حتى من معية قانوناً ، ومنع العمل زيادة على الساعات المحددة قانوناً ، مما على الأرجح مبررين ، الأول لاعتبارات المنفعة العامة (من المميد للبلد أن يذهب العتيان إلى المدرسة حتى سن السادسة عشرة) ، والاخر لاعتبارات تتعلق بشروط المنافسة المشروعة في سوق العمل . ولكن في الحالتين ، ترافق فرض قاعدة موحدة فيما يتعلق بوقت العمل أو مدة فترة التعليم ، بتقليص حقل المبادرة لبعض الأفراد . وبالتالي بتوسيع ما كان يسمى بتوكفيل « الإستبدادية الهائلة والوصية » للإدارة العامة . إن نظام قيمنا ليس محروماً تماماً من كل نقل موارٍ للمساواتية - حتى ولو كان يجب لنا أن نلاحظ مع توكفيل - ميلاً مزماً نحو مساواة أكبر في الشروط . هذا النقل الموارد يقدمه لنا التعلق بالنطاق الخاص الذي يكون في دخله و الصلح سيداً في بيته .

BOUDON, R., *Effets pervers et ordre social*, Paris, 1977, chap. 6, 157-186. — BOUDON, R., *Les milieux sociaux, étude sociologique*, Paris, F. Alcan, 1899, 1925. — BOUTERAUD, F., « Co-existence et traditions chez Taqueville », *The Tasqueville Review*, 1980, II, 1, 23-39. — DARRAS, *Le partage des bénéfices, capitalisme et indigénisme en France*, Paris, Éditions de Minuit, 1966. — HARRIS, E., *La formation du radicalisme philosophique*, Paris, F. Alcan, 1901-1904, 3 vol. — HODGSON, G. C., *Social behavior: its elementary forms*, New York, Harcourt, Brace & World, 1961. — MERTON, R. K., *Social theory and social structure*, Glencoe, The Free Press, 1949. Trad. partielle: *Éléments de théorie et de méthode sociologiques*, Paris, Plon, 1963. — MONTAGUES, C. de, *L'oprit des lois*. — NOZICK, R., *Anarchy, state and utopia*, Oxford, B. Blackwell, 1974. — RAWLS, J., *A theory of justice*, Oxford, Clarendon Press, 1973. — ROCHMAU, J.-J., *Le contrat social*. — STARRS, L., « Social equality », *International Journal of Ethics*, vol. 1, 1980-81, 261-288. — TAWNEY, R. H., *Equality*, London, Allen and Unwin, 1931, 1964; New York, Barnes & Noble, 1965.

Normes

المعايير

نلاحظ غالباً الصفة المتأصلة والتكرارية - المنتظمة - للوقائع الاجتماعية . ولكن دوركهايم نفسه ، الذي عُد كثيراً على هذه النقطة بشير كـ«الثنائي» المبهج ، الذي تسم به الأعياد وأنتم بعض الطفرس ، أو الذي يوافق بعض الأوضاع القصوى التي تعيد فيها المجموعة صم وحدتها في الوقت نفسه الذي تبدو فيه أنها تتحطم تحت تأثير التثرثرات الشديدة . ومن ناحية أكثر تحليلة يميز عالم الاجتماع في « درجات » أو « أبعاد » التجربة ، للمعايير التي تعتبر طريقاً للوصول والوجود والتكبر عددة ومعاقب عليها اجتماعياً ، والقيم التي تنوع بطريقة غامضة نشاط الأفراد عبر تقديم مجموعة من المراجع المثالية لهم ، وفي الوقت نفسه جملة من رموز تحقيق الذات ، التي تساعد على تحديد موقعهم وموقع الآخرين بالنسبة لهذا المثال . ولكن نظام القيم ونظام المعايير ليسا معصمين بشكل دقيق - ما هذا في الحالة الحديثة لعمل تقني ، يهيئ تماماً الأهداف التي يسعى إليها ويكون السيد المطلق للموارد والوسائل التي يجرها . وفي أغلب الأحيان يبقى التمهيد بين المعايير والقيم سبياً ومجرداً ، ويكون من الاعتباطية عدم الأخذ إلا بالبعد المعياري (أو القيمي) كما يحمل الجانب « المنتظم » للوقائع الاجتماعية على حساب الجانب « المائل » .

إن الفاصل بين المعايير والممارسة - بين ما يفترض فينا عمله وما نفعله في الواقع - يلتفت مباشرة انتباه المراقب الأقل علماً . كان دوركهايم الذي يذكرنا بأن المجتمع يظهر لنا غالباً عبر أولامه التي يصدرها والجزءات التي يعمل بها ، أو من اضطرر أن الأولام لا تطاع باستمرار . إن النقاش الشهير حول العادي والرمزي (قواعد الطريقة السوسولوجية) لا يقتصر على الإستنتاج أن وجود الأفعال القصوى بها والمعاقب عليها اجتماعياً تولد بالترابط وجود أفضل مجموعة اجتماعياً . ويصل دوركهايم إلى حد الإعلان أن « الجريمة تكون سوية » لأن المجتمع الذي يحل منها هو مستحيل تماماً . ولكن ، يعتبر دوركهايم أن « الجريمة ليست ضرورية وحسب ، إنها مفيدة (إذ إنها) تحضر (...) التضرثرات الضرورية » . إننا نشكك على ذلك ، وليس على

الطروحة سوية المبررة ، على الرغم من أن هذه السوية تعتبر من وجهة نظر حصرية جداً نعية ونشوية (الجبرية مقبلة بمقدار ما تحضّر التغيير) ؛ إنها سمة التبرع الثاني للتمييز بين السوي والمرضي . فالمعيار لا يختلط مع السوي كما أن غير السوي أو حتى المنحرف لا يختلط من باب أول مع المرضي .

إن ما يضعف التصور الدوركهامي هو أن سلطة كل معيار لا تقوم ، بسبب الشائبة التبسيطية بعض الشيء ، التي يبدو أنها تحكمه ، إلا على سلطة المجتمع بكامله . صحيح أنه ثمة في عمل دوركهام ، في علم اجتماعه التربوي وفي علم اجتماعه المهني في آن معاً ، ما يسمح بتقويم هذا التصير . ولكن ينتضي ألا يحجب عن النظر أن الظاهرة المبارية تظهر شكل مختلف وفقاً لما فيها من حصراً من خلال دراسة أنظمة الحقوق ، أو مذاب على تضمينها في مختلف وجوهها ، ولا سيما من خلال دراسة الممارسات المهنية والأدبية أو الخلقة الذاتية

لقد سعى دوركهام أولاً (تقسيم للعمل) إلى بناء نصوصه الأول للمعيار الاجتماعي على تمهيم للمعيار القانوني . إن وضعه وقت في معالجة الوقائع الاجتماعية بصفتها أشياء ، أقرته . وبالمعنى يظهر المعيار القانوني بصفته مجموعة من الأوامر والنواهي المحددة مؤسسياً . إن تطور الأشكال القانونية يجعل معاً قسماً أساساً قائماً على النصائح التي تتبع إعادة قائمة على التضامن العضوي . ولكن في الحالتين يتم تعريف الجرائم نزعاً دقيقاً ، كما توضع الجراءات التي تلاحقها موضع العمل منهجياً . إن الوقت الذي تشكل فيه الحقوق نشاطاً متميزاً ومتميزاً عن السحر والدين ، يتم تحويل الوظائف القمعية والاستردادية إلى هيئات متخصصة بدل أن تكون جماعية كما هي الحال في المجتمعات البدائية . والتقدم الذي يشكله المعيار القانوني هو في أن عمل المجتمع بدل أن يكون عاماً ، يظهر واضحاً وقابلًا للإدراك طوال مدة العملية التي تبدأ بالمبررة وتنتهي بالمقومة أو التعويض . وهكذا ، حل ثمة ما يفرض على أثر دوركهام (تقسيم العمل والتطور الحزلي) على الاستنتاج بواسطة التعميم التفضي بأن « المجتمع » بما أنه ينشئ قاعدة الحقوق هو الذي ينشئ كذلك أي نظام معياري . إن الحاجة في هذا الشكل حشة بشكل مردوج . أولاً ، يكون بالارتباط بين القاعدة الحقوقية والطام الاجتماعي موصحة بصورة ناقصة ؛ وثانياً ، يكون الانتقال من القاعدة الحقوقية إلى كل قاعدة ناهية عن تعميم تعمي .

إن الطروحة دوركهام ، على الرغم من أنها تطمح إلى إعطاء مختلف فئات المعايير أساساً وصعياً ، فإنها تؤدي في الواقع إلى سحب صفة الموجب الدقيق عن المعايير القانونية بصفة خاصة ، ودوركهام يجعله الطقوس والمعتقدات الدينية تشتت من « المجتمع » الذي يجعل منه واقعاً لا يمكن الجدل فيه ولا يمكن تجاوزه ، كان يفكر بتأثير « موضوعية » غير قابلة للنقاش لها . ولكن الأساس المطلوب للمعايير القانونية ذات طبيعة خاصة ، فلا يتعلق الأمر بمعرفة كيفية استشارة حاسنة واحتراساً وإنما المقصود أن نعرض كيف ظهرت بالمعنى التقني للكلمة . لقد أشار كلنس (Kelsen) بصورة خاصة إلى خصوصية المعيار القانوني الذي يعرفه باعتباره واجباً (Ought) مع تمييزه عن الأمر المحض . وليس للواجب الكليني شيء مشترك للوهلة الأولى على

الأقل ، مع الإلزام الدوركهايم . وبالفعل ، يعتبر كلس أن ما يميز المعيار القانوني هي شموليته ، التي يقتضي عدم حلقها لا مع العمومية ولا مع وسيلة إحصائية ، بما أن المعيار يمكن أن يحل حالة خاصة تماماً . فهو لا ينشأ من الاحتياط ولا من مصلحة الخاصة ولكنه لا ينشأ كذلك من إجماع امتلاك الذات الحقوقية من قبل « الوعي الجماعي » .

إن خاصية الشمولية تعني أن المعيار - لو القانون كما كان يقول مؤلفو القرن الثامن عشر - يعبر عن إرادة الذين يلزمهم ويبرهن كلس كذلك أنه ليس ثمة ما يستجيب بشكل كامل إلى متطلبات المعيار القانوني سوى الديمقراطية التي تعني النظام الذي يكون فيه المحكومون أي الأشخاص الخاضعون للموجب ، هم في الوقت نفسه المحكام ، أي أصحاب السيادة . وإن نراعي الحكم والمحكومين لا يخلط مع وضع الإجماع . كما أن التراضي لا يستند إلى عشوى النظام المعيار . إنه يستند إلى الأصول . ويمتيز المعيار القانوني بخصته ملزماً شرعاً ، بالشروط التي صيغ فيها ، وتتصف بالقانونية المعايير الصادرة عن السلطات المختصة التي أركلت إليها هذه المهمة ومارستها وفقاً للأشكال المتفق عليها دستورياً

إذا قلنا تصوراً للمعيار القانوني ضيقاً إلى هذا الحد ، نظرية دوركهايم لا تقدم حرواً كبيراً ، إذ إن رجل القانون ليس ذو صفة لتقدير ما إذا كان معيار خاص يستجيب أم لا توقعات وطلبات « المجتمع بصورة عامة » ، وإنما يقول فقط ما إذا كانت متوافقة مع الأصول المحددة من قبل الهيئات القائمة وفقاً للنظام القانوني نفسه . وتكون أطروحة دوركهايم غنية لأعمال كذلك إذا كنا نطمح لاستخراج تصور للمعيار الاجتماعي بصورة عامة من المعيار القانوني . إن مفاهيم مثل الجريمة والعقوبة والجزاء تستعمل بطريقة محددة تقرب من قبل القانونيين . ويجدها لدى دوركهايم وعلماء اجتماع مدرسته قد أصبحت بشكل محزون بواسطة تعابير مثل « عقوبات خاصة » و« استرداد » ، و« قمع » . ولم تعد تنسب إلى حد ما إلا من صفة الجواب على فعل يعتبر متوافقاً - أو متحرراً - بالنسبة لثال المجتمع . وتظهر نظرية دوركهايم متساهلة جداً من جهة تحليلية جداً من جهة أخرى ، إنها ، ناشقاقها لنشاط المعيار من المجتمع « بصورة عامة » تحكم على نفسها بمعاملة المعايير بصفاتها تعبيرات عن « الوعي الجماعي » بعض الشيء ، وبالتالي ، نتيجة لاختصاصها مشكلة تماسكها الداخلي وملائمتها لنظام القيم محلولة ، إلى إهمال ارتباط المعايير الثانوية المؤقتة والانتقالية ، الخاصة بشكل معلن إلى حد ما للمعايير الرسمية .

هنا بالذات يمكن أن يأخذ تحليل الأدبيات المهنية بالنسبة لعالم الاجتماع ، مكان تحليل النظم القانونية . وقد أشار دوركهايم نفسه إلى أهمية هذه الدراسة ، ولكنه لم يستخلص كل النتائج التي تتضمنها فيما يتعلق بالنشاط المعيار . فضلاً عن ذلك ، إن أزمة السلطة المهنية ، البارزة جداً في مجتمعاتنا ، في المستنمى كما في المدرسة وفي المحكمة ، تسمح لنا بقول رأب حول عنة نقاط مهمة ، ولا سيما فيما يتعلق بالعلاقات بين القيم والمعايير والتطور المرتبط بكل منها

إن الأفعال المهنية تهدف بصراحة إلى تنظيم المبادلات بين فئتين أو أكثر من الفاعلين الذين

تكون مصاغهم مختلفة بقوة الى حد ما بسبب التبعة التي يلقيها الوصح بينها دون ان تكون متناقضة بحدّة . وحتى لو كانت الأهداف التي تحققت معليةً محتلفة عن الأهداف التي يسعى إليها كل واحد من فرقاء العلاقة المهنية ، ينبغي ، لكي تبقى شرعية ، ان تندرج في إطار العايات الصريحة : إعاةة الصحة للمريض ، حاية الأرملة واليتيم وتربية الشباب . ومضلاً عن ذلك ، تسعى آداب المهنة لإقامة علاقات تعاون واصحة قدر الإمكان بين الأشخاص المعنيين . إن شعاع المريض هو مهمة الطبيب كما هو مهمة ربونه . من المؤكّد ان المتطلبات التي يفرضها على الأول مختلفة عن تلك التي يفرضها على الثاني . ولكنها نضعهما كلاهما في علاقة من التبعة المتبادلة التي يمكن أن تصل ، بالنسبة للمريض الى الأشكال القصوى من التبعة . في جميع الحالات ، إن الشروط التي يفترض أن تجمعها ممكنة ، نكرهها أو نقرها كلاهما ، وفقاً للأهمية التي يعلقها عليها ، في تبي قواعد السلوك التي تسهل تحقيقها ونقول الشيء نفسه عن العلاقة بين المعامي المترافع والمتهم ، وبين المدرّس والتلميذ .

نحصل آداب المهنة العلاقة بين الأشخاص مع مجموعة من العلاقات الاجتماعية والثغافية ، التي تتجاوز الإطار الذي يجري فيه النشاط المتبادل المقصود . وهذا النشاط المتبادل لا يتلقى معناه الكامل في الوصح الخاص الذي يحدّ معناه في المهني وعمله . للمعيار الذي تحكم مختلف أنواع المتبادلات التي يحدّدان نفسيهما مخاطر فيهما ، بدءاً من البذل الذي يتقاضاه المهني الى طيعة ودرجة العلاقة الحميمة المقبولة بينهما . لم تفرز جميعها خلال اتصالاتها المتبادلة ، ومن جهة أخرى ، إن ما يتجاوز حقل علاقاتها الحالية لا يرتبط بشكل كامل بما هو غيبي . كما عندما يحلم المريض أن طيبه كل القدرة ، وإنه لو شاء يستطيع بالتأكد شفائه ، أو عندما يتسلم الطبيب من جهته للزهم المتأدع بأن المريض يركع عند قدميه . إن ما هو معياري في آداب المهنة ينبغي ألا يمزج مع إكراهات الجبالي ولا مع غمزمات العين أو الترسّيات التي يتفاوض عليها التعريقاد سراً ، وجابياً تعريضاً ، لتسهيل الاتصالات المزعومة والسطحية بالإحمال ، كما عندما يحدّ الطبيب يده دون أن يتلفظ بكلمة واحدة ، ليتلقى الشيك الذي أناوله زبائه (واحصاً هكذا بين هلالين ، وفي نطاق المستر الحجاب الحالي من علاقاتنا)

تشكل كل آداب مهنية من مجموعة من الأوامر الصريحة والمنظمة على نحو سلاّم وتعيها الطريقة التي تحدّد بها المهنة ، التي ينظر إليها فرقاء العلاقة المهنية نظرة جمعية ، والمفذين بوجه المطلق ، سلوكهم في نطاق خاص ، وإن لم يدرّكوا جميع مضامينه . إنها تتشكل حول قضايا تطرحها على المهني ممارسة مهنته . وفي العلاقة غير المتناسقة بين المهني والمهمل وعمله المنزوع السلاخ ، تحدّد آداب المهنة مسؤوليات الأول ومراجع الثاني . ولكن هذه الحماية التي يفترض في الآداب تأمينها للفريق الضعيف في العلاقة ، ليست آفة . إن العمل للمهمل لكل آداب يرتبط الى حد كبير بسلطات المهنة ، التي تمارس أنواعاً عدة من المسؤوليات الأساسية . في بعض الحالات ، عندما تكون المهني منظمة وفقاً لنموذج تعاوني ، يمح المسؤولون القدرة على معاقبة الزميل المشوّ أو الشكر لواحائه . وحتى في الحالة التي يمارس فيها المهنيون صلاحياتهم في منظمات بيروقراطية ، لا يشعرون عليها ، ويخصمون عنها لسلطة تراتبية خارجية (مثل

الطبيب في مستشفى أو المدرّس الفرنسي الموظف لدى وزارة التربية) ، تكون لهم كلمتهم التي يقولونها فيها بحق بتوطيع الزملاء الشباب وتوجيههم وتعليمهم ، في المعنى الأوسع للكلمة . إن احترام التوجهات المعيارية الكبرى ، واستمرار آداب المهنة هي بين أيدي أعيان المهنة الذين يستندون سلطتهم من عدد معين من الترتيبات المؤسساتية . ولكن هذه الترتيبات تكون متولدة الدقة والإلزام . على سبيل المثال ، إن تعداد المصحات الشاؤونية (طبعة الدراسة ومنها) التي تعطي شخصاً معيناً الحق في أن يلقب طبيباً ، يكون أسهل من القول ماذا تعني بالطبيب ، الحيد . فآداب المهنة لا تتشكل حصراً إذن من قواعد المصاحف الخرفية (التي تضمها سلطات هذه الجماعات) ، ولا من القواعد القانونية (الكلمة بتطبيقها المحاكم) إنما تقرها بعد خلقي صرف .

لا تتدخل الاعتبارات الخلقية في آداب المهنة فقط عند يتعلق الأمر بتقدير ما هو جدي ، وبإخلاص هذا المهني أو ذاك وإنما كذلك عندما يكون مقصوداً الحكم على صحة بعض الأوامر أو بعض المحظورات . ويسمى من جهة أخرى أن التمعصل بين المعايير والقيم يكون بخاصة مظهراً في هذه الحالة . لقد قدمت آداب المهنة طويلاً احترام الحياة الإنسانية بصفتها قيمة مطلقة . وقد كانت تنمفقه حول هذه النقطة مع الحق الوصفي . ولكنها لمس كذلك نطاق الحساسية الدينية التي تستند هي نفسها إلى أحكام صريحة (« افوا وضاعفوا » هذه الحكمة التي ذكرت صد مختلف أشكال الماثوسية) أو إلى إدراكات حديثة عامة تماماً مثل القيمة الخلاصية للالم ، أو أيضاً الشعور الإنساني الذي يمكن أن يفهم موجب المساعدة للأشخاص الضعيفين يتصرفون للمحظور

ليس ممكناً إذن معالجة جميع المعايير وفقاً لنموذج آداب المهنة الوحيد . ثمة أنواع كثيرة من الضوابط في الحياة الاجتماعية التي يمتصها ، بخلاف الأوامر الأدبية ، محتوى عمداً - مشات متميزة لتأمين احترامها وتفسيرها وتجهيزها . فالطبائع وآداب السلوك ، حتى ولو كان محتواها التطبيقي محدداً إلى أقصى حد (فيما يتعلق بأداب المائدة مثلاً) تكون في الغالب موضوعاً لانتباه ضئيل ، ولا يرى أبداً أننا إذا خرقنا هذه العادة نتعرض لإثارة ردود فعل قوية جداً صدمنا من نوعي الحماهي . فنعتبر على الأكثر أننا قليلو الألب هذه الرفقة تطبق بناء لرواينا ، في حين أن الطبيب المتهم بممارسة الإجهاض أو قتل المريض ، يمكن أن يثير السخط والاحتلال ، بالإضافة إلى العقوبات الخاصة بهذه المخالفات عبر المحاكم . وأخيراً إن التطور الذي يؤثر على الطبائع وآداب السلوك يختلف سواء برتبتها وسرعتها أو بتوجهاتها عن تلك التي تتعلق بالآداب المهنية . وإن بطلان آداب المائدة وأساليب اللباس تتأكد حالاً بعد فترة طويلة من حصولها أما لتغييرات في الآداب الطبية فتظهر بمسبة الأزمات التي تؤثر على نظم القيم بأكملها

إن المعايير لا تتميز فقط بمبادئها وأنماط نشاطاتها التي تحكمها . لقد مبرّر تماماً بياجيه (Piaget) في تكوين الحكم الخلفي لدى الطفل بين أنماط مختلفة من الضغط الذي يربطه بمراحل التطور العقلي . صوره لجهة تطبيق القواعد ووعي هذا القواعد يختلف سنوك الأولاد بعمل

الن . «الصغار» ، كما يقول بياجي ، لا يلعبون بحصر المعنى . إنهم يتلاعبون بكرميات مستديرة ، يلعبونها وفقاً لصور حسية وحركة بسيطة تماماً : درجة كريات صغيرة على بعضها البعض ورميها الواحدة ضد الأخرى وتكوين كتل صغيرة منها . في هذه المرحلة ، يمكننا الحديث عن تنظيم حسي ومتحرك ولكن بمعنى حصري جداً . صحيح أن الولد لا يعمل أي شيء بواسطة الكريات . ولكن النظم الذي يلاحظه المراقب في سلوك الولد ليس ذا طبيعة فكرية فالولد يستجيب لخصائص الأشياء (الشكل والصلابة والقياس) وفقاً لبعض الصور المادية (الدفع ، السحب ، التكتيل الخ .) . فضلاً عن ذلك إذا كنا نستطيع القول إن الولد يلعب مثله يلعب لوحده . فحتى لو كان عدد من الأولاد منهمكين في آن واحد ، في درجة كريات ، لا يكون بينهم أي تعاون . وليس لديهم إذن تكلام دقيق الشعور بأن أحدهم يربح والآخر يخسر . ذلك أهم في الحقيقة لا يكون أن بعض الضربات مسبوقة وبعضها الآخر متوخر . ويبرهن بياجي كيف يتكون فيما بعد تصور معين للسوية ، وبأن بعض طرق العمل (مثلاً طريقة الإطلاق ، والمسافة التي ينبغي أن يأخذ الطفل) هي جيدة وبعضها الأخرى سيئة . وينبغي عندها بالنسبة للأطفال أن يشاءوا من أين تكتسب المعايير «الجيدة» شرعيتها . يجيب الأولاد الصغار «لقد فعلوا هكذا دائماً» ، أو «إننا نلعب كما كان يلعب أمك فيما مضى» ، أو أيضاً «معل مثل الكبار أو إخوتنا البكر» . وعندما يصلون إلى المرحلة التي يصبح لديهم فيها فهم ملائم لما يسميه بياجي العمليات ، وبخاصة مفهوم العكسية والمبادلة ، يدرك الأولاد الصفة الاصطناعية للمعايير ولطريقة عمل اللعبة الديمقراطية . «عالقواعد» ، نحن الذين صنعناها . . . يمكننا تغييرها شرط بأن نتفق على ذلك ؛ ولكن طالما أنها لم تتغير على الجميع أن يجرموها .

يقترح علي بياجي تصوراً وراثياً للمعيار ، الذي يمر عدة مراحل في تكوينه : من الضبط البسيط الحسي - الحركي إلى الوعي وإلى تطبيق قاعدة محددة لأصول صريحه ودارسه لنفسها كذلك باحترام الجميع . وفي نهاية هذا التطور الفكري يكون اللاعبون قد تعلموا معاملة بعضهم كقرارات متشركين في تنفيذ مهمة معينة . وهكذا يترف بياجي في ظل تنوع الأصول ، بية عميقة ، ومتوازنة بواسطة مطلب المبادلة . هذا المطلب معقد بشكل واضح . مطلبه لا يمكن دمجها مع المساواة الحسية الدقيقة . في نهاية المطاف ، لا يكون توزيع الكريات متساوياً فالمفض يتزايد غروهم من الكريات ، في حين أن المفض الآخر يتناقص غروهم . فتنة رابعون وخاسرون . فضلاً عن أن المبادلة لا تنقلنا إلى مقارنة ما بين الأشخاص . «إذا كنت أنت ، فلم ليس أنا ؟» . إنها تتحدد بطريقة غير مباشرة بالنسبة إلى قاعدة انقسام ، ينبغي أن تكون متلائمة مع تصور للتضامن محدد بوضوح تقريباً .

يمكننا أن نوجه آراء بياجي عدة اعتراضات نحد من عموميتها أو بتحديد أكبر ، نسمح بتحديد مداهم بأن بياجي لا يعالج بصراحة إلا الحكم المحلي وليس يحمل الأحكام المعيارية . لقد أشار الاتيون المنهجون بصراحة كبيرة إلى أن الأتموار الاجتماعية لا تنقلنا إلى لائحة من الإحراجات . إنها موضوع للتفسير من قبل الفاعلين الذين يعملون ويتعلمون حول التصور

فضلاً عن ذلك إن الفهم الذي يكون لدى كل واحد من لعب الآخرين هو عملية أكثر تعقيداً بكثير من الرجوع إلى نوع من المجموعة القانونية التي تعرف بالنسبة لها موضوع كامل حقوق وواجبات كل شخص. إن الوعي بالقاعدة لا ينقلص إلى الوعي بالمبادلة بين الأنا والآخر - حتى ولو فقدت القاعدة كل معنى لها في غياب هذه المبادلة. إن حالة القاعدة المفقودة توضح في هذا الصدد، الظاهرة المعيارية في جرم مختلف عن ذلك الذي عودنا عليه الاعتبار المتميز للمعايير ذات النمط القانوني الخاص بالتعامل والانتقام. إن التكلم بلغة معينة، ليس يعني القدرة على التعبير عن قواعد اللعبة التي تتكلمها، وإنما يعني القدرة على إنتاج أو توليد عدد لا متناهي يحصر المعنى من الجمل، وذلك بشرط وحيد هو أن تكون متوافقة مع نحو اللغة المعنية. إن «الأهلية» المعنوية هي تفسير صمعي أكثر منها معرفة صريحة للقواعد؛ فضلاً عن القواعد التي يستخدمها التكلم ليست هي نفسها التي يدونها المراقب قبل أن يصوغها. فالقاعدة كما سجدتها في الأداب المهنية تكون قريبة من هذا التصور أكثر من القاعدة كما توجد في مجموعة قانونية أو في إجراءات مبرجة بدقة مثل الألعاب المصنوعة من قبل بياجي.

وأخيراً، يبدو من المشكوك فيه تحويل كل نظام معياري إلى مطلب المبادلة. إنها أحد الوسائل المألوفة لعلم الاجتماع الدوركهايمي؛ وقد امتدح موس (Mouss) بشكل مفرط لكونه اقتضب في لعبة شكلاً بدائياً للمبادلة. ليس ثمة ما يقال ضد هذا التمثل إذا أخذ التبادل والمبادلة بمعنى واسع إلى هذا الحد للدرجة دمجها إلى حد ما مع الرابط الاجتماعي. إلا أن المبادلة ليس لها الطبيعة نفسها عندما يتعلق الأمر بالتعامل والانتقام أو يقصد بها تضامن خاص كما في حالة عاشقين. ذلك أن العلاقات بين العاشقين أو إذا كان لنا أن نذكر أمثلة أقل عاطفية وتعبيرية العلاقات بين أحد الشعراء ولعجيين به، تكون خاضعة لقواعد قسرية جداً بشق عينا تقلصها إلى مجرد المبادلة. كما أن لا يستطيع اعتبار القواعد التي تهم الاتحاق الاقتصادي على أنها شاملة لقواعد التظيم والتوزيع إذا كانت الثانية يمكن أن تستعمل لتوضيح مطلب المبادلة، وليس الأمر كذلك بالنسبة للأولى التي تسعى إلى تأمين الحد الأقصى من الاتحاق بأقل كلفة ممكنة. لا يمكن أن نختزل المعايير الاجتماعية إلى مبدأ وحيد، وليس لها معنى إلا في إطارها العام وبالنسبة لنمط النشاطات التي تطبق عليها.

- ❖ **BIBLIOGRAPHIE.** DURESSA, E., *De la division du travail social*, « Le normal et le pathologique », in *Mélanges de la méthode sociologique*, *La morale. Étude de sociologie*, *Leçons de sociologie*, *Physique des masses et du droit*. — GOULDNER, A. W., « The norm of reciprocity: a preliminary statement », *American Sociological Review*, XXV, 2, 1960, 161-178. — HOMANS, G. C., *Social behavior: its elementary forms*, New York, Harcourt, 1961. — KILGORE, H., *General theory of law and state*, Cambridge, Harvard Univ. Press, 1945. — KILGORE, C., « Values and value-orientations in The theory of action », in PARSONS, T., SMIL, E., et al., *Toward a general theory of action*, Cambridge, Harvard Univ. Press, 1951, 388-453. — MAUSS, M., « Essai sur le droit », in *Sociologie et Anthropologie*, Paris, MGP, 1950. — PARSONS, T., *The social system*, Glencoe, Free Press, 1951, chap. 1 et 2. — PIAUET, J., *La formation du jugement moral chez l'enfant*, Paris, F. Alcan, 1932; Paris, PUF, 1969; *Introduction à l'épistémologie génétique*, Paris, PUF, 1950, 2^e éd., 1973-1974, 2 vol. — REUBMAN, D., et al., *The lonely crowd: a study of the changing American character*, New Haven, Yale Univ. Press, 1950. Trad. abrégée, *La foule*

Millier, Paris, Arthusud, 1964. Sussar, M., *The psychology of social norms*, New York, London, Harper & Brothers, 1936; New York, Harper & Row, 1966.

Croyances

المعتقدات

في كثير من الحالات يتوقف تصرف الفاعلين الاجتماعيين على المعتقدات حتى ولو كنت لا تأخذ أية حقبة خلقية أو اجتماعية إذا اعتنيت من الاقتراع وحتى لو كنت واثقاً من أن صوتي لا يمكن أن يغير نتيجة الانتخاب ، فإنني مع ذلك لأذهب لأقتنع إذا اعتقدت أنه من المناسب أن أفعل ذلك . يكون التصرف في هذه الحالة محكوماً بمعتقد معياري . ويمكن أن يحكم كذلك بمعتقدات وضعية : سوف أقتنع لأنني أعتقد أن التصويت سيكون كثيراً . إن التعبير بين المعتقدات الوضعية والمعتقدات المعيارية أمر جوهري . تشكل الأولى أحكاماً يمكن أن يكون لها طرائق مختلفة . فيمكنها أن تأخذ شكل المقولات التي تؤكد وجود أو عدم وجود حدث معين أو عبارة أهم حالة للأشياء ، إمكانيتها أو استحالتها ، ويمكنها ، مع شيء من الدقة ، أن تجمع الاحتمال إلى الحدث أو حالة الأشياء المعينة خاصة عامة للمعتقدات الوضعية هي كون صحتها من حيث المبدأ قابلة للمراجعة من خلال المواجهة مع الواقع . يقتضي بالطبع أن تشير إلى هذا التقييد ، إذ إن معتقداً وصيحاً يمكن أن يأخذ شكل مقولة تقديرية يتعلق بمقتل بعد إلى حد ما ومحدد التاريخ بوضوح إلى حد ما . ومن المفارقة أن صحة المعتقدات المعيارية غير قابلة للإثبات في جوهرها ، وحتى قابلة للتعريف بصحوة . علينا أن نشير مع ذلك إلى أن المعتقدات المعيارية والمعتقدات الوضعية تكون أحياناً مرتبطة ارتباطاً وثيقاً ، كما لاحظ ذلك باريتو (Pareto) وهكذا فإن جملة المقولات : « لا بد من اختيار الاتجاه السياسي بدلاً من ب ، إذ إن ب تفرد إلى النتيجة ب » ، « ذلك أن النتيجة ب » غير مرغوب فيها » ، نستخلص نتيجة معيارية للمقولتين الأولى وضعية والثانية معيارية . ثمة تمييز آخر مهم . وهو ذلك الذي يواحه بين المعتقدات المعيارية والأحكام المعينة . تعالج الأولى مسائل إجرائية ، بالمعنى الواسع للكلمة ، في حين تؤكد الثانية وجود مبادئ تنظيمية للفعل . وهكذا ، يعتقد باروسور (Parsons) أن مثال الكمال الشخصي هو قيمة أساسية وناتجة في الثقافة الأميركية . ولكن يمكن لهذه القيمة ، وفقاً لظروف ، أن تتعلق بمعايير مختلفة . تتجمع مع قيمة الكمال وفقاً للحقائق الرسمية مقتضيات معيارية مختلفة في مادة التربية : في نهاية القرن التاسع عشر كانت تعرف المجتمعة بأنها التدرّب على الفضائل الطاهرة ؛ أما في النصف الثاني من القرن العشرين فتعتبر بأنها التدرّب على الاستقلال الذاتي وعلى المسؤولية . ولكن في أحيان . يتم إدراك القواعد التربوية بصفاتها حاضرة لقيمة ثابتة وهي ، تهيئة الأولاد نحو الكمال لشخصي .

بعد إيراد هذا التمييز باختصار ، يمكن إعادة المسائل الرئيسية المطروحة من قبل التقليد الاجتماعي بخصوص المعتقدات ، إلى بعض العناوين الرئيسية : حساسية المعتقدات بالنسبة إلى الواقع ، عناصر التنظيم إلى حد ما للمعتقدات ، دور المعتقدات وطبيعتها في تحديد ما يلي :
1 - أغراض الفعل الفردي والفعل الجماعي ؛ 2 - الوسائل الأكثر ملاءمة لتحقيق الأغراض ؛

والعلاقات بين البنى الاجتماعية والمعتقدات ؛ ودور المصالح في تحديد المعتقدات . وتعتبر
أخرى محتوى النظرية النعمية للمعتقدات .

فما يتعلق بالتفصيل الأولي ، يمكننا الاكتفاء بإشارات قصيرة . يمكن أن تكون المعتقدات
حساسة إلى حد ما تجاه تأثير التجربة . إذا اعتقدت بحصول حدث ولم يحصل ، يتم التحلي
سهولة عن الاعتقاد . إذا اعتقدت أن المساواة الاجتماعية مدعوة للازدياد ، يمكنني ألا أسبط
بإتباتات العكس . إن المعتقدات متقلبة الحساسية إذن لزيادة التجربة ، بفعل محتواها وطبيعة
الأحكام التي نعتبر عنها ودقة هذه الأحكام ، وكذلك بفعل شخصية المصالح ودوره
الاجتماعي . وهكذا يذكر ميلتون فريدمان (Milton Friedman) أنه صعد يوماً بعمامة
الدوغماتية والانفتاح الفكري لرجال الأعمال ، كما صعد على العكس بدوغماتية الكثيرين من
المثقفين . ذلك أن معتقدات الأولين ، كما يقول ، نصب في أصل تكون عقولها مباشرة
(مقدمة سيمون - A time for truth, W.E. Simon ، نيويورك ، Berkeley Books ،
1979) من جهة أخرى ، تنتمي الإشارة إلى أن المعتقدات تكون وفقاً للحالات معزولة إلى حد
ما أو معقونة بشكل وثيق إلى حد ما مع معتقدات أخرى . وفي المثالين السابقين نحن نراه
معتقدات فردية تعبر عن بعضها بواسطة اقتراح بسيط (يجب أن يصوت) ، سيكون الاقتراع
كثيراً) . ولكن في غالب الأحيان ، تنتمي المعتقدات الفردية إلى ما قد اتفق على تسميته
بأنظمة المعتقدات . فالشخص ، الكاثوليكي ، يعتقد بجملة من المقترحات المعيارية والوصفية .
ويكون الأمر هكذا بالنسبة للشخص ، الليبرالي . إذا كنت أعتقد بوجود التصويت لحزب
معين ، فإن هذا الاعتقاد يملك كل الفرص لأن يكون مرتبطاً بمعتقدات أخرى ، اعتقاد بلامامة
مرامجه وفي معالية رعيه وربما اعتقاد برؤية للعالم وحتى بإيديولوجيا

إن المسائل الخاصة بدور المعتقدات ووظائفها ومحدداتها الاجتماعية ، أكثر تعقيداً وأكثر
أهمية وأفضل استكشافاً من قبل التقليد السوسيولوجي . وكما أشار إلى ذلك بضرورة مؤلفون
شديدو الاختلاف مثل دوركهيلم وفيير وبيرتر ، فإن المعتقدات تلعب دوراً أساسياً في الحياة
الاجتماعية . يمكنها أن تحدد أهداف الفعل الفردي والجماعي . ويمكنها أن توجه البحث عن
الوسائل . بالنسبة للأهداف : هكذا يفرض التقييم الوضعي نفسه ، على حكومات المجتمعات
الليبرالية . أما بالنسبة للوسائل : عندما تكون الأعراض التي يسعى إلى تحقيقها الفاعل
الاجتماعي معقدة ، لا يكون غالباً خيار الوسائل نتيجة لانتقاء عقلي في عالم من الممكنات ،
ولكنه ينجم بالأحرى عن التقييم الوضعي لبعض أنماط الوسائل ، ومن الاعتقاد أن هذا النمط
من الوسائل أفضل من الأنماط الأخرى . إذا كنت لاحقاً غرضاً بسيطاً (مثلاً توجيه رسالة
عاجلة إلى ك . .) ، لن يكون من الصعب علي تحديد الوسيلة الأكثر ملاءمة للغرض
المقصود . إذا كنت لاحقاً غرضاً معقداً (مثلاً ، « التمتع » في الحياة) ، تكون الوسائل التي
استعملها محدثة هي نفسها بواسطة المعتقدات . وهكذا يلاحظ باشر (Baechler) في كتاب
(الانتقارات) أنه بالإمكان « اختيار » استراتيجيه وحدويه عامة للنتيجة وللسيطرة . ويمكن إجراء
التحيزات نفسها بخصوص العقل الجماعي . إن حكومة معينة تلاحق في الوقت نفسه بصورة

عامة ، أغراضاً تكون معقدة الى حد ما . ويقدر ما يتزايد تعقيد الأغراض ، بمقدار ما تقل الفرص في أن يكون النموذج العقلاي لاتقاء الوسائل ، يحسب التطبيق بشكل مناسب . وتصبح الوسائل بعضها متفافة بفعل للمعتقدات التي يكون لها في هذه الحالة وظيفة التناسق المعكري : في احالة التي يصنف فيها الفعل وصدا لا يكون لديه لا الوقت ولا الوسائل أحياناً لقياس وتمحص نتائج الخبرات المختلفة ، الممكنة ، يكون للقرار فرص الاستناد الى معتقدات أو نماذج مقولية

تقدم دراسات هيرشمان (Hirschman) حول التنمية صورة جيدة لهذا الاقتراح . هرفقاً للظروف ، إن حل مشكلة التحلف في الشمال الشرقي للبرازيل خلال الفترة المدروسة من قبل هيرشمان تم تصوره من لد النجدة بصفتها مسألة عقلية (بناء السدود ، البح) ، وبصفته مسألة اقتصادية يمكن حلها بواسطة تعيد أليات التحريض المناسبة ، أو بصفته مسألة قانونية تم التعبير عن حلها بتدابير إجمالية الى حد ما (تدابير مفروضة كان ينتظر معها ردود فعل متسلسلة ، ومشاريع « للإصلاح الزراعي ») . ويتوسط بين الهدف والوسائل المخفارة نموذج ، يعتقد يصبح بواسطته أنه يعرف فئة الوسائل التي يكون في داخلها أفضل الفرص لإيجاد الحل للمشكلة المطروحة . من المتيق عليه ، إن الطريقة التي تطرح فيها المشكلة ، أي الغرض كما تتم ملاحظه ، تتوقف كذلك على المعتقدات التي تتعلق بعبارات الفعل الجماعي (من الأفضل تثبيت السكان في السرتو (Sertao) من تركها تنتقل نحو الجنوب) . كما أن مصلحي الجماعة الفرنسية في أواخر القرن التاسع عشر ، ترددوا بين نموذجين ، نموذج « لرفع الصام » ونموذج المؤسسة . وه « الحمار » بين هذين البديلين توجهه بالتأكيد التوقعات الحرة التي يمكن صوغها عن حسات وصاوي كل نوع من الحلين . ولكن هذه التوقعات لا يمكن إلا أن تشكو من الصعوبات الكثيرة . وذلك ليس إلا لأن النموذج تكون عبر محددة بصورة كبيرة . ثمة ألف طريقة لتعريف تنظيم المرفق العام . فالتوجه نحو هذا النمط من الحلول أو ذاك يكون إذن بشكل حتمي ، في جزءه من نتائج للمعتقدات التي يسعى المختصون الى إثبات صحتها بواسطة الاستنتاجات (مارينو) التي تستخدم الموارد الاستنتاجية المستعارة للبلاعة (مثلاً ، إن تربية المواطنين هي موجب وطني ، لذلك لا يمكن أن تكون إلا للدولة) . وبصورة عامة ، فإن هلمين المثليين - والأمثلة الأخرى الكثيرة التي يمكن تقديمها - ترمي على النجدة المتبادلة الوثيقة في كل عملية عمل فردي أو جماعي بين الأحكام القبلية (مثلاً ، « إن تثبيت السكان في سرتو هو مقتضى سياسي ») ، والمعتقدات انعبارية التي تتعلق بالإجراءات والتي تكون معاييرها هي معايير الملازمة (لا يمكن الحصول على العرض مثلاً بواسطة الإكراه) والاعتقاد الوضعي (يمكن معالجة المشكلة بتنظيم مجري المياه) .

واعتماداً من الملاحظة التي تكون فيها الأغراض الفردية والجماعية معقدة ، تقتضي متابعتها إذن بصورة عامة الانتهاء الى معتقدات معينة تكفي هذه الملاحظة لإبطال الرأي الذي يمكن بمقتضاه وجود خبراء قادرين على أن يعينوا بعبادة كاملة أفضل الطرائق لإدارة المجتمعات . ولا تكون هذه المعتقدات بالطبع دون علاقة بالواقع . لم يكن غير معقول مسبقاً أن ينكر أن ساء

السود في الشمال الشرقي للبرازيل ، في منطقة تكون فيها التوقعات غير متظمة كثيراً ، يمكن أن يتبع عنها آثار لحدوث فعل متسلسلة وإفاد المنطقة من التخلف . ولكن هذا النموذج يفرض نفسه لفترة معينة ، وذلك لأن المهندسين كانوا يحتلون موقعاً مهماً في النخبة البرازيلية . وقد كان اعتبارهم وتقوؤهم بالذات ناجمين عن أسباب معقدة لا تفسر بالطبع بالتقوؤ المنتشر لمذهب سان سيمون وحسب ، في البرازيل . ثمة واقعة مهمة كذلك فقد كانت حركات المعارضة الاجتماعية ضد تحلف الشمال الشرقي منتهية إلى أقصى حد . وبمرور هذا الوضع بدوره ، يكون الفلاحين كانوا يملكون في صترات الخفاف الطويلة ، مديلاً عن الاحتجاج الجماعي وهو : الخروج العردي باتجاه وظائف مؤقتة في استثمارات الساحل . وإن وضعاً كهذا إلى جانب أوضاع أخرى ، كان يسهل فهم مشكلة الشمال الشرقي باعتبارها مشكلة ذات طبيعة تقنية .

يبرهن هذا المثل أن المعتقدات تتعلق بما نسميه أحياناً ، بعبارة غامضة قليلاً ، بالبيئة الاجتماعية . إن نفوذ المهندسين وأولية السلطة التي يؤمنها لهم ضباب الحركات الشعبية يسمح بفرض الاعتقاد بأن المشكلة المطروحة ذات طبيعة تقنية . ولكن قد يكون من غير المناسب الاستنتاج من هذا المثل ، فكرة أن المعتقدات تمكس آلياً مصالح المجموعات المسيطرة كما تريد النظرية الماركسية للأيديولوجيات . إن بناء السود في الشمال الشرقي لم تؤد إلى التطور المرجو ، ولكنه أدى إلى آثار اقتصادية واجتماعية معقدة مالت إلى حرمان المهندسين من نفوذهم ، وإلى إعطاء شرائح أخرى من الشعب المناسبة للتعبير عن نفسها وأدت أحياناً ، إذا استعملنا لغة كاسر (Kasser) إلى تغيير النموذج ، إلى النموذج المتغير . ولكن ، بسبب الصالح المستمرة من قبل بعض الفاعلين في النموذج الذي يكون في طريق البطلان . وكذلك بسبب التباس الحجاج التي يمكن وضعها بوجه نموذج معين ، يكون تغيير النموذج دوماً عملية طويلة ومعقدة (راجع مقالة المعرفة) . فبدل أن نقول إن المعتقدات ترتبط بالبيئة الاجتماعية ، يكون إذن من الأفضل القول إنها متأثرة بطريقة معقدة بأنظمة الفعل والفعل المتبادل اللذين يجد الممارسون الاجتماعيون أنفسهم فيها .

إن النظريات التي نرغم أنها تقيم علاقات ذات مدى عام بين المعتقدات السيوية والمعتقدات ، نكديها دوماً بالملاحظة . وهكذا فإن بورهك (Borhek) وكورتيس (Curtis) ، مستعدين كلاًهما ذائع الانتشار ، يقولان إن التمددين ، يمارس أثراً تدميراً على المعتقدات الجماعية ، لأنه يعزل الأفراد بعضهم عن بعض ، ولأنه يذيب مجموعات التضامن والتقاليد التي تحميها . ولكننا نستطيع أن نعترض أن المدينة في بعض الحالات ، يمكن أن يكون لها أثر معاكس . إن تمركز الساكن الشعبية وللدولة العمالية ساعد بدن أن يمنع نشأة بعض الحركات الاجتماعية والسياسية ، وإسقاطاً ، انتشار المعتقدات الجماعية التي تجذب هذه الحركات لنسجتها . إن المظاهرات الجماعية للكاتوليكية البولونية يظهر أنها خلال أحداث 1980 ، كانت أسهل بدل أن تكبح بسبب التمركز المديني

ثمة أمثلة أخرى . يريد بعض المؤلّمين ، بسبب ترايد عدد المتقنين ، أن يترعرع هؤلاء

الى عملية تنظيف بفكر البروليتاريا . وأن يبدؤوا بأن يجرسوا من مفوضهم وبالتالي أن يكونوا مسئولين لتطوير مواقف معارضة تجاه المجتمع (توريس - Touraine) . في حين أن آخرين ، متفريعين بتطور القطاع الرابع وبالطلب المتزايد على المثقفين من قبل هذا القطاع ، يتوقعون تبرزاً متزايداً للمثقفين (لبيست - Lapeet)

من الصحيح (أو بويل - O'Boyle) أن الإفراط في إنتاج المثقفين بحلال النصف الأول من القرن التاسع عشر ، كان نسبياً في فرنسا وفي ألمانيا أكثر أهمية منه في انكلترا . ربما كان ذلك يفسر جزئياً الطلاب الأكوي للمثقفين الفرنسيين والألمان عام 1848 . ولكن أمثلة أخرى تكثر لتعبر عن إعطاء هذه العلاقة قوة عامة . فعلى الرغم من أنه لا مروتورية الثانية (فرنسا) لم تعرف إفراطاً في إنتاج المثقفين ، فقد أجمعت المثقفين الراديكاليين المتروطين بين 1848 و 1851 من كل مواقع التعداد . وقد أدت رية البومابرتين حيال مفكري لسوء الى تشكيل سرع من العنصر للمثقفين . ربما كان ذلك يفسر مشاركتهم بالكومونة . من الصعب إذن إطلاق مقترحات ذات مدى عام حول العلاقة بين عدد ومكانة المثقفين في البنى الاجتماعية ومعتقداتهم . وقد كان نمرد المثقفين عام 1848 ممكناً ، ليس فقط لأن الكثيرين كانوا مسئولين ، ولكن كذلك لأن أحداث 1848 منحتهم الفرصة والإمكانية لأن يعبروا عن أنفسهم لما في الولايات المتحدة فإن عدداً مهماً من المثقفين الذين تعلموا في مروج علمية (بدايةً تقليدياً) العلوم الاجتماعية ، العمل الاجتماعي ، التخطيط المدني) قد استوعبتهم النقابات وبرامج الكفاح ضد العنصر ، ومنظمات الدفاع عن الحقوق المدنية . إنهم يشكلون فئة بنائهم وجودها أطروحة التبرجس وأطروحة التجرد في آن معاً . وعلى الرغم من أنهم وظفوا في القطاع الرابع ، لديهم حرص البقاء في أغلبيتهم متجهين « يساراً » : غالباً ما اختاروا حفل دراساتهم لأنهم يحملون هم « تغيير المجتمع » ، وقد تدعم « توجههم اليساري بواسطة البيئة الجامعية » ، ولقد ارتبطوا بهم ، هدفها النهائي هو تصحيح النظام الاجتماعي . على الرغم من توجههم اليساري ، وعلى الرغم من اشتغالهم الى مجموعة كانت متزايدة العدد لفترة طويلة ، فإنهم موظفون لدى « النوبة التقنية » . ولديهم القليل من المخطوط لإظهار مواقف متعقدة . ومن المعارف أن مثقفين ، حتى وإن كانوا موظفين لدى الدولة ، يمكنهم أن يطوروا مواقف معارضة أكثر جذرية فيما لو حوصروا أو تولد لديهم انطباع بالمحاصرة في منغولات (غيتوات) مقطعة عن المجتمع المدني ويقضي أيضاً لكي تظهر هذه المعارضة ، أن توفر لها الظروف والبيئة ، الفرصة يمكن هذه المواقف أن تتخذ شكلاً واديكالياً خلال حقبة مضطربة . أما في الحقب المستقرة فإنهم سيسعون لتعبير عن أنفسهم من خلال قوات بعض التنظيمات (النقابات ، الأحزاب) ويتخذ هذا التعبير شكلاً أكثر تحفظاً .

فلكي نحلل ظاهرة اعتقاد معين ، لا بد إذن من إعادة وضعه في الإطار العام لنظام النشاط المتبادل العردي الذي تظهر فيه . بهذا السعي لإقامة علاقات عامة بين البنى الاجتماعية والمعتقدات . خلال عقد من السنوات بدأ عام 1945 كان الكثيرون من المثقفين الفرنسيين شيوعيين أو رفاق درب للحزب الشيوعي . وخلال الحقبة نفسها كان القليل من المثقفين

الأميركيين ، يشعرون أنهم مبالون إلى الماركسية . فلا « البني » ولا « الفوارق الثقافية » تفسر هذه المقارعة . قبل الحرب ، كان كثيرون من المثقفين الأمريكيين ، ماركسيين . وكانت الماركسية في حال جبهة حتى في استديوهات هوليوود . ولكن الحرب الشيوعي الأمريكي القوي نسبياً قبل الحرب ، قد اعتباره عام 1945 عندما التحق بخط موسكو للسفدي للغرب بشكل عدواني . ففقد حيثيته ، كما يقول بل (Bell) ، نسبياً كبراً من نفوذه على النقابات التي تؤكد نظورها بحزب السوق الموحدة . أما خلال العقد السابق فقد اكتسبت الحركة الشيوعية ، بعد إثبات قدرتها على تسيير الفضائل الكبرى ، تعاطف الأوساط الثقافية ولكن في عام 1945 لم يعد أي تنظيم مهم يعلن انتماءه للماركسية . حيث شعر المثقفون بثيء من المموض أنهم إذا صلبوا اهتمامهم بالمعادلة الاجتماعية ، في العقيدة الماركسية ، فإنهم قد يتعرضون للحصار . في المقابل كان الحزب الشيوعي الفرنسي عام 1945 في قمة مجده . لقد شارك في حركة المقاومة الوطنية ضد المحتل . وثمة مقالة قوية ذات ميول شيوعية تلعب دوراً مهماً في الحياة الاجتماعية يضاف إلى ذلك أن اليمين كان يظهر عام 1945 بصفته فاقداً للشرعية ، لم يكن يوجد إذن في سوق الأيديولوجيات أي تعبير آخر غير الماركسية كمحاولة إلى « الكليانية » ، والتي كان يمكنها قبل 1939 ، أن تكفي بالانتساب إلى الأيديولوجيات التغلبلية (بورجوا - Bourgeois) . إن تأكيد المشاعر الشيوعية بين عامي 1945 و 1950 ، كان له معنى مختلف في كل من فرنسا والولايات المتحدة . وكذلك الأمر بالنسبة للمثقفين اليساريين الذين كانوا يشعرون في ظل جمهورية فايمار (Weimar) ، بإثارة أكبر تجاه الحزب الشيوعي ، منهم تجاه الحزب الاشتراكي . كان السبب الجوهري لذلك هو رغبة الاشتراكية الديمقراطية في جنة ، بأن تكون عمالية بصورة قاطعة ، دون أن تترك أي أمل في النفوذ والتقدم لم يكن ، وليس ، عملاً . فضلاً عن ذلك ، وبعد التوقيع على اتفاقية فرساي ، فقد أدارت البلد بشكل باعث ، في ظل جو من العداء العام للمؤسسات الجديدة . وإذا كان عدد من المثقفين اليهود انتسب إلى الحركة الشيوعية ، وذلك ليس بسبب شمولية التغلبل اليهودي وإنما بسبب الممارسات القديمة التي نسي إلى إصاحهم عن المؤسسة الجامعية ، التي سمحت في عاليها نحر اليمين

ليس مقصوداً بالطبع الخروج من هذه الملاحظات بتفسير نوعي للمعتقدات . وإذا تعمقنا في التعبير يمكننا القول إننا نختار من قبل المعتقدات بدل أن نختارها . ولكن يقتضي أن نصيف قوياً إن اعتقاداً محباً ليس لديه فرص تأكيد نفسه إلا إذا كان يقدم معنى ما يبالى للفاعل الموجود في وضع معين . يمكن أن يرتبط هذا المعنى بمصالح الشخص الفاعل فقط في بعض الحالات وضمن حدود معينة . ففي سنوات السبعينات ، ساهم منطق الاقتراع الأكثرية وحزب دويتين ، بالإضافة إلى وجود الحزب الشيوعي ، في إقناع الأمين الأول للحزب الاشتراكي الفرنسي ، بإعلان معتقدات ماركسية في فترة كان الحزب الشيوعي يظهر فيه رغبة في « الانفصاح » . ولكن « المشكلة » التي يستجيب لها معتقد معين ليست يوماً محددة بهذا الوضوح الذي يتعلق بمشكلة رفع عدد المجموعة البرلمانية إلى أقصى حد . لذلك ينبغي بصورة عامة أن نحلل المعتقدات انطلاقاً من وظيفتها التكيفية ومن معناها بالنسبة للشخص بدلاً من معنيها

إنما تشكل من تلاقي التاريخ الشخصي والمذاهب للشخصية ووضعية الشخص الفاعل

تحدد البنى حصول الفعل التي يتحرك في داخلها الفاعلون الاجتماعيون تؤدي حصول الفعل هذه ، لأن تشكل بعض المعتقدات أجوبة أصل أو أقل تكيفاً من أخرى . فالانتهاء الى العقيدة الماركسية كان استجابة سيرة التكيف بالنسبة للمثقف الأميركي لعام 1945 ، الذي يتشد التقيم الاجتماعي . وفي البرازيل ، لم يعد النموذج ، النقي ، استجابة متكيفة اعتباراً من اللحظة التي تبلت مجموعة العوامل التي حملته . كما يعتقد لاقور (Laqueur) . أن الإصلاحية الاجتماعية لاشتراكية فيما ر الديموقراطية لها خطوط قليلة في استقالة المثقف اليهودي . ثمة أمثلة أخرى : فكما يسن غوير (Feuer) ، عندما تبرز نظرية معينة تجعل ملاحظات تجد صعوبة في دمجها ، فإن أعضاء المؤسسة العلمية يستمرون غالباً بالإيمان فيها . يكون ممكناً بصورة عامة ، تصور فرضية متكاملة تسمح بجعل النظرية متوافقة مع الوقائع . فالكثيرون من بين أعضاء المؤسسة أقاموا شهرتهم على أعمال تحققت في إطار النظرية المعنية . إذ هي « النظرية الجديدة » يند بالمحكم على هذه الأعمال بالاطلاق . في المقابل ، يمكن للباحثين الجدد أو الممارسين أن يجدوا في وضع النظرية موضع البحث ، فرصة لإيجاد مكانهم . فالوضع يحضهم على تطوير معتقد سليم حيال النظرية .

إذا كان ينبغي اعتبار المعتقدات بمثابة أجوبة على لوضاع النشاط المتبادل ، فلا ينبغي التقليل من قيمة جودها . ففي العترات التي كانت فيها البروليتاريا الروسية تنشط فيها الحركات الاجتماعية وكانت تبدي استعداداً مثالياً ، طور لينين رؤيته عن الحرب للتعرج في الجماهير . أما في العترات التي عجلت فيها الروح القتالية ، عرض تصوراً للحزب بصفته الطليعية والقاتلة للجماهير . ولكن عندما استولى الحزب البولشي على السلطة ، في حقبة كان قد عرّف نفسه بقاتل الجماهير ، اتخذ هذا التصير قيمة الدبر . فعل المستوى الفردي ، على كل واحد منا من صعوبة التحلي عن معتقد ، حتى عندما يكون لدينا شكوك جلية حول صحته . وينجم ذلك عن كون المعتقدات تؤخذ غالباً في أنظمة تشكل الموجه العام للتفكير والفعل . ومن هنا تأتي مصاعب التحول وآلامه . وما هو صحيح على المستوى الفردي يكون كذلك صحيحاً على المستوى الجماعي . وبما أن تحديث انكثرا حصل انطلاقاً من النظام التنحي الاقتصادي ، يميل انقصون الأنكبر - مكسود غالباً ، وحتى اليوم ، الى التصكير بأن التنمية الاقتصادية هي المحرك المميز للتحديث . وبما أن تحديث فرنسا دشتت الخصائص السياسية ، يميل المثقفون الفرنسيون الى اعتبار التغير السياسي مصدر كل تقدم . ويكمن أحد الأسباب الجوهرية لجمود المعتقدات في كون كل معتقد لا يميل الى الاندثار إلا عندما يجل معتقد آخر محله . لقد ينس لوسيان فيبر (Lucien Febvre) - هاتياً أن عدم الاعتقاد (بالله) لم ينشأ إلا مع ظهور الاعتقاد بالطبيعة .

على الرغم من أن المعتقدات ينبغي أن تفهم وتحمّل بصفاتها أجوبة على لوضاع النشاط المتبادل ، قد يكون من الغالباء مخالفتها في جميع الحالات بصفتها بدائل متعلقة ببعضها . لقد

أثار هذه النقطة اجوهريه فيبر من مؤلفه الكلاسيكي حول البروتستانتية والروح الرأسمالية : لقد لعبت القيم الدينية التي عبرت عنها البروتستانتية دوراً جوهرياً في تطور الرأسمالية . وبما لا شك فيه أنه يقتضي الاحتراس من التفسير الحرفي جداً لأطروحة فيبر . إن التفسير الجزئي المقول لهذه الأطروحة هو أن الحركة البروتستانتية ولدت نوعاً من المهزة الثقافية حيث قلبت التراتبية في نفس الوقت الذي أعيد فيه تأكيد قيمة الأمان ، وأن هذه المهزة سهلت إضفاء الشرعية على نشاطات مثل النشاطات المالية والتجارية والصناعية التي كانت محكومة بنحرهم نسي . يمكننا حل أساس الرعائد المعكسي ، أن نلاحظ أن المقلولين والتجار والصاعيين ينلبون جهودهم ، في نهاية القرن التاسع عشر ، عندما كانت روسيا تعرف تطوراً اقتصادياً ملحوظاً ، ليبرموا بواسطة أعضائهم وورعهم أن نشاطاتهم التي كان ينظر إليها بصفتها مخالفة للقيم المعيرة مجتمع بقي رراعياً إلى حد كبير ، لم تكن من عمل نفوس ضائعة . أيأ يكن التفسير الذي نعمله لأطروحة فيبر ، بحجم من ذلك أن المعتقدات يمكن أن تلعب دور البدائل المتعلقة ببعضها ، أي أنها تظهر كآليات يبدل بأن تظهر كآثار ، ليس فقط في التطور الفردي وإنما كملك في التعبير الاجتماعي . وإذا أخذنا مثلاً أسهل من مثل فيبر ، مستعار من جبرشكرون (Gerschenkron) ، فإن الأخوة بيرير (Péire) ، لأنهم كانوا من أتباع سان سيمون وكانوا يعتقدون أن التقدم يمر عبر التصنيع ، قد نخلوا نطاً من المصارف غير معروف تماماً في إنكلترا ، وهي مصارف الأعمال التي أعطوها هدف قبول المشاريع الصناعية الكبرى . من الطبيعي أن وضع المشروع موضوع العمل ، سهله إلى حد كبير الصفة التسلطية والمركزية للسلطة السياسية في ظل الامبراطورية الثانية .

ثمة تقليد يعود إلى فلسفة الأسوار شاء أن تكون المعتقدات بشكل جوهري تصورات للواقع ، مشوهة تحت تأثير المصالح (التقليد الماركسي) أو التوترات (التقليد البروندي) . ذلك صحيح في بعض الحالات . في الحالة العامة ، تكون المعتقدات بالأحرى ، كما يراها دوركايم ، مرشحات للتقييم والفعل ومتفاعة ، أو ، تكون وهماً للحالات ، مبنية من قبل الفاعلين الاجتماعيين بعمل شخصيتهم ووضعهم ويستم . ليس للمودج الدوركهايمي أفضلية التطبيق على الواقع المتطور . أفضل من النمادج الأخرى وحسب ، وإنما له فضلاً عن ذلك ، أفضلية إلغاء الرؤى التسيطية للعلاقات بين المعتقدات والواقع الاجتماعي ، وبخاصة تلك التي تريد أن ترى في المعتقدات تظهراً غير عقلاني (راجع مقالة العقلانية) .

• Bibliographie. — BELL, D., *The end of ideology. On the exhaustion of political ideas in the 1950s*, Glencoe, The Free Press, 1960, ed. rev. 1963. — BERGER, P., et LUCKMANN, T., *The social construction of reality*, Londres, Doubleday, 1966. — BLUMER, H., « Society as symbolic interaction », in ROSS, A. M. (ed.), *Human behavior and social processes*, Boston, Houghton Mifflin, 1962, 179-192. — BOASER, J. T., et CURTIS, R. P., *A sociology of belief*, New York, Wiley, 1975. — BOURDIEAU, P., *La bricoleuse idéologique. Essai sur les intellectuels*

et les passions démocratiques, Paris, PUF, 1980. — CARENTEUVE, J., *Les mites et la condition humaine*, Paris, PUF, 1957. — DOWNS, A., *An economic theory of democracy*, New York, Harper, 1957. — FÉAUVRE, L., *Le problème de l'incroyance au XVII^e siècle - la religion de Rabelais*, Paris, A. Michel, 1968. — FERRINGHAM, L., REICHEN, H. W., SCHACHTER, S., *When prophecy fails*, Minneapolis, University of Minnesota Press, 1966, *When prophecy fails: A social and psychological study of a modern group that predicted the destruction of the world*, New York, Harper & Row, 1964. — GABARY, C., « Ideology as a cultural system », in ALPER, D. E. (ed.), *Ideology and discontent*, Glencoe, The Free Press, 1964, 47-76. — GRASCHENKRON, A., « Economic backwardness in historical perspective », in GRASCHENKRON, A., *Economic backwardness in historical perspective. A book of essays*, Cambridge, The Belknap Press of Harvard University Press, 1962, 5-30. — HIRSCHMAN, A. O., *Journeys toward progress. Studies of economic policy making in Latin America*, New York, The twentieth Century Fund, 1963, New York, Doubleday, 1963, 1965; New York, Greenwood Press, 1963, 1968. — LAQUERE, W., *Woman - a cultural history, 1918-1933*, London, Weidenfeld & Nicolson. Trad. franç., *Woman 1918-1933*, Paris, Laflot, 1978. — O'DOYLE, L., « The problem of an excess of educated men in Western Europe, 1800-1850 », *Journal of modern history*, XLII, 4, 1970, 471-495. — SELLNER, P., *The organizational weapon: a study of bureaucratic strategy and tactics*, New York, McGraw-Hill, 1952.

Connaissance

المعرفة

إن علم الاجتماع المسمى علم اجتماع المعرفة ليس حقلاً لعلم الاجتماع بحسب المعنى مثل علم اجتماع وقت الفراغ أو التربية على سبيل المثال . إنه يشكل بالأحرى برنامجاً بالمعنى الذي أراده لاكاتوس (Lakatos) ، أي جملة من الأسئلة والتوجهات المنهجية ، غرضها دراسة « المحددات » الاجتماعية للمعرفة ولا سيما المعرفة العلمية . وبمعنى أوسع - واسع إلى حد يمكننا التساؤل منه إذا كان المحفل يفي في هذه الحالة محلياً - إن علم اجتماع المعرفة يريد أن يضع تحت ولايته « محدثات » المعتمدات والأيديولوجيات وكذلك المعرفة . وفيما يلي ، سنهتم بمحتوى البرنامج ووصف نتائجه أقل من الاهتمام بطبيعته ، أي بصورة رئيسية ، بالمفهوم نفسه للمحددات الاجتماعية للمعرفة ، وبالطريقة التي يتم فيها تفسير هذا « التحديد » وسنستند بصورة رئيسية في هذا النقاش إلى البحث الأيستمولوجي اللاحق لبوبر (Popper) . وسيسمح في اعتقادنا بتوضيح المسألة الأساسية المتعلقة « بمحدثات » المعرفة كما طرحها دوركهيلم .

على الرغم من أن برنامج علم اجتماع المعرفة ، أضفيت عليه الصفة الرسمية من قبل مانهايم (Manheim) ، فقد كان حاضراً لدى دوركهيلم . ففي كتابه الأشكال الأولية للحياة الدينية ، يعتبر عالم الاجتماع القرسي (دوركهيلم) ، أن بعض المفاهيم الأساسية للمعلوم (مثل مفهوم القوة) أو بعض الأصول العملية (مثل أصول التصنيف) تشتق مباشرة من التجربة الاجتماعية . إن التجربة الاجتماعية للمحظورات الحلقية ولما هو مقدس هي التي أعطت الإنسان الفكرة الأولى عن قوة أسس من الأفراد . وإن وجود المجموعات الاجتماعية وتمايزها وتسلسلها هي التي لوحت للإنسان أمثلاكو الجنس والدور ، وبصورة أهم أفكار النظام المنطقي والتنسقي . إن ما يقترحه دوركهيلم هو في الأساس عملية علمية وإضافة صيغة علم اجتماع

على الأشكال الشهيرة السابقة للتجربة ، للإحساس والإدراك التي كان كانت (Kant) يرى فيها الشروط لإمكانية المعرفة . وبالمثل أكثر حدثة ، كرس مكاناً استجاب الحقيقة إلا انطلاقاً من ماذح ، لا يمكن أن تكون التجربة في غيابها ، سوى « فصيحة ملصقة للأحاسيس » . كانت . وبالمثل لكانت ، هذه النماذج في معطيات غير زمنية ، أما بالنسبة لدوركهيم ، فهي تنشق من التجربة الاجتماعية وتنشع بالتالي بناء لتطور ما يسميه علماء الاجتماع اليوم « البنى » الاجتماعية . وبالمثل لهذه النقطة كما بالنسبة لآخرى ، يفترض علم الاجتماع الدوركهيمي بوصفها لهجة الانبساطية : لا نرى لماذا يقتضي أن تكون للمعطيات الباقية للتجربة الاجتماعية أصل للفتات الخطية ، بدلاً من معطيات التجربة النصية مثلاً .

إذا جازاً بشكل صارم شروط وحدود المسلمات في علم اجتماع المعرفة الدوركهيمي ، فلها تبقى مع ذلك مقبولة . وفي ميدان علوم الطبيعة ، إن ظهور النموذج الشوني ، لا يمكن على الأرجح أن يصبح معهوداً ، إلا إذا ربطناه بالانقلابات الاجتماعية التي حصلت في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر . ونركز إيديولوجيا التنظيم التي توافقت هذه الانقلابات . وفي ميدان العلوم الاجتماعية ، إن نمجة بنتام (Bentham) ونشوء الاقتصاد السياسي مع آدم سميث (A. Smith) وريكاردو (Ricardo) كاد مرتين بتطور الرأسمالية الصناعية في بريطانيا . ولكن يجب أن نضيف فوراً إلى هذه المقترحات تحذيرين موجودين مع ذلك ضباباً لدى دوركهيم نفسه : من جهة ، لا نستطيع « للتجربة الخاصة أن تعرض على الشاطئ الغربي سوى توجهات عمومية إلى أقصى حد ، ونماذج مثالية بالمعنى الأوسع للكلمة » من جهة أخرى ، ينبغي أن نتذكر أن معطيات علم اجتماع المعرفة من التوافق مع الطموح إلى الموضوعية التي تحدد المعرفة وتكون أساساً لها . يمكن أن نوحى التجربة الخاصة بالنموذج م أو بعض عناصر النموذج م (لكي نأخذ مثل دوركهيم ، من مفهوم القوة) . وفي داخل النموذج م تصاع النظريات ن ، د ، الخ . يمكن ألا تكون هذه النظريات متلائمة . ويمكن أن تصير ن و ن ، مجموعات منفصلة من الوقائع ، ونسب تفسير مجموعات أخرى من الوقائع المنفصلة . يصبح إذن من المستحيل في مثل هذه الحالة ، الجرم بين النظريتين غير المتلائمتين ن و ن ، فلا يمكن اعتبار إحداها صحيحة دون قيد أو شرط . ورغم ذلك ، لا يمكن أن يكون ل ن و ن ، معنى بالنسبة للجماعة العلمية إلا إذا كانت كلتاها قاعدتين (لأنها يفهمان جملة من معطيات التجربة) على إثبات مصداقية طرحهما في الموضوعية . إن استحالة إثبات حقيقة نظرية معينة لا تؤدي إلى اعتبار أن المصداقية التي تمنحها إياها هي نتائج العوامل الاجتماعية فقط . وبعبارة أخرى ، إن تبعية المعرفة بالنسبة « للبنى الاجتماعية » ليست كافية أبداً لتحديد محتوى النظريات الخاصة ، ولا صحة أو درجة مصداقية هذه النظريات .

إن النقاش الذي أطلقه دوركهيم استعيد اعتباراً من سنوات الستينات (وذلك دون أن يذكر اسم دوركهيم مباشرة) في مواجهة إبستمولوجية - سوسيولوجية بين بور (Popper) وكاهن (Hahn) ولا كاتوس وفيرابند (Feyerabend) . لا نستطيع أن نوجزها هنا إلا بطريقة غير معقدة . يعتقد بور أن المعرفة العلمية تتقدم أساساً بواسطة منطق « داخلي » : تظهر نظرية معينة

ن باعتبارها غير متلائمة مع معطى تجريبي . يدور هذا الإبطال (التروير) للبحث عن نظرية ن قادرة على تفسير المعطيات التي تفسرها ن ، وضلاً من ذلك ، المعطيات المتعارضة مع ن إن نظرية بوير عن الاكتشاف العلمي ، على الرغم من كونها معقدة ، منقضة لعدم الاجتماع بشكل كامل تقريباً : فشاط العالم ثم تفسر بواسطة القواعد المجردة للعبة العلمية وحسب . ومع نظرية الثقوبات العلمية لكاهن ومع فيرابند وفوير (Feuer) ، ومع لاكاتوس بنسبة أقل ، عاد علم الاجتماع بقوة وإن الجماعة العلمية المتصلة بنظام معين تعمل « بصورة طبيعية » (راجع La science normale لكاهن - Kuhn) في إطار نماذج (كاهن) أو برامج (لاكاتوس) التي تقضي في الحالة التالية بقبول واعتقاد جامعين بسبب خصوصيتها وصحتها . ولنعترض أن معطيات تجريبية متلائمة صحيحة مع النموذج قد سجلت . يعتبر بوير ، أن هذا الوضع يؤدي إلى إعادة طرح النموذج . أما كاهن ولاكاتوس فيعتبران أن العملية أبسط من ذلك بكثير . وفذلك أولاً لأن المتعارض بين المعطيات والنظرية يمكن أن يكون مفهوماً عامصاً . لنفترض (لاكاتوس) أن فيزيائياً من العصر النيوتوني يكتشف أن كوكباً يحرف عن مداره الذي عنه له على أساس نظرية ن . ومع ذلك يمكن الملاحظة على ن بعض افتراض طاريء : يمكن أن يحصل الحل نتيجة لوجود كوكب مجهول . إلا أن علم الفلك الذي استعمل لا يكتشف الكوكب المقصود . ربما يحصل ذلك لأن الكوكب صغير جداً . يتم بناء راصد أقوى لاختبار الفرضية الجديدة . إلا أن الكوكب المفترض لا يستجيب أبداً للتداع . على يكفي ذلك للتخلي عن ن ؟ لا ، إذ من الممكن أن غباراً كوكبياً يخفي الكوكب . يكلف قمر صناعي باختيار الفرضية الجديدة ، إلا أنه لا يكتشف غباراً كوكبياً . ربما نتج ذلك عن وجود حقل مغناطيسي شوش تسجيلات القمر الصناعي ، الخ . وباختصار ، يمكن أن نقضي عشرات السنين وربما قرون قبل ظهور واقعة متعارضة مع ن تؤدي إلى التخلي عن ن . ولكن أساليب أخرى عديدة ستحول دون مسيرة بوير الخاصة بالإبطال أو ، ما للتربة التي رفضها ، بالنقض أو بالتروير ، ودون عملها بصورة آلية . لا تستطيع جماعة علمية أن تعمل إلا في إطار نموذج أو عدة نماذج ضمن نموذج ، يستحيل مثلاً اتخاذ قرار حول الملاحظات والتجارب الملائمة . ولكي يتم التخلي عن ن يقتضي إذن ، ليس فقط أن تتدفق معاديات ن بواسطة تراكم المعطيات المتعارضة مع ن وأن يتم الاعتراف بهذا التناقض ، وإنما يقتضي كذلك أن توجد نظرية ن تكون في وضع أفضل من ن وأن يتم بالتخلي الاعتراف بها كمرشحة بديلة . وحتى لو اجتمعت كل هذه الشروط فلا يتبع من ذلك أن نعمل ن ، على ن سهولة . فالكثير من الباحثين لديهم مصلحة شخصية في المحافظة على ن . لهم بتعابير أخرى معرضون لأكلاف الخروج من ن ولأكلاف الدخول في ن ، المختلفة وضاً للحالات ، والمعقدة والمتعددة الأبعاد (مثلاً ، التدريب على لغة جديدة ، التخلي عن تصور معين للعالم ، بطلان المكتبات السابقة ، الخ) . ثمة إذن كل الدوافع للمراعاة على أن كثيرين سيجارلون المحافظة على ن حية محاولين امتصاص المتعارضات بين ن ومعطيات التجربة بواسطة فرصيات طارئة يمكن أن يتطلب التحقق منها (أو دحضها) مهلاً مهمة . إن وجود مصالح مرتبطة بالوضع الاجتماعي يستخدم كد نظرية فوير (Feuer) التي

تعتبر أن التقدم العلمي يمر غالباً عبر النزاع بين الأجيال : وبالفعل ، إن اكلاف الدخول والخروج التي يقضي بها الانتقال من د إلى د¹ تحليل لأن تكون ، وذلك لأسباب نبوية ، أقل أهمية بالنسبة لباحث شاب عنها بالنسبة لباحث « متب » . وتكون الاكلاف صعبة عندما يكون الباحث في آن معاً شاباً وهامشياً بالنسبة للمؤسسات العلمية القائمة ، كما كانت الحال بالنسبة لابنتائين - الذي يطلق عبره تحليل فوير - في فترة تفصيله لنظرية النسبة .

إن أعمال كافس ولاكاتوس وفوير دعمت دون شك من قبل تاريخ العلوم بصورة أفضل من أعمال بور ، التي تتعلق أكثر بأبستمولوجيا قبلية . ، التالي ، فهي تعرض عملية تطور المعرفة العلمية بصورة واقعية . وبشكل أدق ، إنها تصمم نظرية عامة متضمنة نظرية بور عن تراكم المعارف بصفتها حالة حنية صافية أو خاصة . تنصص هذه الأعمال أحياناً على خطر مفهوم فعال في سوسيولوجية المعرفة . هذا الخطر الذي يتحدثاه كافس ولاكاتوس وفيراند وفوير أنفسهم ، إلا أن ورثتهم لم يمسدوا في وجهه . وإذا دللنا بملاحظات كافس ولاكاتوس إلى حدها الأقصى ، فقد تعرنا بالاستنتاج أن الاعتقاد بنموذج لا يتجم عن « فائدته » الموضوعية (متمثل عن قصد هذه العبارة الغامضة) وإنما عن فعل إدن . وإن فعل الإيمان هذا تحدده هو نفسه « عوامل اجتماعية » . ولتعرض أد س وس ، يتلآن مجموعتين من معطيات الخبرة على أن لا تكون من متضمنة في س ، وس « غير متضمنة في س » . يكون من المستحيل غالب التأكيد - فيما رأيت - أن نموذجاً أو نظرية د هي بصورة بطلر ردها متعارضة مع معطيات التجربة س . ومن المستحيل في كثير من الحالات الجزم بين نظريتين د ون¹ : تفسير إحداها بشكل جيد س وبشكل سيء س¹ ، في حين أن العكس صحيح بالنسبة للأخرى (راجع مفهوم النظريات « اللاقبائية » لدى فيراند) . ألا ينتج عن هاتين الصعوبتين أن الاعتقاد بد¹ أون¹ هو فعل لا عقلاني . أي أن « العوامل الاجتماعية » هي التي تعصره في التحليل الأخير ؟ وإذا قطعاً خطوة أخرى إلى الأمام يمكننا أن نحاول إزالة الفارق بشكل كامل بين النظرية العلمية والأيدولوجيا ، وأن نرى في المنزعات العلمية مساحات قد تكون « في العمق » وفي « التحليل الأخير » أيدولوجية أو دينية أو سياسية . يبدو ، ونحن نضال ، أن فيراند وحده يوحى باحتياز هذه الخطوة ، ولكن هو يضعف الفهم بالحمل القاريء لثيبه . وهو لا ينكر في الواقع طموح العلم إلى الموضوعية . وإذا كان مألوفاً مصادفة نظريات لا قياسية ، فلا يحسم عن ذلك أن النظريات العلمية تتعلق ، بالنسبة لثافي ، . وإذا حافظت نظريات مبنية على نفسها بفعل العوامل الاجتماعية ، فلا يحسم عن ذلك أن صحة النظريات تنقلص إلى ما أسماه باريتو (Pareto) - في كلامه على الأيدولوجيات - مضمونها « الاجتماعية » . وإذا كانت المعتقدات والأيدولوجيات تلعب دوراً إيمانياً في إنتاج النماذج والنظريات ، فلا ينتج عن ذلك أن النظريات الاجتماعية تنماثل والأيدولوجيات . إن الموضوعي المنهجية التي يدمع بها فيراند تطمح فقط إلى تقليص أثر الكبح الذي يمكن أن تلغوه العوامل الاجتماعية وبشكل أحسن المؤسسات العلمية بالنسبة إلى إنتاج النظريات والنماذج الجديدة . فهي تريد « تحرير » الباحث من سيطرة المؤسسات ليس من أجل تخسين « نوعية الحبال » في المحتررات ، وإنما لزيادة إبداعيته ونشاطه النقدي . تطوري إدن

الموضي المبهجة لدى ليراند على اعتقاد بموصوغة المعرفة العلمية . ولكن لنكرر ، إن هذا الاعتقاد ليس متعلزاً مع إمكانية التقرير في الحال ، بين د و ن و ن ، وأنه من المحتمل أن يكون الخيار الذي حققه باحث معين لمصلحة نظرية معينة قد أمثله عليه مصلحته أو التوافق الذي يعتقد أنه يكتشفه بين النظرية ومعتقداته الدينية .

إذ ما يمكن أن تتفق على تسميته الأيستمولوجيا التاريخية ، ولكن ما يمكن تسميته كذلك علم اجتماع المعرفة أو علم اجتماع العلم (بمقدار ما تكون المفاهيم الأيستمولوجية لكافس أو لاكاتوس أو ميرابند أو فوير مشبعة بعناووت تاريخية أو سوسيولوجية) يمثل بالتأكيد حركة بحث مهمة . فهي تأتي لتكمل تقليداً أكثر كلاسيكية ، متعلو من مرتون (Merton) وأبرزته أعمال مثل أعمال بن داود (Ben David) ، الذي يتسامل بعاصمة حول الشروط الاجتماعية لتأسيس العلم الحديث وحول عملية التمايز بين التخصصات العلمية (راجع ، المقلل التركيبي الرائع للميكوي (Lévy) الذي يعطي صورة كاملة ودقيقة عن نتائج علم اجتماع العلم كما تطور اعتلراً من أطروحة مرتون الشهيرة حول العلاقة بين الطهريه (Paritanisme) وتطور العلم الانكليزي في القرن الثامن عشر) . إن لروادة الأيستمولوجيا التاريخية تكمن تحديداً فيما يتعلق بها ، في جهدها لأن تفحص معاً الوجوه الأيستمولوجية والتاريخية والاجتماعية لتطوير المعرفة العلمية وهكذا تأتي لتكمل - وربما لتصحح - تقليد علم اجتماع العلم وعلم اجتماع المعرفة ، هذين النظامين اللذين يضعان بين هلالين الوجوه الأيستمولوجية لانتاج المعرفة لكي يشددا على العلاقات بين العوامل الاجتماعية وطرائق المعرفة .

إن مناقشات ما سميه هنا الأيستمولوجيا التاريخية ، محدودة تقريباً في علوم الطبيعة وحدها . ولم يتم النطرق لحالة العلوم الانسانية والاجتماعية إلا بطريقة هامشية من قبل كافس ولاكاتوس أو فويرابند . يمكن مع ذلك الإدلاء بفرصة أن مناقشات الأيستمولوجيا التاريخية يمكن أن تكون مصدراً لإيجاد نمج بالسية لعلم اجتماع المعرفة في نطاق العلوم الاجتماعية . ولربما كانت هذه المناقشات توحى بأن الموارق بين علوم الطبيعة والعلوم الاجتماعية أقل وضوحاً مما برعم أحياناً . عندما شرع توكفيل (Toqueville) شرح لماذا كانت الزراعة الفرنسية أقل تطوراً من الانكليزية في نهاية القرن الثامن عشر ، ولماذا يمتلك المظفرون الفرنسيون ميلاً إلى الصيغ المعجزة ولا يملكه المظفرون الانكليز ، لو لماذا يوجد في فرنسا من المدن الصغيرة أكثر بكثير مما يوجد في انكلترا ، واعتبر أن هذه الفوارق هي نتيجة للمركزية الإدارية التي تميز فرنسا ، فمن انفق عليه أنه استوحى معتقدات وأفضليات لا عقلانية ، وباختصار استوحى الامفعالات . إن إعجابه بالعالم الانكلو- سكسوني لا جدال فيه . مما لا شك فيه أن هذا الإعجاب يفسر إلى حد ما معطيات حيرة حياته ، أي بموقعه الطبقي . لكن نظرية توكفيل لم تكن لتحظى بهذا الاهتمام الدائم لو كانت تعبيراً عن معتقد وحسب . إن استمراره هو نتيجة الخصوتها ، أو لسلطتها التفسيرية ، أي لكونها تحلل بواسطة مقدمات منطقية يمكن اعتبارها مقبولة ، عدداً منها من معطيات الملاحظة الخاصة بالفوردي بين فرنسا وانكلترا . كما أن دوركهايم لم يكن ليشرع في البحث الذي أدى به إلى المؤلف الانتعزل لو لم يكن مهتماً -أيديولوجياً

إذا شئت - بإتساع الأفراد في المجتمع . ولكن هذا الاتساع لا يستطيع وحده أن يضمن بقاء المؤلف . إذا كان كتاب الاقتصاد قد أخذ الوجه الكلاسيكي ، فأنه يسمح بتفسير عدد مهم من المعطيات المتمايزة للاقتصاد ، وهنا أيضاً انطلاقاً من مقدمات منطقية مقبولة . ففي العلوم الاجتماعية ، كما في علوم الطبيعة ، إن الأيديولوجيات والمعتقدات والانفعالات هي أجزاء مقومة لا غنى عنها للبحث . ونشرف المؤسسات والبنى الاجتماعية على ولادة النماذج ومحوها ، وكذلك على الممارعات بين النماذج والنظريات . وفي مادة علم اجتماع التنمية (راجع مقالة التنمية) ، من الواضح أن نظريات اشتهرت في روسيا ، مثل نظرية أثر التظاهر أو نظرية الحلقة المفرغة للفقر ، تفرس نفسها للسبب الأتيسر 1 - منحت أفكار التنمية والتخلف في ذلك الحين محتوى سياسياً مهماً 2 - كان الاقتصاديون يملكون دوراً غالباً في المؤسسات المكلفة بتحليل التنمية وتوجيهها . إلا أن هذه النظريات هي اليوم على معارضة واسعة . فالثورة العلمية على النمط الكافني (Kubien) جعلت مصداقيتها تتأكل . وذلك لأسباب ووفقاً لعملية معقدة (فالمعاملات الثورية التي وصفها كاهن معقدة دوماً) ، وكذلك لأن هذه النظريات كانت متعارضة بشكل أساسي مع معطيات واقع يتغير رده : كيف يتم التوفيق مثلاً بين نظرية الحلقة المفرغة للفقر مع كون عدة بلدان مثل اليابان في القرن التاسع عشر أو كولومبيا في القرن العشرين من بين حالات أخرى ، عرفت تطوراً مهماً ، على الرغم من أن علاقتها مع العالم الخارجي كانت محدودة إلى أقصى حد ؟ إن الذين ساهموا في هبوط النظريات الاقتصادية والتنمية كانوا بعضهم ربما يلقنوا أنفسهم ، إذا تكلمنا على غرار ماكس فيبر ، إلى خلقية اليقين ، وإلى خلقية المسؤولية الذي ينطوي عليها دور العالم أو الباحث . وربما كان حافزهم الأساسي في بعض الحالات هو كسر احتكار الاقتصاديين في ميدان التنمية . ولكن فعل هذه العوامل الاجتماعية لا يسمح بتقليص الغموض إلى معركة حاصصة لمنطق الأقوى . لم يعط الحق للمعارضين لأنهم كانوا الأقوى . لقد نظر إليهم بعد وقت ما ، بصفتهم الأقوى لأنهم كانوا محقين . لذلك يقتضي أن نتخصص بكثير من النمط والسطريات المستوحاة من المركزية الجديدة ، مثل نظرية هابرماس (Habermas) ، التي تطمح إلى إدخال عملية العملة والمعلومات البسيطة بين المصالح والمعرفة (راجع مقالة الموضوعية) . وقد اقترح بارينو (Parato) في هذا الصدد نظرية أكثر دقة بكثير وأكثر غصاً بالقوة (راجع مقالة - Parato) . يعتبر بارينو أن المنفعة الاجتماعية ، وه الحقيقة ، الخاصة بنظرية مصحة هما خاصيتان أساسيتان . وهما بقرمان ، للوحدة مع الأخرى ، علاقات معقدة وربما متناقضة . ولكن ينبغي ألا يتم الخلط بينهما في حال من الأحوال .

هذه التأملات لا تبرهن أنه من السهل دوماً الإتيان أن نظرية ما ينبغي أن تفصل على أخرى ، وحتى لو أمكن تقديم هذا الإتيان فإنه لا يؤدي بسهولة إلى الموافقة الاجتماعية . ففي علوم الطبيعة ، فضلاً عن العلوم الاجتماعية ، يمكن أن يكون الخيار بين نظريات متعارضة أمراً دقيقاً . وقد يكون مستحيلاً بصورة مؤقتة . ولكن إذا استجبا هذه الاقتراحات التعميم الحريء الذي يقتضي بأن النظريات العلمية تعكس دهانات اجتماعية وحسب . فإسما بحرم

أنفسنا من إمكانية التميز بين العلم والأبولوجيا والمذهب

- **Bibliographie** — Ben-David, J., et Zuckerman, A., « Universities and academic systems in modern societies », *Archives européennes de sociologie*, III, 1, 1962, 45-64. — FORTIN, L. S., *Evolution and the generations of man*, New York, Basic Books, 1974. Trad. franç., *Evolution et le poids des générations*, Seuil, Éditions Complexe, 1978. — FURBERMAN, P., *Agassi method. Outline of an anarchistic theory of knowledge*, Londres, M.U., 1975, 1976. Trad. franç., *Contre la méthode. Esquisse d'une théorie anarchiste de la connaissance*, Paris, Le Seuil, 1979. — HARRISMAN, J., *Erkenntnis und Interessen; mit einem neuen Nachwort*, Frankfurt, Suhrkamp, 1968, 1975. Trad. franç., *Connaissance et intérêt*, Paris, Gallimard, 1976 ; *Technik und Wissenschaft als Ideologie*, Frankfurt, Suhrkamp, 1968. Trad. franç., *La technique et la science comme idéologie*, Paris, Gallimard, 1969. — Kuhn, T. S., *The structure of scientific revolutions*, Chicago, University of Chicago Press, 1962, 1970. Trad. franç., *La structure des révolutions scientifiques*, Paris, Flammarion, 1970. — LAKATOS, I., et MCGRAVE, A. (red.), *Christian and the growth of knowledge*, Londres, Cambridge University Press, 1970. — LÉCHRYN, B. P., « Bilan et perspectives de la sociologie de la science dans les pays occidentaux », *Archives européennes de sociologie*, XIX, 2, 1978, 257-336. — LEMARIE, G., et MAYALON, B., « La lutte pour la vie dans la cité scientifique », *Revue française de sociologie*, X, 2, 1969, 199-185. — MARSHALL, K., *Essays on the sociology of knowledge*, Londres, Routledge & Kegan Paul, 1952, 1964 ; *Ideologie und Utopie*, Bonn, F. Cohen, 1929. Trad. angl. partielle, *Ideology and utopia. An introduction to the sociology of knowledge*, New York, Harcourt, Brace / Londres, Routledge & Kegan Paul, 1954, parties II à IV. Trad. franç. partielle, *Ideologie et utopie*, Paris, M. Rivière, 1956. — MARXON, R. K., *Science, technology and society in nineteenth century England*, New York, Howard Fertig, 1970. — MARXON, R. K. (ed.), *The sociology of science. theoretical and empirical investigations*, Chicago/Londres, University of Chicago Press, 1978 (1^{re} éd., 1938). — MARXON, R. K., « Sociology of knowledge », in GUNTER, G., et MOORE, W. E. (red.), *Twentieth century sociology*, New York, Philosophical Library, 1945, 366-403. Trad. franç., « La sociologie de la connaissance », in GUNTER, G., et MOORE, W. E. (red.), *La sociologie au XX^e siècle*, Paris, s.d., 1947, 2 vol., vol. 1, chap. XIII, 377-416. — POPPER, K. R., *Logik der Forschung*, Vienna, Julius Springer, 1955. Version anglaise revue et augmentée, *The logic of scientific discovery*, New York, Harper, 1959. Trad. franç., *La logique de la découverte scientifique*, Paris, Payot, 1973.

Objectivité

الموضوعة

هل يستطيع علم الاجتماع أن يقدم للموضوعة ؟ هذا السؤال كان منذ بدايات علم الاجتماع موضوعاً لخلافات شديدة . وقد أعيد إطلاقه من قبل أدورنو (Adorno) وهابرماس (Habermas) في إطار المناقشات حول الموضوعية التي تطورت في ألمانيا خلال سنوات الستينات . يعلن هابرماس أن المعرفة ولا سيما المعرفة الموسيولوجية ، مرتبطة بالمصالح الاجتماعية للفاعلين الاجتماعيين . لذلك ثمة بالضرورة علم اجتماع يساري وعلم اجتماع يميني . إنذا يساوي علم الاجتماع ما تساويه مصالح الفاعلين التي يجب لنحتمها . يمثل هذا التصور تنوعاً في المبادئ التي يتضمنها علم الاجتماع الماركسي منذ بداياته . يعتبر ماركس ، وباريتو يوافق على هذه النقطة . أن الاقتصاد الإنكليزي كان خاصاً بالمصالح البورجوازية الرأسمالية . وبما لا شك فيه أن دوستويسكي كان يفكر في هذه الأطروحة عندما يميل الكبير مارملاتوف يقول في الجريدة

والعطف أن الاقتصاد السياسي يثبت عملياً عدم جدوى الشفقة على الفقراء . ومن المفارقات أن ماركس كان يرى نظريته الخاصة ، مهابة خدعة مصالح البروليتاريا . ولكن هذه السمة الجزئية لنظرية لم يكن براها ماركس متناقضة مع طموحه إلى الموضوعية . وبما أن البروليتاريا مهينة للحلول محل الحقبة البورجوازية للسيطرة ، فإن الانحياز إلى البروليتاريا حسب ماركس ، يعني اتخاذ الوضع الذي يسمح باستنتاج القوانين العلمية للتاريخ .

ليس ثمة شك على الإطلاق أن مفاهيم علماء الاجتماع تتأثر حائلاً بمصالحهم وبصورة أهم ، بالإلزامات التي يمكن أن يفرضها عليهم وضعهم ودورهم للاجتماعي وكذلك ، بأحكامهم المسبقة لـ « مصابيحهم المبلقة » (دوركهيم) التي يمكن أن تنجم عن انتمائهم إلى إطار اجتماعي وتاريخي خاص . ومن الحيد التذكير يحضر الأمثلة في هذا الصدد . إن « القانون الحثي للأجور » الذي أطلقه ريكاردو (Ricardo) يقول إن الأجور لا يمكن أن ترتفع بصورة دائمة فوق مستوى تكاليف العيش . وإذا ارتفعت فوق هذا المستوى ، تندفع معدلات الولادة إلى أعلى ، مشكل يؤول بعد مرحلة من الوقت متروك المدة ، إلى جعل التنافس بين الشغيلة في سوق العمل قاسياً ، الأمر الذي يسبب انخفاضاً في الأجور . وإذا نددت الأجور إلى مستوى أدنى من تكاليف العيش ، تنراجع معدلات الولادة ، مؤدية إلى قيام التنافس بين المثلولين على اليد العاملة . فالأجور محكومة إذن بالتأرجح حول مستوى تكاليف العيش . من البديهي اليوم أن هذا القانون ، مثله مثل أغلب القوانين التي وضعها العلوم الاجتماعية في ماضٍ بعيد إلى حد ما ، قد نقصته الوقائع . إن أحد الأسباب الرئيسية لخطأ ريكاردو هو أنه لم يتوقع الظاهرة الثقافية والتأثير الذي ستمارسه التعميمات المعالية على عملية تحديد الأجور ، فيما يتعلق على الأقل بالمدى القصير ، ذلك أن العوامل متشابكة على المدى الطويل يصعب معه تحديد المساهمة الخاصة بكل منها في تطور الأجور . ولكن في الحقبة التي كان يكتب فيها ، كان مفهوم التجمع يذكر بالتأكيد بصورة التجمعات المهمة التي كانت فلسفة الأنوار والليبرالية الاقتصادية ترفع أنها وصفتها هاتياً بين الأشكال المتحجرة للتنظيم الاجتماعي . هذا الثابت ، المحرر أيديولوجياً لعصر ريكاردو ، جعل من الصعب عليه تصور أن الفيتيق يمكن أن ينبت من الرمال ليأتي ويصحح المطلق المحتوم لقانون الأجور الحثي

عندما أشتت بعد الحرب العالمية الثانية وكالات دولية للتنمية ، لجأت إلى خدمات الخبراء الذين كان يقضي دورهم بإقامة أفضل الأشكال لتوزيع المساعدات على العالم الثالث . وانطلاقاً من الطبيعة نفسها ، لدورهم ، دُفع هؤلاء الخبراء إلى إدراك التنمية بصفتها عملية خارجية المصدر (راجع مقالة التنمية) . وإلا وجد مفهوم المعونة أو المساعدة نفسه مفرغاً من مضمونه . وقد دفعوا كذلك إلى إصفاء تأثير كبير لعوامل مثل تراكم رأس المال المادي ورأس المال الاجتماعي في إطلاق عملية التنمية ، هذه العوامل التي يمكن أن تتأثر مباشرة بالعوامل الخارجية . وبالتالي ، دفعوا أيضاً إلى اعتبار بلده العالم الثالث متماثلة بعض بعضها مع بعض ، وإلى تلقيب من الفوارق الصارخة بينها ، وإلى التوجه نحو البحث عن نظرية عامة للتنمية . واعتباراً من الوقت الذي شكل فيه العالم الثالث مشكلة ، والتحالف سرعاً ، كان

يقضي إيجاد العلاج لشرتم إزاءه باعتباره كائناً مريضاً فريداً .

إن كون العلوم الاجتماعية قد تشكلت انطلاقاً من الأسم المصفاة في العالم الغربي ، يعتبر مسؤولاً كذلك عن العربة التي نكتشفها في العديد من الأبحاث السوسولوجية . كان لدى منظري التنمية مثلاً ميل الى تفسير عملية التنمية من النمط العربي بصفتها نموذجاً متميزاً يعتبر منطقته قابلاً لأن يكون شاملاً . وهكذا يشدد روسو (Rosow) على دور القطاعات الصناعية الأكثر تطوراً في إطلاق التنمية ، معكراً دون شك في الدور الذي لعبته صناعة النسيج في إنكلترا وصناعة الصلب في ألمانيا وصناعة الأجبان في الدانمرك

في حالات أخرى ، إن تأثير الثوات المميزة للمعادلة الاجتماعية الخاصة بالبحث ، يكون أكثر تحدياً . ففي دراسة كلاسيكية حول عمال صناعة السيارات الأميركية ، يتحقق شينوي (Chinoy) أن العمال الذين راقهم ليس لديهم موضوعياً سوى فرص صغيرة جداً للترقي الى الفئات الوسيطة من الثرائية . ورغم ذلك ، ليس لدى هؤلاء العمال أي شكل من الأشكال الانطباع بأنهم محصورون في طريق مسدود ، كما أثبتت المعادلات التي أحراها شينوي . وعلى العكس لديهم الشعور بإمكانية التقدم وحتى « النجاح » عما لا شك فيه أنهم لا يمكن أبداً فرص تغيير قسهم ، ولكنهم يستطيعون الأمل في زيادات متواضعة في الأجور أو تقدم في التدرج . ليس لديهم أية فرصة للمعور الى درجة أعلى من الاستهلاك أو تغيير نمط حياتهم ، ولكن لديهم فرصاً طيبة لإمكانية الحصول تدريجياً على الاموال الاستهلاكية للمتناة في قسهم . وبالإجمال ، على الرغم من كونهم في وضع محاصر ، لديهم الشعور بأن النجاح ممكن وأن المستقبل مفتوح . أما تفسير شينوي لذلك فهو : لا يمكن أن يكون هذا الشعور إلا نتاجاً للعطلة . إن مستقبل العمال يكون محمداً . إلا أنهم يرويه مفتوحاً . لماذا ؟ لأن المجتمع يمنح قيمة عليا للنجاح الاجتماعي . ولا يمكن لأي فرد إذن أن يصل نفسه إلا إذا كان لديه الانطباع بأنه « نجح » أو أنه في الطريق الى النجاح . عندما يجد نفسه في طريق مسدود يقتضي أن يحفي « إخطائه » . لذلك يقضي عامل شينوي أهمية مقبولة لزيادات الأجور التي تمنح لهم كالتقدير والتعويضات المتواضعة في الرفاهية التي يكون قادراً على معيها لعائلته . ولكن تفسير شينوي يستند الى مسلحة قابلة للنقاش . إن وضع العمال الذين يصفه ليس فيه شيء بمحسود عليه . ولكن هذه القصبة تتعلق بمعلم الأخلاق ولا علاقة لها مع المشكلة المطروحة . تحليل مشاعر وتصرفات هؤلاء العمال . ويستند التفسير المعطى الى آتنية المراقب . فالاستاد الجامعي لا يعطي بصورة عامة إلا أهمية ضئيلة لربانة أجره بصع مئات . وإذا كان الشخص الخاضع للمراقبة يعطيها أهمية فلا يمكن أن يتعلق الأمر إلا بالعطلة . ولكن الاستنتاج ليس مضمناً إلا إذا قبلنا أن مشاعر الأساتذة الجامعيين وتقييماتهم بشكل موحاً من القياس الشامل . وقد يكون من السهل جداً إيراد أمثلة عديدة ، لا يؤثر فيها النوع الاجتماعي للمراقب على المبرور الدقيقة وحسب ، وإنما على صلب التحليل نفسه . وهكذا يميل علماء اجتماع التربية الذين يديون بمواقفهم الاجتماعية الى شهادتهم ، الى اعتبار غياب « الطموح المدرسي » ظاهرة غير عادية وإلى تفسير ظهورها بأنه من عمل القوى الاجتماعية الشريرة . كما أن عالم الاجتماع المتحدر من عائلة

لديها كل القرص للالتقاء الى مجتمع نسيطر فيه الغالبية ذات النمط القوي ، يكون لديه ميل الى تصيب العنقبة الفردية بمثابة نموذج سوي ، والى الإقراض مطلقاً في تقدير آثار العمليات الصناعية والتنمية على البنى الاجتماعية . لنشر بالناس الى أن الاجتماعية - المركزة يمكن أن تتخذ إما شكلاً مباشراً كما في الأمثلة السابقة وإما شكلاً مقلوباً . في هذه الحالة الأخيرة يميل عالم الاجتماع الى تحليل وتقييم البيئة الاجتماعية التي ينتمي إليها بالنسبة الى يثبت أخرى كما يمثلها

يقضي أنضيف الى معادلة الباحث الاجتماعية ، معادلات الشخصية من بين المعادلات الفاعلة من تشويش المراقب والتحليل . كان دوركهيلم يعتقد أن علم الاجتماع لا يستحق ربع ساعة من التعب إذا لم يكن قادراً على إثبات منفعة الاجتماعية . أما باريتو فكان على العكس ، يرى في علم الاجتماع نشاطاً إدراكياً مترفعاً : كانت تبدو له الأيديولوجيات أكثر فائدة بكثير اجتماعياً ، أي أكثر تأثيراً من الجهد المبذول من قبل علماء الاجتماع لفهم الظواهر الاجتماعية . ونتيجة لهذه الفوارق في المواقف الأساسية ، فإن علمي الاجتماع الاثنان لا يطرحان قضايا مختلفة وحسب وإنما يعطيان تفسيرات مختلفة للظواهر نفسها . وبما أن دوركهيلم كان مهتماً بتكامل الفرد مع مجتمعه ، كان يفسر النزاعات الاجتماعية باعتبارها عوامل مرضية . ولأن باريتو لم يكن لديه أي هم من هذا النمط فإنه كان يرى في النزاعات الاجتماعية ظواهر عادية . وسيمالج عالم اجتماع معين ، عملية تنمية عملية بصورة عامة بطريقة مختلفة وفقاً لما يتصور تحليله ذات بعد إدراكي بصورة رئيسية أو عملي بصورة رئيسية . في الحالة الأولى ، سيكون لديه ميل للتشديد على خصوصية العملية . أما في الحالة الثانية ، سيكون لديه ميل الى أن يرى فيها مظهراً خاصاً لعملية عامة

بعد أن أثبتنا أن ملاحظات وتفسيرات عالم الاجتماع تتأثر في ظروف عادية ، بما سميته معادلات الاجتماعية والشخصية ، هل علينا الاستنتاج من ذلك ، على الطريقة التشكيكية ، أن علم الاجتماع لا يمكن أن يطرح الى الموضوعية ؟ لم علينا على الطريقة الماركسية ، الاستنتاج أن بعض المعادلات الاجتماعية والشخصية تكون أفضل من البعض الآخر ، إما لأنها تسمح بشكل أسهل بترقع مجرى التاريخ (ماركس) ، وإما لأنها تستند إلى وجهة نظر خلفية عالية (مدرسة فرانكفورت) ؟ أم علينا كما يرحي ميرند (Feyerabend) سحرية ، مستوحياً ربما اقتراحاً لفلوير (Flaubert) في التريبة المعاطفة ، اللجوء الى الاستثناء العام حول حقيقة المقترحات العلمية ؟ هل يقتضي اعتبار الاعتقاد بإمكانية الموضوعية في العلوم الاجتماعية بمثابة إشارة عمل الانشغال الى إيديولوجيا توصف بصورة عامة بالموضوعية من قبل الذين يدافعون عن هذه الحجة ، واستخراج النتيجة الدلالية القاصية بأن علم الاجتماع لا يكون له سوى عرض واحد ، هو الكفاح في حلقة المصالح الشرعية ؟ إننا لا نرى ، والحق يقال ، أن أيّاً من هذه الاستنتاجات ضرورية في المقابل ، ننسب بسهولة الإحراجات التي تؤدي إليها مثل هذه الاستنتاجات ، والطرق اليبسة التي تسمح بإعطائها صحة ظاهرية .

ولماذا ؟ لأن تأثير المعادلات الاجتماعية الشخصية لا تستند بإمكانية حصول تحليل

سوسيولوجي الى مناقشة نقدية عقلانية ، ولا إمكانية أن يؤدي هذا النقاش الى نتائج قابلة من حيث المبدأ لأن تكون مقبولة من الجميع . يبدو اليوم محسوماً كون القانون الحتمي للأجور خاطئاً . وعلى الرغم من جهود الماركسيين المستمرة حتى العصر السنتالي وما بعده ، لكي يتم التوفيق بين الملاحظة والنص الذي استنتجه ماركس من هذا القانون (الإقتران النسبي) بحرف اليوم أنها خاطئة ، لأنها متناقضة مع معطيات الملاحظة . بالإضافة الى ذلك ، نفهم بوصرح وفي أن واحد لماذا هي خاطئة (لأب تعرض من بين أشياء أخرى سلطة نقابية غير موجودة) ولماذا تمكنت من الصدور في حيزه (لأن التجديد الذي ينبغي أن يمثله الظاهرة الباقية لم يكن ممكناً لأسباب تاريخية معروفة ، أن يتم توقعها من قبل معاصري ريكاردو) . تحليل العقدين الأولين للتحليل للحرب العالمية الثانية ، يفرض نفسه نوع من النظرية العامة للتنمية . تصورات التنمية عملية في طبيعتها ذات مصدر خارجي أساساً ، ناجمة عن ردود فعل متسلسلة تطلقها حركات متغيرة مثل تراكم رأس المال الاجتماعي . لكن الدراسات الأحادية الوافية شئت هشاشة هذه النظرية العامة وتلقت لانتباه الى تعقد وتنوع عمليات التنمية . طيق من الصعب اكتشاف أن تحليل شيئوي حول عمال لاسبرات ، لكي نستعيد مثلاً آخر من الأمثلة السابقة ، يحتوي على مبدأ لا غنى عنه . لأنه يمثل لعامل الرئيسي بالذات للرهائن ، وغير مقبول في أن معاً فعل أي أساس يمكن استعمال تصور لمراقب عن النجاح الاجتماعي كمعيار للتفسير بين النجاح « الحقيقي » و « الخاطئ » ؟ وإلى أي أساس يستند عالم الاجتماع عندما يعتبر أن العائلات المحرومة من العلوم والحل المدرسية تبدي تصرفاً غير عقلاني ، إذا لم يكن على تطبيق لمعيار عرفي أو اجتماعي - مركزي ؟

هذه الأمثلة القليلة توضح أن تأثير العلاقات الاجتماعية المهنية ليست ذات طبيعة تنفّ طموحات علم الاجتماع الى الموضوعية . وليس مؤكداً ، والحق يقال إن « سطق الاكتشاف العلمي » لا يخضع الى مبادئ قريبة في علم الاجتماع وفي مجالات النشاط العلمي الأخرى ، على عكس الرأى الشائع . في علم الاجتماع كما في غيره ، من الممكن تحليل نظرية معينة لكي نكتشف فيها الإحمال الخفي لمسلمات غير مقبولة . إن تحديلاً نقدياً من هذا النمط ، حتى ولو تعلّق بنظرية فريدة ، يمكن أن يكون ذا معنى علم . وهكذا ، فإن النقد المحط أدناه لنظرية شيئوي ذات طبيعة تؤدي الى موقف تشككي بصدد جميع النظريات التي نشتد بطريقة صريحة أو ضمنية الى مقارنة بين مشاهد وأفضليات المراقب وتلك الخاصة بالمراقب . لقد تم « لاقتصاديون منذ وقت طويل الى مثل هذه المقارنات » بين الأشخاص . يمكننا الاعتقاد أن موقفاً نقدياً من النمط نفسه مدعو للتطوير لدى علماء الاجتماع . بالطبع ، إن المقاومة كبيرة إذ إن مفاهيم شائعة في علم الاجتماع مثل « الوعي الخاطئ » أو « العقلنة » وكذلك نظريات سوسيولوجية عديدة تقوم على الحق الذي يحسمه المراقب نفسه في استعمال مشاهد وأفضليات بمثابة قياس لمشاهد وأفضليات الآخرين . ولكن المبدأ الذي تركز عليه مثل هذه المفاهيم يكون غير مقبول بمقدار ما ينبغي أن يتهي الشك النقدي الى التعميم

إن النقد الداخلي للنظريات (أي نقد حماسك المقترحات المكتوبة لنظرية معينة وإمكانية قبول المفاهيم المستعملة ، الخ) هو إند طريق أول للتقدم العلمي ، مقترح لعدم الاحتماع كما لأي

عدم آخر . أما الطريق الثاني فهو طريق النقد الخارجي أي نقد المواجهة بين النظريات ، في مقدماتها ونتائجها . مع معطيات المواجهة - حول هذه النقطة - تطبق تحليلات بوبر (Popper) بشكل مناسب - شرط إحراء بعض النهضة - على علم الاجتماع . إن النظرية التي تفترض التنمية الاقتصادية بناء عليها - تراكماً مسبقاً للراسمال الاجتماعي لم يعد ممكناً اعتبارها ذات شرعية عامة اعتباراً من الوقت الذي نتحقق فيه أن تكوين الراسمال الاجتماعي في هذا البلد أو ذلك - الأرحنتين في سجلات القرون مثلاً - توافق ولم يسبق التنمية الاقتصادية المدعومة - إن النظرية التي تعتبر أن التنمية ينبغي بالضرورة أن تتوافق مع عملية تفنيت العائلة ، لا يمكن أن تعتبر صحيحة دون قيد أو شرط اعتباراً من الوقت الذي ملاحظ فيه أن الانتقال من اقتصاد التبادل إلى اقتصاد السوق ، في هذا الإطار أو ذلك - الوضع الهندي مثلاً - يمكن أن يدعم بدل أن يهتف إلى العائلة التقليدية - إن المعايير الشهيرة التي يعرض بوبر أن يقيم بواسطتها نظرية علمية معينة ، وبخاصة معيار الدحض ، خاضع للمواظبة في علم الاجتماع كما في غيره . وليس صعباً أن يبرهن أن نظرية سوسولوجية معينة عندما تكون موضوعاً للتراضى ، ذلك أنها بصورة عامة يمكن أن تعتبر مستحقة للمعايير السورية . ويوحى بوبر ، أن نظرية ما تكتسب مصداقيتها بمقدار ما تعسر دحضها أكبر من معطيات الملاحظة المتصورة . وبمقدار ما تعسر النظرية معطيات عديدة ومختلفة ، بمقدار ما يصعب إيجاد نظرية بديلة ومختلفة يمكن أن تحل محلها . وعلى الرغم من الاستحالة الكاملة ، حسب بوبر في إثبات حقيقة نظرية ما ، فإن النظرية الضادة على تخمين معطيات عديدة توقف بالتالي شعوراً بالصدق . هذا التحليل ينمى بالكامل على نظرية كلاسيكية مثل نظرية نوكليل (Tucqueville) (النظام القديم والثورة) ، الذي يرى في المركزية لإدارية الفرنسية لسب الرئيسي للمعوقات المتعددة التي تلاحظ بين فرنسا وبريطانيا في القرن الثامن عشر . المركزية الإدارية العرصة أدت إلى مكانة أكبر للموظفين - ومكانته للدولة تؤدي إلى أن التكاليف التي تورعها تكون أكثر عدداً وأكثر طلباً - فالملكين العقارين يدفعون إدد إلى البحث عن تكليف ملكي بدل استغلال عقاراتهم . وكان ذلك أحد الأسباب التي قد تعسر التأثير الزراعي الفرنسي بالنسبة للزراعة الانكليزية . وقد أدى انتشار التكاليف الملكية على المستوى المحلي إلى تمركزات مدينية ذات أحجام صغيرة لا معادل لها في انكلترا . إن الوصوح المفترض لسلطة الدولة الفرنسية وجه المصلحين السياسيين وه الفلاسفة - قد نقول اليوم - قنطع - محور رؤية محدودة للظواهر السياسية ونحو مفهوم ثوري يخضع كل تغيير اجتماعي إلى التغيير المسبق للمؤسسات والفرق السياسية - كما أن نظرية دوركهيلم عن الانتحار (الانتحار) ، حتى ولو كان يمكن بقدها في بعض جوانبها ، تعتبر ملاحظة مرجعية ملزمة ، إذ إنها تفسر عدداً مهماً من المحطات الماضية للانتحار . وبشكل منافي هذه الأمثلة ، تكون النظريات الخاصة (ad hoc) التي يتحدث عنها مونتون (Monton) (أي النظريات التي تبني بنية تحليل ظاهرة فردية ، والتي يبدو أن سلطتها التفسيرية لا يمكن أن تمتد إلى ظواهر أخرى) تكون قليلة المقابلة على إيقاظ الشعور بمصداقية مماثلة . فإعتبارها قادرة فقط على تفسير ظواهر متعزلة ، تثير لدى القارئ الانطباع بأنه من السهل نسبياً تحيل تفسير مدلل للظواهرات نفسها . وكمثل من بين مئة نظرية خاصة يمكنها

أن نذكر نظرية الحركة الاجتماعية لليست (Lipset) وزينبرغ (Zetterberg). وما إلى هذين المؤلفين قد لاحظا أن الحركة الاجتماعية تكون سهلة في المجتمعات التي يكون التدرج الاجتماعي فيها جامداً بغض المقدار في المجتمعات التي يكون التدرج الاجتماعي فيها أقل يروا . فقد وصفا الفرصة التالية من المجتمعات ذات التدرج الجليد ١ - تكون الحواجز الاجتماعية بالتمريف صعبة الاجتياز ٢ - يكون الفاعلون الاجتماعيون أكثر اندفاعاً لمحاولة اجتيازها من المؤكد أن مثل هذه النظرية ، على الرغم من أنها تمتع طريقاً مهماً للبحث ، لا يمكن اعتبارها صحيحة إلا إذا تم التحقق مباشرة من مبادئها أو إذا كانت تسمح بتفسير ظواهر أخرى غير تلك التي أوجت بها .

إن المقابلة بين دوركهيلم وتوكفيل تتضمن أمثلة إضافية والمعايير المنطقية المعقدة التي تمنح نظرية معينة صفة الموضوعية ، هي نفسها أي تكن طبيعة الأسئلة المطروحة والمعطيات التي سعى إلى توضيحها . إن تحليل توكفيل يتناول مجموعة من الفروقات « الكمية » بين بلدين اثنين أما تحليل توكفيل فيتناول مجموعة من المعطيات التفاضلية الكمية ولكن المسيرة المنطقية هي نفسها في الحالتين .

يجمع علماء الاجتماع إلى تأثير المعادلات لشخصية والاجتماعية فضلاً عن ذلك ، إنهم يتطرقون إلى الواقع الذي يطرحون إلى توضيحه ، ليس في حالة البراءة التي تخص فيها العالمة التجريبية الكلاسيكية الأشخاص العاديين ، وإنما مسلحين بنماذج مثالية (راجع مقالة النظرية) يكونون نظرياتهم انطوائاً منها هذه النماذج المثالية تشكل طرائق لاولوية الأشكال بالسي الذي استعمله كانت (Kant) لقد تم تبنيها في مرحلة أولى على الأقل ، على أساس فعل إيجاد بدلاً من الاتبات ومن الممكن ، كما يوصي فبراند (Feyerabend) ، أن يكون الفرق بين العلوم الاجتماعية وعلوم الطبيعة حول هاتين التقنيتين بالدرجة أكثر مما هو في الطبيعة . إن نظريات لامارك (Lamarck) وداروين (Darwin) هي حرياً نتاج « معدلاتها الاجتماعية » . ويفترب الفيرباليون قبل علماء الاجتماع من الخفية وهوغون نظرياتهم في إطار نماذج مثالية هي نفسها غير ثابتة . على الرغم من ذلك تصان حقوق الموضوعية عبر الامكانية المتوفرة لعالم الاجتماع مثل الميزاتي في إقامة نقد عقلاني للنظريات المطروحة عليه . .

- BIBLIOGRAPHIE. — ANDRÉ, T. W. (red.), *Der Positivismus in der deutschen Soziologie*, Neuwied, Berlin, Luchterhand, 1969. Trad. franç., *De Vienne à Francfort - la querelle allemande des sciences sociales*, Bruxelles, Editions Complexe, 1979. — ALBERT, H., *Traktat über kritische Vernunft*, Tübingen, J. C. B. Mohr, 1968, 5^e ed. clarifiée, 1975. — CHERRY, E., « The tradition of opportunity and the aspirations of automobile workers », *American journal of sociology*, LVII, 3, 1952, 433-459. — FEYERABEND, P. K., *Against method. Outline of an anarchistic theory of knowledge*, Londres, n.s., 1975, 1976. Trad. franç., *Contre la méthode. Esquisse d'une théorie anarchiste de la connaissance*, Paris, Le Seuil, 1979. — HANZELMA, J., *Technik und Wissenschaft als Ideologie*, Frankfurt, Suhrkamp, 1968. Trad. franç., *La technique et la science comme idéologie*, Paris, Gallimard, 1973. *Erkenntnis und Interesse, mit einem neuen Nachwort*, Frankfurt, Suhrkamp, 1968, 1973. Trad. franç., *Connaissance et intérêt*, Paris, Gallimard, 1976. — JACOB, P. (red.), *De Vienne à Cambridge - l'héritage du positivisme logique de 1930 à nos jours. Essai de philosophie des sciences*, Paris, Gallimard, 1980. — MALJERST, J. P., *La philosophie*

de Karl Popper et le positivisme logique, Paris, PUF, 1976. — PARSONS, T., « Equilibrium and objectivity of social sciences, an interpretation of Max Weber's contribution » in PARSONS, T., *Sociological theory and modern society*, Glencoe, Free Press, 1967, 79-102 et PARSONS, T., « An approach to the sociology of knowledge », *ibid.*, 139-166. — POPPER, K. R., *Logik der Forschung*, Vienna, Julius Springer, 1935. Trad. angl. *Logic of scientific discovery*, New York, Harper, 1959. Trad. franç., *La logique de la découverte scientifique*, Paris, PUF, 1977; « Eine objektive Theorie der historischen Verurteilung », *Schwarzer Monatsschrift*, L, 3, 1970, 207-215; *Objective knowledge. An evolutionary approach*, Oxford, Clarendon Press, 1979. Trad. franç. partielle, *La connaissance objective*, Paris, PUF, 1978. — RICAUDO, D., *On the principles of political economy and taxation*, Londres, J. Murray, 1817. Trad. franç., *Des principes de l'économie politique et de l'impôt*, Paris, J.-P. Albaladejo, 1819; Paris, Flammarion, 1971. Autres trad. franç., *Principes de l'économie politique et de l'impôt*, Paris, A. Colin, 1983-1984. Paris, Calmann-Lévy, 1970. — WANDER, M., *Die « Objektivität » sozialwissenschaftlicher und sozialpolitischer Erkenntnis*, Tübingen/Leipzig, J. C. B. Mohr, 1994. Reproduit in WANDER, M., *Gesammelte Aufsätze zur Wissenschaftstheorie*, Tübingen, J. C. B. Mohr, 1972, 1968, 140-214. Trad. franç., « L'objectivité de la connaissance dans les sciences et la politique sociales », in WANDER, M., *Essais sur la théorie de la science*, 117-213.

Montesquieu

مونتسكيو

(Charles de Secondat, baron de la Brède et de Montesquieu)

أقام علم الاجتماع منذ نشأته علاقات عكسية مع « فلسفة الأنوار » وبالعقل ، كان أوغست كومت (Auguste Comte) ، الذي يعلن نفسه المؤسس لهذا العلم ، يرى في « الفلسفة » بمرأها وما ورثتها « أي بالإنابة له ، سلبية ، وليست لها على الإطلاق لهم أسس النظام الاجتماعي . كان مونتسكيو وحده الذي نجح من العلوم ، وكما حصل بروح الشرائع على أنه واحد من أنجيل السياسة الاستوائية والمليارية ، فإن هذا العمل لا يمكن إلا أن يشهد اهتمام عالم الاجتماع الذي يسمى ال وضعه في درية المؤسسين ، أو على الأقل الرؤاد

إن أول ما يصعب عند مونتسكيو ، هو المعركة التي لديه من القوانين . فهو يعطي منها نظرة يعني أن تعبر طبيعة وديوية على الرغم من رجوع مونتسكيو إلى الله : العلاقات الضرورية التي تنجم من « طبيعة الأشياء » . يمكننا أن نرى في هذه الصيغة الاعلان من حكمة دوركهيلم الشهيرة التي تقضي « بمعالجة الوقائع الاجتماعية على أنها أشياء » ولكن مع نسبة في المجتمع عملية القوانين التي يحكمه ، ومع تحديده لنظام العلاقات التي تؤمن لسلوك الناس نوعاً من الانظام ونوعاً من الامتثال ، فإن مونتسكيو يتجنب تماماً أن يخلق على يده في مفهوم وضعي دقيق للشريعة التي لا يفسرها أبداً في التحقق البحث من الثبات أو الانظام : « الإلهية نفسها لها قوانينها » . هذا المقترح ليس جلة بيانية ، إذ إن مونتسكيو يعتبر أن : « الله له علاقة مع الكون » ، وبالتحديد مع الناس الذين يرتبطون به بوشائج الأخلاق والدين . إن قوانين التنظيم الاجتماعي ذات علاقة إذن بالله ، « مع حكمته وقدرته » ليس المقصود معرفة ما إذا كان الله الذي يستدعيه مونتسكيو هو إله سبيوزا (Spinoza) أو إله مالترانش (Malebranche) . إن ما يهم عالم الاجتماع هو أن يلاحظ أنه بعد الإشارة بقوة إلى قانونية الطبيعة الاجتماعية ، يتعاضد مونتسكيو بعملية الخلط بينها وبين

مناشئة الطبيعة الفيزيائية إن القوانين تتحكم بشدة في سلوك الناس الى درجة ان مونتسكيو سأل له نفسه القول إنه عندما تطرح « المسألة » ، فقد رأى « التنوع الثلاثي للقوانين والأعراف (. .) » تشملهم لها من تلقاء نفسها . مع ذلك فإن الانسان الذي هو « كائن قابل للتكيف » ، « ومنسجم في المجتمع الى أفكار وآراء الآخرين » ، خاضع كذلك الى القوانين الخفية والقوانين الدينية .

إن القوانين التي يتم بها مونتسكيو تتعلق « بكميات خاصة وذكية » ، أي بفاعلين كما يقول بلانتا الحالية . ثم ألا تظهر نفس الدقة التي تظهر فيها قوانين الآلة التي تقوم « بين جسم متحرك وجسم آخر متحرك » . ينبغي أن يكون العالم المكروي محكوماً بشكل حيد بنفس مقدار الصلابة الفيزيائية . إن القانونية التي نلاحظها في الظواهر الاجتماعية ليست ذات صفة « فورية » أو حتمية عليها أن تترك مكاناً لمفاهيم « الكميات الخاصة والذكية » واستراتيجياتها ، التي تستطيع أن تستخدمها لغاياتها الخاصة في « الثبات » و« التماثل » اللذين نسج لنا بواقعتها .

لدى مونتسكيو نظرة واقعية جيدة حول التنوع الكبير للقوانين . إنه يأخذ هذا التعبير بمعنى واسع متعدد . وهو لا يذهي مثل بعض الفانونيين الوضحيين ، حصر نطاق القانون في التوجيهات الأمرة التي يجعلها مسألة تدخل السلطات السياسية . لسنا خاضعين فقط لقوانين الدولة فنحن نطيع كذلك القوانين الإلهية ، وقوانين الطبيعة الفيزيائية ، مثل المناخ ، وقوانين الطبيعة الحيوانية ، مثل تلك التي تتعلق بالمو واستمرار النوع . وأخيراً ، فيما يخص القوانين الوضعية ، ينبغي التمييز أيضاً بين تلك التي تتعلق بالقانون السياسي وتلك التي تتعلق بالقانون الدولي . كل فرع من القانونية له منطقتا الخاص ، والتجاوزات الصارغة تأتي من خلط الحاصل أحياناً بين الأنواع المختلفة للقوانين بسبب نوع من الاندفاع التوحدي ، الذي يشكل جوهر الاستعداد نفسه .

تشكل القوانين نظاماً . هذه الفكرة تنتشر في كل عمل مونتسكيو . فقد أشار إليها بوضوح في الكتاب الأول من عمله الكبير . وقد استعبدت وثم التأكيد عليها بدقة أكبر في الصور التي ترد فيها الفكرة الخفية جداً ، ولكن المتباعدة بعض الشيء ، وهي « الروح العامة للامة » إليكم هذا النص الذي من السهل أن نجد له عدة تلافير . « ثمة أشياء عديدة تحكم الناس . المناخ والدين والقوانين والمبادئ الأساسية للحكومة وأمثلة الأشياء الماضية والطباع والأداب » . للوهلة الأولى ، تظهر اللائحة بمثابة تعداد ، لا شيء يضمن لنا أن تكون كاملة ومنظمة . مع ذلك فقد أدخل مونتسكيو بسمح شعير للطريقة التي تؤثر فيها هذه الضغوط المختلفة على الأنواع المختلفة للقوانين . إنه « القوة التي يؤثر بواسطتها كل واحد من هذه الأسباب في كل أمة » . كلما كان التأثير في المجتمع أقل ، كلما كان « الأساس التشكيلي » (المناخ والبيئة الفيزيائية والبنية الديموغرافية) أكثر إلزاماً . كلما كان الناس أكثر « متصراً » أي هم يلحقون القوي للكلمة « كميات خاصة وذكية » ، أفراداً « مفردانهم » ، كلما ازداد استناد قانونية النظام الاجتماعي على « القوانين والطباع والأداب » .

فومونتسكيو يميز بعناية التعبير الثلاثة ولكنه ، يميز أولاً ، الاثنين الآخرين من الأول . إن الصيرن حيث يتم الاعظام بواسطة « الأدب » والعبادات والطقوس ، تختلف من اسرطة ، حيث كانت

الأولية للطبائع أي لقواعد السلوك لإزاء الآخر. فعد أن ميز بينها ، يعود فيجمع الطامع والأدب التي يضعها معا لمواجهة القوايين التي هي « أعراف أقرها المشرع » . إن الشعوب الحرة هي التي تحكمها انقانون ، في حين أن البلدان التي تسطر عليها الطبائع والأدب معروضة للاستبداد أو للطغيان . لكن الضغط بواسطة القوايين هو نفسه محدد وموضح خلاف من الصحيح أن الحرية السياسية ، كما يوحي بذلك مثل نكلترا ، يمكن أن تنتج طبائع وأدب حرة في نطاق التجارة والحياة الخاصة . ولكن يمكن أن يحصل كذلك ، كما في اسبرطة وروما ، أن لا تكون القوايين إلا مصطفاة من المشرع الذي يسمى إلى أن يعود إلى « العادات القديمة » ، أي إلى الطبائع والأدب . سلطة كاتب قد فقد

وما أن قوايين كل بلد تشكل نظاماً ، فإننا نستطيع أن نقارن بين هذه البلدان مونتسكيو يقارن انكلترا بروما ، والصين باسبرطة . ولكنه يبدى دوماً عناية كبرى لكي يحدد تحت أية علاقة هو يقارب . يمكن لمجمعين أن يتشابهوا تحت علاقة ما ، في حين أنها تختلفان تحت علاقة أخرى . في اللغة الحديثة ، يقول إن مونتسكيو يستهويه « التحليل المنظم » . لكن مفهومه للنظام الاجتماعي مطهر من كل إلهواء كلي أو كلياني . لا يشكل أي مجتمع كلا متكاملأ تماماً إنه يحمل من الأبعاد المتميزة ، يسمى مونتسكيو لتصويب تعقدها العريب ، في كلامه عمل « الروح العامة » .

بالسنة لنقطة اسرن ايضاً ، يبدو عمل مونتسكيو حديثاً تماماً . لقد ناقش علماء الاجتماع طويلاً منذ ساركنس حول العلاقات بين البنية التحتية والبنية الفوقية . ومونتسكيو هو كذلك يتكلم في النص حول الروح العامة الواردة أعلاه ، هي « الأسباب » ويسمى لتقدير أي هذه « الأسباب » أكثر تأثيراً في مجتمع معين . ولكنه ينحصر بشكل جيد ضد إغراء البحث عن « عامل » وحيد أو على الأقل راجح . يرى ذلك في الطريقة التي بتطور بها مفهوم النظام السياسي في روح الفرائع . في الكتب الأولى ، نبدو القوايين مشتقة من مبادئ الحكومات وطبيعتها . ولكن الخصوبة التفسيرية للعامل السياسي تذهب بسرعة كبيرة ، فيطيف مونتسكيو برباطة جأش ، عوامل أخرى يحكم بأنها أكثر ملاءمة وأكثر مطابقة . إن فائدة هذا النهج مروجية . طوبت فكرة القانون وحدها التي تعني وإنما كذلك فكرة النظام السياسي

ثمة جانب آخر ينبغي أن يلتفت اليه علماء الاجتماع في عمل مونتسكيو ألا وهو التعبير الذي يقترحه للتعبير الاجتماعي ومونتسكيو لا يلتقي مع دعة مفهوم التقدم المستقيم والتسارع بانتظام ولا مع دعة الفهم الدوري . إنه حساس جداً ، على غرار معاصريه ، تجاه طواهر الاحتطاط . ولكنه يعطي نظرة لا تركز التعبير الوحيد الجانب لسقوط الامبراطوريات القائم على انحلال الأخلاق . في الآراء التي يعرضها حول « عبثة الرومان واحتطاطهم » ، يشير مونتسكيو إلى سمة التناقض في نظورهم . إن لوانين روما البدائية كانت تؤدي إلى تكبير المدينة ولكن ما إن انحصرت روما للعالم ، حتى أصبحت مبادئ عظمتها أسبابا لانحطاطها بعملية انقلاب مفاجئة بفتر ما هي عتومة . ينصك مونتسكيو بعوامل عديدة يفتش على الصلة بينها . إن

حجم المدينة والتوسع المحدود جداً للأراضي التي كان الرومان يمارسون سلطتهم عليها ، كانت تعطي للدولة قوة محصورة ، تجمعت على الأفراد في مدار الأهواء المدنية ، لم تعد الأمور كما كانت منذ أن أدى توسع المظالمات وتمددتها ، وتزايد عدد الجيوش الذين يؤمنون حمايتها ، وفقد قدامتهم ، والتكاثر في مدينة روما ومشاكل الغذاء التي نتجت من ذلك ، جعل عمل الوحدة المدنية القديمة تنافس أكثر فأكثر حدة بين الرمر المدنية والعسكرية ، بين المناطق والمجموعات الأتنية التي انحطعت منذ وقت قريب سبياً ، إن مونتسكيو يدرك تماماً تعقد هذا التسلسل المعجي . كما يصف لأفكار التي يمكن بقصد سي . ومعاب ، أن تؤدي إلى نتائج غير متوقعة . وهكذا ، حسب عنوان الفصل العشرين من الكتاب الواحد والعشرين من ربح الفراعنة ، رأيت التجارة الثور في الغرب من خلال البرابرة ، واختلطت التجارة مع الربا في أيشع صوره ، وكان اليهود الوحيديين الذين مسحوا هذا الاهتمام . واستأدأ إلى الألكثر المسبقة العرفية والجهل في المادة الاقتصادية ، تعرض اليهود لكل أنواع الايتراز من قبل الملوك والأهراء . وليكنهم توصلوا إلى التحلص من ذلك ، باحتراهم الكيميلات التي يمكن إرسالها إلى كل مكان دون أن تترك أثراً في أي مكان . إن ، بدأ غير منظورة ، تقود تطور المؤسسات ، ولكنها لم تعد يد الحماية الإلهية كما اعتقد بوسويه (Bousuier) كما أنها ليست ذلك ، المحس التاريخي ، الذي يجم مونتسكيو ، ولكن بالأحرى طرائق مباته التي تعتبر عن تنوع حالات الإكراه (طبيعة الأشياء ، وغنى مواردنا ، وقدرةنا على الاستجابة للأولى وتنسيق الثانية

- BIBLIOGRAPHIE. — MONTESQUIEU, C. de, *De l'esprit des lois. Considérations sur les causes de la grandeur des Romains et leur décadence*, in *Œuvres complètes*, Paris, Seuil, 1964. — ALTIERI, L., *Montesquieu la politique et l'histoire*, Paris, PUF, 1959. — AMOS, R., « Montesquieu », in *Les étapes de la pensée sociologique*, Paris, Gallimard, 1967. — BAUDOUIN, L., *Les progrès de la science dans la philosophie occidentale*, Paris, F. Alcan, 1927, 2 vol., 1953. — CANGAMORE, E., *Montesquieu et le problème de la constitution française au XVIII^e siècle*, Paris, PUF, 1927. — CANGAMORE, E., *Die Philosophie der Aufklärung*, Tübingen, Mohr, 1932. Trad. : *La philosophie des Lumières*, Paris, Fayard, 1970. — DUNCKER, E., « Contribution de Montesquieu à la constitution de la Science sociale » (1892), in DUNCKER, E., *Montesquieu et Rousseau, précurseurs de la sociologie*, Paris, Librairie Marcel Rivière, 1955, 25-113. — HERSCHMAN, A. O., *The passions and the interests. Political arguments for capitalism before its triumph*, Princeton, Princeton Univ. Press, 1977. Trad. : *Les passions et les intérêts. Justifications politiques du capitalisme avant son apogée*, Paris, PUF, 1980. — MEDINGER, F., *Die Entstehung des Historismus*, Munich, Berlin, R. Oldenbourg, 1966, 1965. Trad. : *Historicism : the rise of a new historical method*, London, Routledge & Kegan Paul, 1972. — RUNCIMAN, W. G., *Social science and political theory*, Cambridge Univ. Press, 1963, 1969. — SPACKLETON, R., *Montesquieu, a critical biography*, New York, Oxford Univ. Press, 1963. — VERGIER, F., *Montesquieu et l'esprit des lois, ou la Nation empire*, Paris, SEDES-CEU, 1977.

Professions

المهن

يشار بمساره المهن الحرة الى عدد من النشاطات مثل الطب والأعمال القضائية ومع أننا

تحدث غالباً عن مهنة التعليم، نفس مسألة معرفة ما إذا كان التعليم مهنة مثل الطب أو المحاماة، ولا سيما في البلدان التي يكون فيها التعليم الوطني مرفق تدبيره السلطات العامة ولفاً لطرائق بيروقراطية في التمويل والتوظيف.

يستند علم اجتماع المهن إلى ثلاث مساهمات رئيسية هي تلك التي قام بها فيبر (Weber) ودوركايم (Durkheim) وبارسوم (Parsons). لقد شدد فيبر على أهمية المهن في المجتمع الغربي الحديث، ويرى في عملية «الامتياز» (Professionalisation) العبور من نظام اجتماعي تقليدي إلى نظام اجتماعي يرتبط فيه وصح كل واحد بالمهام التي يقوم بها وحيث تخصص لهم تعويضات وفقاً لمعايير «عقلانية» للكفاءة والتخصص. المهنة هي «معرفة» فليست أبداً موروثاً كالقدر ولكب مزاوة ويتم تحملها كمهمة. أما دوركايم فهو يفتش عن سلطة شرعية قادرة على تهدئة نزاعات المصالح التي تفرق المجتمعات الصناعية، وإقامة حد أدنى من التماسك بين أعضائه وهو يعتقد أنه يجدها في التجمعات المهنية أو التجمعات الحرفية (مهن أو مهنات)، التي لا يتميز بين دوماً بوصف كبير تحكم كل مهنة آداب خاصة تنطور عند أعضائها نظاماً معيَّناً وتفصلهم عن الأمانة العرفية.

أما بارسونز فقد وسع ونظم تحليلات فيبر ودوركايم انطلاقاً من نموذجه المثالي للعلاقة للعلاجية. إنها بالفعل العلاقة بين الطبيب والمريض التي حللها بدقة والتي بذل جهده فيها بعد لتعميمها. فالمريض مرتبط بالعيب، وبالمعمل، لا يستطيع المريض أن يستعيد صحته لوحده. ولكن الطبيب يستطيع فعل كفاءته على مساعدته لاستعادة صحته. تستند كفاءة الطبيب إلى خبرة مزدوجة: فطرية علم معيَّن من المرض وأسبابه، ولديه كذلك ممارسة عدد معين من تقنيات الاحترافات. يتم التعبير عن هذه الكفاءة المزدوجة بالقول إن الطب هو علم تطبيقي. فالطب يمارس لإدراك سلطة معينة على المريض الذي تكون تبعته مردوجة. فهو تابع بسبب عدم كفاءته السية وكذلك بسبب وضعه الفني الذي يعرفه فيه مرضه. وبما أنه يوجد بين المريض والطبيب علاقة سلطة، فكمه خطر من الاستغلال على حساب الثاني والمصلحة الأولى.

فانطلاقاً من هذه العلاقة الثنائية تصحح الآداب الطبية مفهومة إنها تفرض على الفريقين موجبات غير أساسية علاقتها المتبادلة في إطار عدم التماثل الذي ينجم عن التوزيع المتفاوت للمكافآت بينهما، وتتكون المواقف التي تحكم دور الطبيب من مزيج من المصلحة والتجرد.

هذا النموذج المثالي للعلاقة العلاجية يمكن أن نعمم على المهن الأخرى. إن مرتكب الكفاءة لتقنية نفسه مستنداً إلى العلم والاعتماد على خبرات الرتب، يوجد كذلك في حالة المدرس الذي ويعرف أكثر بكثير من تلاميذه، من حيث المبدأ على الأقل، وعليه أن يمارس سلطته، لما فيه خيرهم، بهمة تفرقهم.

تتميز المهن أيضاً عن الأعمال الأخرى بحيث لو كانت تؤمن عائداً مهمة، فالمرجع ليس غايتها، بمعنى أن الأولوية الممنوحة للمهني وراء اكتساب ليست شرعية بالنسبة للمهني. ليس مبروراً بالطبيب أن يجمع المال، من حساب ربه، وحتى في نظام التطبيب الليبرالي، فالطبيب

لا يختار زبائنه على أساس قدرتهم المالية كما أنه لا يستطيع أن يتدخل عن مرضى في حالة الخطر بحجة أنهم ليسوا مليونيين من ناحية ثانية ، يتمتع المهنيون بسرع من استقلال الذاتي بالنسبة لوصاية السلطات التنسيلية أو حتى السلطات العامة . ويمكن للطبيب أن يتفرع بسرية المهنة ، حتى ولو كان يعمل لدى ثالث يدفع له أجره . وكذلك ليس باستطاعة الشرطة أو عاصي التحديق إلزام المحامي على تقديم معلومات قد تؤدي الى تجرييم موكله ، والمحامي الذي يوضح لذلك يفقد اعتبره .

يحافظ المهني على استقلال مهنته إزاء زبائنه ، وكذلك إزاء الثالثين ، والسلطات السياسية وحتى الإدارات العامة أو الخاصة التي تحول خدماته . إن هذا الاعتماد باستقلالهم هو الذي يميز معاملة المدرسين حتى ولو كانوا - كما في فرنسا - موظفين ، بصفتهم مهنيين . فضلاً عن ذلك ، إن العلاقة بين المهن والتعليم مركزة ولكن معقدة ، بما أن كفاءة المهنيين قد « تأكدت » من قبل المدرسين الذين كرسوهم والذين تحققوا علناً من معارفهم وخبرتهم بإعطائهم الدرجات والشهادات .

هل يمكن لجميع الأعمال أن « تمتهن » ؟ صحيح أن عدداً متزايداً من الشاغلين التي كانت لمدة طويلة حرة ، تمارس اليوم في إطار مهنة معترف بها رسمياً ومحموعة سلطات تنظيمية واسعة الى حد ما . إن كلمة « امتهان » عاصية جداً إذن . فهي المعنى الأول لها يمكن اعتبارها بمثابة مرادف للأهلية . ولكن هذه الأهلية أبعد من أن تقتصر دوماً بكفاءة تقنية قائمة على حد أدنى من المعرفة المضمونة مؤسسياً . فالحلاق « المهني » لم يعد يكتفي على غرار حلاق الضبعة بأن يقص بك شريك عند الخروج من الصلاة . فلهذه الصالون يفتح بانتظام ويبيع فيه كذلك مستحضرات الشعر من صواد التنظيف الى المراهم . منتجات كسالية يرتبط لونهاها بلونهاها « الاستهلاك الجماهيري » . ولكن بعد أن أصبح « مزياً » فهو اختصاصي في إنبات الشعر ، وتساقط الشعر والى حد ما في أمراض الجلد . وعندما نفهم هكذا ، هل يتعلق « الامتحان » حقاً بأهلية الخدمة ؟ أم ليس سوى « تنمية تجارية ؟ ولنتعمق الآن مهنة أخرى ذات وضع مثل التدليك الطبي . يرتبط ظهورها كذلك تنميط أو تعظيم من « تقليدي » هو فن الجبر ولكن بخلاف الاختصاصي في التجميل الذي حافظ على استقلاله بالنسبة للاختصاصيين في الصحة ، فإن التدليك « دخل في مدار المهن الطبية » فقد أرسل إليه الكثير من مرضاه بواسطة الأطباء وقد تابع هو نفسه جزءاً من الدراسات الطبية .

ثمة العديد من الحركات المميزة العامة في مسيرة « الامتحان » نشير أولاً الى ميل نحو التسهيل يسير متزامناً مع حركة التعليم . ولكن يقتضي كذلك أن يضع هذه العملية في علاقة مع السعي الى وضع اجتماعي والى الأمان المرتبط به . إن مستوى الدراسات والتأهيل المطلوب من الذين يمارسون مهنة الحلاقة أو الخياطة مصمومة قانونياً بواسطة « شهادة الكفاءة المهنية » (CAP) وهكذا يتم التحقق من الثقافة العامة للمرشح وكذلك من خبرته التقنية . ثمة عدد معين من المهن التي فتحت إمكانية لدخول إليها بعد تصفية التجمعات الحرفية التي تقرر بقانون لوشاتليه (18)

(Chapelier)، أميد «إخلاصها» مجدداً تحت اسم «المهنة» الأمر الذي يؤمن لأعضاء هذه المهنة عائداً احتكاريّاً، والذي ربما لم يكن إلاّ الوجهة التي اختفت وراءها مصالح التجمعات الحرفيّة. لقد ادعى دائماً كتّاب اللّلال والصيدلة والأطباء أن ممارسة مسؤولياتهم بشكل مناسب، تقتضي أن يتلقوا مسبقاً تأهيلاً جيداً، أي طويلاً كفاية، دون أن يقتصر على التطبيق. ولكن مدة التأهيل لا تكفي لضمان نوعيته، كما أن سنة الأكاديمية لا تكفي لتحقيق من ملامته. فضلاً عن ذلك، إن ضرورة التأهيل ليس لها المعنى نفسه عندما يتعلق الأمر بممارسة حرفية ومعرفة تطبيقية صحيحة. إن حصة التكوين من الكمية الكبيرة مختلفة في الحالتين. وإن «الوظائف الكامنة» (مرتون) لسياسة تكوينية معينة يمكن أن تدرس من خلال وجهتي نظر. وبالمعل، نسامح هذه السياسة في إشاعة البيروقراطية في العديد من المهن والعديد من الأعمال بما أنه لم يعد ممكناً السماح بممارستها إلاّ بناءً للشهادات الجامعية. فضلاً عن ذلك، إنها تساعد كل مهنة في التفرس وراء مجموعة شبه حرفية، تدافع عن وضعها وامتيازاتها، باسم التكوين الذي تلقاه أعضاؤها، بدل أن تكون على أساس الخدمات التي تؤديها إلى عملائها.

إن علماء الاجتماع مثل دوركايم وبارسونز الذين اعتمدوا على «الامتحان» «الإصلاح» التجمعات الصناعية، كان عليهم أن يأخذوا في الحسبان هذه الآثار عبر المتطرة التي أحملوها. فلا يمكن تحليل «الامتحان» بأنه مبل إلى التأهيل فقط. إنه يشكل كذلك حركة بحر قطاعية نالقة ضعيفة الانتاجية مقترنة بالدفاع عن مصالح صلبة لتجمعات حرفية.

- BIBLIOGRAPHIE. — BELL, D., *The coming of post-industrial society. A warning of social forecasting*, New York, Basic Books, 1973. Trad. *Vers la société post-industrielle*, Paris, R. Laffont, 1976. — COMAR, R., « The complexity of roles as a seedbed of individual autonomy », in COMAR, L. (red.), *The idea of social structure. Papers in honor of Robert K. Merton*, New York, Harcourt Brace, 1975, 237-263. — DORMEUX, E., *De la division du travail social* ; *Leçons de sociologie**. — HUGHES, E. C., *Man and his Work*, New York, The Free Press of Glencoe, 1958, 1964, « Professions », *Dialectica*, 92, 1963, 653-668. — HUNTINGTON, S. P., « Power, expertise, and the military profession », *Dialectica*, 92, 1963, 785-807. — JANOWITZ, M., *The professional soldier : a social and political portrait*, Glencoe, Free Press, 1960, 1965. — MARION, R. K., *The student-physician. Introductory studies in the sociology of medical education*, Cambridge, Harvard Univ. Press, 1957, 1969. — PARSONS, T., « The professions and social structure », in PARSONS, T., *Essays in Sociological theory pure and applied*, 1949, 2^e éd. rev., Glencoe, Free Press, 1954; *The social system*, New York, The Free Press, 1951, chap. 10. — POUND, R., *The lawyer from antiquity to modern times : with particular reference to the development of bar associations in the United States*, Saint-Paul, West, 1953. — VERLEN, Th., *The engineers and the price system*, New York, B. W. Huchbach, 1921, New York, A. M. Kelley, 1965. Trad. *Les ingénieurs et le capitalisme*, Paris, Londres, New York, Gordon & Breach, 1971. — WEBER, M., *Economics et social**, t. I, 1^{re} partie, chap. 2.



النبوّة^(١)

Prophétisme

تشير كلمة النبوّة الى حملة من النشاطات والأدوار الاجتماعية التي تتم توقع المستقبل باعتبارها تتعلق ببعض التوجهات الجوهرية ، الأكثر امتلاء بالأنعمال الخلفي والديني ، في الحياة الجماعية وتقترون ظاهرة النبوة بهراة شخصية حارقة . وهذه السمة تقربها من الربانة (Charisme) ولكنها تتميز عنها نقطة واحدة بلغت الانتباه إليها ماكس فيبر (M. Weber) فهي حين ترتبط الربانة بوجود «جماعة انفعالية» مستقرة الى حد ما ، تمتلك بنية تراتبية ظاهرة ، مع الرئيس - أو القائد - ومساعديه وكتلة المؤمنين أو المحازيين ، يكون النبي حاضماً للنوحي ويمرل في وحدة مأساوية إزاء جمهور يبدأ دائماً بتجاهل رسالته أو احتفاره .

لا ينبغي للمعلاء في القيمة المعاطية أو حتى المأساوية للنبوّة . إنها علموسة بصورة خاصة بين الأنبياء العبرانيين السابقين للنبي . ولكن ثمة أنبياء عند الآخرين أيضاً وإن فيبر يتساءل إن إرلرلين رود (Erwin Rohde) إذا لم يكن لحكماء القدامى في اليونان (مثل أمبيدوكل (. . .) وبخاصة بيتاغورس . قريبين جداً من النبوّة . ويمكن طرح السؤال نفسه بخصوص الشيوخ الروميين للهند القديمة . إلا أن هذه المقاربات لا ينبغي الادداع فيها كثيراً ، وبدعما وسعما تشكيلة المقارنات الممكنة ، يقتضي البحث عن خاصية الممرة للظاهرة التي ندرسها .

وبما أن النبي يتوقع المستقبل فإنه ينبغي أن يتميز عن المراف - أو عمن يسبهم فير كذلك في اليهودية القديمة بالنبلاء البلاط . يستند التمييز الى معيارين اثنين : يعتمد المراف عن نقيات سحرية . فصلا عن أنه يرتبط بالأقرباء أما النبي اليهودي فهو « نبي الشفاء » إنه يتوقع القصاصات التي سيرها يوه بشعبه وقبل كل شيء على القادة المحالون لتعاليمه ولكني بعن عنها فإنه لا يعتمد على معرفة شعبية ، ولكن على تعليم صريح هو الثروة والمهد (التحالف بين يوه وشعبه)

يستخلص فير النبوة اليهودية من أحلافية وروبية كلاهما ذات تلاوين شديدة العفلاتية يصطدم هذا التفسير للوهلة الأولى بالأسلوب الانفعالي المقصود للأنبياء . كان يوه يتوجه إليهم ، ويرغم بعضهم أنه ينقل كلماته حرفياً . ولكن أياً تكن حذنه يابهم أو عراية سلوكهم (لكني يعمل أشعفاء التهديد الذي ينفق ثقله على شعبه محسوساً ، كان ينتزه في الشوارع ومعه نبر من خشب ومن ثم من حديد معلماً عبودية الشعب المحتار القادمة) ، فإن صحة النبوة تتحقق بواسطة توافق الرسالة

مع التراث وإن ما يشر به النبي ليس أبداً القطيعة أو التجنيد الجبري، إنه العودة الى تعليم المهد القديم الذي يوضح التحالف بين الله وشعبه كما ان الرسالة النبوية حتى ولو ترجمت بصورة مهيّنة، تكون قابلة للفهم تماماً من هؤلاء الذين توجه إليهم بما أنهم تكوّنوا في نفس التراث الذي تربى فيه النبي نفسه. وتكون كذلك عقلانية إذا وصفا فرضية أن يهود الذي يتكلم بضم النبي، يفعل دوماً ما التزم به وأنه موثوق به تماماً في الوقت نفسه الذي هو فيه كفي القدرة إن الله الذي يتكلم النبي باسمه لا يجعل من مقاصده وإرادته سراً من الأسرار. وهو لا يتحلل أبداً من كلسه وما يريده، هو أن يتم احترام الشروط التي فرضها في التحالف بدقة تامة من قبل شعبه. إذن، يكون التاريخ قابلاً للتوقع بما أنه ليس شيئاً آخر غير تنفيذ العهد الجبري بين الشعب للمحتار ويهود

لا يمكن الدفاع عن هذا التفسير إذا لم يأخذ كذلك بالمحسبان يبدأ بمزأ للنبوّة اليهودية. إن الدعوة الى التراث لا تعني إصفاء الشرع على الظلم القائم. وإنما على العكس تماماً، والتراث الذي يدعو إليه يشكل بالنسبة للنبي السلاح الأخطر ضد المقيمين. تم مصادرة هؤلاء إذن باسم تراث يرمسون أنه أودع لديهم وبأنهم متهمون بجهلته. لم يكن لدى النبي كره للأقوياء ولكنه يذكرهم بالفقاص الذي يستحقونه بمخالفتهم لتوراة يهود، في حين أن للتواضعين هم وحدهم الدين بقوا أسماء على المهد.

ولكن النبوّة لا تختزن الى هذا التهذيب الخلفي للتاريخ الذي يقيم بأسلوب مؤثر ممارسة الانسان النبي والمنصر. ويضاف الى هذا العهد الحضائي للنبوّة بعد أخروي إن ثقة النبي في كلمة يهود الذي لن يتحلل من شعبه، حتى ولو فاصص دون رحمة نفسه للمهد، تولّد اليقين بأنه في النهاية التي قد تكون فريية سيحصل التأكيد للوعد. ويشهد بهم يهود، معاقبة كل الأنام وتغنيق كل رجاء في أن معاً. ولا يمكن أن تقوم لعلاقة بين العهد الأخلاقي والعهد الأخروي للنبوّة إلا بفضل نسوية رمزية تستد إليها في علامة اللطاف ثقة النبي في عقلانية وظامية لتاريخ.

لغة أشكال أخرى لنسوة غير تلك التي تطورت في اليهودية القديمة. فالراهد اليهودي هو كذلك مبني على طريقته الخاصة. إنه يجلب الوعد بحياة أفضل على الإطلاق يمكن أن تحقق فيها لو نظر الى الرسالة المنفولة من قبل النبي نظرة جذبة ولكن توجه الشيخ الروحي يختلف جذرياً عن توجه النبي العبري. فإنه لا يتوجه الى شعب ملتحق بوحدة المصير والذي يعرف هويته عبر مشاركة في عهد معين وفي عهد معين إن ما يجلبه هو مثله عضلاً عن ذلك، إن عمالية النبي الأخلاقي يقابلها امصال النبي المثالي. والشيخ الراهد لا يسعى الى إنجاز وعد أو الترام وإنما الى تحقيق كماله الذاتي.

سواء كان النبي «أخلاقياً» كما في التراث اليهودي أو «نموذجياً» كما في التراث البيودي، فإنه يتميز بالدعوة وباليقين وكذلك بنعمة خاصة. الدعوة تعبر عن الطريقة التي يدرج فيها دور النبي في نمسج الأدوار الاجتماعية الأخرى. يظهر هذا الاسدراج للوهلة الأولى وكأنه انقطاع ولكن النبي ليس انقلابياً بشكل وحيد الجانب. فإنه يربط بقدر ما يحل وهو يشيد بقدر ما ينقص. وهو حسب التعبير الانجيلي «إشارة للتناقص». وإن الخاصة

الذاتية والمطلقة في أن معاً لخبثه نضيف الى مرادة النبي . فهي تعرضه هو والمؤمنين به لخطر الانحلاق على الذات والذي يواجبه بإقامة علاقات متميزة مع من يستند رسالته منه (كما في حالة النبي الأخلاقي) أو مع تلاميذ (كما في حالة الشيخ اليهودي). إن النعمة والمرادة (Charisme) سواء كانت شخصية أو مؤسسية، تقدم ضماناً وإن شأ، بما أنها معرضة بعمل الأنبياء الكذبة الى خطر التدهيل، وإلى نسوة القلب من ناحية الجمهور.

هل أن النبوة هي نوع مدهو الى الزوال؟ إن أغلب الحركات النبوية التي تجسدت بسماح في مؤسسات، نزعت الى التأكيد أنه مع ظهور مؤسسها تقفل سلالة الأنبياء نهائياً. والرجاء النبوي ينمق على ذاته حتى قبل تحقق الوعد. إنه يخلق هو نفسه شروط تحقيقه الخاص (مرتون Merton). وعندما تعلمت عسر هذا التأكيد عن نفسه في أطروحة «نهاية التاريخ». وفي نهاية المطاف يمكننا التساؤل عما إذا لم تكن النبوة كما وصفناها ظاهرة ما تزال حية تماماً اليوم. ولكن لكي نعطيهام وصفاً ملائماً يقتضي إضافة السمات الآتية. أولاً إنها تنزع الى تجاوز الحقل الديني المحض وإلى اجتياح مجالات تتعلق بالخصوصية الشخصية. ثانياً، ثمة صعوبة أكبر في أن تتحول الى مؤسسة. وأخيراً، إن مختلف الجمعيات التي تجسد بها تموت في أيامنا هذه بالسرعة نفسها التي تظهر فيها.

إن عدم الاستقرار هذا الذي يميز النبوة بطرح مسألة «الأنبياء» والكذبة» فالادعاء الكاذب بالسوة هو مقولة أساسية في تحليل السوة. يمكننا أن نذكر بعددٍ لظهور الادعاء البعد الأول أشار إليه التراث العقلاني، الذي يجعل من إدعاء النبوة كذبة نفث وراءها غاية الانتفاع. ولكن ادعاء النبوة يمكن كذلك أن يكون مجديفاً، عندما أكد يسوع أنه بالتأكيد المسيح، لم ير كذبة اليهود في ذلك التأكيد مجرد كذب وإنما تعرضاً فظيماً للعزة الإلهية. ينبغي تحذير المؤمنين من دعوة الأنبياء الكذبة. فتعاليم الانجيل تقول إن الشجرة يسفي أن يحكم عليها من ثمارها. ويؤكد يسوع من جهة أخرى أنه لم يأت لينقش التوراة وإنما لتمامه. إذن تقوم بين النبي والتراث روابط معقدة، لا يبرع عنها بصورة ملائمة لا تشبه القطيعة ولا تشبه التكرار. وتقيز النبوة بعض الحركات الاجتماعية باعتبارها تشكل حول وعي حاد جداً بأن مجتمعاً معيناً هو في أزمة وبأن قيمه المركزية في خطر وأن ثمة مجالاً لإعادة بنائها أو لتحويلها.

- ❖ BIBLIOGRAPHIE. — BALANDIER, G., « Mémoires et nationalisme en Afrique noire », *Cahiers internationaux de Sociologie*, 1953, vol. XIV — COME, N., *The pursuit of the Millennium: revolutionary messianism in medieval and reformation Europe and its bearing on modern totalitarian movements*, Fairlawn, Essential Books, 1957; éd. rev. et augm. New York, Oxford Univ. Press, 1970. Trad. *Les fantasmes de l'apocalypse: courants millénaristes révolutionnaires du XI^e au XVI^e siècle*, Paris, Julliard, 1962. — EISENSTADT, S. N., *Max Weber: an charisma and institutional building, selected papers*, Chicago, The Univ. of Chicago Press, 1966. — GILLESPIE, B., « Sanctity, puritanism, secularism, and nationalism in North Africa: a case study », *Archives de Sociologie des Religions*, 15, 71-86. — LOISEL, A., *Les prophètes d'Israël et les débuts du judaïsme*, Paris, Albin Michel, 1935. — MÜLLER, W. E., *Charisma and Nationalism*, Berlin, D. Reimer, 1961. Trad. *Messianisme révolutionnaire du Tiers Monde*, Paris, Gallimard, 1968. — NISSEN, A., *L'attente du prophète*, Paris, PUF, 1955. — O'DON, T., *The Messianic*, Chicago, Univ. of Chicago Press, 1957. — SCHWARTZ, G. C., *Major trends in Jewish mysticism*, New York, Schocken, 1941, 1961. Trad. *Les grands courants de la mystique juive*, Paris,

Peyot, 1972; *The messianic ideology in Judaism and other essays in Jewish spirituality*, New York, Schocken Books, 1971, 1974. Trad. *Le messianisme juif; essai sur la spiritualité du judaïsme*, Paris, Calmann-Lévy, 1974. — SARTRE, R. J., *The Anabaptists: their contribution to our protestant heritage*, London, Clarke, 1935. — TALMON, J. L., *Political messianism: the remnant phase*, New York, Praeger, 1961. — WEISS, M., *Economie et société*, t. 1, 2^e partie, chap. 5; *Le judaïsme antique*, chap. 2.

Elite (s)

المنجبة (المنجبة)

هل يقتضي أن نكتب الكلمة بالفردي أم بالجمع؟ لقد كان باريتو (Pareto) أحد علماء الاجتماع القلائل الذين أشاروا إلى استحالة الاحتيار في هذا الصدد. إن مفهوم السجبة ينطوي في رايه على تقدير للسلطة الذي يؤدي فيه الفاعلون الاجتماعيون نشاطاتهم. وما أن التقدير يقوم على المقارنة وما أننا لا نستطيع مقارنة إلا ما يكون قابلاً للمقارنة، لا يمكننا الحديث عن السجبة إلا في داخل أحد فروع النشاط. ونضع إذن طبقة من الذين يتمتعون بالمؤشرات الأكثر ارتفاعاً في الفرع الذي يؤدونه به نشاطهم ولعطف هذه الطبقة اسم المنجبة. ثمة إذن عدد من المنجب قدر ما يكون لدينا من فروع للنشاطات. ولكن، إلى جانب هذا المفهوم لتعددية المنجب التي لا تنحصر، يستعمل باريتو كذلك التفاضل للتمييز بين الطبقة الحاكمة والطبقة للحكومة. وينقله لعالم الاجتماع الإيطالي الكبير، توجد هكذا في أن واحد نخبة واحدة قائمة (بالفردي) ومنجب عديدة غير قائمة (بالجمع).

يفضل مؤلفون آخرون أن يكتبوا الكلمة بالفردي فقط وأن يتحدثوا عن «نخبة قائمة» مثل بوتنمور (Bottomore) أو «نخبة السلطة» مثل ميلز (C. Wright Mills). ومن أجل زيادة التعقيد في الأمور، يستعمل البعض كلمة «طبقة» حيث يفضل آخرون أن يستعملوا في المفهوم نفسه كلمة «المنجبة». إن عبارات «السجبة القائمة» و«الطبقة القائمة» و«المنجبة الحاكمة» و«الطبقة الحاكمة» هي مع ذلك عبارات قليلة غالباً للتبادل. أم فيما يتعلق بمفهوم «الطبقة المهيمنة» فيه يوحي، فيما يتعدى النزاع «الظاهرة» للمنخب بوجود توافق في مصالحهم ومشاركة بين أعضائها وتعاون بين سلطة المنخب ونفوذ البعض الآخر.

إن تصور باريتو هو الذي كان بالتأكيد، بسبب لاهتمامه بعلم طمس التمايزات الجمهورية، الأكثر توافقاً مع الملاحظة. لقد استعاد سماتها الأساسية ريمون أرون (R. Aron) في مقالة شهيرة له ولكنها تضمن كذلك بعض الغموض والغموض التي يقتضي التوقف عندها أولاً، ليست صريحة تماماً حول المعايير التي تسمح بالتمييز بين أعضاء المنجب ولا تشدد أبداً على عموم هذه المعايير. قد يكون ثمة تناقض بين حكم الأفراد وحكم الجمهور. قد يتمتع أحد الفيزيائيين أو الاقتصاديين أو الأنثولوجيين باعتبار مهم لدى الجمهور، على الرغم من أن عمله قد يكون موضوعاً لأحكام مشككة من جهة أخرى. ثانياً، يبدو مؤكداً أن مختلف فروع النشاط يتم تقييمها بشكل متفاوت وبالتالي ليست غير قابلة للمقارنة، على عكس ما يوحي به باريتو. ولذاً يمكن رأي

إدغار بر (Edgar Poe) ، فإن لاهبي الدامة لا يتوصلون الى الإيجاز بالرعب أمام الشهرة التي يبرها لاهبو الشطرنج الكبار إن أوفباخ (Offenbach) لا يحتل في تاريخ الموسيقى المكانة نفسها التي يحتلها موزار (Mozart).

هذا الاعتراض الثاني يقود الى سؤال مهم . هل يشير التقييم المتفاوت والمعزج النشاط الى وجود نظام مشترك للقيم؟ وثمة سؤال استطرادي هو هل يمكن اعتبار نظام القيم المشترك هذا (إذا كان موجوداً) أنه الإتيان عبر المباشر على وجود طبقة مهيمنة ، لديها القدرة على فرض تراتبية القيم الخاصة بها على المجتمع بجمعه؟ إذا نساءنا لماذا الدامة أقل قيمة من الشطرنج أو أوفباخ أقل من موزار يبدو واضحاً أننا نستطيع إعادة هذه العروقات الى تراتبية معب بين القيم العامة تعتبر الدامة لعبة قائمة على الحيلة والسرعة واستيطان الضربات «الكلاسيكية» ذات العدد الثام والمحدود في حين أن الشطرنج تعتبر على العكس أنها تضع موضع العمل قدرة استنتاج وتوقع استثنائية . إذن ثمة حيلة من جهة وذلك استنتاجي من جهة أخرى . ربما أن «الصفة» الثانية تقيم عالماً بشكل أفضل من الأولى ، فإن لاهب الشطرنج أكثر تقدراً من لاهب الدامة الملاحظة صحيحة دون شك . ويتضح بالتأكيد الأخذ بإحسان لمصر موسي ألا وهو أن مباراة الشطرنج تنظم على المستوى العملي وتستمد من إعلانات وسائل الإعلام ولكن ربما لم يكن هذا سوى نتيجة لذلك إن بيتهوفن (Beethoven) ذو قيمة أكبر من أوفباخ ، وذلك لأن الأول قد أوجد تركيبات صوتية وبنى إبداعية جديدة ، في حين أن الثاني نجح عملاً في نوع صغير وحسب . وهذه التحليلات ، التي قد يكون من الممكن تحديدها ومضاعفتها - علمياً أنها تحليلات أولية - يبدو أنها تشير الى إمكانية الكشف وراء تراتبية فروع النشاط عن نظام مشترك للقيم . ربما أن القيم لا تنتمي الى نظام الطبيعة وإنما الى نظام الثقافة ، ثمه إمرأ كبير بأن نعتبرها نتاج «كيفي» وأن نعتبر وجود طبقة مهيمنة أسس هذه القيمة . إن تفوق الأوبرا على الأوبريت ، وبالتالي ، إن كون مؤلف الأوبريت أياً تكن مكانته ، لا يستطيع الطرح الى مستوى الاحترام الذي يحظى به مؤلف الأوبرا . لا يستند الى أي سبب ذاتي . فالموسيقى «الكبيرة» ليست إذن كبيرة إلا لأب مفضلة من قبل قسم من الفاعلين الاجتماعيين الذين يستعملونها كإشارة تميز وفي النهاية ، إن تراتبية الأعمال مثل تراتبية «فروع النشاط» ، ليست سوى ترجمة لتراتبية جمهورها وإن كون هذه التراتبية يتم إدراكها باعتبارها ذات صفة شاملة يدل في آن واحد على وجود قدرة المهيمنة من قبل إحدى «طبقات» المجتمع ، وهي الطبقة المهيمنة .

ينتهي الاعتراف ببعض الفائقة لهذه النظرية . لقد جرى تعميمها بالتحديد من قبل بورديو (Bourdieu) وتلاميذه . الذين يفسلون بصورة عامة ، صمم أفعهم الماركسي الجديد ، تعبير الطبقة المهيمنة على تعبير الحجة . ولكن من المهم كذلك أن نرى حدوده الضيقة جداً . أولاً ، يمكننا التساؤل عما إذا كانت «الطبقة المهيمنة» قادرة بالفعل على فرض التراتبي على الطبقة المهيم عليها : فمارغر Margul ليست دوماً مقتنعة بتفوق فيدايو (Fidelo) على لانوسكا (La Tosca) . إن أفضلات الطبقة المهيمنة ليست عادده دوماً هل إقلعة التراتبية بين النخب . فصلاعب كرة المضرب وأفضل لرتباداً بالتأكيد من سباق الدرجات ولكن الفائز الأول في سباق الدرجات يمكن أن يكون مرشحاً لمركز الشهرة الكبيرة على غرار الفائز في كرة المضرب إن هيتشكوك

(Hirshcock) الذي لا يقل جهوده عن جمهور ريني (Renaissance)، لا يعتبر وجهاً أقل أهمية. فالفيلم البوليسي لم يعد نوعاً متديناً تماماً. تحة اكتشاف مهم يفسر موجراً أن العمال الفرنسيين يعملون للفرز والبيروجواريين أنى نوع من الجنس (Eradive لأماعة) مع ذلك لم تصع أية معرفة للمعارة بين أهدية الأله. وباختصار، يبدو أن طاهرات مثل نظور وماتل الإعلام، والفنون «الجمهورية» مثل السينما والتلفزيون السمعية البصرية ورياضات الجماليم الخ.، ساهمت إلى حد كبير في تشويش سلسم القيم التقليدية. من المؤكد أن السجاح لدى البيروجوارية كان يعادل التقديس حتى مرحلة متقدمة من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. ولكن بروز الثقافة «الجمهورية» جعل التراتبية نهيت. علولاد البيروجوارية يفصلون أحياناً استيريكس (Astrix) على كوربي (Cornellie). إن تثبيت وجود «الطبقة المهيمنة» انطلاقاً من تراتبية الأبعاد وفروع النشاط يعتبر إذن شروهاً قابلاً للنقاش من خلال وجهتي نظر من جهة، إن لها سياقاً فسفسطانياً (لا تسم «البرهنة» على وجود طبقة مهيمنة انطلاقاً من المراقبة وإنما انطلاقاً من صورة استنتاجية). ومن جهة أخرى، إن بقدمات المنطبة التي يقوم عليها الاستنتاج تتناقض مع اقتراح واقعي هو: أنه، إذا كانت توجد فصلاً (بى مستوى الإدراك الاجتماعي) تراتبيات جزئية بين النشاطات وفروع النشاطات، يكون من المستحيل بالتأكيد الزعم بأن التراتبيات الخاصة بإحدى المجموعات تصرص بعضها على الأخرى. إن الواقعية التصويرية في الرسم (التي تطبق على الرسم أصول إعادة الانساج الأمنية للطبيعة، التي تعتبر شعبية، وتلغي التمييز بين الرسم ولفن الصورة الشمسي)، وتقديس التاريخ الشمسي، والموسيقى التي توصف بمحدداً باليوب «Pop» (التي ليست من أصول شعبية) ولكنها تصممع للاستناد على ثقافة موسيقية «شعبية» يبدو أنها تدل على أن الطبقة المهيمنة ليست دوماً تلك التي نعتقد بوجودها، فيما يتعلق بتراتبية القيم. يمكننا بالاجمال أن نتساءل عما إذا كان تلطيف طاهرات التعرير في للحتمات الصناعية وتوسع التعليم، وبالتالي بروز طاهرات مثل الثقافة «الجمهورية» والرياضة «الجمهورية» لا تعطي مجدها حيوية جديدة لنظرية مارتو. من المستحيل، إلا على مستوى محلي، تثبيت تراتبية للأشكال ولعروج النشاط التي يعترف بها تقريباً من الجميع. ومن باب أولى، من المستحيل البرهنة على أن هذه التراتبية تنطلق بالصليات «طيفة».

لأت إلى المناقشات الخاصة بالسخة (أو بالنخب) «الفظة». لقد قلنا إنه لو اتفق جميع علماء الاجتماع على أن يميزوا داخل النخبة (أو بالنخب) مجموعة ثانوية تتعلق بالقسم ذي النفوذ أو السلطة المباشرة على النظام الاجتماعي، من النخبة (أو بالنخب)، فإنهم لا يتفقون على صفة المهرد أو الجامع لهذه المجموعة الثانوية. وتظهر كل الفروقات الأيديولوجية بين جميع الذين يتكلمون بالفرق على النخبة القائمة وناء لبعض المصيح الماركسية المألوفة، إن من يمسك بالسلطة هو الذي يمسك برأس المال، و بلفة أكثر حداثة، هم الفاعلون الاقتصاديون المتحكمون بمصير المؤسسات الرأسمالية الأكثر أهمية ويعتبر «حررو» أن من يقص على السلطة «حقيقية» هم مدراء الشركات المتعددة الجنسيات. ألم يقل ماركس نفسه، في تصريحاته حول هذه المسألة، أن الدولة الوطنية صاحبة لمصالح البورجوازية الرأسمالية؟ ويعتبر بعض دةلة الماركسية الجديدة أن الجهار السياسي للمجتمعات الليبرالية خاضع لمصالح الرأسمالية الدولية. وتعتبر الليبرالية المألوفة، أن الدولة لديها

القدرة على عارضة وظيفة الحكم بين المصالح المتنافرة. فبناء هذه الرؤية، يكون القابض الحقيقي على السلطة إذن هو الرجل السياسي وهكذا، يتفق الليبراليون المعاديون والماركسيون المعاديون على اكتشاف طبقة خاصة من الماعلين الذين يكونون الأسماء «الحقيقيين» على السلطة، ضمن نظام الأدوار الاجتماعية المعقد. يمكننا إيجاز المواقف اللذين لثبرا في الحديث عن أحادية مالوفة ومن أهم التمييز بين الأحادية المالوفة وما يمكن تسميته بالأحادية العلة. ففي هذه الصيغة الأخيرة ثمة اعتراف بتعددية الحب القائدة. ولكن يتم السعي في الوقت نفسه إلى البرهنة بأن مصالح مختلف «شرائح» الطبقة القائدة تكون متطابقة وأن هذه الشرائع لديها القدرة على إجراء اتفاقيات على حساب الطبقة الملقوة، فصحة ثلثين تقدم مصالحهم هذا الموقف مثلاً هو موقف ميلز (Mills). فميلز يعترض على الماركسية المبسطة التي تنكر كل سلطة «حقيقية» للسياسيين، كما يعترض على الليبرالية المبسطة التي تعتبر أن الإنسان الاقتصادي يكون حاضماً للإنسان السياسي. ولكنه يريد أن يكون لشرائع نخبة السلطة التي يميزها (في حالة أميركا خلال سنوات الخمسينات: النخبة السياسية والنخبة الاقتصادية والنخبة العسكرية). على الرغم من الاحتكاكات التي يمكن أن تحصل بينها¹ - أن يكون لها مصلحة مشتركة في المحافظة على «نظام» يؤمن مصالحها على السواء،² أن تكون لديها القدرة على التغلب على التحفظ على وصايتها غير مقبوضة على جماهير الخاصيين لها إن إحدى صيغ الأحادية العلة يقضي بملاحظة كون شرائع الطبقة القائدة، حتى ولو ذاتت قليلاً ما تتصل فيما بينها (يقول لوانسوسكي Lewandowski، يبدو أننا نأفوا ما نرى رجل أعمال، ومن يلب ثوبى عالم الأعمال، يوهر هاتياً بأوامره إلى رجل سياسي، حول قصة بعض سياسية)، ليس لهم مصالح مشتركة وحسب ولكنهم يعتبرون أنفسهم متميزين إلى العالم نفسه. ودون أن يكون الاتصال ضرورياً، فالإتفاق والمشاركة يقومان إذن عقولها. ينتج هذا الأثر عما يلي:

- 1- يوجد طبقة مهيمية وطبقة مهيمس عليها¹ 2- يرسخ النظام الاجتماعي لدى أعضائه مفهومًا واضحاً ومميزاً عن انتمائهم الطبقي³ 3- يكون هذا الترسيع أسهل بمقدار ما يختار النظام الأعضاء المستقبليين أساساً في الطبقة المهيمية وأعضاء الطبقة المهيمس عليها المستقلة أساساً في الطبقة المهيمس عليها. وبما أن الانتهاء الطبقي موروث إلى حد كبير ثم تؤكده العائلة والمدرسة، يكون الأفراد منذ طفولتهم متمتعين وبمجموعة من المراجع «تعرض نفسها عليهم وكأنها بديلة. لذلك يعي أعضاء الطبقة المهيمية أشد الوحدة دون أن يكون ثمة حاجة إلى قائد للأوركسترا. وهكذا، لم تعد النظريات التآمرية للمجتمع ضرورية. إن العناصر الرئيسية للمجتمع التي تؤدي إلى آثار تآمرية بين أعضاء الطبقة نفسها، تحمل التباين والتآمر ضروريين. وكما يرى بليز (Béliss)، إن كون المصرفيين ورجال سياسة والعدة العسكريين والأساقفة لا يشكلون مجموعة صحت منظم، يدل أن يكون إشارة على الاستقلال الذاتي لنسبي المنتخب، هو على العكس، إشارة لا تحظى على تصادمهم وفي النهاية، يكفي «لبرهنة» على «النظرية» التي تثبت من أن المستوى التعليمي (وهو مؤشر أساسي على المجتمعية في هذه الطبقة لثلاث لا أعضاء «الطبقة المهيمية» بمل، أيا تكن الشريحة المعنية من لطقة المهيمية، إلى أن يكون أهل من المستوى التعليمي لمختلف شرائح الطبقة المهيمس عليها. هذا البرهان لا يظهر أية صمودية.

إن الصيغة الأميركية (التي أبرزها مثلاً ميلر) وكذلك أيضاً الصيغة الفرنسية (التي أبرزها مثلاً بورديو (Bourdieu) ولواندروسكي (Lewandowski) عن الأحادية العالة، يصطلمك باعتراضات أكيدة. ذلك أنه، إذا كان ميلر قد أشار إلى أن التصادم الذي يضعه بين شرائح النخلة كاد، في جزء منه، طرفياً، فإن رملاء المرسيس جعلوا منه معطى سلبياً. إن تطور المجتمعات الصناعية نحو التقدم يربى بالتأكيد إلى الإلحاح على الذين يحتلون مراكز المسؤولية بالوصول على تأهيل متزايد. ولكن عرصه في السباح تتزايد إذا كان يستطيع كذلك أن يظهر قدرة حقيقية في تحليل اللغات التقنية. إن كون المدرسة الوطنية الإدارية (ENA) في فرنسا هي سحرم يصعب فيه قسم مهم من «الشرجة القائمة في الطبقة المهمة»، لا يرتبط بالتأكيد بالضرورة التاريخية. ولكنه يمثل الشكل الخاص المتميز من قبل تطور عام في المجتمعات الصناعية، إن كون القدرة الاجتماعية المعترف بها لممارسة المسؤوليات في مجالات مختلفة يتعلق أكثر فأكثر اليوم بشهادة رسمية، وبما كان يدل على ميل لدى الطبقة الفاتلة لتدعيم هيمنتها الاجتماعية المهمة والثقافية. ولكن المهمة الثقافية هي شأن والمصالح الحزبية والأموال هي شأن آخر. ولا يبدو أن المهمة الثقافية قادرة على أن تؤذي إلى الوعي الطبقي أكثر مما تؤذي هيمنة «المواقع في نظام الإنتاج».

من المؤكد أنه توجد مجتمعات يهيمن عليها فئة قائمة في هذه الحالة، تكفي الولاية لتتعد ما إذا كان فرد معين ينتمي إلى النخلة، وبالتالي سيكون له تأثير بدرجة متروعة على هذا الجانب أو ذاك من الحياة الاجتماعية. إن كون المجتمعات الصناعية تعطي دوراً مهماً للشهادة الرسمية بالمؤهلات، مصافاً إلى كون الوصول إلى الشهادة الرسمية متساوت حسب الولادة، لا يكفي بالتأكيد للاستنتاج بأن هذه المجتمعات تخضع لفئة قائمة.

ثمة كذلك مجتمعات حاصصة لطيفة قليلة يكون الاختيار فيها مفتوحاً، ولكنها تمارس رقابة (فعالة إلى حد ما) على الجوانب الأكثر أهمية في الحياة الاجتماعية. ولكن وجود الطبقة المسيطرة يحد المعنى بفرص: 1 - درجة قوية من المركزية السياسية، 2 - وقدرة الطبقة القائمة على تحديد تمتع مجموعات المصالح بحملتها «بحق المشاركة» أو، بصورة أدق، خلق الشروط التي تجعل مجموعات المصالح هذه ترى مصالحها الأولية في الاهتمام برضى الطبقة القائمة. وهكذا، فإن تجمع الكتاب السوييت لديه مصلحة أكيدة في المحافظة على الأذن الصناعية للسلطة السياسية. وهكذا يشكل مسؤولو الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي طبقة قائمة بالمعنى الأكثر تأكيداً للكلمة. من الصعب الزعم أن صحفياً للمجتمعات الليبرالية لديهم جميعهم وفي جميع الحالات مصلحة جوهرية في خدمة السلطة القائمة أو أن يثبثوا فقط معارضة صاحبة الجلالة. كما أنه من الصعب الزعم (وهو نتيجة مبنية لأحادية متماسكة يمتاط بصورة عامة دعاة هذه النظرية من «ثارتها» إلى القادة النقابيين في المجتمعات الليبرالية ليس لديهم إلا الرغبة في إرضاء أرباب العمل أو السلطة. إنه أحد المؤلّفين البارزين الذين تطرقوا لمواجهة إلى هذه النتيجة، وهو رالف ميلبيان (Ralf Miliband)، يستبعد ذلك مؤكداً أن للمعايير سلطة أضعف بما لا يوصف من سلطة أرباب العمل. (ولكن، رغم لنديوم (Lundblom)، الذي ينضم إلى ميلبيان حول هذه النقطة، فإننا لا نرى كيف يمكن قياس هذه السلطة). وباستبعاد القادة النقابيين من النخلة، يمكنه فصل تلك التدوير هذا، إنقاذ

الأطروحة التي نقضي بما يلي : 1- ثمة طبقة مهمة، 2- إن مصالحها متناقضة مع مصالح الطبقة المهيمن عليها إن ذلك يثير صعوبة إصاحية لتعرض أن ثمة طبقة مهمة، نخرج منها النخبة (بالمفرد)، وطبقة مهيمن عليها. فلفداً يقتضي مع ذلك أن تكون مصالح الأولى متعارضة بالضرورة وفي جميع الحالات مع مصالح الثانية؟ لتعرض أننا نرغب في وضع القادة التقنيين في لطيفة المهيمن عليها، كيف يمكننا التوفيق بين تعارض الطبقة المهيمنة والطبقة المهيمن عليها مع كون النزاعات بين الثقافات وأرباب العمل تتضمن في أغلب الأحيان عناصر التعاون والخصام، وأبعد من أن تأخذ بصورة عامة شكل علاقة المتعارض اللاغية لأحد الفريقين (راجع مقالة النزاعات الاجتماعية)؟

هنا يخص المجتمعات الصناعية الليبرالية، من الصعوبة بمكان التأكيد أنه خاضعة سواء لطبقة أو فئة قائمة بيدرمقولاً أكثر، اعتباراً أننا نلاحظ شعباً قائمة متعددة. يمكن لهذه النخب أن تقيم علاقات تعاون أو علاقات نزاع أو علاقات تدرج فيها عناصر التعاون والراع دون انفصال بينها. إن نمط العلاقات التي تقيمها في ظرف معين هو مسألة لا ترتبط بالاستنتاج وإنما بالمرافعة. وإن نخبة عسكرية مسخرطة في سياسة «التهديد» الاستعمارية يمكنها أن تراجع بعض النساء والإشتراكيين في قبول سياسة إنهاء الاستعمار التي بدتها المسؤولين السياسيين، كما أن عملية اختيار النخبة (أو النخب) تنوع من مجتمع لآخر ومن ظرف لآخر فضل الرغم من أن فرنسا والولايات المتحدة هما مجتمعان صناعيان ليبراليان، فإن اختيار النخب يتحقق بطريقة مختلفة، بفضل التفاضل القائم بين البلدين لناحية المركزية الإدارية ولناحية تنظيم النظام التربوي

من الصحيح أن النخب، على المستوى العمومي الأنفي، يمكن اعتبارها متعاونة في قيادة النظم الاجتماعية. لقد تم إبراز هذه النقطة من قبل سان سيمون منذ عام 1807. فالعلماء والنظميون والكهنة يتعاونون في عمل المجتمع. وقد استعادها مانتايم (Manheim) في تميره بين نخب القيادة والتنظيم والنخب المنتشرة التي تعالج القضايا الروحية والفضائية والحقائقية. كما استعادها أيضاً بروسون (Parsons) ومن بعده سوزان كللر (Suzanne Keller). إن الوظائف الأربعة للنظرية البرسونية تحدد أربعة أنماط من النخب تؤمن قيادة الأنظمة الاجتماعية وهي الممكن فعلياً أن يكون ماركيز (Marcuse) أو هابرماس (Habermas) قد ساهما في «تكامل» المجتمع الأميركي والمجتمع الألماني بتعبيرهم عن حاجات ثقافية جديدة، وهكذا فقد أدبا خدمة جليلة للنخب السياسية في بنديها. ولكن صعوبات هذا المفهوم الوظيفي بديهة جداً وقد وضعت تذكيراً إلى حد لم يعد من الضروري معه التشديد عليها إن الأحادية العالة لميلز وأتباعه تستمد جوهرها النظرية الوظيفية (تعاون شرائح النخبة في المحافظة على النظام). ولكنها تتميز عنها بإحاطها للفرضية الإصاحية القائلة بأن للشرائح المختلفة للنخبة مصلحة في المحافظة على النظام لأنه يصمها في موقع الهيمنة. ولكن لسوء حظ النظرية، ليس نادراً ملاحظة النزاعات بين شرائح النخبة الفائدة. إن الوظيفية في شكلها الكلاسيكي كما في شكلها الماركسي الجديد، لا يمكنها بالتأكيد التموه على فكرة النزاعات الاجتماعية. وعندما طُقت على مسألة النخب، ناسية للخصم لإرادة خدمة «النظام»، أدت بها ذلك إلى إهمال أحد وجوهها الجوهرية، وهو وجه الخصومة بين النخب

وشرائع الشعب، الذي شدد عليه بحق التقليد المكشوف. في المجتمعات الصناعية الليبرالية، حيث حرية الكلمة متشعبة أكثر من انتشارها في أي شكل آخر معروف من المجتمعات، تعتبر شبكة الشعب أكثر تعقيداً وتنافراً من أي وقت مضى. فالمقاول السياسي أو الثقافي والصحفي الذي يقدم دعاءاً ماهرًا (أي دفاعاً يفوقه باسم المصلحة العامة) عن المصالح الخاصة لهذه المجموعة أو تلك، يمكنه أن يصل بين لينة وضحاها إلى الوجاعة أي إلى «التخب». وبما أن مصالح هذه المجموعة لديها القصر للاصطدام بمصالح مجموعات أخرى (سدافع عنها كذلك مقاولون سياسيون أو ثقافيون)، فلا بد أن يجمع عن تلك خصوصية حتمية وزاعات حتمية. إن «التجانس الثقافي» لمعاني المجموعات المختلفة لا يساهم في التوفيق بينها بلطفًا أن يسبب بوضوح من التناقض ضمن المجتمعات الصناعية كما في أنماط المجتمعات الأخرى، إن طرائق اختيار الشعب، والمبالغة والموارد التي يقتضي توفرها لتأمين فرص الوصول إلى الشعب وتجزئة أو تجانس الشعب، تتعلق كلها «بالبنية الاجتماعية» وكذلك بمعاصر ظرفية. وبما للسياخ الدولي، يبدو أن التخب في المجتمعات الصناعية تطور بشكل المجتمع العسكري - الصناعي، والمجتمع الاقتصادي - الصناعي أو إذا كان المناخ السائد هو صياح «الأزمات الحضارية»، فيجتمع ثقافي - سياسي كانت سلطة الموظف الكبار في الصين الكلاسيكية تستند إلى الثقافة والملكية العقارية أما في النموذج - المثالي المروص من قبل ويتوجع (Wittfogel) عن «الإستبدادية الشرقية» فتتلك السلطة بنية إدارية في الخلفين ينبغي أن تفسر طريقة الاختيار والمبالغة وتجانس الشعب انطلاقاً من خصائص النظام الاجتماعي المعني. ويكون الأمر كذلك في حالة المجتمعات الصناعية. لا يمكننا أن نأمل بإنتاج نظرية مناسبة للتخب في هذه المجتمعات إذا صرفناها باعتبارها أنظمة لا تختلف درجة تعقيدها عن المجتمعات الزراعية

- « **BOUDRIAUDE.** — ARON, R., « Classe sociale, classe politique, classe dirigeante », *Archives européennes de sociologie*, I, 3, 1968, 260-282. — BRUNHAUT, P., *Les hommes de l'État. Essai sur l'élite du pouvoir en France*, Paris, Le Seuil, 1977. — BOTTOMORE, T. B., *Elites and society*, London, Watts, 1964. — BOURDIEU, P., *La distinction. Critique sociale du jugement*, Paris, Minuit, 1979. — DALL, R., « A critique of the ruling elite model », in URY, J. et WAKERON, J. (red.), *Power in Britain*, London, Heinemann, 1973, 282-290. — KILLEN, S., *Beyond the ruling class: strategic elites in modern society*, New York, Random House, 1963. — LEWIS-POMEROY, O., « Différenciation et mécanismes d'intégration de la classe dirigeante. L'image sociale de l'élite d'après le *Who's who in France* », *Revue française de sociologie*, XV, 1, 1974, 43-78. — LUCASON, C., *Politics and markets*, New York, Basic Books, 1977. — MITLAND, R., « The power and labour and the capitalist enterprise », in URY, J. et WAKERON, J. (red.), *Power in Britain*, London, Heinemann, 1973, 136-145. — MILLS, C. (Wright), *The power elite*, New York, Oxford University Press, 1956, 1967 Trad. franç. *L'élite du pouvoir*, Paris, P. Maspero, 1969. — MONTE, G., *Elementi di scienza politica*, Roma, Fratelli Bocca, 1896. Trad. angl., *The ruling class*, New York/Toronto/London, McGraw-Hill, 1939. — PARETO, V., « Forme générale de la société » et « L'équilibre social dans l'histoire », in PARETO, V., *Trattato*, chap. XII et XIII, 1908-1952. — PARSONS, T., BATES, R. F., et SHIN, E., *Working papers in the theory of action*, Glencoe, The Free Press, 1953. — PUTNAM, R. D., *The comparative study of political elites*, Englewood Cliffs, Prentice Hall, 1976. — SULEMAN, Z., *Elites in French society: the politics of survival*, Princeton, Princeton University Press, 1978. Trad. franç., *Les élites en France: grands corps et grandes écoles*, Paris, Le Seuil, 1979. — WITTFOGEL, K., *Oriental despotism. A comparative study on total power*, New Haven, Yale University Press, 1957.

التراعات الاجتماعية

Conflits sociaux

التراعات كلية الوجود في الحياة الاجتماعية، ولكنها تأخذ أشكالاً متنوعة جداً. ودون أن نسمى لإقامة تصنيف منظم، يمكننا إقامة بعض التمايز الضروري ومحاولة تحديد المسائل الاجتماعية الكلاسيكية: السمة الطبيعية أو المرضية للتراعات وأهمية التفاعلات في التعبير الاجتماعي وتفسير صراع الطبقات.

تمايز التفاعلات أولاً طبيعية وهائتها، وذلك أمر عادي. يمكن أن تتناول التفاعلات توزيع الأموال النادرة (أموال اقتصادية، ملطعة)، والقيم والأفكار وقواعد اللعبة المتحركة نظام للنشاط المتبادل (تنظيم على سبيل المثال). ثانياً، تمايز التفاعلات بينة التفاعلات. ولكي تستعمل لغة نظرية الألعاب، إن لبعض التفاعلات بنية اللعبة اللاعبة لأحد الطرفين: في نهاية النزاع تكون خسائر أحد اللاعبين مساوية لأرباح خصمه. إن بنية اللعبة للاعبة لأحد الطرفين تتميز بما حاصه الخصومة بين الأحزاب السياسية: إذ إن عدد المراكز التي يفوز بها أحد الأحزاب مساوٍ بالضرورة لعدد المراكز التي يخسرها الحزب الآخر في نظام لحزبين، أو تخسرها الأحزاب الأخرى في نظام تعدد الأحزاب. وفي نظام اقتصادي لإعادة الإنتاج البسيط، أي متميز بثبات الإنتاج في الزمن، تكون كل زيادة في دخل فئة معينة (مثلاً المالكين العقاريين) تقابلها خسارة مساوية في دخل الفئة الأخرى أو الفئات الأخرى (مثلاً مكرري الأراضي). ثمة أنواع أخرى من التفاعلات لها بنية اللعبة ذات النتيجة السلبية: إذ إن أرباح اللاعبين الفائزين تكون أقل من خسائر اللاعبين المهزومين. تلك حال المباراة - كما نذكرها وفقاً لقيمنا الحالية - حيث يستفيد أحد اللاعبين شره ويفقد الآخر حياته. ومن المحتمل أن يكون جميع اللاعبين خاسرين (الحرب النووية). وثمة تفاعلات أخرى لها بنية اللعبة ذات النتيجة الإيجابية حيث يكون جميع اللاعبين رابحين. إن مثل هذه التي يمكن أن تكون متعارفة في حال وجود إمكانية أن يسحب أحد اللاعبين المكافأة لنفسه، على حساب الآخر أو الآخرين. والتفاعلات بين الثقافات ولربما المعول لها غالباً هذه البنية. بالنسبة للثقافة، يكون المقصود - بصورة مثالية - الحصول على أحور مرتفعة قدر الإمكان دون ضرب الاستثمار الذي تتعلق به أجورهم المستقبلية. بالنسبة لأرباب العمل، يكون المقصود - بصورة مثالية - إقامة أجور في أدنى مستوى يمكن دون اسرول إلى ما دون العتبة التي يصبح معها حزن سبر المؤسسة مهدداً. هذا النوع من الألعاب التنافسية ذات النتيجة الإيجابية يتضمن وجهين متصلين بشكل لا انفصام فيه: وجه تعاوني ووجه تنافسي. عندما تكون اللعبة ذات نتيجة إيجابية وفي حال لا يستطيع أحد للمشاركة أن يسحب المكافأة لنفسه، تكون إرادة لعبة تعاونية عضوية (الأهمى والمشلول)، إن الألعاب المعنوية والألعاب المعنوية تنافسية (الألعاب ذات النتيجة اللاعبة لأحد الفريقين) تمثل هكذا حالتين متطرفتين. هاتان الحالتان نادرتا الحدوث في الحياة الاجتماعية. وتكون أكثر حدوثاً إلى التي تحتلط فيها، بأشكال متنوعة، عناصر التعاون وعناصر النزاع. ولكن الألعاب للمعنى تعاونية أو المعنوية تنافسية تتميز بكونها أشكالاً جيدة بمعنى علم نفس الشكل. لذلك نحرص نميل أحياناً إلى المبالغة في تقدير أهميتها وتقليلها الحياة الاجتماعية، وفقاً للأيدولوجيا التي

مفضلها، إلى شبكة سواء من الألعاب التعاونية المحضة، أو من الألعاب ذات النتيجة اللاحقة وهكذا، فإن طرح وجود الطبقة المهيمنة والطبقة المهيم عليها، يعني القول بأن للحياة الاجتماعية نية شبكة ألعاب ذات نتيجة لاحقة، حيث يحدد اللاعبون والخاسرون مرة واحدة ونهاية ومخاللة، من لعبة ضمنية إلى أخرى. كما أن سريراً كلاسيكياً لعضوات، يقضي وبالبرهنة على أن تخفيف حسنة يعود بنتائج سلبية على الجميع، الأمر الذي يورط الأبدبولوح التي تقضي بأن حل اللعبة الاجتماعية يتجه إلى أن يكون الأمثل بمعنى أنه سيؤدي إلى توزيع يؤمن نائماً إجمالاً أقصى.

فيما سبق تعرضنا لحالة النزاعات والآلية حيث لا يلعب اللاعبون سوى جولة واحدة. إلا أن النزاعات الاجتماعية تتطور بصورة عامة في الرمز. إن إضافة هذا المد الزمني تزيد بالطبع تسرع البنى الممكنة وتعقيدها. يمكن لبعض العمليات أن تبدأ كلمه ذات نتيجة إيجابية تنتهي كلعبة ذات نتيجة سلبية. هكذا فإن زيادة الأجور يمكن أن تشجع الطلب والاستثمار في مرحلة أولى، وفي مرحلة ثانية تسبب زيادة في التضخم الذي يمكن أن يلقي بقلعه على الاستثمار وعلى الأجور. ويمكن لبعض العمليات أن تبدأ بلعبة تعاونية محضة وتتطور إلى لعبة تنافسية (حالة المظومات الزراعية ذات لتظيم شبه الإقطاعي حيث زيادة للمردود الزراعي بعيد في مرحلة أولى المالك الزراعي والمناقص، وفي مرحلة ثانية يفيد المناقص وحده بمقدار ما ينقص ديونه ويحرم المالك فب من مداخيله التي تتحقق من الريا). كما يمكن لبعض العمليات أن تبدأ بلعبة تنافسية تنتهي بلعبة تعاونية. وهكذا، بين نيبورغ (Niebuhr) أن انفجارات العنف في سنوات الستينات في (الغينوات) المناطق السوداء الأمريكية المقفلة لم تتوقف بسبب التدابير التي اتخذتها الإدارة لصلحة السود وإنما بسبب ما جمعت الغينوات من سلاح انتهى إلى ردع الشرطة من كل تدخل مسهود. هذا المثل يبرر حالة ذات وجه عام: الواء العام لمنطق الردع (Si vis pacem, para bellum) إذا كانت تريد السلام، فحضّر للحرب. ومن المفهوم أن ثمة عمليات رراع كذلك تبقى مستقرة على الرغم من حدوثها في الزمن. هي حالات كثيرة يجد المحتتمات الزراعية التقليدية ذات التنظيم الاقطاعي أو شبه الاقطاعي مسكونة بعملية إعادة انتاج ذات لعبة لاحقة بين الملاك ومستأجرين الأرض ولكن هذا السط من بين إعادة الانتاج لا يظهر إلا بطريقة مهيبة في المحتتمات المعقدة (راجع مقالة إعادة الانتاج)

ثمة نماذج أخرى تستحق إدراجها أيضاً. ثمة سرعات تتطور داخل مؤسسات يحترم اللاعبون فيها قواعد اللعبة. يمكننا إذن الحديث عن نزاعات في القواعد. والمثل الأسهل هو مثل الصراع بين الأحزاب السياسية في نظم ديموقراطية مستقر فالمراجعات بين المشاركين يمكن أن تكون عنيفة ولكنها تجري داخل إطار مؤسسي محدد تماماً. وفي حالات أخرى تحصل النزاعات على قواعد اللعبة: على سبيل المثال، النزاعات التي تسمى فيها مجموعة للحصول على اعتراف بالحقوق الجديدة. إن النزاعات في القواعد والنزاعات على القواعد تمثل حلقى ستتطلب يمكننا أن نكتشف بينها العديد من الحالات الوسيطة. وهكذا فإن الصراعات بين القوائم والإدارة هي ذاتاً بشكل خطي أو ظاهري (الانتقال من الخفي إلى الظاهر يرتبط بالظرف) صراعات في القاعدة وصراعات على قاعدة اللعبة في أن معاً. عندما تتفاوض النقابة مع الإدارة من أجل زيادة الأجور فهي تتحرك في

قواعد اللعبة. وعندما نلحس للحصول على زيادة عن مشاركتها في لجنان إدارة الموقفين، فهي تحاول أن تؤثر على قواعد اللعبة لكي تحسرها لما فيه مصلحتها. إن النزاعات على قواعد اللعبة تميل إلى الصيور من الحالة الخفية إلى الحالة الظاهرة في فترات الأزمات المعلنة أو الغامضة. فهي تميل إلى أن تكون عودية في حين أن النزاعات في قاعدة اللعبة هي مرة. يمكن أن تأخذ أشكالاً هينة نسبياً بدني: إن نزاعاً على القواعد يتضمن بالترتيب معارضة للقواعد التي تحكم العلاقات بين اللاعبين. إذن، يجد هؤلاء أنفسهم بشكل مؤقت في وضع كان مؤلفو القرون الثامن عشر وصفوه بأنه «حالة طبيعية» وما كان دوركهايم يعتبره «فوضى قانونية». ففي وضع من هذا النمط تتطلب علاقات القوة، موجهة أحياناً بالمصروف إلى تقنيات العنف. يكون احتمال القوة محدوداً بصورة عامة، تكون النزاع على قواعد اللعبة يجري بحضور محكمين، أي بوجود جماعات ليست ممية مباشرة بالنزاع ولكنها من الممكن أن تتأثر بنتائج بطريقة غير مباشرة. هذه الصورة تفسر مثلاً لماذا أخذت غالباً النزاعات عن الحقوق الجديدة أشكالاً عنيفة كما يفسر على سبيل المثال التاريخ الثقافي، كما تظهر كذلك حركات العنف هذه بصورة الأمد بصورة عامة، إلا في الحالة النادرة عندما تكون منطقة بطروف استثنائية وانقلابات ثورية.

إن النزاعات الاجتماعية، بسبب الطابع الدولتينكي الذي ترقبه أحياناً، هي أرضية اختبار لتطور الأيديولوجيات. ينظر بيلان أولاً على هذا الصعيد للبيان الشيوعي لماركس وأنجلز والمطلع الشهير لهذا النص الذي اعتبر التاريخ تاريخ صراع الطبقات. يمكن أن نذكر أحياناً تطور فيها مسيرة إحلال طبقة على أخرى. وهكذا، حسب كينز (Keynes)، سبب التضخم الدائم الذي تطور اعتباراً من عام 1500 على أثر تدفق المعادن الثمينة الآتية من العالم الجديد، هبوطاً في الربح العقاري، عندما وجد الملاك العقاريون أنفسهم عاجزين عن ملاءمة معدل الربح مع الوفرة التي كان يتطور فيها التضخم. في الوقت نفسه، أفاد التضخم التجار والتجار الكبار والممولين وسلم في تطور الطبقة البورجوازية. لدينا هنا، كما يتكلم البيولوجيون، حالة انتقال بيئي (مثلاً) يصح نوع من الشجر ظلاً مناسباً لنمو نوع آخر يصح ويستهي بحق النوع الأول). إن تحليل كينز وكذلك تشبيهه مع حالة «الانتقال البيئي» يستدعي ملاحظتين هامتين. أولاً، يبين هذا المثل أن مسيرة إحلال طبقة عن أخرى لا تأخذ بالضرورة شكل الصراع أو الحروب بين الطبقات، ولا حتى شكل التنافس بين الطبقات. لم يكن ينظر بيلان أحد، على الرغم من الصورة المشكوك فيها من «الصراع من أجل البقاء» التي عرّفها سبنسر (Spencer) ومن بعده داروين (Darwin)، أن يتحدث عن حرب أو صراع بين الأنواع بالنسبة لعملية انتقال بيئي. وكذلك، لم تحل البورجوازية على طبقة الملاك العقاريين إلا بعد صراع أو حرب (إلا إذا استعاضنا هذه الكلمات في معنى مجازي). ماركس نفسه يقر بذلك: فهو يشير في كتاب بؤس الفلسفة إلى أهمية هبوط الربح العقاري لتتلاقى مع تدفق الرساميل الآتية من أميركا في الانتقال من الانقطاع إلى الرأسمالية. ولكن هذه «الفروقات الدقيقة» أخذت في البيان الشيوعي حيث القارى مدعو لآخذ تعبير «صراع الطبقات» في معنى عبر مجازي. ثانياً، من البدني أن تاريخ النظام البيئي (ecosystems) لا يمكن أن يقتصر في حالة حالة الوجه المهم ولكن الخاص للانتقال البيئي، ويكون الأمر كذلك من باب

أولى فيما يخص تاريخ النظم الأكثر تعقيداً وهي النظم الاجتماعية. إن المظهر الشهير للبيان الشيوعي يستند في النهاية إلى خطابين اثنين، أو بالأحرى إلى حيلتين خادعتين. من الخطأ القول إن عملية استبدال الطبقات تأخذ دوماً شكل الصراع، ومن المشكوك فيه جداً أن العمليات التاريخية يمكن أن تقتصر على عمليات استبدال الطبقات. وأخيراً، عندما يكون ثمة صراع للطبقات في معنى أقل مجازية، فإن هذا «الصراع» لا يأخذ أبداً شكل المواجهة المباشرة، ولكن توسطها دوماً تنظيمات تعمل منسها وتعتبر غالباً من قبل بعض المعادين أو المراقبين، بأنها ممثلة هذه الطبقة أو تلك. هذه الملاحظات المختلفة تطبق بالطبع على جميع النظريات التي ترى في التاريخ عملية تبادل للطبقات (راجع مثلاً، تلك التي تعطي مالكي العلم في المجتمعات ما بعد الصناعية الدور الذي يعطيه ماركس للبروليتاريا في المجتمعات الصناعية الماشقة).

لنمة أيديولوجيا أخرى، يمكننا وصمها بأنها أيديولوجيا التراضي، نرى أن التراخات الاجتماعية هي بالضرورة إمارات مرضية. وعلى الرغم من أنها تظهر بشكل أكثر دقة، فإن مثل هذه الأيديولوجيا حاضرة في أعمال دوركهيم، الذي يعتبر التراخات الاجتماعية ظواهر مشتقة. ناجمة عن الفوضى القانونية التي تسمح في فترات الأزمات (راجع مقالة العوضى القانونية). بمواجهة هذه الأيديولوجيا يمكننا القول أولاً أن النظم الاجتماعية، باعتبارها معقدة ومفتوحة، معرضة حتماً إلى حالات من عدم التوازن، تشكل بنفس المقدار، ومشاكل للفاعلين، وللفاعلين السياسيين بالدرجة الأولى. في الغالب، إن مشكلة سياسية أو اقتصادية تتيح الفرصة لتقديم «حلول» غير متلائمة بين بعضها، تبدو الواحدة والأخرى إما يمكن الدفاع عنها إلى حد ما، ومن المستحيل أن تقوم بينها بوسائل النقد العقلاني وحده. إن وضعاً مشكوكاً فيه من هذا النمط يولد عادة تراخات بطريقة دقيقة إلى حد ما، إن «خيارات» الفاعلين المتورطين نتج من «حساسيتهم السياسية» أو من انتمائهم الحزبي: إن نزاعاً ما سيطور وهو وفقاً للحالات، سيجري في إطار المؤسسات السياسية أو يتبناها بشكل واسع إلى حد ما، إلى «الرأي العام». من ناحية ثانية، ينبغي ملاحظة أن النزاعات ليس لها بالضرورة سمة اللعبة ذات النتيجة السلبية من النمط الكارثي (الحسارة للجميع للمشاركين)، ولا سمة اللعبة ذات النتيجة اللاحقة. وثمة الكثير من التراخات التي لها بالأحرى، طابع الألعاب التزاوعية ذات النتيجة الإيجابية، كما برهن على ذلك سيمل (Simmel)، ومن بعده كودير (Cooley).

إن خطأ آخر من الأيديولوجيا، الذي نستطيع وصمها بالأيديولوجيا الانحرالية نرى أن التراخات المهمة من وجهة نظر التحير التاريخي، تتعلق بهذا النمط الخاص من الرهانات أو ذلك بالنسبة لماوكس والماركسيين تتعلق التراخات أساساً بتوزيع الأموال المأبذة، كما تبين على ذلك النظرية الماركسية الشهيرة عن الاستغلال (يقوم الاستغلال بالفعل على الأجر لفنشي للعمل). والنسبة لبعض الماركسيين الجند المعادين، تتعلق التراخات أساساً بتوزيع الأموال الرمزية (الأموال الثقافية). وهكذا، بالنسبة لهنري لوفير (Henri Lefebvre) وعليه الاجتماع المدينين القواميين تحت تأثير الماركسية الجميلة، تدور التراخات التاريخية لعصرنا، حول استملاك قلب لندن من قبل الطبقات التي كانت محرومة منها بالنسبة لدهراندورف (Debord) وكروزيه

(Crozier)، إن صراعات المجتمعات الصناعية تتعلق أساساً بتوزيع السلطة في المنظمات المخططة. من البينحي أن نحو المدن دفع إلى حارج المدن فئة متزايدة من السكان القمدين. من الواضح أن المنظمات الحديثة تنجس إلى الصوفي الحجم وفي التمدد، مؤلفة نزاعات تتعلق بتوزيع السلطة. ولكن يصعب علينا إقناع أنفسنا بأن الأهمية التاريخية لنزاع معين، يمكن أن نحدد عبر طبيعة رحاته وأن النزاعات المجلطة بالتاريخ عليها أن تتناول بصورة متبادلة نمطاً خاصاً من الرعان.

يوشي مثل كبير والحق يقال سؤال أكثر جذرية أيضاً. يرمي هذا المثل بالمعمل على أن نصير تاريخية أساسية يمكن أن تفرع عن عملية من الجائر لا بل من المطلوب وصفها دون اللجوء، حتى إلى فكرة النزاع. هل ينبغي الاستنتاج أن الفلسفات وعلوم الاجتماع التي تعطي للنزاعات مكاناً مغفولاً في أصل التغيير التاريخي، هي صحابا وهم ناجم عن ضجة بعض النزاعات الاجتماعية وجنوها؟ هذه الضجة وهذا الجنون اللذان يحاولان فلاسفة وعلماء اجتماع أن يحدوا أن يحدوا منها عبر تفسير النزاعات على أنها إشارات مرضية.

- BIBLIOGRAPHIE. — ADAM, G., et REYNOLDS, J. D., *Conflicts du travail et changement social*, Paris, PUF, 1978. — ANON, R., *Le hait des classes. Nouvelles leçons sur les sociétés industrielles*, Paris, Gallimard, 1964. — COLLINS, R., *Conflict sociology. Toward an explanatory science*, New York/San Francisco/Londres, Academic Press, 1975. — COME, L. A., *The functions of social conflict*, New York, The Free Press / Londres, Collier Macmillan, 1956, 1964 ; *Continuities in the study of social conflict*, New York, The Free Press / Londres, Collier Macmillan, 1967. Trad. partielle : *Les fonctions du conflit social*, Paris, PUF, 1982. — DAVIS, R., *Soziale Klassen und Klassenkonflikt in der industriellen Gesellschaft*, Stuttgart, Ferdinand Enke, 1957. Trad. angl. *Class and class conflict in industrial society*, Stanford, Stanford University Press, 1959, Londres, Routledge & Kegan Paul, 1963. Trad. franç., *Classes et conflits de classe dans la société industrielle*, Paris/La Haye, Mouton, 1972. — GORE, T. R., *Why men rebel*, Princeton, Princeton University Press, 1970. — KRYNIA, J. M., *A decade on money*, Londres, Macmillan, 1950, 1953, New York, Harcourt Brace, 1958. Et aussi in *The collected writings of John Maynard Keynes*, Londres, Macmillan / New York, Saint-Martin's Press, 1971, 6 vol., vol. V et VI. — LEFEVRE, H., *Le droit à la ville*, Paris, Anthropos, 1968. — NISSEN, H. L., *Political violence. The behavioral process*, New York, Saint-Martin's Press, 1968. — RAPOPORT, A., et GUYER, M., « A taxonomy of 2x2 games », *General systems*, XI, 1966, 205-214. — SCHILLING, T., *The Strategy of conflict*, New York, Galaxy, 1963. — SOMMER, G., « Der Streit » et « Die Krenzung sozialer Kreise », in SOMMER, G., *Soziologie. Untersuchungen über die Formen der Vergesellschaftung*, Leipzig, Duncker & Humblot, 1908, 1923, chap. IV et VI, 247-336 et 403-453. Trad. angl., *Conflict. The art of group-affiliations*, New York, The Free Press, 1955. — TOURNAY, A., *Le mouvement de mai ou le communisme ouvrier*, Paris, Le Seuil, 1968.

Systeme

النظام

لتفحص نظاماً قابلاً للحل من ن معادلات مستقيمة ون مجهولة. إذا حبرنا قيمة أي من المعاملين فإن قيمة كل المجهولات ستأثر بصورة عامة. إذا المينا أحد المجهولات، يصبح النظام

غير قابل للحل. وإذا اصغنا مجهولاً واحداً، يصبح للنظام عدداً غير متناه من الحلول. تشكل مجموعة المعادلات إذن نظاماً، بمعنى أن كل تغيير لأحد العناصر يسبب تغييراً لساير العناصر. لقد كتب برتلانفي (Bertalanffy) يقول إن النظام هو مجموعة من العناصر ذات التبعية المتبادلة أي المرتبطة فيما بينها بشكل يؤدي تغيير أحدها إلى تغيير الأخرى، وبالتالي يتبدل المجموع. إن هذا التعريف يذكر بتعريف كونديليلاك (Condillac): «نظام تتساند فيه مختلف الأجزاء بصورة متبادلة».

غالباً ما نتحدث عن النظام في علم الاجتماع بمعنى مشابه. نقول مثلاً إن تنظيمياً معيناً يعرف نظام من الأدوار. في هذه الحالة، يمكن أن يؤدي التغيير في أحد العناصر إلى تغيير يحمل النظام. وهكذا، يقدم كروزيه (Crozier) في الفصل الخامس بالمظاهرة البيروقراطية، الذي يحالج الاحتكار، حالة تنظيم نظري على عدم معين من الأدوار. فريق الإدارة يخصص مديراً ومديراً مساعداً ومراقباً مالياً، ومهندساً تقنياً. يتمتع المدير والمدير المساعد بتكوين نظري عالٍ، ولكن بحجرة عملية محدودة غالباً في قضايا الإنتاج. أما المهندس التقني القديم غالباً في المصنع، فيكون لديه على العكس تفوق على الصعيد العملي. هذه المعطيات تعرف نظاماً معقداً من النشاط المتبادل. والسلطة الرسمية للمدير والمدير المساعد تهددها الأهمية التقنية للمهندس. كما أن المراتب المالي رغم أنه يكون حاصصاً للمدير فإن له حق النقض لقراراته في حال ظهرت له مخالفة للقانون. إن نظام الأدوار ينتج وساطة من الرتبة موضوعة بوضوح، تتطور في داخلها نزاعات تنكروية يكون مخرجها بصورة عامة متوقعا: ينتهي المدير دوماً بإعطاء الحق للمهندس التقني: والمراقب المالي يتحصن في موقف شكلي. وتتغير النية لنظام النشاط المتبادل هذا بمجمعه إذا ما تغير أحد العناصر. لو أن المدير المساعد مثلاً كان يجول بسرعة أقل من مصنع لآخر، ولو أن المدير كانت لديه خبرة مباشرة في تقنيات الإنتاج أو لو لم يكن المراقب المالي حاصصاً بصورة رسمية للمدير

ثمة مثل آخر هو سوق الترقية. يتعلق الأمر بنظام معين، إذ إن سلوك كل طالب للترقية يمكن أن يكون له آثار على ساير الطالبين. وهكذا، إذا احتارن من الأشخاص دواصة الطب بدلاً من الفيزياء فإن ذلك يساهم في زيادة قسوة المنافسة بين المرشحين للطب وإلى تقليدها في الفيزياء. وربما يساهم فيها بعد بجعل إيجاد الوظيفة أسهل أمام الفيزيائيين الشباب. وربما يساهم كذلك بتحييض الدخول الواسطي للأطباء. إن احتيار كل فرد ليس له بالطبع إلا أثراً هامشياً صتيلاً. ولكن مجموع هذه الاحتيارات يولد آثاراً تجميعية أو آثاراً نظامية.

يصف الش الأول نظاماً للأدوار أو نظاماً للنشاط المتبادل. ويصف المثال الثاني نظاماً من العلاقات التي لا تكون في المظاهر علاقات أدوار. في هذه الحالة، يمكن مع ذلك أن يقال إن الأمره عن علاقة لأن اختيار كل منهم له تأثير على النتائج التي يمكن أن ينتظرها كل واحد من اختياره. إن أثراً من هذا النمط يوصف أحياناً بالآثار الخارجية. يمكننا أن نشير إلى نظام مولد للآثار الخارجية في غياب النشاط المتبادل بين الأفراد بفكرة نظام التبعية المتبادلة. إن أغلب الأنظمة الاجتماعية المحسوسة تحتوي في الوقت نفسه على أنظمة ثانوية ذات تبعية متبادلة وأنظمة ثانوية للنشاط المتبادل

تكون روابطها مضطربة. وهكذا، إذا أنشج نظام ثانوي للتعبئة المتبادلة آثارا سلبية من وجهة نظر بعض الفاعلين (مثلاً فالقصر في تخريج الأطباء من النوبة الرديئة)، يمكن أن يتدخل النظام السياسي لمحاولة تصحيحها (راجع مقالة الدور).

عندما نحلل نظاماً اجتماعياً، ندفع غالباً إلى دراسة مبادلات هذا النظام مع محيطه. وهكذا فإن جماعة السكان المقيمين في إقليم وطني يمكن أن تعتبر نظاماً. تتأثر بينها كما يتأثر حجمها بسلوك الأفراد الملتحقين بالنظام (في عادة التوالد والصحة، إلخ). وفي غياب ظاهري الهجرة إلى الأقليم ومنه يمكننا الحديث عن نظام مطلق. كما نتحدث كذلك عن نظام مطلق فيما يتعلق بصناعة زراعية تعيش في ظل نظام اقتصاد الكفاف ومحرمة من المبادلات الاقتصادية والديموغرافية مع محيطها. ولكن الأمثلة على النظام المطلق نادرة. فغالب الأنظمة في الواقع يمكن أن تسمى مفتوحة باعتبارها تقيم مبادلات مع محيطها. تلك حال للمصوغة السكانية المتأثرة بظواهرات الهجرة أو الجماعاة الزراعية التي تعيش في ظل نظام الاقتصاد النضدي. عندما توجد المبادلات مع المحيط يمكن ألا يكون لها أثر، ويمكن أن يكون لها آثار ذات طبيعة متنوعة على بنية النظام، ولكي نأخذ مثلاً شهيراً، إن النظام المتكون من مرجل وغران للمياه ومظم للحرارة هو نظام مفتوح: يكون مظم الحرارة حساساً تجاه حرارة المياه التي ترتبط بسرعة تبريدها بالحرارة الخارجة. وبفعل الحرارة الخارجية ستكون الدواضع التي ستعيد تشغيل المرجل متباعدة إلى حد ما. ولكن في هذه الحالة، إن التغيرات التي تطرأ على مستوى المحيط (الحرارة الخارجية) لا تؤثر لا على حرارة غزان المياه، ولا بالهيج على مادي عمل النظام. ولكن المبادلات بين النظام ومحيطه يمكن كذلك أن تسبب تغييراً للنظام نظير المضمول الرجيمي المتجه من المحيط إلى النظام. وهكذا لكي نأخذ مثلاً هزيراً على مالتوس (Malthus)، ثمة خطر في أن تؤدي الزيادة في جماعة سكانية إلى نضاد الموارد الطبيعية التي تسمح لها بإشباع حاجاتها الحياتية. ينجم عن ذلك (رتود فعل سلبية) توقف في التزايد الديموغرافي، ويلاحظ لوروا لاغوري (Le Roy Ladurie) في كتاب (Les paysans du languedoc) عملية من هذا النمط في منطقة اللانسدوك (فرنسا) في القرن الرابع عشر: لقد أدى تضاعف عدد الرجال إلى تجزئة الأرض وإلى تدني في الموارد الأمر الذي أدى إلى تراجع سكاني. في حالات أخرى، يمكن أن تحدث المبادلات بين النظام والمحيط آثاراً أكثر تعقيداً: لنفترض أن جماعة من السكان (نظام سكاني) تنمو بسرعة وأن أزمة سكية حادة تبرز. يمكن أن يكون لهذا الأثر نتيجة مزدوجة: من ناحية النظام، يمكن أن يكيف الأفراد سلوكهم وأن نلاحظ انخفاضاً في الولادات. من ناحية والمحيطه نسمى السلطة السياسية دون شك إلى اتخاذ التدابير الملمعة لى تخفيف أزمة السكان، إذا كانت لديها القدرة على ذلك.

وكما نرى هذه الأمثلة، إن مفهومي النظام والمحيط بتعلقان دوماً بتسميات انضائية. إن الخط الفاصل بين النظام والمحيط بمجرد بتعابير أخرى في كل حالة خاصة بفعل المشكلة التي نطرحها على أنفسنا، ونظراً مستوى التحليل الذي نرغب في أن نصنع أنفسنا فيه. نشير فضلاً عن ذلك إلى أن مفهوم المحيط ليس له قيمة طوبوغرافية، ولكنه يستطيع أن يحصل على فهم أكثر تجرداً. وهكذا، في مثال أزمة السكن (الوارد أهلاء) عوملت السلطة السياسية وكأنها تنتمي إلى محيط

النظام السكاني. كما أننا نستطيع معاملة سوق الاستخدام بصفته بشكل محيطاً لسوق التربة ولكننا نستطيع كذلك اعتبار سوق التربة وسوق التوظيف بصفته نظاماً وحيداً وتحميد موقع قدرات التدخل التي تتوفر للسلطة السياسية بصدده هذا النظام في محيطه.

تبيّن الأمثلة السابقة كذلك أن مفهوم النظام، يعكس الرأي الراجح، لا يطوي على مكرتي التوازن والاستقرار. ربما كان هذا الرأي ينشأ بمقدار معين من إساءة استعمال بعض الأمثلة على غرار مثل مظم الحرارة في الجوانب التعليمية لمفهوم النظام. ولكنها تثير كذلك دون شك من ميل مستمر منذ بدايات علم الاجتماع لا بل منذ بدايات التأمل حول المجتمعات: ذلك الذي يقضي بإدراك النظم الاجتماعية بصفتهما أنظمة قادرة على إعادة التوازن وسط شروط متغيرة، على غرار الأنظمة الحية. وعندما تظهر الأنظمة الاجتماعية في حال من عدم التوازن نقول تبعاً للقياس المستوحى من علم الأحياء، أن ثمة تطوراً أو نموّاً. بالطبع، يمكن أن تشكل جماعة سكانية نظاماً مستقرّاً في حال أعادت بنيتها ومعها حجمه إنتاج نفسها بصورة ماثلة من حقبة إلى أخرى ولكن يوجد بالتأكيد كذلك جماعات سكانية في حال من التوسع أو التراجع. كما أن تطبيعاً معيناً يمكن أن يشكل نظاماً مستقرّاً. ولكن يمكنه أن يهزم تطوراً يؤثر على نظام الأدوار الذي يحدده؛ ويمكن كذلك أن ينتج آثاراً على محيطه، وهذه الآثار ربما تسبب بدورها آثاراً ذات معقول رجعي على التنظيم نفسه. كما أن سوقاً معينة يمكن أن تكون مستقرة أو في حال من التراجع أو التوسع، وأن يؤدي التوسع إلى آثار فعل ورد فعل معقدة بين السوق المعنية ومحيطها. لنرى مثلاً حالة توسع سوق التربة بين سنوات 1950 و1970. وكنتيجة لهذا التوسع، تبدلت زنياً الآمال المرتبطة بالشهادات. إن تربة إضافية تستمر خلال الحلفة بتوليد أمل متمايز في الربح فيما يتعلق بالدخل والوضع الاجتماعي. ولكن الدخل المتوسط والوضع المتوسط المرتبط بكل مستوى من التربة يتناقض. يجمع من ذلك، آثار رد فعل معقدة على سلوك طالبي التربة: إن وجود أرباح متميزة بحث كل واحد من هؤلاء الطالبيين عن محاولة للحصول على مستوى تعليمي مرتفع قدر الإمكان مع الأسذ ببعض الاعتبار الإكراهات المختلفة التي تحد من هذه الطموحات؛ ولكن انخفاض لردود الوسطي للاستثمار المحلي. بحث كذلك الأفراد على السعي للحصول على شهاداتهم بأقل كلمة ممكنة؛ واحتفاظهم بنسب من وقتهم لنشاطات ذات مردود. وهكذا أدى التوسع في سوق العمل إلى تغيير معتقد في العلاقات بين التربة والوظيفة.

إن علم الاجتماع الحديث، باعتباره بتنوع العمليات الحيوية التي يمكن أن تؤثر على نظام مصون وعلى علاقته مع المحيط، يعتمد عن النموذج المثالي الأولي الذي ارتبطت به المفهوم الاجتماعية في القرن التاسع عشر. ويميل ريكاردو ومالتوس وماركس إلى احتزال هذه العمليات إلى بعض الأعطال الرئيسية: عمليات التوالد والعمليات «الانفجارية» التي تميل إلى إحداث أثر انقطاع أو رد فعل سلبي ناشئة عن الاحتط. وهكذا، يعتبر ريكاردو، أن الأجور عندما ترتفع فوق مستوى الكفاف، فإنها تؤدي إلى تزايد السكان، الذي يؤدي إلى تزايد ما يسميه ماركس بجيش الاحتياط الصناعي. وعلى أثر التناقص التزايد بين العمال، تعود الأجور إلى مستوى الكفاف. إن الظهور الأمي لروحه الفعل السلبية تحول العمليات «الانفجارية» المحتملة إلى عمليات دورية عند مالتوس

وريكاردو. بالنسبة لماركس، يمكن أن تؤدي العمليات «الإنمائية» إلى عمليات دورية ولكن كذلك إلى عمليات انقطاع وتحول جذري. إلا أننا نعرف اليوم أن عمليات التصير لا يمكن أن تختزل إلى بعض حالات النماذج المثالية هذه (راجع مقالة التغير الاجتماعي). إن تعقد الآثار النظامية، والقدرة على تحديد الفاعلين المنتمين إلى نظام معين وإلى محيطه تعين حدوداً ضيقة جداً لصحة النماذج التي تلعب بين عمليات التغير الاجتماعي والعمليات من النمط الآلي مثل تلك التي تصادفها في تحليل النظم الاقتصادية. إن التوازن أو التنازع حول التوازن ولاقطاع ليست حالات بارزة متميزة فيما يتعلق بالأنظمة الاجتماعية. وبالتالي، إن تحليل النظم كما يستعمل في تحليل النظم الاقتصادية لا يمكن أن يمثل لعالم الاجتماع إلا مصدر إلهام بعيد

على أثر الوعي لتعقد العمليات، المؤثر على النظم الاجتماعية، يميل علماء الاجتماع الحديثون إلى إظهار تشكك ما إزاء المحاولات الهادفة إلى تقديم المجتمعات بصمتها نظماً. ورغم ذلك يهون كتاب لبارسونز النظم الاجتماعي (The Social System). كما أن إيستون (Easton) أو أزيروني (Azouvi)، أي تكثر الفروقات التي تباعد بينها، يقترحان كذلك تطبيق فئات تحليل النظم على المجتمعات بمجملها. يمكننا مراجعة هذه المقترحات باعتراض: هو أن المحاولات الهادفة إلى وصف «النظام الاجتماعي» بصورة عامة، نادراً ما تستطيع الاحتراز من الإغراء التصنيفي. إن المثلين الشرعيين منظم الحرارة في مجال الفيزياء والجهاز العضوي في مجال علم الأحياء بحثان على جمع مفهوم النظم مع مفهوم التكيف مع بيئة متغيرة والمحافظة على توازنات أساسية في شروط خارجية وداخلية متغيرة. إن مثل هذا الجمع يكون مفهوماً بشكل مباشر ومقبولاً في حالي منظم الحرارة والجهاز العضوي. وربما كان كذلك في حالة التنظيمات يمكن اعتبار التنظيمات (المجموعات الرهيانية المعقدة على قلب فيبر - M. Weber مثلاً). وكأنها تميز نحو بعض الأغراض ومنها كانت مغلقة على نفسها، فإن لا تستطيع المحافظة على أهدافها إلا إذا حازت على وسائل التكيف مع شروط خارجية وداخلية متغيرة. ولكن لا يكون الأمر كذلك في أنظمة أخرى مثل الأسواق، ولا من باب أولى في النظام الاجتماعي بمجمله إذا كان مؤكداً أن سوقاً معينة يمكن أن تنتج بعض التوازنات، من الصعب تفسير تأثيراته بطريقة تصنيفية كما أن تصوراً مثل تصور الوظائف الأربعة لبارسونز (Parsons) (التكيف، تحديد الأهداف، الدمج، التكوين) يهدف أنظمة النشاط المتبادل بشكل أفضل من أنظمة النتيجة «المبادلة» تلك أن المجتمعات لا يمكن أن تدرك بصفتها أنظمة للنشاط المتبادل بالمعنى الذي أعطته أعلام هذا التعبير، إنها بتأثير أخرى، ذات مستوى معقد أكثر من المنظومات التنظيمية إن كون السلطة السياسية تبذل جهودها للحفاظ على بعض التوازن وإن كون الرأي العام يمكن أن يتحرك حسب وسائله، إذا توصل إلى ذلك بشكل حي، فإنها ملاحظات مؤكدة ومبتدلة. وهي لا تكفي لإقامة أساس للمناقشات العلمية تقريباً بين المجتمع والجهاز العضوي أو بين المجتمع والتنظيم، التي يفترضها هؤلاء الذين يطمحون لمعالجة الأنظمة الاجتماعية بصورة عامة. وليس من غير المعقول إدراك مجتمع بصمته نظاماً ولكن شرط إعطاء مفهوم النظام تفسيراً عاماً وبالتالي فارقاً قدر الإمكان. في هذه الحالة، لن يكون لدينا الشيء الكثير لنقول حول الأنظمة الاجتماعية بصورة عامة

أما اليوم، فثمة ميل إلى اعتبار المجتمعات بالأحرى، شبكات معقدة من الأنظمة الثانوية التي تقيم هيئتها روابط مائعة ومتحركة تقريباً (أنظر مثلاً تعقد الرابطة بين حقوق التعليم وسوق الاستخدام وبين النظام الثانوي السياسي والنظام الثانوي الاقتصادي). الأمر الذي أدى إلى أن تحليل النظام الاجتماعي دفع تقريباً إلى حدود المعرفة السوسولوجية. عندما يدخل ولترشتين (Wallerstein) أو بروديل (Braudel) مفاهيم مثل النظام - العالمي الطموحة في الظاهر أكثر من مفهوم بارسونز، فإنها لا يزعمان معالجة العالم باعتباره نظاماً. إنها يشيران فقط إلى أن بعض العمليات الخاصة لا تكون مفهومة إلا على المستوى العالمي. وبالطبع، إن كون العلاقات الدولية مثلاً لا يمكن أن تحلل اليوم إلا على مستوى الكرة الأرضية يجعلها لا يفضي إلى أن كل عملية اجتماعية تقع على هذا المستوى. إن مستوى النظام يعتمد بواسطة العملية التي نتم بها.

لقد تمحصرنا حتى الآن بخصوصية التحليل التكاملي التطوري للأنظمة الاجتماعية. وثمة تقليد سوسولوجي مهم مستمر من موشكوف إلى الأنثروبولوجيا يسمى بنهياً يتم بالتحليل التكاملي لأنظمة المؤسسات الاجتماعية. في هذه الحالة، يقتضي فهم التماسك لمجموعة من المؤسسات الملاحظة في مجتمع معين وفي فترة زمنية معينة. إذا افترضنا أن المؤسسات متماكة يعني الاعتراض أنها تتشارك بصورة متبادلة وبالتالي تكون نظاماً (راجع مقالتي النظام، والبنوية).

يشق مفهوم النظام من ملاحظة بسيطة، وهي أننا نستطيع في العالم المادي كما في العالم الحي أو في العالم الاجتماعي، تحديد مجموعات من العناصر ذات التبعة المتبادلة. وبعد إبداء هذه الملاحظة، يمكننا التقدم خطوة أكثر والسعي إلى التعرف على أنماط من النظم. منظم الحرارة هو أحدها. ولكن ليس من المؤكد أن علم قوانين التصنيف يمكن الاندفاع بها بعيداً جداً. ومن المؤكد، في المقابل، أنه يقتضي الاحتراز من الاستنتاج السريع جداً بوجود تماثل في البنى ونشأته بين الأنظمة المتشابهة إلى فئات مختلفة من الواقع. لذلك، تعطي «التطرية» العامة للأنظمة أحياناً إنطباعاً عن بناء قليل التوحيد متضمناً، من جهة أولى، سلسلة من المفردات المفيدة لوصف النظم للموسمات والعمليات التي تميزها، ومن جهة ثانية، مجموعة من دراسات الحالات التي يتم إزديادها باستمرار، والمقتبسة من فئات مختلفة للواقع. إن مجموع لرجل - وحزان المياه - ومنظم الحرارة، يشكل نظاماً، وأي نظام من المعادلات الرياضية كذلك. هذه الأنظمة ليس لديها شيء مشترك أبداً إلا تشكيل مجموعات من العناصر ذات التبعة المتبادلة. كما أن الأنظمة الاجتماعية هي مجموعات من العناصر ذات التبعة المتبادلة. لا يمكننا أبداً أن نقول أكثر من ذلك على المستوى العام. إن فكرة النظم العامة جداً ليست في الحقيقة مفيدة إلا كفكرة مرجحة وهي لا تتخذ معنى محدداً إلا عندما نطبق على تحليل العمليات والنظم للموسمات أي عندما نواجه مفرداتها

● BILBOGRAPHIE. — BERTALANFFY, L. (von), *General system theory. Foundations, development, applications*, New York, G. Braziller, 1968. Trad. franç., *Théorie générale des systèmes. Physique, biologie, psychologie, sociologie, philosophie*, Paris, Dunod, 1973. — BUCKLEY, W., *Sociology and modern systems theory*, Englewood Cliffs, Prentice Hall, 1967. — COMBELLAC, E. (Benoît de), *Traité des systèmes; où l'on donne les principes et les exemples*, La Haye, Neaulme, 1749,

Paris, Librairie arscia, 1949. — DUNSTON, K., *The new of government*, New York, The Free Press, 1963, 1966. — ELLSON, D., *A systems analysis of political life*, New York, Wiley, 1963. Trad. franç., *Analyses du système politique*, Paris, A. Colin, 1974. — ELLSON, F. E., *Systems thinking*, London, Penguin modern management readings, 1965, 1970. — [] A., *The active society*, New York, The Free Press, 1968. — LANTIER, J. W., *L'analyse des systèmes politiques*, Paris, PUF, 1973. — LAZARUS, P. F., *Qu'est-ce que le sociologie?*, Paris, Gallimard, 1970. — MATUYAMA, M., « The second cybernetics: deviation amplifying causal processes », *American scientist*, L1, 1963, 164-173. Trad. franç., « Le deuxième cybernétique: un processus causal mutuel amplificateur de déviation », in BOURDIER, P., et CHATEL, F., *Théorie sociologique*, Paris, PUF, 1973, 386-397. — PABSON, T., *The social system*, Glencoe, The Free Press / London, Collier-Macmillan, 1951. — WALLSTADT, I., *The modern world system, capitalist agriculture and the origins of the European world economy in the sixteenth century*, London, Cambridge University Press, 1979. Trad. franç., *Le système du monde du XVI^e siècle à nos jours. I: Capitalisme et monde-monde, 1450-1640*, Paris, Flammarion, 1980.

Polyarchie

النظام السياسي التعددي

لقد اقترح هذا التعبير من قبل روبرت داهل (Robert Dahl) للإشارة إلى الشكل الخاص الذي تتخذه الديمقراطية في المجتمعات الصناعية الغربية. إن نقطة الانطلاق للتفكير الذي قاد لاختصاصي في القضايا السياسية مثل داهل إلى إعداد مفهوم النظام السياسي التعددي، لها مصدران، الأول عند توكفيل (Toqueville)، والآخر عند شومبر (Schumpeter). يعتبر توكفيل أن نجاح الديمقراطية الأمريكية بشكل مفارقة من عدة نواح. فلم يكن متفقاً بالنسبة للذين يعتقدون أن نظاماً قائماً على مبدأ السيادة الشعبية يحكم بنوع من الإرهاب الحقوقي أو المواجهة التي لا ترحم للأراء والمصالح. ورغم أن شومبر لا يشهد بتوكفيل، فإن التصور الذي يفصله في الجزء الثاني من كتابه الاشتراكية والديمقراطية لا بد أن يذكّر بإشكالية الجزء الأول من كتاب الديمقراطية في أميركا (لتوكفيل). فعمل غرار توكفيل وبشكل أصح منه، شومبر يصرّ على أن النظريات الكلاسيكية للديمقراطية عاجزة عن الإحاطة بطريقة عمل الديمقراطية الحديثة. إن نسبة مثل النظام السياسي التعددي لها حل الأقل فضل لفت الانتباه إلى تنظيم الأنظمة المعاصرة وطرح بعض الأطروحات حول أشكال التطور التي يمكن أن تؤدي بمجتمعات أخرى أقل تقدماً من مجتمعنا، إلى الاقتراب من هذا النمط.

إن أنظمة التعددية السياسية تكون تعسفية بمعنى أن نظام تدرجها يعترف صراحة بوجود مجموعات من الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية المتعددة التي لا يكون تنوعها ظاهرة عارضة قابلة للاعتزال (في النهاية) إلى ثنائية الصراع حتى الموت، «طبقة ضد طبقة». وحتى لو كانت العوامل المرتبطة بالحياة الاقتصادية والمهية تحتل مكانة مهمة جداً في هذا التسلسل، فإن الدخل والوظيفة والتكوين، ليست المحددات الوحيدة التي تتحكم بموقع الفرد أو المجموعة في تراتبية الأوضاع. وتعرف الأنظمة السياسية التعددية أشكالاً أخرى من الصراع غير الصراع حتى الموت بين

«البورجوازية» (التي تشرف بشكل مطلق، عبر استثمارها بوسائل الإنتاج على الاستثمار، وبالتالي على التوظيف والاستهلاك)، و«البروليتاريه» الذي لا يمتلك سوى قوة عمله. وفي نظام التعددية السياسية، تشكل المجموعات العديدة التي تتلرّجح بين الصفتين «بيئات» تتميز بنوعية الحماية نفسها وليس بمشروع أو مصير مشترك.

إن الأنظمة السياسية التعددية هي أنظمة ذات أحزاب متعددة ومتنافسة لا تتسع الأحزاب في النظرية الكلاسيكية بسمة جيدة. إن روسو (Rousseau) وكذلك مؤلفو «Federalist Paper» يقارنها بالشلل (factions). يعتبر هؤلاء المنظرون أن التنافس السياسي يمارس بين مواطنين مستقلين عن بعضهم البعض، حيث يبدي كل واحد منهم رأيه «وسط صمت الأهرام»، حول المرامي الدائمة للمرشحين والتدابير المقترحة عليهم. ليس ثمة إذن أي مكان للمقاولين السياسيين ويعتبر رؤساء الأحزاب ديمقابوجيين. إن مزلة المؤلفين الذين يفضلون الحديث على أثر داخل، عن التعددية السياسية بدل الديمقراطية، هي أنهم بدل أن يدّينوا وجود الأحزاب، يسمون إلى توضيح وظائفها. وتشكل الأحزاب في مطرحهم، هيئة تعبرية يمكن من خلالها لبعض المطلبين أن تعبّر عن نفسها أولاً، ثم تصبح فعالة. إنها تقدم كذلك للمقاولين السياسيين وسيلة أو تروساً، أما فيما يتعلق بالمنافسة بين الأحزاب وقادتها، فإنها تتحد أشكالاً مختلفة وفقاً لعدد المنافسين. قد يكون مبالون إلى الاعتقاد أن الثنائية الحزبية تشكل الصيغة «العادية» للتعددية السياسية. إنها تسمح بالفعل بممارسة قاعدة الأكثرية مع الحد الأدنى من الأثر العاصرة. ولكن الثنائية الحزبية ليست سوى حيلة. فالامتلاك لم يعرفوا أبداً تقريباً مالفات حرية ثنائية بشكل دقيق. خلال القرن التاسع عشر، جعل وجود الحزب الليبرالي المحصور بين الحزبين الجبارين المحافظ والعمالي - حتى ولو كان القانون الانتخابي يصرع من الحزب الثالث الكثير من فرصه في التأثير بطريقة حاسمة على نتيجة المعركة - جعل من الحلفة الانكليزية مثلاً للثنائية الحزبية الناقصة. أما فيما يتعلق بالأحزاب الأميركية، فإنها تجمعات متنافرة جداً لدرجة أن التصويت لمرشح من الحزب الديمقراطي، لا يمكن أبداً أن يطعن صاحب بأن نائبه ميثاق السياسة التي يخاض على أساسها جولته. فضلاً عن ذلك، ثمة على غرار هولندا والسويد نمطيات سياسية متعددة الأحزاب - فأياً يكن عددها وأياً تكن علاقاتها، تكون الأحزاب جزءاً جوهرياً من أنظمة التعددية السياسية.

من ناحية ثالثة، ليس ثمة تعددية سياسية إلا إذا كانت حقوق الأفراد مصمومة فعلياً فالحرية العامة حرية التجمع وحرية الاجتماع وحرية الصحافة لا يعني أن يعترف بها وحسب وإنما أن تصان بواسطة أليات فعالة. وهذه الأوليات ليست قانونية وحسب. فالقوانين لا تخضع فقط القضاء لموجب معاقبة التعرض للحرية، وإنما عليها كذلك أن تؤمن للمواطنين تعميذ الشروط الضرورية لممارسة حرياتهم. لا يتعلق الأمر فقط بمنع التعسف ومعاقبته وإنما يقتضي كذلك خلق الظروف المناسبة لتصبح الفرد وحرية. فالرقابة القضائية على الموظفين وانتخاب الحكام هي بالمقدار نفسه وسائل قادرة على الأقل نظرياً، على حماية الأفراد والسماح لهم في المشاركة بإدارة الشؤون العامة. إن التعدديات السياسية هي أنظمة تقلص سلطة الحكام عبر تأسيسها

لقد اهتم مفهوم التعددية السياسية بأنه تجزئة تجمعية يفضله «الديموقراطية الشكلية» نواظرها السوي مع «مصالح الطبقة البورجوازية». هل تسمح تعددية المصالح بالاستنتاج أنه يوجد في التعدديات السياسية توازناً متصفاً بين مختلف فئات المطالب والمصالح؟ نمة بالتأكيد تعددية في المصالح. ولكن هذه المصالح المتعددة ليست دوماً ذات وزن متساو ولا تقدم لجميع المتناصبين حظوظاً متساوية. إن الإمتعافات الكلاسيكية لمونتسكيو حول «الراحة» و«التعطل» المتولدة من الأعياء والأهمل المقابلة للألية الدستورية، متعائلة جداً وتتمازها يكون أهل صحة عندما سحرج من النطاق الصامع للترتيبات السياسية، ووضع عرضية (دهرانديروف، راجع مقالة الفعل الجماعي) أن المصالح كذلك في المجتمع المدني تقيم توازنها عمقياً

نمة ثلاث ملاحظات تفرض نفسها هنا. أولاً، بلل أن تؤمن التعدديات السياسية حماية مقتصرة على مصالح «الطبقة المهيمنة» فإنها تؤمن حماية «للمصالح المكتبة». أية تكن صحيح أنه بانغال كل «الموارث» ولا سب «الثقافة»، تكون مصالح الطبقة المهيمنة أولاً «مصالح مكتبة». ولكن نمة مصالح مكتبة أخرى عبر مصالح «الطبقة المهيمنة» وإن الحواجز التي يرتفعها الأثرياء ضد الاعتراف بالقدامين الجدد والقبول بهم إذا كانت أحياناً حصينة، فهي ليست كذلك دوماً. ولكن في أغلب الأحيان، وبعد مهل طويلة إلى حد ما وتشويه عميق تقريباً لأهدافها الأساسية، تنتهي المشاريع الحضرية جداً إلى شق طريقها بعد أن تكون قد رفعت طويلاً. وأخيراً لا تظهر أنظمة التعددية السياسية بالنسبة للمصالح، حيادية تماماً، ولا منحرفة صراحة وإنما مهتدة بعدم التماسك. إن تعددية مراكز القرار ومرجع الاستئناف وطول المقدمات والمهل، تجعل بالفعل من المصحية بمكان السير باستراتيجية طويلة الأجل. نرى ذلك بخاصة في الطريقة التي توجه فيها التعدديات السياسية الغربية علاقاتها الخارجية.

هل نمة فرص أمام نموذج التعددية السياسية في أن يفرض نفسه مصفته الشكل السوي للتنظيم السياسي في المجتمعات «المقدمة»؟ ينبغي إعطاء جواب حذر جداً على هذا السؤال. أولاً، ليس نمة نموذج واحد للتعددية السياسية حتى في المجتمعات الصناعية المتقدمة. إن فرنسا الديموقراطية وما بعد الديموقراطية، والولايات المتحدة والمثلثا العنصرية حاولت عبثاً الانتهاء إلى «نوع» التعددية السياسية، فكانت العلاقات بين السلطات المختلفة للدولة متباينة تماماً. ثانياً، ليس مؤكداً أن أصول التعددية السياسية مع تكاليف القرار الذي يفرضه حل القلعة السياسية، يمكن أن تنصر حق في مجتمعاتها أو أصبحت الظروف معادية إلى حد كبير وبصورة دائمة. لقد فرضت وأنظمة استثنائية على عدة بلدان من أوروبا الغربية قبل الحرب العالمية الثانية، وإن عرفة هذه الأنظمة أو أنظمة مشابهة ليست مستحيلة تماماً في حال الحرب الباردة أو توترات داخلية قوية وطويلة. وقد عبّرهما رولد لاسكي (Laski) والقاعدة الأكثر جذرية في «حزب العمال» خلال سنوات الثلاثينات عن شكوكهم فيما يتعلق بقدرة الأنظمة الانكليزية أو الأميركية نفسها على السماح والتجربة اشتراكية ملتاحة دون عراقيل. وبمكس اليوم أن تعود الشكوك نفسها إلى الزمن، سواء أومة سوات السبعينات والثمانينات كان لها أن تتفاقم وتستمر. ويتعابر أخرى، يبدو معقولاً الافتراض أن تكون بعض الشروط الاقتصادية ولا سيما ما يتعلق بتوزيع المعو وانتظمتها وتوزيع المداخيل،

مطلوبة لعمل واستمرار التعددية السياسية

وأخيراً، في ما يتعلق بوضع البلدان النامية نفرض مرحلة انترام والاستثمار الاجتماعي التسارع (إنشاء المكنات الملمة مثل التربية والصحة) على مجمل السكان أنظمة قاسية بما فيه الكفاية وتؤدي إلى ظهور تكتوتقراطية - بيروقراطية منسلطة غالباً ما تكون قادرة في لعبة المفوضات والتسويات. إلا أنه ليس من غير المعقول التفكير بأن نموذج التعددية السياسية له بعض قدرة التعيم والتوسع. أولاً، إن بعض هذه المؤسسات الخاصة هي في طريق الانتشار السريع ولا سيما الأحزاب والتنظيمات البيروقراطية للدولة مع بعض النقل القضائي المضاد المرتبط بمتطلبات المصلحة المالية والإدارية. ثانياً، بمقدار ما تعتبر أيديولوجيا أنظمة التعددية السياسية بأنها الوحيدة المتمتعة بالسلطة القائمة على السيادة الشعبية المعبرة عن بعضها من خلال الاستفتاء، ولتحت رقابة مختلف فئات المثاليين، فإنها تروّد أنظمة في العالم الثالث تؤكد هذه المبادئ دون أن تكون قادرة على تطبيقها، بسوية بين تأكيداتها الديمقراطية وممارستها السلطوية. بواسطة ترتيبات خاصة (فيما يتعلق بالانتخابات، الخاصة بين الفاعلة، معاملة المعارضين)

- BIBLIOGRAPHIE. — BOUBICAUD, F., « Le modèle polychronique et les conditions du saut », *Revue française de sciences politiques*, XX, 3, 1970, 893-924. — DALL, R., *A profile in democratic theory*, Chicago, The Univ. of Chicago Press, 1966. — *Who governs? Democracy and power in a american city*, New Haven, Yale Univ. Press, 1961. Trad. : *Qui gouverne ?*, Paris, A. Colin, 1971. — *Polity, participation and opposition*, New Haven, Yale Univ. Press, 1971. — JOUVINEL, R. de, *La république des amérindiens*, Paris, Grasset, 1914, Genève, Slatkine Reprints, Paris, H. Champion, 1979. — LASS, H. J., *Reflections on the revolution of our time*, London, G. Allen & Unwin, 1946. Trad. : *Réflexions sur la révolution de notre temps*, Paris, Seuil, 1947. — LINCOLN, C. S., *Politics and modernity. The world's political economic systems*, New York, Basic Books, 1977. — LIPAT, S. M., *Political man. the social basis of politics*, Garden City, Doubleday, 1940. Trad. : *L'homme et la politique*, Paris, Seuil, 1963. — LOWE, T., *American government. Incomplete conquest*, New York, Holt, Rinehart & Winston, 1977. — MONTAGNANO, C. de, *L'esprit des lois*. — PARSONS, T., « « Voting » and the equilibrium of the american political system », in BOURDICK, R., BOURDICK, A., *American voting behavior*, Glencoe, The Free Press, 1959. — SCHWARTZ, J. A., *Capitalism, socialism and democracy*, New York, Harper, 1942, London, G. Allen & Unwin, 1976. Trad. : *Capitalisme, socialisme et démocratie*, Paris, Payot, 1972. — TOUGUVELLA, A. de, *De la démocratie en Amérique*.

Théorie

النظرية

يكفي أن نتصفح أي مؤلف عن « النظرية » الاجتماعية : حل سبيل المثال النظريات الاجتماعية لبارموس (Parsons) وشيلز (Shils)، أو Symposium on sociological theory لغروس (Gross)، لكي نذكر أن مفهوم النظرية في علم الاجتماع برندي معاني متعددة وربما (مع أن ثمة شكوكاً يمكن أن ترد في هذا الصدد) أكثر تنوعاً منها في علوم الطبيعة. لقد تم إبراز هذا

التنوع من قبل مرتون (Merton) في مقطع كلاسيكي من كتاب النظرية الاجتماعية والبنية الاجتماعية (الترجمة الفرنسية من 27 إلى 44). فقد كتب يقول، إن عالم الاجتماع يميل إلى استعمال كلمة النظرية كمرادف لكلمات: 1 - النتيجة؛ 2 - الأفكار الموحدة؛ 3 - تحليل المقاهيم؛ 4 - التعبيرات اللاحقة؛ 5 - التعميمات التجريبية؛ 6 - الإشطاق (= استنتاج الترابط) الساجم عن اقتراحات قائمة مسبقاً) والتظنين (البحث بواسطة الاستنتاج عن مقترحات عامة تسمح باستخلاص افتراضات خاصة قائمة مسبقاً)؛ 7 - النظرية (بالمعنى الضيق للكلمة).

إذا كنا نقصد بالنظرية (بالمعنى الضيق للكلمة) مجموعة من المقترحات التي تشكل نظاماً، من الممكن أن نستخرج من نتائج مرتبطة بمواجهة مع معطيات الملاحظة، ينبغي أن يعطي الحق لمرتون. إن مفهوم النظرية كما هو مستعمل فعلياً في علم الاجتماع لا يقتصر إلى هذا الفهم. ولكن المفهوم ربما كان من جهة أخرى ذات معان أقل تعدداً، مما يوحي به مرتون. في الواقع، يظهر لنا مفهوم النظرية أنه يتخصص في علم الاجتماع فهمين أساسيين. ذلك المتعلق بالمعنى الضيق للكلمة من جهة أولى، وذلك المتعلق بالثان من جهة أخرى. نقصد بالمثل هنا مجموعة من المقترحات أو الأحكام لما بعد نظرية، المتعلقة باللغة الواجب استعمالها لمعالجة الحقيقة الاجتماعية أقل مما تتعلق بالحقيقة الاجتماعية. يمكن توضيح هذا التمييز بالمثل الآتي. في كتاب الحركة الاجتماعية يضم سوروكين (Sorokin)، نظرية بالمعنى الضيق للكلمة. يمكننا اختصارها في الافتراضات التالية: 1 - كل مجتمع يكون متفرعاً، والتفريع ناجم عن تقسيم العمل؛ 2 - يتأمن استمرار التفريع من جيل إلى آخر بواسطة عدد معين من آليات الانتقاء؛ 3 - ثمة، في المجتمع الصناعي، عاملان أساسيان للانتقاء هما العائلة والمدرسة؛ 4 - إذا قام هذان العاملان بوظائفهما بطريقة غير ملائمة ينهي الشباب نتيجة ذلك، تطلعات اجتماعية يحد المجتمع نفسه عاجزاً عن تلبيتها؛ 5 - في هذه الحالة، نشهد ظهور إيديولوجيات ثورية. نجهدنا في هذه الحالة أمام نظرية يحددها المعنى: مجموعة من الافتراضات مترابطة الواحدة بالأخرى، تسمح باستنتاج نتائج من السهل مبدئياً أن تواجه الحقيقة لتخصص في المقابل مثال التحليل الوظيفي. كما عرضه مرتون في كتاب النظرية الاجتماعية والبنية الاجتماعية: من أجل تفسير ظاهرة اجتماعية، مؤسسة على سبيل المثال، من المبدأ بصورة عامة تفحص وظائفها الظاهرة والكلمة، مع العلم أن بعض المؤسسات يمكن أن تكون أبعد من وظيفية، وأخرى وظيفية بالنسبة لمجموعات معينة وغير متظمة الوظائف بالنسبة لمجموعات أخرى. وتقدم نظرية مرتون عن الآلات السياسية مثلاً كلاسيكياً من التطبيق النموذجي للتحليل الوظيفي. يمكن تفسير وجود الآلة السياسية للحزب الديمقراطي الأمريكي كونه تقوم بوظيفة كاملة للتأمين الاجتماعي بالنسبة للفقراء الأكثر حرماناً من ناحية. إن التحليل الوظيفي، هو مثال أكثر مما هو نظرية إذ إنه يتكوّن من مجموعة من الأحكام لا تأمس هذا الجانب أو ذلك من المجتمعات، وإنما الطريقة التي ينبغي على عالم الاجتماع أن يسلكها لكي يبنى نظرية تهدف إلى تفسير هذه الجوانب أو تلك من المجتمعات. إن الأحكام التي تعرف والتحليل الوظيفي، تكون بالتأكيد من الطبيعة لما بعد نظرية. إنها تشكل كلاماً، ليس حول الحقيقة الاجتماعية، وإنما حول النظريات الخاصة بالحقيقة الاجتماعية. سنبهظ الفارق عريضاً أن هذا التعريف لمفهوم

المثال مختلف مع تعريف كاكن Ruhn (راجع، مقالة المعرفة) إذا لم يقل غير متلائم معه.

من المفيد أن نحاول، دون الطرح إلى الكمال، تصنيفاً مقترحاً للنماذج التي تتضمنها «نظرية» (بالمعنى الواسع للكلمة) علم الاجتماع. يمكن ترتيب المجموعة الأولى من النماذج تحت عنوان النماذج الامراضية التي يمكننا تسميتها أيضاً بالنماذج التصنيفية، بما أنها تستند غالباً إلى تصنيف أو نموذجية ضمنية أو صريحة من الأمثلة على النماذج الإدراكية، التعارض الذي يعرضه تومر (Tomris) بين الجماعة والمجتمع. يوحي هذا التعارض أن الأشكال المختلفة للتجمع بين الناس يمكن وصفها انطلاقاً من مجموعة اتصالية يتم تقديم أقصى قطبها عبر تجمع نمائذي من جهة، وهو مجموعة أولية (العائلة مثلاً) من جهة أخرى. في الحالة الأولى، تكون العلاقات بين الأفراد من النمط التعمي أساساً وهي تتجسم عن إظهار كل واحد لأنانية مفهومة جداً، والأفعال المتبادلة بين أعضاء المجتمع تهدف إلى تحقيق أغراض محددة تماماً في الحالة الثانية، تكون العلاقات من النوع الودي، وتقودها الغيرة؛ والأفعال المتبادلة ذات وظائف متعددة (يستطيع أعضاء عائلة معينة الاجتماع لحقد مجلس وإنما كذلك لغاية الوجود مع بعضهم) تستطيع هذه التفسيرات حسب تومر، أن تستخدم، ليس فقط كممرشد لوصف وتحليل مختلف أنواع المجموعات الصغيرة التي يمكن تصورها، وإنما لتقديم كذلك إطاراً (ما بعد النظري) لتحليل نظميات ومجتمعات شاملة. وإن التميز الشهير المعزى إلى ريدفيلد (Redfield)، بين المجتمعات التقليدية والمجتمعات الحديثة، والتعارض بين المجتمعات الصناعية والمجتمعات ما بعد الصناعية هي أمثلة أخرى، قريبة جداً في شكلها ووظيفتها الأيستمولوجية، من تميز تومر، في جميع الحالات، يظهر المثال بشكل المعارضة بين التصورات التي تقر أن لها فضيلة النقاط الفوارق والتصورات الأساسية على جميع مستويات التحليل التي يمكن أن يدع العالم الاجتماعي إلى تحديد موقعه منها: مستوى علم الاجتماع الضيق، مستوى المجموعات الضيقة أو مستوى علم الاجتماع الواسع. كما أن «نظرية» بروسنر عن النماذج المتنوعة هي مثل شهير آخر عن النموذج الإدراكي. فهي تظهر بشكل أربع تعارضات إدراكية سمي بروسنر جهده ليظهر أنها كانت مهيبة لتحليل ظواهر اجتماعية متنوعة إلى أقصى حد (على سبيل المثال تحليل المهو وعمليات الاحتراف وإزالة الحرف: والتحليل المقارن لأنظمة التصنيع).

تمة مجموعة ثانية من النماذج يمكن أن تصنف تحت عنوان النماذج القياسية. في هذه الحالة، يوحي «النظر» أن مجموعة من الظواهر الاجتماعية، المحصورة إلى حد ما ولكنها هائلة، يمكن أن تعتبر وكأنها خاضعة لأواليات مشابهة لتلك التي تميز إما أنواعاً أخرى من الظواهر الاجتماعية وإما ظواهر ترتبط بعلوم غير علم الاجتماع. علم اجتماع الميجرات يقدم مثلاً جيداً على النموذج القياسي إذا قمنا بتقليد البحث المزروع بأساء مثل زيبف (Zipf) ودود (Dodd) وستوفر (Stouffer) ملاحظ أن نظرياتهم (محصر المص) مبنية جميعها انطلاقاً من نموذج يسلّم بالمشابه بين ظواهر الميجرات وأواليات الخلد التي وصفها الأواليات النيوتونية. كما أن عدداً مهماً من الأعمال المرتبطة بعلم اجتماع الانتشار تسلّم بالمشابه بين ظواهر الانتشار الاجتماعي وظواهر الانتشار الوبائي (راجع مقالة الانتشار). إن «نظرية» مثل نظرية التبادل تنتمي كذلك إلى صف النماذج

القياسية ويوحى هومنز (Homans) في مقال استخدم كمصدر إلهام للعديد من الدراسات تحت عنوانه (Social behavior as exchange)، بأن أواليات النشاط الاجتماعي المتبادل يمكن اعتبارها بصورة عامة مشابهة لأواليات التبادل الاقتصادي. في أبسط حالة للتبادل يدخل شخصان س و ن في نشاط متبادل. ويتصور لديهما سوعان من الأموال س₁ و ن₁. ولكي يتم التبادل يقتضي أن يكون الثمن الذي يعرضه س بنقل س₂ إلى ن معتبراً من قبله بأنه أدنى من الربح الذي سيحصل عليه من ن في التبادل. كما أن ن ينبغي أن يتحسّر من اعتبار نفسه مستفيداً في نهاية التبادل. ولكي يبرهن أن هذه الأواليات يمكن تطبيقها قياساً على أصناف واسعة من الشاشات الاجتماعية المتبادلة، يذكر هومنز عدة دراسات جعلت نتائجها أكثر قابلية لفهم إذا ما حولت على صورة نموذج التبادل. تتعلق إحدى هذه الدراسات بسلوك القنطين الكلفين بتنحصر إدارة بعض المؤسسات. ينبغي أن يقدم هؤلاء القنطون تقريراً إلى مراقب معين. إن نموذج التبادل يطبق بسهولة على النشاط المتبادل بين المراقبين والمقنطين. وإن هؤلاء المقنطين إذا كان عليهم تقديم تقرير غير مؤات فإنهم يتعرضون لتحمل ثمن. وهذا الثمن هو أن يروا أنفسهم عرضة للشجب إذا لم تكن استجاباتهم مؤكدة كفاية. إن اللجوء إلى الاعلام المسبق للمراقب يقدم لهم إذن فائدة ينبغي مقارنة ارتعاها بالثمن المتوجب في حال الشجب. يمكن للمراقب من جهته، أن يضر دوره بعدة طرق. إذا فرض على مفتشه ثماً عالياً جداً (مثلاً، جعلهم يشعرون بوطأة ثقوبه) فإنه سيهزم من المشاور. يفقد نظام المراقبة من فعالته ويتحمل المراقب مسؤولية ذلك. وفي النهاية، إنه يتحمل أكلافاً أعلى من الفوائد النفسية التي يحصل عليها من موقف متصجرف. إذا فرض كلمة مسجضة جداً، فإنه يعرض نفسه للخسارة، بواسطة أواليات أخرى من السهل تحليها سيبر غساً من وقته في إغراق نصائحه وسيضع نفسه في النهاية في وضع يقوم فيه هو بعمل مفتشه. لقد كشفت ملاحظة هذا النظام أن المقنطين يلجأون غالباً إلى التشاور بين الزملاء، لكي يقلصوا الثمن الذي عليهم دفعه. وهذا ما يوحى بتحليل عمل النظام بصفته نظام متبادل معمم بين ثلاثة شركاء. يمكننا إيراد أمثلة أخرى عديدة للنماذج القياسية وهكذا، يقترح بارسونز في مقالة مميزة، تمثل الوظيفة الاجتماعية للسلطة ووظيفة النفوذ المعنية. وتقترح بعض صيغ «النظرية» الوظيفية تنحصر أنظمة اجتماعية بصفاتها مشابهة للأنظمة الحية. وتستند «نظرية» علم اجتماع الأدوار هي كذلك إلى نموذج غيامي. فتعبر تعابير (دور، مثل، الخ.)، تشابهاً بين المثل الذي «يقدم» فمه على المسرح والمعالج الاجتماعي الذي «يقدم» دوره في إطار هذه أو تلك من المؤسسات أو التنظيمات. إن بعض النماذج القياسية هي أكثر صسية ولكنها تظهر بشكل واسع في أدبيات علم الاجتماع. وهكذا، فإن العديد من المؤلفين يقرّون أن المجتمعات الشاملة يمكن فهمها بصفاتها مصطلحات ذات مستوى مرتفع من التعقيد. ويصر آخرون أن النزاعات الاجتماعية يمكن حوماً أن تترك بصفاتها مبرازات حيث تكون مكاسب الرابع مساوية لخسائر الخامس.

ثمة مجموعة ثالثة من النماذج يمكن تصنيفها تحت عنوان النماذج الشكلية. وبخلاف الوعي السابق تنحصر النماذج الشكلية مشزرات محوية أكثر مما هي دلالية من الطريقة التي ينبغي أن تبني بها نظريات علم الاجتماع (بالمعنى الضيق للكلمة) أو أن نقادها التحليلات المتعلقة بهذا

النوع أو ذلك من الظواهر الاجتماعية. إن «نموذج» مرتون والتحليل الوظيفي، هو من هذا النوع (راجع مقالة الوظيفية). إنه يشير إلى أن تفسير علم الاجتماع للمؤسسات الاجتماعية ينبغي أن يترك مكاناً أساسياً لتحليل الحاجات والمطالب التي تنجبها المؤسسات ويقترح تسمية هذه الاستجابة بالوظيفية. يقتضي إذن بتحليل علم الاجتماع للمؤسسات أن يبرر وظائفها، وأن أن الوظائف الظاهرة للهيكل (إذا وجدت) لا تتطابق بالضرورة مع الوظائف الكامنة، وأن للمؤسسات التنوع الوظيفي يمكن أن تستمر إذا تضمنت عناصر وظيفية لبعض المجموعات، الخ. ثمة مثل آخر للنماذج الشكلية هو: تحليل «الأنظمة». يشدّد هذا النموذج (راجع مقالة النظام) على الترابط بين المتغيرات وعلى الصلة الدائرية لعلاقات السببية التي تربط بينها. إن التحليل السببي الذي يهدف إلى إبراز علاقات الترابط بين مؤسسات نظام اجتماعي معين أو بين أميزات للفترة ليس ما هو مثل آخر للنموذج الشكلي، القريب من تحليل الأنظمة (راجع مقالة البيوية) إن «الجدلية» التي تعطي سلطة تفسيرية أساسية للتنافسات والراعات في تحليل الأنظمة والعمليات الاجتماعية، يمكن أن تعتبر بمثابة مثل آخر (راجع مقالة الجدلية).

في أغلب الأحيان، ثمة ممارسات في البحث نجد أساسها في نماذج شكلية صلبة. وهكذا، فإن جزءاً مهماً من علم الاجتماع «التجريبي» يكون عرضه لإقعة القود النسبي لمجموعة من المتغيرات التفسيرية (متغيرات موصوفة أيضاً بالمستقلة) على مجموعة من المتغيرات المطلوب تفسيرها (متغيرات موصوفة أيضاً بالمتابعة). وأن يلجأ الباحث إلى تحليل متعدد التنوع، وإلى تحليل للترابط ذات المعادلات المضاعفة، وإلى تحليل المصلات أو أية أداة إحصائية أخرى، فإنه يستعمل بميله ذلك، نموذجاً شكلياً خصباً. يمكن تلخيص هذا النموذج بالقولة التي إذا قسرنا بمقتضاها متغير تابع م (سواء كان المقصود السلوك، الانتماء أو المستوى المدرسي أو الوضع الاجتماعي الفردي أو الدخل الوطني غير الصافي)، يعني تحديد عدد معين من «العوامل» على هذا المتغير (راجع مقالة السببية). في حالة تحليل التراجع ذات المعادلات المضاعفة نحدد أولاً هوية هذه العوامل، وفي حالة تحليل المصلات وأشكال أخرى للتحليل العامل (factorielle)، يتم السعي على العكس، وبشيء محدود من التوفيق والسجاح وفقاً للحالات، إلى تحديد هوية هذه العوامل لاحقاً (راجع مقالة التصنيفية). ولكن النموذج الشكلي التحفي مماثل لمجموعة من الأدوات.

لنلاحظ عرضاً أن الأصناف الثلاثة للنماذج التي مررنا بينها تتضمن تقاطعات. فبعض المفاهيم مستوحاة بواسطة الاستعارات (راجع، الأصل الهندسي لفكرة البنية أو الأصل الرياضي لفكرة المسافة الاجتماعية) فلها إذن أساس مشابه. إن بعض النماذج الشكلية (تحليل الأنظمة على سبيل المثال)، تفتقر تشابهاً في البنية بين المناطق المختلفة للتحقيق.

تخضع نماذج «نظرية» علم الاجتماع إلى عمليات ديمائية وصمها كافن (Kahn) بخصوص علوم الطبيعة في علم الاجتماع، كما في علوم الطبيعة، صيغت النظريات الخاصة انطلاقاً من إطار ما بعد النظري الذي يستخدم كمرشد لبنائها بعض هذه النماذج ذات صفة قياسية (راجع، النظرية الجسيمية للنور، نظريات الصراع، من أجل الحياة، نظريات «الذكاء»

الاصطناعي)، وأخرى ذات صفة شكلية (راجع، استعمال تحليل النظم في علم البيئة)، وأخرى ذات صفة إيمانية (راجع، سلسلة عصر علم الأحياء). فكما في علوم الطبيعة، تظهر النموذج في علم الاجتماع وكأنها وهبت حيوية كبرى أو جود كبير حسب وجهة النظر التي تبناها. وراعاها تشكل الإطار الثقافي الذي نعمل فيه لجان ثانوية للباحثين، فإنها تميل إلى البقاء طويلاً بعد أن أبررت الصعوبات التي تواجهها بما للملاحظة والتفقد الداخلي للنظريات التي تستعملها. إن السبب الرئيسي لهذا الجمود ثلاثي من جهة أولى، من الممكن بصورة دائمة تقريباً ترسيم نظرية مبنية في إطار نموذج بطريقة تسمح لها بتهم الملاحظات التي تدعو للمرحلة الأولى أنها متلائمة بصورة معها. من جهة ثانية، ينبغي لكي يحصل التحلي عن نموذج أن يتوفر نموذج أكثر اتساعاً أو إفادة. وإلا يجد الباحث نفسه في وضع مرتبك: إن عدم وجود نموذج يرشده، يعقد نشاطه وجهته، ويصبح حق من المستحيل التقرير بشأن الملاحظات التي يقتضي اشروع بها. وأخيراً، إن التحلي عن نموذج معين يكون بصورة عامة مكلفاً اجتماعياً مالملة للباحث (راجع، مقالة المرحلة) لذلك تعتبر النماذج نوعاً من الخرافات ذوي الوجهين. ولكونها لا غنى عنها للبحث، تميل غالباً إلى إعطائها فعالية وشمولاً مغالي بها. لذلك يمكننا في بعض الظروف أن نعلم دوراً كلفاً.

إن تميز رديفيلد بين مجتمعات تقليدية ومجتمعات حديثة، والتعارض المقترح من قبل تونيز بين جماعة ومجتمع ملوساً تأثيراً مهماً. قد لوحنا بأبحاث عديدة وقدمنا إطاراً تصورياً ومهيجاً في أن معاً، هذه الأبحاث لكن هذه النموذج أدت كذلك إلى ظهور مفاهيم غير مرغوب فيها. إن علماء اجتماع التنمية يقرّون غالباً أن المجتمعات المتخلفة تكون بصورة عامة مجتمعات ساكنة، وأن هذا الكون ناجم أساساً عن عبث التقليد وعن نعمة متبادلة أكثر بروزاً منها في المجتمعات الحديثة بين الجوانب الاقتصادية والجوانب الثقافية للجماعة الاجتماعية. ويقضي بالتالي أن تأخذ التنمية شكل العملية الخارجية المصدر. وبمعلهم هذا، إنهم يستوحون بالتأكيد نماذج تونيز وديفيلد ولكنهم يعملون في مداخلها. فلم تكن اليابان ولا روسيا القرن التاسع عشر مجتمعات ساكنة قبل الاندفاع. وفي الحالتين، تظهر التنمية تاريخياً أنها ذات طبيعة داخلية أكثر مما هي خارجية. وبالطريقة نفسها، أدت نظرية الأدوار إلى تعريض اجتماعية مرطبة في وظائفها ومكانها، نفس أحياناً الوضعية الطبقة للماعلين بصفتها نوعاً من التقسيم الذي يدعى هؤلاء «التنميد» وثمة نماذج شكلية مثل التحليل البيوي استحدثت كبدال لنظريات يحيى فيها المشلون والعاصر الاجتماعية من التحليل ويقومون بطبيعة الدعامات للبيئة. كما أن النموذج العامل الكاس تحت أدوات إحصائية مثل تحليل الترتيب ذات المعادلات المتضاعفة أو تحليل الصلات، قاد الباحثين أحياناً إلى القول بمسئمة خمسية وللملة للمقاش اعتباراً من الوقت الذي نزعهم فيه إعطاهم مدى شاملاً، كالقول مثلاً إن الأفراد أو المجتمعات يمكنهم في جميع الحالات أن يقدموا بواسطة لائحة من المتغيرات، ومن ثم التحليل المالي يحدد تأثير هذه المتغيرات بعضها على بعض. ذلك أنه، إذا كان مفيداً لتحديد الورد الإحصائي لهذا المتغير أو ذلك، مثلاً، على نسبة الخصوبة (أو التعليم) التمايز، فإن تحليلاً إحصائياً من هذا النوع لا يمكن بصورة عامة أن يمثل سوى فترة من التحليل. إن تفسير نسب الخصوبة (أو التعليم) يعني في الدرجة الأخيرة جعل مملوكيات الماعلين في مادة الخصوبة

(أو التعليم) قابلة للفهم. ولعمل ذلك، يقتضي التخلي عن نموذج الفرد - لائحة - من -
الظواهر لمصلحة نموذج الفرد - الشخص - المؤثر

هل يمكننا الحديث عن تقدم بالنسبة «لظرفية» علم الاجتماع بالمعنى الواسع للكلمة، أي
عن النماذج المستعملة من قبل علماء الاجتماع؟ إن الحواب على هذا السؤال يبدو إيجابياً إن نماذج
مثل تحليل الظلم والتعميل البيوي ونموذج هومز عن التبادل، سمحت بجعل الظواهر قابلة
للفهم في حين أن النظريات المتصورة في إطار نماذج أقل قوة تتوصل إلى فهمها بشكل سيء. إن
التحليل البيوي لعلاقات القرابة في المجتمعات القديمة تسمح بجعل الفوضى الظاهرة في فروع
تحرير ارتكاب المعالوم مفهوماً. ويسمح نموذج التبادل، كما هو مطبق من قبل أولسون (Olson)،
يفهم الجوانب الغامضة من علم اجتماع المؤسسات التقليدية وبصورة أشمل، من علم اجتماع
المشاركة في المجموعات «الطوعية». من جهة أخرى، نلمس بوضوح أكبر، مع الوقت، حدود
ومناطق صلاحية هذا النموذج أو ذاك. ونفهم اليوم، بشكل أفضل من الأمس، أن التعارض بين
مجتمع تقليدي ومجتمع حديث ينبغي أن يستعمل بحدود. إننا نرى بشكل أفضل مخاطر الانزلاق من
التحليل البيوي إلى السيرة، ومن التحليل الوظيفي إلى الوظيفية. وتحتل بشكل أفضل حدود
صلاحية النموذج القياسي المتشكل من نظرية الأدوار. وبصورة عامة، نحن أكثر تنبهاً للمخاطر
التي تتضمنها النماذج التصورية القياسية والشكلية، عندما نسمي إلى إعطائها مدى علمياً جديداً
ومعنى حرفياً جديداً ونفسيراً واقعياً جديداً. إن نظرية علم الاجتماع (بالمعنى الواسع) تظهر إذن
بالإجمال على أنها قادرة على التقدم وربما تكون مجموعة النماذج هي نفسها أقل شمولاً مما يوحي به
الوصف السابق. إذ إن الكثير من النماذج المثارة أعلاه متصلة فيما بينها بنموذج مشترك: ذلك الذي
يدرك الظواهر الاجتماعية، سواء كان المقصود أحداثاً، أو صواباً حصائياً أو غوارق أو
مشاهدات بين مجموعات أو مجتمعات بصفتها نتائج لتجمع الأفعال الفردية. ويسمح الوعي لهذا
النموذج بإعادة الترجمة بشكل واضح، لبيانات متفرقة في نماذج يصعب التوفيق فيما بينها للوهلة
الأولى، مثل التحليل الوظيفي والجدلية. ولكن تاريخاً لعلم الاجتماع يبدل جهده لدراسة التطور
والتبدلات والتوافقات والاختلافات بين النماذج الاجتماعية يبقى موضوعاً للكتابة. وعلى الرغم
من أن عدة مؤلفين، من بينهم ستارك (Stark) وبيسيه (Nisbet) وأيرنستاد (Eisenstadt)، قد
بدلوا جهداً في هذا الاتجاه، فلا يوجد في علم الاجتماع مؤلف مساوٍ لتاريخ التحليل الاقتصادي
لشمير (History of Economic Analysis).

إن مفهوم الظرفية كما هو مستعمل في علم الاجتماع يتضمن، كما لنا، حقائق من الأصل
تسميتها بنماذج من جهة أولى، ونظريات بالمعنى الضيق للكلمة من جهة أخرى. وفيما يخص
نظريات علم الاجتماع بالمعنى الضيق، يمكننا أن نطرح على أنفسنا عدداً معيناً من الأسئلة
الأيستمولوجية. إلى أي حد تختلف هذه النظريات عن النظريات المقترحة من قبل علوم الطبيعة؟
إلى أي حد تكون قابلة للتحقق؟ إلى أي حد تكون تصورات مؤلفين مثل بوبر (Popper) أو
لاكاتوس (Lakatos) أو فايرباد (Feyerabend) حول معايير العقلانية، نظريات علمية قابلة
للتطبيق على نظريات علم الاجتماع؟ إلى أي حد تجعل الميزة «التفسيرية» لعلم عالم الاجتماع،

هذه النظريات مختلفة مما نلاحظه في مجالات أخرى للنشاط العلمي؟ لقد تم التطرق إلى هذه الأسئلة وغيرها في المقالتين التمهيديتين للموسوعة والمعرفة

- **BIBLIOGRAPHY.** — BRYCESON, T., et NISBET, E., *A history of sociological analysis*, New York, Basic Books, 1976. — EISENSTADT, S. N., et CHELBAU, M., *The form of sociology, paradigms and crises*, New York/Londres, Wiley, 1976. — GROSS, L. (ed.), *Symposium on sociological theory*, New York/Evanston/Londres, Harper, 1959. — HEATH, A., « Review-article : exchange theory », *British journal of political science*, I, 1, 1971, 91-119. — HOMANS, G. C., « Social behavior as exchange », *American journal of sociology*, LXIII, 6, 1958, 597-606. — KODR, T. S., *The structure of scientific revolutions*, Chicago, Chicago University Press, 1962, 1970. Trad. franç., *La structure des révolutions scientifiques*, Paris, Flammarion, 1970. — LAKATOS, I., « Falsification and the methodology of scientific research programmes », in LAKATOS, I., et MUSONAVE, A. (ed.), *Criticism and the growth of knowledge*, London, Cambridge University Press, 1970, 91-196. — NISBET, R., *The sociological tradition*, New York, Basic Books, 1966. — PARSONS, T., « On the concept of political power », *Proceedings of the American Philosophical Society*, CVII, 3, 1963, 232-262. — PARSONS, T., SERA, E., NAROKI, D.; PITT, J. R. (ed.), *Theories of society. Foundations of modern sociological theory*, New York, The Free Press / Londres, Collier-Macmillan, 1961. — SCHMIDTKE, J., *History of economic analysis*, Londres, Allen & Unwin, 1954, 1972. — STARR, W., *The fundamental forms of social thought*, Londres, Routledge & Kegan Paul, 1962.

Utilitarisme

النفعية

لقد انتشر المبدأ بنيتام (Bentham) وأعاد ابتكارها ستوارت ميل (Stuart Mill)، هذين المؤلفين اللذين تعتبر بالنسبة لها عقيدة الفلسفة يتجاوز عرصها ومناقشتها إطار هذا المعجم. وفيما يتعلق هذه العقائد الخاصة تعتبر النفعية حركة فكرية وتعلية معقدة حول دور المصالح في النظام الاجتماعي والتغيير الاجتماعي.

إن كون إنكلترا لم تعرف في العصر الحديث نظام الملكية المطلقة والمركزية. وإن كون التعبير الاجتماعي اتخذ فيها شكل الانقلابات الاقتصادية التي تظهر أنها نتجت عن تلاقي العديد من المبادرات والشايع الفردية، يفسر دون شك وإلى حد كبير كون حركة الفكر النقفي هي ظاهرة إنكليزية. فضلاً عن بنيتام وستوارت ميل، إن الوجود الرئيسة للنفعية هي أقام سميت (A. Smith) وريكاردو وجيمس ميل (J. Mill) والفرد مارشال (A. Marshall) وهري سيدجويك (H. Sidgwick) وهريوت سبنر (H. Spencer) إن مفهوم والده الخفية عند أدوم سميت بطرح باعتصار نوعاً من النظرية العامة للنظام والتضم الاجتماعي. فتلاقي المصالح الخاصة يتحول لتعظيم المصلحة العامة. يستعيد أ. سميت برهان حكاية التعلل لماندويل (Mandeville)، هذا الكتاب الذي نشر في الثلث الأول من القرن الثامن عشر والذي لاقى رواجاً خلال عشرات العقود بعد استشهاده وروسو مثل ماركس. والنظرية المركزية للحكاية هي: «إن الخطأ الخاص

تصبح المصلحة العامة. كما أن أ. سميث يذلل جهده ليرهن أن تجاوز التصرفات الأنانية تولد حرية لا إرادية. فتخصيصه لأسعاره لكي يجتذب رباتن منافسه، يعتقد الدمام أنه يقدم مصالحه. أما في الواقع فهو يقدم مصلحة المستهلك فقط لأن منافس سيفعل الشيء نفسه. لقد أدت الحركة الفكرية النعمية مع سميث وريكاردو إلى شئ عظيم هو: النظرية الاقتصادية. ويبدو رسوخ الاقتصاد في التراث النعمي وكأنه يقين تاريخي، حتى ولو ظهر الاقتصاد الحديث أحياناً وكأنه منحدر من أصوله النعمية لكونه يميل فقط إلى استبدال مفهوم الأفضلية بمفهوم المصلحة الكلاسيكي. ولكن النموذج المثالي النعمي لم يجد نفسه محدوداً في تحليل الظواهر الاقتصادية. وهكذا، يعتبر سبسر أن التطور المستمر للتعاون انقاس للتعبير هو نفسه بالعوائد التي تجمع عنه لكل واحد، يؤدي إلى عملية غاير مستمرة للمجتمعات. ونصب لعبة المصالح الفردية مع سبسر في نظرية شوثية للمجتمعات. وتوحي عملية التمايز للزيادة هذه، حسب سبسر، بالتماثل بين التطور الجنيني والتطور الاجتماعي. ولكن لا يتعلق الأمر بالتماثل. فشب التمايز يكسر في لعبة المصالح الفردية

لقد تم النمطي دوماً مع النعمية الانكليزية، في البلدان التي تتكلم الألمانية والفرنسية بوع من النعور، على الأقل اعتباراً من القرن التاسع عشر. ذلك أن فلسفة الأنوار متأثرة بالنعمية ليس فقط عند هلفتيوس (Helvetius) وإنما عند روسو كذلك. فالعقد الاجتماعي يقوم على الملاحظة القائلة (إن تجاه المصالح في ظل نظام الحرية الطبيعية يقود إلى آثار مضافة للإنتاج من وجهة نظر هذه المصالح نفسها. ولكن اعتباراً من القرن التاسع عشر بدأ النموذج النعمي للمفكرين الفرنسيين والألمان بصفته عاجزاً عن تفهم الظواهر الاجتماعية بشكل مناسب. وقد برهنت الثورة العلية من أهمية المواجهات السياسية في التعبير الاجتماعي. أما تجاوزات هذه الثورة نفسها فقد عكست، حسب مؤلفين مثل بونال (Bonald) ودوميستر (De Maistre) على أهمية التحليل النظام الاجتماعي والتعبير الاجتماعي. وكما برهن نيسب (Nisbet) فإن البيئات كيونال ودوميستر تعود للظهور عند د. ركهايم («الوعي الجماعي») وفير (Weber) (النية بالنسبة للنعمة). أما في بروسيا فإن أمور الذي لعته الملكية في تحديث المجتمع يوحي - الاجتماعي لا ينجم فقط عن «الفكر الاجتماعي» المغفلة كما يريد ذلك المعبون من الذي أصممه هيجل عن الدولة في (Grundriss). وبما أن «دائرة الحاجات» بالنسبة للفوضى بدلاً النظام، فإن الحركات «الاجتماعية المدنية» ينبغي أن تنظم من قبل الدولة

وبصورة عامة، كما أن الاقتصاد تم تعريه في امتداد حركة الفكر النعمي ووجد ترمه - في إنكلترا، فإن علم الاجتماع قد تم تعريه ضد الحركة نفسها، وتتطور بشكل رئيسي في وقتاً لاحقاً، حيث «القوى الاجتماعية المغفلة» التي تمثل لعبة المصالح، ولأسباب تاريخية معاً، أشير إليها أعلاه، تبدو غير كافية لتفسير التغير الاجتماعي. بشدد توكفيل (Toqueville) حل دور الميول الجماعية (مثلاً الجيل إلى المساواة) في تحليل المستقبل الاجتماعي. ويوحي ماركس من خلال مفهوم الوعي الطبقي أن القاعلين الاجتماعيين يمكن ألا يروا مصالحهم في بعض الظروف. أما دور كهايم فلا يعطي إلا حيزاً صغيراً للمصالح وينكر في شئ الأحوال كون ظاهرة تقسيم للعمل

تتجسم من لعبتها المتبادلة. ويشهد فهير على كون الأعمال الفردية يمكن ألا تكون فقط عقلانية بالنسبة للغايات، وإنما تقليدية وعقلانية بالنسبة للقيم. أما باريو فإنه لا يعطي إلا حيزاً متواضعاً للمصالح ويحجج دوراً جوهرياً «للدواش». ومذكر عرضاً أن الفجور المنتشر بشكل واسع الذي يوحى به مفهوم المصلحة يبدو أنه شمل الاقتصاديين أنفسهم الذين يميلون اليوم إلى تعريف النعمة بطريقة حصرة جداً، مثل المفهوم الميماري الذي يعتبر أن الحد الأقصى من المنافع الفردية يمثل للفاعل الجماعي الممكن الوحيد. من جهة أخرى يميل نفس الاقتصاديين اليوم - كما رأينا - إلى تعريف الإنسان الاقتصادي بأنه ذلك الذي لا يسعى وراء مصالحه، وإنما وراء أفضلياته.

وكلما ابتعدنا بهذا لنا أنه يقتضي عدم تضمين التناقض بين ترائي الفكر. ربما كان علم الاجتماع، ليس كما يقدم غالباً وإنما كما هو في الحقيقة، لا يستند إلى الرغص الفاعل للمردج العلمي بمقدار الرغص للتعريف والتطبيق الصيغ لهذا النموذج.

لننضم بعض الأمثلة الكلاسيكية لتحليل السوسيولوجي. إن صراع الطبقات أو الثامن عشر من برومير هما بالتأكيد دراستان يقسّر فيهما التفسير بصمتة واحدة من نزاع المصالح الخاصة بمجموعة من الفئات الاجتماعية. فماركس يرفض مفهوم التانسق القائم مسباً للمصالح ويشدد على العكس على سنها الصريحة. تتجسم الصمة الصراعية للمصالح من نتيجة هذه الأخيرة بالنسبة لوضع الأفراد في بية الطبقات. عندما يتحرك الفاعلون الاجتماعيون ضد مصالحهم، فذلك لظهور تناقض بين مصالحهم الفردية ومصلحتهم الجماعية. إن «العلايين المجزئين» يكون من مصالحهم بالتأكيد الدفاع عن مصالحهم الفردية ولكن مشاكل الحدود بينهم تضمهم في مواجهة بعضهم البعض. والرأسماليون يحكمون كذلك بتنافس صار يجعل مصالحهم الفردية متناقضة مع مصالحهم الطبقية. وإن المول الجماعية وكذلك المصالح تلعب بالتأكيد دوراً أساسياً لدى توكفيل. كان المالكون العقاريون في فرنسا النظام القديم يتخلون عن أراضيهم الزراعية ليشتروا وظيفة ملكية لأهم بأنفعاتهم في لندية كانوا يتخلصون من الضريبة. ولأن عاصمة الوظيفة الطاعة، سب المنصور، اشتمل للجهز الإداري في فرنسا، كانت تنطوي على دور اعتباري وسلطوي مهم. فالمصالح ترتبط إذن «بالنق» إن مصالح المالكين العقاريين الانكليز ليست نفس مصالح الفرنسيين. ولكن فئة للمصالح تلعب دوراً أساسياً في التحليلات السوسيولوجية لتركفيل. والأفعال العقلانية بالنسبة للقيم والتقليدية بغيرها غير أساسية. ولكن التقاليد والقيم لا تستمر إلا بمقدار ما يكون لديها فضيلة التكيف، أي أنها متلائمة مع للمصالح. وإن الثورة الثاقبة التي تمثلها البرونستانية تسمح للمقاولين الصاعين والتجارين بالتخلص من التعريم الذي كان يفرسه عليهم النظام الثقاني القديم، ونسهل بالتالي مشاريعهم. وفي القرن التاسع عشر كان أحد أسباب حيوية الطوائف البرونستانية في الولايات المتحدة يكمن في كون الاتجاه إلى طائفة برونستانية يمنح تجار المرقق وتجار الحملة والوسطاء التجاريين شهادة شرف تسمح لهم بإقامة علاقة موثوقة مع أتباعهم. ربما كنا لا نحالي إذا اعتبرنا أن الجدلية بين القيم والمصالح هي أحد المواضيع الكبيرة في علم اجتماع فهير. وفيما يتعلق بدور كهام، من الصحيح أنه يرفض بقوة نظرية سبنر (Spencer)

التي تعتبر أن تقسيم العمل يكون قابلاً للتفسير بواسطة الفوائد التي يقدمها. ولكن غرضه الرئيسي منهجي. ويبدو أن تحليل سسر، ربما عن حق، أنه خاطي. وإن الوهم القائل إن الأفراد قرروا التعاون مستندين إلى الفوائد المترتبة من التعاون لا يمكن اعتباره وصفاً مقبولاً لتقسيم العمل. ينبغي بالأحرى أن يعتبر هذا الأخير نتيجة لصلية معقدة. إن تزايد الكثافة المادية والمعنوية يسهل ظهور الأدوار الاجتماعية المتخصصة وتأسيسها. ولكن تحليل دوركهيلم ليس متناقضاً مع تحليلات التعميم. فالبرهان لم تطور استاجها من السيد عل أثر عقد للتعاون مع انكثرا. ولكي نستعيد تحليلاً شهيراً لريكاردو. فإن تقسيم العمل بين الرخا والانكثرا في بداية القرن التاسع عشر نجم بعمل قانون التكاليف المترتبة. إن شره السيد كان أقل كلفة من شرائه بالنسبة لبريطانيا. فتقسيم العمل يحجم بوضوح في هذه الحالة عن عملية اليه. ولكنه يفترض كما رأى دوركهيلم عن حق، زيادة الكثافة للمعوية والمادية، وبالتحديد تطور وسائل النقل والثقة بين المتداولين.

يحل التحليل السوسيولوجي بتعابير أخرى، إلى تصحيح وتبيين النموذج الضمعي بدلاً من رفضه. لقد ساهم عناء الاجتماع أولاً في إبعادهم انسجام المصالح والتحول الضروري للأثنية إلى الضريبة فالمصالح الخاصة تساعد للصلحة العامة في بعض الحالات البارزة فقط. وبالنسبة إن تلاقي المصالح حتى الصراعية منها يمكن أن يتقلب لفائدة مجموع المرفقاء. وإن دوراً يظهر على المستوى الاحصائي باعتباره ذا نتيجة لاغية يمكن أن يتحول إلى دور ذي نتيجة إيجابية لقد حلل كوزي (Coser) بدقة هذا النمط من العمليات في نظريته عن التراحات. وإنما تعلم جيداً على سبيل المثال أن العدوانية التلقائية في بعض الحالات يمكن أن تحت حل التجديد بصورة خاصة وعلى الانتاجية بصورة عامة. ولكن المصالح ليس لديها نزوع طبيعي وعام إلى التوافق أكثر من نزوعها إلى الاختلاف واتخاذ شكل اللعبة ذات النتيجة اللاعبة. كل شيء يتعلق بينة بنظم النشاط المتبادل أو النتيجة المتبادلة الذي تعتبر هذه المصالح عن نفسها في داخله. وقد ساهم التحليل السوسيولوجي إلى إيضاح نقطة ثانية: ليست مصالح انفاعلين الاجتماعيين قابلة للتبادل. فهي تتعلق بموقع الأفراد في السية الاجتماعية وكذلك بتميزات الأوضاع المعقدة. إن مصالح المالكين العقاريين الفرنسيين في ظل النظم القديم ليست هي نفسها مصالح المالكين للانكليز. وثمة نقطة ثالثة هي أن الفاعل نفسه يمكن أن يكون له مصالح متناقضة. يمكن أن يكون في مصلحة في أن ترى اللعبة التي أنشئ إليها وصعها بتحسين، ولكن يمكن كذلك أن يكون في مصلحة بتحسين وضعي داخل هذه اللعبة. يمكن أن تكون المصلحتان متلائمتين ولكنها ليست كذلك بالضرورة فالمحصل النهائي يمكن أن يتعرض لمخاطر في وظيفته الخاصة. وفي بعض بني النشاط المتبادل يمكن أن يكون تحديد المصلحة صعباً (وهكذا فإن المهني المربيع في الفح اعتباراً من الوقت الذي يتصرف فيه كل الناس مثله) وأخيراً ساهم التحليل السوسيولوجي بإيضاح اللعبة المعقدة بين الفهم والمعتقدات والمصالح. ويمكن أن يكون لدى مصلحة بتنامية العدية بدلاً من س لأن ذات قيمة أكبر اجتماعياً من الواضح، كما يفسر فيبر، أن مهمة المقابلة تكون أسهل في وضع ثقافي يكون فيه المشروع الفردي ذو قيمة إيجابية. ولكي أتوصل إلى يجب أن أضع موضع العمل الوسائل لوم

ولم اختار ج، ليس لأنها أفضل وإنما لأنها ذات قيمة أكبر اجتماعياً. يمكن كذلك أن اختار ج لأنها أعظم بفعليتها، ليس لأن فعاليتها ثبتت وإنما لأن ج هي موضوع اعتقاد جماعي. وهكذا يمكن أن نتخذ حكومة معينة أن التدابير الطوارئ (ج) أو أن التدابير الاجتماعية (د) هي أفضل أدوات لسياسة ررواية جيدة. ولكن هذا الاعتقاد يمكن أن ينجم عن النفوذ السي للمجموعة الضغط هذه أو تلك.

إن كون علم الاجتماع تم تعريفه جزئياً ضد حركة الفكر العلمي قاد أحياناً، على حد قول «ورويج» (Wrong)، إلى «طرفة فوق محتمية للإنسان»، و«تأثير أخرى» إلى مفهوم ثقافي مفرط حيث يتم تفسير التصرفات الفردية للمواطنين الاجتماعيين باعتبارها مظهرًا للمعتقدات والقيم الجماعية. إن حضور التوفيق في الهد يفسر غالباً بأنه نتيجة لاستيطان نظام ثقافي يعتبر غير قابل للتغيير. تكفي الملاحظة التي أوردتها إيبستون (Epstein) لإظهار حدود هذا التفسير. يقترح نائب قادم من المدينة على المبتدئين الذين يحتفظون لهم بتر صعبة على حدود القرية، بأن يحصل لهم على حق الوصول إلى بشر طلبة الفلاحين. فرفض المبتدئون، ليس لأنهم - إذا كان لنا أن نصدق مزاعمهم - يمتنعون لمحرمان اجتماعي، وإنما لأنهم إذا ذهبوا يسحبون المياه من نفس بئر الملاحين الذين يقيمون معهم علاقات ولاتية، فإنهم سينتفضون المناقشات ومشاجرات غير مرغوبة في نظرهم. وحيث يميل المراقب المتعجل لأن يرى في التصرفات التي لا يترك مصافها نتائج حتمية ثقافية، إلى المراقب الأكثر براءة يكتشف غالباً وجود المصالح.

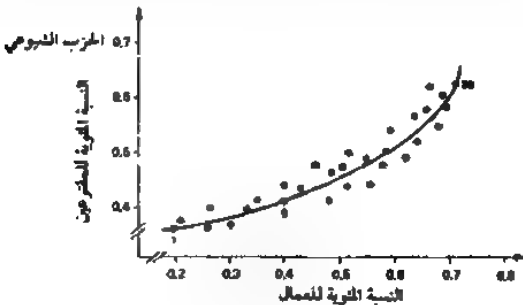
- **BIBLIOGRAPHIE.** BARRY, B., *Sociologists, economists and democracy*, New York, Collier-Macmillan, 1970. — BENTHAM, J., *An introduction to the principles of morals and legislation*, London, T. Payne, 1789; Oxford, Clarendon Press, 1876, 1929, New York, Hafner Pub. Co., 1948; Londres, Athlone, 1970. — DURKHEIM, E., « Solidarité organique et solidarité contractuelle », in DURKHEIM, E., *Devinés de travail*, liv. I, chap. VII, 177-209. — ECKHART, F. Y., *Mathematical psychology: an essay on the application of mathematics to the moral sciences*, Londres, Kegan Paul, 1891, 1961, New York, A. M. Kelley, 1961, 1967. — MARSHALL, A., *Principles of economics*, New York, Macmillan, 1890, 1948. Trad. franç., *Principes d'économie politique*, Paris, V. Giard & E. Brière, 1906-1909, 2 vol. — MILL, J. (Stuart), *Utilitarianism*, Londres, Parker & Bown, 1863. Trad. franç., *L'utilitarisme*, Paris, G. Baillière, 1883; Toulouse, E. Privat, 1964. — NISBET, R. A., *The sociological tradition*, Londres, Heinemann/New York, Basic Books, 1966. — PARETO, V., « Les intérêts », « Le phénomène économique », « L'économie pure » et « L'économie appliquée », in PARETO, V., *Trattato*, chap. XI, § 2003-2024. — SPOFFORD, H., *The method of ethics*, Londres, Macmillan, 1874, 1930. — TAYLOR, A., *An inquiry into the nature and causes of the wealth of the Nations*, Londres, W. Strahan & T. Cadell, 1776; Londres, Ward Lock, 1812; Oxford, Clarendon Press, 1976. Trad. franç., *Recherches sur la nature et les causes de la richesse des nations*, Paris, Guillaumin, 1859; Paris, A. Colin, 1960; Osnabrück, O. Zeller, 1966, 2 vol. Trad. franç. partielle, *Recherches sur la nature et les causes de la richesse des nations. les grands thèmes*, Paris, Gallimard, 1976, *The theory of moral sentiments, or an essay towards an analysis of the principles by which man naturally judges concerning the conduct and the character, first of their neighbours, and afterwards themselves*, Londres, A. Millar, 1759; New York, Kelley, 1946. Trad. franç., *Théorie des sentiments moraux; ou essai analytique sur les principes des jugements qui portent naturellement les hommes d'abord sur les actions des autres, et ensuite, sur leurs propres actions*, Paris, P. Buisson, 1798. — SPENCER, H., *The principles of sociology: a quarterly journal*, New York, D. Appleton, 1874-1875, 3^e éd. rev. et élargie 1891, 3 vol. Version abrégée, *Principles of sociology*, Londres, Macmillan, 1909, 1 vol. Trad. franç., *Principes de sociologie*, Paris, F. Alcan, 1902-1907, 4 vol.

Models

النماذج

لننظر من أن ثمة ظاهرة نتوي تفسيرها . فعندما نتخذ النظرية التفسيرية شكل مجموعة من الاقتراحات التي يمكن أن يستج منها بطريقة آلية مجموعة من النتائج المرتبطة مباشرة بالظاهرة المدروسة ، نقول أننا إزاء نموذج لظاهرة .

لننحصر مثلاً مبدئياً لنفترض أننا نريد تحليل استفتاء في مجموعة من الدوائر الانتخابية وأننا نتساءل حول أسباب التغيرات في نتائج أحزاب اليسار . إن السؤال الذي سعى بطبيعة الحال إلى الإجابة عليه هو معرفة مسألة إلى أي حد تتأثر نتيجة الاقتراع بالتركيب الاجتماعي - المهني للدوائر الانتخابية . لنفترض إذن أننا نملك معلومات إحصائية خاصة بالتركيب الاجتماعي - المهني للدوائر . يمكننا أن نتساءل مثلاً إلى أي حد تظهر نسبة الأصوات الممنوحة لأحزاب اليسار ، مرتبطة بسية الأفراد العاملين المتسجلين إلى الطبقة العمالية . لذلك ، يمكننا أن نصح خطأً يميناً مثل الوارد في الشكل رقم - 1 - . في محور السينات أوردنا نسبة العمال من القوى العاملة ، وفي أصدائية النقطة أوردنا نسبة الأصوات التي أعطيت لأحزاب اليسار . نخل النقاط ثلاثين دائرة وهمية ونصنفها بالنسبة لهذه المتغيرين . نلاحظ أن هذين المتغيرين مرتبطان فيما بينهما . كلما كانت نسبة العمال مرتفعة ، كلما كان الاقتراع لمصلحة أحزاب اليسار أهم نسبياً . يمكننا أن نوقف التحليل عند هذه النقطة ولكننا نستطيع كذلك أن نتساءل حول تصرفات الأفراد الكاتبة وراء النتائج الاحتمالية الظاهرة في الشكل رقم - 2 - . مع الأسف ، إن المعطيات التي نملكها في هذا المثل الوهمي لا تطلقنا مباشرة على تصرف الأفراد . فبسبب الصفة المغفلة للاقتراع ، نحن نحول كيف اقتنع الأفراد المتحمون على التوالي إلى فطير من الفئات الاجتماعية - المهنية (عمال وأحرون) . نحن لا نملك سوى تراكب (جامعي) ، وأحياناً نقول كذلك (ايكولوجي) بين المتغيرين .



الشكل رقم - 1 -

يمكن استعمال طريقة النماذج لمحاولة سد الفجس في المعلومات. تقوم الفرضية الأولى - وهي الأبسط - على القول بأن التصرف الانتخابي يرتبط فقط بالموقع الاجتماعي للمهي. وبتعابير أخرى، نفترض أن العمال، أيًا يكن حجمهم، يفترون لليسار بتواتر معين ب. ونفترض كذلك أن الأفراد المنتمين إلى فئة أخرى (غير عمالية) يفترون لليسار بتواتر ك. وطبيعي أن ب و ك لا يمكن ملاحظتهما مباشرة. ولكن من الممكن تقدير هذه الكميات انطلاقاً من نموذج يسمح بوضعها في علاقة مع كميات قابلة للمراقبة والملاحظة. لنفحص مثلاً الدوائر المرفقة من 1 إلى 30 على الخط البياني. إن س 1 = 0.20 وسي 30 = 0.70، فتتألف نسبة العمال في هاتين الدائرتين. ص 1 = 0.34 وص 30 = 0.57 فتتألف نسبة أصوات اليسار في هاتين الدائرتين. ويوضح، نتائج أصوات اليسار إما من الناخبين العمال، وإما من الناخبين غير العمال الذين اقتنعوا لليسار تكون نسبة أصوات اليسار إحد مساوية لنسبة العمال الذين اقتنعوا لليسار، أي س 1 ب بالنسبة للدائرة الأولى، مضافة إلى نسبة غير العمال الذين اقتنعوا لليسار، أي (1 - س 1) ك بالنسبة للدائرة الأولى. يمكننا إذن أن نكتب بالنسبة للدائرة الأولى العلاقة الآتية:

$$\text{ص 1} = \text{س 1 ب} + (1 - \text{س 1}) \text{ك}$$

هذه العلاقة هي لمحصل حاصل: فهي لا تدخل أية فرضية خاصة. ويمكن كتابة علاقة مشابهة لمحصوس الدائرة الثلاثين:

$$\text{ص 30} = \text{س 30 ب} + (1 - \text{س 30}) \text{ك}$$

إن هذه العلاقة، إذا أحدثت مشغلة، فإنها لا تدخل في كذلك فرضية خاصة. ولكن عندما نفحص في آن واحد العلاقتين، فإننا ندخل فرضية خاصة وهي أن نوعية العمال ب مثل غير العمال ك، إلى الاقتراع لليسار هي نفسها في الدائرتين. وبتعابير أخرى، كون ب و ك يظهران في العلاقتين الماديتين الفرضية التي تعني بأن الاقتراع يرتبط بالفئة الاجتماعية - المهنة بمعزل عن البيئة الاجتماعية. إن الفائدة المباشرة لهذه الفرضية هي أن كل واحدة من المعادلتين السابقتين إذا أخذت بمعزل عن الأخرى تكون غير قابلة للحل، في حين أن مجموع الاثنتين يقدم نظاماً مجهولين يمكن حله. فنجد:

$$\text{ب} - \text{ك} = 0.708 \text{ ، ك} = 0.248 \text{ ، حيث نستنتج : ب} = 0.956 \text{ ، ك} = 0.248$$

وهكذا إذا كانت فرضيات النموذج صحيحة، نستنتج أن القروقات في نتيجة الاقتراع في كلا الدائرتين يفسر بواسطة فرق كبير في احتمالات التصويت لليسار جعل الوضع الاجتماعي للمهي. ولكن قلّة من علماء السياسة مستعدون لاعتبار مثل هذا الفرق محتمل الوقوع، في الحالة القرونية على الأقل. ذلك أننا، غلوج نتائج الانتخابات، نملك معطيات استقصاء تسمح بدراسة العلاقة بين الوضع الاجتماعي للمهي والخيارات الانتخابية بصورة مباشرة. إذ إن الاستقصاءات نبّس أن العمال إذا اقترعوا في المتوسط بشكل مختلف عن الأطر العليا، فإن الفرق ليس كبيراً إلى الحد الذي يستنتجه من النموذج. لنشر من جهة أخرى إلى أن النموذج لا يولج في الحقيقة العمال بالأطر العليا وإعاً بالفئة المتغيرة من «غير العمال». إن الفرضية المركزية للنموذج - ارتباط التصرف

الانتخابي فقط بالوضع الاجتماعي المهني - من المحتمل جداً إذن أن تكون خاطئة .

تقوم عريضة بديلة معقولة على القول بأن الاقتراع يرتبط بالوضع الاجتماعي - المهني من جهة والتكوين الاجتماعي المهني للبيئة المحيطة بالمحاسب من جهة أخرى أحياناً يتكلمون في هذه الحالة على الأثر المعاكس . فأسباب عديدة من السهل تحيلها (الوجود الأرسخ لأحزاب اليسار في الأحياء العمالية، النوعي المعاكس الأهل... الخ) ثمة الزمضول للاعتراف أن العمال يقترعون في المتوسط بشكل مختلف وفقاً لامتثالهم إلى محيط عمالي تقريباً . كيف تترجم هذه الفرضية في شكل نموذج ؟ بسبب عدم المعرفة الدقيقة للظاهرة، يمكننا أن نجعل من ب - التواتر الذي يقترح إليه العمال لليسار في الدائرة د - تابع بسيط لـ س ، وهي نسبة العمال في الدائرة د . بطرح على سبيل المثال : ب = أ س + م . بدلاً من الافتراض كما في النموذج السابق أن ب لها قيمة ماثلة في جميع التواتر ، نفترض إذن الآن أن ب تتغير مع نسبة العمال في الدائرة (بما أن دة غير العمال تكون من جانبها متغيرة ، نحافظ على الفرضية : ك ثابتة) من الطبيعي أن العلاقة ص = د س + ب = (1 - س) ك ، بما أنها تحصيل حاصل ، تبقى صحيحة . في الغالب ، لا تعود هذه العلاقة لتحصيل حاصل عندما ندخل فيها فرضية أن ب ، هي تابع لـ س .

$$\text{ص} = \text{د س} + \text{ب} = (\text{أ س} + \text{م}) + (1 - \text{س}) \text{ك} = \text{أ س} + \text{د} + \text{م} - \text{ك} \quad \text{ص} = \text{د س} + \text{ك}$$

لم تعد هذه العلاقة تحصيل حاصل وإنما نموذج . إن إلقاء نظرة بسيطة على هذه المعادلة تبين أن الفرضية التي يتنشر بمقتضاها الاقتراع المعاكس مع التكوين الاجتماعي - المهني ، ترتب عليها نتيجة مودعا أن ص لم تعد تابعاً مستقياً كما في السابق وإنما تابعاً مكافئاً لـ س .

تقوم للرحلة التالية على تفسير ثوابت النموذج ، تماماً كما في الحالة المستقيمة ونفرض طريقة بسيطة باختيار ثلاث دوائر على محاور 1 و 8 و 30 الواقعة على المؤشر المسى منحى الانحلال من النتائج إلى المقصود (1) الذي يعبر كلة التقط المثلثة لثلاثي دائرة . وهكذا نحصل حل نظام من ثلاث معادلات ذات ثلاثة مجهولين يمكن حله . فالكميات المعروفة هي س ، و س ، و س من جهة ، و س ، و س ، و س من جهة أخرى أما الكميات المجهولة فهي أ و م - ك ، وك

وباستبدال س 1 ، و س 8 ، و س 30 بقيمها (على التوالي 0.20 ، 0.40 ، و 0.70) كما أن ص 1 ، ص 8 ، و ص 30 (وهي على التوالي 0.34 و 0.40 و 0.57) وبعد حل النظام نجد أن $0.40 = \text{أ}$ و $0.10 = \text{ك}$ و $0.30 = \text{م}$ حيث نستنتج أن $0.40 = \text{م}$. بعد هذا النموذج نجد إذن أن هير العمال يقترعون لليسار في المتوسط ثلاث مرات على عشرة (ك = 0.30) . أما فيما يتعلق بالعمال فإن درجة اقتراحهم لليسار تتغير بضع التكوين الاجتماعي - المهني . عندما تكون الجماعة المعالية أقلية ومساوية مثلاً لـ 20% ، يقترح العمال لليسار حس مرات على عشرة (في هذه الحالة أ س + م = $0.40 \times 0.20 + 0.40 = 0.48$) وعندما تكون أكثرية ومساوية مثلاً لـ 60% ، فإنها تقترح لليسار في المتوسط أكثر من ست مرات على عشرة (أ س + م = $0.40 \times 0.60 + 0.40 = 0.64$) .

(2) لنفرض ص = ع (س) بشكل يكون به مجموع تزييفات الفروقات بين الكميات ص . الفترة انطلاقاً من النموذج ص = ع (س) في حده الأدنى - بديلاً - معنى بتكرار مركز الكتلة في طولاً .

إن نتائج هذا النموذج أكثر واقعية بكثير من نتائج النموذج المستقيم والفروقات بين الحساسين النحوتين أقل بروزاً بكثير. لذا يظهر النموذج المكثف أفضل بكثير من النموذج المستقيم. وذلك لا يعني بالطبع أن نموذجاً آخر لا يؤدي إلى نتائج مقبولة كذلك ليس لديها إند يقين مطلق مصحة النموذج. ولكنه يهيئنا حول نقطة رئيسية سوسبول حياء كونه يؤدي ما إلى نتائج أكثر واقعية بكثير إذ افترضنا أن الاقتراع الصالح يتأثر بالتكوين الاجتماعي - المهني للناس إن الخلق السابقين يوضحان جيد التعريف المعلن لمفهوم نموذج يمثل النموذج ترجمة لنظريتين سوسبوليست ترندى هذه الترجمة شكلاً (في الحالة الخاصة شكلاً رياضياً) يكون معه ممكناً الاستنتاج منها المبدأ (في الحالة الخاصة بطريقة استنتاجية) عدداً من النتائج تسمح مواجهة هذه النتائج مع الواقع بالتحكم عن احتمالية النموذج. وانطلاقاً احتمالية النظرية التي يصرعها النموذج

يعتبر استعمال الساحاح في علم الاجتماع قديماً قدم هذا العلم. يمكننا أن نذكر من بين الأمثلة التاريخية: الأبرور (معارقة كوندورسيه (Condorcet) الشهيرة. نبين هذه المفارقة الناحية عن تأمل مؤلفها في قرارات المجالس، أن هذه القرارات يمكن أن تكون متناقضة أو بصور أدق غير متعدي، حتى ولو افترضنا أن التفضيلات الأفراد ليس تتكون منهم غير متناقضة أو - بصورة أدق - متعدي. وهكذا، لتعرض عدداً من ثلاثة أشخاص يظهر على التوالي التفضيلات الآتية: $A \succ B \succ C$ (أي أن A مفضلة على B ، و B مفضلة على C)، و $C \succ A \succ B$ ، و $B \succ C \succ A$. ولكن يتجلى عن ذلك أن الأكثرية مفضل A على C ، و C على B ، و B على A . إن غامض التفضيلات الفردية لا يفرص تماسك التفضيلات الجماعية لقد استمد نموذج كوندورسيه ونظم من قبل أرو (Arrow) في نظرية شهيرة. ترمي نظرية أرو المتحصرة شكل مي. أنه لا يوجد وسيلة لتجميع جملة من التفضيلات الفردية بطريقة تؤدي إلى 1. أن نتوصل لنظام من التفضيلات الجماعية عبر التفاضل (أي متعدي في الحالة الخاصة) 2. وأن تكون طريقة التجميع ديمقراطية (أي أن تأخذ بالحسبان بعد أدنى من المساواتية بالتفضيلات كل واحد). وهكذا، يمكن أن ننظم في المثال أعلاه الاستفتاء بطريقة تؤدي فيها إلى «تفضيلات» جماعية متعدي. يكفي مثلاً أن يجعل الأشخاص الثلاثة يقرعون في دورتين في الدورة الأولى، نطلب منهم تنظيم أ و ب الأكثرية تحتار. وإذا اعتبرنا أن ب المصت، نطلب منهم فيما بعد الاختيار بين أ و ج. وستحتار الأكثرية ج، يمكننا أن نستنتج أن ج هي الخيار المفضل بالأكثرية. ولكن من الواضح أن العمل هذه الطريقة يضر ثلاثة. فبالفعل يكفي أن نعتبر نظام تقديم التفضيلات لتتوصل إلى تفضيلة جماعية أخرى وهكذا لو طلبنا من المقترعين أن يطموا أوراق ب و ج، نستخلص أكثرية لصالح ب، بشكل يلغي فيه هذه المرة الخيار ج، وبين الخيارين الباقين ستحتار الأكثرية أ. ثمة مثل آخر كلاسيكي لنموذج ينتمي إلى نفس الخط تقدمه أعمال كورنو (Cournot) حول قرارات المحكمين. المشكلة المطروحة هي: كيف تشكل هيئة المحلفين ونجد القواعد التي تسمح باستخلاص رأي جماعي انطلاقاً من الآراء الفردية لأعضائها مع إعطاء الحقيقة أفضل العرص للظهور. لذكر أخيراً المعاولات التي قام بها العديد من علماء الاجتماع اعتباراً من النصف الثاني للقرن التاسع عشر لإقامة نماذج للانتظام الاحصالي

الذي لاحظوه في مجالات متنوعة بمقدار توزيع المداخل، وتزايد الجرمية، وانتشار الأزياء أو تبادل المجترات. وهكذا يصبح تارد (Tarde) الفرصة المثالية إن السرعة التي ينتشر فيها ري جديد تناسب وعدد الأفراد الذين تبوءه. من r / s ت = q في z . نستنتج من هذا النموذج أن مسيرة عملية الانتشار (أي المنحنى الممثل لعدد الأشخاص المتحولين إلى الري الجديد بفعل الوقت) تتمثل بما يسميه تارد قانون هيلميه وما نسميه بالآخرى قانون «آسي». وفيها بعد سبلاط مؤلفون آخرون أن عمليات الانتشار لا تتبع قانوناً نسبياً وإنما تتبع غالباً قانوناً ذا منطبق رياضي ذي مسيرة سينية. ومن أجل تفسير هذه النتيجة تم بناء مجموعة من النماذج. وفي الحالة الأبسط، نفترض أن سرعة انتشار الجديد متناسبة في أن واحد مع عدد z الأشخاص الذين تحولوا، ومع عدد h - z الأشخاص الذين لم يتحولوا بعد: s / z = t في r (هـ - z). إن حل هذه المعادلة التفاضلية يُبين بوضوح أن العملية z = e (ت) ذات مسيرة سينية. ومنه يبرأ أخرى إن المنحنى الذي يعطي عدد المتحولين بعامل الوقت، له شكل S

هذه الأمثلة التاريخية، مثل الأمثلة الحديثة التي يمكن ذكرها، تظهر التنوع الكبير للنماذج المستعملة في علم الاجتماع ودون البحث عن تصنيفية كاملة، يمكن أن تصنف هذه النماذج نوعاً لغالبها، أي من وجهة نظر الغرض الذي يسعى إليه عالم الاجتماع الذي يستعملها يمكن تصنيفها فضلاً عن ذلك، تبعاً لخصائصها المنطقية.

من وجهة نظر أول هذه المعايير، يكون لبعض النماذج غاية معيارية ولبعضها الآخر غاية وصفية، في حين أن لبعضها آخر غاية تفسيرية. إن النماذج المذكورة سرعاً أعلاه لكوندورسيه وأرو وكورسيه هي أمثلة لنماذج ذات غاية معيارية، بما أنها تعالج مسائل هي غرار: كيف نحضي استفتاء أو شكل هيئة محلفين بشكل يتم فيه إرضاء بعض الأغراض والفرضيات؟ تكون غاية نموذج معين وصفية عندما يقصد مثلاً وضع قانونه، انتظام إحصائي أو تمثيل معطيات عديدة بواسطة مثل للتوابل أصحى وقابل للتفسير بشكل أسهل يمكن توضيح الحالة الأولى مثلاً بواسطة قانون زييف (Zipf)، وهو نوع من القياس في المطلق الاجتماعي لقانون نيوتن (Newton) الذي يعتبر أن تبادل المجترات بين مدينتين يكون متناسباً مع عدد سكان المدينتين ومتناسباً عكسياً مع تربيع المسافة بينهما. أما الحالة الثانية (وهي مختصر معطيات عديدة) يمكن توضيحها بواسطة التحليل العامل (راجع مقالة التصنيفية)، الذي يسمح باستبدال n x م ملاحظات z من الأشخاص على m من المعايير، مجموعة من $2 \times m$ أو $3 \times m$ ثوابت متعلقة في ارتباطات m من المعايير مع عاملين أو ثلاثة تختصر الأحجام التي تنفخ المعايير. وتكون الغاية تفسيرية عندما يقصد مثلاً توضيح أسباب النظامية الإحصائية ذات شكل معين (كما في مثل علم الاجتماع الانتعالي المذكور أعلاه). في علم الاجتماع، إن النماذج ذات العلية التفسيرية هي دون شك الأكثر تكراراً والأكثر أهمية في أن واحد. ولكن النماذج الوصفية التي تسمح بالنظميات الكلية بأن تجعل منها أزراراً كهربائية، هي أكثر استعمالاً.

يمكن أيضاً أن تصنف النماذج بالنسبة للمعيار الثاني للعلم أعلاه، وهو خصائصها المنطقية.

من خلال وجهة النظر هذه يمكننا أن نثير السذج الاستنتاجية - العرضية من النمط الرياضي والنمذج للصورة عامة بالصورية. في الحالة الأولى، نمجد نتائج النموذج انطلاقاً من مقدماته الخطقية أو - كما يقال بالأخرى - من بددياته، عبر طريق الاستنتاج. في الحالة الثانية، نمجد النتائج صورياً، هذه الطريقة التي تقوم على بناء نظام مادي بمعمل وفقاً للقواعد الموصوفة بواسطة بدئية النموذج، وعلى ملاحظة سلوك هذا النظام المادي المصطنع. نمجد هذا النظام المادي في غالب الأحيان شكل عملية «مخطقة» على النظم الآلي. يتم اللجوء إلى الصورية عندما تكون بدائة نموذج محسّ معقدة، لا تسمح بمعالجة تحليلية، أي استنتاجية. وهكذا، لتخيل أننا نريد تعقيد النموذج هي المثلث الرياضي وإدخال فرضية أن مستوى عود من أسر ترتبط باحتمال لقاء المدرس، هذا الاحتمال الذي يكون محد ذاته تابعاً للمسافة التي تفصل بينهما. إن الترجمة الرياضية لهذه الفرضية صعبة، إلا في الحالة التي يكون فيها التوزيع الجغرافي للأفراد من النمط البسيط (مثلاً التوزيع المتساوي). في حالة مثل هذه، قد يكون لدينا مصلحة في تصور عملية المستوى على الناظم الآلي.

متد كونت (Comte) يرى قبله، نشاهد عودة الظهور المنتظم في علم الاجتماع للنقاش المبني حول امكانات تطبيق الأسلوب الرياضي في هذا العلم في الحقيقة، إن أهمية تطبيق السذج ونجاحها في مجالات عدة (عملية الانتشار، الحركة الاجتماعية، ظاهرات الهجرة، الظاهرات الديموغرافية، القراءات الحاصلة، التزاوجات، وتحليل المعطيات الخ...) يكفيان لإثبات بطلان هذا النقاش. يظهر تطبيق السذج بصفته استراتيجية معيدة عندما يكون علم الاجتماع معالجة معطيات ومجموعات من المقترحات أو «البنى» التي يتجاوز تعقدها تحليلاً من بالنمط الحتمي. وإذا تساءل القارئ مثلاً حول سؤال كويمبوسيه - أرو. هل نمة وسيلة لتحريف القواعد الديموغرافية لإحصاء استفتاء معين لكي تؤدي إلى أفضلية الفردية المتعدية إلى أفضلية حامية متعينة؟ أو التساؤل حول السؤال الأخر: عندما يتحدد المستوى المدرسي بقوة من قبل الأصول العائلية وعندما يرتبط الوضع الاجتماعي بقوة بالمستوى المدرسي، هل ينجم عن ذلك بالضرورة حدود احتمالي شديد من حول إلى آخر؟ إنها لفارقة أن يكون «الجواب الجيد في الحالتين سلباً». ذلك أنه من الصعب تحديد الجواب الجيد دون ترجمة السؤال بشكل نموذج. ومن الطبيعي أننا نستطيع إيراد أمثلة على سوء الاستعمال: نمشد بعض الأمثلة على تبسيط مفرط والمخفية الاجتماعية، دون أن يظهر أن هذا التبسيط قد تم تعويضه بكسب على صعيد الوضوح.

- BRIDGEMAN. — ALLEN, H. R., *Mathematics and politics*, New York/London, Macmillan, 1965. Trad. franç., *Introduction à la sociologie mathématique*, Paris, Larousse, 1973. — ALLEN, H. R., DENTON, K., et STORTEL, A., *Mathematical approaches to politics*, London/New York/Amsterdam, Elsevier Scientific Publishing Company, 1973. — ARROW, K. J., *Social choice and individual values*, New York/London/Sydney, Wiley & sons, 1951, 1963. — ATTALI, J., *Les modèles politiques*, Paris, PUF, 1972. — BLALOCK, H. M., AGANBEKIAN, A., BOBODIN, F. M., BODON, R., CAPRICH, V. (red.), « Causal analysis, structure, and change », in BLALOCK, H. M., AGANBEKIAN, A., BOBODIN, F. M., BODON, R., CAPRICH, V. (red.), *Quantitative sociology. International perspectives on mathematical and statistical*

modeling, New York, London, Academic Press, 1975, première partie, 1-258. — BOLDON, R. (red.), « Simulation in sociology » (Symposium sur les applications de la simulation aux sciences sociales), *Archives européennes de sociologie*, VI, 1, 1965, 1-107. — BOULDER, R., *Conflict and defense. General theory*, New York, Harper & Row, 1962. — COLEMAN, J. S., *Introduction to mathematical sociology*, Glencoe, The Free Press, 1964. — COMBES, A. (Caritat de), in RABIER, R., *Comptes. Mathématiques et société. Choix de textes et commentaires*, Paris, Hermann, 1974. — COULOUX, A. A., « Mémoire sur les applications du calcul des chances à la statistique judiciaire », *Journal de mathématiques pures et appliquées*, 113, 1838, 257-334. — GURTINOW, H. (red.), *Simulation in social science. Readings*, Englewood Cliffs, Prentice Hall, 1962. — GUILBAUD, G. Th., « Les théories de l'intérêt général et le problème logique de l'agrégation », *Economie appliquée*, V, 4, 1962, 501-551. Représenté in GUILBAUD, G. Th., *Éléments de la théorie mathématique des jeux*, Paris, Dunod, 1968, 99-109. — KENNEDY, J. G., et SMELL, J. L., *Mathematical models in the social sciences*, New York/Toronto/London, Blandell, 1962. — LAKATSH, P. F. (red.), *Mathematical thinking in the social sciences*, New York, Russell & Russell, 1934. — LORRAUD, F., *Adresses sociales et classifications sociales. Essai sur l'algèbre et la géométrie des structures sociales*, Paris, Hermann, 1975. — SCHULZING, T., *Microvisions and macrovision*, Toronto, Norton, 1978. Trad. franc., *Le tyran des petites décisions*, Paris, PUF, 1979. — STODOLSKY, S. A., *Social research to test ideas*, Glencoe, The Free Press, 1960, 1962. — ZIPF, G. K., *Human behavior and the principle of least effort*, Cambridge, Addison-Wesley, 1949.



تدل عبارة الوضع على الموقع الذي يحتله الفرد ضمن مجموعة معينة، أو الموقع الذي تحتله المجموعة في مجتمع معين. هذا الموقع ذو معنيين اثنين، الأول ويمكن وصفه بالأفقي والثاني ويمكن وصفه بالمعودي. إننا نعني بالمعدي الأفقي للموضع شبكة العلاقات والمبادلات الواقعية أو الممكنة ببساطة التي يقيمها الفرد مع أفراد آخرين يكون موقعهم في نفس مستوى موقعه، أو على العكس تلك التي يسمي هؤلاء الأعيبرون لإقلمتها معه. أما فيما يخص المعدي العمودي، فهو يتعلق بالعلاقات والمبادلات التي يعقدها مع من هم أعلى منه أو أقل منه، أو على العكس تلك التي يسمي من هم أصل منه أو أصل منه إلى عكسها مع. يمكن التمييز بين هذين التوضيحين بتعريفنا للوضع بأنه مجمل العلاقات المساوية والتسلسلية لأحد الأفراد مع سائر أعضاء المجموعة.

ولكن ثمة شيئاً في مفهوم الوضع أكثر من فكرة العلاقات والمبادلات الواقعية أو الممكنة. فهذه ترتبط في الوضع بمقدار ما نمر عن وضع الفرد بما فيه من نيات، وبمقدار ما لا يتعلق فقط بالطريقة التي تجري فيها، في لحظة معينة نشاطه المتبادل مع أقرانه. إن وصفي في مجموعة سببالية يتأثر بالبراعة والدقة اللذين أجيب بهما، وبوعية استراتيجيتي إزاء أخصامي وكذلك الجدية والتزامه اللذان أواجه بهما الاعتراضات التي يدلون بها ضد حججي. ولكنه يرتبط كذلك بخصائص دائمة تسبق اشتراكي مع هذه المجموعة وتستمر بعده. أنا رجل - وليس امرأة. أنا متوسط السن - لست صديق السن ولا مسناً. أنا استبد ولسن تلميذاً. فهذه الخصائص (الجنس والسن والوظيفة) لا تساهم فقط في صنع الصورة التي تكون لدى الآخرين عني، وإنما تؤثر كذلك على الطريقة التي أنصمحل فيها بعض الأدوار حيث تكون مقترنة بالخصائص المذكورة. وإن ممارسة دوري يشهد أو يواحد معارضة تبعاً لتكون خصائص وصفي متوافقة أم لا فيها بينها، أو أن هذا الوضع يكون متوافقاً بالإجمال مع دوري. إن الاعتدال الذي يستند إلى السن والأهلية والتماثل التي ننظرها من ملووس، تساعطني على فرض نفسي كمسافئ. وهذه الموارد تكون أقل أهمية إذا سميت لاستخلاص دوري على لائحة من الحماس والتمعة والإغراء.

يمكننا تعريف الوضع بصفته جملة من الموارد الواقعية أو الكامنة، التي يسمح امتلاكها من قبل فاعل معين بتغيير أحوالها أو لعبها وفقاً لتعديلات مبتكرة إلى حد ما. ولكن العلاقة بين الدور

والوضع ليست وحيدة الجانب. والوضع ليس فقط مورداً بالنسبة للفاعل في ممارسة أدواره. إنما هي كذلك حراء الطريقة التي يتحمل بها دوره. وهذا الحراء يمكن أن يكون إيجابياً كما يمكن أن يكون سلبياً. فالوضع ليس جملة من الحقوق والواجبات التي لا تتغير. لا يمكن أن تكون كبيرة في النسب لكي تكون محترماً، ولا أن تحمل شهافة لكي تعتبر متعلماً. والعلاقة بين خصائص الوضع وعملية تخصيص الوضع نفسها مسألة خلافية إلى حد واسع. إن شبكة الصلات والجلدات التي يحيطي حق الوصول إليها طرباً وصفي كبند في من صفة، يمكن أن أحرم منها أو اعتبرت بأنها لا أنصرف كما ينبغي وبأنه، ولا أشرف شيئا.

هل تحصى ستة الوضع وفقاً لمعيار ثنائية؟ لقد أشار لبتون (Lifton) ومن ثم دارسور (Parsons) إلى أن وصفاً معيناً يمكن أن يسب وفقاً لمعايير طبيعية وموضوعية تقريباً. إن النسب ونحس ينتميان إلى هذه الفئة. ولكن الأوضاع الاجتماعية - المهمة يمكن كذلك أن تكتب أو تقتصر بالحدود والطرح أو الإدارة. تسمى الأولى النسوية (ascribed) وتتحدث دارسور كذلك في هذا الخصوص عن الصفة). وسمى الثانية المتجربة (achieved) التحصيل حراء الإجاز (achievement). وهذا الأسجاز ذو طبيعة معقدة بصوره حاضرة. وأخرى. الذي يربط بالإنجاز هو الإحتقاق. ولكن الإحتقاق يمكن أن يكون ثقافياً أو معنوياً، أو مركباً من الاثنين. فضلاً عن ذلك، إن إشارات الإحتقاق لا تختلط مع إشارات اسباح. التي لا سافق عموماً إحتد ومختلفة من جهة، والنمو والموجه من جهة أخرى.

إن الصمونات التي تؤثر على سه الأوضاع تشير إليها مرات عديدة من قبل مصري التنظيمات. وهي تساهم في جعل قراءة الخطط المصرية صعبة. هي نظية معين، يعني أن يكون تسلسل الأوضاع واضح. إن ذلك هو الشرط الذي يجعل الاتصال ممكناً. والذي يعني التعليمات والأوامر حاتم الصفحة الذي يعرضه. خصص صديق بين مختلف ضوابط تسلسل. ولكن والية التكتلية والتنظيم تكون في الغالب محدثة عن ابيية معينة، قوة سية عن التكتلية. هذا المعامل بين السلسلية، لأول صريح ومضيق في حد ذاته. الآخر كاس وهو ي أو حد ذاته، يمكن أن يلاحظه مراقب عندما يشهد لحظة تعسرية سية لأوضاع كما يظهر من حكمة شمس الاحتمالية وعصف الخيارات لصعوبة السجعة، وبالمثل أن أصبح الضائد السطحة معاً من مرتباً فقط بقدرة على التفرير والوسويات المرتبطة به. به يحل كذلك بصوره وشعب. وإن إلمة تسلسل الأوضاع لا يجب فقد عن السواء. ثاني من يعرفه، إن كذلك على سلف حرق «من هو الذي يعتبر الأكثر أهمية في المجموعة». والأكثر سعة. والأكثر جلالاً. «وحرراً بعضي طريقة نائة يستعملها عامة الخرج حوز. صاحب عم سبب في عدمه معه في حد حرد و ذلك رسمياً كان ثم غير معزول.

إن الإنسان في تسلسل الأوضاع يستدعي علة ملاحظت نكتب ولا تسلسل. به قد مستوى يكون بارزاً بصورة حاضرة. لقد أشارت التحريات حرد في نوع السور حرد سجد هم ينطبق مثل التعليمات والتعليمات لا زدواجه بين النسب الأوضاع السبب والأوضاع جوضبة.

وغالباً ما يظهر خط السلطة منكسراً، ولا نمود سلطة القرار قابلة للتوضيح بوضوح لأنها تتلخّص تقريباً بين المسؤولين والمعالين من جهة، ومجالس القيادة المكلمة بالشؤون المستقبلية على المدى المتوسط من جهة أخرى. وعندما يتم كشف هذا التوضيح بفتنفي السمي الى تحديد أسلوبه وأثره في آن واحد يمكن أن يظهر بصمتها نتيجة لتسوية جزئية وضعية تؤمن للمرؤوسين، وهي تترك بعض علاقات القيادة في نوع من التوضيح الفني، نوعاً من المنطقة المحرمة، وللقدرة الأكثر عدوانية ومطلقاً محظوظاً يستطيعون أن يمارسوا فيه سلطتهم الاستثنائية. أما فيما يتعلق بآثار هذا التوضيح الذي يتم التعامل معه بشيء من المهارة، فإننا نستطيع أن نساعد في مرونة التنظيم أو على العكس نسايطه، عمله ونقده.

يمكن تفهيم تسلسلية الأوضاع سواء لدرجة وضوحها، سواء لفعاليتها. إن هاتين السمتين هما اللتان أشير إليهما بصورة خاصة في تصوّر فيبر (Weber) للبيروقراطية. ولكن أباً من التنظيمات البيروقراطية - حتى العسكرية منها - ليست محمية تماماً ضد محاطر الحشروالانحسار في إرسال وتفيد التلميذات للقبولة في مختلف درجاتها. إن قضية تسلسلية الأوضاع لا تطرح فقط على التنظيمات وعن مسؤوليها. إنها تؤثر كذلك على شخصية الفاعلين وانفعاله بجموعهم. إن الناس الأوضاع هو معيار لعدم التنظيم الاجتماعي وربما كان مصدراً للانحراف.

هذه المسألة هي في صلب النقاش حول الارتباك كما يقدمه دوركهيم، على الأقل في كتاباته الأولى (عن تقسيم العمل الاجتماعي). يختير دوركهيم أن ظهور الارتباك مرتبط بخلل تسلسلية الأوضاع. يتخذ هذا الخلل في المجتمعات التي تكون في طريق التصحيح شكلياً اثنين أولاً، تصبح توقعات الشخص المتعلقة بوصفه الخاص ووضع الآخرين إزاء وضعه عبر سلسلة إلى حد بعيد. في حين يعرف كل واحد ما يتطوره في دورة الحياة التقليدية، ويعرف بالترابط مع ذلك خطواته وواجباته، نجد أنصافاً، سبب تقسيم للعمل أكثر تعقيداً وعدم استقرار التركيبات الانتاجية التي تخضع لها، بمواجهة أوضاع لم يها لها ثانياً، يؤثر عدم الاستقرار هذا على بي المكافآت ومستوى رضائنا.

علام كانت تسند تسلسلية الأوضاع في المجتمعات التقليدية، أو أيضاً السابقة للمجتمعات الصناعية؟ إذا اقتصرنا على نمحصر المجتمعات الغربية الحديثة - مستبعدين هكذا مجتمعات الفئات المختلفة - يمكننا أن نورد ثلاثة عناصر جوهرية تؤثر على الوضع التسلسلي للفرد: الجنس والسن والانتها إلى مهنة (في المعنى الذي نتحدث فيه عن الشعب - *Tiercé*) إن العنصر الأكثر تميراً من بين هذه العناصر الثلاث في المجتمعات ما قبل الصناعية هو وجود فئات ذات الصور فيما بينها صعباً بواسطة سلسلة من القيود القانونية والرمزية. ينحصر نظام الفئات (*etats*) عن نظام الفئات المختلفة (*castes*)، مكون التسلسلية لا تخصص بقيمة مقدسة (Louis Dumont) حتى ولو كان الترجمة التقليدي أي إعفاء الشرعية على حد قول فيبر على الأوضاع في المجتمعات الترتيبية. بالرجوع إلى عرف الأحكام الذي يصور عن أنفسهم باليون المعطى لعناصر مثل قدم العائلات ومجد الأشخاص واستمراريه لإرث وروح المؤسسة والنفى ورضى الأمير الذي يوزع القاب النبلاء،

كان معترفاً بها وإن بطريقة صيقة، بصفتها معايير لإصغاء الشرعية، مقبولة بشكل كامل. نستند لسلسلة الأوضاع إلى أسس تكون على الأقل جرياً علمانية ونوعية. إلا أنه وفي المرحلة الأخيرة، بقي بإصغاء الشرعية عن الأوضاع في هذه المجتمعات، ديباً تلك كانت الحال بالنسبة لأوروبا الكاثوليكية المضادة للإصلاح وكذلك في مختلف البلدان التي انضمت إلى حركة الإصلاح وهذا ما شدد عليه ماكس فيبر. وحتى في البلدان التي برز فيها تأثير كالم حيث دفعت صدمة النشاطات الاقتصادية إلى أبعد الحدود، فقد استمر الراسخ من سلسلة الأوضاع والإرادة الإخفاً وبالمثل إلى هذه الإرادة تلزم المؤسسات مدقة بالروصوح لأولئك الله، حتى ولو بقيت المادى، وتوابعها مكمومة بشكل كامل في سر إرادته. وبقي الضمان الأمثل لسلسلة الأوضاع مينايريني. اجتماعي عن حد قوله توربين (Touraine).

إن سلسلة لأوضاع لمعلمة بصورة كاملة يمكن تصورها إما بناءً على الأيديولوجيا البردية والاستحقاقية، وإما بناءً على الاجتماعي والكب والتوناليه. إن محصل الوضع يرتبط بهاء للمفوض المردى بموهني وجهودي. ومن الفرصة الكلية، عملية اجتماعية تكون هي سحبا المشروطة بعده. إن السمة الأيديولوجية هذين المقترحين تعني نفسها وذلك لأن المقترحين يوحيان أنها بتفسير بسيط ظاهري إذا لم يكن سطحياً لها قدرة مضادة جداً بشكل ضاهي. وبخاصة كونه لا يكون كدلت سبباً من الفعليات المتنافسة وغير الفعالة للتصريح في السبوح المردى كما في نموذج الكلبي إن لرفع أي شخص تحت عنوان هذه نموذج لأصنافاً لتسري بصورة خاصة أثناء صفري النصف، ولكنها تسري كذلك أثناء اختصاصي التدرج الاجتماعي. هي إطار الضباب، يظهر المتريق بين أصله وأصله من جهة وأصله من جهة أخرى (كم يدرك المراقب ذلك بواسطة مشاركة الأخير في هبات التغيير) خلاف ضرورة إلى حد ما من عدم التوافق بينها بالمشاكل المختلفة في مختلف المستويات السلسلية. بدلاً من أن يوجد الفروقات من قبل مسؤولين مؤهين ويريد، فبب نأخذ من قبل رؤساء السلسلية، لا يعترفون إلا بمسقط التبريح أو من قبل تكويف ضيق لا يمانون بعد الفظن. وفيه يعلن نظام التدرج الاجتماعي، فإن عدم التوافق بصورة حاضرة بين المدخل والاستهلاك من جهة. والأهلية الملهية من جهة أخرى. هو الذي يتفقد في غالب الأحيان. يمكن استنكار حالات عدم التوافق في هذا المكان باسم المثال الاستحقاقية. ويمكن ذلك أيضاً باسم تصور أكثر تمهيداً لمحلته، على أساس من المقارنة الصمية على الأقل بين ما ينبغي أن يحصل عليه ووالد عائلة شريف، وما يتاله فعلياً. لا يسم إذن إدراك حالات عدم التوافق في الأوضاع على أساس المقارنات المحسوسة. وإنما كذلك على ضوء تصور متماثل للعدالة، يتعدى مع ذلك من مقارنات حسنة بتأكد بواسطة أنها لا تقبض مستحقاتها، في حين أن جيراننا يملكون مقابل عمل صوته أكثر منا بكثير.

وكما كانت أنظمة التدرج الاجتماعي أكثر تعقيداً وكانت خاصة لتطورات أسرع. نصبح سنة الأوضاع أكثر شكاً أولاً، نكون لائحة المواصفات التي تدخل في تعريفها أطول. فضلاً عن ذلك، تكون هذه السمات في غالب الأحيان غير متوافقة، أو صعبة أو شبه متنافسة. ويصبح من الصعب احتصار مجموعة الخصائص المبرية التي تتعلق بكل واحد منا بواسطة رمز وحيد، كما في

لمجتمعات التقليدية حيث (كان) يكمي القول بأنه اس فلان لكى يعرف رتبة الشخص المعني وثروته وحلقة أصدقائه وأهله وحملاته. هي الحاميات الريحية التقليدية، كانت تقتزن بشكل وثيق الشخصية والشخص والوضع. أما اليوم فإن الشخصية تميل الى التميز عن الوضع، وبهذا لشخص كل جهده للفصل مجدداً عن هوية ترم لنا جعل تمتد الوجوه التي يظهر لنا فيها وصمنا. وفي الوقت نفسه، لم تعد الهوية الشخصية تعان على الأرجح بواسطة الانتباه (أو على الأقل بواسطة الانصياع) الى وصفا، وإنما شعور مؤقت ومهدد دوماً بالمطابقة - أو عدم المطابقة - بمواجهة مهام متنوعة عديدة.

- BIBLIOGRAPHIE. BENDIS, R., et LIPSET, S. M. (red.), *Class, status and power, a study in social stratification*, Glencoe, Free Press, 1960. — *Class, status and power: social stratification in comparative perspective*, 2^e éd. clarifiée, Londres, Routledge & Kegan Paul, 1966. — JENKINS, P., « Condition de classe et position de classe », *Archives Européennes de Sociologie*, 7 et 8, 1966, 201-223. — CHAPIN, F. S., *The measurement of social status by the use of the social status scale*, Minneapolis, The Univ. of Minnesota Press, 1933. — DUBROFF, I., *Human hierarchy: Essai sur le système des castes*, Paris, Gallimard, 1967. — DAMASCHKE, E., *Die Soziale Schichtung des westlichen Sozialismus*, J. H., et HOPE, K., *The social grading of occupations: A new approach and scale*, Oxford, Clarendon Press, 1974. — HUMANS, G. C., *Social behavior in elementary forms*, New York, Harcourt, 1961. — HUGHES, E. C., « Differences and contradictions of status », *American Journal of Sociology*, 1945, 60, 353-359. — HYMAN, H. H., « The psychology of status », *Archives of Psychology*, 1942, 38, n° 269. — KATZ, J. A., et DAVIS, J. A., « A comparison of indexes of socioeconomic status », *American Sociological Review*, 1955, 20 (3), 317-325. — KOENIGSBERG, R. P., « The Warner approach to social stratification », in BENDIS, R., et LIPSET, S. M. (dir.), *Class, status and power*, Londres, Routledge & Kegan Paul, 1966. — LAMBE, G. E., « Status crystallization: a non-vertical dimension of social status », *American Sociological Review*, XIX, 4, 1954, 403-413. — LINTON, R., *Cultural background of personality*, New York, Londres, D Appleton-Century Co., Londres, Routledge & Kegan Paul, 1958. Trad. : *Le fondement culturel de la personnalité*, Paris, Dunod, 1965, 1977. — MERTON, R. K., « Continuities in the theory of reference groups and social structure », in MERTON, R. K., *Social theory and social structure*, Glencoe, The Free Press, 1936, 261-286. Trad. : *Éléments de théorie et de méthode sociologiques*, Paris, Plon, 1963, chap. 8. — MURDOCK, J. L., *Who shall survive? Foundations of sociology, group psychotherapy and psychoanalysis*, New York, Beacon House, 1934. Trad. : *Fondements de la sociologie*, Paris, PUF, 1954. — MOSER, G. A., et HALL, J. R., « The social grading of occupations », in GLASS, D. V., *Social mobility in Britain*, Londres, Routledge & Kegan Paul, 1954. — PARSONS, T., *Éléments pour une sociologie de l'action*, Paris, Plon, 1935. (Cet ouvrage est la traduction française des chapitres 8, 10 et 11 de *Groups in sociological theory pure and applied*, du chapitre 10 de *The Social system*, et d'un article du recueil de BENDIS, R., et LIPSET, S. (dir.), *Class, Status and Power*, ces ouvrages sont tous publiés par The Free Press, Glencoe.) — PETT RIVERS, J. A., *The fate of Shoshoni, or the politics of sea, Essays in the anthropology of the mediterranean*, Cambridge Univ. Press, 1977, chap. 2. — SPENCER, H., « Home and the social structure », in SPENCER, H., *Social order and the rules of war: papers in political sociology*, New York, Stewart, 1952, 36-52. — TAYLOR-KRISTEN, H. K., « The gentry, 1540-1640 », *Economic History Review*, Supplement 1, Cambridge Univ. Press, 1953. — WEBER, M., *Économie et société*, t. 1.

الوظائفية

Functionalisme

يسمى اليوم هذا التعبير الى قائمة الخصال الخاصة بعلم الاجتماع أكثر مما يسمى الى المصطلحات الفنية الخاصة بعلم الاجتماع. ومع ذلك أياً تكن التعقيدات التي يتحمل مسؤوليتها هؤلاء الذين استعملوه بمثابة شعار أو بمثابة إشارة استهزاء، فإنه يشير الى طريقة لتحليل تسمى الوظائف الاجتماعية التي تشكل، وإذا تقلصت الى مصور نادر، سلحة إيجابية ومبتكرة. فالوظائفية هي كذلك نظرية تتخلص من وقائع النشاط المتبادل والتنمية المتبادلة، المميز للفعل الاجتماعي، نتائج تقنية وغير صحيحة. وقد أظهر التحليل الاقتصادي منذ وقت طويل عدداً من العلاقات التي يمكن وصفها بأنها وظيفية، مثلاً بين مستوى السعر من جهة، والعرض والطلب من جهة أخرى، أو أيضاً بين مستوى الأسعار ومعدل الفائدة (ولو سحر الفطع إذا نظرنا الى الاقتصاد في عيطة الدولي) في هذه الحالة، يشير مفهوم الوظيفة بكثرة الصط بين الكميات الاحتمالية، هذا الصط الذي يمكن التعبير عنه بواسطة الوظائف بالمعنى الرياضي.

ولكن من المهم اعتبار أن هذه الوظائف سيجب عن تجمع التصرفات الصغيرة جداً. فاسوق تشكل، في حالة التنافس الصافي والكمال، وضماً تعاملاً للتبعية المتبادلة، كل صراف يملك احتياطاً من الموارد المحدودة وسلباً بالافضليات وهو مستعد للتحلي عن قسم من موارده مقابل قسم من الموارد التي يكون صراف آخر مستعد للتزول له عنها. إلا أن ذلك ليس ممكناً إلا إذا كانت الموارد المذكورة (أموال أو خدمات) التي يكون ب مستعداً لتحويلها الى أ، فهم هذا الأخير لأنها تدور له مكملته للث التي يملكها وأنها تسمح له بترتيبات جديدة ترفع القيمة الاجتماعية لاحتياطه. بد الشعب المتبادلة بين أ و ب تتحدد بواسطة معادل الاستبدال الذي قلته كل منها لعبه الأموال والخدمات التي تداها. فالشعبة المتبادلة تنجم عن طبيعة العلاقات بين الموارد وأصوليات الصرافين المحتملة. ولكن العلاقات تقتصر على ربط الكميات بكميات أخرى، أو أيضاً بتراعات بعض الكميات بتراعات كميات أخرى. يمنع الاقتصاديون، إلا في الروايات الأكثر سداجة للبرالية الاقتصادية، عن التأكيد بأن هذه العلاقات محدداً لها وهو شروط بيحي قد تفسر باعتبارها التعبير عن توازن أو عن حالة مثل إد التحليل الديموغرافي يعرف هو كذلك علاقات وظيفية (بين عدد طقات المس، أو أيضاً بين ظاهرات مثل الخصوبة وسعة الزراة)

في علم الاجتماع، تلقى التحليل الوظيفي المختلط مع الوظائفية معاريفه عاماً. لقد ظهرت كلمة الوظائفية في سنوات الثلاثينات استعملت أولاً من قبل الانثروبولوجيين والانتولوجيين مثل ماليوسكي (Malinowski) وراذكليف - براون (Radcliffe - Brown) لكل واحد منهم مع ذلك عقيمته الخاصة، وتعلق القوارق خاصة بالصحة المعيارية أساساً التي يكونها رادكليف - براون عن الظلم الاجتماعي، في حين يرى فيها ماليوسكي أساساً الإنتاج - حاجاته (في مادة العداة، والحماية ضد عدوانية البيئة الفيزيائية. وإعادة الاساج الميولوحية والتنشع الجنسي) مستقبل الإجماع الوظيفي استنبأاً جديداً في الولايات المتحدة في سنوات الأربعينات،

ولا سيما في جامعة شيكاغو حيث استدعي رادكليف - براون ومالينوسكي للتعليم . سيساهم في تمديده مفهوم للمجتمع لا يشير فقط الى السمة المنظمة فيه ، ولكن الى التناقض أيضاً حيث تعالج النزاعات بصفتها توترات برتقة ، وحيث تقدم التوترات نفسها باعتبارها محصورة بسيطاً لنظام أكثر فاعلاً تعهما وإحصاء . إن الوظائفة مجتمعة مع مؤثرات أخرى ، ولا سيما مؤثرات دوركهيم الذي نادى بسلطته رادكليف - براون ولكن مالينوسكي رفضها ، تشكل السمة المقبولة بصورة عامة التي تبدل على الأعمال الأولى لتالكوت بارسونز (Talcott Parsons) ومن ثم لروبير مرتون (R. Merton) . ولكن هذين المؤلفين لا يعطيان المعنى نفسه للكلمة وظيفة . يتمتعك مرتون بفصل مفهوم الوظيفة عن مفهوم الغائية وهو يتوصل الى ذلك بالتمييز بين الوظيفة الصريحة والوظيفة الكامنة . وهو يلاحظ ، مستعيداً التحليلات الكلاسيكية لدى الأنثروبولوجيين حول الطقوس ، أن ما لم يتم التوصل الى الأثر المطلوب لبعض الطقوس (مثلاً شفاء المريض أو وقت ملالمة) فلا يستحق ذلك أن نغيد الطقس لم يؤد الى أي أثر ولا كون الأثر المنحقق (مهما يكن صميراً عن الأثر المستهدف) لم يكن هو كذلك مرغوباً فيه ولا حتى مطلوباً . وهكذا يبرز مرتون بعض الظواهر التي نبحث نتائجها دون أن تكون متوافقة مع التوقعات الأساسية للفاعلين . عن مفاعلات هؤلاء ومقاصدهم ، أو بالأحرى عن الطريقة التي تنسق فيها بينها ، ومن الإكراهات المحتملة التي يجمع لها عملهم . إن مفهوم الوظيفة ، المفهوم هكذا ، يخرج سلباً من المآخذ الموجهة الى الوظائفة . وبالمثل ، لا يطبق مرتون ، في لحظة التحليل الوظيفية التي يناقشها ، الطريقة على المجتمع في عمله ، وإنما على أجزاء محددة بوضوح من السمة الاجتماعية . وبصورة أهم ، يعني أن تقسيم الوظيفة الكامنة لممارسة معينة أو مؤسسة معينة بالسبب للممارسة أو المؤسسة نفسها أكثر من أن تقسم بمساحتها الصافية التي من المقترض أن تقدمها الى عمل المجتمع مأخوذاً بجماله . وهكذا فإن الوظائف الكامنة «الأرباب العمل» المديون ينبغي أن تقسم بالسبب حاجيات الأمن لدى الناجين والظلي الامتيازات واستراتيجيات المرشحين الباحثين عن الناجين أقل من تقييمها بالسبب بعمل المجتمع الأمريكي . إن البحث عن الوظيفة الكامنة للقاعدة أو لعرف . لا يعني البحث عن غايتها . المكان الذي قد تحمله في الإنتلاف الاجتماعي ؛ وإنما البحث عن معناها والطريقة التي تشكل بها هذا المعنى وكيف يستمر . يقتضي أن نصيب أن طقساً معيناً أو ممارسة معينة لا يقبلان وظيفة واحدة وإنما وظائف كاتبة متعددة ، وهذا للطريقة التي يتم فيها تقسيم الحقل الذي يتم به المراتب أو الفاعل نفسه .

إن مفهوم التحليل الوظيفي الذي بدائع عنه بارسونز في كتابته الأولى (على الأقل حتى منتصف سنوات الخمسينات) ، يسميه هو نفسه «نيوي - وظيفي» . يسعى هذا المفهوم الى إقامة صلة بين النظام المعياري (الذي لم يكن بارسونز في هذه الحقبة يميزه دوماً بوضوح عن نظام القيم) و «الوضع» أي المحيط المحدد باعتباره جملة من الإكراهات الثابتة والمستمجة التي وضع فيها نظام الفعل . على سبيل المثال ، تقدم الأدبيات المهمة المحتملة باعتبارها «حلولاً» لوضعية متمسكة بعدم تناسق السلطة والصلاحيات بين المهني وزبونه : يقدم النظام المعياري بصفته وطبيعياً بمقدار ما يحل للمشاكل التي يطرحها الوضع . إن مخاطر هذه المسيرة مزدوجة . أولاً ، ثمة ما يفرقنا بالاعتماد في

التوافق بين «البيئة» (الوضع) و«الوظيفة» أو الحل الوظيفي. ثانياً، ثمة ما يهزينا بتقدم الأول بصفتها نسخة من الأولى، الأمر الذي يقلص التوافق بين الانتسب إلى نوع من الحشو. وهكذا نخل بارسونز من عبارة «البيروية» - لوظائفية - التي ألعاه من بين ألفاه بعد عام 1960.

إن الصلات الوظيفية بوعان، فهي تتعلق بالنشاط المتبادل الذي يقوم بين الواحد والآخر ضمن علاقة الدور، ولكنها تستطيع كذلك أن تصف وقائع التبعة المتبادلة، والأوضاع الاجتماعية التي ينشأ عنها أشخاص مغفلون تماماً. ففي وضعية النشاط المتبادل، عندما ينفذ الواحد دوراً معيناً إزاء الآخر، تكون الصلة الوظيفية مؤمنة بواسطة جملة من القواعد، أو بصورة أعم، من التوقعات المتبادلة. ولكن الواحد لا ينتظر من الآخر أن يتحرك مثله هو نفسه. قد يكون ثمة تكامل بين التوقعات وتصرفات الواحد والآخر. ولكن هذه التكاملية لا تتحقق دوماً. وإذا كانت التكاملية هي شرط الاتفاق، كما في أوضاع التبادل وتقسيم العمل، فإن النشاط المتبادل لا يقيم صلة وظيفية إلا إذا كان «حاضماً للقواعد» أو «مطابقاً لها». وإذا لم يكن كذلك فإن النشاط المتبادل يولد مواجهات ومنازعات أو أنه يستمد ويتوقف بانسحاب جميع الفاعلين أو قسم منهم. أما في وضعية التبعة المتبادلة، لا يعود المرجع هو الدور، وإنما الإطار العام الذي يمثل فيه الدور. لا يعود الأمر يتعلق صلة وظيفية بين الواحد والآخر بتوسطها الدور، وإنما بصط إجمالي ذي سمة إحصائية غلباً.

يمكننا إذن دون أن نكون وظائفيين، البحث عن صلات وظيفية، يمكن أن نتخذ إما شكل النشاط المتبادل وإما شكل التبعة المتبادلة. يقتضي أن نصنف أن هذه العلاقات الوظيفية ليست كلها أوليات تدكير، أو مراقبة توجيهية. في النشاطات المتبادلة الأيسر، يشكل المتصلين أولية تدكير، طالما أنها سواء استطعت من قبل الفاعل. لو قدمت إليه من قبل سلطه مؤسسية، فإنها تعيد المحرف إلى النظام. وعلى مستوى التبعات المتبادلة الشاملة والكبيرة، عندما يحصل إفراط في الطلب الاجتماعي، تعيد بعض الأوليات مثل ارتفاع الأسعار إلى مستوى انصراف المعنى وبصورة أكثر عظاماً، إن إلعاء الأفواه العائضة يمكن أن يؤمن المحافظة على املاقة الوظيفية الحامدة بين مستوى السكان ومستوى المواد العمالية. ولكن هذه الأوضاع غير المرعية أبداً، ليست الأكثر تكراراً. فالعرض ليس جامداً تماماً إلا في فترات قصيرة جداً، وثمة طرق عديدة لمحلب دور معين دون أخرى. والأوامر المعيارية التي نتخذ.

لقد شحت الوظائفية باعتبارها أيديولوجيا محافظة. قد يكون ذلك تطبيقاً لعلسة الدكتور بانجوس (D. Pangloss) على ميدان علم الاجتماع. ولكن، كما أشار مرتون، إذا كان ثمة وظائفية بينية، فإن هناك وظيفية يسارية. ليس من الصعب إيجاد مصوص عن ماركس، وظائفية بنفس مقدار المصوص الأكثر وظائفية عند بارسونز. لذلك نستطيع أن نتحدث بصدد الماركسيين الجدد المعاصرين الذين يشاعلون «لماذا المدرسة» أو «الاستشفي»، أو الشرطية. عن وظائفية مفرطة مستعارة وبالمعل إلى السمة المظلمة للواقع الاجتماعي نجد نفسها مؤكدة بطريقة سادجة، وليس على الطريقة غير الحديثة التي نستطيع وحدها أن نترك مجالاً للاثار المنسقة غير

للتوقع وغير المرغوبة. وأخيراً، إن التصور السطحي لمفهوم النظام (نتيجة الخلط بين التسمية المتبادلة والنشاط المتبادل) هو الذي يشوه التحليل الوظيفي ويحطه إلى أيديولوجيا وظائفة.

- **BIBLIOGRAPHIE.** — BAUDON, R., *La crise de la sociologie*, Genève, Droz, 1971. — BOURSCIER, F., « Contre le sociologisme : une critique et des propositions », *Revue française de Sociologie*, 1975, XVI, 563-609. — DAMENKOWSKI, R., « Out of Utopia : toward a reorientation of sociological analysis », *American Journal of Sociology*, 1958, 64, 115-127. — DAVIS, K., « The myth of functional analysis as a special method in sociology and anthropology », *American Sociological Review*, 1959, XXIV, 757-772. Trad. : « Le mythe de l'analyse fonctionnelle », in MIZOGUCHI, H., *Éléments de sociologie*, Textes, Paris, A. Colin, 1968, 1978. — DURKHEIM, E., *Les règles de la méthode sociologique*. — GOULDNER, A. W., « The norm of reciprocity : a preliminary statement », *American Sociological Review*, 1960, XXV, 161-178. — GRANTURCO, Y., et JOURNÉ, I., *L'École de Chicago*, Paris, Éditions du Champ urbain, 1979. — HARRIS, C. G., « The logic of functional analysis », in GROSS, I. (red.) *Symposium on Sociological theory*, New York, Harper, 1959, 271-307. — MALINOWSKI, B., *A scientific theory of culture and other essays*, Chapel Hill, The Univ. of North Carolina Press, 1944. Trad. : *Une théorie scientifique de la culture et autres essais*, Paris, Maspéro, 1968. — MARTON, R. K., *Social theory and social structure*, Glencoe, The Free Press, 1949. Trad. partielle : *Éléments de théorie et de méthode sociologique*, Paris, Mon., 1965, chap. 3, 85-140. — PARSONS, T., « The present position and prospects of systematic theory in Sociology », 1945, recueilli in *Essays on sociological theory*, New York, The Free Press, 1954. — RADCLIFFE-BROWN, A. R., *Structure and function in primitive society*, Londres, Methuen & West, 1952, 1959. Trad. : *Structure et fonction dans la société primitive*, Paris, Ed. de Minuit, 1969. — VAN DEN BERGHE, P. L., « Dialectic and functionalism : toward a theoretical synthesis », *American Sociological Review*, 1963, XXVIII, 693-705. — WATSON, D. H., « The over-socialized conception of man in modern sociology », *American Sociological Review*, avril 1961, 183-190.

Fonction

الوظيفة

قد استعار علماء الاجتماع مفهوم الوظيفة من لغة علم الأحياء (راجع : الوظيفة الفليكونية) للكبد لدى كلود برنار (Claude Bernard) ومن لغة المخططات (راجع : وظيفة الإدارة والوظيفة العامة) ويرتبط على هذا الأصل عند معيّن من المصاعب الأيستولوجية ألا يطوي مفهوم الوظيفة على نمط كل نظام اجتماعي لجهاز أو لمنظمة* ألا يؤدي إلى إدخال نموذج للتفسير من النمط الثنائي الذي يترك بصياً غير مرغوب فيه للفصايب النهائية؟

صحيح أن إغراء المصوالية ليس غلباً دوماً عن علم الاجتماع. إن الوظيفية من النمط المطلق التي يتفادها عن حق مرتون (Merton) تميل إلى القول بأن لكل مؤسسة وظيفة والسبب للمجتمع بحمله. مما لا شك فيه أن الأمر يتعلق هنا باقتراح مشكوك فيه وعمامى في آن واحد (مادة) تعني في الحقيقة فكرة المجتمع بحمله* ومن الصحيح كذلك أن علماء الاجتماع لم يسجوا دوماً من إغراء اعتبار المجتمعات بمثابة أنظمة لغوار، أي في نهاية الأمر بمثابة شبكة منظمات أو منظمات فوقية تشكل من منظمات أولية. إن مثل هذا المفهوم يشكو من تجاهل غير أساسي. إن كل مجتمع

يتضمن بالفعل، ليس فقط أنظمة اجتماعية تحتية منظمة، وإنما أنظمة تحتية للتعبئة النبيلة غير منظمة بمعنى أن كل شخص حر في أن يتحرك وفقاً لأفضلياته أكثر مما يتحرك وفقاً لمعايير صريحة وبقيم بالتأكيد، لهذا الأنظمة التحتية علاقات وثيقة فيها ببعضها (راجع مثلاً، العلاقة بين النظام المتكثف من المؤسسات التربوية والنظام الذي يشير إليه تعبئة سوق العمل) ولكن من المهم الاحتفاظ بالتعبير حاضر في الذهن. إن كل نظام اجتماعي يتضمن قدرات للمراقبة تسمح بدرجة متنوعة وفقاً للحالة، تنصح الأثار عبر للرؤية التي يمكن أن نتج عن تجميع الأمهات الفردية غير الخاصة للإكراهات المعيارية وهكذا، ففي نظام اجتماعي تكون فيه المؤسسات التربوية حاصلة لمراقبة الدولة، يمكن لهذه الأخيرة، عند الحاجة أن تعقد سبب الطلب المدرسي، عبر الإقدام عن تغييرات مؤسسية تكون لها نتائج تحريرية أو رديئة وربما سعت إلى توليد آثار قمعية ولكن من المهم أن نرى أن قدرات الضبط لدى الدولة تكون خاصة لحدود ضيقة، وبسبب أكثر في المجتمعات الليبرالية منها في الأخرى. ثمة نقطة أهم أيضاً، فهي كثير من الحالات، يكون من الصعب عليها استعمال إجراءات ضبط من النمط المعياري. لا يمكن إند إدراك المجتمعات بصفتها مجموعات منظمة من المنظمات إذا كنا على الأقل نقتل بإدراك المنظمة بصفاتها نظاماً للأدوار يفتقر معه نظام من الإكراهات المعيارية أكثر من ذلك، لا يمكن تقليصها، على الرغم من القياس الذي يظهر إغراؤه - بشكل دائم في علم الاجتماع - إلى نموذج الجهاز وإن بعض الملاحظات البسيطة تكفي لإبراز الصفة القابلة للنقاش لهذا القياس: فكما بين مرتون (Merton) - يوجد في كل مجتمع مؤسسات أو ظاهرات غير وظيفية (هل نستطيع أن نؤكد ببساطة، هل عمار كلوكوهن (Kluckhohn) أن الأدوار التي تزيّن أكتام البدلات الرجالية لها وظيفة؟) وظاهرات ذات وظائف غير منتظمة، وظاهرات «وظيفية» بالنسبة لبعض المجموعات ولكنها ذات وظائف غير منتظمة بالنسبة لأخرى. إن اعتبار مجتمع معين بمثابة جهاز يعني بالتأكيد جعل مهمة تفسير الجواب التزميه للحياة الاجتماعية صعباً جداً والحكم على أمسنا باعتد كل براع مطهرأ مريضاً.

هل يعني ذلك أنه يقتضي التفكير لمفهوم الوظيفة؟ يبدو مثل هذا الاستنتاج مغرطاً. ذلك أن مفهوم الوظيفة يتضمن بالتأكيد مفهوم النظام، ولا يفترض أن تسمى الأنظمة الاجتماعية إلى هذه الفئة الخاصة من الأنظمة التي تشكلها الأجهزة الحية، كما أنه لا يمكن إعادته إلى نموذج المنظمات ذات المنشأ الإنساني.

نصل الآن إلى الاعتراض المطلق الرئيسي الذي وجه إلى مفهوم الوظيفة. لقد حاول هيل (Hempel) وماجل (Nagel) أن يبين أن تفسير ظاهرة اجتماعية عبر وظيفتها هو في أحسن الأحوال نوع من الخوض في الأسوأ نوع من الغائبة ومن الصحيح أبداً لا موضح شيئاً إذا فسرنا استمرار الأدوار على أكتام البدلات الرجالية بوظيفة افتراضية مؤداها المحافظة على التقاليد، إذ إن ذلك لا يعدو القول إن مؤسسة معينة تستمر لأنها تستمر. وصحيح أنه نوع من الفهم «التفسيرية» العائلي لاستمرار التعاون بواسطة وظيفة «إعادة الإنتاج» الافتراضية للأنظمة الاجتماعية. ربما كان هيل وماجل فكرياً بأشئلة من هذا النمط عندما حاولوا إقناع علماء الاجتماع بالتخلي عن مفهوم الوظيفة. ولكن فقدما، بسعيه لكي يكون قاطعاً وعاماً، حرم نفسه من إمكانية لتعبير بين الاستعمالات غير

الشرعية لمفهوم الوظيفة، لأنها نوع من الحشو ونوع من العائنة، والاستعمالات الشرعية.

من السهل فعلياً إيراد العديد من الأمثلة التي لا يصد فيها مفهوم الوظيفة، لا نوع من الغائية ولا نوع من الحشو. يشاهد مرتون في نص كلاسيكي، لماذا تركز الأحزاب غالباً وماكنت سياسية. يستند التحليل إلى الماكينة السياسية للحزب الديمقراطي الأمريكي ولكنه ذو مدى عام. يلاحظ مرتون أن هذه الماكينة لها وظيفة احتداد ناخبي الطبقات الشعبية والمحافظة عليهم عبر تقديمها لهم خدمات المساعدة والصمان الاجتماعي التي لم تكن تقدم من قبل الدولة في فترة التي أجرى فيها المؤلف تحليله. لقد تم إذن تفسير وجود الماكينة عبر وظيفتها: وهي الاستجابة لطلب لم يكن قد تم إرضائه. يمكن أن نتخلى بسهولة عن مثل ذلك التفسير ليس لا غائباً ولا حشواً. وبالفعل، يمكن إعادة صياغتها بسهولة، عبر إعطاء كلمة ومفهوم الوظيفة: 1 - كل حزب يسمى إلى المحافظة على ناخب ورياسة عديمهم؛ 2 - يمكن لأي حزب أن يأمل بالمحافظة على بعض الناخبين إذا قدم لهم، خبز وعود المنفعة الجماعية التي تحتويها البرامج الانتخابية، خدمات فردية؛ 3 - يكون عرضة لخفاضة العناصر التي تنتج منافع شعبية؛ 4 - فهو يتصرف إذا باعتباره عامل اقتصادي عقلاني يسعى لحرص صانع يمكنه إنتاجها بأقل كلفة ممكنة والتي يوجد عليها طلب في الجسم الانتخابي الذي يأمل في اجتذابه. لذلك فتمت ماكينة الحزب الشيوعي الفرنسي خلال سنوات الثلاثينات أمماها من المصانع والخدمات الفردية (وحلات وشبنة، تقديم مسكن معتدلة الإيجار في البلدات ذات الأغلبية الشيوعية، الخ) التي لا تختلف طبيعتها كثيراً عن تلك التي عرضتها ماكينة الحزب الديمقراطي الأمريكي خلال سنوات الخمسينات (خدمات تتعلق بما نسميه في فرنسا الصمان الاجتماعي). ففي مثل هذا الإطار العام، يظهر لنا أن الحديث عن وظيفة كل من ماكينة الحزب الشيوعي الفرنسي وماكينة الحزب الديمقراطي الأمريكي يعني استعمال إيجاز لغوي خلل. إن مفهوم الوظيفة كما هو مستعمل من قبل مرتون في هذه الحالة، لا يقوم إلا بإيجاز المتوافق بين المحرص (من قبل الحزب) والطلب (من قبل الناحيين الحقيقيين والمحتملين)، هذين المحرص والطلب القابلين للتفسير بسهولة إطلاقاً من مصالح نفعي القاعلين.

إن مثل مرتون يبرز بطريقة ملموسة لهذا العام الذي صاغه دوركهام في مؤلف (Règles de la méthode sociologique)، يعلن دوركهام أن التحليل السوسولوجي مؤسسة معينة، ينبغي دوماً أن يحل في أن واحد الأسباب التي أدت إلى نشوئها والوظيفة التي تسمح لها بالاستمرار. وإذا ترجم هذا لنجد إلى لغة أخرى، فإنه يعود إلى التأكيد بأن عالم الاجتماع عليه أن يحدد جهده لتفسير مؤسسة معينة انطلاقاً من سبب نظام النشاط المتبادل الذي ظهرت واسمرت فيه. وهكذا يمكننا أن نفسر كيف أن قاعدة الفرار الأكثر شيوعاً اعتمد عالمياً في الجمعيات التفريرية لأنه يمثل النسبة الأبسط بين مقتضيين متناقضين لا يمكنهما ألا يظهر في جميع الحالات. تخشع حود جهاز الضرب، الذي نبيه إذا أصرتنا على موافقة عدد كبير جداً من الأعضاء، وتخشع الوضع الذي يكون فيه عدد معادى به من الأعضاء مصطراً للحرص إلى قرار جماعي محتر من قلوبهم بأنه غير مرغوب فيه. وبعد إجراء هذا التحليل، يمكننا الحديث عن أسباب قاعدة الأكثرية البسطة ووظائفها. ولكن هذه المصطلحات تعبر فقط عن أن مثل هذه القاعدة تمثل حلاً ملائماً للمعضلات المطروحة عبر تحديد

الإرادة الجماعية. كما أن الإجماع (في بعض الظروف) أن قاعدة الإجماع أو حق النقض ذات وظائف غير منتظمة، يعني ببساطة التأكيد، في الظروف المعينة، أن مطلب الإجماع قد يمس أكتلاماً نظرية مفرطة وأن حق النقض يحد بفرض قرار غير مرغوب فيه عن عدد معرّف من الأعضاء. وإذا فسّرنا قاعدة معينة ذات وظائف غير منتظمة يعني في هذه الحالة أنها مفسر لماذا ينبغي على أفراد متممين إلى نظام معين للسلطة المتبادل، أن يميلوا عادة إلى رفضها إذا هي عرضت عليهم بالطبع إن تحليلاً «وظيفية» من هذا النمط ينبغي أن يكون منها للخصائص السيوية للنظام المعصود. وهكذا يمكن خلق النقض أو لقاعدة الإجماع أن يكونا «وظيفيين» إذا تعلق الأمر بمجموعة تقريرية ذات حجم صغير، ويصححها بذات وظائف غير منتظمة اعتباراً من الوقت الذي يجتاز فيه حجم المجموعة عتبة معينة (راجع بوشان - Buchanan - ونلوك - Tullock -).

يوحي المثل السابق بملاحظة منهجية مهمة، وهي أن غياب المعلومات التاريخية عن تكون «مؤسسة» معينة ليس في جميع الحالات عتبة لا يمكن تجاوزها في تفسيرها وفي تحليلها. فالمعلومات التاريخية تجلب دوماً بالتأكيد معلومات إضافية لا يمكن استدراكها. وأحياناً تكون لا بد منها. ولكن لا يمكن أن نستمر أية مؤسسة علمية وغير مفهومه لأننا نجهل كل شيء عن أصلها وهي تكونها. هذا الاقتراح المنهجي الجوهرية بشكل مشكل من الأشكال أساس التحليل الوظيفي - حتى ولو لم يكن مستنتجاً بصورة صريحة دوماً من قبل الممارسين الذين يوصون به.

يميل الاستعمال بالتحديد إلى الاحتفاظ بمبدأ التحليل الوظيفي للتفسيرات التي يمكن أن نأخذ بالحساب وجود مؤسسة في غياب إما المعلومات التاريخية حول تكوينها، وإما المرجع للمعلومات التاريخية المتوفرة. إن مثلاً كلاسيكياً للتحليل الوظيفي في هذا المعنى للكلمة تقدمه البنى الأولية لعقوبة لدى ليبي شترنوس. إذا تعلق الأمر شمس لا ينس الكتب، فإن الأسلوبية يجهل كل شيء عن تكون المؤسسات التي يرافقها. رغم ذلك، فإن بعض هذه المؤسسات، ولا سيما جلّة القواعد المحددة للمحرمات في هذا المجتمع أو ذاك، يمكن حملها مفهومه إذا توصلنا إلى توضيح وظائفها. يمكننا على سبيل المثال الافتراض أن وظائفها تقضي بتأمين امتثال النساء بين الأجراء المكتوبة للمجتمع القديمة انطلاقاً من هذه الفرضية، ليس ليبي شترنوس أن يحمل القواعد التي ملاحظتها في هذا المجتمع أو ذاك يمكن اعتبارها بمثابة حلول خاصة لهذه المشكلة العامة. وبالطريقة نفسها، يمكننا تحليل قواعد تكون القرارات الجماعية انطلاقاً من وظائفها، أي باعتبارها استجابات مفهومه لقضية تنظيم اجتماعي بالمعنى الواسع للكلمة. وبالطريقة نفسها أيضاً، عندما يؤكد بارسونز في حالة المجتمعات الصناعية، أن مؤسسة العائلة الواسعة تكون ذات وظيفة غير منتظمة والعائلة الذرية وظيفية، فإنه يريد فقط القول إنه من الصعب تصور أن يرى في نفس المجتمع حركة اجتماعية وجغرافية قوية ونمطاً دائماً للحد بالقرب من عائلته الأصلية، في أن واحد بهذا المعنى يمكن تفسير مؤسسة «العائلة الذرية» غير وظيفتها، وهي جعل الحركة الفردية التي تنسج بها بنى المجتمعات الصناعية ممكنة. إن مثل هذا التحليل لا يحسم بالتأكيد المسألة التاريخية لتطور المؤسسة العائلية. ولكنه سمح بالحصول على فرضيات مقبولة حول هذا التطور من المهم في شئ الأحوال الإشارة إلى أن التحليل الوظيفي إذا كان تدبيراً قائماً على أسس

صحيحة، فإن نتائجه يمكن أن تؤدي إلى قضايا تأويلية دقيقة؛ عندما برهنا أن مؤسسة خاصة أو جملة من قواعد الخطر للمحرمات مثلاً، يمكن تفسيرها بواسطة وظيفتها أو وظائفها، فإن مسألة معرفة كيف فرضت هذه القواعد نفسها تبقى قائمة إنشاءً ومهندس اجتماعي، أو واهم لصان لقانون لأماسي^٩ هل يكون ذلك نتيجة لعملية انتقائية خاصة لحفظ من النمط الدارويني؟ إن لتحليل الوظيفي لا يمكن بالتأكيد في حد ذاته، أن يحسم بين مختلف الفرضيات التي يسهل تصورها. من جهة أخرى، يتفحص التحليل الوظيفي خطراً يقتضي التنبيه إليه: عندما برهنا أن المؤسسة بـمثل جوان متكيفاً مع جملة من المعطيات النشئة له أفضد يسهونا احتصار التحليل باقتراح من نمط وانتقص به أو إذا، فإذن به. إن المفهوم المرتوي عن البديل الوظيفي يدل على أن مثل هذا الاختصار يكون خطراً دوماً إن المؤسسات ج، د، الخ. يمكن كذلك أن تكون كذلك أجوبة متكيفة مع معطيات أ وهكذا، فإننا نعرف جيداً اليوم أن التطور الصناعي لا يغطي عن تفشيت المائلة، لا بصورة ضرورية ولا بطريقة عامة فهي مثل كهذا، يسمح اللجوء إلى معطيات تاريخية تشبهية لتحديد مدى الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها من التحليل الوظيفي. وهكذا، فإن لا يستطيع أن نعرض بصورة كاملة الترابط بين التصنيع والمائلة الدرية في الولايات المتحدة إذا لم نأخذ بالحسبان كون البلد هو في الأصل مستعمرة سكانية. فالحركية الحضرية كانت إذن ونفي دون شك مدركة باعتبارها أكثر طليعية، أي مقبولة بسهولة أكبر من قبل الأفراد، مما هي عليه في هتمعات العالم القديم أو في اليابان.

تظهر الاعتبارات السابقة، وهذا ما شعر به على الأقل، من جهة، أن مفهوم الوظيفة لا يتفحص بالضرورة، لا صورة عضوية للمجتمعات، ولا منهجية متقبلة لتفسيرات من النمط الغائي ومن جهة أخرى، أن مفهوم التحليل الوظيفي يصف مسيرة بحث شرعية، يمكن تحديد أعراسها ومبادئها بوصف. سواء لأطر البحث الخاصة، يمكن التحليل الوظيفي أن يجد سداً يمكن الوصول إليه تقريباً ولكنه مفيد دوماً في المعلومات التاريخية وفي المعلومات المقارنة وبالعكس، إن تحليلاً تاريخياً يتفحص دوماً تقريباً تدابير ترتبط بالتحليل الوظيفي إن المثال المنهجي الذي أطلقه دوركايم في القواعد يحتفظ بكل أهميته فالتحليل الوظيفي والتحليل الوراثي (تحليل الأسباب كما يقول دوركايم) هما مسيرتان متكاملتان يعتبر الجميع بينهما جذير بالاحترام دوماً عندما يكون ذلك ممكناً.

٩ BELLICOURPHIE. — BOUWON, R., « Remarques sur la notion de fonction », *Revue française de Sociologie*, VIII, 2, 1967, 198-206. — BOURRICAUD, F., « L'idéologie du grand refus », in CARANOVA, J. C. (red.), *Mélanges en l'honneur de Raymond Aron. Science et conscience de la société*, Paris, Calmann-Lévy, 1971, 2 vol., I, 443-472. — BELLMAN, J., et FULBROCK, G., *The calculus of consent*, Ann Arbor, University of Michigan Press, 1962, 1965. — DAVIS, K., « The myth of functionalism as a special method in sociology and anthropology », *American sociological review*, XXIV, 6, 1959, 757-773. Trad. franç., « Le mythe de l'analyse fonctionnelle », in MANDRAN, H., *Éléments de sociologie Textes*, Paris, A. Colin, 1968, 1970, 145-172. — DIACHINE, E., « Règles relatives à l'explication des faits sociaux », in DIACHINE, E., *Règles*, chap. V, 89-123. — HANFEL, C. G., « The logic of functional analysis », in GROSS, L. (red.),

Symposia on sociological theory, New York/Evanston/London, Harper & Row, 1959, 271-307. — LEVI-STRAUSS, C., *Les structures élémentaires de la parenté*, Paris, 1948, Paris/Le Haye, Mouton, 1967. — MARVON, R. K., « Manifest and latent functions », in MERTON, R. K., *Social theory and social structure: toward the codification of theory and research*, Glencoe, The Free Press, 1949, 4d. augm. 1957, 1964, chap. I, 19-84. Trad. franç. partielle, « L'analyse fonctionnelle en sociologie », in MERTON, R. K., *Éléments de théorie et de méthode sociologique*, Paris, Plon, 4d. augm. 1963, 65-139. — NADEL, S. F., *The theory of social structure*, London, Cohen & West, 1957. Trad. franç., *La théorie de la structure sociale*, Paris, Minuit, 1970. — NADEL, S., « A formalization of functionalism », in NADEL, S., *Logic without metaphysics*, Glencoe, The Free Press, 1957, 247-283. — RADCLIFFE-BROWN, A. R., *Structure and function in primitive societies. Essays and addresses*, Glencoe, The Free Press, 1952, London, Cohen & West, 1959. Trad. franç., *Structure et fonction dans la société primitive*, Paris, Minuit, 1969.

(Autorité)

الولاية (٥)

عندما نتكلم عن ولاية شخص أو مؤسسة أو رسالة فلنكي نمدل على أساس تقسيمهم وتقبل رأيهم وافتر حهم والمهرم باحترام ومراعاة لو على الأقل دون عدائية ولا عقوبة، وعلى أننا مستعدون للاشتال لهم فالولاية هي إيد علاقة يقتضي تحليلها من وجهة نظر الذي يوجه الرسالة أو الأمر (أكد شخصاً أم مؤسسة) ومن وجهة نظركم الذي يعللها.

إذا، بحثنا في وجهة النظر الأولى نصادف التحليلات الكلاسيكية ماكس فيبر (M. Weber) حول الأشكال الثلاثة للسلطة الشرعية: أولاً، يمكن وصف الرسالة أو الأمر بأنها محازان إذا كنا مسجعين مع التقليد. وقد يفهم هذا التقليد على أنه عادة، طريقة عمل أو عيش أو إحساس تتوغلها (ممكنة أو الأمر دائمة)، ويمكن فهمها كذلك على أنها إرث نحن قَبِضُون عليه ولا يمكن أن نتركه ليصبح دون وارث دون التكرار لأنها ودون أن نغفد هويتنا. إننا نتحدث عن ولاية تقليدية. ثانياً، ننجم ولاية الرسالة أو الأمر عن كونها مطابقة لأصول معينة أو قانون معين أو قواعد محوية يمكن توضيحها أو تبريرها عند كل طلب مناسب. هذا ما يسعى ماكس فيبر السلطة العقلانية-الشرعية. وأخيراً، يمكن لرسالة أو الأمر أن يهرضا نفسها لأسباب تستعان بالأساطير والحظوة الدنيين يجعلانها غير قابلية للمقاومة. تلك هي ولاية السحر أو البطل.

إن علاقة الولاية غير مستقرة بقدر ما تكون التحولات ممكنة من نموذج إلى آخر. هذه التحولات مألوفة جداً خاصة وأن النماذج الثلاثة موجودة في آن واحد في مجتمعنا من سبيل المثال إن الولاية التي نعترف بها لكثير من القواعد هي تقليدية حصراً. ولنا تقليد بها طالع فورنا عدم إعادة النظر فيها. ثمة كذلك أوامر متلفها بحماس. إن أكثر ما يسترعي الانتباه وربما كان هذا الاهتمام الراجح اليوم معرطاً هي الولاية العقلانية-الشرعية. ثمة سبب لذلك أولاً لأنها تمارس بحاسة في إطار المهنة والتطبيقات، البارزة جداً في حياتنا الحديثة. ثانياً، لأنها تجد أساسها في

(٥) اصطلح الولاية لمرحلة Autorité لسببها عن كلمة Pouvoir أي السلطة ولاية تتضمن صلاحية الولاية (المترجم)

مفهوم عقلاني للشرعية تحب حضاراتنا الانتساب اليه . نجدنا إذن مدفوعين غالباً للقول إن الولاية (في المعنى العام) تحيل الى الاندماج مع نموذج الولاية العقلانية - الشرعية . لكن الأمر لا يتعدى الاندماج الذي يتصارع مع اتجاهات أخرى ، حتى وإن لم يزل مجتمعنا نوات حادة سرع حاص في الواقع ، لقد أدركنا ما كثر فيه ذلك جيداً بالنسبة للولاية البيروقراطية التي نسمي برأيه ، الى النموذج العقلاني - الشرعي . إن الترتيب البيروقراطي لا تشكل نظاماً مغلقاً . فهي تنبثق من سلطة سباسب تتحجج لها حسب نظرية غير الحقة . إذا كانت الحكومة تختص الإدارة ، فإن هذه الأخيرة عندما تفقد استقلاليتها ، فيما يتعلق مثلاً باستخدام موظفيها ، تخاطر كذلك بفقدان فاعليتها . وإذا ارتفعت الحكومة لنفسها أن تصبح بيروقراطية ، ينحصر دورها في المهام الإدارية وتتوقف عن ممارسة وظائفها التحريكية . فالولاية تعتمد طريقتين إما بتحويلها روتينية وإما بتحويلها تعسفية . إن المجتمع الذي لا يكون فيه غير ولاية عقلانية - شرعية هو طوباوي بقدر ما هو عليه المجتمع الذي يعيب عنه كل صف وكل ظلم

حتى وإن كانت نماذج فيبر الثلاثة موجودة في مجتمعاتنا ، فلا مانع من الافتراض بأن واحداً من هذه النماذج ، وبالتحديد العقلاني - الشرعي ، يجارس هيمنة على النموذجين الآخرين . ومن أجل إبراز سلامة تحليل فيبر ، قد يبدو من المناسب تعميمه ، ورؤية ما إذا كان قابلاً للتطبيق على المجتمع بأكمله أو على بعض فصاعاته . إن العقلانية الشرعية هي عقلانية قانون أو له معية ، أي عقلانية نظام من الأوامر الواضحة والشرائط سبباً . تسم الولاية العقلانية - الشرعية إذن بشروطها على تبرير ذاتها وتقديم حججها عند أي طلب جدي

هذه نقطة نبررها بطريقة ملائمة جداً دراسة المهين الحرة . فالمهني (الطبيب والمعلمي والمدرس) يجب أن يكون قادراً على تبرير استعماله لولايته ، خصوصاً أمام أقرانه . فهو يسرها بواسطة معايير ، حدارنه المعترف بها وأخلاقيته - المفهومة على أنها انطاق مدوكه المهني مع مقتضيات واجبات المهنة . يمكن إذن اعتبار ولاية المهني عقلانية شرعية بما أنها معية على الكفاءة والمعرفة . فقد يكون من المفيد دراسة أوجه تشابهها واختلافها مع العقلانية - الشرعية للبيروقراطي المهيري

ثمة جامع مشترك بين الحالتين إذ إن الولاية معية أي أنها محددة . فالمهيرة الضمونية للموظف محصورة . وكذلك الأمر بالنسبة للمهني ، وذلك ليس إلا لأن قدرته لا تجارس إلا في نطاق المعرفة والتعبية . حتى وإن كان هذا النطاق ذو أهمية حاسمة وحيوية تماماً فليس لربون المهني من جهة ثانية ، هذه الولاية مفوضة في حالة الموظف ولكنها خاضعة للآليات بالشهادة في حالة المهني ومن جهة ثالثة ، لا تجارس لصالح الشخص الذي يتقلدها ولا حتى لحساب المؤسسات التي اعتمدته . كلاهما يجارس نشاطات خدمية ، ولكن الخدمة التي يؤدهاها ليست تجارية . ويشهد فيبر على الفوارق التي تميز بين راتب الموظف وأجر العامل وروح الرأسمالي من جهة أخرى ، من الواضح تماماً أن أتعاب الطبيب لا يمكن تقديره حسب معيار المفعة الحديثة للخدمة

مع ذلك ثمة اختلاف جوهري بين ولاية البيروقراطي وولاية المهني . فالأولى هي ، بالأحرى

تسليمية أما الثانية فهي إثباتية. في الأنظمة الاجتماعية بالمعنى الدقيق للكلمة، ليس للموظف متخفاً، إنه معين. حتى غدا لو انتصب كما يحصل في سويسرا والولايات المتحدة، فإن صلاحيته الإقليمية. إذ، لدى كل الاحتمالات بأن أرفع صراتي إلى جانب لم أختره بنفسه. ولكني زبون للطبيب م... أو للمحامي ن... : فكان الذي اخترته، حقاً أنه حتى في نظام الطب الليبرالي يكون الاختيار الحر للطبيب من قبل مريضه ومهماً جداً، وهو يفسر مجموعة من المحددات الاجتماعية التي ليس لها علاقة باختيار صديق أو عشيق أو زوجة. إلا أن إمكانية الخروج من بين زبائن الطبيب م... ذات أهمية كبيرة جداً. هذا الخيار ليس متاحاً لي إزاء جاني صراتي الذي علي أن أتحملة ظالماً أخيراً إقامتي. من جهة ثانية، إن غلبي عن الطبيب م... والشعاعي بالطبيب س... يقيم بين هذين الطبيبين عنصراً معيناً من المنافسة. أحراراً وبخاصة، إن حتى التخلي يرمز سلباً إلى أهمية العلاقة الشخصية جداً، إلى الثقة التي لدي بطبيبي.

ليست الثقة ظاهرة نفسية عارضة. في حالة مزاوله الطب، يتوقف النجاح أو الفشل في العلاج، إلى حد كبير على طبيعة العلاقة بين المريض والطبيب. فهي أساسية في حالتي التحليل النفسي والطب الغشائي. لكنها أساسية كذلك في كثير من الأحيان في حالة الطب الأكثر كلاسيكية، وبخاصة عندما يقتضي إتخاذ قرار بإجراء عملية جراحية للمريض أو إخضاعه إلى علاج طويل ومهين ومكلف.

في حالة الولاية المهنية، يصطدم تحليل الثقة بصعوبتين إثتري، بناء لحكم سبق وضعي، الذي هو مصدر إضفاء المثالية التكنوقراطية على الخبرة والكفاءة، ينفي أن تنحصر الثقة بالمقتضيات القائمة على مقترحات منطقية - تجريبية وحسب. لكن هذا الشرط لا ينسجم إلا بالقليل القليل من الواقعية لأنه يحل نقطة جوهرية هي: إن المتفجع بالمنظمة يكون في أكثر الأحيان عبر كفاء. إنه عاجز كذلك عن تقدير العمالية المحتملة للتعليمات كما عن تقدير صحة المقترحات المنطقية - التجريبية التي تضمن هذه التعليمات. وهكذا، فإن الربوى، بفعل تبعيته وجهله وأمام مخاطر خطأه هو نفسه، يحاول طمأنة نفسه بسقطات من نوع «أثق به لأنني أمل به»، وأمل به لأنني أثق به.

يراجحه المفهوم الوضعي والعلموي للثقة، مفهوم قليل استوائية جداً يمكس وصفه وبالروحاني. ولكننا لم نَسلم نهائياً إلى الحرافات وحسابات المشوذين. باستطاعتي أن أضيق نقبي بتشكيل خطاتي موعاً ما، في ولاية هذا الشخص أو ذاك، وهذه المؤسسة أو تلك ويكون نقبي في موضع أفضل بقدر ما تتوفر بعض الخصائص بشكل أفضل. إن الشهادة العملية المعطاة من هيئة معترف بها ومحترمة، تشكل أحد هذه الشروط وهي ليست دائماً محموداً دون جدوى إن ما هي المهني وأخلاقيه وشهرته التي اكتسبته إياها مهنة، تسمح بأن نفكر ليس فقط جدارته وأهليته إنما أيضاً ما يمكن سعيته كما يقول الإيطاليون، مجده أو «طالعه» يقتضي كذلك أن يكون الربوى قادراً على إجراء رهان واقعي على احتمالات تعامله مع المهني واتساع صهيته وإقامة علاقة معه تسمح به بأن يفعل كل ما ندموه كعادته وإخلاصه للقيام به وربما لكي يجمع

إن ممارسة الولاية لا تتوقف فقط على الطريقة التي يتصرف بها الذين يتولونها. فهي تتوقف كذلك على الطريقة التي يتم فيها استقبال الرسالة أو الأمر. وفي هذا الصدد ينبغي أن ندرك جيداً أن الولاية هي مصدر حرمان بالنسبة لأولئك الذين تمارس عليهم. ولكننا نكتفي في أكثر الأحيان بملاحظة أن الولاية المرتبطة برسالة أو أمر تسيء إلى هويتنا. هل يحق لنا تحويل كل ولاية إلى العصف الذي يوصف تارة وبالأصل، وتارة أخرى «بالمرى» وطوراً «بالتأسي»؟ من الصحيح تماماً أننا عندما لا نردود مركز الاهتمام الوحيد، كما نعمل التجربة القاسية بالإس بكر الذي ينبغي له أهله أحياناً أو أحياناً، يجب أن نحدد العلاقات مع الشخص الدخيل قواعد للعيش. لا نعتقد أن هذه القواعد التي تحدد طموحاتنا يمكن أن تستقبل بترحاب. فالولاية، بمقدار ما هي تمارس باسم قاعدة معينة ومواسطة شخص ما، إنما تقيم تداخلاً بين تلك القاعدة وتدخل ذلك الشخص في عالمها الخاص.

لقد أشار علماء النفس الاجتماعيون المتأثرون بالمدرسة اللويبية⁽⁸⁾ إلى أن هذا التدخل لا يتم التسامح معه إلا إذا بررته مصلحة الذين يخضعون للولاية أو منفعتهم. ومقدار ما تفهم القاعدة على أنها مطلب وظرفي، يستطيع أعضاء الجماعة ساء على مشروعتها، أن يتصرفوا بعد مرحلة من المناقشة والمداولة على قبولها. يواجه اللويبيون هذه الولاية الجيدة أو «الديموقراطية» كما يقولون، بولاية «استبدادية». إن الحرمان الذي يرضه علينا هذا الشكل الثاني للولاية يتسم بالتعسف والتعير معاً. إن «الزعيم الاستبدادي» يزيل نفسه مع معاونيه عن سائر الجماعة. والمستبعدون يتم تحييدهم أو هم يعاملون كمجرد أدوات وهو لا يشرك أحداً في إدارة شؤون الجماعة، باستثناء الأخوة المضطربة التي تحيط به. فهو كما يقال يوجه ولا يشرك أحداً. ولكن ما يقتضي إدارته جيداً هو الولاية الديمقراطية في مفهوم اللويبي، ليست الأكثر إرضاء وحسب ولكنها الأكثر فعالية كذلك. فهي تشكل في مفهوم علماء النفس «الشكل السليم»، أي الضبط «المقرّر» لعلاقات التعاون. لقد عرفت هذه الأطروحة صدى واسعاً جداً لدى ذوي الخبرة في «العلاقات الإنسانية» ومختلف اختصاصي علم النفس الاجتماعي الذين عالجوا مشكلات التنسيق الأمثل للمهام في سياق تنظيمي عام. ويعتقد اللويبيون، بالرغم من الآلام غير المفضولة التي تنزعنا بنا الولاية الاستبدادية، أنه لا يمكن اعتبار أية سلطة «سيئة». فالحرمان والفقر ليسا بأي شكل من الأشكال النتائج الحتمية لوجود القاعدة القانونية.

لقد تعدد نقد الاستبدادية في اتجاهين بشكل رئيسي، على يد مؤلفي الشخصية الاستبدادية. لم نعد الاستبدادية نصراً محمداً، إن حملة من الأعراض العارضة يتم التعبير عنها خاصة في الظلم المصري عرفاً غالبة قوية جداً للأحكام المسبقة أو للهنر. ليس المستبد رب العمل المتقلب الأطوار أو السلط وحسب. إنه كذلك الماهض للسامية والخنصري والعنصري - أي العاشي. يطبق أدورنو (Adorno) كذلك مفهومه للولاية الاستبدادية في الإطار العام للمسطة التربوية، المفهوم ليس معط

(8) سنة إلى (Karl Lewin) وهو عالم نفس اجتماعي أمريكي من أصل ألماني (1890-1947) إهتم خاصة بتدنيكيه الجماعة (الفرحم)

بالعنى الضيق للتربية الرسمية وإنما المأخوذة بوجهها التأهيلي والتطبيعي حيثئذ، تشجب الاستبدادية باعتبارها إفساداً للعلاقة التربوية شريطة ألا يكون المدرس هو المرئي فقط ولكن أحد الوالدين كذلك، وبالمعمل لا يكتفي أدورنو ومشاركوه بوصف الأعراض وإنما يعرضون له تفسيراً وراثياً. فهم يسترجمون لهذه العاية، الفرضيات الفرويدية حول العلاقات القائمة بين لويات المكبت وأواليات الإسقاط النفسي إن الرغبة المكبوتة في اللاوعي، وبخاصة أثناء الطفولة الأولى تغلت بحكم الواقع من وفاة التمييز الشموي والعقلي. ولكن بما أن الرغبة المكبوتة ليست رغبة تم إلحادها، فإن العناصر المكبوتة في الوضعية النفسية يمكن أن تعود بقوة إلى الظهور في أكثر الأشكال تنوعاً (مظراً للمسمة المتبدلة لتعبير الرمزي)، وإن تحطم الواحدة التي كانت قد بسيت على قاعدة كبتها. إذا سلمنا بهذه الفرضيات التي لم يعرضها أدورنو ومشاركوه بطريقة واضحة وصريحة، فإن الأعراض الاستبدادية نجد أصولها في كبت شهواتنا (Libido) من قبل مؤدينا الأوائل لأنها يتعلق بانتشارها وغموصها، فإنها ينجمان في آن معاً هي قديمتا المعصمة والتراعية، وهي عرضية الرقابة الإدراكية على اللاوعي.

هل أن التفسير الاسقاطي المحض للولاية هو تفسير مقبول؟ على الرغم من شيوعه في فرنسا على الأمل (لاكان (Lacan)، دولوز (Deleuze) إلح)، فإنه يصطدم بمقتضى اثنين أولاً، رغم كثرة رموز الولاية فإنه لا يعتمد إلا على واحد: الأب الجليلد والأم العاتية. إنه يستبعد، دون الاعتماد على أي إجراء آخر، اللجوء الحصري إلى نموذج القاضي أو الحكم أو الخبير أو الخزي أو المرئي أو الصديق أو الولد البكر، فضلاً عن ذلك، يستند هذا الاستعداد إلى حجة، أو بالأحرى إلى تأكيد إضافي: إن مجتمعاً معينه، وبخاصة عندما يكون دراسمالياً، هو عيقي ماهر مشمول باحصائنا إلى سلطة المهيمن المطلقة. وهكذا سترلق تحليل الموارص الاستبدادية إلى أيديولوجيا والرفض الكبير التي تصصح اليوم عدد من المؤلفات حول التربية أو العلاقة العلاجية أو البيروغرافية.

- **BIBLIOGRAPHIE.** — ADORNO, T. W. et al., *The authoritarian personality*, New York, Harper, 1950, 1964. — ASCH, S. E., « Effects of group pressure upon the modification and distortion of judgments », in GUTTENBERG, H., *Groups, leadership and man*, Pittsburgh, Carnegie Press, 1951, New York, Rinehart & Rinehart, 1963. — BAUDRY, Ch. I., *The functions of the associations*, Cambridge, Harvard University Press, 1938, 1962. — BOUVERICAUD, F., *Essai d'une théorie de l'autorité*, Paris, Plon, 1964 ; 2^e éd. rev. et augm., Paris, Plon, 1969. — de GRAZIA, S., « What authority is not », *American Political Science Review*, 1959, 63, 321-331. — EVERTON, H. J., *The psychology of politics*, Londres, Routledge & Kegan Paul, 1934, 1957. — JOUVENEL, B. de, *De la souveraineté - à la recherche du bien politique*, Paris, M. T. Génin, 1955. — LAWREN, K., « Group decision and social change », in SWANSON, E., Newcomb, T., et HARTLEY, L., *Readings in social psychology*, New York, Holt, 1947. Trad. : « Décisions de groupe et changement social », in LÉVY, A. (ed.), *Psychologie sociale, Textes fondamentaux*, Paris, Dunod, 1965, 498-519. — LIPPAT, R., *New patterns of management*, New York, McGraw-Hill, 1961. — MORANO, J. B., *Who shall survive ? Foundations of sociology, group psychotherapy and sociodrama*, New York, Beacon House, 1934. Trad. *Fondements de la sociométrie*, Paris, PUF, 1954. — PARSONS, T., *The social system*, New York, The Free Press, 1950. — PIAGET, J., *La formation du jugement moral chez l'enfant*, Paris, F. Alcan, 1932; Paris, PUF, 1969. — SENEZETT, R.,

Authority, New York, Knopf, 1960. Trad. : *Autorité*, Paris, Fayard, 1981. — SMILG, E. A., « Authoritarianism : « Right » and « Left » », in CHAMBERLAIN, R., et JARROLD, M. (dir.), *Studies in the scope and method of « The authoritarian personality »*, Glencoe, Free Press, 1954, 24-49. — WISSEN, M., *Économie et société**, t. 1, partie I, chap. 3, 219-307. — WHITE, R. K., et LIPOFF, R., « Leader behavior and member reaction in three « social climates » », in CARTWRIGHT, D., et ZANUCK, A. (red.), *Group dynamics*, Evanston, Row, Peterson, 1955; Londres, Tavistock, 1960, 1966.

فهرس المواد وفقاً للأبجدية العربية

عربي فرنسي الصفحة

ا

5		الاهداء
7		مقدمة المترجم
11		التعهد
20	Partis	الأحزاب
25	Anomie	الارتباك
29	Aliénation	الاستلاب
33	Socialisme	الاشتراكية
39	Reproduction	إعادة الإنتاج
44	Economie et sociologie	الإقتصاد وعلم الاجتماع
50	Minorités	الأقليات
57	Contrainte	الإكراه
61	Suicide	الانتحار
66	Elections	الانتخابات
72	Diffusion	الانتشار
78	Utopie	الأوتوبيا (الطوباوية)
84	Ideologies	الأيديولوجيات

ب

92	Pareto (V)	باريزو
99	Structure	البنية
102	Structuralisme	البنوية
108	Bureaucratie	المروقراطية

ت

116	Influence	التأثير
123	Histoire et sociologie	التاريخ وعلم الاجتماع
131	Historisme	التاريخانية
137	Dépendance	التبعية
141	Expérimentation	التجريب
146	Modernisation	التحديث
154	Consensus	التراضي
158	Typologie (s)	التصنيفية
167	Changement social	التغير الاجتماعي
173	Inégalité	التفاوت
182	Stratification sociale	التفريق الاجتماعي
188	Division du travail	تقسيم العمل
184	Tradition	التقليد
199	Organisation	التنظيم
205	Développement	التنمية
212	Conformité et déviance	التوافق والانحراف
220	Prévision	التوقع

ث

228	Culturalisme et culture	الثقافية والثقافة
-----	-------------------------	-------------------

ج

238	Dialectique	الجدلية
242	Crime	الجريمة
249	Communauté	المجاعة

ح

256	Besoins	الحاجات
263	Déterminisme	المتبعة
269	Mouvement sociaux	الحركات الاجتماعية
277	Mobilité sociale	الحركة الاجتماعية

د

286	Tocqueville (Alexis de)	دونوفيل (الكسي)
288	Rôle	الدور
293	Cycles	الدورات
297	Durkheim (Emile)	دوركهايم (اميل)
301	L'Etat	الدولة
310	Démocratie	الديموقراطية
316	Religion	الدين

ر

328	Capitalisme	الرأسمالية
335	Contrôle social	الرقابة الاجتماعية
341	Symbolisme social	الرمزية الاجتماعية
351	Rousseau (Jean-Jacques)	جان جاك روسو
357	Revolutions	الريادة

س

362	Causalité	السببية
371	Pouvoir	السلطة

ع

380	Rationalité	العقلانية
386	Sociobiologie	علم الأحياء الاجتماعي (البيولوجيا الاجتماعية)
394	Violence	العنف

غ

406	Téléologie	الغائية
-----	------------	---------

ف

414	Individualisme	الفردية
421	Action	الفعل
428	Action collective	الفعل الجماعي
435	Weber (Max)	ماكس فيبر

ق

444	Measure	القياس
450	Valuer	القيم

ك

460	Comte (Auguste)	أوغست كومت
-----	-----------------	------------

ل

466	Libéralisme	الليبرالية
-----	-------------	------------

م

472	Marx (Karl)	كارل ماركس
479	Institutions	المؤسسات
486	Intellectuels	المثقفون
490	Société industrielle	المجتمع الصناعي
496	Socialisation	المجتمعية
502	Groupes	المجموعات
510	Egalitarisme	المساواة
514	Normes	العايير
521	Croyances	المعتقدات
529	Connaissance	المعرفة
535	Objectivité	للموضوعية
542	Montesquieu	مونتسكيو
545	Professions	المهن

ن

550	Prophétisme	النبيوة
553	Elise (s)	النخبة
560	Conflits sociaux	النزاعات الاجتماعية
564	Système	النظام
570	Polyarchie	النظام السياسي التعددي
573	Théorie	النظرية
580	Utilitarisme	النفعية
585	Modèles	النماذج

الصفحة	فرنسي	عربي
--------	-------	------

و

594	Statut	الوضع الاجتماعي
599	Fonctionnaires	الوظائفة
602	Fonction	الوظيفة
607	Attaque	الولاية

فهرس المواد وفقاً للأبجدية الفرنسية

الصفحة	عربي	فرنسي
A		
421	الفعل	Action
428	الفعل الجماعي	Action collective
29	الاستلاب	Aliénation
25	الارتباك	Anomie
407	الولاية	Autorité
B		
236	الحاجات	Besoins
108	المببر وفراطية	Bureaucratie
C		
328	الراسالية	Capitalisme
362	البيئة	Cannellité
167	التغير الاجتماعي	Changement social
357	القيادة	Charisme
249	الجماعة	Communauté
460	كونت (أوجست)	Comte (A.)
560	التزاعات الاجتماعية	Conflits sociaux
212	التوافق والانحراف	Conformité et déviance
529	المعرفة	Connaissance
154	التراضي	Consensus
57	الإكراه	Contrainte
385	الرقابة الاجتماعية	Contrôle social
242	الجريمة	Crime
521	المعتقدات	Croyances
228	الثقافية والثقافة	Culturalisme et culture
293	الدورات	Cycles

D

Démocratie	الديموقراطية	310
Dépendance	التعية	137
Déterminisme	الحتمية	263
Développement	التسمية	203
Dialectique	الجدلية	238
Diffusion	الانتشار	72
Division du travail	تقسيم العمل	188
Durkheim (E)	دوركهيم (أميل)	297

E

Economie et sociologie	الاقتصاد وعلم الاجتماع	44
Egalitarisme	المساواتية	510
Elections	الانتخابات	66
Elite (s)	النخبة	593
Emile	المعولة	301
Expérimentation	التجريب	141

F

Fonction	الوظيفة	602
Fonctionnalisme	الوظائفية	599

G

Groupes	المجموعات	502
---------	-----------	-----

H

Histoire et sociologie	التاريخ وعلم الاجتماع	123
Historicisme	التاريخية	131

الصفحة	عربي	فرنسي
I		
84	الأيديولوجيات	Idéologies
414	الفردية	Individualisme
173	التفاوت	Inégalités
116	التأثير	Influence
479	المؤسسات	Institutions
486	المثقفون	Intellectuals
L		
466	الليبرالية	Libéralisme
M		
472	ماركس (كارل)	Marx (K)
444	القياس	Mesure
50	الأقليات	Minorités
277	الحركة الاجتماعية	Mobilité sociale
585	النماذج	Modèles
148	التحديث	Modernisation
542	مونتسكيو	Montesquieu
269	الحركات الاجتماعية	Mouvements sociaux
N		
514	المعايير	Normes
O		
535	الموضوعية	Objectivité
198	التنظيم	Organisation

P

Pareto (V)	باريتو (ف)	92
Partis	الأحزاب	20
Polyarchie	النظام السياسي التعددي	570
Pouvoir	السلطة	372
Prévision	التوقع	220
Professions	المهن	545
Prophétisme	النبوة	550

R

Rationalité	العقلانية	380
Religion	الدين	316
Reproduction	إعادة الإنتاج	39
Rôle	الدور	288
Rousseau (J.J.)	روسو (جان جاك)	351

S

Socialisation	المجتمعة	496
Socialisme	الاشتراكية	33
Société industrielle	المجتمع الصناعي	490
Sociobiologie	علم الإحياء الاجتماعي	388
Statut	الوضع الاجتماعي	594
Stratification sociale	التفريع الاجتماعي	182
Structuralisme	البنوية	102
Structure	البنية	90
Suicide	الانتحار	61
Symbolisme social	الرمزية الاجتماعية	341
Système	النظام	564

T

Téléologie	المالية	406
Théorie	النظرية	573
Tocqueville	دوتوكفيل (أ. د. أ.)	286
Tradition	التقليد	184
Typologies	التصنيفية	158

U

Utilitarisme	النفعية	580
Utopie	الأوتوبيا	78

V

Valeurs	القيم	450
Violence	العنف	394

W

Weber (Max)	فيبر (ماكس)	435
-------------	-------------	-----



المعجم النقدي لعلم الاجتماع

هذا المعجم النقدي لعلم الاجتماع يعرض المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع ويبرز العلاقة القائمة بين هذه المفاهيم . إنه يبحث عن النواقص والثغرات في نظريات علم الاجتماع كما أنه يرمد صوابيتها ونجاحاتها .

إنه يسعى إلى تفسير الظواهر الاجتماعية في خصوصيتها وبمعالج الوقائع الاجتماعية بصفتها عملية تجميع وتركيب ناجمة عن تلاقي الأعمال الفردية . وهو يتحاشى في الوقت نفسه النظريات التي تزعم التوصل إلى استنتاجات أكيدة وشمولية التطبيق .

